شؤون فلسطينية

١٣٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣



شؤون فلسطينية

١٣٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان ابراهيم هزيمة

جميع الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : فيصل حوراني
المشرف الفني : محمد النصر — سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

المراسلات: بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ــ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع: ٨٠٨٣٣١ ، تلكس LE ٤٢٢٩٣ PRC ، برقياً : مر أبحاث ، بيروت .

الاشتراك السنوي: [بريد جوي] في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد ١٢٥ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً.
[بريد عادي] في لبنان وسوريا ــ للأفراد ١٠٠ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

رسالة الأخ ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة
في الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة

عام الانتصار على نتائج العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم.

﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير * الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ صدق الله العظيم.

يا إخوتي الأبطال صنّاع الملاحم،

يا أهلنا كل أهلنا داخل وخارج أرضنا المحتلة،

يا جماهيرنا العربية الأبيّة الصادقة،

هذا العام الذي انقضى بكل ما فيه، وبكل ما له، وبكل ما عليه، ألم يكن ينبوع الكبرياء الكبير الذي تفجر في هذه الأمة من محيطها إلى خليجها، والذي فجرته هذه الفئة المؤمنة الصادقة، وهي في قمة الوفاء للأهداف والمبادىء والمثل، وهي في قمة العطاء والتضحية والفداء، وعبر شلالات الدم الزكية المغراقة ومواكب الشهداء الأبرار وعذابات ومعاناة الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الجماعية الأخرى، اخترقت دماؤنا الحجب والسدود لتتفاعل مع جماهير أمتنا العربية، ومع كل الأحرار والشرفاء في عالمنا، تصنع معه وبهم ملحمة الصمود في بيروت، ومعارك الشرف في لبنان.

إنه انفجار البركان الثوري، بكل عطائه، وبكل نبله، وبكل شموخه، والذي ولد من ضلوعه الزلزال الذي تمر به نفوس كل الجماهير في أمتنا وفي المنطقة، مسجلة للأحرار في هذه الأمة ولادة جديدة مباركة.

إنه الإيمان العميق، والإرادة الفولاذية، والعزيمة الصادقة الأصيلة التي صهرتها التجربة تدق أبواب التاريخ لتسطر على صفحاته هذه الملاحم وتلك الأساطير.

يا جماهير شعبنا المناضلة،

يا أبناء أمتنا العربية الأوفياء،

شؤون فلسطينية، العدد ١٣٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

يا ثوارنا الأشاوس البواسل،

هذا هو ما سجلته وسطرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة التي تصدت بصدورها وبأجسادها للطاغوت الصهيوني الأميركي، وحيدة في خضم الأحداث أمام المحاولات والمؤامرات والدسائس الساقطة لسحق الثورة وتصفية الوجود الثوري في هذه المنطقة، نضالاً مسلحاً وموقفاً سياسياً. ولقد حدث هذا في أخطر لحظة من لحظات التاريخ العربي، وفي وقت من أدق ما مرت به المنطقة في تاريخها المعاصر، وكأنه الشلل الذي أصاب بعض النفوس والوجدانات والضمائر، وحتى بعض العقول، فجمدها عن العمل والتفكير بينما الصراع يدور على الساحة بكل قساوته ووحشيته ودمويته، وكأنه لا يعنيهم ولا يخصهم، بل إن منهم، ويا للكارثة، من حاول أن يخرج نفسه من هذه المعركة الدائرة رحاها على مجمل الخريطة السياسية العربية وامتداداتها واتساعاتها، غير عابىء بما يمكن أن تتمخض عنه نتائج الصراع، طالما أن هنالك ضمانات واتفاقات لتطمين هذا الموقع أو ذاك الموقع؛ وبغض النظر عن المظلة التي يستظلون بها في وقت احتدام الصراع في ظل هذه الحقبة المصيرية من وجود أمتنا العربية ونسوا، أو تناسوا، أن البركان الذي فجرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة الصادقة الصامدة، في القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، ومعها هؤلاء الأبطال والأحرار، عرباً ومسلمين وأصدقاء، نسوا أن هذا البركان الذي بدأ في بيروت لن يهدأ في هذه المنطقة؛ وأن الزلزال بدأ يأخذ أبعاده وامتداداته على كافة الخريطة السياسية في المنطقة كلها، ليظهر الزيف، وليكشف العورات، حيث

«لم يبق في الملعب المطعون طاعنه ولا تبقى لواد الموت إلا نا»

يا شعبنا الصابر المكافح،

يا رفاق الدرب والمسيرة الطويلة،

إنه القدر بكل جلاله، والمجد الذي تجلى في هذه الملاحم، في عين الحلوة، والرشيدية، والبرج الشمالي، والشقيف، والنبطية، وصور، وصيدا، وخلدة، والدامور، والسعديات، وبحمدون، والريحان، وكامد اللوز، والقرعون، ووقف المجد خاشعاً بكل التقدير والاعتزاز والفخر أمام تاريخ بيروت، وأطفال بيروت، ونساء بيروت، ورجال بيروت. ووقف المجد طويلاً طويلاً، بكل أكاليل غاره، أمام الأبطال الصناديد الذين دافعوا عن بيروت طوال ثمانين يوماً بأجسادهم، ودمائهم وأرواحهم، بينما الجحيم ينصب عليهم من البر والبحر والجو، في حمم لم تنقطع ليل نهار، تحملها أحدث أنواع القنابل والقذائف والصواريخ الأميركية الحديثة والمتطورة، وحتى تلك المحرمة دولياً.

لقد وضع البنتاغون الأميركي بيد هؤلاء القتلة والمجرمين، ورئيس العصابة الإجرامية قاتل الأطفال والنساء شارون، وسيده الإرهابي بيغن، هذه الأسلحة الحديثة للدمار والخراب، لتكون بيروت ولبنان حقل تجارب لهذه الأسلحة الأميركية، ولتحدث هذا الجحيم الكبير من

التدمير والقتل، والقصف، والتخريب.

وبالرغم من ذلك كله، فلم يزد هذا الجحيم المسعور أبطالنا الصامدين المجاهدين إلا إيماناً وثباتاً، ليصنعوا هذه الأساطير عبر هذه الملحمة المعجزة التي صارت قممها على كل القمم.

فيا أيتها الجماهير العربية، ويا أحرار أمتنا، ويا قارعي طبول التاريخ الذين يتنفسون رياح الجنة العبقة، لقد جاء البشير وجاء الدليل. لقد بدأت الأرض تنتفض زلزالاً، والبركان يشتعل ليزيد الثورة اشتعالاً، وتتأصل المسيرة الثورية في هذه الأرض الطيبة المباركة. فبوركت يا أرضنا الطيبة المباركة، وبوركتم يا أيها المجاهدون فيها. فالدماء لن تسيل هدراً، والضحايا لن تسقط هباء. إنهم ملح الأرض على امتداد الساحة واتساعها، تحمل البشارة وتنطق بالبشرى، تتعانق مع الجماهير المؤمنة، وتتكاتف مع الأحرار والشرفاء وتتلاحم مع الوجدان والضمير، تتألق في العقل والقلب نوراً وسداداً وإصراراً ومضاءً. فلتطمئن أرواح الشهداء الأحبة، الذين فقدناهم في ذلك الأتون الملتهب، فلتطمئن روحك أيها الحبيب البطل الشهيد الغالي، أبو الوليد، ومعك هذا السرب المبارك، وهذه الكواكب النيِّرة، من عبد الله صيام، إلى زهير، إلى زكي، إلى محمد، إلى العلمي، إلى المقداد، إلى القاسم، إلى آخر القافلة من هؤلاء الفرسان الشهداء الأبرار، شهداء معارك لبنان وملحمة بيروت، وحربنا الوطنية الفلسطينية.

يا إخواني وأحبتي،

يا رفاق المسيرة المظفرة،

يا شعبنا البطل المعطاء،

بهذه الروح الصافية المؤمنة والصادقة المنطلق، هدفاً ودرباً ومسيرة، يتجمع في صدر الأحداث كل هذا الزخم الثوري ليزداد الإصرار، ولتبلور المزيد من هذه الأصالة عزيمتنا، وتتجذر الإرادة فينا، يحميها هذا الإيمان الصافي، والعميق بكل رسوخه وصلابته. ومن هنا كان تعاملنا مع هذه الأحداث، وكان تعاملنا مع نتائجها، فنحن كنا، ولم نزل، وسنظل في مخاطبتنا للتاريخ، نتقدم بهذه المسيرة بهذا الزخم الثوري من جماهيرنا المعطاءة الواعية، وعلى هدي المشاعل الثورية، لا تزيدنا الصعاب إلا اقتداراً، ولا تدفع بنا الخطوب إلا إلى المزيد من التمسك بأهدافنا النبيلة، ننطلق بها، بخطواتنا الثابتة، والقوية، والقادرة، على درب التحرير، على درب فلسطين، على طريق الجلجلة في القدس الحبيب.

يا أهلنا الصامدين الصابرين المرابطين،

يا رفاقنا في المسيرة النضالية العظيمة،

لقد كان عامنا المنصرم يا إخوتي، ويا أهلي، ويا رفاقي في المسيرة والدرب، هو عام المضي بالثورة باتجاه الهدف، باتجاه فلسطين. ولقد ظن العدو، عدو أمتنا وعدو شعبنا، أنه

يستطيع وقف الاندفاع نحو هذا الهدف بهذا العدوان الإجرامي الكبير، هذا العدوان الذي خططت له الإدارة الأميركية، ومدته بكل أسباب القوة وأدوات الجريمة، وغطت جرائمه بكل ما تملك من وسائل وإمكانيات، ابتداءً من «الفيتو» الذي استخدمه مندوبوها في مجلس الأمن، ومروراً بالاتفاقيات التي مزقوها قبل أن يجف مدادها، مع جفاف دم شهدائنا في صبرا وشاتيلا. وانتهاء، وليس نهاية، بزيادة الدعم السنوي الذي أقره الكونغرس الأميركي لهذه العصابة العسكرية مؤخراً.

فلقد كانت هذه الحملة الإجرامية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وبهذا الحجم الكبير، حملة مشينة، مدفوعة الأجر كاملاً من هذه الإدارة الأميركية للمرتزقة المجرمين في الجيش الإسرائيلي، لتسخير المنطقة للنفوذ الأميركي وسيطرته. وتحاول إسرائيل بها أن تنتقل من دور كلب الحراسة إلى دور الشريك الصغير المضارب في عملية النخاسة الجارية ضد منطقتنا، وضد شعوبنا. ومما يؤسف له أن هذا التاريخ، في هذه الأحداث الجسام، بقدر ما كان تحدياً للأحرار والشرفاء في أمتنا وحافزاً لجميع كوامن الخير والعطاء والفداء، كان، ويا للأسف، في نفس الوقت، للبعض في منطقتنا فرصة ليقدموا على مذبحها القرابين والتنازلات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، معتقداً ومتوهماً أنه بذلك يستطيع أن يكون بمأمن من غضب السادة، ويغض النظر عما يدور ويحدث في أرض المعركة من ملاحم طاحنة ضروس غير عابىء بها وبنتائجها. ولكن التاريخ لا يرحم، ولن يرحم، والجماهير لا تنسى، ولن تنسى، وستشق هذه الجماهير طريقها في هذا الأتون الملتهب، تصنع غدها المشرق وإرادتها الحرة، بعزيمة لا تقهر، وإرادة لا تلين.

وقد أثبتت الأحداث ونتائجها طهر هذا التوجه الثوري الخلّاق، وعمق أصالته، وكانت برهاناً ساطعاً على صدق التجربة، ورسوخ المنطلق، وأعطت لجماهير أمتنا العربية العريضة، أملاً حقيقياً ونوراً يستضاء به في هذا الصراع الذي تواجهه أمتنا، أن تكون أو لا تكون، في ظل هذه التحديات المصيرية، والحضارية، والتاريخية.

لقد خرج الفرسان الصناديد من بيروت المجاهدة، مرفوعي الرؤوس والرايات، بنادقهم في أيديهم، لا يحملون من متاع الدنيا إلا حقيبة الجندي المقدام، والشريف الذي أعطى العطاء، وقدم المثل والأمثولة. ثم قبلوا بيروت وقبلتهم بيروت، وبجباه جماهيرها وأطفالها، ونسائها ورجالها.

ما كان من الممكن أن يكون خروج هؤلاء الفرسان من بيروت إلا من أجل أهلنا في بيروت، وفي سبيل تجنيبهم المزيد من الذبح والتدمير، ومن أجل أن تضيء الحياة في عيون أشبالهم وزهراتهم. خرج الأبطال يحملون الغار فوق جبينهم، يرتحلون من هذا الموقع إلى الموقع النضالي الجديد، يتعربش بهم سارية الجبل من جديد، جبلهم الحبيب، بكل الإيمان والصلابة والأصالة.

أليس الجبل في هذا الترحال إلا للمجاهدين الأبطال، هو هذا الشعب الرائع المعطاء،

وهذه الجماهير العريضة في أمتهم العظيمة، في دفئها، وهو دفء حقيقي، يعبر عن امتنان الأمة ومحبتها، يعبر عن التفاف الجماهير وعطائها وأملها بهؤلاء الفرسان. لقد استطاع الأبطال المدافعون عن بيروت، والمقاتلون في معارك لبنان أن يصمدوا في هذه المعارك، والملاحم أمام الجيش الإسرائيلي بمعظم قواته البرية والبحرية والجوية، مع أحدث الأسلحة الأميركية المتطورة، واستطاعوا كسر شوكة هذا الجيش، وتحطيم صورته، وفشلت جميع محاولات هذا الجيش، التي زادت عن سبع عشرة محاولة لاقتحام بيروت، ووقف شارون أمام صمود المدينة الباسلة تماماً، كما وقف كل الغزاة في التاريخ أمام أسوار المقاومة.

حقاً، لقد كان ما حدث في بيروت هو الذي وضع جماهير أمتنا العربية في مواجهة واقعها الجديد، الحقيقي، دون زيف، ولا لف، دون ركود، ولا وهن. فلقد تساقطت أوراق التوت مع تساقط الأوراق التي حكمت واقعنا العربي، تساقطت الواحدة بعد الأخرى مع تساقط القنابل والقذائف والصواريخ، بكثافتها على بيروت، والتي تمثلت في خلال هذه الحقبة الزمنية القصيرة، كل آيات الكبرياء والثقة بالنفس، والإرادة الحرة، والقرار الوطني المستقل.

لقد كانت بيروت في حصارها، وفي صمودها، وفي تضحياتها وبسالتها، وبطولتها عاصمة العواصم في المنطقة؛ عاصمة البنادق والخنادق، ولقد كانت في حصارها تحاصر الكثيرين؛ وفي صمودها وبسالتها، وتضحياتها، النبع الثوري الذي فجر ينابيع جديدة للعطاء على مدى خارطة أمتنا العربية.

وهنا لا بد من كلمة من القلب، إلى هذا الشعب اللبناني البطل الذي صنعنا وإياه لأمتنا العربية هذا المجد العريق والملاحم الأسطورية، والذي اقتسمنا معه لقمة الخبز، مع لقمة البارود في مواجهة الأخطبوط الأمبريالي ــ الأميركي ــ الإسرائيلي.

إن ما حدث لم يكن شيئاً عابراً في مجرى الأحداث، وإنما هو إعصار في المنطقة كلها، لأن هذا العدو لا يريد فلسطين فقط، وإنما أطماعه شرهة في كل لبنان، وفي غيرها من الأرض العربية. وأن من تعاون مع هذا العدو، لن يرحمه التاريخ، ولن يغفر له الشعب.

وبالرغم من كل هذا، نقولها وفاء وعرفاناً بالجميل، لكم يا إخوتنا، ويا أحبتنا في لبنان، إننا على العهد باقون، وبمسيرة النضال المشترك ملتزمون. وإن هذه السواعد الثورية بتصرفكم حتى يزول هذا الاحتلال البغيض، ويعود للبنان استقراره وأمنه، ووحدة أراضيه وشعبه.

يا أهلنا الأبطال،

يا جماهير أمتنا المكافحة،

لقد كانت هذه الاستقبالات التي انفجرت في هذه الأقطار العربية، التي احتضنت قواتنا الباسلة، خير دليل على مدى هذه الروابط وعمقها، ومدى هذا التفاعل وأصالته بين

هذه الجماهير العربية في الوطن العربي وبين الثورة الفلسطينية، وتؤكد على الحقيقة الثابتة على أن المسيرة مستمرة، والبندقية مرفوعة، والأيدي على الزناد قوية. وأن هذا الرحيل ليس هجرة رابعة، أو خامسة، ولكنه بناء لقواعد جديدة للثورة، وانعطاف قوي للالتحام بجماهير أمتنا العربية العظيمة. وإننا نحن ندرك إدراكاً كاملاً، لجميع أبعاد الصراع في المنطقة، الصراع الحضاري ضد الوحش الصهيوني ــ الأميركي، فإننا نعرف أن بيروت ليست آخر المعارك العربية، ولكنها كانت ملحمة العرب الرئيسية. بل كانت أسطورة الصمود والتحدي في مواجهة هذا الطاغوت الأمبريالي الأميركي ــ الصهيوني الذي يحاول أن يعلق المنطقة كلها في مخالبه وبين أنيابه.

ولقد ثبت، انطلاقاً من هذه المعطيات، أن معارك لبنان، وملحمة بيروت مركز الدائرة على أرضية الجماهير وإرادتها، ووعيها للتاريخ العربي المعاصر سياسياً، وفكرياً، وعسكرياً.

ومن هذا يمكننا أن نرى بكامل وعينا وإدراكنا هذه المعارك المستمرة، وعلى أكثر من جبهة. فالمعارك سجال بكل قسوتها وهمجيتها، وبطولاتها، ونتائجها. وعلينا أن نكون مستعدين دوماً لها، ولمواجهتها بكل الظروف، وفي كل الأوقات.

وبقدر ما كانت بيروت عميقة في نتائجها، برغم الزيف والأوهام في المنطقة، بقدر ما كانت رائعة في تجسيد هذا التلاحم الثوري الخلاق، بين الأبطال في القوات المشتركة، بين المقاومة الفلسطينية، والقوى الوطنية اللبنانية، ومعها من حوصر من قوات الردع العربية راسمة بذلك خطاً واضحاً لمجمل المسيرة الجماهيرية العربية. وانطلقت من كبد هذه الجماهير الحقيقة الساطعة، ليتعانق الأحرار والشرفاء في أمتنا العربية، يصبون جهودهم المتفجرة ينابيعها حماساً والمتدفقة إعجازاً ثورياً فريداً هو نسيج وحدة. فمن انطلاق اليمن بأشطاره الثلاثة، جنوبه، وشماله، وفلسطينه، إلى حقيقة التآخي بين جبال الأوراس وجبال النار، ومن مشاعر المحبة تهزج من جماهير السودان مع النيل الهادر لتصب وتلتقي مع طوفان الجماهير وحماسها، ووعيها، وإرادتها، على أرض الكنانة الحبيبة، وشعبها العريق، تتقابل مع الجماهير الواعية على ضفتي الأردن، وضفاف دجلة والفرات، تتلاقى وتتعانق معها جميعها، هذه الجموع الملتفة حول قبر صلاح الدين، وخالد بن الوليد، لتجمع معها هذا الطوفان البشري من أرض تونس الخضراء إلى الجزيرة العربية.

أليس هذا هو المعنى الحقيقي والتجسيد الواقعي للبركان الذي فجرته بيروت في المنطقة. والذي لن تتوقف أمواج زلزاله إلا عند أبواب بيت المقدس، حيث ترتفع عليه رايات أمتنا عالية خفّاقة، شاء الطغاة أم أبوا، رضي المستعمرون الصهاينة وسادتهم أم لم يرضوا. هذه إرادة الله التي يجسدها هذا الإيمان الأصيل في قلب هذه الأمة. فإن لله جنوداً إذا أرادوا. وهذه الأمة العربية لا ينقصها المال ولا ينقصها السلاح، ولا ينقصها الرجال، ولا تنقصها الإمكانيات، ولا تنقصها التوازنات الاستراتيجية، وغير الاستراتيجية، ينقصها شيء واحد،

ينقصها القرار السياسي بالقتال، بالقتال، بالقتال. وهذا قرار لا يمكن أن تأخذه إلا الفئة الواعية المصممة، القادرة على التحدي، ومواجهة الخطوب، والتي نذرت نفسها لله، وللوطن، وللأمة، وللقضية، بهذا انتصر الأولون، وبهذا صمدت بيروت، وبهذا سنحرر أرضنا المحتلة، وقدسنا الشريف.

وليكن واضحاً وضوحاً كاملاً، ودقيقاً، أن لا حل، ولا سلام، ولا استقرار في هذه المنطقة بالقفز على حقوق الأمة العربية وقضيتها المركزية، قضية شعب فلسطين وحقوقه، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، عاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كرّست حربنا الوطنية شرعيتها العربية والدولية.

يا ثوارنا البواسل،

يا رافعي غار النصر،

يا جماهير أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها،

إن العرب الباحثين عن السلام لن يجدوه إلا عبر القوة والإرادة العربية الواحدة الموحدة. فالسلام العادل هو سلام الأقوياء وليس سلام الضعفاء والركع. فسلام الضعفاء هو الاستسلام، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة. وأن هذه الفئة المؤمنة المجاهدة في الثورة الفلسطينية، في داخل أرضنا المحتلة وخارجها، وهي تزداد كل يوم التحاماً، ووحدة وثباتاً وتلاحماً ثورياً خلاقاً، بين أطفال الآر. بي. جي في الرشيدية، وعين الحلوة، وبيروت، مع أبطالنا داخل أرضنا المحتلة، أطفال ثورة الحجارة، حجارة بلادنا المقدسة، يتحدون بها الدبابات وجنازيرها، والآلة العسكرية الإسرائيلية ــ الأميركية وجبروتها.

هذه الفئة المؤمنة المجاهدة داخل وخارج أرضنا المحتلة، ستظل تقاوم، وتقاتل الاستسلام ومنطق الركوع والانهزام ودعاة الاستسلام، والمستترين بالشعارات البراقة، أو المختفية وجوههم خلف الأقنعة، ولكننا سنظل بالرغم من كل الصعاب والتحديات حريصين على إقامة السلام القائم على العدل والشرعية الدولية، القائم على تحقيق الحقوق الشرعية لشعبنا، وحقه في أن يحيى حراً مجيداً فوق أرضه المحررة.

بهذا الوضوح، وبهذه الرؤية الصادقة، وقف شعبنا، كل شعبنا، ملتفاً حول ثورته، يعطيها ويحميها، ويحنو عليها بكل الوفاء والمحبة، يذود عنها، وتذود عنه، لتستمر الشعلة المقدسة وهاجة، ولتبقى المسيرة قوية منيعة، وليجسد هذا الشعب الأصيل، وهو في عنفوان التضحية والعطاء، رمزاً من الرموز الحية في تاريخ الأمم.

ولهذا كله، استطاعت الثورة أن تصون قرارها العسكري والسياسي، وأن تحميه، لأن قرار المناضلين المجاهدين، قرار البنادق التي صمدت في بيروت، قرار الموقف السياسي الصادق الذي رسخته ملحمة الصمود في بيروت، وهذا القرار سنصونه وسنحميه حتى لا يمسه هؤلاء الذين أرهبتهم القوة المعتدية، وأخافهم منطق المعادلات، وسقطوا في لعبة

التوازنات، وتاهوا في الحسابات، وهذا القرار الوطني سيظل قراراً مستقلاً مهما كان الثمن، وهو ملك لهذه الجماهير في شعبنا، وأمتنا العربية، حتى لا تصبح فلسطين قميص عثمان لأحد، ولا رقمًا في جيب الكبار أو الصغار، لأنها ضمير هذه الأمة، وعقلها، ونبضها، في هذه الحقبة التاريخية في هذا الزمن العربي الصعب الذي شاء القدر أن يتحمل الثوار في ثورتنا الفلسطينية خلال هذا الزمن مسؤولية تاريخية جسيمة، لتجميع الطاقات ورص الصفوف، وتكثيف الجهود العربية كلها في مواجهة الأخطار الداهمة علينا جميعاً، الداخلية منها والخارجية، وفي مواجهة التحديات المصيرية المفروضة علينا.

ولقد اتخذ ثوارنا قرارهم التاريخي بالقيام بهذا الدور القومي لإعادة التضامن وتكثيف الجهود، وتمتين الملحمة، وإعادة بناء الجبهة العربية الواحدة الموحدة، لمواجهة المصير الواحد المشترك، وحتى لا تقع أمتنا العربية ضحية لمؤامرة سايس ـ بيكو جديدة تجري اتفاقياتها، والتي تورط بها البعض خلسة، بين أطراف عدة تتكالب علينا، ومن هنا فإن الولاء لفلسطين كقضية عربية مركزية، هو المقياس الجماهيري الحقيقي في أمتنا العربية الهام.

والولاء لفلسطين ليس من منطلق إقليمي، ولكنه العقيدة القومية النضالية في هذه الحقبة من تاريخنا العربي المعاصر؛ ولهذا الولاء على الساحة الفلسطينية نفتح صدورنا وعقولنا، في ظل واحتنا الديمقراطية التي نفاخر بها، هذه الديمقراطية التي نصونها بوحدتنا وتلاحمنا. ولكن الثوار والأحرار لن يقبلوا أي بحث في هذا الولاء لفلسطين، لأن فلسطين هي قدس الأقداس في هذه المسيرة الثورية النضالية.

إن وحدتنا الوطنية الفلسطينية داخل وخارج أرضنا المحتلة للثوار، كل الثوار، للمناضلين، كل المناضلين، هي الدرع الذي يدرأ عن ساحتنا هذه الهجمات الشرسة، سواء أتت من الأعداء أو من بعض الأقرباء؛ إنها الصخرة التي تتحطم عليها المؤامرات في مسيرتنا الثورية الشاقة؛ إنها الوحدة التي صنعتها الدماء الزكية المناضلة، الوحدة التي تتسع لكل المناضلين الثوريين، وتضيق لترفض كل الذين باعوا أنفسهم وقرارهم لغير إرادة شعبنا وأمتنا العربية. فمزيداً من هذه الوحدة النضالية على أرضنا الديمقراطية الصلبة، مزيداً من الالتحام الثوري، وأيادينا قابضة على بنادقنا بقوة، وقناعة، وإيمان. مزيداً من التراص في صفوفنا المكافحة على كافة جبهات النضال، ولنعزز هذه الوحدة، ولنحمها كما في حدقات عيوننا. ولقد كانت هذه الوحدة هي الدرع الذي حمى استمرارية المسيرة دوماً، قبل وبعد معركة بيروت، ثم كانت معجزتنا الثورية الثانية بعد الأسطورة ـ الملحمة في بيروت. هذه القدرة الفذة التي مكنتنا من الانطلاق بهذه القوة، وبهذه السرعة، في إعادة تنظيم الركب بعد أن آلمنا به ما آلمنا. ولكنه الإيمان صانع المعجزات. ولكنه الإيمان والإرادة التي تشق طريقنا بهذا العنفوان الثوري.

ويكفي أن نذكر أن هذا التلاحم، وهذا التنظيم، والبناء، كان شاملاً لجماهيرنا داخل

وخارج الوطن المحتل، ولم يكن هذا بسبب قدرة الثوار في هذه المسيرة، ولكنه إعجاز الجماهير وأصالتها، ووفاؤها لحركة التاريخ وقدرتها في استيعاب حركة المتغيرات وغيرتها وحرصها على وليدها الثوري في هذا الجحيم الملتهب.

فبوركت يا شعبنا المعطاء البطل، وبوركت السواعد الثورية التي تصنع المجد، وبوركت العزائم التي تكتب التاريخ. وبوركت أمتنا العربية، قواعد وجماهير، وأحراراً، وشرفاء.

يا ثوارنا البواسل،

يا جماهيرنا الوفية المناضلة المثابرة،

إن شعبنا وهو يتفاعل ويتعامل مع كل هذه المعطيات من حقه أن يتوجه إلى الضمير العالمي، وإلى الأحرار والشرفاء في العالم أجمع، إلى جميع أصدقائه وحلفائه، وحتى إلى جميع اليهود في داخل إسرائيل وخارجها، وفي أميركا وأوروبا، شرقها وغربها، من حق شعبنا أن يتساءل هل يمكن للسلام العادل أن يتحقق على أرض فلسطين، وفي منطقتنا عبر المجازر التي بدأت في دير ياسين، وقام بها هؤلاء الإرهابيون في العصابة العسكرية الفاشية الإسرائيلية، لتصل إلى ما وصلت إليه عبر المجازر والمذابح في لبنان وبيروت، وفي صبرا وشاتيلا؟ من حق شعبنا أن يتساءل: هل يقوم سلام على جثث أطفالنا ونسائنا أو هل يمر حل على حساب شعبنا؟ من حق شعبنا أن يتوجه بسؤاله إلى شعوب العالم قاطبة، بما في ذلك شعوب الدول التي ما زالت حكوماتها تنكر الشرعية الدولية، وتنكر أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو الحق المقدس لكل الشعوب، ومن حق شعبنا أن يتساءل: هل هناك، بعد كل الذي حدث، ما يبرر الجمود والتردد في مواجهة الحقيقة التي تقول إن الشعب الفلسطيني هو ضحية الإرهاب الرسمي المنظم، وإن الواجب الإنساني، والأخلاقي، والحضاري، يلزم هذه الشعوب وأحزابها وهيئاتها، وجمعياتها وحكوماتها بأن تؤازر شعب فلسطين للحصول على حقوقه الوطنية والمعترف بها على الصعيد الدولي وفي الأمم المتحدة؟

إن هذا هو نداء شعبنا في هذا العام لكل شعوب العالم وأحراره وشرفائه، وتحياتنا إلى جميع حركات التحرر، والتحرير الوطني في العالم، وإلى كل الشعوب والدول الصديقة التي وقفت وتقف معنا، الدول الصديقة في حركة عدم الانحياز، والدول الإسلامية، والافريقية، والاشتراكية، والدول الأخرى الصديقة.

يا شعبنا المناضل الصامد البطل،

يا ثوارنا البواسل،

الفجر آت، آت. ودولتنا الفلسطينية المستقلة قادمة، مهما كانت العقبات والصعاب؛ وهي ليست منّة أو منحة من أحد، فالطريق إليها قد عبق بأريج الشهداء، وتضحيات الشعب وعطاء الجماهير، لتكون دولتنا هذه دولة التلاحم مع كل العرب، وخاصة تلك الوحدة القائمة مع شعبنا الأردني الشجاع.

﴿وأن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح﴾ صدق الله العظيم.

هذا العام يا إخوتي ويا أحبتي هو عام الانتصار على نتائج العدوان، بعد أن صمدنا وانتصرنا على العدوان. فلننطلق بعامنا هذا، وكلنا ثقة وإيمان. نصنع الغد المشرق، لننطلق في عامنا هذا، عام الجمرات، جمرات النور والنار والأمل.

﴿وما جعله الله إلا بشرى، ولتطمئن به قلوبكم، وما النصر إلا من عند الله، إن الله عزيز حكيم﴾ صدق الله العظيم.

لكم المجد كل المجد يا شهداءنا الأبرار!

لكم التحية والمجد، أيها المعتقلون والأسرى في سجون ومعتقلات العدو!

وطوبى للسواعد الثائرة، صانعة الإنتصارات والملاحم، والبطولات!

وطوبى للجماهير المناضلة في شعبنا وأمتنا العظيمة!

وإنها لثورة حتى النصر!

أخوكم: أبو عمار
١٩٨٣/١/١

الموقف الفلسطيني من التسوية

فيصل حوراني

منذ القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عام ١٩٦٧، يسير العمل العربي المشترك في مجرى عام، عنوانه العريض: البحث عن تسوية. وقد تأكد هذا العنوان حين قبلت غالبية الدول العربية المعنية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي صدر بعد قمة الخرطوم بشهور أو سكتت عنه. وسوريا التي رفضت القرار عند صدوره في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، عادت فقبلته، وفق تفسيرها له، في عام ١٩٧١. أما منظمة التحرير التي ترفض إلى الآن قرار مجلس الأمن، فقد تدرج رفضها له من الهجوم عليه وعلى الذين قبلوه، إلى السكوت عنهم، وليس عنه، إلى الرضى عن مساعي الدول العربية لتسوية الشؤون الخاصة بها على أساسه وتحديد أسباب رفض المنظمة له بكون بنوده لا تتطرق لقضية فلسطين.

فالميل العربي العام، إذن، يتجه نحو التسوية منذ ما بعد عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وإذا صح القول بأن منظمة التحرير، وعدداً قليلاً آخر من الدول العربية البعيدة عن خطوط المجابهة مع إسرائيل، ظلت ترفض التسوية من حيث المبدأ لعدة سنوات لاحقة، فإن الأمر بدأ يختلف منذ عام ١٩٧٤؛ ففي هذا العام أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني، بما يشبه الاجماع، برنامج النقاط العشر، وأظهر، بهذا، الاستعداد الفلسطيني للقبول بسلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية؛ وبعد هذا العام لم يعد رفض العدد القليل من الدول العربية البعيدة لمبدأ التسوية ذا تأثير فعال في مجرى العمل العربي العام.

أما طبيعة التسوية المنشودة، أو الموافق عليها، فقد تنوعت المواقف بشأنها، تنوعت مواقف الأطراف العربية المتعددة، كما تنوّع الموقف العربي المشترك. وهنا، أيضاً، حصل تدرج في المطالب؛ فبعد لاءات قمة الخرطوم الثلاث الشهيرة التي عكست، في حينه، إجماعاً عربياً على رفض الاعتراف بإسرائيل والصلح معها وتفرد أي طرف عربي بالحل، سقطت، أول ما سقطت، «لا» الاعتراف حين قبلت مصر والأردن

القرار ٢٤٢، وبهتت «لا» التفرد حين شرعت أطراف عربية بالتفاوض سراً وعلى انفراد من أجل تسوية، وأخيراً، غابت اللاءات الثلاث دفعة واحدة، حين ألزم الرئيس أنور السادات مصر بمعاهدات كامب ديفيد، ومضى إلى حد القبول بتطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية وفق شروط إسرائيل، بل فتح الباب أمام ما هو أخطر من هذا، وهو إمكانية تعاون مصر واسرائيل ضد عرب آخرين.

وكان البحث عن التسوية، في البداية، يجري، عموماً، على قاعدة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وفق شعار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ويرافقه العمل للنهوض من كبوة هزيمة حزيران ١٩٦٧ بما يستلزمه النهوض من إعادة بناء القوة العسكرية المضروبة، وتكتيل القوى السياسية للنضال، وتوفير الأجواء وأشكال الدعم الملائمة لنمو حركة المقاومة الفلسطينية، وتمتين التعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الاخرى، وتنشيط جهود المجموعات الدولية المعبرة عن مصالح شعوب العالم الثالث، وأخصها منظمة الوحدة الافريقية، ومجموعة الدول غير المنحازة. وفي ظل بحث عن التسوية هذا قوامه، صيغت المطالب العربية بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة، المعترف بها وفق قرارات الأمم المتحدة، للشعب العربي الفلسطيني، وأهمها حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وذلك مقابل تنازل عربي وحيد هو اعتراف الدول العربية الباحثة عن تسوية بإسرائيل، دون أن يتوجب على منظمة التحرير أن تقدم مثل هذا الاعتراف.

إلا أن الأمر انتهى بما آل إليه الحال راهناً بما فيه المطالبات العربية لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل كتعبير مسبق عن حسن النية، وأخصها المطالبة المصرية التي ترى أن على المنظمة أن تعترف بإسرائيل حتى يمكن التوصل إلى اتفاق للحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ينطوي على أمل لاحق بدولة فلسطينية مستقلة أو بدولة أردنية ـ فلسطينية يحتفظ فيها الفلسطينيون باستقلالهم الذاتي.

ومع هذا التدرج، انفرط عقد التحالفات العربية، وتبدلت أشكال مجموعاته. وبعد التحالف المصري ـ السوري ـ الفلسطيني الذي بقي حتى عام ١٩٧٣ واسطة العقد في العمل العربي المشترك، وخلق ظروف شن حرب ١٩٧٣، والقاعدة التي تستند إليها المطالبة بالانسحاب الكامل وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، برز التحالف المصري ـ السعودي بعد الحرب ليقود العمل العربي المشترك، واحتدمت الخلافات بين سوريا والمنظمة من جهة ومصر من الجهة الأخرى. تم تمايز الموقفان المصري والسعودي عند نقطة التعاون المباشر مع إسرائيل عام ١٩٧٧؛ فمضى السادات في مبادرته المنفردة متوجهاً إلى إسرائيل، مع تشديد الاعتماد على الولايات المتحدة، فيما آثرت السعودية التمسك بالقناة الأميركية وحدها، ومع بروز هذا التحالف، أبعدت سوريا عن حلقة التأثير في العمل العربي المشترك، وهبط الاهتمام الفعلي بمصالح منظمة التحرير، وإن ظلت المجاملات تزجى لها وظل بمقدورها، برغم هذا، أن تمارس تأثيرها الخاص بها.

ومع هذا التدرج، أيضاً، مالت اتجاهات التعاون العربي مع المجموعات الدولية؛ فالتعاون مع الدول الاشتراكية، كاتجاه غالب مرتبط بإعدادات المجابهة مع إسرائيل،

حلت محله الدعوة لعلاقات متوازنة بين الشرق والغرب، ثم الدعوة للتعاون مع الغرب، ثم الترويج للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس أنها القادرة، وحدها، على إيصال مجهودات التسوية إلى نتيجة. وهذا، بدوره، أفرز الاتجاه المصري الذي مثله السادات للتفاوض المباشر والتعاون المباشر مع إسرائيل. وإلى هذا بهت تأثير المجموعات الدولية التي نشأت أساساً على روح العداء للأمبريالية وللصهيونية، أو غاب، وبين أسباب ذلك بهوت التأثير العربي داخل هذه المجموعات بعد أن أصبحت مصر، وهي أكبر الدول العربية، داعية للتفاوض مع إسرائيل.

وفيما كان الموقف العربي ينحدر درجة درجة إلى أن وصل حده الأدنى في مبادرة السادات، قامت محاولة للرد تمثلت في تأسيس الجبهة العربية القومية للصمود والتصدي، حيث انضمت ليبيا واليمن الديمقراطية والجزائر إلى سوريا ومنظمة التحرير في مقاومة التفرد المصري والتوجه السعودي إلى الولايات المتحدة. إلا أن المحاولة بقيت، حتى منذ نشأتها، دون المستوى المطلوب لوقف التيار الغالب، لأن أطرافها الرئيسية صبّت نقمتها ضد نظام السادات، وبقيت حيية إزاء الخط السعودي، وأسيرة حاجتها المتزايدة لعونه المالي، وهي الحاجة المتولدة من طبيعة هذه الأطراف ومصالحها. وفي قمتي بغداد وتونس اللتين انعقدتا بعد مبادرة السادات، لم تتقرر أية إجراءات ضد الولايات المتحدة. أما الاجراءات التي اتخذت بالإجماع ضد نظام السادات فما أسرع ما تتابعت أعمال خرقها من قبل عدد من الدول التي اشتركت في القمتين.

ومعه، مع هذا التدرج، وبتأثير غلبة الخط المتجه إلى الولايات المتحدة بروافعه الاقتصادية والسياسية، شهدت الأوضاع الداخلية في الدول العربية المرشحة لمناهضة الأمبريالية، تحولات أضعفت قدرتها على المواجهة، فانكفأت الجزائر على همومها الداخلية؛ وغرق العراق في حرب مدمرة مع إيران بدا وكأن لها أول وليس لها آخر؛ وغرقت ليبيا في مشاكل منها المفهوم ومنها غير المفهوم؛ أما سوريا فوقعت في دوامة الانشغال بمكافحة الفتن الرجعية الداخلية. وترافق صعود هذه الفتن مع النمو المرضي للرأسمالية الطفيلية، حيث يتضافر هذا وذاك على محاولة أكل وجه سوريا التقدمي، وتمتدّ أيديهما في محاولة غير مهاودة لثنيها عن نهجها الوطني؛ ومن بعيد أحيط اليمن الديمقراطي بسلسلة من المشكلات مع جيرانه.

وفي غضون ذلك، تبلبلت أحوال منظمة التحرير، ففيما كانت مكانتها تتوطد كممثل معترف به للشعب الفلسطيني، وفيما كانت قضية التأييد للحقوق الوطنية الفلسطينية تتقدم تحت التأثير الهائل لعدالتها ولكفاح شعبها المثابر، راحت المنظمة تعاني من التأثير السلبي للتحولات العربية غير المؤاتية، وخصوصاً من تأثير خروج مصر من ساحة المواجهة، ومن تأثير ازدياد النفوذ الأميركي في دنيا العرب، والحضور الاسرائيلي المتزايد في مصر، والمتجه حثيثاً نحو غيرها. هذا، فضلاً عن تأثر المنظمة بنتائج السلبيات التي نمت في داخلها وتكشف عنها بناؤها، وفضلاً، أيضاً، عن تأثرها بالحجم الهائل للمجابهات والخصومات التي نهضت في وجهها هنا وهناك، في خطوط المجابهة مع اسرائيل، وفي البلاد العربية.

في ظل هذا، شنت إسرائيل عدوانها الأخير مستهدفة، هذه المرة، الساحة اللبنانية، حيث الوجود الأكثف لقوى المقاومة الفلسطينية المسلحة، والحضور السوري العسكري والسياسي الأبرز خارج سوريا، ونقطة الاستقطاب والحفز الأكثر إلهاماً ضد إسرائيل؛ وحيث الوضع اللبناني المنقسم والمفتت بما يحمله من إغراء لإسرائيل بإمكانية جر بلد عربي آخر إلى حظيرة كامب ديفيد بشروط أكثر مؤاتاة لاسرائيل من شروط السلام مع مصر، والانطلاق من هذا البلد لإحكام طوق كامب ديفيد على بقية البلدان العربية المتمنّعة.

هذا العدوان، والمقاومة الباسلة التي واجهته، والأصداء العالمية الواسعة التي رافقته، تمخضت عن جملة من النتائج العسكرية والسياسية، بعضها غدا واضحاً، وما يزال المستقبل القريب والمستقبل البعيد يحملان اندياحات بعضها الآخر.

تأثير الحرب على الجهد العربي للتسوية

فكيف تجلت نتائج الحرب في ميدان البحث العربي والفلسطيني، متعدد الوجوه أو متفقها، عن تسوية؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول أن نتلمس الإجابة عليه في ما يلي:

لأول مرة في تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية، باستثناء حرب ١٩٤٨، يقع عدوان اسرائيلي كبير ولا تتلوه مواقف أو اجراءات عربية إفرادية أو جماعية ضد الولايات المتحدة، على الرغم من تأييد واشنطن الظاهر للعدوان، ومن وقوفها صراحة ضد أي إجراء دولي يسهم في منعه من تحقيق أهدافه.

ولأول مرة في تاريخ هذه الحروب، تنهض في وجه العدوان مقاومة تتصف بهذا المقدار من الصلابة والفعالية وتمتد على هذه الفسحة من الزمن، ومع ذلك تمضي الأيام والأسابيع والشهور، دون أن تتلقى الأطراف العربية المحاربة أي دعم عسكري من الدول العربية غير المشتركة في الحرب، وتتجنب هذه الدول حتى مجرد التلويح باحتمال تقديم دعم كهذا، كأن تستنفر جيوشها، أو تعلن عن استعدادها لإرسال وحدات رمزية، بل يفعل العديد منها عكس هذا تماماً، فيعلن أنه متمسك بالنهج السياسي وحده في معالجة الأزمة الناجمة عن الحرب.

وكل هذا، ليس، بالطبع، بغير مغزى؛ ذلك أن فيه الترجمة الأمينة لقوة التيار العربي المندفع نحو الولايات المتحدة، وفيه التأكيد القاطع على متانة التمسك العربي بنهج البحث عن تسوية، وقوة الميل العربي الغالب لإتمام هذا البحث عبر التعاون مع الولايات المتحدة، وتنحية الخيار العربي العسكري تنحية كاملة. كما أن فيه تعبيراً عن ميل عربي آخر، متولد عن الميل السابق، يتمثل في بروز الاستعداد العربي الأوفر لاسترضاء الولايات المتحدة وليس للضغط عليها.

وحين انعقدت القمة العربية في فاس بعد انتهاء الحرب، بعد أن فشلت كل الجهود لعقدها أثناء الحرب، تأكد هذا المغزى بوجوهه كلها؛ ففي مقررات القمة لم يأت أي حديث عن تقديم دعم عسكري جديد لسوريا أو لمنظمة التحرير أو للبنان؛ كما لم يجر أي حديث عن الخيار العسكري؛ وفيها لغة تستهدف استرضاء الولايات المتحدة

بالذات. ومن وجهة غالبية الحاضرين، اعتبر إقرار القمة لمبادرة الأمير فهد تعبيراً قصد منه تسهيل الجهد الأميركي لاستكمال تسوية قضية الشرق الأوسط. وإذا كانت صياغة القرارات المعلنة قد راعت، إلى هذا، مزاج الرأي العام العربي، بحيث أفصحت عن مغازيها بصور ملتوية بعض الشيء، فإن محاورة الملك الحسن وهو على رأس اللجنة السباعية المنبثقة عن القمة، مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، قد أظهرت بما لا يدع مجالاً للالتباس، رغبة الجانب العربي الذي يمثله الملك، في أيجاد جسور بين مقررات قمة فاس ومبادرة الرئيس الأميركي، وليس التمسك الكامل بالمقررات.

أما إذا كانت اللجنة السباعية قد وضعت على جدول أعمالها زيارة عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومنها العاصمة السوفياتية، فإن هذا الإجراء، وفي الحدود التي نفذ فيها، بقي في إطار الشكل، ولم يمس جوهر التوجه نحو الولايات المتحدة؛ ذلك أن قرار اللقاء مع القادة السوفيات، لم يرتق إلى مستوى الدعوة للتنسيق مع السوفيات أو المطالبة الحازمة بإشراكهم في مجهودات التسوية على مستوى المشاركة الأميركية، كشرط عربي للمشاركة العربية فيها. وعلى هذا يمكن أن تعد زيارة اللجنة السباعية لموسكو استجابة لرغبة الأطراف العربية التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي، ومنها، من بين الأطراف المعنية بالتسوية، منظمة التحرير وسوريا، ومحاولة، شكلية ليس غير، لنفي تهمة التبعية للولايات المتحدة، عن الأطراف الأخرى، دون أن تحمل الزيارة حتى المدلول البراغماتي التقليدي، أي التلويح بورقة موسكو في وجه واشنطن.

وفي كل ما جرى قبل الحرب، وما جرى، خصوصاً، بعدها، يمكن للمراقب أن يستخلص ملاحظة عامة رئيسية مؤداها أن العمل العربي المشترك، بصرف النظر عن تنويعات تفصيلية تخص هذا الجانب أو ذاك، متجه نحو الرضى بتقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة، ولإسرائيل، بالتالي. ومن المتوقع، في ضوء هذا، وإلى أن تشهد موازين القوى على الساحة العربية تحولات مغايرة، أن تحمل السنوات المقبلة مزيداً من تعزز الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، بما فيه الوجود العسكري، ومزيداً من الفعالية لنشاطاته، وأن تبهت روح العداء للأمبريالية، فيما تلعب واشنطن لعبة التقرب للرأي العام العربي بإظهارها شيئاً من الضيق ببعض جوانب السياسة الإسرائيلية، دون أن يترجم هذا الضيق إلى إجراءات فعالة ضد إسرائيل، كما هو الشأن الأميركي، مثلاً، من سياسة الاستيطان أو سياسة الضم.

وإلى هذا، فإن المشروع الأميركي الوحيد للتسوية المعروض على الدول العربية هو مشروع ريغان، تعرضه الإدارة الأميركية كسقف دون أن تضمن موافقة إسرائيل عليه، مما يعني أن المفاوضات التي تقترحها بين الأطراف على أساسه، مرشحة لأن تصل إلى نتائج لا تصل إلى هذا السقف، وذلك في وقت لا يبدو فيه أن الأمل العربي بنتائج جهود الولايات المتحدة، حتى مع كل الترضيات المقدمة لها، يحوم بعيداً عن هذا السقف. كما يبدو، وهذا هو الأهم، أن السياسات العربية في حقل البحث عن تسوية، الجارية في ظل تنحية الخيار العسكري، واستبعاد التعاون والتنسيق مع السوفيات، وفي ظل التفوق العسكري الإسرائيلي الصارخ والمحافظ على مستواه باستمرار الدعم

الأميركي له، لا تؤهل الجهد العربي المشترك لتنشيط أمل أكبر من هذا.

فكل شيء، إذن، يدل على أن هوامش البحث العربي عن التسوية تتحدد بحدود لا تبتعد إلى أعلى عن حدود مشروع ريغان، أي لا تبتعد فيما يتصل منها بالحقوق الفلسطينية، عن حدود الحكم الذاتي وفق التفسير الأميركي لما تتضمنه اتفاقات كامب ديفيد بشأن هذا الحكم. وإذا كان أي من الحكام العرب المتشبثين بالولاء لواشنطن، يتحدث عن غير هذا، فما هي إلا أقوال تصدر لهذا الغرض أو ذاك، دون أن يكون لها تأثير في مجرى الأحداث سوى زرع الأوهام واستدراج الواهمين إلى مواقع التهاون وإلى دروب الجري المديد وراء السراب.

التشدد الإسرائيلي، السلطة والمعارضة

ولعل أكثر من يدرك هذه الحقيقة ويستخلص مدلولاتها هم الإسرائيليون. ومن هنا تأتي الاستهانة الإسرائيلية بالعرب عموماً، ويأتي، أيضاً، التشدد الإسرائيلي في رفض المطالب الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا، وحتى في الحدود التي ألمحت إليها مبادرة ريغان؛ فإسرائيل ترفض الاعتراف بالمنظمة في أية صورة من الصور، وترفض الدولة الفلسطينية المستقلة حاضراً ومستقبلاً، وترفض التخلي عن ضمها لمنطقة الجولان السورية، كما ترفض مبدأ الانسحاب، وتتمسك بما تصفه بحاجاتها الأمنية وفق تصويرها لها، على أساس بقاء قواتها العسكرية في كل مكان. والحكومة الإسرائيلية لا تقبل الحكم الذاتي الفلسطيني حتى وفق التفسير الأميركي المعلن له، ولا تعرض إلا شكلاً من الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع احتفاظها بالسيادة عليهما، فيما تعلن المعارضة الإسرائيلية استعدادها لقبول شيء قريب من هذا التفسير ليس غير.

ومما لا شك فيه أن نتائج الحرب في لبنان قد حفزت تحولات مهمة كانت مقدماتها تتفاعل من قبل داخل المجتمع الإسرائيلي؛ كما عمقت الحرب التعارض بين ميلين رئيسيين كاد الصراع بينهما أن يوصل إلى انقسام شامل: ميل أشد نحو اليمين والفاشية في بعض الأوساط، وميل آخر أشد نحو الليبرالية والعقلانية في الأوساط الأخرى. ومما لا شك فيه أن الميل الثاني يحمل في طياته اتجاهاً نحو الإقرار بحقائق الواقع المتراكمة على ساحة الشرق الأوسط فيما يخص الوجود الفلسطيني والحقوق الفلسطينية والحاجة إلى تسوية لا تتجاهلها. إلا أن من السابق لأوانه كثيراً تعليق الآمال على أصحاب هذا الميل الأخير، فما زالت كتلهم الرئيسية غير مستعدة، من جهة، للاعتراف بمنظمة التحرير، وغير قادرة من الجهة الأخرى، على ابتلاع فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة؛ والكتل الأخرى، التي منهم تقبل الأمرين والتي قد تقبلهما، ما زالت بعيدة كثيراً عن تمثيل تيار مهم، فضلاً عن أن يكون تياراً غالباً، في الحياة السياسية الإسرائيلية.

وحتى لو قبلنا الآمال المعقودة على تأثير التحولات الجارية في إسرائيل باتجاه العقلانية، وقبلنا، معها، التوقعات التي تضع في الحسبان احتمال عودة المعراخ المعارض إلى السلطة مجدداً، ومايبنى على ذلك من آفاق فتح إمكانية تسوية متوازنة يكون للفلسطينيين دور فيها عبر دولة فلسطينية ــ أردنية مشتركة، فإن مايعرضه المعراخ بما فيه مايتحدث عنه الأكثر اعتدالاً بين صفوفه، لايقترب بأي حال من الأحوال من

حدود الحد الأدنى العربي، وهو بعيد بعداً كبيراً عن الحد الأدنى المقبول من أي طرف في منظمة التحرير.

ثم إن التيار المتشدد في إسرائيل، والليكود في صلبه، لم يفقد الوسائل للاستمرار في الحكم، بل الأقرب إلى الصواب أن نقول أن فرصته للبقاء في الحكم ما تزال إلى الآن أوفر من فرص الآخرين للعودة إليه. والليكود، إلى هذا، يملك وسائل عديدة لابتزاز المزيد من الدعم الأميركي، حتى لو اختلف جدياً مع واشنطن بشأن هذا الوجه أو ذاك من وجوه سياسته؛ وما زال بوسع حكم الليكود أن يحمل الولايات المتحدة قائمة طويلة من فواتير الخدمات التي أنجزتها سياسته وممارساته لصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حتى وإن أظهر بعض الأوساط الأميركية ضيقه بارتفاع أرقام هذه الفواتير.

يضاف إلى هذا، أن بوسع أي حكم في إسرائيل، أن يبرهن أمام من يعنيهم الأمر في الولايات المتحدة، على أن أي تشدد إسرائيلي ضد الفلسطينيين أو ضد العرب عموماً، لن يحمل الدول العربية المتشبثة بارتباطها بالولايات المتحدة، على اتخاذ أي رد فعل ضار ضدها؛ وهل هناك برهان أشد إفصاحاً من برهان الموقف العربي بعد العدوان على لبنان؟ لقد احتل الجيش الإسرائيلي عاصمة دولة عربية مع احتلاله لجزء كبير من أراضيها، ووصلت إسرائيل إلى حد إملاء السياسات الداخلية والخارجية على دولة عربية مستقلة وذات علاقات طيبة بكل العرب من أصدقاء الولايات المتحدة، وارتكبت إسرائيل خلال غزوها لهذا البلد من الجرائم ما أهاج العالم بأسره، وجرى ذلك كله بالتنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومع استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل، ومع ذلك، لم ينتج عن كل هذا في مجرى العلاقات العربية ــ الأميركية، سوى المزيد من الاستعداد العربي للتنازل أمام واشنطن وإسرائيل معاً. فعلى أي أساس يمكن التعويل لحمل واشنطن أو اسرائيل على التخوف من ردود فعل عربية مؤثرة ضدهما، إذا كانت الدول العربية القادرة على ممارسة ضغط فعال قد وضعت إمكاناتها في هذا المجال خارج دائرة الاستخدام؟

الجدل الفلسطيني حول التسوية

وسط هذا كله، تقف الساحة الفلسطينية مبلبلة بين طموحاتها الوطنية الكبيرة وممكنات الوضع العربي. ولعل بين أسباب البلبلة أن ظاهر الحال يظهر كأن خيارات عديدة مفتوحة، فيما يؤكد جوهره على أنه ما من خيار واحد مفتوح بتمامه. ويحتدم الجدل مرة أخرى داخل الساحة الفلسطينية وعبرها وحولها، ويدور حول الشؤون الفلسطينية في التسوية المحكي عنها، وكأن هذه التسوية ستتحقق غداً. وبهذا يتكرر بذل الجهد الضائع، ويعود الأمر كما ابتدأ حين قبل الرئيس جمال عبد الناصر القرار ٢٤٢ فور صدوره، فظن معارضوه أن التسوية على أساسه ستتم خلال شهور، واستنفروا قواهم وأجهدوها لإحباطها، وكما تكررت المعارك التي من هذا النوع مع كل جولة من جولات المبعوث الدولي، المنسي الآن، غونار يارنغ، ومع مبادرة روجرز وصولاً إلى مبادرات تيتو وتشاوشيسكو وغيرهما. ويغيب عن المتجادلين أن مشروع التسوية

السلمية الوحيد الذي شهد خطوات تطبيقية هو مشروع الاستسلام الساداتي، أي القبول العربي بالتسوية وفق شروط إسرائيل وحدها، وأن هذا النوع من التسويات هو وحده الذي تتحمس له إسرائيل وتدعمه الولايات المتحدة. ولو همست واشنطن في آذان أصدقائها العرب بآلاف الوعود عن تسويات ليست من هذا النوع، فإن السياسة الأميركية لم تقدم في عهود رؤسائها المتعاقبين من الديمقراطيين والجمهوريين برهاناً واحداً مقنعاً على مصداقية هذه الوعود.

ولعل منظمة التحرير، من بين الفرقاء العرب، هي الأكثر خبرة بحقائق السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط وقضية فلسطين بالذات. ومن أبرز دلائل ذلك أن ياسر عرفات لم يته مرة واحدة على كثرة الهمسات وأنصاف الهمسات التي تلقى على مسمعه منذ عام ١٩٧١، في هذه العاصمة أو تلك بشأن تطورات مرتقبة في الموقف الأميركي. وما فتىء الزعيم الفلسطيني يكرر، في كل الأحوال والظروف، أن الولايات المتحدة هي العدو، وأن سياستها لا تحمل إلى الفلسطينيين إلا ما هو ضار. والذين تاهوا هم الذين لم يصغوا إلى تحذيراته الدؤوبة. وقد ظل عرفات يؤكد ذلك حتى في الأوقات التي يركز فيها على ضرورة الحوار الأميركي ــ الفلسطيني المباشر؛ ذلك أنه في مقدمة من يعرفون الفرق بين استجداء الاعتراف الأميركي بمنظمة التحرير، وبين إرغام الأميركيين بالوسائل الفعالة على الاعتراف بها. وهو، إلى هذا، وأيضاً، في مقدمة الذين يدركون أهمية هذا الاعتراف، ولايتهيّب، إزاء المزايدات، من وضع الحصول عليه بين الأهداف التي ينبغي النضال للوصول إليها.

ومع أن في الموقف الراهن أموراً تختلف عن الحالات التي أشرنا إليها، فما يزال من الصواب القول بأن الجدل الدائر حالياً إنما يستند، في جانب كبير منه، إلى تصورات واهمة بشأن موقف هذا الطرف أو ذاك من الأطراف الفلسطينية، ومثله الجدل حول أقنية النشاط الذي تتبعه قيادة منظمة التحرير في الوقت الراهن.

إن الاتجاه للبحث عن تسوية لم يعد موضع خلاف جدي بين الأطراف الرئيسية في المنظمة، وليست موضع خلاف، كذلك، ضرورة تشديد كل أشكال الكفاح لتحسين موقف المفاوض الفلسطيني. والمطالب الفلسطينية المقبولة تحددت على نحو غير مختلف عليه هو الآخر، عنوانه العام الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين،، كخطوة تاريخية على طريق الحل الديمقراطي لقضية فلسطين. وهذه المطالب صاغتها ثم بلورتها وطوّرتها قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، واجتماعات الهيئات القيادية الأخرى، منذ عام ١٩٧٤، حتى اليوم. وإذا كان الرأي العام الفلسطيني قد انقسم في وقت من الأوقات بين تيار سمى نفسه «رافضاً»، وآخر سماه خصومه «قابلاً»، فإن هذا الانقسام التام -منذ تصالح التياران، وحلت «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» نفسها بنفسها، وتكرست المصالحة على أساس وثيقة طرابلس لعام ١٩٧٨، ولم يبق بعد ذلك من أصداء الانقسام سوى نغمات خافتة تصدر بين وقت وآخر لسبب أو لآخر. وحتى لو جاز القول بأن دوافع الانقسام السابق ما تزال كامنة، فليس في سلوك أي طرف فلسطيني رئيسي ما يبعث على الخوف من أن جهة ستنحدر إلى الاستسلام، أو أن جهة أخرى سترتد إلى نهج المغامرة.

والأهم من ذلك، أن جهود التسوية، على اختلاف مشروعاتها، لم تصل في جانبها الفلسطيني إلى نقطة حدية كأن يكون هناك مشروع محدد تتوجب الموافقة عليه للتوّ، بحيث تتبرر العودة إلى الأسلحة القديمة التي استخدمت في الخلافات السابقة، أو البحث عن أسلحة جديدة. كما أن تفاوت التصورات الفلسطينية بشأن التسوية، مستقبلاً، لا يصل إلى حد التناقض بين هذه التصورات بحيث يبيح الاقتتال بين دعاتها المتعددين. بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الأمر على نقيض ذلك. ولقد أثبتت الامتحانات القاسية التي اجتازتها الثورة الفلسطينية كم هي بعيدة عن الصواب التقسيمات والتصنيفات التي كانت توزع الأطراف والأشخاص على أساس تصور الآخرين لمواقفهم، وليس على أساس المواقف الفعلية لهم. ومن المؤكد أن الرأي العام الفلسطيني لن ينسى في وقت من الأوقات أن ياسر عرفات الذي يحلو للبعض أن يصفه بصفة الاعتدال، كان إبان الحرب الأخيرة الأصلب، وأن جورج حبش الذي يوصف بالتطرف، والذي لم تكن صلابته أقل، كان في هذه الحرب على اتفاق تام مع عرفات في كل القرارات العسكرية والسياسية. وفي مقابل ذلك، لعل الرأي العام لن ينسى أن قادة اعتاد أن يعدهم من بين الأصدقاء الحميمين للاتحاد السوفياتي، كانوا الأسرع في شن الهجوم على القيادة السوفياتية وسياستها، فيما وقف عرفات ضد أي هجوم على السوفيات، وعبر، بأفضل مما فعل سواه، عن الموقف الفلسطيني المعتمد والذي يضع الاتحاد السوفياتي على رأس الأصدقاء الدوليين للشعب الفلسطيني.

وعلى هذا، وإذا نحّينا جانباً أحاديث الخلافات، التي تصور في الواقع بأكبر من حجمها، والتي لا تنطلق على الدوام من اعتبارات فلسطينية محضة، تبقى معضلة العمل الفلسطيني من أجل التسوية، هي المقاومة الإسرائيلية المقتدرة للمطالب الفلسطينية، والدعم الأميركي الشامل لإسرائيل، والتناقض الصارخ بين المصالح الأميركية في المنطقة وبين مصالح الشعب الفلسطيني، وكذلك رخاوة ردود الفعل العربية الإجمالية ضد الولايات المتحدة واسرائيل، وإصرار دول عربية لها تأثيرها في ساحة الشرق الأوسط على زيادة تأكيد ولائها الأميركي كلما أمعنت واشنطن في الاستهانة بالحقوق العربية وبالحقوق الفلسطينية.

ومن الواضح بعد الحرب في لبنان، أن تطوراً سلبياً جديداً لحق بالموقف العربي، أساسه الضيق العربي المتراكم بمنظمة التحرير بسبب دورها، دورها أساساً، كمحرض ضد التوجه العربي إلى أميركا، وكمقاوم لهذا التوجه، وكعامل موضوعي ثابت التأثير في عرقلة بسط الهيمنة الأميركية والرجعية على المنطقة. ولأن الدول والقوى العربية التي تضيق بهذا الدور أعجز من أن تلغي وجود المنظمة، وأعجز من أن تتجاهلها، وأعجز، كذلك وفي نهاية المطاف، من أن تنظم العرس الأميركي ــ العربي بتخطي المطالب الوطنية الفلسطينية، فإن جهد هذه الدول والقوى يتجه الآن لتقزيم المنظمة، مع تغطية مناسبة من التبريكات والمجاملات، ولاختصار حقوق الشعب الفلسطيني، بحيث تصبح مستوعبة في مبادرة ريغان أو في شيء قريب منها.

ولو شئنا أن نصوغ عنواناً عاماً للعمل العربي المشترك بعد قمة فاس، فلن نكون مبالغين إذا قلنا إنه الخلاص من منظمة التحرير كمشاغب مزمن ضد الالتحاق العربي

بعجلة السياسة الأميركية، وذلك عن طريق حمل المنظمة على الرضى بأي شيء، وإقناع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل، وتقديم هذا الـ «أي شيء» للشعب الفلسطيني. وقياساً على هذا، يصبح التمسك العربي بمقررات قمة فاس المعلنة تطرفاً، وتصبح المطالبة الفلسطينية بالدولة المستقلة، والمطالبة العربية بالانسحاب الكامل أكثر من تطرف.

وفي وضع كهذا سافر في اندفاعه نحو الاستسلام، ومموّه بالبراقع اللفظية والعاطفية، يبقى أمام قيادة منظمة التحرير أن تتمسك بتشديد كل أشكال الكفاح الفلسطيني، وفي مقدمتها تنشيط العمل المسلح ضد قوات الاحتلال وتطويره، وتمتين الموقف في الأراضي المحتلة، وأن تمارس، في الوقت نفسه كل أشكال العمل السياسي والمناورات من أجل أن تحتفظ المنظمة بموقعها في الصورة، وبالمكتسبات التي حققها كفاح الشعب الفلسطيني وتضحياته، وذلك في مواجهة الجهود التي تستهدف تقزيم المنظمة وطمس هذه المكتسبات.

المفاوضات الإسرائيلية ــ اللبنانية
بين رمضاء الاحتلال ونار التطبيع

ماجد عزّام

تجتذب المفاوضات اللبنانية ــ الإسرائيلية الدائرة الآن بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية أنظار المراقبين، لا في لبنان والمنطقة العربية فحسب، بل في العالم أجمع. ولا يخفى بالطبع الدور الهام الذي تلعبه المفاوضات هذه في مسيرة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، والأثر الأهم الذي ستتركه على مستقبل لبنان والمنطقة.

وفي غمرة المواقف والمواقف المضادة، والشروط التي يضعها هذا الطرف ويرفضها ذاك، ويتدخل ذلك للتوفيق بينها، يغفل البعض عن المسار الجوهري الذي يحكم هذه المفاوضات، ويغرق في التفاصيل التي غالباً ما تكون للاستهلاك الإعلامي المحلي في داخل بلد كل طرف مشارك، أكثر مما تعبر عن حقيقة المواقف الفعلية المتخذة داخل اللجان والهيئات المكلفة بوضع ومناقشة التفاصيل المفترض الوصول إليها، للخروج بالاتفاق النهائي.

أما والحال هذه، فأية خلفيات تراها تحكم مواقف الأطراف المشاركة في المفاوضات، وما هي الأهداف المراد الوصول إليها لدى كل منها، وكيف ستكون عليه الأساليب والخطوات المتبعة من قبلها، خلال فترة لا يناقش في كونها صعبة وستأخذ وقتاً زمنياً ليس باليسير، قبل أن تنتهي.. هذا إذا انتهت! وما هي النتائج المحتملة الممكن التكهن بها منذ الآن.

الموقف الإسرائيلي:
الخلفيات، الأهداف، الأساليب

خلفيات الموقف الإسرائيلي في المفاوضات

ما من جديدٍ في القول: إن الهاجس الأساس الذي يحكم التحرك الإسرائيلي خلال هذه المفاوضات، إنما هو مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزّة ومسألة الحكم الذاتي وفق

مفهوم بيغن ـ شارون المقترح كحل مستقبلي لمصيرهما. ذلك أن نقطة الدائرة في المرحلة السياسية والتاريخية الآنية، إنما تكمن هنا، في المصير السياسي الذي ستؤول إليه هذه الأراضي، وبيد من سيكون الحكم والقرار فيها.

ولا يخفى، أن الفريق الحاكم في إسرائيل بقيادة بيغن وشارون، لا يتصور مصيراً آخر لهذه الأراضي، غير البقاء جزءاً من أرض إسرائيل. وهو في أقصى حدود تنازله، يرى أن مشروعه للحكم الذاتي هو الخط الأحمر الذي لا تراجع بعده، في كل ما يعني مصير هذه الأراضي العربية ومستقبل سكانها. وكلنا يذكر، أنـه في عهده أصبحت القدس عاصمة «أبدية» لدولة إسرائيل، وضم قطاع الجـولان المحتل إليهـا، كدلالة سياسية يراد أن لا يرقى إليها الشك، بأن مستقبلهما غير مسموح البحث فيه عاجلاً أم آجلاً. وفي هذين الحدثين، لم يلحظ واحدنا اختلافاً حقيقياً أو خلافاً جدياً بين الأحزاب الإسرائيلية حول مصير القدس والجولان، فيما عدا الاعتراض الناشىء حول التوقيت والشكل، دون أن يمس في جوهره مسألة الضم والتوحيد. ولقد بدا الموقف الإسرائيلي عموماً في هذين الحدثين، موحداً بقوة، وعلى قدر كبير من الاتفاق السياسي الجوهري باستثناء ـ اللهم ـ موقف المعارضة الإسرائيلية الشيوعية، وهي في تأثيرها السياسي على قرارات البلاد، لا تزال ضعيفة القدرة والأثر.

إلا أن الوحدة السياسية الداخلية المشار إليها آنفاً في شأن القـدس وقطاع الجولان، تتبدى في صورة معاكسة، عندما يكون موضوع البحث مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. بالطبع، لم يبدُ، ولا يبدو، أن هناك خلافاً حول رفض فكرة إقامـة دولة فلسطينية مستقلة تكون تعبيراً عن الدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال في هذه الأراضي. فالحال ـ هي كما سبق ـ اتفاق وإجماع على رفض فكرة الدولة، يستوي في ذلك بيغن وبيريس وباقي المسؤولين السياسيين والقياديين، ولا يختلفون. والشيوعيون الإسرائيليون بصورة رئيسة، وحدهم من يخرق هذا الإجماع. لكن هذه الوحدة وذلك الإجماع، ينفرط عقدهما حين يرى الفريق الحاكم بقيادة الثلاثي بيغن ـ شارون ـ شامير أن الحكم الذاتي ومشروع الإدارة الذاتية فيهما الحـل لمستقبل هـذه الأراضي، في حين يرى بيـريس ـ ومن ورائه حـزب العمـل الإسرائيلي ـ وجوب إعادة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، على أن يكون جزءاً منه غير منفصل عنه. وبذلك يلتقي أصحاب هذا الرأي مع مبادرة ريغان، ويجدون في مشروع «السلام» العربي الصادر عن قمة فاس الثانية في المغرب عام ١٩٨٢ بعض نقاط الاتفاق الجديرة بالبحث والتلاقي، حتى لو لم يعلنوا الأمر صراحة.

واذا كان الفريق الحاكم في إسرائيل لا يزال يصر على تسمية أراضي الضفة الغربية المحتلة بيهودا والسامرة، انطلاقاً من استلهامـه التوراتي، فـإنه في جميـع ما يخفي ويظهر، يبدو وكأنه قد ربط مصيره السياسي ومستقبله في الحكم، بإبقائهما تحت الاحتلال، بل وبتحويلهما إلى جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. ولا يستغرب بعدها، أن تتناهى أصداء دعوات تنبعث من هنا وهناك، في هذه اللحظة أو تلك، داعية إلى ضم الضفة والقطاع، أو ابقائهما تحت الاحتلال، في أبسط الأحوال. ولطالما سمع المراقبون مثل هذه الدعوات، ولا تزال الذاكرة السياسية تستعيد قوة النبرة بصدد هذا الموضوع

منذ صدور قرار ضم الجولان وفرض الهوية الإسرائيلية على سكانه، وإلى ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بأيام قليلة، ومفادها كلها، ضرورة ضم الضفة والقطاع، تماماً كما حدث للجولان.

ولعل الكثيرين اليوم، وبينهم مراقبون أميركيون وأوروبيون وشرق أوسطيون، يجمعون على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي كان مرتقباً بين شباط ونيسان من عام ١٩٨٢ (والبعض يؤخره حتى أيار) إنما تأجل بسبب الانتفاضة العارمة التي كانت تعيشها الضفة خلال شتاء ذلك العام، وإلى الضغوط الأميركية والرغبة بإنهاء الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بسلام، وفق بنود اتفاق كامب ديفيد، حتى لا يعكّر صفو هذه الاتفاقية معكّر، يلغيها أو ينهيها، بعدما كان الطرف المصري قد أوقف مباحثات الحكم الذاتي من جانبه احتجاجاً على التصرفات الإسرائيلية المخالفة ــ بحسب تقديره ــ لروح ونصوص اتفاقات كامب ديفيد، الموقعة بينهما.

ولعل الكثيرين من هؤلاء المراقبين المذكورين آنفاً، يتفقون أيضاً، على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في جملة ما استهدفه من وراء ذلك، إنما رغب في إلقاء مصير أراضي الضفة والقطاع في الظل، وإبعاد الأنظار السياسية عنهما، وكذلك المشاريع والمبادرات بشأنهما، وإلغاء القدرة التمثيلية السياسية لمنظمة التحرير بشأنهما. وبعضنا يذكر ــ بلا شك ــ أن الدخول الإسرائيلي إلى مدينة بيروت، بعد خروج مقاتلي المقاومة الفلسطينية منها، إنما تمّ عقب حدثين مهمين، هما: طرح ريغان لمبادرته التي طالب فيها بالتفاوض حول مصير أراضي الضفة والقطاع والنقاش بشأن مستقبل القدس من جهة، واغتيال الشيخ بشير الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب آنذاك من جهة أخرى. ولا ريب أن هذا الاجتياح لمدينة بيروت، قد أعاد إلقاء الضوء على الأزمة اللبنانية وأزاح جانباً النقاش حول مصير الضفة والقطاع، بعدما كان هذا النقاش قد احتل صدارة الأحداث بعد الخروج الفلسطيني والعربي من بيروت، وفي وقت كان بيغن وشارون وشامير وبقية الفريق الحاكم، لا يرى في مبادرة ريغان إلا أنها مبادرة ولدت ميتة، وليس بمقدورها غير الإساءة إلى مستقبل إسرائيل وتهديد وجودها ومصيرها برمته، ولذا، كان يتوجب على إسرائيل محاربتها بلا تأخير أو هوادة.

وهكذا، فإنه بإبقاء نيران الأزمة اللبنانية مشتعلة، تخفت حيناً وتستعر في حين آخر ــ لكنها أبداً تبقى متأججة تحت الرماد ــ يمكن الاستمرار في صرف الأنظار عن مصير الضفة والقطاع (وكذلك بالطبع الجولان المحتل والمضموم إلى إسرائيل). كما يمكن من خلال ذلك، إبقاء لبنان ــ بصراعات الطوائف والأقليات فيه ــ جرحاً نازفاً في خاصرة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، يسهل تسعير حريق حربه الأهلية ونشره في أجزاء أخرى من الجسم العربي، عبر تأجيج حدة الصراع الطائفي والأقلاوي فيه، داخل منطقة عربية يتراجع فيها شيئاً فشيئاً الانتماء القومي لصالح الانتماء القطري، وتنبعث فيها مجدداً وبقوة صراعات الطوائف والمذاهب الأقلاوية والأكثروية على حساب الصراع الاجتماعي بين الأكثريات الجماهيرية المسحوقة والأقليات الساحقة.

يبقى أنه، في أحسن الأحوال، يمكن إقفال هذا الجرح على زغل، بنظر إسرائيل، عبر تشكيله الركن الثالث من مثلث السلام الذي دعا إليه شارون في المنطقة ولحقه

الفريق الحاكم بعدها، بحيث يكون لبنان البلد الثاني بعد مصر، الذي يوقع اتفاقاً للسلام مع إسرائيل. وإلّا، فله أن يوقع «اتفاقاً» دون معاهدة صلح معلنة، وأكثر من مجرد اتفاق أمني ينتهي بانسحاب عسكري إسرائيلي من أراضيه. وخلاف ذلك، ليس للبنان من مناص أن يبقى عرضة للانشقاقات والانقسامات والتشظيّات الطائفية والمذهبية فيه.

الأهداف الإسرائيلية من المفاوضات

انطلاقاً مما سبق، واستناداً إلى الخلاف في وجهتي النظر الإسرائيلية (الفريق الحاكم) والأميركية (إدارة ريغان)، بشأن المبادرة الأميركية للرئيس ريغان، والتي أنتجت تجاذباً وضغوطاً متبادلة بين الطرفين، وبرزت أخيراً في صورة الخلاف حول مقدار المساعدة المالية الأميركية الممنوحة لإسرائيل، ينتظر المراقبون، بما يشبه الإجماع التام، أن تعمد إسرائيل إلى إطالة أمد المفاوضات أكبر مدة زمنية ممكنة. لأنها بذلك تحقق هدفها الرامي إلى صرف الأنظار ــ كما أسلفنا ــ عن مصير أراضي الضفة والقطاع، إضافة إلى أنها تغرق قضية التمثيل السياسي للفلسطينيين والدور المقدّر للملك حسين أن يلعبه ــ بالتوافق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والزعماء العرب ــ في لجة الإهمال والنسيان. وأما الخلاف المصري ــ الإسرائيلي بشأن نقاط الحدود المختلف عليها بين الدولتين، وبينها نقطة الحدود في طابا، فتصبح في خبر كان.

وينطلق التكتيك الإسرائيلي الهادف إلى إطالة أمد المفاوضات، من اعتبار أساس، أن الولايا المتحدة الأميركية وحدها القادرة على ممارسة الضغوط عليه، في فترة ينقسم العرب فيها على أنفسهم، وينشغلون بحروب على أطراف حدود منطقتهم العربية (كالحرب العراقية ــ الإيرانية والحرب الصومالية ــ الأثيوبية)، أو بين بعضهم البعض (الحرب في الصحراء المغربية وعلى الحدود السودانية.. الخ...) وما إلى ذلك من أمور، هي كثيرة وهمُّها أكثر، وليس اختلال الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل، إلا أهون شرورها، ونتيجة من نتائجها.

ولذا، يحسب التكتيك الإسرائيلي ــ وهو في ذلك على حق ــ أن عامل الوقت المنصرم يوماً بعد يوم، إنما يلعب لصالحه. فهو من جهة يرسخ الاحتلال العسكري للبنان ويحوّله إلى أمر واقع زائداً في جدة النزاعات الطائفية وشدة الانقسامات المناطقية والجغرافية، وهو من جهة أخرى يشدّد الطوق حول خناق الإدارة الأميركية التي ستجد نفسها تقترب أكثر فأكثر من موعد الانتخابات الأميركية واستحقاقاتها الداخلية التي تشغل عادة أي رئيس أميركي، ومعه إدارته، عن الهموم الخارجية ومشاكلها.

وبذلك، ومع تقادم الوقت، يتحرّر الفريق الحاكم في إسرائيل من الضغوط الأميركية، ومن ورائها الضغوط العربية واللبنانية، ويعود إلى الإمساك بمقود الصراع العربي الإسرائيلي بين يديه من غير منازع. كما يخف بذلك احتمال الضغط الداخلي عليه من الداخل، عبر المعارضة الإسرائيلية العمالية، مع ما يمكن أن يرتبه ذلك من نتائج على توازنات القوى السياسية الموجودة في السلطة، بل وعلى بقائها فيها

أو عدمه. هذا، إضافة إلى أن البقاء الإسرائيلي في لبنان أطول مدة ممكنة يحقق فوائد جمة على مستوى التطبيع السياسي والاقتصادي. ولعل أبسط مثال على ذلك ما تشير إليه وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من أن أرقام التبادل التجاري بين إسرائيل ولبنان يفوق معدلها في شهر واحد مجموع أرقام التبادل التجاري المحقق بين مصر وإسرائيل منذ تاريخ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإلى اليوم. ولا ننسى سياسياً، أن إسرائيل اليوم موجودة في قلب لبنان (وفي الجبل بالتحديد الذي هو نقطة توازن سياسي وطائفي وعسكري على غاية من الأهمية)، وليست موجودة في الأطراف، كما كانت عليه الحال مع مصر في سيناء، وكما هي عليه الحال مع سوريا في الجولان. وهي، عبر وجودها في ضواحي العاصمة بيروت وفي الجبل والجنوب ــ وكلها مناطق آهلة بكثافة سكانية كبيرة، وفيها تنوع طائفي ومذهبي، إضافة إلى حيوية النشاط الاقتصادي فيها ــ قادرة على ممارسة تأثير كبير وفعّال وتاريخي الأبعاد لجهة فرضه «الأمر الواقع»، أكثر بكثير مما كانت تستطيعه من خلال وجودها في سيناء والجولان، أيام ذلك الوجود.

وإذا كانت الرغبة في البقاء أطول فترة ممكنة في لبنان، واستنزاف أكبر قدر ممكن من الوقت في المفاوضات، هما هدفان رئيسان من أهداف إسرائيل، إلا أن هنالك أهدافاً أخرى ستطرحها خلال مسيرة المفاوضات، ويبدو أنها ستعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن منها، خوفاً من أن تشتد الضغوط السياسية الأميركية ــ مدفوعة بعواملها وأسبابها الذاتية ــ عليها، فتجبرها على رضوخ أو تنازلات لا تستطيع اتقاء أضرارها عليها، من وجهة نظرها بالطبع.

ويمكن من خلال الوثيقة التي نشرتها صحيفة معاريف الإسرائيلية المعارضة يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، وهي عبارة عن ورقة مطالب حملها معه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن إلى الولايات المتحدة إبان زيارته لها ــ كما تدّعي الصحيفة الإسرائيلية، ولكنه لم يعرضها على الرئيس الأميركي ريغان بسبب اضطراره للعودة إلى تل أبيب دون مقابلته بسبب وفاة زوجته الأول ــ استنتاج منحى التوجه الإسرائيلي والأهداف التي سيسعى إليها في المفاوضات. وتدعم هذا الاستنتاج وتصب في طاحونته، جملة الأنباء التي حملتها ونقلتها وسائل الإعلام عن «وثيقة شارون» التي زعم صاحبها أنه حاز الموافقة عليها من مسؤولين لبنانيين مقربين إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل، بعدما أجرى معهم محادثات بشأنها. كذلك تؤيد هذا الاستنتاج، تصريحات المسؤولين الإسرائيليين ــ وبينهم شارون نفسه ــ إلى الصحافة الإسرائيلية، وتحليلات هذه الأخيرة بشأنها.

وموجز القول ومفاده، أن الطرف الإسرائيلي سيسعى لكي تتمحور المفاوضات حول نقاط ثلاث هي:

أولاً ــ ترتيبات أمنية في لبنان كله، تحول دون أي احتمال لوجود أو نشاط فدائي في المستقبل، سواء على المستوى السياسي أو العسكري. مع ما يعنيه ذلك من وجوب تقييد أي نشاط سياسي (بمختلف الأشكال) يمكن أن تشتم منه رائحة تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية أو وجهة نظر سياسية مؤيدة للموقف العربي في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، الخ..

ثانياً ــ إخراج لبنان من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي نهائياً، وذلك من خلال توقيع اتفاق يمنع بموجبه أي وجود عسكري عربي في لبنان، ويضمن عدم انتشار أية قوة أجنبية لا ترغب إسرائيل بوجودها فيه، مع وضع نهاية لحالة الحرب القائمة بين إسرائيل ولبنان، والسماح للأولى بالمراقبة الجوية في سماء لبنان إضافة إلى المراقبة البحرية على مياهه الإقليمية، وحتى يتحقق السلام. ولا يخفى ما في ذلك من نتائج وآثار، أهونها خروج لبنان من ميثاق الدفاع العربي المشترك وما شابه من معاهدات وبروتوكولات، مع ما يرتبه ذلك من نتائج على انتمائه لجامعة الدول العربية والمحيط الطبيعي الذي يتواجد فيه.

ثالثاً ــ تطبيع يتضمن حدوداً مفتوحة أمام الناس والبضائع والعلاقات السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، من خلال إباحة حق السياحة والزيارة والتجارة، ومن خلال لجان تضمن عدم وجود نشاط سياسي معاد ولجان عسكرية تبحث شؤون البلدين، ويكون لإسرائيل بعد هذا كله حق الوجود في ثلاث محطات للإنذار المبكر، أوجدتها، في لبنان وتأمل بالحفاظ عليها. ناهيك عن اشتراطها قيام قوات الشريط الحدودي (قوة الرائد سعد حداد) بتمثيل هيكل الجيش اللبناني أو الاندماج فيه، لا سيما في المرحلة التي تسبق توقيع معاهدة سلم معلنة.

ومفاد القول وموجزه ثانية، أن الطرف الإسرائيلي يسعى في هذه المفاوضات إلى إرغام لبنان على توقيع «معاهدة سلام غير معلنة» تتخذ شكلياً وتحمل إسم «اتفاق اسرائيلي ــ لبناني» يتخطى حدود اتفاقية الهدنة القائمة بين الطرفين عام ١٩٤٩، والتي بموجبها نظمت العلاقات طيلة الفترة الماضية بين البلدين، وتكون عبارة عن «الخطوة ما قبل الأخيرة» لإعلان «معاهدة صلح وسلام» بين إسرائيل ولبنان، تراعى فيها ظاهرياً شكليات العلاقة الرابطة بين لبنان والمحيط العربي، وتلغي جوهرياً وعملياً تلك العلاقة. فتوجد بذلك معاهدة على الأرض، دون أن تعلنها على الملأ. وهذا بالطبع، إذا ما اشتدت الضغوط الأميركية وأفلحت في إجبار إسرائيل على تقديم التنازلات، وإلغاء عامل الوقت الذي يعمل لصالحها.

الأساليب الإسرائيلية الراجح اتباعها

تعمد إسرائيل دوماً ــ وهو ما يعمد إليه غيرها غالباً ــ إلى تغليف شروطها الرئيسة الجوهرية بمجموعة من الشروط الشكلية الثانوية، أو بأخرى من الشروط المنتمية إلى مستوى «الحد الأقصى»، وتتصلّب في طرحها والإصرار عليها آملة وعالمة أنها لو حققت أي شرط منها، فستكون قد فازت بمغنم كبير، لاجتذابها الطرف الآخر المفاوض إلى وجهة نظرها وإخضاعه لمنطقها وإرادتها. وإذا ما تنازلت عنها، فإنها لا تكون قد خسرت غير ما تعرف سلفاً أنه ليس بمقدورها أن تناله من الطرف المفاوض. وكثير منا يعلم ولا شك أن أية مفاوضات هي في نهاية المطاف، استعداد للتنازل من قبل كلا الطرفين المتفاوضين أو من قبل الأطراف المتفاوضة، وإلا لكان الصراع حسم بغير طريق المفاوضات، ومن غير حاجة إليها. لكن الأهم في ذلك كله ــ بلا شك ــ هو المهارة في طرح الشروط والشروط المضادة، وإقناع الطرف المفاوض الآخر بأنه قد ألغى فعلياً

شرطاً من الشروط الهامة التي يعرف الأول سلفاً أنه لن يطالها.

ولعله انطلاقاً مما تقدم ــ ودونما توسع فيه لغايات وحدود البحث ــ يبدو الطرف الإسرائيلي المفاوض وكأنه يقدم تنازلات كبرى عندما يتخلى عن مدينة القدس كمكان للمفاوضات وعن المستوى الوزاري الواجب التمثيل فيها باعتقاده. وتعلم إسرائيل ومفاوضوها بلا شك، أن القدس ما يزال وضعها مجال نقاش وجدال، وأن الرئيس المصري حسني مبارك الذي تعترف بلاده بإسرائيل رفض زيارتها كي لا يكرّس أو يسبغ صفة الشرعية على جعلها عاصمة لإسرائيل. كما يعلم المفاوض الإسرائيلي أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها رفضت نقل سفارتها إلى القدس، وكذلك فعل الفاتيكان أكبر المراجع الدينية المسيحية في العالم، وهو ما ترفضه بالتالي كبريات العواصم في المحيط الدولي. فأنّى للبنان ــ والحال هذه ــ أن يجري مفاوضات في القدس؟ وأما المستوى الوزاري المفترض التمثيل في المفاوضات فهو لا يعني أقل من الاعتراف السياسي بوجود دولة إسرائيل (ولو بصورة شكلية)، وهو أمر لا تزال الدول العربية تأمل أن تقايض به الأرض التي تحتلها إسرائيل، وذلك من خلال «مشروع السلام العربي» الصادر عن قمة فاس. أبمقدور لبنان المحتاج إلى محيطه العربي اقتصادياً وحياتياً بالأساس، أن يخرق سقف الإجماع العربي في هذا المجال، وهو يعلن في كل لحظة على لسان مسؤوليه الرسميين انتماءه إليه كخيار حر رتبه واقعه المحيط عليه، بحسب التصريحات؟

ولذا، فإن المفاوض الإسرائيلي، إذ يتصلَّب في هذه الشروط، فلكي يطيل أمد المفاوضات مستفيداً من عامل الوقت ــ كما أسلفنا ــ وليبدو بصورة المقدّم التنازلات، التي ليس بعدها تنازلات. لكن المفاوض الإسرائيلي يعلم علم اليقين أنه قد ربح منذ البداية نقطة لصالحه، لجأ المفاوض اللبناني إلى التمسك بها أمس واليوم، ألا وهي صلاحية اتفاقية الهدنة القائمة منذ العام ١٩٤٩ في تنظيم العلاقة بين لبنان وإسرائيل. ذلك أن مجرد بدء مفاوضات لبنانية ــ إسرائيلية يفترض أن يقدم خلالها كل من الطرفين تنازلات للطرف الآخر، سترتب بنتائجها تعديلات ما في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، على ضوء واقع الاحتلال ونتائجه، وسقوط محاولة إخراج إسرائيل من دون شروط عبر انسحاب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية وفق منطوق ومضمون القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن وهما القراران ٥٠٨ و ٥٠٩. ذلك أن مجرد بدء المفاوضات من خلال «لجنة الاتصال» عني ويعني اليوم تخلياً لبنانياً ودولياً، بل وبالتحديد أميركياً، عن القرار الدولي ذي الرقم ٥٠٩ الذي سبق أن نال إجماع أعضاء مجلس الأمن، ونص صراحة على وجوب انسحاب إسرائيل وباقي الجيوش والقوات من لبنان دون قيد أو شرط، ودونما حاجة إلى مفاوضات تستدعي تنازلت من قبل الطرف اللبناني. ولولا الاستعداد الأميركي لقبول مبدأ المفاوضات ــ لأسبابه الخاصة ــ لكان بإمكان الطرف اللبناني التمسّك بوجوب تنفيذ القرار الدولي الحائز إجماعاً في الموافقة عليه، وطلب الدعم على أساس منه.

في ضوء ما سلف، لا يعود مستغرباً أن يلجأ المفاوض الإسرائيلي ــ وهو ما فعله على أية حال ــ إلى اعتبار اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لاغية بسبب هذه الحجة أو تلك،

لأنه يسمح بذلك لنفسه بحق المطالبة ما هو أكثر منها رابطة وعلاقة. وهو منساق، بحكم خلفية موقفه والأهداف التي يسعى إليها ــ مما أسلفنا شرحه ــ إلى البحث في مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين: **أولاً** ــ لأنه يعرف أنها المسألة الأكثر أهمية بالنسبة له والتي ستثير أكبر قدر من الاعتراض والنقاش من جانب الطرفين اللبناني والأميركي، مما يستنزف قدراً كبيراً من الوقت سيلعب لصالحه بالتأكيد، كما شرحنا سابقاً. وهو يترك **ثانياً** ــ مسألة الترتيبات الأمنية الواجبة التنفيذ والتطبيق ــ مع ما تثيره من نتائج على صعيد علاقة لبنان بمحيطه العربي ــ لتكون احتياطه الرديف في حال توافر ضغط أميركي عجز المفاوض الإسرائيلي عن صدّه. وأما مسألة الانسحابات، فهي تأتي **ثالثاً** وأخيراً، لكونها بالأساس أمراً عملياتياً لا يأخذ الكثير من الجهد والنقاش والدرس، فيما لو توافرت نيّة حقيقية للانسحاب من قبل الطرف الإسرائيلي، لا سيما وأن تنفيذ ذلك، سيكون أساساً على عاتقه ومن قبله، بعدما استحصل الطرف اللبناني على موافقات مسبقة من قبل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على جعل ورقة انسحاب جيوشهما وقواتهما العسكرية بين الأوراق التي يملك حرية التصرف بها عموماً، ودون الدخول في نقاش لأسباب ذلك. وبالرغم من هذا، ينتظر أن يعمد الطرف الإسرائيلي إلى تجزئة الانسحابات بدلاً من جعلها وفق مخطط شامل ومتفق عليه من الأساس، مطيلاً بذلك أمد المفاوضات، وقابضاً الثمن في كل مرحلة بحسب مستجدات الظروف، مستفيداً في ذلك كله من تجربة مفاوضاته مع مصر وبرمجة انسحاباته المسبقة منها، والتي خسر في بعضها أوراقاً كانت بين يديه في اللحظة الزمنية المناسبة، لأنه كان ملزماً بتنفيذ جدول انسحابات عام ومتفق عليه من الأساس، وهو ما لا يريد تكراره في لبنان.

ولكي ينجح الطرف الإسرائيلي في أسلوب المناورة والمماطلة الذي يتبعه بوجه الطرف اللبناني، فإنه لن يتأخر عن استخدام جميع الأوراق التي يملكها في لبنان تحديداً، وبينها ورقة تسعير التناقضات السياسية والعسكرية بين الأطراف المتخاصمة والمتقاتلة، لا في الجبل فحسب، بل وفي باقي المناطق اللبنانية عند اللزوم وتوافر الإمكانية. أفيدهش المراقب بعدها، إذا ما رأى معارك خلدة والشويفات ذات الصبغة الطائفية الواضحة تشتعل وتتأجج فجأة، عندما تتسرب الأنباء عن رغبة إسرائيلية في جعل «وثيقة شارون» جدول أعمال المفاوضات، ورفض لبناني مقابل، فتتأخر المفاوضات بأكملها أسبوعاً حينذاك؟ ثم؛ وبقدرة قادر، تهدأ في هذه المنطقة بالتحديد، عندما يقرّر البدء في المفاوضات، بعد اتفاق أولي مبدئي، في حين تظل نار المعارك متوقدة في باقي أرجاء الجبل (بالتحديد في عاليه) بين الأطراف المتقاتلة نفسها! وأي قائد أوركسترا ماهر يستطيع توزيع الأدوار بهذه الدقة، ما لم يكن يوحي للأطراف جميعها، أنه موضع ثقتها والحامي لها، من نار يغذي وقودها بنفسه.

وعليه، فلا يجترح إعجاز حين يقال: أن إسرائيل ستلجأ إلى إثارة مزيد من المعارك العسكرية بين الأطراف المتقاتلة، كلما وصلت المفاوضات إلى عثرة أو توقفت أمام باب مغلق، حتى تنفتح مغارة المفاوضات عن «كنوز» جديدة لعلي بابا الإسرائيلي، زاعمة خلال ذلك كله أنها تواجه بانقسام في الموقف اللبناني واختلافاً في الرأي بين أطراف الحكم الرسمي، بل وبين السلطة وأهل البلاد، وإلى ما هنالك من ادعاءات، في

سبيل كسب الوقت دوماً، حين لا تجدي المماطلات.

الموقف اللبناني:
الخلفيات، الأهداف، الأساليب

خلفيات الموقف اللبناني في المفاوضات

يجيىء لبنان إلى طاولة المفاوضات ولسانه يلهج بمطلب واحد، لكن ذهنه مليء بالكثير من المخاوف... مطلبه الانسحاب الإسرائيلي التام من كامل الأراضي اللبنانية، أما مخاوفه فتتراوح بين أن لا يتحقق أي انسحاب على الإطلاق إذا ما طال أمد المفاوضات، وتكرس الاحتلال يوماً إثر يوم، أمراً واقعاً قائماً لا يقبل نقضاً ولا شكاً، فيغرق لبنان في دوامة التناحر المستمر يحيله جسداً مفتتاً إلى «غيتوات» طائفية صافية ــ أو يكاد ــ ومتصادمة أبداً من جهة، وبين أن لا يتحقق سوى انسحاب جزئي لايتعدى حدود مدينة الدامور وبعض الجبل في الشوف، أو في أقصى الحدود، انسحاب إسرائيلي يقف على حدود نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، وعلى بعد ٤٥ ــ ٥٠ كلم من الحدود الشمالية لإسرائيل من جهة أخرى، وهو مطلب أمني قامت تحت حجته حرب «السلام للجليل»، يوم أن بدأت. وفي هذه الحالة الأخيرة، يكون الجنوب المعروفة الأطماع الإسرائيلية في مياهه والأرض، قد دخل نفق المصير المجهول والمظلم، وما من ضوء فيه. وبين هذين الحدثين المشار إليهما من المخاوف، وفي كل حال تتوسطهما، فإن الخطر من أن لا يرى أحدنا لبنان الوطن موحداً من جديد في دولة ذات سيادة ونفوذ على كامل أراضيها، إنما هو خطر جدي واحتمال واقعي راهن.

والمفاوض اللبناني، إذ يدخل المفاوضات وفي ذهنه هذه المخاوف والمخاطر، وإذ يرى من حوله إنقساماً عربياً واسع الشق،! وعجزاً عن ممارسة الضغط الجدي والفعال من خلال تضامن في المواقف حقيقي، وإذ يفزعه ألا يكون طرف غير الولايات المتحدة الأميركية قادراً على ممارسة الضغط على إسرائيل، فإنه يلقي بأوراقه كاملة في سلة المفاوض الأميركي، سائراً على الدرب التي سلكها قبله غيره من العرب، والتي فيها قيل ويقال، ألف قول وقول، محاولاً أن ينفذ إلى استعادة الأرض من خلال المفاوضات ــ مع ما يترتب من تنازلات ــ في حمأة السعي العربي إلى حل سلمي للصراع العربي ــ الإسرائيلي، كما أبرزته الأنظمة العربية الراهنة في مؤتمر قمة فاس الثانية وعبر «مشروع السلام العربي» الحائز إجماعاً، لم يُرَ في غيره من الأمور والقضايا العالقة.

إن الخوف الأساس الذي يحكم الطرف اللبناني، هو أن تطول مدة بقاء الاحتلال الاسرائيلي في أراضيه، فيتكرس واقع الانقسام السائد بين الطوائف اللبنانية وأحزابها والقوى الممثلة لها، وتستمر إسرائيل في لعب دور الحكم في هذه الصراعات، تغذي هذا وتدعم ذاك زاعمة حياداً موهوماً بين الطرفين أو الأطراف، وهو ما تشير إليه أنباء الإعلام وأصبح يعرفه الداني والقاصي، من خلال جملة من الحوادث والإشارات، لا داعي لتكرارها والحديث عنها أمام أي متابع للأوضاع اللبنانية. وتكون النتيجة بالتالي، أن

إعادة تكوين الوحدة اللبنانية الوطنية، وتركيب لبنان الكبير الذي قام سنة ١٩٢٠ بقرار من فرنسا عبر ضم الجنوب والبقاع والشمال إليه، يصبح أمراً بعيد المنال، لا سيما وأن الأنباء لا تزال تترى وتتالى عن رغبة أطراف عدة مشتركة في أزمة المنطقة داخلياً وخارجياً، لا ترغب أن يعود لبنان كما كان.

وإذن، فإن الأنباء التي تشير إلى تصريح أحد المسؤولين المقربين من مناحيم بيغن بأن من الأفضل إبقاء الجنوب بيد إسرائيل هو والجبل مع بقاء سوريا في البقاع والشمال، إلى أن تحل أزمة الشرق الأوسط، لا يعود مستغرباً وسط هذه الأجواء. كذلك، لا يعود يدهش توقع شمعون بيريس أن يعود لبنان إلى حدوده الصغرى التي كان عليها قبل أن تنشأ دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ولن يعجب المراقبون بعدها، إذا ما سمعوا أن «العزين» الدكتور هنري كيسنجر يدعو اليوم إلى بقاء إسرائيل وسوريا في لبنان لكي يكون لكليهما مجال أمني حيوي يحمي أرضهما وحدودهما إلى حين قيام اتفاقية سلام. ومن ذا الذي تذهله الأنباء الصحافية التي تروي عن لسان رئيس الجمهورية اللبنانية السابق الياس سركيس، أنه في العام ١٩٦٤ وضع الحكم الشهابي يده على تفاصيل مشروع دقيق لتقسيم لبنان إلى دويلات تبدل وجهه السياسي والديمغرافي ــ كما تروي مجلة الحوادث في عددها الأخير رقم (١٣٦٥) ص ١٤ ــ بعدما ضجت الأسماع من إشارات العميد ريمون إده والرئيس سليمان فرنجية إلى أمثال هذه المخططات، وبعد أن أصبح معروفاً للجميع خبر المراسلات الشهيرة المتبادلة بين بن ــ غوريون وموشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، ومفادها وجوب إثارة النعرات الطائفية في لبنان لتفتيته عبر قيام كيانات هزيلة فيه، تبرّر وجود دولة إسرائيل في شرق مفتت ومنقسم دينياً وطائفياً ومذهبياً.

لكن ما يخيف الطرف اللبناني والمراقبين، ليس أنباء مثل هذه المشاريع التي سبق أن طرحت إبّان مفاوضات سايكس ــ بيكو الفرنسية الانكليزية عام ١٩١٦، وما تزال تطرح إلى اليوم، بقدر ما يخيفه «غول» حقيقي يدعى فعلاً وقولاً «بالأمر الواقع». فإسرائيل التي لم يكن معترفاً بها، ولم تكن مقبولة من أحد قبل عشر من السنين تقريباً (قبل عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ ــ اتفاقية الكيلومتر ١٠١ وما تبعها) أصبحت الآن دولة يقايض معها بالسلام العربي الأرض التي احتلتها في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وذلك لأنها «أمر واقع» عمره يقارب خمساً وثلاثين سنة. وقبرص، التي حسب البعض أن انفجار العنف الطائفي فيها أوائل السبعينات ــ كما حدث في لبنان ــ سيكون مؤقتاً فيعود كل شيء إلى حاله، لا تزال منقسمة طائفياً إلى اليوم بين جمهورية قبرصية يونانية وشبه جمهورية قبرصية تركية، و «الأمر الواقع» ما يزال يفعل فعله في الجغرافيا والتاريخ، وفي النفوس والنصوص. ترى، أي شيء يمنع الانقسام الطائفي والتشرذم المناطقي ــ وعمره في لبنان تقريباً من عمر الأزمة القبرصية وربع عمر دولة إسرائيل ــ من التحول إلى «أمر واقع» مستجد حقيقي وقائم في المنطقة، إذا ما استمرت الحال على هذا المنوال قدراً من الزمن أطول، ومرت السنون و «الأمر الواقع» اللبناني الجديد، لا يحول ولا يزول. وكيف لا يخشى الطرف اللبناني ومعه المراقبون ما أشير إليه آنفاً، طالما أن الاحتلال الإسرائيلي للبنان قد ولّد معادلة جديدة في المنطقة، تقول: إن في

لبنـان تطبيعـاً من غير معـاهدة، في حين إن في مصـر معاهـدة من غير تـطبيع؟ ولِمَ تستعجل إسرائيل الانسحاب من لبنان ــ وهو يرفض أن يعطيها حق «التطبيع» في المفاوضات ــ طالما أنها تستطيع نواله على الأرض بغير مفاوضات ولا «معاهدات»، وبذا تحقق أهدافها كاملة، كما أسلفنا القول.

إن المفاوض اللبناني، إذ يدخل إلى قاعة المفاوضات، فإنما يدخل وذهنه مليء بمخاوف «الأمر الواقع»، ومحيطه العربي ينقصه التضامن ومكشوف للكثير من دعوات الاستسلام، والعجز العربي عن دعمه خلال الحرب وتركه وحيداً يصارع أزمته وأزمة المنطقة طيلة سنوات قد حوّل «المد الوطني» فيه إلى «جزر»، و «الانفتاح العروبي» إلى «انغلاق لبناني» لا ينحصر في منطقة أو طرف بقدر ما يتعدّى إلى جميع الأطراف تقريباً، وإن تباينت أشكال التعبير والقول تلميحاً أو تصريحاً، وفي ذلك كله من التصريح أكثر مما فيه من التلميح.

لا عجب أن يتنبأ المراقب منذ الآن، بأن ضعفاً واضحاً سيسود موقف الطرف اللبناني ــ بغض النظر عن النوايا الحسنة، وسواء وجدت أو لم توجد ــ بفعل موازين القوى و «غول» «الأمر الواقع». ولا غرابة إذا ما اندفع إلى التنازلات، تأتيه من جرّاء ضغوطات الداخل اللبناني والخارج الإسرائيلي والعربي والدولي. وسواء أَوَجَدَ البعض عذراً في ذلك أم لم يجده آخرون، فإن حقائق لعبة السياسة والحرب، أبعد ما تكون عن الأوهام، وإن تُرِك فيها هامش للأحلام، إذا عاندت وأصرت على أن تصبح حقائق ــ ولو في مدى زمني طويل.

الأهداف اللبنانية من المفاوضات

يدخل الطرف اللبناني المفاوضات، وقد أقرّ الحكم فيه ــ ومجلس وزرائه معه ــ مسلّمات وتوجّهات أعلنها للإعلام، تطالب بحقوق لبنان المشروعة في جلاء الاحتلال الإسرائيلي وباقي القوات غير اللبنانية عن أرضه، وببسط سلطة الدولة وسيادتها وبإقرار قوانينها على كامل الأراضي اللبنانية كمسلمات لا تقبل الجدال، وآملاً في الوقت نفسه أن يُزاد عدد القوات المتعددة الجنسيات وتوسع رقعة انتشارها مع إشراك قوات جديدة فيها وبتجسيد الدعم الأميركي المعلن في صورة مفاوضات تتلوها انسحابات، كما وعد المندوب الأميركي فيليب حبيب، على أن تنتهي هذه الانسحابات في مدة أقصاها ١٥ شباط (فبراير) من عام ١٩٨٣، مع وضع ترتيبات دولية معينة تضمن عدم تعرض أمن أية دولة مجاورة من خلال الأراضي اللبنانية، وذلك كتوجهات يرغب ويعمل في سبيل تحققها.

والمفاوض اللبناني، إذ يتقدم بهذه المطالب التي تنادي في جوهرها بانسحاب إسرائيلي غير محكوم بقيد أو شرط، عملاً بما نادت به القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قـرارا مجلس الأمن الدولي برقمي ٥٠٨ و ٥٠٩، فإنه يعرف أن مطالبه هذه تنتمي إلى مستوى مطالب «الحد الأقصى»، وأنه لو كانت ستتحقق في المفاوضات بدون قيد أو شرط أو تنازل أو ثمن، لما كانت حاجة لإجراء المفاوضات، والتي بمجرد دخوله إليها، قد أقرّ أنها الإطار لبحث

مسألة الانسحاب الإسرائيلي، بدلاً من أن يكون القراران الدوليان السالفا الذكر هما مستنده ومرجعه واعتماده ــ وقد بحثنا ذلك سابقاً. لكنه مضطر إلى إعلانها، لأنها بغض النظر عن التنازلات والأثمان، تحفظ حقه الشرعي والذي يجب ألا يـرقى إليه شـك أو يطوله تشكيك.

ويراهن الطرف اللبناني من خلال هذه المطالب، على أنه سيحظى بالدعم الأميركي اللازم لتحقيقها، بعدما أعلن موقفه بالثقة الكاملة في الولايات المتحدة الأميركية وإدارتها ورئيسها، مما يعني وضع أوراقه كاملة في سلة الموقف الأميركي في المفاوضـات وخارجها، وعلى مختلف الصعد. وهو يأمل عبر ذلك كله في تحقيق مقولة سعى إليها حكم الرئيس السابق الياس سركيس طيلة سنوات ست دون أن ينجح؛ ألا وهي «فصل» الأزمة اللبنانية عن الأزمة الفلسطينية وعن الصراع العربي ــ الإسرائيلي. ويعتقد الحكم اللبنـاني أنـه إذا مـا تحقق هـذا الفصـل بين الأزمتيـن بعـيـداً عن الصـراع العربي ــ الإسرائيلي، فإن سفينة لبنان الممزّق قد تعود إلى برّ الوحدة والالتحام، إذا ما ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على إسرائيل بقوة وجدية، واضطرت الأخيرة إلى الانسحاب مع قبضها لما سيرغم لبنان على دفعه من الأثمان.

ويستشرف بعض الموقف اللبناني مستقبلاً مختلفاً عما ستكون عليه الحال في الوثائق المكتوبة بنتيجة المفاوضات، فيما لو تحقق الانسحاب الإسرائيلي بنتيجة الضغط الأميركي والفصل بين الأزمتين، مما أشير إليه آنفاً. فهو يرى أن مصـر التي كانت مقيّدة خلال الاحتلال الإسرائيلي لأرض سيناء، والتي اندفعت إلى تقديم التنازلات بغير حساب آنذاك، عادت واكتسبت «حرية محدودة» بعد أن تم الانسحاب من أراضيها، وأصبحت قادرة على رفض زيارة رئيسها للقدس إبّان خلافه مع بيغن حول هذا الأمر، كما أنها استطاعت أن تسحب سفيرها من إسرائيل وتعاود الاقتراب من العرب مجدداً، منتقدة المواقف والسياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية وعاملة ضدها، في الوقت نفسه الذي أعاقت فيه عملية «التطبيع» بسبل مختلفة، حتى ليصح المثل القائل والمذكور سالفاً، من أن في مصر «معاهدة» من غير «تطبيع». ويتساءل أصحاب هذا التوجه عن الأسباب التي ستحول دون قيام لبنان بالأمر عينه فيما بعد، حتى ولو اضطر إلى تقديم التنازلات اليوم. ويفترضون أن تقييد حرية التبادل التجاري مستقبلاً ــ فيما لو اضطر لبنان إلى ذلك ــ ستكون أفضل من «بوابات العبور» المفتوحة اليوم دون رقيب عبر «الجدار الطيّب» الإسرائيلي في لبنان. وهكذا دواليك، في ما تبقى من أمور. ويحسب أصحاب هذا الرأي، أن العرب سيلحقون بلبنان عاجلاً أم آجلاً، طالما أن ما يدعى «بقطار السلام العربي» قد سار على خطه بعد إقرار مشروع السلام العربي، وأنه لا مانع من أن يكون لبنان وحيداً في إحدى القاطرات بدءاً، طالما أن الباقين لن يلبثوا أن يشاركوه القاطرة.

وينسى أصحاب هذا الرأي بالطبع أموراً شتّى، منها: أن إسرائيل نفسها قد استفادت من تجربة المفاوضات الإسرائيلية ــ المصرية، كما استفاد المفاوض اللبناني. وأنها ستعمل على تلافي نتائجها الضارة بها، وقد أعدّت لذلك ما تستطيعه منذ الآن. كما يتغافل أصحاب هذا الرأي عن أن هناك خوفاً حقيقياً أن تتعثّر مساعي «السلام» في

المنطقة بغير ما تشتهي أهواء الراغبين فيه، ولأسباب شتّى متعددة، فيبقى لبنان وحيداً في قاطرته ليلحق مصـر، ولينأى بعيـداً عن محيطه العـربي، وفي ذلك من الضرر الاقتصادي والسياسي عليه الشيء الكثير، مما قد لا يسمح بقيام له بعد ذلك، ولا بدور يتعدى حدود المحمية الإسرائيلية.

وبغض النظر عن صحة هذا الهدف أو عدمها، ومع الإغضاء عن الانتقـادات الموجهة إليه برغم صوابيتها، فإن الأكيد هو أن هاجس إخراج المحتل الإسرائيلي بأقصى سرعة ممكنة يحكم تصرفات الطرف اللبناني، لإدراكه أن الوقت لا يعمل لصالحه على الإطلاق، وأن كل يوم يمضي إنما هو ــ بنتائجه الفعلية على الأرض ــ ثقل جديد يرجح كفة المفاوض الإسرائيلي في ميزان التناقض الإسرائيلي ــ اللبناني، لأسباب سبق شرحها في ما سلف.

لكن الهدف الأهم الذي يسعى إليه المفاوض اللبناني ويرمي إلى نيله من وراء كل ما يبدو على سطح الأحداث، إنما هو الإبقاء على دور لبنان في محيطه العربي، برغم ما قد يقدم عليه من تنازلات. وانطلاقاً من ذلك تسعى السياسة اللبنانية الرسمية وتجهد لكي تطبق المثل الشعبي المعروف والقائل: «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم». فهي من جهة، لا تريد للاحتلال الإسـرائيلي أن يبقى في لبنان، فيعمـل مزيـداً من التفتيت والشرذمة في جسده، وهي من جهة أخرى، لا ترغب في خسارة المحيط العربي الذي هو مداها الاقتصادي والسياسي الحيوي الذي لا تستغني عنه. وإذا كانت المملكـة العربية السعودية تستورد من لبنان وحدها ما يزيد عن نصف صادراته، ومنها يرسل اللبنانيون العاملون ملايين الدولارات مما يصحح العجز في ميزان مدفوعاته، وإذا كانت اليوم لا تني ترسل الإشارات ذات المغزى السياسي عبر تعليقات إذاعتهـا الرسمية وافتتاحيات صحفها عن وجوب عدم انفراد لبنان في قبول صلح منفرد يضطر إلى دفع ثمنه غالياً، فإنها قد حذرت بما لا يـدع مجالاً للشـك بأنهـا ستعاقب على ذلك عنـد الضرورة، عندما أوقفت استيراد بعض أنواع الصادرات اللبنانية بداعي الخوف من تسرب البضائع الاسرائيلية المهربة عبرها. كذلك فإن سوريا لا تغفل هي الأخرى عن التلويح بأضرار معاهدة صلح مع إسرائيل ــ لأسبابها الخاصة أيضاً ــ ولا حاجة هنا للإشارة إلى تأثيرها على مجمل حياة لبنان الاقتصاديـة والسياسيـة بحكم موقعهـا الجغرافي، الذي تمر ثلاثة أرباع التجارة والتـرانزيت عبـره، وهما عمـادا الاقتصاد اللبناني، هذا دون الحديث عن باقي الآثار والنتائج.

واستناداً إلى هذا الهدف الذي يسعى إلى عدم التفريط بالعلاقات مع المحيط العربي برغم الاستعداد لتقديم ما أمكن من التنازلات، وانطلاقاً من سياسة «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم» المجبر لبنان على سلوكها، يصبح موقفه التفاوضي رهين خطوات مترددة ــ من منطلق نظري بحت، هذا إذا وجد مثل هذا المنطلق ــ وهذا سيدفع به أكثر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية وحدها لإنقاذه من هذا المأزق، كما أن هذا سيجعله أكثر فأكثر رهين قراراتها، مع ميل إلى التنازل عند اللزوم، في سبيل هدف يعلنه الموقف الرسمي وهو استرداد الأرض.

الأساليب اللبنانية الراجحة الاتباع

انطلاقاً من الرغبة اللبنانية الرسمية في تسريع المفاوضات والسير بها قدماً، خلافاً للرغبة الإسرائيلية القائمة على كسب الوقت، وخضوعاً لمجمل العوامل والأهداف الضاغطة على موقف المفاوض اللبناني، بدا الموقف اللبناني مرناً وليناً في شؤون كثيرة ومتعددة، برغم تصلبه في أخرى. فهو إذا كان قد رفض مفاوضات تجري في القدس وبمستوى وزاري كما أشرنا من قبل، إلا أنه بالمقابل قدم تنازلات عدة.

فقد نجحت إسرائيل حتى الآن في إجبار لبنان على دخول مفاوضات كان يعلن سابقاً أنه يرفضها، لكونها غير ذات ضرورة في ظل وجود قراري مجلس الأمن الدولي برقم ٥٠٨ و ٥٠٩ إضافة إلى باقي القرارات. وما كان له أن يدخلها لو توافر ضغط أميركي مناسب بهذا الخصوص. كذلك اضطر إلى إشراك مدنيين فيها وإعطاء رئاسة الوفد إلى واحدٍ منهم، بعدما كان يرفض أن يضم إلى الوفد إلا العسكريين. وهذا ما أعطى المفاوضات الطابع السياسي و«التطبيعي» و«السلمي» الذي تريده لها إسرائيل، كما أسقط عملياً وفعلياً اتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٨ وقيمة القرارين الدوليين بشأنه. ولولا تراخي الضغط الأميركي، لما كان لذلك أن يتم.

ولكي يتحاشى الموقف اللبناني أضرار سياسة «شق الصف» التي تتبعها إسرائيل عبر إثارتها للنعرات والخلافات والمعارك الطائفية عسكرياً وسياسياً، فقد قام باستجماع التأييد حول سياسته في المفاوضات عبر التشديد على ضرورة وحدة الموقف التفاوضي اللبناني وتعبير عن رأي موحد ومن خلال إشراك رؤساء الحكومات السابقين ــ وهم من الصف الإسلامي ــ في المشاورات بشأن السياسة الواجبة الاتباع. كذلك إطلاعه المجلس النيابي اللبناني من خلال لقاء لجنة الشؤون الخارجية فيه مع وزير الخارجية اللبناني الدكتور إيلي سالم. وقد ظهرت نتائج هذه السياسة إعلامياً، من خلال موجة من «التضامن» النسبي مع مواقف الحكم اللبناني بشأن السياسة التفاوضية، يسعى المفاوض اللبناني إلى استخدامها بأقصى طاقته.

ولأن الاستفراد الإسرائيلي بلبنان ضمن المفاوضات يسير وسهل، ولأن إسرائيل قدمت شؤون التطبيع ومن ثم الترتيبات الأمنية على موضوع الانسحابات الواجبة التنفيذ، فإن المفاوض اللبناني، الذي قدم موضوع الانسحاب الشامل على الموضوعين الآخرين، اضطر إلى مزيد من الالتجاء إلى أحضان الموقف الأميركي. وهو يرى أنه من غير الاشتراك الكامل للولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات، فإن الأخيرة ستطول إلى ما لا نهاية، ولن تكون نتائجها إلا لصالح إسرائيل. وبذا، فإنه يزداد ارتهاناً ــ رغب في ذلك أم لم يرغب ــ إلى شروط الموقف الأميركي وسياسته في لبنان والمنطقة والعالم.

استناداً إلى ما سبق، وانطلاقاً من رغبة لبنان في عدم تقديم جدول للأعمال لأن لا مطالب لديه سوى انسحاب إسرائيل من أرضه، ولأن الخلاف قائم بينه وبين إسرائيل حول ترتيبات نقاط المفاوضات الواجبة النقاش، ولأنه يسعى إلى تسريع المفاوضات التي تعمل إسرائيل وستعمل على إعاقتها، فإن وقتاً سيهدر من غير طائل في مناورات

ومماطلات تهدف إسرائيل من خلالها إلى إجبار المفاوض اللبناني على الخضوع لوجهة نظرها اعتماداً على الأوراق التي تملكها بمواجهته وعوامل الضعف الموجودة في موقفه، وإلا، فعلى إضاعة أكبر قدر من وقته، في حين يستعجل هو الانسحاب بأقصى شدة، ويعاني من مزيد من الانقسام.

وقد يضطر المفاوض اللبناني مع انصرام الوقت بفعل المماطلة واشتداد الضغط عليه، إلى القبول بانسحابات جزئية بدلاً من الإصرار على مطلب الانسحاب الشامل بغير هوادة، لأنه سيجعل بين نار البقاء أسير الشرعية الحاكمة بيروت الغربية وحدها وجزءاً من ضواحيها، وبين نار القبول بانسحاب جزئي يحرر قسماً من الجبل الذي تعمل إسرائيل فيه تمزيقاً طائفياً ومعارك تقسيمية.

ومن الأكيد أن المفاوض اللبناني سيضطر في اللحظات الحرجة إلى الاستعانة بالمملكة العربية السعودية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية كلما احتاج إلى عون الأخيرة وآنس منها تردداً في التلبية نظراً لما تملكه الأولى من تأثير على المجريات السياسية والاقتصادية في لبنان، ولما تحوزه من علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. كما أنه سيأخذ بنظر الاعتبار المطالب السورية بشأن ضمان أمنها والمطالب الفلسطينية بشأن ضمان أمن المدنيين خصوصاً، إذا أراد أن يحتفظ بورقتي انسحابهما بين يديه جاهزتين للاستخدام.

خلفيات وأهداف الموقف الأميركي في المفاوضات الإسرائيلية ـــ اللبنانية

الدوافع اللبنانية للموقف الأميركي

تتميز السياسة الأميركية إلى جانب كونها براغماتية النزوع، بأنها تحمل بدائل سياسية متناقضة ضمن الاتجاه نفسه، كما يرى بعض المعلقين السياسيين. ومن المعروف أنها إذ تعمل لصالح اتجاه ما، تبقي خيوطاً متصلة بالاتجاه الآخر لكي تحفظ لنفسها مكاناً في كل حدث أو تغيير. وهي غالباً ما تسعى إلى المراهنة على جياد مختلفة في السباق نفسه. وإذا كانت سياستها في لبنان قد تميزت خلال السنوات الثمان المنصرمة من عمر حربه الأهلية بانكفاء سياسي عن الضغط لصالح فصل أزمته عن أزمة المنطقة، فلأن الشروط الموضوعية لذلك الفصل لم تكن قد نضجت بعد آنذاك، ولأن السياسة الأميركية كانت تجرّب إمكانية الاستغناء عن دور لبنان المميز في المنطقة، في آن معاً.

وقتها، كان النهوض الوطني في لبنان قائماً على قاعدة العداء المشترك اللبناني ـــ الفلسطيني لإسرائيل والمستند إلى رغبة في التغيير الاجتماعي الداخلي، تؤججها «حركية الطوائف» في المجتمع اللبناني وتغذيها بوقودها. وآنذاك، كانت السياسة العربية والأميركية تسعى إلى الخلاص من هذه «البؤرة» التي تهدد بإشعال النار في المنطقة بكاملها، وتفتش في الوقت نفسه عن بدائل أخرى تستطيع تأدية دورها السابق، لا سيما في جانبه «الاقتصادي» كمصرف ضخم تصب فيه أموال

وأرصدة عائدات النفط العربية، ومنه تنسرب إلى المصارف الأجنبية والأميركية خصوصاً.

أما وأن النهوض والمد الوطنيين في لبنان قد استحالا تراجعاً وجَزْراً ساحقين، والهوة بين اللبناني والفلسطيني ازدادت عمقاً واتساعاً، لأسباب عدة لا مجال لتعدادها، ولأن بلداً عربياً أو متوسطياً لم يستطع أن يسد الفراغ الذي تركه غياب الدور اللبناني ــ وبالتحديد اقتصادياً ــ الذي ظل محط الأنظار خدمات ومصارف وشركات إلخ... ولأن «البؤرة» المشتعلة خمدت نيرانها شيئاً فشيئاً بفعل «ثورة على الثورة»، فإن كل الظروف اجتمعت لتعيد البريق إلى الدور اللبناني في العين الأميركية.

وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية، وبالتحديد الإدارة الحالية، عادت تتطلع من جديد إلى استعادة لبنان دوره الاقتصادي القديم «كمصرف» للأموال والعائدات النفطية العربية و «مسرب» للرساميل والاستثمارات الأميركية إلى المنطقة، لا سيما وأن هذا «الدور» غير مهدد بأي تهديد جدي هذه المرة، خصوصاً إذا ما تم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان واستردت الدولة هيبتها في ظل رغبة واسعة وشعبية بوجوب قيام حكم مركزي قوي. وبذلك، تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، أن تمسك بخناق المنطقة العربية بيدين واحدة «عسكرية» ممثلة في إسرائيل، وأخرى «اقتصادية» ممثلة في لبنان؛ أو بالأحرى هكذا تريد له أن يصير ويكون. وإذا كان لهذا الأمر أن يتحقق، فلا بد من استعادة لبنان لجنوبه وبقاعه والشمال، لتستعيد «الدورة الاقتصادية» التقليدية حياتها من جديد، إذ بدون هذه «الأطراف» التي لا تخضع «للشرعية اللبنانية» يصعب على «المركز» أن يعيش ويؤدي دوره المنشود. ولا تزال الأنباء تتزايد حول تهافت رجال الأعمال الأميركيين وممثلي الشركات الأجنبية على المجيء إلى لبنان لدراسة إمكانيات العمل والتثمير فيه مجدداً، برغم ظروف الاحتلال الواقع على أرضه، وظلال الحرب الأهلية التي لا تزال تخيم في مناطقه. وآخر هذه الأنباء، ما أشارت إليه مجلة «المجلة» (في عددها رقم (١٥٠) ص ١٢)، من أن إدارة ريغان قد نصحت الشركات الأميركية بإرسال بعثات إلى لبنان لدرس إمكانات العمل والاستثمار والتجارة في هذا البلد. وأن ذلك قد جاء في وثيقة أميركية رسمية أرسلت نسخ منها إلى سفارات الولايات المتحدة الأميركية في عدة عواصم شرق أوسطية، وحصلت المجلة على إحداها. ومفاد الوثيقة أن فرص الاستقرار السياسي قد تحسنت في لبنان، وأن من السهل قيام عمليات مشتركة بين الشركات اللبنانية والأميركية في هذا البلد. كذلك، جاء في الوثيقة، التي تعتبر الأولى من نوعها منذ سنوات كما تقول المجلة، إن السفارة الأميركية في بيروت تعتبر أن إمكانات العمل للقطاع الخاص في لبنان هي ممتازة الآن.

وبغض النظر عن صحة الوثيقة أو عدمها، فإن الخبر يجيء وسط مجموعة من الإشارات الإعلامية والسياسية التي تصب في المنحى نفسه وتؤشر إليه، وكلها تؤكد الاهتمام الأميركي بالدور الاقتصادي اللبناني المأمول قيامه. إلا أن هذا التطلع الأميركي الذي تدعمه الإدارة الحالية، بغية استعادة لبنان لموقعه الاقتصادي «الحيوي» مشروط بجملة ظروف سياسية موضوعية تلعب إسرائيل ولبنان والدول العربية دوراً مؤثراً فيها، ولا بد من تحققها على الأرض، لكي يكتمل هذا التطلع الأميركي

«الاقتصادي النظرة» إلى لبنان. فإذا ما حالت الظروف دون تحققه، وقد تحول، فإن البدائل السياسية المناقضة لهذا النزوع وذاك التطلع، تكون جاهزة للتطبيق من ضمن «براغماتية» السياسة الأميركية، كما أشرنا من قبل.

وبرغم ذلك كله، فإن ما ذكر ليس إلا الجانب الاقتصادي من الاهتمام الأميركي، وهو ضئيل الأثر إذا ما قيس بالاهتمام السياسي الأميركي. فلبنان اليوم، لا يستقبل الولايات المتحدة الأميركية بالترحاب من قبل الجانب الرسمي وحسب، بل ومن قبل الجانب الشعبي والجماهيري. «فالمزاج الجماهيري» الذي أنهكته سنوات الحرب الأهلية المنصرمة، لألف سبب وسبب، يستقبل أميركا بالترحاب (في غالبيته الساحقة) هو أيضاً، بعدما كان طوال سنوات وسنوات ينظر إليها على أنها العدو الأول، وينظم المظاهرات والتحركات ضدها وضد مصالحها. و «المارينز» الأميركي هو «المخلّص» اليوم عام ١٩٨٢ وما يلحقه، بعدما كان «الجلاد» عام ١٩٥٨. وهذه الصورة مرشحة للمزيد من اللمعان والبريق في «المزاج الجماهيري»، إذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيق انسحابها، مع ما يرده ذلك من آثار ونتائج على سياسة لبنان الرسمية.

واذا ما فشلت الولايات المتحدة الأميركية في الضغط على إسرائيل، فإن «سمعتها» الجديدة، ستكون عرضة للانهيار والزوال، ولن يمنع شيء على الاطلاق عودة موجة العداء لها من الارتفاع مجدداً. كما أن ما يمكن أن تكسبه «جماهيرياً» و «رسمياً» إذا ما أعادت الجنوب والبقاع والشمال إلى لبنان، معرضة لأن تخسره حتى في بيروت إذا فشل الرهان عليها. ولم يكن يوماً لبنان «الرسمي» و «الشعبي» معها طوال تاريخه، كما هو الآن، ولن يكون كذلك مستقبلاً أو يستمر إذا فشل «الدور الأميركي» في تحقيق الآمال المعقودة عليه.

وتربح الولايات المتحدة الأميركية الشيء الكثير من وراء هذا التأييد السياسي عربياً ودولياً مما سيجيء ذكره، لكنها تربح في لبنان استعداداً منذ الآن ــ رسمياً وشعبياً ــ لكي تكون صاحبة النفوذ الأول فيه سياسياً واقتصادياً، ودونما حرج بل إن ما لم يخطر في الحسبان، أصبح وارداً في حسابات الأنباء الإعلامية، من أن مركز المراقبة القائم على جبل الباروك والذي تصر إسرائيل على عدم التخلي عنه، يمكن أن يصبح بيد الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشرافها، هو محطتي الإنذار المبكر الأخريين التي أنشأتهما إسرائيل في الجنوب. وبالطبع فإن مثل هذا الإشراف الأميركي سيعني ــ إذا ما كرس بمعاهدة أو باتفاق أمني أو ما شابه ــ وجوداً عسكرياً دائماً، يكون إحدى قواعد قوات الانتشار السريع في المنطقة، كما سيعني أن التصور الاستراتيجي الأميركي للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، أصبح في أحد أطرافه العسكرية يمر «بوجود» قائم في لبنان نفسه. وبالطبع، فإن هذا «الوجود» الأميركي سيكون أجدى وأنفع للولايات المتحدة، عندما يكون قائماً في دولة «لبنان الكبير» بحدودها المعترف بها دولياً، بدلاً من أن يكون جزءاً من دولة «لبنان الصغير» المفتتة والمجزأة، هذا إذا قام أصلاً.

الدوافع العربية للموقف الأميركي

لا ينطلق «الدور الأميركي» في لبنان من بواعث لبنانية وحسب، بل تدفعه ولا ريب دوافع سياسته في المنطقة العربية، وتنازعه النفوذ مع الاتحاد السوفياتي فيها. ومن الواضح أنه في هذا المجال بالتحديد تكاد المنطقة العربية بكاملها، تتحول إلى «بحيرة» أميركية، لولا بعض الاستثناءات هنا أو هناك، وبهذا الشكل أو ذاك، دون مساس بالجوهر.

وليس يجدي الحديث عن الأسباب التي قادت إلى ذلك ــ ولا هذا مجاله ــ بقدر ما يؤشر ذلك إلى أن الأنظمة العربية إجمالاً تقريباً، تنتظر من الولايات المتحدة الأميركية أن تظهر «حسن نيتها» عربياً فتضغط على إسرائيل من أجل القبول بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧. و «مشروع السلام العربي» و «مبادرة ريغان» يصبان في هذا الاتجاه بالتأكيد.

ولا شك أن نجاح الإدارة الأميركية في إخراج إسرائيل من لبنان دون تنازلات كبيرة تذكر من جانبه، ستدعم وجهة نظر المراهنين على أميركا وقدرتها على تحقيق السلام، كما ستزيد من ثقتهم بإمكانية تحقيق حل سلمي للصراع العربي ــ الإسرائيلي في المنطقة، وتثبّت إلى عقود قادمة «الدور الأميركي»، وبلا منازع يذكر. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفشل الأميركي في إخراج الاحتلال الإسرائيلي من لبنان «بالشروط العربية والأميركية» سيؤدي بسرعة إلى فقدان الثقة بها من قبل الدول العربية التي وضعت أوراقها في «سلتها» السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما ستجعل شعوب هذه الدول عرضة لتأثير التيارات السياسية والدينية المعادية جذرياً للسياسة الأميركية، مع ما يولده ذلك من نتائج رسمية وشعبية.

ولقد أصبح معلوماً أن هناك الكثير من «نقاط الاتفاق» «الإيجابية» بين مشروع السلام العربي الصادر عن قمة فاس وبين مبادرة ريغان، كما يراها أصحاب هذه التصريحات، وأن الكثير من الآمال يعقد على هذه «المبادرة». وبغض النظر عن دقة هذا التحليل المتفائل أو عدمها، فإن ما لا ريب فيه هو أن سلاماً متفرداً بين بيروت وتل أبيب. أو ما يشابهه محتوى ومضموناً وإن خرج عليه شكلاً وظاهراً، من شأنه أن يعطل المشروع العربي والمبادرة الأميركية لصالح وجهة النظر الإسرائيلية بقيادة فريق بيغن ــ شارون ــ شامير الرافضة لمبدأ الانسحاب من أراضي الضفة الغربية والقطاع والمعارضة لأي حق بتقرير المصير للشعب الفلسطيني فيهما، باستثناء مبدأ الحكم الذاتي، المرفوض فلسطينياً وعربياً. ذلك أن مثل هذا «السلام» مع لبنان، سيقوي مواقع إسرائيل التفاوضية مستقبلاً مع أي طرف عربي، وسيعمل على تكريس مبدأ الاستفراد الإسرائيلي بكل بلد على حدة، ويجعل من إسرائيل في المنطقة القوة الإقليمية الأقوى على فرض كلمتها وسياستها، حتى بإزاء الدول الكبرى ــ وبينها الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا لم ينجح الضغط الأميركي في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، من لبنان، فيصبح الأخير ألعوبة البلد المحتل الذي تستطيع إسرائيل أن تهدد به أي بلد عربي آخر، وترهن مصيره إلى النتائج نفسها، وسيخفق «الإغراء» الأميركي للملك حسين

والفلسطينيين والعرب أجمعين بدخول باب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل على حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، تزعم مبادرة ريغان أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى، وأنه الفرصة الوحيدة الباقية والممكنة. وكيف لا يخفق «الإغراء» الأميركي إذا كان حتى الآن قد عجز عن إيقاف بناء المستوطنات في الضفة، ولم يسبق أن فعل شيئاً جدياً لمنع ضم الجولان وتوحيد إسرائيل لمدينة القدس وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل. وكيف لا يعجز هذا «الإغراء» عن استدراج آخرين، طالما أن الإدارة الأميركية الحالية قد خرجت عاجزة ومهزومة في معركتها مع إسرائيل داخل أروقة الكونغرس الأميركي بصدد تخفيض مقدار المساعدة الأميركية، فكانت النتيجة أن وافق مجلسا الشيوخ والنواب على هذه المساعدة وخلافاً لما ظهر (شكلياً على الأقل) من ضغط للإدارة الحالية لمنع إقرار ذلك.

ولذا، لا عجب إذا ما رأينا التأكيد الأميركي على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، يتجلى اهتماماً شخصياً من قبل الرئيس الأميركي ريغان، يبثه مندوبه الخاص فيليب حبيب ويطلب إليه أن يعمل على تحقيقه بأسرع ما يمكن. ولا يعود المرء متدهشاً من الحرارة التي تستقبل بها جولة وزير الخارجية اللبناني وزيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية إذا ما عرف أن الدول الكبرى تتصرف بمنطق المصالح لا بمنطق العواطف. كما يصبح من المفهوم أن ترفض واشنطن ادعاءات إسرائيل بأن التخلي عن الضفة الغربية يعرض أمنها للخطر وهي ادعاءات يرددها العديد من المسؤولين الإسرائيليين وبينهم رئيس الأركان الجنرال رفول إيتان نفسه اليوم.

الدوافع الداخلية للموقف الأميركي

ويبقى للموقف الأميركي دوافعه الداخلية الخاصة به. فالاقتصاد الأميركي ما زال يعاني الكساد والتضخم، وظاهرة البطالة لا تزال متفشية. وتشير الأنباء إلى أن الأموال السعودية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الأميركي، وهو ما كان موضوع نقاش من قبل وفد أميركي مع المسؤولين السعوديين في الأسابيع الأخيرة. والانتخابات الأميركية ستبدأ في أواخر الربيع المقبل، وسيكون الرئيس رونالد ريغان أحد روادها كما تشير الأنباء. وهو لن يستطيع خوض غمارها، إلا إذا تسلّح بنجاح ما في معركة المفاوضات الإسرائيلية ــ اللبنانية، لا سيما إذا ما برز في خاتمة المطاف على أنه كان عرّابها.

وعلى العكس من ذلك، فإن فشل هذه المفاوضات سيدخل ريغان حلبة المرشحين ضعيف القوى ــ وإن لم تلغِ حظه بالنجاح ــ بعد أن فقد نجاحاً في السياسة الخارجية، يأمل أن يعوّض به فشله المستمر في السياسة الداخلية، لجهة حفز الاقتصاد الأميركي المريض وتنشيطه وإلغاء المساعدات الحكومية الاجتماعية والإنفاق الهائل على البرنامج التسلّحي وهو ما يعارضه الكونغرس، ناهيك عن اضطراره إلى الكثير من التراجع في سياسته الخارجية المواجهة للاتحاد السوفياتي وبينها الحظر على الشركات الأميركية (والأوروبية الفروع) التي تمد الاتحاد السوفياتي بالمعدات اللازمة لإنشاء خط أنابيب الغاز المشهورة قصته دولياً.

ولأن إسرائيل تعرف أوالية عمل النظام الأميركي جيداً، وكيفية صدور القرار فيه، فقد خاضت معركتها في عقر الدار الأميركية، بعدما عبّأت الرأي العام الداخلي فيها بالاحتجاج على التدخلات الأميركية في سياستها الداخلية كسبيل من سبل الدفاع ضد المعارضة العمالية الإسرائيلية السائرة في ركاب مبادرة ريغان. وظهرت ملامح هذه المواجهة في مسألة الحصول على زيادة من برنامج المساعدات الأميركية لإسرائيل عن عام ١٩٨٣، التي خاضتها ضد الإدارة الأميركية الحالية وربحتها في الكونغرس، كما أسلفنا من قبل. كذلك برزت بالترافق مع ذلك حملة مركزة من قبل المؤيدين لاسرائيل ضد إدارة الرئيس ريغان عموماً وضد مبعوثه إلى الشرق الأوسط، السيد فيليب حبيب، خصوصاً. وصدرت انتقادات تتهمه بالتدخل في قضية المساعدات ضد مصلحة إسرائيل، وهو ما ينفي عنه صفة الحياد اللازمة للعب دور الوسيط بين إسرائيل ولبنان وجيرانها من العرب. وكان الهدف من ذلك إضعاف الثقة بحبيب وإشاعة جو من التشكيك حول مصداقية دوره وقدرته على الاستمرار فيه، مع ما كان سيرافق ذلك من تأخير وإعاقة للمفاوضات، لو سارت الرياح وفق ما تشتهي السفن الإسرائيلية. كذلك لم ينجُ وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز من هذه الحملة بسبب توجيهه الانتقادات المباشرة إلى إسرائيل على سياسة الاستمرار في بناء المستوطنات الجديدة التي لا تزال تتبعها في الضفة وبالنسبة إلى موضوع الحرية الأكاديمية في الأراضي المحتلة وآراء الأساتذة في جامعاتها، إضافة إلى موقفه المؤيد عموماً لوجهة النظر اللبنانية بشأن المحادثات مع إسرائيل.

وبإزاء هذه الحملة الإسرائيلية خاضت الإدارة الأميركية في دفاع ضدها، أكدت من خلاله مجدداً وعلى لسان مسؤولين ورسميين تمسكها بسياستها في الشرق الأوسط ولبنان واعتبارها السياسة الإسرائيلية التوسعية مضرة بمصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وكان من بين آخر هذه التصريحات ما أكده الرئيس ريغان مجدداً من أن الولايات المتحدة الأميركية ستعتبر إسرائيل محتلة إن لم تخرج من لبنان، في الوقت الذي أكد فيه رفضه لسياسة الاستيطان وجدد الحديث عن ضرورة مناقشة وضع القدس دولياً، بما يؤكد مضمون مبادرته الآنفة الذكر. وبنتيجة هذا الضغط المستمر أتت إسرائيل إلى طاولة المفاوضات، آملة أن تعيقها إلى أكبر مدى زمني ممكن، بحيث لا تخرج بنتائج جدية قبل أواخر الربيع، حيث تغرق الإدارة الأميركية الحالية في همومها الداخلية، ويخفت وهيج سعيها إلى تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط من خلال ضم الملك حسين والفلسطينيين إلى المفاوضات، ويخفق الضغط الأميركي في إنجاز أهدافه إسرائيلياً.

النتائج المحتملة لمعركة المفاوضات

إذا جاز التكهن منذ اليوم بالنتائج المحتملة لمعركة المفاوضات الدائرة، فإن صورتها تظهر — في ضوء ما سلف ذكره — تعقيدات شكلية وخلافات ثانوية هدفها صرف الأنظار عن الجوهري في المفاوضات، ألا وهو خروج الاحتلال الإسرائيلي من بنان، دون قيد أو شرط. وبالطبع، فإن المدى الزمني يبدو طويلاً نسبياً بالقياس إلى

الوعود الأميركية التي كانت تحدد مواعيد للانسحاب قبل عيد الاستقلال اللبناني في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، ووعود فيليب حبيب التي اعتذر عنها، بتحقيق انسحاب إسرائيل قبل نهاية العام ١٩٨٣، كهدية رأس السنة.

ومن الواضح أنه خلال هذه المفاوضات ستمارس ضغوط متبادلة بين الأطراف الثلاثة الإسرائيلية والأميركية بالأساس واللبنانية تالياً، وسيكون لبنان معرضاً لمزيد من الانفجارات الأمنية وسياسة شق الصفوف إعلامياً وسياسياً وعلى الأرض، بهدف خلخلة وضعية المفاوض اللبناني وإرباكه وتفتيت وحدة موقفه التفاوضي، في الوقت الذي تتعرض فيه الحكومة الإسرائيلية إلى مزيد من الضغوط الداخلية من قبل المعارضة، وتشتد الحملة على الإدارة الأميركية الحالية في داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها عبر أشكال متعددة، بعدما رفعت قضية الانسحاب من لبنان إلى مستوى الالتزام الشخصي للرئيس ريغان، الذي تتجسد فيه سمعته وهيبته ومصداقية كلمته، بل ومصيره السياسي في حملة الانتخابات القادمة.

كذلك، ستشتد الدعوات إلى ضم الضفة الغربية من قبل المسؤولين الإسرائيليين وأولئك المقربين من مناحيم بيغن، في الوقت الذي تتابع فيه سياسة الاستيطان وقمع التحرك الفلسطيني الداخلي، في محاولة لمقايضة ضم الضفة بالانسحاب الإسرائيلي، كما تمت مقايضة إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في شهر نيسان (إبريل) المنصرم، باحتلال لبنان والاعتداء عليه في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ نفسه. ومن المحتمل أن يصبح خطر ضم الضفة جدياً فعلاً وليس مجرد تهديد، كلما اقتربت المفاوضات من نهايتها، وخصوصاً إذا ما خف الضغط الأميركي على إسرائيل، بسبب الانشغال بالانتخابات وحملات التحضير لها، في ظل الانقسام العربي المعهود.

وبرغم لهجة التشاؤم التي تعتري أحاديث المراقبين السياسيين وبينهم وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأميركي السابق وعضو معهد بروكينغز حالياً، وكذلك السفير الأميركي والمبعوث الخاص إلى لبنان - بن براون وآخرون أجانب ومحليون، حول صعوبة تحقيق المفاوضات لنتائج فعلية تذكر، إلا أن احتمال انسحاب جزئي إلى حدود الدامور أو نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، هو أمر ممكن جداً، يكون تعويضاً للرئيس الأميركي عن الانسحاب الشامل الذي التزم به شخصياً، وحدّاً أدنى للدخول في مرحلة الانتخابات. ومثل هذا الانسحاب، وإن لم ترغب فيه إسرائيل بغير ثمن باهظ، إلا أنه لا يفقدها ورقتها الرئيسية المتمثلة في بقاء الجنوب تحت سلطتها وبقاء السيادة اللبنانية غير ناجزة على كامل أراضيها.

وفي كل حال، يجمع المراقبون بدون استثناء على أن فترة الأشهر الستة القادمة ستكون حاسمة ومصيرية، لا في عمر لبنان وحسب، بل في عمر الصراع العربي ـ الإسرائيلي كذلك. فإما تنجح إعادة إحياء لبنان بفصل أزمته عن ارتباطها المباشر بالقضية الفلسطينية، وإما يعود هذا الارتباط إلى سابق عهده، في ظل احتلال إسرائيل يعمل تمزيقاً ونهشاً في الجسد اللبناني وتقسيماً وتفتيتاً لاجزائه. وخلال هذه المدة، ستتبين حقيقة الضغوطات الأميركية على إسرائيل وقدرتها الفعلية على السير بمبادرة الرئيس الأميركي ريغان قدماً، والحجم الذي أصبحت تمتلكه إسرائيل في تقرير

شؤون المنطقة، برغم السعي الأميركي الدائم والمعتاد إلى تجيير حركة جميع اللاعبين وكافة الأدوار، وجعلها تصب في مجرى سياسته دوماً.

وكائناً ما سيكون الأمر، فإن لبنان واقع في مصيدة الاحتلال الإسرائيلي، ويصعب أن يخرج منها بدون أضرار بالغة أصبحت منظورة ولا تحتاج إلى إسهاب، واسرائيل يزداد ثقلها الكمي والنوعي في ساحة الشرق الأوسط يوماً بعد يوم، حتى لتبدو وكأنها سيدة الساحة بلا منـازع، في ظل العجز العـربي عن تحقيق أدنى شروط التـوازن المفقود.

فلسطين في الذاكرة العربية بين مشروعيْ القتل والاحياء

أحمد شاهين

لم يبتعد كثيراً ذلك اليوم الذي توجه فيه مواطنون عرب من كافة الأقطار العربية التي كانت قد خلصت من الاستعمار، في حينه، إلى فلسطين للدفاع عنها، وتحريرها من الاستعماريين البريطاني والصهيوني. فأبناء المشرق العربي انخرطوا في قوات جيش الإنقاذ، وأبناء مصر قاتلوا في قوات كتائب الجهاد التي شكلت جوالة الاخوان المسلمين أساسها. أما أبناء فلسطين فقاتلوا في قوات الجهاد المقدس. وكانت قضية فلسطين، بحق، قضية العرب.

مقابل تلك القوات، آنفة الذكر، دخلت القوات الرسمية العربية فلسطين، على شكل جيوش، بعد انسحاب بريطانيا في أيار (مايو) ١٩٤٨ من فلسطين «لتحررها» من الصهيونيين. فمن الشمال دخلت القوات السورية، ومن الشرق القوات العراقية والأردنية، ومن الجنوب القوات المصرية.

وقد سبقت القوات الشعبية القوات الرسمية إلى القتال، وخاضت معاركها بدءاً من عام ١٩٤٧؛ ومن نافل القول أن القوات الرسمية، بعد أن دخلت فلسطين، ضايقت القوات الشعبية وعملت على إخضاعها «لنظام قتالها»، أو بالأصح، لمنعها من القتال إلا في الإطار الذي كانت القوات الرسمية قد حددته لنفسها، وفق الترتيب السياسي الذي دخلت فلسطين على أساسه، حسبما اتضح فيما بعد.

ويلحظ المراقب لتطورات القضية الفلسطينية، منذ ذلك الحين حتى اليوم، أن لهذه القضية رؤيتين، رسمية وشعبية. فالمواطن الذي لم يعتد على ظاهرة الحدود بين الدساكر العربية، كانت قضية فلسطين بالنسبة إليه قضية تعنيه، كما يعنيه بيته أو قريته؛ أما الحكومات التي قامت في الإطار الذي حدده لها الاستعمار في مراسيم منحها الاستقلال، جغرافياً وسياسياً، فقد نظرت لها باعتبارها وسيلة يمكن توظيفها فيما هو لمصلحة تلك الحكومات التي سعت، على تنوع شعاراتها ومشاربها، إلى تثبيت الكيانات التي قامت.

ولم تكن الزعامات الفلسطينية غائبة عن التوجه الرسمي العربي، بل حاولت محاكاته، عندما أعلنت عن تشكيل حكومة عموم فلسطين. واختلفت الزعامات العربية، في حينه، حول شرعية تلك الحكومة. ففي حين دعمتها مصر، عارضها الأردن وأعلن عن ضم الضفة الغربية إليه. وعندما «تضامن» العرب لمواجهة العدو المشترك، اسرائيل، طويت قضية حكومة عموم فلسطين، وأصبحت مكتباً ـ رمزاً في القاهرة، دون أي فعالية أو حضور، وصار التمثيل الفلسطيني في جامعة الدول العربية له صفة المراقب فقط، باعتبار أن نظام الجامعة يفترض تمثيل الدول المستقلة، وفلسطين ليست كذلك.

شيء من التاريخ للذكرى

تأسيساً على ما تقدم، شهدت سنوات الخمسينات نهوض حركات سياسية جديدة حملت لواء القومية العربية وربطته بتحرير فلسطين. والملاحظة الأساسية في تلك الفترة، هو أن الفلسطينيين كانوا الأنشط بين المجموعات التي انتظمت في تلك الحركات.

لكن دورة تثبيت الكيانات العربية اقتضت السير في منحى مختلف عما أرادته الجماهير العربية، وكان لزاماً على السلطات التي حكمت في تلك الكيانات، أن تعمل بما يخدم ثبات تلك الكيانات، حتى لو تناقض ذلك مع الشعارات التي جاءت بتلك الجهات إلى الحكم.

وكانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨، وإجهاضها في ١٩٦١، بغض النظر عن العوامل التي ساهمت في إجهاضها، التجربة اليتيمة المعبرة عن ذاك التوجه القومي العربي. فبقدر ما بدا، مع إعلان الوحدة، اقتراب موعد تحرير فلسطين في أعين الجماهير العربية، ومنها الفلسطينية خصوصاً، بقدر ما صار هذا الأمل بعيداً، مع انفراط عقد تلك الوحدة. ولم يضف شيئاً وصول تيارات قومية إلى سدة السلطة في أكثر من قطر عربي. فقد بدا من محادثات الوحدة في العام ١٩٦٣، أن هذا الأمل أنأى من حدود التصور، وأن مصالح أخرى قد ترسخت في كل كيان عربي تتنافر مع الطموحات الوحدوية. وكان لا بد من أن يمر وقت كي يتأكد للجماهير مدى دور هذه المصالح، بل ان هذه الجماهير مع الوقت صارت لها مصالحها المؤطرة في تلك الكيانات، فصاغت حياتها وأحلامها في حدود ذلك. وكانت سنة ١٩٧٠ سنة الانعطاف الكبير في المنطقة العربية.

في ضوء فشل محادثات الوحدة الثلاثية في ١٩٦٣، ومع اشتداد الصراع بين مصر والسعودية في اليمن، ومع إعلان إسرائيل عن العمل لتحويل روافد نهر الأردن، تداعت الدول العربية، بدعوة من عبد الناصر، للاجتماع، وعقدت مؤتمرين، الأول في بداية عام ١٩٦٤، والثاني في نهايته، وأكدت ميثاق التضامن العربي فيما بينها. بالمقابل طالب المؤتمرون العرب أن يتولى الفلسطينيون أمر تحرير أراضيهم، وكلف المرحوم أحمد الشقيري، مندوب فلسطين في الجامعة العربية، ببحث هذا الأمر مع الفلسطينيين، فكان مؤتمر القدس الذي أعلن فيه عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. وكان ممكناً

أن يكون مصير المنظمة مشابهاً لمصير حكومة عموم فلسطين، حيث اختلفت الدول العربية فيما بينها على شرعية المنظمة. لكن حدثاً ظهر مع بداية ١٩٦٥، وهو إعلان منظمة فلسطينية عن وجودها بعملية مسلحة في الأراضي المحتلة، فاتحة بذلك مدخلاً جديداً في سور الصراع العربي ــ الإسرائيلي.

لو لم تنهزم الحكومات العربية في ١٩٦٧، لاختلف الوضع، لكنها انهزمت، ولسنا في معرض تحديد أسباب الهزيمة. وهزيمتها تلك دفعتها إلى تبني شعارات من حمل السلاح من الفلسطينيين (حرب التحرير الشعبية)، وكثرت التنظيمات الفلسطينية المسلحة التي تعبر عن هذا الاتجاه السياسي، أو ذاك، أو عن هذه الدولة العربية أو تلك. وشكلت ظاهرة الكفاح المسلح رداً جماهيرياً على هزيمة الأنظمة، فبدأت الجماهير العربية تنظر إلى المقاومة الفلسطينية باعتبارها شيئاً مقدساً، وصار الفدائي ببذته المرقطة نبياً. والتحق الكثير من المواطنين العرب، خاصة المثقفين منهم، بصفوف المقاومة الفلسطينية في الأردن، وكان لمعركة الكرامة في ١٩٦٨ وهجها، وتأثيرها.

استطاعت الأنظمة بعد أكثر من سنة على الهزيمة من امتصاص الوضع، لكنها وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة شعبية بدأ يصلب عودها، والخلافات بينها وبين الإدارة السياسية للفلسطينيين التي رعتها الأنظمة العربية بدأت تتجه نحو الحسم لصالحها، بل حسم لصالحها في ١٩٦٨ بإبعاد الشقيري عن رأس المنظمة، وحلول آخر محله لفترة قصيرة، استلم بعدها زمام المنظمة رجل من أوساط دعاة حمل السلاح، زعيم حركة فتح، ياسر عرفات. وبدأ بذلك سباق الماراتون الطويل بين عرفات والحكام العرب، بين استقلال القرار الفلسطيني، وبين العاملين على تطويعه لصالح هذا النظام أو ذاك. فكانت معارك لبنان بين المقاومة والسلطة اللبنانية في ١٩٦٩ التي انتهت إلى المصالحة بإشراف الأنظمة، وترتيب نشاط المقاومة بما يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (اتفاقية القاهرة). وكان ذلك الاتفاق بداية فك الارتباط بين المقاومة والجماهير العربية، حيث بدأت الأنظمة بعد ذلك ترتب تعاملها مع المقاومة كنظام، مثلها مثله. وكان عدم التمكن من القضاء عليها في الأردن في عام ١٩٧٠ بداية لمرحلة جديدة، سواء بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو للأنظمة العربية، وحتى للجماهير.

كان يجب أن تعطي دروس ١٩٧٠ توجهاً مغايراً لما حصل بعد ذلك التاريخ، وذلك من منطق التحليل القائل بوحدة المصير العربي المشترك، وأولوية القضية الفلسطينية على ما عداها، عربياً. لكن ما حصل جاء مختلفاً، وقد يكون هذا منطق التاريخ، وهو صواب لأنه يتحرك وفق عناصره وحركته الداخلية، لا وفق تصورات زيد أو عمرو، أو أحلام أي كان.

وبموت عبد الناصر في أيلول ١٩٧٠، حيث كان رمزاً توحيدياً، ولسنا في مجال مناقشة واقعية ذلك، مات على ما يبدو ذلك الوهج الوحدوي الذي شهدته سنوات الخمسينات وأواسط الستينات، حيث كانت التظاهرات تعم الشوارع العربية، لأي حدث يلم بأي قطر عربي. كما أن الأنظمة التي تكرست بعد ذلك التاريخ اهتمت بتنمية أقطارها، وتوفير «الاستقرار الداخلي فيها»، وقامت فيما بينها أشكال من التعاون بما يخدم مصالحها كأقطار، وانتهت بذلك فترة التصارع العربي بين ما عرف بالاتجاهات

الرجعية، والاتجاهات التقدمية، وصار شعار التضامن العربي راية للجميع، تعزز في حرب ١٩٧٣، التي فتحت الباب على مصراعيه لمشروع التسوية السلمية مع إسرائيل، تحت شعار «السلام العادل والدائم».

وقد تميزت هذه الحقبة، حقبة ما بعد ١٩٧٠، بسيادة النمط الديكتاتوري في أرجاء الوطن العربي. وقد عبر السادات مرة في خطاب له حول أحداث السودان في تموز ١٩٧١ عن ذلك بالقول «ان الاتحاد الثلاثي ولد وله أنياب». وأشار بذلك إلى الدور الذي مورس لإنهاء حركة هاشم العطا في السودان آنذاك ضد جعفر النميري، وبالطبع كان القمع سمة تلك الحقبة، حيث انعدمت فرص السماح لأي رأي بالظهور سوى رأي الحاكم، وعدم السماح لأي تنظيم سياسي بالنشاط سوى نشاط حزب الحاكم.

وترافق القمع مع وفرة نقدية، أمنتها أموال النفط التي بدأت تتدفق على الدول الشقيقة على شكل إعانات ومساعدات، بعضها تحت شعار التنمية، وبعضها الآخر تحت شعار دعم الصمود، وما شابه ذلك.

وأسهم كل من القمع والوفرة النقدية في الوطن العربي، في دفع المواطن العربي عن الاهتمام بالقضايا السياسية ــ الوطنية، وتأطرت شخصيته في إطار البحث عن حل لهمومه الشخصية، أي تحسين ظروف حياته المعيشية، كما تأطر جغرافياً في حدود شخصيته القطرية التي كثرت القوانين التي تحددها، وتمنعها من التطلع خارج الدائرة القطرية.

في هذا الوضع، ظلت الثورة الفلسطينية النشاز، وظل لبنان خروجاً على القاعدة. فكان موئلاً للثورة الفلسطينية، وكان بوجودها، ملجأ للعديد من الشباب العرب الهاربين من أنظمتهم والمحتجين عليها. لكنهم لم يشكلوا الحالة التي تشكل رداً على هذا الواقع العربي، فعاشوا في كنف الثورة لاجئين بين لاجئين. بل إن الكثير من النخب في الوطن العربي بدأت تجد في التعاون مع الثورة الفلسطينية خلاصاً وجدانياً لها، حيث لم تستطع تلك النخب لعب دورها في ساحاتها الأساسية. وللنخبة في العالم الثالث ككل، والوطن العربي منه، دور أساسي في إنهاض وتحريك النشاط الجماهيري.

من الصراع العربي ــ الإسرائيلي
إلى الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني

شكلت التسويات الأولى التي بدأت على الجبهتين المصرية والسورية تباعاً مدخلاً للأمل بالوصول إلى تسويات دائمة؛ أعقبتها تسوية ١٩٧٥ على الجبهة المصرية والتي شكلت خلافاً بين سوريا ومصر، انتهى في ١٩٧٦ في قمة الرياض المصغرة، بعد تدخل سوريا في لبنان لوقف «الحرب الأهلية» التي كانت دائرة في حينه. وبدا بعد قمة الرياض المصغرة أن الوئام العربي قد عاد.

حدث في ١٩٧٧ أن صعد في إسرائيل للسلطة تكتل الليكود المتطرف في مسألة «أرض ــ اسرائيل» الكاملة، وبدا بصعوده أن أمر التسوية بات مؤجلاً. وهذا ما دفع الرئيس السادات إلى القيام بخطوة دراماتيكية عند زيارته للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧.

وفي آذار ١٩٧٨ شنت إسرائيل حربها الأولى ضد الفلسطينيين الذين يعاضدهم الوطنيون اللبنانيون فقط. ووقف العالم العربي، حكومات وجماهير، متفرجاً على ما يجري. ثم عادت إسرائيل في ١٩٨١ إلى شن حرب أخرى على شكل حرب مواقع، ولم يكن الحال في الوطن العربي بأفضل مما كان عليه في ١٩٧٨. ثم جاءت الجولة الثالثة في حزيران ١٩٨٢، وبدا، مع حدتها، أن العالم كله، والعالم العربي، قد اتفق على «إنهاء» منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المفارقات العجيبة، أن يخرج مائة ألف متظاهر في إسرائيل احتجاجاً على شراسة إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولا يخرج في كل طول هذا «التابوت العربي» وعرضه، أي محتج على ما كان يجري في بيروت آنذاك. بل إن جزءاً طويلاً من المفاوضات تناول مسألة استعداد الدول العربية لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين الذين سيخرجون من بيروت، وكان لكل دولة ثمن تريد تقاضيه مقابل استقبال بعض الفلسطينيين، منه المادي ومنه السياسي.

إغلاق الدائرة

كيف حصل ان لم يخرج مواطن عربي للاحتجاج على ما تقوم به حكومته، وهو الذي كان يخرج لأي أمر، صغر أو كبر، في أي مكان من أرجاء العالم العربي؟

إن السيرورة الكيانية للأقطار العربية، التي بدأت مسارها مع التشكل الجيو-بوليتيكي، الذي بدأ يتأطر، مع انحسار الاستعمار القديم، في دول مستقلة ذات سيادة، تكرست أسسها الأولى عالمياً في قبول تلك الدول في إطار الأمم المتحدة كدول ذات سيادة، وتكرست أسسها عربياً في أساس تشكيل جامعة الدول العربية. وتطورت في مسار انفصالي، بالرغم من استمرار الإعلان عن عَرَضية الحالة، حتى أن الظواهر التي طرحت نفسها نقيضاً لتلك الانفصالية عجزت مع وصولها للسلطة في بعض الأقطار عن الخروج خارج الحالة، وترجمة البديل الذي كانت تدعو له عملياً (استلام البعث للسلطة في سوريا والعراق لم يسهم في إعادة الوحدة مع مصر، كما لم يسهم في توحيد القطرين اللذين كان يحكمهما بالرغم من وجود قيادة قومية واحدة للحزب).

كما تكرست السيرورة الانفصالية من خلال القوانين التي بدأت تسنها الأنظمة العربية في حدود حجمها الجغرافي ـ السياسي، بدءاً من قوانين الجنسية، وانتهاء بقوانين التنقل بين الأقطار العربية. ولم يكن الوضع التحتي أفضل من ذلك. فقد صار لكل قطر عربي خططه التنموية الخاصة به، وارتباطاته الخاصة به أيضاً في أسواق العالم، انطلاقاً من مصالحه، ودون النظر إلى ما يمكن أن يكون مشتركاً (قد يكون الفشل المزمن لمشروع إعادة تشغيل خطة سكة حديد الحجاز خير مثال). ورافق ذلك توجيه إعلامي، خجول في البداية، واضح وفج بعد استقرار الأنظمة، لتكريس هذا المسار ودفع السيرورة الانفصالية نحو التشكل النهائي لها، أي صيرورة تلك الأقطار دولاً، وقد تصبح في وقت لاحق أمماً، لا يجمعها جامع.

حتى أن الحركات السياسية التي ظهرت بعد ١٩٧٠، بالرغم من تناديها لتشكيل حركة عربية، بغض النظر عن أيديولوجيا كل حركة، ظلت مؤطرة في حدود أقطارها، ولم تنفع نواياها الطيبة، بالرغم من بعض المساعي، في تشكيل أي إطار عربي.

وهكذا مع نهاية عام ١٩٨٢، يمكن القول، بتحفظ، أن السيرورة التي بدأت في سنوات الأربعينات قد تأطرت صيرورة قطرية في المنطقة العربية كدول ما بقي جامعاً لها هو ارتباط مصالحها القطرية، وليس ما تدعيه من مصالح قومية، ولا أدل على ذلك من الموقف حيال القضية الفلسطينية.

فهل كانت الجماهير العربية مع هذا المسار؟ وإذا لم تكن معه، ماذا فعلت لتعطيله؟

ملاحظات قيد الدرس

إن المتتبع للأدب السياسي العربي، منذ بدأت التشكيلات السياسية المنظمة بالظهور، يلحظ أن ما من منشور سياسي أو بيان أو خطاب أو مقالة إلا وللجماهير فيها من الكلمات والأوصاف والمهام ما يفوق إمكانية الحصر. لكن المتتبع أيضاً لتلك البنى السياسية يلحظ أمرين:

١ ــ ان الجماهير كانت بالنسبة للنخبة السياسية التقليدية، التي صارعت الاستعمار، صوتاً انتخابياً تبحث عنه في معركة الانتخابات، وذلك حين كانت في الأقطار العربية بعض الديمقراطية.

٢ ــ إن الجماهير بالنسبة للنخب السياسية، التي انتظمت على أساس أيديولوجي، كانت كلمة تتردد في الأدب السياسي دون أن يصل الأمر إلى التفاعل بين تلك النخب والجماهير وإشراك الأخيرة في الصراع السياسي ــ الاجتماعي ــ الوطني.

وقد يذهب البعض في تعليله لذلك إلى القول أن الأمية سبب هذه الشرخ بين النخبة والجماهير، حيث ما زالت الأمية في الوطن العربي مع نهاية القرن العشرين تزيد عن الـ ٦٥٪ كمعدل وسطي عام. لكن هذا التعليل ساقط، إذا تناولنا دور النخبة في المجتمع من منظور مغاير للمنظور الذي رأت نفسها فيه.

في ضوء الملاحظة السابقة، تعاملت النخبة مع الجماهير من فوق. فتلك النخبة بدأت نشاطها السياسي من الأيديولوجيا وليس من الواقع، فكانت تعاليمها قرآناً لا إله له، وكانت ممارساتها لا يأتيها الباطل دون أن تكون أنبياء. ولم يجد بعض منها وسيلة لتحقيق أحلامه سوى اعتماد الانقلابية العسكرية، وعندما وصلت للسلطة، عبر هذه الوسيلة، لم تجد أسلوباً لاستمرارها سوى الديكتاتورية.

في ضوء ذلك، أي في ضوء الابعاد القسري للجماهير عن المشاركة السياسية، يصبح من الخطل بمكان تحميلها مسؤولية انعدام ظهور موقف لها حيال ما جرى وما يجري بالنسبة للقضية الفلسطينية، وغيرها من القضايا، حيث يلاحظ أنها ممنوعة عن التعبير حتى عن قضاياها المباشرة اللصيقة بها والتي تطال حياتها اليومية، بدءاً من القمع، وانتهاء بالخبز، فكيف بإمكانية الفرصة للتعبير عن مواقف حيال قضايا قومية تعمل الأنظمة بكل ما تملكه من وسائل لإعدامها من الذاكرة الشعبية.

ثم إن ديناميكية صياغة الموقف الجماهيري، في غياب دور النخبة، أو شلله، يخضع لآلية مختلفة عن الآلية التي تركب النخبة فيها موقفها. فآلية الموقف الجماهيري تتركب خلال زمن طويل نسبياً يقتضي توفر قاسم مشترك عام لرد الفعل

الذي يتحول في لحظة ما إلى فعل عام ضد ما هو قائم. لذلك يصبح من الواضح مدلول انعدام الموقف الجماهيري العربي على ما حصل في لبنان خلال الحروب الاسرائيلية ـ الفلسطينية الثلاثة. وليس في هذا تبرير، إنما تقرير لواقع الحال في الوطن العربي. والدليل على ذلك الشذوذ اللبناني عن القاعدة العربية العامة، حيث توفرت في لبنان ديمقراطية نسبية أتاحت الفرصة لصياغة رأي عام قادر على التعبير عن نفسه.

تساؤلات

تأسيساً على كل ما تقدم، هل يمكن القول أن القضية الفلسطينية، بما هي قضية عربية، قد ماتت في ذاكرة الشعوب العربية؟

وهل يمكن الوصول إلى استنتاج أن الدائرة القطرية، بعد أن أغلقت كدولة، قد أغلقت أيضاً كشعب، وأصبحت وضعاً شعبياً عاماً في المنطقة العربية؟

إذا كان الأمر كذلك، فإن الوضع الفلسطيني المنتشر في الوطن العربي، سينغلق على نفسه «غيتو» يصارع ضد كل العرب، عدا عن صراعه ضد إسرائيل. لكن المتتبع للهمس الشعبي الذي يجري تداوله خلف الأبواب المغلقة يوحي بغير ذلك، خاصة بعد أن أثبت الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون في حربهم الأخيرة ضد إسرائيل، على قلة عددهم وعدتهم، في مواجهة العدد والعدة الاسرائيليين، إن هذا «البعبع» الإسرائيلي ليس ذلك الذي لا يمكن الوقوف في وجهه أو مواجهته. وأكدت تلك المواجهة أن الهزائم العربية أمام إسرائيل منذ ١٩٤٨ حتى الآن، هي هزائم كامنة في الذات العربية. وقد قال الوزير الإسرائيلي يعقوب مريدور في مقابلة معه «أن العرب كان بإمكانهم إنهاء إسرائيل عام ١٩٤٨ خلال ٤٨ ساعة، ولن أقول كيف».

فهل يمكن القفز فوق الواقع الذي استقر في هذا الوطن العربي؟

إذا انطلقنا من مقولة عدم السكون في الحياة، وأن تاريخ الشعوب لا يحدد بزمن معين، يمكن القول أن الوضع الراهن ليس أبدياً. فإذا كانت ظاهرة العمل الجماهيري الفلسطيني المسلح برزت في هذه «الحقبة الرديئة» من الزمن العربي، فذلك لا يعني أن بإمكان الأنظمة العربية احتواءها، وقبرها في مكاتب موزعة بين دمشق وتونس، كما حصل لحكومة عموم فلسطين. فحكومة عموم فلسطين كانت انفعال نخبة، رداً على فعل عربي رسمي. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاءت ترجمة لإحساس جماهيري فلسطيني عام، رداً على خيبة أمل الانتظار الذي بدأ في عام ١٩٤٨، ورداً على الاتكال على الأنظمة العربية. لكن الأمر السلبي في وضع المنظمة هو أنها قبلت أن تندرج طوعاً كنظام بين تلك الأنظمة. قد لا يكون بالإمكان غير ما كان، لكن التجربة يجب أن تعلمنا العمل لتحقيق ما يجب أن يكون، وليس الرضوخ لما هو كائن. ولا يقع العبء في هذا المجال على منظمة التحرير أو على الفلسطينيين عموماً. فالمسؤولية شاملة، وأقلها مسؤولية الفلسطينيين عما حدث. فالجمع العربي هو المسؤول أولاً وأخيراً، ونخبه بكل تصنيفاتها، سلطة ومعارضة، هي المسؤولة عما آل إليه حال العرب، حيث تحولوا إلى مستجدي سلام مع إسرائيل، ولو بأي ثمن.

فإذا كان مشروع الأنظمة لتأبيد سلطاتها القطرية يقتضي قتل كل ما هو قومي عربي عام في الذاكرة الشعبية، ومنها قضية فلسطين، فالمشروع البديل يجب أن ينطلق من النقيض. وهذا يعني العمل على دفع الهمس الجماهيري ليصبح دوياً وفعلاً يقوض حالة السكون والاستكانة، ويصيغ مشروعه الوطني الذي يعبر عنه.

العقيد أبو موسى: ليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت

إعداد: سلوى العمد

□ العقيد أبو موسى، نائب مدير غرفة العمليات المركزية للقوات المشتركة، عضو المجلس العسكري الاعلى للثورة الفلسطينية، من سلوان — فلسطين، في العقد الخامس من العمر.

احتمالات الحرب كانت مرجّحة

لم تكن الحرب، عند اندلاعها، مفاجئة لي، فلقد كانت لدينا تقييمات وتقديرات عسكرية مبنية على معطيات الحركة السياسية العامة في المنطقة، والتي تعطي جميعها مؤشراً على أن شيئاً ما لا بد وأن يحصل على الأراضي اللبنانية، سيما وكلنا يدرك أن حلقة كامب ديفيد توقفت عند الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل. وأما الحلقة الثانية فإنها ستمر، اذا كان لا بد من تمريرها، من لبنان، لعدة أسباب، من أهمها وجود الثورة وأداتها المسلحة الواقفة في وجه هذا التحرك السياسي المتآمر على القضية الفلسطينية. لهذا كان لا بد من شن حرب أو القيام بعمل عسكري ما ضدّ هذه القوّة [الثورة الفلسطينية] لتمرير الحلقة الثانية من كامب ديفيد. ولذا كنا نحن، في المجلس العسكري الأعلى، نتدارس باستمرار هذه الامكانية ونضع شتى الاحتمالات نصب أعيننا، مع محاولة ايجاد الحلول المناسبة لكل منها. ومن ضمن التوقعات التي كنا قد توصلنا اليها بنتائج التحليل، أن هنالك احتمالين: الأول، وهو الأضعف، ويتلخص في أن تقوم اسرائيل بعملية داخل الأراضي اللبنانية تشمل الجنوب فقط. والجنوب محدد لدينا عسكرياً، حتى مصفاة الزهراني باتجاه صيدا الى النبطية ومن ثم الى منطقة مرجعيون فقط. لكن احتمال اجتياح اسرائيلي للجنوب فقط كان ضعيفاً، لأنه فيما اذا توقفت اسرائيل عند هذا الحد، فستكون لدى الثورة امكانيات كثيرة وقوية لاطالة أمد المعركة من خلال ما تبقى لها من تواجد منتشر في الأراضي اللبنانية الأخرى: في صيدا،

جزين، الريحان، المنطقة الشرقية، وعلى امتداد الساحة اللبنانية. وعندئذ لا تكون اسرائيل قد حققت أي هدف من أهدافها.. صحيح أنها ستكون قد دفعت قوات الثورة الفلسطينية الى مسافةٍ مابعيدة عن الحدود مع فلسطين، الا أن وجودها [القوات الاسرائيلية] سيكون حرجاً بالنسبة لها؛ فإما أن تستمر في احتلالها، وبالتالي تكون هناك احتمالات معركة مستديمة وطويلة المدى تتعرض فيها القوات الاسرائيلية لضربات واصابات كثيرة، وإما أن تنسحب دون أن تحقق أي هدف سياسي، وهذه هزيمة لها.

أما الاحتمال الثاني، وهو الأقوى، فقد كنا نرجح فيه أن تقوم اسرائيل بضربة أشمل، حيث تتوغل في عمق الأراضي اللبنانية. وكنا نعتقد أنه لكي تحقق القوات الاسرائيلية هدفاً سياسياً فلا بد من أن تحاول الوصول الى بيروت، والى منطقة البقاع أيضاً، حيث توجد القوات السورية، وقواعد الصواريخ التابعة لها، والتي نشأت بشأنها أزمة معروفة، وحاولت اسرائيل تدميرها أكثر من مرة أو السعي الى نزعها من هذه المناطق، وقد أُجل احتمال ضرب هذه الصواريخ من قبل اسرائيل عدة مرات. لهذا أيضاً فان أي عملية تصل الجنوب اللبناني دون أن تصل الى مواقع هذه الصواريخ تبقى عملية فاشلة بالنسبة لاسرائيل.

أقول، كنا نرى أن الدلائل تشير الى احتمالات هجوم اسرائيلي واسع يذهب الى أعمق من منطقة الزهراني، ويشمل صيدا ومن ثمَّ بيروت. انما في الحقيقة، لم نكن نتصور التفاصيل في معركة كهذه. كنا نرى امكانية الوصول الى بيروت، لكننا لم نر مسبقاً كيف سيكون تحقيق هذه الفكرة أو الخطة العسكرية، وبالصورة التي وقعت فيها. مثلاً، كنا نرى احتمال وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت، ونتصور أن أبعد مدى محتمل لهذا الوصول لن يتجاوز منطقة خلده. وكذلك وضعنا احتمال حصول انزالات في منطقتي السعديات والدامور، ولكن لم نكن نتوقع دخول القوات الاسرائيلية الى المنطقة الشرقية. كنا نتوقع، في تحليلاتنا، امكانية أن يكون هناك دور «للقوات اللبنانية» في هذه المعركة، دور ضاغط علينا من المنطقة الشرقية باتجاه بيروت الغربية وباتجاه الجبل، في حين تضغط القوات الاسرائيلية بدورها من الجنوب. وتلك هي العملية التي كان يسميها الأخ أبوعمار بعملية «الأكورديون»، وتفسيرها أن اسرائيل تتقدم من الجنوب باتجاه الشمال، في حين يسند للقوات اللبنانية وقوات السلطة المتعاونة دور الاندفاع للضغط علينا من الشمال، أي من المنطقة الشرقية باتجاه المنطقة الغربية من بيروت ومن المنطقة الشمالية في أماكن تواجدها، باتجاه الجبل، عاليه، وكل تلك المناطق. لكن، باعتقادنا أن هذه الخطة قد تغيرت فيما بعد، فهي خطة قديمة مضى عليها حوالي السنتين، ولدينا معلومات كثيرة عنها؛ تغيرت الخطة وأصبحت اسرائيل هي المكلفة بكل تحركات المعركة، حيث وصلت الى المنطقة الشرقية والى بعبدا بالتحديد. وعندما حصل ذلك لم نفاجأ، ولم أُفاجأ شخصياً على الأقل بذلك، لأننا كنا نتدارس الاحتمالات أولاً بأول.

وعندما وقعت الغارات الأولى على المدينة الرياضية ومحيطها ومناطق المخيمات [بتاريخ ٨٢/٦/٤] حوالي الساعة الثالثة والربع على ما أذكر، كنت في تلك اللحظات متواجداً في المنطقة، وقد خرجت للتو من مكتب العمليات المركزية وتوجهنا الى موقع

عمليات آخر، موقع احتياطي خارج منطقة القصف وكنا نسميه «العمليات رقم٣». ومن خلال البرقيات التي تواردت علينا من مواقع القصف، تكوّن لدينا انطباع بأن هذه العملية ليست مجرد غارة فحسب، بل هي بداية لضربة شاملة. وقد شعرنا، في غرفة العمليات، من خلال تقييمنا للمعلومات عن نوعية هذه الغارات، أن هذه العملية هي تمهيد للمعركة الكبيرة، سيما وأن التحليل السياسي يتوافق مع احتمال كهذا.

انتهى اليوم الأول للغارات، وجاء اليوم التالي ليؤكد التوقعات نفسها، حيث تأكد لدينا، بما لا يدع مجالاً للشك، أن هنالك حرباً كبيرة قادمة على لبنان، اذ حفل اليوم التالي بغارات على امتداد الساحة الجنوبية من لبنان وحتى خلده. وقد استهدفت هذه الغارات الجسور ومفارق الطرق والممرات والمستودعات والتجمعات، فكان هذا القصف مؤشراً على أن ما يجري ليس مجرد غارات جوية بل هي عملية تمهيدية لعملية عسكرية أكبر، على الأرض. هذا هو التحليل الأولي لصورة الأحداث يومي الجمعة والسبت [٤ و٥/٦/٨٢]. وأذكر أن الاخ أبو عمار قد حادثني تليفونياً يوم السبت ليلاً من الرياض مستفسراً عن آخر المعلومات، فأعطيته صورة عن الجوّ العام مؤكداً له أن هنالك حرباً، وأن القصف القائم ما هو الا بداية لمعركة شاملة، ثم سألته: «شو الجوّ عندك؟ وشو الناس اللي عندك بيقولوا؟»، (حيث كان يعقد في الرياض، اجتماع للجنة المساعي الحميدة) فأجابني بأنهم هنا يؤكدون بأن الأمر ليس خطيراً؛ فقلت له: «حضورك ضروري لأن المسألة أكبر من مجرد غارات، وباعتقادي أن المعلومات المعطاة اليك غير دقيقة». وبالفعل تحرك الاخ أبو عمار فوراً على متن طائرة خاصة متوجهاً الى بيروت. وفي الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ٦ حزيران كان الاخ أبوعمار موجوداً بيننا في غرفة العمليات.

نحن، كثورة فلسطينية وكقوات مشتركة، ليست لدينا الخطط العسكرية الكلاسيكية المستندة الى النظريات المتبعة في الجيوش النظامية. قبل بدء المعركة، كما سبق وقلت، كنا قد وضعنا خططاً محلية لكل قادة قطاعاتنا العسكرية، وكنا قد جهزنا هذه القطاعات بما تحتاجه المعركة من امكانيات قتالية وتموينية وطبية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والراجلة. كما أنه ليست لدينا في القوات المشتركة قوات عسكرية احتياطية كبيرة جاهزة للدخول في معارك محلية أو محدودة، ولهذا كنا نقدر امكانية كل قطاع على الاستمرار في المعركة وفق قدراتنا العسكرية المتوفرة فيه. لنفترض مثلاً أننا كنا نضع احتمال استمرار منطقة النبطية في المعركة لمدة أسبوع، ومن أجل تحقيق هذا الأمر كنا نضع لهذا الموقع مقومات صمود في المعركة لاسبوعين بدلاً من واحد، بحيث نزوده بالذخيرة والأسلحة والتموين والمواد الطبية اللازمة ميدانياً، وأحياناً كنا نضع لمناطق أخرى ثلاثة أسابيع احتياط بدلاً من أسبوع واحد. لذا لم تكن لدينا مشكلة في عملية تزويد القطاعات أو القوات بالذخائر وما شابه، أو حتى عملية الاخلاء، لأن كل منطقة كانت مجهزة تجهيزاً كاملاً بما تحتاجه لادامة المعركة فترة أسابيع أطول من المتوقع. الا أن توجيهاتنا العسكرية للكثير من القيادات الأمامية كانت تتركز على كيفية الادارة المحلية للمعركة، ومن ثمّ تمرير أية معلومات لدينا عن تحركات العدو في مواقع محاذية لموقعه، ليأخذ احتياطاته وترتيباته اللازمة لمواجهة المواقع المعادية.

كيف علمنا ببداية المعركة الأرضية؟

عندما بدأت القوات الاسرائيلية تقدمها باتجاه الحدود اللبنانية، صدر بلاغ صحفي على لسان ناطق باسم القوات الدولية في الناقورة، أعلن فيه عن وجود أرتال من الدبابات الاسرائيلية تتحرك مجتازة الحدود اللبنانية من رأس الناقورة. قرأت البرقية، وكنت في العمليات رقم ٥، فانتقلت منها الى العمليات رقم ٣، وكان الأخ أبو عمار نائماً [بعد رحلته الليلية من الرياض الى بيروت]، فأيقظته وقلت له أن هنالك بلاغاً صحفياً صادراً عن قوات الطوارىء الدولية يشير الى اجتياز القوات الاسرائيلية لحدود لبنان. أخذنا فوراً مواقعنا في غرفة العمليات على الأجهزة، لتلقي المعلومات. في مواجهة القوات الاسرائيلية المتقدمة كانت لنا هناك قوة في صور بقيادة الأخ عزمي الصغير، وقد مرّر لنا الأخ عزمي أيضاً بعض المعلومات عن مشاهداته البعيدة لتحرك أرتال دبابات العدّو ومصفحاته باتجاه رأس البيّاضة ورأس العين التي هي المناطق الحدودية الفاصلة عند قوات الطوارىء الدولية. كانت الأوامر واضحة: لا تردد في اطلاق النار فوراً ما دام هناك ابلاغ رسمي عن التحرك الاسرائيلي من قبل قوات الطوارىء المعتمدة دولياً، اذ أن هناك تقدماً نحن المستهدفين فيه، وبالتالي تكون الأوامر واضحة: فتح النيران حسب المدى والامكانيات الموجودة لضرب القوات المتقدمة. في حوالي الواحدة ظهراً [يوم الأحد ١٩٨٢/٦/٦] وصلت قوات العدو المتقدمة الى الحدود الوطنية اللبنانية مجتازة حدود قوات الطوارىء الدولية. وفي حوالي الثالثة بعد الظهر وردت الينا معلومات من النبطية تشير الى أن قوات اسرائيلية بدأت بالتقدم باتجاه النبطية عن طريق جسر القعقاعية، مقتربة من بلدة الطيبة الى بلدة الغندورية نزولاً الى جسر القعقاعية الذي هو الآخر من مواقع قوات الطوارىء الدولية. ثم دخلت القوات المتقدمة قرية القعقاعية. وكانت تعليماتنا لجميع قواتنا على الساحة وفي خط المواجهة بفتح النار دون الرجوع الينا، والتعامل بمختلف الأسلحة مع القوات المتقدمة في أي مكان تظهر أو تتواجد فيه، وسواء تقدمت أم لم تتقدم فانه ينبغي فتح النيران عليها بمجرد مشاهدتها. اذن بدأ العدو تقدمه في اليوم الأول [الأحد] للمعركة الأرضية باتجاهين:

الأول ـ من رأس الناقورة متقدماً باتجاه صور، وكان الهدف التالي له، بالتأكيد، هو صيدا. وأما **المحور الثاني** فمن الطيبة الى الغندورية الى جسر القعقاعية. اذن المستهدف في هذا التقدم هو النبطية. استمر تقدم العدّو والقتال ضده من قبل قواتنا طيلة نهار يوم الأحد على هذين المحورين، محور رأس الناقورة ـ صور ومحور الطيبة ـ الغندورية ـ بلدة القعقاعية. الا أنه في الحقيقة، وبسبب اختلال موازين القوى المعروف، حيث كانت اسرائيل قد أسبقت هذه العملية بتعبئة عامة تتراوح ما بين ٤٠٠,٠٠٠ ـ ٤٥٠,٠٠٠ مجند على جميع صنوف الأسلحة، طيران، بحرية، مدرعات، دبّابات، مشاة، مظليين، مدفعية، الى غير ذلك من الأسلحة التي تستوعب هذا الرقم الضخم، في مقابل من؟ مقابل قوات ثورية هي القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية والتي لا تتجاوز بمجمل تواجدها على الساحة اللبنانية، بما في ذلك المليشيات التابعة لها، الـ ٣٠,٠٠٠ الى ٣٥,٠٠٠ ألف مقاتل في كل لبنان، وهذا خلل في موازين القوى كبير.

ازاء ذلك، فان الدور الموكل لقواتنا في معركة كهذه كان: ايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في صفوف العدو، بشرياً، وفي المعدات العسكرية، بالاضافة الى العمل على اعاقة تقدمه قدر الامكان، حتى تتمكن الخطوط الخلفية من أخذ احتياطاتها اللازمة لمواجهة القوات المعادية المتقدمة باتجاهها. وقد استمر القتال حتى مساء يوم الأحد من دون أن تتمكن القوات الاسرائيلية من احداث خرق عميق، كما كانت تتوقع وفق العقيدة العسكرية التي تتبّعها والتي تقضي باحداث مثل هذا الخرق وتطويق المواقع ثم الاندفاع منها الى مواقع أخرى. غير أنها في اليوم الأول لتقدمها لم تتمكن من الوصول الاّ الى أطراف الرشيدية وأطراف صور، ثم توقفت بعد أن تكبّدت، كما هو معلوم وموثّق لدينا عن وقائع المعركة، أعداداً كبيرة من الدبابات والآليات والخسائر البشرية بنسبة عالية. أما على محور النبطية ـــ الغندورية ـــ القعقاعية فقد تمكنت القوات الغازية من الوصول الى أطراف النبطية، لكنها لم تدخل البلدة ولم تجتزها.

انتهى اليوم الأول، وكان القتال فيه شرساً بفضل بسالة المقاتلين الذين لم تتوفر لديهم أية دروع، ولا طائرات، وكانوا بالمقابل يتعرضون لكل الأسلحة بما في ذلك الطيران الاسرائيلي المعروف بتفوقه، والذي يزيد عدده على الـ ٦٠٠ طائرة من مختلف أنواع الطائرات الحربية، فضلاً عن مختلف فرق الدروع العسكرية والدبابات، والأسطول البحري الضخم الذي دخل المعركة منذ اليوم الأول، بحيث غطى كل الساحل اللبناني حتى صيدا، وكان يقصف جميع المواقع وطرق المواصلات وما شابه، فضلاً عما لدى اسرائيل من امكانيات مدفعية وصاروخية عملت في خدمة تقدم الآليات الاسرائيلية. وربما يكون من المؤثر أن يحاول المرء وصف شعوره نحو جنوب لبنان، فأنا شخصياً لدي شعور خاص تجاه الجنوب يتميز، باعتقادي، عن شعور جميع الذين عايشوا تجربة لبنان؛ لقد عشت في الجنوب منذ العام ١٩٧١، وبالتحديد في تشرين الأول (أكتوبر) من ذلك العام. ولي علاقات حميمة نضالية وانسانية مع الكثيرين من سكان الجنوب، واللبنانيين منهم على وجه الخصوص. وهذه الروابط توطدت لأكثر من كوني عضو في الثورة الفلسطينية. وأنا أعرف قرى الجنوب وأهل الجنوب ومدن الجنوب، أعرفها كما أعرف قريتي سلوان [في فلسطين]، أعرفها مثلما أعرف أي واحد في المحيط الذي أعيشه حالياً. لذلك، وباستمرار، كنت خلال الحرب أتصور المعارك، وأتخيل تفاصيلها؛ «الحي الفلاني ماذا جرى له وكيف أصبح الآن، الحارة الفلانية ماذا جرى لها، زيد من الناس، أبو فلان شو حصل معه وكيف هو الآن»، فضلاً عن تلك القوات التي كانت متواجدة في الجنوب، والتي تسلمت قيادتها منذ العام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧. لذا، فأنا لا أعرف فقط كوادرها وقياداتها، بل أيضاً عناصرها، وبالتالي، كنت قادراً على تصور من هو القادر على التصدي ببسالة، وكان عندي توقع من سيكون المتردد في بعض المواقف. كانت هذه جميعاً، صور تتلاطم في رأسي في آن واحد. لكن، في الحقيقة، هناك شيء آخر بالنسبة للإنسان المقاتل، وهو أنه رغم هذه الحالة الإنسانية العفوية التي يعيشها، الا أنه يظل مشدوداً الى الهدف الأكبر الذي يبعده باستمرار عن الكثير من هذه العواطف ويجعل تركيزه منصباً على: كيف يصمد وكيف يدمر هذا العدّو، كيف يعيق تقدم العدو وكيف يسجل نصراً جديداً عليه، ليفتح آفاقاً جديدة للنضال الفلسطيني

والعربي بالمحصلة. وهذا هو أسمى ما أستطيع، كمقاتل، تقديمه في اللحظات الصعبة، للذين احبهم. لذلك لم تكن العواطف تجاه الأهل والمعارف والأصدقاء لتعيش في ذاكرتي لأكثر من لحظات ثم تتنحى جانباً، لتأخذ مكانها الأمور التي تتعلق بكيفية دعم هؤلاء الناس، بمن فيهم المقاتلون من القوات المشتركة، حتى يكونوا قادرين على التصدي، وكيف يمكن اعطاؤهم مايمكن أن يكونوا بحاجة اليه من أجل الاستمرار بالصمود والتصدي. هذه القضايا هي التي كانت تسيطر على تفكيري وتفكير أي شخص في موقعي، في اطار قيادة رئيسية، فيها مسؤوليات وأعباء يتحملها، ليس لأنه فقط حامل بندقية، بل أكثر من ذلك، هو عقل يدير البندقية ويفكر في كيفية توجيه نيرانها صوب العدّو. كنت أتخيل أيضاً المعارك الدائرة في المناطق وأتصور حيثياتها، لأنني أعرف طبيعة الأرض وجغرافيتها، وأعرف الذين يقاتلون، ولي تجربة مع هذا العدّو. وفي الوقت نفسه كنت أتصور كم سيكون زخم النيران، وكم سيكون حجم الجحيم المنصب على رفاقي وعلى عناصرنا وأهلنا من الجماهير اللبنانية وفي المخيمات الفلسطينية. كنت أتصورها وكأنني أراها، لأنني عايشت تجربة مشابهة في الجنوب، ولأن المعركة لم تكن محصورة في الجنوب فحسب بل شملت حتى الموقع الذي نحن فيه.

لم يمض اليوم الثاني للاجتياح، يوم الاثنين [١٩٨٢/٦/٧]، حتى بدأت بيروت تتعرض للقصف المباشر. ففي مساء يوم الأحد، الحادية عشر ليلاً بالتحديد، وصلتنا معلومات من صيدا تفيد بأن العدّو الاسرائيلي قام بانزال بحري على جسر الأولي، شمالي صيدا. وكانت تعليماتنا المشددة لقيادة صيدا تؤكد على ضرورة سحق هذا الانزال، بحيث يتم منع العدو من تشكيل نقطة ارتكاز تكون بداية لعمليات انزال أخرى، سيما وأن الانزال حصل ليلاً. وكان من المفروض أن يتم القضاء على هذا الانزال قبل شروق الشمس، صباح يوم الاثنين، لأن السيطرة الجوية في النهار تكون لاسرائيل، ويكون الطيران، في حالة كهذه، قادراً على ضرب أي تحرك لقواتنا في المنطقة. لذلك، كنا نتوقع أنه اذا لم يتم القضاء على الانزال ليلاً فسوف يكون الموقف صعباً على قواتنا المتواجدة في المنطقة في اليوم التالي. وقد حصل ذلك فعلاً، حيث لم يتم القضاء على الانزال، وتمكن العدو بفضل سيطرة الطيران والقصف البري والبحري على مدينة صيدا، من تعزيز الانزال بانزالات جديدة لدروع وناقلات جنود على الشط، عند جسر الأولي، وقامت بعملية توسع على رقعة أرض أكبر، حيث تسلقت سفوح الجبال المشرفة على صيدا من الجهة الشرقية الى منطقة الهلالية وجبل شرحبيل، وبذلك بدأت عملية حصار مدينة صيدا، عند ظهر يوم الاثنين، حيث قامت القوات الاسرائيلية المتواجدة في أطراف النبطية بعملية التفاف حول النبطية، ومن ثم أحدثت خرقاً عميقاً بحيث أخذت طريق حبّوش، عرب صاليم، حومين الفوقا ـ حومين التحتا، صربا الى مغدوشة؛ ومغدوشة هي القرية المطلة على مدينة صيدا من الجهة الشرقية، فضلاً عن الانزال الأول الذي حصل على جسر الأولي، حيث تسلقت القوات المعادية سفوح الجبال الى منطقة شرحبيل ـ الهلالية، فكانت عملية تطويق منطقة صيدا في اليوم الثاني للاجتياح.

اذا كنا نحرص على أن نكون واقعيين مع أنفسنا، فاننا، كنا نأمل بفضل الاحتياطات والامكانيات التي وضعناها لدى القيادات المحلية في صيدا، بأن يكون

مستوى القتال أفضل مما حصل. والمفترض أن تكون هناك عملية صمود لفترة زمنية أطول في الجنوب ككل. بالطبع لا نطلب من هذه القوات، في ظل ميزان القوى القائم، أن تمنع تقدم العدو، فهذا في الحقيقة غير وارد. الا أنه كان من المفترض أن تكون هناك عملية اعاقة لفترة زمنية أطول. وما حصل في صيدا، بسبب الارباك الذي وقعت فيه قيادتها، انعكس على القيادات الأدنى، مما أضعف امكانية خوض مقاومة منظمة ودفاع فعالّ عن المدينة. وقد انعكس هذا الأمر على مواقع أخرى. فصيدا المدينة، ذات التراث الوطني التاريخي، والمعززة بامكانيات جيدة وكبيرة من حيث التسليح والعتاد كان متوقعاً أن تُعطى الفرصة لتكرر تاريخها المجيد في صمود أكبر. الا أن الارباك الذي حصل في صفوف قيادة صيدا عكس نفسه، كما سبق وقلت، على القيادات الأدنى ومواقع أخرى حساسة ومجاورة مثل الرميلة، الجيّة، السعديات وحتى الدامور.

معارك الدامور، خلده وظروف احتلال الجبل

في اليوم الثالث للاجتياح [١٩٨٢/٦/٨] بدأ التقدم الاسرائيلي باتجاه الدامور عن طريق الجية والسعديات، و«معروفة الدامور شو هيي..» عبارة عن بلدة نصفها مهدم من السابق ويقيم فيها سكان مخيم تل الزعتر، سابقاً، وفيها أيضاً قوات ميليشيا معبأة ومنظمة جيداً، بالاضافة الى بعض القوات شبه النظامية من القوات المشتركة. وقد قاتلت هذه القوات لمدة يومين متتاليين، ثم وبفعل كثافة القصف عليها جوّاً وبحراً وبراً، اضطرت الى التراجع عن البلدة الى المرتفعات المحيطة بها. وقد منعت معارك الدامور أي تقدم اسرائيلي على الطريق الساحلي باتجاه بيروت، مما ساعد المواقع الخلفية لأن تقوم بعمليات تحصين أولية سريعة لمداخل بيروت، وخاصة منطقة خلده. وكلنا يعرف أيضاً ما هي خلده، خلده عبارة عن مثلث تحيط حوله أرض جرداء صخرية لم يكن لنا فيها أي تواجد سابق، وكانت السيطرة عليها من قبل قوات الردع العربية [السورية]. وليست فيهـــا لا مواقع طبيعية ولا اصطناعية قتالية بالمعنى الفعلي لكلمة قتال. الا أننا تمكنا، خلال الأيام الثلاثة الأولى للاجتياح، من اقامة بعض التحصينات البدائية؛ تعبئة أكياس الرمل وما شابه، وتوزيع بعض القوات على الأبنية القائمة حول البلدة. غير أن هذا ليس هو الأساس فيما حصل في مثلث خلده. العامل الأول والأساسي في معارك خلده البطولية هو الإنسان. الإنسان، حيث القائد الشجاع، رحمة الله عليه، الشهيد عبد الله صيام، ومعه عدد من الكوادر الملتزمـة والمهيأة نفسيــاً والمستعدة للقتـال والصمود مع مقاتلين متمترسين في مواقعهم ومستعدين لكل احتمال. هؤلاء هم الذين صنعوا الأسطورة على مثلث خلده. ثلاثة أيام متوالية، كان فيها يومياً كرٌّ وفر، تقدم وشبه احتلال ثم انسحاب وتدمير، ثم محاولات تقدم لعدة مرات. هذا العمل البطولي نوعياً يظل مؤشراً على أن الإنسان المقاتل، الثوري الحقيقي، والذي يمتلك ارادة القتال، يبقى قادراً على صناعة المعجزات (وسنأتي تالياً، على حديث من هذا القبيل عن تجربة بيروت وضواحيها). ثلاثة أيام من المعارك المتتالية في مثلث خلده، يومياً، هجومين، ثلاثة، أربعة.. وأكثر، وتتمكن هذه القوات البسيطة من أسر عـدد من جنود العـدو والاستيلاء على بعض آلياته، فضلاً عن تدمير عدد منها على هذا المثلث. من هنا نؤكد

على أن المقاومة التي حصلت في الدامور أعطت زخماً للقتال الجيد الذي حصل على مثلث خلده. والحقيقة أن القوات الغازية لم تتمكن من السيطرة على مثلث خلده الا بعد أن سلكت طريق الجبل والنزول منه للوصول الى خلده عن طريق عرمون.

في الوقت الذي وصلت فيه القوات الغازية الى الدامور، كنا نعقد اجتماعاً للمجلس العسكري الأعلى لتقييم المعارك ومناقشة احتمالات المعارك القادمة، وأصبح واضحاً لدينا أن الهدف هو بيروت. طرحنا تصوراتنا للطريق الذي يمكن أن يسلكوه نحو بيروت. وكان هنالك رأي، هو الرأي الصائب، ومفاده: أن العدّو الاسرائيلي لن يفكر بدخول بيروت دون أن يحقق سيطرته على الجبل، لأن من يسيطر على الجبل يمتلك الامكانية للسيطرة على بيروت وتطويقها. وما دامت لنا قوات في الجبل، في منطقة قبر شمون، بشامون، سوق الغرب، عاليه، فانه لا يمكن أن تقدر اسرائيل، ومن وجهة نظر العلم العسكري، على السيطرة على بيروت. وبالطبع، حاولوا التقدم على طريق مثلث خلده فكان ذلك القتال العنيف الذي أوقفهم، لذا قدّرنا أنهم سيتقدمون عن طريق الدامور، بعورتا، قبرشمون. دفعنا في تلك الليلة بقوات لنا على هذا المحور، الا أن الوقت كان متأخراً، لأنه في الأصل لم تكن لنا قوات في هذه المنطقة، حيث كان الحزب التقدمي الاشتراكي يعارض وجود قواعد لنا في مناطقه على اعتبار أن هذه المناطق هي تحت سيطرته. هذا الموقف شكلّ حالة اضعاف لمواقعنا الدفاعية التي أوجدناها على عجل، دون تهيئة مسبقة أو استعداد مسبق لعل الشباب الذين ذهبوا الى هناك وما كانوا يعرفون المنطقة، لذلك، وعندما لا تعرف المنطقة، وتجهل طبيعة الأرض يكون القتال غير سهل، لأنه من المفترض أن يعرف المقاتل طبيعة الأرض وطبيعة الجماهير التي ستقاتل الى جانبه في المنطقة التي سيدافع عنها. وقد كانت النتيجة لفقدان هذا الشرط أن تمكنت القوات الغازية من التقدم على محور الدامور ـ بعورتا وصولاً الى قبر شمون، ومن ثم البدء بالسيطرة على الجبل خطوة خطوة، الى أن تم احتلال الجبل والسيطرة عليه نزولاً من سوق الغرب الى بسابا، ومن ثم الدخول الى منطقة بعبدا في الثالث عشر من حزيران. في ذلك الوقت فقط تمكن الغزاة من النزول الى مثلث خلده، حيث دارت المعارك الضارية، والتي استشهد في آخر واحدة منها العقيد عبد الله صيام، رحمة الله عليه، وتراجعت بعض القوات التي كانت معه الى المنطقة الجنوبية من بيروت للانضمام الى القوات المشتركة المدافعة. عنها.

في خلده قاتل الشباب بضراوة وتمكنوا من أسر آليتين صالحتين بعد أن رموا في وسطهما القنابل وقتلوا من فيهما، ثم جاءوا بهما الى بيروت.

حاول الاسرائيليون مرة، مرتين، ثلاثة وأكثر، احتلال مثلث خلده، الا أنهم لم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن وصلوا اليها عن طريق الجبل نزولاً، واحتلوا قبرشمون ومن هناك الى عرمون ومن عرمون الى خلده. وأصبحت خلده، هذا المثلث الصخري غير المجهّز قتالياً، مطوقة من أكثر من جهة؛ من جهة البحر؛ ومن الجنوب، القوات المتقدمة من الدامور والنازلة من الغرب قادمة من عرمون. لذلك كان القتال والصمود على مثلث خلده، باعتقادي ومعرفتي التامة، ليس بسبب التحصينات ولالأنه توجد حقول ألغام وأسلاك شائكة وعوائق طبيعية أو اصطناعية، بل لوجود المقاتل الجيد والقائد المقدام

الذي يمتلك ثقة عناصره، الذين قاتلوا الى جانبه بكل أمانة وشرف وقدموا كل هذه التضحيات.

الاستعداد لمعركة بيروت

بوصول القوات الاسرائيلية الى القصر الجمهوري في بعبدا، يوم الثالث عشر من حزيران، اكتمل الطوق حول بيروت الغربية، وبدأت عملية حصار المدينة. وقد استكمل الطوق عليها من مختلف الجهات: من جهة البحر والجهة الجنوبية حيث مثلث خلده والمطار، ومن الجهة الغربية حيث كفرشيما والشويفات وحتى الحدث، ومن الجهة الشرقية من بيروت، حيث تتواجد القوات اللبنانية بما فيها الكتائبية.

عند بداية الحصار، كنت في العمليات رقم ٣، وكان الاخ أبو عمار أيضاً هناك، والأخ حامد أبو ستة الذي كان موجوداً آنذاك في بيروت. كنا سابقاً قد قسمنا لبنان الى مناطق عسكرية؛ المنطقة الجنوبية ومركز قيادتها صيدا، والتي كان يقودها الحاج اسماعيل، والمنطقة الشرقية أي العرقوب، ومنطقة البقاع والريحان وفيها قيادة قوات اليرموك، ومنطقة الحاصباني حيث قوات الكرامة. الشمال كان أيضاً منطقة عسكرية وكذلك بيروت اعتبرت منطقة عسكرية. بديهي أننا كنا نضع امكانياتنا القتالية الأساسية في الجنوب، على اعتبار أن أي قتال في بيروت سيكون، حسب توقعاتنا، مع القوات اللبنانية، لذلك كنا معتمدين في بيروت بشكل أساسي على المليشيا. وقد أسندنا قيادتها الى الأخ محمود أبو مرزوق المعار من جيش التحرير الفلسطيني الى القوات المشتركة. وقد «جمّعنا» له قوات من مختلف التنظيمات الفلسطينية لتكون تحت امرته. ولكن عندما وصلت القوات الاسرائيلية على مشارف الدامور، أصبحنا متأكدين بشكل قاطع أن المستهدف هو بيروت. وبدأت مسألة ادارة معركة بيروت تُلح علينا. محمود أبو مرزوق لنا وجهة نظر في امكانية قيادته لمعركة كهذه. ومن حيث المبدأ، بيروت لا تُقاد كقطاع واحد. اذن، ما الحل؟ ..قلت لأبي عمار: أخي أبو عمار، الاسرائيليون قادمون الى بيروت.. قال: نعم. قلت له: من سيقود معركة بيروت؟. قال: نحن. قلت: من نحن، القيادة؟.. وأضفت: هل ستكون لدينا الامكانية لأن نقود بيروت وما تبقى من الجنوب والقطاع الشرقي والشمالي؟.. بيروت لا تقاد بقائد واحد، بيروت تقاد بمجموعة قيادات، بمناطق عسكرية، لأن بيروت ليست النبطية أو صور. قال لي: «هات لنشوف، شو؟ ..اقترح علي». قلت له: «طيب، أنا بغيب ربع ساعة وأعود لك».

ذهبت الى البيت الذي كنت أسكن فيه، وهاجس تقسيم بيروت الى محاور يسيطر علي. شخصياً، لا أعرف جغرافية بيروت وشوارعها. ومع ذلك أحضرت الخارطة وشرعت في تقسيم بيروت عليها الى مناطق عسكرية. لم اقُدر مسبقاً كم منطقة «راح يطلع معي». بدأت فيها من عند الحمام العسكري على البحر، قلت من الحمام العسكري حتى السمرلاند هذي منطقة واحدة تحتاج الى قائد. ومن السمرلاند الى البيكنيك، أول الأوزاعي، منطقة عسكرية ثانية. ومن البيكنيك حتى آخر الأوزاعي منطقة. ثلاث مناطق عسكرية للشاطىء فقط. ثم المنطقة الرابعة بدءاً من منطقة المطار من جانب الأوزاعي حتى بداية المنطقة الجنوبية. والمنطقة الخامسة وهي الجنوبية وتشمل حي السلم،

الليلكي وتوابعهما. أما خط التماس مع المنطقة الشرقية الذي كان تحت امرة جيش التحرير الفلسطيني فيبقى خط تماس متكامل ولا يجرى عليه أي تعديل من الناحية العسكرية. وأما المنطقة السابعة فهي الغربية، وتمتد من البحـر لغايـة المتحف مع كورنيش المزرعة، بقيت لدينا منطقة الوسط. قلت لنفسي اذا اضطرت بعض القوات على التراجع فالى أين ستتراجع؟.. الأمر يحتاج الى حل، يجب أن نحدد مربعاً في الوسط «يركن» كل واحد ظهره عليه في حال الاضطرار. رسمت خطاً بيانياً من مثلث المطار الى مثلث السفارة الكويتية، رجعت فيه الى مثلث الكولا، دخلت فيه على مثلث ملتقى كورنيش المزرعة وطلعت فيه باتجاه المتحف ووصلته مع البربير. من البربير رجعت في الخط على شارع قصقص عند مقبرة الشهداء، حيث التقى الخط ثانية مع مثلث المطار. قلت هذا هو المركز، حيث يتراجع من يضطر من المطار الى هذا المركز، وكذلك من يتراجع من جهة البحر، ان حصل أي تقدم ولم نتمكن من صده تعرف على الأقل حدود الخط الدفاعي التالي من اليمين واليسار ومن الأمام والخلف. بعد ذلك عدت مباشرة للقاء الأخ أبوعمار وقلت له: هذه بيروت التي يجب أن ندافع عنها، ينبغي تقسيمها الى سبعة محاور، ستة منها دائرية والقلب هو المركز، وكل هذه المحاور ترتبط مباشرة بالعمليات المركزية، ولكل محور قائده ولجنته القيادية وجميعهم يتصل بنا مباشرة. وتشكل قيادات المحاور هذه مع العمليات المركزية قيادة بيروت العليا. قال أبوعمار: أنا موافق، من هي القيادات المقترحة لهذه المحاور؟. وضعنا للقاطع الأول قائداً هو العقيد أبو مجدي، مسؤول مديرية التدريب. وقد جهزنا له قوات من الأمن والكفاح المسلح لتغطية المنطقة. كل المناطق جمعنا لها قوات كيفما اتفق الا منطقة المطار، حيث وجدنا من الضروري أن تكون فيها قوات أساسية هي قوات أجنادين بقيادة محمد جهاد، وهي القوات الوحيدة المتوفرة لنا في بيروت بالمعنى العسكري النظامي للكلمة. وقد ارتأينا وضعها في هذا القاطع العسكري تحديداً، لأن أي دفع اسرائيلي محتمل لا بد وأن يحدث على هذا المحور، حيث أن منطقة المطار مفتوحة، رملية وسهلية، يسهل فيها تقدم الآليات مدعوماً بالسيطرة الجوية. كنا متأكدين أنهم سيتجنبون أية محاولة للدخول في مناطق الأبنية، وأنهم سيواجهوننا مواجهة في الأرض المفتوحة. وقد تبين لنا فيما بعد، بالفعل، أن كل الهجمات الأساسية التي تمت خلالها محاولات اختراق جاءت من هذه المنطقة. كان هناك اعتقاد بأن اسرائيل ستقوم بعملية شق بيروت الغربية الى قسمين بحيث تدخل قواتها من المتحف باتجاه كورنيش المزرعة. لكن هذا الاحتمال لم يكن مرجحـاً، حيث أن الكورنيش لا يتسع لأكثر من دبابتين، وبالتالي يستحيل عليهم ادخال آليات مدرعة ما بين جسمين قويين، وأعني هنا الأبنيـة الضخمة والقـوات المنتشرة في قصقص، طريق الجديدة. والجندي الاسرائيلي لا يتقدم حتى عشرة أمتار الا بعد أن تكون قواته قد أزالت له كل العقبات الموجودة أمامه من أبنية وحقول ألغام، الـخ..، ولهذا اعتقدنا أن أي تقدم عن طريق المتحف باتجاه الكورنيش سوف يتطلب تدمير الطريق على مسافة عمقها خمسون متـراً على الأقل من اليمين واليسار، كما يتطلب أيضاً امكانيات تفتيش كل بيت من باب الدرج حتى السطح «وهذي شغلة ما بتعملها اسرائيل لأنها بتكلفها كثير».

المهم أننا في ذلك اليوم اعتمدنا الخطة وشرعنا في تحصين المحاور المقترحة، بدءاً من البحر وحتى المنطقة الجنوبية مروراً بالأوزاعي والمطار. وما ان وصلت القوات الاسرائيلية الى خلده حتى كنا، نوعاً ما، قد أنجزنا بعضاً من الاستعداد والتحصين.

حصار بيروت أم صمودها؟

هناك تعبير «دارج بين الناس»، يسمونه، عند التحدث عن معركة بيروت، بـ«حصار بيروت». أنا أرى أن هذا التعبير خاطىء. لا يوجد شيء اسمه حصار بيروت، بل صمود، هو صمود بيروت. هناك فرق ما بين الحصار والصمود. الحصار يعني قوة ما تحاصر قوة أخرى مستكينة ومستسلمة للحصار، تنتظر المصير المرسوم لها من قبل الطرف المحاصر [بكسر الصاد]. والصمود مسألة أخرى تماماً. فصمود بيروت لا يعني فقط أن اسرائيل تطوق المدينة وتفاوضنا على كيفية الاستسلام أو الخروج أو الابادة. اسرائيل كانت تريد ابادة الثورة الفلسطينية والقوى الثورية والوطنية الموجودة في بيروت. وعندما أدعى بيغن بعد ذلك أنه لم يكن ينوي دخول بيروت، وأن قراراً بذلك لم يكن قد اتخذ، كان يكذب. فعندما خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت الغربية، قاموا باجتياحها، مبرهنين بدليل يدينهم، على عجزهم عن اجتياح بيروت عندما كانت فيها قوات الثورة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية. لذلك يجب التحدث باستمرار عن صمود بيروت لا حصارها، لأن الحصار مجرد عملية تطويق بينما الصمود قتال حال دون دخول القوات الاسرائيلية لبيروت. وعندما اكتمل التطويق وبدأت المعركة التي دامت أكثر من سبعين يوماً، أحس الواحد منا بالضيق لأن عملية التطويق ليست مسألة سهلة على الإنسان، نحن بشر، نشعر بالضيق ونعانيه. الا أننا، ومنذ الأيام الأولى، نجحنا في نزع زمام المبادرة من يد عدونا، وأصبحنا نملي عليه كيفية القتال. ولتفصيل ذلك نقول: اكتملت عملية التطويق، يوم الأحد الموافق ١٣ حزيران، وفي الأحد التالي [٢١ حزيران]، قمنا بمبادرة تكتيكية ناجحة تتلخص بقصف شامل لجميع المواقع الاسرائيلية من جميع مواقع القوات المشتركة وبمختلف الأسلحة المتوفرة لديها. ومما ساعدنا في ايقاع خسائر فادحة في صفوف العدو، ذلك الحشد الكبير الذي حشدته اسرائيل لقواتها حول بيروت، حيث أرتال الدبابات والدروع والآليات والمدفعية والجنود والمشاة والمظليين، الذين شكلوا الطوق حول المدينة. لقد ساعدنا انتشار هذا الجسم الكبير المترهل على ايقاع أكبر عدد من الخسائر فيه، حيث كانت كل ضربة من ضرباتنا تحقق اصابات في صفوف العدو حتى وان لم يكن التسديد يتم بدقة. يومها قمنا بهذه العملية المكلفة، على حساب الاحتياطي من ذخائرنا، بدلاً من التقنيين في ظل «الحصار». لكننا أردنا أن نبيّن لعدونا أننا لسنا في موقع ضعف وأن امكانياتنا القتالية طائلة ولا حدود لها، كما أردنا أن نأخذ من هذا العدو زمام المبادرة فنكون نحن البادئين ونوقع فيه الخسائر الجسيمة، لأن مسألة الخسارة البشرية تؤثر كثيراً في صفوف القوات الاسرائيلية، فكلما خسرت هذه القوات بشرياً ترددت أكثر في الاقدام على محاولات عسكرية. ولقد نجحت خطتنا هذه وأعطت ثمارها مباشرة، حيث طلبت اسرائيل مساء ذلك اليوم وقف اطلاق النار بواسطة فيليب حبيب، مما ساهم في رفع الحالة المعنوية

للمقاتلين، فالعدو الذي يُطوقنا هو الذي يطلب وقف اطلاق النار وليس نحن. ولقد ساعدتنا كثيراً في ذلك اليوم اذاعة الكتائب، من حيث لا تدري، عندما قامت بتقديم وصف شامل ودقيق للضربات التي أصابت عدونا. ولقد كان ذلك على حساب بعض مستودعاتنا، غير أن المستودعات لم تكن أيضاً قليلة، فقد أخذنا الاحتياطات اللازمة بتخزين الذخيرة والمواد التموينية والزيوت وغيرها، متوقعين احتمال الانقطاع بيننا وبين مواقع أخرى تستطيع امدادنا بما نحتاج اليه. وقد استفدنا في الحقيقة من تجربة العام ١٩٧٦، حيث طوقت قواتنا وقطعت عنها المواصلات، واعتمدنا آنذاك على امكانياتنا الذاتية الى حد كبير.

انقضى الأسبوع الأول على معركة بيروت وتلاه الأسبوع الثاني، وكنا في كل يوم، من خلال الزيارات التي نقوم بها لخطوط التماس والمواقع الأمامية، نشعر بتصميم أكثر وقناعة أكبر بقدرتنا على الصمود. لا، ليس بهذه السهولة تدخل اسرائيل بيروت. ونعم، لدينا القدرة الكافية للدفاع عن المدينة. هذا الاحساس تولد بفضل التماس المباشر مع العدّو؛ فكلما تقدمت باتجاه عدوك خفّت ضرباته عليك، بمعنى أن المدفعية تُشَل عن ضربك بفعالية لأن المسافة بينك وبينها أمتار. في الليلكي وحي السلم كانت المسافة بيننا وبين العدو مسافة أمتار، وكذلك الليلكي وكلية العلوم، وحي السلم والمزفتة، والأوزاعي ومزبلة الأوزاعي أيضاً مسافة أمتار. وعندما اكتمل الطوق من الشرقية، أصبحت المواقع بناية في مقابل بناية وشارع عرضه أربعة أمتار يفصل بين الطرفين. هذا الوضع يؤمن أمرين: الأول، فقدان المدفعية فعاليتها، والثاني، تحييد الطيران، حيث تتشابك المواقع. ولا يبقى الا الرشاش في مقابل الرشاش. والجندي الاسرائيلي، اذا ماسحب عنه الغطاء المدفعي وغطاء الطيران هو في الحقيقة «جندي هامل» [بمعنى جبان]. وبيروت أعطتنا التجربة التي كنا ننتظرها يوماً بيوم لنختبر امكانية فعلنا مقابل عدونا، وجهاً لوجه. جاء هذا العدو الينا ووصل بيروت، ووقعت تلك المعارك التي أعطتنا القناعة بأن ما كنا نعتقده نظرياً نراه اليوم حقيقة بالممارسة، وهو أن الإنسان بامتلاكه ارادة القتال قادر على قلب موازين القوى أو جعلها متساوية، حيث يمتلك العدو الطائرة ولا يستطيع استعمالها. ومدفعه لا يستطيع الضرب أيضاً إلا في العمق. والجندي أصبح في مواجهة مقاتل القوات المشتركة، جندي مقابل جندي. كنا نرى كيف كانوا يهربون من المواقع ويضطرون الى اخلاء بعضها عندما تنصب عليهم حمم نيراننا. لهذا فان هذه التجربة الغنية، تجربة بيروت، هي الدرس الكبير الذي يُشكل لنا حافزاً للاستمرار في الكفاح المسلح من أجل التحرير. لقد تشكلت لدينا القناعة بأنه، عندما يختل ميزان القوى أو تتوازن هذه القوى، فان هذا العدو يُهزم ببساطة، وهو ليس «سوبرمان» ولا أسطورة، هو جبان، وأضعف ليس من أي جندي في العالم وانما على الأقل في المنطقة، منطقة الصراع.

من هي القوات التي دافعت عن بيروت؟.. قواتنا العسكرية كلها كانت خارج بيروت: قوات القسطل خارج بيروت، كذلك قوات الكرامة واليرموك، ولم يكن في بيروت سوى قوات أجنادين، تنقصها كتيبة الشهيد أبويوسف النجار، وما تبقى هو التنظيم والجماهير بالاضافة للميليشيا وعناصر بعض الأجهزة. هكذا كان الحال سواء بالنسبة

لقوات التنظيمات الفلسطينية أو اللبنانية الوطنية. فالجسم الأساسي لهذه القوات كان خارج منطقة المعارك مع استثناءات بسيطة. في المنطقة الجنوبية والغربية وعلى خط البحر كانت القوات في غالبيتها ميليشيا. ولم تكن هناك قوات عسكرية بالمعنى الحرفي للكلمة، الا في منطقة المطار، وماتبقى هم الناس الذين تلاحموا مع بعضهم البعض ليشكلوا هذه الحالة الجماهيرية الأسطورية «طيب أنا شفتلك، بالله العظيم حالة في موقع متقدم رحت اليه وفيه امرأة وثلاثة أولاد. خندق وخلفه خندق آخر، جوره، لشو امرأة قاعدة هناك بالخندق ومعها ثلاث أولاد قاعدين عند الرجل وعايشين كلهم على خط التماس.. رجل وامرأة وثلاثة أولاد. رأيت حالة مشابهة تقريباً في منطقة الروشة: رجل ومعه زوجته أيضاً». هذه الحالات وهذه النوعيات من البشر خلقت حالة من التفاعل والروح المعنوية العالية بين الناس وفي أوساط المقاتلين، بحيث أنهم شكلوا جميعاً السد المنيع في مواجهة أية امكانية للاختراق والدخول الى بيروت. ومن الممكن أن شدة القصف، واللامبالاة التي كونتها عندنا معايشة القصف المستمر، قد ساعدتنا على الصمود أكثر، لأنه كلما اشتد القصف كانت ردة الفعل عفوياً أشد عناداً وصلابة. فكانت عملية التفاني هذه بالفعل ورد الفعل. كان الفعل الاسرائيلي هو الضربات اليومية على مدار الساعة براً وبحراً وجواً... دبابات، صواريخ، الخ.. كان المرء يتصور أحياناً أنه لم يعد هناك شبر في بيروت الا وسقطت فيه قذيفة، وفي الوقت نفسه لم تكن ردة الفعل على ذلك هي التراجع بقدر ما كانت التحدي أكثر وأكثر، حتى أصبح المرء لا يبالي قائلاً: فليكن الطوفان، انما بيروت لن يدخلوها. هناك شيء آخر، كنا نحن في القيادة نتخذه كأسلوب لابقاء القوات يقظة؛ فطيلة فترة القتال حصل ما بين ٢٠ ـ ٣٠ وقف اطلاق نار، وكنا أحياناً بطريقة أو بأخرى، نخرق وقف اطلاق النار لاذكاء روح التمرد وعدم الاسترخاء في صفوف قواتنا لأن أي وقف لاطلاق النار طويل نسبياً يجعل قواتنا في وضع انحسار وتراخي. لا أريد المفاخرة بنفسي، ففي الكثير من حالات الخرق كان بعض المترددين يقول «بلشوّا قناصة أبو موسى ضرب»، وكأن لدي قناصة خصوصيين يعملون لحسابي. أنا شخصياً كنت أُحرض علناً على عدم الاستكانة لوقف اطلاق النار، حيث يؤدي ذلك الى الاسترخاء والتراجع والهدوء ومن ثم تبدأ المساومات. وكان وقف اطلاق النار لا يحصل في الواقع الا اسمياً حيث يتم التفجير في موقع ما، واسرائيل بمنهجيتها وامكانياتها تضخم الخرق وتفتح نيرانها الكثيفة من جديد، وكلما زادت اسرائيل في الضغط، كلما بدأت المناورة السياسية تأخذ حيزاً لها نعطيها دفعة عسكرية لتبطلها اذا كانت الأمور لا تسير بالاتجاه الذي نسعى اليه والذي يؤمن لنا الحل المشرف عسكرياً ووطنياً. وقد استمرت فترة القتال كلها على هذا المنوال. والأمثلة الواردة هنا هي للاشارة على دوافع هذا الصمود وبواعثه التي شكلّت هذه الحالة من الترابط بين المقاتلين والجماهير التي صنعت أسطورة الصمود لا الحصار. فأنا لا أرى في ذلك حصاراً بقدر ما أرى فيه صموداً على مدار الأيام التي تجاوزت السبعين يوماً.

يوم استقالة هيغ

كان يوماً عنيفاً جداً من الناحية العسكرية. وسياسياً كان هيغ يتصل بالقيادة

الاسرائيلية حاثاً اياها على حسم المعركة بسرعة والدخول الى بيروت. الا أن دخول بيروت لم يكن نزهة للقيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية ولا للقيادات المحلية للجيش الاسرائيلي. وقد أدت هذه الحقيقة الى ارباك هيغ ومن ثم فشل المخطط الذي رسمه هو والقيادة الاسرائيلية. ورغم ماقيل عن أن هيغ كان يتصل مع القيادة الاسرائيلية «من وراء ظهر الادارة الأميركية» الا أن هذا الكلام غير قابل للتصديق، فالادارة الأميركية وقعت في حرج شديد من تطورات الأحداث على غير ما توقعت، فكان لا بد من كبش تضحية لفضيحة التورط الأميركي المباشر مع اسرائيل. فقد راهنت هذه الادارة مع اسرائيل على حسم المعركة في أقل من أسبوع، فاذا ببيروت تصمد للشهر الأول في تلك المرحلة. ولم تكن التطورات تشير الى امكانية حسم المعركة بسرعة، فكان لا بد من اظهار الادارة الأميركية بمظهر البريء أمام أي تحرك سياسي مقبل. وهذا ما حصل فعلاً من خلال تقديم ريغان لاحقاً، لمشروعه المتآمر على القضية، والذي يحاول انتزاع شهادة حسن سلوك للادارة الأميركية، وكأنها غير موافقة على دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت، بعد أن أصبح من المؤكد فشلها في دخولها. ولو حسمت المعركة في بيروت حسب المخطط المرسوم لما استقال هيغ، ولا حصل ما حصل. ولكني أقول أن ما أسقط هيغ هم هؤلاء الناس، الجماهير العسكرية والوطنية وهؤلاء الصامدون حتى دون أن يقاتلوا. وقد عشت معركة بيروت ولمست صمود الجماهير البيروتية، فلسطينيون ولبنانيون، الذين لم نسمع منهم كلمة تذمر واحدة. والذين عانوا الكثير من انقطاع الكهرباء والماء والخبز حيث تأمين الرغيف كان مشكلة بحد ذاتها. فضلاً عن عدم توفر الأدوية اللازمة. رغم كل ذلك، هؤلاء هم الذين قهروا العسكرتارية الاسرائيلية، وهم الذين أحرجوا ريغان والادارة الأميركية التي حاولت الظهور بمظهر المتعاطف عندما أقالت هيغ من وزارة الخارجية.

لقطات من أجواء المعركة

في التاسع من آب، كنا في غرفة العمليات رقم ٦، وكانت مكونة من خمسة طوابق تحت الأرض وثمانية طوابق فوق الأرض. «يعني السيارة بتنزل تحت الأرض خمسة طوابق». كنا نعتبر المكان ملجأ يمكن أن يحمينا حتى من قنبلة ذرية. في ذلك اليوم، على ما أذكر، كان القصف المدفعي، يغطي كل بيروت، الشوارع خالية كما الصحراء. في الساعة الثالثة بعد الظهر جاءني هاجس بأن المكان سوف يقصف. كنت هناك والعقيد عبد الرزاق المجايدة، وعدد من الزملاء العاملين على الأجهزة في غرفة العمليات. وكانت لدينا غرف عمليات احتياطية بديلة نذهب اليها في حال الاضطرار للاخلاء. وهذه المواقع البديلة مجهزة بجميع الاحتياجات بدءاً من التليفونات والأجهزة اللاسلكية وانتهاءً بأي احتياج آخر يلزم لمتطلبات الاستمرارية، وعندما تضطر للاخلاء ما علينا الا أن نغلق الأجهزة ونغادر الى الموقع الجديد لنفتح الأجهزة البديلة هناك فوراً دون أن نضطر الى نقل أي شيء. لم يكن هناك طيران في ذلك اليوم، غير أن هاجس قصف غرفة العمليات هذه سيطر عليّ بشكل مُلح فقلت لزملائي: «قوموا، هذا المكان سوف يضرب»، قالوا: «ما فيش طيران» قلت: «ومع ذلك قد

يضرب». وذهبنا الى موقع عمليات آخر. الاخ عبد الرزاق المجايدة قال لي: «يا رجل ما فيش شيء ولا في طيران، وين نتحرك بالقصف، هسّه والمدفعية شغّالة». قلت له: «خليك هون وتحمل أنت مسؤولية نفسك». لكنه عندما رآنا جميعاً نغادر غادر معنا، وفي السادسة مساء جاء الطيران وقصف الموقع. كنا قد تركنا في هذا الموقع اثنين من شباب العمليات للحراسة فقط وقلنا لهم ألا يتواجدوا في داخل المبنى بل الى جانبه، ويبدو أن رجلاً كان ماراً في الشارع هو وزوجته وأولاده هاربين من القصف، ناداهم أحد الشابين وأدخلهم معه الى المبنى لتفادي نيران القصف المدفعي. بعد لحظات ذهب الزوج ليحضر سيارة لنقل عائلته ورافقه أحد الشابين، أما الآخر فقد ظل الى جانب الزوجة والأولاد ليهدىء من روعهم. وما ان ابتعد الزوج والشاب حوالي العشرين متراً عن المبنى حتى جاء الطيران وقصف وكانت الزوجة والاولاد والشاب الذي بقي الى جانبهم من بين ضحايا تلك الغارة. «شوفي القدر كيف، احنا هربنا من المكان بالحاسة السادسة وهم جاءوا الى المكان صدفة، ناس مارين في الشارع، لا هم في الموقع ولا عايشين فيه جاءوا ليستشهدوا». وقد أحسست شخصياً بـالألم لاستشهادهم، وكنت أشعر شخصياً وكأنني مسؤول عن استشهاد ذلك الشاب الذي بقي هناك لحراسـة الموقع، رغم أنني حذرته من التواجد في داخل المبنى. هذه بعض الحكايات التي يشعر المرء، انسانياً، عندما يتذكرها، وكأنه أخطأ، أو أسهم في سوقهم للاستشهاد.

ومن اللحظات المصيرية تلك التي عشتها يـوم قصف الطيران المتـواصل في الحادي عشر من آب. لقد بدأ الطيران في ذلك اليوم طلعاته منذ الصباح ــ أعتقد منذ السادسة صباحاً وبدون انقطاع ــ واستهدف كل موقع ولا موقع. وسعى الى تدمير المدفعية بشكل أساسي. حتى أنه كان يفتش عن الهاون الصغير ليدمره. كنت يومها في العمليات ٥ ــ أ «وتشوفي كيف الحالة العامة، لمّا مع كل انقضاض يقول كل موقع هلق دوري، وهذا الحكي استمر من الساعة ٦ صباحاً للساعة ٢ بعد الظهر. لكن في النهاية الواحد قلبه جمد وما عاد أي انقضاض يؤثر عليه» لكنني في النهاية ولتكرار الطلعات التي تجاوزت المئة، أحسست «بدوشة» في رأسي وأحسست برغبة عارمة في الخروج الى الشارع. «اندوش رأسي» من صوت الطيران. ذهبت في سيارتي ومعي الشباب وجهاز اللاسلكي بشبكته الكاملة. أخذت طريق رأس برج أبوحيدر ووقفت في منتصف الشارع بلا مبالاة وقلت لنفسي «فليكن الطوفان». لم يكن هناك أحد في الشارع «هوُّ في سيارات، شوارع البلد فاضية، كان معي بريموس وشوية قهوة. قلت للشباب يالله نسوي قهوة، بدنا نشرب قهوة». في تلك اللحظات ناداني على الجهاز المقدم عطيه، والمقدم عطيه هو واحد من الناس الذين أبدعوا في هذه المعركة وكان لهم دور عظيم، وهو قائد ميداني فذ حاز على احترام وثقة المقاتلين والقيادة وكل الناس، ناداني على الجهاز قائلاً: الآن هناك محاولة للتقدم على سباق الخيل، أريد قصفاً مدفعياً. كان ينادي عليّ من موقعه: هل استلمت الملحوظة، قلت له: استلمت.. الطيران يغطي السماء، ومحاولة تقدم من المتحف على سباق الخيل، الطيران يفتش عن موقع أي مدفع وعلى كل سيارة وكل لمعة. «طيب بدي أنادي على أي موقع على ٣٠٢، [واصف] أقول له يرمي. واصف بدو يشغّل مدفعين أو ثلاثة»، بالتأكيد مع أول لمعة سوف يضربوا هذا المدفع، اذن

أكون أنا قد اسهمت في تدمير المدافع وقتل البشر. وإذا لم أعط أوامر بالقصف فسوف يتقدم العدو على هذا الموقع بالتأكيد، «واحنا اللي مسجلين على اسرائيل لسه» قبل أربعة أيام أنه، في بلاغ عسكري اسرائيلي بعد معركة استمرت خمسة عشر ساعة، قولها تقدمنا مسافة عشرة أمتار «طيب»، اذا تمكنوا اليوم من الدخول، وسباق الخيل منطقة مفتوحة، إذاً فسوف تدخل الدبابات وتقع المصيبة بالنسبة لي، كان ذلك موقفاً حرجاً، هل أعطي أمراً للناس كي يموتوا أم تحتل قطعة الأرض؟ مرّت على لحظات كأنها الدهر، دقائق تفكير وصراع، هل أُصدر أمراً أم لا.. وفي لحظة كلمح البصر، وجدت نفسي أنادي على الجهاز: «الى الجميع: جميع فوهات الاسناد توجه الى ميدان سباق الخيل، القاطع الأول، الثاني، الثالث، الرابع... الجميع يفتح النار». وأحسست براحة غير عادية لهذا الالهام المفاجىء، فالعدو في حالة كهذه سوف يضطر الى محاولة رصد أكثر من ٥٠ و٦٠ فوهة مدفعية، ولن يتمكن بالتالي من التحديد. فنكون نحن قد أوقفنا التقدم وأوقعنا اصابات بالغة في صفوفه، وغيرنا مواقعنا في الوقت نفسه. «بالله العظيم يا ناس الحلال يومها ما بقي مدفع الا ورمى، كلها، الهاونات ٨٢، ٨١، ١٢٠، الصواريخ»، وفي حوالي الساعة، ما بين الثانية والنصف والثالثة، في هذه الفترة، كل الفوهات فتحت نيرانها باتجاه سباق الخيل والطيران يغطي أجواء بيروت. لا أحد تمكن من التحرك، لكن على الأقل كل موقع من المواقع أدرك أنه ليس مستهدفاً ــ على وجه التحديد ــ من قبل الطيران. ولكثافة النيران لم يمض أقل من عشر دقائق حتى ناداني المقدم عطيه مجدداً يقول: أوقفوا الرمي فقد انتهى التقدم. ارتاح ضميري لفكرة اصدار الأوامر لكل مواقع الاسناد لأننا في هذه الحالة منعنا تقدم العدو ولم نعرض موقعاً محدداً دون غيره للتدمير، وأفقدنا العدو القدرة على تحديد هدف معين لطيرانه. فضلاً عن أن هذه الفكرة حققت هدفاً سريعاً، حيث انصبت كل النيران في بيروت على موقع واحد. «شوف بيروت قديش فيها مدفعيات وصواريخ وهاونات، انصبت كلها على موقع واحد» وتمكنا من تدمير عدد من آليات العدو المتقدمة باتجاه سباق الخيل وهربت بقية الآليات من جحيم النيران وبذلك فشل التقدم.

ومن الحالات التي أعتز بها في الحقيقة، الأخت رائدة، العاملة في جهاز اللاسلكي في المركز الرئيسي. هذه الأخت مثلت قمة العطاء، وكانت نموذجاً للمناضل الملتزم، سواء من خلال قوة تعبير صوتها ونبرة هذا الصوت على الجهاز أو من حيث تلقي الأوامر وتمريرها الى المواقع. وفي حالات الخطر والضيق لم تتغير نبرة صوتها، وظلت هذه الوتيرة تحمل معنى التصميم على الاستمرار والتأكيد على تنفيذ الأوامر. ثم ان دوامها على الجهاز كان أمراً غير معقول، فقد استمرت في البقاء في موقعها ليلاً نهاراً، وواصلت تلبية النداءات وتمريرها دون أن تغادر موقع مسؤوليتها طوال فترة القتال وعلى مدار السبعين يوماً، وعندما كانت تريد أن تستريح، كانت تستريح في الموقع نفسه، والذي لم يتغير طوال فترة المعركة، أوردها مثالاً هنا، كنموذج لاستعداد أبناء شعبنا للعطاء والتضحية. واصرارها على البقاء في موقعها دون خوف ولفترة طويلة انما هو في الحقيقة تأكيد لمواقع القتال التي تتصل معها عبر الجهاز بعدم التهيب من أن يبقى المرء في موقع واحد لفترة طويلة، ثم ان لها أسلوباً متميزاً في طريقة اعطاء أو تمرير

الأمر. وكانت تخاطبنا على الجهاز وكأنها تخاطبنا وجهاً لوجه وليس على جهاز لاسلكي بعيد.

الحقيقة توجد لحظات إنسانية كثيرة ومجيدة عاشها المرء في فترة القتال في بيروت، الا أننا لا نستطيع أن نحكي كل ما عشناه وشاهدناه في الحياة اليومية من جوع وعطش وغيره، ومن المشاهد التي لا أنساها روح الحنان في أعين الكثيرين من الناس الذين كانوا ينظرون الينا ويتابعون تحركاتنا بكل رأفة: ليست عيون غضب أو حقد أو جفاء، عيون تمنح الحنان الدافىء في لحظات كان الناس فيها يتحملون الموت والدمار ويتعرضون مثلنا للقصف والاستشهاد والاصابة. ورغم ذلك كنا نرى الأطفال الصامدين يحملون الأباريق الصغيرة يفتشون «وين فيه حنفية مكسورة ولّا وين في جورة مي» حتى يأخذوا القليل منه لأم أو لأخ أو لأب» ورغم هذه القسوة تضحك الطفولة وتواصل البحث عن الماء. ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية، بمعنى البعد الجغرافي والشعبي والسياسي، لكان لنا في الثورة الفلسطينية موقفاً آخر غير الموقف الذي حصل ولكان لنا غير الواقع الذي حتّم على الثورة في النهاية أن تخرج من هذه المدينة البطلة، لكانت لدينا امكانية للصمود أكثر بدلاً من الثلاثة أشهر تسعة أشهر أو ربما أكثر.. لكانت لدينا امكانيات أوسع للبقاء والاستمرار من الناحيتين العسكرية والحياتية. لكن بيروت أعطت بما فيه الكفاية. ويا ليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت.

شهادات (٢)

في معتقل أنصار *
التركيب الاجتماعي والهيكل التنظيمي

سعدون حسين

عندما اعتقلت إسرائيل الآلاف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، لم تطل اعتقالاتها مواطنين من فئة اجتماعية واحدة، بل طالت الفئات جميعها. وهكذا اتخذت الاعتقالات، بالإضافة لأسبابها الأخرى، طابع عملية انتقام من أبناء الجنوب ــ كل الجنوب باستثناء حفنة من العملاء يعدُّون على الأصابع. فعندما يعتقل الإنسان من الطريق أو أثناء «تختيم» تذكرته أو يخطف ليلاً من منزله بسبب وشاية من زيد أو عمرو أو «يمسح» مخيم معين ويقتاد كل شبابه في الشاحنات، إلى معتقل أنصار، فهذا يعني أن كل الناس مستهدفون ومطلوبون للعدو الصهيوني، ولا قيمة أبداً للكلام الذي يردده البعض، إن كان عن عفوية أو عن قصد «إنني بريء ونظيف»، وكأن الذين اعتقلوا مجرمون وقتلة. ومرة أتخمنا أحد الأسرى بالكلام عن نفسه على أنه «بريء ونظيف»، فصرخنا في وجهه: «كلنا أبرياء، والمجرمون هم الذين قتلوا الأطفال والنساء واقتادونا إلى هنا». إن ما تدعيه إسرائيل من متطلبات الحفاظ على أمنها يجعل كل إنسان في الجنوب معرضاً للاعتقال في أي وقت من الأوقات.

والاعتقالات التي جرت فعلاً، شملت كل الفئات الاجتماعية من الملاكين إلى الفئات الطفيلية في المجتمع. وسأعرض نماذج عن التركيب الاجتماعي والمهني لبعض المعتقلين مكتفياً بثلاث خيم من إحدى المحطات:

خيمة (١):

١ ــ خ، ح: عامل زراعي.
٢ ــ م، م: طالب مدرسة.
٣ ــ أحمد، ع: عامل زراعي.
٤ ــ ح، ع: سائق سيارة.
٥ ــ ن، ح: عامل زراعي.
٦ ــ محمد: طالب مدرسة.

* نشرت الحلقة الأولى من هذه الشهادة في العدد الماضي.

٧ ــ أحمد: عامل زراعي.
٨ ــ محمود، ت: ضامن.
٩ ــ عفيف: ملاك متوسط.
١٠ ــ ح، خ: مدرس.
١١ ــ أحمد، س: مدرس.
١٢ ــ ح، ح: ضامن.
١٣ ــ م، ت: عامل زراعي.
١٤ ــ م، ع: سائق شحن.
١٥ ــ ع، ق: عامل زراعي.
١٦ ــ ح، ف: حلاق.
١٧ ــ ع، أ: عاطل عن العمل.
١٨ ــ ح، ض: سائق سيارة.
١٩ ــ ق، س: طالب ثانوي.
٢٠ ــ خ، ط: ورَّاق.
٢١ ــ ع، ق: طالب ثانوي.
٢٢ ــ م، س: منجد.

خيمة (٢):

١ ــ أحمد: مصلح دراجات نارية.
٢ ــ محمد: مدرس.
٣ ــ محمد: سائق.
٤ ــ عاصم، س: مهندس زراعي.
٥ ــ عادل: ملاك عقاري.
٦ ــ فهد: حمَّال.
٧ ــ حسين: عامل محطة بنزين.
٨ ــ عاطف: عامل بناء.
٩ ــ حسين: مدرس.
١٠ ــ خليل، ف: خياط.
١١ ــ محسن: موظف ريجي.
١٢ ــ حسين سلوم: دركي.
١٣ ــ أحمد، ق: نجار موبيليا.
١٤ ــ حسن: حداد.
١٥ ــ علي: صانع أحذية.
١٦ ــ فؤاد: صاحب «حسبة».
١٧ ــ أسعد: عاطل عن العمل.
١٨ ــ حسين، ع: أطرش.
١٩ ــ فتحي: مجنون.

خيمة (٣):

١ ــ حاتم: كاتب عدل.

٢ ــ ع، ض: حمّال.

٣ ــ س، ف: تاجر.

٤ ــ ن، ج: محام.

٥ ــ ناصر: طبيب.

٦ ــ ح، ع: حمال.

٧ ــ محي الدين: بحّار.

٨ ــ سهيل: بائع خضار.

٩ ــ ح، ف: لحام.

١٠ ــ نايف: مصلح برادات.

١١ ــ أبو خضر: صاحب محل للبقالة.

١٢ ــ ف، س: صاحب محل للحلويات.

١٣ ــ يوسف: مزارع.

١٤ ــ عباس: راع.

١٥ ــ هاني: عامل زراعي.

١٦ ــ شحادة: عامل زراعي.

١٧ ــ مصطفى، س: عامل زراعي.

١٨ ــ ع، م: موظف في شركة المياه.

١٩ ــ علي: يتاجر بقطع السيارات القديمة.

٢٠ ــ س، ن: عامل أدوات صحية.

٢١ ــ حسين: وكيل ورش ليمون.

٢٢ ــ ع، ع: عامل زراعي.

٢٣ ــ ك، ف: صاحب مطعم.

٢٤ ــ م، ق: موظف في مطار بيروت.

٢٥ ــ سماحة الشيخ شوقي الأمين: رجل دين، مجدل سلم.

وهذه التركيبة الاجتماعية للأسرى تعكس إلى حد ما التركيب الاجتماعي لأهالي منطقة الجنوب ومخيماتها، مع ملاحظة أن النسبة الغالبة من المعتقلين تنتمي إلى الفئات الكادحة وخصوصاً من عمال الزراعة، يليهم المنتمون إلى الفئات المتوسطة من ذوي المهن الحرة.

أما أعمار الأسرى فتتراوح بين ١٠ سنوات و ٨٠ سنة إلا أن النسبة الطاغية تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ سنة.

كما تنتشر الأمية بشكل مذهل، فمن أصل ٥٠٠ أسير، استطعنا تسجيل أسماء ١٥٠ شخصاً يريدون تعلم القراءة والكتابة.

كما أن المعتقلين ينتسبون إلى الدين الإسلامي، ونادراً ما تجد بعض المسيحيين إلا إذا كانوا وطنيين أو اعتقلوا بالخطأ. أما الدروز فلم نر في محطتنا أحداً منهم. وينتمي

معظم الأسرى اللبنانيين إلى الطائفة الشيعية.

أما اللوحة السياسية في محطتنا فكانت كالتالي بالنسبة للمعتقلين اللبنانيين:

١ ــ الشيوعيون: زهاء ٢٥

٢ ــ حركة أمل: زهاء ١٠

٣ ــ حزب البعث، ع: ٥

٤ ــ حزب العمل: ٢

٥ ــ الحزب القومي: ١

٦ ــ الاتحاد الاشتراكي: ٢

والباقون: جميعهم غير حزبيين.

وبالنسبة لعناصر الحزب التقدمي الاشتراكي في الجنوب، فالذين اعتقلتهم إسرائيل عادت وأفرجت عنهم بسرعة.

أما بين الفلسطينيين فلحركة فتح النصيب الأكبر من المعتقلين، بل ان الصهيونيين كانوا يعتبروننا جميعاً ومهما كانت انتماءاتنا أعضاء في حركة فتح.

ومعظم الأسرى هم من القاطنين في مخيمي عين الحلوة والرشيدية، وفي صيدا، مع ملاحظة أنه ما من قرية في الجنوب إلا ومنها في أنصار أسير أو أكثر.

التنظيم الداخلي في المعتقل

وجود الآلاف من الأسرى دفع المسؤولين الاسرائيليين إلى إحداث نوع من التنظيم ذي هيكلية خاصة في صفوفنا، لمساعدتهم على تنظيم أوضاع المعسكرات من ناحية الانضباط والطعام، وكل ما يتعلق بأمور الأسرى داخل المحطة، بما في ذلك معالجة الخلافات الشخصية. هذه «الهيكلية» لعبت دور الاحتلال داخل المعتقل، حتى أن بعضاً كان يخاف من مسؤولي المحطة أكثر من خوفه من جنود العدو.

تضم كل محطة ما بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ أسير، يتعين عليهم «مختار» ينظم أوضاعهم. كما أن لكل خيمة «شاويشاً» يأتمر بما يمليه عليه المختار من تعليمات.

المختـــار

في المرحلة الأولى، كان المختار يُنتقى من قبل الأسرى، ولكن بعد التجربة، صارت إدارة المعتقل الاسرائيلية هي التي تختار المختار وتعطي له تعاليم المحطة وقوانينها، وإذا لم يستطع تنفيذها، يتعرض للعقاب، ويستبدل بشخص آخر.

أما مهام المختار فهي كالتالي:

(أ) ايقاظ الأسرى الساعة السادسة صباحاً من أجل التهيؤ للعدد.

(ب) تسلم التموين، والإشراف على توزيع الطعام، وإدارة المطبخ التي يعينها هو.

(ج) تسلم كل ما يتعلق بشؤون الأسرى: الرسائل، الخ.

(د) إخراج الأسرى المطلوبين للتحقيق وتعصيب عيونهم.

(هـ) مراقبة الأسرى وتسليم المتشاجرين لحراس المحطة.

(و) المحافظة على نظافة المحطة.

(ز) نقل اعتراضات الأسرى (إذا تجرأ أحد) إلى الضابط الصهيوني.

باختصار «المختار» هو ضابط صهيوني بالنيابة. وأقول هذا الكلام بلا مغالاة، دون أن يعني أيضاً أن كل المخاتير من طراز واحد. فكل الأسرى خبروا ممارساتهم، وسمعوا شتائمهم البذيئة لزملائهم في الأسر. وفي الفترة الأخيرة لجأ الإسرائيليون إلى خطة ذكية إذ قالوا للمختار: نحن لن نتدخل في شؤونكم طالما إنكم منضبطون. وبهذا أعطوا المختار صلاحيات معاقبة الأسرى وضربهم، وزودوه بكرباج لهذا الغرض. وبالفعل فبعض المخاتير مارس الضرب؛ وكأنه من جنود الاحتلال. بل كان المختار، أحياناً، يلجأ إلى قطع السجائر، أو يوقف توزيع الشاي والطعام. باختصار كنا نهاب المختار كثيراً؛ ذلك لأن حراس المحطة، مهما كانت حذاقتهم، يظلون عاجزين عن مراقبتنا كلياً بينما مختار المحطة، الذي يعتمد عادة على «شلة» من شاكلته، قادر على تنفيذ المهمة... كما ان الضابط الإسرائيلي كان يعزل المختار، إذا تبين له أنه ليس قاسياً أو سليط اللسان.

هذه المعاملة السيئة للأسرى من قبل المخاتير كانت تثير حساسية الأسرى بشكل فظيع. ففي معسكر (٤) هجم المعتقلون وضربوا مختارهم بسبب تصرفاته السيئة. وفي إحدى المعسكرات أضرب الأسرى احتجاجاً على تسلط المختار ومحاباته في توزيع الطعام. فضربك في قبل الجنود الإسرائيليين مسألة مفهومة أما أن يضربك أسير مثلك، أو يحظى بأفضل الطعام وأفضل الملابس، وبالأدوية والدخان، والأقلام، فيما تحرم أنت من أبسط الأشياء، فهذا ما لا يمكن احتماله.

وبهذه الطريقة، استطاع الإسرائيليون شق وحدة الأسرى، وإيجاد صدع في داخلهم، منتهجين الشعار السيىء الصيت «فرّق تسد». وفي إحدى المرات تعرض أحد الأسرى لتعذيب وحشي لمجرد أنه اعترض على تعليمات المختار. فبعد الضرب، ركض نحو ساعتين داخل المحطة وهو ينادي بصوت عال: «بدي أسمع للمختار». فصلاحيات المختار مطلقة. وإذا حاول الانتقام فإن الإسرائيليين يستجيبون له فوراً ويحققون رغباته. لذلك قلنا مرة لمختار محطتنا: «نريد أن نخرج من المعتقل، ليس تخلصاً من إسرائيل فقط، بل بالدرجة الأولى من الأشخاص القذرين أمثالك».

الشـــاويش

الشاويش غالباً ما يعين من قبل المختار، وقد يتبدل بغيره في كل لحظة، وذلك حسب شخصيته وقدرته على ضبط أوضاع الخيمة. بعض هؤلاء كان يستعمل أسلوب السباب، والبعض الأقل اتصفوا بخصال إنسانية.

أما مهام الشاويش فهي كالتالي:

١ ـــ استلام الطعام من المطبخ وتوزيعه على الأسرى.

٢ ـــ إبلاغ الخيمة بقوانين المحطة.

٣ ـــ تنظيم خروج الأسرى إلى المراحيض والاستحمام.

باختصار، الشاويش ينفذ تعليمات المختار، ويساعده في ضبط أوضاع المحطة. وكان المختار يعقد اجتماعات خاصة «للشاويشية» من أجل معالجة أوضاع المحطة. وكان يفضّل شاويشاً على آخر بغية تعميق الخلافات بين الأسرى. من ذلك، مثلاً، إعطاء شاويش

علبة دخان، وآخر نصف علبة، أو تزويد خيمة بكمية من الشاي، وأخرى بكمية أقل. كما يعين في كل محطة «طبيب» من الأسرى يشرف على أوضاع المعتقلين الصحية. فهو الذي يتسلم أقراص الفاليوم والباندول، وهو الذي يرفع التقارير إلى الطبيب الإسرائيلي عن أوضاع المعتقلين. في بداية الاعتقال كان «الطبيب» يتمشى بين فسحات الخيم سائلاً إذا كان هناك مرضى. وفي أواسط شهر أيلول، أفرغت من كل محطة خيمة تم تحويلها إلى عيادة، تتوفر فيها: نقالة، وقطرة للأذن، وأخرى للعين، وبعض الحبوب المهدئة. كما انعقد اجتماع عام لـ «أطباء» المعتقل من أجل تحسين العناية الصحية. لكن الاجتماع كان مجرد خطوة تحذيرية، فلم نلمس بعده أي تحسين فعلي لأوضاع المرضى. وما تجدر الإشارة إليه، أن بعض «الأطباء» كان يتذمر من هذه المهمة لأنها ستؤدي إلى إطالة سجنهم حتى يتم الإفراج عن المعتقلين كافة.

إدارة المطبخ

كان المختار يعين من صفوف الأسرى عناصر المطبخ، وغالباً ما يكونـون من المقربين إليه، من بلدته أو ممن يعرفهم سابقاً. بعض هؤلاء لا يعرف ألف باء الطبخ، ولكن إرادة المختار تجعله طباخاً. وعلى الرغم من الاعتراضات على هذا الأسلوب، يأتي الرد: «لا نستطيع تجريب ٥٠٠ أسير لكي نعرف الطباخين المهرة».

عناصر المطبخ ينظفون الطناجر، ويطهون الطعام، ويوزعون الشاي والجزر، الذي يكون أغلبه معفناً لا يؤكل.

في الصباح، تجلس إدارة المطبخ والمختار والطبيب داخل خيم الطبخ، فيتناولون فطورهم وكأنهم في بيوتهم. وهذا يتكرر ظهراً ومساءاً. حتى أن بعضهم زاد وزنه بسبب الطعام الكثير الذي يتناوله. كما كان المختار يعين شاويشاً للماء، وذلك لتلافي الفوضى التي تقع أثناء التزاحم على الاغتسال. فإدارة المطبخ هي فئة متميزة استأثرت ببعض الامتيازات، والحظ السعيد لمن يصادق عناصر المطبخ. إذ عبر هذه الصداقة يستطيع الحصول على بصلة أو ملعقة من المربى زيادة، أو على شيء من الزيت لوضعه على حبة البطاطا المسلوقة.

فالمختار والشاويش والطبيب وإدارة المطبخ وبعض المقربين من هؤلاء، كانوا يجسدون «السلطة الحاكمة» في المحطة؛ والويل لمن يخالف الأوامر، فحسابه عند الجنود، حيث ينادي المختار الحارس ويشتكي على أحدهم، فيضرب بالأرجل، أو يؤخذ إلى غرفة «الاكس» فيمشي على المسامير والزجاج.

هذا الوضع المميز لهذه «الشلة» كان يواجه أحياناً بتحرك نشيط من قبل الأسرى. فمرة شكّلنا لجنة لمراقبة ما يرد إلى المطبخ، وخصوصاً الدخان الذي كانوا يتلاعبون بتوزيعه. وفي بعض المعسكرات شكّلت لجان ثورية قامت بما يشبه التسيير الذاتي للمحطة. حتى المشاكل التي تحدث بين الأسرى كانت اللجنة تعالجها بدون العودة إلى الإسرائيليين. هذه اللجنة حدَّت من صلاحية المختار والشاويش. لكن بعض المحطات كانت تمنع تأليف هذه اللجان. وفي محطتنا قال لي المختار: «لو نزل الله على الأرض لا أسمح بتشكيل لجنة مراقبة». طبعاً لأن هذه اللجنة ستقضي على الامتيازات التي

يحصل عليها. هذه اللجان فرطها الإسرائيليون أخيراً ونقلوا جميع دعاتها إلى معسكرات أخرى، وذلك لتقوية سلطة المخاتير، ومنع أي عمل ديمقراطي داخل المعتقل.

وهناك نقطة لا بد من توضيحها، وهي أن كل المقابلات الصحفية تجرى مع مختار المحطة. بل إن أحد المخاتير قال للتلفزيون الأميركي: «أنا أمثل ٥٠٠ أسير لا نعترف بقيادة المقاومة، ونريد السلام مع إسرائيل»، وللأمانة نقول أيضاً أن أحد المخاتير رفض مثل هذا الكلام، فكان نصيبه عشر ضربات بالعصا على ظهره.

كما كانت قيادة المعتقل تعقد اجتماعات دورية لجميع المخاتير، من أجل إبلاغهم بأخبار الإفراجات، وأن «الأسير المنضبط وغير الفوضوي سيطلع»، وأن «الذي لا يكذب أمام المحقق ولا يعطي معلومات متناقضة سيطلق سراحه». كما كان الإسرائيليون يزودون المخاتير ببعض الأخبار السياسية، خصوصاً تلك المتعلقة بحصار بيروت وخروج المقاومة. إذ جاء الكولونيل «داني» بعد انسحاب المقاومة، وعقد اجتماعاً عاماً للمخاتير، وأخبرهم بأن انسحاب المقاومة من بيروت «سينعكس إيجابياً على أوضاع الأسرى». كما كان يأتي أحياناً بعض أعضاء الكنيست، ويجتمعون ببعض المخاتير ــ فيخبرونهم عن عملية الإفراج، وأنها «قريبة جداً».

خيمة الحراس

في كل محطة تضم عدداً معيناً من الأسرى، توجد خيمة خلف الأسلاك تضم بعض الجنود الذين يقومون بحراسة المحطة والإشراف عليها أمنياً؛ وأحياناً إجراء التحقيقات مع بعض المطلوبين إذا تعذر ذهابهم إلى معسكر التحقيق. وعلى بوابة المحطة يقف حارس طيلة النهار موجهاً رشاشه نحو الأسرى. وهناك حارس آخر يقف أمام قنينة الغاز، ويدور حول المحطة مراقباً تحركات الأسرى. من أجل اصطياد بعضهم، وإيقافه تحت الشمس، أو لرفع الأيدي لمدة ساعات أمام البوابة. وإذا أراد المختار شيئاً، فإنه يسأل عن الكابتن المسؤول، وهذا بدوره يأتي فيتحدث مع المختار.

وأثناء توزيع الطعام على المحطات، أو إخراج فضلات الطعام منها، يستنفر الحراس وعددهم سبعة، بأسلحتهم الكاملة، خوفاً من تحرك الأسرى؛ حتى إذا خرج مريض من المحطة فإن الحراس يستنفرون خوفاً من اختطاف أحدهم، وجعله رهينة في أيدينا.

أما في الليل، فيكثر عدد الحراس ويراقبون الأسرى، ويرون إذا ما كانوا قد ناموا أم لا. كما أن الآليات تدور حول المحطات كافة موجهة الأضواء الكاشفة على الأسرى وهم نائمون طيلة الليل بسرعة هائلة مخلفة وراءها غباراً كثيفاً يعمي العيون، حتى أننا بالكاد نستطيع النوم من شدة هدير الآليات في الليل. كما أن قيادة المعتقل تقوم أحياناً ببعض المناورات الليلية، فتطلق القنابل المضيئة ليلاً، ويستنفر جميع حراس المعتقل وهم بالمئات، وتدار الآليات بسرعة جنونية، وتطلق صفارات الإنذار، وذلك تحسباً من هروب أحد الأسرى، وللتأكد من أن بإمكان الحراس القاء القبض عليه أم لا. وتوجد في المعتقل سيارة شحن أسميناها سيارة دفن الموتى، لأنها تنقل الأسرى المطلوبين إلى معسكر التحقيق أو لحملهم إلى السجون داخل إسرائيل.

ويحيط بكل محطة برجان للمراقبة؛ وأحياناً كان يأتي الكولونيل ويتحدث مع المختار

حول قضايا الأسرى، أو يستدعي المخاتير ليلاً للتحدث إليهم. فحراس المحطة مهمتهم الأساسية إجراء العدد (التفقد) كل صباح، فيرتدون بزاتهم العسكرية الواقية من الرصاص، ويحملون هراوات غليظة، ويدخلون المحطة من أجل عدّنا علماً بأنهم لو فتحوا البوابة لما هرب أحد منا، ومرة قلنا لهم هذا. وأثناء دخولهم المحطة، نضع أيدينا على رؤوسنا، والويل لمن يرفع رأسه أو يحرك يديه، إذ أن العصا تنهال على رأسه أو يؤخذ رقمه لمناداته للتعذيب بعد العدد. فالعدد كان العقاب اليومي، بل إنه من أبشع أساليب التعذيب التي عانينا منها، لأنك تحس بأن جميع أجزاء جسمك قد تيبست؛ إذ عندما تضع يديك على رأسك مطأطئاً، وتجلس متربعاً ساعة أو أكثر، فإنك تحس كأن الموت على قاب قوسين منك. وكنا نعمل العدد أحياناً أثناء تناول الفطور، فنرمي كوب الشاي، ونتراكض إلى العدد، لأن الحارس عندما يبلغ المختار بالعدد يجب أن نجلس في الخيم مثل الملائكة «لا حركة ولا نفس» كما يقول المختار. وعندما يخرج الجنود من المحطة، نرفع رؤوسنا قليلاً، لكن نظام العدد يبقى ساري المفعول إلى أن يصرخ المختار «ارتاحوا» فعندها نشعر وكأننا قد ولدنا من جديد.

المقنع

أكثرية الأسرى في «أنصار» تعتبر المتعاملين مع العدو الصهيوني (المقنعين)، السبب في اعتقالها، حتى أن كلمة «مقنع» أصبحت تتردد على ألسنة أهالي الجنوب وأطفاله، فلا تسمع إلا «الحق على المقنعين» و «المقنع هو السبب»، و «اسرائيل شو بيعرفها بالناس». هذا الكلام الشعبي فيه جزء كبير من الحقيقة، لأن إسرائيل مهما بلغت قدرة مخابراتها، فهي عاجزة عن امتلاك معلومات دقيقة عن المنتمين للمقاومة والحركة الوطنية، فهي قد تعرف البعض، لكنها لا يمكن أن تعرف الأعضاء والأنصار والميليشيا والأرقام المالية ومخابىء السلاح... الخ. فالوشاية كان لها دور أساسي في زج العديد من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في معتقل أنصار، ولكن هذا لا يعني أن إسرائيل لم تكن ترغب في اعتقال أبناء الجنوب لولا هؤلاء «الوشاة». فهذا غير صحيح كلياً، لأن الاعتقالات شملت كل الناس تقريباً؛ فالمخيمات لم يبق فيها إلا الأطفال والعجزة والنساء؛ وبعض القرى اللبنانية اقتيد جميع شبابها إلى المعتقل. وهذا ما يؤكد أن دور المقنع كان شكلياً في بعض الحالات. وما أرادت إسرائيل تحقيقه هو ضرب الناس بعضهم بالبعض الآخر. وهو ما أشار إليه الضباط الإسرائيليون عندما قالوا لمخاتير الجنوب: «نحن لا علاقة لنا، أنتم تشـون ببعضكم»، فيعرف هذا الضابط أن «المقنعين» هم السبب، ولولاهم لما اعتقل أحد.

هذا الأسلوب الصهيوني أدى إلى وقوع صدامات عديدة بالأيدي والعصي في أكثر من قرية، حيث تبادل الأهالي التهم حول من يتحمل مسؤولية الاعتقالات. ففي معمل صفا، مثلاً، عرضوا أمام أحد المقنعين نحو ١٥٠ شخصاً من قرية «...» فاختار عشرة أشخاص، واتهمهم بأنهم ضباط في جبهة التحرير الفلسطينية ـ القيادة العامة وحركة أمل. وأثناء تجميع الناس على البيادر كانوا يوهمون الأهالي بأن المقنع موجود في إحدى السيارات، ومن لا يعترف فسوف يدل عليه، وغالباً ما يكون هذا الشخص مجرد وهم.

فالمقنع كان «فزّاعة» تستعمل أحياناً للتخويف، فيقف الحاكم العسكري ويقول: «نحن نعرف كل واحد منكم فالمنظم يقف جانباً: الضباط في صف والميليشيا في صف» وهنا لا أقصد أنه لم يكن لعملاء الاحتلال دور في هذا السياق، بل ما أردت توضيحه أن مسألة المقنعين استعملتها إسرائيل كذريعة للصق التهم بأبناء المخيمات والقرى، بهدف تأجيج الصراعات بينهم كي تبقى هي ممسكة بأوضاع المناطق. فهناك العديد من المقنعين شهدوا زوراً على الأهالي من أجل إنقاذ أنفسهم من التعذيب، وبعضهم هدد بالضرب إذا لم «يتقنع»، بل أن بعض الأسرى تلقى عرضاً للإفراج عنه مقابل الوشاية بأبناء بلدته. والبعض حاول الانتقام بسبب ممارسات خاطئة ارتكبت في حقه سابقاً في ظل وجود المقاومة والحركة الوطنية.

وهناك عملاء، وهم أقلية، كانت لهم ارتباطات مشبوهة سابقة على الاجتياح الإسرائيلي، لذلك، فإن وضع المقنعين كافة في سلة واحدة، واعتبارهم عملاء خطأ كبير، فالعديد من الاعتقالات حدثت بدون «مقنعين» وكان على رأس حملات الاعتقال ضباط إسرائيليون، وهو ما جرى في قرى القليلة وطيردبا وتولين الخ. فإسرائيل استفادت من كل تناقضات المجتمع اللبناني والمجتمع الجنوبي بشكل خاص: الخلافات العائلية، والصراعات الطائفية، والخلافات السياسية، والتناقضات العشائرية، وحتى المسائل الشخصية، لدرجة أن مواطناً من بنت جبيل كان قد طلّق زوجته منذ سنوات، فوشت به زوجته المطلقة، وهو اليوم من نزلاء معتقل أنصار! وأحدهم قضى أخوه بحادث سيارة، فوجد ضالته في الاحتلال الإسرائيلي لينتقم من المتسبب، كما أن أحدهم قتل عمه على أيدي مسلحين من حركة أمل، وعندما جاءت إسرائيل «تقنّع» وساعد في اعتقال أبناء بلدته، وفي بلدة الزرارية تحوَّل «أبو مشهور» إلى ضابط في جيش حداد لأن المقاومة والحركة الوطنية حرقتا منزله في أحداث ١٩٧٦.

وفي معتقل أنصار وضع حوالي ٤٠ مقنعاً في أحد المعسكرات، وسمعنا أن معارك بالأيدي نشبت بينهم وبين الأسرى.

باختصار، مسألة المقنعين استخدمتها إسرائيل لتفتيت وحدة الجنوبيين، ولتأجيج الصراعات العائلية والعشائرية بينهم طبعاً هذا لا ينفي وجود بعض العملاء الذين لعبوا دوراً مهماً في تسهيل مهمة قوات الاحتلال، وكانوا «مقنعين» حقيقيين في صفوف العدو.

وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أن كبار المتعاونين مع إسرائيل في الجنوب لم يحتاجوا إلى قناع ليخفوا حقيقتهم، كبعض أبناء آل الدايخ، فهؤلاء كانوا يصعدون إلى القرى في وضح النهار، يأخذون من يريدون تنفيذاً لأوامر الاحتلال. فالمسؤولية تقع أولاً وأخيراً على عاتق قوات الاحتلال، أما «المقنعون» فمجرد أدوات رخيصة تنتهي مع رحيل قوات الاحتلال ويتقلص دورها كلياً. وان اسرائيل حتى لو لم تجد وشاة و «مقنعين» فلسوف تعتقل أبناء الجنوب وتذلهم. فالاحتلال الأجنبي يعني دائماً الاعتقال والتهجير والقتل والإبادة.

أهداف الاعتقالات

بعد هذا العرض التفصيلي لرحلة العذاب والإذلال في معتقلات العدو، وبعد أن

أوضحنا طبيعة التركيب الاجتماعي والإداري لمعتقل أنصار، نعود لطرح الأهداف الكامنة وراء هذه الاعتقالات الجماعية التي شنتها إسرائيل منذ حزيران الماضي في الجنوب اللبناني والتي ما زالت تطول المزيد من أهالي المنطقة حتى كتابة هذه السطور.

فما هو الهدف من هذه الاعتقالات؟

ما الفائدة من اعتقال الأطفال والمجانين والعجزة؟

ولماذا هذا الاحتجاز الطويل للأسرى رغم انتهاء المعارك العسكرية؟

بادىء ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن الاعتقالات شملت كل المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية، حتى تلك القرى المعادية للوجود الوطني. كما أن الاعتقالات طالت كل الفئات الاجتماعية تقريباً. والمعتقل كان عبارة عن هرم اجتماعي قائم بحد ذاته، بل نستطيع القول أن معتقل أنصار هو مجتمع «أممي» لأن كل بلدان العالم ممثلة فيه تقريباً: فهناك لبنانيون وفلسطينيون وسوريون وعراقيون وأردنيون ويمنيون ومصريون وأتراك وبنغاليون وباكستانيون. فإنفاق ملايين الدولارات من أجل إطعام الأسرى، وفرز قوات عسكرية كبيرة لحرساتهم، وتحمل ضغط محلي ودولي، كل هذا ما كانت لتتحمله اسرائيل لو لم تكن لديها أهداف مهمة وراء تجميع الأسرى، ذلك أن إسرائيـل غير مستعدة لإنفاق قرش واحد إذا لم يكن هناك مردود.

فما هي هذه الأهداف؟ في رأيي هذه أبرزها:

أولاً ــ الانتقام من تاريخ الجنوب الوطني الذي شكَّل لسنوات طويلة ليس بؤرة لدعم نضال المقاومة فقط، بل تحول إلى خزّان بقي يمد جميع الأحزاب اليسارية بالطاقات البشرية. فجاءت إسرائيل لتنفذ مهمة استئصال الوجود الوطني اللبناني الذي عجزت السلطات اللبنانية المتعاقبة منذ الاستقلال عن وضع حد لنموه وتطوره، فالاعتقالات شملت كل القرى اللبنانية، كما أن التحقيقات مع الشبان اللبنانيين لم تقتصر على العلاقة مع المقاومة، فكان المحققون يسألون المعتقل عن تاريخ حياته منذ إن كان عمره ست سنوات، وحتى لحظة اعتقاله، وما اذا كان قد انتسب إلى ناد أو نقابة، بل ان أحد المواطنين اعتقل لأن ابنه شهيد في الحرب الأهلية.

ثانياً ــ إذلال أبناء الجنوب، واعادة ربطهم بالزعامات التقليدية، من خلال التصوير لهم إن تعاطفهم مع الأحزاب الوطنية ثمنه الاعتقالات والتعذيب. وهذا ما يفسر وجود مئات المدنيين في المعتقل، بل إن بعضهم ضد اليسار، وعندما كان هؤلاء يعترضون على اعتقالهم لأنهم غير منتمين للتنظيمات، يكون جواب الإسرائيليين: «لماذا لم تحملوا السلاح ضدهم؟ فكل من تبرَّع بقرش لهم أو قرأ صحيفة من مجلاتهم يعتبر مخرباً».

ثالثاً ــ إعادة تنشيط القوى الرجعية الجنوبية، إذ بعد كل عملية اعتقال، تنشط الاتصالات، وتبدأ الوساطات للإفراج عن الأسرى. فأحد الزعماء الجنوبيين قال لوفد زاره من أجل الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح أبنائهم: «شو جايين تعملوا هون، ليش دخلوا ولادكم عالأحزاب، خليهم ياكلو حسابهم، بس أنا قلبي أطيب منكم، فتكرم عيونكم، بدي ساعدكم، وانشاء الله بيفرجوا عن أولادكم». كما أن إسرائيل كانت تُبرز العديد من عملائها بهذه الطريقة، فيتم ربط الأهالي بهؤلاء من خلال إطلاق سراح أبناء البعض.

رابعاً ــ تساهم الاعتقالات في دفع ضعفاء النفوس إلى التعاون مع سلطات

الاحتلال، ففي المعتقل كان الضباط يطرحون على العديد من الأسرى إمكانية التعاون معهم مقابل مبالغ ضخمة من المال ومن يرفض التعامل فحظه مزيد من الضرب والتعذيب.

خامساً ـ شكلت الاعتقالات اداة ابتزاز بيد الاحتلال للمساومة مع العديد من أبناء القرى الجنوبية، فتطرح عليهم المعادلة التالية: مقابل الإفراج عن أولادكم، نريد فتح مراكز مسحلة في القرى والانخراط في المخابرات الإسرائيلية.

سادساً ـ الحصول على معلومات أمنية، وخصوصاً من الفلسطينيين، حول العمليات العسكرية التي كانت تنفذ عبر الأراضي الأردنية واللبنانية منذ انطلاقة المقاومة، وحول العلاقة بالانتفاضة الشعبية داخل الوطن المحتل.

سابعاً ـ النفاذ إلى كيفية تركيب المنظمات الفلسطينية وماهية الأسلحة التي تستخدمها وأساليب التدريب، والبلدان التي يجري فيها.

ثامناً ـ محاولة اكتشاف خلايا الداخل فالعديد من فلسطينيي عام ١٩٦٧، تعرضوا لتعذيب مضاعف، إذ كانوا يتعرفون من خلالهم على أقاربهم من أجل مراقبة تحركاتهم، وتنقلاتهم.

تاسعاً ـ قتل الروح النضالية عند الشبان الفلسطينيين عبر تصوير الأمر لهم وكأن «المقاومة قد انتهت، وها هي القيادات ولت هاربة. فمن أجل الحفاظ على حياتكم وأولادكم، عليكم العيش معنا بسلام في إطار الحكم الذاتي». كما كان الإسرائيليون يأتون بآباء البعض إلى المعتقل لإقناع الأبناء ببعض الأمور.

عاشراً ـ إجراء الدراسات النفسية والاجتماعية عن الأسرى، وذلك من أجل فهم طبيعة المواطن العربي، ودرجة تطوره الثقافي والعلمي، بغية وضع الخطط الملائمة لمحاربة العرب وإخضاعهم للاستراتيجية الأمبريالية.

حادي عشر ـ توفير الأجواء الأمنية الملائمة لقوات الاحتلال. فعن طريق زج الرجال والشباب في معتقل أنصار، تتصور إسرائيل أن هذا يوفر الاستقرار لقواتها المتنقلة في منطقة الجنوب، فلا تشن عليها العمليات الفدائية. وبالفعل فإن الأمن الإسرائيلي، أو بالأحرى الخوف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، هو أحد أهم الأسباب لوضع الآلاف في معتقل أنصار.

لقد أرادت إسرائيل باعتقالاتها العشوائية أن تستأصل التراث الوطني لجماهير الجنوب وأن تحول المخيمات الفلسطينية من بؤر للنضال المسلح إلى تجمعات بشرية هاجسها الأول المسكن والاستقرار النفسي والمادي، والابتعاد عن منظمة التحرير، عبر خلق أطر سياسية زائفة تدعي تمثيل الشعب الفلسطيني.

ولكن كل هذه الأهداف فشلت، فمعنويات أسرى أنصار عالية جداً، وأكثر من مرة رُشق جنود العدو بالحجارة، كما أن الوضع الجماهيري في الجنوب يتحول تدريجياً باتجاه بلورة مقاومة وطنية صلبة للاحتلال، وما تزايد العمليات العسكرية الفدائية ضد قوات الغزو في الفترة الأخيرة، إلا تعبيراً عن هذا المزاج الشعبي المتصاعد غضباً ونقمة على قوات الاحتلال.

فعلى الرغم من الاعتقالات وأساليب التعذيب الوحشية التي يتفنن بها الإسرائيليون، فإن الجنوب، بقراه ومخيماته، صوت واحد ضد الإحتلال. بل إن معتقل أنصار الذي استهدفت منه إسرائيل تكفير الناس بالنضال الوطني، يصبح مصنعاً لتخريج المناضلين والوطنيين.

صناعة الدخان وتسويقه في الأراضي المحتلة

د. جاد اسحق

مقدمة

للتبغ مكانة خاصة بالنسبة لموقعه بين المواضيع الزراعية والصناعية المتعلقة بآفاق التنمية، ويرجع ذلك الى تعدد العوامل التي تتداخل لتؤثر على هذا الموضوع، اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فللتبغ علاقة مباشرة بالزراعة لكونه محصولاً زراعياً في الأساس وله ارتباط وثيق بالأرض والمزارع الفلسطيني، كما أن لهذا المحصول أثراً كبيراً على الصناعة لأنه من المحاصيل الصناعية البحتة، ويدخل في منافسة مباشرة ــ بالنسبة لأولوية زراعته ــ مع المحاصيل التي تزرع لإنتاج طعام الإنسان أو علف الحيوان، وفي الوقت نفسه، يرتبط هذا المحصول بالاقتصاد والتجارة بسبب كبر حجم الانتاج لهذا المحصول، ولسرعة التبادل المالي في انتاجه وتسويقه، كذلك فان لهذا الموضوع صلة وثيقة بالوضع السياسي، من حيث الضرائب المستوفاة على الانتاج وغيرها، أضف الى هذا كله ما لهذا الموضوع من أهمية اجتماعية وبيئية وصحية. ان هذا الوضع المميز لموضوع التبغ وعلاقاته بآفاق التنمية المختلفة يحتم علينا دراسته في ضوء هذه النواحي المختلفة مجتمعة.

ومن الناحية العلمية، فان نبات التبغ أو الطباق يتبع الجنس (Nictotiana)، والذي يوجد منه أكثر من ١٠٠ نوع، ولكن هناك نوعان فقط يحتلان الأهمية الكبرى كمصدر للتبغ والنيكوتين. النوع الأول: وهو التبغ العادي (Nictotiana Tabacum) الذي يعتبر مصدر جميع أنواع التبغ في العالم، ويمتاز بأزهاره القرنفلية اللون وأوراقه الملساء الناعمة، أما النوع الثاني: فهو الدخان الأخضر، واسمه الشائع (الهيشي أو الحميص)، واسمه العلمي

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) عام ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة: د. جاد اسحق، فيعمل منسقاً لكلية العلوم في جامعة بيت لحم.

(Nictotiana rustica)،ويتميز بأوراقه الخشنة وأزهاره الصفراء، وهذا النوع من الدخان يزرع غالباً للاستهلاك المحلي، خاصة في بعض دول الشرق الأوسط والهند وأفريقيا وبعض مناطق أميركا الاستوائية، كما يزرع في الدول الأوروبية لاستخلاص النشوق منه[1].

زراعة التبغ

رغم أن نبات التبغ العادي استوائي الأصل، غير أنه يزرع حالياً في أكثر من ٨٠ دولة، ما بين خط ٥٠ شمالاً و٤٠ جنوباً. وتوجد ٣ أنواع رئيسية من هذا النبات هي: التبغ الفرجيني (Virginian) والشرقي (Oriental) وتبغ برلي (Purley). والتبغ الفرجيني يتميز بأوراقه العريضة وملمسه الناعم ونكهته المميزة، أما التبغ المسمى بنوع برلي، فهو في الأصل سلالة فرجينية ولكنه يتميز بأن أوراقه فقيرة في مقدرتها على الاخضرار وبناء الكلوروفيل، ولقد اكتشفت هذه السلالة، بطريق الصدفة، من قبل أحد المزارعين في ولاية أوهايو في أميركا سنة ١٨٦٤؛ اذ لاحظ هذا المزارع، واسمه برلي، أن هناك بعض نباتات الدخان في حقله فقدت لون أوراقها الأخضر المبين، ولكن بعد تجفيف هذه الأوراق تحولت الى لون أصفر محمر، وكانت خواصها المسامية والامتصاصية عالية الجودة، وتحول هذا النوع من التبغ ليكون الأساس في المزيج الأميركي للسجائر.

أما التبغ الشرقي، فهو النوع المعروف في بلادنا وبعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط مثل: تركيا واليونان، ويتميز بأوراقه الصغيرة نسبياً وخشونته ولكنه غني في مواد النكهة.

ولكل نوع من هذه الأنواع من التبغ عدة أصناف استحدثت بطريقة الانتخاب والتحسين لمقاومة الأمراض وعوامل التربة والبيئة. فمثلاً، هناك الصنف «جليل» والصنف «قولا» من أنواع الدخان الشرقي، ومن أصناف التبغ الفرجيني هناك «أورينوكو» (Orinoco) «وبريور» (Pryor) و«مريلاند» (Maryland) و«هافانا» (Havana) و«سومطرة» (Samatra) الخ[2].

ومما يجدر ذكره أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشتهر بجودة انتاجها من التبغ وخاصة التبغ الشرقي؛ ولهذا فان لمحصول التبغ أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة الفلسطينية التي عرفت منذ القدم بانتاجها للتبغ، وما زال هذا المحصول من المحاصيل الرئيسية التي يقوم بانتاجها المزارع العربي. ويبين الجدول رقم (١) المساحات المزروعة بالتبغ في المناطق العربية وكمية الانتاج من هذا المحصول.

نلاحظ من هذا الجدول أن المساحات المزروعة بالتبغ وانتاجها لم يتغيرا كثيراً خلال ٣٠ عاماً باستثناء عام١٩٦٩ ـ١٩٧٠؛ حيث تضاعف الانتاج وارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ، ويرجع السبب الى أنه، في هذا العام بالذات، قامت دائرة الزراعة في الضفة الغربية بتشجيع زراعة التبغ الشرقي في المناطق العربية، وتم تزويد المزارعين بكميات من الأشتال من نوعي: «جليل» و«قولا»، ولقد نجحت هذه التجارب وتميز التبغ المنتج بجودة عالية حتى في المناطق الجبلية؛ غير أن تسويق هذا الانتاج لم يكن منظماً

الجدول رقم (١)
المساحات المزروعة بالتبغ وانتاجها
في المناطق المحتلة

العام	المساحة المزروعة ١٠٠٠ دونم	الانتاج ١٠٠٠ طن
١٩٤٩/١٩٤٨	—	٠,٦
١٩٧٠/١٩٦٩	٢٨,٦	١,٦
١٩٧٥/١٩٧٤	٨,٩	٠,٦
١٩٧٦/١٩٧٥	٩,٢	٠,٨
١٩٧٧/١٩٧٦	١٣,١	٠,١[٣]
١٩٧٨/١٩٧٧	١٥	٠,٧٥

بصورة جيدة، ولهذا فقد تراجع العديد من المزارعين عن زراعة التبغ مرة أخرى، وعاد الانتاج الى ما كان عليه في السابق، وسأتطرق لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع بعد قليل.

وعموماً، فان زراعة التبغ في فلسطين تتركز في منطقة الجليل، ويقوم بزراعته المزارعون العرب فقط، ولا يزرع أي تبغ بصورة تجارية في المزارع اليهودية[٤]. وفي الضفة الغربية تتركز زراعة التبغ في منطقة جنين ويعبد وبعض المناطق في نابلس ورام الله، ولا يزرع التبغ في المناطق الجنوبية من فلسطين لعدم ملاءمتها لهذا المحصول.

وبالرغم من أن هذه المنطقة مشهورة بجودة انتاجها للتبغ الشرقي، الا أن معظم المساحات المزروعة بالتبغ تقتصر على التبغ الفرجيني؛ اذ تبلغ نسبة زراعة التبغ الشرقي حوالى ٣٪ من الانتاج العام للتبغ وتشكل البقية نسبة ما يزرع من التبغ الفرجيني، أما بالنسبة لتبغ برلي، فانه لم تجر حتى الآن أي دراسات جدية حول امكانية ادخال هذا الصنف الى أصناف الدخان المزروعة، ومدى ملاءمة التربة المحلية وظروف البيئة لهذا الصنف. ويعود السبب في نقص المساحات المزروعة بالتبغ الشرقي الى أن معدل انتاج الدونم من هذا التبغ يصل الى ٥٠ كيلوغراماً في المتوسط، وقلما يتعدى ذلك، بينما يصل انتاج التبغ الفرجيني الى ٨٠ كيلوغراماً لكل دونم في المتوسط، وقد يتعدى الانتاج هذا الرقم فيصل الى ١١٥ كيلوغراماً للدونم الواحد، عند توافر الظروف المناخية المناسبة والعناية الجيدة.

وبالرغم من أن أنواع التبغ المختلفة تتطلب معاملات زراعية، الا أن نجاح زراعة التبغ اجمالاً يعتمد أساساً على ما يلي:

١ ــ التربة والظروف الجوية الملائمة.
٢ ــ توافر الأشتال الجيدة.
٣ ــ العمليات الزراعية الملائمة من تسميد وحرث ورش.

٤ ــ اتباع دورة زراعية سليمة.
٥ ــ القطف والتجفيف.

١ ــ التربة والظروف الجوية الملائمة:

لنبات التبغ فترة نمو قصيرة، اذ تبدأ أوراقه في النضج غالباً بعد ٣ أشهر من زراعته، وتؤثر التربة والظروف الجوية على موسم الحصاد، وهذا النبات شديد الحساسية للصقيع، ولذلك فان الأشتال تزرع متأخرة في البلاد ذات الصيف القصير، واذا كان الصيف رطباً والأرض مسامية خفيفة فان أوراق التبغ الناتجة تكون رقيقة وضعيفة النكهة، أما الأراضي الكثيفة والصيف الحار نسبياً فانهما ينتجان أوراقاً أشد اصفراراً وأكثر سمكاً وأغنى بمواد النكهة(٥).

ولضمان نجاح هذا المحصول، يجب أن تتوافر في التربة وسائل الوقاية ضد عوامل التعرية عن طريق الرياح أو المياه، بالاضافة الى عامل خصوبة التربة. والتبغ من النباتات شديدة الحساسية لقلوية التربة، غير أنه يتحمل الحموضة الزائدة في التربة. والتبغ من المحاصيل البعلية التي تجود زراعتها في المناطق الجبلية، وحيث أن نسبة الأراضي الزراعية المروية في المناطق العربية المحتلة لا تتجاوز ٢٪ من مجموع مساحات هذه المناطق، فان التبغ يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لهذه المناطق.

وتعتبر مناطق الجليل ويعبد وجنين مناطق مثالية لزراعة التبغ، وتجود فيها زراعة هذا المحصول، وخاصة النوع الفرجيني الذي تنتشر زراعته في هذه المناطق. ولقد تمت تجربة زراعة التبغ الشرقي في مناطق نابلس ورام الله وبيت لحم، وكانت نتائج هذه التجارب مشجعة من ناحيتي الكم والنوع.

٢ ــ توافر الأشتال الجيدة:

يعتمد نجاح هذا المحصول على توفير الأشتال الجيدة المقاومة للأمراض للمزارعين في الوقت الملائم للزراعة. والجدير بالذكر هنا أن انتاج الأشتال الجيدة يتطلب مهارة وخبرة علمية فائقة، ولا يستطيع المزارع العادي القيام بهذا العمل، وعادة تقوم شركات السجائر بالتعاون مع دوائر الزراعة بزراعة البذور وتوفير الأشتال المناسبة. والعامل الآخر الهام هنا هو توفير الأشتال للمزارع في الموعد المناسب، فمن الضروري أن تصل الأشتال للمزارع، عندما يكون قد جهز الأرض للزراعة، فالتبكير أو التأخير في توصيل الأشتال للمزارع يؤثر على الزراعة ونجاح المحصول.

ومما لا شك فيه، أن المزارع العربي لا يحظى باهتمام الجهات الزراعية المسؤولة ولا حتى المسؤولين في شركات السجائر، ولذلك فانه يتحمل العبء الأكبر في عمليات التخطيط وتوفير الأشتال، بالاضافة الى عمله المباشر في زراعة الأشتال والعناية بالمحصول.

٣ ــ العمليات الزراعية الملائمة:

يتطلب محصول الدخان عناية خاصة من قبل المزارعين، نظراً لحساسيته الفائقة للعوامل المناخية والبيئية، فهذا المحصول، ولو أنه في الأساس محصول خضري، غير أنه

لا يحتاج الى تسميد نتروجيني زائد، ويجب أن لا تزيد نسبة السماد النتروجيني الموجود على صورة فترات عن نسبة ٢٠٪ من اجمالي السماد، كما أن الرش بالمبيدات الحشرية وغيرها يؤثر على نوعية المحصول الناتج. وتؤثر مسافات الزراعة ومواعيد الحرث وغيرها من العمليات الزراعية على جودة المحصول.

وفي المناطق العربية المحتلة، فان المزارع الفلسطيني قد اكتسب خبرة جيدة في هذا المحصول، ومع ذلك من الضروري أن تقوم الجهات الزراعية المسؤولة بارشاد المزارعين عن العمليات الزراعية المناسبة، ومحاولة اجراء التجارب والمشاهدات عن طرق تطوير هذه الزراعة وتحسين الانتاج.

٤ ـ اتباع دورة زراعية سليمة:

ان نبات الدخان يستنفد جزءاً كبيراً مما في الأرض من مواد غذائية، لذلك فان زراعة الأرض بمحاصيل أخرى مستنفدة لخصوبة الأرض يجب استبعادها، وتجب مراعاة اختيار محاصيل مناسبة تتعاقب مع زراعة الدخان. فمثلاً، يفضل عدم زراعة محاصيل تعطي كمية كبيرة من النتروجين للتربة بعد زراعة التبغ، ويجب تجنب زراعة المحاصيل التي تصاب بالنيماتودا والأمراض الأخرى التي تؤثر على الدخان.

٥ ـ القطف والتجفيف(٦):

ان جودة التبغ تعتمد على مدى الجهود التي يبذلها المزارع نفسه في مراحل التصنيع، بعد القطف وقبل وصول المحصول الى شركات السجائر، لذلك فان اهمال أعمال التصنيع يؤدي الى رداءة جودة التبغ، حتى لو كانت جودته عالية عند بدء القطف.

وتحدد جودة الانتاج مدى دخل المزارع من هذا المحصول، وسعر التبغ يحدد حسب نوعية المحصول المصنع، أي بعد قطفه وتجفيفه، لذلك فان دخل المزارع الحقيقي تحدده جودة التبغ المصنع وليس كمية الانتاج، فان القطف والشك والتجفيف والرزم تصبح عمليات فائقة الأهمية بالنسبة للمزارع.

(أ) **القطف**: ان موعد القطف يلعب دوراً هاماً في تحديد جودة الانتاج، فالقطف المبكر يعطي أوراقاً قاتمة اللون، رديئة الخواص عند تجفيفها، كذلك فان القطف المتأخر يسبب جفاف هذه الأوراق وتلفها، أثناء عمليات التصنيع الأخرى، لذلك يجب اختيار الموعد المناسب للقطف وذلك عندما تبدأ علامات الاصفرار في الظهور على الأوراق.

كما أن عملية القطف يجب أن تتم في ساعات الصباح المبكرة أو في المساء، لتلافي الضرر الممكن وقوعه على النباتات اذا ما تم القطف خلال النهار. وعادة، يكون القطف على خمس دفعات: تكعيبة، فحلة أولى، فحلة ثانية، تثليثة وطربونة. ويتم القطف بصورة يدوية، مع أن هناك بعض الدول بدأت باستخدام الآلات في قطف الأوراق. وتجب مراعاة ترتيب الأوراق في صناديق بعد قطفها مباشرة، ويجب عدم استخدام الأكياس لذلك، اذ أن هذا يسبب تكسر الأوراق وتجعدها مما يؤثر على جودة الانتاج.

(ب) **الشك**: وهو عملية ربط أعناق الأوراق بواسطة الخيوط تمهيداً لنشرها وتجفيفها، ويتم، خلال هذه العملية، تصنيف الأوراق حسب الحجم ودرجة النضوج، وتجب مراعاة

عدم رص الأوراق عند شكها، لأن هذا يؤدي الى ارتفاع الحرارة واحتراق الأوراق، كما أن ترك الأوراق متباعدة عن بعضها يسبب الجفاف السريع للأوراق واحتفاظها باللون الأخضر وعدم اكتسابها للون الأصفر المرغوب.

(ج) **التجفيف**: وفيه تترك الأوراق المشكوكة لتجف وتتخمر مكتسبة اللون الأصفر والملمس الناعم، ويراعى في هذه العملية عدم تعريض الأوراق لأشعة الشمس المباشرة والحرارة العالية في الأيام الثلاثة الأولى، لأن هذا يحول دون حدوث عمليات التخمير والتعتيق الحيوية. لذلك فان الأوراق المشكوكة توضع عادة في المنشر الذي يغطى بالقش أو الخيش لمدة ٣ أيام، وخلال هذه المدة يبدأ الكلوروفيل الأخضر بالانحلال تدريجياً وتتحول الأوراق الى اللون الأصفر، كما تبدأ المركبات الحيوية المعقدة بالتحلل الى مركبات أبسط غنية بمواد النكهة، وخلال هذه العملية تبدأ الأوراق بفقد ما تحتويه من ماء بصورة تدريجية، فلا تتوقف العمليات الحيوية بصورة مفاجئة. وبعد هذه الفترة تعرض الأوراق لأشعة الشمس ليتم جفاف الأوراق. وهنا تجب مراعاة تغطية الأوراق في الليل، لمنع تكثف الماء على سطح الأوراق والذي يسبب اسودادها، كما تجب تغطية المناشر اذا ما ارتفعت درجة الحرارة بصورة غير طبيعية، أو اذا ما اشتدت الرياح، كما يحدث عادة في رياح الخماسين التي تظهر خلال هذه الفترة، لأن ذلك يؤدي الى جفاف الأوراق بصورة سريعة مؤثراً على جودتها.

وعادة، تستمر فترة التجفيف حوالى اسبوعين، عندها تكون الأوراق قد جفت، غير أن أعناق الأوراق غالباً ما تكون غير جافة، لذلك فان خيوط الأوراق المشكوكة تنقل بعد ذلك من المنشر الى مكان مظلل (تحت الأشجار أو معرش) لمدة ٣ ــ ٧ أيام، حتى يكتمل جفاف أعناق الأوراق، وبعدها تنقل الأوراق الى المخزن تمهيداً لرزمها، ويجب ابقاء الأوراق معلقة في المخزن طوال هذه الفترة الى أن يحين موعد الرزم، وعادة، يتم في الخريف، لأن ابقاء الأوراق في العراء يعرضها للرياح والندى والأمطار ويؤثر على جودتها.

وعند الرزم تجب مراعاة فرز الأوراق المعطوبة والمحروقة، وذلك لرفع درجة تصنيف الأوراق، ويتم رزم الأوراق في بالات بحيث تكون الأوراق متجهة الى الداخل والأعناق الى الخارج، ويراعى أن يكون وزن البالة من ٢٠ إلى ٢٥ كيلوغراماً.

واذا ما تأخر تسويق البالات فانه يجب وضعها في غرفة جيدة التهوية مرتفعة عن الأرض بعيدة عن الجدران، لمنع تسرب الرطوبة اليها، ويفضل تقليب البالات وفحصها بين الحين والآخر الى أن يحين موعد شحنها.

يلاحظ مما ذكرت أن انتاج التبغ عملية تتطلب مهارة ودراية كبيرتين، كذلك فانها تحتاج الى أيد عاملة خبيرة، وأي اهمال أو تقاعس في أي من العمليات المختلفة يؤدي الى رداءة الانتاج، ونقص في دخل المزارع. غير أن المزارع العربي الفلسطيني اكتسب خبرة واسعة في هذا المجال جعلته يتفوق في انتاج التبغ، لهذا فان المزارعين العرب هم الوحيدون الذين يقومون بزراعة التبغ وانتاجه في فلسطين، ولا يقوم اليهود بزراعة وانتاج هذا المحصول.

ان عمليات التصنيع المختلفة هذه غالباً ما تكون يدوية؛ مما يتطلب أيد عاملة كثيرة، ويقوم المزارع العربي وجميع أفراد عائلته بجميع هذه العمليات، ولقد لوحظ

مؤخراً أن هناك آلة صغيرة تستخدم لشك أوراق التبغ وربطها بالخيوط، وهذه الآلة ليست مرتفعة التكاليف، ومن الممكن استخدامها لتسهيل عملية الشك. ولكن هذه الآلة لم يتم ايصالها للمزارع العربي، وحبذا لو يقوم المختصون الزراعيون، أو شركات السجائر بالعمل على توصيلها للمزارع العربي.

ان التبغ الذي ينتجه المزارع العربي لا يقل جودة عن التبغ المستورد، ورغم ذلك فان الشركات المحلية تفضل استيراد التبغ من الخارج، مما أدى الى تدهور زراعة التبغ في المناطق العربية، فالشركات العربية تشتري ثلث محصول التبغ المنتج فقط، لذلك يجد المزارع العربي نفسه مضطراً لترك زراعة التبغ والتحول لزراعات أخرى، رغم خبرته الطويلة في هذا المجال. ولقد أوضح المسؤولون في شركات السجائر العربية أن عدم شرائهم لكل الانتاج العربي من التبغ يعود الى رداءة الانتاج، وهذا يتعارض مع رأي الخبراء الذين يقولون: إن جودة التبغ المحلي لا تختلف كثيراً عن التبغ المستورد. وكدليل على هذا فان شركة السجائر الاسرائيلية «دوبيك» تقوم باستخدام التبغ المحلي بنسبة عالية في تصنيع السجائر المحلية، كما سأبين بعد قليل. بالاضافة الى ذلك، فان الحكومة الاسرائيلية قد أبدت رغبتها في التحول الى تصدير التبغ الى الدول الأجنبية، مؤكدة بذلك أن لهذا التبغ جودة عالية، وعليه، فان جودة التبغ المحلي أمر غير مشكوك فيه. واذا كان للشركات المحلية بعض الملاحظات على هذا الانتاج، فانه من الواجب عليها أن تقوم بارشاد المزارعين الى طرق تحسين الانتاج ليتلاءم مع متطلباتها، ان هذا واجب وطني تفرضه الظروف العصيبة التي تمر بالمزارع العربي الفلسطيني، ويجب على الشركات المحلية العمل على تشجيع زراعة التبغ وتسويقه للمزارع العربي.

صناعة الدخان في المناطق العربية المحتلة

تستخدم أوراق التبغ المجففة في صنع السجائر والسيجار وطباق الغليون والتمباك والنشوق، الا أن معظم انتاج التبغ عالمياً يتركز حالياً على انتاج السجائر العادية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)
أنواع المنتجات المشتقة للدخان[٧]

النوع	نسبة الانتاج ٪
السجائر	٩٧,٢٨
السيجار	٠,٦٤
طباق الغليون	٠,٢٨
التمباك	١,٠٨
النشوق	٠,٧٢

ولذلك، فان الصناعة المحلية تعتمد على انتاج السجائر فقط، وتعتبر هذه الصناعة من كبرى الصناعات في المناطق العربية المحتلة، نظراً لكبر حجم انتاج هذه الصناعة من جهة، ولسرعة تداول رأس المال فيها، وتقوم بهذه الصناعة شركتان عربيتان، هما شركة سجائر القدس وشركة السجائر العالمية وكلتاهما في الضفة الغربية، ولا توجد شركات مماثلة في قطاع غزة، ويبين الجدول التالي بعض المعلومات عن هاتين الشركتين:

الجدول رقم (٣)
بعض المعلومات عن شركتي السجائر في
الضفة الغربية

اسم الشركة	شركة سجائر القدس	شركة السجائر العالمية
مركز الشركة	القدس	بيت جالا
نوع الشركة	مساهمة محدودة	مساهمة محدودة
رأس المال	١,٢٠٠,٠٠٠ دينار	٧٠٠,٠٠٠ دينار
عدد العمال	١٢٠	٣٢
كمية الانتاج	٣٧ مليون علبة سجائر سنوياً	٦ ملايين علبة سجائر سنوياً
معدل الطاقة الانتاجية	٪٥٠	٪٤٠

وتنافس هاتين الشركتين على أسواق المناطق المحتلة شركة «دوبيك» (Dubek) الاسرائيلية ومركزها مدينة الرملة، وهي شركة السجائر الوحيدة في اسـرائيل والتي استطاعت تصفية جميع شركات السجائر الأخرى وشراءها، ويبلغ انتاج شركة «دوبيك» ٦ بلايين سيجارة سنوياً، بينما لا يتعدى إنتـاج الشركتين العربيتين ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً.

ويمكن القول: إن هناك نوعين رئيسيين من المزيج المستعمل في تركيب السجائر، وهما المزيج الأوروبي والمزيج الأميركي؛ والمزيج الأوروبي يعتمد أساسـاً على التبـغ الفرجيني، أما المزيج الأميركي فإنه يعتمد على مزيج التبغ من نوع برلي بالتبغ الفرجيني، كما يضاف اليه في هذه الحالة التبغ الشرقي أو غيره كمواد مالئة.

ويبين الجدول رقم (٤) أهم أنواع السجائـر المحلية وأنـواع التبغ الداخلة في تركيبها.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن دخان «فريد» و«عالية» لهما التركيب نفسه، ولكنهما يختلفان في نوع الفلتر المستخدم، اذ أن دخان «فريد» يستخدم فيه الفلتر الأصفر الأقل جودة من الفلتر الأبيض المستخدم في دخان «عالية». كذلك نلاحظ أن دخان «لايف» له تركيب دخان «كابري» نفسه، كذلك فان دخان «ولكم» له تركيب دخان «ونرن» نفسه.

الجدول رقم (٤)

اسم الشركة	نوع السجائر	نسبة التبغ المحلي (الفرجيني)	نسبة التبغ الفرجيني المستورد	نسبة تبغ برلي	نسبة التبغ الشرقي
شركة سجائر القدس	فريد	٤٠ ٪	٦٠ ٪	—	—
	عالية	٤٠ ٪	٦٠ ٪	—	—
	كابري	٣٠ ٪	٢٥ ٪	٤٥ ٪	—
	أمبريال	—	١٠٠ ٪	—	—
	ولكم	٣٥ ٪	٢٥ ٪	٤٠ ٪	—
شركة السجائر العالمية	أمية	٣٠ ٪	٧٠ ٪	—	—
	فرجينيا	—	١٠٠ ٪	—	—
	ناشيونال	—	١٠٠ ٪	—	—
	لايف	٤٠ ٪	٣٥ ٪	٢٥ ٪	—
	ونرز	٣٥ ٪	٢٥ ٪	٤٠ ٪	—
شركة دوبيك	تايم	—	٤٥ ٪	٢٠ ٪	٣٥ ٪

والملاحظة الهامة الأخرى، هي أن التبغ الشرقي لايستخدم في انتاج أي نوع من أنواع السجائر العربية، بينما تقوم شركة «دوبيك» باستخدام هذا التبغ في انتاج دخان «تايم» الواسع الانتشار في المناطق المحتلة.

كما أن الشركتين العربيتين تعتمدان أساساً على التبغ الفرجيني المستورد في الصناعة؛ اذ أن نسبة التبغ المحلي الذي يستخدم في الصناعة المحلية لاتتجاوز ٣٠ ٪ من مجموع التبغ المستخدم في الانتاج.

وهذا يعني أن التبغ العربي الذي ينتجه المزارع العربي لايجد طريقه الى المستهلك العربي. ليس هذا فحسب، بل ان المستهلك العربي أصبح يدخن التبغ المستورد من الدول الأجنبية، وخاصة الدول العنصرية مثل روديسيا وجنوب أفريقيا. ولهذا الأمر أهمية كبرى من ناحية سياسية، فان هذا يخدم المصالح الاسرائيلية في اتجاهين: الأول هو عدم تشجيع المزارع العربي على التمسك بالأرض وافشال مخططاته الزراعية؛ مما يخدم سياستها الظاهرة في تفريغ الأرض وتقليل ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه، والاتجاه الثاني هو خدمة المصالح المشتركة بين اسرائيل وحليفاتها الدول المنتجة للتبغ ذات الأنظمة العنصرية؛ فالمعروف أن غالبية التبغ المستورد في المصانع العربية أصله من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ويستورد هذا التبغ، اما بصورة مباشرة من هذه الدول أو عن طريق وسطاء أوروبيين، وأياً كان السبيل، فان لهذا الموضوع أهمية سياسية يجب على مصانعنا العربية ادراكها والعمل على تغيير هذه السياسة. وتبرر الشركتان العربيتان هذا التصرف بأنه السبيل الوحيد للحصول على التبغ بأسعار رخيصة، مما يمكنها من منافسة الشركة الاسرائيلية، ولكن حقيقة الأمر أن التبغ المستورد سعره أعلى بكثير من التبغ المحلي.

ان نجاح أي نوع من أنواع السجائر يعتمد في الأساس على تجانس الخلطات المستعملة في انتاجه، ومن المعروف أن غالبية المدخنين يعتمدون أساساً نوعاً واحداً من السجائر يفضلونه على الأنواع الأخرى، ويمكننا أن نقول: ان الأنواع المختلفة تتكون أساساً من المواد نفسها ولكنها تختلف في النسب التي تخلط بها التبوغ المختلفة، ولقد سادت التركيبة الأميركية على غيرها من التركيبات، وهذا يثبته الاقبال الكبير على السجائر الأميركية، والتركيبة الأميركية تعتمد في الأساس على مزج التبغ الفرجيني مع تبغ برلي. ولقد أدى هذا إلى نقص الطلب على التركيبات، التي لا تدخل في انتاج الدخان المشابه للدخان الأميركي، ولقد بينت في الجدول رقم (٤) كيف أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تستخدم التبغ الشرقي مع التبغ الفرجيني وبرلي في انتاج السجائر من نوع «تايم»؛ الدخان الأكثر شيوعاً في اسرائيل، اذ أن نسبة تسويق دخان «تايم» تصل الى ٦٠٪ من مجموع أنواع الدخان في الأسواق الاسرائيلية، ويليه نوع «أوروبا» الذي تصل نسبة تسويقه الى ١٤٪، أما المزيج الشرقي فان مجموع تسويقه لايتعدى ١٠٪ من مجموع تسويق الدخان، ويحتكر هذه السوق دخان «رويال» الذي تصل مبيعاته الى ٧٠٪ من مجموع مبيعات الدخان ذي التركيبة الشرقية.

وفي هذا المجال، فانني لست مؤهلاً لتقييم أنواع الدخان ومقارنتها، ولكني أشعر بأن زيادة الطلب على الدخان الاسرائيلي، وخاصة النوع «تايم»، تدل دلالة واضحة على أن تركيبة هذا النوع من السجائر تلقى اعجاب المدخن العربي في المناطق المحتلة، واذا كان الأمر كذلك فانه يتحتم على الشركات العربية أن تحاول التوصل الى تركيبة مماثلة، واذا علمنا أن ٣٥٪ من تبغ سجائر الدخان من نوع «تايم» هو من التبغ الشرقي، فان هذا يجعلنا نطالب الشركات العربية بضرورة استخدام الدخان الشرقي في مزج السجائر العربية. واذا تم هذا فانه سيساعد حتماً في تشجيع المزارع العربي على تطوير زراعة التبغ وبالتالي تطوير نفسه.

هناك رأي آخر يقول: ان سبب اقبال المدخن العربي على الانتاج الاسرائيلي لا يعود الى الجودة أو التفضيل، وانما لأن عدداً كبيراً من العمال العرب، الذين يعملون داخل المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، لا يجدون في الأسواق الاسرائيلية خلال عملهم سوى منتجات شركة «دوبيك» الاسرائيلية.

قد يكون في هذا الرأي بعض الصحة، واذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب إذاً، تشجيع دخول المنتجات العربية الى محلات بيع السجائر في جميع أنحاء البلاد، خاصة وأنه لا يوجد أي قانون يمنع ذلك. والسجائر لا تخضع للقوانين الصارمة التي تضعها الحكومة الاسرائيلية، لمنع تسويق المنتجات الغذائية العربية داخل المنطقة العربية المحتلة منذ العام ١٩٤٨. قد يعتقد البعض أن هذا الموضوع ليس بتلك الأهمية، ولكن الأرقام تشير الى أن مبيعات شركة «دوبيك» من الدخان الاسرائيلي في المناطق العربية يصل إلى ١,٧ مليون دينار أردني سنوياً، اذ أن معدل تسويق الدخان الاسرائيلي، بالنسبة لمعدل التسويق العام للدخان في المناطق العربية، يتراوح ما بين ٢٥ و٣٠٪ . وحيث أن الشركتين العربيتين لا تعملان بطاقة انتاجية كاملة، فان تغطية حاجة السوق العربي من هذا الانتاج أمر متوافر من الناحية المادية، ويجب على الشركتين العربيتين العمل بجد على

التقليل من معدل تسويق الدخان الاسرائيلي في المناطق المحتلة.

ان انتاج السجائر يعتمد أساساً على التبغ، ولكن هناك مواد أخرى يتطلبها الانتاج. ويبين الجدول رقم (٥) أهم المواد اللازمة لانتاج السجائر، ومصدرها، والكمية التي تستهلكها الشركتان العربيتان.

الجدول رقم (٥)
خامات الانتاج السنوية للمصانع العربية

الخامة	شركة القدس	شركة السجائر العالمية	المصدر
تبغ	٨٠٠ طن	٨٠ طن	غالبيته مستورد
فلتر	١٢٠ مليون قطعة	١٥ مليون قطعة	مستورد
كرتون	٣٠٠ طن	٤٧ طن	مستورد
ورق سجائر	١٦ ألف بوبين	١٥٠٠ بوبين	مستورد
صمغ	٣٠ طن	٨٠٠ كيلوغرام	اسرائيل
ورق قصب	٣٦ طن	٤ طن	اسرائيل
سلوفان	٢٥ طن	٤ طن	اسرائيل مستورد
ورق كرفت	٢٥ طن	٤ طن	اسرائيل

يشير هذا الجدول الى أن المصانع العربية تستورد من الخارج أو من اسرائيل معظم متطلبات الانتاج، اذ أن نسبة خامات الانتاج العربية لاتتعدى ٥٪ من مجموع خامات الانتاج، وأن المصانع الاسرائيلية تزود المصانع العربية بـ ٢٪ من المواد الخام اللازمة لها، بينما تستورد المصانع العربية ٩٢٪ من المواد الخام اللازمة للصناعة. ويبلغ حجم استهلاك الشركتين العربيتين من الخامات الاسرائيلية الأصل ١١٧٠٠٠ دينار أردني سنوياً، بينما يبلغ حجم الاستيراد الأجنبي ١,٥ مليون دينار أردني سنوياً.

ان هدف أي صناعة وطنية هو في الأساس الاستفادة من الخامات المحلية، ومحاولة تقليل الاعتماد على الصناعات الأجنبية الداخلية. واذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب دراسة جميع النواحي التي يمكن بواسطتها للشركتين العربيتين أن تستفيدا من الخامات، ومحاولة تصنيع الخامات الأخرى، لتصبحا غير معتمدتين على الاستيراد الأجنبي.

وأعود هنا لأذكر بأن التبغ العربي لايقل في جودته عن التبغ الأجنبي، كما ان امكانية تطوير زراعة هذا المحصول متوافرة، ليس هذا فحسب، بل ان تطوير هذه الزراعة واجب تفرضه علينا ظروف الاحتلال وسياسته الواضحة ضد الإنسان الفلسطيني وعلاقته الوثيقة بالأرض. ويمكن ملاحظة أثر هذه السياسة بصورة واضحة في طريقة تعامل السلطات المسؤولة مع مزارعي التبغ العرب، فالمعروف أن سعر التبغ يحدده مجلس التبغ الأعلى في اسرائيل، ويقوم هذا المجلس بوضع تسعيرة معينة لكل صنف من اصناف التبغ، حسب جودته. ففي عام ١٩٧٨، كان سعر الكيلوغرام الواحد من التبغ

٣٣ ليرة اسرائيلية أي ٣٠ قرشاً أردنياً، أما عام ١٩٧٩ فان سعر التبغ كان ٦٠ ليرة للكيلوغرام الواحد أي ٢٥ قرشاً أردنياً، وهذا يعني أن معدل دخل المزارع من الدونم الواحد المزروع بالتبغ الفرجيني كان ٢٤ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨، بينما كان هذا الدخل في عام ١٩٧٩ حوالى ٢٠ ديناراً أردنياً. وفي حالة الأراضي المزروعة بالتبغ الشرقي فان دخل المزارع كان حوالى ١٥ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨ و١٢,٥ ديناراً في عام ١٩٧٩. ان هذا الدخل الزهيد لا يكاد يفي المزارع حقه، من حيث العمليات الزراعية الأساسية كالحراثة وغيرها، ولقد تبين لنا مدى الجهود التي يجب على المزارع القيام بها في انتاج الدخان من قطف وتجفيف وشك ورزم الخ... ولهذا فان الابقاء على الأسعار المتدنية هذه، سياسة متعمدة تتبعها السلطات الاسرائيلية، من أجل تفريغ الأرض العربية من المزارعين العرب. وعليه، فان عدم تشجيع شركات السجائر العربية للمزارعين العرب وشراء انتاجهم من هذا المحصول أمر يثير الدهشة والاستغراب، وأما تبرير هذا التصرف على أساس أن التبغ المستورد أقل كلفة من التبغ المحلي، فان الأرقام التالية تدحض مثل هذا التبرير. فسعر الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد كان يكلف ١,٤٠ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٩، أي حوالى خمسة أضعاف ثمن الكيلوغرام الواحد من التبغ المحلي، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ما يعادل ٤٠٪ من هذه القيمة، كضريبة استيراد، وهذا يدل على أن ما يدفع من ضرائب على الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد يعادل سعر ٢ كيلوغرام من التبغ المحلي.

وليس الأمر مقصوراً على هذا فقط، بل ان التبغ المستورد في الغالب ما يكون من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ولهذا الأمر أهمية كبرى من الناحية السياسية، وهنا تجب الاشارة الى أن الاستيراد لا يكون مباشرة من روديسيا أو أفريقيا ولكن عن طريق وسيط أوروبي ثالث. ومهما كان الأمر، فانه من واجب كل مواطن منا أن يؤكد على ضرورة التقيد بنظام المقاطعة العربية المفروض على الدول العنصرية، والمعروفة بعدائها المطلق للقضية العربية، ويجب أن تسعى الشركتان العربيتان إلى تشجيع المزارع العربي واستخدام التبغ العربي في انتاجها ما أمكن.

ولقد سبق للحكومة الأردنية أن أصدرت قراراً بضرورة استخدام التبغ المحلي في انتاج السجائر بنسبة ٨٥٪ على الأقل، مما شجع زراعة التبغ وتطويرها في الأردن، ولم يؤثر هذا القرار على جودة السجائر الأردنية وعلى الطلب الذي تلقاه هذه السجائر محلياً وعالمياً، ولا أعتقد بأن مصانعنا لا تستطيع التصرف بالمثل.

ومما يجدر ذكره هنا أن الحكومة الاسرائيلية، في عام ١٩٧٩، أعلنت عن نيتها في تصدير التبغ الى الخارج، الأمر الذي يثير الدهشة والاستغراب لدى معظم المهتمين بهذا الموضوع، اذ أن مصانعنا العربية تستورد ٩٥٪ من التبغ المستخدم في الصناعة من الخارج، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية تريد استغلال مقدرة المزارع العربي على انتاج التبغ الجيد، وتحديد سعر التبغ بالصورة الزهيدة السابق ذكرها للمزارع العربي والاستفادة من فرق الأسعار عند بيع هذا التبغ للخارج. واذا كانت هذه حقيقة الأمر، فانه يجب علينا اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انطلاء هذه السياسة على مزارعنا الفلسطيني، وسأتعرض للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في الصفحات القادمة.

أما مادة الخام الثانية في انتاج السجائر فهي الفلتر الذي يصنع من المواد البتروكيماوية. تستورد شركة سجائر القدس ما قيمته ٤٠٠ ألف دينار أردني من الفلتر، أما شركة السجائر العالمية فتستورد ما قيمته ٥٠ ألف دينار أردني، أي أن استيراد هاتين الشركتين من الفلتر يصل الى ٤٥٠ ألف دينار سنوياً، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ٨١٠٠٠ دينار اردني سنوياً من الشركتين العربيتين كضريبة عليها.

ولقد انتبه بعض الاقتصاديين المحليين لهذه الحقيقة، وحقيقة أن مصانع السجائر الأردنية، كذلك، تستورد حاجتها من الفلتر، فتم البدء بمشروع مصنع للفلتر في الضفة الغربية، وتم الحصول على موافقة الحكومة الأردنية على اقامة هذا المصنع، غير أن المشروع مات في طفولته، بسبب النزاعات الشخصية والاحتكارات الرأسمالية الخاصة. وانني، هنا، أهيب بجميع من لهم علاقة بهذا الموضوع أن يضعوا أنفسهم فوق مستوى المسؤولية، وأن يتناسوا المطامع الشخصية، وأن يضعوا أيديهم في أيدي بعضهم البعض لاعادة انجاح هذا المشروع وغيره من المشاريع الوطنية التي ستؤدي الى دعم صمود المواطنين العرب وتشجيع الصناعات الوطنية.

وبالطريقة نفسها، يمكننا التحدث عن ضرورة انتاج السلوفان والكرتون والصمغ محلياً، أما ورق القصب، فان انتاجه مستحيل في ظل الظروف الحالية لأنه يعتبر من الصناعات الحربية، وانتاج السلوفان ليس بالأمر الصعب، خاصة اذا علمنا أن الضفة الغربية فيها مصانع بتروكيماويّة ذات مستوى راق من الناحية الفنية.

أما بالنسبة للكرتون، فان شركة سجائر القدس تقوم بطباعة علب سجائرها على ماكنة أوفست حديثة، بينما تستورد شركة السجائر العالمية ما تحتاجه من علب. ان وجود امكانية طباعة علب السجائر يقلل من تكلفة العلبة كثيراً؛ فعلبة السجائر التي تنتجها شركة القدس العربية تكلف فلساً واحداً، بينما تكلف العلبة المستوردة فلسين.

وحبذا لو تتعاون الشركتان في الانتاج، لتساعد الواحدة منهما الأخرى على الوقوف أمام المنافسات الاسرائيلية.

تسويق الدخان

يعتبر الدخان من مواد الاستهلاك اليومية، وهو بالتالي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد؛ وهو، لذلك، يلاقي اهتمام العديد من الشركات الرأسمالية الكبرى، والتي بدأت تحتكر صناعة السجائر وتسويقها في جميع أنحاء العالم، وتشير الاحصاءات الى أن استهلاك التبغ في العالم ما زال يزداد، بالرغم من جميع الحملات التي يقوم بها العديد من الدول والمؤسسات لمنع التدخين وانتشاره. ففي العام ١٩٧٧، كان عدد السجائر التي أنتجتها المصانع المختلفة في العالم ٤,١٣٥ بليون سيجارة، ولقد ارتفع هذا الرقم الى ٤,٢٤٢ عام ١٩٧٨.

ويبين الجدول رقم (٦) معدل استهلاك الفرد من السجائر في بعض الدول؛ إذ تشير الأرقام إلى أن استهلاك الدول المتقدمة من السجائر يفوق كثيراً استهلاك الدول النامية، غير أنه في الدول النامية بدأ معدل الاستهلاك يقل تدريجياً،

الجدول رقم (٦)
معدل استهلاك الفرد للسجائر في بعض الدول

البلد	عدد السجائر في العام
سويسرا	٥٤٠٠
أميركا	٤٨٠٠
بريطانيا	٣٠٠٠
الهند	٩٠٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	١٤٠٠
المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨	٢٤٠٠

بفضل الحملات المختلفة ضد التدخين، ومنع استخدام الدعاية المباشرة على السجائر ومواد التدخين، والضرائب العالية التي تضعها الحكومات على التبغ ومنتجاته، وفي المقابل، فان معدل استهلاك الدخان في دول العالم الثالث يزداد سنوياً، وهذا يشير الى أن أرقام الاستهلاك المطلقة، المبينة في الجدول رقم (٦)، لا تشير الى الواقع المتمثل في نقص معدل الاستهلاك في دول العالم المتقدمة، وبزيادة معدل الاستهلاك في دول العالم الثالث، غير أن هذا الجدول يشير الى أن معدل استهلاك الفرد الواحد في المناطق العربية من الدخان يصل الى ٤ سجائر يومياً. والحقيقة أن الرقم يفوق هذا، لأن هذه الاحصائية لا تشير الى الدخان العربي (الهيشي) الذي تدخنه غالبية المزارعين في القرى العربية، كما أن هذه الاحصائية لا تشير الى عدد السجائر المستوردة التي تستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تصل هذه الأسواق بصورة غير قانونية.

ان مجموع استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة من السجائر يصل الى ١٧٠٠ مليون سيجارة سنوياً ومصدرها هو:

شركة سجائر القدس	٤٠ ــ ٤٥٪
شركة السجائر العالمية	١٠٪
شركة سجائر دوبيك	٢٥ ــ ٣٠٪
سجائر مستوردة	١٥ ــ ٢٠٪

وهذا يشير الى أن السجائر العربية تشكل ٥٠ ــ ٥٥٪ من جملة السجائر التي تستهلك في المناطق العربية، وأن شركة السجائر الاسرائيلية «دوبيك» لها نصيب جيد في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، والجدير بالذكر هنا أن هذه الاحصائية لا تمثل حقيقة الوضع في جميع المناطق العربية، وهي تختلف اختلافاً كبيراً ما بين منطقة ومنطقة، وحتى ما بين قرية ومدينة، ويرجع هذا الى الفروقات الاجتماعية والأحوال الاقتصادية واختلافها بين المناطق. وبصورة عامة، فان الطلب على السجائر المستوردة يزداد في المدن الكبيرة،

وان السجائر الاسرائيلية أكثر شيوعاً في المناطق القريبة من السوق الاسرائيلية، كذلك فان لشركة السجائر العالمية، وكذلك لشركة القدس، سوقاً مميزة في الوسط العربي.

والجدول التالي يبين معدل تسويق الشركتين العربيتين لإنتاجهما في الأسواق المختلفة.

الجدول رقم (٧)

نسبة تسويق انتاج شركة القدس وشركة السجائر العالمية

في المناطق المحتلة

المنطقة	شركة سجائر القدس	شركة السجائر العالمية
الضفة الغربية	٥٦٪	٥٦٪
القطاع	٤٠٪	٣٠٪
اسرائيل	٤٪	١١٪
أسواق عربية (جنوب لبنان)	—	٣٪

يظهر هذا الجدول أن معدل تسويق الشركتين لمنتجاتهما في الضفة الغربية متساو، لكن في قطاع غزة، هناك طلب أكبر على شركة سجائر القدس،في المقابل، فان شركة السجائر العالمية قد استطاعت الحصول على نسبة عالية من طلبات المستهلك العربي في اسرائيل، كما أن هذه تقوم بتزويد جنوب لبنان بانتاجها المعفى من الضريبة.

ويشير هذا الجدول الى وجود نسبة من التسويق لمنتجات الشركتين العربيتين داخل المناطق العربية المحتلة منذ ١٩٤٨، وهذه النسبة تزداد سنوياً بسبب الوعي الوطني للسكان العرب وتفضيلهم للانتاج العربي على غيره.

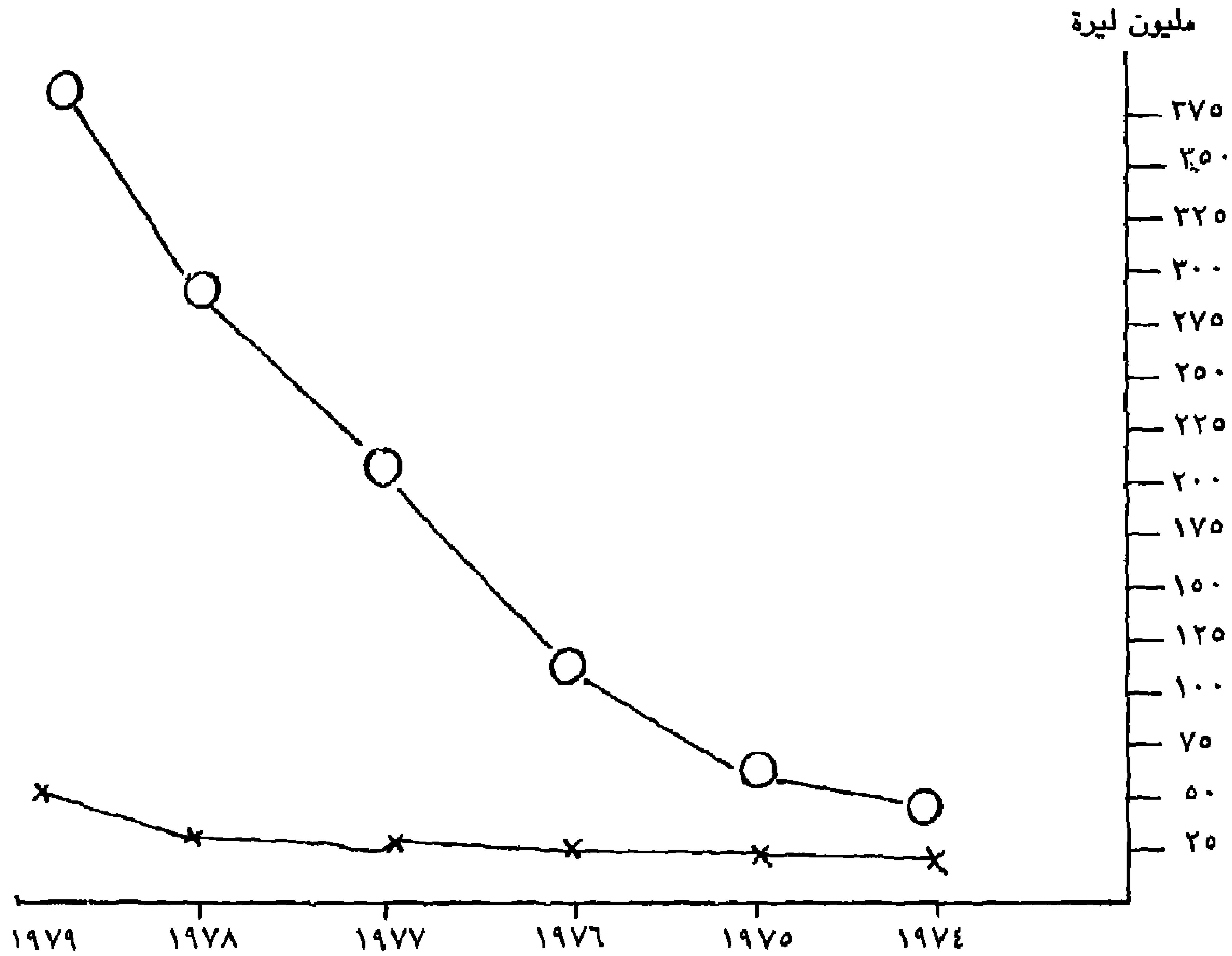
وتجب الاشارة، هنا الى أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تقوم بمنافسة الشركتين العربيتين وتسعى الى القضاء عليهما، علماً بأن انتاج الشركتين العربيتين مجتمعتين يصل الى ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً، بينما تنتج الشركة الاسرائيلية ٦ بليون سيجارة في العام. وتتمتع الشركة الاسرائيلية «دوبيك» بامتيازات كثيرة تعطيها لها الحكومة، من حيث تسهيلات الاستيراد ودفع الضرائب وغيرها؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين ويهددهما بعدم الاستمرارية، فمثلاً، يسمح للشركة الاسرائيلية بوضع لصاقات الجمرك على علب السجائر أثناء انتاجها، ثم دفع قيمة الجمرك بعد ذلك، أما بالنسبة للشركتين العربيتين فان عليهما دفع قيمة لصاقات الجمرك مباشرة. هذا الوضع يسمح للشركة الاسرائيلية بالاستفادة من فروقات أسعار العملة، نتيجة للنقص المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، بينما يفرض على الشركتين العربيتين تحمل تدني سعر الليرة الاسرائيلية.

كما فرضت الحكومة الاسرائيلية على الشركتين العربيتين ايداع مبلغ ١٠٪ من القيمة الاجمالية المستوردة للسلع في خزينة الدولة، لمدة ٦ أشهر بدون أية فوائد أو عوائد، وجمدت الاعتمادات البنكية، وزادت نسبة الفوائد على القروض بما يتجاوز ١٣٥٪:

كل هذه العوامل تزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين وتحد من امكانية تطورهما ومنافستهما للشركة الاسرائيلية.

وبالرغم من هذه الظروف الاقتصادية الصعبة فان الشركتين العربيتين حققتا أرباحاً لا بأس بها في الأعوام الماضية، كما ارتفعت مبيعاتهما السنوية بنسبة عالية.

ويبين الرسم البياني التالي الزيادة في المبيعات والأرباح التي حققتها شركة سجائر القدس خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويشير هذا الرسم الى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على السجائر، وخاصة في العامين الماضيين:



رسم بياني يبين مبيعات السجائر
والأرباح لشركة سجائر القدس[٨]

ان سوق الضفة الغربية وقطاع غزة سوق محدودة لا تحتمل الكثير من المنافسة.

ولقد أدت المنافسة، بين الشركتين العربيتين من جهة وبين الشركة الاسرائيلية من جهة أخرى، الى التقليل من الطاقة الانتاجية الفعلية لكلتا الشركتين، اذ تبلغ هذه الطاقة ٥٠ ٪ فقط من الطاقة الانتاجية الكلية. ويجب أن أذكر هنا أن شركة السجائر العالمية تلعب دوراً ثانوياً في المنافسة بين شركات السجائر، بسبب انتاجها القليل، وأن مصدر المنافسة الحقيقي هو شركة السجائر الاسرائيلية والدخان المستورد.

وبالنسبة للدخان المستورد، فان الطلب عليه بدأ يتناقص، بسبب ارتفاع سعره

الرسمي الذي تحدده أسعار العملة الأجنبية والتي ترتفع دوماً بالمقارنة بسعر الليرة الاسرائيلية التي يتدهور سعرها باستمرار، وقد أدى هذا الى حدوث فرق كبير في سعر علبة السجائر المحلية والسجائر الأجنبية؛ فمثلاً سعر علبة السجائر من نوع عالية ٢٢,٥ ليرة اسرائيلية، بينما يبلغ سعر علبة السجائر من نوع مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية. وتلعب السوق السوداء دوراً هاماً في هذا المجال، حيث تتوافر امكانية شراء السجائر الأجنبية بسعر لايزيد كثيراً عن سعر السجائر المحلية. (عند كتابة هذا المقال كان السعر الرسمي لعلبة السجائر الأجنبية مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية بينما علبة السجائر، من النوع نفسه، في السوق السوداء ٣٥ ليرة اسرائيلية).

ويلعب الظرف السياسي الحالي دوراً هاماً في هـذا المجال، اذ انتشـرت ظاهرة التهريب بصورة عامة، وخاصة تهريب السجائر العربيـة، وبالتالي، فقد أثـر ذلك على الشركتين العربيتين، وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان اسرائيل تستورد ٥٠٠,٠٠٠ سيجارة بصورة شرعية، غير ان السجائر الأجنبية الموجودة في الأسواق تفوق ذلك الرقم بكثير.

أما عن الضريبة المفروضة على انتاج السجائر فان نسبتها تصل الى ٧٢٪ من قيمة ثمن علبة السجائر، وتصل قيمة الضريبة التي تستوفيها الحكومة الاسرائيلية من الشركتين العربيتين على انتاجهما من السجائر ٤,٢ مليون دينار أردني سنوياً، وتتضمن هذه الضريبة ضريبة القيمة الاضافية التي تبلغ ١٢٪ من سعر البيع. وهذا الرقم في ازدياد مستمر بسبب تزايد الاقبال على السجائر، وارتفـاع قيمة الضـريبة المستـوفاة مع التدهور المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، وأود أن أشير هنا الى أن السلطات تمنح الشركة الاسرائيلية امتيازات، خاصة بالنسبة لدفع الجمارك؛ بحيث لاتدفـع الشركـة الاسرائيلية قيمة الدمغة المطبوعة على علبة السجائر فور شرائها، ولكن يتم دفعها بعد البدء بتسويقها، وهذا يساعد الشركة الاسرائيلية كثيراً، حيث تستفيد هذه الشركة من انخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للشركتين العربيتين فانه يجب عليهما دفع قيمة الدمغة كاملة عند استلامها ولصقها على علب السجائر.

الدخان من الناحيتين الصحية والبيئية

للدخـان والتدخـين علاقـة بالصحـة أرى من الواجب الاشارة اليهـا هنا دون استفاضة. ولقد نشر العديد من الأبحاث والمقالات حول أثر التدخين على الصحة وعلاقة التدخين بانتاج المجتمعات، ولست هنا بصدد الدفاع عن هذه الأبحاث أو تأييدها، غير ان كثيراً من الحكومات أخذ هذا الموضـوع بصورة جـدية، وقـام العديـد من الهيئات والمؤسسات بحملات ضد التدخين وانتشاره، وكان من نتيجة هذه الحملات أن طبقت اجراءات خاصة، مثل ضرورة تحديد نسبة القطران الموجود في كل نوع من السجائر المنتجة على كل علبة سجائر، ولقد قسمت السجائر بصورة عامة الى سجائر ذات قطران عالٍ ومتوسط ومنخفض، وأظهرت الأبحاث أن ارتفاع مستوى القطران في السجائر يزيد من احتمالية تعرض المدخنين لأمراض سرطان الرئة والحلق وغيرها. ونتيجة لهذا فقد ازداد الطلب على السجائر ذات المحتوى المنخفض من القطران وقل الطلب على الأنواع

الأخرى من السجائر.

وبالنسبة للسجائر المحلية فانه لايوجد أي قانون يفرض على شركات السجائر تحديد نسبة القطران في السجائر على كل علبة، ليس هذا فحسب، بل ان نسبة القطران في هذه السجائر لايعرفها المنتجون، ولايوجد في أي شركة محلية مختبر خاص يقوم بفحص نسبة القطران المنتجة، والظاهر أن نسبة القطران في هذه السجائر أعلى من المتوسط.

وانني هنا أطالب بضرورة تحديد نسبة القطران في كل نوع من السجائر على كل علبة، كما أنوه بضرورة طباعة تحذير رسمي بأن التدخين مضر بالصحة على كل علبة، ولقد طبق هذان الاجراءان في العديد من الدول الغربية، كما بدأت بعض الدول العربية مثل الكويت والأردن بتطبيق هذين البندين. وقامت بعض الدول بمنع الدعاية للسجائر ومنتجاتها في الراديو والتلفزيون والمجلات والجرائد بهدف التقليل من المبيعات. كما قامت دول أخرى بمنع التدخين في المحلات العامة كالمطاعم ودور السينما والمتاحف. وتقوم دول أخرى بتخصيص مناطق خاصة بالمدخنين وأخرى بغير المدخنين في بعض الأماكن مثل الطائرات والقطارات ووسائل النقل الأخرى ودور السينما... الخ. ولقد كانت نتيجة هذه الحملات أن خف الطلب على السجائر في الدول المتقدمة، ولكن هذا النقص صاحبه زيادة في استهلاك السجائر من قبل الدول النامية كما أوضحت سابقاً، وكانت النتيجة العملية أن الطلب على السجائر بصورة عامة قد ازداد. أما على صعيد المناطق العربية المحتلة فمن رأيي أنه من الواجب تطبيق جميع القوانين والتشريعات التي وضعتها الدول المتقدمة والقيام بحملة واسعة ضد التدخين، وذلك لإيماني بأن أي عامل قد يحد من انتاجية شعبنا وتطوره يجب القضاء عليه، غير أن هذا لايعني القضاء على زراعة الدخان وتصنيعه، بل بالعكس فأنا أطالب بضرورة العمل على تنشيط زراعة الدخان كمحصول صناعي وكمصدر ثابت لدخل المزارع الفلسطيني، ومصدر للعملات الصعبة في حالة تصدير هذا المحصول للخارج، إما قبل تصنيعه أو بعده.

واختتم هذا المقال بطرح الاقتراحات العملية التالية والتي من شأنها تشجيع زراعة الدخان وتصنيعه.

١ ــ انشاء جمعية تعاونية لمزارعي التبغ في المناطق المحتلة، يكون هدفها دعم المزارع العربي في الحصول على الأشتال الجيدة والآليات الحديثة لزراعة أشتال التبغ وتسميده وقطفه وتربيطه وتجفيفه، كما تقوم هذه الجمعية بتسويق المحصول ودعم المزارعين الذين يتعرضون لخسارات جسيمة في المحصول، وتقوم كذلك باجراء دراسات بالتعاون مع المسؤولين الزراعيين، حول رفع معدل الانتاج للدونم الواحد واستخدام الأصناف الحديثة.

٢ ــ تشكيل مجلس أعلى للتبغ، أو سلطة عليا للتبغ، تتكون من ممثلين من مزارعي التبغ وشركات السجائر والمتخصصين الزراعيين، وتقوم هذه السلطة بتحديد التبغ وتصنيفه، كما تقوم بارشاد المزارعين وتوجيههم بحاجات المصانع المحلية من أنواع التبغ والعمليات المختلفة اللازم اجراؤها للحصول على انتاج جيد.

٣ ــ ضرورة تعاون الشركتين العربيتين معاً للتغلب على منافسة الشركة

الاسرائيلية «دوبيك»، ومن المفضل أن تتحد هاتان الشركتان معاً، خاصة وأن الشركتين كلتيهما لا تعملان بطاقة انتاجية كاملة، وان توحيد هاتين الشركتين بما لدى كل منهما من امكانات وخبرات لا بد وان يؤدي الى تحسين نوعية الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على الصناعة المحلية ونقص في الطلب على الصناعة المنافسة.

وختاماً، أرجو ان أكون قد عرضت، فيما سبق، وضع زراعة التبغ وصناعته وتسويقه في المناطق المحتلة، والخطوط العريضة لتطوير هذا المحصول.

---

(١) ر. أ. هوايت، **الزراعة في خدمة التصنيع**، (ترجمة د. مصطفى طلبة وحسين سعيد)، القاهرة: المكتبة الانجلو ـــ مصرية، ١٩٦٢.

(٢) *Encyclopaedia Britanica* 18, 464, 1974.

(٣) احصائيات زراعية في الضفة الغربية، **نشرة الاعلام الزراعي**، رام الله، ١٩٧٨.

(٤) Statistical Abstract of Istael 1978.

(٥) L. Pearson, *Principles of Agronomy*, Reinhart, 1966.

(٦) هشام عبد الرزاق، تحسين جودة التبغ، **نشرة الاعلام الزراعي**.

(٧) *Tobacco Reporter*, Dec. 1979.

(٨) **تقرير مجلس الادارة السنوي والميزانية العمومية**، شركة سجاير القدس المساهمة المحدودة، ١٩٧٩.

اشارات حول الثقافة الفلسطينية والثورة

«ليست المدن... كبيرة بطرقاتها
بل بشعرائها الذين أقيمت تماثيلهم فيها»
ناظم حكمت

فاروق وادي

في سياق المراجعة النقدية الشاملة التي تقتضيها «الثورة» ونحن نقف على أعتاب مرحلة جديدة أفرزتها الحرب الأخيرة، تأتي هذه «الاشارات» حول جانب مهم لا ينفصل عن جسد الثورة، هو الثقافة. وان كانت هذه الاشارات لا تدعي الالمام بتفاصيل علاقة، هي في طبيعتها، جد متداخلة ومتشابكة واشكالية كعلاقة الثورة والثقافة (أو على الأصح علاقة الثورة / الثقافة)، فانها تظل تطمح الى المساهمة، من موقعها، في العملية النقدية المطلوبة.

المهمة في الأصل ليست مهمة مثقف فحسب، بل انها مهمة المثقفين المنتمين الى الثورة، مهمتنا جميعاً، ومهمة الاتحادات والمؤسسات الثقافية الفلسطينية، مثلما هي مهمة «المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم» المطالب بدوره بتقويم تجربة العمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتقويم تجربته في هذا المجال، وبحث سبل تطوير فعاليته.

هنا، يتحدد طموحنا في المشاركة في طرح المسألة بخطوطها العريضة وأسئلتها الكثيرة، مع الاشارة الى بعض مكامن الخلل، وذلك انطلاقاً من رؤية أو شهادة تشكلت عبر التجربة والرصد والمعايشة. وهي تظل قابلة للمناقشة والحوار، وغايتنا أن نفتح الباب على ذلك، من أجل الوصول إلى تقويم شامل للتجربة وتشكيل التصورات الأكثر فهماً لطبيعة العلاقة بين الثورة / الثقافة، التي ستضيء مسار خطواتنا القادمة.

الثقافة (و) / الثورة

من المفيد، في البدء، التأكيد على نفي واو العطف بين كلمتي الثقافة (و) الثورة، حينما تكون الثقافة جزءاً لا يتجزأ من الثورة، غير قابل للانفصال. أما عملية الفصل، ان تمت، فتمليها شروط الأمر الواقع الذي يشير الى خلل في فهم العلاقة تنجم عنه، بالتأكيد، أخطاء في الممارسة.

فالثقافة فعل؛ ونعني بالثقافة هنا كافة العمليات والنتاجات الفكرية والابداعية

المنتمية الى حقول الفنون والآداب والمتعلقة بها. فهي بانخراطها الكلي في صميم العملية الثورية، وانتمائها في الجوهر والممارسة الى فعل الثورة، تتحول الى قوة مادية محرِّكة، تدفع، وتُوجه، وتُنَقّي.. فتزيد من فعالية الفعل.

والثقافة كفعل ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة، لها شكلها الخاص الذي يختلف عن شكل الرصاصة، والتظاهرة، وحبر المطبعة السرية، رغم أنها جميعاً تتقارب في المجرى، وتلتقي عند المصب، لتغذي البحر الكبير.

الثقافة فعل، وان اختلفت أشكال الأفعال، فان ذلك لا ينقص من قيمة الفاعلية، ولا يبرر نفي أو تصغير أهمية ودور أحدهما لحساب الآخر. والمثقف الذي ينتمي الى الثورة، بفعل قلمه أو ريشته أو غيرهما من وسائل التعبير الفني، هو فاعل بالضرورة، وثوري بالضرورة إذا ما استطاع تحقيق المعادلة الصعبة بين ضرورة الالتزام وهاجس الابداع. فلا فرق كبير بين الانتماء إلى فعل الرصاصة والانتماء الى فعل الكلمة أو الابداع، فكلها انتماء إلى الفعل الاكبر، أو بتعبير آخر.. «أن تنصهر في لهب الثورة، حرباً، وأن تنصهر فيه، كتابة، سواء»(١).

والثقافة، عدا عن كونها فعلاً، هي حلم. والثوريون حالمون في طبعهم، وليس أدل على ذلك الا مطلب لينين القائل بأن على الإنسان أن يحلم. وكان مدركاً لمعنى الحلم المرتبط بحركة الواقع، والخاضع لامكانيات التحقق عن طريق الفعل الثوري. فالثقافة كحلم ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة. انها تنزرع في ارث الماضي الايجابي، وترتبط بحركة الحاضر المتحوِّل، وتعبر عن تشوفات انسانية مستقبلية، قابلة للتحقق، بفعل الإنسان الذي ينتمي اليها. انها «..*تضرب جذورها في أعماق الحنين البشري الدائم للأفضل من خلال العمل الاجتماعي*»(٢).

والثقافة الثورية تنتمي الى الكلي والشمولي والإنساني العريض، دون أن تلتغي بذلك خصوصيتها. أو على الأصح، أنها لا تحقق السمات الكونية هذه قبل تحقيق خصوصيتها وتأكيد أصالتها أولاً. وهي تنتمي للاستراتيجي، وتنأى عن السقوط في بريق الآني، والخاطف، وسريع التبدل.

وبسمتها الشمولية هذه، تقوم الثقافة بعملية التجذير طويل الأمد، في العقل والوجدان الجمعي. تنهل من الحس الشعبي وتعطيه، تستفيد منه كي تعيد صياغته لتفيده. وهي في أصالتها تستطيع الوصول الى العقل والضمير والوجدان العالمي. فبالأصالة والابداع، يرتقي الانتاج الثقافي الى مرتبة اللغة الكونية القادرة على تحقيق عملية التواصل الأوسع.

الثقافة الفلسطينية وزمن القرار

والثقافة الفلسطينية، في جوهرها، وفي تراثها الطويل، تنتمي الى التقدمي والإنساني والمستقبلي، كونها تعيش وتتنامى في ظل مناخ يشهد صراعاً تناحرياً، وهي تعلن انحيازها القاطع الى أحد الحدين، المدافع عن الحق، والعدل، والإنسان. انها تقف في وسط الدرع، حيث تتصدى لأيديولوجيا شوفينية لم يتردد المجتمع الدولي في اعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري(٣) وتشكل موجهاً للممارسة

العدوانية وغطاء تبريرياً لها.

لم تشكل الثقافة الفلسطينية، في ظل الانطلاقة الجديدة للثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، عنصراً طارئاً أو جديداً في العمل النضالي، بل انها اتكأت على ارث المشاركة التاريخية الفعلية. فمنذ مطلع هذا القرن التصفت، وبشكل عام في القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وساهمت بدورها في المواجهات اليومية للمشروع الامبريـالي ـــ الصهيوني على أرض فلسطين، وعبرت بأشكالها المختلفة وبدرجات متفاوتة عن أشواق الفلسطيني الى التحرر والاستقلال والخلاص الوطني. وهي في ظل الواقع الجديد الذي أفرزته الرصاصة، واصلت مهمة لم تنقطع.

تأكيداً، ان علاقة الثقافة الفلسـطينية بـالثورة الفلسـطينية لا يمكن أن تفهم، تاريخياً، بشكل ميكانيكي يرى «الفعل الثقافي» يسير متوازياً مع «الفعل السياسي أو العسكري» أو ناجماً عنه. ومن الاستحالة الحديث عن «انطلاقة» ثقافية تـرافقت مع انطلاقة الرصاصة يؤرخ لها بدءاً من اليوم ذاته. مع ذلك، وانطلاقاً من فهم جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، فاننا لا يمكن أن نقفز عن دائرة ذلك التاريخ، بما اصطخب فيها من عوامل موضوعية مسرِّعة، لنشير الى بدايات تحول في الثقافة الفلسطينية.

قد لا نجافي الحقيقة اذ نشير الى أن الذين خططوا لانطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني واتخذوا القرار ـــ الرصاصة، لم يطرحوا، آنذاك، المـوضـوع الثقـافي قيد بحثهم، ولم يضعوا في مشروعهم حيزاً للدور الذي يمكن للثقافة أن تؤديه في العملية النضالية. ومهما تمادوا في أحلامهم الثورية المشروعة، فانهم لم يضعوا نصب أعينهم امكانية بناء مؤسسات ثقافية فاعلة. ولكن صيرورة الثورة ـــ ولا نعزل فعالية الثقافة في هذه الصيرورة ـــ حققت ذلك، وان داخلت التجربة بعضاً من مثالب سنعود اليها لاحقاً.

ان جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، تتبدى في أنها نتاج لشرط تاريخي ذاتي وموضوعي، نضجت فيه العوامل المفجرة لفعل الثورة، وان هيمن صوت الرصاصة لفترة طويلة على كل ما عداها. غير أن الرصاصة المتفجرة، التي اعادت بوعي الفلسطيني وقضيته الى دائرة الضوء، جاءت لتؤكد على الشخصية الوطنية الفلسطينية التي تشكل ثقافتها جزءاً أساسياً من تكوينها، حتى لو غاب القصد في التأكيد على الثقافة بذاتها.

ولم تكن الثقافة الفلسطينية مجرد استجابة، فعلاً موازياً أو ردة فعل للرصاصة، بل أنها، في تعبيراتها الأصيلة ـــ وربما من حيث لا يدرون ـــ كانت باعثاً للفعل ودافعاً للرصاصة ومستشرفة للأفق. ثم مدفوعة بالفعالية التي ساهمت في خلقها.

فالثقافة الأصيلة لا تغيب عن زمانها ولا تخونـه، وهي وان نمت خارج الأطر التنظيمية والمؤسسية، فانها تظل مخلصة لحركة تاريخها، تستمد منها فعاليتها وتمدها بالفعالية. فلو بحثنا عن الثقافة الفلسطينية المنتجة، زمنياً، في الرقعة التاريخية التي شهدت في احدى نقاطها ميلاد الثورة الفلسطينية الجديدة، لوجدنا أن ثمـة نماذج ابداعية تتميز بأصالتها وتتجاوز المألوف، قد استطاعت أن تصور الواقع وتتعداه الى استشراف الرؤية المستقبلية والاشارة الى طريق الخلاص. مثل هذه النماذج، التي صرخت من أجل قرع جدران الخزان، ورفعت السلاح في مواجهة العـدو، وبشّرت بانبعاث العروس ـــ البندقية(٤)، فطرحت السياسي الناضج من خلال الفني الناضج، تظل

مثالاً لفاعلية الثقافة في تلك المرحلة، وعدم انفصالها عن الشرط التاريخي الذي تعيشه، مؤثرة ومتأثرة في مسار العملية التاريخية.

وفي الاطار التاريخي نفسه، المحيط بتاريخ القرار الفلسطيني، نستطيع رؤية أكثر من ظاهرة ثقافية فلسطينية جديرة بالتوقف عندها، ودراسة معانيها ومدلولاتها في اطارها الزمني. ونكتفي بالاشارة الى أبرز هذه الظواهر دون الخوض في التفاصيل:

ـ لقد شهدت تلك المرحلة، تحديداً، تشكل البدايات الحقيقية والناضجة للرواية الفلسطينية، وذلك من خلال الأعمال المتميزة لغسان كنفاني.

ـ في الوقت نفسه، ظهرت حركة شعرية فلسطينية في مناطق الشتات، استجابت لحركة التجديد في الشعر العربي، وأعطت أصواتاً فلسطينية متميزة على صعيد حركة الشعر العربي (معين بسيسو، فدوى طوقان، سلمى الخضراء الجيوسي، جبرا ابراهيم جبرا.. وغيرهم).

ـ وفي تلك الفترة، نضجت أصوات ثقافية فلسطينية داخل الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨، واستطاعت كسر الأسوار المضروبة حولها، فحققت عملية التواصل مع جمهورها في الخارج، ولحمتها مع الثقافة العربية، فبدأنا نتعرف على ظاهرة «أدب المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة»، والتي تميزت فيها أصوات أصبح لها حضورها الكثيف في الثقافة العربية (محمود درويش، سميح القاسم، توفيق زياد، اميل حبيبي.. وغيرهم).

ان بروز مثل هذه الظواهر، وربما غيرها، قد يحتاج الى دراسة ـ أو دراسات ـ تفصيلية، ستساهم في الاجابة على بعض الأسئلة المطروحة حول علاقة الثقافة (و) الثورة، فلسطينياً، في تلك المرحلة.

محطات أساسية

تجدر الاشارة، في سياق حديثنا عن الثقافة الفلسطينية (و) الثورة، الى محطات أساسية في مسيرة العمل النضالي الفلسطيني، انعكست آثارها، سلباً أو ايجاباً، على الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني، قد يكون من أهمها:

ـ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، عام ١٩٦٤، التي مالبثت أن أعطت للثقافة اسماً في جزء من احدى تشكيلاتها الإدارية، مما يوحي ببداية تأسيس للعمل الثقافي في أطر مؤسساتية.

ـ انتقال العمل الفدائي الفلسطيني من السرية الى العلانية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ومعركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، والذي تحققت من خلاله علاقة أوثق بين العمل السياسي والعسكري والتثقيفي وبين الجماهير.

ـ انتقال الثقل الرئيسي لعمل الثورة الفلسطينية من الأردن الى لبنان بعد احداث ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الأردن، والتطورات التي طرأت على العمل النضالي الفلسطيني بكل أوجهه، في الساحة اللبنانية، منذ ذلك التاريخ وحتى صيف ١٩٨٢، حيث جاءت الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية الأخيرة لتضع نهاية لمرحلة وتشير الى مرحلة جديدة.

عوداً الى المحطة الأولى التي أشرنا اليها ـ وبغض النظر عن التفاصيل السياسية والتاريخية ـ، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي رسمي، ومارست عملها

لسنوات في «موازاة» ــ أو بانفصال عن ــ الكفاح المسلح الذي شرعت فيه منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وفي مقدمتها «فتح» التي يعتبر تاريخ انطلاقتها بداية لانطلاقة الثورة الفلسطينية الجديدة.

وفي تشكيلاتها الإدارية الأولى، أعطت المنظمة لـ «الثقافة» جزءاً من الاهتمام الإداري، حيث أسمت دائرة متخصصة في شؤون التربية و«الثقافة»، ظل فيها العمل الثقافي، ولسنوات طويلة، شبه غائب. وذلك الى جانب تشكيلها دائرة للاعلام والتوجيه القومي التي أولت جزءاً ضئيلاً من اهتماماتها للثقافة.

خلاف ذلك، انشأت منظمة التحرير الفلسطينية، في شباط ١٩٦٥، مركز الأبحاث الفلسطيني.. «وقد أرادته معهداً ثقافياً يغذي أجهزة المنظمة ونشاطاتها الأخرى، العسكرية والسياسية والاعلامية والمالية، بالرأي»(٥). وبغض النظر عن اختلافنا مع مثل هذا الرأي الذي يقصر مهمة الثقافة على تقديم مهمات خدماتية الى الأنشطة الأخرى، فان الأساسي هو أن معنى الثقافة الوارد هنا يغاير المعنى الذي نعنيه، وهو يتسع ليشمل كافة النشاطات الذهنية ــ البحثية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعسكرية، فلسطينياً واسرائيلياً، رافقه اهتمام محدود بالدراسات «الثقافية» طوال الفترة السابقة لصدور مجلة «شؤون فلسطينية»، التي أعطت للثقافة الفلسطينية حيزاً أوسع من الاهتمام. ذلك بالاضافة الى خوض المركز، في بداية السبعينات، تجربة الانتاج السينمائي التي لم تعمر طويلاً، ربما لكونها جاءت من خارج الاهتمامات الرئيسية لهذه المؤسسة. دون أن يعني كل ذلك القفز عن منجزات المركز في المجالات الفكرية والبحثية الأخرى.

ورجوعاً الى المحطة الثانية، الممتدة من حزيران ١٩٦٧، مروراً بمعركة الكرامة، وانتهاء بخروج المقاومة الفلسطينية من عمّان ثم الأحراش، نجد أن أبرز سمة لتلك المرحلة هو المد الشعبي الذي حققته الثورة في عمق الجماهير الفلسطينية وعلى الأرض العربية. وقد ساهم امتداد الثورة جماهيرياً الى زج أوسع الطاقات للمشاركة في فعلها، ومنها طاقات ابداعية شهدت بدايات تبلورها مع اندماجها في فعل الثورة.

في تلك المرحلة، وفي خضم حمّى البناء السياسي والعسكري والتنظيمي لمنظمات المقاومة الفلسطينية، لم يعط للجانب الثقافي أي اهتمام يذكر. وحتى الطرح الذي كان يؤكد على ضرورة ارتباط البندقية بالفكر، وتأديته دوراً محدداً، تركز كلياً على الجوانب السياسية والنظرية وتجارب الثورات وحرب العصابات، مع اغفال تام لتنمية الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني والعناية بالطاقات الابداعية التي أخذت تتبلور على الساحة. رغم ذلك، فان الثقافة ظلت حاضرة ومتفاعلة مع واقعها، كونها تصدر من صميم حركته ولا تصدر بقرار. فقد أفرزت تلك المرحلة أصواتها، وان ظل ذلك في اطار الجهد الابداعي الذاتي للمثقف الملتصق بالهموم الجمعية للإنسان الفلسطيني والمنتمي الى الثورة. وأدبياً، لعبت المجلات الثقافية العربية، وفي مقدمتها مجلة «الآداب»، آنذاك، دوراً مهماً في احتضان تلك الأصوات الجديدة، في حين غاب الاهتمام النابع من داخل الاطر نفسها. وبغض النظر عن السمات العامة للانتاج الابداعي الفلسطيني في تلك المرحلة، والمتميز بهيمنة السياسي على الفني، وشيوع النزعة الاحتفالية بالولادة، فان

ذلك النتاج يبقى «شهادة» على زمنه.. نابعة من صميمه ومصبوغة بصبغته.

وطوال تلك الفترة، ظل اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، مشلول الفعالية، بل أنه لم يكن قد حظي بالشرعية، التي لم تتكرس قبل المؤتمر الأول عام ١٩٧٢.

المحطة الثالثة تتمثل في انتقال الثقل الأساسي للثورة الفلسطينية الى الساحة اللبنانية، وقد شهدت سنوات تواجدها على الأرض اللبنانية، زخماً شمل كافة أوجه فعاليتها، سياسياً وعسكرياً وجماهيرياً، ومس الاهتمام بالجانب الثقافي الذي شهد تقدماً نسبياً. فقد بدأت تتكون توجهات لايلاء الثقافة جزءاً أكبر من الاهتمام، وربما ساهم الدور المتميز للبنان، على الصعيد الثقافي، في دفع هذا الاتجاه، اضافة الى التطور في العوامل الذاتية للثورة الفلسطينية نفسها.

فلبنان، منذ استقلاله، وبحكم توافر قدر كبير من حريات التعبير فيه غير متوافرة في أي مكان آخر من أرجاء الوطن العربي، تكرس كنقطة استقطاب للثقافة العربية وساحة أساسية من ساحات الحوار والتفاعل الثقافي العربي، وملجأ للمثقفين العرب الهاربين من عسف أنظمتهم، ومصدر مهم من مصادر الانتاج الثقافي العربي. وفي ساحة لها مثل هذه المواصفات، كان لا بد من نمو اهتمامات فلسطينية أوسع في المجال الثقافي، لم نتلمس آثارها وفعاليتها الا في السنوات الأخيرة.. وقد أثرت فعلاً، بدورها، في اغناء حركة الثقافة العربية على هذه الساحة.

منذ البداية، لم تتخلص الثقافة الفلسطينية من هيمنة السياسي، وانعكاسات التناقضات السياسية عليها. تبدت هذه المسألة بأكثر ما تكون عليه من حدة خلال الفترة الأولى لطرح مسألة «السلطة الوطنية» (أو، فيما بعد، «الدولة الفلسطينية المستقلة») في الساحة الفلسطينية، التي كرسها برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشر، صيف ١٩٧٤. وبقدر تفهم الاختلافات السياسية التي سادت آنذاك، الا أن الشيء المستهجن وغير الطبيعي، هو جعل الثقافة الفلسطينية ملحقاً كسيحاً للسياسة المتناقضة، الموزعة بين «رفض» و«قبول»!

نقول، عكست التناقضات السياسية نفسها ــ سلباً وبلا مبرر ــ على الثقافة، وساهم قطاع كبير من المثقفين الفلسطينيين، أنفسهم، في تبسيط دور الثقافة وزجها عنوة في خضم تناقضات العمل السياسي اليومي، وتغيير موقعها من موجِّه الى موجَّه. فشاعت ظواهر مرضية في الساحة الثقافية الفلسطينية، منها ظهور نتاجات «ابداعية»! لا تنتمي فعلياً الى حقل الثقافة والابداع وانما الى شكل من أشكال العمل الاعلامي والدعاوي الرديء، ومنها أيضاً ظاهرة الاستعاضة عن التعامل النقدي الموضوعي مع العمل الفني كنتاج له خصوصيته بالتعامل مع كاتب النص نفسه، اتكاء على المعرفة المسبقة بانتمائه وتوجهه السياسي، كما تشكلت «عصبويات ثقافية» رعتها على كلا الجانبين، جهات ثقافية من المفترض أن تكون «توحيدية».

من ناحية أخرى، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثالثة عشر، عام ١٩٧٧، قرارين يتعلقان بالعمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية: الأول، يقضي بتغيير تسمية «دائرة الاعلام والتوجيه القومي» الى «دائرة الاعلام والثقافة» وخوّلها الاهتمام بالشؤون الثقافية. والثاني، يقضي بتشكيل «المجلس الأعلى

للتربية والثقافة والعلوم». وقد أولت دائرة الاعلام والثقافة، منذ ذلك التاريخ، الجزء الأكبر من اهتماماتها ونشاطها الى الجانب الثقافي، ساعية الى تطوير النشاطات الثقافية الصادرة عن اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وطامحة للتوصل الى أشكال توحيدية للعمل الثقافي الفلسطيني الجماعي بأنشطته المختلفة المبعثرة في أطر صغيرة وكثيرة، متنازلة بذلك عن الجزء الأكبر من مهماتها الاعلامية، وأن ظلت تمارسها بشكل محدود (حيث تولى «الاعلام الموحد» هذه المهمات بشكل أوسع: اصدار المجلة المركزية والجريدة اليومية لـم.ت.ف، الاشراف على وكالة الانباء الفلسطينية، الاعلام الخارجي، والاعلام الجماهيري. الى جانب ممارسته لفعاليات ذات صبغة ثقافية: الانتاج السينمائي، انشاء قسم للفنون التشكيلية، اصدار المنشورات الأدبية).

ولا شك في أن دائرة الاعلام والثقافة، حققت العديد من الانجازات الثقافية الانتاجية في مجالات: السينما، المسرح، التلفزيون، النشر، الموسيقى والغناء والفنون الشعبية، ورعاية الفن التشكيلي والتراث الفلسطيني.. الخ(٦)، الا أنها لم تستطع بعد تحقيق طموحاتها التوحيدية بشكل كامل. والسؤال ما زال مطروحاً! أما «المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم»، الذي يتخذ طابعاً استشارياً وتنتفي عنه الصفة التنفيذية، فقد أسهم بدوره، وعبر دوراته المتعاقبة، في تقديم العديد من المقترحات والتوصيات الجوهرية المتعلقة بالمجال الثقافي. الا أن مثل هذه التوصيات، وتلك القرارات، في معظمها، لم تتجاوز حتى الآن كونها مجرد سطور منسية في محاضر اجتماعاته. وفي هذا السياق نشير ــ وللمثال ــ الى التوصية المهمة التي تقدم بها منذ سنوات، والتي تقضي بتوحيد بعض أشكال العمل الثقافي الفلسطيني في اطر مؤسساتية، وعجزه عن متابعة تحقيق مثل هذه التوصية في أولى خطواتها التي طرحت بشكل تفصيلي.. وهي تشكيل مؤسسة موحدة للسينما الفلسطينية. من هنا، ومن مثل هذه المسألة، تأتي مطالبتنا للمجلس بتقويم تجربته، والبحث في سبل تطوير فعاليته.

انجازات تحققت وأخطاء اعترضت

قد يكون من الصعب ، الآن، حصر الانجازات التي تحققت، بتفاصيلها، على صعيد الثقافة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، لأن مثل هذه العملية تقتضي أن تترافق بمراجعة نقدية لا تكتفي بالوقوف عند العموميات، وانما تتطلب ــ لكي تكتسب قيمتها ومعناها ــ استقصاء التفاصيل وتقويم كل الجزئيات المشكلة لكل عنصر من عناصرها. غير أن الاشارة الى أبرز مظاهر تلك الانجازات، تبقى مقدمة ضرورية للحديث عما اعترضها من سلبيات، اذ لا شك في أن الأخطاء لا تنبت من فراغ الممارسة، وليست هي مجرد نبت وحشي ينمو بمنأى عن كل ما هو ايجابي.

ولعل أبرز الانجازات ــ ونظل هنا في دائرة العموم ــ هو الامساك بفعل الاستمرارية التصاعدية لحركة الثقافة الفلسطينية، في ظل مناخ يومي حار لم يكن ليسمح للحظة بالتقاط الأنفاس بعد الخروج من كل تجربة، اذ تُداهم تجربة أخرى أشد حدة وقسوة. هذا المناخ فرضته حرب لم تنقطع مستهدفة القضاء على الشخصية الوطنية والهوية النضالية للشعب الفلسطيني. ووقوف الثقافة الفلسطينية في الخندق، هو

التجلي الفعلي لمفهوم الثقافة/ الثورة، الذي تبدى في الحرب الأخيرة، في المشاركة الفعلية للقطاع الأوسع من المثقفين الفلسطينيين ــ مع المثقفين اللبنانيين والعرب المقيمين في لبنان ــ في التصدي، من مواقعهم، للهجمة والحصار.

تلك الذروة، جاءت لتتوج تنامي الانجازات الثقافية الفلسطينية التي تحققت على امتداد السنوات الأخيرة. فعلى صعيد الأنواع الثقافية، تحقق نمو ملحوظ في معظم أشكال الانتاج الثقافي الفكري والابداعي الفلسطيني، وأن بدرجات متفاوتة بين نوع وآخر من حيث الحجم أو المستوى، ورغم تميز الأشكال الابداعية المنتجة فردياً (الشعر، القصة، الرواية، الفن التشكيلي)، عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر المجهود الجماعي لتحقيقها (السينما، المسرح، الفنون الشعبية). وهي ظاهرة يتوقف عندها سؤال تجدر الاجابة عليه.

مع ذلك، فان الانجازات الثقافية لم تكن غائبة عن عمل المؤسسات الفلسطينية، كدائرة الاعلام والثقافة، والاعلام الموحد، ومؤسسة صامد، والهلال الأحمر الفلسطيني، واتحاد الكتاب والصحفيين، واتحاد الفنانين التشكيليين، ومراكز الاعلام في المنظمات. ولن نتطرق الى تقويم تجربة العمل الثقافي لدى هذه الجهات، أو غيرها، ولا ندعي بأن في استطاعتنا تحقيق مثل هذه المهمة، لأننا نعتقد أنه من الأجدى أن تتم هذه العملية من داخل الاطار نفسه. مع احتفاظنا بحق طرح السؤال حول مبررات وجدوى ممارسة مؤسسة من طبيعة اقتصادية ــ انتاجية، أو من طبيعة اجتماعية ــ صحية للعمل الثقافي؟

مع ذلك، وعلى العموم، فان الثقافة الفلسطينية حققت انجازاً لا يستهان به، وهي أنها قد بدأت تطرح نفسها، عالمياً، كثقافة لها خصوصيتها وجذورها وحضورها، وهذا ما نلمسه في أكثر من جانب:

ــ مشاركة الثقافة الفلسطينية، فعلياً، في التظاهرات الثقافية العالمية باسم فلسطين (مهرجانات السينما، والفنون الشعبية، معارض الكتب، اللقاءات العالمية ذات الطبيعة الثقافية).

ــ اتساع الاهتمام العالمي بالثقافة الفلسطينية الذي يتخذ أكثر من مظهر (ترجمة العديد من النتاجات الابداعية الفلسطينية الى عدد من اللغات، استضافة معارض الفن التشكيلي، ومعارض التراث، وفرق الفنون الشعبية، ومؤخراً: تشكيل اللجنة العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته).

ــ حصول الثقافة الفلسطينية، ممثلة برموزها أو نتاجاتها المتميزة، على العديد من الجوائز الثقافية التقديرية ذات القيمة العالمية.

ــ كسب رموز ثقافية عالمية الى جانب القضية، ومشاركة بعضها في الانتاج الثقافي المعبر عنها.

ويبقى علينا، في النهاية، أن نقف عند مجموعة من المظاهر السلبية التي اعترضت العمل الثقافي الفلسطيني وأوجه النقص فيه، والتي قد تكون، بمجملها أو في معظمها، ناجمة عن خلل العلاقة بين الثقافة والسياسة أو الثقافة (و) الثورة، وأبرز ما في ذلك نشير اليه عبر مجموعة من النقاط:

□ التعددية غير المبررة في الأجهزة التي تمارس العمل الثقافي، وممارسة هذا العمل من قبل أجهزة لا يدخل العمل الثقافي في دائرة مهماتها. ولا شك في أن هذه التعددية هي احدى نتاجات التعدد التنظيمي وتعدد وجهات النظر السياسية. وان كنا نفهم، أو نبرر التعدد التنظيمي والسياسي، فاننا لا نستطيع فهم انعكاس ذلك على الثقافة، اذ لا تستطيع أية جهة فلسطينية الادعاء بأنها على «خلافات ثقافية جوهرية» مع جهة فلسطينية أخرى. لا شك في أن العمل الثقافي ليس حكراً على أحد، شريطة استيعاب ماهيته ودوره. وكنا نستطيع أن نجد مبرراً للتعدد، بالتفرد والتميز، الا أن مثل هذا المبرر ظل غائباً.

□ هيمنة العمل الاعلامي على العمل الثقافي. ويعود ذلك الى عقلية سائدة تطمح في الجني السياسي السريع واليومي لكل فعل. وبالتأكيد، فان الاعلام يحقق مثل هذا الطموح، أما الثقافة فتحتاج الى صبر وأناة. العقلية نفسها، أعدمت الفاصلة ـــ التي من المفترض أن تكون واضحة وكبيرة ـــ بين «الثقافة» و«الاعلام»، وأصبح التعامل مع الكلمتين ـــ الممارستين، كمرادفين لمعنى واحد. وصارت الثقافة تُستحضر في المناسبات الاحتفالية لتشارك في جوقة الأفراح، فلا تقوم الا بدور مظهري ليس هو دورها الأساسي والجوهري. هذه النظرة، ساهمت في مسخ معنى الثقافة كممارسة فكرية ووجدانية متميزة، وتبديل دورها الأساسي الهادف الى التأسيس عميق الجذور وطويل الأمد في العقل والوجدان الجمعي، وتحويلها الى عمل اعلامي وتحريضي سريع الانتاج وسريع الاستهلاك. ومثل هذا الأمر لا يُنتج «ثقافة» رديئة فحسب، وانما أيضاً «اعلاماً» رديئاً وتحريضاً سطحياً. ودون أن ننكر أن للثقافة مردودها التعبوي والتحريضي، نستدرك ونقول: أنها لا يمكن أن تلعب مثل هذا الدور الا بكونها «ثقافة» وليس في كونها «ثقافة تحريضية».

□ دون القفز عن المناخ الديمقراطي المتوافر على الساحة الفلسطينية، في ظل الثورة، والذي أتاح المجال للحوار والعمل السياسي والفكري والابداعي الحر والملتزم. الا أن اعتبارات سياسية كانت تتدخل أحياناً في بعض الممارسات المتعلقة بالعمل الثقافي، فتقضي على كل أثر للديمقراطية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة «الانتخابات» في التنظيمات الشعبية ذات الطبيعة الثقافية، حيث يجري «توزيع» مسبق للمقاعد القيادية على أساس التمثيل السياسي التنظيمي، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات الثقافية الفاعلة الا في ما ندر، بحيث تقترب هذه العملية من «التعيينات الفوقية» أكثر من تمثيلها لعملية انتخابية ديمقراطية حرة، رغم ممارسة العملية الانتخابية شكلياً في النهاية، وربما النجاح في تحقيق بعض الاختراقات. ولعلنا نذكر، بأسى، الطريقة التي تم فيها «انتخاب» الأمانة العامة لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين في المؤتمر الثالث، التي لم تصل الى مقاعدها القيادية في الاتحاد الا على جثة حرية الاختيار الديمقراطي الذبيحة.

□ ثمة مسألة أخرى تستدعي الاهتمام في عمل التنظيمات الشعبية ذات الصبغة الثقافية، وهي تصغير أو تغييب العمل النقابي، أي بمعنى تصغير أو تغييب أولى مهمات الاتحاد. فمنذ المؤتمر الأول لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين (أيلول ١٩٧٢)،

برز تيار كان يرى «.. أن الالحاح على الجانب النقابي يقود الى الغرق في النضال المطلبي والاقتصادي، الذي يبعد النقابة عن المجرى الثوري للنضال... وتحت ستار الضرورات السياسية جرى اغتيال الأولويات النقابية، التي لا يمكن لعمل سياسي أن يعيش بدونها»(٧). ويبدو أن هذه النظرة رافقت عمل الاتحاد منذ ذلك الوقت، وقد أعاد التأكيد عليها الشهيد ماجد أبو شرار في المؤتمر الثالث للاتحاد (نيسان ١٩٨٠) حين قال: «[لقد] أصيب اتحادنا بمرض تصاب به معظم الاتحادات الفلسطينية. ففي كثير من الأحيان قدمنا القضية السياسية على القضية النقابية والمهنية»(٨). مع ذلك، فمازالت سائدة هذه النظرة التي تعف عن ممارسة العمل النقابي في مثل هذا الاطار، وكأنه عمل أدنى من أن يمارسه المثقف الثوري.

□ سبق وأشرنا الى التميز الواضح لأشكال الابداع الثقافي الفلسطيني المنتجة فردياً عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر الجهد الجماعي، الا أن مثل هذا الانتاج الفردي، النابع من هموم القضية والملتصق فيها، والمشروط بهاجس الابداع، ظل يستمد طاقته على الاستمرارية والعطاء من احساسه بتحقيق عملية التواصل وانتزاع بعض كلمات الاطراء التي شكلت حافزاً له، في حين قصرت المؤسسات عن تقديم الحوافز الموضوعية للمبدع، وأقلها تقديم الجوائز التقديرية للنتاجات المتميزة، وتخصيص منح التفرغ للانتاج الثقافي والابداعي، انطلاقاً من القناعة التي يجب أن تترسخ بأن الفعالية الثورية الأساسية للمثقف والمبدع الفلسطيني لا تتجسد الا في فعاليته الانتاجية والابداعية.

□ عكست ظاهرة التعصب التنظيمي، والتي سادت طويلاً في حياتنا السياسية (وان خفت حدتها في السنوات الأخيرة) نفسها، سلباً، على حياتنا الثقافية. فالتنظيم الذي ظفر في اطاره بـ«اسم» له سمعته الثقافية، منح مثقف «ـه» شرف الانتماء الى العشيرة، وأعطاه حق النصرة ظالماً أو مظلوماً، مبدعاً أو مسيئاً الى الابداع. ومن هذا المنطلق، وتلك النظرة، ساهم «الاعلام الثقافي» المتعدد، في رفع وتمجيد نتاجات هابطة مصدرها العشيرة نفسها، مع القيام بدور معاكس ــ أو التعامل بتجاهل مقصود، وربما لجهل باعثه ضيق مساحة الرؤية ــ مع النتاجات التي جاءت من مصدر معاكس. مع العمل على وضع «التابوات» التي تحرم المساس بشرف نتاج ابن العشيرة.

□ لم تنعدم الجسور بين الثقافة الفلسطينية المنتجة في داخل الأرض المحتلة والثقافة الفلسطينية المنتجة خارجها، ذلك أن الثقافة، في كل الأحوال، لا تعدم أساليب الوصول والتواصل، سواء طال أمر تحقق ذلك أم قصر. رغم ذلك، فان العمل من أجل تثبيت وتعزيز الجسور الثقافية الممدودة بين الداخل والخارج، ظل محدوداً وارتجالياً، ومعتمداً على المبادرات الفردية، في ظل غياب الخطة الثقافية الشاملة، والهادفة الى المساهمة في تأسيس أو تعزيز المؤسسات الثقافية المستقلة والقادرة على تأدية دورها (الثقافي)، وغير المرتبطة بأكثر من علاقات تفاعلية مع المؤسسات الثقافية الفلسطينية خارج الوطن المحتل، بعيداً عن روح الهيمنة أو التبعية.

□ اعرف عدوك، شعار مافتئنا نردده منذ سنوات طويلة. ففي حين أدركنا ضرورة دراسة عدونا ومعرفة أساليب عمله وتفكيره من مصادره نفسها، وترجمنا ذلك الادراك

بأن أفردنا جهوداً تعكف على ذلك من خلال منشوراته وصحفه واذاعاته وتقاريره وتصريحات قادته، فقد غاب عن عملنا جهد دراسته من خلال نتاجاته الثقافية التي تعبر عن اتجاهات فكرية وثقافية وحالات نفسية جديدة بمحاولة الفهم (تستثني من ذلك محاولة غسان كنفاني الريادية في كتابه «في الأدب الصهيوني»، ومحاولات أخرى فردية، مبعثرة).

ان غياب الاهتمام الجدي والفعلي بدراسة الانتاج الثقافي (في اسرائيل) من قبل المؤسسات الثقافية الفلسطينية المعنية، قد يكون مرده الى العجز غير المبرر في تحقيق ذلك، أو الى تقصير في ادراك الدور الذي يمكن للثقافة ـ الشوفينية ـ أن تلعبه في تشكيل (أو تشويه) الوعي الذي يدفع بشراً ليخوضوا حروباً غير عادلة، تحركهم فيها أوهام الثقافة العنصرية، الهادفة الى تبرير الاحتلال وتكريس الوجود على أرض مسلوبة. واذا كانت «الثقافة» الشوفينية ـ العنصرية قادرة على أن تلعب مثل هذا الدور التشويهي والتخريبي، فانها في الوقت نفسه، تعيد التأكيد على الدور الهائل الذي يمكن للثقافة ـ أية ثقافة ـ أن تؤديه انطلاقاً من مواقعها. واذا كانت القوى المناهضة للإنساني والتقدمي قد أدركت قيمة هذا الدور، فان الأحرى بالقوى الثورية أن تدرك قيمة وماهية دور وفعل ثقافتها التي تقف على الطرف النقيض من ذلك.

وثقافتنا الفلسطينية، في جوهرها وفعلها، تقف على هذا الطرف الآخر، لتحتل موقعها في الجبهة الثقافية العريضة المندمجة في عملية التحرر والتقدم الإنساني الواسعة. وهي من أجل تحقيق شرف هذا الانتماء، لم تكتف بتقديم مادتها ونتاجاتها فحسب، بل وأيضاً، دفقاً من دماء منتجيها ومبدعيها، الذين ارتفعوا بمعنى الابداع / الثورة الى المرتبة القصوى، في الشهادة.

وان كنا هنا، في هذه «الاشارات»، قد توقفنا أكثر عند الأخطاء التي اعتورت مسيرة العمل الثقافي الفلسطيني، وشددنا على السلبي فيها دون تفصيل في الايجابي، فلأن الايجابي يظل محتفظاً بقدرته الذاتية على تأكيد نفسه بنفسه، وتشديد حضوره الفعّال، دونما الحاجة لما يسنده ويعيد التأكيد عليه؛ ولأن ذلك هو من صلب المهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا، والتي تتطلب تصحيحاً في الرؤية والمسار.

ان عملية تصحيح المسار لحياتنا وتجربتنا الثقافية، في المفهوم والرؤية والممارسة، هي مهمة ملحة بقدر ما هي ضرورية، لأنها لا تنفصل عن المطلب اليومي بالحرص على الوحدة الوطنية وتطوير أشكالها، ولأن الثقافة الصحيحة، بطبيعتها الكلية والشمولية والاستراتيجية، تظل مؤهلة وقادرة على القيام بدورها النابع من طبيعتها في تكريس وتعزيز الوحدة الوطنية ودفعها الى أعلى مراتبها، والتي تمثل هي، في جوهرها، أسمى صورة لتجليها.

وانها لمهمتنا جميعاً.. مهمة الثقافة (و) الثورة، من أجل الوصول الى أرقى أشكال الثقافة/ الثورة. وحتى لا يذهب الدم الذي به نكتب لفلسطين، ونرسم لفلسطين، ونبدع لفلسطين، هباء.. ويضيع هدراً.

(١) أدونيس، «طمأنينة الفرح، غبطة المرارة»، **«شؤون فلسطينية»**، العدد ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٧٥، ص ٣٢.

(٢) محمد سعيد مضيه، **الثقافة الوطنية الفلسطينية والممارسات الصهيونية**، عمان: مطبعة شوقي معبدي، (بدون تاريخ)، ص ٤.

(٣) اشارة الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين، رقم ٣٣٧٩ الصادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥، الذي فيه «تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، راجع: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، ١٩٧٥، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، ط ١، ١٩٧٧، ص ٩.

(٤) الاشارة هنا الى أعمال غسان كنفاني الروائية «رجال في الشمس» و«ما تبقى لكم»، وقصصه القصيرة، وخصوصاً قصته بعنوان «العروس».

(٥) أنيس صايغ، «مركز الأبحاث: عشرة أعوام من التجربة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٧٥، ص ١٨٠.

(٦) للمزيد من التفاصيل، راجع: دائرة الاعلام والثقافة، **نشاطات وانجازات دائرة الاعلام والثقافة**، مادة مستنسخة [وزعت في المجلس الوطني الخامس عشر]، نيسان ١٩٨١.

(٧) بلال الحسن، «ثلاثة آراء حول مؤتمر الكتاب والصحافيين الفلسطينيين»، [الرأي الأول، أما الثاني والثالث فلشفيق الحوت وناجي علوش]، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢.

(٨) جابر سليمان، «المؤتمر العام الثالث للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٠، ص ١٤٨.

تقارير

المؤتمر الصهيوني الثلاثون
تظاهرة غير ناجحة للحركة الصهيونية

عقد في القدس، خلال ٧ ـ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، المؤتمر الصهيوني الثلاثون. وهذا المؤتمر هو الثامن الذي يعقد في القدس، منذ انشاء اسرائيل، اذ كانت قد عقدت هنالك أيضاً المؤتمرات السبع السابقة، من الثالث والعشرين حتى التاسع والعشرين، وذلك خلال السنوات ١٩٥١ و١٩٥٦ و١٩٦٠/١٩٦١ و١٩٦٤/١٩٦٥ و١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٧٨ على التوالي. أما المؤتمر الصهيوني الأول فكان قد عقد، كما هو معروف، في سنة ١٨٩٧ في مدينة بازل بسويسرا، وذلك باشراف الدكتور ثيودور هرتسل، حيث أسست المنظمة الصهيونية العالمية؛ ثم تبعته ٤ مؤتمرات أخرى، عقدت خلال السنوات الأربع التالية. واعتباراً من سنة ١٩٠٣ راح المؤتمر يعقد مرة كل سنتين، حيث اجتمعت خلال السنوات ١٩٠٣ ـ ١٩١٣ ستة مؤتمرات أخرى، هي السادس حتى الحادي عشر. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، انفرط عقد المؤتمرات الصهيونية، الى أن جددت بعد نهاية الحرب بانعقاد المؤتمر الثاني عشر سنة ١٩٢١ ومنذ تلك السنة راحت هذه المؤتمرات تعقد بانتظام مرة كل سنتين، حتى سنة ١٩٣٩، حيث اجتمعت خلال هذه الفترة، أي بين الحربين العالميتين، ١٠ مؤتمرات أخرى، من الثاني عشر حتى الحادي والعشرين. أما المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون فقد عقد سنة ١٩٤٦، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكان المؤتمر الأخير قد عقد في القدس، في هذا التاريخ بالذات، ليأتي متزامناً مع الذكرى المئة لبداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، اذ أن أول مستوطنة يهودية في البلد، وهي ريشون لتسيون (الأولى لصهيون) كانت قد أقيمت سنة ١٨٨٢، في السهل الساحلي بين حيفا ويافا. ولذلك يعتبر هذا التاريخ، وفقاً "للتقاليد" الصهيونية بداية النشاط الصهيوني العملي، ويحلو للعديدين التأريخ للحركة الصهيونية ابتداء منه.

والمؤتمر الصهيوني هو أعلى سلطة في المنظمة الصهيونية العالمية، ويعتبر بمثابة برلمانها. ويضم المؤتمر ممثلين عن الاحزاب والهيئات والتنظيمات الصهيونية كافة، في اسرائيل وخارجها؛ اضافة الى ممثلين عن هيئات يهودية مختلفة، ليست صهيونية بالضرورة، كانت قد انضمت اليه خلال السنوات الأخيرة. ولادارة أعماله والقيام بمهامه، ينتخب المؤتمر من بين أعضائه اللجنة الصهيونية، التي تضم عادة العشرات من الأعضاء، وتقوم بأعمال المؤتمر خلال فترة عدم انعقاده. وعلى الرغم من اسمها، لا تمارس اللجنة التنفيذية الصهيونية عملياً أية مهام تنفيذية، اذ أن هذه مناطة بهيئة أخرى تسمى الإدارة الصهيونية، ينتخبها المؤتمر أيضاً من بين أعضائه. ويدير عدد من أعضاء الإدارة الصهيونية، الذين يعتبرون بمثابة وزراء، أعمال

المنظمة الصهيونية بواسطة دوائر، تعتبر بمثابة وزارات، بينما هنالك أعضاء دون حقائب، أي دوائر، يعتبرون بمثابة وزراء دون وزارات. كذلك ينتخب المؤتمر مراتب المنظمة الصهيونية ورئيس وأعضاء المحكمة الصهيونية وغيرهم. وقد درج المؤتمر في الماضي على انتخاب رئيس للمنظمة الصهيونية، وهو منصب رفيع شغله في حينه بعض كبار الزعماء الصهيونيين، من أمثال ثيودور هرتسل وناحوم سوكولوف وحاييم وايزمان. وكان الدكتور ناحوم غولدمان، الذي توفي قبل بضعة أسابيع، هو آخر رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية، حيث استقال/ أقيل من منصبه في المؤتمر السابع والعشرين (١٩٦٨)، اثر انتقاداته الشديدة للسياسة الاسرائيلية، والتي ثابر عليها حتى وفاته، خلال حكم كل من التجمع العمالي (المعراخ) والتكتل اليميني (الليكود). ومنذ ذلك الوقت، لم ينتخب رئيس جديد للمنظمة الصهيونية العالمية، فأصبح بذلك رئيس الإدارة الصهيونية، وهو حالياً آرييه دولتسين من حزب الأحرار في تكتل الليكود، «زعيم» الحركة الصهيونية.

«الصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية»

جوبه المؤتمر الصهيوني الأخير بحملة عارمة من الانتقادات الشديدة في كافة وسائط الاعلام الاسرائيلية، ظهر كأن أحداً لم يتوان عن المساهمة فيها، بينما انبرت قلة ضئيلة للغاية، لا يكاد عددها يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، للاشادة بمحاسن المؤتمر، وما يمثله. وسبب هذه الانتقادات «ظواهر عديدة... ليست للحركة الصهيونية سيطرة عليها، مثل الانخفاض في الهجرة، وازدياد عدد النازحين... ولا مبالاة الجمهور الاسرائيلي تجاه المهاجر الجديد... واليهودي في الشتات... وموقف [الحركة] 'غير الصلب' في صراعها مع اللاسامية... و'انزوائها' على هامش الحياة اليهودية لدى طوائف [يهودية] عديدة، وفقدانها اندفاعها العقائدي، ومحاولاتها الدائمة للجري وراء منظمات يهودية 'غير صهيونية'... و'فشل' مبعوثيها في الخارج و'تضخم' جهازها [الإداري] (آدام ايكرمان، **هآرتس**، ٢٣/١١/١٩٨٢، ص ١١). ووصلت الحملة ضد المؤتمر الى حد دفع بأحدهم الى التذكير بقول مأثور لأحد الزعماء الصهيونيين: «لا بأس، فالصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية» (يسرائيل الداد، **المصدر نفسه**، ٢/١٢/١٩٨٢، ص ٩)؛ بينما أضاف آخر، «أن المشكلة مع المؤتمر الصهيوني هي أنه يسيء الى سمعة الصهيونية» (الياهو سلفطر، **المصدر نفسه**، ١٦/١٢/١٩٨٢، ص ٩).

وقد كان لهذه الحملة ما يبررها، الى حد ما. فالمؤتمر الصهيوني الأخير، الثلاثون، «الذي لا يختلف عن المؤتمر التاسع والعشرين، كما أنه لن يختلف، كما يبدو، عن المؤتمر الحادي والثلاثين» (موشي دور، **معاريف**، ٨/١٢/١٩٨٢، ص ٥) كان قد واجه، قبيل بداية أعماله، مجموعة من المشاكل كادت تؤدي الى عدم انعقاده. كما أن عملية تشكيله، من حيث تعيين عدد مندوبيه، وتوزيع المقاعد على الأحزاب والتنظيمات والهيئات الصهيونية واليهودية المختلفة المشاركة فيه، لم تستكمل الا بعد ٣ أيام من بدء أعماله، وبشكل مس بصورة واضحة بما يحلو للصهيونيين تسميته «الديمقراطية الصهيونية». وسبب ذلك يعود الى عوامل عدة، ناجمة عن التنظيم الصهيوني العالمي المعقد، والذي يلقي بدوره أضواء على طبيعة الحركة الصهيونية من جهة، والأهداف والمواقف والمصالح المتناقضة للقوى المشاركة فيها من جهة أخرى.

فوفقاً لدستور المنظمة الصهيونية العالمية، بالتعديلات التي أدخلت عليه من فترة الى أخرى، منذ اقرار أسسه في مطلع العشرينات وحتى اليوم، توزع مقاعد المندوبين المنتخبين للمؤتمرات الصهيونية، الذين يبلغ عددهم ٥٢٥ مندوباً، وفقاً لهيكل جغرافي، بحيث تحصل اسرائيل على ٣٨٪ من تلك المقاعد، والولايات المتحدة على ٢٩٪، بينما تخصص نسبة الـ ٣٣٪ الباقية لباقي بلدان العالم. وفي اسرائيل، لا تعقد انتخابات لاختيار المندوبين للمؤتمر الصهيوني، اذ أن تلك النسبة من المقاعد المخصصة لهم توزع على الأحزاب الاسرائيلية المختلفة، وفق نتائج الانتخابات للكنيست التي سبقت عقد المؤتمر، دون أن يؤخذ بالاعتبار عدد مقاعد الحزبين غير الصهيونيين اللذين لا يشاركان في المؤتمر الصهيوني: أغودات يسرائيل المتدين وراكاح الشيوعي. أما في باقي

بلدان العالم، فينبغي أن تعقد انتخابات لاختيار المندوبين في المؤتمر، الا اذا اتفقت كافة الأحزاب المشاركة فيه، في بلد ما، على توزيع المقاعد المخصصة لذلك البلد مسبقاً بالتراضي فيما بينها. واضافة الى هذا، يحق للجنة التنفيذية الصهيونية اضافة نسبة ٥٪ من الأعضاء الجدد للمؤتمر، بناء على اعتبارات خاصة بها. كذلك يشارك في المؤتمر، بحكم مناصبهم، وحتى ان لم يكونوا اعضاء أصيلين فيه كل أعضاء الإدارة الصهيونية، واللجنة التنفيذية الصهيونية، ورئيس المحكمة الصهيونية، ومراقب المنظمة ومحاميها وأعضاء مجلس أمناء الوكالة اليهودية. واضافة إلى هذا وذاك، كانت قد انضمت خلال السنوات الأخيرة خمس منظمات يهودية جديدة الى المنظمة الصهيونية العالمية، هي منظمة مكابي (الرياضية)، واتحادات اليهود الاصلاحيين والمحافظين والأرثوذكس (وهي تيارات مذهبية تنشط أساساً بين يهود الولايات المتحدة، وتختلف عن التيار المسيطر بين اليهود المتدينين في اسرائيل)، والاتحاد العالمي للطوائف السفارادية (اليهود الشرقيون). وقد انضمت كل واحدة من هذه المنظمات الى المنظمة الصهيونية كهيئة مستقلة، وحصلت مقابل ذلك على تمثيل مناسب وثابت في المؤسسات الصهيونية كافة، اسوة بالاتفاق القائم مع المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات منذ فترة غير قصيرة (أنظر للتفاصيل مقالة ابراهام توري، **تموروت**، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٢، ص ٣٧ ـ ٤٢).

وخلال فترة الاعداد لعقد المؤتمر الصهيوني، الذي شارك فيه مندوبون من ٣٤ دولة، لم تعقد انتخابات الا في ثلاث دول، ليست للصهيونيين فيها أعداد كبيرة من المؤيدين، هي اوستراليا وكندا وفرنسا. وقد اعتمدت نتائج الانتخابات في البلدين الأولين فقط؛ بينما بالنسبة لتلك التي جرت في فرنسا، اشتكت سبع من القوائم العشر المشاركة فيها من عمليات تزييف قام بها مندوبو الليكود، فألغت المحكمة الصهيونية النتائج التي أسفرت عنها. أما صهيونيو الولايات المتحدة، الذين يتبرعون بمبالغ ضخمة نسبياً لأهداف ومشاريع صهيونية مختلفة، فلم يستطيعوا تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دولار لتغطية مصاريف الانتخابات، فاتفقوا على عدم اجرائها لديهم؛ ولكنهم لم يستطيعوا، في الوقت نفسه، الاتفاق على توزيع المقاعد فيما بينهم. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لبريطانيا. واضافة الى ذلك، نشب خلاف بين حزب العمل من جهة وليكود والحزب الديني القومي من جهة أخرى، بسبب مطالبة حزب العمل بزيادة عدد مقاعده عما كانت عليه في المؤتمر السابق، بنسبة النجاح الذي أحرزه في انتخابات الكنيست العاشر سنة ١٩٨١، مما يؤدي ضمناً الى تخفيض عدد أو نسبة مقاعد الحزبين الآخرين.

ونتيجة لهذه الخلافات والتعقيدات المختلفة، لم تتمكن الزعامة الصهيونية من الاتفاق على توزيع المقاعد في المؤتمر، وبالتالي عقده، حتى اللحظة بعد الأخيرة؛ أي بعد أن انعقد المؤتمر فعلاً. وللخروج من المأزق، طلبت الإدارة الصهيونية من اللجنة التنفيذية اقرار تعديل مؤقت في دستور المنظمة يخولها الطلب الى المحكمة الصهيونية حسم هذه الخلافات وتشكيل المؤتمر بتوزيع المقاعد على التنظيمات والهيئات المشاركة فيه. ولما تم ذلك، صادقت المحكمة على ٦٥١ مندوباً وزعوا على النحو التالي: ليكود ـ ١٧٦ مندوباً، العمل ـ ١٤٥، الكونفدرالية الصهيونية (هي عبارة عن حزب مركز، قريب في مواقفه السياسية عموماً من حزب العمل) ـ ٩٨، المزراحي (المفدال) ـ ٥٥، الاصلاحيون ـ ٣٠، الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية ـ ٢٤، المنظمة العالمية للنساء الصهيونات ـ ٢٤، المحافظون ـ ١٨، مكابي ـ ١٧، الأرثوذكس ـ ١٥، تامي (يهود شرقيون) ـ ١٢، بينما اعتبر الباقون غير حزبيين (**معاريف وهآرتس**، ١٠/١٢/١٩٨٢، ص ٢ و٣).

الخطأ ليس في التنظيم الصهيوني فقط... بل في العقيدة أيضاً

رافق انعقاد المؤتمر الصهيوني، ومن خلال حملة الانتقادات التي تعرض لها، نقاش واسع حول أوضاع الحركة الصهيونية التنظيمية العملية من جهة، والعقيدة الصهيونية، في ظل الأوضاع الراهنة، من جهة أخرى. ومجمل هذا النقاش، كما يعرضه الصهيونيون «الملتزمون»، هو أن هنالك خطأ في التنظيم الصهيوني، ولكن ليس في

العقيدة الصهيونية، وينبغي بالتالي العمل على اصلاح الأوضاع انطلاقاً من الأساس. غير أن نظرة أعمق الى مجمل نواحي هذا النقاش، على أرضية الواقع، تظهر أن الخطأ لا يكمن في التنظيم الصهيوني فقط، بل في العقيدة أيضاً. ولعل عرضاً سريعاً لأهداف الحركة الصهيونية، كما حددت من فترة الى أخرى، ضروري للوقوف على أبعاد الأزمة الصهيونية.

فالمؤتمر الصهيوني الأول كان قد عرّف أهداف الصهيونية، فيما سمي «برنامج بازل»، بأنها «السعي الى اقامة وطن لليهود في أرض ــ اسرائيل معترف به وفقاً للقانون العام». وبقي هذا البرنامج قائماً خلال ما يزيد على نصف قرن، الى ان استبدل، بعد اقامة اسرائيل، في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (١٩٥١) بـ «مهام الصهيونية» التي حددت بـ «تدعيم دولة اسرائيل، جمع الشتات في ارض ــ اسرائيل وتأمين وحدة الشعب اليهودي». الا ان المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١٩٦٨) عاد وأقر برنامجا جديدا للحركة الصهيونية، سمي برنامج القدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨) الذي نص، بدلا من «المهام» السابقة، على أن «أهداف الصهيونية هي: وحدة الشعب اليهودي، ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ وتجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض ــ اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ وتدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء وبث القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ والدفاع عن حقوق اليهود في جميع الأماكن التي يقيمون فيها».

ولو شئنا الاختصار لقلنا أن الهدف الصهيوني الرئيسي حالياً، بعد أن اقيمت اسرائيل، هو العمل على تهجير معظم يهود العالم، ان لم يكن كلهم، اليها، بينما الأهداف الأخرى ليست إلا مجرد عوامل مساعدة، داخلياً وخارجياً، لتحقيق الهدف الرئيسي. وكان هذا الهدف بالذات هو الذي فشلت الصهيونية في تحقيقه، بل يبدو أنها لن تستطيع القيام به في المستقبل المنظور أيضاً. فبعد قرن كامل من النشاط الصهيوني المتواصل، وعلى الرغم من العوامل المساعدة التي برزت خلاله من كوارث أو أوضاع سياسية ملائمة دفعت اليهود للهجرة الى فلسطين، دون أن يكون أمامهم خيار آخر، لم تتمكن الصهيونية إلا من تجميع ربع يهود العالم في اسرائيل، بينما لا تزال البقية منتشرة في شتى أنحاء العالم. أما حركة الهجرة الى اسرائيل فتمر، منذ فترة غير قصيرة، في أزمة حادة قل ما جابهت مثلها في الماضي. ووفقاً لتصريحات النائب عوزي بـرعام، رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست، شهدت اسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية، على التوالي، ما سماه «ميزاناً سلبياً للهجرة»؛ أي أن عدد النازحين من اسرائيل زاد، خلال هذه السنوات، على عدد المهاجرين اليها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٣). ولكن على الرغم من ذلك، لم تطرح مسألة الهجرة كأحد المواضيع الرئيسية التي تهم الحركة الصهيونية لمناقشتها في المؤتمر بكامل هيئته، بل أحيلت الى احدى اللجان الفرعية لدراستها، وتم ذلك، كما يبدو، في محاولة من ممثلي الليكود لتجنب الانتقادات العلنية التي قد توجه في المؤتمر لحزبهم، نتيجة لفشله في هذا المجال. إلا أن المعارضة العمالية أصرت على تحويل المسألة للبحث أمام المؤتمر بكامل هيئته، بعد أن اضطر ممثلها لعقد مؤتمر صحفي للفت الأنظار إلى أهمية طروحاته، وللضغط على الليكود (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٥). ونجح حزب العمل في محاولاته هذه، وأحيلت مسألة الهجرة إلى المؤتمر لمناقشتها بكامل هيئته. وهنالك دارت مناقشات حادة، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة عملية: إذ رفض المؤتمر حتى اتخاذ قرار يلزم المندوبين فيه بالهجرة الى اسرائيل خلال خمس سنوات، خشية أن يؤدي ذلك الى انسحاب بعض المنظمات وعدد من المندوبين، الذين لا ينوون الهجرة الى اسرائيل في أي حال من الأحوال، من المنظمة الصهيونية. وكان رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست قد اشتكى من أن أرييه دولتسين، رئيس الادارة الصهيونية، لم يكلف نفسه حتى عناء الاستجابة لدعوة وجهت له من قبل اللجنة لحضور إحدى جلساتها المخصصة للبحث في أمور تهمه. ورد دولتسين على هذه الاتهامات بقوله أن مسائل الهجرة الى اسرائيل فقط تقع ضمن نطاق صلاحيات منظمته، أما الشؤون المتعلقة بالاستيعاب، وبالتالي حركة النزوح التي تعتبر جزءاً منه، فمن اختصاص حكومة اسرائيل وأجهزتها المختلفة.

وازاء مثل هذه الأوضاع، لم يكن من المستغرب أن يستأثر موضوع الهجرة اليهودية الى اسرائيل بحيز مهم من النقاش النظري الذي دار بمناسبة انعقاد المؤتمر حول الأوضاع الصهيونية الراهنة. فقد ادعى أحدهم أن النظرية الصهيونية بشأن الهجرة الى فلسطين قامت على عاملين: القوة الدافعة، والقوة الجاذبة. وتنجم الأولى عموما عن سوء أوضاع اليهود في العالم أو اضطهادهم هنا وهناك، بحيث يضطرون الى الهجرة من بلدانهم سعياً وراء ملجأ آمن، فلا يجدون إلا فلسطين التي تجذبهم اليها. ولكن في الآونة الأخيرة «ضعفت القوة الدافعة، واختفت القوة الجاذبة. فالسياسة التي تسعى لتحويل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، تكمن الخلافات في أسسها، مثل لبنان وقبرص وارلندا الشمالية، أو دولة 'تمييز عنصري'، يسيطر فيها 'شعب سيد' على أقلية قومية كبيرة جداً (يمكن أن تتحول إلى أكثرية)... ليس فيها ما يساعد على زيادة عدد المهاجرين المتوقعين الى اسرائيل» (يهودا غوتهيلف، دافار، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٦). ثم ان اليهود ليسوا مضطرين للهجرة الى اسرائيل، إلا إذا تأكدوا أنه ليس هنالك مناص من ذلك، «فعلى أي حال، هنالك ملجأ جاهز للمستقبل، ويستطيعون الهجرة متى يشاؤون» (المصدر نفسه).

وفي اطار البحث عن حلول لمسألة انخفاض عدد المهاجرين الى اسرائيل، ظهر كأن هنالك شبه اجماع على أن ذلك لا يتم الا بتقوية «الثقافة اليهودية» بين يهود العالم، التي لا تساعد فقط على حفز اليهود للهجرة الى اسرائيل، عن طريق تقوية روابطهم الفكرية والعاطفية وزيادة تمسكهم بها، بل انها ضرورية أيضاً للحفاظ على كيان «الشعب اليهودي» نفسه ومنعه من «الانصهار» في باقي الشعوب. وكان رئيس اسرائيل اسحق نافون قد حذر، في كلمته أمام المؤتمر، من خطر تقلص عدد اليهود في العالم من ١٠,٥ مليون نسمة حالياً الى ثمانية ملايين نسمة في عام ألفين، وذلك نتيجة لعاملين أساسيين: انخفاض معدل الولادة بين اليهود من جهة، وازدياد عدد الزيجات المختلطة واتجاههم للاندماج في الشعوب التي يعيشون بينها من جهة أخرى (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١؛ وانظر أيضاً مقالة دوف بارنير في عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٤). غير أنه، في مقابل ذلك كان هنالك من حذر من مغبة تقوية «الثقافة اليهودية»، لأن ذلك لن يؤدي بالضرورة لتحويل اليهود إلى صهيونيين (انظر مقالة فولص في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٠، ص ١٣)، بينما دعا نافون نفسه إلى ضرورة التمييز بين «اليهودي الجيد والصهيوني الجيد» (دافار، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١)؛ وهي دعوة في محلها، على كل حال، إذ أن العديد ممن يمتلكون «ثقافة يهودية»، علمانيين كانوا أو متدينين، ليسوا بالضرورة من كبار مؤيدي اسرائيل أو الصهيونية.

وخلال النقاش في المؤتمر حول هذا الموضوع، طرحت أيضاً فكرة انشاء جامعة خاصة في اسرائيل، تتعاطى التدريس باللغة الانكليزية من خلال التشديد على «الثقافة اليهودية»، ويدعى الشباب اليهودي من كل أنحاء العالم لتلقي العلم فيها، وليعودوا بعدئذ إلى بلدانهم للقيام بواجباتهم. إلا أن المندوبين الشباب من اليهود السفاراديم استنكروا هذا الاقتراح بشدة، موضحين أنه «آن الأوان لأن يهتم المؤتمر بأمور أكثر أهمية من مسألة إقامة مؤسسات ثقافية أخرى للنخبة الاجتماعية [وهي اشكنازية اساساً]، مثل البحث في مسألة اندماج الصهيونية في العالم الشرقي، والكف عن الجري وراء الثقافة الغربية» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢).

وفي اطار التفتيش عن حلول لازمة الهجرة، ظهر هنالك أيضاً تيار آخر شدد أصحابه على مسألة «الالتزام» (أو التنفيذ ـ هغشاماه) الصهيوني، داعين إلى اقامة مايمكن تسميته حركة الصهيونيين الملتزمين، وذلك بتخطي المنظمة الصهيونية العالمية أو تجاهلها أو، إذا أمكن ذلك، من خلالها؛ وعلى أن ينضم لمثل هذه الحركة الصهيونيون الذين ينوون فعلاً الهجرة الى اسرائيل، دون غيرهم. وبرز في هذا المجال بشكل خاص أوري غوردون، أحد النشيطين في حزب العمل، الذي يطلق عليه معارفه لقب «السيد صهيونية» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦، ص ٢)، نظراً لنشاطه الدؤوب في متابعة الشؤون الصهيونية. وكان غوردون قد حصل على أكبر عدد من الأصوات عند اختيار مندوبي حزب العمل للمؤتمر الصهيوني، ورشح من قبل حزبه

لتولي رئاسة دائرة الهجرة والاستيعاب، وهي احدى الدوائر المهمة في المنظمة الصهيونية، وانتخب عضواً في الادارة الصهيونية الجديدة (حتى كتابة هذه السطور، لم تكن الحقائب قد وزعت على أعضاء الادارة). وشرح غوردون وجهة نظره في مقال له (**دافار**، ١٢/١١/١٩٨٢، ص ١٨) بقوله: «ان الأزمة [الصهيونية] ليست في العقيدة... بل في قيادة الحركة، التي لا تملك الأجوبة الصحيحة والحديثة عن كيفية تحقيق الفكرة الصهيونية، إن هدف الحركة الصهيونية، منذ بدايتها، كان... الهجرة والاستيطان في البلد». ولتحقيق ذلك، ينبغي إعادة تنظيم الدوائر الثلاث المهمة في المنظمة الصهيونية: الهجرة والاستيعاب، الاستيطان، والشباب والطلائعيين، بحيث تعمل سوية وبالتكاتف فيما بينها على تجنيد الشباب اليهودي في المهاجر ونقلهم الى اسرائيل وتوطينهم فيها، أي كما كان عليه الحال قبل قيام الدولة اليهودية. أما «الاتحادات الصهيونية فينبغي أن تتحول الى أطر يهودية، محلية أو قطرية، تعمل داخلها وحدات التنفيذ والثقافة والاعلام [الصهيونية]» (المصدر نفسه). وبلغه أخرى، الغاء التنظيمات الصهيونية الحالية، أو ابطال صفتها «الصهيونية» واعتبارها مجرد أطر أو أجهزة يهودية، يعمل من خلالها وبينها اولئك الذين ينوون الهجرة الى اسرائيل، وكل من له علاقة مباشرة بذلك. وهؤلاء فقط يعرفون باسم «صهيونيين» (انظر أيضاً مقالات مردخاي غور، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق في **دافار**، ٢/١١/١٩٨٢، ص ٩؛ وآدام أيكرمان في **هآرتس**، ٢٣/١١/١٩٨٢، ص ١٢؛ وعكيفا ليفنسكي، كبير ممثلي حزب العمل في الادارة الصهيونية في **دافار**، ٢/١٢/١٩٨٢، ص ١٠).

وكان دعاة «الصهيونية الملتزمة» قد طالبوا في المؤتمر بإقامة إطار لهم ضمن المنظمة الصهيونية العالمية، إلا أن طلبهم رفض. ويبدو أن ذلك نجم عن معارضة الليكود، لخشيته من أن يتحول مثل هذا الاطار إلى تجمع لمناصري حزب العمل.

حركة بلا أعضاء؟

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للهجرة، وانعكاساتها على «تحقيق الصهيونية» بظلاله القائمة، فإن الصورة بالنسبة لأوضاع التنظيم الصهيوني ليست أكثر اشراقاً. فلسبب ما، يحلو للصهيونيين التفاخر بأن حركتهم هي أكبر الحركات في العالم اليهودي (انظر مثلاً، مقالة آدام ايكرمان في **هآرتس**، ٢٣/١١/١٩٨٢، ص ١٢)، وبالتالي أهمها وأكثرها تأثيراً وأوسعها نفوذاً، وذلك للتدليل، كما يبدو، على صحة طريقهم وسلامة عقيدتهم. وقبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأخير، صرح رئيس الادارة الصهيونية آرييه دولتسين في مقابلة صحفية معه (**يديعوت احرونوت**، ٣/١٢/١٩٨٢، ص ١٠) «ان الحركة الصهيونية تضم اليوم نحو ١,٤ مليون عضو مسجل في العالم اليهودي خارج اسرائيل... [فلمنظمة] هداسا فقط، في الولايات المتحدة، نحو ٤٠٠ ألف عضو من النساء اللواتي يدفعن رسوم العضوية بانتظام. وتضم منظمة صهيونيي أميركا نحو ١٢٠ الف عضو يدفعون رسوم العضوية... أما المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات، التي لا تعمل في الولايات المتحدة، فتضم نحو ٢٥٠ ألف عضو في شتى أنحاء العالم، ولكل اولئك ينبغي اضافة أعضاء الأحزاب الصهيونية [المختلفة] في البلدان الاخرى. إلا أن أحد الصهيونيين القدامى، من المطلعين جيداً على أوضاع الحركة الصهيونية، وهو وزير الأديان السابق اسحق رفائيل، فند هذه الادعاءات بقوله (في مقال في **يديعوت احرونوت**، ٢٥/١١/١٩٨٢، ص ٢٨) «انه لا أساس في الواقع لهذه الأقوال. فلم يحدث مرة أن جرى احصاء صهيوني يعلن فيه الأعضاء عن انتمائهم التنظيمي... وفي حالات كثيرة لا يعرف الفرد أن اسمه مسجل [كعضو] في قائمة معينة... ولو جرت انتخابات أصولية في كل البلدان، التي يستطيع الصهيونيون ممارسة حق التصويت فيها، فان عدد المنتخبين فعلاً ما كان يزيد على مائة ألف شخص... اننا نقترب من وضع يبدو معه أن المؤتمر الصهيوني يمثل عملياً المؤسسات الحزبية». وأضاف آخر أن أكثر من ثلثي اليهود في العالم ليسوا على علاقة بأي اطار صهيوني أو يهودي (عاموس كرمل، **دافار**، ١٢/١١/١٩٨٢، ص ١٩).

ويبدو أن المنظمة الصهيونية العالمية، بأحزابها وتنظيماتها المختلفة، تعي جيداً مشكلة الانخفاض في عدد أعضائها وامتناع العديد من الانضمام

الى صفوفها. ولذلك «راحت تجند للصفوف الفارغة، بدلاً من أعضاء عاديين، كل أنواع الهيئات اليهودية: مؤسسات صدقة، اتحادات كنس، مجموعات نافذين، بقايا مؤتمرات معادية للصهيونية واتحادات أحزاب... وفي أثناء ذلك انقطعت أيضاً العلاقات بين الزعماء الحقيقيين للطوائف اليهودية... وبين النشيطين المحترفين في الحركة الصهيونية» (شموئيل شنيتسر، **معاريف**، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٥). ونتيجة لهذا سرعان «ما اتضح للجميع أننا نتعاطى مع حركة لديها كل شيء، عدا الناخبين. [فللحركة] مكاتب وموظفون ومبعوثون وأجهزة. كما لديها نشرات وكراسات، وورق رسائل فخم وزعامات محترمة. ولكن ليس لديها شيء واحد فقط: يهود عاديون على استعداد لدفع رسوم عضوية والحضور، مرة كل أربع سنوات، الى صندوق الاقتراع» (**المصدر نفسه**). أما الكاتب موشي شامير، أحد البارزين بين دعاة تيار أرض ــ اسرائيل الكبرى فقد أضاف: «ان الصهيونيين يمتازون بكل شيء ــ عدا الصهيونية». وحسب رأي شامير، يتطلب «استمرار وجود الشعب اليهودي تحقيق الصهيونية الكبيرة بأكملها: شعب اسرائيل بأسره في أرض ــ اسرائيل كلها» (**المصدر نفسه**، ص ١٨).

شتائم واشتباكات بالأيدي

دارت مباحثات المؤتمر الصهيوني الثلاثين، على وجه العموم، في ظل محاولات منظمية من اتباع الليكود ومؤيديهم، لتجنب بحث القضايا «الساخنة» فيه، خشية من تعرض الحكومة للانتقادات، من جهة؛ ومحاولات المعارضة العمالية لحمل المؤتمر على بحث هذه القضايا بالذات، من ناحية ثانية. وفي أكثر من حالة، نجحت المعارضة في تحقيق مآربها، من خلال مشاحنات حادة، تخللها أكثر من مرة تبادل الشتائم والاشتباكات بالأيدي. فقد امتنع القائمون على الاعداد للمؤتمر، مثلاً، عن إدراج مسألة الأوضاع السياسية والاجتماعية في اسرائيل، أو الاستيطان في المناطق المحتلة، أو الصراع العربي ــ الاسرائيلي، أو الصلح مع العرب، على جدول أعماله، وأحيلت كل هذه المواضيع «الحساسة» وما شابهها الى لجان المؤتمر الفرعية، على أمل بحثها بهدوء هناك، بعيدا عن ملاحقة الصحفيين، في محاولة لتجنب «الفضائح». إلا أن معظم هذه المواضيع أحيلت ثانية، من قبل تلك اللجان الى المؤتمر، الذي اضطر لمناقشة معظمها، بشكل أو بآخر، حيث بانت خلافات عميقة وحادة بين التيارات الصهيونية المختلفة.

وكان من بين أبرز المسائل التي تمت معالجتها على هذا الشكل، موضوع الهجرة الى اسرائيل الذي أحيل الى لجنة فرعية لدراسته. إلا أن مندوبي حزب العمل والكونفدرالية الصهيونية وتامي وشينوي طالبوا باعادة المسألة الى المؤتمر ليحثها بكامل هيئته، فكان لهم ما أرادوا. وعند مناقشة هذا الموضوع في المؤتمر، سرعان ما توترت الأجواء، أثر اتهامات متبادلة، وعلا الصراخ الذي تطور الى اشتباكات بالأيدي بين مندوبي الليكود والعمل (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢). كما حدث الشيء نفسه عند بحث مسألة الاستيطان، حيث مني الليكود بهزيمة صارخة. فخلال بحث هذا الموضوع، تقدم مندوبو اليهود الشرقيين باقتراح يدعو إلى إعطاء الافضلية لعملية ترميم الأحياء الفقيرة، التي يقطن معظمها يهود شرقيون، بدلاً من تخصيص الأموال للاستيطان في المناطق المحتلة. وعند طرح هذا الموضوع على التصويت، حظي بالاكثرية؛ فثارت ثائرة مندوبي الليكود وطعنوا بصحة عملية التصويت، التي أعيد أجراؤها ثانية وثالثة، حيث اتضح، دون مجال للشك، أن هنالك أكثرية تؤيد هذا الاقتراح، إذ اقترع الى جانبه ١٩٠ مندوباً، وعارضه ١٣٢، بينما امتنع ٢٥ عن التصويت (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص ٢). وعند هذا الحد، استدعى دولتسين ممثلي المعارضة وأبلغهم أنه لا يستطيع السماح بأن يتخذ المؤتمر الصهيوني قراراً بمعارضة حكومة اسرائيل، مقترحاً اقامة لجنة «نية حسنة» لبحث الأمر وتقديم مشروع اقتراح يحظى بقبول الجميع (**هآرتس**، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٣). وقبل اقتراح دولتسين، إلا أن «لجنة النية الحسنة» لم تستطع التوصل الى اتفاق فيما بينها، فقررت «ان المؤتمر يعود ويؤكد أن الاستيطان يشكل تعبيراً مركزياً للفكرة الصهيونية... ولكن المؤتمر لم ينجح في الوصول الى اجماع [في الآراء] بشأن الاستيطان» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني

كما نشرت في **هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٨٢، ص ١١: وعلى **همشمار**، ٢٢/١٢/١٩٨٢، ص٧). وفسر هذا القرار، وعن حق، كنزع ثقة بحكومة الليكود وسياستها الاستيطانية، إذ أنها المرة الأولى في تاريخ المؤتمرات الصهيونية التي لا يتخذ فيها المؤتمر قراراً «يبارك» فيه النشاط الاستيطاني الذي تقوم به حكومة اسرائيل. كما أن هذا القرار والقرارات الأخرى التي اتخذها المؤتمر تثبت «أنه رفض أن يعتبر بمثابة خاتم مطاط لسياسة الحكومة، ولو جرى تصويت حسب الأصول، حول معظم المواضيع التي طرحت أمام المؤتمر، لتبين أن ليكود ومؤيديه لا يتمتعون بتأييد أكثر من ثلث أو ربع المندوبين» (دوف بار ـــ نير، **عل همشمار**، ٢٠/١٢/١٩٨٢، ص ٣: وانظر ايضا مقالة جدعون آلون في **هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٨٢، ص ١١).

وكان متتياهو دروبلس، أحد رئيسي دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية (باعتباره ممثل الليكود، والرئيس الآخر للدائرة هو رعنان فايتس، ممثل حزب العمل)، والذي يحلو له أن يدلي بالتصريحات، من حين إلى آخر، حول أهمية الاستيطان في المناطق المحتلة وأن يقدم المشروع «الفخم» تلو الآخر في هذا الصدد، قد أعلن في خطابه أمام المؤتمر أن النشاط الاستيطاني الحالي في الضفة الغربية يهدف إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود هناك، بحلول سنة ١٩٨٥، الى ١٢٠ الفا. «وهذه المستوطنات في يهودا والسامرة، ستمنع إقامة دولة فلسطينية» (**هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٩). كذلك أوضح دروبلس أن هدف النشاط الاستيطاني في منطقة الجليل، في شمالي فلسطين المحتلة، حيث تجري منذ مدة غير قصيرة عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية هناك، بطرق شبيهة بتلك التي يلجأ إليها «البلطجية» عموماً، هو الوصول الى وضع يتساوى معه، سنة ١٩٨٨، عدد السكان اليهود في تلك المنطقة مع العرب القاطنين فيها، والذين يشكلون الآن أكثرية هنالك (**المصدر نفسه**).

وخلال سير أعمال المؤتمر، القى أمامه معظم الزعماء الصهيونيين خطبهم التقليدية، مؤكدين وموضحين مواقفهم السابقة، التي باتت معروفة في معظم نواحيها، وعارضين بالتالي الخلافات بينهم.

وفي خطابه أمام المؤتمر، وجه وزير الخارجية الاسرائيلي اسحق شامير اللوم للصهيونيين الذين لا يتحدون لمجابهة مشروع السلام العربي. وانتقد شامير مصر بشدة لانها تعيق عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتتقرب من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة للعودة إلى العالم العربي على حساب علاقاتها مع اسرائيل. وكان بعض مندوبي حزب العمل قد رفع، في قاعة المؤتمر، خلال القاء شامير خطابه، لافتات كتب عليها: «الصهيونية ليست احتلالاً» (**هآرتس**، ٩/١٢/١٩٨٢، ص ٢). أما وزير الطاقة اسحق موداعي فقد أعلن أمام المؤتمر أنه لولا اغتيال بشير الجميل وحدوث مجزرة صبرا وشاتيلا، لكانت اسرائيل قد وقعت على اتفاق سلم مع لبنان (**المصدر نفسه**).

وكان من أبرز المتحدثين باسم المعارضة أمام المؤتمر زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، الذي أوضح في خطابه «ان دولة اسرائيل تواجه حاليا دوامة: ان تنجح في الاستيطان أو تفشل في الهجرة» (**دافار**، ١٦/١٢/١٩٨٢، ص ٣) ملمحاً الى انه يفضل الاهتمام بالهجرة، وبالتالي تخصيص الموارد لها، على حساب الاستيطان في المناطق المحتلة. وأضاف بيرس «ان الدولة ستضطر الى بذل جهود كبيرة للسيطرة على مليوني عربي [في داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧] لا يرغبون في سيطرتها عليهم... وان فرص السلام ستؤجل لأجيال، إذا لم تحل المشكلة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). والحل، كما يفهم من أقوال بيرس، يكمن في العودة الى مشروع ألون اياه. أما زميل بيرس ومنافسه على رئاسة حزب العمل، رئيس الحكومة السابق اسحق رابين، فقد صرح في مناسبة اخرى أنه اذا حانت فرصة السلام مع الاردن والفلسطينيين، واتضح أن المستوطنات التي يقيمها الليكود في الضفة الغربية قد تشكل حائلاً أمام السلام، فسيقترح حزبه لهذه المستوطنات ذلك الحل الذي قدمه ليكود بالنسبة لمستوطنات سيناء، عند التفاوض على عقد السلام مع مصر، أي اقتلاعها وإزالتها.

ورد مناحيم بيغن، رئيس حكومة اسرائيل، على هذه الطروحات، في خطابه أمام المؤتمر، وذلك في أول ظهور علني له بعد وفاة زوجته، بقوله

«لم يكن في الحركة الصهيونية، ولا يوجد اليوم، من ينكر حق الشعب اليهودي في ارض ــ اسرائيل كلها. ولكن حاليا هنالك من هو على استعداد للتنازل عن جزء من حقنا هذا لأجل السلام. وهؤلاء مخطئون في أوهامهم» (**عل همشمار**، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص ٢). كما رفض بيغن الأخذ «بالنبوءات السيئة عن المشكلة السكانية. فالأقلية العربية في أرض ــ اسرائيل هي فعلاً كبيرة، ولكن الأكثرية اليهودية أكبر منها، إذ انها تشكل نحو ثلثي السكان» (**المصدر نفسه**). ولاحظ بيغن، بارتياح، ان هنالك «نزوحاً كبيراً من [الضفة الغربية] الى دول الخليج الفارسي» (**دافار**، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص ١٤). كذلك أقر رئيس حكومة اسرائيل «ان الحركة الصهيونية تمر اليوم في أزمة. ولكن ليست هذه هي الأزمة الأولى، كما أنها ليست أصعب الأزمات» (**عل همشمار**، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص ٢). وللسخرية من سياسة بيغن وطروحاته وعواقبها، كما يبدو، ارتأت صحيفة حزب مبام اليومية، عل همشمار (١٩٨٢/١٢/١٧، ص ٢) نشر ملخص مقتضب لخطابه أمام المؤتمر الصهيوني الى جانب صورة تظهر عاملات عربيات يقمن بتنظيف قاعة المؤتمر، بعد خروج المندوبين منها.

غير أنه على الرغم من هذه الخلافات الواضحة في وجهات النظر حول المسائل السياسية، والتي وصلت الى حد اقترح معه رئيس الادارة الصهيونية آرييه دولتسين انفضاض المؤتمر دون اتخاذ قرارات سياسية (**عل همشمار**، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٢)، تجنباً لابراز الخلافات بين الصهيونيين على الملأ، وجد الصهيونيون أن هنالك موضوعاً يمكنهم الاتفاق بشأنه: الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. إذ جاء في القرارات التي صاغتها اللجنة السياسية وأقرها المؤتمر: «ان المؤتمر يناشد كل الأمم أن تمنع كل نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن حدود دولها. إن أي اعتراف بهذه المنظمة المجرمة [كذا!] هو بمثابة مس بالضمير الانساني والمبادىء الأخلاقية والادراك السياسي. ويوصي المؤتمر الدول والمنظمات والأفراد بعدم منح أي تأييد لهذه المنظمة الارهابية» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني السياسية، كما نشرت في **هآرتس**، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١، و**عل همشمار**، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ٧). كذلك قرر المؤتمر أنه «لن تقام دولة عربية إلى الغرب من الاردن»، معلناً «اعترافه» بـ «مسار كامب ديفيد كطريق صحيحة للسلام»، و «مصادقته» على ضم «فلسطينيين يعترفون بدولة اسرائيل ويعارضون الارهاب إلى اطار مسار المفاوضات» حول السلم بين اسرائيل والعرب (**المصدر نفسه**).

وكانت قرارات المؤتمر الصهيونية السياسية قد نشرت، بعد بضعة أيام من اتخاذها، على شكل اعلانات في الصحف اليومية الاسرائيلية، وذلك، كما يبدو، للفت الأنظار لها، بعد أن لوحظ تجاهل لها. وقد اتخذت تلك القرارات بالاجماع، مع امتناع ممثلي «اليسار الصهيوني» في حزب مبام من جهة وغلاة التوسعيين، ذوي النزعات شبه الفاشية، من اتباع هتحياه من جهة اخرى.

ومما تجدر الاشارة اليه أيضاً أن المؤتمر الصهيوني كان قد انهمك خلال يومين كاملين، من أيام انعقاده العشرة، في مناقشة موضوع... اللاسامية، من خلال افتراض يكاد يبدو معه أن كل معارضة للسياسة الاسرائيلية هي نوع من اللاسامية. وخلال هذا النقاش صرح دولتسين بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي يقف وراء موجة اللاسامية الأخيرة، وذلك بسبب تأييده حركات التحرر في العالم ومنظمة التحرير الفلسطينية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٤)؛ بينما أعلن يهودا برافر، أحد أساتذة الجامعة العبرية، أن الأمم المتحدة هي حالياً مصدر اللاسامية (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص ١٢)، في حين أعرب أحد المندوبين الفرنسيين عن رأيه بأن اليسار العالمي هو محرك اللاسامية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص ٤). وعلق أحد الكتاب الاسرائيليين، ليفي اسحق هيروشلمي (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ١٧) على هذا النقاش بقوله أنه لم تكن ضرورة لاجرائه أبداً، إذ أن من يعتقد بأن هنالك لاسامية أو يخشى عواقبها عليه الهجرة الى اسرائيل، دون لف أو دوران. وأضاف آخر أن حكومة اسرائيل، بالسياسة الرعناء التي تتبعها، هي التي تساعد على بعث اللاسامية مجدداً في العالم، إذ أن حرب لبنان، على ما تخللها من فظائع، هي سبب موجة اللاسامية الأخيرة، على ما تخللها من اعتداءات

على اليهود أو مؤسساتهم أو كنسهم في أكثر من مكان في بلدان مختلفة، خلال الأونة الأخيرة.

كذلك من الجدير بالذكر أن الخلافات التي تحكمت بالمؤتمر قد سيطرت على أعماله حتى الختام، وخصوصاً تلك التي تتعلق بتوزيع المناصب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذاالصدد، لم يستطع المؤتمر توزيع الحقائب على ممثلي الأحزاب والقوى المشاركة فيه، فانتخب أعضاء الادارة فقط، وكذلك أعاد انتخاب رئيسها آرييه دولتسين، دون توزيع الحقائب عليهم؛ وعلى أن يتولى أولئك أنفسهم القيام بذلك خلال ٢١ يوما. وضمت الادارة الصهيونية الجديدة ٣٥ عضوا، يمثلون جميع القوى المشاركة في المؤتمر (٣١ عضوا وأربعة أعضاء مشاركين لا يتمتعون بحق «التصويت). ويقيم عشرون عضواً من هؤلاء في اسرائيل والأحد عشر عضواً الآخرين خارجها. ووزع الأعضاء على النحو التالي: ليكود ــ ٦، العمل ــ ٤، الكونفدرالية ــ ٤، اتحاد الطوائف السفارادية ــ ٣، المزراحي (المفدال) ــ ٢، الأرثوذكس ــ ٢، المحافظون ــ ٢، الاصلاحيون ــ ٢، مبام ــ ١، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات ــ ١، تامي ــ ١، اتحاد صهيونيي أميركا ــ ١، ارتسا ــ ١، مكابي ــ ١ (هآرتس، ٢١/١٢/١٩٨٢، ص ١١). وفسر ممثل مبام في الادارة الصهيونية، السابقة والحالية، ابراهام شنكر، هذا الاصرار على تأليف الادارة الصهيونية من ائتلاف يضم ممثلين عن كل القوى الصهيونية، في مقابلة صحفية معه (عل همشمار، ٧/١٢/١٩٨٢، ص ٦)، بقوله: «ان الحركة الصهيونية لا ترتكز على مفاهيم برلمانية. فالمنظمة الصهيونية تعبر عن [واقع] الشعب اليهودي على طبيعته، وكل التيارات السياسية والاجتماعية بين اليهود تجد تعبيراً عنها في الحركة الصهيونية. فالكل يشاركون في الادارة، حسب قوتهم النسبية، في ائتلاف يضم الجميع». ومن الجدير بالذكر أن هذا لم يكن هو الوضع قبل قيام اسرائيل، عندما كان المؤتمر الصهيوني مؤسسة مهمة في عالم الصهيونيين، وكانت الادارة الصهيونية تقوم على ائتلاف ومعارضة.

«من المبكر نعي الصهيونية»

على الرغم من الانتقادات الواسعة والعنيفة التي وجهت للمؤتمر الصهيوني، من حيث كيفية تأليفه أو مهامه أو انعدام فعاليته وما شابه ذلك، والتي لم تخلُ من سخرية لاذعة في معظم الأحيان، وجد هناك بين الصهيونيين من راح يدعو الى التخفيف من حدة هذه الحملة، مقدماً التبريرات المختلفة لاستمرار الاحتفاظ بهذه المؤسسة، وان كانت بحاجة الى إصلاح شامل، ومنحيا باللائمة على عوامل عديدة وجهات أخرى تعيق «تحقيق» الصهيونية، ولكن لا سيطرة للمؤتمر أو الحركة الصهيونية عليها. ولذلك من المستحسن العمل على اصلاح التنظيم الصهيوني وتجديده من جهة، وبعث الفكرة الصهيونية وتقويتها تمهيداً لتحقيق كل أهداف الصهيونية من جهة اخرى.

وفي طار الدعوة الى الاصلاح والتجديد، يوضح رئيس كتلة ارتسا في المؤتمر، الدكتور يسرائيل بليد (في مقال له في معاريف، ٥/١٢/١٩٨٢، ص ٥) «ان العديدين في اسرائيل وبين اليهود يعتقدون بأن الصهيونية قد استنفذت مهامها عمليا مع قيام دولة اسرائيل، ولكن هذا الاعتقاد خاطىء». فالفكرة الأساسية، «للحركة الصهيونية هي حل مشكلة الشعب اليهودي كله أو أكثريته المطلقة بواسطة اقامة دولة يهودية تعيش فيها أكثرية اليهود [في العالم]، (وليس ربعهم فقط)... ومن كل أهداف الصهيونية، حققنا هدفاً مهماً واحداً فقط، وهو اقامة دولة اسرائيل. لقد أقمنا دولة يهودية مستقلة، ولكننا حققنا هدفا واحدا فقط من ثلاثة أهداف: إذ لم نحل مشكلة الشعب اليهودي، ولم نقم دولة نموذجية». ثم ان «ما لم نحققه [حتى الآن] قد يعرض للخطر ما قد حققناه، فعلا... ان كنه الصهيونية اليوم هو الهجرة... وبدون هجرة الى اسرائيل، سنبقى معرضين للخطر السكاني [العربي]... الذي يمكن أن يؤثر على طابع دولة اسرائيل وهويتها ومناعتها». ولأجل ذلك «ينبغي أن تبقى الحركة الصهيونية الهيئة الأهم والأكثر قوة بين اليهود بعد حكومة اسرائيل»، خصوصا وأن فشلها ليس «عقائدياً، بل تنظيمياً» (المصدر نفسه).

أما الدكتور يسرائيل الداد (شايب)، أحد زعماء ليحي (عصابة شتيرن) سابقا، فقد دعا في

مقال له (في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ٩) الى قلب القول المأثور المنسوب لبن ــ غوريون وهو أن الصهيونية كانت السقالة التي بنيت عليها اسرائيل، ومع إقامة هذه الدولة لم تعد هنالك حاجة لهذه السقالة، التي ينبغي تفكيكها. «فحتى لو كانت المنظمة الصهيونية سقالة، فان [العقيدة] الصهيونية لم تكن كذلك. لقد كانت هي الهدف، هي نفسها وليس الدولة، التي كانت ولا تزال بمثابة أداة [لتحقيق الصهيونية]... ان دولة اسرائيل هي اليوم سقالة الصهيونية، وليس لأي منهما مغزى دون تهجير أكثرية الشعب الى صهيون». ولذلك «ليست الصهيونية هي التي ينبغي تصفيتها، بل الأدوات القديمة، والأطر الحزبية البالية والفاسدة التي ينشر مجرد وجودها العفن» (المصدر نفسه).

وفي مقابلة مع البروفسور انيتا شابيرا، أستاذة التاريخ اليهودي في جامعة تل أبيب، واحدى الباحثات البارزات في تاريخ الصهيونية، جاء «ان المؤتمر الصهيوني هو استعراض تمثيلية من ظواهر الماضي، لقد تغيرت عمليا كل أدوات اللعبة، وبالتالي مغزاها، وبقيت المظاهر الخارجية والطقوس فقط» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٠، ص ١٧). ولكن على الرغم من ذلك، لا زال هنالك مغزى للصهيونية حالياً، «فعملية جمع الشتات لم تستكمل، وأمن الدولة غير مضمون، ولا تزال الطريق طويلة أمام الاصلاح في الداخل»، ويفترض في انعقاد المؤتمر الصهيوني «أن يكون تعبيراً عن المصير المشترك بين الشعب [في اسرائيل] والشتات» (المصدر نفسه).

أما موشي أونا، أحد قدامى زعماء الحزب الديني القومي (المفدال)، فقد دعا إلى «فهم الصهيونية حسب جوهرها: انقاذ الشعب اليهودي وبعثه في أرض ــ اسرائيل» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٤)، وعندئذ توضع باقي النواحي في موضعها الصحيح. وأضاف آخر «أن أزمة الصهيونية في الثمانينات هي أولاً وقبل كل شيء أزمة المجتمع الاسرائيلي، أزمة الدولة نفسها» (اسحق بركائي، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ١٠). فمنذ أن قامت اسرائيل، وراحت تتصرف ككيان مستقل، بان تأثيرها واضحاً على جوارها وعلى العالم الصهيوني. «ان اسرائيل فاشلة، منقسمة على ذاتها، وذات طابع سلبي في العالم هي ضربة مميتة للصهيونية...، فلأول مرة في تاريخ الدولة [مثلاً]، تتصاعد أمواج اللاسامية في العالم، بسبب أعمالنا نحن بالذات» (المصدر نفسه). وبذلك اتضح لكثير من اليهود أن «دولتهم» ليست غير قادرة فقط على حمايتهم من اللاسامية، بل انها هي مسها الباعث لهذه الآفة، وحتى في بلدان لم تعهدها من قبل.

ولكن على الرغم من كل هذه النواقص والآفات، وربما بسببها، ينبغي الحفاظ على الحركة الصهيونية، وذلك للحاجة لها. «فحقيقة ان المؤتمر الصهيوني الثلاثين لم يكن مؤهلاً للتعامل مع مشكلات الصهيونية الأساسية في الثمانينات، لا تعني عدم وجود هذه المسائل، ولا تدل على فشل العقيدة التي تنبع منها... انها تدل على أن الحركة الصهيونية ــ وبلغة أخرى: الصهيونية ــ هي مسألة أكثر جدية من أن تترك في أيدي المتزعمين الصهيونيين» (عاموس كرمل، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ١١). ولذلك «من المبكر نعي الصهيونية، بل ينبغي المطالبة بأطر جديدة لها... تختلف كلياً عن تلك... التي شهدناها خلال المؤتمر الأخير» (المصدر نفسه). ثم ان برنامج القدس الصهيوني، الذي حل مكان برنامج بازل، «ليس ثورة، بل تتمة واستمرار، فالصهيونية لم تستنفذ مهامها بعد» (حاييم حميئيل، هاتسوفيه، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ١١).

واختتم أحدهم هذا النقاش بقوله: «لو افترضنا للحظة أننا 'أغلقنا دكان' الصهيونية العالمية»، فماذا سيبقى لنا، وماذا سنستفيد من ذلك؟ (دوف بارــنير، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ٣).

ولعل هذه الاعتبارات، من حيث ضرورة الاحتفاظ بالمنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها المختلفة نظراً للحاجة لها، ولعدم وجود أي بديل آخر، على رغم عدم الرضى العام فيما يتعلق بفعاليتها، هي التي تدفع الى استمرار الاهتمام بهذه المنظمة والعمل على «اصلاحها»، وان بانت الطريق طويلة وشاقة، وربما مسدودة.

صبري جريس

بيروت الثقافة:
أنشطة ما بعد الحرب

أليس غريباً ان هذه المدينة التي تلقت ما تلقت من الطعنات الحميمة اولاً، والمحايدة ثانياً والعدوة اخيراً، تبقى على اصالتها كمدينة احتضنت منذ بدايات القرن سؤال النهضة العربية.. واعطت نخبتها لسؤال النهضة معظم الأجوبة.. أليس غريباً ان تكون ـ وسط دمارها العظيم ـ العظيمة بين العواصم، لا يبعدها عهر الآخرين عن نبلها الأصيل، ولا تحول ويلات لحقت بها لشدة ما سألت في الهوية وفي القومية وفي الطبقية وفي الاقليمية وفي الحداثة وفي الاصالة وو.. لا تحول ويلاتها دون السؤال عن مزيد من الأسئلة، تحدوها الى ذلك، اصالة مدينة ادمنت السعي المعرفي.. ولو على شقاء.

أليست بيروت/الحضارة هذه، وحدها الجديرة بأن تكون المنارة التي يُقلق نورها ضجيج التكنولوجيا العسكرية، لكن يقلق ايضاً جفاف الصحاري والديكتاتوريات!!

أليست بيروت المضيئة بين انقاضها وركامات الآخرين «بروميثيوس» العرب.. بل الشرق: ينهش عقاب حقود الكبد منها.. وتبقى تحدق في عين الشمس!.

لبيروت كل الكلام، وكل ما يأتي قاصر وقليل، لأنها القياس الذي يدخل وجوه الآخرين في عتمة التلاشي.. لبيروت كل الكلام، ليس مديحاً، بل اعترافاً بأنها من بين انقاضها، تراكم تاريخها المميز بالمعرفة.. وتفرض، وهي الجريح، جدارتها بأن تكون اميرة لثقافة الشرق.. في أزمنة الاستبداد الشرقي.

ما زالت بيروت قابعة في جرحها الشاسع، لكنها تدعو الى وزارة للثقافة، وتنظم مؤتمراً للمسرح، وتقيم معرضاً للكتاب.. وتدور دواليب مطابعها.. فيبزغ تحت وهج القنابل المضيئة والغارات الاستنزافية ١٦٠٠ مطبوعة جديدة في أشهر الحرب الماضية.

ليست وقفة وفاء لبيروت، فهل يثبت المرء وفاءً لذاته؟ إنها وقفة احترام تنتزعه بيروت بجدارة من عدوها ومن خصمها ومن الصديق والابن البار..

ما زالت بيروت قابعة في جرحها الشاسع، ومع ذلك لا تترك لعلامة الحرب الفارقة ان تفرغ سنة ١٩٨٢ من مأثور كل عام.

معرض الكتاب العربي السادس والعشرون

قبل ان تهرب السنة الى سنة جديدة، وبسرعة مكثفة الى الحد الأقصى، اعدّ النادي الثقافي العربي، بين ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و١٣ منه معرضه للكتاب العربي الذي اعتاد أن يقيمه كل عام: لذلك، فأية ملاحظة ترد حول هذا المعرض هي من باب إثبات الوقائع لا من باب النقد، لأن مجرد التوصل الى إقامة معرض للكتاب العربي في ظروف المدينة راهناً، جهد يستحق ان

ترفع له القبعة احتراماً.. إذن بعض الملاحظات على هامش هذا النجاح:

□ غاب الكثير من دور النشر العربيةوالفلسطينية، وان كان لمركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية وجود في المعرض وليس حضوراً؛ لأن نتاجات المركز بعد الحرب اقتصرت على مؤلف واحد. غير ان هذا الوجود كان شاهداً على ديموقراطية التعاطي الفكري والثقافي في لبنان من جهة، ومن جهة ثانية على ارادة استمرار لافتة عند القائمين على مركز الأبحاث.

□ تميز حضور الناشرين بطابع توحيدي إذ شملت الكتب المعروضة اصدارات لدور نشر لبنانية على مستوى بيروت الكبرى، وليس على مستوى بيروت الجهات.

□ كانت المنشورات الجديدة على مستوى الكم متراجعة عن المعارض السابقة (١٦٠٠ مطبوعة فقط)، طبعاً نظراً لظروف الحرب.. لكن هذا التراجع الكمي أسفر عن تراجع نوعي ايضاً، فباستثناء بعض الكتب القليلة (مراجع او تراثية) وباستثناء الترجمات الروائية عن ادب اميركا اللاتينية.. لم يحتو المعرض ــ خلافاً لعادته ــ على كتب تثير شهية ــ باتت شبه مطفأة ــ للقراءة.

□ ثمة تراجع نوعي على مستوى القارىء.. لأن نسبة المبيعات اعطت ارقاماً تثير شيئاً من الارتجاف.. كأن يكون كتاب الطبخ من اكثر الكتب مبيعاً.. ويتراجع بيع الكتاب الايديولوجي المادي او الديني.. ويتقدم كتاب التوثيق على كتاب التحليل، وكتاب الأمثال الشعبية على الكتاب الفلسفي، وكتاب النوادر على كتاب التاريخ.

وما زال كتاب نزار قباني في الواجهة، وان لم يحتل الصدارة هذا العام، ربما لان غياب الشاعر، غيَّب سبباً مهماً في بيع كتبه المعتاد.. إذ ان توقيع الشاعر على كتبه كان يزيد من نسبة الصبايا ــ الطالبات اللواتي يقبلن على شراء الكتب.

ويبدو ان الشعر عموماً تراجع لصالح الرواية، واحياناً نادرة لصالح الدراسة الادبية، ولكن، ذات الفوائد المدرسية او الاكاديمية. كما تراجعت الرواية العربية لصالح المترجمة وبشكل خاص لصالح غابرييل غارسيا ماركيز وروايات اميركا اللاتينية عموماً..

□ ظاهرة بدت لافتة للغاية: الاقبال على كتب الأطفال وكل ما يهمهم.. فالشريط المسجل «انا الالف» من الشاعر الجنوبي حسن عبد الله والذي جاء اولاً في العام الماضي، كاد ان يكون الأول هذا العام ايضاً. وبقي الانتاج الموجه للطفولة اولاً في جميع الأحوال.

□ في الأخير، ملاحظات كثيرة يضيق المجال عن ذكرها، وان امكنت الاشارة اليها سريعاً مع اعتراف مسبق بأن هذه الاشارة تستدعي نقاشاً يطول.. والملاحظة تقول ان معرض الكتاب العربي السادس والعشرين بدا وكأنه «سوق للكتاب» اكثر مما هو طقس ثقافي.. وبدا انه «اوكازيون» على الكتب اكثر مما هو دعوة للقراءة.

وبعيداً عن هذه الملاحظات، التي تبقى مجرد انطباعات على هامش المعرض، وزُع النادي الثقافي العربي بياناً احصائياً بمبيعات الكتب في هذا المعرض، يستند الى ايصالات البيع الدقيقة، جاء فيه:

اولاً ــ الكتب الأكثر مبيعاً

فئة (أ) وثمن الكتاب فيها دون ١٥ ل.ل.

١ ــ قصيدة بلقيس؛ تأليف نزار قباني؛ منشورات قباني.

٢ ــ في الزوايا خبايا؛ تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ب) وثمن الكتاب من ١٥ الى ٢٩ ل.ل.

١ ــ تاريخ جبل عامل؛ تأليف محمد آل صفا؛ منشورات النهار.

٢ ــ الناس بالناس؛ تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ج) وثمن الكتاب من ٣٠ الى ٤٩ ل.ل.

١ ــ حرب لبنان؛ تصوير عبد الرزاق السيد؛ إعداد ليلى بديع عيتاني؛ تحرير سامي ذبيان؛ منشورات دار المسيرة.

٢ ــ أطلس العالم ــ حجم متوسط؛ لشارل جورج بدران؛ منشورات بدران.

فئة (د) وثمن الكتاب من ٥٠ الى ١١٩ ل.ل.

١ ــ يوميات الغزو الاسرائيلي؛ إعداد المركز العربي للمعلومات؛ توزيع دار الأندلس.

٢ ــ ألف باء الطبخ؛ إعداد صروف كمال وسيما عثمان؛ منشورات العلم للملايين.

فئة (هـ) وثمن الكتاب ١٢٠ ل.ل. وما فوق:

١ ــ أطلس العالم ــ حجم كبير؛ شارل جورج بدران؛ مؤسسة بدران.

ولقد تساوى في المركز الثاني كتابان:

(أ) معجم لسان العرب؛ ٤ مجلدات؛ تأليف ابن منظور؛ إعداد وتصنيف يوسف خياط؛ منشورات دار لسان العرب.

(ب) الأغاني؛ سبعة مجلدات؛ تأليف ابي الفرج الأصفهاني؛ منشورات مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

فئة (و) وتشتمل على كتب الأطفال والأحداث:

١ ــ انا الألف؛ شعر حسن العبد الله؛ موسيقى وليد غلمية؛ رسم حلمي التوني؛ منشورات الرواد للنشر والتوزيع.

٢ ــ كتاب الحروف؛ الأشكال والأرقام؛ إعداد ورسم الفنان حجازي؛ منشورات دار الفتى العربي.

ثانياً ــ دور النشر الأكثر مبيعاً

ترد اسماؤها بالتسلسل حسب المبيع:

دار الأندلس؛ دار العلم للملايين؛ المكتبة الشرقية؛ دار المشرق؛ مكتبة لبنان؛ مؤسسة نوفل؛ دار النهار للنشر؛ دار الآفاق الجديدة؛ دار الشروق؛ دار الجيل؛ معهد الانماء العربي.

ثالثاً ــ المبيعات

تجاوزت ارقام المبيعات الإجمالية للمعرض الحالي ارقام مبيعات معرض العام الماضي بنسبة ١٧ بالمائة.

مؤتمر المسرح اللبناني ١٩٨٢

هذا المؤتمر ليس من مألوف الدورة الثقافية في بيروت الثقافة؛ فبيروت الثقافة كانت دائماً تكتسي بناس بيروت وتتعرى من حكامها.. هذه المرة اختلف الأمر؛ ويبدو ان عهداً جديداً يريد ان يجدد عهداً بين الثقافة والدولة. فبرعاية الدولة اللبنانية، بشخص رئيس الجمهورية ووزير التربية تمت الدعوة والتنظيم لهذا المؤتمر المسرحي الاول في لبنان. وقام المجلس الثقافي للمتن الشمالي بتنظيم اولى لقاءات المسرح اللبناني الجادة في قاعات «بيت المستقبل» في النقاش في ١٠ و١١ و١٢ كانون اول (ديسمبر) الماضي.

وفي البدء، يرد التقدير للتنظيم الناجح، في زمن اعتدنا فيه ان نعتبر ان النوايا الطيبة تغفر خطايا الكثير من الارتجال؛ فلقد اهتم منظمو هذا المؤتمر الأول بكل التفاصيل الصغيرة، بدءاً من موقفٍ لسيارات الحضور، وصولاً الى وجبة غذاء يومية لجميع المؤتمرين. هذا، عدا عن القاعات الجاهزة مسبقاً لاستقبال اللجان، والترجمة الفورية من والى اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والانكليزية. وهذا التنظيم جعل المتتبع لشؤون المؤتمر يقتنع بأن النية الطيبة لا تغفر غياب التنظيم.

من التنظيم الى الحضور، يبدأ سؤال: لقد حضرت اسماء لها تاريخ مع المسرح اللبناني، وغابت اسماء لا يمكن اغفال تاريخها من دون ان نغفل، عند ذلك، حركة المسرح اللبناني ككل. فمسرحيون امثال روجيه عساف وزياد الرحباني ويعقوب الشدراوي وعصام محفوظ ومنير ابودبس، دعامة لا يمكن لصرح المسرح في لبنان ان يقوم في غيابها، سيما وان كل واحدٍ من هؤلاء يعبر عن تيار في المسرح اللبناني ومدرسة مسرحية قائمة بذاتها؛ وان هؤلاء جميعاً يشكلون تاريخ المسرح في لبنان ووعيه ومختبره.

وما بين الحضور والمشاركة ثمة سؤال: أيعقل ان يكون للرحابنة حضور لا مشاركة فيه، ومثلهم جلال خوري ورضا خوري؟.. سؤال لا تعنيه كثيراً الأسباب المباشرة او غير المباشرة لهذا الغياب عن الحضور او لهذا الغياب عن المشاركة، بقدر ما تعنيه مصداقية ما سيؤثر غياب هذه الأسماء في توفيرها الكامل والكلي، سيما ان هذا هو اول مؤتمر للمسرح في لبنان واول بادرة رعاية من الدولة باتجاه ميدان من ميادين الممارسة الثقافية.

يبقى الأهم والخلاصة، اي التوصيات، حيث لا بد من تسجيل الايجابيات التالية:

□ أولى المؤتمر اهتماماً ملحوظاً حينما بقي يقظاً على حريته ومدافعاً اصيلاً عنها. فإذ دعت لجنة «المسرح والدولة» المسؤولين الى إيلاء المسرح اهتماماً، حصرت الدعوة هذا الاهتمام بالأطر «الادارية والفنية والمالية»، في حين شددت لجنة تعزيز الابداع المسرحي في توصيتها الأخيرة ــ الفقرة ج ــ على «إلغاء الرقابة على الأعمال الفنية عامة، وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص».

□ عبر المؤتمر عن هاجس مسرحي يتجاوز «المكتسبات» الآنية الى سعي لخلق مستقبل للمسرح في لبنان، حينما شددت لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي» في توصياتها على إدخال المسرح الى عالم الأطفال من خلال المدرسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

□ لم يقع المؤتمرون في تهويمات المثالية النظرية، بل بقي نظرهم معلقاً على تفاصيل المعيوش اليومي؛ من هنا عبر هذا المؤتمر عن وعي نقابي لا يمتلكه العاملون في الفن عموماً، حينما جعلوا من النقابة سلطة على مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة.

□ لم يهمل المؤتمرون، من جهة مقابلة، البحث النظري، سواء على مستوى التأريخ للحركة المسرحية، ام على مستوى التخطيط لايجاد نقد مسرحي لا يزعم العلم وهو على جهل مطبق، وإن على مستوى التأسيس لجيل من المهتمين بالمسرح والمطلعين على أولياته عن طريق إدخال المسرح الى الصفوف.

واخيراً، نورد اهم توصيات مؤتمر المسرح اللبناني، كما اعلنتها لجانه المختلفة:

لجنة المسرح والإعلام

ابرز ما جاء في توصية هذه اللجنة:

(أ) يقدم التلفزيون المسرحيات اللبنانية البارزة خلال الموسم المسرحي الجاري ويصار الى توثيقها عن طريق لقاءات مع اصحاب الأعمال. كما يغطي النشاطات المسرحية كافة.

(ب) يحيي التلفزيون ذكرى اعلام المسرح اللبناني الغائبين.

(ج) يتم إدخال مادة النقد المسرحي الجمالي والتقني في كلية الاعلام والتوثيق وفي معهد الفنون في الجامعة اللبنانية وفي كافة الجامعات.

(د) ضرورة وضع تاريخ المسرح اللبناني في موسوعة شاملة او في كتب متسلسلة.

لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي»

وجاء في مقرراتها ما يلي:

(أ) تطبيق وتعميم الألعاب التمثيلية في نشاطات اطفال الروضة.

(ب) تطبيق وتعميم مادة تدريسية نظرية في الفن المسرحي في المرحلة الابتدائية، مع إيجاد مسرحي في كل مدرسة.

(ج) إدخال الفن المسرحي كمادة في المرحلة الثانوية على ان يختار الطالب في هذه المرحلة بين المسرح، دراسة وتمارين وتحضيراً، وبين الفنون الأخرى الداخلة هي ايضاً في البرنامج الدراسي كالموسيقى او الرسم او الفن...

(د) توصية بالطلب من نقابة المحررين ومنها الى اصحاب الصحف والمجلات والدوريات الى اعتماد النقاد ذوي الاختصاص في مجالات الفن المختلفة.

لجنة «المسرح والدولة»

ومن توصياتها:

(أ) السعي لدى الدولة لخلق هيئة عليا للتخطيط المسرحي تشكل من المبدعين المسرحيين وتكون مهامها رسم السياسة المسرحية بأطرها الادارية والفنية والمالية على ان تقوم مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة بتنفيذ ما ترسمه تلك الهيئة العليا، وعلى ان تمثل نقابة المسرحيين في هذه الهيئة هذه المهام ودون ان يكون ذلك على سبيل الحصر.

(ب) إعطاء منح تعليم في الخارج وفي الداخل.

(ج) تعزيز المكتبات لجمع المؤلفات والتسجيلات والأفلام والفيديو لحفظ التراث العالمي والوطني.

لجنة تعزيز الابداع المسرحي

ومما أوصت به:

(أ) توصي اللجنة بضرورة إنشاء مركز بحوث مسرحية.

(ب) الاشتراك في مهرجانات مسرحية دولية.

(ج) إلغاء الرقابة على الاعمال الفنية عامة وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص.

لجنة التنظيم المهني للمسرحيين

وقد أجمع الرأي على تأليف لجنة تضع لها لاحقاً التوصية الأخيرة والنهائية بعد استلامها جميع المقترحات الخطية، وذلك خلال مهلة لا تتعدى العشرة ايام من تاريخ اختتام هذا المؤتمر، نظراً للتشعب والدقة في المواضيع التي

عالجها هذا المشروع.

يوميات الغزو الاسرائيلي

كتاب * يوثق اربعة اشهر من اكثر شهور التاريخ اللبناني سخونة وتميزاً. ولعل اول ما يمكن قوله انه نتاج يعكس طبيعة بيروت ــ الثقافة كعاصمة لا تخضع دورة الانتاج الثقافي فيها لأي ارهاب، ولا لأي شكل من اشكال اليأس. لان العاملين في هذا الكتاب التوثيقي الأول عن هذه الفترة، كانوا يتابعون عملهم في وقت كان فيه الجنود الاسرائيليون يجتاحون بيروت وكان السؤال حول مصير الوطن سؤالاً يفغر فمه، وكان الجواب يبدو مستعصياً. مع ذلك، ٤٨٨ صفحة من الصور والوثائق التي «تؤرخ للاجتياح الاسرائيلي للبنان بالكلمة والصورة». وما زال السؤال يفغر فمه...

الكتاب في اربعة ابواب: يتناول الباب الأول «مقدمات الحرب» في اربعة نصوص صحافية ذات دلالة، اقلاً لواضعي الكتاب/ الوثيقة. وهذه النصوص الصحفية هي على التوالي: مقتطف من دراسة «عوديد عينون» التي بعنوان «استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات» و... لقد بدأ الكتاب بغلطة ــ نرجو ان تكون مطبعية ــ وهي انه قد كتب اسم كاتب الدراسة «اوديت بينون». اما النص الصحفي الثاني، فمقابلة مع رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان، ثم مقابلة مع مردخاي غور، ونص خطاب لالكسندر هيغ. وفي هذا الباب الأول يوميات توثيقية لأهم مفاصل الحدث السياسي في المنطقة من ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ وحتى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

ويتناول الباب الثاني في يوميات الغزو الاسرائيلي من ٤ حزيران (يونيو) وحتى ٤ تشرين الأول (اكتوبر)؛ فيثبت الأحداث العسكرية، ويعرض للمباحثات والوساطات والمبادرات العربية والدولية لاخراج المقاومة الفلسطينية والقوات السورية من بيروت، ويتابع مجيء القوات الأجنبية متعددة الجنسيات واغتيال الرئيس المنتخب بشير جميل، ودخول اسرائيل الى غربي بيروت، والمجيء الثاني للقوات متعددة الجنسيات، وحتى خطاب الرئاسة الذي ألقاه الرئيس الجديد امين الجميل.

في الباب الثالث: ٥٠٠ صورة منذ بداية الغزو حتى سقوط اول «عاصمة عربية» بيد اسرائيل.

في الباب الرابع: وثائق الغزو السياسية.

كتاب حاول ان يكون مكتملاً.. لكنه اتى محققاً نجاح الصدور السريع والمحيط بكل ما يعطي للحدث التاريخي قيمته ويحيط بظروفه.. وان لم تسلم المحاولة من بعض الأخطاء في تقاليد العمل التوثيقي المتعارف عليها دولياً.

كاتيا سرور

---

* «لبنان ١٩٨٢: يوميات الغزو الاسرائيلي ــ وثائق وصور». صدر عن المركز العربي للمعلومات، بيروت، ١٩٨٢.

تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية في مجال محو الأمية

لم يكن التصدي للأمية بالنسبة للشعب الفلسطيني مجرد مواجهة لمشكلة ثقافية وحضارية تعيق تطوره الثقافي والاجتماعي، بل هي بالاضافة الى ذلك مسألة سياسية ترتبط بالسعي للمشاركة الشاملة للجماهير الفلسطينية في النضال الوطني بشقيه السياسي أو العسكري. ولم يكن تأمين هذه المشاركة ممكناً دون تعميم التعليم، بأشكاله المختلفة، والقضاء على الأمية بشكليها الأبجدي، والوظيفي.

وبالرغم من أن أكثر من ثلث أفراد الشعب الفلسطيني يتلقى اليوم، بشكل أو بآخر، تعليماً أو تدريباً، وبالرغم من أن نسبة خريجي الجامعات الفلسطينية تعتبر الأعلى في العالم العربي، وتكاد تتجاوز النسبة نفسها في بعض البلدان المتطورة، الا أن النظم التربوية العربية، والنظام التعليمي في عهد الانتداب البريطاني قد حرمت عدداً كبيراً من الراشدين الفلسطينيين من فرص التعليم.

وتشير الاحصاءات الاخيرة الى أن أكثر من ٢٨٪ من الراشدين الفلسطينيين في مخيمات لبنان هم أميون أو شبه أميين، وتبلغ نسبتهم في سوريا اكثر من ٢٨٪، وهذه النسبة هي أدنى بكثير من نسب الأميين في معظم الدول العربية...

ولقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً بتنظيم حملة شاملة لمكافحة الأمية في التجمعات الفلسطينية خارج الأرض المحتلة، ونتيجة لجملة ظروف سياسية وعسكرية ملائمة، قررت المنظمة أن تبدأ هذه الحملة الشاملة في لبنان. ومنذ البداية كان على المجلس الفلسطيني الأعلى لمحو الأمية أن يحدد أهداف الحملة ومضمونها، ومدى شموليتها، وآفاقها الثقافية والسياسية، وتقرر عقد ندوة مركزية لتحديد تلك الأهداف والآفاق. وقد عقدت تلك الندوة في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٣ ــ ١٤ أيلول ١٩٨١، وحضرها وشارك في أعمالها خبراء تربويون عرب وقيادات سياسية فلسطينية، وقد حددت توصيات تلك الندوة أسس الحملة، وأهدافها، والخطة التنفيذية، والتمويل والتنظيم.

وتضمنت التوصيات المتعلقة بالأسس، اشارة واضحة «الى المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق مضامينه الوطنية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الامية». وكذلك «اعتماد المواجهة الفلسطينية الشاملة لمشكلة محو الأمية بحيث يتم تنظيم حملة شاملة، متكاملة مع جهود التنمية، والنضال للقضاء عليها». وتشير بقية التوصيات في الفقرة المتعلقة بالأسس الى أهمية القرار السياسي في بدء الحملة وتنفيذها، وأهمية القيام بسد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة واعتماد التخطيط العلمي للحملة، وضرورة المتابعة وأهمية الاعتماد على الخبرات

العربية والعالمية لانجاح الحملة. وأما بالنسبة للأهداف، فقد أشارت توصيات الندوة الى أن محو الأمية يعني:

(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية.

(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة، وأساليب التفكير المعرفية المختلفة، وتعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات، وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي، والمجتمع الفلسطيني، القائمة والمستقبلية.

وتشير بقية توصيات الندوة الى الخطة التنفيذية للحملة، وكذلك المبادىء والمعايير المطلوب من اللجنة الفنية مراعاتها في وضع الخطة. أما بالنسبة للتوصيات العامة، فتضمنت دعوات للعمل على توسيع مشروع الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار بحيث يشمل الاقطار العربية التي يوجد فيها الشعب الفلسطيني، وتوجيه نداء للمنظمات العربية والدولية، وخاصة منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لتقديم العون الفني والمادي لإنجاح الحملة.

ابتدأت الحملة بنشاط اعلامي واسع موجه الى التنظيمات الفلسطينية والمنظمات الجماهيرية لشرح أهداف الحملة وأهميتها، ثم الاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي وافقت على دعم الحملة مادياً وفنياً.

وبدأت أجهزة الحملة بالتكوّن. فبالاضافة للمجلس الأعلى الذي ضم ممثلين عن المنظمات الجماهيرية وخبراء تربويين، تكون الكادر الاداري للحملة، اضافة الى المجالس الاقليمية. ثم عهد الى مجموعات عمل مكونة من خبراء تربويين ومدربين في لبنان البدء بتحرير كل من كتابي الأساسي والتكميلي، بينما كانت مجموعات أخرى تقوم بتقويم الكتب الصادرة في هذا المجال وخاصة كتاب محو الأمية في صامد.

وفي آذار عام ١٩٨٢، تم عقد اجتماع ضم خبراء تربويين وعدداً من الذين جرروا نماذج من كتاب الأساس لتقويم العمل المنجز، وصدرت عن هذا اللقاء جملة من المبادىء أو المعايير، تؤكد على أهمية ربط المادة المحررة بخبرة الدارس الأمي وحاجاته الاجتماعية والثقافية، وكذلك تقديم المادة المكتوبة والشفهية من خلال مواقف حياتية، أو واقعية وليست مفتعلة، وأن تعكس خبرات فئات مختلفة من المتعلمين، والا يجرى التركيز فقط على اكتساب قدرات لغوية محددة، بل أن يتضمن التعليم تثقيفاً منهجياً للمتعلم، وألا يكون التوجيه الوطني من خلال المواد المقدمة، مباشراً وفجاً ومكرراً.

وعلى ضوء هذه المعايير، بدأت لجان التحرير باعادة تقويم عملها شكلاً ومضموناً، وفي الوقت نفسه بدأ التحضير لتنفيذ الحملة، فعقدت دورة للقيادات الشعبية في النصف الثاني من شهر أيار عام ١٩٨٢ لشرح أهداف الحملة وأبعادها، ودور القيادات الشعبية في انجاحها، وكذلك طرق توجيه الكبار، ومضمون الثقافة الشعبية، وسيكلوجية الراشد وخبراته. وفي الوقت نفسه، كانت مجموعة العمل قد أنهت تحرير الجزء الأكبر من كتابي الأساسي والتكميلي على أساس المعايير الجديدة، وكانت تلك المجموعات تقوم بشكل مستمر بتقويم ما تم انجازه، واعادة صياغته. وفي مطلع حزيران عام ١٩٨٢ عقدت في بيروت دورة لأعضاء المجالس الاقليمية والقيادات الشعبية بتمويل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتحضير لبدء العمل في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحضر الدورة أكثر من أربعين عضواً من المجالس الاقليمية، وأعضاء قياديين في التنظيمات الشعبية الفلسطينية، وتضمنت محاضراتها دراسات تتعلق بدور محو الأمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور المرأة في مجال محو الأمية، ودور التنظيمات الشعبية الفلسطينية في اكساب الحملة طابعاً جماهيرياً، وعملية تخطيط برامج محو الأمية، وأهمية العمل الاحصائي في تقويم نتائج الحملة في مختلف المراحل، والعلاقة بين الثقافة الشعبية، ومضمون مفاهيم كتب محو الأمية وطرق التوجيه. وفي الوقت نفسه، بدأ التحضير لدورة أخرى في نهاية شهر حزيران للمشرفين التربويين، وفي الشهر نفسه كان من

المفترض أن تعقد ورشة عمل يشارك فيها خبراء تربويون عرب ومربيين فلسطينيين لتقويم المادة المحررة والشفهية لكتابي الأساس والتكميل من أجل التوصل الى الصياغة النهائية لكل منها. وكان من المتوقع أن ينجز الكتابان في خريف هذا العام لبدء العمل، ولكن الهجوم الاسرائيلي على لبنان وما نجم عنه من تدمير للمؤسسات التربوية الفلسطينية وانحسار الوجود العسكري والسياسي والثقافي للثورة الفلسطينية في لبنان، وضع حداً لتلك الطموحات التربوية...

وفي المرحلة الحالية، فان دائرة التربية في منظمة التحرير تعيد تقويم تلك التجربة وتدرس امكانية الاستفادة من المواد المحررة والخبرات المكتسبة لتنظيم حملات محو الأمية في الأقطار العربية الأخرى التي يتواجد فيها الفلسطينيون. وكانت المشكلة الرئيسية التي تواجه الدائرة هي مسألة الطلاب والمعلمين المهجرين من مناطقهم الى مناطق أخرى في لبنان أو الى سوريا، والاتصال بالمؤسسات العربية والعالمية لحل مشكلاتهم.

وبالاضافة الى هذه الحملة المنظمة التي لم تكتمل بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي أشرنا اليها، تقوم المنظمات الجماهيرية الفلسطينية بجهود متواضع وامكانيات قليلة في مجال محو الامية، وتحاول دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية دعم تلك الجهود وتنظيمها ومدها بالمعونة المادية والخبرات التربوية. ومن المنتظر أن تتطور تلك الجهود، وخاصة في مجال مكافحة الامية في المخيمات الفلسطينية في سوريا، الى عمل موحد التخطيط والمناهج والأهداف والاشراف، ولا شك أن معهد تعليم الكبار الذي تم انشائه في دمشق بدعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يقوم بدور كبير في محو الأمية الوظيفية، ويدرب الراشدين على اكتساب مهارات مهنية تساعدهم في كسب معيشتهم، وتشجعهم على التعليم الذاتي والتربية المستمرة.

ولعل النشاط الشعبي الأكثر جدية وفاعلية، ذلك الذي يجري في الأرض المحتلة، من أجل الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية وربط الإنسان الفلسطيني بأرضه، وتمكينه من اكتساب المهارات المختلفة لأداء دوره الوطني والاجتماعي. ولقد تطورت تلك الجهود في مجال محو الامية بشكل عضوي وتلقائي، واعتمدت على مبادرات جدية أصيلة اشتركت فيها مؤسسات تربوية وجمعيات نسائية خيرية.

وبالرغم من تواضع الامكانيات المادية، وتصدى العدو الصهيوني لافشال الجهود، الا أن انجازات تلك الجماعات والمؤسسات تكاد تفوق مثيلاتها خارج الأرض المحتلة.

ولعبت جامعة بيرزيت في الضفة الغربية دوراً طليعياً في تنظيم تلك الجهود ومدها بالخبرات والكوادر الفنية المؤهلة. وفي بداية عام ١٩٧٨ تشكلت اللجنة العليا لمكافحة الأمية وتعليم الكبار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكونت من خمسة أعضاء يمثلون كل الجمعيات الخيرية في القدس، والخليل ونابلس، وقطاع غزة، وقسم مكافحة الامية وتعليم الكبار في جامعة بيرزيت، وقامت تلك اللجنة بتحديد البرنامج التعليمي لحملات محو الامية ومراحل الحملة وأسسها ومتابعتها وأعمار الدارسين (أكثر من عشر سنوات، وأقل من ٥٠ عاماً)، وحددت مواصفات معلم الكبار ومؤهلاته التربوية والتعليمية وواجباته، وقامت بتنظيم دورات لأولئك المعلمين، ودورات متابعة، ولم تهتم فقط بالعمل في مجال محو الامية بمعناه التقليدي، بل نظمت أيضاً حملات توعية صحية، وتنمية ريفية، ونشاطات أخرى في مجال العناية بالبيئة.

وتصدر اللجنة عدداً من المطبوعات يشارك في تحريرها، بشكل أساسي، مكتب مكافحة الأمية في جامعة بيرزيت، ومن أهمها مجلة «الإنسان الجديد» التي تصدر مرتين سنوياً، والتي تمد المعلمين العاملين في مجال محو الأمية بأحدث ما ينشر حول تعليم الكبار على المستويين العالمي والعربي. أما مجلة «الدارس» التي تصدر مرة كل شهرين، فهي موجهة الى الدارسين الذين تمكنوا من اتقان مهارتي القراءة والكتابة، لتدربهم على المطالعة وتشجعهم على الكتابة، ومعظم مواد المجلة من تحرير الدارسين أنفسهم.

وأقامت اللجنة في كل مركز من مراكز محو الامية مكتبة تضم كتب مطالعة تستجيب لحاجات الدارسين، واهتماماتهم، وخبراتهم، وتتناسب مع المراحل التعليمية التي أنهوها، اضافة الى كتب مطالعة للمعلمين بهدف اغناء خبراتهم العلمية والتربوية، وهي تبحث في مختلف الميادين

السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الملاحظ أن جهود تلك اللجنة تتصف بالتكامل والفهم المتقدم لعملية مكافحة الأمية؛ فبالاضافة الى تعليم مهارتي القراءة والكتابة، نجد تنمية اجتماعية وتطويراً للوعي الوطني، وتوعية صحية وتنمية ريفية، وتدريباً على مهن مختلفة تستجيب للحاجات الاقتصادية لسكان المناطق المحتلة، أي باختصار: أنها عملية دمج الدارس بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعه وانهاء هامشيته.

ان هذه التجارب الفلسطينية المتواضعة في مجال محو الأمية تطرح جملة من الحقائق أهمها:

(أ) صعوبة النضال في المجال الثقافي، بما في ذلك محو الأمية، في ظروف الصراع العسكري المستمر وحملات الابادة التي تشنها الصهيونية والامبريالية الأميركية ضد الشعب الفلسطيني. ان الصراع من أجل البقاء يتطلب ابتكار أشكال جديدة من النضال الثقافي وخاصة في مجال محو الأمية بعيدة عن البيروقراطية وأكثر اعتماداً على المبادرات الجماهرية، وابتكار الوسائل الجديدة في ظروف العدوان العسكري — المستمر (تجربة الضفة الغربية وقطاع غزة).

(ب) لقد دلت تلك التجارب أن ديمقراطية العمل التربوي في مجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بديمقراطية العمل السياسي والاجتماعي فيه، وأن نظاماً سياسياً لا ديمقراطياً لا يمكن الا أن يسعى لتخليد أمية الجماهير، وأن مكافحة الامية ليست عملاً تقنياً تربوياً محضاً، بل هي في الدرجة الأولى جهد سياسي شعبي وارادة جماهيرية.

(ج) لا بد أن تستند حملات محو الأمية الى فلسفة تربوية واضحة تحدد ملامح الإنسان الذي نريد تكوينه، وبالتالي، فان الحديث عن محو الأمية الحضارية يقودنا الى طرح التساؤلات التالية:

□ ما هو الفرق بين الأمية الثقافية، والأمية الحضارية، والتحديث ومحو الأمية كسبيل لتحرير الأمي من دونيته الاجتماعية، وبؤسه الاقتصادي، والمجتمعي، وهل محو الأمية عملية تحضير أم تسيير ودمج في بيئة اجتماعية معينة ذات قيم سياسية واجتماعية محددة.

□ وهل الإنسان الأمي غير متحضر؟ وهل لا قيمة لخبرته وتجاربه وخبراته الحياتية؟.

(د) كيف يمكن لنظم تعليمية، تستند الى بنى سياسية واجتماعية متخلفة تولد الأمية كل يوم، أن تصحح مسارها من خلال حملات محو أمية تتبناها في مناسبات معينة، وتكاد تصبح نوعاً من التقليد ومصدراً للدعاية السياسية.

ان الاجابة الجزئية على هذه الأسئلة، تتوضح من خلال التقدم البطيء الذي تنجزه حملات محو الأمية في الوطن العربي، والانجازات المتواضعة التي تقدمها تلك الحملات.

د. عدنان عبد الرحيم

مراجعات

مذكرات يهودي معادٍ للصهيونية

Elmer Berger, *Memoires of an Anti-Zionist Jew*. Beirut: The Institute For Palestine Studies, 1978, 159 p.

مؤلف هذا الكتاب، الحاخام المر بيرغر، من أبرز اليهود المعادين للصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية، وهو أيضاً من أنشط مؤسسي وقادة «المجلس الأميركي لليهودية»؛ فقد شغل رئاسة لجنته التنفيذية لأكثر من ربع قرن. لقد كتب الحاخام بيرغر الكثير، وألقى عدداً لا يحصى من المحاضرات في الولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة، وآثارت كتاباته ومحاضراته حفيظة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية.

يقول بيرغر عن مذكراته هذه، أنه حاول فيها «أن يسجل بدقة ليس حوادث معينة فحسب، بل جوانب من انفعالاته وأفكاره أيضاً» (ص ١٤٠). ويعترف بيرغر بأنه «كبح نفسه عن الوعظ، تاركاً لتجاربه مهمة الافصاح عن ذاتها»(ص ١٤٤).

يتحدث بيرغر في الفصل الأول عن جهوده المبكرة المناهضة للصهيونية، ومحاولة تأسيس هيئة للوقوف بوجه المد الصهيوني، والتي عرفت فيما بعد بـ «المجلس الأميركي لليهودية». ويعرض الحاخام بيرغر لانتقاله من مجرد يهودي لا يرى في الصهيونية «المنقذ» ليهود أوروبا والعالم، كما كانت الحركة الصهيونية تصور نفسها، الى يهودي معادٍ للصهيونية بوعي وعلى درجة لا بأس بها من التبلور والوضوح، وبعزيمة متنامية على الوقوف ضد هذه الحركة. وليس ثمة شك في أن هذه المرحلة من حياة بيرغر هي المرحلة الحاسمة التي غيرت فيما بعد مجمل حياته الفكرية والعملية.

وينتقل بيرغر في الفصل الثاني الى اعطاء الأمثلة عن ازدواجية بعض اليهود البارزين من مفكرين ورجال أعمال، ممن يدركون خطر الصهيونية على اليهود وعلى الاميركيين منهم بشكل خاص، ولكنهم لا يفعلون شيئاً للوقوف ضدها، بل يجاهرون بتأييدهم لها، خوفاً من الدعاوة الصهيونية. ان هذا الموقف الأخلاقي المهزوز لبعض كبار اليهود الأميركيين هو أحد العوامل التي ساعدت على نمو الابتزاز الصهيوني واشتداد خطره في الولايات المتحدة. ويتحدث بيرغر عن جهود «المجلس الأميركي لليهودية» في الاعتراض على قرار التقسيم لعام ١٩٤٧؛ «لقد نوقش القرار ومرر تحت مظلة الابتزاز الصهيوني. فقد زعم الصهاينة أن سعيهم لقيام دولة مستقلة هو لتوفير ملجأ لليهود الهاربين من جحيم النازية».

وفي الفصل الثالث يتحدث الحاخام بيرغر عن العوامل التي ساعدت على تبلور السياسة المعادية للصهيونية كما عبر عنها المجلس في الخمسينات والستينات، حتى تغير تلك السياسة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ واستقالة بيرغر من رئاسة اللجنة التنفيذية فيه. يقول بيرغر: «لقد حصل تطوران في ذلك الوقت (العامان ١٩٤٩ و١٩٥٠) ساعدا على صياغة السياسات المعادية للصهيونية، الأول هو

دعوة بن ـ غوريون لليهود في دول الشتات لارسال أبنائهم الى اسرائيل. ويرى بيرغر أنه لولا هذه الدعوة الصريحة، لتقوضت الجهود المعادية للصهيونية من الأساس. فقد مكنت هذه الدعوة اليهود المناهضين للصهيونية من ارساء دعائم نضالهم على أرض أكثر صلابة. أما التطور الثاني «الذي غير حياتي العملية» فكان تعرف الحاخام بيرغر على واحد من ألمع المفكرين والاعلاميين الفلسطينيين الذين أحسنوا عرض قضية شعبهم في الولايات المتحدة وهو المرحوم الدكتور فايز صايغ، الذي يمتدح فيه بيرغر «رزانته الفكرية وقناعته والتزامه الحميمين بالقضية الفلسطينية». عن طريق فايز الصايغ (الذي أصبح أحد أصدقاء عمره) تعرف بيرغر على نخبة ممتازة من المفكرين والاعلاميين والطلبة الفلسطينيين الذين ساعدوا على تقديم القضية الفلسطينية بشكل أفضل في الولايات المتحدة. ومن خلال احتكاكه بهؤلاء تكونت لدى بيرغر «انطباعاته الأولى والواضحة والدائمة، والتفاصيل الدقيقة عما كانت الصهيونية ترتكبه بحق أناس من غير اليهود» (ص ٣٠).

ويفند بيرغر المزاعم الصهيونية القائلة بوجود «شعب يهودي واحد»، ويرى أن مثل هذه المزاعم مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي. ويعتبر بيرغر حكومة الولايات المتحدة شريكة للصهيونية في تغيير وضع اليهود الأميركيين، لأن «الشعب اليهودي الواحد» يجعلهم جزءاً من كل يتبع «قومية» تمثلها في الوقت الحاضر دولة أجنبية هي الكيان الصهيوني. ويلاحظ بيرغر أيضاً أن هذا الادعاء يخالف أيضاً أحد أحكام وعد بلفور القاضي بأن لا يؤثر قيام وطن قومي لليهود في فلسطين على وضع اليهود في الدول الأخرى.

ويتحدث الحاخام بيرغر عن جولته الأولى في دول الشرق الأوسط (لبنان، سوريا، الأردن، مصر وفلسطين المحتلة) ومحادثاته مع بعض مفكري ومسؤولي هذه الدول. لقد شهد بنفسه مدى الظلم الذي أحاق بالفلسطينيين نتيجة قيام الكيان العنصري، ويشك بيرغر في أن تكون أية تسوية جزئية للمشكلة (حتى عودة «اسرائيل» الى حدود الرابع من حرب حزيران ١٩٦٧) «حل عادل ودائم».

في الفصل الرابع من هذا الكتاب ثمة اشارة على جانب كبير من الأهمية الى «الشهادات» التي استمعت اليها لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي برئاسة السيناتور فولبرايت حول «نشاطات ممثلي الهيئات الأجنبية من غير الدبلوماسيين» التي نشرت عام ١٩٦٣ في جزئين. يحوي هذا التقرير فصلين عن النشاطات الصهيونية في الولايات المتحدة. ويشير بيرغر في مذكراته الى تجاهل الصحافة الأميركية لهذا التقرير الخطير وسعي المجلس للحصول على أكبر عدد ممكن من النسخ وتوزيعه على أوسع نطاق. يعتبر هذا التقرير النشاطات الصهيونية المشار اليها «معادية للمصالح الاميركية ويجب أن تخضع لتشريعات جديدة».

ومن الجدير بالملاحظة أن أحد «هموم» الكتاب الرئيسية هو المصالح الأميركية في المنطقة العربية. ويخصص بيرغر حيزاً كبيراً من مذكراته للحديث عن اتصالاته الدائمة مع المسؤولين الأميركيين لشرح طبيعة العمل الصهيوني الذي يتعارض مع المصالح الأميركية على المدى البعيد. ويجب أن لا ننسى أيضاً أن بيرغر أولاً وقبل كل شيء مواطن أميركي، ومن ثم ينظر الى المصلحة الأميركية أولاً.

عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧ استقال الحاخام بيرغر من منصبه بعد الانشقاق الذي حدث داخل المجلس الذي أصر على عدم اتخاذ موقف يدين العدوان. وطلب منه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية المناصرين له في المجلس رئاسة منظمة جديدة معادية للصهيونية بعد تركه المجلس؛ وقد ظهرت هذه المنظمة عام ١٩٦٩ تحت تسمية «البدائل اليهودية الأميركية للصهيونية».

ويتحدث بيرغر أيضاً عن حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، فيقول بأنه يفخر أن يكون في طليعة من ناضل في سبيل القضية الفلسطينية التي أصبحت عدالتها تزداد وضوحاً. وقد تنامت الحاجة بعد هذه الحرب الى حلها حلاً عادلاً. كما وأوضحت هذه الحرب، يضيف بيرغر، فداحة الضرر الذي تلحقه السياسة الأميركية المؤيدة للحركة الصهيونية بمصالحها في الشرق الأوسط.

وأخيراً، لا بد من الاشارة الى أمر يذكره الحاخام بيرغر كثيراً في مذكراته وهو ضعف الاعلام العربي في الولايات المتحدة الأميركية. أن الحاخام بيرغر ليس مناصراً للقضية الفلسطينية

بالدرجة الأولى، لأن قضيته الأساسية هي النضال ضد الصهيونية التي تضر بمصالح اليهود بشكل عام أينما كانوا، وعلى هذه الأرضية يلتقي مع الفلسطينيين في نضالهم ضد الصهيونية، ويشغل نفسه بقضيتهم. لقد ظل الاعلام العربي، ولفترة طويلة، عاجزاً تماماً عن ايجاد صيغة معقولة (الا فيما ندر) لمخاطبة العقل الأميركي بشكل مؤثر.

وفي معرض حديثه عن جهوده في خدمة القضية الفلسطينية، يقول بيرغر: «لقد كنت لفترة طويلة، ولا زلت، أقدم المشورة للعرب حول فن العلاقات العامة وبتكرار لا بد أن يكون مملاً (ص ٩٧)، وغني عن البيان أن عدالة قضية ما، كما أدرك ذلك بيرغر مبكراً، لا تكفي وحدها لكسب الآخرين الى جانب تلك القضية. ويلفت بيرغر الانتباه الى الفرق الهام بين أن نقول أن الصهيونية «تسيطر» على وسائل الاعلام في أميركا وبين قولنا أنها «تؤثر» على تلك الوسائل، والقول الأخير هو الصائب. أن هذا يعني، ببساطة، امكانية كبح التأثير الاعلامي لهذه الحركة باعلام مدروس مضاد.

ان الاستنتاج النهائي الذي يخرج به القارىء بعد فراغه من قراءة هذا الكتاب هو أنه يقف أمام شخص وهب حياته وفكره الى قضية عادلة لم يداخله يوماً شك في عدالتها وسموها، ولم يتوان يوماً في النضال في سبيلها.

د. عبد القادر ياسين

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

المجلس المركزي الفلسطيني
أمام مرحلة ما بعد بيروت

يتناول هذا التقرير، أهم النشاطات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢؛ حيث أجرت المنظمة سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية والفلسطينية ـ العربية، لتدارس أوضاع المرحلة المقبلة سياسياً وعسكرياً. وأعلنت المنظمة مواقفها من عدد من القضايا، موضع البحث والجدل، في دورة اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، والتي تعتبر واحدة من أهم الدورات التي شهدها المجلس.

وقد سبق اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، والمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني، وسلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية للمنظمة. كما سبق هذا الاجتماع، إعلان بعض فصائل المقاومة، مواقفها من اللقاءات والاتصالات الفلسطينية ـ المصرية.

اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح

عقد المجلس الثوري اجتماعه في تونس، بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩، وأقر خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن، ولكن بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. وكانت هذه المسألة مدار مناقشة جرت بين الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والملك حسين ملك الأردن، خلال مباحثاتهما في عمان، وتمت المصادقة عليها خلال اجتماعات المجلس. كما بحث المجلس الموقف العسكري والسياسي والدبلوماسي منذ رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية، واستعرض مختلف مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، والمشاريع العربية والاميركية بصفة خاصة (السفير، ١٩٨٢/١١/١٠).

وفي مجال الاتصالات العربية والأجنبية، صرح متحدث رسمي باسم المنظمة في ١٩٨٢/١١/١٤، أن القيادة الفلسطينية تجري اتصالات مستمرة مع جميع الأطراف العربية والأجنبية، للوقوف على تطور تأييدها للقضية الفلسطينية، ولاطلاعها على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من تطورات الوضع. وأضاف المتحدث، أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من جميع هذه الاتصالات ينطلق من أسس واضحة ومحددة وهي التمسك بقرارات مؤتمر قمة فاس العربي، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي تمثل الحد الأدنى فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. كما ينطلق موقفها من إقامة علاقات بين الدول العربية، متميزة ومتوازنة، في الاطار العربي الذي حدده مؤتمر قمة فاس وذلك مع رفض الشروط الجائرة للولايات المتحدة، التي تطلب من منظمة التحرير، تنازلات كثمن للحوار معها (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٥).

اللقاءات الفلسطينية ـ المصرية

بعد اللقاءات الفلسطينية ـ المصرية،

اعترضت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مثل هذه الاتصالات. وكانت عدة اجتماعات قد تمت بين قياديين فلسطينيين والمسؤولين المصريين، في باريس والقاهرة. ففي باريس، التقى كل من رفيق النتشه عضو اللجنة المركزية في فتح ونبيل شعث عضو المجلس الوطني الفلسطيني مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وأبلغاه أن منظمة التحرير الفلسطينية تصر على اشتراكها في أية مفاوضات، سواء كانت حول القضية الفلسطينية أو حول الشرق الأوسط، وأن المنظمة قد تقبل المشاركة في إطار وفد أردني ــ فلسطيني مشترك، شرط أن يشار إلى وجودها الرسمي ضمن هذا الوفد (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٩).

وفي القاهرة، التقى وفد المنظمة المؤلف من د. أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية، وزهدي القدوة ومحمد صبيح وسعيد كمال، مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، بحضور الوزيرين المفوضين أبو زيد، ورؤوف غنيم. وتم خلال هذا الاجتماع بحث الجهود التي تقوم بها الأطراف العربية والأجنبية للتوصل إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وصرح د. الدجاني، إثر اللقاء، بأنه كان لهذه المحادثات «هدف محدد هو تطوير العلاقات المصرية الفلسطينية، ومناقشة وسائل التوصل إلى سلام عادل في المنطقة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٢). وكان د. الدجاني، قد التقى قبل ذلك في ١٩٨٢/١١/١٠، في القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١١).

إثر هذه اللقاءات، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، استنكرت فيه استمرار اللقاءات مع النظام المصري. وأشارت إلى أن هذه اللقاءات هي تحركات مرسومة من قبل بعض أوساط قيادة المنظمة. ورأت الجبهة في هذه التحركات اضراراً بالوحدة الوطنية القائمة على أساس مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. وأوضحت الجبهة أن خطورة هذه اللقاءات لا تقل «عن خطورة الصمت الفلسطيني إزاء مطالبة النظام الأردني لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١١).

ودعا الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، طلال ناجي، إلى «الكف الفوري عن إجراء الاتصالات بالنظام المصري». وكذلك إلى «وقف أي بحث يخص مستقبل الشعب الفلسطيني ريثما يبدأ الحوار الفلسطيني ــ الفلسطيني، حول كافة النقاط، موضع الخلاف» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٨).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، خليل الوزير (أبو جهاد)، أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يزور مصر «إلا إذا اتخذت [هذه الأخيرة] إجراءات عملية تبعدها عن سياسة كامب ديفيد، وليس هذا هو الحال في ما يبدو الآن». وعن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، قال أبو جهاد، أنها تهدف إلى تسوية بعض المشاكل التي تعترض بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني، مثل زيارة أسرهم في مصر، ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء، بحجة أنهم قد يقومون بعمليات عسكرية ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤).

اجتماع اللجنة التنفيذية

شهدت العاصمة التونسية، سلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت في ١٩٨٢/١١/٢، برئاسة ياسر عرفات، للاعداد للمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني. وتم في هذه الاجتماعات تدارس سلسلة من المواضيع، منها مناقشة نتائج الزيارات الأخيرة التي قام بها عرفات لعدد من الدول العربية، والتطورات الناتجة عن أوضاع المدنيين الفلسطينيين في لبنان وفلسطين المحتلة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٣)، كما تطرقت هذه الاجتماعات، إلى بحث كيفية إعادة تجميع القوات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية، والامكانيات المادية والسياسية اللازمة لاستعادة فاعليتها (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٧).

أما الجديد، في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، والذي سبق

اجتماع المجلس المركزي، فهو التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى الوقوف في وجه أية محاولة لاحداث شرخ في الصف الوطني الفلسطيني. وقد اطلع عرفات، أعضاء اللجنة، على نتائج لقائه مع العاهل السعودي الملك فهد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في العاصمة الجزائرية، في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. والجدير بالذكر، هنا، أنه في ختام المحادثات السعودية ـ الجزائرية، صدر بيان مشترك تم فيه التأكيد، على أنه لا يمكن «تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، إلا بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه» (النهار، ٢٤/١١/١٩٨٢).

من جهة أخرى، تلا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، على أعضاء اللجنة، تقريراً عن المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، وتقريراً آخر عن اجتماعات اللجنة العربية السباعية مع كل من الرئيس رونالد ريغان، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (الشرق الأوسط، ٢٦/١١/١٩٨٢).

واتفقت اللجنة التنفيذية على المواضيع التي ستطرح على جدول أعمال المجلس المركزي، ومنها خطة التحرك السياسي والعسكري للمنظمة في المرحلة القادمة، وتوحيد الاعلام في المنظمة وتشكيل أعلام مركزي موحّد ناطق باسم المنظمة. هذا مع التأكيد على الالتزام بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني كافة (السفير، ٢٦/١١/١٩٨٢).

المجلس الأعلى العسكري الفلسطيني

وسبق اجتماع المجلس المركزي أيضاً، اجتماع للمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني الذي عقد برئاسة ياسر عرفات. وأعلن عقب الاجتماع، الذي دام أربع ساعات، أن المجلس العسكري الأعلى، ناقش خلال الاجتماع، الوضع العسكري للثورة الفلسطينية في لبنان، والاحتمالات المتوقعة على الصعيد العسكري. كما اتخذ المجلس عدداً من القرارات العسكرية، بخصوص تنظيم القوات الفلسطينية في سوريا وباقي الدول العربية، كما اتخذ، إضافة إلى ذلك، قرارات تدعم الموقف العسكري لقوات الثورة الفلسطينية في لبنان، في وجه أي عدوان محتمل (الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره).

المجلس المركزي الفلسطيني

بدأت في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة أعمال المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، وأغلبية الأعضاء الـ ٦٦. ويعتبر المجلس المركزي، حلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وتتمثل فيه جميع المنظمات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية.

وأهمية هذا الاجتماع، تكمن في كونه عُقد، في وقت تشهد فيه الساحة الفلسطينية تحركات داخلية مكثفة، حول مستقبل ووضع الثورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن هذا الاجتماع عقد في ظل نشاط عربي ودولي واسع، كالتحرك الذي تقوم به اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن قمة فاس، والتحرك المصري، والعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من ناحية، وبينها وبين النظام المصري من ناحية أخرى. هذا بالاضافة إلى أن اجتماع المجلس بحث في مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، وجولات المبعوثين الأميركيين في لبنان بصورة خاصة، والشرق الأوسط بصورة عامة.

افتتح خالد الفاهوم، دورة اجتماع المجلس بالوقوف دقيقة صمت، حداداً على الشهيد سعد صايل «أبو الوليد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي اغتيل في لبنان في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. ومن ثم ألقى ياسر عرفات، كلمة أشاد فيها بالشهيد، وبصمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وفي جنوب لبنان. وأكد عرفات، على الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنها «ديموقراطية أصيلة، وهي ليست سهلة، بل انها ديموقراطية البنادق في أيدي عمالقة الامة العربية». واعتبر عرفات أن الوحدة الوطنية داخل الأرض المحتلة وخارجها،

هي مرشد الثورة الفلسطينية، في كل المعارك التي تخوضها (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٢٦). وأشاد عرفات بالمقاومة في بيروت الغربية، وقال أنه لا الضمانات الدولية ولا العربية، هي التي كانت تحمي بيروت «وانما أجسادنا ودماؤنا» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٦).

من ناحية ثانية، تحدث عرفات، عن مجازر صبرا وشاتيلا، ووضع المبعوث الأميركي فيليب حبيب على قدم المساواة مع قادة اسرائيل «القتلة». كما تحدث عن الضمانات الأميركية، التي كانت قد أعطيت للمقاومة قبيل مغادرتها بيروت. وبعد الانتهاء من القاء كلمته، أعلن عن بدء الجلسة المغلقة (الشرق الأوسط، **مصدر سبق ذكره**).

تناول الاجتماع قضايا عدة، كان من أبرزها العلاقات الفلسطينية ــ العربية، وأهمها العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية؛ حيث تحدث عرفات عن محادثاته مع الأردن، فأكد أن هذه المحادثات لم تتضمن أي تفويض للملك حسين، بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني، بل على العكس، فقد تركزت هذه المحادثات، على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأن أية وحدة مع الأردن، أو مع غيره من البلاد العربية، لن يعمل بها إلا بعد أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة (**الموقف العربي**، العدد ١١٢، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٢٠).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد)، قد أعلن، في وقت سابق، «أن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤولياتها، وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن، التحدث بدلاً عن المنظمة، والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٤).

وتناول المجلس المركزي في اجتماعه، الوضع العسكري الناتج عن الحشودات العسكرية الاسرائيلية الجديدة، كما اطلع على القرار الذي أصدره المجلس الأعلى العسكري، ودرس نتائج الجولات التي قام بها رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعرض التحركات والاتصالات السياسية الفلسطينية ــ العربية، لا سيما منها الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية (**المستقبل**، العدد ٣٠٢، ١٩٨٢/١٢/٤، ص ١٢). إضافة إلى ذلك، درس المجلس نتائج تحرك اللجنة العربية السباعية في كل من باريس وواشنطن. وقدم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي، في هذا الخصوص، تقريراً مفصلاً حول مساعي ونشاطات اللجنة. ومما جاء في التقرير، أن الرئيس الأميركي رونالد ريغان، يحاول إنجاز حل القضية الفلسطينية من خلال الملك حسين، مع مشاركة ممثلين فلسطينيين من الضفة الغربية «في أحسن الأحوال». كما عرض القدومي، موقف فرنسا التي أكدت دعمها للشعب الفلسطيني ونضاله (الموقف العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١).

في ختام جلسته، أكد المجلس على الوحدة الوطنية الفلسطينية «فهي الدرع القوي للنضال، التي بها تم صنع ملحمة الصمود في لبنان». وتم الاتفاق، على ضرورة وأهمية «عودة مصر إلى الصف العربي، وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كامب ديفيد» (**الحوادث**، العدد ١٣٦١، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ٢٢). وصدر عن المجلس بيان تلاه رئيس المجلس الوطني، خالد الفاهوم، حُددت فيه، مواقف الأطراف الفلسطينية المجتمعة في المجلس المركزي على الشكل التالي:

١ ــ التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، داخل وخارج الوطن المحتل، وذلك وفقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ولقرارات مؤتمرات القمة العربية.

٢ ــ التأكيد على أهمية وضرورة، عودة مصر إلى الصف العربي وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كمب ديفيد، التي كانت السبب الرئيسي في المحاولات التي بذلتها اسرائيل والولايات المتحدة، لايجاد قطيعة بين مصر والدول العربية. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن تقديره الكبير للتضحيات والبطولات التي قام بها الشعب العربي في مصر، دفاعاً عن فلسطين والأمة العربية.

٣ ــ عبّر المجلس عن التقدير والاعتزاز بموقف الشعب العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، الذي أكد إلتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة

وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفضه لكل المحاولات التي تستهدف التلاعب بهذه الحقوق وبوحدة التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ـ وصف المجلس، مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان للسلام، بأنه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك لأنه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير التي بدونها لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولقضيته المركزية القضية الفلسطينية.

٥ ـ الاجماع على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيزها، هي الدرع القوي للنضال، التي تم بها صنع ملحمة الصمود في لبنان، والتي تحقق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني. كما أكد جميع الاعضاء على أن كل محاولات القوى المعادية، لضرب الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، لن يكتب لها النجاح.

٦ ـ وفي نهاية الاجتماع، تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، مكونة من عشرين عضواً، من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العامين لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية وتنظيمية، لمواجهة المرحلة المقبلة، وتحديد مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

ومن المقرر أن تبحث هذه اللجنة الأوضاع العسكرية، والاجتماعية داخل الوطن المحتل وخارجه، وتدرس أوضاع الفلسطينيين في لبنان (أوضاع المخيمات، والوضع العسكري لقوات الثورة في البقاع والشمال) (**الحوادث**، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٢). هذا بالاضافة، إلى بحث موضوع العلاقات الفلسطينية ـ العربية المقبلة. وأكد خليل الوزير، أن هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعها التمهيدي في ١٩٨٢/١١/٢٦ «سوف تواصل اجتماعاتها حتى يتحقق الاجماع الكامل حول المواضيع السياسية المطروحة» (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧). كما أعلن الوزير، أن المجلس المركزي، قرر تجميع قوات المقاومة الموجودة في سوريا في معسكر «أبو الوليد» الواقع بالقرب من دمشق (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وقد لاحظ المراقبون أن بيان المجلس قد خلا من ثلاثة مواضيع؛ الأول، وهو عدم ذكر مشروع السلام العربي الذي وضعته قمة فاس في أيلول (سبتمبر) الماضي، والذي تحدثت بنوده الثمانية، عن ضرورة انسحاب اسرائيل، وازالة مستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا بالاضافة، إلى إخضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ أما البند السابع، والذي اعترضت عليه بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نص على أن يضع مجلس الأمن الدولي الضمانات اللازمة لفرض السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيراً، أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادىء.

أما الموضوع الثاني، الذي لم يشر إليه في البيان، فهو العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، وعدم التنويه إلى الخلافات الواقعة بينهما. ولم يتضمن البيان، ثالثاً، أي إشارة إلى العلاقة مع دول جبهة الصمود والتصدي التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل المنظمة، بسبب موقفها السلبي أثناء حصار بيروت الغربية (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وتعقيباً على موقف المجلس من المشروع الاميركي، أدلى ياسر عرفات في عمان، بتصريحات فسر فيها قرار المجلس؛ فاتهم المشروع الأميركي بأنه يشكل «وسيلة امتصاص للنقمة العربية على الاجتياح الاسرائيلي للبنان، بموافقة أميركية». كما إتهمه بمحاولة كسب الوقت لترسيخ التوسع الاسرائيلي، وبأن الادارة الاميركية «تريد أن يعيش العالم في أوهام لفترة من الزمن، يستفيق بعدها، فيجد أن الأمور زادت

تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تثبيت الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من لبنان، وتكريس احتلال الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى والتوسع المستمر في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان المحتلة» (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠).

وعقب اجتماعات المجلس المركزي، جرت في ٢٧ و ٢٨ من تشرين الثاني (نوفمبر) مباحثات بين ياسر عرفات والملك حسين، من أجل الوصول إلى «اتفاق حول المعادلة الجديدة لكسرالطوق المضروب على القطيعة بين واشنطن وبين المنظمة»، وذلك عن طريق تشكيل وفد أردني ـ فلسطيني لبدء المحادثات مع الولايات المتحدة. وقد جدد عرفات اتهامه لمقترحات ريغان، بأنها تتسم بطابع «مشكوك فيه»، كونها لم تعطِ منظمة التحرير، ضمانات بشأن مشاركتها مستقبلاً، في المفاوضات المحتملة حول الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، التقى عرفات في عمان في ١٩٨٢/١١/٢٨، أعضاء كل من المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني المقيمين في الأردن، حيث جرى بحث مشاريع السلام المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومناقشة مقترحات ريغان «ومدى ملاءمتها للطموحات الفلسطينية في تحقيق السلام الشامل والعادل، واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني». وناقش المجتمعون المطلب الأميركي والأوروبي باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٣٠).

اجتماع المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم

عقدت في الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة اجتماعات المجلس الاعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم في عمان، بحضور ياسر عرفات والملك حسين وكبار المسؤولين الأردنيين، والقادة الفلسطينيين. وفي كلمة القاها في هذا الخصوص، اعتبر عرفات أنه «لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالقفز فوق الثورة الفلسطينية التي تشكل الرقم الصعب والأساسي في معادلة الشرق الأوسط. وأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة، ولا يمكن بتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة أرضه، بما فيها القدس، الوصول إلى أي حل عادل في المنطقة» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٢٩). وأكد عرفات، أن الثورة الفلسطينية، ليست ثورة بندقية فحسب، بل ثورة في الفكر والمفاهيم والحضارة. وبأن الثورة الفلسطينية ستواصل نضالها بالبندقية، وجميع الطرق النضالية، سياسية كانت أم اعلامية وثقافية واقتصادية، في سبيل تحقيق أهدافها وحماية مسيرتها النضالية. وأضاف عرفات أن الغزو الصهيوني للبنان، أثبت أنه لم يستهدف المنظمة فحسب، بل استهدف الوجود الثقافي والحضاري والانساني والاقتصادي للأمة العربية، ولكن بالرغم من ذلك كله فإن الثقافة والحضارة العربية والدور الفلسطيني فيها، ستظل راسخة، في هذه الأرض العربية (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد قررت جعل هذا اليوم، يوماً عالمياً، للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف تأكيد شعوب العالم، حقوق هذا الشعب المشروعة، في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وتضامنها معه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية. وفي هذه المناسبة أعلن عرفات، عشية اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، لا تحمل أي معنى جديد؛ إذا لم تضف إليها إجراءات عملية تضغط على الحكومة الاسرائيلية، واعتبر أنها تهدف إلى امتصاص النقمة العربية على الجريمة التي ترتكبها اسرائيل في لبنان. وأشارعرفات، إلى أنه «بدلاً من أن تحاول الادارة الأميركية وقف هذا التردي في الموقف، انصبت الجهود والمواقف والتصريحات الأميركية التي تلت إعلان ريغان لخطته، على انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي مسبق بدولة اسرائيل، كشرط مسبق لبدء عملية السلام، الأمر الذي يعيد الكرة من الملعب الاسرائيلي، ويلقيها في الملعب العربي». واعتبر عرفات أن المآسي والكوارث وتجارب النضال، التي عايشها الشعب الفلسطيني علمته، أن

وحدته الوطنية تشكل الشرط الأول لانتصاره وعدم تصفية قضيته، «ولهذا فإن الشعب الفلسطيني سيقاوم أية سياسة من شأنها النيل من هذه الوحدة، ولن يسمح بالتلاعب في هذا الأمر» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٩).

سمر مكاوي

التحركات الوطنية في الأرض المحتلة إبان الغزو الاسرائيلي للبنان

تتسم الأحداث التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بدء الغزو الاسرائيلي للبنان، بأهمية خاصة، كون الرهان الأساسي للغزو هو المستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمحدد من قبل اسرائيل في إطار «مشروع الحكم الذاتي». وبطموحاته المعلنة والهادفة إلى تدمير البنية التحتية العسكرية والسياسية والاعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كان الغزو بمثابة محاولة لتصفية الارادة الوطنية لفلسطينيي الداخل، كما تكرّست بشكل قاطع منذ مؤتمر القدس الوطني (المنعقد في ١/١٠/١٩٧٨)، والذي تبنى مطالب متناقضة مع اتفاقيات كامب ديفيد عامة، ومشروع الحكم الذاتي خاصة؛ وقد تلخصت هذه المطالب في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الحكومة الاسرائيلية بحاجة إلى شن حملة عسكرية واسعة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، نظراً إلى ترافق التأكيد المستمر على هذا البرنامج المعبر عن المطالب الوطنية الفلسطينية مع الالتفاف المتصاعد حول منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت إسرائيل تتوخى بعدوانها إضعاف المقاومة الوطنية في الخارج، الذي سينتج عنه إضعاف للمقاومة الموجودة في الداخل، مما يساعدها على إجبار فلسطينيي الضفة الغربية والقطاع على «التفاوض [معها] حول مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحه بيغن» (من مقال اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في هيرالد تريبيون، السفير، ٢/٩/١٩٨٢)، بعد «اقتناعهم بأنهم كانوا مخطئين في الاعتماد على المنظمة فقط» (تصريح يوسف بورغ، وزير الداخلية الاسرائيلي، المصدر نفسه، ٢/٧/١٩٨٢). وأتى تركيز المسؤولين الاسرائيليين على إمكانية معاودة «مفاوضات الحكم الذاتي»، بعد إتمام خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، تعبيراً عن رغبتهم في إخراج هذه المفاوضات من الجمود الذي يحيط بها منذ أيار ١٩٨٠، خصوصاً بعد الخطوة المتقدمة التي خطوها نحو «الحكم الذاتي»، حيث كانوا قد باشروا بتنفيذ مشروع وزير الدفاع الخاص «بالادارة المدنية»*؛ ويهدف

* في ٤/١٠/١٩٨١، صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع على مشروع شارون المتعلق باعادة تنظيم الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبموجب هذا المشروع، تم استبدال الضباط الذين كانوا يترأسون الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «المدني» (مثل: الصحة، التربية، الزراعة) بمدنيين اسرائيليين؛ بينما بقيت الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «الأمني»، تحت إشراف ضباط من الجيش الاسرائيلي. وفي ١١/١١/١٩٨١، تولى مناحيم ميلسون، مهام منصبه كرئيس «للادارة المدنية»، أي، عمليا، كرئيس للدوائر التابعة للحكم العسكري والمهتمة بالشؤون المصنفة على أنها «مدنية». وفي ١/١٢/١٩٨١، بدأ تطبيق «الادارة المدنية».

هذا المشروع إلى «اعداد الأرضية لتجسيد المرحلة الأولى» من اتفاقيات كامب ديفيد، وهي «مرحلة تطبيق الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات قبل حسم المكانة النهائية» للضفة الغربية وقطاع غزة التي يستوجب حسمها في رأي إسرائيل «... صراعاً سياسياً وشعبياً ضد منظمة التحرير وضد أنصار منظمة التحرير... وبناء بنية تحتية لإجراء حوار مع أوساط فلسطينية» مستعدة للقبول بالضم والالحاق الذي ينطوي عليه مشروع الحكم الذاتي(مقابلة إذاعية مع مناحيم ميلسون رئيس الإدارة المدنية بعد استقالته من منصبه، ر. إ. إ. العدد ٢٧٢١، ٤ ــ ١٠/١١/ ١٩٨٢، ص ٤٠ ــ ٥٠). ولذلك، عملت الحكومة الاسرائيلية على خطين متزامنين: فبينما كانت تواصل هجومها العسكري على المقاومة الفلسطينية في لبنان، سعت إلى تصفية رموز المنظمة في الداخل، مستهدفة بشكل أساسي المجالس البلدية والجامعات الوطنية، كما أنها واصلت، بالمقابل، تعزيز دور «روابط القرى».

تعزيز روابط القرى

قامت سلطات الاحتلال بتعزيز «روابط القرى»، التي أنشأتها إثر الاعلان عن «الإدارة المدنية»، آخذة في الحسبان مسألة انضمام فلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى مفاوضات الحكم الذاتي المرتقبة، كما صرح شارون إثر لقائه بزعماء «الروابط» في بيت ــ ايل في ٢٥/٨/١٩٨٢ (النهار، ٢٦/٨/١٩٨٢). و «الروابط»، التي تجسد آخر المحاولات الاسرائيلية لخلق بديل للزعامة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي المؤهلة من وجهة النظر الاسرائيلية للانضمام إلى المفاوضات: ولقد أكد شارون ذلك، خلال الاجتماع المذكور، حيث «تحدث معهم، وتحدثوا معه، وعاد وكرر أمامهم ما قاله في الكنيست علانية، وكذلك للصحافة، وهو أن إسرائيل ــ وهو كمسؤول عن الموضوع كونه وزيراً للدفاع ــ معنية بإجراء حوار مع أولئك الفلسطينيين الذين يريدون التقدم نحو السلام، عبر مسار المفاوضات، وليسوا من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية» (حديث مناحيم ميلسون للاذاعة الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره). ومن جهته، قام مصطفى دودين، رئيس «الروابط»، بترديد تصريحات مماثلة، نذكر منها، على سبيل المثال، تصريحه حول اشتراك «الزعامة الجديدة» في التفاوض مع إسرائيل «سواء هزمت منظمة التحرير الفلسطينية هزيمة كاملة أم لا» في لبنان (المصدر نفسه، العدد ٢٦٦١، ١٨ و ١٩/٦/١٩٨٢، ص ٩ ــ ١٠).

وكان لا بد من تقوية «الروابط» على جميع الأصعدة، لتذليل الصعوبات التي تواجهها منذ إنشائها، بعد أن نجح الاحتلال خلال عام واحد في تأسيس حوالي عشرة «روابط» في بعض الأوساط الريفية البعيدة عن الأجواء النضالية السائدة في المدن. وخلال الغزو للبنان، استكمل تنظيمها عن طريق تأسيس روابط جديدة، مثال «رابطة القرى في نابلس» التي احتفل بتأسيسها في ٣/٧/١٩٨٢ (وفا، ٢/٧/١٩٨٢)، وسمح لها بإصدار صحيفة خاصة بها، تحمل إسم «أم القرى» صدر العدد الأول منها في ١٦/٦/١٩٨٢ (النهار، ١٧/٦/١٩٨٢). وقد اتضح جلياً أن المتعاونين مع الاحتلال «لا يتمتعون بأي شعبية وسط السكان بل يعتبرون قادة من الدرجة الثالثة» (السياسة، ٢٧/٣/١٩٨٢). ولذلك، جنّدت كافة الوسائل لتثبيتهم بالقوة، فمن جهة، ازداد تسليحهم، الذي كان قد بدأ بناء على القرار الذي اتخذه شارون، والقاضي، بصرف الأموال «للروابط» لشراء السيارات العسكرية والسماح لها بتنظيم دوريات مسلحة داخل مناطقها وذلك إثر اغتيال رئيس «رابطة القرى في رام الله» في ١٧/١١/١٩٨١. ولقد، سلّمت خلال شهر تموز أسلحة أوتوماتيكية «لرابطة القرية» في بلدة قباطية قضاء جنين (وفا، ٢٩/٧/١٩٨٢)، بالإضافة إلى استمرار تدريب أعضاء «الروابط» المختلفة في معسكرات حرس الحدود؛ ومن جهة أخرى، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة ضد معارضي «الروابط». ومن أبرز الحوادث: توقيف مخاتير منطقة بيت لحم طيلة نهار ٥/٦/١٩٨٢ لرفضهم التعامل مع «روابط القرى» ونشرهم بياناً في الصحف المقدسية يفضح مزاعم «الروابط» حول قيامها بمشاريع تطويرية (المصدر نفسه، ٥/٦/١٩٨٢)؛ اعتقال ثلاث شخصيات من مدينة الخليل في ١٢/٧/١٩٨٢ لرفضهم الانضمام إلى

«رابطة القرى في الخليل»، وهم حسن بدر (المدير السابق في وزارة التربية والتعليم الأردنية)، كمال النتشه (مدير سابق في الوزارة) عدنان جرادات (المدير السابق لاحدى الجمعيات التعاونية) (المصدر نفسه، ١٤/٧/١٩٨٢)؛ اعتقال أكثر من خمسين شخصاً في بلدة سعير، قضاء الخليل، ومصادرة هويات عشرات آخرين، بسبب تصديهم لاستفزازات «الروابط» في ٢٨/٧/١٩٨٢ (المصدر نفسه، ٢٩/٧/١٩٨٢). وقد ساهمت «الروابط» بدورها في عمليات الارهاب الموجهة ضد السكان. فعلى سبيل المثال، قامت في الفترة ما بين ٤ ــ ٩/٧/١٩٨٢ وفي منطقة نابلس وحدها باعتقال ٦٠٠ شخص تظاهروا ضد حفلة تاسيس «رابطة القرى في نابلس» (النهار، ١٠/٧/١٩٨٢)؛ وقتلت داوود الطاحوني (٢٥ عاماً) كما جرحت خمسة أشخاص آخرين في قرية بيت كهل، قرب الخليل، لاعتراضهم على وصل كهرباء القرية بكهرباء اسرائيل، علماً بأن القرويين كانوا قد اشتروا آلات لتوفير الكهرباء من مصادر أخرى (المصدر نفسه، ٣٠/٦/١٩٨٢). وبالإضافة إلى الاعتقالات العشوائية، والارهاب المسلّح، يشكل حظر التجول شكلاً آخر من الضغط المتزايد الذي يمارس على السكان لجعلهم ينتسبون إلى «روابط القرى»، فقد فرض حظر التجول لمدة ثمانية أيام على بلدة الظاهرية، قضاء الخليل، بسبب مقاطعة الأهالي للرابطة المحلية (وفا، ٢٧/٧/١٩٨٢). إن ما تتطلع إليه سلطات الاحتلال، هو جعل «الروابط» الجهة المخولة لتأمين معاملات السكان، بدلاً من البلديات. ولذلك، فانها استمرت في توسيع صلاحياتها على صعيد حاجات السكان الحياتية اليومية. ففي المجال الحيوي الذي تشكله مسألة السفر إلى الأردن، بالنسبة لسكان الضفة والقطاع، تم في حزيران الماضي، حصر إصدار تصاريح السفر «بروابط القرى» و «الإدارة المدنية». صحيح، أن الوعي الوطني يقود الأهالي إلى مقاطعة «الروابط»، ويشهد على ذلك حادث الباصات العاملة على خط قرية بني نعيم ــ مدينة الخليل، حيث رفض أصحاب الباصات الحصول على رخص من «رابطة القرى في الخليل» مقابل ٢,٥٠٠ دينار أردني، مما أدى إلى توقيف الباصات (المصدر نفسه، ٣/٦/١٩٨٢). ولكن، في ظل الظروف التي ستنشأ عن تصميم الاحتلال على إعطاء «الروابط» حق تحصيل بعض الرسوم، الخ... قد يصعب على الأهالي الاستمرار طويلاً في مقاطعتها، خاصة مع تزايد العراقيل الإدارية المتعددة التي تضعها السلطات الاسرائيلية أمام المجالس والبلديات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لمنعها من تقديم الخدمات العامة للمواطنين. من هنا، يأخذ النضال ضد «الروابط»، بوجهيه السياسي والعسكري، أهمية مزدوجة. فهو، من جهة، تعبير عن الرفض لكل ما أسفرت عنه «الإدارة المدنية»، ومن جهة أخرى، نضال لتأمين الحاجات الحياتية.

وقد تصاعد النضال ضد «روابط القرى» بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة. ولم تكن الاشتباكات التي وقعت في بيت كهل بين مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء «الروابط»، حادثاً معزولاً، حيث شهدت الضفة الغربية سلسلة من الأحداث العنيفة اعتراضاً على «الروابط»؛ ففي ١/ ٧ / ١٩٨٢ وقعت اشتباكات عنيفة في بلدة عصيرة الشمالية، قضاء نابلس، أدت إلى إصابة أربعة شبان من القرية واثنين من حرس الحدود الاسرائيليين بإصابات بالغة، أثناء التظاهرة التي انطلقت احتجاجاً على الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تأسيس «رابطة القرى في نابلس»، والتي تم على أثرها فرض حظر التجول على البلدة لعدة أيام (المصدر نفسه ، ٣/٧/١٩٨٢). وفي حادث آخر، جرح ستة أشخاص في قرية رأس كركر، قرب رام الله، خلال تظاهرة ضد رابطة القرى المحلية، بينما هاجم عدد من أهالي قرية سعير، شمالي الخليل، يوم ٢٥/٧/١٩٨٢ زعيم رابطة القرية بالحجارة (السفير، ٢٧/٧/ ١٩٨٢. كما سجلت الأشهر الأخيرة، تصعيداً في العمليات العسكرية ضد أعضاء الروابط ومراكزها في مناطق مختلفة من الضفة؛ ففي البيرة قتل نضال زيد رمياً بالرصاص في ٢٤/٧/١٩٨٢ (وفا، ٢٧/٧/١٩٨٢)؛ وفي نابلس، جرت محاولتان ضد مكتب «رابطة القرى» فيها، إلا أنه تم اكتشاف القنبلة الموقوتة في المرتين خلال شهر آب (المصدر نفسه، ٣/٨/١٩٨٢)؛ وفي قرية

بجاجا، قتل نايف بـربوز طعناً بالسكين في ١٩٨٢/٩/١ (النـهـار، ١٩٨٢/٩/٢): وفـي ١٩٨٢/١١/٨، شنت مجموعة مسلحة من خمسة عناصر هجوماً على مكتب «الرابطة» في عصيرة الشمالية أسفـر عن مقتل رئيس رابـطة ظمة، وجـرح أربعة أعضـاء من الرابطة (السفير، ١٩٨٢/١١/٩).

لقد شكل تصعيد النضال بهذه الأشكال، الرد الملائم على الدور الخطير والمتزايد الذي تقوم به «الروابط»، والذي يعترض مسيرة النضال الوطني في الداخل، حيث جاء مترافقاً مع عملية عزل رؤسـاء البلديات المـؤيدين لمنـظمة التحـريـر الفلسطينية، والتي اعتبرتها الحكومة الاسرائيلية إجـراء ضروريـاً كي يتاح للذين يـريدون ذلك التفاوض مع إسرائيل» (مؤتمر صحفي لميلسون فـي القـدس فـي ١٩٨٢/٣/٢٦، النـهـار، ١٩٨٢/٣/٢٧).

أقالة المجالس البلدية

لقد تبلورت الحرب ضد أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ إعلان «مشروع الحكم الذاتي»، أي مـع تولي منـاحم بيغـن رئـاسـة الوزارة للمـرة الأولى عام ١٩٧٧. غير أنها شهدت انعطافاً خطيراً في الأشهر الأخيرة، إذ تركزت على تجريد رؤساء البلديات، المنتخبين منذ عام ١٩٧٦ على قاعدة برنامـج وطني مؤيـد علناً للمنـظمة، من كـافة صـلاحياتهم ومسـؤوليـاتهم. فخـلال السنـوات الماضية تركزت المحـاولات الهادفـة إلى سلب رؤساء البلديات مكانتهم الوطنية النضالية عبر أسلوبين تمثل الأول بمحاكمتهم كما حدث في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حين حكم على رئيس بلدية بيت جالا، بشارة داوود، بالسجن لمدة عـامين، منها ستة أشهر فعلية بسبب ترؤسه لمظاهرة، رفـع خلالهـا العلم الفلسطيني. وفي (اكتـوبر) تشرين الأول ١٩٧٩، قُدّم كل من رئيس بلدية رام الله والخليل، كريم خلف وفهد القواسمة، إلى المحكمـة بسبب التشاجـر مع الشـرطة أثنـاء مظاهرة جرت قبل عام من ذلك؛ وفي (مارس) آذار ١٩٧٩، احتجـز رئـيس المجـلس البلدي لمدينة حلحول في مقر الحاكم العسكري بسبب دعـوته للتـظاهر. وفي أيلول (سبتمبـر) ١٩٨٠ اعتقل رئيس بلدية قلقيلية، أمين النصر، لقيام البلدية بنشر كتاب يدين الاحتلال. وأما الأسلوب الثاني متمثل بعمليات الابعاد، ففي (مايو) أيار ١٩٨٠ أبعدت سلطات الاحتلال كـلاً من رئيس بلدية حلحول، محمد ملحم، ورئيس بلدية الخليـل، فهد القـواسمـة، بسبب قيـام سكـان المـدينتين بـالرد على هجمـات المستـوطنين المسلحة؛ وكانت الجماهير قد أفشلت عام ١٩٧٩ محاولة طرد رئيس بلدية نابلس بسبب الانتفاضة التي شهدتها الأراضي المحتلة طيلة شهر كامل، من ١١/٨ ــ ١٢/٨/ ١٩٧٩. هذا بالإضافة إلى محاولات الاغتيال التي تعرض لها في (يونيو) حزيران ١٩٨٠ كـل من رؤساء بلديـات نابلس ورام الله والبيرة. ذلك كله، إلى جانب التضييق المستمـر على البلديات والتـدخل في شـؤونها الخاصة، وفرض الاقامـات الاجبارية من حين لآخر على بعض رؤسائها. أما الآن فانه يجرى تنفيذ خطة شاملة تعتمد على إقالة كـل رئيس بلدية أو كافة أعضاء أي مجلس بلدي يعارض سياسة «الإدارة المـدنيـة»، واستبـدالهم بـمـدنيـين فلسطينيين متعاونين مـع الاحتلال، وإن تعـذر ذلك، فبضبـاط إسـرائيليين. وبمـا أن المـوقف المشترك للمجالس البلديـة والقرويـة هو رفض التعامل مع ممثلي «الإدارة المدنية» في قضائهم، فـذلك يعني أن الإقالات التي اتخـذت قرارات بشأنها حتى أواخر شهر (نوفمبر) تشرين الثاني ١٩٨٢، لن تكون الأخيرة. وهي تشمـل بلديات المدن والقرى التسعة التالية:

١ ــ البيرة: أقيل المجلس البلدي في ٣/١٨، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكان ابراهيم الطويل.

٢ ــ رام الله: أقيل رئيس البلدية، كريم خلف، في ٣/٢٥، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكانه.

٣ ــ عنبتا: أقيل رئيس البلدية وحيد الحمد الله في نهاية شهر (ابريل) نيسان ١٩٨٢.

٤ ــ نابلس: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وذلك بعد أن كان بسام الشكعة قـد أقيل من منصبـه في ٣/٢٥، حيث تم تعيين ضـابـط اسرائيلي من الإدارة المدنية مكانه.

٥ ــ دورا: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وتم تعيين مجلس جديد برئاسة عبد الفتاح دودين.

٦ ــ جنين: حل المجلس البلدي في ٧/٦، وكان يترأسه أحمد شوقي مـوسى، وتضمنت الإقالة

قراراً بالتحفظ على خزانة المجلس البلدي.

٧ ــ غزة: أقيل رئيس البلدية رشاد الشوا في ٧/٩، وفي ٧/٣٠ تم تعيين حمزة تركماني مكانه.

٨ ــ دير ديبوان: حل المجلس البلدي في ٧/١١، وكان يترأسه حجازي مضية. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، ولكنها استبدلت في ٧/٢٧ بلجنة أخرى من ثلاثة أعضاء أيضاً، وهم: سليمان أبو سنينة، جميل سليم صباح، ونبيل الحاج.

٩ ــ قلقيلية: حل المجلس البلدي في ٧/٢٦، الذي كان يترأسه الحاج أمين النصر. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، وهم: عبد الرحمن أبو سنينة، يوسف شعيب، ويوسف ملحم.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من البلديات والمجالس القروية، هي على وشك أن تتسلم قرارات إقالتها بسبب معارضتها «للإدارة المدنية»، منها: ١ ــ المجلس القروي في بتير، الذي رفض في ١٩٨٢/٦/٣، طلباً بتوجيه دعوة إلى مسؤول «الإدارة المدنية» في قضاء بيت لحم لزيارة القرية (**وفا**، ١٩٨٢/٦/٤)؛ ٢ ــ المجلس القروي في كل من اليامون وسيلة الحارثية، إذ رفض المجلسان في ١٩٨٢/٦/٤ استقبال مسؤول «الإدارة المدنية» في قضاء جنين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٥)؛ ٣ ــ بلدية الخليل، حيث صرح رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشة، أن مشكلة دفع فواتير الكهرباء التي يثيرها المحتل ليست إلا عذراً لحل المجلس البلدي الذي رفض كسواه، «الإدارة المدنية»، (**السفير**، ١٩٨٢/١٠/٢٢).

وتمارس سلطات الاحتلال مختلف الضغوطات لتثبيت رؤساء البلديات الذين قامت بتعيينهم، وإجبار الأهالي على التعامل معهم. وتعاني مدن عديدة من هذا الوضع منها على سبيل المثال مدينة البيرة، التي ترفض الاعتراف بالضابط المعين مكان ابراهيم الطويل. ومن جهة أخرى، فرضت الإقامة الاجبارية على معظم رؤساء البلديات المقالين لمنعهم من القيام بأي نشاط، وشمل هذا الاجراء كلاً من كريم خلف (في ١٩٨٢/٣/٢٧)، وبسام الشكعة (في ١٩٨٢/٦/٤)، والحاج أمين النصر وأحمد شوقي موسى (في ١٩٨٢/٧/٢٦)، كما أن هذا الاجراء فرض أيضاً على عائلة رئيس بلدية نابلس وابنة، خليل الطيرة، عضو المجلس البلدي لمدينة نابلس (في ١٩٨٢/٨/٢٦).

خاضت الضفة الغربية وقطاع غزة معركة سياسية ضد إقالة رؤساء ومجالس البلديات. وفور إعلان حل مجلس بلدية البيرة، أعلنت البلديات وغالبية المجالس القروية، تعليق أعمالها احتجاجاً، خاصة وأن الترابط مع ما كان يجري في لبنان لم يكن غائباً عنها. وقد صرح بسام الشكعة، أثر حل مجلسي بلديتي نابلس ودورا «أن توقيت قرار حل المجلسين جاء مترافقاً مع الغزو الاسرائيلي للبنان الذي يهدف إلى تحطيم منظمة التحرير كقوة عسكرية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/١٧). وفي بيان أصدره ونشر في الصحف العربية الثلاث التي تصدر في القدس، أكد الشكعة أن إسرائيل تسعى لاستئصال التنظيمات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٣). ولدى حل مجلس بلدية جنين، أصدر رؤساء بلديات الضفة والقطاع، بياناً في ١٩٨٢/٧/٧ استنكروا فيه هذا الاجراء، مطالبين باقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (**النهار**، ١٩٨٢/٧/٨).

الحملة ضد الجامعات

تعرضت الأوساط الجامعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في ضوء الغزو الاسرائيلي للبنان، لحملة واسعة لم تخل من أعمال القمع العنيفة. شملت بشكل خاص «جامعة بير زيت» القريبة من رام الله، التي أغلقت لمدة ثلاثة أشهر بناء على قرار اتخذ بطلب من وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون (في ١٩٨٢/٧/٨). وكان القرار الجديد هو الثالث من نوعه خلال العام الدراسي الحالي، حيث كان قد تم إغلاق الجامعة من ١٩٨١/١١/٤ إلى ١٩٨٢/١/٥، ومن ثم في ١٩٨٢/٢/١٦ لمدة شهرين. وفي هذه المرة أيضاً، اعترف بيان عسكري بأن الهدف من هذا الاجراء هو منع الطلاب من التعبير عن مواقفهم الوطنية، وأن قرار الإغلاق اتخذ بسبب «الاضطرابات التي تسود الجامعة على رغم التحذيرات المتكررة من السلطات الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**،

١٩٨٢/٧/٩). و «الاضطرابات» المعنية هنا هي التظاهرات التي قام بها الطلاب ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، والتي لم تتوقف كما رغب الاحتلال، بل استمرت حيث تظاهر الطلاب فور صدور القرار، وجابوا شوارع رام الله قبل أن يتم تفريقهم بالرصاص، وقنابل الغاز المسيلة للدموع؛ كما تظاهروا أيضاً (في ١٩٨٢/٧/١٢)، مطلقين هتافات تعبر عن تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعتقل خمسون طالباً من بينهم. ولمنع الاحتلال من عرقلة سنتهم الدراسية، حاول الطلاب وبمساعدة أساتذتهم إيجاد مقر مؤقت لمتابعة دروسهم، فتوجهوا إلى ثلاث مؤسسات تعليمية في القدس الشرقية، غير أنهم منعوا من الدخول إليها واعتقل العديد منهم (ر، إ، إ، العدد ٢٦٧٨، ٨ و ١٩٨٢/٧/٩، ص ١٥؛ **وفا**، ١٩٨٢/٧/١٢؛ **النهار**، ١٩٨٢/٧/١٣). وقد احتجت إدارة الجامعة على هذه الحملة ووصفتها بأنها «تهدف في نهاية الأمر إلى القضاء على الجامعة». كما أكدت «أن السلطات الاسرائيلية تحسن انتهاز الفرصة إذ أن حرب لبنان تحظى بكل الاهتمام وتبرر أي (إجراءات طارئة)». وحذر سليم تماري، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة، من خطورة ما يحصل، قائلاً «لن يمكننا في ظل هذه الظروف اتباع برنامج تعليمي متصل رغم البرامج الطارئة التي وضعت، كما أصبحنا مهددين بعدم تسجيل طلبة جدد في العام المقبل وبالانتهاء كجامعة». ومن جهته، أشار غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، «إلى أن إسرائيل تشعر أن بإمكانها أن تفعل كل ما يحلو لها، فهي لا تكترث بموجة الانتقادات التي تلت قرار إغلاق الجامعة داخل اسرائيل وخارجها» (**السفير**، ١٩٨٢/٧/١٦).

وتمشياً مع سياسة تفريغ الجامعات لتعطيل دورها التربوي الوطني، ابتكرت «الادارة المدنية» مسألة «التعهد» ووضعته كشرط للسماح للأساتذة الأجانب، الذين يشكلون العمود الفقري في الجهاز التعليمي للجامعات الثلاثة القائمة في الضفة الغربية، بمواصلة التدريس؛ وفي حال الامتناع عن «التعهد»، تلغى تأشيرات إقامتهم. ولقد فرضت عليهم التوقيع على ما يلي: «انني أتعهد بالامتناع عن القيام بأي عمل أو تقديم أي خدمة يحتمل أن تشكل مساعدة أو تأييداً للمنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية أو الى منظمات معادية أخرى كما يحددها القانون» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٤). والمطالبة بهذا «التعهد»، تشكل، دون شك، انتهاكاً خطيراً «لحرية الرأي ومساساً باستقلال الجامعات»، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده أساتذة جامعة بير زيت في ١٩٨٢/١١/١١ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١٦)؛ بالإضافة إلى أن النص بحد ذاته، وكونه لم يحدد ما هي «الأعمال» أو «الخدمات الممنوعة»، يظل يسمح للاحتلال بالتصرف العشوائي. وقد أدى الموقف الرافض الذي اتخذه الأساتذة الجامعيون، بالامتناع عن التوقيع على «التعهد»، إلى طرد أكثر من عشرين أستاذاً من الجامعات الثلاثة. وشمل الطرد: سبعة أساتذة من «جامعة النجاح» في نابلس (طرد ثلاثة منهم في ١٩٨٢/٩/١٢، واثنين في ١٩٨٢/١٠/٢٦، بالإضافة إلى رئيس الجامعة، الدكتور منذر صلاح، الذي طرد في ١٩٨٢/١٠/٢١، ونائب رئيس الجامعة، الدكتور عبد الرحمن شاهين الذي طرد في ١٩٨٢/١٠/٥. وكان ما مجموعه ثمانية وعشرون أستاذاً أجنبياً من الجامعة نفسها قد رفضوا «التعهد»)؛ وثلاثة عشر أستاذاً من «جامعة بير زيت» أبلغوا بطردهم في ١٩٨٢/١١/١١، ومن المتوقع أن يتم إبعاد خمسة عشر آخرين من الجامعة نفسها؛ وأستاذ من «جامعة بيت لحم» (**النهار**، ٩/١٣ و ١٩٨٢/١٠/٢٧؛ **السفير**، ١٠/٦ و ١٠/٢٢ و ١١/٧ و ١٩٨٢/١١/١١). وهناك الآن أقسام بكاملها مهددة بالتوقيف. وقد أشار أحد أساتذة جامعة بير زيت إلى هذا الخطر بقوله «لقد اضطر ثمانية أساتذة من أصل أحد عشر في القسم الذي نعمل فيه للرحيل، وسيتعين على الجامعة أن تغير برامجها» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢١). وندد المتحدث باسم اتحاد الطلبة في الجامعة المذكورة بالحملة التي تشن ضد الأوساط الجامعية في الضفة، مؤكداً «أن الشعب الفلسطيني يتعرض لمؤامرة واسعة النطاق تستهدف إضعاف مؤسساته الوطنية... إن السلطات الاسرائيلية طالبت برحيل الأساتذة لاضعاف المستوى الأكاديمي في الأراضي المحتلة وطالبتهم بتوقيع وثيقة، هم إذا وقعوها

يتعاونون مع المحتل واذا رفضوا توقيعها يتعين رحيلهم، وفي كلا الحالتين ستعاني الجامعة من ضعف المستوى الاكاديمي» (**المصدر نفسه**).

التأكيد على المطالب الوطنية: دولة مستقلة ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية

عندما شنت إسرائيل حملتها العسكرية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة خارجة لتوها من أهم تحركات خاضتها منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧، حيث تواصلت المظاهرات العنيفة دون انقطاع تقريباً، منذ أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ وحتى نيسان (ابريل) ١٩٨٢، متصدية لتطبيق مشروع «الادارة المدنية»، ولقراري إغلاق جامعة بير زيت، ولبدء تنفيذ خطة إقالة رؤساء البلديات. وكانت حصيلة هذه المظاهرات عشرات الشهداء والجرحى في صفوف المتظاهرين، الذين جوبهوا برصاص كل من الجنود والمستوطنين وأعضاء «روابط القرى»، بشكل لم يسبق له مثيل، مما جعل بسام الشكعة يصرح «أن الاسرائيليين يقمعوننا بشدة متزايدة. ونعلم الآن أنهم يطلقون النار لأي سبب كان. لذلك، نحن ننصح بعدم المقاومة الشديدة... لأن ذلك يعني مجزرة» (**النهار**، ١٩٨٢/٧/٦). ولقد تفاعلت الجماهير الفلسطينية في الداخل مع أحداث لبنان، ومع ما طرح من مشروعات مختلفة لحل قضية الشرق الأوسط بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ومع أصداء المجازر التي وقعت في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكانوا على يقين بأن ما يجري في لبنان ما هو إلا امتداداً لما يجري في ساحتهم. وتميز استنكارهم لهذه الأحداث، والذي عبروا عنه بكافة الوسائل النضالية المتاحة لهم: من بيانات، ومظاهرات، واضرابات، بالالتزام الثابت بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية وخطها النضالي، والتأكيد على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو إقامة دولة وطنية مستقلة. وقد أثبت هذا الالتزام، والتأكيد، فشل المقولة الاسرائيلية بأن ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سيقود إلى فرض مشروع «الحكم الذاتي» عبر إضعاف الحركة الوطنية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وتضمنت البيانات المختلفة التي أصدرتها الهيئات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء تلك الموجهة للداخل أو الى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، تنديداً بالصمت العربي تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان، بالاضافة إلى التأكيد على المطالب الوطنية. وقد نص بيان رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، الموجه إلى الجماهير الفلسطينية في الداخل، والصادر في ٦/١٠ على التالي: «ان رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة يستنكرون الحملة الاسرائيلية ضد إخواننا الفلسطينيين في الجنوب اللبناني التي تستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لتمرير الحلول التصفوية ويدينون الصمت العربي ويطالبون كافة الأشقاء العرب القيام بالالتزام القومي والوطني تجاه الشعب الفلسطيني ويناشدون كافة القوى المحبة للسلام في العالم العمل لوقف ما يرتكب ضد شعبنا ويؤكدون أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني تقوده لتحقيق تطلعاته الوطنية في التحرير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (**وفا**، ١٩٨٢/٦/١٠). وجاء في البيان الداخلي الثاني الذي أصدرته البلديات في (١٩٨٢/٦/٢٠) بعد استكمال الحصار على بيروت الغربية، ما يلي: «على ضوء ما يجري ضد شعبنا الفلسطيني واللبناني في لبنان، وأمام مؤامرة الصمت العربي والتواطؤ الدولي ومحاولة تصفية الثورة الفلسطينية وتمرير الحلول الاستسلامية فإننا نؤكد تأييدنا الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونحيي صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني في المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية وندين الحكومات والأنظمة العربية لموقفها التآمري المتمثل بالصمت والتواطؤ مع قوى الغزو وامتناعها عن تقديم يد العون لجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني ونشجب الموقف الأميركي المتآمر على الشعب الفلسطيني وعلى حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢). وفي بيان ثالث صدر باسم كافة الهيئات

والمؤسسات الوطنية في الضفة والقطاع (في ١٩٨٢/٩/٥)، أي بعد انتهاء خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقيام الرئيس الأميركي رونالد ريغان بالاعلان عن مشروعه الخاص بالشرق الأوسط، وُجهت التحية للسياسة السليمة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال أحداث لبنان، وجاء في البيان «أن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة... يحيي بفخر واعتزاز الموقف الحكيم الذي وقفته قيادته الشرعية والوحيدة منظمة التحرير الفلسطينية، بوجه العدوان على لبنان». وبعد أن أكد البيان مجدداً أن العدوان على لبنان لم يأخذ مداه إلا بسبب «السكوت المريب» للأنظمة العربية، ذكّر بصحة الموقف الذي أعلنه مؤتمر القمة العربي، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨، الرافض لاتفاقيات كامب ديفيد، نظراً إلى أن مسيرة كامب ديفيد «لم تفرز منذ إقرارها إلا المآسي لشعوب المنطقة والتنكر لحقوقها الشرعية». وتضمن البيان، وللمرة الأولى، جواب جماهير الأراضي المحتلة على مشروع ريغان، حين أشار إلى «أن الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل تسعيان الآن لقطف ثمار عدوانهما على لبنان، وعلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الخارج...». وأعلن الموقعون على البيان خمس نقاط أساسية. وباستثناء النقطة الخامسة التي تتطرق إلى مشروع ريغان، فإن النقاط الأربعة الأولى تتناول المطالب الوطنية المعروفة، ولكن مجرد ذكرها بعد انتهاء معركة بيروت، يجدد من معانيها. وهذه المبادىء، هي:

«١ ــ ان الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج وحدة واحدة وأن م. ت. ف. هي ممثله الشرعي والوحيد.

«٢ ــ ان حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة لا يمكن أن تكون موضع مساومة.

«٣ ــ ان نضال الشعب الفلسطيني سيستمر ضد المؤامرات التي تحاك داخل الأرض المحتلة وخارجها. ولذلك يرفض الاحتلال ويرفض جميع إفرازاته من استيطان وادارات مدنية واجراءات تعسفية تمارس. ويرفض كذلك محاولات احتواء م. ت. ف. من أي جهة كانت، ويعلن أنه سيناضل من أجل استقلال القرار الفلسطيني من أي تأثير كان.

«٤ ــ لقد أثبتت مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية ضرورة التمييز الواضح بين معسكر الاعداء والاصدقاء. ولذلك، فإن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يدعو إلى مزيد من الجرأة في كشف الامبريالية وأدواتها الانظمة العربية، داخل العالم العربي وخارجه، ويدعو بالتالي إلى التلاحم العميق مع حركات التحرر العربية والعالمية ومع معسكر الدول الاشتراكية والصديقة.

«٥ ــ ان مشروع الرئيس الاميركي الذي يأتي في أعقاب الاعتداء الاسرائيلي على لبنان يأتي على أرضية في جني ثمار العدوان لصالحه وليس غريباً والحالة هذه أن لا يلبي هذا المشروع الحد الادنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والانسانية ويصر على التمسك بمسيرة كامب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني قيادة وشعباً» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٦).

وتبنت المؤسسات الوطنية، في الوثائق التي وجهتها إلى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، المواقف ذاتها. ففي البيان الذي وجهته أكثر من خمسة عشر منظمة وهيئة وطنية وشعبية إلى الرأي العام العالمي (في ١٩٨٢/٦/٢٩)، أعيد التأكيد على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، بالاضافة إلى «المطالبة بالانسحاب الفوري للغزاة من لبنان» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٩). وفي برقية وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (في ١٩٨٢/٧/٤)، أكدت الهيئات والمؤسسات الوطنية التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية، ونبهت إلى أن «الهجوم الاسرائيلي الأخير على المنظمة بكوادرها وهيئاتها وأماكن تواجدها في لبنان يتم في تعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختياره لقيادته الشرعية وهو يتعارض كذلك مع إرادة المجتمع الدولي ممثلاً بقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢، كما أنه يتعارض مع قرار قمة الرباط». ونددت «بالمجزرة الرهيبة» التي ترتكب في لبنان، كما أشارت إلى أن قرارات كامب ديفيد ومشروع الإدارة المدنية، لا تحققان أغراض ومرامي القرار الدولي المشار إليه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٧/٤؛ **السفير**، ١٩٨٢/٧/٥).

وقد انطلقت العديد من المظاهرات الطلابية والنسائية تجسيداً للمواقف المثبتة في جميع هذه الوثائق، كان من أبرزها: المظاهرات الطلابية التي شهدتها كل من رام الله، ونابلس وبيت لحم من ٨ إلى ١٩٨٢/٦/١١، والتي أسفرت عن جرح خمسة طلاب من «جامعة النجاح» برصاص الجنود (في ٦/٨)، وثلاثة طلاب آخرين في نابلس (في ١٠ و ٦/١١)، وعن استشهاد محمود الأسمر من نابلس (٢٦ عاماً، في ٦/١١) (**السفير**، ٦/٩ و ١٩٨٢/٦/١٣؛ **النهار**، ٦/١٠ و ١٩٨٢/٦/١٣؛ **وفا**، ٦/١٠ و ١٩٨٢/٦/١٣)؛ والمظاهرة السلمية التي قام بها أكثر من خمسمائة طالب وأستاذ في جامعة بير زيت في ١٩٨٢/٦/١٧ (**السفير**، ١٩٨٢/٦/١٨) والمظاهرات التي رافقت الاضراب العام الذي نفذته الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بجميع مؤسساتها الرسمية ومتاجرها، استجابة للدعوة التي وجهتها الهيئات والمنظمات (في ١٩٨٢/٧/٢) للاضراب العام يومي ٤ و ٥ تموز (يوليو) «تعبيراً عن التضامن مع الثورة الفلسطينية وضحايا العدوان الاسرائيلي على لبنان». وقد تخللت الاضراب العام اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من جهة وأعضاء «روابط القرى» والجيش الاسرائيلي من جهة أخرى، في أماكن مختلفة من الضفة، أدت، في يوم ٧/٤ فقط، إلى استشهاد اثنين وجرح اثنين وتسعين آخرين. ومن أهم الاشتباكات التي وقعت بين المضربين وأعضاء «روابط القرى» تلك التي جرت في قرية بيت سيرا، حيث استعمل العملاء الأسلحة التي يزودهم بها الحاكم العسكري لمنع الأهالي من تنفيذ الاضراب العام، فجرحوا ستة من الأهالي (في ١٩٨٢/٧/٤). وفي قرية الظاهرية (بالقرب من الخليل)، جرح «أعضاء الروابط» ستة من الأهالي (في ١٩٨٢/٧/٥). في حين واصل طلاب بير زيت ورام الله مظاهراتهم الحاشدة (في ٦ و ١٩٨٢/٧/٧). وفي هذه المظاهرات رفعت الأعلام الفلسطينية في أنحاء مختلفة من الضفة. وقامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة في الوسط الطلابي خاصة. وقد اعترفت الشرطة الاسرائيلية بأن عدد الموقوفين (في الفترة ما بين ٤ إلى ١٩٨٢/٧/٩) بلغ ستمائة شخص (**السفير**، ٧/٣ و ٧/٥ و ٧/٨ و ١٩٨٢/٧/١٠؛ **النهار**، ٧/٣ و ٧/٦ و ٧/٨ و ١٩٨٢/٧/١٠؛ **وفا**، ٧/٤ و ١٩٨٢/٧/٨؛ ن. إ. إ.، العدد ٢٦٧٦، ٦ و ١٩٨٢/٧/٧، ص ١٤).

وعندما اشتد القصف والحصار على بيروت الغربية، قامت مظاهرتان في القدس الشرقية، وقد شارك في الأولى، التي جرت في ١٩٨٢/٧/٩، أكثر من عشرة آلاف شخص، بينما شارك في الثانية، التي جرت في ١٩٨٢/٧/١٦، أكثر من عشرين ألف شخص. وتميزت المظاهرتان بعنفهما، حيث القيت الحجارة على الجنود وأحرقت الدواليب أثناء الهتاف للصمود الفلسطيني ــ اللبناني في لبنان وللقائد العام للثورة الفلسطينية (**السفير و النهار**، ١٩٨٢/٧/١٠؛ **وفا**، ١٩٨٢/٧/١٦). وفيما بعد، جرت (في ١٩٨٢/٧/٢٦) مظاهرات حاشدة في مختلف مدن وقرى الضفة الغربية، ندد فيها المتظاهرون بالغزو الاسرائيلي للبنان، وبممارسات «روابط القرى»، وبالاجراءات التي اتخذت ضد المؤسسات الوطنية (**وفا**، ١٩٨٢/٧/٢٦). وتجاوباً مع التحرك النسائي في العالم، وتضامناً مع نساء بيروت الغربية المعتصمات في الجامعة الأميركية، قامت نساء الضفة بتحركهن الخاص. فاعتصمت مائتا امرأة يمثلن كافة التجمعات النسائية في الضفة، في المسجد الكبير في نابلس، بينما تظاهرت حوالي مائة امرأة في بيت لحم (في ١٩٨٢/٨/١٦)، كما جرت تظاهرة نسائية أمام مقر القنصلية الأميركية في القدس (في ١٩٨٢/٨/٢٧) (**السفير**، ١٩٨٢/٨/١٧؛ **السفير و فا**، ١٧ و ١٩٨٢/٨/٢٨). وغداة خروج آخر دفعة من المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، تصاعدت المظاهرات مجدداً، وسقط خلالها الشهيد محمد أبو مورلي (١٧ سنة) برصاص الجنود في نابلس (في ١٩٨٢/٩/٣)، في حين استمرت المظاهرات في بقية المدن والقرى الفلسطينية. وفي حينه (١٩٨٢/٩/١١) أعلن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي أن الشبان يقومون برشق السيارات العسكرية الاسرائيلية في أنحاء مختلفة من الضفة، وأشار إلى أن قنبلة قد ألقيت على دورية اسرائيلية لدى مرورها ما بين القنا ــ وشومرون في حين كتبت الشعارات المعادية لاسرائيل في

كـل مكـان. (وفـا، ١٩٨٢/٩/٥؛ السفيـر، ١١ و ١٩٨٢/٩/١٢؛ النهار، ١٩٨٢/٩/١١).

وكانت المجازر التي ارتكبت في المخيمات الفلسطينية في بيروت بعد خروج المقاومة منها، من بين أهم الأحـداث التي أثـارت استنكـار الشعب الفلسطيني في الداخل، وقد سقـط خلال المـظاهرات العنيفـة التي شهدتهـا الضفة في الذكـرى الأربعين لشهـداء المجـازر في ٢٣ و ١٩٨٢/١٠/٢٦، الفتى هشام لطفي (١٥ عاماً) من مخيم بلاطة بالقرب من نابلس. وتميزت هذه الأحـداث بالهجـوم الذي شنه مستـوطنون من «إيلون موريه» على ثلاث ثانويات في نابلس، بحجـة منـع الطالبـات من رشـق السيـارات الاسرائيلية بـالحجارة، والذي فـرض على أثره حظر التجول في المدينة القديمة بنابلس، وفي مـخـيـم بـلاطة (السـفـيـر، ٢٤ و ٢٧ و ١٩٨٢/١٠/٢٩).

إن الموقف الذي أكده الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، خلال فترة الغزو الاسرائيلي للبنان، يشهد على استمرارية النضال الفلسطيني ضد الاحتلال ومشاريعه، على الرغم من الضربات التـي استـهـدفت القـيـادة الوطنيـة للشـعب الفلسطيني، وهو في الوقت نفسه ينفي تصورات العدو وأوهامه بامكانية تمرير «مشروع الادارة المدنية» دون مقاومة وطنية.

أملاسيت عودة

المقاومة الفلسطينية ـــ عربياً

العلاقات الفلسطينية ـــ العربية

علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع كل من لبنان والأردن وسوريا، احتلت، بما تثيره من اشكالات ومن وجهات نظر متعددة، واجهة اهتمام القيادة الفلسطينية والزعامات العربية المعنية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الأنشطة التي استهدفت بلورة وحل المواقف والمشاكل الواردة في سياق تطور هذه العلاقات، وصولاً إلى توحيد الموقف الفلسطيني بشانها، كما تجلى في البيان الصادر عن اجتماع القيادة الفلسطينية في عدن في ١٩٨٢/١٢/٥.

١ ـــ **العلاقات اللبنانية ـــ الفلسطينية**: يبدو أن الاتجاه العام للعلاقات الفلسطينية ـــ اللبنانية ينحو الى الايجابية. وتعكس المواقف والتصريحات المختلفة، في هذا الشان، جواً من الثقة وحسن النوايا. فقد شدد خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، على ضرورة التوصل الى اتفاق مع الحكومة اللبنانية لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في لبنان. وقال: «نحن على استعداد للبحث في كل شيء مع الحكومة اللبنانية في طريقة تنسجم مع وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وتكون مفيدة كذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمدنيين الفلسطينيين الذين لا يزالون في لبنان» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٢). وقال مسؤول فلسطيني لم يذكر اسمه: «اننا نؤكد مرة أخرى حرصنا على علاقات واضحة ومتميزة مع الأخوة في لبنان، وندرك طبيعة مطامع اسرائيل التي تضع العراقيل لتأخير سحب قواتها. ولذلك فنحن لسنا معنيين باحراج لبنان، بل نؤكد على مرونة كبيرة واستعداد لمناقشة جميع القضايا بما يخدم لبنان وفلسطين» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٧). وأشاد المسؤول بما ورد في خطاب الرئيس اللبناني أمين الجميل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي (**المصدر نفسه**). أما السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أبلغ المسؤولين اللبنانيين أنه «مستعد لحل أي خلاف لبناني ـــ فلسطيني بروح الأخوة، بما في ذلك مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في البقاع والشمال» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/١٣). كما أوضح طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن «م.ت.ف. على استعداد للبدء في مفاوضات سياسية مع الحكومة اللبنانية لتنظيم العلاقات الثنائية وضمان حقوق شعبنا ضمن إطار السيادة اللبنانية... ونؤكد ثقتنا بالرئيس أمين الجميل الذي سبق لنا أن تعرفنا اليه في مناسبات سابقة... وكانت له مواقف متميزة سواء بالنسبة الى دورة العنف الدموي التي شهدها لبنان أو بالنسبة الى الخلافات الفلسطينية ـــ اللبنانية أو بالنسبة إلى الموقف من اسرائيل» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/١٤).

وتنتظر العلاقات اللبنانية ـــ الفلسطينية، كي تنتظم في اطارها الصحيح، حلولاً تتعلق بنقطتين:

١ ــ الوجود الفلسطيني المسلح.

٢ ــ وضع المدنيين الفلسطينيين في لبنان.

فبالنسبة الى النقطة الأولى، قال الرئيس شفيق الوزان: «أن الوجود الفلسطيني ليس مشكلة في ذاته. لأن ما لدينا من معلومات وتطمينات نتيجة كل الاتصالات الجارية في هذا الشأن، مباشرة أو غير مباشرة، يجعلنا نطمئن إلى أن هذا الأمر سيتم في الوقت المناسب» (النهار، ١٩٨٢/١١/١٧). ومن جهته، أوضح صلاح خلف «أبو أياد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: «أن القوات الفلسطينية مستعدة للانسحاب من لبنان اذا طلبت السلطات اللبنانية منها ذلك. وأن هذا الموقف قد عرض في رسالة وجهت الى الرئيس اللبناني أمين الجميل» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٤).

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فلم تفصح الحكومة اللبنانية، حتى الآن، عن اتجاهاتها العملية. الا أن الطرفين، اللبناني والسعودي، أكدا خلال زيارة الرئيس الجميل الى الرياض «دعم الشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه السليب عبر ممثله الشرعي م.ت.ف.» (النهار العربي والدولي، ١٩٨٢/١١/٢٨). وكان السيد وليد جنبلاط قد قال: «لا بد أن يعطى المقيم الفلسطيني في لبنان الحد الأدنى من الاستقرار والأمن حتى تصل القضية الفلسطينية الى حل نهائي... المواطن الفلسطيني المقيم في لبنان منذ عام ١٩٤٨ من حقه أن يعيش على هذه الأرض حتى يسترد حقوقه المغتصبة» (الحوادث، ١٩٨٢/١١/٢٦).

في مجال آخر تعرض الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، الى ممارسات بعض أطراف المقاومة الفلسطينية في لهجة قريبة من العتب، فقال: «كم كنت أتمنى أن لا تكون المقاومة الفلسطينية في الموقع الذي كانت فيه في لبنان. لأن ما فعله البعض منهم خرب لبنان وخرب القضية الفلسطينية. لقد كنت صديقاً قريباً للسيد ياسر عرفات وكنا نلتقي دائماً ونجتمع باستمرار. وكان يزورني في هذا المكتب ونتبادل وجهات النظر والآراء بكل صراحة» (المصدر نفسه). وانتقد النائب البير مخيبر اعلان المجلس المركزي الفلسطيني رفضه مشروع السلام الاميركي معتبراً «أن رفض السيد ياسر عرفات دمر لبنان وسبب له الاحتلال الاسرائيلي المذل، ثم ترك بيروت في حماية المارينز» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٨)، واتهم مخيبر عرفات بأنه «كان وراء قمة بغداد بابعاد مصر عن العالم العربي» (المصدر نفسه).

ويبدو أن الاتصالات الفلسطينية ــ اللبنانية لم تنقطع، سواء تم ذلك عبر مبعوثين عرب أو من خلال الرسائل المتبادلة، أو عن طريق اللقاءات المباشرة. وكان الأخ ياسر عرفات قد أوضح ظروف اللقاء الذي عقد في الرباط بين الرئيس اللبناني أمين الجميل والسيد صلاح خلف «أبو اياد»، فقال أنه تلقى برقية من الملك المغربي يطلب منه إيفاد مسؤول فلسطيني للاجتماع بالرئيس الجميل، وأنه أوفد أبو أياد نظراً للصداقة التي تربطه بالرئيس اللبناني. وأكد ياسر عرفات أنه على استعداد للاجتماع بالجميل عندما تكون الظروف ملائمة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٠).

٢ ــ **العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية**: أثارت الاتصالات الفلسطينية ــ الأردنية المتعلقة بموضوع الاتحاد الكونفدرالي زوابع سياسية كثيرة لم تهدأ حتى الآن. وكان الخلاف الفلسطيني الداخلي على هذه النقطة يتغذى، دوماً، من أطراف عربية ساءها انفراد قيادة م.ت.ف. في اتخاذ القرارات السياسية بشكل مستقل. وقد تباينت الآراء، في موضوع الاتحاد الكونفدرالي الى درجة ترتب عليها بروز مواقف سياسية علنية خطيرة وانقسامية. وكانت هذه المواقف، في الغالب، تفتقر الى الموضوعية وبعد النظر والتقدير الدقيق للموقف العربي العام. ونجحت بعض الأطراف الفلسطينية، الى حد ما، في الايهام أن المحادثات الأردنية ــ الفلسطينية سوف تفضي الى النتائج التالية:

(أ) التنازل عن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) اسقاط تمثيل م.ت.ف. الشرعي للشعب الفلسطيني.

(ج) تفويض الملك حسين بحق تمثيل الفلسطينيين.

(د) الدخول في المشروع الأميركي العام من بوابة خطة ريغان للسلام.

على أية حال، أثبت «بيان عدن» أن العديد من المواقف لم يكن أكثر من أوهام، وأن قيادة

م.ت.ف. ظلت ملتزمة بنصوص المجالس الوطنية الفلسطينية وقراراتها. وربما كانت التصريحات الآتية قادرة على رسم صورة أولية لهذه المسألة ورصد مختلف الاتجاهات المتعلقة بها. فقد قال الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، أن «اتحاداً فيدرالياً فلسطينياً ــ أردنياً سيكون أفضل سبيل لتحرير الأراضي من الاحتلال الاسرائيلي». وطالب فريج «الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بانتهاز مبادرات سلام ستؤدي الى تحرير الأراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٣). ودعا الملك حسين م.ت.ف الى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود لأن «مثل هذا الاعتراف يقدم مساعدة كبيرة الى الدول العربية» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٥). وفيما بعد، أقر المجلس الثوري لحركة فتح «خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن ولكن بعد انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة... وأن هذه الخطة ستضمن السيادة لكل من الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/١١/١٠). ومن جهته أوضح ياسر عرفات «أن محادثاته مع الملك الأردني حسين لا تعني، بأي حال من الأحوال، أنه يفوض الملك حسين القيام بدور المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٤) وأكد خليل الوزير «أبو جهاد» أن منظمة التحرير الفلسطينية «لا تستطيع أن تتخلى عن حق تمثيل الشعب الفلسطيني... كما أنه ليس من حقها أن تتخلى عن مسؤولياتها... وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن التحدث بدلاً من م.ت.ف. والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). كذلك صرح عدنان أبو عودة، وزير الاعلام الأردني، أن بلاده «لن تنضم منفردة، من دون موافقة م.ت.ف.، الى محادثات سلام قد تجري مع اسرائيل في شأن القضية الفلسطينية... وأن لدى الأردن والمنظمة شعوراً مشتركاً بالخطر الذي تشكله اسرائيل» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٧). أما خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني فقد قال: «اننا وحدويون وعلى استعداد لاقامة أوثق العلاقات مع الأردن أو سوريا أو العراق أو أي بلد آخر، الا أن ذلك لن يتم قبل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وفي مجال آخر، افتتح الملك حسين والسيد ياسر عرفات اجتماعات المجلس الأعلى للثقافة والتربية والعلوم في عمان. وكانت مصادر مطلعة أعربت عن اعتقادها «أن الملك حسين يأمل في الحصول على ضوء أخضر من عرفات قبل أن يبدأ محادثاته مع الرئيس ريغان. لكن رد المنظمة على مشروع ريغان، كما ورد في البيان الختامي للمجلس المركزي الفلسطيني، أثار استياء العاهل الأردني الذي يريد موقفاً أكثر ايجابية» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٩). وقال مسؤول فلسطيني في عمان «أن الملك حسين سيسأل الرئيس الأميركي ريغان عما اذا كان راغباً في عقد مباحثات سلام مع وفد أردني ــ فلسطيني مشترك... وأن هذا الأمر كان أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها البحث بين الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وهذه هي أول اشارة الى أن المنظمة ترغب في اعطاء الملك الأردني الضوء الأخضر لاستكشاف الخيارات المتعلقة بالسلام... وأن الأردن وم.ت.ف. يحاولان التوصل الى أفضل معادلة يمكن أن تكون مقبولة من الأميركيين» (السفير، ١٩٨٢/١١/٣٠) الا أن طلال ناجي كان قد كشف «أن الولايات المتحدة قامت، في أثناء زيارة ياسر عرفات للأردن، بالاتصال بالدول العربية أعضاء اللجنة السباعية، وأكدت لها أنها ليست على استعداد لمناقشة مشروع الرئيس ريغان، وأنها تستقبل وفداً عربياً في واشنطن لا لإجراء مفاوضات ولكن للاستماع الى وجهات النظر فقط. لأن مشروع الرئيس الاميركي غير قابل للنقاش» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٤). وأكد ناجي «أن المفاوضات العربية لم تنجح لأنه كان على عرفات أن يقدم تنازلات أكثر ولم يفعل ذلك» (المصدر نفسه).

وفي ضوء ذلك أعلن ياسر عرفات «أن مباحثاته مع الملك حسين تركزت على مستقبل العلاقات الفلسطينية ــ الاردنية على قاعدة الكونفدرالية» (السفير، ١٩٨٢/١٢/١)، مشدداً على «أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال م.ت.ف. السياسي والعسكري والدبلوماسي» (المصدر نفسه)، ثم عاد الى التأكيد على أن «علاقات خاصة ومميزة مع الأردن ستربط الدولة الفلسطينية المستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٠) في حين «رفض تفويض الأردن

التحدث باسم م.ت.ف» (**المصدر نفسه**).

في الجانب الفلسطيني من الصورة، أدانت ثلاث منظمات «هي: الصاعقة، جبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، في بيانات منفصلة أصدرتها في دمشق تشكيل اللجنة العليا المشتركة الفلسطينية ــ الأردنية» (**النهار**، ١٩٨٢/١٢/٣) ورفض صلاح خلف فكرة قيام اتحاد من أي شكل كان مع الأردن. وقال: «اننا نصر على اقامة دولة فلسطينية مستقلة وأن التعاون مع الأردن ولو في شكل اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي سيمثل تنازلاً ويعني أنه لن يكون هناك استقلال فلسطيني» (**السفير**، ١٩٨٢/١٢/٤)، الا أنه عاد ووصف اللقاء بين عرفات والملك حسين بأنه «بداية انفتاح... وأن كل شيء على مايرام. واشترط ألا تكون الدولة الفلسطينية مرتبطة بالأردن بأي نوع من الوحدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢١٢٨).

٣ ــ **العلاقات المصرية ــ الفلسطينية**: كانت الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية أحدى نقاط الخلاف بين فصائل م.ت.ف. مثلها مثل مسألة العلاقات مع الأردن. فقد نددت، في شدة، كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية «بما ذكر عن اتصالات أجريت أو تجري بين جهات في م.ت.ف. والسلطات المصرية» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٣). وجاء تحرك منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه مصر لتحقيق عدة أهداف:

(أ) لاثبات مرونة التحرك الفلسطيني تجاه أصدقاء الولايات المتحدة لتبليغها مدى جدية الالتزامات الأميركية.

(ب) بهدف ممارسة الضغط العربي على الادارة الأميركية كي تعلم أن الجانب الفلسطيني يدرس بدقة الموقف الأميركي وتطوراته وتذبذباته.

(ج) استثمار التعهدات الأميركية بفتح باب المناقشات بين الفلسطينيين والادارة الأميركية (**المستقبل**، ١٩٨٢/١١/٢٠).

ونشرت صحيفة «الأهرام» أن البعثة الفلسطينية المؤلفة من د. نبيل شعث ورفيق النتشة، والتي اجتمعت في باريس بالسيد كمال حسن علي وزير الخارجية قبل سفره الى واشنطن، عقدت اجتماعات مع القيادة الفلسطينية في تونس، أسفرت عن رغبة الجانب الفلسطيني في توفير الضمانات التالية:

(أ) ضمان من الأمم المتحدة لمشاركة م.ت.ف. في مفاوضات السلام على قدم المساواة مع الأطراف العرب الآخرين.

(ب) يتم الاتفاق بعد ذلك بين هذه الأطراف على طريقة تمثيل م.ت.ف. بوفد مستقل أو ضمن وفد عربي.

(ج) أن الفلسطينيين وحدهم هم الذين يتكلمون عن قضيتهم.

(د) أن الاعتراف بين م.ت.ف. واسرائيل يجب أن يتم بصورة متبادلة ومتزامنة وعلى أساس ضمان أميركي (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٩).

وكان اللافت في الفترة الأخيرة، الزيارات واللقاءات المتكررة بين مسؤولين فلسطينيين وآخرين مصريين. فقد التقى الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس مبارك وفداً فلسطينياً ضم الدكتور أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية والسيد سعيد كمال، حيث بحث الطرفان في «أفضل الوسائل لتطوير العلاقات المصرية ــ الفلسطينية ودعمها... وفي الخطوات اللازمة لبدء الحوار بين الادارة الأميركية وم.ت.ف.» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١١). وتكررت زيارات السيد عطاالله محمد عطا الله (أبو الزعيم) الى مصر موفداً من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وفي أحد اللقاءات مع وزير الخارجية صرح أبو الزعيم «أنه اذا كانت الولايات المتحدة لا تريد حواراً مع م.ت.ف. فان عليها أن تحاور وفداً عربياً موحداً يضم ممثلاً عن المنظمة» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٧). وأضاف: «نحن في م.ت.ف. لا نعتبر أن مصر خرجت من الصراع العربي ــ الاسرائيلي، بل نعتقد أن لمصر مسؤوليات عليها تحملها» (**المصدر نفسه**). وقد انشغلت الصحافة ووكالات الأنباء بأخبار حول عزم الأخ ياسر عرفات زيارة القاهرة. ففي حين صرح عضو المجلس الوطني الفلسطيني سعيد كمال «أن لقاء وفد م.ت.ف. بوزير الخارجية المصري هو خطوة في اطار الاعداد للزيارة التي سيقوم بها عرفات الى القاهرة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٢)، قال الرئيس مبارك «أن السيد ياسر عرفات يريد

زيارة مصر، ولكن لتكن الزيارة حاملة معها تصوراً لحلول معينة أحملها معي في أثناء زيارتي لأميركا. أما اذا كانت الزيارة لطلب فتح اذاعة هنا أو قبول دخول فلسطينيين الى مصر فان هذا غير وارد. لأننا لن نسمح بما كان يحدث في السابق» (**النهار**، ٢٢/١١/١٩٨٢). وقد أكد خليل الوزير «أن عرفات لن يزور مصر الا اذا اعتمدت اجراءات عملية تبعدها عن سياسة كامب دايفيد الأمر الذي يبدو أنه لم يتحقق حتى الآن» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٨٢) واستبعد صلاح خلف كذلك «أن يقوم ياسر عرفات بزيارة مصر قبل أن تعدل الأخيرة عن سياسة كامب ديفيد» (**السفير**، ٨/١٢/١٩٨٢).

وفي معرض حديثه عن العلاقات الفلسطينية ــ المصرية، قال خليل الوزير: «لقد أتيحت الفرصة للنظام المصري لاتخاذ موقف تاريخي خلال حصار بيروت ثم بعد مذابح الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا... وقد اتصلت م.ت.ف. بمصر بأمل أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً أكثر التزاماً حيال القضية الفلسطينية، لكن الموقف المصري خيب الآمال» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٨٢) وأضاف: «أن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تهدف الى تسوية بعض المشكلات مثل منع السلطات المصرية بعض الضباط من جيش التحرير الفلسطيني من زيارة أسرهم في مصر ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء بحجة أنهم قد يقومون بعمليات ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة» (**المصدر نفسه**).

من جهتها، جددت مصر، على لسان ممثلها في الأمم المتحدة، «مطالبتها كلاً من م.ت.ف. واسرائيل بالتصالح والاعتراف المتبادل». (**المصدر نفسه**، ٢/١٢/١٩٨٢) واعتبر عصمت عبد المجيد «أن التصالح والتفاوض يشكلان أساس أية تسوية» (**المصدر نفسه**). كما كرر الرئيس حسني مبارك دعوته م.ت.ف. الى الاعتراف باسرائيل قائلاً «ان الاعتراف سيدفع الولايات المتحدة الى فتح حوار مباشر مع المنظمة» (**المصدر نفسه**، ٦/١٢/١٩٨٢).

وكان طلال ناجي قد اتهم بعض قياديي حركة فتح بخرق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، فقال «أن اتصال بعض قياديي حركة فتح بالنظام المصري، على رغم استمراره في نهج كامب ديفيد، لا يعد خرقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية فحسب، وانما هو خرق لقرارات القمم العربية. وأن مواصلة مثل هذه الاتصالات يهدد استمرار الوحدة الوطنية الفلسطينية ويعرض أسسها لخطر شديد» (**النهار**، ١٦/١١/١٩٨٢).

٤ ــ العلاقات السورية ــ الفلسطينية:

شهدت العلاقات الفلسطينية ــ السورية توتراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة. وكان من مؤشرات هذا التوتر تأجيل اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، والهجوم السوري المستمر على الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية وعلى الاتصالات الفلسطينية ــ الأردنية. ولم تنجح حتى اللحظة امكانية عقد لقاء بين السيد ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد. ويبدو أن الوساطات العربية، وكان آخرها وساطة رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، لازالة الخلاف السوري ــ الفلسطيني، تبشر بالايجابيات. وقد ساهمت بعض المنظمات في شحن الأجواء الداخلية الفلسطينية على قاعدة الخلاف السوري ــ الفلسطيني. والحقيقة أن الخلاف السوري ــ الفلسطيني قد بقي في مجال تقارير وكالات الأنباء العربية والأجنبية، ولم يصدر عن أي طرف فلسطيني أو سوري ما يوضح هذا الخلاف أو يفسر هذا الجفاء. فنقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر دبلوماسي عربي في عمان «أن لجنة سورية ــ فلسطينية شكلت أخيراً من أجل محاولة تحسين العلاقات بين سوريا وم.ت.ف. ويرئس الجانب السوري في اللجنة وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام» (**المصدر نفسه**، ١٥/١١/١٩٨٢)، كذلك نسبت وكالة يونايتد برس الى مصادر فلسطينية في دمشق أن ياسر عرفات طلب في موسكو [في أثناء تشييع بريجنيف] مقابلة الرئيس الأسد لتسوية الخلافات الناشئة عن التقارب الأردني ــ الفلسطيني، لكن الرئيس السوري رفض استقباله مصراً على عقد هذا اللقاء في دمشق (**المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٢). أما وكالة رويتر، فقد نسبت الى مسؤولين فلسطينيين في دمشق قولهم «أن رئيس م.ت.ف. غير راغب في المجيء الى سوريا ليرئس اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الى أن يحصل على تأكيد أنه سيلقى ترحيباً مرضياً

من الحكومة السورية ومن الصحافة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢١). ولاحظت رويتر «أن العلاقات بين عرفات وحكومة الرئيس حافظ الأسد متوترة منذ زمن بعيد، وقد ساءت أكثر عندما انتقدت سوريا تحركات رئيس المنظمة لاعادة بناء روابط وثيقة مع الأردن» (**المصدر نفسه**). وتحدثت أنباء عن «أن ملصقات ظهرت في شوارع العاصمة السورية تندد بسياسة عرفات. وقد سارع مؤيدو رئيس م.ت.ف. الى نزع هذه الملصقات تفادياً للمضاعفات، خصوصاً أنه تبين أن وراء هذه الملصقات قيادياً في حركة فتح يحظى في الوقت الحاضر برعاية سوريا» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٤). كما لاحظ المراقبون أن البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق خلا من أية «اشارة الى العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا، والتي كانت البيانات السابقة للمجلس تشدد على أهميتها. وقد تجاهلت أجهزة الاعلام السورية نبأ اجتماع المجلس المركزي كما تجاهلت وصول عرفات الى دمشق» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

هذا واعترف صلاح خلف بأن خلافات في الرأي حول الأهداف وحجم الأحداث ظهر بين المقاومة الفلسطينية وسوريا لحظة بدء الهجوم الاسرائيلي على لبنان. وقال «كنا نأمل في أن تتدخل سوريا بشكل أكثر جدية في لبنان. الا أن شيئاً من ذلك لم يحدث» (**السفير**، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» نقلاً عن مصادر فلسطينية، «أن العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا وصلت الى مرحلة خطيرة، تهدد باقدام سوريا على انشاء قيادة جديدة لمنظمة التحرير تضم عدة منظمات موالية لها. وأن الصاعقة وجبهة النضال الشعبي هما من بين المنظمات المطروحة... وأن العقبة التي تواجه هذه الخطة هي أن لا منظمة تمتلك حجماً وتمثيلاً شعبياً فلسطينياً قبلت المشاركة في هذه الخطة. فالجبهة الشعبية اتخذت موقفاً حذراً، وركزت قيادتها في عدن. كما أن الجبهة الديمقراطية أعلنت تأييدها لياسر عرفات وأن قيادتها تتنقل بين عدن وصنعاء وطرابلس الغرب» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٢/٦) وقد توالت أنباء الخلافات الى درجة أن مصادر عربية في تونس ذكرت «أن سوريا أبقت على أسلحة قيمتها ٢٢ مليون دولار كانت قد أرسلت الى م.ت.ف. خلال حصار بيروت. وأن سوريا اعتبرت أن المنظمة لا تحتاج الى الأسلحة الجزائرية والى أسلحة أخرى مرسلة من اليمن الديمقراطي والسعودية» (**النهار**، ١٩٨٢/١٢/٧). وأوضحت المصادر نفسها «أنه على رغم نداءات عدة الى الرئيس السوري لم تتمكن المنظمة من الحصول على الأسلحة، وأن المنظمة طلبت من الدول الثلاث التي قدمت الأسلحة أن تضغط على سوريا» (**المصدر نفسه**).

صقر أبو فخر

حول المساعي المبذولة لتحقيق الجلاء الاسرائيلي عن لبنان

أخفقت حتى الآن (منتصف كانون الأول ــ ديسمبر) المساعي المبذولة لجمع لجنتي الاتصال اللبنانية والاسرائيلية، وللشروع في المفاوضات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان. فقد نشطت المساعي الأميركية في الآونة الأخيرة، عبر ايفاد المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط فيليب حبيب الى المنطقة، في النصف الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بهدف تذليل العقبات التي تعترض بدء المفاوضات بين الطرفين، ثم دراسة امكان استئناف مفاوضات الحكم الذاتي استناداً الى مشروع الرئيس ريغان. وخلال زيارته لاسرائيل واجه حبيب موقفاً متصلباً من جانب مسؤوليها، رغم التنازلات التي قدّمها لهم باسم الجانب اللبناني، وأبرزها أن ترئس اللجنة اللبنانية في المفاوضات شخصية مدنية نزولاً عند رغبتهم. الا أن هؤلاء المسؤولين لم يكتفوا بذلك، وانما أصروا أيضاً على اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وليس في ضواحيهما، وأن يكون اجراؤها على مستوى الوزراء وليس أقل من ذلك.

وعبرّت الحكومة الاسرائيلية عن موقفها المتصلب هذا في جلستها يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، حيث أصدرت قراراً كررت فيه مطالبها بشأن ضرورة إجراء المفاوضات بين اسرائيل ولبنان في القدس وبيروت، وضرورة ترؤس ممثلين مدنيين للجنتي المفاوضات. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد بحثت في جلستها المذكورة في الاقتراح الذي قدمه المبعوث الاميركي حبيب حول مسألتي مستوى الممثلين ومكان المفاوضات، حيث اقترح اشراك ممثلين مدنيين في الوفدين، واجراء المفاوضات في ضواحي القدس وبيروت، أي في معاليه هاحاميشاه وخلده، وليس في عاصمتي البلدين. ولوحظ أن العديد من الوزراء (١٠ وزراء) كانوا على استعداد للقبول بصيغة حبيب هذه، الا أن وزيري الدفاع والخارجية شارون وشامير، اضافة الى رئيس الحكومة بيغن، أصروا على موقفهم بعدم التنازل في هذا الموضوع، وعدم اعتبار المسألة وكأنها اجرائية فقط. «فهذه مسألة جوهرية، واذا بدأنا بالتنازل فسنخطىء الهدف الذي وضعناه أمام أعيننا، وهو أن التسوية بين اسرائيل ولبنان، يجب ألا تكون أمنية فقط، وانما تحمل طابعاً سياسياً، وتجسّد حقيقة وضع حد لحالة الحرب بين البلدين، بحيث يجري تطبيع العلاقات بينهما، حتى وان لم نصل الى سلام رسمي مع لبنان» (معاريف، ١٩٨٢/١١/٢٩).

وكانت صيغة القرار الذي اتخذته الحكومة معبرة عن اتجاه التصلب المذكور. فقد ورد فيها «أن الحكومة تعود وتصادق على قرارها السابق، وهو أن المفاوضات بين لبنان واسرائيل، يجب أن تكون سياسية ــ أمنية، تحقق تسويات تمنع كل امكانية للمس باسرائيل وسكانها انطلاقاً من لبنان. كذلك يجب أن يترأس وفدي البلدين الى

المفاوضات ممثلان مدنيان مفوضان، وأن تجري المفاوضات في بيروت والقدس» (**المصدر نفسه**). والجدير بالذكر أن رئيس الاركان رفائيل أيتان، ومستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي العميد ابراهام تامير، تحدثا خلال جلسة الحكومة المذكورة، حول عدم اقدام اسرائيل على اضاعة ثمار النصر «كما حدث في الماضي، عندما خسرت على مائدة المفاوضات ما حققته في أرض المعركة» (**المصدر نفسه**).

والجدير بالذكر أن وزير الدفاع شارون الذي يتزعم الخط المتصلب في الحكومة، كان قد أعلن قبيل وصول حبيب الى اسرائيل، أمام لجنة الخارجية والأمن، أن الجيش الاسرائيلي لن يجلو عن لبنان الا بعد توقيع اتفاق مع حكومته حول ترتيبات الأمن المطلوبة في الجنوب، وبعدما يبدأ مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين. وعد شارون الاجراءات الأساسية التي يجب أن يرتكز عليها الاتفاق الأمني مع لبنان كما يلي: أولاً، اجلاء جميع القوات الأجنبية، واجلاء كامل للفدائيين، بما في ذلك منع وجودهم في لبنان كله. ثانياً، ترتيبات أمنية في جنوب لبنان حتى خط ٤٥ كلم عن حدود اسرائيل، تشمل وجود الجيش اللبناني في هذه المنطقة. ثالثاً، عدم ادخال أنواع معينة من الأسلحة الى جنوب لبنان، ووضع المنطقة تحت اشراف مشترك اسرائيلي ــ لبناني. رابعاً، أن يكون مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين جزءاً أساسياً من أي حل يتم التوصل اليه (**يديعوت أحرونوت**، ١٧/١١/١٩٨٢). وفي معرض حديثه عن التطبيع، أشار شارون الى وجود ثلاث محطات عبور دولية أصبحت قائمة بين اسرائيل ولبنان، في رأس الناقورة والمطلة ونطوعه (مستوطنة اسرائيلية على الحدود، مقابل قرية رميش اللبنانية). وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين، وصل خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي الى ٢١ مليون دولار، أي أكثر بكثير مما بلغه مع مصر (**المصدر نفسه**).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو سبب هذه الشروط التعجيزية التي تضعها الحكومة الاسرائيلية أمام المساعي الأميركية بوجه خاص، لتحقيق انسحاب قواتها من لبنان، خصوصاً وأن هذه الشروط لا ترتكز الى قاعدة اتفاق عام حولها، سواء داخل الائتلاف الحكومي نفسه، اذ عبّر عدة وزراء عن معارضتهم لها، أو بين صفوف المعارضة والرأي العام؟

يبدو أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع الوسط المهيمن داخل الحكومة الاسرائيلية، وهو ثلاثي شارون، بيغن وشامير، الى انتهاج هذا الخط المتصلب. أولى هذه الأسباب ادراك هؤلاء فشل تحقيق «الأهداف الاستراتيجية» للحرب الاسرائيلية في لبنان، كما وضعوها نصب أعينهم. ويلاحظ أن الاعتراف بهذا الفشل أصبح شائعاً بين الجميع تقريباً من سياسيين وكتاب ومحللين ورأي عام. فقد ذكر مثلاً أهرون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أن هذه الحرب لم تخدم في شيء الاستراتيجية المتصلبة لحكومة ليكود. اذ أنه من أجل خدمة هذه الاستراتيجية، كان يجب أن تحقق الأهداف التالية: «أولاً، ابادة كاملة لـ م.ت.ف. ثانياً، القضاء نهائياً على «الارهاب» الفلسطيني. ثالثاً، شطب القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الشرق الأوسط والعالم (وفي الحقيقة حصلنا على العكس من ذلك). رابعاً، توجيه ضربة قاضية الى الجيش السوري. خامساً، اقامة نظام حكم جديد في لبنان يوقّع معنا معاهدة سلام» (**يديعوت أحرونوت**، ١١/٤/١٩٨٢). ويضيف ياريف أنه بالاضافة الى عدم تحقيق هذه الأهداف، فقد ألحقت هذه الحرب أضراراً كبيرة باسرائيل، أبرزها الثمن الكبير الذي دفعته بالقتلى والجرحى، ثم الدفعة القوية التي حظي بها الموضوع الفلسطيني في العالم كله، خصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك في وقت كنا نشهد فيه تدهور العلاقات مع مصر ومع أميركا، وتشويه صورة اسرائيل في العالم، وتقويض الوفاق الوطني بين الاسرائيليين. اضافة الى ذلك، فقد خلقت هذه الحرب دافعاً لدى العرب، خصوصاً لدى سوريا، لتنشيط سباق التسلح في المنطقة، الأمر الذي يلحق ضرراً باسرائيل بالطبع (**المصدر نفسه**). ويبدو أن الحكومة الاسرائيلية مدركة تماماً لحقيقة إنهيار أهدافها في لبنان، والأضرار التي نجمت عن هذه الحرب، لذلك فهي تسعى جاهدة الآن، عبر تصليب مواقفها، الى انقاذ شيء ما من أهدافها بطريق المفاوضات، بعدما فشلت في تحقيقها بالقوة العسكرية.

أما السبب الثاني وراء تصلب مواقفها، فيكمن

كما يلاحظ، في حقيقة نواياها وأطماعها في لبنان. فعدم تحقيق الأهداف السياسية للحرب، خلق خيبة أمل واسعة بين الأوساط الرسمية، كما سبق وأشرنا. «وقد بدأت تلك الأوساط، وبعض الفعاليات العامة، تزيد من نشاطها خلال الأسابيع الأخيرة، لاقناع نواب كنيست، ورجالات الحكم وراسمي السياسة، بتأييد وجهة نظرها القائلة، بأن الحل الوحيد الممكن في الظروف القائمة هو تقسيم لبنان عملياً الى مناطق نفوذ بين سوريا والحكومة اللبنانية واسرائيل. وترى تلك الأوساط أن الوقت قد حان لتعزيز نفوذ الرائد سعد حداد في منطقة القطاع الامني التي يجب أن تمتد الى مسافة ٥٠ كم، شمالي الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، ومنح هذه المنطقة حكماً ذاتياً، يعتمد على قوة عسكرية كبيرة، مزوَّدة بأجود السلاح الاسرائيلي» (يهودا تسور، **عل همشمار**، ٢٩/١١/١٩٨٢).

وتضيف تلك المصادر أن «تعثر المفاوضات مع لبنان حتى الآن، وخيبة أمل حكام اسرائيل مما تحقق نتيجة الاتصالات بين الأطراف، قد أنعشا من جديد أصحاب الرأي القائل، بوجوب تركيز اسرائيل على بناء قطاع أمني، والمبادرة من جانب واحد الى وضع ترتيبات أمنية تعتمد على قوات حداد، بمساعدة فعّالة من الجيش الاسرائيلي. وتعتقد تلك الأوساط بأن على اسرائيل توسيع منطقة حداد حتى نهر الاولي شمالي صيدا، مع تحويل سيطرة الميليشيات المسيحية على هذه المنطقة من سيطرة نظرية، كما هو اليوم، الى سيطرة رسمية وعملية. وتلقى هذه المسألة تأييداً من الأوساط الأمنية في اسرائيل، التي تؤكد أن تنفيذها يتطلب تجنيداً واسعاً لمزيد من العناصر الاضافية لقوات حداد من بين السكان المحليين، وتقديم الأسلحة والمعدات لها» (**المصدر نفسه**). وتفيد مصادر موثوقة في اسرائيل أن شارون حذر اللبنانيين والأميركيين معاً، من أنه لن يسمح بالمماطلة زمناً طويلاً حتى تحقيق اتفاقات أمنية، اذ أن اسرائيل ستضطر في هذه الحالة الى استخلاص النتائج والتصرف وفق مصالحها؛ أي الاعلان عن منطقة الجنوب محميّة اسرائيلية، وتعيين حداد حاكماً عليها (ارييه تسيموكي، **يديعوت أحرونوت**، ٢٨/١١/١٩٨٢).

الا أنه يبدو أن ورقة حداد، المضمونة بالنسبة لحكام اسرائيل، ليست الورقة الوحيدة التي يلعبها هؤلاء الآن في لبنان، وانما لا زالوا يراهنون على بعض الأوساط الكتائبية التي تدعو الى السلام مع اسرائيل. فقد كانت تصريحات قائد القوات اللبنانية فادي افرام بهذا الخصوص، تخيِّم على جلسة الحكومة يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حيث أعلن شارون خلالها أنه بسبب تصاعد الأصوات المسيحية في لبنان التي تطالب بالسلام مع اسرائيل، فانه يجب عدم التسرُّع، بل يجب منح فرصة كافية لنضوج هذا الاتجاه (**عل همشمار**، ٢٩/١١/١٩٨٢). وكما أعلن بعض المصادر الاسرائيلية، فان فادي افرام وادمون رزق من زعماء حزب الكتائب، قد عبّرا عن المصلحة اللبنانية بالسلام مع اسرائيل، أمام حشد من الجماهير، في احتفال عيد تأسيس الكتائب السادس والأربعين. «وقد تماثلت جماهير بيروت مع تصريحاتهما. وهنالك مراقبون [في اسرائيل] يقدرون الآن أن جميع المسيحيين تقريباً مهتمون باتفاق سلام كهذا» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٢/١٢/١٩٨٢).

لكن التفاؤل الرسمي في اسرائيل، بامكان نجاح ورقة المراهنة على موقف «القوات اللبنانية» في تحقيق السلام بين البلدين، يبقى حذراً جداً في ظل الموقف الرسمي اللبناني من جهة، وموقف الولايات المتحدة من جهة أخرى. فبعد زيارة المبعوث الأميركي حبيب الى اسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، انبرت أوساط سياسية رسمية في القدس الى اتهام الولايات المتحدة صراحة بـ «أنها العامل المؤخِّر لتقدم المفاوضات من أجل ايجاد حل في لبنان، يضمن جلاء القوات الأجنبية عنه، وذلك بسبب اتجاهها لربط هذا الحل بنواياها بشأن استئناف مفاوضات الحكم الذاتي على أساس مشروع ريغان» (**دافار**، ٣٠/١١/١٩٨٢). وكان شارون قد عبّر عن هذا الرأي خلال جلسة الحكومة المذكورة سابقاً، حيث أعلن أن المبعوث الاميركي موريس درايبر يصر على أن تكون التسوية مع لبنان أمنية، متجاهلاً رغبة اسرائيل في ربط التسويات الأمنية بعلاقات سياسية. وحسب رأيه، فان سبب ذلك هو أن الاميركيين يميلون، كما يبدو، الى استغلال الوضع اللبناني لتحقيق أهداف خارج لبنان، اي تحقيق

مشروع ريغان (**معاريف**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

ويبدو هنا أن الخوف الاسرائيلي من الموقف الأميركي الرامي الى استغلال الحل في لبنان، كمنطلق لحل أزمة الشرق الأوسط، هو أحد الأسباب الرئيسية أيضاً لتصلب الموقف الاسرائيلي. فحكومة اسرائيل الرافضة لمشروع ريغان منذ اعلانه قبل أربعة أشهر تقريباً، تبذل المستحيل لافشاله، حتى وان كلفها الأمر خوض مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. وليس سراً أن العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية تزداد تأزماً منذ الاعلان عن هذا المشروع. فاسرائيل تعتبر أن الولايات المتحدة تهدف من ورائه الى تدعيم مواقعها في العالم العربي على حساب الانتصار العسكري الاسرائيلي في لبنان، حتى وان كان الأمر يتعارض ومصالح اسرائيل وأهدافها من الحرب. «فالتسوية في لبنان، كان من المفترض أن ترتكز على الاعتقاد الأكيد في العالم العربي، بأن هنالك تفاهماً اسرائيلياً ــ أميركياً، لكن الأميركيين اندفعوا نحو تركيز هذه التسوية على الاعتقاد بأن اسرائيل واقعة تحت الضغط الأميركي. والافتراض القائم لدى الادارة الأميركية هو أنه سيسهل عليها بهذه الطريقة اقناع الأردن والفلسطينيين بالانضمام الى مائدة المفاوضات حول [الضفة الغربية]. أي أنها ترغب في اغراء العرب واقناعهم بأنها تملك من القوة ما يكفي لفرض تنازلات على اسرائيل... الا أن ذلك أدى في النهاية الى تصليب الموقف العربي في موضوع لبنان، وأصبحت الحلول التي كان يمكن تحقيقها هناك بسهولة، قبل أسابيع قليلة، بعيدة المنال. لقد تسرَّع شولتز كثيراً، فبدلاً من التركيز على الموضوع اللبناني، من خلال ادراكه التام للاحتمالات الكامنة فيه، اندفع في العمل من أجل الحل الشامل، وفي نهاية المطاف واجه صداً في الجبهتين، بل وساهم بطريقة غير مباشرة في عودة ظهور العامل السوفييتي في المنطقة» (موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ويبدو أن اسرائيل تخوض معركة مجابهة المشروع الأميركي في المنطقة، على أكثر من صعيد، وليس في لبنان وحده. فالتصلب الاسرائيلي في لبنان، يقابله أيضاً تصلب موازٍ في المناطق المحتلة، حيث بدأت اسرائيل حملة عنيفة للقضاء على أي نفوذ أردني بين السكان، وذلك في موازاة اجراءاتها المتواصلة ضد كل مظاهر التأييد لـ م.ت.ف. فقد أثارت مطالبتها الأساتذة الجامعيين الأجانب في الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بالتوقيع على تصريح معادٍ لـ م.ت.ف. واصدارها فيما بعد توجيهات جديدة للتعامل مع السكان الفلسطينيين، خصوصاً أولئك الذين تربطهم علاقة ما بالأردن، هذا بالاضافة الى النشاط الاستيطاني المتزايد الذي تنفذه في تلك المناطق ــ أثار كل هذا استياء الادارة الأميركية وغضبها، خصوصاً وزير الخارجية شولتز الذي بادر الى لقاء رئيس بلديتي حلحول والخليل فهد القواسمة ومحمد ملحم، اللذين طردتهما اسرائيل من المناطق المحتلة، وذلك في وقت كانت وزارة الخارجية الأميركية تعلن فيه عزمها على درس امكان خفض المساعدات الاقتصادية لاسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ولقد انطرح موضوع خفض المساعدات الأميركية لاسرائيل، بشكل واسع خلال الأشهر الأخيرة، حيث اعتبرته الأوساط الاسرائيلية أحد الوسائل الرئيسية للضغط على اسرائيل. وكما يذكر، فقد طلبت اسرائيل زيادة هذه المساعدات للسنة المقبلة، أي ١٩٨٣، بأكثر من نصف مليار دولار. وعلى الرغم من موافقة الكونغرس على هذا الطلب، فان الادارة الأميركية لا زالت ترفض الاستجابة له (**عل همشمار**، ١٩٨٢/١٢/٢). ونشرت وسائل الاعلام الاسرائيلية مؤخراً معلومات كثيرة حول حجم المساعدات الأميركية لاسرائيل، التي بلغت منذ قيامها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٨٢، أكثر من ٢٣ مليار دولار. وحسب قول البروفسور آساف رازين (أستاذ للاقتصاد في جامعة تل أبيب) فالقيمة الحقيقية لهذه المساعدات ستصل بعد سنة ونصف السنة الى الصفر، على افتراض أن حجمها السنوي سيبقى في مستواه الحالي، أي ٢,٢ مليار دولار. وسبب الانخفاض المتوقع في قيمتها، هو الارتفاع المتوقع بقيمة تسديد الديون التي ينبغي على اسرائيل تسديدها لواشنطن سنوياً، ابتداءاً من السنة المقبلة. وأشار رازين الى أنه بعد سنة ١٩٧٣، أقرضت الولايات المتحدة اسرائيل مبالغ كبيرة بشروط سهلة، تمثلت في السماح لها بتسديد الفوائد فقط عن هذه القروض خلال عشر

سنين. أي أنه في سنة ١٩٨٣ سيبدأ تسديد القيمة الفعلية للقروض، وهذا يعني أن القروض الجديدة التي ستحصل عليها اسرائيل ضمن المساعدات الأميركية، ستستخدم فقط لتغطية تسديد القروض السابقة والفوائد المترتبة عليها. وحسب قوله أيضاً فان الولايات المتحدة ابرمت بعد حرب ١٩٧٣ «حلفاً اقتصادياً» مع اسرائيل، على غرار سياستها تجاه أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاه كوريا في الخمسينات، وفيتنام في الستينات. الا أن مساوىء أي حلف كهذا، هو أنه مقيَّد زمنياً، الأمر الذي ينطبق بالنسبة للمساعدات لاسرائيل أيضاً. كذلك فان استعداد الولايات المتحدة لمنح مساعدات بحجم كبير يتعلق أيضاً بصورة اسرائيل الأخلاقية التي تشوَّهت كثيراً بسبب الحرب في لبنان. ويستنتج رازين أن سياسة الحكومة قد تؤدي الى خسارة ٤٠٠ مليون دولار من المساعدات الأميركية في السنة المقبلة (دافار، ١٩٨٢/١١/٢٩).

مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب: لا يرتكز التصلب الذي تبديه الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بجلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، على قاعدة متينة من الوفاق العام الداخلي في اسرائيل حول حقيقة الاحتلال ونتائجه. ولا بد من القول هنا، أن اسرائيل تعاني من أزمة داخلية قوية نتيجة الهوة القائمة بين مضمون سياستها الرسمية ونتائجها الفعلية على الأرض. فالاسرائيليون بدأوا يعبرون عن ضيقهم ونقمتهم المتزايدة تجاه نتائج الاحتلال العسكري للبنان. ويمكن ملاحظة أبرز الاتجاهات السائدة بينهم في هذا الشأن، على النحو التالي:

أولاً — الشعور المتزايد لديهم بالتورط في لبنان. «فمن نواحٍ كثيرة أصبح لبنان بالنسبة لاسرائيل، كأفغانستان بالسنبة للاتحاد السوفييتي. واذا بقينا هناك 'منغمسين' زمناً طويلاً، فسيصبح لبنان 'أفغانستاننا'، ليس فقط بسبب الكوارث وحشيشة الكيف في البلدين، وانما لأننا نحن أيضاً نريد أن ننقذ أنفسنا من الوحل، لكننا لا نستطيع ذلك قبل أن تتوفر لنا بعض الشروط السياسية والأمنية» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ثانياً — الضيق الكبير بسبب كثرة الضحايا والاصابات، خصوصاً بعد استئناف النشاط الفدائي اليومي ضد قوات الاحتلال في منطقة الجنوب. فمقابل التبجح المتواصل من جانب وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان، بالقضاء النهائي على كل مظاهر النشاط الفدائي في منطقة الجنوب، يفاجأ الاسرائيليون يومياً بتجدد العمليات الفدائية ضد قواتهم، وبشكل منظم وجريء. «ففي أنحاء جنوب لبنان، في ساحات المدن والقرى، وعلى خطوط السير، تتعرض القوات الاسرائيلية يومياً لعمليات بارزة، يؤدي قسم منها الى وقوع قتلى بين صفوفها. ويرد السكان المذهولون، الذين يعتبرون هذه العمليات بمثابة رسالة تحذير لهم، بمزيد من التنكر للسلطات الاسرائيلية وللاسرائيليين عامة، سواء كانوا من العسكريين أو من المدنيين» (أهرون دولف، معاريف، ١٩٨٢/١١/٥). وينسب الاسرائيليون الى هذه العمليات، «أن لها هدفاً استراتيجياً واضحاً. فمعظمها ينفذ بصورة علنية وفي وضح النهار، أمام الجماهير المحتشدة في مراكز المدن، وأحياناً كثيرة في ساعات الاكتظاظ والضجيج. ويلاحظ أن هناك يداً منظِّمة وراء التخطيط والتنفيذ. أما هدف هذه العمليات للمدى القصير فهو تأكيد الحضور: «نحن هنا» — يلمح الفدائيون — «ويخطىء كل من يتوهم بأننا اختفينا من خارطة جنوب لبنان» (المصدر نفسه).

ووصلت تلك العمليات المتواصلة يومياً الى ذروتها في عملية انهيار مبنى القيادة الاسرائيلية في صور، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والتي أدّت الى مقتل حوالي ثمانين جندياً اسرائيلياً. ورغم البيان الاسرائيلي بأن انهيار المبنى لم يحدث نتيجة عملية تفجير دبَّرها ونفذها الفدائيون، بل بسبب انفجار نجم عن تسرُّب غاز في أحد الطوابق السفلى من المبنى (حسب نتائج تحقيق لجنة زورياع التي عينها وزير الدفاع برئاسة العميد احتياط مئير زورياع، لفحص أسباب انهيار مبنى القيادة الاسرائيلية في صور — كما نشرت في دافار، ١٩٦٢/١١/٢٢) فقد أصيب الاسرائيليون بصدمة قوية نتيجة الحادث الى حد دفع بعضهم الى القول «أن الانفجار في صور هو تذكير مرير ومؤلم لنا، بأننا غير قادرين على هزم 'الارهاب'. وما وصف أمامنا، بصوت بطولي، كانتصار عسكري باهر، لم يكن سوى مناورة عسكرية على نطاق واسع، نفذها

الجيش الاسرائيلي في وجه عدو ضعيف، تغلبنا عليه ــ ويا للدهشة! ــ ولكن بضمان محدود. فالاتصال المباشر مع قوات [الفدائيين] هو الذي يؤدي في نهاية المطاف الى فشلنا... اذ من خلال المواجهة والاحتكاك، استطاع هؤلاء أن يكتشفوا أن [هذا الجيش] ليس مخيفاً الى درجة كبيرة... أن الجيش الاسرائيلي هو أعظم من الجميع، ولكنه غير قادر على كل شيء. 'فالارهاب' الذي من أجل القضاء عليه خرجنا الى أرض المعركة لم يصفَّ.. وينبغي أن نفهم أن اسرائيل تهدر عبثاً من أجل تنفيذ هذه المهمة دم أبنائها وأموالها ومكانتها الدولية الضعيفة» (طلي زلنيغر، دافار، ١٤/١١/١٩٨٢).

ويلاحظ أن الانتقاد لسياسة الحكومة تجاه استمرار الوجود العسكري في لبنان، يتزايد يوماً بعد يوم، بحيث أصبح من المستغرب حقاً أن تجد أحداً يدافع عن خط الحكومة في هذا الشأن، باستثناء زملاء شارون وايتان من غلاة التوسعيين الفاشيين. فالدعوة أصبحت شبه جماعية للانسحاب من لبنان، وعدم التورط أكثر فأكثر، وذلك بعد ترتيب اتفاقات أمنية تضمن أمن مستوطنات الجليل، من خلال اعلان منطقة الجنوب، منطقة نفوذ اسرائيلية، يمكن حمايتها بواسطة ميليشيات سعد حداد. ويلاحظ أن هذا الرأي أصبح الشائع الآن حتى بين كبار المعلقين السياسيين في اسرائيل، الذين لا يعترض بعضهم حتى على الوجود السوري في البقاع، «لأن سوريا هي الوحيدة القادرة على كبح م.ت.ف.،فاسرائيل يجب ألا تعارض وجود القوات السورية في تلك المناطق حيث هي موجودة اليوم في لبنان. ويستطيع الجيش الاسرائيلي الانسحاب حتى خط ٤٠ ــ ٤٥ كم شمالي رأس الناقورة ــ المطلة، ومواصلة الاهتمام بالمصلحة الأمنية الاسرائيلية في هذه المنطقة، بواسطة حداد. أما مناطق لبنان الواقعة بين منطقتي النفوذ الاسرائيلية والسورية، وخصوصاً طريق بيروت ــ دمشق فتبقى حيادية، وتستطيع حكومة بيروت التصرف بها كما تشاء، شريطة ألا تفعل شيئاً يعارض المصالح السورية من جهة، أو المصلحة الاسرائيلية من جهة أخرى» (فولص، هآرتس، ١٢/١١/١٩٨٢).

ان ما يعنيه هذا الاتجاه «المعتدل ــ كما يسمونه في اسرائيل ــ هو تقسيم لبنان الى مناطق نفوذ، كمخرج للتورط العسكري الاسرائيلي المتزايد فيه. ويبدو أن هذا الاحتمال يشكل «خط رجعة» أو بديلاً آخر للمتشددين في الحكومة، وعلى رأسهم بيغن وشارون وشامير، في حال فشل مخططاتهم «الاستراتيجية» الواسعة بشأن تحقيق السلام الكامل مع لبنان؛ وهو بديل لا يقل خطورة على أي حال.

حنه شاهين

بلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة في الفترة ٢٦/٦/١٩٨٢-١٢/٨/١٩٨٢

بلاغ عسكري رقم ١٧٢ — ٢٦/٦/١٩٨٢: * بلغ الحقد الصهيوني الأعمى ضد الشعب الفلسطيني واللبناني وضد مقاتلينا الأبطال حداً، قامت فيه طائرات العدو اليوم بقصف مقابر الشهداء بالصواريخ الثقيلة، حيث أحدثت حفراً كبيرة نبشت قبور الشهداء من جرائها.

إن هذا العمل الاجرامي الذي يدمغ العدو بالخزي والعار لايزيدنا إلا تصميماً وإصراراً على تحقيق النصر.

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

بلاغ عسكري رقم ١٧٣ — ٢٦/٦/١٩٨٢: أصدرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بياناً أمس حول قصف قوات الغزو الصهيوني لمستشفى غزة، أهابت فيه بالمؤسسات الصحية وبالصحافة العالمية للتحرك من أجل فضح الممارسات الصهيونية التي توغل في انتهاك القانون الدولي والقيم والأعراف الانسانية واتفاقيات جنيف ومبادىء حقوق الانسان.

وفيما يلي نص البيان:

إيغالاً في فاشيتها إلى أبعد الحدود، ومواصلة لنهجها الاجرامي الذي يستهدف حياة المدنيين من أبناء شعبنا الفلسطيني ـ اللبناني، قامت قوات الغزو الصهيوني في الساعة الساعة والربع من يوم الجمعة الموافق ٢٥/٦/١٩٨٢، بقصف مستشفى غزة التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث سقط عدد من القذائف في سكن الأطباء والأدوار العليا من المستشفى فأحدثت خسائر مادية في المبنى والتجهيزات الطبية وخزانات المياه، كما أصابت شظايا القذائف والصواريخ التي سقطت في المنطقة المحيطة لمبنى مستشفى غزة عدداً من غرف المستشفى مما اضطر إدارة المستشفى إلى العمل الفوري من أجل إخلاء الجرحى من المستشفى إلى مكان آخر، وأثناء عملية الاخلاء عاودت القوات الاسرائيلية لقصفها مستهدفة المستشفى والمنطقة السكنية المحيطة به.

بلاغ عسكري رقم ١٧٤ — ٢٧/٦/١٩٨٢: قامت طائرات العدو الصهيوني اليوم بإلقاء قنابل حملت منشورات موجهة لسكان بيروت المدنيين تطلب منهم الرحيل لأن «جيش الدفاع الاسرائيلي» لم يستخدم بعد قوته.

ويهم القيادة المشتركة أن تتوجه بالتحية والتقدير لهذا الصمود الأسطوري الذي هز العدو

---

* البلاغات الصادرة بدءاً من ٢٦/٦/١٩٨٢، لم تعط أرقاماً متسلسلة أصلاً، بل اكتفي بتاريخ البلاغ ومصدره، لذا يجدر التنويه إلى أن الأرقام المتسلسلة الواردة بدءاً من البلاغ رقم ١٧٢ أضافها المحرر لغرض التوحيد.

الصهيوني وأربك مخططاته ومخططات أسياده الأمبرياليين الأميركيين الذين يحاولون من وراء هذه المنشورات وغيرها تسعير الحرب النفسية الساخنة على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

إن صلابة هذا الصمود وايمان الجماهير العميق هو الذي سيهزم هذه المؤامرة وستتحطم على عنفوانه وصلابته وصدقه المؤامرة وجميع المتآمرين.

وان هذه الجماهير مع قواتها اللبنانية الوطنية والفلسطينية تصنع الملحمة والمعجزة بهذا الرباط المتقدم أمام هذا العدو النازي ونحن معاً وسوياً حتى النصر.

بلاغ عسكري رقم ١٧٥ — ١٩٨٢/٧/١:
قام طيران العدو الحربي في تمام الساعة الثانية من ليلة ٦/٣٠ — ١٩٨٢/٧/١ بغارات وهمية على مدينة بيروت وضواحيها، وألقى العديد من قنابل الاضاءة، بهدف ترويع المدنيين، كما قام الطيران المعادي أيضاً بإلقاء قنابل دخانية واستمر بغاراته لمدة نصف ساعة.

بلاغ عسكري رقم ١٧٦ — ١٩٨٢/٧/٣:
عند الساعة الخامسة من مساء اليوم (أمس) حاول العدو التقدم بخمس آليات مدرعة إلى منطقة كلية العلوم في الضاحية الجنوبية وتمكنت من التمركز أمام الكلية على مسافة ٢٠٠ متر، وقامت بإطلاق نيران مدفعيتها باتجاه الليلكي وحي السلم، وما زالت الآليات تطلق نيرانها حتى الساعة الثامنة مساء هذا اليوم (السبت).

لاحقاً بالبلاغ السابق، أعلن الناطق العسكري أن القوات المشتركة تقوم ومنذ الساعة السابعة والنصف بالتعامل مع آليات العدو المتقدمة أمام كلية العلوم. وقد تمكنت قواتنا من تدمير آليتين منها. ولا يزال التعامل مع مصادر النيران مستمراً حتى الآن، الساعة ٢٠،٤٥.

بلاغ عسكري رقم ١٧٧ — ١٩٨٢/٧/٣:
قامت إحدى مجموعاتنا الخاصة والعاملة في منطقة صور، بزرع عدد من الألغام ضد الآليات على طرق تحرك العدو.

وقد انفجر صبيحة هذا اليوم، أحد الألغام في سيارة شحن محملة بالجنود فقتل ما لا يقل عن عشرة من جنود العدو الصهيوني.

بلاغ عسكري رقم ١٧٨ — ١٩٨٢/٧/٥:
أوجز الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة الموقف العسكري في خطوط المواجهة مع العدو، منذ صباح اليوم، في البلاغات التالية:

أولاً — لاحقاً لبلاغنا السابق، تقوم قواتنا ومنذ الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز باتجاه دبابات العدو التي تحاول التقدم باتجاه المدرج الشمالي للمطار وتمكنت قواتنا في تمام الساعة السابعة والنصف من تدمير ثلاث دبابات شوهدت وهي تحترق بمن فيها.

كما تمكنت قواتنا من صد محاولة ثانية قامت بها دبابات العدو للتقدم باتجاه المطار من المنطقة الجنوبية.

وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً، وسع العدو من نطاق قصفه الشديد والعشوائي من مرابض مدفعيته الثقيلة في التلال، لاسناد تقدمه، كما حلق طيرانه في أجواء العاصمة. واستهدف القصف المدفعي المعادي مناطق المطار، الكوكودي، الرملة البيضاء، سبنس، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، منطقة الجامعة العربية، الكولا، الملعب البلدي، والرمل العالي. ورغم القصف الشديد تمكنت قواتنا من الرد بقوة على مصادر النيران وآليات العدو ومنعته من تحقيق أهدافه، ولا زالت قواتنا تتعامل ببطولة فائقة لكسر هجوم العدو حتى ساعة صدور هذا البلاغ الساعة العاشرة صباحاً.

ثانياً — في تمام الساعة التاسعة، تمكنت قواتنا المشتركة بعد معركة ضارية خاضتها من صد هجمات دبابات العدو وتدمير دبابتين وقتل وجرح طواقمهما. كما تمكنت قواتنا من تدمير ثلاث جرافات للعدو أثناء قيامها بعمليات التحصين وحفر الخنادق للدبابات وقتلت وجرحت عدداً من طواقمهما وفي نفس الوقت قام العدو بتوسيع نطاق قصفه المدفعي العشوائي على مناطق المطار—طريق المطار، مخيم برج البراجنة، الكوكودي وبئر حسن، والمناطق التي سبق ذكرها.

كما حلق طيران العدو الاستطلاعي في محاولة يائسة لتخفيف ضغط نيران قواتنا على قواته. معنويات مقاتلينا عالية جداً.

ثالثاً ــ تمكنت قواتنا في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم، من إسقاط طائرة استطلاع للعدو بعد أن أصابتها مقاوماتنا الأرضية إصابة مباشرة وشوهدت الطائرة وهي تسقط في المدينة الرياضية.

هذا، وقد قام أفراد القوات المشتركة بجمع حطام الطائرة وسط جو سادته الروح القتالية العالية.

رابعاً ــ في تمام الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم، قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز على تجمع آليات العدو وقواته التي حاولت التقدم باتجاه مشارف المنطقة الشرقية للمطار. وتمكنت من صده على أعقابه وتدمير عدد من آلياته وشوهدت وهي تحترق والدخان يتصاعد منها. وتقوم مدفعية العدو من مرابضها في مناطق البيسي والشويفات وغرب كلية العلوم وقرب مستشفى بعبدا الحكومي بقصف عشوائي معاكس الساعة الثانية ظهراً.

خامساً ــ في الساعة الواحدة والنصف، واصلت قواتنا المشتركة تصديها البطولي والباسل للمحاولات المحمومة اليائسة التي يقوم بها العدو بدفع آلياته وقوات المشاة على الطرف الشرقي من مدرج المطار. وعلى الرغم من القصف المدفعي المعادي العنيف باتجاه مواقعنا تمكنت قواتنا من تدمير دبابة للعدو على الطرف الشرقي لمدرج المطار، كما تم تدمير جرافة بلدوزر وإصابة من فيهما ما بين قتيل وجريح. ولا زالت محاولات العدو اليائسة لدفع قواته الآلية في محور المطار مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ، الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم.

سادساً ــ في تمام الساعة الثانية والنصف، تمكنت قواتنا من إبادة سرية مشاة للعدو إبادة كاملة بعد أن أصابتها صواريخ قواتنا إصابة مباشرة في المنطقة الشرقية لمدرج المطار.

سابعاً ــ في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم، تمكنت قواتنا من تدمير دبابتين للعدو وجرافة بلدوزر وسيارة لاندروفر وأصابت من فيها بين قتيل وجريح وذلك أثناء محاولة العدو إخلاء خسائره.

وقد قام العدو بتوجيه قصفه المدفعي باتجاه طرف المطار ومنطقة المطار ــ التحويطة، المريجة، برج البراجنة، عين السكة، عين الدلبة لتخفيف الضغط على قواته المتقهقرة.

هذا، وقد استخدم العدو في قصفه العشوائي قذائف منثارية وانشطارية في كافة الأماكن المدنية التي قام بقصفها.

كما قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل ومركز باتجاه مواقع ومرابض مدفعية العدو في الشويفات ومعسكر التيرو ومثلث خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٧٩ ــ ١٩٨٢/٧/٢٩:

يقوم العدو الصهيوني ومنذ الساعة الثانية والنصف ظهراً، بقصف مدفعي كثيف، مستهدفاً المناطق السكنية في العاصمة بيروت، كما قامت دبابات العدو المتمركزة في منطقة الشويفات بقصف المناطق السكنية المقابلة لها.

وشمل القصف المعادي، مناطق، حي السلم، البربير، منطقة السفارة الصينية، محيط مستشفى بيروت، الرملة البيضاء، الأوزاعي، الجناح، المطار، طريق المطار، المقاصد، برج البراجنة.

هذا، وقد قامت قواتنا المشتركة بالرد على القصف المعادي البربري، بتدمير دبابة للعدو على المدرج الشرقي للمطار، شوهدت وهي تحترق بالعين المجردة في حين لا يزال القصف المعادي مستمراً حتى الآن، الساعة الخامسة بعد الظهر.

هذا، وكان الناطق العسكري باسم القوات المشتركة قد صرح ظهر أمس بما يلي:

منذ يوم أمس، والاشتباكات مستمرة، بشدة مع قوات العدو الصهيوني على محاور حي السلم، الليلكي، برج البراجنة، ولا زالت هذه الاشتباكات مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ في الساعة ٢٢,٣٥.

الحاقاً بالبلاغ السابق:

لا يزال القصف المدفعي المعادي مستمراً على حي السلم الليلكي، برج البراجنة، وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً وسع العدو قصفه ليشمل المطار والمناطق المجاورة له مستخدماً القذائف الفسفورية، الساعة ٢٤,٠٠.

استأنف العدو الصهيوني عدوانه الغادر على منطقة جنوبي بيروت صباح اليوم.

ففي تمام الساعة الخامسة صباحاً، حاولت قوات الغزو التقدم من جنوب التيرو، وكلية العلوم، باتجاه مواقعنا بعد أن مهدت لذلك بقصف مدفعي ثقيل وكثيف على كل من حي

الليلكي، حي السلم، المريجة، المطار، شارع المطار، مفارق الطرق المؤدية للمطار، والحسينية.

وقد تصدت قواتنا لقوات العدو المتقدمة وألحقت بها خسائر كبيرة، ومنعتها من تحقيق أهدافها بإحراز أي تقدم في هذه المواقع.

هذا، ولا زال قصف العدو مستمراً للمناطق المذكورة حتى ساعة صدور هذا البلاغ، الساعة السابعة والنصف صباح اليوم.

بلاغ عسكري رقم ١٨٠ــ ١٩٨٢/٧/١٠:

أولاً: قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو في منطقة البقاع الليلة الماضية بالعمليات التالية:

١ ــ اشتبكت إحدى مجموعاتنا مع قوات العدو الصهيوني في منطقة ضهر الأحمر، ودمرت لها ناقلة جنود وسيارة عسكرية، وقتلت وجرحت من كان فيهما.

٢ ــ اشتبكت مجموعة أخرى من قواتنا مع قوات العدو في منطقة عين عرب، ودمرت له دبابة وقتلت وجرحت جميع من فيها.

٣ ــ قامت إحدى مجموعاتنا بزرع ألغام مضادة للدروع على طريق عين عرب حيث انفجر أحدها بسيارة نقل عسكرية اسرائيلية، ودمرها تدميراً كاملاً، وقد عادت جميع مجموعاتنا إلى قواعدها بسلام بعد تنفيذ هذه العمليات البطولية.

ثانياً ــ منذ الساعة الحادية‌عشرة من ظهر اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل،على بعض الأحياء السكنية في العاصمة بيروت، الأمر الذي أسفر عن وقوع العديد من الخسائر في صفوف المواطنين المدنيين.

وشمل القصف مناطق حي السلم، الليلكي، برج البراجنة، الرمل العالي، طريق المطار، المطار.

هذا ولا يزال القصف الصهيوني المعادي مستمراً وبشكل متقطع حتى الآن، الساعة الخامسة والثلث من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨١ــ ١٩٨٢/٧/١١:

أولا ــ منذ مساء أمس، والعدو الصهيوني يواصل قصفه المدفعي المتقطع على المناطق الآهلة بالسكان في مناطق حي السلم، والليلكي، برج البراجنة، الرمل العالي في الضاحية الجنوبية.

ومنذ الساعة الثالثة وأربعين دقيقة، من فجر اليوم، ركز العدو الصهيوني قصفه على نفس المناطق. وقد تمكنت مجموعاتنا الأمامية من تدمير دبابة للعدو شوهدت وهي تحترق، كما أصابت تجمعاً للمشاة في منطقة كلية العلوم.

ومنذ الساعة السادسة من صباح اليوم، ومناطق سبينس وبئر حسن تتعرض للقصف المدفعي والصاروخي الشديد، وما زال القصف مستمراً حتى الآن، الساعة السادسة والربع صباحاً.

ثانياً ــ منذ الساعة الثانية عشر ظهراً، وحتى الساعة الثالثة والربع، لا زالت مدفعية العدو تقوم بقصف مدفعي وصاروخي، جنوني، عشوائي، على مدينة بيروت وضواحيها الآهلة بالسكان، حيث استهدف القصف المناطق التالية: مستشفى بيروت، سبينس، الرملة البيضاء، الجناح، قرب السفارة الصينية، صبرا، مستشفى غزة، الفاكهاني، المزرعة، الكولا، المدينة الرياضية ومحيطها، البربير، منطقة السفارة الكويتية، بئر حسن، بئر العبد، حي السلم، برج البراجنة، المطار، وطريق المطار، الرمل العالي، مقبرة الشهداء، قصقص، الأوزاعي، جسر السباق، حيث ردت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف على كافة مصادر نيران مدفعية العدو وأماكن تجمعات دباباته وآلياته، وتمكنت من تدمير دبابتين في كلية العلوم وثلاث دبابات في بعبدا، ودبابتين في بناية جوار الأميركان، ودبابتين على جسر كفرشيما، ودبابتين على منطقة مدرج المطار الشرقي ودبابة في منطقة التيرو، بالاضافة إلى تدمير خمس شاحنات محملة بالمعدات والذخائر، كما تم إسكات وتدمير مربض مدفعية هاون من عيار ١٢٠ ملم في منطقة التيرو.

كما تمكنت قواتنا من تدمير راجمة صواريخ للعدو في منطقة خلدة، حيث أصيبت إصابة مباشرة، وقد قامت طائرات الهيلوكوبتر التابعة للعدو بإخلاء إصابات طاقم الراجمة في هذه المنطقة، حيث شوهدت بالعين المجردة وهي تحترق.

ونتيجة هذا القتال الضاري والبطولي الذي خاضته قواتنا المشتركة، فقد تمكنت من إجبار دبابات العدو المتقدمة على الطريق العام باتجاه الأوزاعي على التقهقر باتجاه منطقة مثلث خلدة.

كذلك، أجبرت قواتنا،قوات العدو المتواجدة في منطقة كلية العلوم والتيرو، والكسارة والسان

تريز والمزفتة، على التقهقر، وبشكل غير منظم باتجاه منطقة خلف الريجي والغندور، وشوهد جنود العدو يفرون من دباباتهم وآلياتهم تحت وابل من نيران قواتنا التي تقاتل ببطولة ومعنويات عالية.

كذلك قامت مدفعيتنا الثقيلة والصاروخية بقصف كثيف ومركز لمواقع العدو في مناطق بعبدا والجية، والدامور والناعمة وقد أصابت قذائف قواتنا بشكل مباشر مقر قيادة جيش العدو في بعبدا.

ثالثاً ــ عند الساعة الخامسة والنصف، واصل العدو الصهيوني قصفه الهمجي والمجنون براً وبحراً على مدينة بيروت وضواحيها مستهدفاً المدنيين والمباني السكنية من مرابض مدفعيته في تلة المير، الحدث، تلال عرمون، تلال بعبداء، الدوحة، منطقة خلدة، ومن بوارجه الحربية المتواجدة قبالة ساحل بيروت.

استهدف هذا القصف العشوائي، الذي استخدمت فيه المدفعية الثقيلة والصاروخية وراجمات الصواريخ والقذائف الفوسفورية والمتفجرية والعنقودية المناطق التالية: السفارات، الرملة البيضاء، محيط السفارة الكويتية، برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، منطقة المطار، شارع المطار، السباق، الأوزاعي، محيط المدينة الرياضية، قصقص، مار مخايل، الجناح، سبينس، المريجة، بئر حسن.

هذا، وكانت طائرات العدو قد حلقت على ارتفاع شاهق في سماء بيروت بعد ظهر اليوم، وقد شاهدت مواقع القوات المشتركة المتقدمة في منطقة المطار العدو وهو يقوم بإخلاء عدد من المصابين من طواقم دباباته التي أعطبتها قواتنا ظهر اليوم في المنطقة الواقعة شرقي المطار.

هذا، ولا زال القصف العشوائي مستمراً حتى صدور هذا البلاغ الساعة الخامسة والنصف.

بلاغ عسكري رقم ١٨٢ــ ١٩٨٢/٧/١١:

قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الليلة الماضية بالعمليات التالية:

١ ــ اشتبكت قواتنا مع قوات العدو الاسرائيلي، في السفح الجنوبي الغربي من تل السعلوك قرب عميق بالبقاع الغربي، حيث تمكنت من قتل أربعة جنود للعدو وجرح عدد آخر من جنوده.

٢ ــ قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع للعدو الصهيوني في سفوح جبل الباروك حيث تمكنت من تدمير آلية وقتل وجرح عدد من أفراده.

٣ ــ قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع تجمع لآليات العدو في السفوح الغربية لبلدة مدوخة في القطاع الشرقي، حيث دارت معركة حامية استمرت أكثر من نصف ساعة دمرت للعدو خلالها آلية، وقتلت وجرحت من فيها، حيث استخدم العدو كافة أنواع الأسلحة.

وعادت مجموعاتنا إلى قواعدها سالمة.

أما خسائر العدو فتقدر بأكثر من عشرين آلية أصيبت إصابات مباشرة، وشوهدت الطائرات المروحية تجلي الاصابات منها، كما دمر موقع الامداد المركزي لتجمعات قوات العدو في منطقة بعبدا وأشعلت فيه النيران.

أما خسائر العدو البشرية فهي أكثر من خمس وسبعين إصابة بين قتيل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٣ــ ١٩٨٢/٧/١٢:

نتيجة القصف المحموم والمجنون، والذي استمر أكثر من ثماني عشر ساعة، واستخدمت فيه قوات العدو الصهيوني نيران مدفعيتها الثقيلة من البحر والبر، مستهدفة معظم أحياء مدينة بيروت الغربية... نتيجة هذا القصف العشوائي أصيبت المئات من المباني في المدينة، والعديد من المرافق الحيوية والاجتماعية، إضافة إلى إصابة مستشفيات، دار الأيتام الاسلامية، المقاصد، البربير، بيروت، حيث قدرت الخسائر البشرية بأكثر من ثلاثمائة إصابة في صفوف المواطنين المدنيين.

وقد شمل القصف الصهيوني الهمجي العديد من المناطق المدنية الآهلة بالسكان، وشمل أحياء برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، بئر حسن، الأوزاعي، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الروشة، ومخيمات صبرا وشاتيلا، ومار الياس.

بلاغ عسكري رقم ١٨٤ــ ١٩٨٢/٧/١٢:

صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة اليوم بما يلي:

قامت عدة مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الصهيوني في منطقة البقاع ليلة ١١/ ــ ١٩٨٢/٧/١٢ بالعمليات البطولية التالية:

١ ـ أغارت إحدى مجموعاتنا على مقر قيادة العدو الصهيوني في بلدة كامد اللوز، واشتبكت مع حراس المقر بالرشاشات والقنابل اليدوية.

٢ ـ تمكنت مجموعة أخرى من تدمير سيارة عسكرية للعدو واعطاب مجنزرة في تلال كامد اللوز.

٣ ـ قامت مجموعة ثالثة بالهجوم على كمين للعدو بين ينطه وبكا واشتبكت مع افراد الكمين بقذائف الآر. بي. جي والرشاشات.

٤ ـ أغارت مجموعة رابعة من قواتنا على موقع لقوات العدو في سفوح التلال المحيطة ببلدة مدوخا، تقدر بسرية دبابات، واشتبكت معه وتمكنت من تدمير ثلاث دبابات.

٥ ـ هاجمت مجموعة أخرى من قواتنا موقعاً للعدو بالقرب من بلدة خربة روحا، وتمكنت من تدمير دبابة وآليتين ورشاش ثقيل. هذا، وقد نتج عن عمليات ثوارنا الآنفة الذكر خسائر بشرية كبيرة في صفوف قوات الغزو الصهيونية.

بلاغ عسكري رقم ١٨٥ـ ١٩٨٢/٧/١٣:
في الليلة الماضية، قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بمهاجمة موقع للعدو بالقرب من جب جنين وموقع آخر في تلال البيرة وموقع ثالث في منطقة المنصورية ونصبت كميناً على طريق بين قصر ريا والباروك، وعلى أثر هذه العمليات فتح العدو نيران مدفعيته على مواقع مجموعاتنا. وقد تمكنت قواتنا من تدمير دبابة وناقلة للجنود وأربع رشاشات ثقيلة وإصابة ١٥ جندياً اسرائيلياً بين قتيل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٦ـ ١٩٨٢/٧/١٤:
منذ الساعة الثامنة والنصف، والطيران الحربي الصهيوني يحلق فوق العاصمة بيروت ويقوم بغارات وهمية بهدف إرهاب المواطنين، ضمن الحرب النفسية التي يستهدف بها ضرب صمود أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني.

هذا وكانت الطائرات الصهيونية وماتزال تحلق في سماء العاصمة على ارتفاع متوسط وعال وبشكل متقطع حتى إعداد هذا التصريح، الرابعة من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨٧ـ ١٩٨٢/٧/١٥:
أولا ـ الساعة السادسه صباحاً، قام العدو الصهيوني في الساعة الثالثة من صباح اليوم بإطلاق قذائف المدفعية وقنابل الانارة على منطقة الليلكي وحي السلم في الضاحية الجنوبية من بيروت إضافة إلى الرماية من الرشاشات المتوسطة من كلية العلوم.

ثانياً ـ في الساعة الثالثة والربع، حاولت مجموعة من جنود العدو مؤلفة من ستة عناصر بالتسلل على المدرج الشرقي للمطار واشتبكت معها مجموعاتنا الأمامية وأجبرتها على الفرار.

ثالثاً ـ لليوم الثاني على التوالي يقوم الطيران الحربي الصهيوني بطلعات مكثفة في سماء العاصمة بيروت بهدف ترويع المواطنين، وتصعيد التهديد العسكري ضد المواطنين الأبرياء.

بلاغ عسكري رقم ١٨٨ـ ١٩٨٢/٧/١٨:
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

عند الساعة الثانية من فجر اليوم، قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بالاغارة على أحد مواقع العدو الصهيوني بالقرب من بلدة المنصورية مستخدمة في ذلك قذائف الآر. بي. جي. والأسلحة الرشاشة.

وقد تمكنت المجموعة من تدمير دبابة ومربض رشاش متوسط واصابة ثمانية أفراد من جنود العدو بين قتيل وجريح.

وعادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٨٩ـ ١٩٨٢/٧/٢٠:
أعلن الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أن بعض المجموعات التابعة للقوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو نصبت كميناً لآليات العدو على طريق بعلول ـ لالا، في البقاع الغربي، وتمكنت من تدمير سيارة لاندروفر وناقلة جنود مدرعة وقتل وجرح جميع من فيها. فيما عادت مجموعاتنا إلى قواعدها سالمة. وأكد قادمون من صيدا، أن الفدائيين أطلقوا أكثر من عشر قذائف «ب ـ ٧» خلال اشتباك دام نصف ساعة مع قوات الغزو بالقرب من المدينة الصناعية الجديدة. وقد أعلنت قوات الاحتلال حالة الاستنفار القصوى تحسباً من هجمات أخرى للفدائيين، كما فرضت حظر التجول على سكان مدينة صيدا.

واعترفت إذاعة العدو بأن القوات الاسرائيلية انساقت إلى حرب استنزاف طويلة وشاقة وأن

تزايد العمليات الفدائية يعود إلى حسن التنظيم في صفوف الفدائيين وتأييد السكان لهم.

وشهد يوم أمس نشاطاً مكثفاً للطيران الاسرائيلي حيث قام بعدة غارات وهمية فوق العاصمة بيروت استمرت حتى المساء، وتصدت له المقاومات الأرضية للقوات المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٠ــ ١٩٨٢/٧/٢٣:
صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

أولاً ــ منذ الساعة الواحدة بعد الظهر، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، بالطيران مستهدفاً، الأحياء السكنية، في كل من الرملة البيضاء، ومحيط السبنس، والليلكي، وبرج البراجنة، وحي السلم، ومحيط المطار، ومنطقة صبرا، والفاكهاني، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

هذا، وتتصدى المقاومات الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي الذي لا يزال يواصل غاراته حتى الآن، الساعة الثانية ظهراً.

ثانياً ــ لاحقاً لبلاغنا حول الغارات الجوية الصهيونية على بيروت والتي استمرت ساعة كاملة وشملت ثمانية أحياء سكنية، وهي: الرملة البيضاء، ومحيط سبينس، الليلكي، برج البراجنة، حي السلم، منطقة المطار، صبرا والفاكهاني.

بلغت الخسائر نتيجة هذا القصف الوحشي في صفوف المدنيين (٥٦) اصابة بين شهيد وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٩١ــ ١٩٨٢/٧/٢٤:
أدلى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية:

أولاً ــ الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما خرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفعيته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيبت منه بحدود خمسة أفراد وشوهد العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع.

ثانياً ــ في الساعة الثالثة إلا ربعاً من بعد ظهر اليوم، صعد العدو نطاق عدوانه على مدينة بيروت الغربية، حيث قامت طائراته المقاتلة بشن غارات وحشية على الأحياء السكنية في المدينة. وقد استهدف القصف، حي الرملة البيضاء، منطقة سبينس، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، صبرا، شاتيلا، محيط المدينة الرياضية والفاكهاني. ولا يزال هذا الهجوم مستمراً حتى صدور هذا البلاغ، الثالثة والثلث. هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية لطائرات العدو المغيرة.

ثالثاً ــ تتناوب الطائرات والمدفعية البحرية والبرية لقوات العدو على قصف مدينة بيروت الغربية، فما ان توقفت الغارات الجوية التي استمرت ساعة كاملة حتى فتح العدو، وبكثافة نيران مدفعيته الصاروخية والثقيلة من البوارج البحرية والمواقع الأرضية على مدينة بيروت الغربية مستهدفاً الأحياء السكنية في معظم بيروت الغربية الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، مار الياس، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، المريجة، الليلكي، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، صبرا وشاتيلا.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح، الساعة الرابعة إلا ثلثاً من بعد ظهر اليوم.

رابعاً ــ الساعة الرابعة والنصف، نتيجة للعدوان الجوي والبري والبحري على مدينة بيروت الغربية اليوم بلغ عدد الاصابات بين المدنيين إحدى وخمسين إصابة. هذا، وقد أصيب للعدو خلال تبادل إطلاق النار بالمدفعية والصواريخ صبيحة اليوم وبعد الظهر دبابة وناقلتا جنود وموقع هاون متقدم.

وتقدر خسائر العدو البشرية بستة عشر إصابة بين قتيل وجريح وجميعها في محيط منطقة بيروت.

بلاغ عسكري رقم ١٩٢ــ ١٩٨٢/٧/٢٤:
كان الناطق العسكري باسم القيادة المركزية قد صرح مساء أمس بما يلي:

أولاً ــ تمكن ثوارنا العاملون خلف خطوط العدو ليلة أمس ٢٢ ــ ٨٢/٧/٢٣، من تدمير آلية نصف مجنزرة للعدو أثناء مرورها على مفرق (جنسنايا ــ القرية) في منطقة صيدا وذلك أثر

انفجار لغم مضاد للدروع قامت بزرعه المجموعة ٣٤٥.

وقد أسفر انفجار اللغم عن تدمير الآلية واشتعال النيران فيها ومقتل اثنين وجرح أربعة من جنود العدو. هذا، وعلى الفور حضرت إلى المنطقة طائرة هيلوكبتر قامت بإخلاء الجرحى والقتلى. وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

ثانياً ــ كما قامت مجموعة أخرى من ثوارنا العاملين خلف خطوط العدو بنصب كمين لاحدى دوريات العدو ما بين (رشمية ــ جسر القاضي) قضاء عاليه، وأثناء مرور الدورية صباح اليوم ٧/٢٣ والمؤلفة من ثلاث سيارات لاندروفر مسلحة برشاشات من عيار ٥٠٠ هاجمها ثوارنا بمختلف الأسلحة الرشاشة والصاروخية. وقد تمكنت المجموعة من تدمير الآليات المعادية وقتل وجرح جميع طواقمها المقدر عددهم بـ١٢ عسكرياً.

هذا، وعلى الرغم من كثافة النيران المعادية التي أطلقت لاسناد دورية العدو وتطويق المجموعة، إلا أن ثوارنا تمكنوا من العودة إلى قواعدهم سالمين وبرفقتهم أحد ثوارنا من أفراد المجموعة جريحاً.

ثالثاً ــ قامت مجموعة من ثوارنا العاملة بنصب كمين لقوات العدو على طريق (بعورتا ــ الدامور). وأثناء مرور سيارة لاندروفر لقوات العدو فتح ثوارنا نيران أسلحتهم الصاروخية والرشاشة على السيارة وتمكنوا من تدميرها وقتل وجرح أفرادها. وقد عادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٣ــ ١٩٨٢/٧/٢٤:

أولا ــ قام طيران العدو الصهيوني بغارات جوية على بيروت الغربية عند الساعة العاشرة والربع من صباح اليوم مستهدفاً الأحياء السكنية في مناطق الرملة البيضاء محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، منطقة سبينس، الفاكهاني، صبرا، المدينة الرياضية.

وقد تصدت المقاومات الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي. واستمرت الغارات حتى الساعة الحادية عشرة.

من جهة ثانية، واصل العدو قصفه المدفعي من البر على أحياء بيروت الغربية ولاسيما الضاحية الجنوبية مستخدماً في ذلك المدفعية والدبابات.

وقد ردت قواتنا على القصف بالمثل واستمر القصف المتبادل حتى الساعة العاشرة والربع من قبل ظهر اليوم.

ثانياً ــ نتيجة القصف الجوي والمدفعي والصاروخي اليوم على مدينة بيروت الغربية وحتى الساعة الثانية عشرة ظهراً بلغت الخسائر ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين.

ثالثاً ــ خلال تبادل القصف المدفعي والصاروخي بين قواتنا وقوات العدو في محيط بيروت الغربية سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة تسعة أفراد من قوات العدو وتدمير مدفع ١٠٦ محمول للعدو.

رابعاً ــ في الساعة ٩,٣٠ من صباح اليوم، قامت طائرات العدو بالاغارة على منطقة البقاع حيث استهدفت قريتي، المرج وقب الياس بالقرب من شتورا وقد تصدت لها مقاوماتنا الأرضية، ونتيجة هذا القصف أصيب عدد من المدنيين لم يتم التأكد من عددهم حتى الآن.

من جهة ثانية، **أعلن الناطق العسكري السوري أمس**، سقوط طائرتي استطلاع بدون طيار وطائرة ثالثة من طارز «فانتوم». وقد ألقي القبض على أحد الطيارين فيما لقي الثاني مصرعه. وأكد ناطق عسكري سوري، أن سوريا سترد بضربات مفاجئة وبمختلف الأسلحة بحيث توقع بالاسرائيليين خسائر في العتاد والأفراد أكثر مما يتوقعونه في حالة تكرار الخرق الاسرائيلي لوقف إطلاق النار مع سوريا.

بلاغ عسكري رقم ١٩٤ــ ١٩٨٢/٧/٢٤:

واصل العدو الصهيوني، لليوم الثالث على التوالي، غاراته الجوية الهمجية على ضواحي بيروت الغربية والضاحية الجنوبية. وساهمت في العدوان الجديد بوارج العدو البحرية ومدفعيته الصاروخية والثقيلة، التي استهدفت في قصفها الذي أعقب الغارات الجوية مباشرة معظم الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وقد أدلى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية(*):

(*) هكذا وردت في الأصل، أي دون أن تكون هناك بلاغات أخرى تستكمل البلاغ الذي يحمل الرقم «أولاً».

أولاً ـــ الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما خرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفعيته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيب منه بحدود خمسة أفراد وشوهد العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع.

بلاغ عسكري رقم ١٩٥ـــ ١٩٨٢/٧/٢٥:
شنت إحدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو ليلة أمس، هجوماً بقذائف الآر. بي. جي. والرشاشات والقنابل اليدوية على موقع إداري للعدو في منطقة البقاع الغربي. واستطاعت المجموعة تدمير قسم من الموقع وتدمير آليتين وقتل وجرح ما لا يقل عن ثمانية أفراد. وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٦ـــ ١٩٨٢/٧/٢٥:
واصل طيران العدو غاراته الوحشية، لليوم الرابع على التوالي على الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وتعرضت أحياء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية للقصف المدفعي والصاروخي من مواقع العدو الصهيوني، الذي استخدم في هذا القصف المدافع والدبابات.

من جهة ثانية، قامت طائرات العدو بالاغارة على منطقة البقاع مستهدفة قريتي المرج وقب الياس بالقرب من شتورة.

وقد تصدت القوات المشتركة للطيران المعادي بنيران المضادات الأرضية، كما ردت على القصف المدفعي بالمثل.

وقد أحصت بلاغات الناطق العسكري ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين. كما ذكر سقوط إصابات لعدد من المدنيين في البقاع.

أما في صفوف العدو، فقد أصيب تسعة أفراد، كما تم تدمير مدفع ١٠٦ محمول له.

بلاغ عسكري رقم ١٩٧ ـــ ١٩٨٢/٧/٢٦:
أولا ـــ عند الساعة الواحدة والنصف من صباح اليوم، فتح العدو نيران مدفعيته من البوارج البحرية ومن قواته البرية مستخدماً المدفعية الثقيلة والصواريخ ونيران الدبابات على معظم أحياء المنطقة الغربية وبشكل عشوائي ومسعور حيث شمل القصف منطقة الأوزاعي بكاملها، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، محيط المطار، مار الياس، وقد استمر القصف لمدة ساعتين.

وأثناء ذلك، حاولت زوارق العدو الاقتراب من الشاطىء في منطقة السان سيمون تحت ستار القصف الشديد في محاولة إنزال، فتصدت لها قواتنا وأمطرتها بوابل من نيران المدفعية والصواريخ والدبابات والرشاشات الثقيلة حيث استطاعت قواتنا بعد معركة استمرت زهاء نصف ساعة من إفشال هذه المحاولة واجبار الزوارق على الانكفاء إلى عرض البحر.

ثانياً ـــ ونتيجة للقصف المعادي والشديد، وعلى مدى ساعتين متتاليتين من البر والبحر بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، على مدينة بيروت الغربية، بلغ عدد الاصابات سبعة وأربعين إصابة بين شهيد وجريح من السكان المدنيين.

ثالثاً ـــ وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم، عاود العدو قصف مدينة بيروت الغربية مركزاً على الضاحية الجنوبية لا سيما الأوزاعي ومحيط المطار وبرج البراجنة حي السلم، بنيران المدفعية والصواريخ من البر والبحر ولا يزال القصف مستمراً وتقوم قواتنا بالرد على قوات العدو.

وقد تأكد لدينا تدمير ناقلة جنود ودبابة في منطقة الشويفات صباح اليوم ومقتل وجرح ما لا يقل عن ٨ أفراد من جنود العدو.

ونتيجة لذلك، ردت قواتنا ليلة أمس على مواقع مدفعية العدو وقد شوهدت النيران تشتعل في أحد مواقع المدفعية شمال الدامور حيث دمر هذا الموقع تماماً كما دمر للعدو عدد من الآليات وتقدر خسائر العدو بالأفراد نتيجة قصفنا ليلة أمس في محيط منطقة بيروت بما لا يقل عن ١٥ إصابة.

رابعاً ـــ عقب الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة على استمرار قصف مدينة بيروت، فقال:

يتبجح العدو بأنه يحاصر مدينة بيروت وأنه أوقف إطلاق النار وأنه أعطى للسيد فيليب حبيب مهلة كذا وكذا، بينما هو في الحقيقة ينفذ مآربه الخبيثة في تدمير المدينة والقضاء على الشعبين اللبناني والفلسطيني بطريقة منظمة ومستمرة بعد أن تأكد لديه تعاظم صمود أبطالنا في القوات المشتركة وعدم قدرته على النيل منهم وزعزعة صمودهم، ومايؤكد ذلك:

١ ـ أن القصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر هو عمل يومي منذ بدء الحصار.

٢ ـ لقد شهدت المدينة غارات عديدة بالطائرات في الأيام الأولى للحصار، ثم عادت متقطعة فيما بعد، أما الآن ومنذ خمسة أيام فهي تتكرر يومياً.

٣ ـ يستخدم العدو في قصفه القنابل العنقودية والفسفورية والصواريخ الجوية الثقيلة التي تستطيع تدمير بناية بكاملها كما حدث في كثير من الأماكن.

٤ ـ إن مساحة بيروت الغربية محدودة جداً، ولقد تحولت معظم الأحياء فيها، مثل: الرملة البيضاء، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، الفاكهاني، ومحيط المطار إلى ميدان رماية مفتوح تتناوب عليه الطائرات حيناً والمدفعية الأرضية والبوارج البحرية حيناً آخر.

٥ ـ إن العدو حين يقصف المدينة من البر يستخدم مايزيد على ثمانية كتائب مدفعية من عيار ١٥٥ ملم عدا المدفعية العادية ومدفعية الهاون والدبابات في آن واحد. حيث يزرع قنابله في معظم الأماكن المضروبة.

خامساً ـ عاود العدو لليوم الخامس على التوالي غاراته الجوية والعنيفة على مدينة بيروت الغربية حيث قامت عدة طائرات في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر هذا اليوم بقصف مناطق سبينس، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، الفاكهاني، صبرا، محيط المدينة الرياضية، برج البراجنة، ومحيط المطار.

وقد تسبب هذا القصف بإيقاع خسائر عديدة في صفوف المدنيين لم تعرف بعد، كما اشتعلت الحرائق والنيران في عدد من الأبنية السكنية ولايزال القصف الجوي مستمراً حتى الساعة الثالثة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٨ ــ ١٩٨٢/٧/٢٦:

قام طيران العدو الصهيوني بالتحليق فوق منطقة بيروت الغربية من الساعة ٨,٢٠ مساء اليوم، وألقى بقذائف إنارة فوق المنطقة ورافق ذلك إلقاء القنابل الفسفورية والدخانية. كذلك قام طيران العدو بالاغارة على منطقة شاتيلا واستمرت الغارة نصف ساعة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٩ ــ ١٩٨٢/٧/٢٦:

صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، اليوم، بسلسلة من البلاغات حول سير العمليات العسكرية فيما يلي نصها:

أولاً ـ لاحقاً لبلاغنا السابق، استمر القصف الجوي الذي ابتدأ منذ الساعة التاسعة من مساء أمس الاثنين لمدة ساعة ونصف الساعة، وقد نتج عنه وقوع أكثر من ٢٥ اصابة بين شهيد وجريح في صفوف المدنيين.

وفي الساعة الحادية عشرة من مساء أمس، استأنف العدو قصفه لمدينة بيروت الوطنية من البحر والبر حيث تركز القصف على الأوزاعي، الرملة البيضاء، الجناح، السان سيمون، السان ميشيل، وقد تعاملت مدفعيتنا مع قطع العدو البحرية. وفي الساعة الواحدة من فجر يوم الثلاثاء اقتربت زوارق العدو من الشاطىء المقابل لمنطقة السمرلاند وقامت بالرماية من الرشاشات المتوسطة، وقد ردت عليها قواتنا وأجبرتها على الانكفاء إلى عرض البحر.

هذا، ومازالت رماية المدفعية المعادية من البحر والبر مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الثانية فجراً.

ثانياً ـ منذ صباح اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية من مواقعه البرية وبوارجه البحرية، بالمدفعية الثقيلة والصواريخ، حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، الجناح، المطار، السان سيمون، المدينة الرياضية، الفاكهاني، شاتيلا، صبرا، بئر حسن، بئر العبد، طريق المطار، محيط السفارة الكويتية، الرمل العالي، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، سبنس، الليلكي، برج البراجنة، وحي السلم.

هذا، ولايزال القصف المعادي مستمراً حتى ساعة إصدار هذا البلاغ الثانية عشرة ظهراً.

ويبدو واضحاً من ذلك، أن العدو الصهيوني

قد اتخذ قراراً باستمرار قصف بيروت براً وبحراً وجواً، ليلاً ونهاراً، حيث تناوبت أسلحته البرية والبحرية والجوية على قصف الأحياء المدنية السكنية في بيروت، لليوم السادس على التوالي.

ثالثاً ــ عاود العدو الصهيوني في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم غاراته الجوية على مدينة بيروت الغربية. ويقوم الآن بقصف منطقة الروشة. وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن الساعة الثانية إلا ثلثاً.

رابعاً ــ نتيجة للغارات الجوية «الاسرائيلية» الوحشية اليوم على منطقة الروشة والتي استهدفت بنايات تجمع المهجرين الذين أرغموا على ترك منازلهم في المناطق المحتلة، وقعت خسائر كبيرة في صفوف السكان من الأطفال والنساء ولا يزال قسم كبير منهم تحت الأنقاض، وتجري محاولات لرفع الأنقاض عنهم.

وقد أخلي حتى الآن ٨٤ شهيداً و١٤٢ جريحاً سقطوا نتيجة الغارات هذه والتي استعمل فيها الطيران المعادي الصواريخ الثقيلة حيث دمر البنايات تدميراً كاملاً على من فيها.

خامساً ــ في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم، عاود العدو غاراته الجوية وبطلعات كثيفة متتالية حيث قام بقصف مدارس الأطفال في برج البراجنة... ومنطقة الأوزاعي، حرش قصقص، ولا زال طيران العدو يوالي غاراته الآن على مدينة بيروت الغربية بوحشية لم يسبق لها مثيل بعد أن كان قد دمر ظهراً الأبنية السكنية في منطقة الروشة وأوقع ما يزيد على ٣٥٠ اصابة بين شهيد وجريح، لا زال معظمهم تحت الأنقاض الأمر الذي يؤكد أن حكومة العدو قد اتخذت قراراً بإبادة سكان بيروت الوطنية من لبنانيين وفلسطينيين على مرأى العالم وسمعه.

إن العالم يشهد الآن على أن مدينة بيروت ولليوم السادس على التوالي، فريسة مباحة تتناوبها الطائرات والبوارج والمدفعية الأرضية، وكأنها ميدان رماية مفتوح ومدينة مستباحة لا رادع للعدو عنها من خلق أو ضمير أو أي تحرك عربي أو دولي.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٠ ــ ١٩٨٢/٧/٢٦:

بناء على التعليمات الصادرة، قامت إحدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو في منطقة عبرا قرب مدينة صيدا، بتصفية العميل فيصل أبو سليم الملقب بـ «أبو عصام».

وأضاف الناطق، ليعلم كل العملاء أن يد القوات المشتركة سوف تطالهم وقادرة على ضربهم وأسيادهم الصهاينة، وهذه العملية هي إنذار لم يريد أن يعتبر.

بلاغ عسكري رقم ٢٠١ ــ ١٩٨٢/٧/٢٧:

قامت مجموعه من القوات المشتركة والعاملة خلف خطوط العدو يوم ٧/٢٦ بزرع عدة ألغام على طريق (كفربيت ــ صربا) الترابي. وعند مرور دورية آلية للعدو الساعة الخامسة والربع من نفس اليوم مؤلفة من سيارة لاندروفر وملالة انفجرت الألغام وأدت إلى تدميرهما واحراقهما ومقتل ستة جنود وجرح تسعة آخرين.

وعلى الفور، حضرت طائرات الهيلوكوبتر إلى المكان وقامت باخلاء القتلى والجرحى وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٢ ــ ١٩٨٢/٧/٢٧:

أولا ــ لليوم السابع على التوالي يوالي العدو قصفه لمدينة بيروت الغربية من الجو والبر والبحر بعد أن استمر القصف الأرضي والبحري صباح اليوم على بيروت الوطنية حيث قامت القوات المشتركة بالرد عليه وأوقعت في صفوفه ١٢ إصابة بين قتيل وجريح.

وفي الساعة الحادية عشرة ظهراً، وسع العدو نطاق عدوانه حيث قامت الطائرات الحربية الاسرائيلية بالاغارةعلى بيروت الغربية وعلى عدة مناطق حيث استهدفت المناطق السكنية في كل من الليلكي، برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، محيط المطار، السفارة الكويتية.

ثانياً ــ عند الساعة الواحدة من بعد الظهر، توقفت الغارات الجوية الاسرائيلية على بيروت الغربية، بعد أن استمرت ساعتين كاملتين. وقد نتج عن هذا القصف إصابة ثمانية وعشرين مواطناً مدنياً بين شهيد وجريح.

ثالثاً ــ إن قوات العدو المتمركزة في محيط منطقة بيروت من خلدة إلى المرفأ والتي تقوم بإطلاق النار من مدافعها ودباباتها على بيروت الغربية هي التي استهدفت أمس بالقصف، وليس هنالك ولن يكون أي تفكير لدى القوات المشتركة بالقصف على غير هذه المواقع الاسرائيلية المحددة والتي تقوم بقصف المنطقة

القريبة بشكل مؤثر ومتواصل.

اننا لايمكن أن نترك هذه القوات الصهيونية تبيد أهلنا في المنطقة الغربية دون أن نرد عليها لاسكاتها.

هذا، وكان الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، قد صرح يوم أمس بما يلي:

عند الساعة السابعة من مساء أمس، لا زال العدو الصهيوني يوالي عدوانه من البر والبحر والجو على مدينة بيروت الغربية حيث تتناوب طائراته الحربية وبوارجه ومدافعه الأرضية والصواريخ على قصف المدينة مستهدفة الأحياء السكنية موقعة المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وقد قامت قواتنا بالرد على نيران مدفعية العدو، وتمكنت من تدمير دبابة في منطقة الحدث ودبابة أخرى على طريق الحدث باتجاه عين عنوب.

هذا، وقد دارت معركة بين قواتنا وقوات العدو حول منطقة المطار، وتمكنت قواتنا من تدمير دبابتين وناقلتي جنود خلال تلك المعركة.

ثانياً ــ واصل العدو في الساعة السابعة من مساء أمس قصفه لمدينة بيروت الغربية مستخدماً في ذلك مدفعية البوارج الحربية والصواريخ والمدفعية الثقيلة ومدفعية الدبابات حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، السان سيمون، السمرلاند، الجناح، السبينس، الرملة البيضاء، الروشة، مستشفى بيروت مستهدفاً الأحياء السكنية والمدنية.

وفي الساعة الحادية عشرة، وسع العدو الصهيوني قصفه ليشمل مناطق فردان، عائشة بكار وما زال القصف مستمراً حتى ساعة صدور هذا البلاغ الثانية عشرة ليلاً.

ثالثاً ــ بلغت إحصائية الخسائر بين المدنيين خلال الأيام الستة الماضية نتيجة للعدوان الاسرائيلي المتواصل من البر والبحر والجو، ٦٤٢ إصابة بينها ٢٤٧ شهيداً و ٣٩٥ جريحاً.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٣ــ ١٩٨٢/٧/٢٧:

أولا ــ لاحقا لبلاغنا السابق حول القصف الجوي الذي استهدف مدينة بيروت الغربية أمس، ولمدة ساعة وربع، توقف عند الساعة الخامسة مساءاً ليباشر العدو بعدها قصفه المدفعي من البر والبحر، وقد نتج عن القصف الجوي وقوع ٥٤ إصابة من المدنيين بين شهيد وجريح.

ثانياً ــ عاود العدو في تمام الساعة التاسعة من مساء أمس غاراته الجوية على مناطق بيروت الغربية حيث استهدف القصف منطقة الكولا والرملة البيضاء وصبرا والفاكهاني، بعد أن أنار المنطقة بقنابل الاضاءة.

ولا يزال طيران العدو يصب قذائفه على الأحياء السكنية بشكل وحشي حتى ساعة صدور هذا البلاغ الساعة التاسعة والنصف.

وقد بدا أن العدو منذ خمسة أيام يواصل قصفه النهاري والليلي على بيروت الغربية من البر والبحر والجو بشكل متواصل وبكثافة نيران عنيفة موقعاً المزيد من الخسائر بين المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين.

ثالثا ــ في تمام الساعة التاسعة من مساء أمس، الاثنين تأكد لدينا نتيجة القصف المتبادل ليلة أمس، بأنه قد دمر للعدو موقع محصن بالقرب من معمل الخطيب في الشويفات، حيث دمرت له أربع آليات مدرعة وقتل عشرة جنود وجرح حوالى خمسة عشر جندياً.

وعلى الفور قام العدو بإخلاء الموقع نتيجة للاصابات المؤثرة والشديدة من قبل القوات المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٤ــ ١٩٨٢/٧/٢٧:

قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو، ليلة ٢٤ ــ ٧/٢٥، بمهاجمة موقع معاد ما بين بلدتي عميق والمنصورة، في البقاع الغربي، حيث اشتبكت المجموعة مع الموقع المعاي وتمكنت من تدمير مربض رشاش من عيار ٥٠٠، وقتلت وجرحت عدداً من أفراد العدو. وعادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٥ ــ ١٩٨٢/٧/٢٨:

قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو في الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة من ليلة ٢٧ ــ ٧/٢٨، بالاغارة على موقع دبابات للعدو في بلدة عميق في البقاع الغربي مستخدمة القذائف الصاروخية والقنابل اليدوية حيث تمكنت من تدمير دبابتين وناقلة جنود وقتلت وجرحت ما يزيد على عشرة

أفراد وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٦ــ ١٩٨٢/٧/٢٨:
في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم جدد العدو الاسرائيلي قصفه لمدينة بيروت الغربية من البر والبحر مستهدفاً الأحياء السكنية في الضاحية الجنوبية وبئر حسن، والرملة البيضاء، ومنطقة المطار، ولا يزال القصف مستمراً حتى الآن، وترد القوات المشتركة على مواقع العدو بالمدفعية الثقيلة والصواريخ.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٧ــ ١٩٨٢/٧/٢٩:
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أمس بما يلي:

استأنف العدو منذ المساء قصفه المدفعي المجنون من البر والبحر مستهدفاً الأحياء السكنية في جميع أنحاء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، وقد تركز قصفه المدفعي والصاروخي على مناطق حي السلم، طريق المطار، الكوكودي، سباق الخيل، الحرش، الأوزاعي، الجامعة العربية، صبرا، شاتيلا، الكولا، الرملة البيضاء، سبينس، الجناح، عائشة بكار، فردان، كورنيش المزرعة.

ولقد ردت قواتنا بالمدفعية والصواريخ على مصادر نيران العدو مستهدفة مرابض مدفعيته وتجمعات آلياته وجنوده مما أوقع خسائر جسيمة في آلياته وجنوده بين قتيل وجريح، وقد توقف القصف في الساعة الحادية عشرة من ليلة أمس.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٨ــ ١٩٨٢/٧/٣٠:
في الساعة الخامسة وعشرين دقيقة، خرق العدو فجأة قرار وقف إطلاق النار بخطة نارية موقوتة، ومنظمة من البر والبحر والجو، في آن واحد، حيث قامت طائراته المقاتلة، بالاغارة على المدينة الرياضية وما حولها، ومنطقة الفاكهاني وصبرا، وشاتيلا، وبئر حسن، وقصقص، ومحيط السفارة الكويتية، بينما قامت المدفعية الثقيلة وزوارق الصواريخ من البر والبحر بقصف معظم الاماكن السكنية في منطقة بيروت الغربية بشكل مكثف وقد شمل القصف الليلكي، حي السلم، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، الرملة البيضاء، سبينس، الأوزاعي، السمرلاند، الكورال بيتش، بئر العبد، بئر حسن.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً بغزارة من البر والبحر والجو حتى الساعة السادسة والنصف موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الذين يعانون حتى الآن من قطع الكهرباء والماء ونقص المواد الطبية والغذائية. وسوف يصدر بيان تفصيلي لاحق بنتائج هذه الغارات الوحشية.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٩ــ ١٩٨٢/٧/٣٠:
لا زال العدو الصهيوني منذ ساعتين يقوم بقصف منطقة بيروت الغربية براً وبحراً وجواً، وعلى جميع الأحياء السكنية.

إن هذا يؤكد بوضوح أن حملة الابادة التي ينظمها العدو الصهيوني ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، لا زالت مستمرة، وأن العدو يقوم بهذا العدوان في الوقت الذي صدرت فيه مقررات جدة وفي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات بين المبعوث الأميركي وقيادة م.ت.ف. عبر رئيس الحكومة اللبنانية. وبعد أن أعربت كافة الأوساط عن تفاؤلها بإيجاد مخرج إيجابي للأزمة في بيروت.

إن العدو وحماته يتحملون كامل المسؤولية أمام الرأي العام العالمي.

بلاغ عسكري رقم ٢١٠ــ ١٩٨٢/٨/١:
صعد العدو الصهيوني الموقف منذ الساعة الثانية من فجر هذا اليوم خارقاً وقف إطلاق النار الثامن بقصف عنيف ومركز على الضاحية الجنوبية مالبث أن صعد العدو قصفه وشمل معظم المناطق الوطنية مستعملاً مختلف أنواع القذائف الحارقة وقنابل النابالم.

في الساعة الثانية من صباح هذا اليوم، ركز العدو قصفه على محورين الأول محور مطار بيروت الدولي، الثاني خلدة والأوزاعي محاولاً دخول المدرج الشرقي، ولكن القوات المشتركة تتصدى له وببسالة اسطورية وتمنعه من التقدم موقعة في صفوفه عدداً كبيراً من الخسائر وقد ردته على أعقابه.

في الساعة الرابعة من صباح اليوم: يحاول العدو منذ الساعة الرابعة صباحاً احتلال مطار بيروت الدولي والالتفاف على الضاحية الجنوبية وكل هذه المحاولات تواجه بقتال اسطوري من قبل القوات المشتركة، وتدور الآن معارك ضارية بين القوات المشتركة والقوات الصهيونية ولم تفرق أدوات العدو الحربية في قصفها بين المناطق السكنية والمستشفيات ودور العبادة.

الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم:

كرر العدو قصفه لنفس المحاور محاولاً الدخول إلى المطار ولكن القوات المشتركة المتمركزة هناك منعته من الدخول وبائت هذه المحاولة بالفشل.

في الساعة السادسة من صباح اليوم: أغار الطيران الاسرائيلي على بيروت الوطنية والضاحية الجنوبية محاولاً أن يخفف ضغط القوات المشتركة.

في الساعة السابعة من صباح اليوم: عاود الطيران قصفه ليشمل الضاحية الجنوبية والمناطق الوطنية.

لا يزال العدو الصهيوني يواصل ضغطه للتقدم على مطار بيروت الدولي باتجاه المدرج الغربي والشرقي، وتواجه قواتنا المتمركزة في منطقة المطار ببسالة محاولة العدو هذه وقد أجبرته على استقدام الطيران أكثر من مرة في نفس الوقت بقصف كافة الأحياء السكنية في منطقة بيروت الغربية من البر والبحر، والجو وبشكل عنيف ومجنون وقد شمل القصف المناطق التالية:

منطقة الجامعة العربية، الفاكهاني، صبرا، شاتيلا، الرملة البيضاء، اليونيسكو، مستديرة المطار، خط كورنيش المزرعة، حرش قصقص، محيط السفارة السوفياتية، محيط مستشفى بيروت، محيط السفارة الصينية، منطقة كنيسة السريان، النويري وقناة ٧.

وما يزال العدو يواصل عدوانه حتى الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح اليوم.

شن طيران العدو منذ الساعة السادسة من صباح اليوم وحتى الساعة الثامنة والنصف، سبعاً وستين غارة على مناطق مختلفة من مدينة بيروت الغربية شملت الفاكهاني، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، والرمل العالي، ومنطقة المطار وبرج البراجنة. وقام بالاغارة في كل مرة تشكيل من أربع طائرات.

أما عند الساعة الثامنة وخمس وثلاثين دقيقة، فقد كثف العدو غاراته بحيث لم يعد يفصل بين الغارة والأخرى أكثر من دقيقة واحدة، وقد تركز القصف الكثيف بشكل خاص على مواقع القوات المشتركة في منطقة مطار بيروت الدولي لتخفيف الضغط على قواته التي تكبدت خسائر منظورة كبيرة شوهدت بالعين المجردة في الآليات والأفراد أثناء محاولات التقدم على مدرج المطار الشرقي والمدرج الغربي التي يقوم بها منذ الساعة الثالثة من فجر هذا اليوم.

هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية ببسالة فائقة لطائرات العدو المغيرة وتمنعها من تحقيق أهدافها.

لا زالت قوات العدو تواصل ضغطها في محاولة للسيطرة على مطار بيروت تحت إسناد كثيف من النيران من الجو والبحر والبر. حيث قام طيران العدو بعشرات الطلعات الجوية، بينما ركزت البوارج البحرية والمدفعية الثقيلة والصاروخية نيرانها على منطقة المطار. وتتصدى قواتنا لتقدم العدو ببسالة فائقة، موقعة في صفوفه الكثير من الخسائر حيث دمرت له عدداً من الدبابات والآليات المدرعة وما تزال المعركة محتدمة بضراوة.

بلاغ عسكري رقم ٢١١— ١٩٨٢/٨/١، الساعة ٩,٣٠: لا تزال المعركة محتدمة منذ الساعة الثالثة فجراً، ويكثف العدو ضغطه في الجو والبحر والبر، ويقصف جميع الأحياء في بيروت الغربية، بكثافة مجنونة، أما على محور المطار حيث تحتدم المعركة الرئيسية بالمدفعية والدبابات وجميع الأسلحة فقد أفشلت قواتنا حتى الآن أربع محاولات لتقدم دروع العدو وآلياته الميكانيكية من دخول المطار والسيطرة عليه، بعد أن كبدته ما لا يقل عن ١٢ دبابة وناقلة جنود كما دمرت له عدداً من مواقع المدفعية الأرضية، وقتلت وجرحت ما لا يقل عن ٣٠ فرداً، هذا وقد ركز العدو الآن الساعة ٩,٤٥ هجومه على المطار ولكن قواتنا الباسلة تتصدى لمحاولاته وتحبط أهدافه.

بلاغ عسكري رقم ٢١٢— ١٩٨٢/٨/١، الساعه ١٠,٠٠: تمكنت قواتنا من تدمير جرافة ودبابتين للعدو في منطقة الكسارة شرقي المطار.

بلاغ عسكري رقم ٢١٣— ١٩٨٢/٨/١، الساعه ١٠,٣٠: عند الساعة ٩,٣٠ أفشلت قواتنا محاولة إنزال بحري للعدو في منطقة السمرلاند.

بلاغ عسكري رقم ٢١٤— ١٩٨٢/٨/٢:

أولا — منذ الصباح والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على منطقتي حي السلم، ومخيم برج البراجنة خارقاً بذلك وقف إطلاق النار التاسع والذي أعلن عند الساعة الخامسة

من مساء أمس. وبعد ذلك تمادى العدو في خرقه، وقام بتحسين مواقعه المقابلة لمنطقة حي السلم، ودفع دباباته في اتجاه المنطقة.

وقد قامت قيادة القوات المشتركة بابلاغ الرئيس صائب سلام بهذه الخروقات ليقوم بإبلاغها الى المبعوث الأميركي فيليب حبيب.

إن القيادة المشتركة وإذ تحمل العدو الصهيوني أمام الرأي العام العالمي مسؤولية خرق وقف إطلاق النار في منطقة بيروت، فإنها تؤكد بأن قواتنا لا زالت محتفظة بضبط النفس تجاه هذه الخروقات احتراماً لقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بوقف إطلاق النار.

ثانياً ــ قام العدو الاسرائيلي بعمليات خرق لوقف إطلاق النار متعددة على طول المواقع الأمامية حيث قامت مدفعية دباباته بقصف مواقعنا الأمامية في كل من منطقة الأوزاعي، حي السلم، الليلكي، التحويطة، وذلك عند الساعة السادسة والثلث صباحاً وحتى الآن الساعة الواحدة إلا ربعاً من بعد الظهر. كما يواصل العدو الصهيوني رماياته الرشاشة وبشكل متقطع، على مواقع قواتنا في المناطق الآنفة الذكر، كما تقوم دبابات العدو بالتقدم من مواقعها إلى نقاط أمامية جديدة مستغلة فترة وقف إطلاق النار، في حين لم ترد قواتنا على خروقات العدو حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ٢١٥ــ ١٩٨٢/٨/٣:
دأبت إذاعة الكتائب لسان حال قوات الغزو الصهيوني في نشراتها الاخبارية على إذاعة أنباء كاذبة ومشوشة حول سير عمليات القتال على كافة المحاور هدفها زعزعة الروح القتالية العالية لدى قواتنا المشتركة واضعاف الروح المعنوية لدى جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني البطلة.

واليوم خرجت علينا اذاعة العدو الصهيوني في لبنان بنبأ مفاده أن قوات الغزو الصهيوني احتلت منطقة المريجة دون قتال.

بلاغ عسكري رقم ٢١٦ــ ١٩٨٢/٨/٣:
أولاً ــ واصلت قوات الغزو لصهيوني، منذ منتصف ليلة أمس، انتهاكها السافر لقرار وقف إطلاق النار، وقامت باطلاق نيران أسلحتها المدفعية والرشاشة باتجاه مواقع قواتنا في الضاحية الجنوبية والأوزاعي، كما قام العدو بإطلاق قذائف الانارة فوق مخيمي صبرا وشاتيلا.

هذا، ولا زالت الاعتداءات الصهيونية مستمرة حتى ساعة اعداد هذا التصريح الساعة الثانية من فجر اليوم الثلاثاء.

ثانياً ــ منذ الساعة التاسعة من صباح اليوم وحتى الساعة الحادية عشر ظهراً، وقوات الغزو الصهيوني تقوم بقصف متقطع من مدفعية الدبابات المتواجدة في المدرج الغربي للمطار باتجاه مناطق الأوزاعي، برج البراجنة، الجناح.

كما شوهدت قوات الغزو الصهيوني وهي تقوم بتحريك آليات في منطقة المطار، لتأخذ مواقع ثابتة.

ثالثاً ــ منذ الساعة العاشرة صباحاً والعدو الاسرائيلي مستمر في خرق وقف إطلاق النار حيث قامت قواته بالقصف، بالمدفعية والدبابات على مناطق الأوزاعي والجناح والشاليهات والمدينة الرياضية وسبينس وطريق المطار والليلكي وحي السلم وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا ونتج عن ذلك تدمير بنايات سكنية في منطقة الجناح وحي السلم وبرج البراجنة مما أدى إلى سقوط إصابات لم تحدد حتى الآن.

كما يقوم العدو بتحسين مواقعه على المدرج الشرقي والغربي للمطار وتعزيزها مع محاولاته لكسب أرض جديدة.

هذا، ولايزال القصف الصهيوني مستمراً حتى الآن الساعة الواحدة والربع.

رابعاً ــ واصل العدو الصهيوني عند الساعة الثالثة إلا ربعاً ظهراً، ضغطه على محور الأوزاعي في محاولة للتقدم على هذا المحور مستخدماً القصف المدفعي الكثيف والمركز.

وقد تصدت قواتنا المشتركة لقوات العدو وتمكنت من تدمير مقدمة الرتل واجبار آلياتها المتقدمة على التراجع إلى مكانها السابق.

خامساً ــ تصدت القوات المشتركة ببسالة لقوات العدو على محور الأوزاعي واجبرتها على التراجع إلى مواقعها السابقة رغم أن العدو مهد لقواته بقصف مدفعي عنيف. وقد دمر مقاتلونا الأبطال دبابتين للعدو وأوقعوا به عدداً من الخسائر.

بلاغ عسكري رقم ٢١٧ــ ١٩٨٢/٨/٥:
فند الناطق العسكري باسم القوات المشتركة أمس، ادعاءات الناطق العسكري الاسرائيلي

ووزير خارجية العدو اسحق شامير اللذين ادعيا أن الهجوم لايستهدف بيروت الغربية وانما تضييق الحصار على الفلسطينيين سيما وقد جاء هذان التصريحان في أعقاب فشل هجوم العدو اليوم، وشدد الناطق العسكري للقوات المشتركة على ما يلي:

أولاً — أن الهجوم من مرفأ بيروت لا يصل إلى أية مناطق يتواجد فيها أي فلسطيني على مدى ثمانية كيلومترات من محور التقدم، هذا حيث يعتبر هذا المحور بالنسبة لبيروت الغربية شمال المدينة المحاصرة.

ثانياً — كما أن التقدم على منطقة سباق الخيل، والمتحف بشكل نفس العامل.

ثالثاً — ان احتلال ثكنة مصالح الجيش اللبناني، وثكنة هنري شهاب هو اعتداء مباشر على الجيش اللبناني لا على الفلسطينيين.

رابعاً — لقد اعترف العدو بضراوة المقاومة التي جوبه بها، ولقد أحصت قواتنا تدمير ٢١ دبابة و ١٤ ناقلة جنود، وخمس جرافات وثلاثة كاسحات الغام وأكثر من مئة إصابة بين قتيل وجريح في صفوف العدو. وهذا يؤكد مدى ضراوة المقاومة التي جابهته بها قواتنا فأفشلت هجومه.

خامساً — لقد ألقى العدو على المدينة المحاصرة شاملاً جميع أحيائها السكنية حتى شارع الحمراء عشرات الآلاف من القذائف، فهل سكان هذه المناطق جميعاً فلسطينيين كما يزعم العدو.

سادساً — لقد دفع العدو بفرقة مدرعة وفرقة مشاة آلية على المدينة التي أحاط بها من كل جانب وهاجمها على أربع محاور رئيسية وثلاثة أخرى فرعية من الشمال والشرق والجنوب، بالاضافة إلى الاسناد البحري الذي أفشل في الحمام العسكري فهل هذا لايسمى هجوماً رئيسياً.

سابعاً — إن محاولة العدو الزعم بافتراءات وتبريرات فارغة لعمله العدواني هذا يؤكد مدى فشله وانتكاس غطرسته التي طالما هدد ولوح بها في الحل العسكري.

ثامناً — إن فيليب حبيب والحكومة اللبنانية والفرنسية وجميع أصدقائنا يعرفون أن هذا الهجوم يجيىء في وقت رفض فيه العدو قرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار رقم ٥١٦ وإرسال مراقبين دوليين كما أنه يجيىء في اللحظة التي أحس العدو فيها بتقدم المباحثات السياسية لوجود حل لأزمة بيروت اعترف به المبعوث الأميركي نفسه، واطلعت عليه الحكومة اللبنانية والزعامات الوطنية في لبنان كما اطلعت عليه الحكومتان الفرنسية والسعودية.

إن عدوان العدو الشامل كان محاولة رعناء لا مسؤولة وحاقدة لاستباق الحل السياسي وتقديم ما يزعم أنه الحل العسكري عليه، وقد باء بالفشل الذريع.

بلاغ عسكري رقم ٦١٨ — ٥/٨/١٩٨٢:

أولاً — منذ الساعة الحادية عشرة من ليل أمس الأول، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على برج البراجنة، الرمل العالي، منطقة الغولف، وفي الساعة الثانية عشرة من نفس الليلة، ركز العدو قصفه المدفعي والصاروخي وبشكل مكثف على برج البراجنة، حارة حريك، الليلكي، المريجة وذلك من مواقعه في الشويفات والحدث وكلية العلوم وقد رافق هذا القصف محاولة تقدم قام بها العدو من منطقة الكوكودي باتجاه الحسينية وقد تصدت له قواتنا واشتبكت معه بالأسلحة المباشرة والرشاشات المتوسطة.

ثانياً — في الساعة الواحدة من فجر أمس الأربعاء، لوحظ بأن هناك تحرك آلي معادٍ وبشكل مكثف باتجاه المتحف من فرن الشباك والحازمية، وكذلك من منطقتي قصر منصور وبدارو.

ثالثاً — في الساعة الواحدة والنصف، قامت راجمات الصواريخ المعادية بقصف مناطق الجناح، الرملة البيضاء، الأوزاعي، وقامت مدفعية البوارج البحرية المعادية بالرماية على بناية فتال قرب المرفأ، ولا زالت الرمايات مستمرة حتى الآن الساعة الثانية والربع من فجر أمس الأربعاء.

رابعاً — منذ الساعة الحادية عشرة من مساء أمس الأول، بدا العدو الصهيوني هجومه وتقدمه على محاور الأوزاعي، الميناء، الغولف، طريق المتحف، البربير ميدان سباق الخيل.

وقد تصدت له قواتنا طوال الليل وحتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح الأربعاء. في حين تحتدم المعارك على كافة المحاور، ويواصل العدو قصفه الوحشي من البحر والبر على كافة مناطق التقدم وجميع أنحاء بيروت الغربية بشكل

لم يسبق له مثيل.

لقد بدأ العدو معركة اقتحام بيروت الغربية متحدياً كل دول العالم والرأي العام العالمي، متخطياً كل ما يمكن أن يجعله يتردد على القيام بهذه المجزرة البشرية، التي يعاني السكان المدنيون في بيروت الغربية منها في هذه اللحظة.

خامساً ــ وسع العدو الصهيوني قصفه المدفعي والصاروخي من البر والبحر ليشمل كل من القنطاري، الهوليداي إن، وادي أبو جميل، طريق الريفيرا، الحسينية في طريق المطار، وتحت هذا الستار الكثيف والشامل من القصف حاول العدو التقدم على المحاور التالية:

١ ــ محاولة على محور الطيونة، ولم يتمكن العدو من تحقيق أي تقدم نتيجة التصدي البطولي لمقاتلينا.

٢ ــ محاولة التفاف على منطقة الأوزاعي من جهة الغرب حيث تصدت لها قواتنا وأفشلتها.

٣ ــ محاولة تقدم على المتحف وتمكن مقاتلونا من منعه من تحقيق أي تقدم.

سادساً ــ عند الساعة الرابعة من صباح أمس الأربعاء حاولت أرتال من دبابات العدو التقدم باتجاه ثكنة هنري شهاب عبر طريق قام العدو بشقه ليصل بين مدرسة قيادة السيارات في الأوزاعي والثكنة.

وقد تصدت له قواتنا بكل بسالة وما زالت المعارك محتدمة بشكل عنيف حتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح أمس الأربعاء.

ونتيجة للمعارك الدائرة بين قواتنا وقوات العدو منذ مساء أمس الأول وحتى صباح أمس تكبد العدو خسائر فادحة في الآليات وعدد كبير من القتلى والجرحى في صفوفه.

سابعاً ــ صدت قواتنا محاولات العدو للاقتراب على محور المتحف ودمرت له ست دبابات مما أحبط هجومه وأجبره على التراجع للخلف في حين لم يستطع العدو إحراز أي تقدم على هذا المحور.

ثامناً ــ يوالي العدو ضغطه على منطقة «الغبار» باتجاه ثكنة هنري شهاب حيث تدور معركة طاحنة بالدبابات وقذائف الآر. بي. جي. وقد دمرت قواتنا للعدو حتى الآن سبع آليات منها ثلاث دبابات وأربع ناقلات مدرعة، ولا زال القتال محتدماً حتى الآن الساعة الثامنة وخمسين دقيقة من صباح الأربعاء في هذا المحور الذي يتركز عليه ثقل هجوم العدو الرئيسي.

تاسعاً ــ عند الساعة التاسعة صباحاً، حاولت قوات العدو الانزال من البحر. في منطقة الحمام العسكري لكن قواتنا تصدت لها بضراوة وأمطرتها بوابل من قذائف المدفعية والصواريخ، وردتها على أعقابها إلى عرض البحر بعد معركة دامت أكثر من نصف ساعة فشل العدو خلالها من تحقيق الانزال.

هذا، وقد تم هجوم العدو تحت ستار كثيف من نيران البوارج البحرية والصواريخ والمدفعية الثقيلة التي تنهمر بغزارة على المنطقة القريبة من الحمام العسكري والأحياء السكنية المحيطة بها.

عاشراً ــ حاول العدو الصهيوني عند الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، الهجوم على محور المتحف، وتمكنت قواتنا من صده ودحره للمرة الرابعة بعد أن دمرت له أربع دبابات، في حين دخلت قوات العدو ثكنة مصالح الجيش وثكنة هنري شهاب.

حادي عشر ــ استطاعت قواتنا المتصدية على محور السفارة الكويتية إيقاف اندفاع العدو من ثكنة هنري شهاب باتجاه السفارة، ودمرت له ثلاث دبابات.

ثاني عشر ــ يلاحظ أن العدو يركز هجماته على جميع المحاور وتتصدى له قواتنا ببسالة، وتمنعه من أن يحرز أي تقدم ملموس إلا في ثكنة الجيش اللبناني (هنري شهاب) فقد دخلها.

هذا، وقد بلغت خسائر العدو اعتباراً من الليلة قبل الماضية وحتى الساعة العاشرة والنصف من صباح الأربعاء ما يلي: تدمير سبع عشرة دبابة وأربع عشرة ناقلة للجنود. وقتل وجرح ما لا يقل عن خمسة وتسعين جندياً صهيونياً، كما دمرت قواتنا ثلاثة مرابض لمدفعية العدو.

بلاغ عسكري رقم ٢١٩ــ ١٩٨٢/٨/٦: في تمام الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة من ظهر اليوم، أغارت طائرات العدو الصهيوني الحربية على وسط مدينة بيروت الغربية في حي الصنائع، على بعد مائة متر من مقر رئيس الحكومة اللبنانية الرسمي.

وقد استهدف القصف تجمعات المهجرين في المنطقة، حيث سقط عدد كبير من الضحايا لا زال

معظمهم تحت الأنقاض.

وتقدر الخسائر الأولية في صفوف المواطنين بما يزيد عن ٢٥٠ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من الأطفال والنساء. إن هذا الهجوم الغادر يجيء تحدياً للعالم ولقرارات مجلس الأمن الدولي دون مبرر سوى الاستمرار في تنفيذ حملة الابادة ضد شعبنا اللبناني ــ والفلسطيني.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٠ــ ١٩٨٢/٨/١٠:

منذ الساعة الرابعة من بعد أمس وطائرات العدو الصهيوني الحربية تغير على مناطق متعددة من بيروت الغربية.

فقد قصف طيران العدو على موجات متتالية، مناطق الرملة البيضاء، السبينس، محيط السفارة الكويتية، الغبيري، ومخيم شاتيلا.

إن هذا التصعيد العسكري الاسرائيلي الذي يأتي في أعقاب القصف العشوائي على بيروت الغربية منذ ليل أمس الاول، إنما يؤكد استمرار العدو في نهج التصعيد بهدف تغليب الحل العسكري على الحل السياسي، ويفضح نزعة شارون الارهابية كما يعكس قرار الحكومة الاسرائيلية غير المعلن باستمرار توسيع العمليات العسكرية ضد المواطنين المدنيين لبنانيين وفلسطينيين.

هذا، ومايزال طيران العدو الصهيوني يحلق في سماء المدينة، ويقصف المناطق المدنية في بيروت، حتى الآن الساعة الخامسة والنصف من مساء الاثنين.

بلاغ عسكري رقم ٢٢١ــ ١٩٨٢/٨/١١:

بعد قصف من طيران العدو استمر لمدة ثلاث ساعات متواصلة على مخيم برج البراجنة، المدينة الرياضية، وصبرا، والفاكهاني، الرملة البيضاء، السفارة الكويتية، حاول العدو في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التقدم من يسار ثكنة المصالح باتجاه مبنى سباق الخيل بالدبابات ومعها جرافة حاولت إزالة بعض التحصينات. فتصدت له القوات المشتركة ودمرت له الجرافة ودبابة وردته على أعقابه وعلى الأثر، قامت قوات العدو بمعاودة القصف بالمدفعية والصواريخ الثقيلة والدبابات على منطقة المتحف والمدرسة الفرنسية ورأس النبع وطريق البربير وميدان سباق الخيل، وقد ردت قواتنا على القصف حيث دمرت مرابض مدفعية متقدمة للعدو ولا زال القصف المتبادل مستمراً حتى هذه اللحظة في تلك المنطقة.

أما في المناطق الأخرى، فقد عاود العدو قصفه البحري والبري على مدينة بيروت الغربية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن. الساعة السادسة وخمس وأربعون دقيقة.

هذا، وتقدر خسائر العدو هذا اليوم بما يزيد عن ٢٥ إصابة بين قتيل وجريح كما سقط أكثر من ٧٠ اصابة في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين من جراء القصف المعادي المتواصل براً وبحراً وجواً على المناطق المدنية الآهلة بالسكان.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٢ــ ١٩٨٢/٨/١١:

أولا ــ واصل العدو الصهيوني، وبالرغم من إعلان وقف إطلاق النار، قصفه البري والبحري والجوي لمدينة بيروت الوطنية.

فعند الساعة العاشرة والنصف صباحاً، قامت مدفعية العدو وبوارجه البحرية بقصف المناطق المدنية الآهلة بالسكان، حيث تركز القصف على مناطق: برج البراجنة، بئر حسن، منطقة السفارات، الكولا، الفاكهاني، الحمراء، فردان.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً شنت طائرات العدو الحربية، غاراتها، وعلى موجات متتالية على المناطق المدنية وقامت بتركيز قصفها على مخيم برج البراجنة، حيث لايزال القصف الجوي والبحري والبري مستمراً حتى الآن. الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً.

ثانياً ــ منذ الصباح الباكر، وقوات العدو الصهيوني تواصل قصفها البحري والبري على مدينة بيروت الغربية.

ففي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، قام طيران العدو الحربي بسلسلة غارات، وعلى موجات متتابعة، قصف خلالها مناطق برج البراجنة، دوار شاتيلا، مخيمي صبرا وشاتيلا، الفاكهاني، المدينة الرياضية، السفارة الكويتية، حيث وقع العديد من المواطنين المدنيين بين شهيد وجريح.

إن هذه الاعتداءات الدموية المتكررة على المدينة الصامدة تأتي دون مبرر ولا يقصد منها إلا المزيد من الدمار والافناء لجماهير الشعبين اللبناني ــ والفلسطيني في حملة عنف يقودها الارهابيان بيغن وشارون منذ أكثر من سبعة وستين يوماً.

ثالثاً ــ واصل العدو الصهيوني اليوم تصعيده العسكري وخرق وقف إطلاق النار فبالاضافة إلى استمرار القصف المدفعي على امتداد الليلة الماضية، وقيام طيرانه الحربي بطلعات متواصلة ليلاً، باشر ومنذ الساعة السادسة والربع من صباح اليوم بقصف مدفعي على مناطق مخيم برج البراجنة، الفاكهاني بوابة المتحف، منطقة سباق الخيل شارع حمد، الشاطىء، السمرلاند، وقد استمرت عملية القصف المدفعي المتقطع أحياناً والمتواصل بكثافة أحياناً أخرى، حتى الثانية من ظهر اليوم. كما قامت طائرات العدو منذ الساعة الحادية عشرة والنصف بالاغارات المتواصلة على مخيم برج البراجنة، وحي برج البراجنة والمدرسة المهنية العاملية، مستديرة المطار، طريق المطار. ولا زالت عمليات القصف الجوي الوحشي تتواصل على بنايات المخيم، والعمارات السكنية في حي برج البراجنة، والمناطق المحيطة التي وقع فيها الكثير من الدمار والخراب. وقد بلغ عدد الاغارات الاسرائيلية والجوية حتى الساعة الثانية ظهراً أكثر من ٣٠ غارة جوية في نفس الوقت الذي تواصل فيه المدفعية والبوارج البحرية قصفها المدفعي والصاروخي الذي امتد ليشمل أيضاً، الجناح، الرملة البيضاء، بئر حسن، طريق المطار، مناطق السفارات الكويتية البحرانية، الليبية، المغربية، اليمن الديمقراطية، الهنغارية، وعمارات الأمم المتحدة.

وقد قدرت الخسائر الأولية حتى هذه الساعة بـ ٢١ شهيداً وثلاثة وخمسون جريحاً.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٣ــ ١٩٨٢/٨/١١:

أولا ــ منذ الصباح، وقوات العدو الصهيوني تقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، براً وبحراً وجواً، حيث شمل القصف معظم أحياء مدينة بيروت السكنية في مناطق برج البراجنة، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، المزرعة، البربير.

من ناحية أخرى، قامت طائرات العدو الحربية عند الساعة الثانية من ظهر أمس، بعدة طلعات جوية فوق مدينة بيروت الوطنية، وقصفت مناطق محيط المدينة الرياضية، محيط السفارة الكويتية، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، الرملة البيضاء، سبينس.

هذا، ويواصل العدو الصهيوني هجماته المتتالية على بيروت الوطنية دون مبرر، إلا لقتل المزيد من المدنيين الأبرياء الذين يعانون المزيد من العذاب، لشدة الحصار الذي يفرضه العدو.

وقد نتج عن القصف الصهيوني البري والبحري والجوي استشهاد اثني عشر مواطناً وجرح سبعة وثلاثين مدنياً أغلبهم من المهجرين.

عاود العدو الصهيوني مساء أمس، قصفه لمدينة بيروت الغربية من البحر والبر مستهدفاً الأحياء المدنية لمدة ساعتين. وشمل القصف المعادي الضاحية الجنوبية، الرملة البيضاء، الروشة، صبرا، الفاكهاني، البربير.

كما جرت اشتباكات على محور المتحف وسباق الخيل وغاليري سمعان بمدفعية الدبابات والأسلحة المباشرة. حيث دامت هذه الاشتباكات قرابة الساعة، تطورت على الأثر إلى اشتباكات بالمدفعية والصواريخ.

وكانت خسائر العدو الصهيوني خلال هذه الاشتباكات مقتل وجرح ثمانية عشر جندياً، وتدمير مربض مدفعية ودبابتين وناقلة جنود مجنزرة.

كما نتج عن القصف المدفعي المعادي الذي تم ليلاً إصابة عدد من المواطنين المدنيين في بيروت الغربية بين شهيد وجريح.

في الساعة الحادية عشرة والربع من ليل أمس، حلق الطيران الحربي المعادي لمدة أربعين دقيقة في سماء مدينة بيروت، والقى عدداً من قنابل الانارة، وقام بقصف بعض المواقع في منطقة السفارة الكويتية والمدينة الرياضية والضاحية الجنوبية.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٤ــ ١٩٨٢/٨/١٢:

أولا ــ في الساعة السادسة من صباح اليوم، قام طيران العدو الحربي بالاغارة على الضاحية الجنوبية، حيث تركز قصفه المتلاحق على مناطق برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، محيط السفارة الكويتية، ومناطق الجامعة العربية والجناح.

وقد استمر القصف الجوي حتى الساعة السابعة والربع حيث وسعه ليشمل مناطق الأونيسكو، سبينس، المزرعة، الروشة، في حين ركز القصف المعادي على محيط السفارة الكويتية.

ثانياً ــ في الساعة الثامنة صباحاً وسع العدو

قصفه الجوي ليشمل منطقة الرملة البيضاء، الأونيسكو، محيط السفارة الصينية، المدينة الرياضية، في حين استمر القصف الجوي على باقي المناطق المذكورة آنفاً وبشكل وحشي وكثيف.

ثالثاً ــ بلغت الطلعات الجوية التي قامت بها طائرات العدو الصهيوني الحربية، على مدينة بيروت الغربية الصامدة وضواحيها منذ الساعة السادسة وحتى الثامنة صباحاً حوالي ٢٢ غارة جوية.

هذا، ولا تزال الغارات الجوية المعادية مستمرة حتى الآن الساعة الثامنة والربع صباحاً. حيث تقوم الطائرات الحربية بقصف متواصل وهمجي، علماً بأن القصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر لم يتوقف على المدينة طوال ليلة أمس وحتى الآن.

رابعاً ــ واصل طيران العدو طلعاته في سماء بيروت، وقام عند الساعة التاسعة إلا ربعاً بقصف مناطق، دوار المطار، برج البراجنة، الكولا، صبرا، وشاتيلا.

وقد اشتد القصف الجوي هذه الساعة على منطقة السبينس.

خامساً ــ لقد بلغ عدوان هذا اليوم حداً لا مثيل له، خلال هذه الحرب، فما زالت طائرات العدو الصهيوني الحربية، ومنذ الساعة السادسة وحتى العاشرة والنصف صباحاً، تواصل قصفها لمدينة بيروت الغربية ومركزة على المخيمات الفلسطينية ومناطق الرملة البيضاء،والبربير، والضاحية الجنوبية، حيث تقوم هذه الطائرات بتدمير ما تبقى من المخيمات والضاحية تدميراً كاملاً، بالقنابل الثقيلة.

في هذه الأثناء، تحاول فرق الاسعاف والانقاذ والدفاع المدني جاهدة إخلاء الاصابات التي وقعت في صفوف المدنيين، لكنها لم تتمكن من أداء واجبها لشدة القصف وكثافته، حيث يستخدم العدو في حرب الابادة هذه، القنابل الفسفورية لاشعال الحرائق في المناطق التي قصفها لتكمل التدمير الذي لحق بها.

إن هذه الجرائم الصهيونية تذكرنا بأعمال النازية وبأن نازية جديدة في هذا العصر يمارسها بيغن وشارون على مرأى العالم ومسمعه دون أن يجد له رادعاً.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الخسائر في صفوف المدنيين أكثر من ٢٠٠ إصابة بين شهيد وجريح، حيث لا يزال معظمهم تحت الأنقاض، بالاضافة إلى أن حجم التدمير في المخيمات الفلسطينية كبير جداً، وذلك لأن العدو الصهيوني يقوم بمسحها نهائياً عن الأرض، وكما هو معلوم فإن هذه المنازل هشة البناء، ولا تتحمل مثل هذا القصف العنيف.

سادساً ــ تستمر عملية الابادة والتدمير الشامل للمخيمات الفلسطينية في بيروت فمنذ ست ساعات وطائرات العدو المقاتلة، تتناوب بشكل متواصل على قصف مخيمات صبرا، وشاتيلا، برج البراجنة، بئر حسن، منطقة الفاكهاني، الجامعة العربية، الكولا، بالقنابل الثقيلة، حيث دمر تماماً، ما يزيد على ٤٠٠ منزل على ما فيها ومن فيها، ويبدو واضحاً أن العدو قد صمم على مسح هذه المخيمات والمناطق نهائياً من الوجود، كما شمل القصف الجوي الوحشي عدة أحياء سكنية لبنانية منها: كورنيش المزرعة، محلة أبو شاكر، الرملة البيضاء، منطقة البربير، رأس النبع، فردان، تلة الخياط، حيث قصفت هذه المناطق بشكل وحشي ومؤثر، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الخسائر في صفوف المدنيين.

إن العدو في عمله الاجرامي هذا، مصمم على إبادة الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين في بيروت الغربية، قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه المبعوث الأميركي مع كل الأطراف لحل أزمة بيروت الغربية المحاصرة.

سابعاً ــ يواصل طيران العدو الحربي حتى الآن الساعة الثالثة ظهراً قصفه لأحياء مدينة بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية فيها حيث شمل القصف الوحشي ثماني عشرة منطقة، هي: صبرا، شاتيلا، الكولا، بئر حسن، الرملة البيضاء، سبينس، الجامعة العربية، محلة أبو شاكر، الملعب البلدي، مخيم مار الياس، الروشة، رأس النبع، فردان، عائشة بكار، البربير، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، مستديرة المطار.

وقد استخدم العدو في هذا اليوم أكثر من أربع وستين طائرة مقاتلة قامت بما يزيد عن المائة وخمسين طلعة استخدمت فيها القنابل الثقيلة المدمرة والقنابل الفسفورية الحارقة والانشطارية. وقد دمر نتيجة هذا القصف ما يزيد عن ٤٠٠

منزل في المخيمات الفلسطينية وعشرات البنايات الأخرى في الأحياء المدنية اللبنانية حيث تعذر وحتى الآن إخلاء المصابين أو رفع الأنقاض عنهم بسبب كثافة الغارات الوحشية، هذا وتشارك مدفعية بوارج العدو بنيران مدفعيتها المباشرة من البحر برماية تلك المناطق موقعة المزيد من الدمار والخراب والقتل.

وقد تحولت بيروت الغربية هذا اليوم إلى ميدان رماية مفتوح لكل أسلحة العدو البرية والبحرية والجوية دون مراعاة لشيء وكأنها ليست عاصمة ولا مدينة مأهولة بالسكان.

وقد قدرت الخسائر الأولية في صفوف المدنيين حتى الآن بما يزيد على ٣٠٠ إصابة بين شهيد وجريح ولا زال معظمهم تحت الأنقاض.

Palestine Affairs

No. 134, January 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60);
Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75
Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35);
Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٣٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣



شؤون فلسطينية

شباط (فبراير) ١٩٨٣ — ١٣٥

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان عبد المعطي أبو زيد

جميع الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : فيصل حوراني

المشرف الفني : محمد النصر — سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

المراسلات: بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ــ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ . التوزيع: ٨٠٨٣٣١ ، تلكس LE ٤٢٢٩٣ PRC ، برقياً : مر أبحاث ، بيروت

الاشتراك السنوي: [بريد جوي] في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد ١٢٥ل.ل.: للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ل.ل.: في أوروبا ٦٠دولاراً: في أميركا وباقي دول العالم ٧٥دولاراً. [بريد عادي] في لبنان وسوريا ــ للأفراد ١٠٠ل.ل.: للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ل.ل.

مهمات الثورة
بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة

نايف حواتمه
الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مع فشل المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية بشأن مستقبل الحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد، وفشل أطراف هذه الاتفاقية في ايجاد الشريك الفلسطيني، وصلت هذه الاتفاقيات الى مأزق حرج. فالتنازلات المصرية المتتالية والمتواصلة لم تفلح في اشباع نهم التوسعية الاسرائيلية، هذه التوسعية التي أرادت ـ وبعد أن تمكنت، وبدعم من العراب الأميركي ـ من اصطياد مصر الكبيرة، أرادت أن تجعل كامب ديفيد جسراً تعبره أطراف عربية أخرى باتجاه التزاوج مع السياسة الأميركية.

بيد أن هذه المحاولات الأميركية ـ الاسرائيلية والتي سعت الرجعيات العربية الى الترويج لها، وتبييض وجهها القبيح، فشلت بدورها. ففي الوطن المحتل، أخفقت سياسة القبضة الحديدية التي كان تجمع الليكود قد جعل منها عنواناً بارزاً لسياسته تجاه شعبنا في المناطق المحتلة؛ أخفقت ليس فقط في لجم النهوض الوطني العارم الذي أبدته المقاومة اليومية لجماهير شعبنا في مواجهة هذه السياسة بكل اتجاهاتها ومستوياتها، وبل وفي ايجاد البديل اللاوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا. فشعبنا داخل الوطن المحتل، كان قد أدرك وبالملموس أبعاد السياسة الاسرائيلية. فالاجراءات التي أخذتها حكومة الليكود، من توسيع حجم الاستيطان الكولونيالي واجراءات الضم والالحاق والاعتقال والأبعاد ومحاولات التصفية الجسدية، لم تكن أكثر من حلقة في سلسلة طويلة تهدف في نهاية المطاف الى توفير كافة الظروف المناسبة لتمرير اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي الإداري. ففي مواجهة هذه الإجراءات كان التفاف جماهير الشعب في المناطق المحتلة حول م.ت.ف يتعزز يوماً بعد يوم، فكانت أشكال النضال تتطور وفقاً لمتطلبات النضال الوطني الذي يعبر عن تمسك هذه الجماهير بمنظمة التحرير ممثلها الشرعي الوحيد، وبحقوقها الوطنية في العودة وتقرير المصير والاستقلال بدولة وطنية كاملة السيادة على تراب الوطن. كما أخفقت سياسة الترغيب المصطنع التي أعلنها شارون وزير الحرب الصهيوني في فترة

لاحقة، في اصطياد أية شخصيات فلسطينية ذات وزن توافق على الالتحاق بمباحثات الحكم الذاتي الإداري وفق الشروط الاسرائيلية، تماماً كما حدث مع محاولات النفخ المستمرة من جانب الاحتلال «لروابط القرى» العميلة، التي لم تتمكن، رغم كل ما قدم لها، من أن تقوم بالدور الذي أوكل اليها، بعد أن ووجهت برفض شعبي واسع وحازم.

وفي لبنان، فشل العدو الصهيوني في كل حملاته العسكرية التي شنها على الثورة والقوى الوطنية اللبنانية في الفترة التي تلت اتفاقات كامب ديفيد. ولم تفلح بالتالي كافة محاولات الابادة والدمار والترويع المتوالية على امتداد عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١. وفشلت أيضاً كافة الضغوط السياسية التي مارستها الإدارة الأميركية عبر الأنظمة العربية الموالية لسياستها. وتمكنت الثورة عبر تحالفاتها مع القوى الوطنية اللبنانية وسوريا، وبفضل التفاف جماهير شعبنا حولها، أن تواجه كافة أشكال الضغوط السياسية والعسكرية، رغم الخسائر والدمار الكبير الذي ألحقته العدوانية العسكرية بالمدن والقرى اللبنانية، والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وبيروت في تموز (يوليو) ١٩٨١.

وعلى الصعيد العربي، ورغم أن جبهة الصمود العربية لم تفلح في تطوير وضعها بما يمكنها من الانتقال الى حالة الهجوم السياسي النشط والفاعل في احباط اتفاقيات كامب ديفيد وتحشيد الطاقات على الجبهات الأمامية مع العدو الصهيوني، فإنها تمكنت، على الأقل على امتداد تلك الفترة، من الحيلولة دون انتقال كامب ديفيد الى جبهات عربية أخرى متسلحة بالصمود الوطني الفلسطيني في الداخل وبالمقاومة الباسلة الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية لخطط جبهة الأعداء على جبهة لبنان الوطني.

وعلى الصعيد الاقليمي، حققت حركة التحرر العالمي انتصارات مهمة، تمكنت عبرها من خلق قوس يمتد من أثيوبيا حتى أفغانستان، مروراً بايران واليمن الديمقراطية، وبشكل حرم الامبريالية الأميركية، بالتأكيد، من عدد من القواعد المتقدمة التي كانت تُستخدم ضد شعوب هذه البلدان والمنطقة بأسرها، ناهيك عن الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وتشكل عنصراً من عناصر الاخلال بالسلام العالمي.

ان الفترة التي تلت كامب ديفيد، وان كانت الامبريالية الأميركية قد تمكنت خلالها من تعزيز وجودها في الشرق الأوسط واصطياد مصر، الدولة العربية الأكبر، فأنها لم تتمكن من فرض مشروعها على مجمل المنطقة العربية، واقتصرت النجاحات التي حققتها على الجبهة المصرية. ومن الطبيعي أن التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي لم يفكر مطلقاً بالاكتفاء بما حققه على الجبهة المصرية، فمصر بالنسبة لهذا التحالف تشكل مفتاح المنطقة بأسرها؛ ولهذا تابعت قوى التحالف هجومها الاستراتيجي عبر تكتيكات جديدة، بهدف استكمال مخططاتها على صعيد المنطقة بأسرها، فقد تابعت الولايات المتحدة لذلك تأييدها للسياسة العدوانية الاسرائيلية على الشعوب العربية، وخاصة لبنان، وواصلت تزويدها اسرائيل بكل آلة الحرب العدوانية وبشتى المساعدات الأخرى التي مكنتها لاحقاً من غزو لبنان.

ومع مجيء ادارة ريغان الى البيت الأبيض الأميركي، اندفعت السياسة الأميركية في انتهاج سياسة عدوانية ليس فقط على صعيد الشرق الأوسط عبر دعمها لاسرائيل، بل وعلى الصعيد الدولي، عبر سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة

الاشتراكية من جهة، وتجهيز الحروب الاقليمية المحلية المحدودة والخاصة على قواعد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث عامة، وانخرطت وبحماسة شديدة في دعم الأنظمة الرجعية والفاشية والدكتاتورية في مواقع كثيرة في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى واللاتينية. وعملت الادارة الأميركية على توسيع نفوذها في منطقتنا عبر بناء المزيد من القواعد العسكرية في العديد من الدول الموالية لسياستها، كمصر والصومال وعُمان، الموجهة ضد شعوب المنطقة العربية والمنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي، واستخدمت عدداً من الدول الموالية في افتعال المشاكل مع الدول والقوى الوطنية والتقدمية العربية وفي المنطقة عموماً، وشجعت بحماسة فعلية الحرب العدوانية على الثورة الايرانية، بشكل عطل تماماً طاقة كل من ايران والعراق في الاسهام بشكل أو بآخر في مواجهة التوسعية الاسرائيلية، أو في مواجهة أميركا وسياستها العدوانية عامة، وخصوصاً تلك الهادفة لإضعاف المقاومة الوطنية لكامب ديفيد.

وكان من الطبيعي والأمر كذلك، أن يكون التحالف الثلاثي الفلسطيني ــ اللبناني الوطني ــ السوري الهدف المباشر للسياسة الأميركية وللعدوانية الاسرائيلية، وأن يكون لبنان ساحة التنفيذ لهذه المخططات، نظراً لوجود الجسم السياسي والعسكري الأساسي للثورة الفلسطينية عليها.

الحرب وغياب أسس المجابهة الفعلية «والحروب الأهلية الصغيرة»

مع تطور الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية ضد قوى المجابهة الأمامية المتمثلة في الثورة الفلسطينية ــ سوريا ــ القوى الوطنية اللبنانية، وتصاعد وتيرتها العدوانية، كانت السمة الأبرز التي طبعت حركة قوى الصف العربي الوطني الاقليمي والقومي، هي أن مستوى ووتيرة استعداداتها الفعلية، أدنى بكثير من تلك التي لدى الحلف المعادي. وكان النهج العملي لهذه القوى في إدارة المعركة السياسية ــ والعسكرية لاحقاً ــ لا يستجيب لمتطلبات النضال، ولا لأهمية المعركة التي كان الحلف المعادي يخطط لها. ورغم أن جبهة المقاومة السياسية العربية، وخاصة التحالف الفلسطيني ــ السوري قد أمكنها أن توجه ضربة قاسية ــ مؤقتة ــ للمشاريع الاستسلامية الأميركية والاسرائيلية والرجعية العربية، الا أن تطور العلاقات بين أطراف جبهة الصمود عامة والعلاقات ــ السورية ــ الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية خاصة، وتقديراتها لأهمية صياغة علاقة تحالفية كفاحية جدية فيما بينها، كانت كما أثبتت الوقائع العملية تعيش حالة تراجعية، وبالضد من الاستنتاجات المفترضة لما يجب أن تكون عليه الحال في مواجهة اشتداد وتصاعد الهجمة المعادية.

فالساحة اللبنانية لم تكن تعيش أفضل حالاتها في الفترة التي سبقت الحرب. فالقوى الوطنية اللبنانية لم تتمكن عملياً من الامساك بزمام المبادرة في قيادة الشارع الوطني اللبناني، بسبب من الحروب الأهلية «الصغيرة» التي دارت على امتداد العامين السابقين للغزو بين أبناء الصف الواحد من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، وبسبب من

تشرذم العلاقات بين هذه القوى الثلاث، وسياسة الاستقطاب المدمرة والممزقة لوحدة القوى الوطنية اللبنانية وغيـاب أسس التنسيق والعمل الوحـدوي الجاد بين أطراف التحالف الثلاثي، وغياب البرنامج الواضح والمحدد الذي تخوض على أساسه معركتها المحلية الوطنية والعربية وتتوجه بوحي منه نحو اصلاح أوضـاع البلاد السيـاسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المقومات اللازمة لصيانة لبنان الوطني ووحدة أرضه وشعبه في مواجهة البرنامج الأميركي ــ الصهيوني ــ الانعزالي الذي حدد للبنان في سياقه موقعه في خدمة كامب ديفيد ومجمل السياسة الأميركية، كما أثبتت الأحداث لاحقاً. فبدلاً من الالتقاء على برنامج نضالي مباشر لأطراف التحالف الثلاثة يقود الى توحيد القوى الوطنية اللبنانية، وحزم أمرها للامساك بزمام المبادرة لقيادة الشـارع الوطني اللبناني في اطار برنامج تصادمي مع البرنامج المضاد، فانها قد وجدت نفسها غارقة في حمأة الاقتتال المحلي المسلح، الذي لم يذهب فقط بعشرات الشهداء ومئات الجرحى فحسب، بل وهز مكانة القوى الوطنية اللبنانية ذاتها في صفوف جماهيرها، وأفسح المجال أمام القوى الرجعية المحلية لتوظيف هذه التناقضات ــ الهامشية في أغلبها ــ في خدمة مشاريعها الخاصة.

وفي هذا الوضع أسهمت أيضاً السياسات والحسابات الخاطئة لأطراف التحالف في بناء الملاحق التنظيمية في صفوف الشارع الوطني؛ هذه الملاحق التي لم يكن لها دور أكثر من التضييق على القوى الوطنية اللبنانيـة الأساسيـة وافتعال الكثيـر من الصدامات الداخلية، التي غالباً ما كانت تتطوّر لتوقع الساحة الوطنية برمتها في اقتتال داخلي لا مبرر له واقعياً. فيما لم يكن لهذه الملاحق والدكاكين السياسية أي دور يذكر في مجابهة الغزو الاسرائيلي للبنان.

وعلى صعيد العلاقة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية، تراجعت أيضاً وتيرة الاهتمام الجدي بتطوير العلاقة التحالفية الكفاحية، وحلت مكانها، في بعض الأحيان وبين بعض القوى من الطرفين، وتيرة عالية من التنافر، أدت في بعض الأحيان الى اشتباكات دامية.

كذلك لم تستقم العلاقة الفلسطينية ــ السورية، ولم ترتفع الى المستوى الذي يفترضه الاعداد المشترك للمجابهة مع هجوم جبهة الأعداء. وفي ذات الاطار، أخفقت جبهة الصمود العربية في تطوير أوضاعها بما يؤمن الحالة التي تنقل الجبهة من حالة الدفاع السياسي والشعـارات النظريـة الكبيرة الى حـالة عملية على درجـة ما من المصداقية الرابطة بين الشعارات والممارسة، بين القول والعمل.

فجبهة الصمود العربية: ١ ــ لم تتمكن من صياغة سياسة موحدة جادة وملموسة في مواجهة هجمة التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي ضد قوى المجابهة الأمامية.

٢ ــ كما أنها أخفقت في صياغة أسس العلاقة التحالفية الثابتة والاستراتيجية بين أطرافها، بل أن العلاقة بين أطرافها كثيراً ما كانت تتعرض لانتكاسات تترك آثاراً خطيرة على امكانية الاستعداد لمجابهة خطط الأعداء، بشكل كان يفسح المجال أمام الرجعيات العربية لتوظيف هذا الخلل في خدمة تشابك سياستها ومصالحها مع سياسة ومصالح

الامبريالية الأميركية.

٣ ــ لم تنتهج أطراف قوى الصمود سياسة جادة في دعم قوى المجابهة الأمامية وخاصة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وتقديم أشكال المساندة المادية والعسكرية الفعلية التي تعزز صمودها في وجه احتمالات العدوان ــ الذي وقع بالفعل ــ كما أن أشكال المساندة التي قدمت ــ وهي دون المستوى المطلوب بالتأكيد ــ كانت تتعرض للانحسار والتوقف لدى بروز أية تعارضات بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا أو حتى أي طرف آخر في الجبهة، فيما كانت الامبريالية الأميركية تواصل دعمها اللامحدود للعدو الاسرائيلي، دون أن يربط ذلك بالطبع بأية تعارضات تكتيكية بين السياسة الأميركية والاسرائيلية.

٤ ــ انتهج بعض أطراف جبهة الصمود العربية سياسة براغماتية في علاقاتــه مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية. فبالرغم من أشكال المساندة والدعم المبدئي والنزيه التي كانت ــ وما زالت ــ تقدمها هذه البلدان لدول جبهة الصمود العربية، وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ظل يشكل المصدر الأساسي ــ ان لم يكن الوحيد ــ للسلاح الذي تستخدمه جيوشها، فان معظم دول الصمود ــ وان كانت بنسب متفاوتة ــ لم تتجاوز في تبادلها التجاري والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ٦ ٪ من مجمل وارداتها باستثناء السلاح، الأمر الذي ربط اقتصاد هذه البلدان ــ والى درجة كبيرة ــ بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وحرمها من امكانيات استخدام الضغط الاقتصادي كسلاح في مواجهة التحيز الأميركي الأعمى للعدوانية الاسرائيلية.

٥ ــ كما أحجمت جبهة الصمود عن الارتقاء بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى الى مستوى التحالف الاستراتيجي الذي في مقدمة قواعده سلسلة من التحولات الطبقية والسياسية والثقافية الديمقراطية العميقة في تركيب أجهزة الدولة وحياة المجتمع لبنــاء جسور التحــالف المتنامي والجــاد في مواجهــة الحلف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وبقيت هذه العلاقات عرضة للتقلبات والاعتبارات البراغماتية قصيرة النظر.

٦ ــ وفي مجال توفير مقومات الصمود الوطني الداخلي، أحجمت دول الصمود عن انتهاج سياسة داخلية واضحة، تحد من سيطرة وتسلط البرجوازية البيروقراطية على أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وعن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضرب وتصفية القوى الرجعية الداخلية التي تمثل الاحتياطي الاستراتيجي للامبريالية العالمية. وسنت دول الصمود في الوقت نفسه كل الشرائع والقوانين التي تحد من الحركة الجماهيرية للقوى الثورية في المجتمع، وحرمتها من أبسط أشكال الحريات الديمقراطية وحق التنظيم السياسي والنقابي المستقل عن السلطة، بل وتركتها عرضة لمختلف أشكال الاجراءات القمعية الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والبوليسية، بشكل يحرم هذه الجماهير من الاسهام الجدي في معركة المواجهة مع قوى الجبهة المعادية، بحيث اقتصرت هذه المهمة على الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وهكذا عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة بقيت الجماهير تنتظر بوجع وحسرة وركود، مؤكدة بذلك أنها ليست «قطعاناً من الغنم» في خدمة حركة الأجهزة السلطوية.

٧ ــ بروز اتجاهات ذات طبيعة طبقية أنانية ضيقة واقليميـة، تغلب المصلحة المباشرة على المصلحة القومية والوطنية العامة، بل وتخضعها لها، وتُغلب التكتيك اليومي المباشر على المصلحة الاستراتيجية في اطار المهمات النضالية لجبهة الصمود.

٨ ــ غياب سياسة واضحة تحدد الاتجاهات الرئيسية والفعلية المفترض أن يذهب الدعم المالي والعسكري اليها، واقتصار هذه المسألة في كثير من الأحيان على قوى هامشية في صفوف حركة التحرر الوطني العربية لاعتبارات تكتيكية براغماتية مباشرة وخاطئة.

ان هذا الوضع الذي اتسمت به حياة جبهة الصمود، وأسلوبها في المجابهة، ترك هامشاً واسعاً من الانفصام بين الشعارات المعلنة والوقائع العملية. وكل هذا تلمسته العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية، وقدم ــ ولا زال ــ الكثير من الاغراءات الموضوعية. ان النتائج العملية لمجمل الأوضاع التي عاشتها جبهة الصمود قد برزت بوضوح صارخ ابان الغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت البطلة.

حركة التحرر الوطني العربي والمبادرة الغائبة

لم تنجح حركة التحرر الوطني العربي في الخروج من اطار الدوران حول الذات؛ فبالرغم من توافر العديد من العوامل المشجعة لأن تخطو القوى الأساسية في حركة التحرر الوطني العربي خطوات جادة الى الأمام في تصحيح الأوضاع في أقطارها، بما ينعكس على مجمل الوضع الوطني العربي، وبما يسهم في توسيع اطار المعركة الدائرة مع التحالف المعادي، فانها أخفقت في المحصلة العامة في انجاز مهماتها الاقليمية أو الوطنية والقومية العامة، وظلت تعيش حالة انتظارية، تكتفي برد الفعل، وتدس رأسها في الرمل، بعيداً عن المجرى الفعلي للعملية النضالية الجارية في بلدانها والمنطقة بشكل عام.

ففي بلدان عربية عديدة، كانت الأنظمة ــ وما زالت ــ تعيش في حالة واضحة من الارتباك بسبب من سياسة التعويل على السياسة الأميركية، وبسبب من ضعف قاعدتها الاجتماعية، وغياب التأييد الجماهيري الجاد لها. الا أن فصائل الحركة الوطنية في هذه البلدان فشلت في القيام بأي دور فاعل ونشط، يطور الحالة الجماهيرية، ويحدد الاتجاهات الصحيحة لنضالها، بل واستطاب بعضها التغني بأمجاد الماضي، دون أن يستخلص منه أية مهمات جدية لنضاله الراهن المستقبلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان ثمة أسباباً عديدة أخرى لعبت دوراً مهماً وأساسياً يمكن أن نسجلها كالتالي:

١ ــ عجز أنظمة البرجوازية الجديدة العربية الحاكمة عن القيام بمهمات التعبئة الوطنية الجادة في مواجهة التحديات المعادية، وافتقارها لأي برنامج يحدد الاتجاه الرئيسي للعمل في هذه المرحلة، هذا الى جانب التدني البارز في قيامها بواجبها الوطني والقومي في مواجهة الهجمة المعادية في داخل بلدانها، وعلى حدودها، وفي اسناد قوى الجبهة الأمامية ضد الغزاة والمحتلين الاسرائيليين.

٢ ـ استمرار فصائل البرجوازية الحاكمة والمهيمنة في سياسة كم الأفواه للقوى الديمقراطية واليسارية، وممارسة مختلف أشكال القمع والاضطهاد لها، والاستمرار في انتهاج سياسة الاحتواء تحت مظلة حزب الحكم الذي يصادر دور كل القوى الأخرى ومهماتها، ويطرح نفسه بديلاً عن الشعب ووصياً عليه.

٣ ـ ضعف دور اليسار العربي وتشتته، وعجزه عن مراكمة جهود تساعد على الارتقاء بأشكال العمل الموحد بين أطراف حركة التحرر العربية، وعجز الاتجاه اليساري عن صياغة برنامج عمل قطري سياسي واجتماعي وكفاحي ينهض بحركة الجماهير ويطورها ويسهم ببلورة سياسة موحدة في مواجهة النهج الاستئثاري لأطراف البرجوازية الوطنية المهيمنة. وهذا كله حدد ضعف دوره عن القيام بدور نشط ومتميز يصحح المسار العام لنضال حركة التحرر الوطني العربي، ويضعه في الطريق الصحيح وفق برنامج نضالي واضح يستجيب لما تتلمسه الجماهير العريضة. فضلاً عن سيادة أفكار خاطئة في صفوف بعض فصائل اليسار تبرر أحياناً سياسة الالتحاق التبعي بالأحزاب والقوى البرجوازية الوطنية المهيمنة، بل وتنظّر له، وانتهاج سياسة التعويل على امكانية تطور أوضاع وسياسات ونهج وبرامج عمل هذه الأحزاب البرجوازية الوطنية.

٤ ـ ضعف أشكال التنسيق بين أطراف حركة التحرر الوطني العربي من أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية وشعبية، وبالتالي بقاء صيغة مؤتمر الشعب العربي للأحزاب والقوى محكومة بمصالح واعتبارات تكتيكية يومية تفقد تأثيرها في المعارك الكبيرة الحاسمة وتبقى تدور حول الذات بالبيانات والاجتماعات، بدلاً من بذل الجهد، كل الجهد، من أجل تطوير مؤسساته وكيفية قيامها بمهامها النضالية القومية.

٥ ـ إحجام معظم فصائل حركة التحرر العربي (عملياً) عن الإسهام بجهد فعال ومباشر في اسناد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في نضالها، واستبدال هذا الدور بدور الاستظلال بالبندقية الفلسطينية واللبنانية الوطنية.

ان حالة التراجع التي عاشتها حركة التحرر العربية بأنظمتها الوطنية وأحزابها وقواها، وافتقادها زمام المبادرة في ادارة المعركة، قد اضطر الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية الى القتال وحدهما في الجنوب، ووحدهما مع القوة السورية في بيروت على امتداد شهور الحصار وملحمة صمود بيروت البطلة، وأديا الى اختلال فادح في ميزان القوى لصالح التحالف الأميركي ـ الصهيوني، والى البروز الأوسع لدور الرجعيات العربية الموالية للسياسة الأميركية.

الخطط الأميركية ـ الاسرائيلية والتنفيذ

بات واضحاً منذ مجيء الليكود الى الحكم في اسرائيل للمرة الثانية، أن النوايا

العدوانية لدى القيادة الاسرائيلية، قد بدأت تأخذ أبعاداً جديدة، فالحرب، وتصعيد العدوان قد أصبحا العنوان الأبرز لسياسة الليكود، خصوصاً بعد وصول كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي الى مأزقها المعروف. وبالإضافة الى أن العدوان والتوسع يشكلان سمة ملازمة للسياسة الاسرائيلية، فان جملة الأوضاع العربية شكلت بالتأكيد عاملاً مشجعاً في اختيار اللحظة الحاسمة للإندفاع في عملية الغزو، بعد تفاهم كامل مع الإدارة الأميركية على فتح الطريق أمام كامب ديفيد.

فبعد فشل عملية امرار الشروط الأميركية للتسوية في مؤتمر فاس الأول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ورفض المقاومة الالتحاق بالسياسة الأميركية، واصرارها على التمسك بوحدانية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتمسكها بالحقوق الوطنية لشعبها، وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، ورفض انفراد واشنطن في العملية السياسية الخاصة بالشرق الأوسط، فقد وجدت أطراف التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي، أن الافراج عن كامب ديفيد ونقله الى جبهات عربية أخرى، وفتح الطريق أمام عودة الدول العربية الى النظام المصري، وفتح المنطقة على مصراعيها أمام الارتباط بالسياسة الأميركية، ومصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً للانتقال بعد ذلك الى المواقع الوطنية العربية الأخرى، قد بات يقتضي القيام بعملية عسكرية ابادية وواسعة النطاق ضد الحلقة الرئيسية في جبهة المواجهة ضد العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية المتمثلة في الساحة اللبنانية الوطنية والثورة الفلسطينية، ومن أجل تطويع وتركيع سوريا. وقد مهدت اسرائيل للغزو بسلسلة من العمليات العسكرية المحددة، التي استهدفت بشكل أساسي المواقع القيادية والمهمة للمقاومة الفلسطينية، وعلى أمل ضرب وتصفية البنية التحتية لمنظمة التحرير، وللضغط على قيادة المنظمة ودفعها للانسجام مع الخطط الأميركية المطروحة بشأن قضية الشرق الأوسط. (أثناء الحصار طرحت واشنطن عبر قنوات عربية حاكمة ضرورة اعتراف م.ت.ف. بقراري ٢٤٢، ٣٣٨ وحق اسرائيل في الوجود مقابل فك الحصار عن بيروت الصامدة).

ان التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي قد بدأ يرى خطورة كبيرة في الدور السياسي الذي أخذت تحتله منظمة التحرير. فقد تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه حول منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز رفض الشعب الفلسطيني لكل الصيغ المطروحة والتي تتجاوز حقوقه الوطنية في العودة والاستقلال وتقفز عن دور منظمة التحرير، كما وتعززت المكانة السياسية للمنظمة ودورها على الصعيدين العربي والدولي، وتعاظم الاعتراف بها في العديد من المحافل الدولية. وتمكنت الثورة ومنظمة التحرير من الصمود في مواجهة كافة محاولات الابادة التي تعرضت لها، وأخذت، باختصار، تمثل صخرة كبيرة في طريق كامب ديفيد.

أمام ذلك كله، بات التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي يدرك أن استمرار هذا الوضع يعني تجميد كامب ديفيد وانتكاس السياسة الأميركية في منطقتنا، وبالأخص بعد تفاقم أزمة كامب ديفيد وتوقف المباحثات المصرية ــ الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الإداري (بفضل الاجماع الوطني الفلسطيني) وفشل سياسة القبضة الحديدية التي كان بيغن قد

أخذ بها في المناطق المحتلة، واخفاق الولايات المتحدة في بناء تحالف أميركي ــ اسرائيلي ــ عربي يجد مهمته في التصدي «للخطر السوفياتي» المزعوم. ولذلك كان الضوء الأخضر الأميركي ــ الرجعي المحلي والعربي لاسرائيل بالمباشرة في عملية الافراج عن كامب ديفيد عبر غزو لبنان.

الغزو الاسرائيلي للبنان: حقائق ونتائج

في الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب، حدد الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي السابق المحاور التي سترتكز اليها السياسة الأميركية في المنطقة (خطاب شيكاغو الشهير) وفق الترتيب التالي:

لبنان ــ الحكم الذاتي الإداري ــ حرب الخليج.

ورغم أنه من البديهي أن توجه الولايات المتحدة الأميركية عناية فائقة لهذه المحاور، فان التركيب الذي طرحه هيغ آنذاك كان يطرح عدداً من الحقائق المهمة:

أول هذه الحقائق، ان الولايات المتحدة تفكر في حل لكل واحدة من هذه القضايا على انفراد، رغم الترابط فيما بينها، هذا في اطار الحل الاستراتيجي لمستقبل كل محور من هذه المحاور. واذا كانت الولايات المتحدة قد حاولت في فترة لاحقة القيام بالربط بين المسألة اللبنانية، ومسألة التسوية العامة في الشرق الأوسط، فان ذلك يتم في اطار التكتيك الأميركي لتحسين شروط حلفها مع اسرائيل في ابتزاز الحد الأقصى من التنازلات السياسية من الأطراف الوطنية في الصراع الدائر راهناً وخصوصاً من الطرف الفلسطيني والطرف اللبناني.

والحقيقة الثانية، أن الإدارة الأميركية قد جاءت الى الحكم وفي جعبتها تصور محدد لأشكال الحل تسعى لفرضه على أطراف المجابهة العربية الأمامية، المتمثلة في سوريا والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. فالولايات المتحدة وعلى امتداد الفترة التي سبقت الحرب، قد اعتقدت أن وسائل الحل السياسي جميعاً قد استنفذت، خاصة بعد فشل عملية قمة فاس الأولى، وبالتالي فان الحل العسكري العدواني هو الخيار البديل لكل الخيارات التي كانت مطروحة سابقاً. خاصة وأن الولايات المتحدة قد ضمنت بشكل لا يقبل الشك تواطؤ عدد من الأنظمة العربية الرجعية والمشاركة في المخطط الذي أوكلت به الى «اسرائيل» للمباشرة في تنفيذه، رغم كل شعاراتها ودعواتها «للجهاد المقدس» الذي كانت لا تترك مناسبة الا وتعلن فيها عنه بضجيج.

وثالث هذه الحقائق، أن هذه المسألة تؤكد على الاتفاق الشامل بين الولايات المتحدة واسرائيل على كل الخطوات الرئيسية المتعلقة بالوضع في لبنان والمناطق المحتلة، فقد ترافق هذا التصاعد في الاهتمام الأميركي الذي عبر عنه بالعديد من التصريحات الأميركية، مع تصاعد واضح في العدوانية الاسرائيلية على الثورة والقوى الوطنية في لبنان، وفي الاجراءات داخل المناطق المحتلة. فقد صعدت سلطات الاحتلال من اجراءاتها ضد الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية المعروفة بالتفافها حول منظمة التحرير وتأييدها لسياستها. فقرارات العزل لعدد من رؤساء البلديات البارزين مثل بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل والحمد الله، الخ.. وحل المجالس البلدية

التي يترأسها هؤلاء والمجالس الأخرى، تكشف بالضرورة الاتجاه الرئيسي للمخطط الأميركي ــ الاسرائيلي.

فالاجراءات على صعيد لبنان والمناطق المحتلة تتقاطع في نقطة أساسية تتمثل في فتح الطريق أمام مباحثات الحكم الذاتي، نحو خلق حقائق واقعية على الأرض. فما ان تنجز اسرائيل عملياتها العسكرية في لبنان حتى تجد منظمة التحرير نفسها وقد فقدت ركائزها الأساسية التي كانت تعتمد عليها داخل المناطق المحتلة، وتفقد الحركة الشعبية عقلها المفكر والموجه وتتبعثر قوات الثورة، مما يفتح الطريق فعليا أمام امكانية بروز عناصر أو هيئات لا وطنية، بديلة لتلك التي تقود النضال الوطني لشعبنا في المناطق المحتلة، والتي جعلت من الولاء لمنظمة التحرير السمة الأساسية لحركتها السياسية والنضالية.

والحقيقة الرابعة: كشفت الإدارة الأميركية في اطار هذا التحديد عن الدور المنوط بعدد من الدول العربية الرجعية لإنجاز المهمات المحددة المترتبة على المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي. فالمحاولات اليمينية والرجعية المحمومة لفرض التراجع عن قرارات بغداد وتونس بشأن استمرار محاصرة النظام المصري، وفتح الباب أمام عودته الى ما يسمى «بالصف العربي» وتزامن هذا مع نشاطات وتحركات أنظمة عربية أخرى كالمغرب والأردن، يكشف بوضوح كامل التقاطع، وفي أكثر من موقع، بين المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي، وبين الاستعدادات الفعلية التي أبدتها الأنظمة العربية الرجعية تلك للمساهمة في انجاز أهداف هذا المخطط وبشكل خاص على الجبهة الفلسطينية، محاولة التخلي عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والتنازل عن حقه في العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، وفتح الطريق أمام عودة النظام المصري الى «الصف العربي» على قاعدة التزامه بكمب ديفيد ونقل الحلول الأميركية على الجبهات العربية الأخرى، وقد شكلت كلها القاسم المشترك في سياسة واشنطن، من ناحية، ونشاط الأنظمة العربية الرجعية من ناحية أخرى.

لقد أكدت وقائع الأحداث أن التفاهم الأميركي ــ الاسرائيلي في غزو لبنان وتدمير بيروت الباسلة ليس عارضاً، فقد شمل حتى أدق التفاصيل، وأن معظم التعارضات التي برزت في سياق هذه الوقائع كانت في جوهرها تعارضات تكتيكية لا تمس جوهر المصالح المشتركة بين الطرفين. كما أكدت وقائع الأحداث على ضلوع عدد من الأنظمة العربية الرجعية في خطط واشنطن بخصوص الغزو الاسرائيلي للبنان (الأغلبية الساحقة تعلم بالغزو قبل أسبوعين من بدئه) وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير وتقديم التنازلات المجانية والمسبقة من جانب العرب، وخصوصاً الفلسطينيين وفي مقدمة ذلك الاعتراف باسرائيل.

الحرب وتطور الشروط الأميركية ــ الاسرائيلية

الغزو الاسرائيلي للبنان لم يكن مفاجئاً لنا أو لأي نظام عربي. فقد كان تتويجاً لتصاعد السياسة العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية ضد لبنان، والقضية الوطنية الفلسطينية. بيد أن الشعار الذي خاضت اسرائيل الحرب تحته، والمتمثل في ابعاد

القوات الفلسطينية لمسافة ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً شمالي الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وتأمين «سلام الجليل» بابقاء جميع مدنه ومستعمراته وتجمعاته السكانية والصناعية بعيداً عن متناول السلاح الفلسطيني، وتحويل هذا الشريط الى منطقة مجردة من السلاح، تحت اشراف اسرائيل عبر ميليشيات سعد حداد، هذا الشعار هو الذي تطور، فمع مواصلة التقدم العسكري الاسرائيلي الذي تم باستخدام ثلثي الجيش الاسرائيلي العامل (١٤٠ ألفاً)، ومئات من أحدث الطائرات المقاتلة والبوارج الحربية، وما يزيد على ١٥٠٠ دبابة، و٢٢ ألف عربة مدرعة وآلية، رغم المقاومة الباسلة والبطولية التي قامت بها القوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية في الجنوب، والقوات المشتركة والسورية في بيروت والجبل، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة كل محطات الغزو، تطورت أهداف الغزو، وشروطه. فمن شعار الـ ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً في الجنوب الى شعار الاستسلام الكامل للمقاومة الفلسطينية، وخروجها وخروج القوات السورية من لبنان بعد استكمال حصار بيروت.

فاسرائيل التي اندفعت في هذه العملية بتأييد أميركي بارز والتي جابهت مقاومة غير متكافئة قد اكتشفت خلال غزوها جملة من الحقائق. فقوى الصمود العربية لم تبرز على مسرح العمليات ضد الغزو الاسرائيلي الى جانب المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والجيش السوري. واستمرت الحرب الفترة الكافية جداً لأن تختبر قوى الصمود والجماهير العربية كل خطورة الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية. وكان الصمود البطولي في أطول حرب عربية ــ اسرائيلية كافياً لكي تكتشف الشعوب العربية أن ما ينقص البلدان العربية ليس السلاح والعتاد وعدد الجنود، بل القرار الشجاع والجريء بالقتال والمجابهة المباشرة، وليس بالجنوح الى الأمام نحو الشعارات الرنانة التي أثبتت تجارب النضال عدم جدواها وخلوها من أي مضمون فعلي يضع طاقات وقدرات هذه البلدان في مواجهة المحك العملي.

لقد امتلكت جبهة الصمود العربية مثلاً ــ وما زالت ــ طاقات جبارة، سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، بيد أن هذه الطاقات أثبتت أنها لا تجدي نفعاً في غياب قرار القتال. واكتفى العديد من الدول العربية بانتهاج سياسة اعلامية ديماغوجية تضليلية، تتضمن محاولة تبرئة الذات وتحميل الآخرين في الوقت نفسه مسؤولية التقصير في دعم المقاومة الفلسطينية (في قمة فاس الثانية كانت كل دولة عربية تشتم الدول الأخرى بالجملة). ان مهمات الدول العربية لا تنحصر بالتأكيد في مجال المساهمة المباشرة في القتال الى جانب الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا، أن قائمة طويلة من المهمات المتعددة الأشكال والأحجام كانت تنتظر من يتقدم نحوها ليباشر في انجازها، خصوصاً بعد أن تكشف لكل النيام في الوطن العربي حجم الغزو الاسرائيلي للبنان وحقيقته وأهدافه.

ولو افترضت جدلاً أن الدول العربية لا تملك الامكانيات القتالية ــ وهذا بالقطع غير صحيح ــ للمساهمة في القتال الذي خاضته القوات المشتركة والسورية والشعبان الفلسطيني واللبناني، فانها كانت قادرة على الأقل لاتخاذ سلسلة من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتجارية. فوقف التعامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة

الأميركية، ومقاطعة بضائعها وشركاتها الاحتكارية، ووقف ربط عملية التنمية الداخلية في عدد من بلدان جبهة الصمود بالشركات الغربية والمتعددة الجنسيات، وسحب الأرصدة من البنوك والمصارف الأميركية والدول التي أيدت الغزو الاسرائيلي للبنان، هذا كله بدلاً من الوقوف موقف المتفرج من عملية ذبح المقاومة الفلسطينية ولبنـان، وانتهاج سياسة التضامن اللفظي التي لا تسمن بل تزيد في الجوع بينما تصدأ الأسلحة العربية في مخازنها، ويجري تعليب الكتل البشرية في المستويات الأقليمية.

لقد كشفت الحرب من جديد عمق الأزمة الذاتية لحركة التحرر العربي، وتبدى بوضوح ضعف النفوذ الجماهيري لفصائل وأحزاب هذه الحركة، وضعف القدرة على مراكمة جهد متماسك يستطيع أن ينتقل بأوضاعها الى حالة دفاع نشط على الأقل ـ ان لم يكن هجومياً ـ بدلاً عن حالة الجمود التي تعيشها. كما كشفت الحرب حجم الخلل في أوضاع وبرامج وسياسة فصائل حركة التحرر العـربي على الصعيدين الاقليمي والقومي، وخاصة بما يتعلق بمهمات القوى الأكثر جذرية، التي ارتضت لنفسها ذات الدور الذي ارتضته قوى البرجوازية البيروقراطية الحاكمة، فلم تبادر الى تطوير دورها ونفوذها في صفوف الشعب ومراكمة الخبرة والفعل المبادر الذي يمكنها من تصدر جبهة القتال والكفاح ضـد التحالف الامبـريالي ـ الصهيـوني ـ الرجعي واليميني العربي والمحلي، وضد القوى الطبقية التي جعلت من مصالحها الأنانية الضيقة مقياس الانتماء للقضية الوطنية والقومية.

أما بصدد دور الأنظمة الرجعية العربية، فقد كان امتداداً طبيعياً لدورها التاريخي في اطار عملية المواجهة الوطنية العربية للمخططات الأميركية ـ الاسرائيلية، وخصوصاً أنها لم تجد نفسها تحت ضغط منظم في الشارع على يد الجماهير وحركة التحرر الوطني المحلية والعربية. فهذه الدول التي عملت قبل الحرب على الترويج للسياسة الأميركية، وعلى تجميل وجهها القبيح، تابعت ذات الدور في الاتساق مع السيـاسة الأميركية الهادفة الى الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية وتبديد الحقوق الوطنيـة للشعب الفلسطيني وفرض الاستسلام على الشعبين الفلسطيني واللبناني. فهي لم تكتف بالصمت طيلة الغزو الاسرائيلي، وعلى امتداد شهور الصمود البطولية لبيروت الوطنية، بل عطلت كل الامكانيات لعقد مؤتمر قمة عربي خلال حصار بيروت لمعرفتها بأن عقد القمة في تلك الظروف سوف يجعل من قضية دعم الصمود على الساحة اللبنانيـة والوقوف في وجه الغزوة الاسرائيلية، الموضوع الأساسي أمام القمة. ولما كانت هذه الأنظمة تراوح بين التواطؤ والتخاذل، فقد عملت على تعطيل عقد القمة العربية، وعرقلة كافة الاقتراحات التي من شأنها أن تسند الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والقوات السورية في صمودها البطولي في وجه الهجمة الصهيونية، كما بذلت قصارى جهدها للترويج مجدداً للسياسة الأميركية والدعوة الى الالتحاق بها ومحاولة تبييض وجهها البشع مرة أخرى، وانخرطت في لعبة مكشوفة تهدف الى دق الأسافين في اطار العلاقة الفلسطينية مع الدول العربية الوطنية ومع المنظومة الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفياتي، والتشكيك بالسلاح السوفياتي على أمل دفع المقاومة الى اعادة صياغة تحالفاتها بالتوجه نحو أميركا وعربها الذين نشطوا لاستغلال نتائج الحرب في لبنان

وبيروت.

الحرب: نتائج وحقائق

شكّلت الحرب احدى أهم المحطات في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ان لم يكن أهمها وأعمقها أثراً. فقد وضع الغزو الاسرائيلي ثورتنا ولبنان ومجمل حركة النضال العربي أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة؛ فالحرب قد كشفت، كما أسلفنا، مواطن الخلل في بنية وبرامج وسياسات كل هذه الأطراف، وأخذ هذا الخلل يملي عليها ضرورة القيام بمراجعة صارمة للتجربة الماضية، وعلى ضوء ذلك، تحديد البرامج والسياسات البديلة الكفيلة بأن تنهض بأوضاعها جميعاً الى مستوى التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، يمكننا أن نسجل أبرز النتائج:

١ ـ تلقت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال. وأدت حرب الغزاة الى تشريد مئات الألوف من أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما كشفت المجازر الوحشية التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا اتجاه المخطط الرامي الى تحويل لبنان الى منطقة هيمنة ونفوذ أميركية ـ اسرائيلية مباشرة.

٢ ـ تلقى الشعب اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية ضربة قاسية أيضاً بسبب الغزو واحتلال ما يزيد على نصف الأراضي اللبنانية، وفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر السياسة الاسرائيلية التوسعية تجاه الجنوب اللبناني، وأمام سياسة الابتزاز المدعومة أميركياً لمقايضة مسألة الانسحاب بمعاهدة استسلام مع لبنان ـ على غرار كامب ديفيد ـ فضلاً عن سياسة العدو باستعمال نيران الحرب الأهلية لتجزئة البلد وفرض الهيمنة عليه، وفتح الغزو الباب أمام سياسة اسرائيل في الحاق الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الاسرائيلي، وأمام التدخل السافر في الشؤون الداخلية اللبنانية، وتعريض القوى الوطنية اللبنانية للقمع على يد الحلف الأميركي ـ الاسرائيلي وشركاه.

٣ ـ كشفت الحرب عقم التعويل على السياسة الأميركية تجاه قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فالحرب لم تفضح التأييد الأميركي للعدوانية الاسرائيلية، بل والتنسيق المتقدم بينهما بشأن خططهما المشتركة في لبنان والمنطقة. وكشفت الحرب أيضاً هشاشة الأسس التي يرتكز اليها موقف عرب أميركا، ومحاولاتهم المستمرة في الترويج للموقف الأميركي سواء بالدفاع عنه أو بطرح الأمور على قاعدة «ألم نقل لكم أن لا فائدة من مقاومة الحلول الأميركية». وأكدت الحرب أن أهداف الغزو تتجاوز بالضرورة لبنان، باتجاه ترتيب واسع لمجمل أوضاع المنطقة لتنسجم مع جوهر السياسة الأميركية الهادفة الى تحويل منطقة شرقي المتوسط الى بحيرة نفط أميركية، وأن لبنان يشكل موقعاً بارزاً في هذا الاطار لأحكام

السيطرة على المنطقة بأسرها، وموقعاً للعمل ضد القوى الوطنية والتقدمية العربية، والضغط المتواصل عليها لاركاعها وتخريب تحالفاتها مـع قوى التحرر والتقدم العالمية وخاصة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتـراكية الأخرى، حتى يسهل افتراس المنطقة كما سهل افتراس مصر بعد تدمير تحالفاتها الوطنية العربية والعالمية على يد السادات وشركاه.

وبالمقابل فقد أكدت الحرب:

١ ــ فشل الغزو في تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وابادة قواتها، على أمل فتح الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي الذي يتمحور حول الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني وبقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

٢ ــ كما أكدت الحرب صحة النظرية القائلة بامكان الحاق هزيمة جدية بالعدو الاسرائيلي، اذا ماتوفرت ارادة القتال وادامته، واذا ما اتقنت الدول والقوى الوطنية العربية قيادة المعركة سياسياً وعسكرياً بنفس متواصل، واذا ما تمكنت جدياً من تعبئة كل القوى الحية لشعوبها وزجها في الصـراع، ومن صياغـة البرامـج والسياسـات الصحيحة التي تكفل لها ذلك. فالتحالف الفلسطيني ــ الوطني اللبناني قدم للأمة العربية كلها نموذجاً ساطعاً في ارادة القتال؛ اذ قاتل هذا التحالف عدواً يتفوق بشكل كاسح عدداً وعتاداً وعلى مختلف الأصعدة التقنية واللوجستية، وتمكن ليس فقط من الصمود الأسطوري دفاعاً عن بيروت الوطنية، بل ومن تكبيد العدو خسائر فادحة، دعته للتراجع عن فكرة اقتحام بيروت البطلة أثناء الحصار.

٣ ــ أعادت الحرب القضية الوطنية الفلسطينية الى مركز الصـدارة في أزمة الشرق الأوسط، فبالرغم من محاولات الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي الهادفة الى تكبيد منظمة التحرير هزيمة عسكرية وسياسية ساحقة تخرجها كـطرف أساسي من أزمـة المنطقة، وتلغي دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، تمكنت منظمة التحرير، عبر صمودها البطولي في بيروت، من أن تؤكد على أهمية دورها في تقرير مصير قضية شعبها والشرق الأوسط، وتعزيز اتساع دائـرة الاعتراف بهـا كممثل وحيـد للشعب الفلسطيني من قبل العديد من الأطراف السياسية الدولية. ولعل التطور الذي طرأ على موقف عدد من هذه الأطراف الأوروبية الغربية، خاصة فرنسا، يفسر ذلك بوضوح كبير. وأبعد من ذلك أيضاً، فقد تأكد لدى كافة القوى المحبة للسلام في العـالم، وأمام الأطراف الدولية المهتمة بالشرق الأوسط، أن الحرب طرحت منظمة التحرير من جديد وبقوة ــ أكثر من أي وقت مضى ــ كطرف أساسي ومهم لا يمكن بدونه التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط، وأكدت لديها أيضاً، أنه لا يمكن تحقيق هذا السلام بدون الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، كما تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتـل وخارجـه في بلدان اللجوء والشتـات حول م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لها.

٤ ــ كشفت الحرب زيف ادعاءات الرجعيات العربية حول إمكان تحييد الموقف الأميركي وامكان كسب هذا الموقف لصالح القضايا العربية، وأسفر تواطؤ الموقف الأميركي مع الغزو الاسرائيلي في رفع وتيرة العداء في صفوف الشعبين الفلسطيني واللبناني وشعوب الأمة العربية عموماً للولايات المتحدة وسياستها المتحيزة لاسرائيل.

٥ ــ كما كشفت الحرب مواقف الرجعيات العربية من المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي في لبنان والمنطقة. فقد عملت هذه الرجعيات وبشكل مفضوح واستفزازي على توفير سبل النجاح لهذا المخطط، مما وسع دائرة سخط وعداء الجماهير الفلسطينية والعربية ضد الأنظمة ففاقم من عزلتها الداخلية، وكشف عقم الاستعانة بموقفها على موقف الولايات المتحدة.

٦ ــ أحدثت الحرب والصمود البطولي للقوات المشتركة والسورية في لبنان وبيروت والخسائر الكبيرة التي منيت بها قوات الغزو اهتزازاً عنيفاً في صفوف المجتمع الاسرائيلي، وأدت الى بروز انقسامات حادة في صفوف الرأي العام الاسرائيلي، للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي تضطر اسرائيل الى خوض حرب طويلة المدى، وتتكبد فيها خسائر بشرية فادحة، الى جانب الكلفة التي اكتشف أفراد المجتمع الاسرائيلي أن عليهم أن يتحملوها على حساب معيشتهم، الأمر الذي أبرز حركة احتجاج واسعة في صفوف هذا المجتمع تناهض الحرب، امتدت الى صفوف الجيش الاسرائيلي نفسه.

ان هذا يؤكد التناقضات في المجتمع الاسرائيلي، وعدم قدرته على تحمل حرب طويلة وفعلية، تضع فيها الدول والقوى الوطنية العربية والتقدمية طاقاتها الفعلية من ناحية أخرى.

ان الغزو الاسرائيلي للبنان، واحتلال نصف أراضيه، والصمود البطولي والباسل للقوات المشتركة، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني الوطني، ثم خروج المقاومة الفلسطينية أحدثت تغييرات مهمة على صعيد الوضع العام لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي برمتها، سوف تشهد الفترة القادمة نتائجها السياسية، ولكن من المؤكد أن تزايد الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعبنا، وبحقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتزايد الادراك لدى العديد من الأطراف الدولية لأهمية دور منظمة التحرير في اطار البحث عن «استقرار» في المنطقة، هو السمة الأبرز للتطور الذي شهدته منطقتنا نتيجة الحرب.

السياسة الأميركية واتجاهاتها الراهنة

اتسمت السياسة الأميركية مع مجيء ريغان للإدارة، بتصعيد واضح في العدوانية على النطاق الدولي، تجلى في محاولات تخريب الانفراج الدولي، وانتهاج سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي، وسن العقوبات الاقتصادية عليه، وعلى دول المنظومة الاشتراكية الأخرى، والضغط على الدول الغربية الحليفة لإنتهاج السياسة العدوانية ذاتها. كما تبنت الإدارة الأميركية سياسة تصعيد العداء للاتحاد السوفياتي والاشتراكية على المستويين الدولي والاقليمي، ورفعت من وتيرة الانفاق على التسلح النووي، ومن

توسيع وجودها العسكري وتدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول «العالم الثالث» وانتهجت سياسة واضحة في دعم النظم الفاشية والدكتاتورية المعادية لشعوبها في العديد من بقاع العالم، وشجعت على اثارة الحروب المحدودة والخاصة، المحلية والاقليمية (الحرب العراقية ــ الايرانية، الحروب في أميركا الوسطى)، وطورت من هجومها على حركات التحرر الوطني، والعديد من الدول والأنظمة التقدمية في العالم.

وعلى الصعيد الاقليمي في منطقتنا، تجلت هذه السياسة الأميركية بتأييد العدوانية الاسرائيلية وخاصة في غزو لبنان من أجل تحقيق أهداف السياسة الأميركية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور م.ت.ف السياسي كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومحاولة كسر ظهر القوى الوطنية اللبنانية، واضعاف سوريا، ومجمل حركة التحرر الوطني العربي، لما تشكله هذه الأطراف جميعاً من عوائق أمام الافراج عن اتفاقيات كامب ديفيد، والحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة، والافراج عن نظام مبارك.

وفي هذا السياق، طرح ريغان مشروعه، ليؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة الأميركية بنهج كامب ديفيد، واصرارها على استثمار نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، من أجل دفع الأمور باتجاه التصفية السياسية النهائية لدور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتبديد حقوقه الوطنية، وتحديد أسس جديدة مستمدة من اتفاقيات كامب ديفيد لمستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، باتجاه حكم ذاتي مرتبط بالأردن، يحول قضية شعب فلسطين من قضية شعب، وحقوق وطنية، عودة، تقرير مصير، وبناء دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد، الى قضية حدود بين اسرائيل والدول العربية وخاصة الأردن، وهو بالاضافة الى ذلك يقدم لاسرائيل شروطاً مهمة وتسهيلات تتمكن عبرها من الاستمرار في ذات السياسة العدوانية التوسعية.

لقد بات من الضروري أن ندقق جيدا في أهداف هذا المشروع، والتنازلات الفادحة التي يطلبها، وليس في خوض حرب دونكيشوتية حول امكان أو عدم امكان تنفيذه. فهذا المشروع يستهدف في وظيفته الرئيسية جملة من التنازلات الكبرى، يقف في مقدمتها، جر العرب الى التخلي عن الالتزام بقرارات القمم العربية، التي تكرر الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، ومبدأ تقرير المصير، وحق اقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة، واختصار هذه المسألة كلها بحكم ذاتي يلتحق بالأردن بعد الفترة الانتقالية التي يحددها كمب ديفيد (٥ سنوات تحت الاحتلال)، كما يهدف الى جر العرب وم.ت.ف الى تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ستجري على قاعدة هذا المشروع بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر والأردن، وكل هذا ليس حباً بالأردن بل لتوريطه بالحل الأميركي كما جرى مع مصر، وجر الجميع الى تقديم اعتراف مجاني ومسبق بدولة العدو الصهيوني، مقابل وعد أميركي بمشروع ريغان.

وهذا المشروع يلقى استجابة من جانب الرجعيات العربية، التي بدأت ــ ولم تجف قرارات فاس بعد ــ بالترويج له، وباشرت في ممارسة مختلف أشكال الضغوط على م.ت.ف والدول الوطنية العربية للقبول به. وأخذت هذه الضغوط أشكالاً

متعددة، بيد أنها كلها كانت تضغط باتجاه موافقة م.ت.ف. على تفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني، وباتجاه شق الموقف الوطني الفلسطيني، وتخريب الوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال محاولات شد بعض الأطراف والشخصيات الفلسطينية للقبول بهذا المشروع. وتتسلح هذه الرجعيات في سياستها تلك، وبدرجة أساسية، بالظروف المعقدة والصعبة التي تواجهها الثورة الفلسطينية وم.ت.ف. وتعتقد بأن من الممكن أن تنجر م.ت.ف. باتجاه مشروع ريغان؛ وبهذا فانها تحقق هدفين في آن واحد، فاذا وافقت م.ت.ف. على هذا المشروع، فان هذا يعني الاستسلام للشروط الأميركية، والموافقة على التخلي عن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعن مبدأ اقامة الدولة المستقلة، وبذلك لا يعود هناك ما يقف في طريق التسوية الأميركية ــ الرجعية لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي. واذا وافق طرف من المنظمة على هذا المشروع، فان هذا يعني مقدمة لشق وحدة الموقف الفلسطيني، وبالتالي تفسخ منظمة التحرير وتبديد قواها وتدمير تحالفاتها العربية والدولية، وذلك يؤدي الى ذات النتيجة السابقة؛ فيما تعرف هذه الرجعيات أن المشروع ليس مطروحاً للتنفيذ من حيث المبدأ، وهو لا يستهدف في الحقيقة سوى جملة التنازلات التي سبقت الاشارة اليها. وبهذا يشكل هذا المشروع، بالتنازلات التي يشترطها، الخطر الداهم الذي يواجه الثورة وم.ت.ف. وقضية شعبنا الوطنية، وفي مواجهته يجب أن تتجه كل الجهود.

الموقف العربي وقرارات فاس

بعد معركة بيروت، بادرت الرجعيات العربية الى عقد القمة في فاس، وفي ذهنها أن الفرصة قد حانت لدفع الثورة ومنظمة التحرير الى تقديم كل التنازلات المطلوبة. ولذلك سعت بكل طاقاتها الى جر م.ت.ف. للموافقة على مسودة المشروع التي قدمها المغرب الى المؤتمر والتي تتجاهل وحدانية التمثيل وتترك أمور الصراع العربي ــ الاسرائيلي بيد أميركا، بيد أن هذه المحاولات لم تنجح رغم الوضع الصعب الذي تواجهه الثورة بعد معركة بيروت، فالثورة قد جاءت الى مؤتمر فاس وهي تحمل معها تراثاً ساطعاً من الصمود والبطولة والتقدير الكبير الذي أحرزته بهذا الصمود عربياً وعالمياً؛ بينما حضرت الرجعيات العربية الى فاس وبيوتها من زجاج، ولذا اضطرت الى الموافقة على التعديلات الأساسية التي أدخلت على مسودة المشروع على أساس التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بتكريس الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، وتحديد اطار دولي للحل، كي لا تترك المسألة في يد واشنطن وحدها.

كما أن مشروع فاس الذي تم التوصل اليه، لا يعني أن الرجعيات العربية سوف تلتزم حقاً بما وقعت عليه في قمة فاس، ولا يعني أنها ستتوقف عن محاولاتها في الاتجاه نحو مشروع ريغان. فموقف هذه الرجعيات ينطلق بالأساس من اعتبار مشروع ريغان أرضية الحل، ولذا فانها لا تتعامل مع قرارات فاس على أساس أنها كل متكامل، بل تسعى الى التمسك فقط بجانب من البند السابع الذي تفترض مصالحها تفسيره على

أنه اعتراف مجاني ومسبق باسرائيل، والذي تسعى الى الانطلاق منه للتعامل مع مشروع ريغان. كما أن هذه الرجعيات سوف تتابع بالتأكيد محاولاتها للضغط على م.ت.ف. وسوريا، مستعينة بالوضع المعقد الذي تواجهه الثورة الآن، وبالوضع العربي العام المحكوم بالذعر أمام الهجمة الأميركية ـ الاسرائيلية، من أجل السير بالمنطقة باتجاه الاتساق مع المخطط الأميركي الهادف الى السيطرة الكاملة على منطقتنا وفرض الاستسلام الكامل على شعوبها وقواها الوطنية والتقدمية.

ان الوقائع عنيدة كما يقول المثل، فلم يكد يجف حبر مشروع فاس، حتى بادر الملك حسين والحسن وأنظمة عربية أخرى الى الاعلان صراحة عن تأييد مشروع ريغان، وأن مشروع فاس لا يمثل بديلاً عن مشروع ريغان.

العلاقات الوطنية الفلسطينية ومحاورها

مع انتهاء معركة بيروت والجنوب اللبناني، وطرح مشروع ريغان، دخلت القضية الوطنية لشعبنا مرحلة جديدة شديدة الصعوبة والتعقيد، وتتسم أيضاً باشتداد وتفاقم الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل جرها الى تقديم تنازلات جدية تمس النضال الوطني الفلسطيني برمته وأهدافه الأساسية. وعلى ضوء المواجهة الجارية الآن مع هذه الضغوط، أصبح واضحاً أن التنازلات التي يشترطها مشروع ريغان تمثل الخطر الداهم الذي يواجه ثورتنا وقضيتنا الوطنية. فهي تتمحور حول شطب منظمة التحرير الفلسطينية، والغاء دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وحول تبديد الحقوق الوطنية لشعبنا، وتهدف الى جر العرب جميعاً، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الى التخلي عن قرارات القمم العربية بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير، والقيام بدلاً من ذلك بتفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني في أية مباحثات قادمة مع كل من أميركا واسرائيل ومصر بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصير شعبنا وحقوقه، الأمر الذي يجعل من هذه المحاور، بالاضافة الى ضرورة المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني المستقل، الاتجاه الطبيعي للنضال الوطني الفلسطيني، والأرضية الواجب تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار م.ت.ف. عليها.

وفي مواجهة هذا برزت خطوط التباين في الموقف الفلسطيني؛ فتجد فئات من البرجوازية الفلسطينية الكثيرة داخل الوطن المحتل وخارجه، فرصة ملائمة لطرح الحلول والمواقف المنسجمة مع مواقف ومصالح الرجعيات العربية، التي ترتبط مع هذه البرجوازية بشبكة من العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية، والتجارية. وبتكامل دور هذه الفئات مع فئات أخرى من البرجوازية البيروقراطية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير في الخروج باستخلاصات ذات طبيعة خطرة على مستقبل النضال الفلسطيني؛ فهي تجد أن ميزان القوى الراهن يميل لصالح الحلف الأميركي ـ الرجعي العربي، وهي لذلك تتجه في تعزيز علاقاتها مع هذا الحلف على حساب تعزيز وتطوير العلاقة مع الأطراف والقوى العربية الوطنية، وتعتقد في هذا بامكان «الاستقواء» على الموقف الأميركي بموقف هذه الرجعيات المرتبطة أصلاً بالسياسة الأميركية العامة على الصعيدين الدولي والاقليمي. وهي تطرح أفكاراً تدعو عملياً الى اعادة صياغة أسس

التحالفات الفلسطينية على الصعيد الدولي، وخاصة الاضعاف التدريجي للعلاقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى وقوى التحرر والتقدم، الى الانتقال التدريجي بالتحالفات نحو أوروبا الغربية، التي لا تملك الا هامشاً محدوداً جداً في استقلالية موقفها عن موقف الولايات المتحدة الأميركية.

كما تجد فئات أخرى داخل الثورة الفلسطينية، وتحت شعار «المراجعة النقدية»، أن الأوضاع المستجدة، والدروس المستخلصة من حرب لبنان، باتت تستدعي اعادة النظر بالبرنامج السياسي والعديد من الخطوات السياسية والكفاحية التي حققها شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالمناداة مثلاً بالتخلي عن البرنامج السياسي المرحلي للثورة، وما تم اشتقاقه من البرامج من خطوات، والنظر الى المكتسبات والانجازات التي راكمها شعبنا خلال سنوات طويلة من النضال الباسل والمرير على الأصعدة الدولية والعربية على أساس أن لا قيمة لها، والعودة بالساحة الى طور الأفكار التي تم تجاوزها منذ عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وفي هذا، تفقد هذه الفئات الاتجاه الصحيح للنضال الوطني الفلسطيني وأهدافه المركزية في هذه المرحلة والتي تتمثل في حماية «وحدانية التمثيل» و«حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة»، وصب كل النيران لاحباط حركة التنازلات الكبرى التي يشترطها مشروع ريغان وردع الضغوط «العربية» التي تتعرض لها م.ت.ف. للاقتراب من هذه الاشتراطات الأميركية.

ان المراجعة النقدية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني مسألة ضرورية ولازمة لاستخلاص العبر والدروس؛ ولكنها يجب أن تجري أساساً على قاعدة حماية المكتسبات الوطنية التي حققتها الثورة ومنظمة التحرير، وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل وتعزيزها في اطار منظمة التحرير. ذلك أن غياب هذه الأسس سوف يجعل من عملية المراجعة عملاً غير ذي قيمة، ويقود الى «نتائج عدمية» تحت مظلة «الجملة الثورية اللفظية». ان اتجاهات العمل الصحيح في هذا المجال يجب أن تستند الى التمسك الحازم بالبرنامج السياسي والتنظيمي المرحلي واعطاء الحلول الوطنية الملموسة للقضايا الجديدة التي برزت في مجرى الحرب وحتى الآن، وعلى قاعدة استقلال القرار الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد، والتمسك بالحقوق الوطنية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، وعدم الانخراط في أية تكتلات ومحاور انقسامية وغير مبدئية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير بل ومجابهتها، وتعزيز الجهود من أجل صيانة دور منظمة التحرير الفلسطينية في صفوف الشعب، وحماية الحقوق والمكتسبات والتحالفات الوطنية والقومية والعالمية للشعب والثورة التي تم انجازها بالدماء والعرق والدموع ودرب الألم والنهوض على امتداد ١٨ عاماً من الكفاح المسلح والمتعدد الأشكال وعذابات ٣٤ عاماً من التشرد واقتسام الأرض والشعب بين العدو الاسرائيلي والدول العربية. كما يتطلب ذلك العمل على تصحيح وتوطيد علاقات م.ت.ف. مع الدول العربية الوطنية وخاصة سوريا، ومع سائر فصائل حركة التحرر

الوطني العربي وتعزيز التحالف مع قوى الثورة العالمية، وخاصة الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، ومع كافة القوى الديمقراطية والمحبة للسلام والمتفهمة لحقوق شعبنا، والعمل على توسيع دائرة الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وللحقوق الوطنية لشعبنا، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة. والبديل عن هذا هو الوقوع في الفخ الذي وقع به السادات وحصد النتائج المرة التي حصدها.

وفضلاً عما تقدم، فان الوضع يقتضي:

□ التمسك الحازم بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومجابهة كافة المحاولات الرامية الى الانتقاص من دور منظمة التحرير السياسي على صعيد أزمة الشرق الأوسط.

□ تصحيح وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس ديمقراطية جبهوية، تكفل مشاركة كافة فصائل الثورة فيها، ومحاصرة نفوذ الفئات والعناصر البيروقراطية المتبرجزة (أمراء المقاومة) التي باتت تجد مصلحتها في الارتباط بالرجعيات العربية والتكيف مع مطالبها.

□ تصعيد وتطوير أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي عمق وخلف خطوطه في الأراضي اللبنانية الوطنية المحتلة.

□ العمل على تجميع القوات الفلسطينية المبعثرة في عدد من الدول العربية، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، وبما يمكّن هذه القوات من أخذ موقعها في مجابهة العدو، واحتمالات عدوانه الجديد على الأراضي المجاورة للمناطق المحتلة.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة: باتت الأوضاع الراهنة والتطورات تطرح المهمات الملحة التالية:

احياء دور الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، ولجانها الوطنية الفرعية. وأن الاسراع في انجاز هذه المهمة لا يسهم فقط في تطوير وتوحيد النضال الوطني الذي يخوضه شعبنا في هذه المناطق ضد سياسة الاحتلال ومحاولات فرض مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، بل يقطع الطريق أمام نشاط عملاء العدو، والرموز الرجعية الانهزامية المرتبطة به وبسياساته. والمباشرة أيضاً في تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للجبهة في قيادة النضال الوطني وتوحيدها في وجه محاولات التبديد القومي للهوية الوطنية لشعبنا، وضد اجراءات الضم والالحاق والوصاية التي يحاول العدو فرضها على شعبنا في هذه المناطق.

العمل على تطوير وتعزيز وحدة المؤسسات والنقابات والاتحادات الشعبية، وسائر الهيئات الوطنية، وتمكينها من القيام بدورها الفاعل والقيادي على صعيد الفئات والطبقات التي تمثلها، ووأد المحاولات الجارية لخلق الأطر الموازية أو البديلة لها.

المجابهة الحازمة لمواقف الرموز الرجعية اليمينية والتقليدية الانهزامية الرجعية التي تسعى الى الانسجام مع المخططات الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية، والاصرار على أن برنامج م.ت.ف، هو برنامج كل الشعب وطبقاته الوطنية.

تنهيج وتصحيح عمل اللجنة المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة، ودعم الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تقود النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وتمويل المشاريع

التي تعزز الصمود في الأرض وتحد من الهجرة في الريف والمدينة.

العلاقات الفلسطينية ــ العربية
أسسها واتجاهاتها

أدى الخلل الحاصل في دور ومهمات جبهة الصمود العربية، وغياب مؤسساتها المشتركة عن ممارسة دورها في مجابهة العدوان الأميركي ــ الصهيوني ــ الرجعي العربي، وبالتالي غياب الهيئات والاطر التي يجري فيها التنسيق وتوحيد المواقف بين مختلف أطراف جبهة الصمود، أدى الى بروز خلل في العلاقات بين مختلف أطراف جبهة الصمود، هذا الخلل **يشجع الاندفاع العربي الرجعي** نحو مزيد من الارتباط بالمخططات الأميركية في المنطقة، وخاصة بمشروع ريغان، لجر العرب جميعاً للاعتراف المجاني والمسبق بدولة العدو، ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما أن الخلل القائم بين أطراف جبهة الصمود العربية، يجد صداه في الضغوط القوية والمتواصلة التي تشنها الرجعيات العربية على منظمة التحرير من أجل الاقتراب من مشروع ريغان والموافقة على تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني مع عناصر من الضفة والقطاع تتكيف مع حدود وطلبات مشروع ريغان.

أن الأسس التي يجب أن تستند عليها العلاقات الفلسطينية ــ العربية يجب أن تتضمن قبل كل شيء:

□ اسناد منظمة التحرير الفلسطينية في الدفاع عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم تقديم مايشجع القوى الرجعية واليمينية العربية للتطاول على هذا الحق.

□ التأكيد العملي، والالتزام بمقرارات القمم العربية المختلفة، على أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتعامل معها على هذا الأساس.

□ احترام قرارات القمم العربية بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

واستناداً لهذه الأسس، ومن هنا، يجب أن تنطلق العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية ومن المصالح المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، في النضال ضد التوسعية والعدوانية الاسرائيلية، ومن أجل حق تقرير المصير والاستقلال، وضمان عملية التطور الديمقراطي للشعب الأردني. ان التصدي الجاد للأطروحات الصهيونية حول «الوطن البديل» وحول طروحات تصفية حقوق وقضية الشعب الفلسطيني تحت شعار «الحكم الذاتي» الذي يطرحه ريغان، وحول التغطية على سياسات وبرامج الاحتلال الصهيوني تجاه الأردن، هو الذي يضمن صيانة حقوق الشعبين الفلسطيني والأردني. ومن هنا فان شكل العلاقة المستقبلية بين الشعبين يجب أن تتم على أساس:

□ التصدي المشترك لمحاولات المساس بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة، ولمحاولات تحويل قضية الشعب الفلسطيني الوطنية الى قضية حدود متنازع عليها بين اسرائيل والأردن والدول العربية الأخرى.

□ التصدي الحازم لمحاولات المساس بمنظمة التحرير ودورها كممثل شرعي وحيد

للشعب الفلسطيني، ورفض كل صيغ التفويض، أو الانابة العربية التي تفتح الطريق أمام المخطط الأميركي الرامي الى الغاء دور م.ت.ف. وتبديد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية القائمة بذاتها.

□ وتتسم بأهمية كبيرة ضرورات التصدي للمحاولات الجارية لفك العزلة عن النظام المصري الذي ما زال سائراً في ركب السياسة الأميركية واتفاقيات كامب ديفيد، والذي يشارك الضغط على م.ت.ف. للانخراط في مشروع ريغان وتقديم التنازلات للعدو الصهيوني، ومجالات تخريب العلاقات الفلسطينية ــ الوطنية العربية.

ان التمسك بالبرنامج السياسي المرحلي وبقرارات القمم العربية بشأن القضية الوطنية الفلسطينية، واشهارها كسلاح في وجه من يحاول الخروج عن البرنامج وهذه القرارات، يكتسب أهمية كبيرة. وأثبتت وقائع مؤتمر فاس أن الثورة الفلسطينية والدول الوطنية العربية، رغم ما حدث في لبنان، ورغم رجحان موازين القوى لصالح جبهة الأعداء، ما زالت تمتلك قدرات وطاقات كبيرة جداً، تمكنها من تعطيل خطط أميركا وعربها التي تلحق الضرر بالحقوق الفلسطينية والعربية. ان تصحيح العلاقة بين الدول الوطنية العربية ومنظمة التحرير، والضرورة المصيرية لتطوير الأوضاع الذاتية الداخلية للدول الوطنية، وتعزيز علاقاتها التحالفية مع المعسكر الاشتراكي على قاعدة ثابتة، وتعبئة طاقاتها وشعوبها، وانتهاج سياسة ثابتة في مجابهة السياسة الأميركية، سوف يمكنها بالتأكيد من القيام بهذه المهمات، بل والانطلاق منها نحو مرحلة لاحقة تمهد للهجوم المضاد على هجوم جبهة الأعداء.

الحرب والعلاقات الفلسطينية الدولية

عززت الحرب في لبنان، والصمود البطولي للثورة جنباً الى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني، مكانة القضية الوطنية الفلسطينية في اهتمامات الرأي العام والقوى الدولية الأساسية، وعززت المكانة السياسية لمنظمة التحرير، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت على الأهمية الخاصة لدورها في اطار البحث بقضايا الصراع الفلسطيني والعربي ــ الاسرائيلي، ووضعت القضية الفلسطينية في مركز الحدث في الشرق الأوسط. وأبرزت السياسة العدوانية الاسرائيلية للعالم، وسياسة التدمير والقتل الجماعي، والمجازر بأن لا سلام ولا أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط بدون الاستجابة لحقوق شعب فلسطين، والصراع الآن يدور حول مضمون هذه الحقوق. وفضحت الحرب أيضاً سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تشجع العدوانية الاسرائيلية عبر أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، وأبرزت وحشية الغزاة العزلة السياسية الدولية التي تعيشها «اسرائيل».

ان التطورات الايجابية والملموسة التي طرأت على موقف قطاعات واسعة ومهمة في الرأي العام الدولي، والأطراف الدولية المهمة، باتت تتطلب سياسة فلسطينية تقوم على العمل الجاد من أجل استثمارها، واستثمار التباين في المواقف بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية تجاه أزمة الشرق الأوسط، باتجاه توسيع الاعتراف الدولي

بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والانتقال بها من الاقرار الغامض بحق تقرير المصير الى الاقرار بالاستقلال في اطار دولة وطنية على أرض الوطن الفلسطيني. كما أكدت الحرب على الأهمية الخاصة لحماية تحالفات منظمة التحرير مع المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي وكافة قوى التقدم والتحرر في العالم ولتطويرها؛ فهذه التحالفات هي التي أعطت الحقوق الوطنية لشعبنا بعدها العالمي وأدت الى تدويل القضية الفلسطينية. ان العمل في هذه الاتجاهات دون أي تنازلات مجانية ومسبقة يكتسب أيضاً أهمية خاصة وكبيرة، من أجل تعزيز وتثبيت دور منظمة التحرير والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

المرحلة والمهام العاجلة أمام الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أكدت الأوضاع والتطورات الناجمة عن الغزو الاسرائيلي للبنان، **بأن المهمة المباشرة والمركزية المطروحة على جدول أعمال ثورتنا، تتمثل في محاصرة واحباط مناورة مشروع ريغان لفرض التنازل عن وحدانية التمثيل وعن حق الدولة المستقلة؛ فهنا يقع الخطر الداهم والمباشر الرامي الى تصفية حقوق شعبنا والغاء** دور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب، في ذات الوقت، التصدي الحازم لكل المحاولات الانهزامية الهادفة الى الانسجام مع هذا المشروع في الساحة العربية، وفتح باب التنازلات المجانية لصالح العدو.

كما أن تعاظم الضغوط المنصبة على م.ت.ف، وتصاعد العدوانية الاسرائيلية ــ المدعومة أميركياً ــ ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، وضد الشعوب العربية الأخرى، وخاصة في لبنان، أصبحت تملي على ثورتنا وشعبنا:

□ **التأكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحمايته والتمسك بوحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا، وحقه في الدولة الوطنية المستقلة على قاعدة البرنامج السياسي** وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني والقمم العربية تجاه الحقوق الفلسطينية.

ان تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في اطار م.ت.ف. على هذا الأساس، شرط أساسي لتحقيق مهام الثورة الراهنة. وذلك يجب أن يشمل بالضرورة أيضاً كل مجالات العمل، ومختلف المؤسسات السياسية، والدبلوماسية والجماهيرية، والعسكرية داخل الوطن المحتل وخارجه، على قاعدة الائتلاف الجبهوي الديمقراطي **وجبه سياسة الاستئثار والنزعات التكتلية والانشقاقية التي تبرز بين الحين والآخر في صفوف الثورة.**

□ **تطوير الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني** داخل الأراضي المحتلة وضد كافة مؤسساته العسكرية وعملائه، لما يلعبه هذا الشكل من النضال في اسناد ودعم النضال البطولي التي تخوضه جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل وخارجه.

□ **المبادرة الى اعادة تجميع قوات الثورة الفلسطينية** المبعثرة في عدد من البلدان العربية ونقلها الى سوريا، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، بما يطور طاقاتها وقدراتها

القتالية.

□ **تصحيح العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. وسوريا**، وتطوير التنسيق معها في كافة القضايا التي تهم النضال المشترك ضد أطراف كامب ديفيد، ومشروع ريغان، والتحالف الأميركي ــ الصهيوني ــ الرجعي ومخططاته العدوانية.

ان تطوير العلاقة مع سوريا، وكافة الدول الوطنية العربية الأخرى يعزز بالتأكيد موقع م.ت.ف. في مجابهة الضغوط التي تواجهها المحاور الرجعية من أجل جر المنظمة الى تقديم التنازلات المجانية والمسبقة.

□ **توجيه أقصى درجات الحرص على التحالف بين الثورة وم.ت.ف. وبين** القوى الوطنية اللبنانية، **وفي خدمة تطوير وتعزيز صمود القوى الوطنية اللبنانية في نضالها في مواجهة الاحتلال والقوى المحلية العميلة له.**

□ حماية حقوق شعبنا في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفي المقدمة حقوقهم الاجتماعية والأمنية والنقابية والمهنية والسياسية؛ وهذا يتطلب بالضرورة تأمين كل الوسائل الكفيلة بحماية هذه الحقوق وفقاً للاتفاقات التي سبق وتم التوصل اليها مع السلطة اللبنانية قبل مغادرة القوى المقاتلة بيروت المناضلة.

□ توثيق العلاقة الكفاحية بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وكل قوى التحرر والتقدم في العالم لمواجهة الحلف العدواني الأميركي ــ الاسرائيلي، والعمل على الاستفادة من التطورات الايجابية في مواقف العديد من القوى السياسية وخصوصاً في أوروبا الغربية، وفي الرأي العام العالمي، وخاصة الرأي العام الأميركي، بهدف توسيع الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية بما فيها الدولة الوطنية المستقلة، ومواصلة تطوير العلاقات مع بلدان عدم الانحياز وسائر القوى المعادية للامبريالية.

ان خطورة المرحلة الراهنة تقتضي مباشرة الثورة وم.ت.ف. في انجاز هذه المهمات الكبيرة المطروحة على جدول أعمالها، وتقتضي التمسك الشديد باتجاه القضية المركزية للنضال في هذه المرحلة.

ان أمامنا العديد من المصاعب والتعقيدات التي تولدت بفعل الحرب، وبفعل التخاذل العربي العام، ولكنا على ثقة بأن الثورة وم.ت.ف سوف تكون قادرة على تجاوز كل هذه الصعوبات، والنجاح في كبح الهجمة المعادية، على أساس التمسك بالبرنامج المرحلي والوحدة الوطنية والقرار المستقل والموحد، وتقديم الحلول الملموسة للقضايا التي أفرزتها وطرحتها الحرب.

شهادة ممدوح نوفل عن الحرب: الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية

إعداد: سلوى العمد

ممدوح نوفل، عضو المجلس العسكري الاعلى للثورة الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قائد القوات الثورية المسلحة للجبهة.

قبل الحديث عن الحرب ودورنا فيها، لابد من الاشارة الى مسألتين رئيسيتين: المسألة الأولى، إذا كان لابد من شهادة فلابد من شهادة للأخ القائد سعد صايل «أبو الوليد»، الذي فقدناه، شهادة لدوره في الاستعداد للمعركة، ولدوره في إدارة هذه المعركة. هذا الرجل، يجب عندما تذكر معركة بيروت أو الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية، أن يقرن اسمه بها، وذلك أدنى حدود الوفاء من قبل المناضلين الثوريين للمناضلين الثوريين، لأن دور الأخ القائد «أبو الوليد» كان استثنائياً ومميزاً، كان دور القائد الفعلي الذي واكب هذه الحرب منذ لحظاتها الأولى وحتى نهايتها. أذكر، وإن يكن هذا ليس هو المدخل، في اللحظات الأخيرة لمسيرة بيروت، عندما كنا على ظهر الباخرة، اجتمعنا بمن حضر من المجلس العسكري برئاسة الأخ أبو الوليد. وبحثنا في كيفية تسجيل تجربة هذه الحرب. وطالما نحن الآن بصدد تسجيل بعض وقائع هذه الحرب نثمن المبادرات الساعية الى توثيقها، فهذه المبادرات التي تصب في مجرى ما فكر به الأخ أبو الوليد وما يفكر فيه الآن كل قائد مسؤول، وهو جمع كل ما جرى في هذه الحرب، ليكون مادة غنية.

في اجتماعنا، آنف الذكر، على ظهر الباخرة، اتفقنا على وجوب إجراء تقويم لهذه الحرب وتسجيل لها. ووضعنا، ونحن على ظهر الباخرة، هيكلاً عاماً لدراسة أو بحث نقدمه لكل مقاتل شارك في الحرب، ولكل قائد أو كادر أو عنصر ليروي، عبر استمارة البحث، التي لا زالت مسودتها لدي، لنسجل ما يمكن تسجيله. المسألة الثانية التي لابد من الاشارة إليها، إلى جانب دور الأخ أبو الوليد، هي دور مئات وآلاف البشر الذين جرحوا أو استشهدوا والذين قد يكون من الصعب أو المستحيل الوصول إليهم. مطلوب، وهذه أمانة ومسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا جميعاً، أن نسجل مآثر هؤلاء الشهداء عبر التقصي عن طريق رفاقهم في الدرب ومن عاشوا معهم التجربة. لأن هؤلاء، الذين قدموا

التضحيات الكبيرة هم صانعو هذه التجربة، وصانعو النصر.

على الصعيد الشخصي، إن أي دور لأي إنسان في هذه الحرب، أيا كان موقعه، هو جزء من دور جماعي. نحن في اطار المسؤولية والموقع القيادي نعتبر أنفسنا مسؤولين عن الانجازات والايجابيات، وكذلك عن الثغرات والنواقص التي أفرزتها الحرب. لحظة بدء الحرب، أو قبل الحديث عن لحظة بدئها، لابد، أيضاً، من الاشارة الى أنها لم تكن مفاجئة لنا؛ فقد كانت لدينا، كمجلس عسكري أعلى للثورة، تقديرات تتوقع هجوماً للعدو. كما كانت تردنا معلومات من مصادر عدة بهذا الصدد. وكنا مطالبين، ازاء ذلك، بوضع خطط للمواجهة. جرى وضع خطط مشتركة لكل قوات الثورة في كل منطقة من المناطق. جرى التحضير للجزء اللازم للحرب، جرى التحضير التعبوي اللازم للقوات. بالتأكيد، هذا التحضير كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى. وقد تأثر هذا التحضير، كما بينت الحرب، بمدى تقديرنا لطبيعة الهجوم. وهنا لسنا بصدد مناقشة هذه المسألة والحديث عنها. ولكن لابد من وقفة، نحن الآن بصددها على صعيد المجلس العسكري الأعلى، وقفة لتقويم هذه الحرب. وقد شكل المجلس لجنة أنيطت بها مهمة تقويم الحرب، وأنا عضو فيها. ونتحمل، كلجنة، مسؤولية صياغة ما لنا وما علينا في هذا المجال.

بداية الحرب: في بيروت وصيدا

قبل الهجوم كانت تردنا معلومات عن حشود للعدو من المواقع الأمامية المتقدمة. وكنا نمرر هذه المعلومات أولاً بأول للهيئات والمجلس العسكري، ونصوغها ونعيدها للمقاتلين، للوحدات والقطاعات، لتكون على أهبة الاستعداد. لحظة بدء الحرب، لحظة بدء العمليات الحربية بقصف المدينة الرياضية جوّاً كنت في مكتبي في بيروت في منطقة الفاكهاني المجاورة للمدينة الرياضية. توجهت مباشرة الى غرفة العمليات، ووجهنا نداءات لمحطات اللاسلكي بشكل مباشر للتأكد مما إذا كانت هناك أهداف أخرى يجري قصفها. جرى تعميم هذا الحدث، الغارة (على المواقع المختلفة) حيث كانت هذه الغارة بمثابة انذار لبدء الهجوم. انتقلنا مباشرة الى مقر العمليات المركزية للثورة، حيث كان لدينا قرار في المجلس العسكري الأعلى بأن نكون جميعاً على أهبة الاستعداد، وأن يتواجد الجميع في العمليات المركزية عند بدء العمليات العسكرية. بدأت البرقيات ترد عن الوضع، وشرع بتشغيل الأجهزة المتخصصة بعمليات الانقاذ والاخلاء. وأعطيت تعليمات للقوات استعداداً للمعركة، حيث كان التقدير، كما كنا نتوقع، أن هذه الغارة بداية لهجوم واسع على مناطق الجنوب بشكل أساسي. وستشمل الغارات والانزالات كل المناطق الوطنية اللبنانية.

من المجلس العسكري في مقر العمليات المركزية الذي تواجد فيه أعضاء المجلس، كان الأخ أبو الوليد هو الذي يدير العمليات بشكل مباشر، ويتابع الموقف في غرفة العمليات المركزية. كانت البرقيات ترد عن عمليات القصف التي استمرت يومي الجمعة والسبت، إذا لم تخني الذاكرة، وكانت شموليتها بالنسبة لنا إنذاراً لبدء الهجوم. كنت أتابع في المجلس العسكري وفي عمليات الجبهة الديمقراطية البرقيات الواردة، وألاحق تنفيذ التوجيهات اللازمة. أذكر، عندما كنت في المجلس العسكري، يوم السبت،

في اليوم الثاني للغارات، أنني قلت للأخ أبو الوليد أنني أنوي التوجه إلى صيدا حتى أدقق بترتيبات المعركة هناك، حذرني أبو الوليد من خطورة الطرق، نظراً لتعرضها للقصف وقال: «ضروري أن تصل وضروري أيضاً أن تعود، لذلك يحتاج الأمر للانتباه والحذر في التحرك». نزلت الى صيدا، والتقيت مع الأخوة هناك، وقلت لهم: «هذه بداية العملية الاسرائيلية الواسعة التي كنا نتوقعها، وعلينا جميعاً أن نكون على أتم استعداد لمواجهة الموقف، فهذه المعركة حاسمة وفاصلة، يترتب على نتائجها وآثارها الكثير مما يتعلق بمستقبلنا ومستقبل الساحة اللبنانية». هذه هي التصورات المشتركة التي كانت سائدة في المجلس العسكري ولدى قيادة الثورة. وفي حينه، قدم بعض الأخوة ملاحظاتهم بشأن الاحتياجات والمتطلبات الضرورية والاضافية في ضوء التقديرات آنفة الذكر. وفي ضوء ذلك، أبلغنا الجميع بضرورة أن يقاتل كل منا في موقعه، لأننا قد نضطر للقتال داخل جزر تعزل عن بعضها بعضاً، إما بسبب الانزالات أو بالهجوم المباشر، أو بقصف الطيران. وإلى ذلك، جرى تأمين المستلزمات للأخوة، وأرسلت على عجل الى المناطق، وهي ليست أكثر من احتياجات اضافية، لأن الاحتياجات الأساسية للمناطق، من مواد التموين والذخيرة والسلاح للشعب والمقاتلين على حد سواء، كان قد تم تجهيزها منذ آذار الماضي، حين لاحت في الأفق، آنذاك، احتمالات وقوع عملية اسرائيلية كهذه.

عدت من صيدا الى بيروت، وأطلعت الأخوة الأعضاء في المجلس العسكري والأخ أبو الوليد على مجريات التحضير للمعركة، والنتائج الأولية للقصف والغارات الاسرائيلية.

خطة الدفاع عن بيروت

على امتداد الحرب، كنا معاً في اطار المجلس العسكري نبقى حيث تكون العمليات المركزية وننتقل حيث تنتقل. كنا نقوم بمهامنا، بواجباتنا، عبر الجولات على المواقع والقوات، ومن ضمنها الجولات على خطوط التماس الأمامية، حيث كان العدو يتقدم. وعندما وصل العدو إلى الدامور، كان المجلس العسكري بدوره قد وصل إلى هناك للاطلاع على الموقف عن قرب. وعندما وصل العدو إلى الدوحة، كان المجلس العسكري أيضاً قد وصل إلى هذا الموقع للاطلاع عن كثب على ما يجري على الأرض.

عبر العمليات الحربية وتصاعدها، كانت كل مجريات الحرب بالنسبة لأعضاء المجلس العسكري الأعلى واضحة. وبعد أن تجاوز العدو جسر الأولي، تبلورت الصورة في أذهاننا أكثر. التقينا في المجلس العسكري، وحددنا على الخارطة الاحتمالات لوثبات العدو، وتوقعنا تطورات هذه الوثبات ومراحلها، لكل يوم من أيام الحرب؛ المرحلة الأولى، الثانية، الثالثة، الخ... ووضعنا في الاعتبار بيروت كمرحلة ثالثة لمهمات العدو الحربية. وهذا لم يكن موضوعاً في الاعتبار عند اللحظة الأولى لبدء الحرب، وإنما اتضح لنا ذلك في حوالي اليوم الرابع للهجوم، وتحديداً بعد أن تجاوز العدو بإنزالاته وتقدمه على الأرض منطقة صيدا ـ جسر الأولي، وبعد أن تقدم العدو من محور عرب صاليم باتجاه جزين، وبدأ يتجاوز منطقة جزين.

ناقشنا سويا مسألة الدفاع عن بيروت، حيث بدأنا بترتيب أمر الدفاع. وهنا،

للأمانة خطة الدفاع عن بيروت بتفاصيلها كانت قدوضعت من قبل الأخ أبو الوليد. عرض الأخ أبو الوليد الخطة على المجلس العسكري الأعلى بحضور الأخ أبو عمار الذي كان في الخارج عند بدء القصف يوم الجمعة وعاد في ليل السبت الأحد. ناقشنا هذه الخطة، وأقرت وبدأ التحضير لها بالتحصين، بتوزيع القوى، وتقسيم بيروت إلى مناطق.

من الحوادث المؤثرة بالنسبة لي تلك البرقيات التي وردتنا من مواقع القتال في صيدا بعد أن تجاوز العدو جسر الأولي وبدأ تطويق صيدا وإكمال غلقها، فقد جاء في تلك البرقيات أن العدو أكمل الطوق على صيدا، وأن هناك هجرة واسعة للمدنيين، وقصفاً بحرياً وجوياً عنيفاً ومتواصلاً منذ ساعات طويلة. ما العمل؟ كان الرد، وهذا موثق، «علينا أن نصنع من صيدا ستالينغراد، أن نجعل منها مأثرة تاريخية للمقاومة نسطرها بتضحياتنا، فصيدا هي كما القدس، أو نابلس أو جنين، علينا أن ندافع عنها بكل الامكانات والطاقات».

كان الخط العام في المجلس العسكري في كل توجيهاته لكل المحاور والقطاعات: القتال، القتال. وذلك من أجل إدامة المعركة أطول فترة ممكنة. لأننا كنا نريد أن نسجل في التاريخ الفلسطيني أن بالامكان محاربة هذا العدو بواسطة هذه الأسلحة الخفيفة والبسيطة. ونريد، كذلك، أن ننهي أسطورة الحرب الخاطفة التي ينتهجها العدو، ويحقق من خلالها انتصارات ساحقة في أيام معدودة. وكنا نريد أن نفسح مجالاً للعرب، لمن يريد منهم أن يقدم مساعدة ودعماً أن يقدم مثل هذا الدعم. وكنا، بوعي، نريد اطالة الحرب، على أمل أن نخلق تفاعلات عربية ــ دولية لصالح قضيتنا ولصالح دورنا في هذه الحرب. أعتقد أن هذا قد تم، ونجحنا، في تحقيقه من خلال تضحيات كبيرة ومعاناة وألم كبيرين.

عندما تقدم العدو إلى الدوحة ووصل إليها كانت هناك معارك باسلة خاضها مقاتلون في الدوحة التي هي عبارة عن تلة وبضع منازل. دامت المعركة في هذا الموقع ثلاثة أيام. معارك الدوحة كانت بالنسبة لي أول امتحان مباشر للجندي الاسرائيلي على الأرض، كشفنا من خلاله أن هذا الجندي ليس كما صوره من خاض معه معارك سابقة، وليس كما يدعي هونفسه، أو كما تصوره الصحافة البرجوازية وتحاول أن ترسمه في إطار هذه الصورة. شاهدت من خلده كيف تتراجع الدبابات أمام قاذف الـ بـ ٧ بعد رماية قذيفة واحدة عليها، رتل من الدبابات يقدر بكتيبة يتراجع أمام قذيفة بـ ٧ دمرت إحدى آلياته. هذه الواقعة هي بالتأكيد إحدى آلاف الوقائع التي عاشها المقاتلون الفلسطينيون.

الالتفاف من الجبل

كان العدو قبل أن يصل الى الدوحة قد عمل شيئاً من الالتفاف والتطويق لبيروت، فعندما اصطدم في مناطق الدامور والناعمة والدوحة بمقاتلينا، اندفع باتجاه قبر شمون والتف من منطقة قبر شمون على بعبدا، أذكر أنه عندما وصل العدو الى قبر شمون وأثناء معركة قبر شمون، كنت وقتئذ في العمليات المركزية، وكانت ترد برقيات تفيد بأن العدو قد دخل قبر شمون، وأنه يتجه إلى بشامون وتوجهت بعد ذلك الى الأوزاعي لأنه

بامكان المرء من منطقة الأوزاعي أن يلحظ ما يجري بشكل مباشر. من الأوزاعي لاحظت أن المعركة تجري بعيداً عن بشامون وأنها لا زالت دائرة في منطقة قبر شمون. اتصلت من السيارة بالأخوان. كان ياسر عبد ربه [عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.] في منطقة الجبل، في شملان فسألته عن الوضع هناك فأجاب: «تدور المعركة الآن في قبر شمون. وقد جرى طرد العدو منها للتو، وتراجع إلى الخلف. الوضع ممتاز جداً بطرفنا».

تابعت المسير إلى خلدة، ومن خلدة عبر طريق بشامون الى سوق الغرب. كان القصف عنيفاً جداً. عندما وصلت الى بشامون ـ البلد، عند العين من تحت، لاحظت أن رماية مباشرة تتساقط على البلد وعلى منطقة العين، وعلى الطريق الذي تعطل بسبب كثافة القصف. دخلت احدى البنايات، وصعدت الى سطحها، ومن هناك راقبت العمليات العسكرية؛ كان واضحاً أن العدو يغلق أو يحاول إغلاق الطريق. سكان البناية أحسوا بوجودنا هناك، نزلنا، كانوا خائفين إلى حدٍّ ما، فمصدر الأخبار بالنسبة لهم هو المذياع. وقد لمست تأثير المعلومات التي كانت تذيعها إذاعة العدو وإذاعة الكتائب عليهم. تحدثنا إليهم فرحبوا بنا، قالوا ظننا أنكم اسرائيليون لأن إذاعة الكتائب أذاعت خبراً عن وصول الاسرائيليين إلى شملان وبشامون. قلنا لهم: «لا، نحن فدائيون فلسطينيون»، رحبوا بنا، وأحضروا لنا الشاي والقهوة، وقالوا: «إبقوا هنا، وما يجري علينا يجري عليكم». تابعنا المسير بعد توقف قصير في سوق الغرب. كنت أود التوجه الى شملان حيث مقر العمليات الذي يوجد فيه ياسر عبد ربه، إلا أنه قال لي عبر اللاسلكي، «المنطقة تتعرض لقصف شديد، إبق في مكانك وسأتصل بك». التقينا بعد ذلك وناقشنا معركة قبر شمون، ودفعنا بتعزيزات إلى قبر شمون، بما في ذلك قوات إضافية من قوات الاحتياط في بيروت وجهناها إلى هناك.

أثناء عودتي إلى بيروت، كان القصف من الزوارق والطيران والمدفعية عنيفاً جداً. التقيت ما بين خلده وقبر شمون بالشهيد البطل عبد الله صيام، وبالمناضل عبد الهادي من حركة «أمل». كانا متوجهين إلى شملان، أوقفت السيارة وتحدثت إليهم، سألوني: «أين كنت؟» قلت: «في سوق الغرب وبشامون». قالوا: «مررت لنا العمليات المركزية معلومات وردت اليها تفيد بأن سوق الغرب وبشامون قد سقطتا في يد العدو» قلت: «هذا غير صحيح، هناك مقاومة جيدة، والمعلومات التي مررت غير دقيقة». وأذكر أن الشهيد العقيد عبد الله صيام، وهو قائد ميداني فذ، قد حمل جهاز اللاسلكي، واتصل بالعمليات المركزيةمباشرة، وقال لي: «إحك أنت على الجهاز مباشرة». حادثت العمليات على الجهاز، وأبلغت الأخوة هناك، الأخ أبو الوليد، والأخ أبو موسى، أن الوضع في هذا المحور جيد ويمكن أن نقاتل ونصمد لأيام أكثر، ولابد من تعزيزات إضافية للمنطقة. أرسلت برقيات لمناطق البقاع لترسل بدورها تعزيزات إلى الجبل، إذ لم تكن لنا في هذه المناطق في الأصل أي قوات عسكرية قبل المعركة. وهذا بالتأكيد أحد الأسباب التي سهلت للعدو عملية الخرق من مناطق الجبل. لم تكن لنا قوات هناك، ليس بسبب خلل في خطتنا أو تجهيزاتنا، بل بفعل ظرف سياسي حكمنا بعدم التواجد في هذه المناطق قبل الحرب، رغم أننا، في المجلس العسكري، كنا مدركين قبل الحرب لإهمية الوجود في هذه المناطق وفي هذه المحاور. وكنا قد شكلنا أكثر من وفد ليبحث مع الحركة الوطنية

هذا الأمر. إلا أنه لم يكن هناك أي تجاوب في هذا الصدد من المعنيين بالأمر.

أبو الوليد يعاين المواقع

واقعة أخرى، والوقائع كثيرة، يوم قصف الطيران المتواصل [١١ آب (أغسطس) ١٩٨٢]. حاول العدو أن يتقدم باتجاه الأوزاعي، وجرى صده. وردتنا معلومات بأن العدو قد تقدم من منطقة خلدة إلى المطار، وأنه قد احتل المدرج الغربي للمطار. كنا، الأخ أبو الوليد وأنا، في العمليات المركزية، قلت: «وصول العدو إلى المدرج الغربي للمطار يعني أن العدو سيندفع من منطقة المدرج الغربي للمطار باتجاه الغزار وثكنة هنري شهاب وصولاً إلى السفارة الكويتية. وسيحاول تجاوز شارع الأوزاعي بعزله، لذلك لابد من التأكد على الأرض مما جرى، والتأكد من الاجراءات الدفاعية المتخذة».

وتحركت إلى الأوزاعي، قال لي أبو الوليد: «من الأفضل ألا تذهب الآن ففي المساء أفضل، وصلت الى الاوزاعي إلى مكتب «أمل» سابقاً الذي أصبح في الحرب مقراً لعمليات القوات المشتركة. جلست مع الأخوة هناك، وفي أقل من دقيقتين كان الأخ أبو الوليد قد وصل الى هناك أيضاً، رغم عنف القصف واستمرار المعركة، ورغم الاشتباكات التي كانت تجري عند الكنيسة التي لا تبعد عن مكتب «أمل» بأكثر من ٧٠٠ متر. مع وصول أبو الوليد، لاحظ العدو وجود حركة غير عادية، بمعنى احتمال اكتشافه لوصول قيادي الى المنطقة. ترجل أبو الوليد من سيارته، وبينما كنا نتصافح إذا بالرشاشات الخفيفة من جهة المدرج الغربي للمطار تطلق النار باتجاهنا. كنا على طرف الشارع، فشدنا الشباب بسرعة للدخول الى دكان لا باب له. قلت لأبو الوليد: «ما الذي أتى بك الى هنا»؟ قال لي: «ما دفعك إلى المجيء هنا دفعني أيضاً للمجيء. يجب أن نتبين على الأرض ما يجري». قلت له: «يجب أن نمشي من هنا فوراً». قال: «رجلي على رجلك» قلت له: «أخرج أنت، وسأتبعك». قال: «لا ، تذهب أنت، وأنا أتبعك». أصغينا للشباب حول ما يجري عندهم، ثم أرغمنا الشباب، نحن الأثنين معاً، على الذهاب الى السيارات ومغادرة المنطقة.

أذكر هذه الواقعة التي هي واحدة من وقائع عدة، وأشهد فيها لدور الأخ أبو الوليد الميداني والتخطيطي في مجال مقاومة الغزو، إذ أنه لم يكن يضع أية خطة على الأرض إلا بعد أن يزور المنطقة. أعتقد أن مثل هذا الدور القيادي له آثاره الكبيرة، ليس فقط في وضع الخطط الصحيحة والدقيقة والملائمة للواقع بل، وأيضاً، في تعزيز الصمود والقتال. وهذا ما استخلصته، أيضاً، من أحاديث المقاتلين والجنود من قوات الردع، الذين كانوا على الخطوط الأمامية؟ أتذكر كلمات الجنود السوريين، الذين كانوا في المحاور والمواقع الأمامية مع مقاتلينا، التي عبروا فيها عن أن جولات القيادة الفلسطينية على المحاور ولقاءاتها مع الجنود السوريين كان لها أكبر الأثر في نفوسهم، وكان لها الأثر الأكبر في الصمود. وكما قالوا: «هذا هو سر صمودكم، أنتم [الفلسطينيين]، وهذا سر استبسال المقاتل الفلسطيني الذي يجدكم دائماً الى جانبه في الميدان». هذه كلمات ترددت على ألسنة الجنود الذين عايشوا التجربة معنا.

محاولات اقتحام بيروت

هناك واقعة كان لها مدلول ومعنى أرغب في ذكرها هنا. فبعد أن حاصر العدو بيروت، وفي إحدى محاولات التقدم التي قام بها على محور المتحف، وردت للعمليات المركزية معلومات تشير الى أن العدو قد تجاوز المحكمة العسكرية ببناية واحدة في المنطقة الحرام، التي كانت قائمة ما بين القوات المشتركة و«القوات اللبنانية»، والتي كانت مجردة من السلاح ومن القوات من الطرفين. تحركنا الى موقع في بناية ملاصقة، كانت توجد فيها القوات المشتركة وقوات حطين التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. في هذه البناية، كان شبابنا قد ثقبوا الجدار، ومن فتحة الجدار، لاحظنا بالفعل حركة العدو في البناية المجاورة، وكان القرار أن يجري اخراج العدو من هذه البناية في اليوم نفسه وليس بعد ذلك. ووضعت خطة للهجوم بالقنابل اليدوية من الطوابق العليا، والهجوم بالرشاشات من الأرض. بعد أقل من ساعتين، كان العدو قد غادر هذه البناية وسمعنا الصراخ ورأينا الارباك الذي وقع في صفوف جنوده. هذه الحكاية مؤشر على أن الجندي الاسرائيلي جندي عادي، وفي بعض الحالات دون العادي. وهذا التقدير غير مبالغ فيه بل هو حقيقة، فجندي العدو يمكن أن يكون دون العـادي في بعض الحالات. لأنـه لم يتعود، من جانبه، على أن يقاتل وأن يرى بشكل مباشر، وجهاً لوجه خصمه العربي يقاتله على الأرض. فلقد تعود التقدم على الأرض «نظيفة» من أية مقاومة، تعود التقدم على الأرض بعد أن تقوم الطائرات والمدفعية والبوارج بتنظيفها له. في هذه الحرب اكتشفت حقيقة الجندي الاسرائيلي.

ومن الوقائع التي لابد، أيضاً، من تسجيلها معارك المتحف، ومعارك ثكنة هنري شهاب وحي السلم. في المتحف، حاول العدو الهجوم عدة مرات وجرى صده في كل مرة. في واحدة من هذه المرات، سمعت بالمذياع خبراً مفاده أن القوات الاسرائيلية استطاعت التقدم في منطقة المتحف ــ سباق الخيل مسافة عشرة أمتار. مسافة عشرة أمتار تعني طول الدبابة، أي أن الدبابة تقدمت إلى الأمام مسافة بطولها فقط. حصل استبسال وبطولة نادرة من المقاتلين عندما كان العدو يحاول التقدم على هذا المحور. كانت المباني، الواقعة شمال ميدان سباق الخيل، هي المقتل بالنسبة للعدو، إذ كان المقاتلون بـ الـ آر.ب.ج. من الطوابق يترصدون كالصياد عندما ينتظر إطلالة الصيد. وكلما حاولت الدبابات مجرد الظهور في شارع بدارو، خلف السور، محاولة اجتياز أرض سباق الخيل، كانت قذائف الـ بـ٧ تنطلق صوبها من كل اتجاه، أتذكر أنهم حرقوا المنطقة بالطيران والمدفعية في محاولة لتوسيع تقدمهم. بعد يوم من الغارات العنيفة على هذه المنطقة، ذهبت لزيارة قائد كتيبة جيش التحرير الفلسطيني في ذلك الموقع المقدم عطية، كنت أظن أن مقاتليه لن يخرج منهم أحد حياً لكثافة النيران من مختلف الأنواع والعيارات المنصبة عليهم، وذهلت عندما وصلت الى هناك فعلمت أن خسائر الموقع كانت شهيدين فقط. كانت التحصينات المشيدة والمموهة بشكل جيد عنصراً أساسياً في حماية المقاتلين وصمودهم في مواقعهم، وتصديهم لكل هجمات العدو على هذا المحور.

عندما أحرز العدو اختراقاً من منطقة المطار باتجاه ثكنة هنري شهاب، وأمكنه

الوصول اليها، كان في تقديرنا أن العدو سيتابع الهجوم في الساعة نفسها حتى السفارة الكويتية، لأن إذاعة العدو، وكذلك اذاعة الكتائب، أعلنتا وصول قوات العدو الى السفارة الكويتية والمدينة الرياضية ودار المعلمات. وأشهد وأسجل أن مجموعة محدودة من المقاتلين تمركزت ما بين سفارة اليمن الديمقراطي والسفارة الكويتية بمواقع محدودة أيضاً، قد تحملت كل أشكال القصف المدفعي والطيران والبوارج التي حاول العدو التقدم تحت حمايتها. واستطاعت هذه القلة من المقاتلين إحباط هجوم ما يزيد على كتيبة دبابات من جانب العدو. ويسجل لهؤلاء المقاتلين صمودهم، في مبنى، شرق محطة البنزين مقابل مدخل ثكنة هنري شهاب، حيث دمرت على المقاتلين جميع الطوابق فوق الأرض باستثناء طابق واحد، بقيت المجموعة صامدة في هذا المبنى في الطوابق الأرضية. وكلما حاول العدو الخروج من الثكنة بدباباته، باتجاه الشارع، كان رماة الـ آر.ب.ج. له بالمرصاد. وكنا نلتقط على اللاسلكي، باللغة العبرية، الصراع بين أجهزة العدو، فالكثيرون من قادة وحدات الدروع كانوا يشتمون الطيران والمدفعية، لأنها لا تمهد لهم الطريق كما يجب. في احدى المرات التقطنا مكالمة لاسلكية تخاطب القوات المتقدمة قائلة: «حرقت لك الأرض حرقاً، لم يبق شيء حي.. تقدم. وبأمر من الأعلى تقدم». فأجابه الطرف الآخر: «حاولت التقدم، ولكنهم لا زالوا موجودين، وقد دمرت لي ثلاث آليات بعد كل هذا القصف، ليست لديكم دقة في إصابة الأهداف». فأجابته المدفعية: «بأمر من الأعلى تقدم». فقال الطرف الآخر: «إذا كان لابد من التقدم فليتقدم هو [الأعلى]». هذه المكالمة اللاسلكية مسجلة لدينا وغيرها كثير.

معارك حي السلم والكوكودي تؤكد، أيضاً، أن المقاتل الفلسطيني متفوق على الجندي الاسرائيلي، صمود المقاتل، قدرته على التصدي، ومنع العدو من التقدم، تجلت أيضاً على هذا المحور. كان العدو قد وصل منطقة التيرو، شرقي مدرج المطار، ومن هذا المكان حاول العبور عدة مرات الى مباني جي السلم على أطراف الحي، قرب البساتين في كل مرة كان يتم صد العدو وإفشال محاولاته.

القدرة على الاحتمال والمبادرات

المقاتل الفلسطيني تميز بقدرة على التحمل مذهلة. أذكر أنني كنت في جولة مع الأخ قائد المنطقة الجنوبية، جولة على المواقع الأمامية، كان المقاتلون يأخذوننا الى مواقعهم الأمامية، التي لا تبعد أكثر من مائة متر عن مواقع العدو الاسرائيلي المموهة جيداً. كانوا يقولون لنا: «هذا الموقع [الاسرائيلي] جبان، وذلك شجاع». وعندما نصل الى موقع ما، يقولون: «هنا خذوا الحذر، لأنه يوجد في هذا المكان قناص ماهر، وهناك موقع نخرسه من البناية المجاورة ولا يستطيع رفع رأسه» أريد بذكر هذه التفاصيل أن أشير إلى أن المقاتل الفلسطيني امتلك قدرة على الدقة في المواجهة.

وكانت هناك مبادرات من المقاتلين والكوادر القيادية في المواقع، ساهمت في صنع هذه التجربة وتحقيق هذا الصمود، وبالتأكيد، هناك آلاف الوقائع التي يمكن التحدث عنها. وخلال الحرب، ظهر العديد من المبادرات السياسية والعسكرية التي بادر إليها العديد من المقاتلين الفلسطينيين. وقد كان لهذه المبادرات دور أساسي في تحقيق

هذا الانجاز. أورد مثلاً، أحد الشباب من أبناء شعبنا في الوطن المحتل، والذي غادر الوطن للالتحاق بالثورة، كان موجوداً في منطقة الضاحية الجنوبية، منطقة الليلكي، هذا الشاب يتقن اللغة العبرية، وها هو العدو أمامه؛ وهو من منطلق معرفته لنفسية هذا العدو، أخذ على عاتقه الفردي أن يبادر الى شن حرب نفسية على العدو ذاته في المواقع الأمامية بمعدات بسيطة: ميكروفون مع راديو كاسيت. وكان الشاب يسجل بعض الأغاني المؤثرة ، ومنها أغان باللغة العبرية، وأغاني مجموعات «حركة السلام الآن» ومختلف القوى الديمقراطية في اسرائيل. وراح الشاب يستخدم ما أنتجته هذه القوى في حركتها الاحتجاجية، مثـل الأغـاني التـي تحكي عن السلام. كان هذا المقاتل يذيع هذه الأغاني على خط التماس مع العدو عبر الميكروفون. كانت سيارته تصل إلى بعد أمتار قليلة عن المواقع الاسرائيلية، كما كان يبادر إلى تسجيل نداءات للجندي الاسرائيلي تعبر عن صلابة المناضل الفلسطيني، وعن استعداده للتضحية، مما يؤثر على معنويات جنود العدو. وأتذكر أنه سجـل، مرة، ومباشرة بعد أغنية عن السلام، كلمات تقول: «أيها الجندي الاسرائيلي، فكر: لماذا أنت هنا؟.. هل سلامة الجليل تتطلب منك أن تصل إلى بيروت؟، أم أن تحويل بيروت إلى موقع لقوات التدخـل السريـع [الأميركية] هو الذي يدفعك لمثل هذا الفعل؟، هل أنت قادم إلى هنا للدفاع عن كريات شمونة والمطلة، أم أنت قادم من أجل تأسيس مواقع للأميركيين؟ أيها الجندي، فكر بأطفالك، نحن مقاتلون لنا قضية عادلة، نحن طلاب سلام، لكننا ذوو حقوق مهدورة». وكان هذا المقاتل بكلماته يؤثر، أيضاً، في مجرى الصراع، الى حد تنبهت معه قيادة العدو في ذلك الموقع الى مدى التأثير المعنوي لهذه الكلمات ولهذا الأسلوب في مجال الحرب النفسية، وقد أعطت أوامرها على ما يبدو باطلاق النار على هذه السيارة ومنعها من الاقتراب. وأكثر من ذلك، جهز العدو من جانبه أيضاً ميكروفونات مضادة في مواجهة هذا الميكروفون المتواضع للمقاتل البسيط الذي بادر عبر الميكروفون للتأثير النفسي على العدو.

من المؤكد أننا نجد العديد من الحوادث المشابهة لهذه الحادثة. الكثيـر من المقاتلين، عندما أصبحت المواقع متداخلة، كان يحرص في الوقت الذي يوصل فيه الطلقة الى موقع العدو، على أن يوصل إليه الجريدة أيضاً. كان هذا المقاتل يتقدم على الطريق ليضع الجريدة تحت حجـر ويخاطب العدو: تقدم لأخذ الجريدة ولن نطلق عليك النار. وكان جندي العدو يتقدم لأخذ الجريدة، ويحرص المقاتل الفلسطيني على أن يلتزم بعهده في عدم اطلاق النار في تلك اللحظة.

دور المقاتلات في الحرب

عبر الصراع برز، أيضاً، دور المرأة، كان هنالك أكثر من موقع لفتيات فلسطينيات على الخطوط الأمامية لحرصهن على أن يكن في المقدمة. أذكر فصيلاً للفتيات زرته في حي السلم. كان موقعهن يتقدم كل مواقع الشباب، بالاضافة إلى دورهن في مجالات أخرى. كان لوجود المقاتلة على المحور الأثر الكبير والدور المهم في الصراع، وقد لعبت المرأة والفتاة الفلسطينيتان دوراً بارزاً في هذه المعركة بالتحديد. وقد ظهر هذا

الدور ليس فقط عبر المساهمة في الخندق الأمامي، بل، أيضاً، في مهام أخرى لا تقل أهمية عن المهمة القتالية، فقد لعبت المرأة دوراً كبيراً في تأمين الطعام للمقاتلين، وفي مجال حل المشكلات الاجتماعية التي نشأت عن شراسة وفاشية الضربات الاسرائيلية، لعبت دوراً كبيراً في العمل لتأمين الماء للناس عند انقطاعه.

توفير التموين والخدمات

ومما نعتز به حقاً أننا في هذه الحرب استطعنا، رغم الامكانيات المتواضعة، أن نؤمن الطعام للمقاتل ولكل جندي في وقته المحدد، ونعتز بأننا كنا نؤمن للمقاتل، منذ بداية الحرب وحتى نهايتها، وجبة ساخنة يومياً. كان السائق يحرص على نقل الطعام إلى المواقع الأمامية ساخناً. وكان المقاتل يحس عندما يصله الطعام ساخناً بأن مواقعه الخلفية لا زالت بخير، وقادرة على امداده بكل شيء. ومما نعتز به، أيضاً، أن الهيئات المعنية بالتموين واللوازم في الثورة استطاعت تأمين الطعام للمواطنين اللبنانيين والفلسطينيين. وأذكر أنه عندما اشتد الحصار ومنع التموين، كانت التعليمات للأفران: «وزعوا الخبز مجاناً، وللمواطنين قبل المقاتلين». لاشك في أن أبناء الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني قد واجهوا صعوبات كبيرة في هذه الحرب، والعديد من العائلات كانت تبحث عن لقمة الخبز. وفي كثير من الأحيان تقاسم المقاتلون والأسر المجاورة لمواقعهم الطعام والتموين تجسيداً للصمود المشترك.

المعارك كانت عديدة، والوقائع كثيرة، وكلها تشير إلى استخلاصات أساسية، وهي أن المقاتل الفلسطيني هومقاتل من الطراز الأول. هذا المقاتل لديه تجارب غنية، ويعتبر «رأس المال» الذي نحرص على المحافظة عليه وتطويره وتعبئته دائماً، وتشغيله في مهام العمل.

الخروج من بيروت

ممـا لا شـك فيه أن مرحلة الخروج من بيروت كانت، بالنسبة للجميع، أقسى أيام الحرب، أقولها بالنسبة لي شخصياً. كانت أكثر اللحظات تأثيراً هي لحظات الخروج. بيروت بالنسبة لنا كانت مركز ثقل أساسي، وقاعدة رئيسية للقرار الفلسطيني المستقل، كانت الحياة الحرة التي استطاع المناضل الفلسطيني في كنفها الحفاظ على استقلاليته. بالتأكيد، أن الحركة الوطنية والشعب اللبناني وحرصاً منهما على نضالنا وتطوير هذا النضال، هما من فتح لنا البيت، مساهمة منهما في هذا النضال. على المستوى القيادي الفلسطيني حتى ما قبل الخروج بأيام، لم يكن لدى قيادة الثورة تصور بأن العدو يمكن فعلياً أن يرضخ ويقبل بخروج المقاومة بسلاحها معززة مكرمة بعد أن قاتلته نحو تسعين يوماً، بل كان التقدير أن العدو لن يسمح بالخروج إلا إذا أرغم على ذلك، وارغامه لا يتم إلا بمزيد من القتال والصمود، وعندها يصبح العدو في وضع لا يستطيع فيه أن يبقي وضع بيروت على ما هو عليه.

كنا نحرص على إدامة المعركة. ونحن في المجلس العسكري، وعلى مستوى القيادة كلها، كنا خلال فترة الحصار نعتبر أننا نحاصر العالم معنا في بيروت، لأننا كنا

نحس يومياً بأن الصوت الفلسطيني ينتقل من الصباح حتى المساء، وعبر الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكل وسائل الاعلام الأخرى، الى كل أنحاء العالم. كنا حريصين على إطالة أمد الصراع لأطول فترة ممكنة، لأننا كنا نعتمد، وقد ثبتت صحة هذا الاعتقاد: بأننا في كل يوم يمر على المعركة ندخل الى بيت جديد من هذا العالم. وبالفعل، لم تبق خلال الحرب مؤسسة دولية أو صحيفة أو إذاعة في هذا العالم إلا كتبت أو نشرت عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وأرغمنا العدو وكل حلفائه على أن يظهر وجهاً لوجه مع الحقيقة التي كان يحاول دائماً إنكارها. في كل الحروب السابقة لم يكن المقاتل الفلسطيني يتصدر الصراع، بل كان باستمرار مساهماً في المعركة في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكان العدو الاسرائيلي والحركة الصهيونية العالمية ينكران وجود المقاتل الفلسطيني والحقيقة الفلسطينية برمتها. فجاءت هذه المعركة لتثبت للمجتمع الاسرائيلي والعالم أن هناك قضية وحقيقة إسمها الشعب الفلسطيني المشرد، وأن هذا الشعب مقاتل ويقف وجها لوجه، وبمفرده إذا اقتضى الأمر، أمام العدو الذي كان ينكر وجوده على مدار السنوات الطويلة الماضية.

أستطيع القول: رغم شراسة المعركة وطولها، ورغم المعاناة الكبيرة خلال هذه الحرب، فان الخروج من بيروت بحد ذاته كان خروجاً مشرفاً، امتاز بدقة التنظيم، خروج مشرف، لأنه حفظ للمقاتل الفلسطيني كرامته، ولأول مرة في تاريخ الصراع في العالم، يخرج المقاتلون بأسلحتهم، بكامل معداتهم ولياقتهم العسكرية، رغماً عن أنف عدوهم. بالتأكيد، كانت خطة شارون التي كانت نكتة نتداولها في المجلس العسكري، أن يحمل القيادات الفلسطينية «بالشبك» ويلقي بها فوق المستعمرات والمستوطنات الاسرائيلية، لابادة هذه الثورة، وإهانة تاريخ نضالها ومستقبلها. كانت تصريحات شارون بهذا الخصوص مثار نكتة عندنا في المجلس العسكري. كنا نردد النكات على حكاية الشبك هذه. كانت هذه الحكاية بالنسبة لنا وللمقاتلين مصدر تصميم على متابعة الصراع ومتابعة القتال. وكنا مستعدين لكل الاحتمالات بما في ذلك احتمال الاستشهاد في مواجهة العدو، وكنا قد أعددنا أنفسنا لأن نقاتل العدو من شارع لشارع في حال دخوله بيروت.

العديد من الأخوة والتنظيمات شكلوا فصائل خاصة لمواجهة هذا الاحتمال، أتذكر أنني شكلت فصيلا من رماة الـ ب ـ ٧ أسميته فصيل «الزاروب [الزقاق] الأخير» وقلت لعناصره: «أنتم فصيل الزاروب الأخير، ومهماتنا وإياكم أن نقاتل معاً، والذي يبقى منا على قيد الحياة يطلق النار على الآخر عندما تنفذ ذخيرة الجميع». هذا مستوى الاستعداد الذي كان. الخروج كان لابد منه بعد قتال تسعين يوماً، لثقتنا بأننا سنتمكن من إعادة تنظيم أوضاعنا ومتابعة الصراع، مستفيدين من هذه التجربة الغنية. وكنا مقتنعين بأننا قد قمنا بواجبنا، وبيروت ليست مدينة فلسطينية. بيروت ليست القدس، ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية لواصلنا صنع بطولات جديدة تضاف إلى بطولات وأمجاد المقاتل الفلسطيني.

تنظيم الخروج كان أيضاً دقيقاً، كان للأخ الصديق الكبير الشهيد أبو الوليد دور رئيسي في عملية التنظيم التي وضعنا فيها حساباً لكل الاحتمالات، بما في ذلك

احتمالات الغدر. وجرى تنظيم القوات، تنظيم خروجها، وكان خروجها أشبه بالأعراس التي يتخللها الدموع واطلاق الرصاص، صور لا تنسى، شخصياً، عندما أصبح الخروج حقيقة واقعة، أحسست بالضبط بمعاناة وآلام هذه الحرب. كان الملعب البلدي أثناء مغادرة المقاتلين صورة معبرة، المرأة اللبنانية والفلسطينية، الطفل والرجل، كان الجميع يواكب الأبطال ويحرص، قبل موعد المغادرة بساعات وعلى امتداد الطريق، على أن يودع هذا البطل بكل الاعتزاز والفخر والألم والمعاناة. لاشك في أن صورة الملعب البلدي ونحن نحتفل فيه بأعياد الثورة والجبهة والشعب جالت ببال كل قائد فينا، ومرت بخاطره، لحظة الوداع. هاتان الصورتان بما تحملانه من معانٍ وآلام، أثرّتا في نفس كل مناضل وقائد فلسطيني، وأثرها يعمق القناعة والايمان بمتابعة الصراع حتى يحقق هذا الشعب أهدافه الوطنية، ويقيم دولته ككل شعوب الأرض.

عند المغادرة، حرص المجلس العسكري على أن يغادر مع القافلة الأخيرة. وحرصنا على زيارة مقبرة الشهداء قبل المغادرة بقليل. آخر قافلة من المقاتلين كانت تضم عدداً من الأخوة القياديين وأعضاء المجلس العسكري الأعلى. وقفنا في مقبرة الشهداء بخشوع، وكان معنا الأخ أبو الوليد، الشهيد الذي انضم إلى هؤلاء الأبطال، وقفنا معاً، وضعنا أكليلاً، وكل الذي قلناه لأنفسنا وقاله البعض منا للآخر على تربة المقبرة: «نودعكم، في أرض لبنان أمانة في عنق الشعب اللبناني، وفي عنق كل من يبقى منا حياً في ميدان الصراع». وعاهدناهم على أن نتابع الصراع حتى يحقق شعبنا أهدافه التي من أجلها استشهدوا. عاهدنا هؤلاء الشهداء على أن نبقى أوفياء لأهدافهم ومسيرتهم، وأن نبذل كل مالدينا من طاقة وجهد حتى نحافظ على تضحياتهم وإنجازاتهم. كانت المغادرة وركوب الباخرة شيئاً مؤلماً حقاً؛ مؤلم أن نصعد الى الباخرة، ونحمل المنظار، نشاهد العدو وعدداً من قياداته؛ مؤلم وجارح أن نرى المارينز الأميركيين هم الذين يقومون بعملية تسهيل خروجنا، يبتسم واحدهم لك دون أن تطلق عليه الرصاص لأن الادارة الأميركية هي صاحبة خطة المذبحة كلها. العدو الأميركي هو الذي أعطى الضوء الأخضر للغزو الاسرائيلي، وساهم في التفاصيل. كان مؤلماً أن يشاهد المرء جنود المارينز الذين لا زالوا حتى الآن في الأراضي اللبنانية، وكنا نتألم لرؤيتهم ونقول: «أعان الله الشعب اللبناني وقواه الوطنية على هذه القوى العدوانية التي وطأت أرضه». لأن وصول المارينز والقوات متعددة الجنسية، له أهداف أكبر من اخراج المقاتلين الفلسطينيين؛ توجد مطامع مباشرة للأعداء في الأرض اللبنانية. حقيقة، أحس المرء منا بالمرارة والألم عند الخروج. أتذكر أن لحظات صمت طويلة لفت أجواءنا على ظهر الباخرة في البداية وكأن الأمر حلم أو شريط سينمائي نشهده ونعيشه لحظة بلحظة. لم يسعد أي منا بالمغادرة، بل، على العكس، فمنا من كانت دموعه سخية ورأيناها تنهمر، ومن كان عصي الدمع فيما كانت أعصابه تتمزق ألماً لهذه المغادرة. ويزداد الألم لأن هناك ادراكاً لأبعاد وحجم الآلام والمعاناة التي سيعانيها شعبنا والشعب اللبناني بسبب من مغادرتنا. كان من المضحك المبكي بالنسبة لي منظر البوارج الحربية الفرنسية والأميركية التي واكبت قافلتنا حتى ميناء طرطوس بتاريخ ١٩٨٢/٩/١. بالتأكيد سيبقى هذا التاريخ، بالنسبة لي، شيئاً لا ينسى. على ظهر الباخرة، قبل

الوصول، جلسنا، عدداً من أعضاء المجلس العسكري وأنا مع الأخ أبو الوليد، وطرحنا: ما العمل الآن؟ اتفقنا على أن الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية لقوات الثورة هي النقطة المركزية التي يجب أن يتمحور النشاط حولها: الوحدة التي تجسدت في بيروت، يجب المحافظة عليها وتطويرها وتوثيقها في العلاقات بيننا. ناقشنا، أيضاً، التجربة التي عشناها في بيروت، فيها ثغرات وايجابيات كثيرة جداً. واتفقنا على أن نلتقي وأن نقوم هذه التجربة، ونحدد ما هو للعلن وما هو خاص وداخلي. وضعنا صيغة أسئلة أولية، صاغها، فيما بعد، الأخ أبو الوليد في كتاب وجهه إلى قادة الوحدات من أجل الشروع بعملية التقويم. لأن هذه الحرب يجب تقويمها ليس من زاوية تسجيل الوقائع فقط، رغم أهمية هذا التسجيل وقيمته وضرورته التاريخية، بل، أيضاً، لاستخلاص الدروس من هذه الحرب، سير المعارك، دور السلاح فيها، دور الجانب التعبوي وغيره. وهذا ما يجب أن ينصب فيه جهدنا الجماعي. أعتقد بأن هذه الحرب، ومعركة بيروت على وجه الخصوص، هي مدرسة غنية وشرف لكل جندي عربي أن ينخرط في صفوفها ليتعلم ويستفيد، وهي مدرسة غنية بالدروس التي يجب أن نعلمها لأطفالنا وأبناء شعبنا. وهنا تتضح قيمة التوثيق وقيمة التسجيل والدراسة العلمية لهذه الحرب.

الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. بكر أبو كشك

تعتبر مشكلة الاسكان من بين أخطر المشاكل التي يواجهها العالم، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الجوع، اذ أن كل انسان يحتاج أول ما يحتاج الى الطعام ثم المأوى. هذا وتبدو خطورة مشكلة الاسكان واضحة اذا تذكرنا أن ثلث سكان العالم يعيشون في ما يشبه الأكواخ والكهوف.

لقد أظهرت دراسات منظمة اليونسكو عام ١٩٧٢ العلاقة بين الانفجار السكاني ومشكلتي الجوع والاسكان. ومثلما أقيمت المؤتمرات لدراسة مشاكل الجوع، أقيمت، وبنفس الشعور بالمسؤولية، المؤتمرات الخاصة بمشكلة الاسكان، وأذكر منها مؤتمر فانكووفر بكندا عام ١٩٧٦. وهنا، على الصعيد المحلي، أقيمت ندوة الاسكان بمبادرة مجمع النقابات المهنية في المناطق المحتلة لدراسة هذه المشكلة والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.

ان بروز هذه المشكلة على المستويين العالمي والمحلي يشير الى أبعادها والى كون أوضاعنا في المناطق المحتلة ليست فريدة في نوعها من هذه الناحية؛ اذ نجد كثيراً من الشعوب التي تعاني منها أقل مما نعانيه بسبب الثقل الذي يضيفه الاحتلال، ولهذا يجد أبناء هذه المناطق المحتلة أنهم بعيدون كل البعد عن المقاييس التي أقرتها المجتمعات الدولية كحد أدنى يفصل بين الضائقة السكنية وعدمها.

الضائقة، مفهومها والمعايير المستعملة لقياسها

الضائقة هي الحالة التي تقل فيها الامكانيات لأي فرد أو مجموعة من السكان عن الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للبقاء على قيد الحياة؛ هذه الحالة هي حالة الضائقة المطلقة، الا أنه هنالك حالة أخرى أقل حدة، هي الضائقة النسبية، حيث تتوفر شروط البقاء الا أن الظروف التي يعيش فيها ذلك المجتمع أقل من المستوى الذي تعتبره مقبولاً بقية المجتمعات التي تتواجد معه في البلد نفسه.

الانطباع الذي يخرج به كل من يدرس أوضاع المناطق المحتلة، يشير الى أن

أبناء هذه المناطق يعانون من الضائقة بنوعيها، بدليل أن معدل الدخل السنوي للفرد لدى الكثيرين من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة أقل مما يحتاجه كل مواطن لتوفير المتطلبات العضوية من مأكل ومشرب ومأوى، ولعل في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال دلالة كافية على وجودها.

بالاضافة لهذه الضائقة المطلقة، هنالك الأكثرية من أبناء وعائلات الضفة والقطاع التي تواجه مشكلة الضائقة النسبية، خاصة ونحن نواجه المجتمع الاسرائيلي في هذه البلاد وما يوفره لأعضائه من الشروط التي لا تقل في مستواها عن ارقى المجتمعات الأوروبية. مواجهة هذا المجتمع تفرض عملاً دؤوباً لتقليص الفجوة الاقتصادية لكي لا تجرفنا تياراتهم وتجعل من أبناء المناطق المحتلة مصدراً للعمل الرخيص الذي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويعيش على فتات موائده.

مشكلة الاسكان التي نحن بصددها هي حصيلة سنوات عديدة من الاهمال وانعدام التخطيط السليم. ونحن نلمس أثر هذا الاهمال في عدد الوحدات السكنية الموجودة حالياً ونوعية ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها، ونلاحظها أيضاً في درجة الازدحام فيها عن ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة، وهذه الدرجة من الازدحام المتفق عالمياً على أنها درجة الضائقة السكنية، يواجهها العمال، وهم الأكثرية، عندما يحاول أحدهم ايجاد شقة صغيرة لعائلته، فيجد أن اجرة هذه الشقة قد تزيد عن مجموع دخله الشهري.

هذه أمور أصبحت مألوفة للكثيرين، حتى أن البعض يراها حقيقة مسلماً بها ولا مجال لتغييرها وكأنها قدر لا مفر منه. وعلى ضوء هذه الحقيقة المرة وما يترتب عليها من نتائج، فان هدف هذا البحث اعطاء صورة واضحة عن الأحوال السكنية في المناطق المحتلة، ولفت نظر المعنيين الى ضرورة وضع الحلول المناسبة لها، لكي تتاح لأبناء هذا البلد فرصة البقاء على أرضهم. لهذا الغرض سيتم عرض ابعاد المشكلة وكيفية معالجتها وذلك بتوضيح مفهوم ومؤشرات الضائقة السكنية وما يرتبط بها من دخل، ثم ننتقل الى تقدير عدد الوحدات السكنية المتوفرة ومقارنتها بالعدد المطلوب على ضوء المتغيرات السكانية. ان الفرق الحاصل بين الوحدات المعروضة من جهة، وتلك التي نحتاجها من جهة ثانية، يحدد حجم العجز في الوحدات، ومن ثم ننتقل الى وضع برنامج لسد هذا العجز خلال السنوات العشر المقبلة.

تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على مدى ما يتوفر من وسائل لتحقيق هذه الغاية. هنا يطرح السؤال عن ماهية مشكلة الاسكان، وهل هي مشكلة الفرد أم المجتمع، وما هو مدى التزام المجتمع بايجاد الحلول المناسبة لها؟ انطلاقاً من هذه الفلسفة، تجري دراسة نوعية الوسائل المطلوبة وحجمها لتوفير الحد الأدنى من الوحدات السكنية، وما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند اقامة هذه الوحدات، وأخيراً ما هي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المجتمع عندما يوفر الحلول السليمة لهذه المشكلة.

مؤشرات الضائقة

هنالك عدة مؤشرات يعتبر وجودها في أي مجتمع دليلاً على احدى صور الضائقة:

وأهم هذه المؤشرات التي تعنينا هنا، هي ضائقة الدخل، ثم ضائقة الازدحام، مع ما يرتبط بهما من ضائقة مستوى الخدمات في الوحدات السكنية.

١ ــ **ضائقة الدخل:** ذكرت سابقاً، أن ضائقة الدخل النسبية هي الحالة التي يكون دخل الأفراد في أي مجموعة أقل من الحد الأدنى الذي تعتبره أكثرية أبناء المجتمع معدلاً مقبولاً للحياة الكريمة. نظرة واحدة الى القوى العاملة في المحيط العربي وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة تظهر بوضوح أن حوالي نصف عمالنا يعملون في الصناعة والبناء، وعلى أسفل درجات السلم من حيث المداخيل، واذا أضفنا الى هذا حجم العائلة العربية، الذي يزيد على ستة أنفار في المعدل، بالمقارنة مع متـوسط العائلات غير العربية التي لا تزيد على ثلاثة أنفار، أدركنا لماذا ينخفض الدخل الفردي لدى العائلات العربية حتى لو تساوى الراتب لنوعية العمل نفسها.

ظاهرة حجم العائلة الكبير، ونوعية العمل الذي يقوم به رب الأسرة في مجالات العمل ذات المدخول المنخفض، تؤكد مصداقية القول أن معدل دخل الفرد العربي يقل في المتوسط عن أربعين بالمئة من معدل الدخل الفردي لدى العائلات غير العربية. وهذا يؤكد وجود ضائقة نسبية لدى الكثير من أبناء الضفة والقطاع؛ وتقديري أن هذا يشمل بدرجات متفاوتة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان المناطق المحتلة. ضائقة الدخل التي نحن بصددها، تعطي انعكاسات عن الأحوال السكنية، لأن المجتمعات محدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء واللباس بعد تخصيص جزء يسير من هذا الدخل للمأوى. من هنا نجد أن طاقة هذه العائلات على التوفير لتحسين الأوضاع السكنية هي طاقـة محدودة في حد ذاتها.

٢ ــ **ضائقة الازدحام:** هذه هي احدى نتائج ضائقـة الدخل التي تضـطر العائلة العربية للبقاء في وحدة سكنية لا توفر الحد الأدنى من متطلبات الاسكان. ان المعدل المتفق عليه عالمياً كحد فاصل هو معدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة. وعلى هذا الأساس تعتبر العائلات التي تصل وتزيد عن هذا الخط الفاصل عائلات تعاني من الضائقة السكنية. ولكي أوضح الصورة بالنسبة للمناطق المحتلة، اخترت مقارنة لدرجة الازدحام في كل من القدس العربية والضفة والقطاع وكذلك اسرائيل على ثلاث فترات زمنية ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، وذلك لكي يتعرف القارىء على حجم هذه المشكلة بعد مقارنة المعطيات لدينا مع المعطيات في اسرائيل، كما هو موضح في الجدول الأول.

نظرة الى هذا الجدول تعطينا صورة بأن حوالي ٥٠ بالمئة من عائلات المناطق المحتلة تعيش في ضائقة سكنية بينما يعاني من المشكلة ٤ بالمئة فقط من العائلات اليهودية في اسرائيل. وملاحظة أخرى قد تجدها هنا، وهي السرعة التي يتم بها تقليص الضائقة لدى العائلات الاسرائيلية بالمقارنة مع التقدم البطيء في المناطق المحتلة. ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذكرنا أن التحسن الذي نلاحظه في درجة الازدحام يعود الى تأثير ازدياد الهجرة الى الخارج وليس الى تحسن حقيقي في الأحوال السكنية.

ان خطر الازدحام الشديد في الغرف لا يقتصر على عـدم توفـر مكان للنـوم أو الجلوس، بل تنجم المشكلة عن الظروف التي تنشأ بسبب حصر الأجيال المختلفة في اطار ضيق تجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل كبار العائلة، هذه المراقبة

الجدول الأول

النسبة المئوية لتوزيع العائلات حسب درجة الازدحام للغرفة

في المناطق المحتلة واسرائيل خلال الفترات الزمنية الثلاث[1]

العام	المنطقة	درجة الازدحام للغرفة			
		أقل من فرد[2]	١ ــ ١,٩٩	٢ ــ ٢,٩٩	٣ أو أكثر
١٩٦٧	القدس[3]	٩,٥	٢٧,٥	٢٠,٩	٤٢,١
	الضفة[4]	٣,٣	١٩,١	٢١,١	٥٦,٤
	القطاع[5]	٢,١	١٩,٠	٢٦,٥	٥٢,٤
	اسرائيل[6]	٤١,٤	٢٨,٣	٢٠,١	١٠,٢
١٩٧١	القدس[7]	٩,٧	٢٨,٠	٢١,٩	٤٠,٤
	الضفة[8]	٣,٥	١٩,٧	٢٢,٤	٥٤,٤
	القطاع[9]	٢,٦	١٩,٦	٢٧,٣	٥٠,٥
	اسرائيل[10]	٤٧,٥	٢٧,٦	١٧,٩	٧,٠
١٩٧٥	القدس[11]	٩,٩	٢٨,٥	٢٣,٠	٣٨,٦
	الضفة[12]	٣,٧	٢٠,٣	٢٣,٥	٥٢,٥
	القطاع[13]	٣,٦	٢١,٢	٢٨,٠	٤٧,٢
	اسرائيل[14]	٥٢,٢	٢٨,٧	١٤,٨	٥,٣

للصغار تحد من استقلاليتهم وتفتحهم، كما سيتم توضيحه عند معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الاسكان.

٣ ــ **مستوى الخدمات**: مستوى الخدمات التي تتوفر في البيت تقرر الى درجة كبيرة مدى صلاحية السكن بصورة مريحة. من المعروف أن هذه الخدمات تشمل وجود مطبخ وحمام وبيت خلاء وكذلك المياه والكهرباء وغيرها. ونقص واحد أو أكثر من هذه الخدمات يجعل البيت أقل صلاحية لأداء مهمته، وهذا هو واقع الأمر على مرارته في المناطق المحتلة، حيث يتدنى مستوى الخدمات كما ستوضحه المعطيات الواردة في الجدول الثاني لعام ١٩٧٤ بالمقارنة مع اسرائيل.

الجدول الثاني
تصنيف البيوت من حيث الخدمات المتوفرة في المناطق المحتلة
لعام ١٩٧٤ (بالنسبة المئوية)

الخدمات	القدس العربية[١٥]	الضفة الغربية[١٦]	القطاع[١٧]	اسرائيل[١٨]
١ ــ بيوت خلاء				
بدون بيت خلاء	٥,٩	٣٦	٢١	٣
بيت خلاء خارجي	٢٤,٤	١٧	١٩	—
٢ ــ مطابخ				
بدون مطبخ	١٣,٧	٣٦	٢٨	—
مطبخ مشترك	٣,٨	٣	١٢	—
٣ ــ كهرباء				
بدون كهرباء	٢٤,٢	٥٤	٦٤	—

يمكننا ملاحظة الفرق في مستوى الخدمات، حيث نجد أن هنالك ٣٦ بالمئة من الوحدات السكنية في الضفة التي لا يتوفر فيها بيت خلاء أو مطبخ، وأن ما يزيد على ٥٠ بالمئة من هذه الوحدات لا تدخلها الكهرباء.

الوحدات السكنية التي تتوفر في المناطق المحتلة

لقد جرى تقدير الوحدات السكنية في المناطق المحتلة على أساس المعطيات المتوفرة لعام ١٩٦٧ والتي اعتبرت أساساً، ثم أضيف اليها عدد الوحدات التي تمّ بناؤها في السنة نفسها لتحديد مجموع الوحدات التي ستتوفر في مطلع العام الذي يليه، بعد اسقاط عدد الوحدات التي بلغت خلال ذلك العام[١٩]، وهكذا تم تحديد عدد الوحدات السكنية لكل سنة خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦. وعلى افتراض أن الزيادة في الوحدات السكنية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ ستكون بالنسبة نفسها التي سادت خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦ تم تحضير الجدول الثالث الذي يبين عدد الوحدات المنتظرة خلال السنوات العشر المقبلة.

الجدول الثالث[٢٠]
الوحدات البيتية المنتظر عرضها خلال ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠

السنة	الضفة الغربية	القطاع	القدس العربية	المجموع
١٩٨٠	١١٠٦٩٦	٦٤٤٧٣	١٥٥١٠	١٩٠٦٩٧
١٩٨٥	١٢٣٥٤١	٦٧٥٩٣	١٦٩٥٧	٢٠٨٠٩٠
١٩٩٠	١٣٧٨٧٦	٦٩٨٢٠	١٨٥٣٩	٢٢٦٢٢٣٥

الطلب على الوحدات السكنية

عند محاولة تقدير الطلب على الوحدات السكنية، يجب أن نتذكر أن الطلب على أية مادة قد يكون عن طريق السوق، حيث يحدد العرض والطلب قيمة تلك المادة للبائع والمشتري على حد سواء. هذا النوع من الطلب معروف باسم الطلب الفعلي، وهو يعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستهلك، وعليه، فقد يستطيع الرجل الثري بناء بيت لقططه وكلابه، بينما يعجز الرجل الفقير عن توفير مثله لأولاده.

هناك نوع آخر من الطلب، وهو يعتمد على أساس الطاقة الاستهلاكية فيما لو تساوت الظروف لجميع المستهلكين. يضم هذا النوع جميع الطلبات التي يرغبها المستهلك ولا يستطيع تحقيقها بسبب قلة امكانياته، ولذا فهو يتطلع الى المجتمع ليساعده على تحقيق الحد الأدنى والضروري من هذه الطلبات.

بعد مقارنة هذين النوعين من أنواع الطلب، وعلى ضوء المعطيات المتوفرة عن أوضاع سكان المناطق المحتلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وصلت الى قناعة بضرورة تحديد الطلب على أساس الحاجة للمساكن، بدلاً من الأخذ بمبدأ الطلب الفعلي والذي يخضع لموازين العرض والطلب.

مكونات الطلب حسب الطاقة

هنالك عدة عوامل تسهم في تحديد حجم هذا الطلب، وهذه تشمل المعطيات السكانية: كعدد السكان، نسبة تكاثرهم، حجم الوحدات البيتية ونسبة تكوين العائلات الجديدة، ونسبة الهجرة، وأيضاً درجة الازدحام في البيوت وأوضاعها من حيث توفر الخدمات فيها، وأخيراً امكانية تعويض الوحدات التي تتلف من فترة لأخرى. كما سيتم توضيحه فيما يلي:

حجم السكان: تعتبر المعطيات السكانية عاملاً مهماً في تحديد عدد الوحدات السكنية المطلوبة. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة من حيث تأثيرها على نسبة تكاثر السكان، فقد تم تحديد الحجم على أساس ثلاث فرضيات مختلفة من الهجرة وهي:

١ ــ فرضية استمرار الهجرة بنفس النسبة التي توفرت خلال ٦٩ ــ ٧٦.

٢ ــ فرضية تقليص الهجرة تدريجياً بحيث تصبح في عام ١٩٩٠ مساوية ٥٠ بالمئة من النسبة الحالية.

٣ ــ فرضية تقليص الهجرة بصورة نهائية عام ١٩٩٠ على أن يتم التقليص تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

لقد اعتمدت الفرضية الثالثة على أن نسبة تكاثر السكان في المناطق المحتلة ستكون عام ١٩٩٠ مساوية لنسبة تكاثر السكان العرب من مواطني اسرائيل، وذلك على أساس ما يربط بينهما من التقاليد والعادات. بينما اعتمدت الفرضية الثانية على التقليص التدريجي بحيث تصل نسبة النمو السكاني الى نصف الفرق بين الفرضية الثالثة والأولى.

على هذا الأساس سيكون مجموع السكان حسب كل فرضية على القدر الموضح في الجدول الرابع.

الجدول الرابع

المعطيات السكانية خلال الفترة ١٩٨٠ــ ١٩٩٠

على أساس فرضيات الهجرة المختلفة بالآلاف

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	١٢٧٧,٨	١٢٨٤,٠	١٢٩١,٧
١٩٨٥	١٣٩٨,٥	١٤٢٩,٣	١٤٩١,٥
١٩٩٠	١٥٣٠,٩	١٦٤٥,٩	١٨٠٠,٢

عدد العائلات: يعيش السكان العرب هنا في اطار الوحدة العائلية. وقد لوحظ أن عدد أفراد العائلة العربية أكبر من عدد أفراد العائلات غير العربية، حيث وجد أن المعدل للعائلة الواحدة في حدود ١ ــ ٦ أفراد، وأن هذه العائلات تتكاثر بنسبة تعادل ٠,٧ بالمئة من مجموع السكان سنوياً بسبب الزواج. وعلى هذا الأساس فقد تم تقدير عدد العائلات العربية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ في الجدول الخامس.

الجدول الخامس

مجموع العائلات حسب فرضيات الهجرة المختلفة

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	٢١٨٣٧٥	٢١٩٤٨٠	٢٢٠٧٩٤
١٩٨٥	٢٣٩٠٥٢	٢٤٤٣١١	٢٥٤٩٤٨
١٩٩٠	٢٦١٦٧٧	٢٨١٣٤٠	٣٠٧٦٩٨

درجة الازدحام وتأثيرها على عدد الغرف البيتية: وقد تم تحديد حالتين من حالات الازدحام لاستعمالهما أساساً في تقدير عدد الغرف المناسبة لتوفير المسكن للعائلات العربية على النحو التالي:

(أ) الافتراض بأن درجة الازدحام والتي تعادل في الوقت الحاضر ثلاثة أنفار للغرفة سوف لا تتحسن حتى عام ١٩٩٠، وعليه يكون عدد الغرف المطلوبة للعائلة العربية مساوياً حوالي غرفتين في المعدل.

(ب) الافتراض بأن درجة الازدحام قد تتحسن بحيث تصبح عام ١٩٩٠ مساوية لدرجة الأزدحام التي كانت متوفرة عام ١٩٥٧ لدى العائلات اليهودية في اسرائيل، وعليه فان عدد الغرف المناسبة للعائلة المتوسطة هو ١ و٣ غرفة، مع العلم بأن درجة الازدحام لدى العائلات اليهودية قد انخفضت الى ١,٤ نفراً للغرفة عام ١٩٧١.

على أساس فرضيات الهجرة الثلاث وحالتي الازدحام المنتظرة، وجدت ستة حلول لأجل مقارنتها واختيار الأنسب حسب التفصيل التالي:

١ ــ حجم الطلب على الوحدات السكنية عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة

والهجرة مستمرة.

٢ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع استمرار الهجرة.

٣ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٤ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٥ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار مع توقيف الهجرة نهائياً في عام ١٩٩٠.

٦ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع توقيف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠.

اجمال الحلول متوفر في الجدول السادس:

الجدول السادس

الوحدات السكنية المطلوبة حسب الفرضيات المختلفة

من حيث الهجرة ودرجة الازدحام للغرفة (بالآلاف)

السنة	استمرار الهجرة		تقليص الهجرة		تقليص الهجرة نهائياً	
	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين[٢١]	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٠٧,٥	٢٠٧,٥	٢٠٧,٧	٢٠٧,٧	٢٠٨,٥	٢٠٨,٥
١٩٨٥	٢٢٨,٩	٢٢٨,٩	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠
١٩٩٠	٢٥٢,٦	٢٥٢,٦	٢٦٥,٦	٢٦٥,٦	٢٨٩,٠	٢٨٩,٠

الطلب الاضافي على المساكن: سيشمل الطلب الاضافي على المساكن عملية استبدال الوحدات غير الصالحة للسكن بسبب عدم توفر الخدمات المناسبة فيها أو لأسباب أخرى، وكذلك نسبة التلف المنتظرة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠. ولقد كان التقدير بأن ٢٠ بالمئة من الوحدات التي شملها احصاء١٩٦٧ هي وحدات غير صالحة، وهناك حاجة لاستبدالها، كما أن نسبة التلف في الوحدات السكنية للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ هي ٢ و١ بالمئة على أساس دراسات سابقة.

اجمال الطلب على الوحدات السكنية: الآن يمكن تركيز الطلب على الوحدات السكنية لتوفير درجة الازدحام المطلوبة والعائلات التي تتكون حديثاً ولاستبدال الوحدات غير الصالحة وكذلك للتعويض عن الوحدات التالفة كما هو مبين في الجدول السابع.

الجدول السابع

مجموع الوحدات السكنية لسد جميع الاحتياجات وحسب فرضيات الهجرة المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ بالآلاف

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقلــيص الهجرة		توقف الهجـــرة نهائياً عام ١٩٩٠	
	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة
١٩٨٠	٢١٣,٩	٢١٢,٥	٢١٤,١	٢١٢,٧	١٢٤,٩	٢١٣,٥
١٩٨٥	٢٢٥,٦	٢٣٤,٢	٢٢٩,٧	٢٢٨,٤	٢٤٦,٨	٢٤٥,٥
١٩٩٠	٢٥٩,٥	٢٥٨,٢	٢٧٢,٧	٢٧١,٤	٢٩٦,٤	٢٩٥,١

حجم العجز في الوحدات السكنية: لقد تم ايجاد العجز في حالة الكثافة التي تعادل ثلاثة أنفار على أساس طرح عدد الوحدات المعروضة لكل سنة من سنوات الدراسة من مجموع الوحدات المطلوبة لسد الاحتياجات لتلك السنة. أما بخصوص الكثافة التي تعادل نفرين للغرفة، فقد تم تحويل الوحدات المعروضة في هذه السنوات بالمعامل ٠,٦٥٩ (نسبة عدد الغرف في الوحدة السكنية لتوفير الكثافة لثلاثة أنفار مقسوماً على عدد الغرف التي يجب توفرها في الوحدة السكنية لكثافة نفرين للغرفة). والجدول الثامن يبين العجز المنتظر حسب درجات الكثافة المختلفة لكل حالة من حالات الهجرة التي تم افتراضها:

الجدول الثامن

العجز في الوحدات السكنية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب درجات الكثافة المختلفة وفرضيات الهجرة المقترحة

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقلــيص الهجرة		توقف الهجـــرة نهائياً	
	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٥١٨١٧	٨٨٦١٥	٢٦٠٢١	٨٨٨٦٥	٢٦٨٠٦	٨٩٢٥٩٩
١٩٨٥	٤٠٢٥٨	١٠٥٥٩٥	٤٤٥٠٨	١٥٩٧٤٥	٥١٦٢٣	١١٦٨٦٠
١٩٩٠	٥٦٨٢٨	١٢٤٦١٥	٧٠٠٠٢	١٢٨٨٧٩	٨٦٧١٨	١٦١٥٠٥

نظرة الى الجدول أعلاه تظهر لنا بوضوح كيف يؤثر توقف الهجرة على ازدياد الطلب على المساكن، اذ نجد أنه حتى في حالة عدم تحسين درجة الازدحام عام ١٩٩٠ فالوحدات المطلوبة تتضاعف عند توقف الهجرة بالمقارنة بالعدد المطلوب عند استمرار الهجرة لنفس السنة أيضاً. ونلاحظ أيضاً أن تحسين درجة الازدحام وخفضها من ثلاثة

أنفار الى نفرين تتطلب على أقل تعديل مضاعفة عدد الوحدات التي يجب توفيرها لكل سنة من السنوات المذكورة في الجدول.

عدد الوحدات التي نحتاجها سنوياً: لقد أوضحت في الجدول الثامن حجم العجز المنتظر في عدد الوحدات السكنية في عام ١٩٩٠ لكل حالة من حالات الهجرة ودرجة الازدحام المطلوبة. وهذا عجز تراكمي لا نستطيع التخلص منه في سنة واحدة، وحتى لوتوفر رأس المال اللازم فلن يتوفر الوقت الكافي للتنفيذ والتخطيط. لهذا السبب، اقترحت فترة احدى عشر سنة لانجاز هذه المهمة ومعدل زيادة ٥ بالمئة سنوياً على الوحدات المطلوب اقامتها خلال عام ١٩٨٠[٢٢]. وعلى هذا الأساس وجدت عدد الوحدات المطلوبة لكل السنوات خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ واخترت ثلاث سنوات منها لتوضيح الصورة كما هو مفصل في الجدول التاسع.

الجدول التاسع

وحدات البناء المطلوب اقامتها خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

مع مراعاة الهجرة والازدحام[٢٢]

السنة	حالة ازدحام بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة			حالة ازدحام بمعدل نفرين للغرفة		
	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠
١٩٨٠	٤٠٠٠,٠	٤٩٢٧,٠	٦١٠٤٠,٠	٨٧٧٢,٠	٩٦٩٩	١١٢٦٨.٠
١٩٨٥	٥١٠٠,٠	٦٢٨٨,٠	٧٧٩١,٠	١١١٩٥,٠	١٢٣٩٧	١٤٥٠٨,٠
١٩٩٠	٦٢١٥,٠	٨٠٢٧,٠	٩٩٤٢,٠	١٤٢٨٨,٠	١٥٨٩٧	١٨٥١٦,٠

هل الضائقة السكنية مشكلة الفرد أم المجتمع؟

تتميز العائلة العربية بكونها كثيرة العدد نسبياً. اذ أن نسبة العائلات التي يزيد عدد أفرادها عن ستة أنفار تبلغ ٥٥ بالمئة من مجموع العائلات. ويقيم ثلث هذه العائلات على الأقل في بيوت معدل الازدحام فيها يزيد على ثلاثة أنفار للغرفة وقد يصل أحياناً الى سبعة.

اضافة لهذا، فقد بينت الفقرات السابقة بأن المرافق البيتية في معظم هذه البيوت دون المستوى من حيث توفير المياه وتوزيعها في البيت وكذلك توفير المطبخ الخاص أو بيت الخلاء، ناهيك عن النقص الكبير في توفير الكهرباء لهذه البيوت، مما يترك أثراً واضحاً على جودة البيت والأحوال الصحية للعائلة والمجتمع في العديد من قرى ومدن الضفة الغربية والقطاع. وبما أن علاقة العائلة بالمجتمع أشبه مايكون بعلاقة اللبنة الصغيرة بالبناء الضخم، فان قوة البناء تتوقف على قوة اللبنات الصغيرة التي يتكون منها. لهذا السبب تعير الأمم المتقدمة أهمية كبرى لتوفير شروط السكن الملائم لأفراد مجتمعها لتخلق من الفرد الواحد عضواً نافعاً يتفاعل مع مجتمعه، فيؤثر فيه ويتأثر به.

ان حشد العائلات الكبيرة في عدد قليل من الغرف يعني حشد جماعتين مختلفتين من حيث المتطلبات والمفاهيم؛ الجماعة الأولى هي جماعة الصغار المملوءة بالحيوية والنشاط والاستعداد للنمو؛ أما الجماعة الثانية فهي جماعة الكبار وما تحمله في جعبتها من تجارب الماضي وقيود التقاليد.

من المعروف أن السلطة في البيت للجماعة الثانية، التي تتحكم في تصرفات الأطفال وتحرمهم من أن يعيشوا حياتهم التي تتناسب وأعمارهم، مما يفقدهم ثقتهم بأنفسهم ويولد لديهم الشعور بالاستكانة والاتكال على غيرهم في حل مشاكلهم. مجتمع هذا حاله لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، مجتمع الأخذ والعطاء الذي يقدم فيه الفرد للمجتمع بقدر ما يأخذ منه، وبهذا يحافظ كل منهما على توازنه. هذا وتتوقف درجة التوازن على ما يتلقاه الفرد من مجتمعه، وكلما كان العطاء جزيلاً كان شعور الفرد بالانتماء اليه كبيراً والاستعداد للتضحية في سبيله، أكبر لأنه يدافع عن مصلحته التي تستمد وجودها من بقاء مجتمعه.

أما المحرومون فهم أفراد لا يشعرون بالانتماء الى أي كيان، وبالتالي فهم أبعد الناس عن التضحية، لأن المحروم لا يستطيع التضحية ليحافظ على مجتمع لا يوفر له مخرجاً من الحرمان. من هذه الزاوية أود أن أجيب على السؤال المطروح بالتأكيد على أنه بالرغم من أن مشكلة تحديد نوع البيت الذي يقيم فيه الفرد مع عائلته هي مسألة خصوصية تعني العائلة صاحبة الشأن، الا أن توفير الحد الأدنى من المساحة والخدمات البيتية التي تضم الشروط الصحية الملائمة والجو العائلي الذي يوفر للصغار امكانية نمو أجسامهم وشخصيتهم هي مشكلة المجتمع، ولهذا فالمجتمع مطالب بايجاد الحلول المناسبة لها حسب امكانياته.

الوسائل المطلوبة وسلم الأولويات

يتطلب حل مشكلة الاسكان توفير ثلاثة عوامل أساسية، هي: الأرض لاقامة المساكن عليها، والأيدي العاملة لتقوم بالبناء، ورأس المال اللازم لتوفير مواد البناء. وسنتعرض هنا للبندين الثاني والثالث:

الأيدي العاملة: تعتبر نسبة القوى العاملة في المحيط العربي بصورة عامة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة خاصة من النسب المنخفضة اذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات، فهي في حدود ٢١ بالمئة من مجموع السكان، ونسبة العاملين منهم في فرع البناء في تزايد بحيث ارتفعت من ١٨ بالمئة عام ١٩٧٨ الى ٢٢ بالمئة عام ١٩٧٦. الا أن نسبة العاملين منهم في الضفة والقطاع لا تزيد على ٢٥ بالمئة في أحسن الأحوال، وهذا يعني أن نشاط حركة البناء في المناطق المحتلة سوف يوفر لهؤلاء العمال مجال العمل قريباً من سكنهم ويقلل من الحاجة الى البحث عن العمل في الأسواق الاسرائيلية. ويوضح الجدول العاشر حجم الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب فرضيات الهجرة المختلفة، وكذلك حصة فرع البناء بصورة عامة من هذه الطاقات وحجم العاملين منهم في الضفة والقطاع.

الجدول العاشر

الأيدي العاملة في المناطق المحتلة وحصة فرع البناء المحلي

من هذه القوى للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠

السنة	مجموع الأيدي العاملة (بالآلاف)[٢٤]			الأيدي العاملة في فرع البناء (بالآلاف)	
	حالة استمرار الهجرة	حالة توقف جزئي للهجرة	حالة توقف هجرة كلياً	المجموع[٢٥]	منهم يعملون في الضفة والقطاع[٢٦]
١٩٨٠	٢٦٨,٣	٢٦٩,٦	٢٧١,٢	٥٨٢٢١	١٢٩٦٠
١٩٨٥	٢٩٣,٧	٣٠٠,١	٣١٣,٢	٦٣٧٣٣	١٤١٨٦
١٩٩٠	٣٢١,٥	٣٤٥,٦	٣٧٨,٠	٦٩٧٦٦	١٥٥٢٨

نلاحظ من مجموع العاملين في فرع البناء بأن هنالك عدداً كبيراً من الأيدي العاملة التي يمكن استيعابها في حركة البناء دون التأثير مباشرة على مجالات العمل الأخرى في المناطق المحتلة.

الطلب على الأيدي العاملة لفرع البناء خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠: يتألف الطلب على الأيدي العاملة من عدّة عناصر أهمها الطلب مباشرة لأجل اقامة البيوت للسكن، وكذلك لاقامة المباني العامة التي تشكل ٢٠ بالمئة من حجم البيوت السكنية، وبالاضافة الى هذا، ينتظر أن تحقق حركة البناء نشاطاً اقتصادياً وتخلق فرصاً لانشاء صناعات وفرص عمل جديدة قد تساوي في كثير من الحالات ١٥٠ بالمئة من حجم المطلبين السابقين. الا أنه تم اعتبارها هنا مساوية لـ ١٠٠ بالمئة فقط بسبب امكانية تسرب جزء لا يستهان به من الدخل المنتظر الى خارج الأراضي المحتلة، ولهذا فتسربها يقلل من فرص العمل الممكن خلقها بالضفة والقطاع.

من هذا المنطلق تم تحضير الجدول الحادي عشر الذي يوضح مدى ازدياد الطلب على العمل عند استمرار الهجرة وكذلك عند توقفها في حالتي الكثافة المطروحتين للمقارنة.

الجدول الحادي عشر

الطلب على الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠

حسب درجات الازدحام وحالتي استمرار الهجرة بالمقارنة مع حالة توقفها

(بالآلاف)

السنة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة[٢٧]		كثافة نفرين للغرفة[٢٨]	
	استمرار الهجرة	توقف الهجرة	استمرار الهجرة	توقف الهجرة نهائياً
١٩٨٠	٦٤٩٦	١٣٥٨٦	٢٣٩٤٤	٣٣٣٩٢
١٩٨٥	٩٢٩٢	١٧٣٣٨	٣٠٥٥٦	٤٢٦٢٠
١٩٩٠	١٠٥٨٤	٢٢١٢٨	٣٨٩٩٨	٥٢٧٩٤

رأس المال اللازم: يتوقف رأس المال اللازم على عدد الوحدات البيتية ومساحة الوحدة بالأمتار المربعة، وكذلك تكاليف المتر المربع من البناء.

من المعلوم أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة يتوقف على عدد العائلات، الذي يتوقف على السكان حسب فرضيات الهجرة المختلفة. كما أن مساحة البيت وعدد غرفه تختلف باختلاف درجة الازدحام التي يريد المجتمع توفيرها. أما بخصوص تكاليف المتر المربع فقد اعتمدت على تقديرات نقابة المهندسين[٢٩].

هذا وقد افترضت في تقديراتي لرأس المال اللازم بأن الهجرة ستستمر كما كانت عليه في السابق، وحاولت توضيح حجم رأس المال تحت هذه الظروف وعلى أساس بقاء حالة الازدحام للغرفة كما هي أو تحسينها الى معدل نفرين للغرفة، كما هو مبين في الجدول الثاني عشر.

الجدول الثاني عشر
رأس المال المطلوب لتوفير المساكن خلال السنوات
١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

السنة	عدد الوحـدات المطلوبة[٣٠]		التكاليف (ألف دينار أردني)	
	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة[٣١]	ازدحام نفرين للغرفة[٣٢]	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة	ازدحام نفرين للغرفة
١٩٨٠	٤٠٠٠	٨٧٧٢,٠	٢٢٤٠٠,٠	٦٦٦٦٧
١٩٨٥	٥١٠٠	١١١٩٥,٠	٢٨٥٦٠,٠	٦٥٠٨٢
١٩٩٠	٦٢١٥	١٤٢٢٨٨,٠	٢٤٨٠٤,٠	١٠٨٥٨٩

تحديد الأولويات

يهدف البحث الى ايجاد حل للضائقة السكنية التي نعاني منها في المناطق المحتلة. ولهذا فالأولويات التي تطرح هنا تنطلق من مفهومنا بأن العملية ليست تجارية تبنى فيها البيوت لمن يدفع الثمن، بل يجب أن تقام البيوت لسد حاجة العائلات الفقيرة، التي لا تستطيع أن تجد لها مخرجاً من هذه الضائقة. ولكي نصل الى توزيع عادل اقترح أن يراعي سلم الأولويات النقاط التالية:

١ ـــ الكثافة للغرفة، بحيث تكون الأولوية للعائلات التي تصل ازدحامها الى ثلاثة أنفار أو أكثر للغرفة.

٢ ـــ الدخل، وهنا يراعى أن تكون الأولوية لتلك العائلات التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن متوسط الدخل في المنطقة.

٣ ـــ الخدمات، وهنا تكون الأولوية للبيوت التي لا تتوفر أو لا يمكن توفير الخدمات فيها.

٤ ـــ الملكية، وتعطى الأولوية لتلك العائلات التي تقيم في بيوت مستأجرة قبل غيرها من العائلات.

٥ ـ العائلات الحديثة العهد، التي تعتبر مساعدتها ضرورية لتخفيض الضغط على العائلات التي خرجت منها الأزواج الشابة، بالاضافة الى كون تـوفير البيـوت لهذه العائلات يمنحها الامكانية لتكوين عائلة سعيدة وقادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعيشها منطقتنا.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

لقد سبق وأشرت الى أضرار الضائقة السكنية وآثـارها السلبيـة على تكوين شخصية الفرد التي تنعكس على المجتمع بكامله من حيث الصحة العامـة، وشعور الالتزام بالواجب القومي. وهنا أود أن أتحدث عن الناحية الاقتصادية لتبرز الأهمية الاقتصادية لمشاريع الاسكان بسبب روابطها الأمامية والخلفية، لأنها تتطلب استثمارات قبل عملية البناء كما تخلق فرص الاستثمار بعد اتمام البناء نفسه؛ كل هذه الروابط تحقق فرص العمل أمام أبناء المنطقة، تساهم في زيادة مدخولاتهم وبالتالي مقدرتهم على الاستهلاك، وهذه المقدرة على الاستهلاك تشجع على ظهور مشاريع لتوفير المواد والخدمات الضرورية لرفع مستوى المجتمع القادر على الاستفادة من هذه الفـرص الجديدة، التي تضاعف، بدورها، عدد العاملين في الاقتصاد بما يزيد على ضعف عددهم المباشر في مشاريع الاسكان.

ان خلق فرص العمل على هذا النحو لا يقف عند حد رفع مستوى الدخل وزيادة الاستهلاك، بل يتعداها الى تثبيت المواطن العربي في بلده. وقد لاحظنا في الجدول رقم (٤) كيف أن تقليص الهجرة بصورة تدريجية حتى توقفها نهائياً عام ١٩٩٠ قد يعني بقاء حوالي ٢٧٠ ألف مـواطن أكثر من العـدد المنتظر تـواجده عـام ١٩٩٠، فيما لو استمرت الهجرة بنفس المستوى الحالي.

فائدة أخرى يستطيع الاسكان توفيرها وتتلخص في زيادة فرص العمل داخل الضفة والقطاع، مما سيجعل الحاجة الى العمل داخل اسرائيل أقل، وبهذا يجعـل الاقتصاد في الضفة أقل تأثراً بتقلبات الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل، كما يساهم في تقوية الاستقـلال الاقتصادي للضفـة وتقليل الفـرص أمام ربـط هذا الاقتصـاد بالاقتصاد الاسرائيلي الذي يهدف الى تسخير الطاقات ووسائل الانتاج المتوفرة في المناطق المحتلة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي.

---

(١) *Census of Population and Housing 1967.* East Jerusalem, Part (1) and Part (11).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Census of Population 1967.* West Bank of the Jordan, Gaza Strip, Northern Sinai and Golan Heights, No. (1).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) *Statistical Abstract of Israel.* Nos. 21-28 for the Years 1970-1977.

(٧) *Survey of Housing Conditions1971.* Special Publication No. 405.

(٨) أنظر الملاحظة ٦ أعلاه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) نـظراً لعدم تـوفر معلومـات عن القـدس العـربيـة تمّ ايجـاد النسب على افتـراض أن

التحسن في درجة الازدحام لمدينة القدس يكون بالنسبة نفسها التي وجدت للفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١.

(١٢) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) لم تتوفر احصائيات عن القدس العربية لعام ١٩٧٤، ولهذا افترضت أن نسبة التغير التي حدثت بين ١٩٦٧ ــ ١٩٧٤ موازية لما حدث في الضفة الغربية للفترة نفسها.

(١٦) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) جرى تقدير عدد الوحدات التي بنيت في القدس العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على أساس أنها تعادل ٢٥٪ مما تم بناؤه في الضفة الغربية كما تبين لنا من مقارنة لسنة ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ و١٩٦٨ ــ ١٩٦٩.

(٢٠) تم تقديرنا على افتراض استمرار النسبة التي سادت خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على امتداد السنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

(٢١) نظراً لكون الوحدات البيتية ثابتة فان عددها لكل حالة من حالات الهجرة لا يتغير، الا أن عدد الغرف للوحدة هنا أكبر (ثلاث غرف)، ومساحتها ٩٥ متراً، مقابل غرفتين ومساحة ٧٠ متراً في حالة الكثافة بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة.

(٢٢) العجز التراكمي هو النقص في عدد الوحدات المعروضة عن المطلوبة. وقد وجدت أن معدل هذا العجز يساوي ٠,٠٧٠٣٩ خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ (أي فترة ١١ سنة) ومعدل زيادة سنوية تساوي ٥٪.

(٢٣) هذه الوحدات هي اضافة للعدد الذي ينتظر اقامته على أساس الافتراض الذي راعيناه عند تقدير العرض لهذه السنوات.

(٢٤) وجدت على اعتبار أن الأيدي العاملة تكون ٢١٪ من مجموع السكان لحالة الهجرة الأولى.

(٢٥) وجدت على أساس أن نسبة عمال البناء خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ كانت ٢١,٧٪ من مجموع العمال.

(٢٦) وجدت على أساس حصة فرع البناء من الأيدي العاملة في المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦.

(٢٧) وجدت على أساس أن حجم البيت يساوي ٧٠ متراً مربعاً، وأن معدل ما ينتجه العامل يساوي ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٨) وجدت على أساس أن مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً، وانتاجية العامل ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٩) قدر المهندس ابراهيم الدقاق رئيس نقابة المهندسين في الضفة الغربية تكاليف المتر المربع مع ما يرتبط من بنية تحتية بثمانين ديناراً أردنياً حسب أسعار ١٩٧٩.

(٣٠) أنظر الجدول التاسع.

(٣١) مساحة البيت هي ٧٠ متراً مربعاً.

(٣٢) مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً.

النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ ـ ١٩٧٤)

د. نظام محمود بركات

مقدمة

ان الدراسة السياسية لنظام الحكم في اسرائيل ضرورة تفرضها ظروف التحدي والمجابهة التي تقوم بها الأمة العربية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للمنطقة، وهذا يتطلب منا التركيز على دراسة اسرائيل من الداخل، وذلك من أجل التوصل الى فهم عميق للعوامل المتشابكة التي تدخل في تكوين هذا الكيان وفهم عناصر القوة والضعف فيه انطلاقاً من مبدأ «اعرف عدوك» مما يساعدنا في عملية التصدي لهذا العدو ومجابهته.

ونرى أن هناك ضرورة الى توجيه الاهتمام نحو النخبة الحاكمة في اسرائيل بشكل عام، والى النخبة العسكرية بشكل خاص، باعتبارها العنصر الموجه للحياة السياسية، حيث توجه اسرائيل عناية خاصة الى عنصر القيادة فيها سواء في المجالات السياسية أو العسكرية؛ ويرجع هذا الاهتمام الى مايمارسه هذا العامل من تأثير على استراتيجية اسرائيل وسياستها بشكل عام.

وتبحث هذه الدراسة شخصيات النخبة العسكرية (Military Elites)، اذ أنه في أي نظام سياسي هناك مجموعات من الأفراد تتولى عملية ادارة الحكم وصنع القرارات الرئيسية في هذا النظام. وفي دراستنا للنخبة العسكرية، علينا أن نبحث عمن يتولى سلطة التأثير في الحياة السياسية والقرارات الرئيسية على مستوى المجتمع من أعضاء النخبة العسكرية، والذين يتحكمون بالسلطة، بغض النظر عن المناصب التي يشغلونها أو المؤسسات التي يعملون بها، بمعنى أن نحدد من يحكم فعلاً (Who governs)(١).

تعريف النخبة العسكرية

ظهرت دراسة النخبة كأحد فروع العلوم السياسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبشكل واسع نتيجة جهود عالميْ الاجتماع الايطاليين فيل فميدو

باريتو (١٨٤٨ ــ ١٩٢٣) وكيتا موسكا (١٨٥٨ ــ ١٩٤١)، هذا مع العلم بأن دراسة ظاهرة السلطة بشكل عام ظاهرة قديمة وجدت منذ وجد الإنسان. ويؤكد العالمان، باريتو وموسكا، على أن هيكل السلطة داخل أي مجتمع يتحدد ويتشكل من خلال مميزات وقدرات القيادة في هذا المجتمع[٢]، ولكننا نرى بأن مميزات وقدرات القيادة تعمل في ظل ظروف موضوعية أخرى ناتجة عن حركة المجتمع وتتفاعل معها القيادة السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها، فتؤثر فيها وتتأثر بها.

هناك عدة تعريفات للنخبة[٣] تقوم في غالبها على تحديد «النخبة» على أنها من يمتلكون السلطة الحقيقية في الدولة. ومن خلال التعريفات المختلفة لمفهوم النخبة، نستطيع أن نحدد النخبة باعتبارها مجموعة من الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع، ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي، بغض النظر عن أماكنهم في السلطة. أما المقصود «بالعسكرية» فهي تلك المجموعة التي تنتمي الى المؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل الاطار الذي يحدد مجال الحركة في هذه الدراسة. ويشمل مفهوم المؤسسة العسكرية كلا من[٤]:

١ ــ هيئة أركان حرب الجيش.

٢ ــ الضباط المحترفين في الجيش الاسرائيلي.

٣ ــ أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية.

٤ ــ معاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان.

٥ ــ كل التنظيمات التي يمتد اليها الجيش الاسرائيلي بتوجيهه واشرافه.

٦ ــ الضباط السابقين الذين يسيطرون على مرافق اسرائيل الحيوية (الموانىء والصناعات الاستراتيجية والطيران المدني والمفاعلات الذرية).

٧ ــ مجموعة السياسيين المحترفين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش، وتضم هذه المجموعة وزراء الدفاع وكبار الإداريين في وزارة الدفاع.

وكانت قد وجهت عدة انتقادات لنظرية النخبة، منها ما هو متعلق بضبط حدود سلطتها ورقابتها، ومنها ما هو متعلق بتقدير المجال الذي تمتد اليه سلطاتها وتناقضها مع فكرة الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية ومع المبادىء الاشتراكية القائمة على فكرة حكم طبقة اقتصادية. وفي النهاية، فان الكثير من الكتاب يرى ضرورة النخبة في البلدان التي في طور النمو[٥]، والتي تكون بحاجة لاحداث تغيرات كبيرة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي السابق. وفي حالة مجتمع متفكك وغير منسجم ويمثل خلفيات اجتماعية متباينة، كما هو الحال في اسرائيل، تظهر الحاجة بشكل واضح لوجود نخبة حاكمة قوية منسجمة تستطيع ضمان وحدة المجتمع وتماسكه وسيره لتحقيق أهدافه.

والهدف من البحث هو تقديم دراسة مستفيضة عن الجوانب المهمة في الشخصية العسكرية الاسرائيلية الحاكمة، لكي نستطيع التوصل الى فهم أعمق وأوفى لتصرفات هذا الكيان في المجالين الخارجي والداخلي، من خلال فهم فئة رئيسية من القائمين على هذا الكيان. ومن هنا، نستطيع أن نؤكد أهمية الموضوع. وسنقوم بالتركيز على دراسة النخبة العسكرية باعتبارها أحد جوانب الحياة السياسية في اسرائيل، كما سنركز على الشخصيات العسكرية، باعتبار أن أي قرار سياسي يصدر عن الدولة، باعتبارها

شخصية اعتبارية، ماهو، في الحقيقة، الا عبارة عن تفاعل وتشابك تصور القيـادة الحاكمة السياسية والعسكرية في هذه الدولة.

وأخيراً، فبالرغم من أن هذه الدراسة للنخبة العسكرية تنطلق من ايماننا بأن الإنسان هو محور العمل القيادي والسياسي، فان الضرورة تفرض توجيه الانتباه نحو الظروف الموضوعية التي تؤثر على هذه النخبة وتتفاعـل معها، بمـا فيها الخبـرات التاريخية والزعامات السياسية السابقة التي اثرت على النخبة الحاكمة التي تزود أعضاء النخبة الحاكمة بالاطار التاريخي الذي يتحركون فيه. وكذلك المجتمع الاسرائيلي من مختلف جوانبه التي يمكن أن تؤثر على النخبة الحاكمة، بما فيها الهجرة اليهودية، وفئات المجتمع، والنظام الطبقي، وغيرها من الأمور التي تشكل جميعاً الاطار المجتمعي الذي يؤثر في الفرد من أعضاء النخبة ويشكل مجال حركته. ويجب أيضاً لفت الانتباه الى النظام السياسي باعتباره يشكل الاطار والقنوات التي تحدد وتنظم سلطة النخبة الحاكمة. ونظراً لأهمية النخبة العسكرية في الحياة السياسية الاسرائيلية والمجتمع بشكل عام، وجدنا من المناسب دراسة أعضاء النخبة العسكرية معتمدين على دراسة الأشخاص الذين شغلوا بعض المناصب الرسمية في المؤسسة العسكريـة. وسنبدأ بدراسة خلفيتهم التاريخية.

الخلفية التاريخية، نشأة الجيش الاسرائيلي

منذ المراحل الأولى لعمليات الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين، نشأ هنـاك مفهومان مختلفان حول طبيعة جيش اسرائيل وتنظيمه في المستقبل(٦):

١ ــ مفهوم النموذج المهني: ويقوم هذا المفهوم على فكرة جابوتينسكي القائلة بضرورة اقامة «جيش وطني» غير منحاز لأي ايديولوجية أو حزب سياسي. وكان يؤيد هذا الاتجاه كل من بن ــ غوريون، شاؤول أفيغور زعيم الهاغاناه، ويعقوب دوري أول رئيس للأركان، ويغئال يادين ثاني رئيس أركان في الجيش الاسرائيلي، ودعا هذا الفريق الى تكوين جيش نظامي محترف يقوم على أساس الخدمة العسكرية.

٢ ــ مفهوم الرواد: ويقوم على فكرة «الجندي الرائد» المبنية على نظريات يوسف ترومبلدور التي تعتمد على حراس المستعمرات. وأيدت هذا الاتجاه قيادات البلماح وعلى رأسها يغئال آلون مؤسس البلماح ويسرائيل غاليلي. ودعا هذا الفريق الى تشكيل جيش شعبي يعتمد على نظام المستعمرات الدفاعية مع تكوين وحدات آلية صغيرة.

واستطاع بن ــ غوريون أن يضع أسس قيام «جيش وطني محترف» يضم كل التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين، واندمجت هذه التنظيمات جميعاً في الجيش الاسرائيلي بعد صراعات مريرة بين كل من الهاغاناه وبن ــ غوريون من جهة، ومناحيم بيغن ومجموعتي الأرغون (اتسل) وشتيرن (ليحي) من جهة أخرى(٧). وفي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، أعلن تأسيس الجيش الاسرائيلي رسمياً، وذلك بعد شهور عديدة من صراع المنظمات اليهودية العسكرية ضد العرب(٨).

ونظراً لنقص القوى البشرية في اسرائيل، فقد حرص بن ــ غوريون على التوفيق بين المفهومين السابقين لطبيعة الجيش الاسرائيلي ــ مفهوم النموذج المهني، ومفهوم

الرواد ــ وذلك بالاعتماد على جيش صغير محترف ومـدرب تشكل الطلائـع والرواد العناصر الأساسية فيه، ويسانـده نظام من المستعمـرات الزراعية التي تشـاد على الحدود[٩].

الخلفية العسكرية لقيادات الجيش الاسرائيلي

من المسلم به أن معظم القيادات العسكرية الاسرائيلية كانت موجودة في فلسطين في فترة ماقبل قيام الدولة، وشاركت في الصراع من أجـل انشائهـا. وتقسم هذه القيادات، من حيث أصولها العسكرية، الى فئتين[١٠]:

١ ــ فئة الذين خدموا في الهاغاناه، وتعتبر هذه الفئة الأكثر شجاعة والجديرة بالثقة؛ وكان يمثلها في رئاسة الأركان دافيد العازار رئيس الأركان سنة ١٩٧٢.

٢ ــ فئة الذين خدموا في الجيش البريطاني، وتمتاز بالطاعة والنظام والتخطيط؛ وكان يمثلها في هيئة الأركان الجنرال يسرائيل تال.

وفيمـا يلي سنقدم جـدولاً يبين الأصول العسكرية لكبـار الضباط في الجيش الاسرائيلي:

الجدول الرقم ١

الخلفية العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي[١١]

رئيس الأركان			مجموع ضباط الأركان	الخدمة العسكرية			
الاسم	الفترة	الخلفية العسكرية		الجيش البريطاني	الهاغاناه	البلماح	الجيش الاسرائيلي
يعقوب دوري	٤٨ ـ ٥١	هاغاناه	١٤	٣	١٠	١	
يغئال يادين	٥١ ـ ٥٢	هاغاناه					
اسحاق ماكليف	٥٢ ـ ٥٣	جيش بريطاني	١٢	٥	٥	٢	
موشي دايان	٥٣	بلماح					
موشي دايان	٥٣ ـ ٥٥	بلماح	١١	٤	٦	١	
موشي دايان	٥٥ ـ ٥٧	بلماح	١٣	٦	٦	١	
حاييم لاسكوف	٥٧ ـ ٥٨	جيش بريطاني	١٣	٦	٥	٢	
حاييم لاسكوف	٥٨ ـ ٥٩	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
حاييم لاسكوف	٥٩ ـ ٦٠	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
	٦٠ ـ ٦١	هاغاناه	١٣	٦	٢	٥	
	٦١ ـ ٦٢	هاغاناه	١٣	٤	٣	٦	
	٦٢ ـ ٦٣	هاغاناه	١٣	٣	٣	٧	
اسحاق رابين	٦٣ ـ ٦٥	بلماح	١٥	٤	٣	٨	
	٦٥ ـ ٦٦	بلماح	١٨	١	٥	١١	شارون
	٦٦ ـ ٦٧	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون
حاييم بارليف	٦٨	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون

من الجدول السابق، نستنتج مدى أهمية المنظمات الصهيونية في تكوين الجيش الاسرائيلي، وأن الذين خدموا في هذه المنظمات وخصوصاً الهاغاناه والبلماح، كانوا يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع القيادة العليا للجيش باستمرار. ويلاحظ، أيضاً، نقص الضباط الذين كان الجيش الاسرائيلي يمثل خلفيتهم العسكرية ولم يخدموا في مجالات أخرى، اذ اقتصر على آرييل شارون. وقد يكون هذا النقص في الأفراد الذين يمثل الجيش الاسرائيلي خلفيتهم العسكرية أحد الأسباب لاعتماد اسرائيل على نظام التسريح المبكر لافساح المجال لمثل هؤلاء الأفراد للوصول الى المراكز العليا في الجيش، وذلك لتحقيق الانسجام في الجيش، وتوحيد أنظمته، من خلال وجود أشخاص قد ربوا فيه وتخرجوا من خلاله؛ ويفسر ذلك التراجع في الأيام الأخيرة عن نظام التسريح المبكر وتزايد أعمار الضباط بعد تحقيق بعض المراحل من هذا الهدف.

وينظر بشكل خاص الى أهمية البلماح في تقديم القيادات العليا في اسرائيل، اذ ساهم في تزويد الجيش الاسرائيلي بالعناصر المدربة والقيادات الكفوءة وشكل أكاديمية عسكرية تقدم الضباط للجيش(١٢).

دراسة اجتماعية لأعضاء المؤسسة العسكرية، ومستوى التعليم

التسريح المبكر من الجيش وأثره على اعمار كبار الضباط: تعتبر عملية التسريح المبكر للضباط في الجيش الاسرائيلي احدى مميزات النظام العسكري الاسرائيلي، ويرى بن ــ غوريون في هذه العملية احدى التقاليد التي استحدثها الجيش الاسرائيلي للمحافظة على دوام سيطرة القيادات الشابة على القيادة العليا في الجيش(١٣).

ونتيجة لنظام التسريح المبكر من الجيش، انخفض متوسط عمر الضابط الاسرائيلي في القيادة العليا بشكل ملحوظ؛ واذا ما قارنا متوسط العمر هذا مع مثيله في الدول الأخرى فسنجده يقل ١٠ سنوات وفي الرتب كافة.

وتبرز ظاهرة صغر العمر بشكل واضح في حالة الضباط الذين تولوا رئاسة الأركان، اذ كان معظمهم في أواخر الثلاثينات أو أوائل الأربعينات من أعمارهم(١٤).

والجدول الرقم ٢ يوضح لنا الفارق بين أعمار الضباط المسرحين من الخدمة سنة ١٩٤٨ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٦، ومن هذا الجدول سنلاحظ مدى التحول نحو ابقاء كبار القادة في الخدمة، وارتفاع عمر الضباط المسرحين من الجيش، والحد من التسريح المبكر لكبار الضباط. ويلاحظ الفارق بشكل واضح بين النسبة المئوية للمسرحين في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦ في الفئات الثلاث الأولى حتى عمر ٣٤ حيث كان المجموع نحو ٦٤,٤٪ سنة ١٩٤٨ مقابل ٥,٢ سنة ١٩٦٦ م.

وأدى التسريح وصغر عمر القيادات العليا في الجيش الاسرائيلي الى العديد من النتائج التي انعكست على تركيب الجيش والقيم المسيطرة فيه، اذ سيطرت روح المغامرة والحماسة للمبادىء الصهيونية على الجيش. كما أن التسريح المبكر أدى الى انتقال العديد من القيادات العسكرية الى الحياة المدنية للمساهمة في ادارة المرافق المدنية التي فتحت أبوابها لاستقبالهم. وهذا ما سنتعرض له لاحقاً عند الحديث عن دور الضباط المسرحين في الحياة السياسية.

الجدول الرقم ٢
مقارنة أعمار كبار الضباط المسرحين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٦(١٥)

فئات العمر	٢٢ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٢٩	٣٠ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٤٤
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٨,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥	٧,٨
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	—	—	٥,٢	٣٦,١	٢٨,٨
فئات العمر	٤٥ ـ ٤٩	٥٠ ـ ٤٩	٥٥ فأكثر	غير معروفين	
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٢,٥	١,٧	—	٢,٦	
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	١٥,٧	٦,٠	١٢,١	٦,١	

كما أن صغر عمر الضباط سيؤدي الى التقليل من الروتين العسكري الذي غالباً ما يصحب القيادات القديمة وكبيرة السن. ويساعد صغر السن في القضاء على الفوارق بين الجنود والضباط وكبار الضباط مع غيرهم من الضباط الصغار، ويضمن الاتصال بين مختلف الرتب، ويحافظ على الانسجام داخل الجيش.

يمارس الجيش الاسرائيلي أدواراً واسعة في مجال التعليم، لا تقتصر على أفراد الجيش، بل تمتد لتشمل أفراد المجتمع، حيث يجري التنسيق بين قيادة الجيش والمدارس الثانوية العليا باعتبارها هي التي تقدم الضباط للجيش الاسرائيلي. كما أن منظمات الناحال شبه العسكرية هي التي تقدم المدرسين للقرى على الحدود، واعترافاً بذلك حصل الجيش الاسرائيلي على جائزة الدولة للتعليم سنة ١٩٦٦(١٦).

وتحاول القيادة العسكرية باستمرار رفع المستوى التعليمي للجنود والضباط، وتنظم للجنود برامج تدريبية الزامية تستمر خمسة أشهر تدرسهم اللغة العبرية وغيرها من العلوم، كما أنه يسمح للضباط الالتحاق بالجامعات، وذلك لرفع مستواهم الثقافي حيث يقومون بدراسة مواد أكاديمية مثل القانون والسياسة الدبلوماسية وادارة الأعمال والتكنولوجيا ومعظم المواد العلمية الأخرى(١٧). مما يجعلهم يزودون الجيش الاسرائيلي بخبرات واسعة في مجال العلوم المختلفة، خصوصاً وأن معظم القيادات الاسرائيلية من حملة الشهادات الجامعية؛ كما يتيح لهم الفرصة لاكمال دراستهم مما يساعد الجيش على استيعاب التكنولوجيا العصرية في وحداته المختلفة. كما أن ذلك يساعد هذه القيادات على الانتقال الى الحياة المدنية وايجاد وظائف محترمة لهم في مرافقها.

الايديولوجية العسكرية والاتجاهات السياسية لدى كبار الضباط

كان الجيش الاسرائيلي منذ تكوينه يمثل بؤرة الانتماء القومي والتعصب الايديولوجي للمفاهيم الصهيونية، وكان ينظر الى قادته باعتبارهم يمثلون الوحدة الوطنية(١٨) وأنهم يمثلون الأبطال القوميين الحريصين على سلامة اسرائيل وبقائها(١٩). وقد حرص بن ـ غوريون، منذ البداية، على أن يبقى الجيش الاسرائيلي بعيداً عن الخلافات الحزبية والايديولوجية، وأن تكون له ايديولوجيته الخاصة به، التي تقوم على الاهتمام بالمسائل الأمنية، وأن يبقى الجيش رمزاً للانتماء القومي والصلابة الصهيونية

ويشكل الامتداد الحقيقي لجيل الرواد بكل معتقداتهم[٢٠]. واستطاع بن ـ غوريون أن يرسم للجيش استراتيجية تقوم على التعصب الديني لتحقيق الأمن الاسرائيلي، وأن مسألة الأمن هي الأساس والأيديولوجية للجيش الاسرائيلي. كما استطاع بن ـ غوريون اقناع المجتمع والجيش بآرائه القائمة على التلويح «بخطر الابادة» العربية لاسرائيل، وعقدة «الحصار الاسرائيلي» التي خلقت الشعور بضرورة الاعتماد على القوة والعمليات الانتقامية من أجل البقاء[٢١]. وعمل على سيطرة هذه الأيديولوجية على قيم كبار القادة العسكريين بشكل أصبحت معه هذه النظرة تمثل الايديولوجية العسكرية للجيش الاسرائيلي ككل.

ولما جاء دايان الى وزارة الدفاع، استطاع أن يضع النظرية الأمنية التي تحمل طابعه تحت التطبيق، وأن يقنع بها كبار القادة العسكريين الذين عملوا معه في تطبيقها. وتقوم هذه النظرية على[٢٢]:

١ ـ بلورة النظرة الاستراتيجية الأمنية من خلال الافتراض بأن أقصى ما يمكن التوصل اليه مع العرب هو اتفاق وليس سلاماً كاملاً.

٢ ـ ادارة الحكم في المناطق المحتلة، وتشمل هذه الادارة تشجيع الاستيطان اليهودي في هذه المناطق.

والمتتبع لوجهات نظر كبار قادة اسرائيل العسكريين سيجدهم يتبنون هذه النظرية، ويؤمنون بأن السلام مع العرب لن يكون الا تحت غطاء القوة العسكرية؛ فمثلاً، سنجد دايان نفسه يقول ان السلام الممكن حالياً هو سلام للمدى القصير، بينما يرى رابين أنه لا يوجد حالياً أي استعداد للتسليم بوجود اسرائيل، ويقول تسور ان تحقيق السلام سيستغرق وقتاً طويلاً، ويتوقع يادين أن تستمر حالة اللاسلم ثلاثين سنة أخرى، ويقول ماكليف ان السلام لن يحل خلال السنوات العشر القادمة[٢٣].

أما من حيث تحديد الايديولوجيات التي يحملها كبار ضباط الجيش الاسرائيلي، فسنجد أنهم قد تأثروا كثيراً بالايديولوجيات التي كانت تنادي بها المنظمات العسكرية قبل قيام اسرائيل سواء من اليمين أو من اليسار. وتظهر بشكل واضح سيطرة قيم البلماح المعنوية والعسكرية على كبار قادة الجيش. ومن حيث الانتماءات السياسية، كانت انتماءات كبار ضباط الجيش تتناسب، تقريباً، مع طبيعة القوى السياسية السائدة في المجتمع، ويظهر ذلك بوضوح من خلال توزيع الضباط المسرحين على الأحزاب السياسية بحسب قوتها في المجتمع، وحتى سنة ١٩٦٣ كان الانتماء الحزبي لستة من رؤساء الأركان، كالتالي: ٣ من مباي، ٢ من المستقلين، ١ من الصهيونيين العموميين[٢٤].

وبشكل عام، يلاحظ ابتعاد قادة الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية. وساعد على ذلك نظام الاحتراف المتبع في الجيش الاسرائيلي، اذ على الضابط أن يخدم في الجيش وأن يخضع للسلطة المدنية وأن لا تكون له مطامع سياسية. كما أن نظام اختيار الضباط من بين الجنود بعد اجتيازهم اختبارات قاسية[٢٥] قد حد من تمثيل الضباط لطبقة اجتماعية أو انتماءات سياسية وايديولوجية معينة. ولكن، بدأ مؤخراً ظهور اتجاه لتدخل العسكريين في الحياة السياسية الحزبية، وبدأ ضباط في الجيش

الاسرائيلي يتصلون مع جهات سياسية وحزبية وهم في الخدمة، محاولة منهم لتمهيد الطريق أمام حياتهم السياسية القادمة بعد خروجهم من الخدمة. وفي الوقت نفسه زاد تدخل السياسيين والحزبيين في الحياة العسكرية لتعيين بعض الضباط العسكريين، ممن يتفقون مع مبادئهم السياسية والحزبية، في المناصب القيادية العليا.

تمثيل الفئات الاجتماعية والنساء في المؤسسة العسكرية

تتميز القيادات العسكرية العليا في اسرائيل بأنها من أصول غربية، وخصوصاً من اليهود المهاجرين من شرق أوروبا، ويلاحظ أنه كلما ارتفعنا في سلم المناصب العسكرية ستتناقص نسبة تمثيل اليهود الشرقيين. وقد عالج يشعياهو بن بورات التمثيل الطائفي في الجيش الاسرائيلي، وبين نسبة مشاركة كل فئة من فئات المجتمع في الجيش سنة ١٩٦٢ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٢. واستنتج بن بورات ثلاث ظواهر بارزة في هذا المجال[٣٦]:

١ ــ الانخفاض في نسبة الجنود الذين هم وآباؤهم من مواليد الشرق أو الغرب، ففي سنة ١٩٦٢ كان تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل شرقي ٣٣٪ انخفض الى ١٩٪ سنة ١٩٧٢، وانخفض تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل غربي من ٣٣٪ سنة ١٩٦٢ الى ٩,٥٪ سنة ١٩٧٢.

٢ ــ الارتفاع النسبي مرة ونصف المرة فقط في نسبة الجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الغرب، وارتفعت النسبة من ٢٢٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٤٪ سنة ١٩٧٢.

٣ ــ الزيادة الكبيرة حتى خمسة أضعاف للجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الشرق، وارتفعت النسبة من ٧٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٥,٥٪ سنة ١٩٧٢.

كما أن هذه المعطيات تكتسب دلالة أكثر وضوحاً على صعيد الضباط، فبينما ارتفعت نسبة الجنود الذين آباؤهم من أصل شرقي الى خمسة أضعاف، فان الارتفاع في هذه النسبة بين الضباط تكاد تصل الى ثلاثة أضعاف فقط، مما سيؤدي بالتالي الى زيادة الثغرة بين اليهود الشرقيين في سلك الضباط بالمقارنة بالجنود[٢٧].

يمتد نظام الخدمة العسكرية في اسرائيل ليشمل الجنسين من ذكور واناث، والخدمة اجبارية لمن بلغ سنة ١٨، ومدة الخدمة بالنسبة للرجال ثلاث سنوات، بينما هي سنتان للاناث، ويحق للمرأة الامتناع عن تأدية الخدمة العسكرية لسببين[٢٨]:

١ ــ في حالة الزواج.

٢ ــ اذا أثبتت أن قيمها الدينية تتعارض مع قيامها بالخدمة العسكرية. وترفض العائلات المتدينة في اسرائيل السماح لبناتها تأدية الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من دخول المرأة الوحدات القتالية، الا أن دورها اقتصر على المهام الكتابية وأعمال الدفاع المدني[٢٩]. ويمكن أن تساهم في استخدام المواصلات وادارة المعدات الالكترونية وفي مجال العناية الاجتماعية والترفيه. وتولي القيادة العسكرية أهمية خاصة لدور المرأة الاسرائيلية في الجيش نظراً لقلة القوى البشرية في المجتمع، اذ يمكن للمرأة أن تساهم في سد العجز في القوى البشرية اللازمة لكثير من الأعمال. ولكن يلاحظ أنه حتى الآن لم تصل أي من النساء الى المراكز القيادية العليا في

الجيش، وذلك نظراً لخروجهن المبكر من الجيش بسبب الزواج.

العوامل المؤثرة على دور العسكريين في اسرائيل

وتشتمل على:

- ☐ العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- ☐ العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- ☐ دور وزراء الدفاع في تحديد العلاقات المدنية ــ العسكرية.

أولاً: العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) اعتماد الايديولوجية الصهيونية على القوة العسكرية منذ البداية لتحقيق أهدافها، وظروف اسرائيل الخاصة التي ولدت بالحرب وتعيش حالة أمن عسيرة منذ قيامها، مما أدى الى وجود ارتباط وثيق بين الجيش والسياسة في اسرائيل. كما أن الانتصارات المتكررة التي حققها الجيش الاسرائيلي أضفت هالة من الكاريزما حول القادة العسكريين، وصار ينظر الى القيادات العسكرية على أنها هي الوحيدة التي تمثل المصلحة القومية والحريصة عليها؛ أما القيادات المدنية المنتخبة فهي في نظر المجتمع تمثل مصالح آنيـة. ونظراً لأن المشكلة الأمنيـة هي المشكلة الرئيسية التي تجـابه اسرائيل، ارتبطت كل مجالات الحياة المدنية بالناحية العسكرية، وعملت على خدمتها، مما ساهم في اعطاء دور متزايد للقادة العسكريين في الاشراف على المجالات المدنية.

(ب) ساهم انقسام المجتمع وتعدد الفئـات المكونـة له، والناتـج عن الأصول المختلفة للمهاجرين اليهود في فلسطين، وكذلك تعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية، في اعطاء دور متزايد للمؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل البوتقة التي تصهر فئات المجتمع كافة لتخرج الاسرائيلي الذي يدين بالولاء للمجتمع الجديد الذي يعيش فيه، وبالتالي زادت سيطرة المؤسسة العسكرية وزاد تدخل العسكريين في الحياة السياسية.

(جـ) التداخل بين العسكريين والمجتمع والناتج عن وجود العسكريين داخل هذا المجتمع، يؤثرون فيه ويتأثرون به، ويقيمون علاقات مع الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة بداخله؛ اذ تسمح اسرائيل للضباط والعسكريين بأن يكونوا على اتصال دائم مع ذويهم وطبقات المجتمع الأخرى(٣٠)، مما يساعد على انتقال قيمهم وأفكارهم الى الحياة المدنية والمجتمع. كما أن نظام الاحتياط الذي تتبعه اسرائيل يجعل معظم أفراد المجتمع تحت الخدمة باستمرار، ووجود هؤلاء في المجتمع سيساهم في دعم دور العسكريين بشكل عام بالاضـافة الى دور العسكـريين المسـرحين من الجيش بعـد انتقالهم للحياة المدنية.

ثانياً: العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) نظام الاحتراف في الجيش الاسرائيلي: اذ يعتبر القادة العسكريون أنفسهم مجرد ضباط محترفين يمارسون عملهم كنوع من الواجب بعيداً عن الملابسات السياسية والأطماع العسكرية في السلطة(٣١). وفي هذا، يصف بن ــ غوريون تفكير هيئة الأركان

بأنه كان «تفكيراً مدنياً» ويقول ان الضباط الاسرائيليين ضباط محترفون يعالجون المشاكل على الطبيعة، ومتفرغون للابداع والابتكار في مجال عملهم بعكس الضباط في البلاد الأخرى الذين ينشغلون بالصراعات العسكرية للوصول الى السلطة ومن أجل الوصول الى مراتب عليا، وتشغل بالهم مسائل الترقية والترفيع، وتجدهم يخافون على أنفسهم مع كل طارىء في الحياة السياسية[٣٢].

(ب) استقرار المؤسسات السياسية والمدنية، والقبول العام لهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات شرعية، هذا بالاضافة الى تطابق الأهداف الايديولوجية بين المؤسسات السياسية والقيادة العسكرية. وفي هذا المجال يمكن أن ندرك مدى تأثير وجود قوى سياسية أخرى في المجتمع الاسرائيلي بالاضافة الى المؤسسة العسكرية في الحد من نفوذ العسكريين، فمثلاً كان لوجود حزب مباي ذي الأغلبية الجماهيرية، والهستدروت ذي القوة الاقتصادية في المجتمع، اثر واضح في الحد من نفوذ العسكريين.

(جـ) الاندماج الكامل للضباط المسرحين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وانتماء معظم العسكريين في اسرائيل الى نظام الاحتياط حالا دون نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومنعزلة عن المجتمع تكون لها تطلعات سياسية تحاول الخروج عن الإرادة المدنية. وصار ينظر الى الجيش الاسرائيلي على أنه «جيش من المدنيين»، وأن اسرائيل تمثل «أمة تحت السلاح» وليس هناك وجود متميز للعسكريين في المجتمع.

(د) توزع العسكريين بين الأحزاب، وانتماء كبار القادة الى مختلف الأحزاب السياسية من اليمين أو اليسار، أديا الى ذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية، وحالا دون كونهم قوة ضاغطة في مواجهة نفوذ السياسيين؛ اذ أن القادة العسكريين الذين ينتمون الى الأحزاب السياسية يخضعون لقيادتهم الحزبية والسياسية داخل المجتمع.

ثالثاً: دور وزير الدفاع في وضع أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية

أرسى بن ــ غوريون أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية في اسرائيل على أساس خضوع العسكريين للسلطة المدنية، ويرجع ذلك الى فترة ما قبل قيام اسرائيل؛ اذ كانت منظمة الهاغاناه العسكرية تعتبر منظمة سياسية وايديولوجية. وكان بن ــ غوريون يشرف على سياسة الهاغاناه العسكرية والسياسية في الوقت نفسه، ولم يكن هناك داع للفصل بين العسكريين والسياسيين. ولكن بقيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ظهرت الحاجة للفصل بين الحياة العسكرية والمدنية، وتحديد مسؤوليات كل طرف. وعمل بن ــ غوريون، منذ البداية، على اخضاع العسكريين للسلطة المدنية، وحدد دور العسكريين بأنه يقتصر على تنفيذ القرارات التي يتخذها المسؤولون المدنيون[٣٣]. وكان بن ــ غوريون يقوم بتمثيل العسكريين في المناقشات الحكومية برضاهم وموافقتهم، ولم يكن يسمح للضباط بحضور الاجتماعات الحكومية، الا في حالات معينة وحين يطلب اليهم ذلك. ولذلك، نادراً ما كان العسكريون يظهرون في اللجان الوزارية سواء لجنة الشؤون الخارجية والأمن أو اللجنة المالية[٣٤].

العوامل التي ساعدت بن ـ غوريون في وضع أسس العلاقـات المدنيـة العسكرية

□ اشراف بن ـ غوريون شخصياً على جهاز الدفاع للدولة، اذ كان يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. واستطاع بن ـ غوريون من خلال منصبيه هذين أن يقيم علاقات مباشرة مع العسكريين، وأن يشكل حلقة اتصال بين المؤسسات السياسية، متمثلة في الوزارة، والمؤسسات العسكرية، متمثلة في رئاسة الأركان(٣٥).

□ شخصية بن ـ غوريون القوية والناتجة عن خدمتـه الطويلة في الهاغـاناه وفي الصراع من أجل قيام اسرائيل ومن خلال تعدد المناصب التي تولاها، فبالاضافة الى كونه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، كان بن ـ غوريون زعيماً لحزب مباي أكبر حزب في الكنيست، والذي يسيطر على كل المؤسسات العامة في المجتمع الاسرائيلي وخصوصاً الهستدروت. ووصل بن ـ غوريون في نهاية فترة حكمه الى مرحلة القيادة الفـردية، وأصبح يمثل «العجوز الأسطورة» في المجتمع الاسرائيلي، والذي يدين له المجتمع بالولاء والاحترام من قبل المدنيين والعسكريين على السواء، وأصبح بن ـ غوريون يمثل مدرسة للعسكريين والمدنيين، ووجد لسنوات طويلة الكثير من الأتباع الذين يكنون له الولاء بغض النـظر عن مواقعهم في الجيش أو السلطة المـدنية(٣٦). ويتلخص دور بن ـ غوريون في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في أرسائه للأسس التالية(٣٧):

١ ـ جعل الجيش الاسرائيلي «جيشاً وطنياً» غير مسيّس.

٢ ـ أن تكون السلطة العليا في تقرير شؤون الحرب والسلم للسلطة المدنية.

٣ ـ أن يكون وزير الدفاع هو الحكم النهائي للنزاعات المدنية العسكرية.

٤ ـ الاشراف المباشر والدائم لوزير الدفاع على الشؤون المتعلقـة بالدفـاع وقضايا السياسة الخارجية المتعلقة به.

٥ ـ حصر مسألة الأمن بيد مجموعة صغيرة من المدنيين والعسكريين يختارهم وزير الدفاع.

وبعد مجيء لافون الى وزارة الدفاع سنة ١٩٥٤، ونظراً لنقص خبرته في الشؤون العسكرية باعتباره شخصاً اختير على أساس حزبي وكونه شخصاً بيروقراطياً لا يملك المرونة والقدرة على ادارة وزارة الدفاع، بدأ بروز دور متزايد لرئيس الأركان موشي دايان باعتبـاره شخصاً عسكـرياً ومن مـواليد فلسـطين ويملك القدرة على النـظرة الموضوعية للشؤون الأمنية(٣٨). وفي خلال هذه الفترة بدأ الصراع بين العسكريين والمدنيين حول مستقبل العلاقات المدنية ـ العسكرية، وتركز الصراع حـول النقاط التالية(٣٩):

□ مدى نفوذ وصلاحيات كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان.

□ الهيكل أو الشكل التنظيمي الذي ينظم العلاقة بين الجيش الاسرائيلي والصناعات العسكرية.

□ أسلوب الحرب والخطوات التي يجب اتباعها في مواجهة العرب.

ولكن بعد تولي ليفي أشكول رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٣، ونتيجة

لغياب القادة القدامى المسؤولين عن الأمن أمثال بن ــ غوريون ودايان وبيرس وضعف أشكول وعدم خبرته في الشؤون العسكرية، تمتع رئيس الأركان يتسحاق رابين بحرية أوسع في ادارة الشؤون العسكرية، وكان أشكول مضطراً للموافقة على جميع مطالب العسكريين التي كانت تقدم اليه.

ولكن في سنة ١٩٦٧، حين تولى دايان وزارة الدفاع بعد الضغوط التي تعرض لها أشكول من الجيش والصحافة والسياسيين حتى زعماء المعارضة بقيادة بيغن[٤٠]، ونتيجة لانتصار الجيش الاسرائيلي في الحرب، بدأ تسلل العسكريين الى الحياة المدنية، وأصبحت الاتصالات بين العسكريين والمدنيين أمراً عادياً. واستطاع دايان استغلال العسكريين كورقة ضغط في مواجهة الحكومة، لتنفيذ سياساته في محاولته فرض نظريته الأمنية على الجيش ووزارة الدفاع. وفي بداية حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٨، استغل دايان ظروف الحرب في اعداد المجتمع عسكرياً، وفي تدعيم سلطة العسكريين، وابراز دور متميز لوزير الدفاع، باعتباره ممثلاً للعسكريين، في مواجهة غولده مائير رئيسة الوزراء، باعتبارها ممثلة للسلطة المدنية.

ولكن عند مجيء شمعون بيرس الى وزارة الدفاع بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول ١٩٧٣)، ومحاولة الجيش أن يستعيد نفوذه وهيبته التي فقدها أثناء الحرب، حاول شمعون بيرس أن يقف مدعوماً من العسكريين وبعض السياسيين أمام محاولات يتسحاق رابين ذي الخبرة العسكرية في فرض سيطرة السلطة المدنية على العسكريين. وساعد على ذلك ضعف مركز رابين السياسي والحزبي، في مواجهة النفوذ المتزايد والشهرة التي يملكها شمعون بيرس وقدرته على أن يشكل نداً قوياً لرئيس الوزراء، وأن يفرض عليه شروطه. ويظهر ذلك بوضوح حين اضطر رابين للموافقة على حمل قائمة الأسلحة التي أعدها شمعون بيرس وكبار العسكريين الى الولايات المتحدة مع عدم اقتناع رابين بجدوى هذه الأسلحة.

ومن العرض السابق لدور وزير الدفاع في ارساء العلاقات المدنية العسكرية، يمكن أن نخلص الى النتائج التالية:

١ ــ ان وجود شخص قوي على رأس وزارة الدفاع، مثل بن ــ غوريون، يعتبر أحد الأسباب الداعية للسيطرة المدنية على العسكريين وعدم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية.

٢ ــ ان عدم وجود شخص قوي في وزارة الدفاع، مثل لافون، يؤدي الى تأزم العلاقات المدنية ــ العسكرية وظهور الصراع بين المدنيين والعسكريين.

٣ ــ وجود رئيس قوي للأركان ومدير عام قوي لوزارة الدفاع، مثل دايان وبيرس على التوالي، يشكل عقبة في وجه وزير الدفاع اذا كانت تنقصه الخبرة في المجالات العسكرية كما كان الحال مع أشكول، ويزيد من سلطة الجيش.

٤ ــ وجود وزير قوي للدفاع مثل موشي دايان يحد من نفوذ رئيس الأركان ويؤدي الى منافسة سياسية شديدة اذا كان رئيس الوزراء شخصية سياسية قوية مثل غولده مائير.

دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي

تفرض الأوضاع التي تعيشها اسرائيل، وطبيعة تكوين الجيش الاسرائيلي، أن يمارس هذا الجيش دوراً طليعياً في خدمة المجتمع وبناء الأمة. وتزايد هذا الدور وسخرت شتى مجالات الحياة لخدمته، مما جعل المجتمع الاسرائيلي أشبه مايكون بالثكنة العسكرية، حيث كل شيء يخطط لخدمة المؤسسة العسكرية، والمؤسسة العسكرية تتدخل في كل شيء.

ويمتد هذا الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية ليشمل المواطن الاسرائيلي منذ ولادته، من خلال البرامج التعليمية التي يتلقاها في المدارس، ثم من خلال الخدمة في منظمات الشباب (الجدناع)، والعمل في المستوطنات الزراعية على الحدود (الناحال)، هذا بالاضافة الى الخدمة الاجبارية التي تشمل الجنسين من ذكور واناث. وتخضع اسرائيل لنظام احتياط يعتبر من أكفأ الأنظمة في العالم، اذ تستطيع أن تعبىء ١٣٪ من سكانها وقت الحرب. ومن خلال نظام الاحتياط هذا، تسيطر المؤسسة العسكرية على قوة العمل البشري في المجتمع(٤١) بشكل جعل المجتمع الاسرائيلي يظهر على أنه بمثابة «شعب مسلح»، وأن الجيش الاسرائيلي عبارة عن «جيش من المدنيين». ويمتد نشاط المؤسسة العسكرية الى مجال العلوم والنظام التعليمي ومجال الشباب والصناعة والتكنولوجيا وأمور أخرى كثيرة مثل البناء والمواصلات واستيعاب المهاجرين(٤٢).

دور العسكريين في الحياة السياسية

لا يوجد في اسرائيل دستور مكتوب يمكن الاسترشاد به كصيغة رسمية للعلاقات العسكرية ـ المدنية(٤٣). والوثيقة الوحيدة في هذا المجال هي «أمر جيش الدفاع الاسرائيلي» الذي صدر عن رئيس الحكومة في أيار (مايو) ١٩٤٨، الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الدفاع ليفعل ما يراه مناسباً في شؤون القوات المسلحة وشؤون الأمن(٤٤). ومن هنا فان دور العسكريين في الحياة السياسية يعتمد بشكل كبير على مركز رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وتلاحظ في هذا المجال السلطات الواسعة التي يتمتع بها وزير الدفاع، الذي يستطيع اتخاذ اجراءات خطيرة مثل تعبئة الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة دون موافقة مجلس الوزراء والكنيست، وما عليه في هذه الحالة سوى اخطار لجنة الشؤون الخارجية والأمن التي يمكنها أن ترد القرار أو تحيله الى الكنيست، ولكنها في الغالب تكون مضطرة للموافقة عليه.

ومع تعاظم دور الجيش في المجتمع، وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية، استطاع الجيش أن يشكل قوة ضغط على الحياة السياسية وتمتع بنفوذ سياسي واسع، امتد ليشمل جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. وعلى الرغم من محاولات السياسيين التقليل من دور العسكريين في الحياة السياسية، لاظهار اسرائيل بمظهر الديمقراطية ـــ فمثلاً أعضاء الكنيست يعطون أهمية بسيطة لدور العسكريين في الحياة السياسية(٤٥) ـــ، فقد مارس العسكريون ضغطاً كبيراً على الحياة السياسية منذ

قيام اسرائيل، واستطاع بن ــ غوريون التعبير عن آرائهم واستيعاب طلباتهم في الحكومة والتي كانت تمرر اليه عن طريق رئيس الأركان وخصوصاً زمن وجود دايان في رئاسة الأركان.

وتمثل دور العسكريين في الحياة السياسية فيما بعد في الصراع بين رئاسة الأركان ممثلة للعسكريين ووزارة الدفاع ممثلة للسلطة المدنية، مثال ذلك الصراع بين دايان في رئاسة الأركان في مواجهة لافون في وزارة الدفاع، والصراع بين رابين في رئاسة الأركان في مواجهة أشكول في وزارة الدفاع. وفي حالات أخرى بين وزارة الدفاع باعتبارها ممثلة للعسكريين عندما تولاها أشخاص عسكريون أو ذوو ماضٍ عسكري مثل دايان، وبيرس في مواجهة رئاسة الوزارة ممثلة للسياسيين.

ومنذ سنة ١٩٦٧، تزايد تأثير العسكريين في الحياة السياسية، وتزايدت أهميتهم في المجتمع لما حققوه من انتصارات في الحرب. وأدى هذا الوضع الى اتجاه القيادة السياسية الى العسكريين لأخذ مشورتهم والاطلاع على تفكيرهم الاستراتيجي. ونشأ عن هذا وضع أخذ فيه العسكريون لا يتوانون في التعبير عن آرائهم لأعضاء الوزارة وكبار السياسيين وكان من نتائج ذلك:

- اعتماد الكثير من القيادات المدنية على العسكريين، واستشارتهم في شؤون الحياة المدنية ــ سابير كان يستشيرهم في شؤون الميزانية.
- زيادة رغبة الجنرالات في الدخول الى الحياة المدنية بعد تسريحهم.
- زيادة اهتمام الأحزاب السياسية في ضم أكبر عدد من الجنرالات القدامى كمرشحين لهذه الأحزاب في الانتخابات.

وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية أثناء حرب الاستنزاف، حيث قام العسكريون بالبحث عن نواب ووزراء يدعمون نظرياتهم العسكرية ويتبنونها. وبعد حرب تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، زاد اتجاه العسكريين للحياة السياسية وللتعبير عن مواقفهم في القضايا السياسية والعسكرية، وازداد تنافس الأحزاب السياسية على كبار القادة العسكريين لضمهم الى صفوفها، وأخذت الأحزاب تفاوض هذه القيادات العسكرية حتى قبل أن تترك خدمة الجيش. وحتى الذين كانوا قد تركوا الخدمة من قبل وانضموا الى القيادات السياسية، وجدناهم أثناء الحرب يرتدون ثيابهم العسكرية ويعلقون رتبهم ويذهبون الى ميادين القتال كل بحسب ميوله الشخصية، وصار البعض منهم يطلق التصريحات والبيانات السياسية والعسكرية التي تحرج الحكومة في مرات عديدة، خصوصاً أن هذه القيادات كانت تشمل أشخاصاً من أحزاب الحكومة ومن المعارضة على السواء.

وفي مجال دور العسكريين في الحياة السياسية، سوف نستعرض أهمية منصبين في المؤسسة العسكرية: دور رئيس الأركان العامة، ودور رئيس المخابرات العامة.

دور رئيس الأركان العامة(٤٦)

يتمتع رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي بتأثير بالغ في الحياة السياسية الاسرائيلية؛ فهو يمثل حلقة وصل بين القيادة العسكرية العليا ووزارة الدفاع والحكومة.

كما أنه يشترك في قسم كبير من جلسات الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن كمستشار فني لوزير الدفاع (وليس عضواً)، وعلى الرغم من أنه لا يشارك بصفة رسمية في اتخاذ القرارات الا أن لمشورته تأثيراً كبيراً في مثل هذه الحالات.

ويساهم رئيس الأركان مع هيئة أركان الجيش في صياغة نظرية الأمن الاسرائيلية على أساس سياسة الحكومة الخارجية والأمنية، وهم يضطلعون بدورهم في قولبة سياسة الحكومة في مجال الأمن. ويرافق اختيار رئيس الأركان صراع سياسي عنيف على الرغم من أن كفاءته العسكرية وتجربته تقفان على رأس الاعتبارات لاختياره. ويختار رئيس الأركان باقتراح من وزير الدفاع، وللحكومة الحق في رفض المرشح. ونظراً لأسلوب بن ــ غوريون في ادارة البلاد، فقد تولى اختيار رئيس الأركان بمفرده باعتباره وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء. كما أن حرص بن ــ غوريون على تركيز السلطة في أيدي مجموعة محدودة من المقربين اليه من السياسيين ورجال الجيش، وعلى رأسهم رئيس الأركان، ساهم في تدعيم مركز رئيس الأركان في الحياة العامة في اسرائيل.

وقد قام رؤساء الأركان جميعاً بترك آثارهم على الجيش الاسرائيلي والمجتمع نفسه، فهم الذين قاموا بتنظيم الجيش، وأشرفوا على تدريبه منذ البداية، كما كان لهم أثر كبير على مئات الآلاف من الشباب الذين يحتل كل منهم موقعاً مؤثراً في اسرائيل بعد أن اجتاز فترة الخدمة العسكرية، والتي تعتبر فترة اعداد تربوي واجتماعي بالاضافة لكونها مكاناً للتدريبات العسكرية والمشاركة في المعارك. ومن المتفق عليه أن ثلاثة أشخاص على الأقل من أصل من عملوا في منصب رئيس الأركان، يمكن اعتبارهم ضمن نخبة السياسة العليا في اسرائيل وهم(٤٧):

١ ــ يغئال يادين: وذلك بسبب دوره العام في تأليف جيش اسرائيل (١٩٤٨ ــ ١٩٥٢).

٢ ــ موشي دايان: بسبب براعته الشخصية ونفوذه مع بن ــ غوريون (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨).

٣ ــ يتسحاق رابين: بسبب اعتماد أشكول عليه أثناء تولي الأخير رئاسة الوزراء سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٧.

كما أن رؤساء الأركان الآخرين الذين تركوا الخدمة حصلوا على وظائف مدنية مهمة جعلتهم قادرين على ممارسة دور في الحياة المدنية الاسرائيلية. وفيما يلي جدول يبين شخصيات رؤساء الأركان والوظائف المدنية التي عملوا بها. ويلاحظ أن خمسة من ثمانية رؤساء أركان للجيش الاسرائيلي كانوا في وقت من الأوقات أعضاء في الكنيست، واثنين من الثلاثة الباقين كانت هناك محاولات كثيرة من الأحزاب لادخالهم الحياة السياسية(٤٨).

دور رئيس المخابرات العامة(٥٠)

يتضح دور رئيس المخابرات كأحد أفراد المؤسسة العسكرية في صناعة القرارات السياسية في اسرائيل، من خلال التقارير التي يتقدم بها للحكومة، وتعتبر هذه التقارير

الجدول الرقم ٣
رؤساء الأركان(٤٩)

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	المؤهلات العلمية	الخبرة العسكرية	الوظيفة المدنية
ياكوف دوري ١٩٤٨/٥/١٠ ١٩٤٩/٩/١١	١٨٩٩ حيفا	مهندس، جامعة جنت	الكتيبة اليهودية والهاغاناه	معهد التخنيون بحيفا
يغئال يادين ١٩٤٩/٩/١١ ١٩٥٢/٧/١٢	١٩١٧ القدس	ماجستير ودكتوراه من الجامعة العبرية	الجيش البريطاني	أستاذ علم الآثار في الجامعة العبرية
مردخاي ماكليف ١٩٥٢/٧/١١ ١٩٥٣/٦/١٢	١٩٢٠ القدس	معهد التخنيون بحيفا	الجيش البريطاني كتيبة الجنرال وينغيت	مصانع البحر الميت المدير العام لمجلس تسويق الحمضيات
موشي دايان ١٩٥٣/٦/١١ ١٩٥٨/١/٢١	١٩١٥ دغانيا	مدرسة كبار الضباط ببريطانيا، بكالوريوس علوم من كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة العبرية	الهاغاناه، قيادة البلماح	وزير الزراعة، وزير الدفاع
حاييم لاسكوف	١٩١٩ روسيا	الكلية الحربية البزيطانية ــ جامعة أكسفورد	الجيش البريطاني، دورة عسكرية في أميركا	مدير سلطة الموانىء، مفوض الشكاوى في الجيش
تسفي تسور ١٩٦١/١/١ ١٩٦٤/١/١٠	١٩٢٣ روسيا	كلية ادارة الأعمال جامعة سيراكيوز درس في السوربون	هاغاناه	شركة مكوروث، مساعد وزير الدفاع
يتسحاق رابين	١٩٢٢ القدس	مهندس(كلية الأركان، وكلية الزراعة)	البلماح، دورة في أميركا	سفير اسرائيل في واشنطن، رئيس الوزراء
حاييم بارليف	١٩٢٤يوغسلافيا	كلية الزراعة، جامعة كولومبيا	البلماح	وزير الصناعة والتجارة
دافيد اليعازر	١٩٢٥يوغسلافيا	الاقتصاد وشؤون الشرق الأوسط في الجامعة العبرية	هاغاناه	توفي بعد ترك المنصب

من العوامل المهمة في تحديد وجهة نظر الحكومة حين اتخاذها لأي قرار في مجال الأمن: سواء فيما يتعلق بحجم القوات المحاربة ومستوى الأسلحة، أو في تحديد ماتحتاجه اسرائيل من أسلحة مشتراة من الخارج، أو مصنوعة في الداخل، ومايتبع

هذا من تعديلات في الميزانية.

وساهمت الطبيعة العسكرية للنظام الاسرائيلي في دعم دور المخابرات العسكرية باعتبارها أحد أخطر أجهزة الدولة. وتضاعفت مهمة المخابرات ومسؤولياتها بعد سنة ١٩٦٧ لمجابهة تزايد أعمال الفدائيين في المناطق المحتلة، والاشراف على ادارة هذه المناطق. وتولى منصب رئيس المخابرات عدة أشخاص كان لهم تأثيرهم الواضح على الجيش والمجتمع الاسرائيلي ككل، ومن هؤلاء هرتزوغ وهاركابي ونييمان.

وبرز دور واضح لرئيس المخابرات عندما تولى أهرون ياريف هذا المنصب، وكان ياريف بمثابة «النبي أو العراف» في شؤون الأمن والاستخبارات، وذلك بفضل اطلاعه على المعلومات السرية في اسرائيل. وكان يتمتع بموهبة كلامية بارزة شكلت حوله هالة من الكاريزما جعلته محبوباً لدى رئاسة الوزارة، ومرشحاً للانضمام الى المعراخ، وأطلقت عليه مائير لقب «كسنجر اسرائيل». وبحكم قوة شخصية ياريف وقدرته داخل الكيان الاسرائيلي، فانه كثيراً ما كان يستدعى لتقديم تقارير الى الحكومة أو لجنة الخارجية والأمن، وعمل دايان على تسهيل بروز ياريف كمقدم للتقارير للاجتماعات الحكومية. أما في حرب تشرين الأول (أكتوبر)، فكان الياهو زعيرا رئيساً لشعبة المخابرات، رغم أنه من المقربين لدايان باعتباره كان رئيس مكتبه، فانه لم يملك الكاريزما والقدرة التي اكتسبها ياريف خلال تسع سنوات من العمل المتواصل في بناء الاستخبارات العسكرية.

وقد بقيت دائرة المخابرات ورئيسها باستمرار فوق مستوى النقد، ولم تستطع الحكومة أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن ممارسة الرقابة على هذه المؤسسة وقيادتها نظراً لطبيعة العمل الذي تقوم به.

دور العسكريين في مجال السياسة الخارجية

تمارس المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في تحديد سياسة اسرائيل الخارجية(٥١) لكون مسألة الأمن تمثل المشكلة الحيوية التي تواجهها اسرائيل منذ قيامها. وتشكل المؤسسة العسكرية جماعة ضغط مهمة على القرارات الحكومية في مجال السياسة الخارجية. ويكون هذا الضغط، في معظم الحالات، سرياً ومن وراء الكواليس، أو من خلال الوسائل المدنية عن طريق حضور العسكريين اجتماعات لجنة الدفاع والخارجية. وترجع هذه السرية في تأثير المؤسسة العسكرية الى الوعي السياسي الكبير لأفراد المجتمع، والى الشعور الدائم بالخطر من العرب.

واذا كان نفوذ النخبة العسكرية هذا قد اعتراه الغموض في كثير من الحالات، فان الدلائل تشير الى وجود هذا النفوذ وتزايده بشكل خاص في مسألة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. فقد تطورت نظرية الأمن الاسرائيلية بواسطة نفوذ العسكريين وترجمت هذه النظرية الى أوامر حكومية في العديد من الحالات مما كان له الأثر البالغ على علاقات اسرائيل الدولية. وسنقدم في ما يلي بعض الأدلة على دور العسكريين في

مجال السياسة الخارجية:

□ سياسة الانتقام التي وضعتها المؤسسة العسكرية سنة ١٩٥٠، والتي طبقتها الحكومة الاسرائيلية في سلسلة من الاعتداءات المتكررة على الدول العربية المجاورة فيما بعد(٥٢).

□ استطاعت المؤسسة العسكرية أن تقوم بالعديد من العمليات العسكرية دون علم الحكومة، وكان لها أثر كبير على علاقات اسرائيل الخارجية، مثال ذلك عملية لافون.

□ المبادرة التي اتخذتها وزارة الدفاع على غاتقها في مباحثات الجيوش في باريس (١٩٤٥ ــ ١٩٥٥)، وتكليف شمعون بيرس بعملية التنسيق بين القوى العسكرية والسياسية مع فرنسا، وفي معارضة العسكريين للانسحاب من سيناء وشرم الشيخ سنة ١٩٥٦ مما اضطر بن ــ غوريون لدعوتهم الى منزله ومحاولته تبرير قبوله الانسحاب(٥٣).

□ شكل العسكريون جماعة ضغط قوية سنة ١٩٦٧ لاجبار اسرائيل على دخول الحرب ضد الدول العربية، بينما كان الكثيرون من أعضاء الحكومة يطالبون بالتريث ومترددين في اتخاذ قرار الحرب.

□ التصريحات السياسية التي كان يدلي بها موشي دايان ــ حين كان وزيراً للدفاع بعد حرب ١٩٦٧ ــ وبعض كبار العسكريين والتي كانت تسبب أزمات في مجلس الوزراء الاسرائيلي.

□ قرارات ١٩٦٨ ببناء مراكز دفاعية على طول قناة السويس بفعل نفوذ العسكريين.

□ الزيارات المتعددة التي يقوم بها العسكريون الاسرائيليون الى الدول الأفريقية وغيرها من الدول، والتي ارتبطت ببرامج للمساعدات العسكرية كان لها آثار واضحة في مجال السياسة الخارجية الاسرائيلية.

دور العسكريين بعد تسريحهم في الحياة المدنية، ووظائفهم

لجأت النخبة الحاكمة في اسرائيل الى اعتماد نظام التسريح المبكر للضباط، وذلك نتيجة خشيتها من تكوينهم طبقة عسكرية يكون لها كيان منفصل وتطلعات سياسية. وعملت في الوقت نفسه على تشجيع هؤلاء الضباط للحصول على مناصب ادارية في مجال الحياة المدنية(٥٤). وساهم هؤلاء الضباط من خلال سيطرتهم على المؤسسات المدنية في دعم السلطة العسكرية في مشاريعها العسكرية وفي ضمان استمرار امتداد سيطرة المؤسسة العسكرية على قطاعات الاقتصاد وتنميتها لأغراض الحرب(٥٥).

ويعزى نفوذ الضباط المسرحين على حياة اسرائيل المدنية الى العدد الكبير من الضباط الذين يتمتعون بالخبرة الفنية ويجدون المجال مفتوحاً أمامهم في الخدمة العامة، وقدم هؤلاء الضباط خدمات جليلة للحياة العامة في اسرائيل منها(٥٦):

□ التنظيمات الأساسية المستقاة من الجيش والتي أدت لتحسين النظم المصرفية في البنوك والأعمال والمشروعات المختلفة.

□ يعتبر العسكريون أول من نادى بادخال التكنولوجيا الى الحياة العامة وتشجيع البحوث في مجال المشروعات الصناعية.

وازداد الوضع خطورة من تسرب العسكريين للحياة المدنية، حين زاد اعتقاد كبار

الضباط بأن مستقبلهم سيكون في القطاع العام أو النشاط الحزبي، ولهذا كان عليهم التفاوض مع جهات سياسية للحصول على مناصب مدنية في الخدمة العامة أو في الحياة السياسية. ونتج عن هذا الوضع تضاؤل الايمان باستيعاب الضباط المسرحين في المشاريع الاقتصادية والأعمال الخاصة، وعدم الثقة في قدرتهم على ادارة المشاريع المدنية والفنية، ولهذا ظهر تحول في وظائف الضباط المسرحين الى القطاع العام الذي زاد من استيعابه لهم سواء في المؤسسات التعليمية أو المنظمات شبه الحكومية أو المصانع الحكومية أو التابعة للهستدروت. وأصبحت هذه الظاهرة أكثر خصوصية في المجتمع وفي المجال الاقتصادي، ووصلت بالبعض الى التفاوض مع جهات سياسية واقتصادية وهو لا يزال يرتدي الزي العسكري، وعندما يحتل أحد الضباط موقعاً في الحياة المدنية كان يعمل على مساعدة زملائه من الجيش في ايجاد وظائف لهم معه في الخدمة نفسها.

ويجدر بنا الاشارة في هذا المجال الى أن الكنيست الاسرائيلي قد وافق على مشروع قرار قدمه العضو روبين أرزي نائب حزب مبام يقضي بوجوب مضي ١٠٠ يوم على الأقل- على تسريح الضباط قبل دخولهم الحكومة أو ترشيح أنفسهم للكنيست، وذلك للحد من الانتقال المباشر من الجيش الى الحكومة(٥٧).

ويجدر بنا، أيضاً، في مجال تأكيد الدور الذي يقوم به كبار ضباط الجيش بعد تركهم الخدمة، أن نقدم بعض التفصيلات عن المهن والوظائف التي يشغلونها لكي نتمكن من ملاحظة مدى تأثيرهم على المجتمع وتحكمهم في الحياة المدنية. ويلخص الجدول الرقم ٤ وظائف كبار الضباط المسرحين حتى العام ١٩٧٣.

الجدول الرقم ٤

وظائف كبار الضباط المسرحين من الخدمة(٥٩)

(١) وظائف كبار الضباط المسرحين حتى ١٩٦٦		(٢) وظائف كبار الضباط حتى سنة ١٩٧٣	
مجال الوظيفة	النسبة	مجال الوظيفة	النسبة
السياسة	٤,٤٪	منصب سياسي منتخب وموظفون	
وزارة الدفاع	٥,٢٪	حزبيون	١٠,٦٦٪
وزارة الخارجية	٦,٩٪	النظام العسكري	٢٤,٠٠٪
وزارات حكومية أخرى	٢١,٧٪	وزراء خارجية وسفراء	٢,٦٦٪
شركات حكومية	١٢,٢٪	مراتب ادارية عليا في المؤسسات	١٠,٦٦٪
بلديات ودوائر حكم محلي	٢,٦٪	العامة	
مؤسسات التعليم العالي	٥,٢٪	مراتب عليا في معاهد التعليم العالي	٨,٠٠٪
الشركات الخاصة	٢٢,٤٪	التعليم والأبحاث في ميدان	
أعمال مستقلة	١٢,٢٪	التعليم العالي	٨,٠٠٪
العودة الى الكيبوتس	٥,٢٪	مراتب ادارية في الصناعة	
مجالات أخرى	٢,٠٪	والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية	٣٢,٠٠٪
المجموع	١٠٠	المجموع	٩٩,٩٨

وفيما يلي بعض الملاحظات على الجدول الرقم ٤(٥٨):

١ ــ يلاحظ التحويل من العمل في الوزارات الحكومية الى العمل في النظام العسكري، فمثلاً، كانت نسبة العاملين من الضباط في الوزارات الحكومية ٢١,٧٪ وفي الشركات الحكومية ١٢,٢٪ حتى سنة ١٩٦٦. ولكن، حتى سنة ١٩٧٣، كان الذين حصلوا على مراتب ادارية عليا في المؤسسات ١٠,٦٦٪، بينما في الوقت نفسه ارتفع عدد العاملين في وزارة الدفاع من ٥,٢٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٤٪ سنة ٧٣ للعاملين في النظام العسكري.

٢ ــ الزيادة الملحوظة في نسبة الضباط العاملين في المؤسسات التعليمية، فبينما كانت حتى سنة ١٩٦٦ تساوي ٥,٢٪ أصبحت في سنة ١٩٧٣ ــ ١٦٪.

٣ ــ بالنسبة للعاملين في الشركات الخاصة والأعمال المستقلة كانت نسبتهم في سنة ١٩٦٦ تساوي ٢٢,٤٪ + ١٢,٢٪ = ٢٤,٦٪ وبقيت تقريباً زهاء النسبة نفسها اذ أصبحت سنة ١٩٧٣ ٣٢٪ بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص.

٤ ــ بالنسبة للعاملين في الحقل السياسي والحزبي ارتفعت النسبة من ٤,٤٪ سنة ١٩٦٦ الى ١٠,٦٦٪ سنة ١٩٧٣، والتي تمثل الذين حصلوا على مناصب سياسية وحزبية.

أما اذا ما أردنا الدخول في تفاصيل أكثر بالنسبة للمناصب التي تولاها الضباط المسرحون في الحياة السياسية والخدمة الحكومية فاننا نجد في الكنيست الثامن ثمانية جنرالات، كما أن حكومة رابين التي تكونت سنة ١٩٧٤ ضمت اثنين من رؤساء الأركان السابقين هما رابين وبارليف، بالاضافة الى عدد من الضباط من خلفيات عسكرية مثل آلون وبيرس. وفيما يلي تفاصيل للمناصب التي شغلها بعض كبار الضباط في المناصب العليا في جهاز الخدمة الحكومية(٦٠):

وزراء حكوميون سنة ١٩٦٨:

١ ــ ميجور جنرال موشي دايان ــ وزير الدفاع؛ ٢ ــ البريغادير جنرال يغئال آلون ــ وزير العمل؛ ٣ ــ البريغادير جنرال موشيه كارميل ــ وزير المواصلات والنقل؛ ٤ ــ اسرائيل غاليلي ــ وزير الأنباء.

وزراء الخارجية ــ سفراء:

١ ــ الميجور جنرال يتسحاق رابين ــ سفير في الولايات المتحدة؛ ٢ ــ البريغادير جنرال راميز ــ سفير في بريطانيا؛ ٣ ــ البريغادير جنرال أفيدار ــ سفير في الأرجنتين؛ ٤ ــ الكولونيل آشر بن ناتان ــ سفير في ألمانيا الغربية.

كما أن هناك تسعة من كبار ضباط الجيش شغلوا مناصب مدراء عامين في الوزارات المختلفة عام ١٩٦٧ وثمانية مدراء كبار وستة في الجامعة والحياة الأكاديمية. وفيما يلي تحديد لبعض المناصب التي تعتبر من الدرجة الثانية والتي حصل عليها بعض كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي بعد تسريحهم من الجيش عقب حرب ١٩٦٧(٦١).

١ ــ **في الوزارات**: الجنرال العاد بيلد، شغل منصب مدير في وزارة التعليم.

٢ ــ **في المؤسسات العامة**: الجنرال مئير عميت المدير السابق للمخابرات، عمل

مديراً للمجمع الصناعي العام (كور).

٣ ـــ **في القطاع الخاص**: الجنرال داف تلكوفسكي رئيس الطيران السابق، رأس مؤسسة استثمارية تابعة لمصرف (ديسكونت).

٤ ـــ **في الخدمات البلدية**: الجنرال يوسف نيفو، تولى منصب رئيس بلدية هرتسليا.

٥ ـــ **في الوكالة اليهودية**: الجنرال أوزي نركيس، رأس ادارة الهجرة.

٦ ـــ **في المناصب الدبلوماسية**: الجنرال يتسحاق رابين عين سفيراً في واشنطن.

٧ ـــ **في الجامعة**: القسم الاداري: الجنرال عاموس حوريف، رئيس قسم البولتيكنيك في جامعة تل أبيب؛ قسم التدريس: الجنرال متتياهو بيلد، أستاذ الأدب العربي الحديث في جامعة تل أبيب.

٨ ـــ **الصحافة والاذاعة**: الجنرال حاييم هرتسوغ رئيس المخابرات السابق، عين في منصب المعلق العسكري.

٩ ـــ **في الموانيء**: الجنرال حاييم لاسكوف قائد طيران سابق، عين رئيس أقسام في الموانيء، ثم عين مكانه أهارون ديمنر أول قائد للطيران.

١٠ ـــ **في المصانع**: الجنرال يشعيا حينس مدير مصنع (حمات) لانتاج السيارات الكبيرة؛ الجنرال افرام دايفو مدير مصنع (تيتعوس).

من هذا السرد للمناصب التي تولاها كبار ضباط الجيش في الحياة المدنية، نلاحظ التنوع الواضح في هذه المناصب، اذ شملت جميع مرافق الحياة المدنية في اسرائيل من قطاع عام ووظائف حكومية إلى أعمال خاصة ووظائف في مشاريع خاصة إلى وظائف ذات طابع ثقافي مثل العمل في الجامعة أو من خلال الصحافة أو وزارة التعليم. وكان لهذا أثر كبير في صبغ المجتمع الاسرائيلي بالصبغة العسكرية، لأن هؤلاء الضباط عندما ينتقلون الى الحياة المدنية يكون من الصعب عليهم التخلص من الروح العسكرية التي ورثوها من الخدمة الطويلة في الجيش.

دور الجنود المسرحين

ما سبق كان عن دور كبار القادة والضباط المسرحين من الجيش في الخدمة المدنية والحياة السياسية؛ ولكن ماذا عن دور الجنود المسرحين، هل يمكن أن يكون لهم تأثير على المجتمع، وكيف؟

كتب تيدي برويس[٦٢] عن دور الجنود المسرحين، مبيناً أنهم يمارسون دوراً كبيراً في المجتمع وبشكل خاص في حركات الاحتجاج التي تجتاح المجتمع الاسرائيلي. وذلك ناتج عن احساس الجنود بالضيق وعدم الرضى، وقد خلق تباين خلفياتهم السياسية ـــ رغم الاطار العسكري الذي جمعهم فترة الخدمة ـــ عقبة على طريق قيامهم بدور فعال في المجتمع، ولكن وجود أي ضابط كبير يمكن أن يتزعم حركتهم ليشكلوا أشبه ما يكون بـ «مجلس جنود» سيكون له تأثير كبير في تنظيم وابراز دورهم، وان كان هذا الدور في البداية بسيطاً أو غير واضح، وتظهر أهميته عند انضمامهم الى قوة اجتماعية موجودة

في المجتمع.

ويرى برويس أن الجماعات السياسية بدأت تتنبه الى دور هذه الجماعات، وحاولت تجنيدها لخدمة أهدافها، وعملت على خلق صلات معها، والمحاولة البارزة في هذا المجال ما قام به آريئيل شارون بتزعم حركات الاحتجاج. وينبه برويس الى أهمية هذه القوة الجديدة في المسرح السياسي مستقبلاً، حيث أن هؤلاء الجنود سينخرطون في الحياة السياسية والمدنية وقد يشكلون أشخاصاً أو عمالاً مستاءين يمكن أن يكونوا حلفاء لعدد من الصقور المتطرفين من الزعماء الذين تركوا أحزابهم[٦٣].

وفي الختام نستطيع القول ان الجيش الاسرائيلي أصبح يشكل الوسيلة الأولى في اعداد القيادات السياسية في اسرائيل، اذ أنه من الطبيعي في مجتمع تسيطر مشكلة الأمن على عقول الناس فيه، كالمجتمع الاسرائيلي، أن تتجه أفضل العناصر في المجتمع الى الجيش. وقد شكلت هذه العناصر القيادات المنافسة للقيادات الوطنية القديمة؛ وبذلك ظهرت المهنة العسكرية كأنها الطريق الوحيد للوصول الى القيادات العليا في اسرائيل. والشخص الوحيد في القيادة السياسية الاسرائيلية الذي ينظر اليه على أنه استطاع تحطيم هذه الحلقة المغلقة ـــ من ضرورة كون الخلفية العسكرية هي أساس الوصول للسلطة ـــ هو بنحاس سابير. كما أن وجود عسكري سابق كيتسحاق رابين، في رئاسة الحكومة، يبرهن على دور الجيش الأساسي في تقديم القيادة العليا في اسرائيل.

أثر حرب أكتوبر على النخبة العسكرية

بعد حرب أكتوبر (تشرين أول)، اهتزت الثقة بالنخبة العسكرية، مما أفقدها الكثير من هيبتها، بعد أن كانت هذه المؤسسة العسكرية تعتبر عز اسرائيل وفخرها؛ وأول دليل على ذلك اهتزاز الثقة بشعبية موشي دايان «البطل القومي» لحرب الأيام الستة. وكذلك امتدت آثار هذه الهزة لتشمل معظم أفراد النخبة العسكرية بعد تبادل الاتهامات بالتقصير بين قادة المؤسسة العسكرية «صراع الجنرالات». وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تعيين لجنة قضائية لتقصي الحقائق برئاسة القاضي أغرانات لتحديد المسؤولية عن التقصير في الحرب. هذا وقد جاء تقرير لجنة أغرانات ليكشف عن الخطأ في توزيع الصلاحيات بين النخبة الحاكمة السياسية والعسكرية، ويدعو الى تحديد المسؤولية بين الوظائف. وقد جاءت التوصية بما يلي: (أ) تحديد العلاقة المتبادلة بين الحكومة والجيش؛ (ب) تحديد طرق تعيين رئيس الأركان؛ (جـ) تحديد الجهة التي تصدر الأوامر لتنفيذ أعمال عسكرية مفاجئة؛ (د) اقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن من عدد صغير من الوزراء؛ (هـ) تخويل رئيس الحكومة اقامة فريق مقلص من الوزراء لا يزيد عددهم عن خمسة أعضاء (حكومة حرب) للبت في شؤون الحرب[٦٤].

ملاحظات على التغييرات في المؤسسة العسكرية[٦٥]

☐ الاتجاه نحو وجود قيادات ذات تخصصات معينة داخل المؤسسات العسكرية، وذات مستوى تعليمي عال، مما سيساعد على وجود نخبة عسكرية أكثر تجانساً.

□ الاتجاه نحو احتلال المراكز العليا في القيادة العسكرية بواسطة الضباط الذين لم تكن لديهم خبرة طويلة في مرحلة ماقبل قيام اسرائيل، والكثير منهم خدم كمتطوع أو كمجرد جندي خلال حرب ١٩٤٨، وهم في الغالب يمثلون قيادات شابة.

□ أن معظم التغييرات الجديدة التي أعقبت حرب أكتوبر (تشرين أول) كانت تغيرات ذات طابع مؤقت، وكانت، في الغالب، تهدف الى حل مشكلات ظهرت فجأة كتعيين اللواء زئيني رئيساً لشعبة العمليات، واللواء تال قائداً للجبهة الجنوبية، واللواء غونين قائداً لمنطقة شرم الشيخ.

□ أدى النقص الكبير في القيادات بعد الحرب ــ نتيجة تسريح عدد كبير من الضباط أو اتهام عدد آخر منهم بالمسؤولية عن التقصير ــ الى لجوء القيادة الاسرائيلية الى التفتيش عن «أبطال الأمس» من القادة واقناعهم بالعودة الى الجيش واقناع القادة القدامى الذين كان معظمهم على وشك الاعتزال، على البقاء في الخدمة، أمثال أدان ودان لنتر وحوفي.

النخبة العسكرية واحتمالات قيام انقلاب عسكري

كانت وجهة النظر السائدة باستمرار في اسرائيل تقوم على استبعاد قيام انقلاب عسكري وذلك لعدة أسباب نورد منها:

١ ــ ان ضباط الجيش لا يؤلفون طبقة اجتماعية مختلفة أو جماعة ذات وجهة نظر موحدة، مما جعل آراء القادة العسكريين السياسية متباينة وتعكس الآراء السياسية القائمة في المجتمع.

٢ ــ ان أغلبية رجال الجيش من الاحتياط، ويتم تبديل الضباط الكبار بسرعة كبيرة بشكل يصعب معه تبلور نشوء طبقة عسكرية محترفة.

٣ ــ طبيعة الحياة السياسية في اسرائيل، والتي تتميز بوجود حزب قوي يملك أغلبية جماهيرية وتشريعية ووجود قوى ضاغطة لها وزنها مثل الهستدروت.

٤ ــ تداخل الجيش مع المجتمع من خلال النشاطات المختلفة التي يمارسها الجيش في مجال الحياة العامة، ومن خلال نظام الاحتياط المعمول به في اسرائيل.

٥ ــ قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على استيعاب من يترك الجيش وانتشار القادة العسكريين المتقاعدين في القطاعات المختلفة.

٦ ــ تطابق الأهداف السياسية بشكل عام بين الجيش والقيادة السياسية.

نستنتج مما سبق صعوبة قيام انقلاب عسكري؛ ولكن تطورات الأحداث بعد تشرين الأول (أكتوبر) فرضت وضعاً جديداً تمثل في زيادة تدخل الجيش في السياسة، وزيادة عدد العسكريين في السلطة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيؤدي بالتالي الى عسكرة السياسة الاسرائيلية بدون انقلاب عسكري. ويرى الدكتور أريك كوهين المحاضر في الجامعة العبرية في القدس[٦٦] أن الاعتقاد الذي ساد في الماضي بعدم امكان قيام انقلاب عسكري بسبب أن الجيش «جيش الشعب» وغير مسيّس ومتشبع بالمبادىء الديمقراطية، قد تغير بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر). ويضع الدكتور المذكور أسس احتمال قيام انقلاب عسكري وذلك في حالة «تعمق أزمة الارادة

القومية وتدهور النظام السياسي»، فيما لوحصلت كتلة على أكثرية ثابتة بعد انتخابات مكررة ومعادة، واذا ماتبين عدم امكانية قيام «اجماع قومي» «حول المشكلات المصيرية التي يجب الوصول الى حسم بشأنها بطريق ديمقراطي، وقتها يمكن أن يقوم من صفوف الضباط الكبار أو ضباط الاحتياط شخص قوي يناشد زملاءه أن يضعوا حداً للعبة الديمقراطية ليس بدافع التطرف وانما بدافع الشعور بالمسؤولية والقلق العميق على صورة اسرائيل وأمنها.

مؤشرات على مستقبل النخبة الحاكمة

تعتبر عملية البحث في التوقعات السياسية عملية صعبة جداً، خاصة اذا ما تعلقت العملية بطبيعة ونوعية النخبة العسكرية المستقبلية في مجتمع كالمجتمع الاسرائيلي، حيث أن الظروف الاجتماعية والسياسية غير مستقرة وتتعرض لهزات مستمرة، وأن أية أزمة أمنية تجتاح هذا المجتمع ستقلب معظم التوقعات السياسية رأساً على عقب. ولذلك فان الباحث سيحاول وضع بعض المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن طبيعة مستقبل النخبة العسكرية في اسرائيل:

١ ــ اتجاه النخبة الحاكمة للابتعاد عن «جيل الآباء» والقيادات التقليدية القديمة. ويجمع الباحثون في القيادة العسكرية الاسرائيلية على أن هناك تحولاً في القيادة الاسرائيلية نحو بروز قيادات جديدة لم يكن لها دور تاريخي في قيام اسرائيل، مثل «جيل العمالقة» القديم.

٢ ــ هناك اتجاه لتزايد عدد أفراد «الصابرا» في النخبة العسكرية، ولكن الملاحظ أن معظم هؤلاء الأفراد، رغم انتمائه لجيل «الصابرا»، ينحدر من أصل شرق ــ أوروبي، وذلك نتيجة كون هذه الفئات كانت تعتبر قريبة من القيادة التقليدية، وفي الوقت نفسه هناك اتجاه لتزايد عدد اليهود الشرقيين بين أفراد النخبة العسكرية، ولكن هذا الاتجاه يسير بطيئاً.

٣ ــ الاتجاه نحو القيادة الجماعية ورفض دكتاتورية الفرد، خصوصاً بعد غياب القيادات الكارزمية التقليدية التي تميزت بتاريخ طويل من العمل في خدمة أهداف الحركة الصهيونية.

٤ ــ كان الاتجاه قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر) نحو ملء قمم مراكز القوى العسكرية بالقيادات الحزبية، باعتبارهم يمثلون القيادات السياسية الواعية والتي تربت على أيدي القيادات الكارزمية القديمة وعايشتها من خلال النضال الحزبي. ولكن هذه الموازين انقلبت بعد حرب تشرين الأول، اذ فرضت الحرب الاتجاه نحو قيادات من أصل عسكري باعتبارها الأكفأ لتخطي ذيول التقصير في الحرب.

٥ ــ الاتجاه نحو القيادات الإدارية الكفوؤة ذات المهارات الفنية والتي تتميز بأنها أقل اعتماداً على الحماسة والخطابة، وأكثر واقعية في مجابهة الأحداث.

٦ ــ ازدياد ارتباط واعتماد النخبة العسكرية على الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة تأثير يهود «الدياسبورا» على القيادة الاسرائيلية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بحيث أصبحت القيادات الصهيونية في الخارج تتدخل في طبيعة التعيينات

داخل المجتمع الاسرائيلي، وتفرض شروطاً على نوعية القيادة الاسرائيلية. وذلك بسبب تزايد اعتماد اسرائيل على القوى الصهيونية خارج فلسطين واهتزاز مركز القيادة الاسرائيلية التي كانت عقب حرب ١٩٦٧ تفرض شروطها ووصايتها على القيادات الصهيونية في الخارج.

---

(١) Leonard Fein, *Politics in Israel,* Boston: Little, Brown and Co., 1967, p. 149.

(٢) Geraint Parry, *Political Elites,* New York: Praeger Publishers, 1970, p. 15.

(٣) لمزيد من وجهات النظر بشأن تعريف النخبة والانتقادات التي وجهت اليها يمكن الرجوع الى كل من بوتمور، **النخبة والمجتمع**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ص ٦ ــ ٩، ص ١٢؛ Parry, *Op.cit.,* p. 30. تيسير الناشف، «النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (أغسطس) ١٩٧٥، ص ١٣١ ــ ١٣٢؛ حامد ربيع، **من يحكم تل أبيب**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥ ص ٨٠.

(٤) أنظر بشأن تعريف المؤسسة العسكرية حاتم صادق، «العسكريون في المجتمع الاسرائيلي» مجلة **السياسة الدولية**، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، ص ٩٢ ــ ١١٠.

(٥) بوتمور، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٦) Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel,* London: Frank Cass and Co. Ltd., 1969, p. 60.

(٧) Ben Halpern, «The Role of Military in Israel», in Johnson (Ed.), *The Role of Military in Uderdeveloped Countries,* Princeton: Princeton University Press, 1962, p. 341.

(٨) Allon Yigal, *The Making of Israel's Army,* London: Valentine Mitchell, 1970, p. 3.

(٩) جاء ذلك في المقدمة التي كتبها بن ــ غوريون لكتاب مصور صادر عن الجيش الاسرائيلي تحت عنوان:
Israel Defence Army, 1948——1958, (Tel—Aviv): Maarchot, Israel Defence Army Publishing House, n.d., pp. 1-10.

(١٠) Elizur, Yoval and Eliahu Salpeter, *Who Rules Israel,* New York: Harper and Row Publishers, 1975, p. 195.

(١١) مصدرُ الجدول: Perlmutter, *Op.cit.,* p. 64.

(١٢) *Ibid.,* p. 36.

(١٣) Thomas Bransten, *David Ben-Gurion Memories,* Cleveland (Ohio): The World Publishing Co., 1970, p. 97.

(١٤) اياد القزاز، «الجيش والمجتمع في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٦٥.

(١٥) Perlmutter, *Op.cit.,* p. 76.

(١٦) Allon, *Op.cit.,* p. 270.

(١٧) Bransten, *Op.cit.,* p. 98.

(١٨) Eisenstadt, S.N., *Israel Society,* London: Wiedenfeld and Nicolson, 1967, p. 234.

(١٩) Alan Arian, *The Choosing People- Voting Behavior in Israel,* Cleveland: Western Reserve University, 1968, p. 20.

(٢٠) علي الدين هلال، **تكوين اسرائيل: دراسة في أصول المجتمع الصهيوني**، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠، ص ١٣٨.

(٢١) أنيس القاسم، **التحدي الصهيوني ومواجهته**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٥٧؛ الهيثم الأيوبي، «خطر الابادة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٤٠.

(٢٢) يشعياهو بن بورات وآخرون، **التقصير** (المحدال)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٣١٢.

(٢٣) انطوان الياس، «مشكلة اسرائيل بين أمثولة التاريخ وبرامج البقاء»، **شؤون فلسطينية**،

العدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ص ١٩.

(٢٤) Hurewitz.J.C. «The Role of Military in Society and Government in Israel» in Fisher Sydney (Ed.), *The Military in Middle East*, Columbus (Ohio): Ohio State Press, 1963, p. 98.

(٢٥) أنظر شروط ومواصفات القيادة في Allon, *Op.cit.*, p. 250; Hurewitz, *Op.cit.*, p. 103.

(٢٦) «التفاوت الاجتماعي والطائفي والفقر (في اسرائيل)»، ملحق العدد ١٦ من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص ٥٢٥ ــ ٥٢٦.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل بشأن تمثيل الفئات الاجتماعية، أنظر اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٦.. Elizur, *Op.cit.*, pp. 194-219.

(٢٨) مازن البندك، **اسرائيل مجتمع عسكري**، بيروت: مطابع دار الكفاح، ١٩٧١ ص ٤٥ ــ ٤٦.

(٢٩) Allon, *Op.cit.*, p. 47.

(٣٠) القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٨.

(٣١) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

(٣٢) Bransten *Op.cit.*, p. 100.

(٣٣) Elizur, *Op.cit.*, p. 214.

(٣٤) محمد كعوش، **صراع الجنرالات في اسرائيل**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٤٦؛ «العسكريون في الحياة السياسة الاسرائيلية قبل وبعد حرب ٦ تشرين الأول»، **الأرض**، العدد ٦، ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣.

(٣٥) Peter Medding, *Mapai in Israel*, Cambridge: Cambridge University Press, 1972, p. 214.

(٣٦) تهاني هلسة، **دافيد بن ــ غوريون**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٢١٢؛ Lau N. Lavie, *Moshe Dayan*, Hartford: Hartmore House Inc., 1969, p. 118-9.

(٣٧) حبيب قهوجي، **الصحافة والمجتمع الاسرائيلي**، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٦.

(٣٨) Lavie, *Op.cit.*, p. 119.

(٣٩) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 80.

(٤٠) Walter Laqueur, *The Road to War*, London: Cox Wyman, Ltd. 1970, pp. 172-3.

(٤١) مازن البندك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥، ٤٨.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع راجع Perlmutter *Op.cit.*, p. 71—75; مازن البندك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٤ ــ ٦٦. وأنظر أيضاً بشأن تطور الصناعات العسكرية الاسرائيلية: نيكيتنا جالينا، **دولة اسرائيل**، القاهرة: دار الهلال، (بدون تاريخ)، ص ١٨٦؛ سمير جريس، «الصناعة العسكرية الاسرائيلية توسع نشاطها» في **قضايا اسرائيلية**، العدد ١٥، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص ٤٧٨ ــ ٤٨٤.

(٤٣) أسعد عبد الرحمن، «العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٦١.

(٤٤) عماد شقور، «عسكرة السياسة وتسيُّس الجيش»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠، غير أنه بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، على ما أفرزته من انعكاسات على أصعدة عدة، أقر الكنيست سنة ١٩٧٥، بالاجماع وامتناع كتلة راكاح عن التصويت، قانوناً أساسياً جديداً للجيش الاسرائيلي وفق توصية وردت من «لجنة اغرانات»، وهي اللجنة المكلفة بالتحقيق في التقصير الاسرائيلي في تلك الحرب. وأكد القانون الجديد مبدأ خضوع الجيش للسلطة المدنية العليا، أي الحكومة، وأن يكون وزير الدفاع هو المسؤول عن الجيش وحلقة الوصل بين الجيش والحكومة، ويكون رئيس الأركان هو المستوى القيادي الأعلى في الجيش، ويخضع لسلطة الحكومة ويكون رئيسه فيها وزير الدفاع. ونص القانون على طريقة تعيين رئيس جديد للاركان على أن يتم التعيين من قبل الحكومة وبتوصية من وزير الدفاع. أنظر في هذا الشأن: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٥؛ و«قانون أساسي جديد للجيش الاسرائيلي»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ٥، ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٦١ ــ ١٦٢.

(٤٥) عندما طُلب الى أعضاء الكنيست أن يرتبوا القوى التالية حسب أهميتها السياسية في

المجتمع: الهستدروت، البيروقراطية الحاكمة، الكيبوتس، المثقفون، المجموعات العرقية، الجيش، أجمعت الغالبية على وضع الهستدروت في الأول، ثم الكيبوتس في المرتبة الثانية، وزادت قليلاً عن البيروقراطية الحاكمة التي جاءت في المرتبة الثالثة. وكان المثقفون والمجموعات العرقية تتنافس على المركز الرابع، وحصل الجيش على تأثير سياسي ضئيل ووضع في المرتبة الأخيرة. أنظر ذلك في:
Lester Seligman, *Leadership in* New *Nation,* New York: Prentice Hall Inc. . 1964, p. 51.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن منصب رئيس الأركان راجع بنكو آدار، «الجيش والسياسة في اسرائيل»، ملحق العدد ١٦ من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٤٩٦ ـــ ٤٩٧؛ «The Hawkish Cheif Staff», *Middle East International*.No. 39, September 1974, pp. 18-19; أحمد حمدي يوسف عفيفي، **جيش الدفاع الاسرائيلي**، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣، ص ٨٢ ـــ ٨٥؛ رئاسة الوزراء، المكتب التنفيذي لشؤون الأراضي المحتلة، **أربعة مرشحين لمنصب رئيس الأركان**، فرع المعلومات، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ملف رقم ٤٦٠، عمان، ١٩٧٤.

(٤٧) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel,* New Haven: Yale University Press, 1972, p. 215.

(٤٨) David Shaham, «A Crisis of Leadership», *New Outlook,* Vol. 17, No. 4 (150), May 1974, pp. 28-32.

(٤٩) الجدول مستخرج بتصرف من المصادر التالية: اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٢؛ ملحق العدد ٨، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٣ «ندوة رؤساء أركان الجيش الاسرائيلي السبعة السابقين»، ص ٣٥٩؛ Elizur, *Op.cit.,* pp. 195-6.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن دور المخابرات، أنظر: يشعياهو بن بورات وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤، ٨٦، ٩١. وعن دور رئيس المخابرات في حرب ١٩٦٧، أنظر: Laqueur, *Op.cit.,* pp. 129-30. وعن دور المخابرات في حرب ١٩٧٣، أنظر ماهر عبد الحميد، **المفاجأة ـــ دور المخابرات في حرب الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٤٣ ـــ ٢٤٥.

(٥١) ابراهيم العابد، **سياسة اسرائيل الخارجية**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٩٩ ـــ ١٠٠.

(٥٢) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٣) Michael Brecher, *Decisions in Israel Foreign Policy,* London: Oxford University Press, 1974, p. 232.

(٥٤) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

سنأخذ على سبيل المثال لتغيير القيادة، والانتقال الى الحياة المدنية «القيادة العليا سنة ١٩٦٧»، وسنحاول تتبع من بقي منهم في الخدمة. فمن بين ٢٣ ضابطاً شكلوا قيادة اسرائيل العسكرية العليا سنة ١٩٦٧، لم يبق منهم حتى سنة ١٩٧٢ سوى خمسة أشخاص في الخدمة، وأن ١٤، من أصل ١٨، من الذين خرجوا من الجيش انتقلوا الى العمل في الحياة المدنية، فمنهم ستة عملوا في الحكومة أو الخدمة العامة. وخمسة احتلوا مناصب في قطاع الاقتصاد، واثنان في مجال السياسة، وواحد أصبح مدرساً في الجامعة. أنظر Elizur, *Op.cit.*, p. 194.

(٥٥) أسعد رزوق: «الدور 'الاكسترا عسكري' للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** العدد ١١، تموز (يوليو) ١٩٧٢، ص ٦٧.

(٥٦) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٧) ملحق العدد ١٦ من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٥٢٥.

(٥٨) يجدر بنا ملاحظة مدى صعوبة المقارنة في هذا المجال بين القسم (١) والقسم (٢) من الجدول الرقم ٤، لأن قسمي هذا الجدول لم يستعملا الفئات نفسها من الوظائف. ولذلك قمت بمحاولة التقريب بين الوظائف المتشابهة وربطها للمقارنة بمثيلتها من الوظائف حتى تساعدنا في ملاحظة التغييرات التي حدثت.

(٥٩) مصدر القسم (١) من الجدول الرقم ٤

المتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٦٦: Perlmutter, *Op.cit.*, p. 76; أما مصدر القسم (٢) من الجدول الرقم ٤ والمتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٧٣ فهو غير منشور عن سيرة خمسة وسبعين من كبار الضباط السابقين في الجيش الاسرائيلي من رتبة زعيم فما فوق، قدمه بن وور. راجع في هذا الشأن اياد القزاز، «التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١٠٤.

(٦٠) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 77.

ولكن هناك محاولات لاجراء تعديل على الجدول وبيان التغيرات التي حدثت على هذه المعلومات. أنظر بهذا الشأن أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٦١) أنظر في هذا المجال محمد كعوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٧ ـ ٤٨؛ حبيب قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(٦٢) **دافار**، ١٩٧٤/٣/٢٢.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل أنظر «تصاعد حركة الاحتجاج وموجة العداء للزعامة السياسية في اسرائيل»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ١٩٨.

(٦٤) شوراند رابهوتاني، **التغييرات في النظرة الاسرائيلية نحو الصراع** (كتاب الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣)، ص ١٠٠، وورد تلخيص لهذا التقرير في سمير جريس، «اعادة تنظيم الجهاز العسكري بعد نشر تقرير اغرانات»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ١٢، ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٥٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل عن التغييرات التي حدثت في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) والتغيرات المتوقعة في مجال النخبة العسكرية، أنظر محمد كعوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ ـ ٧٠؛ **الأرض**، العدد ٦، كانون الأول ١٩٧٣، ص ٨ ـ ٩؛ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** العدد ٨، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ٢٣٨.

Dan Gillon, «Israel Leadership Called to Account», *Middle East International*, No. 32, February 1974, pp. 15-17.

(٦٦) **هآرتس**، ١٩٧٤/٣/١٣.

التنمية الوطنية ومحو الأمية

هاني مندس

يتزايد اليوم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة «النامية». إلا أن الآراء تتباين بصدد مفهوم التنمية. ويعود ذلك إلى اختلاف المصالح ومواقع الصراع الاجتماعي والسياسي والفكري على النطاق المحلي والعالمي.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت م. ت. ف.، من خلال دائرة التربية والتعليم، تولي أهمية راهنة لحملة محو الأمية وتعليم الكبار (كجزء من التنمية الاجتماعية)، لذا من الضروري أن ترتكز هذه الحملة على أسس نظرية واجتماعية وسياسية وتربوية علمية متحررة من الذهنية التجريبية وآثار الثقافة الاستعمارية والرجعية تجاه قضايا التخلف والتنمية. خاصة اننا نتعامل مع واقع اجتماعي وسياسي فلسطيني له سماته المحددة ضمن إطار حركة تحرر وطني ما زالت تناضل بضراوة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه والسيطرة على موارده وتحقيق التنمية الوطنية المستقلة.

فالتنمية الاجتماعية، في إطار حركة تحرر وطني، هي جزء لا يتجزأ من عملية تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن حلها، بصورة جذرية، إلا عبر إنجاز الأهداف الوطنية وإقامة نظام اجتماعي ــ اقتصادي مستقل وخال من الاستغلال والقهر.

وفي عصرنا الراهن، يتوقف الكثير من التقدم والنجاح الذي يمكن أن تحرزه حركات التحرر الوطني على نوع ونمط المفاهيم الفكرية والاجتماعية والسياسية التي يتم اعتمادها كمرشد للنضال الجماهيري الشامل. وما دامت الثورة الفلسطينية إزاء نشاطات اجتماعية وتربوية معينة، فينبغي عليها أن تسترشد بالفكر الطليعي التقدمي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

كيف تتناول النظريات البرجوازية والرجعية مسألة التنمية، وما هو المفهوم التقدمي عنها؟

المفهوم الكمي عن التنمية

يشير معظم الاقتصاديين النظريين البرجوازيين إلى عملية التنمية وكأنها حدوث تطورات كمية، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية. وذلك ضمن إطار مفهوم يعتبر باستمرار أن ثمة تطوراً متصاعداً «من حالة تخلفية أدنى إلى حالة أكثر تطوراً دون ربطها عضوياً بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني وبحركة القوانين الموضوعية وفعلها وبواقع التطور الجاري على النطاق الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية»(١).

فالمدارس البرجوازية، في معظمها، تعزل التنمية الاقتصادية (من خلال التعامل معها بشكل مؤشرات كمية) عن النواحي الاجتماعية والسياسية، وعن الاقتصاد نفسه كعلم.

وحين تنظر هذه المدارس إلى التخلف، فإنها تركز على مظاهره المختلفة (تدني مستوى الدخل الفردي، ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية والخدمات الاجتماعية، الخ..) دون التوجه لتفسير أسباب التخلف وارتباطه بالسيطرة الامبريالية وتقسيم العمل الدولي.

فكتابات هذه المدارس تبتعد عن «تحديد العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، بين السيادة الوطنية وعملية التنمية الاقتصادية، واعطاء الانطباع بأن عملية التنمية يمكن أن تتحقق تحت أية ظروف سياسية واقتصادية». كما تبتعد عن إعطاء «أهمية أساسية لطبيعة النظام القائم وتركيب السلطة وتوازن القوى الطبقية والسياسية في هذا البلد النامي أو ذاك». فالفكر البرجوازي يحاول «إضفاء الطابع الفني البحت» على عملية التنمية الوطنية(٢)؛ وهو يركز على وصف القوى المنتجة دون أن يشير إلى أهمية تغيير علاقات الإنتاج وضرورته **لكي تتطور القوى المنتجة نفسها**. فهل يمكن لهيكل الاقتصاد الوطني المشوه التركيب والموروث عن السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة أن يقوم بعملية التنمية الوطنية دون تغيير عميق في أسسه وبنيته، وهو تغيير يطال الأسس السياسية والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية؟

بالنسبة للكاتب الأميركي الاستعماري روستو فإن المجتمع البشري يتطور من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى مرحلة أعلى، حسب تراكم كمي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى ما يسميه مرحلة «الاستهلاك الشعبي العالي». والبلد المتخلف لا يمكن أن يتطور، حسب أفكار روستو، دون وجود سيطرة أجنبية تدخل معها محفزات التغير والتطور، إضافة إلى مجرد رغبة المواطنين في التحديث والتقدم!(٣). فروستو ينكر وجود علاقات التبعية بين الدول الأمبريالية والبلدان المتخلفة، وكذلك وجود قوانين موضوعية وصراعات اجتماعية ــ وطنية. وهو يحاول أن يغطي الأسباب الفعلية الكامنة وراء تخلف البلدان النامية، مصوراً التخلف كمرحلة متدنية «طبيعية» من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

التخلف الاقتصادي «كتطور خاص» ضمن إطار التبعية

يرى البروفسور توماس سنتش أن ما يسمى بالتخلف أو التأخر الاقتصادي ليس

هو وحده مايميز الوضع الراهن للبلدان النامية. «فالتصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تقسم بها البلدان المتخلفة». فهي تطمس الفوارق النوعية الجوهرية بالتشابهات والمقارنات الكمية. والنظريات التي تفسر التخلف ــ أو التأخر ــ بمختلف العقبات الداخلية التي تعترض التنمية هي «نظريات غير تاريخية»؛ لأنها تترك المسألة بدون حل. فلماذا لم تعمل نفس العوامل الكابحة دورها بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة حالياً؟

صحيح أن التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي يسير بفعل قوانينه الداخلية وحركته الذاتية من المجتمعات البدائية إلى الرأسمالية. ولكن ما أن تولد من الرأسمالية نظام البلدان المستعمرة (الكولونيالية) وانبثاق السوق العالمية، والاقتصاد العالمي؛ **وابتداء من هذه «اللحظة» لا يعود أمراً صحيحاً «أن نتفحص تطور البلدان وتقييمه باخذها منفردة على أساس العوامل الداخلية وحدها».**

لذا، فإن تفسير «التخلف الاقتصادي» على أنه مجرد عدم اللحاق بالآخرين «قد يكون تفسيراً صحيحاً ومقبولاً بالنسبة للماضي التاريخي الذي سبق نشوء الاقتصاد العالمي الراهن».

إن الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي للبلدان النامية ليس مجرد «تخلف اقتصادي». أو محض تلكؤ في مجرى التقدم، بل هو **«ثمرة تطور خاص، وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل الأحرى ناشيء عنه».**

ويلاحظ سنتش أن مقياس التطور الاقتصادي بالمعنى الكمي (الفرق بين مستويات تطور القوى المنتجة) قد «نما نمواً كبيراً منذ أن توطدت العلاقات العضوية بين البلدان الأكثر تطوراً والأقل تطوراً... بحيث أن **ما طرأ على هذه البلدان** لا يمكن أن يكون ناشئاً عن المستوى الفعلي الذي بلغه تطورها الاجتماعي ــ الاقتصادي الداخلي، بل إنه **دخل في نزاع مع هذا التطور**».

فحصة البلدان المتخلفة (تبعاً لحسابات س. ج. باتل) من الدخل العالمي عام ١٨٥٠ كان ٦٥٪ فأصبح ٢٢٪ فقط في العام ١٩٦٠.

فالنظام الكولونيالي الذي توطد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «لم يكن إلا تجلياً خاصاً لامتداد نمط الإنتاج الرأسمالي على صعيد العالم كله، بعد أن ضاقت عليه حدوده القومية، تجلياً لشكل خاص من التقسيم العالمي للعمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي الوليد». فلم تكن الكولونيالية صراعاً «عرقياً» بين الشعوب والأمم، بل «عاقبة ظهور نظام اجتماعي معين وتطوره على نطاق العالم»(٤).

والتقييم الأخلاقي للكولونيالية القائم على وصف مظاهر نشوء الكولونيالة وتطورها وبداية انهيارها وتدهورها، انطلاقاً من مقولة ديالكتيك العنف (العنف والعنف المضاد)، حسب ما يذهب إليه فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض»؛ هذا التقييم يصور العلاقة بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني بشكل صراع ينبعث من المشاعر الداخلية واللاوعي لمختلف التجمعات البشرية «العرقية». **فالتركيز على الظاهرات السياسية**

والخصائص الثانوية للسيطرة الكولونيالية من شأنه أن يطمس جوهر القوانين الملازمة للنظام الكولونيالي العالمي، ويمكن أن يصلح «أساساً» لأيديولوجية عنصرية شوفينية جديدة، كما أنه محبط للنضال من أجل إنجاز التحرر والاستقلال الاقتصادي الجذري، وخاصة حين يركز على أن الفلاحين (وليس البروليتاريا «المفسدة» و «المشوهة») هي القوة الثورية الحقيقية في بلدان العالم المتخلف، لكونهم ظلوا خارج العلاقات الرأسمالية التي خلقها الأجانب أو على هامشها. غير أن نقد الكولونيالية لا يمكن أن يكون علمياً وثورياً إذا اقتصر على السمات السلبية للنظام الكولونيالي وحدها. «فتقييم الظاهرات التاريخية ينبغي أن يتم تاريخياً... وبتقييم عقلاني»، أي ينبغي أن ننظر إلى الخواص السلبية والإيجابية — بما هي عليه في الواقع — «بوصفها الناتج الموضوعي للرأسمالية» في الغرب؛ وذلك في إطار تحليل مجمل الحركة الشاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالكولونيالية تجسيد خاص من تقسيم العمل العالمي، أدت إلى ولادة الرأسمالية ضمن حدود معينة، في البلدان التابعة وفي اطار علاقات التبعية ومما جعل البلدان المتخلفة تتأثر بالتغييرات التي طرأت وستطرأ على تقسيم العمل الرأسمالي العالمي. فالتطور الصناعي وما أحرزته الثورة العلمية للتكنولوجيا من تقدم، وانبثاق رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها في أغلب البلدان الرأسمالية المتطورة (وتشجيعها لاستثمارات رأس المال الفردي في النطاق الوطني وضمانها)، وانتقال قيادة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من بريطانيا (وهي مستورد تقليدي للمواد الخام) إلى الولايات المتحدة (كبلد غني بمصادر المواد الخام وله زراعة متطورة وسوق داخلية واسعة) بعد الحرب العالمية الثانية، هذا التغير أتاح للبلدان الرأسمالية المتطورة «التخفيف من احتكارها للصناعات التحويلية» والتكنولوجيا (إلى حد ما)، مما أدى إلى حدوث تطور صناعي محدود عند البلدان المتخلفة، وهو تطور لا يضر بمصالح نظام التبعية الكولونيالي.

لذا، فإن البلدان النامية لا تعاني من واقع كونها تابعة لنمط خاص من التقسيم العالمي للعمل فحسب، بل «وتعاني، أيضاً، من المشاكل التي تمسك بخناق هذا التقسيم للعمل»، وتبعاً للتغييرات التي تطرأ عليه. وما دامت لم تتحرر بشكل جذري، من علاقات التبعية للأمبريالية. أما **المحاولات النظرية الاستعمارية والأيديولوجية البرجوازية التي تسعى إلى تمويه طابع الصراع الرئيسي في عصرنا الراهن**، باعتباره الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، فتسعى إلى استبداله بطرح «مغلوط» يدعي وجود تناقض بين دول «الشمال» ودول «الجنوب»، أو ما يطلق عليه البلدان الغنية (الصناعية) والبلدان الفقيرة (المتخلفة). والمعنى الخفي لهذه التخريجة المشوهة هو تصوير الدول الاشتراكية التي لا علاقة لها بسياسة النهب والهيمنة الأمبريالية على أنها «أمم غنية» ومسؤولة مع الدول الأمبريالية عن شقاء وفقر «العالم الثالث». والمقصود من هذا التزوير طبعاً، نزع قسم من وزر الأمبريالية ومسؤوليتها عن الوضع الراهن في البلدان النامية. ويستهدف هذا التزوير، أيضاً إخماد لهيب النضال الوطني التحرري، وتوجيه سخط شعوب «العالم الثالث» ضد «الأمم الغنية» بوجه عام وليس ضد المسؤول الحقيقي عن جميع مصائبها، أي الامبريالية.

ويتجاوب مبدأ «البلدان الغنية والفقيرة» مع الأهداف السياسية لمختلف فئات

البرجوازية في البلدان النامية، إضافة إلى القوى الرجعية والشوفينية المتعصبة، والليبراليين والبرجوازيين والعلماء المدافعين عن ديمومة سيطرة رأس المال في المجتمع والمستنكرين للشر (المطلق) والذين يردد بعضهم وجود «ميل فطري إلى الكسل» لدى الشعوب المتخلفة سواء بسبب المناخ أم «الطبيعة» الخاصة لدى هذه الشعوب. والهدف المشترك لكل هؤلاء، هو محاولة إقناع شعوب البلدان النامية «بضرورة اتباع الطريق الرأسمالي»[٥]، وتبرير الاستغلال الاستعماري بشكليه القديم والجديد، وتشويه أهداف ومبادىء التعاون بين دول المنظومة الاشتراكية، والبلدان النامية (من خلال تعميم نظرية المصلحة الخاصة البرجوازية).

ونحن نجد حتى بعض العلماء الاقتصاديين الليبراليين الشرفاء، أمثال السويدي غونار ميردال لا يوافقون على النظريات الاستعمارية المغرضة تجاه البلدان المتخلفة والفقيرة. فميردال يرى أنه «لا يمكن تجنب إثارة مسألة الفقر في المناطق المتخلفة في العالم إلا بلغة المشكلة السياسية». فالنظرية الاستعمارية هدفها «التلطيف من المسؤولية الأخلاقية والسياسية للسلطات الاستعمارية وللأمم المتطورة بوجه عام، عن فقر هذه المناطق وعدم تنميتها». وترمي النظريات الاستعمارية إلى «إثبات أن هذه الأحوال المؤسفة طبيعية لا تتغير، بحيث لم يكن بالإمكان صنع أي شيء بشأنها». وهكذا يتم تطوير سكان المناطق المتخلفة وكأنهم «مكونين بحيث يتصرفون خلافاً للأوروبيين». فأصحاب النظريات الاستعمارية عن التخلف يتحدثون عن الميل «الطبيعي» لسكان المناطق المتخلفة إلى البطالة وعدم الفعالية، ورفضهم المجازفة في مشروع جديد، أو البحث عن أعمال مأجورة (!)، الأمر الذي يعكس «نقصان طموحهم الاقتصادي المحدود وعقليتهم في الاعتماد على المعونة، وخلقهم اللامبالي، وإيثارهم حياة الفراغ». وثمة كتابات «نظرية» أخرى على هذا الغرار أكثر تصنعاً وادعاء «للعلمية»، حين تحاول أن تشير إلى أن السمات العقلية المذكورة أعلاه في البلدان المتخلفة «ناتجة عن مجموع نظام العلاقات الاجتماعية الذي تقويه التصرفات والمؤسسات وكذلك المحرمات الدينية والمحظورات الأخرى المتأصلة في المعتقدات الخرافية»، وهي تصور نظام العلاقات الاجتماعية القائم هذا كنظام سكوني. ولكن لا يمكن إخفاء الفرضية العنصرية الكامنة وراء تقديم مثل هذه التفسيرات؛ وهي أن تدني مستوى شعوب المناطق المتخلفة «يمكن تعليله بأنها عاشت منذ عصور سحيقة في مناخ غير ملائم». وقد أبرز أحياناً، بعض المنظرين الاقتصاديين الاستعماريين «أن سوء التغذية ومستويات العيش المتدنية بوجه عام تضعف المقاومة، وتؤثر بالتالي، في الإرادة وفي القدرة على العمل ولا سيما في الأعمال المجهدة».

ويرى ميردال أن مثل هذه الأفكار لتبرير «نظرية الفقر» في البلدان المتخلفة «تتفق بوضوح مع مصلحة سكان البلدان المتطورة الذين كانوا يريدون الحفاظ على تفوقهم وعلى مراكزهم المتميزة إزاء 'البلدان المتخلفة' و'سكانها الأصليين'. فوظيفة هذه الأفكار تبريرية دفاعية وهي تقدم تعليلاً مرضياً لعدم التنمية في ظل الأنظمة الاستعمارية»[٦].

طريق التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة

إن السؤال الرئيسي عن مصير التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد المتخلفة، هو أنه لماذا لم يتم هناك تقدم في البلدان الرأسمالية المتأخرة عن طريق التنمية الرأسمالية المألوف والذي حدث في الغرب الرأسمالي؟ يرى بول باران أن هناك «تواريخ للرأسمالية» يجمع بينها جميعاً تماثل عام من حيث الشكل. فالتنمية الرأسمالية لم تتطور في البلدان المتخلفة، ليس بسبب خصائص عنصرية أو مناخية لدى شعوب هذه البلدان كما تروج بعض أبواق الدعاية الرأسمالية، وانما تتحدد «بحكم طبيعة التطور» في البلدان الرأسمالية الغربية والتي تغلغلت سيطرتها في هذه البلدان.

فبينما أدى اقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة من «سرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية لتطور نظام رأسمالي، عاق بقوة مساوية نضج المتطلبات الأخرى... وعلى الرغم من أن التوسع في تداول السلع، وافقار أعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين، والاتصال بالتكنيك الغربي، قد وفّر دفعاً قوياً لتطور الرأسمالية، فإن هذا التطور قد حرف عن مجراه العادي، لكن ثمار هذا الاستغلال «لم تكن لتزيد ثرواتها الانتاجية، بل كانت ترحل إلى الخارج أو تستخدم لتدعيم برجوازية طفيلية في الداخل. لقد عاشت هذه الشعوب في بؤس سحيق، بيد أنه لم يكن لديها أمل في غد أفضل. لقد عاشت في ظل الرأسمالية، بيد أنه لم يكن هناك تراكم لرأس المال. لقد فقدت وسائل معيشتها المتعارف عليها، فنونها وحرفها، بيد أنه لم تكن هناك صناعة حديثة توفر مكانها وسائل معيشة جديدة. لقد دفع بها إلى اتصال شامل بالعلم المتقدم في الغرب، بيد أنها ظلت في أشد حالات التأخر سواداً.

فالرأسمالية الغربية بتقويضها للنماذج القديمة للاقتصاد الزراعي في البلاد المتخلفة وبفرضها لتحولات في اتجاه إنتاج المحصولات القابلة للتصدير الخارجي «حطمت الاكتفاء الذاتي لمجتمعها الزراعي... ووسعت وعمقت بسرعة التداول السلعي». وباستيلائها على الأرض في هذه البلدان بعد احتلالها، واستخدامها لأغراض الزراعة الرأسمالية التي تلائمها وغيرها من المشروعات التي توسع سوقها وسيطرتها، وبتعريضها الحرف الريفية للمنافسة الساحقة من جانب صادراتها الصناعية المتطورة، فقد خلقت احتياطاً هائلاً من العمال المعدمين، وتطورت «علاقات الملكية والعلاقات القانونية التي تتوافق مع اقتصاديات السوق... والمؤسسات الإدارية اللازمة لفرض هذه العلاقات». وقد أرغمت هذه البلدان على «تحويل لجزء من فائضها الاقتصادي لتحسين أنظمة المواصلات فيها، وانشاء خطوط السكك الحديدية والموانيء والطرق، كناتج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج إليها الاستثمار المربح لرأس المال»(١)

ورأس المال الأجنبي في البلدان المتخلفة قام بتطوير القطاعات المنتجة للمواد الأولية أي للاقتصاد الزراعي وحيد المحصول واستخراج المواد الخام المعدنية. وبرز الاتجاه التصديري لهذين القطاعين. وكان توظيف رأس المال الأجنبي في هذين القطاعين يقوم على كثافة رأسمالية عادية ومتدنية ولا يتطلب غير عمل رخيص غير ماهر. وهكذا لم يكتف رأس المال الأجنبي بتشويه البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة بما قام به من توظيفات، بل انه **غرس بنفس الوقت في حدود نشاطه، عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد كبح أو ضيق، في حقول معينة، نشوء وتطور رأس المال المحلي**

«الوطني»، واحتل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، مثلما سيطر على أهم الموارد الكامنة ليضعها في خدمة نشاطه ويستغلها في عملية استدرار الربح». وبهذه الطريقة أضحى رأس المال الأجنبي مسؤولاً عن التفكك الاقتصادي والتشويهات القطاعية التي لحقت بالبنية الاقتصادية وأدت إلى ازدواج البنية الاقتصادية والاجتماعية، أي تعايش أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي «الحديث» والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية «الجديدة». **فالتحول الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان بدفع من رأس المال الأجنبي، وهذا الأخير لم «يكن يعبأ خارج نطاق نشاطه، بتحويل الاقتصاد والمجتمع تحويلاً رأسمالياً بل كان يمنع بهيمنته تطور القوى المحلية (رأس المال الوطني)»**. وكان رأس المال الأجنبي يتحالف، لأسباب سياسية واقتصادية دفاعاً عن سيطرته، مع قيادة المجتمع التقليدي في البلاد المتخلفة ويعمل على حمايتها. وكما يشير أوسكار لانجة، فإن **القوى الرأسمالية العظمى ساندت «لأسباب سياسية» العناصر الاقطاعية في البلدان المتخلفة «كأداة للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي»**.

واليوم مع تطور الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في البلدان الرأسمالية القائدة، كما يذكر لانجة، **«يفقد رأسماليو تلك البلدان اهتماماتهم بالتوظيفات التنموية في البلدان الأقل تطوراً لأن مثل هذه التوظيفات تهدد بمنافسة موقعهم الاحتكاري القائم»**[٨].

فإمكانية تنمية البلدان المتخلفة باتباع طريق التطور الرأسمالي أمر غير متاح من الوجهتين التاريخية والاقتصادية. فالبلدان المتخلفة والتابعة غير متوفر لها اليوم «نفس مصادر التراكم البدائي لرأس المال التي كانت متاحة للبلاد التي تمر اليوم بمرحلة رأسمالية متقدمة». فالتنمية الاقتصادية في عصر الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية تواجه عقبات قليلة الصلة بالعقبات التي واجهتها منذ قرنين أو ثلاثة قرون مضت، وأن **ما هو ممكن في ظل ظروف تاريخية معينة غير واقعي في ظل ظروف أخرى»**. لأن القوى التي «صاغت مصير العالم المتخلف». كما يرى باران، ما زال لها «تأثير قوي على الظروف السائدة في الوقت الحالي». صحيح أنه قد تبدلت أشكال وشدة هذا التأثير اليوم، لكن «مصدرها واتجاهها ما زالا ثابتين دون تغيير». فالقوى الأمبريالية العالمية تتحكم حتى اليوم «في مصائر البلاد الرأسمالية المتخلفة» والسرعة وطبيعة العملية السياسية اللتان سيتم بهما التغلب على الأمبريالية ستحددان التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلاد في المستقبل[٩].

لذا، فإن التحرر السياسي والاقتصادي الجذريين هما شرط ضروري للتنمية والتقدم في البلدان النامية. فلا يمكن تحقيق «التنمية» و «النمو» «إلا من خلال نضال حازم ضد القوى المحافظة المنهارة ومن خلال تغيير في الهيكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع متخلف كف عن التقدم. وما دام أي تنظيم اجتماعي، مهما تكن عدم ملاءمته، لا يختفي أبداً من تلقاء نفسه، وما دامت أية طبقة حاكمة، مهما تكن درجة طفيليتها لا تتخلى أبداً عن السلطة ما لم تجبر على ذلك نتيجة ضغط ساحق، فإن **التنمية والتقدم لا يمكن تحقيقهما إلا إذا ألقي في المعركة ضد قلاع النظام القديم بكل إمكانيات وطاقات الشعب الذي حرمه هذا النظام من حقوقه السياسية**

والاجتماعية والاقتصادية». وثمة فرق بين الاستقلال السياسي الجذري الذي تنتزعه الشعوب بنضالها، بقيادة قواها الثورية، وبين الاستقلال السياسي الشكلي الذي منحته الأمبريالية لبعض البلدان المتخلفة تلافياً لخطر اكتساح الحركات الشعبية الثورية لمواقع السيطرة والتبعية وبشكل جذري. فهناك فرق بين جوهر استمرار وظائف التبعية في البلدان التابعة! وبين حصولها على وضع «شرعي» قانوني «مستقل» إذ أن منح الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات وفي الستينات والسبعينات، وكما يشير باران، «لعدد من الأمم التابعة وتمكين بعض السياسيين المحليين من الوصول إلى المناصب الكبيرة، يعتبر جزءاً من نفس المحاولات الرامية إلى «رشوة» الشعوب في البلدان المتخلفة ولتحاشي ظهور الأمبريالية في مظهرها البالي... إن مثل هذا الاستقلال... لا يزيد عن كونه خداعاً ما دامت البلاد التي نعنيها تظل مرتبطة اقتصادياً بالبلاد الرأسمالية المتقدمة...»(١٠).

فالأمبريالية تناهض أية تنمية حقيقية في البلدان الرأسمالية المتخلفة لأنها تتناقض مع مصالحها الاحتكارية. وكما يذكر لانجة «أن الرأسماليين وهم يرون هذا النمو الكبير الذي حققته الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في الدول الرأسمالية، لم يجدوا ما يحفزهم على تنمية الاستثمار في الدول النامية، لأن أي استثمار في هذه البلاد سيهدد الوضع الاحتكاري المتين الذي يتمتع به الرأسماليون (الأمبرياليون)»... وهكذا تصبح اقتصاديات الدول المتخلفة ذات جانب واحد (تصدير المواد الخام وبعض المنتوجات الزراعية). كما أن «الأرباح التي حققتها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية لن يعاد استثمارها داخل البلد، وانما سترجع إلى الدول الرأسمالية التي صدرتها في أول الأمر... والمعروف أن الأرباح الرأسمالية لم تستخدم في الاستثمار الصناعي في الدول النامية على أي نطاق». بينما دلت التجارب على أن الاستثمار في الصناعة هو «العامل الحركي الرئيسي في خلق التنمية الاقتصادية الحديثة». وهكذا يتضح السبب الأساسي لعدم تمكن الدول النامية من سلوك الطريق التقليدي نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية في مضمار التنمية(١١).

ويلاحظ باران أن الأمبريالية «لا تقدم الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا لتلك الأنظمة في البلدان المتخلفة التي تعارض التنمية الاقتصادية بجلاء، وتحتفظ في السلطة بحكومات كان لا بد أن تكتسحها الحركة الشعبية»(١٢).

وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتخلفة، متحالفة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية والرأسمالية التابعة والتي تتحمل مسؤولية الأمبريالية. أما ما يسمى تقديم «المعونة» والمساعدات الاقتصادية وغيرها من قبل الدول الأمبريالية إلى البلدان «النامية»، فكما يذكر ميردال أن أرقام المعونة الأميركية قد «حرفت تحريفاً جسيماً... فإن أقل من النصف بكثير، وربما أقل حتى من ثلث ما يسجل كمعونة في الإحصاءات الأميركية وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن اعتباره بأمانة معونة حقيقية». وقد تم تصوير هذه المعونة للأميركيين وكأنها تتوافق مع أحسن مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ولكي يكون للولايات المتحدة «حلفاء في الحرب الباردة». وهذا مما يدل على «أن المعونة

كانت موجهة إلى أنظمة الحكم الرجعية تماماً والتي يمكن اعتبارها عادة أشد الأنظمة مقاومة للشيوعية»[١٣].

وعليه، يتضح أن التغيير الذي تتجه إليه التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، لا ينبغي أن يقتصر، بشكل معزول، عن الجانب «الاقتصادي» الكمي من عملية التنمية، بل ينبغي إيلاء أهمية حاسمة للجانب النوعي التغييري الاجتماعي والسياسي الشامل، وفي مقدمته كما يذكر لانجة، «إزالة المصالح الثابتة الأجنبية والمحلية، التي تعارض «لدوافع أنانية تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية». كما لا بد من وجود تأييد شعبي واسع للخطة بحيث «يعتبر كل مواطن أن من واجبه الإسهام في إنجاح تنفيذها»[١٤].

ويؤكد شارل بتلهايم أنه لابد في بداية سياسة التنمية من «التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي من المتعذر، وأحياناً من المستحيل أن تؤدي إلى تقدم الاقتصاد. ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب، أي العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان». فهذه الهياكل القديمة بقيت «بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها» لكونها «عراقيل فعالة» في طريق التنمية الاقتصادية[١٥].

لقد كان «التطور الاقتصادي يعني دائماً، من الناحية التاريخية، تحولاً عميقاً في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وفي التنظيم السائد في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتطور الاقتصادي كانت تحركه دائماً طبقات وجماعات لها مصلحة في نظام اقتصادي واجتماعي جديد»[١٦].

التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني

إزاء هذا الفهم لعملية التنمية بمختلف أبعادها، كيف يمكننا أن نتعاطى مع خصائص التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني ضمن إطار حركة تحرره الوطنية، ولجهة الصلة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار؟

لقد أوضحنا أن الاستعمار القديم والجديد هو السبب الرئيسي للتأخر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية، فالسيطرة الاستعمارية لعبت دوراً كبيراً في المحافظة على أشكال تنظيمية وسياسية معينة؛ وفي حالات كثيرة قامت الدول الاستعمارية بخلق كيانات سياسية طفيلية (ضمن إطار سياسة التنافس والتجزئة الاستعمارية) لا تملك مقومات الوجود والاستمرار بدون الدعم الأمبريالي على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق جاء قيام الدولة الصهيونية المغتصبة على أرض فلسطين، وكشكل خاص من أشكال السيطرة الأمبريالية على فلسطين والمنطقة العربية. فقد تبنت وشجعت الدول الأمبريالية، نظراً للأهمية الاستراتيجية لفلسطين في سياسة التنافس والسيطرة الأمبريالية، المشروع الصهيوني، فأوجدت من خلال فرض الأمر الواقع بقوة العنف بؤرة للتوتر الدائم، ومكنت الصهيونية من القيام بدورها الاستيطاني والعدواني ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية، للحيلولة دون التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية.

وقد قام الكيان الصهيوني بدوره في منع تطور التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني باستيلائه على أرضه وموارده الوطنية، وفي إعاقة تطور التنمية في عدد كبير من البلدان العربية وخاصة المحيطة بفلسطين. لذا، لايمكننا أن نعزل علاقة الوعي والنضال السياسي الوطني الجماهيري عن تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يكافح فيه الشعب الفلسطيني للقضاء على هذا الشكل الخاص من أشكال السيطرة الأمبريالية والمجسد في الكيان الصهيوني، فإنه يناضل من أجل حقه في تقرير المصير وانجاز تنميته الوطنية المستقلة في آن معاً. كما يساهم في الوقت نفسه في الدفاع عن حق الأمة العربية في التحرر من كافة أشكال السيطرة الأمبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الوطنية المركزية في نضال الشعوب العربية لايمكن فصلها عن النضال التحرري السياسي الاجتماعي ـ الاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية. وأن أية تنمية عربية، وخاصة في البلدان المحيطة بفلسطين، لايمكن أن تحقق النجاح، مالم تضع في صلب استراتيجيتها حقيقة مواجهة الوجود الصهيوني الاستيطاني العنصري العدواني المغروس في هذه المنطقة.

كما أن نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف. ضد هذا العدو المشترك، هو في محتواه وصلبه قضية تنموية تعبر عن المصالح الحيوية الوطنية السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية للشعب الفلسطيني. فوجود الكيان الصهيوني ودوره التوسعي العدواني في فلسطين والمنطقة العربية قد أدى إلى إلحاق أفدح الأضرار بالمجتمع الفلسطيني وعلى فعالية القوى المنتجة للشعب الفلسطيني الذي يرزح نصفه تحت الاحتلال الصهيوني ونصفه الآخر شرد بشكل قسري. وأبرز العقبات التي تحول دون تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، هي الاحتلال الصهيوني ومصادرته لإمكاناتها ومواردها، وما نجم عن ذلك من ضعف وتفكك للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الغاء الهوية الوطنية.

ففي التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية بخصوص «السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة» والذي أخذ في الاعتبار المعلومات الواردة حتى ٣٠ أيلول ١٩٨١، أبرز (هذا التقرير) الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الضارة الناجمة عن الاحتلال، وأثر هذا الاحتلال على «عملية تنمية الدول والأراضي والشعوب العربية الواقعة تحت العدوان والاحتلال الإسرائيلي». وقد أدى الاحتلال إلى المزيد من تخلف الصناعة والزراعة في المناطق المحتلة، سواء على صعيد الإنتاج أو نمط التبادل التجاري والاستثمار ومعدلاتهما. فالمنتجات الزراعية وُجهت بحيث تقضي على المنتجات التي «تنافس منتجات اسرائيلية مماثلة وإدخال منتجات جديدة توفر المواد الخام للصناعات التجهيزية والتحويلية الإسرائيلية». أما التغييرات في الصناعة، فليس هناك أي دليل لجعل هذا القطاع «مساهماً دينامياً في عملية تنمية الأراضي المحتلة. ويبدو أن ٩١,٦٪ من الصناعات في الضفة الغربية استخدمت أقل من ٨ أشخاص مع وجود أقصى عدد في فئة

الصناعات التي تستخدم من شخصين إلى ثلاثة». وكذلك حال الصناعة إلى حد كبير في قطاع غزة[١٧].

ولقد كان من الطبيعي، بعد تمكن الصهيونية والأمبريالية من تشريد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقه في تقرير المصير فوق أرضه التاريخية، أن تتخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

ومـا زال الشعب الفلسطيني يعاني من نظم التعليم التي فرضتها السيطرة الاستعمارية على الدول العربية، وهو يحتاج، اليوم، مع نهوض شخصيته الوطنية المستقلة، إلى إقامة نظام تعليم وطني فلسطيني تحرري شامل. إلا أن تحقيقه مرتبط بتطور النضال الوطني نحو تحقيق أهدافه. ومع هذا، فثمة حاجة ماسة إلى وضع أسس هذا النظام التعليمي على المستوى الوطني الشامل، ومحاولة ممارسته في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة، وكجزء من العملية التحررية الثورية. وبذلك وحده يمكن أن تتم الاستجابة الجماهيرية على أسس وطنية لمثل هذا النظام التعليمي الوطني وفي مواجهة النظم والقيود والقوى التي تعيق تطبيقه.

ولقد بادر الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها إلى تلمس ضرورة قيام نظام تعليم وطني رغم كافة العقبات. فتم إنشاء عدد من الجامعات الصغيرة في الأراضي المحتلة، وتهتم الآن م. ت. ف. في إنشاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة. كما تولي دائرة التربية والتعليم في المنظمة اهتماماً متزايداً بالقضايا التربوية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ويجرى كذلك، سواء من خلال المبادرات المستقلة أو عبر جهود عدد من المؤسسات الفلسطينية، الاهتمام بالثقافة الشعبية وقضايا التراث، وكذلك إيلاء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وزناً متزايداً لما لها من آثار مباشرة على الممارسة السياسية والاجتماعية والتربوية.

إلا أن كل ذلك بات يحتاج إلى برمجة وتخطيط شامل لكي تتكامل عملية النضال الوطني التحرري على مختلف الأصعدة. سيما أن الإرث التعليمي الاستعماري عمل على تشويه الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكما يلاحظ أن البنى والهياكل التعليمية التي وضعها الاستعمار في البلدان المتخلفة، هي عقيمة «وتبتلع الموارد النادرة ولا تفرز إلا نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً» ويرى ميردال وبالوغ وماند أن أنظمة التعليم في البلدان المتخلفة مصدر رئيسي لعدم المساواة الاجتماعية لكونها «الأداة الأقوى الهادفة إلى الحفاظ على التصورات والتطلعات والقيم التي ترتكز عليها جميعاً الطبقات الاجتماعية المؤثرة»، لأنها «تثبط الميل إلى الابتكار وتديم مشاكل العمل وغالباً ما تعظم هذه المشاكل». كما يرون أنها تؤدي، إذا ما استمرت دون تغيير تربوي ثوري، إلى «تبذير اجتماعي هائل». وأساس فشل أنظمة التعليم في البلاد الرأسمالية المتخلفة، أنها قائمة على قاعدة عدم المساواة الاجتماعية. رغم أن أنظمة التعليم القائمة تعلل الفئات المحرومة، دون جدوى «بأمل التدرج الاجتماعي عن طريق التعليم». كما أن هذه الأنظمة تشجع التعليم الأكاديمي المحض على حساب التعليم التقني. ولم تحاول المؤسسات الاقتصادية والإدارية القيام بجهود واضحة للحيلولة دون تفاقم آثار التبعية النابعة من هذه النظم التعليمية، بل إنها «زادتها سوءاً». وفي كثير من الأحيان، نجد أن

«أنظمة التعليم... إلى جانب وسائل الإعلام الحديثة ليست أكثر من استثمارات هائلة لترسيخ نمط استهلاك البلدان [الرأسمالية] المصنعة» بين الطبقات الاجتماعية الأكثر وفرة في البلدان المتخلفة[١٨].

الأسس الوطنية والعلمية لمحو الأمية:

ومن هنا، فإن قيام النظام التعليمي الوطني الشامل للشعب الفلسطيني ينبغي أن يرتكز على أسس سياسية واجتماعية وتربوية ثورية، وتساهم في عملية التعبئة الجماهيرية وتحقيق أهداف التحرر الوطني.

ويتحمل المعنيون بتنمية التربية والتعليم لدى الشعب الفلسطيني مسؤولية علمية ووطنية، إذ تقع على عاتقهم مع القيادة السياسية في م. ت. ف. مهمة بلورة وتطوير نظام تعليم وطني متحرر من آثار النظم التعليمية الاستعمارية.

وتطوير التعليم الفلسطيني الأكاديمي والتقني والشعبي (محو الأمية وتعليم الكبار وتأهيلهم) بمقدار كونه عملاً ضرورياً من الناحية الاجتماعية، فإنه يتميز بضرورة وطنية لمحاربة سياسة التجهيل السياسية والثقافية المعادية وإبراز الشخصية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني بما يمكنه من تعبئة طاقاته ورص صفوفه وتنظيمها من أجل التحرير والعودة وإقامة نظامه الاجتماعي ــ الاقتصادي والسياسي الخالي من الاضطهاد والاستغلال.

والأمية كمشكلة اجتماعية ناجمة عن تفاقم وتداخل سياسة الاضطهاد القومي والطبقي تطال أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة وصاحبة المصلحة الحيوية أكثر في النضال من أجل التحرير والعودة.

ومن هنا أهمية إيلاء حملة محو الأمية وتعليم الكبار ما تستحقه من جهود تربوية واجتماعية وسياسية تعبوية.

ويجب أن يتسع مفهوم الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كجزء من التنمية الاجتماعية، ليشمل إرساء المفاهيم والأفكار والتقاليد الوطنية التحررية من أجل تحفيز النضال، وتعزيز النظم التي تؤكد على أهمية قيم العمل والتقدم الاجتماعي. كما ينبغي مناهضة التقاليد والقيم التي تدعو إلى الاستكانة للأمر الواقع ولا تحفز على العمل والنضال. لأنه كثيراً ما يكون العديد من هذه التقاليد والقيم «وليد عصور من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تمرس بها المجتمع خلال فترة أو أخرى من تاريخه»[١٩].

فلا يقتصر علاج الأمية على مجرد تعليم القراءة والكتابة، بل ينبغي إعداد المجتمع وإثارة وعيه «بضرورة التغيير حتى يقوم المناخ الاجتماعي الذي يجعل للتعليم وظيفة اجتماعية ويربطه بالحياة وبمتطلباتها في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[٢٠].

وعلاوة على ذلك، ينبغي الاهتمام بميول المتعلمين ومواهبهم والسعي إلى تأهيلهم مهنياً، وتطوير خبراتهم ووعيهم الاجتماعي والسياسي، ووضعهم في المكان المناسب

الذي يستطيعون فيه أن يعطوا مهنياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً بصورة أفضل.

فالاستثمار في الإنسان ومن أجل الإنسان هو هدف التنمية الاجتماعية التقدمية في مختلف المجالات.

ويلاحظ أن الحملات الناجحة لمحو الأمية، ارتبطت بعملية تغيير سياسي واجتماعي تحرري ثوري واستنهاض كافة طاقات المجتمع. كما جرى ربطها بقضايا المجتمع الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ففي حملة محو الأمية في كوبا، على سبيل المثال، التي كان «السبب في ظهورها نظام التعليم الوطني القاصر، والافتقار إلى الحافز من أجل التعليم، والدوام المدرسي ذو المستوى المتدني». نجد أنه تم محو أمية مليون من الأميين في سنة واحدة نتيجة تعبئة كافة طاقات المجتمع لإنجاز هذا الهدف. وبشكل خاص تم استنفار كافة المتعلمين لكي يمحو أمية غير المتعلمين. وتم ربط موضوعات التدريس بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية حيوية وراهنة. وكما صرح كاسترو عام ١٩٦١ في المؤتمر الوطني لتقييم حملة محو الأمية... «الثورة فقط هي التي تستطيع أن تغير هيكل التعليم كلية في البلاد لأنها غيرت أيضاً الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأنه لتناقض في القول أن نعتقد أن مستغلي الشعب ومضطهديه يهتمون بتعليمه»[illegible].

كما جرى في أثيوبيا في ظل الثورة، وهي البلد المتخلف، ربط موضوعات حملة محو الأمية بتزويد العمال والفلاحين بالمهارات التقنية والسياسية والمعرفية اللازمة. فقد ناقشت الكتب المستخدمة «اقامة التعاونيات ومبادىء الثورة، وزراعة البن، ومواضيع زراعية عامة، وأسس الصحة الشخصية وسلامة البيئة»[21]. وجرى تعبئة مختلف الطاقات الشعبية لإنجاح حملة محو الأمية من الطلاب وأساتذة الجامعات وأساتذة المدارس وموظفي الدولة وأعضاء المنظمات الجماهيرية وأفراد الجيش والشرطة.

ولا بد أن نؤكد على أهمية **المحتوى السياسي لحملة محو الأمية**؛ فوسائل الاتصال وأجهزته الحديثة غير متوفرة لدى كافة السكان؛ إذ يتطلب توفرها وجود بنى وهياكل اقتصادية واجتماعية متطورة. فمن هنا فإن وسائل الاتصال الاجتماعية والسياسية المباشرة (بالإضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة) هي أكثر فعالية في التأثير، لكونها تعتمد الحوار المباشر وتقوم على التنظيم الجماهيري. وهي تعتمد على وجود حركة ثورية تحررية وخط جماهيري، فالإعلام إذا نظرنا إليه كجزء من التوجه والعمل السياسي الجماهيري لا يعود قاصراً على توفر وانتشار الوسائل والأجهزة الحديثة للاتصال الجماهيري. فوضع مشكلة الأمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضوح أهداف الحملة على قاعدة عمل جماهيري مخطط ومنظم من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح الحملة.

فالإعلام لا يمكن أن يلعب دوره في حملة محو الأمية إلا إذا انطلق من قاعدة أن العنصر الحاسم في إنجاحها هم الناس الذين يقومون بتغيير وتنظيم أنفسهم في علاقات اجتماعية وسياسية وإنتاجية وثقافية جديدة.

وثمة أهمية استثنائية في ظل الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية التي

يعيشها الشعب الفلسطيني، لإبراز الحاجة إلى التخطيط الشامل وليس العكس، كما يتعين التوكيد على أهمية المحتوى السياسي للتخطيط التعليمي التربوي وضرورة التمييز بين الأهداف التخطيطية الوطنية لحملة محو الأمية وبين الأهداف والبرامج التنسيقية التنفيذية.

فالتخطيط، كما يشير بتلهايم، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هو أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التكنيكية، مهما تكن أهمية هذه الأساليب، فالتخطيط كنشاط يستهدف أساساً: تحديد **أهداف واضحة ومنسقة وأولويات**، وبعد ذلك يتم ترجمة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقي، وهناك هياكل أخرى «يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً، أو يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية، وفي مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقي وانما برمجة»...[٢٢]. وعلينا أن نتجنب في حملة محو الأمية افتقاد التوجيه التخطيطي لدراسة الاحتياجات الاجتماعية والوطنية الفعلية المرتبطة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار وترتيبها حسب الأولويات ورسم سياسات مرحلية موزعة زمنياً وذلك لكي يكون بالإمكان تنسيق وبرمجة الجهود المختلفة الجماهيرية والاعلامية والإدارية والفنية من أجل **إنجاح هذه الحملة**.

---

(١) د. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٢٠ ــ ٢١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٢٠.

(٣) د. وروستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٠، ص ٨، ١١.

(٤) توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، الجزء الثاني: قوانين التخلف وآليته الداخلية، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٩ ــ ١١، ٢٠ ــ ٢١، ٢٤.

(٥) . ايفانوف، **حول نظرية البلدان الغنية والفقيرة**، دمشق: دار الجماهير العربية، ١٩٧٤، ص ٢٠ ــ ٢٢، ٢٥.

(٦) غونار ميردال، **نقد النمو**، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠، ص ٩٣، ٩٩ ــ ١٠١.

(٧) بول باران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(٨) سنتش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٥٠.

(٩) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ــ ٦٧.

(١١) موريس دوب، **التنمية الاقتصادية والدول النامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٢٦ ــ ٢٨.

(١٢) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(١٣) ميردال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٦.

(١٤) اوسكار لانجة، **الاقتصاد السياسي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٣٤.

(١٥) شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٥٨ ــ ٥٩.

(١٦) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(١٧) **تقرير الأمين العام للجمعية العمومية للأمم المتحدة عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة**، الدورة السادسة والثلاثون، ١٩٨١/١١/١٠، ص ١٦ ــ ١٨.

(١٨) د. جورج قرم، **التبعية الاقتصادية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٣٠ ــ ١٣٢.

(١٩) محمد زكي شافعي، **مدى ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**، الهيئة المركزية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢٠) هاشم أبو زيد، «المشروعات القطاعية ودورها في الربط بين برامج محو الأمية وخطط

التنمية الشاملة» في **محو الأمية وخطط التنمية الشاملة**، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار)، ١٩٨١، ص ٩١.

(٢١) ابيل بريتو موراليس (وزير التربية في كوبا)، «حملة محو الأمية في كوبا»، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد الأول، تشرين الثاني ١٩٨١، ص ١٢٩، ١٣٢، ١٣٩.

(٢٢) خوان هيرناندز متشاور، «تعليم الجماهير الأثيوبية وثبة أساسية لتحقيق التطور»، **القارات الثلاث** (الطبعة العربية)، العدد ٨١، ١٩٨٢، ص ٥٠ ــ ٥١.

(٢٣) بتلهايم، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ ــ ١٥.

النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان عشية حرب حزيران ١٩٨٢

اعداد: نبيل بدران

ارتبط اسم منظمة التحرير في لبنان قبل حرب ١٩٨٢ بالعديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الملازمة للنشاط السياسي والعسكري، فأخذت تتوضح للمراقب الخارجي صيرورة شمولية العمل التعبوي والبنائي للشعب الفلسطيني في لبنان، كنموذج لعلاقة مؤسسات منظمة التحرير مع الشعب الفلسطيني عامة.

ويهدف البحث الحالي الى عرض جانب من هذا النشاط الاجتماعي وهو النشاط التربوي، وتحليل ظروف نشوئه، وتقويم مستوى تأثيره على الوضع الاجتماعي العام، وأخيراً تحليل مستوى الادراك الجماعي لمسار العملية التربوية. ولكن قبل الشروع في عملية العرض والتحليل، لا بد من تحديد المفهوم العام والخاص لتعبير «التربية» لتعليل منهجية البحث الحالي.

شاع في المدة الأخيرة التحديد التالي للتربية **عملية تنشئة الفرد وتطوير قيمه ومسلكه وكفاءاته للمساهمة في الجهد العام للارتقاء بالوضع الذاتي والجماعي**. وحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التربية عملية سلوكية واجتماعية غايتها القصوى الإنسان وخير المجتمع وخير الإنسانية جمعاء[1]. فلهذا لا تقف التربية عند حدود محددة، فإنها مستمرة طوال الحياة، بل هي جزء من الحياة الحديثة المتسارعة التطور. كما أن عملية التنشئة وتطوير كل من القيم والمسلك والكفاءات ترتبط جميعها بأهداف المجتمع وتصوره لمستقبله. وتتولى السلطة الاجتماعية ـ السياسية توجيه التربية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا فمن المستحيل أن تكون عملية التربية غير هادفة.

ومن الناحية المنهجية تكون عملية التربية نظامية أو غير نظامية، مدرسية أو لا مدرسية. فكل وسائط توصيل المعرفة أو التأثير على مسلك الفرد هي جزء من عملية التربية ولكنها تختلف من ناحية الأسلوب. لذا سينحصر موضوع البحث الراهن بالتربية النظامية بشكليها المدرسي واللامدرسي، تاركاً جانباً، التربية غير النظامية.

أولاً: النشاطات التربوية

١ ــ **رياض الأطفال**: توضحت مبكراً ضرورة انشاء رياض الأطفال، لاستقبال الأطفال قبل سن الانتساب للمدرسة الابتدائية (عمر ست سنوات). فالنظام التربوي لوكالة الغوث لا يشمل مرحلة ما قبل المدرسة، انسجاماً مع الوضع السائد في الأقطار العربية المضيفة. فلقد نظرت وكالة الغوث الى هذا النشاط كجزء من النشاط الاجتماعي، وربطت فتح رياض الأطفال بورود مساعدات خاصة. وكانت مثل هذه المساعدات ترد في الماضي، الا أنها تلاشت في السنوات العشر الأخيرة، مما جعل وكالة الغوث تقلص عدد الرياض.

وبالمقابل، ارتفع مستوى الوعي التربوي لدى الشعب الفلسطيني عامة والأفراد خاصة، لضرورة انشاء رياض الأطفال، لأهمية هذه الرياض لتنشئة الطفل واعداده للحياة المدرسية. كما ازدادت أهمية هذه الرياض مع دخول المزيد من النساء المتزوجات حقلي العمل المأجور والنشاط العام.

قامت جمعية انعاش المخيم الفلسطيني بانشاء أول روضة، ثم تتالى انشاء الجمعيات والرياض، كما أخذ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسة الشؤون الاجتماعية يوليان اهتماماً خاصاً برياض الأطفال. وانعكس هذا الاهتمام أيضاً على القطاع الاجتماعي في التنظيمات السياسية، فأخذ يعطي أولية لإنشاء الرياض. وفي نيسان ١٩٨٢، بلغ عدد الرياض في لبنان ٤٤ روضة ضمت ٢٨٦٢ طفلاً، ويتولى أمرها ٢٦ مشرفة و١٣٣ مربية(٢).

وأولى قسم التخطيط التربوي في مركز التخطيط الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ اهتماماً خاصاً برياض الأطفال، فساهم في الدعوة لإنشاء رياض الأطفال، ونظم دورات تدريبية خلال الخدمة للمربيات، كما شجع عملية التنسيق بين الجمعيات المختلفة.

وبعد قرار المجلس الوطني الخامس عشر (نيسان ١٩٨١)، بدعم رياض الأطفال، وجعل مرحلة ما قبل المدرسة جزءاً من نظام تربوي فلسطيني، أخذت دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية هذه المسؤولية على عاتقها، فتولت دفع رواتب معلمات رياض الأطفال التابعة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. كما أخذت الدائرة تدرس أسلوب دعم الرياض العائدة الى المؤسسات المختلفة، وسبل الوصول الى تعميم الرياض كجزء من نظام تربوي. وأعطت الدائرة أهمية خاصة للخطوات المطلوبة لتعزيز رسالة معلمة الروضة ومهنتها، وذلك من خلال تثبيت الوظائف في مرحلة ما قبل المدرسة، وادخال سلم رواتب وأجور، وأخيراً العمل السريع على انشاء نظام لإعداد المعلمات خلال الخدمة، على أمل انشاء معهد لاعداد معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة، في المستقبل.

ومن ضمن الاعداد لإنشاء مركز لتدريب معلمات رياض الأطفال، خلال الخدمة، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعتماد المشروع المقدم من دائرة التربية، وقررت المشاركة في تكاليفه، فخصصت له لعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ مبلغ ١٢٠ ألف دولار. وكان من المتوقع افتتاح المركز في أول صيف ١٩٨٢، وتوليه مباشرة عدد من الدورات التدريبية.

٢ ــ **المدارس الثانوية**: كان التعليم الثانوي يمثل دوماً معضلة كبيرة لمجموع الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد للطبقة الكادحة، حيث أن نظام التعليم المطبق في وكالة الغوث لا يحتوي على المرحلة الثانوية العليا. وعموماً ينتقل الطالب بعد الشهادة المتوسطة الى المدارس الثانوية الرسمية. غير أن عدد هذه المدارس في لبنان محدود جداً، مما أفرز طغيان قطاع التعليم الثانوي الأهلي، الذي يفرض رسوماً مرتفعة. بحيث أن المساعدة المقدمة من وكالة الغوث وقدرها ٢٢٥ ل.ل. لا تكفي ثمن الكتب، ولا تمثل عشر الرسم السنوي المفروض.

وفي الماضي، نجحت المساعي بانشاء مدرسة ثانوية مجانية للذكور في ضاحية برج البراجنة قرب بيروت، وذلك كهبة من السعودية. وقدمت هذه المدرسة خدمات كبيرة للشعب الفلسطيني. كما ساعد انتشار المدارس الليلية، خصوصاً تلك التي كانت تعد لامتحانات التوجيهية المصرية، في توفير المجال للالتحاق بالتعليم الثانوي، مما قلص حتى أوائل السبعينات حجم مشكلة التعليم الثانوي للفلسطينيين. ولكن مع فرض الدولة اللبنانية لالزامية حصول اللبنانيين على شهادة الثانوية العامة اللبنانية للانتساب الى الجامعات، تقلص عدد المدارس الليلية المعدة لشهادات غير لبنانية. ثم تلاشت هذه الظاهرة مع استمرار الحرب الأهلية.

ومع ارتفاع الرسوم المدرسية واستمرار التوتر الأمني، أخذت تظهر أزمة التعليم الثانوي في الوسط الفلسطيني. فأنشئت أول مدرسة ثانوية بدعم مباشر من منظمة التحرير، في مخيم تل الزعتر في شباط ١٩٧٦، أي خلال حصار مخيم تل الزعتر. فمارست هذه المدرسة نشاطها لبضعة أشهر ثم توقفت مع اشتداد القصف واحتدام المعارك. ثم تلاشت هذه المدرسة مع سقوط المخيم.

الا أن مبدأ انشاء ثانويات فلسطينية تعزز لدى الرأي العام الفلسطيني، كما أن القيادة الفلسطينية اقتنعت بهذا المبدأ، كتعبير عن الالتزام الاجتماعي تجاه الجماهير، وكعامل في تعزيز صمودها، وأخيراً، وأساساً، كواجب نحو اعداد الأجيال الصاعدة. فتم انشاء أول مدرسة ثانوية تابعة لدائرة التربية في عام ١٩٧٧ في مدينة طرابلس. ثم تسارع انشاء المدارس الثانوية في بعلبك وثعلبايا وصيدا. ومن الجدير ذكره أن جميع هذه المدارس مختلطة. ويعطي الجدول الأول صورة تفصيلية عن عدد الطلاب في هذه المدارس.

وأما في منطقة صور، فلقد إرتؤي تأجيل انشاء مدرسة ثانوية واعتماد أسلوب دفع الرسوم المدرسية للطلاب. وهكذا بلغ مجموع الرسوم المدفوعة في منطقة صور في العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٢، نحو ٦٥٠ ألف ل.ل.

بالرغم من وجود ظواهر سلبية كانت تؤثر على مسيرة المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأهم هذه الظواهر كون كل من مدرسة ثعلبايا وصيدا ليليتين، فإن وجود هذه المدارس، ثبّت مبدأ ضرورة التزام منظمة التحرير بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفير التعليم الثانوي للشباب الفلسطيني، وخصوصاً توفير فرص متساوية للجنسين للارتقاء التعليمي والتخصص الجامعي لاحقاً. وعموماً، وان اتبعت المدارس الثانوية نهجاً تقليدياً، أي التركيز على التعليم الأكاديمي التلقيني، فإن وجودها

الجدول الأول

عدد الطلاب في المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام الدراسي ١٩٨١/ ١٩٨٢

المدرسة	ذكور	اناث	المجموع
طرابلس	١٥٧	١٤٨	٣٠٥
بعلبك	٩٦	٥٤	١٥٠
ثعلبايا	٤٨	٢٧	٧٥
صيدا	٤٠٦	٣٣٨	٧٤٤
المجموع العام	٧٠٧	٥٦٨	١٢٧٤

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: احصاءات داخلية.

ونموها في مناخ حيوي متفاعل يطرح الاحتياجات والأهداف من التعليم الثانوي والتعليم عامة، فيضمن مثل هذا المناخ تطويراً نوعياً ملائماً لهذه المدارس الثانوية وغيرها.

٣ ــ **التحضير للحملة الشاملة لمحو الأمية في لبنان:** جاءت حرب حزيران ١٩٨٢، بينما كان التحضير لحملة محو الأمية على الساحة الفلسطينية في لبنان قائماً على قدم وساق. ففي اليوم نفسه الذي بدأت فيه الدورة التدريبية للقيادات الشعبية ٤ ــ ٩ حزيران (يونيو)، بدأ العدوان الصهيوني. وبقيت الدورة مستمرة حتى يوم الاثنين ٧ حزيران (يونيو)، ثم توقفت نتيجة اضطرار عدد كبير من المندوبين للعودة الى مناطقهم.

كانت هذه الدورة تهدف الى اعداد مندوبي المنظمات الجماهيرية في المناطق للاشتراك الفعال في مجالس المناطق والنشاطات المتعلقة بحملة محو الأمية، ولوعي ضرورة التنسيق بين حملة محو الأمية والنشاطات التنموية المختلفة. وهذه الدورة هي فاتحة سلسلة الدورات والندوات المرتبطة مباشرة بالاعداد لاعلان الحملة في ١/١/١٩٨٣:

١ ــ الحلقة الدراسية للقيادات الشعبية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٢ ــ حلقة انتاج المواد التعليمية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٣ ــ الدورة التدريبية للمشرفين التربويين تموز (يوليو) ١٩٨٢.

٤ ــ الدورات التدريبية المركزة لاعداد المنسقين (المعلمين) تموز (يوليو) ــ آب (أغسطس) ١٩٨٢. (٨ دورات).

.. ، الحلقات والندوات هي جزء من المشروع المشترك بين منظمة التحــرير الفلسطينية والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وكانت ا. ـات ودورات التدريب تمثل جانباً من الإعداد لبدء حملة محو الأمية، بينما كانت هناك مهمات أخرى مثل اعداد هيكلية الأجهزة الاشرافية والفنية والتنفيذية وفي الوقت المناسب، وكذلك اعداد وتنفيذ المواد التعليمية، وأخيراً توفيـر الصفوف

الجدول الثاني

فترات حملة محو الأمية في لبنان وعدد الدارسين حسب المراحل وعدد الصفوف والمنسقين والمشرفين التربويين

	الفترة	الدارسون حسب المراحل			المجموع	الصفوف	المنسقون (معلمون)	المشرفون التربويون
		الأساس	التكميل	المتابعة				
١	١/٨٢ ـ ١٢/٨٢	٨٠٠	٨٠٠		١٦٠٠	٨٠	٨٠	٤
٢	١/٨٣ ـ ٧/٨٣	٤٠٠٠	٥٨٥٠	٨٠٠	١٠٦٠٠	٥٣٠	٥٣٠	٢٦
٣	٨/٨٣ ـ ٣/٨٤	٤٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠	١٨٨٠٠	٩٤٠	٩٤٠	٤٥
٤	٤/٨٤ ـ ١٠/٨٤		٤٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٣٢
٥	١١/٨٤ ـ ٥/٨٥	٤٠٠٠	٤٣٧٠	٤٠٠٠	١٢٣٧٠	٦١٨	٦١٨	٣٠
٦	٦/٨٥ ـ ١٢/٨٥		٤٠٠٠	٤٣٧٠	٨٣٧٠	٤١٨	٤١٨	٢٠
٧	١/٨٦ ـ ٧/٨٦			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٩
الاجمال		١٢٨٠٠	٢٧٩٧٠	٢٧٩٧٠				

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الخطة التنفيذية في لبنان**، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٤.

والتجهيزات اللازمة.

وفي نطاق اعداد المواد التعليمية، أُعطي اهتمام خاص باعداد مواد تترجم الخبرات الحديثة في تعليم الكبار، والتحرر تماماً من مناهج وأساليب التعليم المستقاة من التعليم الابتدائي.

كان لا بد من وضع خطة متعددة الجوانب، لأن الوصول الى تعليم ٢٨ ألف أمي وشبه أمي خلال خمس سنوات (الجدول الثاني)، يتطلب، على ضوء الأهداف المحددة، توفير امكانيات مادية وتعبوية مختلفة، يصعب تجنيدها دون التخطيط المتكامل والجيد، وخصوصاً أن هذه الأهداف انبثقت من مستوى الوعي لدور محو الأمية وتعليم الكبار في التطوير الاجتماعي، ومن التجارب المحلية والعالمية لأساليب مواجهة ظاهرة الأمية.

لقد برهنت النشاطات الجزئية والمحددة في نطاق محو الأمية عن فشل مثل هذا الأسلوب. وبالمقابل، أظهرت تجربة محو الأمية في مؤسسة صامد نجاح أسلوب المواجهة الشاملة، الذي يعطي أهمية ثقافية واجتماعية واقتصادية قصوى لعملية محو الأمية وربطها باحتياجات المجتمع والمؤسسة. وهذا ما استدعى اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ والتقويم.

شارك الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار مع دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة صامد في الاشراف على هذه التجربة ودعمها مادياً ومعنوياً. وخلال تنفيذ الحملة في مؤسسة صامد، تولدت قناعة بضرورة تنفيذ حملة شاملة على مستوى الساحة الفلسطينية في لبنان. وهكذا أصدرت اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بانشاء لجنة عليا لمحو الأمية في لبنان (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٠). كما أصدرت اللجنة التنفيذية، لاحقاً، قراراً بانشاء ادارة محو الأمية وتعليم الكبار في دائرة التربية والتعليم العالي.

وفي هذا المناخ الايجابي، أخذت اللجنة العليا تعد لمؤتمر وطني لمناقشة واقرار أسس الحملة الشاملة. ونتيجة الوضع الأمني في لبنان خلال ربيع عام ١٩٨١، تم تأجيل المؤتمر من حزيران (يونيو) ١٩٨١ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. على أن يعقد على شكل ندوة. وعقدت هذه الندوة في بيروت من ١٢ الى ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ باسم «الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية في لبنان». وشارك في الندوة مندوبون عن منظمات شعبية ومهنية فلسطينية، وكذلك مندوبون عن منظمات متخصصة عربية وعالمية، الى جانب عدد من المربين والاختصاصيين. وجاءت مداولات الندوة ونتائجها دعماً لمبدأ الحملة الشاملة لمحو الأمية. كما أكدت على وجود ارادة جماعية، تصر على انجاح مثل هذه الحملة.

وبعد ندوة بيروت، تحولت اللجنة العليا لمحو الأمية في لبنان الى المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، على أن تلحق به مجالس اقليمية ومجالس محلية، تكون جميعها الهرم الاشرافي على مستوى الانتشار الفلسطيني. وعقد المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار اجتماعين، الأول في دمشق في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ والثاني في بيروت في أيار (مايو) ١٩٨٢، وأقر خلال هذين الاجتماعين مشروعي النظام الأساسي للحملة والنظام الداخلي للمجلس.

٤ ـ **التعليم والتدريب المهني**: يعود الاهتمام بالتدريب المهني، أو بالأحرى بالتأهيل المهني، الى أكثر من عشر سنوات خلت، كجزء من النشاط الاجتماعي مع المرأة، لكن تطور المهمات الانتاجية والاجتماعية والادارية، أبرز بدوره الحاجة لاعداد القوى العاملة بمستوياتها المختلفة لزيادة الانتاجية من جهة، وتطوير مستوى العمل من جهة أخرى.

قامت اللجنة العلمية بانشاء مدرسة مهنية عام ١٩٧٣، تخرج عمالاً مهرة في فروع الميكانيك والحدادة والالكترونيك. وتخرجت فعلاً من هذه المدرسة عدة أفواج من العمال المهرة.

وبعد تأمين التمويل عبر الاتفاقية الفنية بين منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب العمل العربي، كان من المتوقع افتتاح مركز لإعداد التقنيين خلال عام ١٩٨٣، وهو مركز يهدف الى اعداد الكوادر الوسطى في الصناعة. والأهمية التربوية ـ الاجتماعية للمشروع، أنه يتيح المجال لعمال مهرة ومن أعمار مختلفة وفي حال استيفاء شروط الانتساب، لاكمال تخصصهم التقني.

كما أخذت مؤسسة صامد تعنى بدورها بالتدريب المهني، فأنشأت مركزاً تدريبياً لصناعة الثياب، وأخذت تدرس المهن والامكانيات لانشاء المزيد من مراكز التدريب خلال الخدمة. واضافة الى الحاجة الماسة لمستويات المهارة، كانت مؤسسة صامد تركز أيضاً على مبدأ حق العامل وواجبه في التطور المهني، وهكذا تبلور أسلوبان للنشاط:

□ أسلوب للتدريب خلال الخدمة، يأخذ شكل دورات متتالية توصل العامل الى مستوى عامل ماهر أو، لاحقاً، الى مستوى تقني، على أن يتم، بشكل متواز مع هذه الدورات،

تنظيم برامج المستوى التعليمي، التي تؤهل العامل للانتساب الى دورات مهنية أعلى.

□ أسلوب للتدريب قبل الخدمة، وبالتحديد للأجيال الصاعدة، وذلك لاعداد العمال نصف المهرة أو المهرة، ويكون هذا التدريب متوسط الأمد وطويل الأمد.

ولقد تأكدت، عموماً، ضرورة تحديد أهداف واضحة لدورات التدريب المهني، واعداد برامج ومناهج مدروسة تترجم فعلياً الأهداف المرسومة. ولقد أخذت الاحتياجات الفعلية والنشاطات المختلفة، وكذلك أخذت تطلعات المتدربين لتأمين عمل ولضمان الترقي الوظيفي، تضغط جميعها بهذا الاتجاه. واجتاحت موجة المطالبات والتطلعات هذه برامج تأهيل المرأة، والدعوة الى تطوير البرامج التقليدية، وادخال برامج جديدة، وفتح باب الانتساب أمامها لعديد من الدورات والمهن الخاصة بالرجل. ولذا شهدت الفترة الأخيرة نقاشاً واسعاً حول الخطوات المطلوبة بهذا الخصوص. وجاءت الحرب الأخيرة ونتائجها لتؤكد ضرورة التوجه الحثيث نحو تأهيل المرأة للعمل.

٥ ــ **التعليم العالي**: بعد تعيين الدكتور ابراهيم أبو لغد عميداً للجامعة الفلسطينية المفتوحة، أخذ الاعداد لهذه الجامعة منحى جديداً، حيث بدأ العمل لتعيين كادر الجامعة وللترخيص لها من أحد الأقطار العربية، وفتح فروع في مناطق الشتات الفلسطيني. وكان من المحتمل أن يتلمس التجمع الفلسطيني في لبنان باكراً أثر هذه الجامعة. ومن المعروف أن أحد الأهداف الأساسية للجامعة هو تطوير كفاءة العاملين في المجالات المختلفة داخل القطاع العام الفلسطيني. وذلك بهدف بلورة رؤية واحدة وزيادة الفعالية والانتاجية.

٦ ــ **نشاطات تربوية أخرى**: قد تدخل التنمية الإدارية في نطاق التدريب المهني، ولكن حُرص على فصلهما من أجل ابراز الاهتمام الخاص بتنمية الكوادر في القطاعات المختلفة. وقد تولى المعهد الفلسطيني للتنمية الإدارية تنظيم دورات ادارية عامة ومتخصصة تصل الى الكوادر في القطاعات المختلفة. فالى جانب الأثر المباشر المرتقب في رفع الكفاءة الإدارية الفردية والجماعية، ساهم المعهد، أيضاً، في تنمية الوعي للتطوير الذاتي والتخصص العلمي والمهني. ولا ننسى، أخيراً، النشاطات الشبيبية المختلفة، والتي ان شهدت تعثرات مختلفة، فانها كانت تسعى جاهدة لايجاد الصيغة التربوية الملائمة؛ واستطاع بعض المنظمات الشبيبية تحديد المسار التربوي السليم، وبدأ يبني على أساسه الكادر الشبيبي.

ثانياً: المفاهيم المتبلورة من النشاطات التربوية المختلفة

تميز النشاط التربوي في الحقبة الأخيرة، بارتكازه على حلقات فكرية مزدوجة التمثيل، تخصصية وشعبية، وذلك لتحديد الأسس والمهمات التربوية المطلوبة. فالى جانب الوضوح التربوي المحقق عبر هذه الحلقات، فانها أيضاً ساهمت في توضيح المعطيات والأسس الاجتماعية. وسنعرض في مايلي المفاهيم التربوية والاجتماعية المختلفة الصادرة عن عدد من هذه الحلقات، وتحليل العلاقة فيما بينها، لاستشفاف مستوى الترابط والتكامل بين مجموع المفاهيم المعروضة:

□ خلال الندوة الأولى حول رياض الأطفال (بيروت: نيسان (أبريل) ١٩٨٢)[٢]، اتفق

المجتمعون من مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية على أن الأهداف العامة لرياض الأطفال الفلسطينية هي:

«١ ــ مساعدة الطفل على النمو الصحيح الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي والتنشئة الوطنية.

«٢ ــ تنمية مهارات الطفل من خلال البيئة التي يعيش فيها.

«٣ ــ مساعدة المرأة الأم بتوفير فرص العمل أمامها كي تساهم في الانتاج الى جانب الرجل».

ويتضح من هذه الأهداف العامة التركيز على العامل الاجتماعي كموجه لعملية التربية.

□ وبالرغم من الارتكاز الى أسس استراتيجية المواجهة الشاملة لمحو الأمية المعتمدة في الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، لبلورة أسس الحملة الفلسطينية، الا أن هذا الارتكاز جاء مثيراً لحوار معمق على مستوى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لحملــة محو الأمية، وعلى مستوى الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية الفلسطينية. ومن هنا، فالأسس والأهداف المعتمدة هي مفاهيم وتطلعات جماعية تعبر عن مستوى الوعي وتحدد اتجاه ارادة العمل.

□ والأسس التي استندت اليها الحملة هي:

«١ ــ اعتماد المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحقيق مضامينه الوطنية الوظيفية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية.

«٢ ــ اعتماد المواجهة الفلسطينية لمشكلة محو الأمية، بحيث يتم تنظيم حملة شاملة متكاملة مع جهود التنمية والنضال، للقضاء عليها.

«٣ ــ اتخاذ القرار السياسي من أعلى المستويات تجسيداً للارادة الشعبية في سبيل تجنيد كامل الطاقات المعنوية والمادية كافة.

«٤ ــ توجيه الجهود الشعبية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في الحملة.

«٥ ــ تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي أساساً، تقوم عليه عملية تعليم الكبار ومنطلقاً لمتابعة التعليم المستمر.

«٦ ــ سد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة لمواجهة جميع التحديات المستجدة التي تقف عائقاً دون ذلك.

«٧ ــ الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة مشكلة الأمية واعتماد أساليب التخطيط أساساً لكل نشاط.

«٨ ــ تأكيد أهمية المتابعة والتقويم المستمرين لكل المراحل والخطوات، بحيث يمكن تعزيز ما يتحقق من ايجابيات وتجنب ما يظهر من سلبيات.

«٩ ــ اعتبار الحملة الشاملة لمحو الأمية تجربة رائدة ــ فلسطينياً ــ ذات بعد وطني قومي وحضاري، والعمل على توظيف ما أمكن من الطاقات العربية والدوليــة والصديقة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

«١٠ ــ توظيف الحوافز المعنويـة والاجتماعيـة والماديـة في عملية المـواجهة

الشاملة».

□ أما أهداف الحملة الشاملة لمحو الأمية فقد تحددت كما يلي:

«١ ــ تحقيق محو أمية (وشبه أمية) للأفراد على اختلاف فئاتهم العمرية في ضوء الامكانات المتاحة وايصالهم الى الحد الأدنى المطلوب بالنسبة الى:

«(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

«(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

«(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

«٢ ــ تعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي والمجتمع الفلسطيني القائمة والمستقبلية»(٤).

«ومن الواجب تحديد الالتزامات الأساسية للجامعة الفلسطينية التي تستجيب لخبرات الشعب الفلسطيني، وللفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي القومي، وللفلسطينيين في اطار العالم المعاصر. وبهذا المعنى فان فلسفة الجامعة الفلسطينية المفتوحة لا بد أن تكون بالضرورة مستمدة من نطاق ثلاثة أطر: الفلسطيني والعربي والعالمي. وكل اطار من هذه الاطر يسهم في التوجه الأساسي للجامعة الفلسطينية المفتوحة.

«ويجب النظر الى الجامعة الفلسطينية باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي لا بد أن تخدم التجمع الفلسطيني كما هو موجود اليوم، وهو تجمع له مجموعة خاصة جداً من القيم والالتزامات وطموحات المستقبل.

«كما يجب تصور الجامعة الفلسطينية المفتوحة باعتبارها جامعة عربية فلسطينية. فبينما تستهدف تلبية حاجات الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، فانها، انطلاقاً من هويتها القومية الشاملة، لا بد من أن تكون بالقدر نفسه مؤسسة عربية للتعليم العالي...»(٥).

□ ومن وجهة أخرى، فقد أدى الحوار خلال الندوة الأولى حول التعليم والتأهيل المهني(٦) الى تبني بعض التوصيات. وتعود أهميتها الى المشاركين في الندوة من ممثلي مؤسسات تربوية واقتصادية واجتماعية، وماعبروا عنه من وعي تربوي واجتماعي، واحساس بضرورة الانطلاق في العمل التربوي من مفاهيم متكاملة وجديدة. وهذه التوصيات هي:

«(أ) اعداد لجنة تنسيق لبحث احتياجات الثورة الفلسطينية خصوصاً، والمجتمع الفلسطيني عموماً، لمختلف الخبرات والمهارات، والسعي لتأمينها في مدارس منتظمة، أو بالتعاون مع مؤسسات قائمة.

«(ب) اقتراح بتأليف لجنة خاصة تقوم بدراسة ميدانية تشمل:

«● القيام بعملية مسح ميداني يتم على إثرها تحديد الاحتياجات التدريبية من

حيث مجالات التدريب والاعداد البشري اللازم.

«● القيام بعملية مسح أخرى تشمل المراكز التدريبية والتعليمية المتاحة والقائمة في المجال المهني، ومعرفة طاقاتها وقدراتها، وتحديد الاحتياجات الفعلية للتدريب والتعليم المهني في ضوء هاتين الدراستين.

□ وأدى كل من الحوار والاستقصاءات المختلفة فى اطار دراسة الجدوى للجامعة الفلسطينية المفتوحة الى بلورة العديد من المفاهيم أيضاً وسنذكر بالتحديد المفاهيم الاجتماعية المبلورة، أما المفاهيم التربوية فلا حاجة لذكرها، كونها موضحة ضمنياً من خلال تعبير الجامعة المفتوحة، والذي يمثل أسلوباً متقدماً في توصيل المعرفة. وردت هذه المفاهيم الاجتماعية وبشكل واضح في فقرة «وقائع وقيم والتزامات» من دراسة الجدوى:

«(ج) ادخال برامج العمل اليدوي في المدارس الفلسطينية من المرحلة الأساسية صعوداً الى كل المراحل الأخرى».

يتبين لنا من مضمون مجموع هذه المفاهيم ومقارنتها ببعضها، أن التفكير التربوي الاجتماعي الفلسطيني:

(أ) يرتكز على ضرورة ربط المشاريع التربوية باحتياجات المجتمع الفلسطيني المناضل؛ فمع اعطاء أهداف واضحة للمشاريع التربوية، يسهل رفع تنفيذ كفاءة تنفيذ هذه المشاريع وتوضيح المخرجات.

(ب) ينشد الترابط بين النشاطات التربوية المختلفة، بحيث يظهر تدريجياً نظام تربوي يراعي احتياجات المجتمع من تنشئة اجتماعية واعداد ثقافي ومهني.

(ج) يصر على اعتماد سياسة واضحة لتعليم الكبار بما فيها محو الأمية، كحق للفرد بالتطور التعليمي والمهني، وكضرورة اجتماعية ــ اقتصادية لرفع مستوى الكفاءة الاجتماعية، وهكذا رفع مستوى التعبئة العامة لتحقيق الأهداف الوطنية.

(د) يؤكد على ضرورة اتباع المنهج العلمي (تخطيط ــ برمجة ــ تنفيذ ــ تقويم). لتنفيذ المشاريع والنشاطات التربوية المختلفة، بهدف تحقيق ترابطها مع احتياجات المجتمع، وبنائها التدريجي لنظام تربوي حديث، وانفتاحها على جميع الفئات العمرية. واتباع هذا المنهج أمر ضروري لأنه يجعل كل استثمار تربوي محور بناء مستقبلي، وكذلك مجال تفكير وحوار لتطوير التفكير التربوي العام والخاص.

---

(١) **استراتيجية تطوير التربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٩، ص ٢٢٠.

(٢) مجدولين خلف (مراجعة)، **وضع رياض الأطفال الفلسطينية في لبنان**، نيسان ١٩٨٢، دراسة غير منشورة لدائرة التربية والتعليم العالي، م.ت.ف. جدول رقم ٨.

(٣) زينب الغنيمي «ندوة حول رياض الأطفال»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ١٧٢ ــ ١٧٤.

(٤) **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الامية وتعليم الكبار (الخطة التنفيذية في لبنان)** دائرة التربية والتعليم العالي: منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٨٢، ص٢ ــ ٣.

(٥) **الجامعة الفلسطينية المفتوحة**، آذار (مارس) ١٩٨٢، المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم: منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٢٤ ــ ٣٥، النسخة الأصلية باللغة الانكليزية وصادرة عن منظمة اليونيسكو، أيلول (سبتمبر)

.١٩٨٠
(٦) سامي جربوع. (مراجعة) «الندوة الفلسطينية الأولى حول التعليم المهني والتقني في لبنان (١٦ أيار ١٩٨٢)»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٣١ آب/أغسطس) ١٩٨١، ص١٣٨ ــ ١٥٠.

مشكلات التعليم بين العرب في اسرائيل

هند أبو شرار

لا زال التعليم العربي في اسرائيل يعاني من مشاكل عديدة، رغم التطور الذي بلغه على الصعيد الكمي منذ قيام اسرائيل، بفعل تطبيق نظام التعليم الالزامي في المدارس الابتدائية. ففي سنة ١٩٤٩، أقرت اسرائيل قانون التعليم الالزامي الذي أكد على «أن تتكفل الدولة والسلطات المحلية معاً بتأمين تعليم ابتدائي مجاني الزامي مدته ثمانية أعوام، للاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٥ ــ ١٢ عاماً. وتتحمل الدول في هذا المجال مسؤولية تأمين المدرسين لهذه المدارس، وتأهيلهم ودفع رواتبهم، وكذلك اقرار برامج التعليم في هذه المدارس، بينما تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تأمين الأبنية اللازمة للمدارس ولوازمها من أثاث وغيره. اما أولياء أمور الطلاب فملزمون بارسال أبنائهم الى المدارس ما داموا في سن التعليم [الالزامي]، والذين يتقاعسون عن ذلك يقعون تحت طائلة العقاب، ويتحملون مصاريف ابنائهم الخاصة مثل تزويدهم بالكتب والقرطاسية وما شابه»(١).

وقد عدّل هذا القانون سنة ١٩٦٨، ومددت سنوات التعليم المجاني سنتين إضافيتين لمن هم في سن ١٤ ــ ١٥ سنة، اي الصفين التاسع والعاشر.

وقد أدى تطبيق هذا القانون في القطاع العربي، الى ارتفاع عدد الطلاب العرب في المدارس؛ ففي العام الدراسي ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ بلغ عددهم ١١,١٢٩ طالباً، وفي العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠، بلغ ٤٦,٢٥٤ طالباً، وفي العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بلغ عددهم ١١٠,٥٣٧ طالباً، كما بلغ عددهم ١٧٧,٧٦٧ طالباً في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠. أما في الوسط اليهودي، فقد بلغ عدد الطلاب، وللأعوام نفسها على التوالي: ١٢٨,٠٥٣، ٥٢٢,٢٤٨، ٦٧٧,٦٤٩، ٩٦٧,٧٢٨ طالباً(٢).

وقد أدى هذا الارتفاع في عدد الطلاب الى تقليص حجم الأمية بين العرب، بفعل انهيار المؤسسات التعليمية بعد عام ١٩٤٨، إثر أحداث فلسطين، ولكن ذلك لم يؤد الى استقامة أوضاع التعليم العربي في اسرائيل بشكل تام؛ فمثلاً لم يتحقق حتى الآن زوال الأمية بشكل كامل بين العرب، رغم تقلصها، حسب ماتبينه الاحصاءات الاسرائيلية

الرسمية التي تظهر أن نسبتهم كانت في العام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١، ٤٩,٥٪؛ وفي العام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ بلغت النسبة ٣٦,١ ٪؛ وفي العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٩,٨ ٪[٣].

وعدا عن ظاهرة الأمية، فان التعليم العربي لا يزال يتخبط في مشاكل عدة يلزمها حلول حقيقية على مختلف الأصعدة. ولعل أولى هذه المشاكل وأبرزها هي:

أولاً ــ النقص في عدد المعلمين الأكفياء في المدارس العربيــة: فهنالك نقص واضح في عدد المؤهلين منهم منذ قيام اسرائيل. وقد بدأت هذه المشكلة في البروز منذ بداية الخمسينات، حيث قامت اسرائيل بتعيين العشرات من المعلمين العرب، غير المـؤهلين للعمـل في المـدارس العـربيـة، ووصلت نسبتهم في السنـة الدراسيـة ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ الى ٩٠٪ من مجموع المعلمين العاملين في المدارس العربية. [وان كان هنالك انخفاض بهذه النسبة في الفترة الحالية][٤].

وكانت السلطات العسكريـة الاسرائيليـة ولا زالت تتدخـل في شؤون المعلمين العرب، سواء عند تعيينهم الذي كان يتم بعد فحص «ولاء المعلمين لاسرائيل»، دون النـظر أحيانـاً كثيرة الى كفـاءتهم العلمية؛ وحتى بعـد تعيينهم، اذ كانت السلطات الاسرائيلية العسكرية تمارس ارهاباً على كل من تشك في نشاطه السيـاسي وآرائه وانتماءاته، وتدفع نحو فصله. وقد ذكر أحدهم «ان الدائرة العربية في وزارة المعارف والثقافة لا زالت تتبع سياسة تعسفية في تعيين المعلمين العرب وفصلهم، وان تعيينهم لا يتم الا بموافقة ضابط الأمن في وزارة المعارف»[٥]. كما أكدت ذلك مصادر أخرى، حينما قالت «إن نصف عدد المعلمين من الوسط العـربي غير مـؤهلين، وان قبول المدرسين لا يحدد بناءً على مقدرتهم العلمية، فعشرات المعلمين، ومنهم مـدرسون مؤهلون وذوو خبرة في حقل التعليم، قد رفضوا أو فصلوا بسبب آرائهم السياسية، بينما قبل عشرات المعلمين في سلك التعليم على الرغم من النقص في امكانـاتهم العلمية»[٦].اضافة الى ذلك، فان المعلم العربي ليس آمناً على نفسه مما يقول داخل الفصل (الصف)، كما أنه مقيد بالمناهج الاسرائيلية المعدة خصيصاً للعرب، والتي لا تتناسب مع الطالب العربي، ففي سنة ١٩٥٨، أصدر مدير قسم التعليم العربي في وزارة المعارف والثقافة تعميماً الى جميع المدارس جاء فيه «لقد اكتشفنا وجود مدرسين يستخدمون كتباً مدرسية جلبت خصيصاً من الدول المجاورة، ان هذه الكتب ممنوعة ليس في المدارس فقط، ولكن حتى في البيوت، انكم مسؤولون [المعلمون] عن اخبار السلطات في أية حالة تشاهدون فيها استعمال مثل هذه الكتب[٧].

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على المستوى التعليمي في القطاع العربي في اسرائيل، وأدت الى انخفاضه مقارنة مع القطاع اليهودي، خصوصاً وأن سياسة عزل المعلمين الاختصاصيين «المشكوك في أمرهم»، وتعيين معلمين غير أكفياء، لا زالت سارية حتى الآن[٨].

ثانياً ــ نقص المؤسسات التعليمية في القطاع العربي: فبالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات، الا أنه لا زال غير كاف، بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد المدارس من ١٤٦ مدرسة في العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ الى ٢٥٦ مدرسة في العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ووصلت في العـام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ الى ٣٧٧ مدرسـة. وفي الوسط

اليهودي وللاعوام نفسها، بلغ عددها ١٨٥٤، ٢٠٦٤ و٢٠٠٥ مدرسة(٩).

اضافة الى ذلك، فان هذه المؤسسات لا زالت غير ملائمة من ناحيـة الأبنية والتجهيزات، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور التعليم بين العرب. فإقامة الأبنية الجديدة للمدارس وتجهيزها وصيانتها، تقع على عاتق السلطات المحلية العربية، كما جاء في قانون التعليم الإلزامي، الا أن هذه المجالس التي تعاني من صعوبات مالية كثيرة، بسبب قلة المساعدات الحكومية لها، تواجه صعوبات كثيرة في تأمين الأبنية الملائمة. أضف الى ذلك، أن المجالس المحلية ذاتها غير موجودة في قرى عدة، مما يزيد من صعوبة الاهتمام ببناء المدارس في هذه القرى.

ويعترف بعض الأوساط الاسرائيلية، وحتى الرسمية منها بهذا الواقع، فوزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية، في معرض تبريرها لهذا التقصير تقول: «ان تقدم تعليم العرب قد عُرقل بسبب نقص الأبنية، ولمواجهة النقص، منحت وزارة المعارف والثقافة قروضاً الى السلطات المحلية لتمكينها من بناء المدارس، وقد حدث هذا في عدد من القرى، لكن الأمر في كثير من الأماكن الأخرى لا زال بعيداً عن حالة الرضا(١٠).

وقد اقترح كل من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحزب مبام، على الكنيست في العام ١٩٦٤، تعديل قانون التعليم الالزامي، بحيث تحول مسؤولية الاهتمام بالمدارس في الأماكن التي لا وجود فيها للمجالس المحلية، الى الدولة نفسها، الا أن الكنيست رفض الاقتراح، كما رفض أيضاً اقتراحاً يقضي بتخويل الحكومة صلاحية اقامة أبنية للمدارس، نيابة عن السلطات المحلية في حال طلبها ذلك(١١). وفي حالات كثيرة، تكون أبنية المدارس في القرى، عبارة عن بيوت قديمة، أو غرفاً مستأجرة وموزعة في أماكن متعددة داخل البلدة، وكأمثلة على النقص في أبنية المدارس وتجهيزاتها، نورد الأمثلة التالية:

□ مدرسة عرب الفريفات وتحتوي على تسعة صفوف مبنية من الخشب، وهي في وضع سيء للغاية، اذ أن المياه تنهمر بغزارة على الطلاب في الشتاء، وأما في الصيف فتتحول الغرف الى جحيم. وتضم الغرفة الواحدة التي تبلغ مساحتها ١٧ متراً مربعاً، نحو ٤٥ ــ ٤٠ طالباً، يجلس كل ٣ ــ ٤ طلاب على مقعد واحد(١٢).

□ مدرسة زلفة: وتضم نحو ٦٠٠ طالب، يتعلم العديد منهم في العراء ولمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، بسبب عدم توفر الغرف الكافية، وتستعمل الغرفة الوحيدة كغرفة للمدير والمعلمين، وكمكتبة وكمخزن لوسائل الايضاح(١٣).

ويؤثر النقص في الأبنية المدرسية على زيادة كثافة الطلاب في الصفوف وفي المدارس، فقد بلغت كثافة الطلاب العرب في الغرفة الواحدة في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٣٢,٣ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٣١,١ مقابل ٢٧,٥ و٢٨,٨ في الوسط اليهودي. أما الكثافة في المدرسة الواحدة، فبلغت في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢٨١,٧ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٤٥٤,٥ طالباً، مقـابل ٢٥٧,٨ و٣٣١,٧ بين اليهـود(١٤). ومن الجدير بالذكر أن القانون ينص على أن لا يتجاوز معدل طلاب الصف الواحد في جميع المدارس ٢٩,٩ طالباً، الأمر الذي طبق في المدارس اليهودية فقط(١٥).

ثالثاً ــ نقص المناهج والكتب المدرسية: ففي الخمسينات كانت المدارس العربية

في اسرائيل، تعاني من نقص كبير في هذا المجال، حيث لم يكن متوفراً في المدارس العربية المختلفة حتى كتاب تعليمي واحد يستحق الذكر، ولم تهتم وزارة المعارف باعداد كتب مدرسية في مستوى كتب المدارس اليهودية. فبالنسبة لبرنامج التعليم، فإن الكتب التي تدرس للطلاب العرب، يتوخى واضعوها حذراً شديداً لما قد يصل الى أذهان الطلبة العرب من بعض الجوانب المشرقة لماضي الأمة العربية وحاضرها. وهذه الكتب؛ إما أن تمر مروراً سريعاً عن هذه الملامح الجميلة، واما أن تفسرها بشكل منافٍ للواقع، فالفتوحات العربية تطلق عليها اسم «الغزوات»، والانتصارات التي حققها العرب تعيدها الى الظروف فقط، وانها تصور الحضارة العربية كحضارة مقتبسة ليس للعرب أي فضل فيها، «والهدف من هذه المناهج افقاد الطالب العربي ثقته بنفسه وبأمته»(١٦).

أما البرامج التقليدية للغة العربية، فكانت هنالك محاولات دؤوبة من جانب السلطات للتقليل من شأنها وتفضيل العبرية عليها، ويتضح ذلك من خلال التعليمات التي تتعلق بتدريس العربية، التي تتلخص في بند واحد هو «أهداف تدريس اللغة»، بينما نرى في المقابل التعليمات بالنسبة للعبرية أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، حيث تتضمن ثلاثة بنود أساسية هي: «أهداف تدريس اللغة»، و«تحقيق الأهداف»، و«البرامج ومادة التدريس»(١٧).

ولم تكن المشاكل الآنفة الذكر غافلة عن السلطات الرسمية في اسرائيل، التي تدعي دائماً محاولة المساعدة، وتتحدث اعلامياً عن مستوى التعليم الجيد الذي بلغه العرب مقارنة مع الدول العربية الأخرى، الأمر الذي لا يمت الى الحقيقة بصلة، وخصوصاً اذا قورن بالوضع التعليمي بين الفلسطينيين في الخارج، أو في المناطق المحتلة. وقد قامت وزارة المعارف والثقافة بتعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٦، لبحث أوضاع التعليم العربي المتردية في اسرائيل، وبعد بحث دام سنتين تقريباً، قدمت اللجنة عرضاً وافياً لأوضاع التعليم العربي، وبعض التوصيات بشأن تطوره، وذكرت في تقريرها: «انه خلال سنوات كثيرة لم تبذل الامكانات والجهود الكافية فيما يتعلق بتوفير أبنية المدارس وتطويرها؛ وهناك نقص في غرف التدريس في القطاع العربي يصل الى حوالي ٤ ــ ٥ آلاف غرفة تدريس، وان اكتظاظ الصفوف في الوسط العربي يفوق ما هو قائم في الوسط اليهودي، أما غرف التدريس فتتوزع في أماكن مستأجرة ومتفرقة داخل القرى، وهنالك نقص كبير في المختبرات والمكتبات...». كذلك ذكرت اللجنة أن «نسبة الرسوب في الوسط العربي تثير القلق، كما ان كتب التدريس ليست في مستوى جيد... وتعاني من نقص شديد...، أما بالنسبة للتعليم المهني والزراعي فلا زال غير متطور مقارنة مع القطاع اليهودي. فمثلاً كان عدد المدارس المهنية في الوسط العربي ثلاث مدارس، بينما بلغ في الوسط اليهودي ٣١٨ مدرسة مهنية (حسب كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٧٦)، إضافة الى ذلك، ذُكر أن هنالك نقصاً في القوى البشرية المؤهلة للتعليم، حيث تصل نسبة المعلمين غير المؤهلين الى حوالي ٤٥٪، ويلاحظ النقص الشديد بين مدرسي العلوم الطبيعية والتكنولوجيا واللغة الانجليزية».

وقدمت اللجنة عدة توصيات، أهمها: مطالبة وزارة المعارف والثقافة بتمويل المدارس العربية، وتأليف هيئة مكونة من ممثلين عن وزارات التربية والثقافة والداخلية

والمالية تقوم بوضع مخطط لتطوير التعليم في الوسط العربي»[١٨]. بيد أن هذه التوصيات لم تنفذ، وعزا بعض المصادر الاسرائيلية هذا الاهمال الحكومي المتعمد الى الوضع السياسي، فقد جاء في دراسة أعدتها الدكتورة مينا تسيمح، حول التعليم في القطاع العربي، وقدمتها الى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، أن مواقف اسرائيل تجاه الأقلية العربية تعود الى المشاكل الآتية، حيث تخشى اسرائيل منح العرب فيها الحقوق المتساوية في جميع المجالات، ومنها القطاع التعليمي، بسبب الوضع السياسي[١٩].

وبسبب الأوضاع التعليمية السيئة هذه والآخذة بالاستفحال، قامت اللجنة القطرية العربية باتخاذ سلسلة من الاجراءات الاحتجاجية والتهديد بتصعيدها مالم يتم التوصل الى حلول فورية تضع حداً لهذه المشاكل. وحددت اللجنة القطرية في مؤتمر صحفي لها المشاكل الآتية التي لا زال التعليم العربي يعاني منها، والتي تعتبر استمراراً للمشكلات السابقة المذكورة، مستشهدة بما جاء في احدى الدراسات التي قام باعدادها كل من د. يوسف باشي، د. سورال كاهن، د. دانئيل دنيتش، المحاضرين في كلية التربية التابعة للجامعة العبرية في القدس، بناء على طلب وزارة المعارف والثقافة، حول الانجازات التعليمية للمدرسة العربية. ووفق هذه الدراسة، فان حوالي ٥٢٪ من المعلمين العرب لا زالوا غير مؤهلين، مقابل ٣٪ فقط في الوسط اليهودي، وقد كان ممكناً التغلب على هذا النقص الخطير في سلك المعلمين الاكفياء، وذلك باقامة المزيد من دور المعلمين، حيث أنه حتى سنة ١٩٧١، لم يكن هناك سوى دار واحدة للمعلمين العرب[٢٠].

ويؤكد الدكتور سامي مرعي، أحد أعضاء اللجنة القطرية العربية (المحاضر في جامعة حيفا) أن التقليصات المستمرة في موازنة وزارة المعارف تساهم في ابقاء هذه المشكلة بدون حل، حيث أن الميزانية المستحقة لدار المعلمين العرب في حيفا لا تتجاوز ٣٪ تقريباً من مجموع ميزانية تأهيل المعلمين في منطقة حيفا وحدها، وهذه الميزانية على ضآلتها لا تنفق كلها ويعاد قسم كبير منها الى وزارة المعارف؛ «ان عملية الاعداد هذه، تنعكس على المعلم وطريقة عمله، وهناك دراسات أكاديمية عديدة أشارت الى أنه نتيجة للأوضاع سالفة الذكر، فان التوجه الفكري التربوي للمعلم العربي ما يلبث أن ينسحق بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهنة التعليم»[٢١].

ويصف الدكتور مرعي مناهج التعليم الموضوعة للطلبة العرب بأنها مفرغة ومقتصرة على عمليات نقل ميكانيكية تشوه نمو الطالب، وهي بحاجة الى تغيير جذري. ويستشهد بمنهاج اللغة العربية الذي يرمي الى تعليم الطلاب القدرة على الكتابة والتعلم فحسب، بينما يخلو من عناصر التراث الشعبي العربي[٢٢]. كما أن كتب القراءة العربية ليست موحدة في جميع المدارس العربية، انما هي كتب كثيرة ومتنوعة، وكل كتاب لمؤلف، وغالباً ما يكون المؤلف هذا مفتشاً في وزارة المعارف الذي يفرض كتابه على المدرسة أو المدارس الخاضعة لتفتيشه، اضافة الى كتب القواعد والبلاغة التي وضعت في الثلاثينات، دون تحديد أهداف تربوية لتعليم اللغة العربية تبرز شخصية التلميذ والقيم القومية والاجتماعية والدينية، وتاريخ الشعب العربي، كما حددت في

برامج تعليم اللغة العبرية في المدارس اليهودية(٢٣).

وتطرق أحد أعضاء اللجنة القطرية الى منهاج التاريخ الذي يُدرس في المدارس العربية، والذي لا زال غير واضح الملامح، اذ يركز على تاريخ العصر الحديث وتاريخ العرب، وتاريخ اليهود والحركة الصهيونية، بشكل متساو، من خلال تخصيص ساعات تدريس متساوية لكل منها، بينما يدرس تاريخ العرب في المدارس العبرية بشكل سطحي وعام(٢٤).

على أي حال، فقد انعكس الضعف في منهاج اللغة العربية وغيرها من المواد على المستوى التعليمي للطلاب العرب، ففي البحث الذي أجراه كل من الدكتور يوسف باشي ود. سورال كاهن ود. دانئيل دينتش ورد «أن حوالي ٦ ــ ٨ بالمئة من طلاب صفوف الرابع والسادس لا يجيدون قراءة اللغة العربية بشكل أوتوماتيكي»(٢٥).

كذلك تنتشر وتتسع ظاهرة التهرب من الدراسة بين أوساط التلاميذ العرب في المرحلة الابتدائية، رغم تنفيذ قانون التعليم الالزامي، «ففي العام ١٩٧٤ هجر مقاعد الدراسة الابتدائية في الوسط العربي نحو ثلث الطلاب». وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المتهربين من الدراسة في الوسط العربي، فان هذه القضية لا تحظى باهتمام مباشر من قبل المسؤولين مثلما هو الحال في الوسط اليهودي(٢٦).

لم تكن اللجنة العربية القطرية الجهة الوحيدة التي نبهت الى النتائج الخطيرة التي تترتب على سياسة الاهمال في أوضاع التعليم بين العرب، فقد أجرى مكتب الخدمات النفسية في الناصرة تحقيقاً خاصاً حول التعليم في مدارس الناصرة، يمكننا عرضه كنموذج لوضع بقية المدارس العربية، فقد تبين من البحث الذي يعكس الاهمال الاسرائيلي، ان أكثر من ألف طالب في الصفوف من الثاني وحتى التاسع «أميون». وان أكثر من ثلث طلاب تلك الصفوف يعانون من التخلف في التحصيل العلمي، وان نسبة الأمية ترتفع من صف الى آخر، فقد بلغت في الصف الثاني ١٠٪ في معظم مدارس الناصرة، وارتفعت في الصف الخامس الى ١١٪، وفي السابع ١٢٪(٢٧).

وعلق مدير المركز مروان دويري، على هذه الحقائق بقوله: «ان هناك تراكماً في التخلف في التحصيل المدرسي لدى ٤٤٪ من طلاب الصفوف المذكورة في الناصرة» أي في الصفوف الابتدائية، وأنه على يقين من خطورة هذا الوضع، «ولقد أطلعنا الوزارة عليها مطالبين باستخدام الوسائل الوقائية وبعض طرق العلاج، الا أن الوزارة لم تقم بأي اجراء يدل على نيتها في تغيير الوضع، بل أقالت منذ سنة، المفتش المسؤول عن التعليم الخاص»(٢٨).

جميع هذه النواقص التي تم ذكرها في جهاز التعليم في الوسط العربي، والتي لها مؤثرات نفسية ــ اجتماعية سلبية على الطالب العربي تؤخر تطوره مقارنة مع الطالب اليهودي، وهي نتيجة سياسة واضحة، تتمثل في الاهمال الرسمي المتعمد. فالتعليم العربي بحاجة الى جملة اصلاحات، عبّرت عنها اللجنة القطرية العربية في مؤتمرها الذي عقد في الناصرة في أيار (مايو) ١٩٨٠، من خلال مطالبتها بوضع خطة لحل أزمة النقص في أبنية المدارس، وتحديد ميزانية فورية لبناء ٣٩٠ غرفة، وانشاء قسم خاص في وزارة المعارف والثقافة للاهتمام بقضايا التعليم الثانوي النظري والمهني، ثم فتح

أبواب الجامعات الاسرائيلية أمام الطلاب العرب لدراسة المواضيع التي يرغبون فيها، وايجاد صندوق خاص لمنح القروض والمساعدات لهم، والتخطيط لاقامة جامعة عربية. كذلك طالبت اللجنة باعادة النظر في مناهج التدريس الحالية، ووضع مناهج ملائمة، وتخصيص ساعات أكثر لتدريس اللغة العربية والأدب والتاريخ، واقامة معهد للأبحاث التي تتعلق بالمجتمع العربي. ثم فتح أبواب دور المعلمين أمام الخريجين الثانويين، وايجاد صندوق خاص لتقديم المنح والمساعدات للطلاب، وتخصيص الميزانيات الكافية لتنظيم دورات تأهيل للمعلمين، والكف عن أسلوب الفصل العشوائي بحقهم. وأخيراً طالبت اللجنة بتمكين المختصين العرب من أخذ دور قيادي في ادارة القسم العربي في وزارة المعارف والثقافة، وتطبيق المساواة في الخدمات والوظائف بين المدارس العربية واليهودية ومنح صلاحيات أوسع للسلطات العربية في تعاملها مع قضايا التعليم[٢٩].

التعليم الجامعي

ان المشاكل التي يعاني منها التعليم الابتدائي والثانوي العربي تنعكس حتماً على التعليم الجامعي في اسرائيل، خصوصاً على صعيد عدد الطلاب العرب في الجامعات والفروع التي يدرسون فيها. والمعروف أن القبول في الجامعات غير ممكن لغير حملة شهادة البغروت (الشهادة الثانوية الاسرائيلية الرسمية)، وأن نسبة النجاح في امتحان البغروت بين العرب قليلة، فقد كان عددهم في سنة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧، ٧٧ طالباً وفي سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢١٢، وفي سنة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٣٠٠. أما الطلبة اليهود، وللأعوام نفسها، فقد بلغت أعدادهم على التوالي: ٢,٩٨١، ١١,٠٤٣، ١٤,٠٠٠[٣٠]. ونتيجة لتدني هذه النسبة بين الطلبة العرب، بسبب الأوضاع التعليمية السيئة في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي كما عرضناها، فان ذلك يؤدي الى التحاق عدد قليل منهم في الدراسات الجامعية، ولكن يتركز اتجاه هؤلاء الطلاب في غالبيتهم الى الفروع العلمية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تضاؤل ظاهرة تمركز الطلاب العرب في الفرع الأدبي، وانتشارهم أكثر فأكثر في الفروع الاجتماعية والعلمية؛ فقد ازداد عددهم بشكل ملحوظ في كليات الرياضيات والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء والحقوق والاقتصاد وعلم الاجتماع. وكانت الجامعة العبرية قد أجرت بحثاً في العام ١٩٧٠، جاء فيه أن حوالي نصف الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية يحاولون تغيير دراستهم الى الطب والهندسة وغيرها[٣١].

وقد علق المسؤولون في الدائرة العربية على هذا التحول نحو العلوم الاجتماعية الدقيقة «بأنه احدى النتائج النفسية البعيدة لحرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، حيث بدأ الشباب العربي المهزوزون نفسياً من جراء الهزيمة، يقولون ان العلم والتغيير العلمي الشامل للإنسان العربي يمثل الطريق الى الكرامة والتقدم والعزة»[٣٢]. الا أن هناك من يردّ توجه الطلبة العرب نحو الفروع العلمية الى العامل الاقتصادي، والى رغبة الطالب بامتلاك مهنة مستقبلية تعطيه وسائل قوة أكبر، والابتعاد عن الوظيفة الحكومية، وتمكن الشباب العربي بالتالي من تكوين نفسه اقتصادياً خلال فترة وجيزة من بدء حياته العملية[٣٣].

ومن ناحية ثانية، وبالنسبة لعدد الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية، فلا توجد احصاءات رسمية حديثة (حسب كتاب الاحصاء الرسمي)، لذا سنأتي على ذكر القديم منها، فقد بلغ عددهم ٥٤٥ طالباً في العام الدراسي ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، و ٨٦٠ في العام الدراسي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١، و ٨٩٠ في ١٩٧١ ــ ١٩٧٢، و ١٠٩٠ في العام الدراسي ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣، ثم في السنة التالية ١٥٠٠ طالب(٣٤). وعموماً وصل عدد الخريجين العرب سنة ١٩٧٤ الى ١٨٠٠، مقابل ٩٤,٩٠٠ بين اليهود، يعملون في مجالات متعددة، ٥٠ ٪ في التدريس؛ ٢٠ ٪ في المحاماة؛ ٨ ٪ في الطب؛ ٧ ٪ في العلوم الاجتماعية؛ ٦ ٪ مهندسون(٣٥).

ويظهر أحد البحوث التي أعدها معهد شيلواح، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب أنه في أعوام الثمانينات، سينضم الى جمهور الأكاديميين العرب في اسرائيل ما بين ٢٥٠ ــ ٣٥٠ شخصاً كل عام. وحسب هذه الأرقام، فسيبلغ عدد الحائزين على اجازة جامعية أكثر من ٢,٥٠٠. اضافة الى حوالي ٣٠٠ طالب يدرسون في كليات بيت بيرل وهاري بيتشه، وعدة مئات يدرسون خارج البلاد، وبالأخص في دول الكتلة الشرقية(٣٦).

ونتيجة للتزايد الكمي السريع لتدفق الشباب العربي على الجامعات بجميع فروعها، أعد معهد شيلواح في جامعة تل أبيب، دراسة خاصة بهذا الشأن، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب، وتوصلت الدراسة الى الاستنتاج الرئيسي التالي: «سيزداد وبسرعة عدد الطلبة الجامعيين العرب بحيث يصل الى ثلاثة آلاف طالب سنة ١٩٨٠، وبالتالي سيكون على الحكومة استيعاب الخريجين في وظائف مناسبة، أو أن تواجه حركة مثقفين عرب يندمج في وجدانهم الغضب الاجتماعي بالغضب القومي، وبناء عليه، وللحد من تدفق الطلبة العرب على الجامعات، تبنّت الحكومة الاسرائيلية خطة لإقامة شعبة في وزارة المعارف والثقافة لتوجيه الطلاب العرب في المرحلة الثانوية نحو الدراسات المهنية»(٣٧).

مشكلات الطلبة العرب في المرحلة الجامعية

من أبرز المشكلات التمييز في القبول في الجامعات «فالحقد والكراهية اللذان تأصلا في نفوس اليهود بشكل عام ضد العرب، يؤثر بصورة شعورية أو لا شعورية على السلطات الجامعية أثناء عملية الاختيار، فتعمل على استبعاد العرب ما أمكن، كما أن بعض المعاهد والكليات تحرم العرب من دخولها»(٣٨). فالتمييز هذا يفوق مثيله في العالم، فحتى الجامعات الأميركية التي ما زالت حتى الآن تمارس التمييز ازاء الطلبة السود وغيرهم من الأقليات، بدأت تخصص لهم الآن ١٠ بالمئة من مقاعد الدراسة فيها ومن المنح الحكومية والجامعية(٣٩).

كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر على قدرة الطلبة العرب للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، فهم يواجهون صعوبات كثيرة من أجل الحصول على مساعدات تمكنهم من تمويل دراستهم، نظراً للتمييز ضدهم عند اعطاء المنح والقروض والهبات الجامعية والحكومية، مقارنة مع الطلبة اليهود؛ ونتيجة لذلك يتوجه العديد من الطلبة العرب الى

دور المعلمين لأنها أقل تكلفة، ولأن الوظائف بعد انتهاء الدراسة فيها مضمونة[٤٠].

وأعلن مؤخراً تأليف لجنة من المغتربين العرب في أميركا وكندا (أحد أعضائها الدكتور خليل نخلة، من قرية الرامة في الجليل) لجمع التبرعات لتشجيع التعليم العالي بين الشباب العربي في الجامعات الاسرائيلية. وقام ممثل اللجنة، الدكتور أسامة دوماني، بزيارة اسرائيل من أجل انشاء لجنة محلية لمتابعة الاهتمام بالموضوع[٤١]. كما أن الطلبة العرب كانوا ولا زالوا يحصلون على بعض المساعدات لتمويل دراستهم الجامعية من المؤسسات الدينية العربية في اسرائيل. وهنالك قسم كبير من الطلبة العرب، يمارس أعمالاً مختلفة خلال الدراسة، ليتمكن من تغطية نفقاتها.

من جهة أخرى هنالك مشكلة التوتر المستمر في الجامعات بين الطلبة العرب واليهود، كنتيجة حتمية للصراع العربي ــ الاسرائيلي، ولسياسة اسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وكان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ولا زالوا، عنصراً فعالاً في الدفاع عن قضايا شعبهم، بالوسائل المتاحة لهم، الأمر الذي يعرضهم لتحرشات دائمة من جانب الطلاب اليهود، ومن المتطرفين خاصة. وقد ازداد هذا التوتر بعد حرب ١٩٦٧، اثر موجة النهوض الوطني العارمة التي شملت العرب في اسرائيل عامة والجامعيين خاصة، وذلك بفعل تماثلهم مع سكان المناطق المحتلة ومع نضال الشعب الفلسطيني.

وقد أدت هذه الصدامات بين الطلاب العرب واليهود في الجامعات الاسرائيلية الى اعتقالات واسعة بين صفوف الطلبة العرب بين فترة وأخرى، لمنعهم من القيام بأي نشاط سياسي. كما تنشط العديد من الجماعات اليمينية الاسرائيلية المتطرفة داخل الجامعات على غرار جماعة «اسرائيل لنا» ومجموعة «كاستل» اليمينية ضد الطلبة العرب، مطالبين بطردهم من الجامعات حتى بقوة السلاح.

وقد اشتدت الصدامات الدامية بين الطلاب العرب واليهود خصوصاً في الفترة الأخيرة «ففي السنوات الماضية، شهدت الجامعات شجارات بالأيدي والسلاسل الحديدية والهراوات، ومع مرور الزمن، ازداد خطر العنف في الجامعة، فلأول مرة تقريباً تستخدم السكاكين في أماكن سكن الطلبة»[٤٢]. وكان آخر هذه الصدامات، ما وقع في الجامعة العبرية، عندما هاجمت العناصر اليمينية المتطرفة، مساكن الطلبة العرب وذلك في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، مما أدى الى تعطل الدراسة في الجامعة، وهذا ما دفع رئيس الجامعة العبرية الى تأليف لجنة تحقيق للبحث في حوادث العنف، وأصدرت جملة توصيات تبنّتها ادارة الجامعة، أهمها دعوة ضباط الأمن للتواجد باعداد كافية في مساكن الطلبة وأماكن التوتر، ودعوتهم الى بذل جهودهم لمنع المتنازعين بالقوة[٤٣].

وتحمّل معظم وسائط الاعلام الاسرائيلية الطلاب العرب مسؤولية ما يحدث من صدامات على «أرضية التشدد القومي بينهم الذي يزداد كلما ازدادت ثقافتهم وتوفرت لهم فرص عمل وتطور أفضل، [مما يؤدي] الى جعل علاقتهم بدولة اسرائيل سيئة وفي أدنى المستويات»[٤٤]. ولكن، وبالرغم من توصيات لجنة التحقيق المذكورة القاضية بمضاعفة جهاز الأمن في الجامعات، ما زال الطلاب العرب هنالك، يتعرضون لمضايقات

وملاحقات بحجة أنهم يحملون ايديولوجيات مناهضة لاسرائيل(٤٥).

وهنالك مشكلة أخرى تواجه الطلبة العرب عند التحاقهم بالجامعات الاسرائيلية، وهي مشكلة اللغة، فالجامعات الاسرائيلية تعتمد اللغتين العبرية والانجليزية في دراستها، وهذا مايشكل، في البداية، صعوبة كبيرة للطالب العربي الذي درس هاتين اللغتين بشكل لا يمكنه معها استيعاب المحاضرات جيداً. اضافة الى الاختلاف في اسلوب التدريس المتبع في المدارس العربية عن الاسلوب المتبع في الجامعات(٤٦).

ومن ناحية ثانية فهنالك مشكلة السكن، التي تعتبر نموذجاً لعدم الدمج بين العرب واليهود، فالطالب العربي يجد صعوبة كبيرة في العثور على سكن، اما بسبب التمييز المتبع في مساكن الطلبة في الجامعات واما بسبب رفض العديد من العائلات اليهودية تأجير بيوتها لطلبة عرب. وتبرز المشكلة بشكل خاص في منطقة تل آبيب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحل المشكلة، سواءً من قبل لجان الطلبة أو أحياناً من قبل ادارة الجامعة، فما زالت على حالها(٤٧).

وقد أدت المشكلات العديدة التي يتعرض لها الطلبة العرب في الجامعات الى المبادرة بتقديم مشروع حول انشاء جامعة عربية في الجليل، بمبادرة من جمعية تطوير الثقافة والتعليم في الوسط العربي التي أصدرت كراساً خاصاً حول المشروع، ملخصة فيه دور الجامعة المقترح في البنود التالية: «اغناء الوجود العربي من خلال التفاعل الفكري للمجتمع العربي في الشرق الأوسط من ناحية، ومع المجتمع اليهودي من ناحية ثانية؛ التعبير عن الوجود الحضاري العربي...؛ اجراء أبحاث ودراسات تمثل هذا الوجود؛ دراسة المجتمع العربي والسعي لتطويره...؛ اعداد كوادر ذات كفاءات عالية...؛ استقطاب الطاقات الأكاديمية العربية المبعثرة في اسرائيل والخارج...»(٤٨). كما تم أيضاً انشاء هيئة ادارية للجامعة، وهيئة أكاديمية. واقترحت الجمعية اقامة أربع كليات في المرحلة الأولى: العلوم، الآداب، العلوم الاجتماعية، التمريض بالاضافة الى السنة التحضيرية، واقامة مكتبة علمية شاملة، ومعهد لدراسة التراث والثقافة العربية(٤٩).

الا أن طلب انشاء مثل هذه الجامعة جوبه بالرفض من قبل مجلس الثقافة العالي برئاسة وزير التربية والثقافة زفولون هامر، الذي إدعى أنه لا ضرورة لإقامة جامعات اضافية في اسرائيل، واعداً بحل بعض الاشكالات المتعلقة بانتقال الطلبة العرب من المدارس الثانوية الى الجامعات من جديد، واكتفى مجلس التعليم العالي بالطلب الى وزارة المعارف، العمل من أجل تطوير احدى دور المعلمين العربية لمنح الصفة الأكاديمية لخريجيها(٥٠).

ان مشكلات التعليم العديدة هي في حد ذاتها جزء غير منفصل عن المشاكل العديدة التي يواجهها العرب على مختلف الأصعدة، فمثلاً قضية المجالس المحلية العربية التي تعاني من أوضاعها السيئة من جراء المماطلات الاسرائيلية في تأمين المستحقات المالية لها لتمويل المدارس بشكل خاص سنة بعد أخرى. مما حدا باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية لاعلان الاضراب عدة مرات، مطالبة السلطات بتسديد العجز المالي الذي يشل عمل المجالس، ودفع الميزانيات العادية، وتمويل مناسب لاحتياجات التطوير، بما في ذلك المدارس(٥١). كما أن هنالك مشكلة عدم تقديم

الخدمات الاجتماعية الكافية في القرى العربية، والتي تؤثر بدورها على أوضاع المدارس، ويبقى حلها مرتبطاً الى حد بعيد بموقف السلطة وسياستها ازاء العرب بشكل عام.

---

(١) أنظر: نص قانون التعليم الالزامي ٥٧٠٩ لسنة ١٩٤٩، «الوقائع الاسرائيلية»، كتاب القوانين ٢٦، ١٨/٩/١٩٤٩، ص ٣٩٩.

(٢) أنظر *Statistical Abstract of Israel* 1980, pp. 584-585.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٧٩.

(٤) صبري جريس، العرب في اسرائيل، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص ٣٤٩.

(٥) داني تابوري، يديعوت أحرونوت، ١٣/٩/١٩٧٩.

(٦) دافار، ٥/٩/١٩٧١.

(٧) د. صالح سرية، تعليم العرب في اسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ١٢٤.

(٨) شالوم كوهين، هاعولام هازيه، ٥/٤/١٩٦٧:

(٩) *Statistical Abstract of Israel* 1980, p. 584.

(١٠) د. صالح سرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(١١) صبري جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣ ــ ٣٥٤.

(١٢) الاتحاد، ١٣/١٠/١٩٨١.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 623.

(١٥) سميح صباغ، الاتحاد، ٢٤/١٠/١٩٨٠.

(١٦) د. صالح سرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠

(١٧) صبري جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٢.

(١٨) «استنتاجات لجنة المعارف والثقافة بشأن الطلاب العرب في المدارس العربية في البلاد»، محاضر الكنيست، ملحق الجلسات: ٢/٢٨ ــ ٢/٣/١٩٧٧، ص ٣٧٦ ــ ٣٧٧.

(١٩) عمانويل روزن، بمحانيه، ٤/٢/١٩٨١.

(٢٠) الاتحاد، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢١) د. سامي مرعي، الاتحاد، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) حسن بشارة، الاتحاد، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٢٤) بطرس دلة، المصدر نفسه.

(٢٥) الاتحاد، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ١١/٨/١٩٨١.

(٢٨) المصدر نفسه، ١٣/١١/١٩٨١.

(٢٩) المصدر نفسه، ٢٣/٥/١٩٨١.

(٣٠) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 629.

(٣١) *Statistical Abstract of Israel* 1971, p. 630.

(٣٢) الاتحاد، ١٠/١/١٩٧٥.

(٣٣) أهرون ليش، العرب في اسرائيل، القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨١، ص ١٨٢.

(٣٤) *Statistical Abstract of Israel* 1977, p. 630.

(٣٥) رئيس الحكومة اسحق رابين رداً على استجواب في محاضر الكنيست، ١٥/١/١٩٧٥، ص ١٣٠٠.

(٣٦) أهرون ليش، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٣٨) شالوم كومين، مصدر سبق ذكره.

(٣٩) الفجر، ٢١/٣/١٩٨٢.

(٤٠) د. سرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٤١) هآرتس، ٢٨/١٢/١٩٨٠.

(٤٢) معاريف، ٢٥/١٢/١٩٨١.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) يديعوت أحرونوت، ٣١/١٤/١٩٨١.

(٤٥) الشعب، ٢٠/١/١٩٨٢.

(٤٦) بطرس أبو منه، هيرالد تريبيون، ٢٥/٥/١٩٧٢.

(٤٧) ايلي ريخس، العرب في اسرائيل، ص ١٢٥.

(٤٨) الفجر، ٢/١٠/١٩٨١.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه، ٢٨/١٢/١٩٨١.

تقارير

السياسة الإسرائيلية
إزاء المخيمات في جنوب لبنان

«إن كل شاب في سن السابعة عشر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو طاقة [للفدائيين]» ــ هذا ما أعلنه رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان قبيل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع تقريبا، في مقابلة معه (نشرت في **يديعوت احرونوت**، ١٤/٥/١٩٨٢). وانطلاقا من هذه الرؤيا، قام الجيش الاسرائيلي خلال احتلاله جنوب لبنان في حزيران (يونيو) الماضي، بتنفيذ عملية مخططة لتدمير المخيمات في المنطقة، بشرياً وعمرانياً. فعلى الصعيد العمراني، أدّى القصف الشديد على المخيمات من البر والبحر والجو، الى تدميرها بصورة كاملة تقريبا، وذلك قبل دخول القوات الاسرائيلية اليها. وبعد احتلالها نفذت اسرائيل عملية «تطهير» واسعة بين سكانها، فاعتقلت الآلاف من الرجال والشبان وحتى الأحداث ممن نجوا من الموت، وزجتهم في معسكرات الاعتقال، وبالأخص في معتقل انصار الكبير، بتهمة التعاون مع المنظمات الفدائية أو الانتماء اليها. وهكذا لم يبق من سكان المخيمات المدمرة سوى النساء والأطفال والعجز الذين لجأوا الى البساتين، أو الأبنية العامة والمهجورة، او الى أي مأوى آخر استطاعوا الوصول اليه، ومنهم من هرب باتجاه بيروت أو باتجاه الشمال بحثاً عن مأوى.

لقد كان هدف اسرائيل هو اقتلاع مخيمات اللاجئين من جنوب لبنان، ودفع سكانها نحو الرحيل عن المنطقة، بعيداً عن حدودها. وهذا ما يعترف به المسؤولون الاسرائيليون صراحة، عند سؤالهم عن المبرر الذي دفعهم الى تدمير المخيمات. فمثلاً، أعلن وزير الاقتصاد يعقوب مريدور، المسؤول من قبل الحكومة عن تقديم المساعدات للسكان المدنيين في جنوب لبنان، خلال اجتماعه مع أعضاء وحدة تقديم المساعدات المنبثقة عن الجيش الاسرائيلي، أن هدف اسرائيل يتمثل في دفع اللاجئين الفلسطينيين الى «الرحيل نحو الشرق، في اتجاه سوريا. وانه يجب تمكينهم من التوجه الى هناك، وعدم السماح لهم بالعودة» (انظر المقابلة مع المقدم ــ احتياط ــ دوف يرميا، **يديعوت أحرونوت**، ٨/١٠/١٩٨٢). إلا ان اسرائيل لم تستطع تحقيق هدفها هذا كاملاً. فرغم رحيل جزء من اللاجئين، فضل عدد كبير منهم البقاء في المنطقة، والعودة الى المخيمات بعد توقف القتال. وتقدر المصادر الاسرائيلية عددهم بنحو ٦٠ ألفاً موزعين على خمسة مخيمات هي: الرشيدية، البص، برج الشمالي، عين الحلوة والميه وميه. ويعيش هؤلاء في حالة فقر مروعة ــ حسب وصف وسائل الاعلام الاسرائيلية ــ بعد تدمير منازلهم وغياب أو فقدان الرجال بينهم. وحسب قول أحد المراسلين الاسرائيليين، «تحول هؤلاء الى لاجئين مرة أخرى خلال الحرب. فقبلها

كانوا يعيشـون في بيوتهم، وحيـاتهم منظمـة، ويعتمدون في معيشتهم على دخل الزوج والأولاد، سـواء أولئك الذين كـانوا يعملون في لبنـان، أو الذين كانوا يرسلون أموالاً إلى عائلاتهم من الخارج. وقد تحطمت جميع آمالهم الآن، ولم يعد في استطاعتهم مواجهة المشاكل التي أفرزتها الحرب.

«ولقد خلفت عمليات القصف على مخيمـات اللاجئين آلاف العائلات الفلسطينية دون بيوت مـلائمة للسكن، وأحيـانـاً كثيـرة دون سقف. فالمدارس.. تهدمت دون أن تتوفر إمكانية لاعادة ترميمها. وفي عين الحلوة مثلا، تهدمت جميع العيادات، سواء تلك التابعة للأونروا، أو العيادات التـابعة للتنـظيمات، وتضـررت شبكات المياه والكهرباء بشكل لا يمكن إصلاحها.

«إن عائلات كثيرة تركت مخيمات اللاجئين، بعد أن أنذرها الجيش الاسرائيلي خلال المعارك. وقد وجدت بعد هدوء القتال أنها لا تملك بيتاً يمكنها العودة اليه. فبيوتها دمرت، والأثاث تحطم تحت الأنقاض. ولم تعد هناك مؤسسات تعليمية لايواء آلاف الأولاد. أما في العيادات اللبنانية فلا تتـوفـر رغبـة قـويـة في معـالجـة المـرضى الفلسـطينيين» (تسـفي بـريئـيـل، هـآرتس، ١٩٨٢/٧/٣٠).

وفي تقـرير لمـراسل اسـرائيلي آخر حـول أوضاع سكان المخيمات، ذكر أن «لاجئين كثيرين وجدوا مأوى لهم في الدكاكين في شوارع صيدا، حيث يعيشون هنالك في ظروف لا إنسانية، من ناحية الاكتظاظ والشروط الصحيـة المعدومـة، والاذلال من جـراء العيش في الشـارع. أمـا 'السعداء' بينهم، فقد بقوا في المخيمات، حيث يعيشون بين أنقاض البيوت، واستطاع آخرون اصلاح منازل تهـدمت، وبينهم من يعيش في أكواخ. وحتى تلك العائـلات التي وافقت على العيش في خيم، فانها تبـدو غير راضيـة عن وضعهـا، إذ ان المطر يتسـرب الى الداخـل، ومسـاحة الخيمـة ضيقة ولا تتسـع للعائـلات الكبيرة، إلى درجة أنه لا يمكن الايواء داخلها إلا وقت النوم» (غابي زوهار، **حوتام ـــ ملحق عل همشمار**، ١٩٨٢/١١/١٢).

ويعتبر تقرير النائب السابق آرييه (لوفا) الياف (وهو أحد زعماء حركة شلي، ومن أعضاء مجلس السلم اسرائيل ـــ فلسطين)، حول وضع مخيمات اللاجئين الفلسـطينيين في جنوب لبنـان بعـد الحرب، أبرز وثيقة اسرائيلية بهذا الشأن، تم وضعها حتى الآن. فقد طلب الياف بعد أيـام معدودة من توقف القتال ـــ حسب قوله ـــ الى وزير الدفاع اريئيل شارون، السماح له للقيام بجـولة في منـاطق القتـال، لتفحص أوضـاع اللاجئين الفلسـطينيين في لبنـان، عن كثب. واستجاب شارون لطلبـه، وسهل عليـه المهمة بتعيين مرافقين له من الجيش الاسرائيلي. وزار اليـاف جميع المخيمـات، وأطلع على أوضـاع سكانها، كما اجتمع الى ضباط وحدة مساعدة المـدنيين في الجيش الاسـرائيـلي. وفي ٢٢ حزيران (يونيو) قدم تقريراً مفصلاً الى وزيـر الدفاع، حول وضـع المخيمات، يتضمن ثـلاثة بنود: أولاً، تقييمه للوضـع؛ ثانيـاً، طرق العمل الممكنة؛ ثالثاً، توصياته الخاصة بشأن العمل.

في البند الأول، تعرض الياف الى حجم الدمار في مخيمات اللاجئين الخمسة في الجنوب بقوله: ان مخيمي الرشيدية والبص قد تضررا بشكل كبير، بينما يعتبر الضرر في مخيم برج الشمالي قليلاً نسبياً. أما مخيم عين الحلوة فقد دمر كلياً، وأصيب مخيم المية ومية بأضرار متوسطة. أما بالنسبة لعدد اللاجئين، فيذكر التقرير أنه يصعب حصر عددهم بدقة لعدة أسباب أبرزها: أولاً، ان آلاف الرجال بينهم قيد الاعتقـال لدى الجيش الاسرائيلي. ثانيا، ان عدد القتلى والمصابين غير معروف تماما، ولكنه يصل بالتأكيد الى مئـات كثيرة وربما إلى بضعة آلاف. ثالثاً، ان عدداً غير معروف قد لجأ الى بيوت قيد الانشاء، أو إلى أكواخ في المدن المجاورة وضواحيها. رابعاً، ان بضعة آلاف بينهم يعيشون في ظروف صعبة خارج المخيمات، أو في بساتين مجاورة ومبانٍ عامة مكتظة بدرجة كبيرة. خامساً، ان عدداً من الرجال قد هرب نحو الشمال، وهم موجودون في بيروت. رغم ذلك يعتقد الياف ان عدد اللاجئين الفلسـطينيين الذين لا زالوا يـعيـشـون في المخيمات أو تركوها يتراوح بين خمسين ومائة ألف شخص. ويذكر أيضاً ان وضع هؤلاء سيء للغاية، بحيث انه لم يبق في عدة مخيمات سوى النساء والأطفال والشيوخ، وهؤلاء يعيشون تحت تأثير الصدمة. «أما نظرة اللبنـانيين تجاههم،

والتي كانت تتراوح في الماضي بين اللامبالاة والكراهية، فقد أصبحت تتسم الآن بالعداء المتأجج. فهؤلاء ــ أي اللبنانيون ــ يتهمونهم بأنهم سبب كل المصائب التي حلت بهم، ويروون قصصاً رهيبة حول معاملة الفلسطينيين لهم قبل الحرب. وليست لدى هؤلاء اللبنانيين أية رغبة أو استعداد للمساعدة ولو بشكل بسيط في إعادة ترميم المخيمات وتأهيل سكانها» (انظر نص التقرير في هآرتس، ١٧/٨/١٩٨٢).

ويذكر الياف في البند الثاني من تقريره أن هنالك ثلاث طرق للعمل أمام اسرائيل: أولاً، عدم التدخل وترك الأمور تنتظم بنفسها دون بذل أي جهد، سواء كان ايجابياً أو سلبياً. وفي هذه الحالة سيعود عدد كبير من اللاجئين الى المخيمات، ويقومون بإصلاح ما يمكن اصلاحه، وسينشأ في المستقبل القريب مخيم جديد أسوأ وأكثر اكتظاظاً من سابقه. ثانياً، تدخل هيئات غير اسرائيلية، كالأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، ومساهمتها في إعادة ترميم المخيمات وبنائها بشكل مخطط. ثالثاً، تدخل مبرمج من قبل اسرائيل، حيث تعلن عن رغبتها في تنفيذ «مشروع اللاجئين الفلسطينيين» في لبنان، في المدة الزمنية التي ستبقى فيها في المنطقة. وأخيراً يوصي الياف باختيار الطريق الثالث، داعياً إلى إنشاء هيئة خاصة تقوم بوضع خطة لترميم المخيمات، لأن هنالك خطراً شديداً من إمكان العودة إلى الوضع السابق. «فعدم التدخل سيؤدي سريعاً الى العودة الى ذلك الوضع، حيث تتحول المخيمات الى أوكار للتذمر والعداء والأعمال السرية، وظهور الحركات السرية المسلحة، التي لا يمكن فرض أية رقابة عليها حتى في ظل حكومة لبنانية مستقرة». وإذا ما نجح مشروع اسرائيل في ترميمها، فانه «قد يطرح في المستقبل كنموذج لمشاريع مماثلة في أماكن أخرى، ويدفع ولو بشكل جزئي نحو ايجاد حلول طويلة الامد للنزاع الاسرائيلي ــ العربي، الذي تشكل المشكلة الفلسطينية أساسه» (المصدر نفسه).

إلا أن اقتراح الياف هذا لم يلق آذاناً صاغية داخل الحكومة الاسرائيلية، التي فضلت اختيار الطريق الأول، أي عدم التدخل أبداً. وكما أعلن المقدم (احتياط) دوف يرميا، قائد وحدة المساعدات للسكان المدنيين في الجيش الاسرائيلي، فان التعليمات التي تلقاها كانت واضحة جداً، وتقضي بعدم التعامل مع الفلسطينيين، لأن الاهتمام بوضعهم هو من مسؤولية هيئات دولية، وعلى رأسها الاونروا. «وأوضح لنا كذلك ــ والحديث ليرميا ــ أن حكومة لبنان تضع العراقيل أمام هذه الهيئات. [ولكن] لو أردنا تقديم المساعدة حقاً للفلسطينيين الذين بقوا دون سقف، لما احتجنا الى تصديق من الحكومة اللبنانية، إذ عندما قصفنا ودمرنا بيوتهم لم نطلب إذناً مسبقاً من هذه الحكومة» (في مقابلة معه في يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢).

والجدير بالذكر هنا أنه بعد بدء الحرب بأسبوع تقريباً، قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين وزير الاقتصاد يعقوب مريدور منسقاً للمساعدات الاسرائيلية الى سكان لبنان المتضررين نتيجة الحرب. وهكذا أصبح مريدور المسؤول الاسرائيلي الأول عن قضية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وسكانها. وأعلن منذ بداية عمله في هذا المجال، موقفه المبدئي تجاه القضية ــ وهو عملياً الموقف المعتمد لدى الحكومة بكامل أعضائها ــ بقوله، أنه يجب إزالة المخيمات بشكل كامل، وإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين سيبقون في المنطقة ــ بعد دفع أغلبيتهم الى الرحيل بشتى الوسائل ــ في مجمعات سكنية تقام في ضواحي المدن والقرى في جنوب لبنان (من مقابلة مع مريدور في ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). وحاول مريدور دفع الأميركيين أولاً، ثم اللبنانيين، إلى تبني موقفه هذا. فاجتمع لهذا الخصوص مع المبعوث الاميركي جاك مكفرسون، الذي عينته الحكومة الأميركية مسؤولا عن تقديم المساعدات الى متضرري الحرب في لبنان، بعد وصوله الى اسرائيل في منتصف تموز (يوليو) الماضي، أي أيام الحصار الشديد على بيروت الغربية. وقدم اليه مريدور مشروعه حول إعادة تأهيل اللاجئين بقوله ان اسرائيل على استعداد للمشاركة في المشروع عبر تقديم الخبرة والتخطيط، وحتى مساعدة أية هيئة دولية تهتم بذلك، ودعاه الى التعاون في هذه المسألة بصفته رئيساً للهيئة الاميركية (I.E.D.). ويقول مريدور: «أوضحت

للمبعوث الاميركي أن رغبتنا تتمثل في إعادة إسكان اللاجئين من جديد، عن طريق فتح المخيمات [يقصد إزالتها]، وتأمين مساكن وخدمات إنسانية لهم» (المصدر نفسه). وأثار هذا الأمر اهتماما لدى مكفرسون، حسب قوله، حيث اقترح تأليف لجنة مشتركة لاسرائيل ولبنان والأمم المتحدة والولايات المتحدة، للاهتمام بالقضية، ولكن بعد أن تتضح الامور حول مصير بيروت الغربية. إلا ان حكومة لبنان في حينه، رفضت الاقتراح بعد عرضه عليها (المصدر نفسه).

وحاول مريدور التوصل الى تفاهم مع اللبنانيين حول الموضوع، فاجتمع حسب قوله، بوزير الاسكان السابق سليم الجاهل، عارضاً عليه إزالة المخيمات، وإقامة مساكن للاجئين قرب التجمعات السكنية الواقعة بين البحر والحدود السورية، «وهكذا يمكن تغيير وضعهم من لاجئين في هذا البلد إلى غير لاجئين». إلا ان الوزير اللبناني رفض العرض، كما رفض أية محاولة من جانب اسرائيل للتدخل في هذا الشأن، على اعتبار أنه «شأن لبناني داخلي»، كما تقول المصادر الاسرائيلية. وتضيف هذه أن الجاهل لم يهتم كثيراً بإخفاء موقفه المعادي للاجئين، بقوله أمام مريدور: «ان هؤلاء سيمنحون بطاقات خضراء، ومن لديه عمل بينهم سيبقى، ومن ليس لديه عمل، سنضعه في الشاحنات، ونبعده عن لبنان» (نيفا لنير، المصدر نفسه). وتضيف هذه المصادر أيضاً ان حديث الجاهل هذا بدا متطابقاً مع ما كان يسمعه الجنود الاسرائيليون من ضباط الكتائب، بأنه «من الضروري تنفيذ مجزرة صغيرة ضد الفلسطينيين من أجل إرهابهم ودفعهم إلى الهرب» (المصدر نفسه).

ويبدو أن موقف الحكومة اللبنانية، كما جاء على لسان الجاهل، لم يضايق اسرائيل، وانما جاء مطابقاً لسياستها إزاء المسألة، وهي سياسة عدم التدخل «لأن الأمر قد يفسر كتدخل في شؤون لبنان الداخلية». ولقد أثار هذا الموقف سخرية شديدة في وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اعتبرت «أن حقيقة وجود اسرائيل في لبنان هي بمثابة تدخل في شؤونه. ومنذ متى كنا مطيعين لرغبات حكومة لبنان؟ وهل سنخرج من هناك بأمر منها، كما لا نهتم باللاجئين وفق تعليماتها؟» (تسفي بريئيل، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/٨). وعلى أي حال، أدركت الحكومة الاسرائيلية أن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر سياستها بعدم التدخل، أمام الرأي العام المحلي والدولي. فبدأت باتهام الاونروا بالمسؤولية عن عدم ايجاد حل لمشكلة اللاجئين «فاسرائيل دمرت مخيماتهم حقا، ولكن الاونروا مسؤولة عن إعادة تأهيلهم» (عاموس ايلون، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٠/١٢).

وأمام عجز الاونروا عن الاهتمام بأوضاع سكان المخيمات، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى «تليين» موقفها، خشية من الضرر الاعلامي الكبير الذي قد يلحق بها، خصوصاً وأن هذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها في ظل المعاناة الشديدة التي يعيشها هؤلاء. إضافة إلى ذلك فإن هيئات اسرائيلية مختلفة، تحركت من أجل الضغط على الحكومة لتبديل موقفها، ودفعها إلى الاهتمام بالمسألة. فمثلاً، قامت مجموعة استقصاء مكونة من خمسة نواب في الكنيست (هم دان تيخون، ودرور زيغرمان، من ليكود، وعوزي برعام، ويائير تسيفن، ويحزقيئيل زكاي، من المعراخ) بجولة في المخيمات في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، للاطلاع على أوضاع سكانها، وبحث مسألة تأهيلهم. وأصدر هؤلاء النواب بياناً فيما بعد، دعوا فيه حكومة اسرائيل إلى التحرك وعدم الاعتماد على نشاط الاونروا فقط في هذا الموضوع، لأنه قد يستغل من قبل وسائل الاعلام العالمية، لاثارة الرأي العام الدولي، ودفعه الى توجيه إصبع الاتهام نحو اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٠/٧). ولدى اجتماعهم إلى الوزير مريدور فيما بعد، انبرى هذا الى اتهام السلطات اللبنانية بأنها العامل المؤخر لأي عمل داخل المخيمات، ومعلناً أنه اتفق مع الاونروا منذ آب (أغسطس) الماضي، على الاستعداد لنصب الخيم للاجئين الذين ظلوا في المخيمات. غير أنه اتضح أن مسؤولي الاونروا لم يحصلوا على ترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية، إلا في مطلع تشرين الأول (اكتوبر). «فالحكومة اللبنانية لم تكن قد اتخذت قراراً فيما إذا كانت تريد تأهيل اللاجئين على الأراضي ذاتها، أو نقلهم إلى أمكنة أخرى. وبعد انتخاب أمين الجميل فقط، حصل مسؤولو

الاونروا على ضوء أخضر للبدء بالعمل داخل المخيمات» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢).

لقد ظهر التبدل الحقيقي في موقف اسرائيل خلال تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، بعدما أيقنت استحالة تحقيق هدفها المتمثل في ترحيل الفلسطينيين بصورة كاملة عن المنطقة، وأيقنت كذلك أنه لا يمكنها الاستمرار في تجاهل معاناتهم بصفتها المسؤولة عما حل بهم. وفي تاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٢، أعلن الوزير مريدور أمام الكنيست، وأمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له، أن اسرائيل تؤيد إقامة مساكن صلبة لسكان المخيمات، حتى إذا كان هذا الأمر ضد رغبة السلطات اللبنانية، داعياً اللاجئين إلى القبول مؤقتاً بنصب الخيم، وواعداً بتخصيص مئة متر مربع الى جانب كل خيمة، من أجل البناء عليها (يديعوت أحرونوت، ٢٦/١٠/١٩٨٢). وتحدث مريدور عن السبب الذي دفعه إلى تغيير موقفه السابق، قائلاً: «لقد طرحت الموضوع أمام الحكومة، مشيراً إلى الخطر القائم في حقيقة وجود هذه المخيمات. وأعربت عن قلقي من أن تتحول هذه في المستقبل الى بؤرة النشاط المعادي لاسرائيل، حتى بعد تحقيق تسوية ما في لبنان. وأشرت الى الخطر المتوقع في المستقبل، والذي قد يدفعنا الى حرب «سلام الجليل» مرة أخرى.. ولكن وزراء قالوا: لن نوافق أبداً على عملية ترميم، لأن الأفضلية لفقرائنا نحن، وعلينا ألا نتورط، ولينفذ الآخرون هذا العمل. كان هذا موقفاً عاماً، لكنني شخصياً غيرت موقفي وجررت الحكومة كلها من ورائي». (من مقابلة مع مريدور، ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). ويضيف الوزير أنه أعلن السماح للاجئين بالبناء الصلب على الرغم من معارضة اللبنانيين، «وقد سألني أعضاء لجان اللاجئين: ماذا سيحدث بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من الجنوب؟ فقلت لهم، إنني سأوصي الحكومة بوضع شرط في المفاوضات، يقضي بعدم هدم بيوت الفلسطينيين، التي بنيت خلال وجودنا في المنطقة. وتحدثت حول هذا الموضوع مع وزير الخارجية شامير ووزراء آخرين، ومع المدير العام لوزارة الخارجية [رئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات مع لبنان ديفيد كمحي]. وجميعهم وافقوا على موقفي. وأفترض أيضاً أن الأميركيين لن يكون في وسعهم أي خيار سوى الموافقة على ذلك أيضاً.. إن مطلباً كهذا، أي عدم هدم البيوت التي ستبنى في المخيمات، ينبغي أن يشمله أي اتفاق [نتيجة المفاوضات]» (المصدر نفسه). ويبرر مريدور هذا التغير في موقفه قائلاً، انه إذا لم يمنح اللاجئون المساعدة المطلوبة لاعادة بناء أنفسهم، فان الطريق الوحيد الذي سيبقى أمامهم هو الارهاب، «ومن وجهة معينة هم الآن في الوضع نفسه الذي كنا نحن عليه قبل قيام الدولة. علينا أن نتأمل ونفكر عميقاً، كي لا نفتح أمام الطرف الآخر، خيارات للتوجه نحو الارهاب. فمن الناحية السياسة لدينا جواب هو الحكم الذاتي. [أما من الناحية الحياتية] فعليهم العودة إلى بيوتهم، والى الخيم، وسيتوجب عليهم أن يبدأوا من جديد. وجنوب لبنان لا يمكنه من الناحية الاقتصادية العيش بدونهم». ولاينسى مريدور أن يذكر أن هذا الحل، هو حل جزئي، أما الحل الشامل في نظره، فيتمثل في «اخراجهم من المخيمات، وتوزيعهم في كل مكان يمكن أن يستوعبهم» (المصدر نفسه).

وجاء قرار الحكومة الاسرائيلية حول السماح للاجئين بالبناء الصلب داخل المخيمات، حتى دون موافقة السلطة اللبنانية، بعدما رفض هؤلاء مشروع نصب الخيم الذي بدأت الاونروا تنفيذه. فقد قرر سكان مخيمي عين الحلوة والرشيدية، معارضة نصب الخيم، ولو بالقوة، ومعارضة كل محاولة لفرض السكن عليهم في هذه الخيم. وتجسيداً لمعارضتهم هذه، قام هؤلاء بحرق العديد من الخيم التي نصبت في المخيمات (يديعوت احرونوت، ٥/١٠/١٩٨٢). وهكذا لم تجد اسرائيل منفذاً أمامها سوى الموافقة على البناء الصلب على قطع الأرض المخصصة للخيم، طالما أن مسألة الحل الشامل المتمثلة في إخراجهم من المخيمات، واستيعابهم في لبنان، غير واردة أو غير قابلة للتحقيق. ومن أجل الاستفادة مادياً من الفرصة المتاحة، نشطت اسرائيل في عرض مساكن جاهزة على اللاجئين، من صنع شركات اسرائيلية، وقامت بعرض نماذج منها أمام مبنى القيادة الاسرائيلية في صيدا. إلا ان الفلسطينيين رفضوا شراءها، بحجة عدم توفر المال لديهم، خصوصاً وأن أسعارها مرتفعة جداً (يتراوح سعر هذه المساكن

بين ٧٠٠٠ ــ ١٤٠٠٠ دولار، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢). ولتشجيع اللاجئين على الشراء، اتفقت اسرائيل مع الاونروا على تقديم مساعدات مالية لهم، بحيث تدفع اسرائيل لكل عائلة ألف ليرة لبنانية، وتدفع الاونروا أربعة آلاف، ويبقى ألفا ليرة يدفعها المشتري. إلا إن السكان رفضوا أيضاً هذا العرض، وفضلوا البدء ببناء بيوتهم بأنفسهم، أو ترميمها، بعد حصولهم على نحو ٢٠ كيساً من الأسمنت لكل عائلة، من الاونروا واسرائيل (مناحيم هوروفيتس، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٨). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن هنالك سببين أساسيين وراء رفض اللاجئين شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل: الاول هو مشكلة الأراضي في المخيمات التي تعود ملكيتها الى اللبنانيين، وهؤلاء يطالبون باستعادتها وعدم البناء عليها، «وإذا ما عاد آلاف اللاجئين من شمال لبنان الى المخيمات في الجنوب، وأطلق سراح آلاف المعتقلين من معسكر أنصار، ستحدث مشكلة خطيرة بالنسبة للأراضي المعدة للبناء داخل المخيمات. وعلينا أن نفترض أن إسرائيل لن تكون موجودة عندئذٍ في لبنان، ويصعب تقدير ما قد يحدث» (غابي زوهار، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦). وعلم في اسرائيل أيضاً «ان أصحاب الأراضي والأبنية في جنوب لبنان، بدأوا يهددون اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقيمون على ممتلكاتهم، مطالبين إياهم باخلائها طوعاً قبل أن ينفذوا ضدهم أعمال عنف. والحديث يجري حول قطع من الأرض ومبانٍ استولى عليها الفلسطينيون قبل ٣٤ سنة عند قدومهم الى لبنان، او أبنية استولوا عليها أثناء جلائهم عن المخيمات المدمرة. وتوجه أصحاب هذه الممتلكات الى ممثل الأونروا في الجنوب، والى الوزير مريدور، الذي رد بأن الفلسطينيين في الجنوب يتمتعون بحماية كاملة من الجيش الاسرائيلي، طالما أنه موجود في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/٩).

والسبب الثاني الذي يردع الفلسطينيين عن شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل ــ حسب قول مصادرها ــ مرتبط بعدم تأكدهم من سياسة الحكومة اللبنانية تجاههم بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي. «فالسلطات اللبنانية تؤكد رغبتها في إبعاد جميع الغرباء الموجودين في شكل غير شرعي عن لبنان، وقد تقوم بعملية تطهير واسعة داخل المخيمات، وتحديد البناء داخلها. ويبدو في هذه اللحظة أن مصلحة الحكومة الاسرائيلية متطابقة مع مصلحة السلطة اللبنانية ــ في إخضاع الفلسطينيين، وحصرهم داخل اطار ضيق ومحدود. لذلك ينبغي الافتراض أن حكومة اسرائيل ستوافق بصمت (وربما تعطي أيضاً توجيهات واضحة...) حول تجميد [عدد] الفلسطينيين في جنوب لبنان» (غابي زوهار، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦).

ومهما يكن، يبدو أن اسرائيل مرتبكة حتى الآن في شأن سياستها الخاصة بهذه القضية. فهي من جهة تعلن أن بقاء مخيمات اللاجئين، وعودة سكانها الى حياتهم الطبيعية، يتعارضان مع مصلحتها الأمنية. وحسب اعتراف مريدور «فان حكومته تريد أن تراهم بعيداً عن حدودها، لأن وجودهم سيتيح ولو بنسبة واحد بالمائة، عودة م.ت.ف. الى تنظيم نفسها من جديد داخل المخيمات. لهذا كان من الطبيعي إزالتها، وبناء مجمعات سكنية لسكانها قرب المدن الكبيرة، بحيث يستوعب كل مجمع ما بين ٣٠٠ ــ ٤٠٠ عائلة فلسطينية، يمكنها أن تجد هنالك فرص عمل، وتتخلص من الفقر والانحطاط، والسكن ثلاثة أجيال في مخيم واحد.. وعندها تصبح هذه العائلات أقل قبولاً بدعاوة م.ت.ف. ومحاولات جرها للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل» (ر.إ.إ.، العدد ١،٢٧٢٥ ــ ١٩٨٢/١١/٨، ص ٣٣). ومن جهة أخرى، تحاول إسرائيل دفع اللاجئين إلى ترتيب أوضاعهم داخل المخيمات عن طريق بناء بيوتهم وترميمها، أو شراء مساكن جاهزة من شركاتها وبمساعدتها ويبدو أن الدافع الأساسي هو محاولة تفادي الضرر الاعلامي في وسائل الاعلام العالمية، ومحاولة تحسين مظهرها الذي تشوه جداً خلال الحرب، في نظر الرأي العام الدولي. فاسرائيل المسؤولة قانونيا عن وضع اللاجئين في الجنوب، حسب معاهدة جنيف، لا تستطيع تجاهل وضعهم، حتى وان كانت راغبة في ذلك، وبالأخص بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وما يتهددهم من مجازر مماثلة قد تنفذ ضدهم في ظل الوجود الاسرائيلي.

ويبدو أن خوف الفلسطينيين في الجنوب من الكتائب وميليشيات حداد هو أكثر ما يقلقهم، الى جانب وضعهم المعيشي البائس. «فهم يشعرون

وكأنهم عاجزون أمام احتمال قيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضدهم، على غرار ما حدث في أيلول (سبتمبر) الماضي في صبرا وشاتيلا» (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٣/١/٥). وهناك ما يبرر خوفهم هذا، فقد قدمت الى لجنة كاهان التي شكلتها اسرائيل للبحث في مجزرة المخيمات في بيروت، شهادة مكتوبة تفيد بأن عناصر مسيحية قامت بحرق عشرات البيوت الخاصة باللاجئين في مخيم المية ومية قرب صيدا، قبل وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا بشهر تقريباً، وبالتحديد يوم ٧ آب (أغسطس) الماضي. وورد في هذه الشهادة أيضاً أن الكتائب زعموا أن الأمر حدث على أثر عمليات بحث عن السلاح في المنطقة، ومحاولة طعن أحد رجالهم. ويوم... وقوع الحادث خطف أيضاً أربعة أولاد من المخيم، وأفرج عنهم فيما بعد، إثر تدخل الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٩). ويبدو أن هذه الحادثة نفذها الكتائبيون في بلدة المية ومية المجاورة للمخيم، الذين عادوا الى مزاولة نشاطهم بعد انسحاب م.ت.ف. من المنطقة نتيجة الحرب. «فالكتائب في البلدة عادوا يحملون السلاح، وأصبحوا أصحاب القوة والنفوذ. وقد ألغوا جميع الحقائق التي فرضها الفلسطينيون [طردوا العائلات الفلسطينية التي كانت تقيم على أراضٍ خاصة بسكان البلدة] واقتسموا الصلاحيات في البلدية بينهم وبين رجال سعد حداد. ويقول رئيس البلدية الدكتور سمعان أبو سبع [لمراسل إسرائيلي] انه ما من شك لديه في أن رجاله [من الكتائب] يتملكهم شعور قوي بالانتقام. كما انه لا يتردد عن القول بأن هذا الشعور قد يترجم إلى أفعال في المستقبل» (تسفي بريئيل، المصدر نفسه).

وتشير وسائل الاعلام الاسرائيلية باستمرار الى حالات الهلع المتواصلة التي تنتاب سكان المخيمات في جنوب لبنان، الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى اللجوء إلى طلب الحماية من العدو الاسرائيلي، علّه يكون أرحم من الميليشيات المسيحية رغم ممارساته العدائية تجاههم، كما تمثلت في تدمير مخيماتهم، واعتقال رجالهم، وتشتيت عائلاتهم. وما يخشاه هؤلاء السكان هو المستقبل غير الواضح بالنسبة لهم، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية. فمن ناحية هم غير واثقين من حقيقة نوايا السلطة اللبنانية الرسمية تجاههم، ومن ناحية أخرى، يخشون فقدان أية حماية لهم، أمام ما تخططه ميليشيات الكتائب وسعد حداد، من مجازر على غرار ما فعلته في صبرا وشاتيلا. وقد علم مؤخراً في اسرائيل ان المبعوث الأميركي موريس درايبر يفاوض المسؤولين الاسرائيليين حول وضع حماية دولية للمخيمات، لضمان أمن سكانها بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة. إلا انه لم يعلن أي اتفاق بهذا الشأن حتى الآن.

حنه شاهين

الدورة العاشرة للمجلس الأعلى
للتربيـة والثقافـة والعلوم
في م.ت.ف

عقد المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. دورته العاشـرة في عمان، في الفتـرة مـا بين ٢٨ ــ ٢٩/ تشـرين الثـاني ــ (نوفمبر) ١٩٨٢. وهي الدورة الأولى التي يعقدها المجلس بعد حرب حزيران الفلسـطينية ــ الاسـرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن المجلس كان قد عقد دورته التـاسعة في بيـروت في الفترة مـا بين ٢ ــ ٣/ نيسان ــ أبريل ١٩٨٢. وبهذا جاء عقد الدورة الحالية بعد حوالي شهرين من الموعد المحدد لها، حيث درج المجلس على عقد دوراتـه كل سـتـة شهور.

بدأت الدورة أعمالها بجلسة افتتاحية حضرها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ياسر عرفات والملك حسـين ورئيس وزرائه وعـدد آخـر من الشخصيات الأردنية، كمـا حضرهـا أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف هم: رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم د. أحمد صدقي الدجاني، ومسؤول شؤون التعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل د. حنا ناصر، ورئيس دائـرة شؤون الوطن المحتـل حامـد أبو سـتـة، ورئيس دائرة الاعلام والثقافة يـاسر عبد ربـه، بالاضافة الى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد) وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية في عمان.

وقد ألقى الملك حسين كلمة ترحيبية أشاد فيها بثبات الشعب الفلسطيني في كفـاحه، وبـاقباله المتـزايد عـلى التعليم، وندد بـاجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى. ثم تحدث الملك الأردني عن الغزو الاسرائيلي للبنان، شاجباً أهـداف الغزو والجرائم التي ارتكبها الغزاة.

وألقى الأخ ياسر عرفات كلمة تحدث فيها عن «الملحـمة الكبـرى التي خـاضهـا الشعـبـان الفلسطيني واللبناني في لبنان»، وشدد على الدور الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في حفظ الثقافة ونشرها، «فهو ناقل وحامل للثقافة رغم الشتات الذي هو فيه». وندد عرفات بالجرائم التي يرتكبها المحتلون الاسـرائيليـون في لبنـان وفي الأرض الفلسـطينية المحتلة ضـد المؤسسـات الثقافيـة والعلمية والتربوية، مؤكداً على أن «تراثنا سيبقى أبد الدهر لأنه موجود في قلب كل منا».

وبعـد الافتتـاح، بـدأ المجلس النـظر في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله:

أولاً ــ التعليم العالي في الوطن المحتل

نـاقش أعضاء المجلس عـدداً من القضايـا المتعلقـة بالتعليم العـالي والجـامعـات في الوطن المحتل: التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعـدد، برامج التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الأكاديمي للتعليم الجـامعي، الامتحان الشامل لكليات المجتمع، الدور السياسي للجامعات ومعاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، وإجراءات

الحكم العسكري ضد الجامعات وبخاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ ووثيقة الالتزام وسبل مواجهتها.

كما توصل الى عدد من التوصيات المتعلقة بهذه القضايا:

١ ـ **التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد**: تضم معاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، في الوقت الحاضر حوالي ١٠,٠٠٠ طالباً وطالبة. ويشكل هذا العدد نسبة ٣٠ ـ ٤٠٪ من الطلاب الذين ينهون الدراسة الثانوية. ويجري العمل على استيعاب حوالي ٧٠ ـ ٨٠٪ من هؤلاء الطلاب، وفق الخطة المستقبلية المأمولة. الا أن زيادة الاستيعاب تتطلب التركيز على تخطيط التعليم العالي كيلا تتحول الايجابيات الى سلبيات. ولقد كان انشاء مجلس التعليم العالي في الوطن المحتل، وهو الجهاز المخول بالتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية، أفضل وسيلة لضمان التخطيط. وترتبط مشكلة الاستيعاب في التعليم العالي بمشكلة تعدد معاهد التعليم، وهي مرشحة للاستمرار بسبب زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على تلبية هذه الحاجة من ناحية أخرى. ويمكن معالجة مشكلة التعدد، اذا ما أجبنا اجابة صحيحة على السؤال التالي: هل من الأفضل توسيع المؤسسات القائمة أم انشاء مؤسسات جديدة؟ وان كان البعض يرى في التعدد والتوزع الجغرافي لمعاهد التعليم العالي بعض الأبعاد الايجابية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل الحد من التأثيرات الأمنية لسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأهلين، وفتح المجالات أمام الفتاة الريفية لدخول الجامعة.

٢ ـ **برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية**: إحدى السلبيات التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن المحتل هي نوعية البرامج، أي الأهداف التربوية من وراء برامج التعليم، حيث ينبغي دائماً بلورة الأهداف التي تحقق برامج تنمية تنطبق على واقع الأراضي المحتلة. وان كان انشاء الجامعات قد حدّ من هجرة الشباب من الوطن المحتل، فان عدم أخذ برامج التنمية الملائمة بعين الاعتبار، يحول هذه الهجرة المحدودة الى هجرة كاملة، نظراً لفقدان مجالات العمل بعد التخرج. ويمكن الاستعانة بنماذج للبلدان النامية في هذا المجال. الا أن البعض لا يرى امكانية تحقيق هذا الهدف في الأراضي المحتلة، لأن المسيرة الاقتصادية هناك تتعرض لتأثيرات الاحتلال. فاذا ما ربط التعليم بالوظيفة الاقتصادية فان من شأن هذا الربط أن ينفذ مخططات الاحتلال الاقتصادية. ويرى صاحب هذا الرأي أن ربط التعليم والتنمية الاقتصادية غير مطبق تماماً حتى في بلدان عربية مستقلة.

٣ ـ **المستوى الأكاديمي للتعليم العالي**: يمكن ارجاع السلبيات في مسيرة التعليم العالي في الوطن المحتل، ومنها تدني المستوى الأكاديمي للتعليم، الى حداثة العهد بهذا التعليم (٧ أو ٨ سنوات)، ولا يكفي أن تقبل جامعات الوطن المحتل في اتحاد الجامعات العربية حتى تضمن مستواها التعليمي: فهذا القبول لا يوفر الاعتبار الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، ولا بد من تقويم هذه الجامعات من خلال أجهزة أو هيئات متخصصة غير متميزة وخارج نطاق الجامعات نفسها. وهو اسلوب متبع في الجامعات العربية والأجنبية. وهذه احدى مسؤوليات مجلس التعليم العالي في استقدام خبراء لتقويم الجامعات والبرامج.

٤ ـ **الامتحان الشامل لكليات المجتمع**: ناقش المجلس مشكلة الامتحان الشامل لكليات المجتمع في الضفة الغربية، وكيفية معالجة هذا الموضوع. وتناقضت الآراء التي حسمها الدكتور حنا ناصر حول أسباب التذمر، مذكراً بأن هناك امتحاناً عاماً في الأرض المحتلة هو امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. وان ما يتعرض له طلاب الثانوية ليس أقل مما يتعرض له طلاب كليات المجتمع.

٥ ـ **الدور السياسي للجامعات**: عملت الجامعات منذ بداية مسيرتها على تدعيم النضال الشعبي الفلسطيني في الوطن المحتل. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذه الجامعات على أنها مراكز لتوليد الوعي الوطني في المناطق المحتلة، واحدى التعبيرات عن الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وموقف سلطات الاحتلال من الجامعات هو موقف سياسي في الأساس وليس موقفاً أكاديمياً. ولم تتوان الصحافة الاسرائيلية

عن نشر التقارير والمقالات التي تحرض على اغلاق الجامعات والصحف العربية، معتبرة اياها مراكز سياسية لـ م. ت. ف. تمول من قبلها. هذه النظرة للجامعات هي التي ترسم وتملي سياسة سلطات الحكم العسكري تجاهها.

٦ ـ إجـراءات الحكم العـسكـري وسـبـل مواجهتها: تتعرض جامعات الوطن المحتل ومنذ سنوات، لسلسلة من الاجراءات التعسفيـة مثل الاغلاق، طرد الأساتذة والطلاب وابعادهم، منع تراخيص بناء جديدة وغيرها من الاجراءات. ولعل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ وما سمي بـ «وثيقة الالتزام» من أبرز التعبيرات عن سياسة الاحتلال تجاه الجامعات في الفترة الأخيرة.

الأمر العسكري رقم ٨٥٤: فقد جاء كتعديل لقانون التـربية والتعليم الأردني، في محـاولة لإضفـاء الشرعية على الحكم العسكري تجاه الجامعات. وينص هذا الأمر على ضرورة الحصول على اذن ترخيص سنوي للجامعات، كما يفرض قيوداً على حركة الطلاب والأساتذة بين الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق الحصول على تصريح خاص للدراسة أو للعمل في جامعات الضفة الغربية..

ولا يقتصر تطبيق الأمر العسكـري رقم ٨٥٤ على أساتذة الجامعات وطلبتها، بل يتعدى ذلك ليشمـل المعلمين والطلاب في المـدارس الثانـوية والاعدادية والابتـدائية. اذ يتحتم عـلى كل من يعمل في هذه المدارس الحصول على ترخيص، من حق السلطات أن تسحبـه في أي وقت لدواعي الأمن، ومنهـا الاعتقـال الاداري، وهي عمليـة روتينية في الأرض المحتلة قلّ من ينجو منها من الأسـاتذة أو الطلاب. كمـا ينص على ضـرورة الاطلاع على مصادر تمويل الجامعات وميزانياتها. وقد أنشىء لهذا الغرض صندوق خاص يسمى صندوق الاستثمار وهـو برئـاسة رئيس الادارة المدنية وثمانية من أعضاء روابط القرى. ويسمح هذا الصندوق بـادخال الأمـوال الى الجامعـات والمعـاهد العليـا، ولكن لا يسمح بـانفـاق هـذه الأمـوال الا بـالقـدر الذي يـراه مجلس ادارة الصندوق. وبذلك يعطي هذا الاجـراء لسلطات الاحتلال الحق في الاشراف على مشاريع صرف أموال الجامعات وطرقها. وتمكنت الجامعات من شـل الأمر العسكـري رقم ٨٥٤ وافشـاله عـلى الصعيد الميداني. فبعد صدور هذا الأمر بشهرين تقريباً، انعقد في بلغراد المؤتمر العام لليونسكو (تشرين الأول ــ أكتوبـر ١٩٨٠). وصدر عنـه قرار يدين هذا الأمر العسكري. الا أن سلطات الاحتـلال رفضت هـذه الادانـة، واستمـرت في محاولات تطبيقه، واستمرت في المقابل المجابهة مع هذه السلطات لافشاله، مما أجبرها على تجميده. والمطلوب عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بل استمرار النضال في المحافل الدولية، وخاصة اليونسكو من أجل الغاء هذا الأمر العسكـري نهائيـاً، حتى لا يظل سلاحاً يشهر في وجه الجامعات في الوطن المحتل.

وثيقـة الالتزام: طلبت سلطات الاحتـلال من الأساتذة الأجانب في الجامعات التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها: بالامتناع عن تأييد م.ت.ف، هذا نصها: «أقر أنا الموقع على هـذه الوثيقة بـأني أتعهد صراحة ألا أقوم بأي عمل، وألا أساعد، بأي شكل، المنـظمة التي يـطلق عليها منـظمة التحـرير الفلسـطينية أو أي منـظمـة ارهـابيـة أخرى».

وبعد رفض الأساتذة التوقيـع عليها أجـرت السلطات تعـديلاً عـلى النص السـابق حـذفت بمـوجبه كلمـة «ارهابيـة» وحلت محلهـا كلمـة «معادية» مع الابقاء على اسم م.ت.ف في سياق النص. الا أن الأساتذة ثبتوا على مـوقفهم في اعتبار هذه الوثيقة ابتزازاً سياسياً لا دخـل له بالأمن، عدا عن كونها تمس حرياتهم الأكاديمية في الصميم. وعـلى اثر مـوقف بعض المسؤولين الاميركيين المناهض للوثيقة، أجرت سلطات الحكم العسكري تعديلاً جديداً عليها، أبقى على روح الوثيقة ومضمونها. ودعت الى فتح باب الحوار مع الجامعات حـول الأمر. الا أن المجلس الأعـلى للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحالية شدد على ضرورة رفض الحوار بين الجامعات وسلطات الاحتـلال حـول «وثيقـة الالتـزام» أو «الأمـر العسكري رقم ٨٥٤»، لأن مبدأ الحوار مهما كانت نتائجه يعـطي للاحتلال حقـاً شرعيـاً في تغيير القوانين في المناطق المحتلة. وان أي اتفاق مهما كانت ايجابياته بالنسبة للجامعات يعتبر سابقـة خطيرة يمكن أن تنسحب على مؤسسات أخرى غير تعليمية.

سبل المواجهة: قامت لجنة من أساتذة جامعات الأرض المحتلة، وهي لجنة الاشراف على شؤون

الأساتذة المبعدين، بوضع اطار عام لخطة عمل للتحرك المستقبلي لمواجهة الهجمة الصهيونية على الجامعات في الوطن المحتل، وقد حددت الخطة الأطر التالية:

«**البعد الأكاديمي**، والذي ينطوي تحت لوائه التعليم العالي في الوطن المحتل، والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل بلورة الافكار وتنفيذ النشاطات الأكاديمية اللازمة نقترح أن تكون اهتمامات لجنة الاشراف في هذا المجال كما يلي:

(أ) تحضير مواد علمية تكون مساهمة مفيدة في الاعداد لمشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة.

(ب) الشروع في نشاطات تتعلق بالترجمة والتعريب لكتب ومواد علمية وثقافية مختارة، وبذلك تكون قد ساهمت جامعات الأرض المحتلة بشكل فعّال بمشروع اتحاد الجامعات العربية فيما يتعلق بموضوع تعريب التعليم الجامعي.

(ج) القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لتوثيق العلاقة بين العلم والبحث من ناحية، وبين المجتمع والمواطنين من ناحية أخرى، ويمكن اعطاء الأولوية للدراسات والبحوث التي تتعلق بالأرض والأهل في داخل الارض المحتلة وخارجها. وفي ذلك أيضاً مساندة لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات الفلسطينية هناك ومساندة لمثلها لدى المنظمة خارج الأرض المحتلة. ولا يخفى على أحد جدوى البحث وأهميته حتى بالنسبة للأستاذ الجامعي نفسه ومردوده الأكاديمي في المحافظة على معارفه وتطويرها في نطاق البحث العلمي.

البعد الاعلامي، حيث أن هذا البعد يهدف الى خدمة القضية الفلسطينية بشكل عام، ويركز في الوقت الحالي على آثار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الأخيرة على مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، وتكون الأنشطة المنوطة به على المستويين العربي والعالمي، وتتركز هذه الأنشطة على ما يلي:

(أ) زيارات للجامعات المختلفة لشرح الأوضاع في جامعات الأرض المحتلة، وتعريف بالممارسات الصهيونية الأخيرة فيها، والعمل على تكوين لجان تضامن وصداقة مع الجامعات الفلسطينية.

(ب) استقطاب وتوفير أساتذة خاصة ممن يحملون هوية المواطنة ويعملون حالياً في جامعات عربية أو أجنبية، وذلك من أجل حثهم على العمل لمدة سنتين أو أكثر في جامعات الأرض المحتلة كجزء من الخدمة الوطنية.

(ج) وضع كتيبات اعلامية باللغتين العربية والانكليزية عن جامعات الوطن المحتل لتوزيعها على جهات عربية وأجنبية.

(د) الدعوة لعقد مؤتمر للأكاديميين الفلسطينيين.

(هـ) اعداد نشرات عن أخبار الجامعات في فترات دورية.

(و) تكثيف التنسيق والتعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الوطنية في الداخل والخارج، ومنها:

ـ الحركات الطلابية.

ـ النقابات المختلفة.

ـ المنظمات والهيئات الدولية.

ـ السفارات والممثلين الرسميين».

وقبل صياغة التوصيات حول قضايا التعليم العالي في الوطن المحتل، تداول المجتمعون في عدد من الاقتراحات لمواجهة سياسة سلطات الاحتلال تجاه الجامعات، ومنها:

ـ تذليل العقبات أمام تمويل الجامعات، والبحث عن مصادر تمويل لا تخضع لرقابة سلطات الاحتلال.

ـ تأمين عدد كاف من منح الدراسات العليا لطلاب الأرض المحتلة، حتى يمكن الاستغناء عن مدرسي الخارج.

ـ دعوة أساتذة أجانب للتوجه الى الأرض المحتلة، للاطلاع على أوضاع الجامعات من جهة، وللاستفادة من زياراتهم في تقديم محاضرات علمية من جهة أخرى.

ـ بحث موضوع التوأمة بين الجامعات على غرار توأمة بلديات الداخل مع بلديات عربية وأجنبية.

ـ القيام بجهد اعلامي مكثف لفضح ممارسات سلطات الاحتلال عن طريق الاتصال بالجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي، وتعميم تجربة «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت».

ـ ديمومة طرح الجريمة الثقافية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الأساتذة المبعدين، بابقاء الأستاذ المبعد مسجلاً على جامعته، حتى ولو

مارس التعليم في أية جامعة أخرى.

ــ ممارسة جهد سياسي من قبل م.ت.ف، بالطلب الى الدول الصديقة، الضغط على سلطات الاحتلال من أجل حماية رعايا هذه الدول من الأساتذة الأجانب، ممن يعملون في الجامعات، من اجراءات الطرد والابعاد.

٧ ــ **التوصيات**: أوجز رئيس المجلس د. أحمد صدقي الدجاني ما توصل اليه المجتمعون حول التعليم العالي في الوطن المحتل، بالتوصيات التالية:

(أ) يحيي المجلس النضال الذي برز في جامعاتنا في الأرض المحتلة، والذي شارك فيه الأساتذة والطلاب وادارة الجامعات.

(ب) سيتابع المجلس بشكل حاسم قضية الإبعاد والأساتذة المبعدين. وهو يدعو الى رفض التوقيع على ما يسمى «وثيقة الالتزام». كما سيتابع عمله على كل الساحات الدولية، لتعرية العدو وممارساته.

(ج) يتطلع المجلس الى أن تتابع لجنة الاشراف على شؤون الأساتذة المبعدين أعمالها، لكي تضع برنامجاً يتضمن خطة عملها من حيث دعوة الأساتذة القادرين على العودة الى الوطن المحتل، ليحلوا محل الذين أبعدوا. وكذلك من حيث تشكيل لجان زيارات لكل الجامعات والمؤسسات العالمية والأكاديمية في العالم، لتوضيح الوضع الناجم في جامعاتنا، بسبب الهجمة الصهيونية الشرسة عليها.

(د) ضرورة حصر الأساتذة الجامعيين الفلسطينيين في الوطن العربي، في قوائم، وبيان مجالات عملهم، ومعرفة كيفية الأستفادة من امكانياتهم، وبخاصة أولئك الذين يفتقدون الى فرص العمل الجامعي.

(هـ) الاهتمام بمراكز البحوث في الوطن المحتل، وبنشر البحوث، علماً بأن جامعاتنا ما زالت فتية.

(و) وبالنسبة لكليات المجتمع والامتحان الشامل، يترك المجلس الأمر للجنة المختصة باشراف الدكتور حنا ناصر كي تبلور رأياً محدداً في هذا الموضوع. كما يخولها البحث مع الجهات المعنية في الأردن بخصوص هذا الموضوع.

ثانياً ــ الثقافة وشؤونها

تداول المجلس في عدد من القضايا المتعلقة بالثقافة وشؤونها. وشغلت المجزرة الثقافية التي ارتكبها الغزاة الاسرائيليون ضد مركز الأبحاث في بيروت، وضد المؤسسات الثقافية الأخرى في لبنان عامة، قدراً مهماً من البحث والنقاش. وتمحورت حولها معظم القضايا الثقافية والفكرية التي تطرق اليها المجتمعون.

وتوصل المجلس الى عدد من التوصيات في حقل الثقافة أضيفت الى توصيات دوراته السابقة، وبخاصة الدورة التاسعة التي مثلت الثقافة موضوعها الرئيسي.

مركز الأبحاث: بعد الاستماع الى تقرير مندوب مركز الأبحاث حول تفاصيل ما تمّ في المركز على أيدي قوات الغزو الصهيوني، تداول المجتمعون في عدد من القضايا والاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

(أ) اعتبار الجريمة التي ارتكبها الغزاة بحق مركز الأبحاث، مذبحة ضد الثقافة لا تقل بشاعة وهمجية عن المذبحة الجسدية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

(ب) توجيه التحية لصمود مركز الأبحاث وعودته للحياة بعد أيام قليلة من الجريمة، وتقديم كل الدعم له، والدعوة لاستلهام تجربته من قبل المثقفين الفلسطينيين.

(ج) اعتبار مذبحة مركز الأبحاث حدثاً فكرياً يجب اعلانه بكل الوسائل المتاحة. وتكليف أحد أعضاء المجلس باعداد ورقة عمل للاعلام عن هذه الجريمة.

(د) التأكيد على دور مركز الأبحاث على الرغم من تغير دور الساحة اللبنانية بالنسبة للثورة الفلسطينية. والتأكيد كذلك على مركزية دوره على الرغم من أهمية دور مراكز البحث الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، أو أية مراكز فلسطينية أخرى.

(هـ) تشكيل لجنة دولية من قبل اليونسكو للتحقيق في مذبحة مركز الأبحاث والجرائم الثقافية الأخرى التي ارتكبها العدو الصهيوني في لبنان. وأحيل هذا الاقتراح الى مندوب م.ت.ف في اليونسكو لدراسة الفكرة بشمولية.

(و) الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الوثائق

خارج مقر المركز الرئيسي.

(ز) تزويد الجامعات ومراكز البحث العلمي العالمية بنسخ من مطبوعات مركز الأبحاث، وضرورة اشتراكه في كل معارض الكتب العربية.

(ح) دعوة مركز الأبحاث للتركيز في سياسته البحثية على واقع الشعب الفلسطيني.

جابر سليمان

استفتاء للرأي العام الأميركي
باشراف مؤسسة عربية

هناك حوالي ٨٠٪ من أفراد الشعب الأميركي يشعرون بأن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهذه النتيجة تدل بوضوح على أن الرأي العام الأميركي بدأ يتحول بصورة دراماتيكية تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي. هذا ما أظهرته نتائج الاستفتاء الذي تبنته مؤسسة الدراسات العربية، والتي مركزها في مدينة بلمونت في ولاية ماساشوستس الأميركية. ويبدو أن الأميركيين على استعداد لتأييد سياسة أميركية متوازنة تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي، هذا بعكس ما تشير إليه تصريحات بعض الرسميين في الإدارة الأميركية، والإجراءات التي يتخذها الكونغرس الأميركي.

وللاعتقاد بأن مختلف استفتاءات الرأي العام الأميركي، التي أجريت في السنوات الماضية، كانت لا تتجاهل الموقف الفلسطيني فحسب، بل كثيراً ما حرفت أيضاً نتائج هذه الاستفتاءات من خلال طرح أسئلة غير موضوعية متعلقة بالمسائل الرئيسية، لذلك فإن مؤسسة الدراسات العربية قامت بتبني دراسة استفتائية عريضة للرأي العام الأميركي، متعلقة بالجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية.

وقد أجرت الاستفتاء مؤسسة «عمل المعلومات (Decision Making Information)» وهي مؤسسة أميركية للأبحاث قامت باجراء مكالمات هاتفية في الفترة ما بين ٦ ــ ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢ مع ١٠٢٠ مواطناً أميركياً تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة، ويمثلون قطاعاً عاماً من المجتمع الأميركي. ومن الممكن تعميم نتائج استفتاء هذه العينة على كل المجتمع الأميركي بمعدل ٣٪ للصواب والخطأ.

وقد أظهر الاستفتاء بشكل خاص ما يلي:

١ ــ وافق ٧٦٪ من المشاركين في الاستفتاء على أن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة، عندما أخبروا بأن الولايات المتحدة أيدت في الماضي قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي ينص على اقامة دولتين في فلسطين أحداهما يهودية والأخرى عربية.

٢ ــ ٢٩٪ من المشاركين في الاستفتاء يعتقدون بأن اقامة تلك الدولة يشكل خطراً على الأمن الاسرائيلي.

٣ ــ إن التأييد لاسرائيل لا زال قوياً، حيث أن ٤٤٪ من المشاركين في الاستفتاء يفضلون مستوى عالياً من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل. وهناك فقط ٣٥٪ يؤيدون اتخاذ اجراءات تأديبية ضد اسرائيل نتيجة لغزو لبنان.

٤ ــ وجه السؤال التالي للمشاركين «لو عدنا لمدة سنة إلى الوراء فهل كنت متعاطفاً أكثر مع اسرائيل أو مع الفلسطينيين؟»، فكانت الاجابة ٥٩٪ تعاطفوا مع اسرائيل بالمقارنة لـ ٣٩٪

يتعاطفون معها الآن. بينما ١٢٪ تعاطفوا مع الفلسطينيين منذ سنة مضت و٢٣٪ يتعاطفون معهم الآن.

٥ ــ ٨٣٪ من المشاركين في الاستفتاء يؤيدون وجوب مشاركة الفلسطينيين في أي مباحثات للسلام.

٦ ــ بالنسبة الى رد الفعل للنقاط الرئيسية في مبادرة ريغان للسلام، فان ٧٢٪ وافقوا على أنه يجب أن يكون هناك تجميد في وضع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض العربية المحتلة، بينما وافق ٥٦٪ على أن اسرائيل يجب أن لا تضم الأراضي المحتلة.

٧ ــ ٦٩٪ من المشاركين وافقوا على أن اسرائيل خالفت قوانين تصدير السلاح الأميركي، التي تنص على تحديد استعمال هذا السلاح للقضايا الدفاعية.

ملاحظات عامة

● بشكل عام هناك تحول في الرأي العام الأميركي تجاه تأييد القضية العربية. ولذلك فانه اذا ما اتخذت اجراءات فعالة لتزويد الرأي العام الأميركي بمعلومات وحقائق عن القضية الفلسطينية فان هذا التغيير سيزداد باستمرار.

● وهناك اتجاهات في الرأي العام الأميركي تحبذ أن تساعد أميركا الفلسطينيين.

● وبالرغم من أن أغلب المعلومات التي لدى الأميركيين عن منظمة التحرير خاطئة ومأخوذة من المصادر الصهيونية، فان ٣٠٪ من أفراد الرأي العام يعتقدون بأن المنظمة يجب أن تشارك في أي مباحثات للسلام. وطبعاً يمكن بشن حملة اعلامية علمية وتزويد الأميركيين بمعلومات صحيحة توضح وجهة نظر المنظمة وتزيل صورة الارهاب العالقة في أذهان الأميركيين، كسب قطاعات كبيرة من المجتمع الأميركي لتأييد الموقف الفلسطيني.

● ثم أن هناك خوفاً عاماً من الحرب ومن التورط الأميركي في الصراع في الشرق الأوسط. ومن الجائز أن وجود قوات المارينز في لبنان زاد هذا الخوف. ومن الجائز أيضاً أن تكون المناظر التي ينقلها التلفزيون الأميركي من لبنان بشكل عام ومن بيروت بشكل خاص، قد زادت اتجاه الخوف من الحرب والتورط الأميركي فيها.

● ان المساعدات الأميركية لاسرائيل هي حجر الزاوية في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. ولكن عندما يتعارض التصرف الاسرائيلي مع المصلحة الأميركية فان هذه العلاقة تتعرض للاهتزاز.

● أظهرت الدراسة أن هناك تأييداً بين الأميركيين لتجميد المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة. ويجب التركيز على حقيقة مهمة وطرحها للرأي العام وهي أن المساعدات الأميركية لاسرائيل تستعمل لاقامة هذه المستوطنات، ومن الضروري قطعها.

● ان القوى الصهيونية والقوى المؤيدة لها تقوم باجراء استفتاءات للرأي العام الأميركي منذ عام ١٩٤٧. ولأول مرة تقوم مؤسسة شبه عربية باجراء مثل هذا الاستفتاء، وهذا يمثل أهمية لا يجب الاستهانة بها، وهي أن المجموعات العربية بدأت تتجه الى اتباع الأسلوب العلمي في تحليل الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

واشنطن ــ خليل قوطة

مراجعات

مصيدة بيروت

Alain de Chalvron, *Le Piége de Beyrouth*, Paris: Sycomore, 1982.

منذ الكلمة الأولى ينحاز ألان دوشالفرون للحق الفلسطيني. لكن دون ان يحيد عن ثوابت منهج الكتابة السياسية في الغرب المعاصر وتحديداً في فرنسا، اي الموضوعية التي لا تبيح لنفسها حق تجاوز حدود الوصف المحايد، والتفصيلية الدقيقة التي لا تصل الى حد الثرثرة، والمتابعة المثابرة للموضوع المعالج على المستوى التاريخي، لكن ايضاً، على مستوى المعرفة القريبة بالشخصيات البارزة للصراع وبالخلفيات المحلية والأولية له.

يريد ألان دوشالفرون في كتابه الصادر مؤخراً في باريس، أن يثبت رأياً في اجتياح لبنان الأخير من قبل القوات الاسرائيلية. ويقول الرأي، انه بعكس المزاعم الاسرائيلية، لم يكن الاجتياح الاسرائيلي للبنان، واحتلال اول عاصمة عربية، مجرد ردة فعل فورية على محاولة الاغتيال التي تعرض لها سفير اسرائيل في لندن؛ بل هي خطة سياسية مدروسة تهدف الى الدخول في المرحلة الثانية من مخطط كامب ديفيد، عن طريق إخضاع لبنان عسكرياً، وارهابه باحتلال اراضيه، من اجل دفعه على طريق توقيع معاهدة سلام ثانية بعد مصر في المنطقة العربية.

يقدم ألان دوشالفرون اكثر من حجة منطقية لهذا الرأي، ويبدأ بتعداد حججه عبر فصول الكتاب الستة والعشرين، منطلقاً من كون هذه الحرب ضرورة حتمية لانقاذ اسرائيل من مأزقين:

□ مأزق تورطها في بداية صيف ١٩٨١ باعتراف ضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية، إثر توقيع الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١.

□ مأزق إعادة انتخاب الليكود في ظل تهديد جديد بغلبة للمعارضة تطيح بحكومة الثنائي المحارب بيغن ــ شارون.

بالنسبة للنقطة الأولى، يقول دوشالفرون إن الانتصار الذي حققه ياسر عرفات، بارغام اسرائيل على توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع طرف لا تعترف بوجوده، قد ازعج بيغن تحديداً، وترك صدى سيئاً في الأوساط السياسية الاسرائيلية. كانت اللهجة في الأوساط السياسية والعسكرية، كما في الصحافة، لهجة نقدٍ حاد. وعلى المستوى العسكري البحت، كان المحللون مجبرين تماماً على الاعتراف بأن بنية منظمة التحرير لم تدمر... والمختص بالشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس» وهو المعلق المقروء جداً، لاحظ الواقع الذي «لا سابق له، وهو ان منظمة التحرير قد نجحت في التصدي للسجال».

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد أوضح المؤلف ان التخمينات الانتخابية لم تكن ابداً لصالح الليكود. وكان على بيغن ان يجد طريقة لاستعادة جمهوره المفقود عبر إقناعه بأن «الليكود»، وعلى رأسه مناحيم بيغن، يبقى خير مدافع عن امن اسرائيل.. فقام بضرب المفاعل النووي العراقي، غير ان هذا لم يأت بالأمن لا لسكان المستوطنات الحدودية

ولا لسكان المدن في اسرائيل. وهكذا، كما يقول الكاتب، «كانت لدى مناحيم بيغن معاناة موجعة اخرى: الفلسطينيون».. وكانت لديه كما يبدو معاناة من الصواريخ السوفياتية التي نصبها السوريون في البقاع. ولقد كان الفلسطينيون في لبنان، وفي هذا البلد كانت ايضاً الصواريخ. ولقد أقسم بيغن ان يقتلع الاثنين. غير ان حرب الأيام العشرة على جنوب لبنان التي انتهت بابراز صورة «اسرائيل المنحطة» في العالم، وابراز الهشاشة الاسرائيلية امام الضغوط الأميركية التي قادت اسرائيل الى توقيع تعهد مع عدو لا تعترف بوجوده.. «ان حرب الأيام العشرة هذه، بالنسبة لحكومة اسرائيل، انتهت الى فشل تام. ومناحيم بيغن، وكذلك اريئيل شارون ليسا من الرجال الذين يتساهلون في إذلال كهذا. وسيستخلصان من هذا الفشل العبر التالية:

«١ ـــ ان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً امر على القدر نفسه من اهمية تصفيتها عسكرياً.

«٢ ـــ من المستحيل تحقيق هذا الهدف بحملة قصف بسيطة: يجب التأهب لاجتياح بري للبنان، حتى بيروت.

«٣ ـــ يجب التحضير بشكل افضل لهذا الأمر على المستوى الديبلوماسي، خصوصاً حيال الولايات المتحدة.

«٤ ـــ البعد النفسي هو ايضاً مهم: فباستغلال ممنهج لحجة الارهاب، يمكن الوصول الى تمرير العملية باعتبارها عملاً من اجل السلامة العامة.

«هكذا ولدت لوحة 'عملية السلام للجليل'؛ وسينكب عليها اريئيل شارون ومناحم بيغن بلا كلل؛ وتحديداً بلا كلل في العمل على النقطة الرابعة»...

يؤكد شالفرون ان البعد النفسي في العملية ضد الفلسطينيين في لبنان، كان شديد الأهمية بالنسبة للثنائي المحارب: من اجل ذلك مضت سنة منذ قرارهما بتنفيذ الاجتياح (تموز ١٩٨١) وقبل ان ينفذاه فعلاً في حزيران ١٩٨٢. لقد احتاجت اسرائيل لحروب تمهيدية، تنهك لبنان وتنهك المقاومة الفلسطينية في لبنان وتجعلهم على المستوى المحلي والعربي والدولي مستحقين للعقاب الذي ستنزله اسرائيل بهما.

وإذ يعرض دوشالفرون لجميع انواع هذه الحروب: الدك المنتظم لجنوب لبنان؛ السيارات المفخخة؛ حروب السفارات؛ المطاردات الديبلوماسية، الاغتيالات السياسية او المجانية، تصفيات الحساب الطائفية او الحزبية، المحلية او الدولية، الجماعية او الفردية.. والمؤلف اذ يغرض لكافة اشكال هذه الحرب، فهو لا يرمي الى القول ان اسرائيل هي القدرة الكلية التي نظمت هذه المجازر.. غير انه يعتقد بأن اسرائيل كانت المستفيد الأول منها «سواء ساهم القادة الاسرائيليون ام لم يساهموا في هذه العمليات، فانهم قد تحققوا، ومن دون ان يسيئهم الأمر، بل بشيء من الغبطة البديهية، من الجو المشحون في بيروت. فمن اعتداء الى اعتداء، كبرت العلامة الفارقة للمدينة 'العاصمة العالمية للارهاب' و'قاعدة الارهاب الدولي' و'الغابة المرصودة لتصفية الحساب بين الارهابيين'. بشكل آلي ـــ يتابع دوشالفرون ـــ راحت الصحف تربط بين اسم بيروت، وبين اسوأ آفات هذا النصف الثاني من القرن العشرين: الارهاب. وكان التحليل الذي فرضته كبريات الصحف بسيطاً: بيروت = ارهاب. والحال ان م.ت.ف. = بيروت، إذن: الارهاب = الفلسطينيين. ولقد ناسب هذا التحليل تماماً التطلعات الاسرائيلية»...

هكذا يعتبر دوشالفرون، وهكذا يسوق الأدلة على ان عملية «سلامة الجليل» قد اعدت منذ تموز ١٩٨١، ويضيف اخيراً الى ادلته، دليلاً إضافياً هو تخلي منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤ بعد دخول ياسر عرفات الى مبنى الأمم المتحدة، عن منهج الارهاب (اختطاف الطائرات). هذا التخلي الذي ازعج اسرائيل، كما ازعجتها سياسة منظمة التحرير التي اكسبتها تأييد مائة دولة بحيث زاد العدد عن عدد الدول المعترفة باسرائيل؛ وازعجها الوزن السياسي للمنظمة المركزية الفلسطينية في المجتمع الدولي، وتقبل هذا المجتمع، تدريجياً، لفكرة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع.

هذه الأسباب كلها، برأي دوشالفرون، تشكل المؤشر والدليل على ان اجتياح لبنان قد خطط له منذ تموز ١٩٨١. غير ان المؤلف يرى مع ذلك ان خروج المقاتل الفلسطيني من بيروت ليس خسارة حقيقية للمقاومة الفلسطينية، «لقد كان لبنان، وهذا قيل دائماً، موقعاً رائعاً لمنظمة التحرير، لأن بوسعها ان تتحرك فيه باستقلالية كاملة. غير ان هذا القول، هو في الوقت نفسه خاطىء وصحيح: فهو صحيح على الصعيد العسكري، لأن اي بلدٍ في العالم

لا يستطيع ان يتسامح مثل لبنان بانشاء جيش اجنبي حقيقي، وان يتحرك هذا الجيش، عملياً، بمطلق السيادة على جزءٍ من اراضيه. وهذا الرأي خاطىء على الصعيد السياسي، لأننا غالباً ما ننسى وزن دمشق في بيروت؛ فسوريا تمارس في هذه المدينة، وصاية جسـدية حقيقيـة على منظمـة التحرير»

لقد خططت اسرائيل.. والمقاتل الفلسطيني خرج من مصيدة بيروت التي اطبقت.. ولكن على من؟ لا يجيب دوشالفرون.. لأنه مثل معـظم الكتاب الأوروبيين، لا يدعي استشرافاً للآتي، انه ملتزم بنهج الموضوعية الأوروبيـة: الوصف المحايـد والدقيق لوقائع الأمور، دون الوقوع في الثرثرة ودون ادعاء النبوة.

كاتيا سرور

النظام الزراعي في الزبيدات

د. سليم تماري، التأثيرات الاجتماعية للريّ الحديث على مجتمع فلاحي فلسطيني في غور الأردن،
بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٨٠ (نشر محدود).

تم اعداد هذا البحث الميداني عن قرية الزبيدات (شمال الغور الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة)، في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وشهر نيسان (أبريل) ١٩٨٠، بتمويل من جمعية المانونايت الاميركية التي اهتمت بدراسة نتائج مشروعها الزراعي (تحديث وسائل الري في القرية) على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقامت جامعة بيرزيت بطباعة البحث باللغة الانكليزية بعدد من النسخ لا يتجاوز المئة نسخة، مرفقاً بصور فوتوغرافية وتوضيحية للقرية.

قام الدكتور سليم تماري (الأستاذ في جامعة بيرزيت) باجراء الجزء الأول من البحث، الذي يتعرض للنظام الزراعي في القرية. أما الأساتذة ريتا جقمان (الأستاذة أيضاً في الجامعة نفسها)، فقد قامت باجراء الجزء الثاني، الذي يتعرض للحالة الصحية في القرية. ونشرت ترجمة كاملة لهذا الجزء في العدد ١٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ من **شؤون فلسطينية**، ولهذا فسيتم استعراض الجزء الأول، فقط من الدراسة.

يلخص الأستاذ تماري في مقدمة البحث هدفه العام منه، والذي يتحدد بمعالجة الكيفية التي استطاع بها مجتمع شبه فلاحي أن يتأقلم وسط حلقة من المستوطنات الاسرائيلية (المتقدمة تكنولوجيا) وما أدّت اليه سياسة الاستيطان من مصادرة أراضٍ ومياه وغيره، كان من نتائجها حدوث تغيرات واسعة على البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في القرية.

أما عن الأهداف المباشرة، فيحددها بأنها:

أولاً ـ دراسة تأثير ادخال أسلوب الزراعة الحديثة (التفتاف) على حياة الفلاحين.

ثانياً ـ ايجاد معلومات احصائية أساسية عن الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية في القرية لاستخدامها فيما بعد في مراقبة التغيرات الحاصلة داخل هذا المجتمع، أو في مجال مقارنتها بالقرى المجاورة في الغور الفلسطيني.

ثالثاً ـ وضع توصيات محددة في المجالات المختلفة على ضوء نتائج هذا البحث لاستخدامها في أي مشروع تطويري للقرية.

ولتحقيق هذه الأهداف، أجري احصاء شامل لعائلات القرية بالاعتماد على استبيان موجّه لمسؤول كل عائلة، هذا بالاضافة لاستخدام أسلوب المقابلة المفتوحة مع ثلاثة من ملاك الارض الرئيسيين في المنطقة نفسها، ونقاش التفاصيل المالية عن الموسم الزراعي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ مع اثنين من مزارعي القرية.

وفي مقدمة تاريخية لجوانب القضية الزراعية في الزبيدات، يقول الدكتور تماري أن اسم الزبيدات هو اسم لقبائل عرب الزبيدات القاطنين فيها الآن، وذوي الأصول شبه البدوية، حيث هاجروا من منطقة بئر السبع بعد حرب ١٩٤٨ الى غور الأردن ليعملوا كمحاصصين لملاك

أرض غائبين من طوباس ونـابلس. وفي أوائل الستينات، منحتهم الحكومة الأردنية ٥٠٠ دونم في المنطقة الجنوبية لمرج نعجة، على أساس تحويلها، بعد فترة خمس سنوات، من الزراعة المتتالية الى أرض خاصة بهم.

ومع حرب ١٩٦٧، فقد اهالي الزبيدات هذا الحق بمجيء الاحتلال الاسرائيلي وهجرة ٨٠٠ من أبنائهم الى منطقة اربد، وكذلك مع بـداية الحملة الواسعـة من المصادرات، التي شملت ٢٦٠ دونماً من أراضي القرية، و٧ آلاف دونم من أراضي مرج نعجة والقرى المجاورة لها، مما هدد المئات من الفلاحين الذين اعتاشـوا على نـظام المحـاصصـة بفقـدان الأراضي التي بحوزتهم.

أما نظام ملكية الأرض في الزبيدات، فيحتوي ثـلاثة مـظاهر رئيسيـة بالاضـافة الى الملكيـة الخـاصة للأرض: الحيـازة بدون ملكيـة، نظام المحـاصصة، والضمـان. وكلها مـظاهر مهمـة شاركت في عدم استقرار علاقة الفلاح بالأرض. وفي معـرض استعراضـه لنظام المحـاصصة، يعرف الأستاذ تماري هذا النظام بأنه نظام شبه اقطاعي، يقوم بين الفـلاح ومالك الأرض على أساس تقديم المالك للمياه والأرض وقرض نقدي مسبق لشراء البذور والسماد وغيره، وفي المقابل يقدم الفلاح العمل، وجزءاً من رأس المال المودع في الأرض. وفي احصائية عن أراضي منطقة مـرج نعجة والزبيـدات التي يـزرعهـا سكـان الزبيدات، يتبين أن مساحة الأرض التي يحوزها الفلاح الواحد لا تزيد عن ٥,٢ دونم. وهذه المساحة أقل من الحد الأدنى من المساحة الأرضية التي تكفي عائلة مكونة من ثمانية أشخاص والمقدرة بحوالي ١٠ دونم. هنا يضيف نظام المحاصصة الى أراضي الفلاح بضعة دونمات أخرى لتصل مجموع حيازات الفلاح الى ١٤,٢ دونماً. وهي بالتحديد ما تمنعه من الانتقال الى سوق العمل المأجور.

أما نظام ايجار الأرض مقابل مبلغ فوري من المال، فهو نظام موجود ولكنه غيـر منتشر في القرية، ولا تزيد مساحة الأراضي المؤجرة عن ٤٧ دونماً.

ويستكمـل الأستـاذ تمـاري حـديثـه عن شخصيتين رئيسيتين في مجال العمل الزراعي في القـريـة، الأولى: مـلاك الأرض الغـائبين والمقيمين. والثانية: السماسرة والتجـار. فيقول أن ظاهرة ملاك الأرض الغائبين قد ظهرت في الغور الشمالي مع بداية الخمسينات، حين أعلنت الحكومة الأردنية منحها مسـاحات واسعـة من الأراضي الأميرية لكل من يستطيع زراعتها لثلاث سنوات متتالية، مما شجع عدداً كبيراً من تجار نـابلس وطوباس على امتـلاك هـذه الأراضي، خصوصاً في ظل وجود عدد كبير من اللاجئين في مخيمات الغور الجنوبي ذوي الخبرة الواسعة في زراعة الأرض وغير المالكين لوسائل انتاج خاصة بهم.

ويضيف أن هذه العملية قد أثرت بشكل كبير على تطور الزراعة في الأغوار، فتم حفر مئات الآبـار الارتوازيـة بمساعـدة الحكومـة الأردنية ووكالة غوث اللاجئين، وبدأت زراعة الحمضيات بـالانتشـار في الغـور الجنـوبي ضمن تـوفـر الاحتيـاطي الضخم من العمالة المـأجـورة في المخيمات. أما في الغور الأوسط والشمالي، فقد استمر شكل المحاصصة كشكـل غالب، ضمن وجود ثلاثة عوامل أثرت عليه في أراضي الأغوار ككل:

أولاً ــ انخفـاض الطلب عـلى أراضي الغـور بعكس مناطق أخرى مثل جنين وطولكرم.

ثانياً ــ الظروف المناخية الصعبـة التي جعلت استقرار عائلة فلاحية لفترة طويلة في أراضي الاغوار مسألة صعبة.

ثالثاً ــ اعتماد الفلاحين المحاصصين (وهم من اللاجئين) على ملاك الأرض في ايجاد سكن لهم، مما عزز من طول مدة المحاصصة والاستقرار الى خمس سنوات بالمعدل.

أما السماسـرة والتجار، فتحـدد دورهم في اقراض الفلاحين الصغار والمحاصصين مبـالغ مالية سابقة للموسم الزراعي مقابل ٧٪ من ثمن الناتج «المسوّق» في الحسبة (وهم في العادة تجار الحسبة الكبار). هذا بالاضافة الى الفائدة المتفق عليها على القرض المـالي نفسه. وفي حالات كثيرة يكون هؤلاء التجار والسماسرة هم أنفسهم ملاكي الأرض الكبار. ويلخص الأستاذ تمـاري وظائف هؤلاء السمـاسرة بـأربع نقـاط رئيسية:

- يوفرون للفلاح حاجاته من البذور والكيماويات

والمبيدات، الخ..

□ يوفرون له مبلغاً من المال في نهاية موسم الصيف حيث ينعدم الدخل الزراعي.

□ يوفرون له صناديق لتسويق بضاعته.

□ يتفاوضون مع تجار الحسبة (إن لم يكونوا هم أنفسهم) للحصول على أعلى سعر لبضائعهم.

وفي المقابل، فان السمسار هو المسؤول الوحيد عن تحديد أسعار المبيدات والبذور، وهو الوسيلة الوحيدة للتسويق. وفي حال عدم قدرة الفلاح على ايفاء ديونه، يحق للسمسار أخذ ما يعادل ديونه من ملكية الفلاح، أو تجديد الاتفاق معه لسنة جديدة تضاعف من ديونه السابقة.

وينتهي الأستاذ تماري من هذه القضية بالقول ان النتيجة العامة تكون، في العادة، مشاركة مالك الأرض والسمسار للفلاح في أرباحه السنوية، واعتماد الفلاح بشكل كامل على قروضهما، مما أدى في الزبيدات الى تزايد اهمال الفلاحين لأراضيهم، وتوجههم مع منتصف السبعينات الى سوق العمل المأجور المتاح في المستوطنات الاسرائيلية القريبة.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث، يتحدث عن مشكلة مصادر المياه في القرية لأهميتها في التقديم لنقاش أسلوب الري الحديث وأثره على القرية. فيقول أن السياسة الاسرائيلية لم تتوقف عند مصادرة أراضي الزبيدات فقط، بل استكملته لتصل الى قانون يمنع حفر آبار ارتوازية جديدة في الأغوار، وتدمير ستة آبار ارتوازية ما بين أراضي المحروق والزبيدات (١٥ كم)، بحيث لم يبق لأهل الزبيدات الا بئر الزبيدات الذي تحدد انتاجه بـ ٢٠٠ ــ ٣٠٠ ألف متر مكعب في السنة، أي ما يكفي لريّ ٢١١ دونماً من أراضي القرية الزراعية. أما في المنطقة المحيطة بها، فتوجد سبعة آبار ارتوازية يملك ستة منها ملاكون كبار. واذا أضيف الى ذلك المشاكل المحيطة بأسلوب الريّ القديم (القنوات المفتوحة)، والتي تؤدي الى فقدان كميات كبيرة من الماء بالتبخر والتسيّب الأرضي، وبداءة التكنيك الزراعي، ومشكلة تملح أراضي الأغوار مع قلة الأمطار فيها، لوجدنا أن من النتائج الطبيعية لذلك، التوجه المتزايد للفلاحين للعمل المأجور وتركهم أراضيهم الزراعية.

الري الحديث يأتي للزبيدات

تحت هذا العنوان، يعالج الأستاذ تماري الفترة ما بعد عام ١٩٧٧ (سنة ادخال الري الحديث أراضي القرية)، وفيها جرت مجمل التغيرات التي شهدتها القرية، وتشمل أثر الري الحديث على الانتاجية والدورة الزراعية والعمل والتسويق والمداخيل النقدية.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض مختصر لكيفية دخول أسلوب الري الحديث أراضي الزبيدات؛ فيقول أن هذا الأسلوب لم يكن غريباً على أهالي القرية، خصوصاً أولئك الذين عملوا كعمال زراعيين في أراضي المستوطنات الاسرائيلية المحيطة؛ بل ان الحاجة كانت ماسّة لهذا الأسلوب ، في ظل ازدياد تملح تربة الزبيدات لدرجات خطيرة وانخفاض الانتاجية الأرضية وندرة مصادر المياه ومشاكل توزيع الأسمدة.. الخ. الّا أن المعيق الرئيسي، في رأيه، كان دائماً في عدم توفر رأس المال الكافي للشروع في مثل هذه العملية الضخمة.

وكان لتجربة بعض مزارعي القرية باستخدام هذا الأسلوب بمساعدة جمعية المانونايت عام ١٩٧٦ نتائج مذهلة على صعيد الانتاجية، حيث ضاعفت الانتاجية الى حوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف الانتاجية القديمة. هذه التجربة شجعت القرية بكاملها على الاتفاق مع الجمعية على أساس مد شبكة المياه الرئيسية وتوابعها بتكلفة أساسية بلغت مليون ونصف المليون ليرة اسرائيلية (٩٠,٠٠٠ دولار بأسعار ١٩٧٨)، ومشاركة الأهالي بما قيمته ٣٠٪ من التكاليف الرئيسية. ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلوب الري الحديث كان في الأصل منتشراً في معظم ملكيات الغور الشمالي والجنوبي الكبيرة، لتوفر رأس المال المطلوب، وبسبب من أن هذا الأسلوب هو غير اقتصادي للملكيات التي تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً.

أما في مجال تقويم النتائج الرئيسية لاستخدام أسلوب الري الحديث في الزبيدات، فيحدد الأستاذ تماري النتائج التالية:

أولاً ــ تزايد في الانتاجية وصل حتى ٥ ــ ٨ أضعاف الانتاجية القديمة.

ثانياً ــ موسم مبكر يوفر امكانية التسويق

بأسعار عالية.

ثالثاً ـ وفر المدخول النقدي المتزايد للفلاحين شروطاً أفضل في مجال المفاوضة مع السماسرة والتجار.

رابعاً ـ أعطى تزايد معدل الإنتاجية قوة أكبر للمحاصص في مفاوضته مع مالك الأرض.

خامساً ـ أدى «التقتاف» الى اعادة تنظيم عملية العمل الزراعي، في مجال اعفاء المزارعين من الأعمال الجسدية، وزيادة كثافة العمل الزراعي، وازدياد الطلب على العمل المأجور الموسمي، وازدياد الاعتماد على الآلة الزراعية في معظم المهام.

سادساً ـ أدى الى اعتماد الفلاح بالأساس على التكنولوجية الاسرائيلية، وبالتالي خضوعه لارتفاع أسعار البذور المحسّنة والآلات والمبيدات، الخ.. مما يعرضه لأعباء مالية جديدة.

سابعاً ـ تؤدي عملية مراكمة رأس المال الى ظهور انقسامات طبقية جديدة، فهي عملية غير متساوية، وتؤثر على الفلاحين المتوسطين تأثيراً مختلفاً عن تأثيرها على فلاحي الملكيات الصغيرة، وعلى المحاصصين وعلى المالكين ـ المزارعين. وهذا يقودنا الى توقع تغيرات اجتماعية واسعة.

ويفصل الدكتور تماري هذه النتائج، خاصة فيما يتعلق بالانتاجية، والمداخيل، واختلاف الدورة الزراعية، وشبكة التسويق. وعن الأخيرة، يحدد أنه أصبحت هناك أربعة مجالات رئيسية للتسويق: الأول، البيع لتجار الجملة والسماسرة (وقد تحدثنا عنها سابقاً)؛ الثاني، التصدير الى الأردن، ويستعرض هنا الصعوبات التي تواجه مزارعي الزبيدات من أجل استحضار «شهادات المنشأ» من ممثلي الأردن في الضفة الغربية، هذا بالاضافة الى اتخاذ الأردن اجراءات متعددة منها منع استيراد الناتج الفلسطيني الى السوق الأردني، الا بعد نزول الانتاج الأردني الى السوق وانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية مما عرض الانتاج الفلسطيني لضربات متكررة على هذا الصعيد؛ الثالث، ضمان المحصول، وقد انتشر هذا الشكل بعد ادخال الأسلوب الحديث للري، ويستمد ضرورته من وجود عدد من المزارعين المحتاجين الى السيولة النقدية لدفع أجور العمال وغيرها من الاحتياجات قبل انتهاء الموسم الزراعي، ويقوم بعملية الضمان، تجار الجملة من نابلس على الأغلب؛ الرابع، البيع المباشر للجمهور، ويقوم بهذه العملية النساء والأطفال الذين يجلسون الى جانبي الطريق المار بالزبيدات ويبيعون المحصول للسيارات المارة في الطريق.

ويلخص الأستاذ تماري نتائج البحث باستعراض العوامل التي كانت تهدد الزراعة في منطقة الزبيدات وتؤثر في انتقال عدد كبير من الفلاحين الى العمل المأجور، وصولاً الى ادخال التكنيك الحديث وما أنتجه من تأثيرات مختلفة على زيادة الانتاجية والمدخول وتقسيم العمل، الخ.. مما رسّخ من علاقة الفلاح بالأرض، ودفع مركزه الى الأمام بعلاقته بالسمسار والتاجر ومالك الأرض، وان لم تتغير هذه العلاقة بشكل بنيوي وجذري.

لا شك في أن هذه الدراسة تضيف عمقاً تحليلياً جديداً في مجال دراسة التغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بعد الاحتلال. وتبرز أهميتها، بشكل خاص، في كونها دراسة تحليلية ميدانية شاملة لمجتمع فلاحي محدّد. فهي تطبيق خلّاق لمفاهيم نظرية طالما تم تناولها بمعزل عن الوقائع الحية الميدانية، وهي بذلك تضيف الجوانب الخاصة التي تميز تطور المجتمع الفلسطيني في ظل الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واذا كان الوصول الى الشكل الخاص لتطور المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال، يحتاج الى عدد كبير من الدراسات الميدانية والنظرية متعددة الجوانب، فلا شك في أن هذه الدراسة هي نقطة انطلاق أساسية، واحدى أهم البدايات على هذا الطريق.

سمير عثمان

المقاومة الفلسطينية ـــ سياسياً

اجتماعات عدن والحوار مع الأردن

عقدت القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية والأمناء العامون لفصائل الثورة في عدن، سلسلة اجتماعات برزت أهميتها في التأكيد على وحدة الصف الفلسطيني، وبالتالي التأكيد على أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الوطنية المستقلة، وعلى استقلالية قرارها، والتصدي للمشاريع الأميركية والصهيونية، التي تعمل على تصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، والعودة، بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

جاءت هذه الاجتماعات بعد تاليف اللجنة العليا المشتركة الأردنية ـــ الفلسطينية في عمان، بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٢، برئاسة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومُضر بدران رئيس الوزراء الأردني، والتي كلفت بمتابعة الحوار، حول شكل الاتحاد الكونفدرالي بين الشعبين الفلسطيني والأردني في المستقبل، الى جانب، بحث العلاقات والتنسيق بين الطرفين. وستكون اللجنة بمثابة مرجع أعلى للجنتين، عسكرية واقتصادية تابعتين لها، وقد تشكلتا في عمان خلال الزيارة السابقة التي قام بها عرفات في تشرين الأول (نوفمبر) الماضي.

أما اجتماعات القيادة الفلسطينية في عدن فان أهميتها جاءت في نتيجتها، حيث أدت الى تضييق شق الخلاف بين الأطراف الفلسطينية، وهو الخلاف الذي برز بسبب الاتصالات الفلسطينية الأخيرة مع الأردن وما أثارته من تكهنات ومخاوف. فقد رأى بعض فصائل المقاومة أن مثل هذه الاتصالات سوف تؤدي الى تفويض الملك حسين بحق تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي سوف تسقط شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في هذا التمثيل. وذهب بعض هذا البعض الى حد الادعاء بأن المسار الجديد للعلاقات الفلسطينية ـــ الأردنية سوف يقود الى التنازل عن مطلب اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذا، مع العلم بأن المجلس المركزي الفلسطيني الأخير، فوّض رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، بالتحرك على أساس توصياته ومقرراته التي رفضت تفويض أية دولة عربية بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد.

وفي الجو الذي رافق هذه التكهنات والمخاوف، أعادت القيادة الفلسطينية في عدن توضيح كافة المواضيع المختلف عليها، وتوصلت الى الاعلان عن بيان أكدت فيه منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الثابت من هذه القضايا، مجددة التزامها ببرنامجها السياسي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني وبكافة المقررات الأخرى للمجالس الوطنية السابقة.

اجتماعات عدن

حضر هذه الاجتماعات، التي عقدت في الثالث والرابع والخامس من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، الى جانب ياسر عرفات، كل من الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، والأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، والأمين العام لجبهة التحرير العربية عبد الرحيم أحمد، والأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية طلعت يعقوب، والأمين العام لجبهة النضال الشعبي سمير غوشة، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومن المسؤولين الآخرين. وبحث المجتمعون الموقفين العسكري والسياسي، واستعرضوا وضع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية، ونشاط المنظمة في اطار العمل العربي المشترك. وفي مقدمتها تحركات اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن القمة العربية، والنشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، لتعزيز وتطوير العلاقات الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني ونضال الأمة العربية، وذلك في اطار الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والاشتراكية.

أما عن مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، الذي دار حوله، كما يبدو، نقاش واسع، فان «بيان عدن» الذي صدر في ختام الاجتماعات، لم يتطرق له مباشرة، وبالاسم، بل ألمح اليه تلميحاً كما يتضح من استعراض أهم فقرات هذا البيان. وفي البيان أعلن المجتمعون، أولاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تستمر في مواجهة المخططات والمشاريع الأميركية والصهيونية وعلى رأسها اتفاقيات كمب ديفيد والحكم الذاتي؛ لانها تحاول تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأنها لا تحمل في جوهرها أي قدر من الاستجابة لحقوق هذا الشعب الوطنية. وأكدوا، ثانياً، على تمتين الوحدة الوطنية في اتجاه وحدة الثورة الفلسطينية، في اطار منظمة التحرير ومؤسساتها، بالمشاركة الفعالة من جميع الفصائل والقوى الوطنية؛ وتعزيز صمود الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل ولبنان. ودعوا، أخيراً، الى تصعيد الكفاح المسلح، بوجه خاص داخل الأرض المحتلة «وخلف خطوط العدو»، اضافة الى تطوير القدرات العسكرية الفلسطينية في مواقعها الجديدة.

وفي نهايته أكد البيان على ضرورة متابعة تنفيذ ما أتفق عليه سابقاً، على جميع المستويات والمؤسسات القيادية، للخروج، في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بالمقررات والمواقف التي تتعلق بمسيرة ومستقبل الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، استناداً الى البرنامج السياسي للمنظمة والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية السابقة (**نداء الوطن**، العدد ١١٩، ١٩٨٢/١٢/١١، ص ٥).

وفي السياق نفسه، حدد نايف حواتمة، بعض المواضيع المتفق عليها خلال المحادثات في اليمن على الشكل التالي:

□ العمل على إيجاد موقف موّحد ضد مشروع ريغان، مع رفض تفويض الشعب الفلسطيني لأية دولة عربية، مشيراً، بهذا، الى رفض فكرة تفويض الأردن، والعمل، كذلك، على مواجهة الضغوط العربية بهذا الخصوص.

□ الاتفاق مع الأردن، على متابعة العلاقات الثنائية على قاعدة الكونفدرالية المشروطة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل أساسي.

□ التأكيد على رفض أية علاقة مع النظام المصري المرتبط باتفاقيات كمب ديفيد، وادانة اللقاءات والتصريحات الفلسطينية في مصر.

□ التأكيد على ضرورة تصحيح العلاقات مع سوريا وتطويرها لمواجهة الاعتداءات الاميركية الاسرائيلية، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي.

□ الاتفاق على تقديم الدعم الممكن للقوى الوطنية اللبنانية، التي تقاتل ضد الاحتلال الاسرائيلي (**السفير**، ١٩٨٢/١٢/٦).

اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

أثمرت المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية تشكيل اللجنة العليا المشتركة، كما مرّ معنا؛ وشارك في اجتماعاتها الأولى التي عقدت في ١٩٨٢/١٢/١١، عن الجانب الأردني وزير الاعلام عدنان أبو عودة، ووزير الدولة لشؤون الأرض المحتلة حسن ابراهيم، ووزير الخارجية

مروان القاسم، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي سليمان، وعن الجانب الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف: ياسر عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الرحيم أحمد الأمين العام لجبهة التحرير العربية، وحامد أبو ستة، وأحمد صدقي الدجاني، كذلك حضر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. وتقوم اللجنة، الى جانب بحثها للعلاقات بين الجانبين، بوضع استراتيجية مشتركة لهما. والجدير بالذكر، أنه ظهرت خلافات فلسطينية حول العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية، وتشكيل اللجنة العليا المشتركة. وبرزت في سياق هذه الخلافات مواقف حادة لبعض فصائل المقاومة، وذهب البعض بعيداً في عرض طبيعة هذه العلاقات والمحادثات، فجاءت تقديراتهم وتصوراتهم على عكس ما بيّن الأعضاء الفلسطينيون المشاركون في الاتصالات. فمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ــ الصاعقة، قدرت، في بيان صادر لها في دمشق، «أن محادثات عرفات ــ حسين، أدت الى تشكيل لجنة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني». كما ادعت أن المحادثات الثنائية في عمان ستؤدي الى تدعيم موقف الملك حسين والهادف الى المشاركة في حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فانها تمهد الطريق أمام اقتراحات ريغان وغيرها من المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية» (النهار، ٣/١٢/١٩٨٢). وبدورها انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، تشكيل اللجنة المشتركة لأنها، كما مضت هذه الجبهة الى القول، لم تشكل بقرار شرعي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي الفلسطيني، أو أية مؤسسة فلسطينية شرعية أخرى (السفير، ١٤/١٢/١٩٨٢). واعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، أن مشروع الاتفاق الأردني ــ الفلسطيني يختزل حقوق الشعب الفلسطيني «بالحكم الذاتي المرتبط بالنظام الأردني» (المصدر نفسه، ١٧/١٢/١٩٨٢). في حين أن الأمين العام للجبهة الشعبية جورج حبش أوضح أن البرنامج السياسي الذي أقرّته منظمة التحرير بالاجماع في عام ١٩٧٩، ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فوق جميع الأراضي الفلسطينية المحررة، لهذا فان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الأردني ــ الفلسطيني لا يمكن بحثه الا بعد قيام هذه الدولة (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٨٢).

في المقابل، أوضح ياسر عرفات مجدداً، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعسكري والدبلوماسي. وردّ عرفات على كل الانتقادات، معتبراً أنها تتناقض ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي أشارت الى العلاقات المميزة الأردنية ــ الفلسطينية. وفي الاتجاه نفسه، أوضح الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية عضو اللجنة العليا المشتركة، ياسر عبد ربه، العوامل الموضوعية التي تفرض اقامة علاقات خاصة مع الأردن، وأكد أن منظمة التحرير ترسم خطوط هذه العلاقات على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخدم تعزيز دورها بين الشعب الفلسطيني خارج الوطن المحتل وداخله. واعتبر أن المنظمة تنطلق من مبدأ «أن المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، تفترض حرية العمل للحركة الوطنية الفلسطينية، في مواصلة المواجهة للعدو الصهيوني الامبريالي المشترك؛ وبعد معركة لبنان، فان دور منظمة التحرير في الأردن يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى»، وأن اقامة هذه العلاقات لن تتم الا بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي ستقوم على «أساس طوعي حر، وعلى قاعدة التكافؤ والديمقراطية» (نداء الوطن، مصدر سبق ذكره، ص٣). وبالنسبة لأعمال اللجنة الأردنية ــ الفلسطينية العليا، صرح عبد ربه، بأنها أكدت التزامها بقرارات مؤتمر قمة فاس، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير، ممثله الشرعي الوحيد.

اجتماعات اللجنة التنفيذية، والمجلس العسكري الفلسطيني

انعكست ايجابيات «بيان عدن»، على مختلف اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت في تونس

برئاسة ياسر عرفات في ١٧/١٢/١٩٨٢. وكان أول الموضوعات الذي أدرج على جدول الأعمال، موضوع عقد المجلس الوطني الفلسطيني، وتأليف لجنة خاصة لتحديد موعد انعقاد المجلس ومكانه. وقد تشكلت هذه اللجنة فضمت، الى جانب عرفات، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، وعدداً آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية. وتم بالفعل في ٢٠/١٢/١٩٨٢، تحديد مكان الانعقاد في الجزائر في الرابع عشر من شهر شباط ـ فبراير ١٩٨٣.

وطرحت على جدول الأعمال مواضيع عديدة أخرى، فناقشت اللجنة التنفيذية، نتائج المباحثات الفلسطينية ـ الأردنية، وأعمال اللجنة العليا المشتركة. وبهذا الخصوص، أصرّ عرفات، على توضيح فحوى مشروع التقارب الفلسطيني ـ الأردني، وانهاء التحفظات التي أثيرت لدى بعض الجهات الفلسطينية. وقدم الى جانب ذلك، تقريراً حول الموقف في الشرق الأوسط وتطور القضية الفلسطينية، والخطوات السياسية المقبلة. وتطرقت اللجنة الى اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع القوات الفلسطينية في لبنان وسائر الدول العربية الأخرى. وتناولت أيضاً، نتائج مباحثات اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن قمة فاس، في عرض مشروع السلام العربي على الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة. وأبدت المنظمة أسفها للموقف البريطاني الرافض لمشاركة ممثل المنظمة ضمن الوفد السباعي العربي، الذي كان مقرراً أن يزور لندن خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. واعتبرت أن هذا الموقف يتناقض ومواقف بقية أعضاء المجموعة الأوروبية. وبحثت اللجنة، أخيراً، في الأوضاع المعيشية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مخيمات بيروت وجنوب لبنان. وتطرقت الى الموقف العام في الأراضي العربية المحتلة. وألفت في نهاية الاجتماعات لجنة لمتابعة الحوار الفلسطيني ـ السوري، ولتقويم نتائج المساعي العربية المبذولة لتسوية الخلافات بين الجانبين (**الدستور، ١٩/١٢/١٩٨٢**).

من جهة أخرى، ترأس ياسر عرفات في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، دورة اجتماعات المجلس العسكري التي عقدت في صنعاء. وبحث المجلس وضع القوات الفلسطينية في البقاع والشمال، خصوصاً في ضوء الحشود العسكرية الاسرائيلية، والتهديدات الأميركية. وبحث المجلس أيضاً، الوضع داخل الأراضي العربية المحتلة، وتصعيد العمل الفدائي فيها. وتمّ استعراض الخطة التدريبية للقوات الفلسطينية المرابطة في مواقعها الجديدة بعد الخروج من بيروت، وتقويم حالة كل قوة على حدة. اضافة الى استعراض الأوضاع العسكرية لهذه القوات بشكل عام، وكيفية ربطها ادارياً، وتوفير شؤونها المتعلقة بالتجهيز والتسليح (**الشرق الأوسط، ١١/١٢/١٩٨٢**).

وأكد عرفات أمام المجلس، أن أي مشروع للسلام في الشرق الأوسط، لن يتم له النجاح، اذا لم يقر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في تقرير المصير والعودة، واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير، ١١/١٢/١٩٨٢**).

وفي هذا السياق، تبلورت الاجتماعات الفلسطينية الأخرى في اتجاه واحد، حيث دعت اللجنة المركزية لحركة «فتح»، التي عقدت اجتماعها في الكويت في ٦/١/١٩٨٣، الى تطوير العلاقات الفلسطينية ـ السورية، والفلسطينية ـ الأردنية، وغيرها من العلاقات مع الدول العربية. وبحثت اللجنة زيارة عرفات الى موسكو، ومسألة فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عربية ضد بريطانيا، بسبب رفضها استقبال الوفد السباعي العربي. الى جانب ذلك، درست اللجنة موضوع تصعيد العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، كما بحثت في الموضوع المهم الآخر، وهو تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية (**المصدر نفسه، ٨/١/١٩٨٣**).

وركزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من جهة أخرى، في اجتماعات لجنتها المركزية التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تصليب موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدة الموقف الوطني الفلسطيني في مجابهة مشروع ريغان، كونه يشكل الخطر الأساسي على الثورة الفلسطينية. وطالبت الجبهة الثورة الفلسطينية والدول والقوى الوطنية العربية

باستخدام مقررات فاس كسلاح سياسي لتعطيل خطط الرجعية العربية، واحباط المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي. ودعت الجبهة في بيانها الصادر عن هذا الاجتماع، الى التمسك باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس أكثر ديمقراطية. كما دعت، الى تصعيد أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخلف خطوطه في لبنان، والدول العربية الأخرى، والعمل على اعادة تجميع القوات الفلسطينية الموزعة على الدول العربية. وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية العربية والدولية، دعت الجبهة الى تطوير العلاقات الفلسطينية ــ العربية، وبالأخص الفلسطينية ــ السورية، وتعميق التحالف الفلسطيني مع الدول الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي خاصة.

الذكرى الخامسة عشرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

احتفلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها. وبهذه المناسبة نظمت الجبهة مهرجاناً شعبياً في دمشق، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٢، حضره ياسر عرفات الذي قدم من صنعاء بصورة مفاجئة للمشاركة في المهرجان، وحضره جورج حبش الأمين العام للجبهة، وعدد آخر من القادة الفلسطينيين، وممثل لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا. وألقى عرفات كلمة في المهرجان جدّد فيها القسم والعهد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأعلن «أن الثورة الفلسطينية ستستمر، رافعة الراية والبندقية، وسالكة طريق الكفاح المسلح الطريق الوحيد للعودة الى فلسطين». وشرح عرفات الوضع الفلسطيني الذي يواجهه، بعد معركة بيروت، تحدياً حضارياً للأمة العربية، وطالب القادة الفلسطينيين والعرب بتحمل مسؤولياتهم التاريخية أمام هذا التحدي. ووجه نداءه للقادة العرب، للقيام بتحرك عربي سريع، لمواجهة التوسع الصهيوني الذي «لا يريد فلسطين أو لبنان فقط، وانما يريد احتلال الأراضي العربية كلها».

وبدوره أكد جورج حبش على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق التلاحم الحقيقي بين الثورة وجماهيرها العربية في سوريا ولبنان والأردن ومصر وباقي الدول العربية. واعتبر حبش أن معركة تحرير الأراضي العربية ليست معركة فلسطينية فحسب، بل هي معركة عربية مشتركة. كما أكد على استمرار حمل البندقية، واستمرار الكفاح المسلح، لمواجهة المخططات والمشاريع الأميركية والعربية الاستسلامية.

وجاء في كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، أن حرب لبنان أعطت المقاومة الفلسطينية «صلابة في العقيدة، ووضوحاً في الرؤية، واستقامة في المسيرة»، واعتبر أن كل حديث عن التوافق بين المشروع العربي الصادر عن قمة فاس ومشروع الرئيس الأميركي ريغان، هو أمر مغلوط (**المصدر نفسه**).

مؤتمر المحافظة على التراث الفلسطيني

في تونس، نظمت «الجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته» مؤتمرها الأول الذي ضم عدداً من الشخصيات وممثلي المؤسسات الفلسطينية والعربية والأجنبية، وقد رعى ياسر عرفات، الى جانب السيدة وسيلة حرم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والسيد محمد المزالي رئيس وزراء تونس، حفل الافتتاح في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) المنصرم. وألقى القائد الفلسطيني كلمة في جلسة افتتاح المؤتمر تحدث فيها عن مكانة فلسطين الحضارية باعتبارها أرض الرسالات السماوية والحضارات، وثمّن عالياً تشكيل اللجنة، واعتبره علامة حضارية تضاف الى سجل فلسطين، وتأكيداً على أن الشعب الفلسطيني ليس وحده في العالم. كما تحدث في الجلسة محمد المزالي، والدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشجبت الكلمات قيام اسرائيل بنهب التراث الثقافي الفلسطيني.

الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية

احتفلت الثورة الفلسطينية بالذكرى الثامنة عشرة لانطلاقتها، ولأول مرة بعد خروج المقاتلين

من بيروت. واختلفت مظاهر الاحتفالات في هذا العام مع اختلاف المكان. الا أن التأكيد على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستمرار الكفاح المسلح، استمر عنواناً لهذه الاحتفالات. ويصادف موعد الذكرى، بداية مرحلة جديدة من النضال الفلسطيني، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية برسم ملامحها، بانتظار تحديدها نهائياً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) ١٩٨٣. وحدد ياسر عرفات، بمناسبة الذكرى، أهداف الثورة وهي الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون القدس عاصمة لها، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتوجه لذلك برسالة من تونس، الى الأصدقاء والحلفاء وجميع اليهود داخل اسرائيل وخارجها، من «أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه مثل سائر الشعوب». وأكد عرفات في رسالته هذه، على دعم الشعب اللبناني، بكل الامكانيات، من أجل تحرير أراضيه، وطرد العدو الاسرائيلي منها. واعتبر أن بيروت هي المدينة الوحيدة التي تستحق لقب «عاصمة العرب». وفيما يخصّ التحرك العربي خلال الحرب، أبدى عرفات أسفه من موقف الدول العربية أثناء حصار القوات الاسرائيلية لبيروت. واتهم الولايات المتحدة الأميركية بطعن الثورة الفلسطينية بواسطة اسرائيل (**النهار**، ١٩٨٣/١/١). وأكد، أيضاً، أن الدولة الفلسطينية ستقوم مهما كانت الصعاب والعقبات، وستكون هذه الدولة «دولة التلاحم مع كل العرب، خاصة تلك الوحدة الخالدة مع [الشعب] الأردني» (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٣/١/٢).

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه كان من المقرر اقامة احتفالات خاصة بهذه المناسبة في عدن، الا أنها تأجلّت حداداً على ضحايا الزلزال الذي ضرب اليمن الشمالية.

وفي الجزائر، ترأس عرفات، احتفالاً لهذه المناسبة، تم خلاله التأكيد على اعادة تنظيم القوات الفلسطينية «لمواجهة الموقف الجديد لما بعد بيروت»، وتعزيز النضال السياسي والعسكري داخل الأراضي المحتلة، بدرجة تتوافق وما يتحقق من انتصارات دبلوماسية. وبهذا الخصوص، صرح نائب القائد العام لقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» أمام المقاتلين الفلسطينيين في لبنان بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة، بأن الوجود العسكري الفلسطيني في شمال لبنان والبقاع لن يتعارض مع استقلال ووحدة وسيادة لبنان، بل ستقوم هذه القوات بمساندة الشرعية ضد العدو الصهيوني المشترك. وأكد خليل الوزير، «أن الكفاح المسلح سيبقى الشكل الأساسي للنضال الوطني الفلسطيني، حتى يتم تحقيق كامل أهداف ثورة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وحتى يسلم الأعداء بحق الفلسطينيين في بناء دولتهم الوطنية المستقلة» (**السفير**، ١٩٨٢/١/٣).

من جهة ثانية، تلقى عرفات رسائل تهنئة بهذه المناسبة، من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ورئيس وزراء تونس محمد المزالي، ووزير الخارجية التونسي الباجي قائد السبسي. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، لعرفات، أن الشعب الفلسطيني سيتمكن بفضل ارادته، وتأييد الدول العربية له، من استعادة حريته وكرامته، واقامة دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١/١).

سمر مكاوي

الوطن المحتل

هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية

احتلت السياسة الجديدة ــ القديمة التي تتبعها الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، باشراف رئيسها يغئال كرمون، وممارستها القمعية ضد الجامعات والمحاضرين هناك، موقع الصدارة في أحداث الشهرين المنصرمين، حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذه السياسة، وآفاق تطورها وأبعادها، بعد أن شرعت الإدارة المدنية بتطبيق وثيقة كرمون التي أدت في النهاية الى وضع حد لعمله في الإدارة المدنية.

سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة يغئال كرمون، رئيس الإدارة المدنية بالوكالة في المناطق المحتلة، الذي عُين في منصبه هذا بعد استقالة رئيس الإدارة مناحيم ميلسون، مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يتبع حيال المناطق المحتلة، وانما تعود هذه السياسة الى الأيام الأولى التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ الى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع سكان المناطق المحتلة، مستحدثاً مايسمى بأسلوب «العقاب الجماعي» أو عقاب «المدن والقرى». ولم يكن هذا الأسلوب النهج الوحيد الذي اتبعته سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فقد اتبعت الى جانبه أسلوب الترغيب، في محاولة منها لاستمالة سكان المناطق المحتلة.

وبالاضافة الى هذا وذاك، كانت السلطات الاسرائيلية قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون الرقم ٢٨١، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، واجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص القانون على اعتبار: (١) إن المنظمة المعادية هي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون الى الاعتداء على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الإخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الاجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أياً من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قدرها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (الرأي الأردنية، ٢٥/٩/١٩٨١).

وفي السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠، أصدر بنيامين بن ــ اليعيزر حاكم الضفة الغربية العسكري، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع

لنصوصه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ أصدر رئيس الإدارة بالوكالة يغئال كرمون وثيقة استخدام الأجانب في الضفة الغربية، والتي عرفت باسم وثيقة كرمون (أنظر **شؤون فلسطينية** كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٣، العدد ١٣٤، ص ١٤٦).

الإدارة المدنية وممارستها: منذ تسلم اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن وهو ينتهج سياسة كولونيالية في المناطق المحتلة. والذين يعرفون شارون جيداً ويعرفون ماضيه الأسود الملطخ بدماء الأبرياء والعزل، يدركون جيداً أنه لا يوجد أي جديد في هذه السياسة، طالما أن من يجلس في مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية هو اريئيل شارون بطل مذابح قبية وصبرا وشاتيلا.

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ على المشروع الذي تقدم به وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وجاء في بيان رئاسة الحكومة: «أن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع المقبلة» (**هآرتس**، ١٩٨١/١٠/٥). وتمخضت مساعي البحث عن رئيس للإدارة المدنية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون، وبالاضافة الى رتبته العسكرية شغل ميلسون منصب رئيس معهد الدراسات الأفرو ــ آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة، وعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الضفة الغربية، ومستشاراً للجنرال داني ماط منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للإدارة الذاتية. وبدأ ميلسون مهام عمله في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ (**هآرتس**، ١٩٨١/١٠/٢١).

وقبل أن يكمل مناحيم ميلسون السنة في منصبه الجديد، استقال مدعياً أن استقالته تعود الى موقف الحكومة الأولي من قضية تأليف لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن أوساطاً واسعة تعتقد أن السبب الحقيقي للاستقالة يعود الى فشله في منصب رئيس الإدارة المدنية، ولم يكن موضوع المجزرة أكثر من تبرير واهٍ. وبعد الموافقة على استقالة ميلسون، عين نائبه العقيد يغئال كرمون، وهو مستشرق متخصص في شؤون م.ت.ف. والأردن والقضية الفلسطينية، خلفاً له بالوكالة. الا أن كرمون هذا سرعان ما تورط في اجراءات وتصريحات دفعت بالسلطة الى تعيين رئيس آخر للإدارة.

سياسة كرمون: قسم رئيس الإدارة المدنية بالوكالة يغئال كرمون سكان الضفة الغربية من الناحية السياسية الى أربعة أقسام هي: (١) رؤساء البلديات المتطرفون. (٢) المعسكر الأردني. (٣) روابط القرى ورؤساء البلديات المعتدلون. (٤) مجموعة الموظفين الرسميين الذين يبلغ عددهم نحو ١٢ ألف موظف، منهم ٤٠٠ موظف كبير وزهاء ٥٠ موظفاً كبيراً جداً.

بالنسبة للمجموعة الأولى يقول كرمون: «سنواصل صراعنا معها بصلابة، ولن نوقف ضغطنا على أفرادها حتى بعد عزلهم من مناصبهم».

أما المجموعة الثانية ــ المعسكر الاردني ــ فسعى كرمون الى تحييدها قدر الإمكان، وجذبها للارتباط بالإدارة المدنية. ولكنها، عقب رفضها التعاون معه، أصبحت في نظره ممَّن يستحق العقاب والمطاردة.

وبالنسبة لروابط القرى التي يحمل رجالها السلاح الاسرائيلي، يطالب كرمون بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لها.

كما سعى كرمون لإقامة جيش من موظفي الإدارة المدنية العرب، بغية إسناد دور سياسي لهم في المستقبل. واقترح اتباع أسلوب العقاب ضد الذين يعارضون سياسته، وأسلوب الثواب تجاه «الايجابيين» منهم، عبر زيادة رواتبهم، وتوسيع صلاحياتهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/١١/١٨).

كان كرمون معنياً، بتسلم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بعد أن شغل هذا المنصب بالوكالة نحو الشهرين، لكنه مع البدء بتطبيق سياسته (يعتبر كرمون المسؤول عن سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وهو القوة المحركة لروابط القرى) ونشره الوثيقة التي

عرفت باسم «وثيقة كرمون»، التي أدت الى عاصفة في اسرائيل والخارج، وبسبب الخلافات في وجهات النظر بينه وبين منسق شؤون المناطق المحتلة، أوصى الثاني بتعيين شلومو ايليا، وهو ضابط برتبة عقيد في جهاز الاستخبارات العسكرية، رئيساً للإدارة المدنية. ولم يوافق الرئيس الجديد على بقاء كرمون نائباً له، فقد جلب معه أحد أتباعه لتسلم المنصب. وعرض على كرمون العودة الى منصبه القديم، كمستشار للشؤون العربية، وكان قد شغل هذا المنصب مدة ست سنوات. لكن كرمون لا يميل للعودة الى ذلك المنصب، حيث يتطلع نحو الاستقالة من الإدارة المدنية، وربما من الجيش عامة (ر.أ.أ.، العدد ٢٧٢٩، ١٩٨٢/١١/٣٠، ص ٤٨).

الجامعات واستراتيجية الإدارة المدنية

تطبيقاً لسياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ضد المؤسسات الوطنية كافة، كانت الجامعات والمعاهد الأكاديمية الفلسطينية في مقدمة الأهداف التي طالتها عملية القمع والاضطهاد، لما لهذه المؤسسات من دور ريادي في قيادة مسيرة التصدي لسياسة الاحتلال. لهذا تجابه هذه المؤسسة بحملة مسعورة لتعطيل دورها، وتحويلها الى شكل دون مضمون.

ولا تنفصل مخططات السلطات الاسرائيلية تجاه العملية التعليمية في صفوف الشعب الفلسطيني، عن مجمل الاستراتيجية العامة لبناء الكيان الصهيوني، وضمان استمراريته على أنقاض الشعب الفلسطيني. ولعل أهم هدف تسعى اليه سلطات الاحتلال في موضوع التعليم، هو تحويل أبناء الشعب الفلسطيني في وطنهم الى جهلة تستطيع التحكم بواقعهم ومصيرهم واستخدامهم بما يتفق ومصلحة الاحتلال ومراميه. ان مثل هذا الأمر يتم حسب التصور الصهيوني بالقضاء على الهوية العربية للشعب الفلسطيني بجوانبها الثقافية والسياسية، وقطع أواصر الصلة الفكرية والحضارية بين هذا الشعب وأمته العربية، من خلال تشويه التاريخ والتراث العربيين بشكل مدروس في المناهج التعليمية.

ومن الجهة الأخرى، تدرك الهيئات الوطنية العاملة في مجال التعليم العالي، أن دور الجامعات والمعاهد ينبغي أن ينصب على تثبيت صمود الشعب فوق ترابه الوطني، وقطع الطريق أمام محاولات التهجير القسري أو الاضطراري بسبب الظروف الصعبة التي يخلقها الاحتلال. ويمكن أن نلمس هنا الكثير من الحقائق النضالية التي أوجدتها الجامعات والمعاهد بوقوفها صامدة أمام ممارسات الإدارة المدنية، فقد تحولت الى معاقل للنضال الوطني بشكل جعل سلطات الاحتلال تنظر اليها كمصدر للتطرف، وكمراكز للعنف، وكبؤر للتحريض على الاحتلال. ووصلت هذه السلطات الى قناعة مفادها أنه أينما توجد مؤسسات تعليمية فلسطينية، هناك تظاهرات، وقذف حجارة، واشتباكات بالعصي، ورفع للأعلام الفلسطينية، وتنديد بالاحتلال. ومن أجل ايقاف هذا المد الوطني الذي قامت به الجامعات والمؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، لجأت سلطات الاحتلال الى اصدار تعليمات وقوانين وأوامر ولوائح للتحكم بالعملية التعليمية، ولتضييق الحصار عليها.

القانون ٨٥٤، مضمونه وأهدافه

في السادس من تموز (يوليو) من العام ١٩٨٠، أصدر حاكم الضفة الغربية العسكري، بنيامين بن ــ اليعيزر، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع لنصوصه. ويشبه هذا القانون الأمر ٨١ الذي تم بموجبه اخضاع كل شؤون المواطنين في المناطق المحتلة لإشراف الحكم العسكري وتحكمه منذ الشهور الأولى للاحتلال.

يحلو لسلطات الاحتلال الادعاء بأن القانون ٨٥٤، هو تعديل للقانون الأردني الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤، الذي كان ساري المفعول على الصعيد التربوي والتعليمي قبل الاحتلال، لكن القانون الاسرائيلي هو عملياً الغاء للقانون الأردني. ويتضمن القانون ٨٥٤ ما يلي:

□ تعديل قانون التربية والتعليم الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤.

□ اشتراط الحصول على تصريح خطي من الحاكم العسكري للعمل، بالنسبة للمدرسين أو العاملين في جامعة بيرزيت أو غيرها من

المعاهد العربية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

☐ وضع الجامعات والمعاهد العمالية العربية تحت سلطة ضابط التربية الاسرائيلي.

ومن خلال القراءة السريعة للقانون، يتضح أن تشريعه يناقض ما نصت عليه اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ الخاصة بالأراضي التي تقع تحت الاحتلال، والتي تنص على عدم جواز قيام السلطات المحتلة باجراء أية تغييرات على التشريع المعمول به من قبل في هذه الاراضي، باستثناء ما يتعلق بالأمن العسكري للقوات المحتلة، أو بهدف تطوير الأوضاع نحو الأفضل بشكل لا يخرج عن اطار القانون الدولي (**هآرتس، ٢/٥/١٩٨٢**).

اضافة الى هذا القانون الذي لا نظير له في أية جامعة من جامعات العالم، أصدرت السلطات الاسرائيلية عدداً من الاوامر والتعليمات الأخرى بهدف تكبيل الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة. وعلى سبيل المثال يشترط حصول الأستاذ أو العامل في الجامعة على تصريح خطي سنوياً، مما يلغي ديمومة التعليم الجامعي؛ في حين كان القانون الأردني يقضي بالحصول على الترخيص أو التصريح عند تأسيس الجامعة، ولمرة واحدة فقط.

ويذكر الدكتور نصير عاروري، الأستاذ في احدى الجامعات الاميركية، في دراسة له بعنوان «معركة الأكاديميين»، «أن في جامعة بيرزيت ٤٠ عضواً من أساتذة الجامعة لم يحصلوا على تصاريح عمل، ومن بينهم ٢٠ فلسطينياً، وهناك ٣٠ أستاذاً في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، و٢٠ أستاذاً في جامعة بيت لحم، لا تزال السلطات الاسرائيلية تماطل في منحهم تصاريح لمزاولة عملهم الأكاديمي» (**الرأي العام الكويتية، ٩/٤/١٩٨١**).

وثيقة كرمون والصراع حولها: أعلن منسق شؤون المناطق المحتلة رحابيا فاردي، عن موقف جديد لامتصاص ردود الفعل الاسرائيلية والعالمية الرافضة للإجراء الاسرائيلي، وذلك على خلفية الصراعات اللامتناهية داخل جهاز الإدارة المدنية والخلافات بين هذا الجهاز ووزارة الدفاع بشأن ما يتعلق بالسياسة المتبعة ازاء المواطنين العرب في المناطق المحتلة. وجاء هذا عبر بيان صدر يوم ٢١/١١/١٩٨٢، عن مكتب منسق النشاطات في المناطق المحتلة، أعلن أن الإدارة المدنية، بعد التأكد من أذون الاستخدام التي تعطى للموظفين الأجانب في الضفة الغربية وقطاع غزة، قررت ملاءمة هذه الأذونات مع المعمول بها في دول غربية معينة، ومع القوانين السارية المفعول في الضفة والقطاع (**هآرتس، ٢٢/١١/١٩٨٢**). وتقرر اصدار النموذج الجديد بعد التشاور مع مستشار الحكومة القانوني، وتم توحيد النماذج لجميع أنواع العمال الأجانب. وهذا النموذج لا يشمل التعهد من قبل طالب العمل، لكنه مشروط بطلبات يؤدي عدم تنفيذها الى الغاء اذن الاستخدام.

يحتوي طلب الحصول على اذن استخدام من قبل الإدارة المدنية على ما يلي:

- أسئلة تتناول التفاصيل الشخصية لطالب العمل، مثل العنوان ومكان العمل والبلد ورقم جواز السفر وغير ذلك.
- شروط الاذن، وتنص على اعطاء الاذن، شريطة احترام عدة شروط، منها أن الاذن يعطى لمدة سنة اعتباراً من اصداره، ولا يسري الا في نطاق الوظيفة ومكان العمل المذكورين فيه، وخلال فترة الاذن، يمنع الحاصل عليه من القيام بأي عمل يمس بالأمن والنظام العام؛ وضمن هذا أحكام القانون التي تمنع تقديم أية خدمات تنطوي على مساعدة أو تأييد لـ م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى. ويعتبر الاخلال بأي من هذه الشروط، سبباً لإلغاء الاذن (**المصدر نفسه**).

هذا الاعلان الاسرائيلي لا يعني أن السلطات الاسرائيلية صرفت النظر نهائياً عن الوثيقة، بل هي محاولة لامتصاص النقمة الداخلية والسخط العالمي عن طريق تعديلها من حيث الشكل فقط. وهذا ما أكدته أوساط الجامعات الفلسطينية مؤكدة أن المعركة التي تستهدف اسقاط الوثيقة لم تنته بعد، ولا بد من الاستمرار في المواجهة.

وجاء الموقف الموحد للجامعات الفلسطينية والحركة الطالبية، الذي رفض الشكل الجديد للوثيقة، رداً على محاولات سلطات الاحتلال المتكررة منذ أكثر من عام، للسيطرة على الدراسة الأكاديمية في الضفة والقطاع. كما جاءت الوثيقة، ومحاولات تلوينها واصرار الإدارة المدنية على

تطبيقها على مراحل، مؤشراً على أن تجميد القرار الرقم ٨٥٤ الخاص بتعهد المحاضرين الأجانب، ما هو في الواقع الا محاولة للتمويه.

لقد أبعدت سلطات الاحتلال نحو ٢٢ محاضرا، لرفضهم التوقيع على الوثيقة، وتسبب ترحيلهم بنقمة واسعة في الأوساط الدولية في أوروبا وأميركا، وطالبت هذه الأوساط الحكومة الاسرائيلية بوقف إجراءاتها ضد المؤسسات الأكاديمية ومحاضريها في المناطق المحتلة. وكانت النتيجة منتظرة، فقد أدعت السلطات الاسرائيلية أكثر من مرة أنها قامت بتعديل الوثيقة. أما المحاضرون في الجامعات الفلسطينية فقد كان ردهم واضحاً، وهو أن التعديل تعرض للشكل فقط، ولم يمس الجوهر، وأن المعركة قائمة حتى اسقاط الوثيقة نهائياً (**أرشيف دار الجليل**، عمان، الرقم ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١).

ورداً على هذه الاجراءات، وقع ٢٠٠ أستاذ ومحاضر في الجامعات الاسرائيلية على عريضة تدعو للكف عن طرد المحاضرين الأجانب، والتوقف عن ارغامهم على توقيع الوثيقة السياسية التي تلحق أكبر الضرر بحرية العمل الأكاديمي، ولا تفيد الأمن الاسرائيلي في شيء. ومن الموقعين على العريضة عدد من كبار العلماء الحائزين على جائزة اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٢١). وفي ١٩٨٢/١١/٢٩، اجتمع ممثلو المحاضرين في جامعة بيرزيت والنجاح وبيت لحم في القدس الشرقية، وقرروا رفض الحل الوسط الذي طرحته وزارة الدفاع الاسرائيلية تجاه النماذج الجديدة لقبول المحاضرين الأجانب في الضفة الغربية (**هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٣٠). وفي ١٩٨٢/١٢/١ اجتمع عمداء وممثلو المحاضرين في جامعات الضفة الغربية، مع رئيس الإدارة المدنية بالوكالة، وتداولوا معه في الوثيقة بصيغتها الجديدة. وأعلن وفد الجامعات رفضه للوثيقة التي تصر على عدم الاتصال أو التعامل مع م.ت.ف. (**الشعب**، ١٩٨٢/١٢/٣).

واستمراراً منها في الأسلوب التعسفي، استدعت الإدارة المدنية يوم ١٩٨٢/١٢/٣، ستة من أساتذة جامعة بيت لحم الأجانب، وطلبت اليهم التوقيع على تصريح العمل الجديد. ووافق الأساتذة على التوقيع على ما جاء في القسم (أ) من نماذج تصريح العمل، غير أن السلطات رفضت هذا، وأبلغتهم أن عليهم الامتناع عن التعليم في الجامعة، وسمحت لهم بالبقاء كسياح فقط؛ وأخبرتهم أن هناك فرقاً بين اذن السياحة واذن العمل (**القدس**، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكر نقلاً عن أوساط أمنية اسرائيلية، أن التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. والذي يجري تطبيقه الآن على المحاضرين الأجانب في جامعات الضفة الغربية، كشرط لاستخدامهم، سيتوسع ويشمل رجال الدين المسيحيين. وقالت هذه الأوساط ان رجال الدين المسيحي الذين سيطالبون بالتوقيع في هذه المرحلة، هم مجموعة من رجال الدين الفرنسيين الذين يعملون كمحاضرين في مدارس الفرير في القدس الشرقية، وفي جامعة بيرزيت (**هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٢١).

وسعياً وراء ايجاد حل للمحافظة على مصلحة الطلاب، قدم رؤساء الجامعات في المناطق المحتلة اقتراح تسوية يقضي بتجنب ذكر اسم م.ت.ف. في نموذج التعهد، غير أن الإدارة المدنية رفضت الاقتراح. وكان النص المقترح من قبل رؤساء الجامعات هو تعهد «بعدم تأييد أية منظمة معادية»، بينما النص الذي تصر عليه الإدارة المدنية هو «الالتزام بعدم تأييد م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى».

وعقب حكمت المصري، رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس على الموضوع قائلاً: «لا أفهم هذا التعنت من جانب الإدارة المدنية، هل من الصعب قول انني أخطأت؟ خلال سنوات خلت لم يطلب من أحد التوقيع على مثل هذه الصيغة، وقد أدت الى ضجة في كل أنحاء العالم، فلماذا هذا التعنت؟ أليست لدى الإدارة المدنية الوسائل الكافية للتأكد فوراً من مواقف المحاضرين من م.ت.ف.، وماذا يغير هذا التعهد من الواقع؟» (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/٦).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية

مع اشتداد الهجمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة، ارتفعت أصوات في اسرائيل تندد بهذه السياسة وتطالب بوضع حد لها. ولقد أدان بشدة عضو مركز

ادارة حركة شيلي الجنرال (احتياط) متتياهو بليد مقتل التلميذ الفلسطيني بنابلس برصاص جنود الجيش الاسرائيلي. وقال بليد في بيان صحفي: «لا أحد يؤمن اليوم في اسرائيل بالتبريرات لإطلاق النار في الهواء، أو اطلاق النار على الأقدام. فمن الواضح أن الموضوع هو سياسة موجهة للقمع تستهدف ضم الضفة الغربية لاسرائيل». وأضاف: «أن القتل الذي وقع في نابلس يستهدف كسر مقاومة سكان نابلس، لإقتحام المستوطنين مدينتهم، بغية إقامة مستوطنة على غرار كريات أربع. ان أيدي حكومة الليكود ملطخة كثيراً بالدم، دم جنود الجيش الاسرائيلي الذين قتلوا ويقتلون في لبنان، ودم الشبان الفلسطينيين في لبنان والأراضي المحتلة... ان الحكومة تريد إقامة أرض اسرائيل الكاملة، وهذه لا يمكنها اقامتها الا بالدم والنار، وعلى أنهار الدم وجبال الجثث. وفي حال قيامها، فستكون دولة التمييز العنصري في الشرق الأوسط» (**الفجر**، ١٩/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن عضو الكنيست توفيق طوبي، من كتلة حداش، قدم اقتراحاً عاجلاً لجدول أعمال الكنيست، لبحث ملابسات الأحداث التي وقعت في نابلس، وخصوصاً مقتل أحد الطلاب. وتضمن الاقتراح انتقاداً شديداً لاستخدام قوات الأمن الاسرائيلي السلاح لتفريق المتظاهرين (**المصدر نفسه**).

كذلك بعثت حركة السلام ببرقية عاجلة الى رئيس الكنيست مناحيم سفيدور، طالبته فيها بالدعوة لإجراء نقاش عاجل في الكنيست حول تصرفات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقالت الحركة في برقيتها، ان استشهاد الشاب العربي في نابلس، ومنع التجول، يبرهنان من جديد أن التصرفات الشاذة التي تحدث عنها أعضاء الحركة أثناء خدمتهم في الاحتياط لا تقتصر على منطقة الخليل فقط. ولقد علم أثناء محاكمة الضباط والجنود، أن عدداً من كبار الضباط كانوا شركاء فعليين في اقتراف التصرفات الشاذة، ولم يقدموا للمحاكمة، بل أُحيطوا برعاية مسؤوليهم. وفي ختام برقيتها تساءلت الحركة: هل هذه التصرفات الشاذة أصبحت عملاً عادياً يقوم به أفراد الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة؟ (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه ذاته علق عاموس ايلون على السياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة قائلاً: «مع كل يوم يمر، يبقى السؤال بشأن السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أرض ـ اسرائيل الكاملة، مطروحاً أكثر فأكثر. واليوم لا يوجد سؤال أكثر الحاحاً منه، على الرغم من قيامنا بارجاء النقاش حوله انتظاراً لما سيأتي به الغيب أو القدر، أو مراعاة لعوامل الخجل أو الخوف، أو نتيجة للكسل الفكري أو العمى السياسي أو فقدان الاحساس، لكن السؤال يبقى مطروحاً على الرغم من كل محاولاتنا لنسيانه أو تأجيله. يبقى لأنه ينبع من قوة الاحصاءات، والواقع السياسي والبشري الذي يزداد فيه الاضطهاد والارهاب، ويبرر كل منهما الآخر». وتساءل «... هل سيكون مصيرنا كمصير روديسيا التي انهارت تحت الضغط؟ أو مثل جنوب أفريقيا التي مازالت صامدة لتمتعها بموارد ضخمة تمكنها من البقاء معزولة، والصمود في هذه العزلة المستمرة؟» (**عل همشمار**، ١٠/١٢/١٩٨٢).

كما أجمعت الصحافة الاسرائيلية على أن ما يجري في جامعات الضفة الغربية هو مذبحة أكاديمية تزامنت مع مذابح صبرا وشاتيلا، وان ما تتعرض له الجامعات يمثل حلقة من حلقات الأمر العسكري ٨٥٤، الذي تم تجميده لمدة عام واحد، وان ما يجري الآن هو محاولة لتنفيذه خطوة خطوة.

المحاضرون الأجانب أكدوا رفضهم التوقيع على الوثيقة، حتى لو أدى ذلك الى طردهم. وقال الدكتور بيرهيت المتحدث باسمهم، انهم في حال ابعادهم سيعملون على فضح الممارسات ضد الحرية الأكاديمية. أما عن دور الطلبة، فقال: «يقع على عاتق الطلبة عبء مواصلة النضال لإسقاط هذه السياسة». أما الدكتور دينتس جوتز، فقد قال «قلنا لهذه السلطات، جئنا للتدريس في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية، بصفتنا الأكاديمية لا السياسية. وبغض النظر عن رأينا السياسي لا نوافق على التوقيع. فتأييدنا لـ ـ م.ت.ف. أو عدمه لا علاقة له بالمادة الأكاديمية التي نقوم بتدريسها».

كذلك أعلن الدكتور سرّي نسيبه، أمين سر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت، في مهرجان طالبي حاشد: «اننا كأساتذة نرفض بدورنا أي التفاف على وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ونطالب باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». (أرشيف دار الجليل، العدد ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١، ص ٥).

وكانت الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت قد عقدت مؤتمراً صحفياً في فندق «الأميركان كولوني» في القدس، افتتحته ببيان ألقاه دكتور غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، ذكر فيه أنه في الثاني عشر من آب (أغسطس) الماضي، طلبت السلطات العسكرية الاسرائيلية من العاملين في الجامعات الفلسطينية التوقيع على الالتزام السياسي كشرط للحصول على اذن عمل. لكن الأساتذة والمحاضرين رفضوا ذلك لعدم قانونية الطلب، واعتبروه انتهاكاً صارخاً لحقهم في التمتع بالحرية الاكاديمية. وأكد برامكي أن من شأن هذا الاجراء اعاقة الدراسة، وأن اصرار السلطات على موقفها، معناه حرمان أكثر من ألفي طالب من مواصلة تحصيلهم العلمي. وطالب السلطات المعنية بوقف اجراءاتها (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، أعلنت اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت، عن تنظيم تظاهرة أمام مبنى جامعة بيرزيت، تضامناً مع المدرسين والطلبة فيها، وضد ماتقوم به سلطات الحكم العسكري من ممارسات ضدها. وجاء هذا عقب قيام سلطات الحكم العسكري، وقوات حرس الحدود، بمنع وفد اللجنة من زيارة الجامعة بهدف اللقاء مع طلابها ومدرسيها، وتقوم لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت حالياً بجمع التواقيع من مدرسي الجامعات الاسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري الى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (الشعب، ١٩٨٢/١١/٢١). كما طالب أعضاء الكنيست اليعيزر غرانوت، ومحمد وتد، ويئير صبّان (مبام)، نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، بالتدخل لتغيير سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، لإفساح المجال أمام حياة أكاديمية سليمة في هذه المناطق. وجاء هذا الطلب عقب طرد محاضرين آخرين من جامعات الضفة الغربية. ووصف أعضاء الكنيست سياسة اسرائيل في الضفة الغربية، بأنها وصمة عار في جبين دولة اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٢/١١/٢٨).

ومن جهة أخرى علق أحدهم على الموضوع قائلاً «ان قضية الخلاف بين الإدارة المدنية والمحاضرين لا بد أن تطرح عدة تساؤلات: ما هو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه الإدارة المدنية في الضفة الغربية برفعها قضية الوثيقة؟ وهل توقعت مسبقاً ترك المحاضرين الأجانب؟ وما مغزى التعديلات التي أدخلتها وزارة الدفاع عليها؟ ولماذا تأخرت كثيراً؟. ومهما حاول مناحيم ميلسون (رئيس الإدارة المدنية السابق)، ويغئال كرمون (مستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية) التملص، فان هدفهما واحد، وهو تلقين المحاضرين الأجانب درساً. لقد قاما بتلخيص معلومات الاستخبارات خلال عدة سنوات، وتوصلا الى استنتاج مفاده أنه قد آن الأوان لمحاسبة المحاضرين على مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة في عملية تحريض الطلاب، والهاب مشاعر العداء ضد اسرائيل.

«وفي المباحثات التي سبقت اقرار الوثيقة في صيغتها الأساسية، ساد الرأي القائل، انه في ظروف البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبسبب حقيقة أن غالبية المحاضرين — اذا لم يكونوا جميعاً — وصلوا الى المناطق المحتلة كمتطوعين، لهذا ليس أمامهم سوى خيار الرضوخ لإملاءات الإدارة المدنية. لكن هذا التقويم مثله مثل التعليل ذاته الكامن وراء صيغة الوثيقة، كان مقبولاً طالما أن الذين يبحثونه من بين أفراد رجال الإدارة المدنية. ولكن عندما نشرت الوثيقة، اتضح زيف هذا الرأي».

واختتم الكاتب تعليقه قائلاً: «لقد حاولت وزارة الدفاع الالتفاف من وراء الإدارة المدنية لإبقاء الوضع على ماكان عليه. وقامت بهذا العمل بعد أن اتضح لها أن ميلسون لم يأخذ في اعتباراته معارضة المحاضرين الشديدة، والردود الغاضبة من جانب المؤسسات الاكاديمية في الداخل والخارج. لكن جهد اللحظة الأخيرة لتلطيف محتوى الوثيقة، فسر — كما كان متوقعاً — كمظهر ضعف، وكمؤشر للخلافات بين وزارة

الدفاع والإدارة المدنية. والنتيجة: عدم استعداد المحاضرين للتسوية». (يوسف تسوريئيل، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٢).

أما يوسف ندفا، فقد علّق على الضجة العالمية التي أثارتها قضية المحاضرين، والازعاج الذي سببته لاسرائيل، متهماً حكومة المعراخ بكل هذا، لأنها هي التي أرادت اظهار وجهها الليبرالي، وقيامها بما لم تقم به سلطات الاحتلال الأردني خلال التسع عشرة سنة التي سبقت العام ١٩٦٧، من خلال تجاهلها نفسية الإنسان العربي، وعدم قدرته، حسب زعمه، على التعاطي مع الديمقراطية بشكل صحيح. وقال: «لقد أرادوا بهذا أن يجلبوا لانفسهم البركة، فحصلوا على الشتائم، لأن سكان هذه المناطق غير مؤهلين للتعاطي مع مؤسسات التعليم العالي. وتحولت هذه المؤسسات الى بؤر للتحريض والعصيان. وكما هو معلوم فان قدرة المثقفين على تسميم الأفكار، تفوق عشرة أضعاف قدرة عامة الشعب».

واختتم ندفا تعليقه قائلاً لقد أدخلنا حصان طراودة الى أسوارنا في حالة ضعف، ومن الصعب اخراجه الآن. والحل الوحيد الذي بقي أمام الحكومة هو قرار باغلاق الجامعات دفعة واحدة والى الأبد، وعدم الخوف من الضجة التي ستثار في الغرب، لأن من الأفضل لنا مواجهة هذه الضجة اليوم على مواجهتها طوال أيام الستة» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

أما يهوشع سوبول فقد علق على ظاهرة الانزلاق المستمر نحو الدكتاتورية في اسرائيل، قائلاً: «ان مظاهر التنكيل ضد حرية الفرد، وحرية التعبير عن الرأي، آخذة في الازدياد في جميع مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك داخل اسرائيل أيضاً. ان ارغام المحاضرين الأجانب العاملين في جامعات الضفة الغربية، والتهديد بطردهم في حال عدم توقيعهم على وثيقة كرمون، قد يؤديان الى اغلاق هذه الجامعات. كذلك فان فرض الاقامات الجبرية على محرري الصحف في المناطق المحتلة، وتشديد الرقابة على المواد الصحفية الجاهزة للنشر، مع اتلاف واحتجاز العديد منها كل يوم، حتى تلك المترجمة عن الصحف العبرية... كل هذه الأمور ليست سوى دلائل قاطعة على زوال الحرية والديمقراطية، والانزلاق باتجاه الدكتاتورية والكولونيالية الاسرائيلية. وهذا الوضع يزداد تدهوراً وسوءاً اليوم، بعد أن أصبح هذا الاتجاه نهجاً سياسياً لحكومة الليكود» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٣).

صلاح عبد الله

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية ــ العربية

حافظت العلاقات الفلسطينية ــ العربية على وتيرتها المعهودة التي انتظمت، بشكل عام، عقب خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ويبدو أن هذه العلاقات تتركز في عواصم محددة مثل القاهرة وعمان ودمشق وبيروت. في حين أن الاتصالات الفلسطينية ببقية العواصم العربية، في هذه الفترة، على أهميتها، لم تبلغ المستوى ذاته، ولم يتركز عليها الاهتمام ذاته الذي تركز على العواصم الاخرى. ويتمحور النشاط السياسي الفلسطيني، في المجال العربي، حول النقاط الساخنة التالية:

□ دور منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات التسوية المرتقبة، وطريقة المشاركة فيها.

□ التنسيق مع الأردن فيما يتعلق بالمبادرات السياسية العربية والدولية الخاصة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، وكيفية سحبه من منطقتي البقاع والشمال.

□ تذليل العقبات التي تعترض قيام تضامن عربي فعال حول منظمة التحرير الفلسطينية. وفي رأس هذه العقبات الخلافات السورية ــ الفلسطينية.

□ العمل على تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنع أية محاولة لضرب المنظمة من الداخل أو لإضعافها أو لاحتوائها.

ويظهر أن صياغة سياسة عربية عامة من شأنها التوفيق بين هذه النقاط الخمس، مسألة دونها الكثير من المصاعب. ذلك لأن الوضع العربي الممزق، والحالة العربية المتنافرة، يجعلان منظمة التحرير الفلسطينية أسيرة الاستقطاب الاقليمي، ويخلقان لها حالة من الارباك في خياراتها السياسية. وعلى أية حال فالتقرير التالي، الذي يغطي الفترة ما بين ١٩٨٢/١٢/١١ و١٩٨٣/١١/١٠، قد يشير الى الاتجاه العام الذي ينظم العلاقات الفلسطينية ــ العربية.

أولاً: العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية: نقطة الأساس في العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية الراهنة، هي الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان. والواضح أن هناك تفاهماً مبدئياً بين السلطة اللبنانية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على معالجة هذا الأمر. فقد صرح وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم خلال مؤتمر صحفي عقده في لندن بأن لبنان «اتفق مع منظمة التحرير الفلسطينية على سحب قواتها من لبنان... [وأن لبنان] منح المنظمة كل الفرص لممارسة تكتيك معين طوال عشر سنوات، وقد فشل هذا التكتيك. وفي المحصلة تم تدمير المنظمة الى حد كبير، ولقد تعلم كلانا الدرس. وحالما نصل الى اتفاقات حول انسحاب كل القوات الأجنبية فان مسلحي المنظمة سوف

ينسحبون» (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

ودعا الرئيس سليم الحص، رئيس وزراء لبنان الأسبق، المسؤولين الفلسطينيين الى التجاوب مع كل مطلب للدولة اللبنانية لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي فقال: «الجميع متفقون على أن الوجودين العسكريين، السوري والفلسطيني في لبنان، فقدا أية صفة من صفات الشرعية، وذلك بعدما امتنع لبنان عن طلب التجديد لقوات الردع من جامعة الدول العربية، وبعدما فرضت تطورات الوضع المترتب على الاجتياح الاسرائيلي، تبدلاً مع المعطيات، أصبح معه اتفاق القاهرة غير ذي موضوع وغير ذي مفعول». (النهار، ١٤/١٢/١٩٨٢). والملاحظ، في هذا الصدد، ان اتفاقاً تفصيلياً بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يعلن حتى الآن، وربما كان ذلك بسبب عدم التوصل الى اتفاق محدد. الا أن الملاحظ، أيضاً، أن الجميع متفقون على ضرورة بدء محادثات ثنائية بهذا الخصوص، وعلى ضرورة التنسيق والتفاهم خصوصاً بعد أن أكدت القيادة الفلسطينية قرارها «بوضع الوجود الفلسطيني المسلح في الشمال والبقاع في تصرف المصلحة الوطنية اللبنانية لإزالة الاحتلال الاسرائيلي من البلاد» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفي هذا المجال، التقى موفدا الرئيس الجميل، السيد جان عبيد والعميد نبيل قريطم، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأخ ياسر عرفات في تونس، بحضور صلاح خلف «أبو اياد»، وفاروق القدومي «أبو اللطف». ونقل الموفدان إلى عرفات رسالة خطية من الرئيس الجميل، وتسلما منه رسالة جوابية. «وتضمنت رسالة الرئيس الجميل طلباً بموقف رسمي فلسطيني من موضوع الانسحابات المقترحة من البقاع والشمال، كما تضمنت رسالة عرفات الجوابية موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث المبدأ، على تسهيل مهمة الشرعية اللبنانية في مايتعلق بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من لبنان، وضمان سيادة الشعب اللبناني على أراضيه». (السفير، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وصرح صلاح خلف تعليقاً على هذا اللقاء بقوله: «ان المقاومة الفلسطينية تضع موضوع الانسحاب في يد الشرعية اللبنانية. ولن تكون عائقاً في وجه استعادة وحدة لبنان وسيادته. واننا نكن للرئيس الجميل مكانة خاصة نظراً الى مواقفه اللبنانية والعربية» (المصدر نفسه). وتأكيداً لهذا الاتجاه، كرر السيد ياسر عرفات، في مقابلة صحفية القول: «ان الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان، هو ملك لإخواننا اللبنانيين... رئيساً وحكومة وشعباً، من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ٣٠/١٢/١٩٨٢). وفي مناسبة الذكرى الثامنة عشرة لإنطلاقة الثورة الفلسطينية، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة الى اللبنانيين، خاطبهم فيها بقوله: «ان السواعد الثورية (المقاتلون في البقاع والشمال) هي في تصرفكم حتى تصفية هذا الاحتلال البغيض. انها في تصرفكم حتى يستعيد لبنان استقراره وأمنه ووحدة أرضه وشعبه». (النهار، ١/١/١٩٨٣).

واللافت للانتباه أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ أي موقف رسمي، حتى الآن، بشأن المفاوضات اللبنانية ـــ الاسرائيلية. وان كانت التصريحات الصحفية المتفرقة، للمسؤولين الفلسطينيين، تركز على دعم السلطة الشرعية اللبنانية من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي. فقد قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف، ان منظمة التحرير الفلسطينية «أبلغت الرئيس أمين الجميل أن في امكانه استخدام انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان كورقة في يده خلال المفاوضات مع اسرائيل» (السفير، ٤/١/١٩٨٣). لكن ياسر عرفات حذر من نتائج هذه المفاوضات بقوله: «أنصح اخواني اللبنانيين بأن يكونوا حذرين جداً، لأن العدو لا يريد السلام، ولا يريد سحب قواته. بل انه لا يسعى الا الى استمرار احتلاله لقسم كبير من الأراضي اللبنانية» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ازاء هذه الصورة المتفائلة للعلاقات اللبنانية ـــ الفلسطينية، حاول البعض أن يزج بمنظمة التحرير الفلسطينية في بعض المشكلات اللبنانية الداخلية مستغلين أحداث الاقتتال الداخلي الذي شهدته مدينة طرابلس. فكان أن بادر ياسر عرفات الى نفي وجود أية علاقة للمقاومة الفلسطينية بما يجري في مدينة طرابلس من أحداث. وقال انه «يبذل أقصى ما في

استطاعته من أجل وقف حمامات الدم بين أشقائنا اللبنانيين» (السفير، ١٣/١٢/١٩٨٢).

ومن جهته، أيضاً، نفى نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن يكون أي من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا لبنان قد عاد الى الأراضي اللبنانية. ودعا الى «... بدء حوار مباشر بين م.ت.ف. والسلطة اللبنانية، بهدف تثبيت الحقوق المدنية للتجمعات الفلسطينية في لبنان» (المصدر نفسه، ٢١/١٢/١٩٨٢).

في الجانب الآخر من الصورة، انتقد الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية تصريحاً للسيد ياسر عرفات نسب اليه فيه قوله «أن منظمة التحرير الفلسطينية ستستمر في أعمالها العسكرية»، فقال فرنجية: «كنا ظننا أن الماضي أعطى درساً قاسياً للسيد عرفات بعد كل تصريح عنتري يصدر عنه. ولكن تبين أن دروس الماضي لم تنفع المستقبل. فهذا القول يعطي حجة ستستغلها اسرائيل لتغطية ما ستفعله في لبنان من أعمال اجرامية، وستستغل هذا التصريح بوسائلها الاعلامية الضخمة لتغطية أعمالها أمام الرأي العام العالمي» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ثانياً: العلاقات السورية ـ الفلسطينية: الكلام على الخلافات الفلسطينية ـ السورية بات، في الفترة الأخيرة، من العناوين العريضة والمبهمة في آن واحد. فمن الواضح أن هناك توتراً ما. وأن محاولة التقارب مع مصر، والتنسيق الأردني ـ لفلسطيني، هما من الموضوعات التي يدور عليها الخلاف السوري ـ الفلسطيني. لكن أياً من الطرفين لم ينقل هذا الخلاف الى المجال العلني. وبقيت التفاصيل رهن المعلقين والمحللين، بحيث لا يمكن الاستناد، رسمياً، الى المصادر المتواترة. ومما لا شك فيه أن هناك اقراراً، من الجانب الفلسطيني على الأقل، بوجود خلافات، على الرغم من نفي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأنباء التي ترددت عن وجود خلافات بينه وبين سوريا، اذ اعتبر مثل تلك الأنباء «لا أساس لها من الصحة». وقال في اجتماع لاتحاد الصحافيين العرب في دمشق: «اذا ما كنت مسؤولاً شخصياً عن أي تدهور في العلاقات مع سوريا، فان ذلك يعادل القول انني خائن» (السفير، ١٢/١٢/١٩٨٢). لكن هذا التصريح يؤكد حقيقة وجود الخلافات، انما ينفي المسؤولية الفلسطينية في احداثها. ومن الجدير بالاشارة، أنه رغم الزيارات المتكررة التي يقوم بها ياسر عرفات لدمشق، فانه لم يلتق، حتى الآن، الرئيس الأسد، أو أياً من كبار المسؤولين في الحكومة السورية. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد شكلت لجنة من ثمانية أعضاء هدفها بحث العلاقات السورية ـ الفلسطينية مع القيادة السورية. الا أن أية نتائج فعلية لم تظهر بعد. ولم تكتفِ منظمة التحرير الفلسطينية بهذه اللجنة فقط، فكان ان اجتمع السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة بوزير الخارجية السوري لهذه الغاية. «وتناولت المحادثات التوتر الذي نشأ بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد موافقة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على البحث في اقامة علاقات خاصة مع الأردن» (النهار، ١٧/١٢/١٩٨٢). وللغاية نفسها، عقد اجتماع للبحث في «سبل تعزيز العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية». وحضر الاجتماع عن الجانب السوري الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، وعن الجانب الفلسطيني كل من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني، ومحمد غنيم أبو ماهر» عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، وفاروق القدومي» (السفير، ٢٩/١٢/١٩٨٢). والحال، أن أي شيء لم يرشح عن هذه الاجتماعات.

وقد أقلقت الخلافات السورية ـ الفلسطينية بعض القوى العربية، كما تركت آثاراً داخل منظمة التحرير نفسها، مما حدا بالبعض الى التحرك في محاولة لتذليل العقبات بين القيادتين السورية والفلسطينية. فذكرت مجلة «المجلة» أن الملك المغربي «... اقترح دعوة كل من ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد الى عقد اجتماع بينهما، لتسوية العلاقات المتوترة واعادتها الى وضعها الطبيعي» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٣). وفيما تحدث بعض المصادر عن وساطة يقوم بها الرئيس اليمني علي ناصر محمد وجهت جمهورية اليمن الديمقراطية، ومنظمة الصاعقة، نداء الى الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإلى الالتحام بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا (المصدر نفسه). كذلك وصل

الرئيس اليمني الديمقراطي الى دمشق في مسعى لإزالة الاشكالات القائمة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. «وكان قد سبق بحث هذا الموضوع مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات خلال زيارة الأخير لعدن، وذلك في حضور عدد من القادة الفلسطينيين بينهم الدكتور حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ومن جهته، اعترف نائب القائد العام لقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» بوجود خلافات في وجهات النظر بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندد أبو جهاد بالذين «يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير». وألمح الى «وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٤).

ثالثاً: العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية: أسفرت المفاوضات الأردنية ــ الفلسطينية التي جرت في اطار اللجنة العليا الأردنية ــ الفلسطينية، عن اتفاق سياسي من أربعة بنود:

- **أساس التسوية**: يكون أساس التسوية المقترحة هو قرارات قمة فاس العربية.
- **أطراف التسوية**: ان أية تسوية مقبولة يجب أن تتضمن ثلاثة أطراف هي: سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- **اطار التسوية**: في هذا المجال، اتفق الطرفان على أن اطار التسوية يمكن أن يكون من خلال مجلس الأمن الدولي، أو أن يتم ترتيب مؤتمر دولي كاطار لمفاوضات التسوية.
- **شكل التسوية**: وهذه النقطة استأثرت بالكثير من المعالجة والنقاش. واتفق على ضرورة تأليف وفد عربي موحد تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأليف وفود عربية منفصلة، بحيث يمكن أن يكون التنسيق بين وفدي المنظمة والأردن عضوياً الى درجة توحيدهما في وفد واحد (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٧). مع التأكيد المستمر من المصادر الفلسطينية المعنية بالأمر، على أن المنظمة هي صاحبة الصلاحية في تسمية الأعضاء الفلسطينيين في حال تأليف أي وفد مشترك.

وبطبيعة الحال أثار هذا الاتفاق العديد من التكهنات والتخمينات، فنفى السيد ياسر عرفات «الأنباء التي ترددت عن التوصل الى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن يقضي بأن يمثل الملك حسين المنظمة في بعض النشاطات السياسية» (الحوادث، ١٩٨٣/١/٧).

وكان أبرز الموضوعات التي استأثرت بالاهتمام في اللقاءات الفلسطينية ــ الأردنية، موضوع زيارة الملك حسين لواشنطن، والمحادثات التي أجراها مع الرئيس ريغان. والجديد في هذه المحادثات هو اصرار العاهل الأردني على اشراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في لجنة التفاوض المقترحة، أو على وجود أحد رؤساء بلديات الضفة الغربية ممن ترضى عنهم المنظمة في عداد الوفد. واشترط الملك حسين، قبل التحرك في اتجاه التسوية، أن يثبت الرئيس ريغان قدرته على الساحة اللبنانية. ذلك أن فشله في سحب اسرائيل من بلد يدعي بيغن أنه لا يدخل ضمن مطالبه التاريخية، ولم يسبق لجيشه أن شن حرباً ضده، هو الامتحان الأولي لإمكان الضغط الأميركي على اسرائيل. وعند حدود هذه النقطة ترك العاهل الأردني واشنطن ليلتقي ياسر عرفات ويخبره عن محادثاته مع الرئيس الأميركي. وهذا ما يفسر، الى حد ما، رحلة عرفات الى موسكو، وجولة الملك حسين المرتقبة في بعض الدول العربية، «كما يفسر وصول فيليب حبيب الى المنطقة بعدما ألقى مناحيم بيغن برسائل الرئيس الأميركي في سلة المهملات وأعلن في الصحف أن سياسة اسرائيل في لبنان وفي غير لبنان تقررها الحكومة [الاسرائيلية] في القدس وليس الادارة [الأميركية] في البيت الأبيض» (المستقبل، ١٩٨٣/١/١٥).

وفي المحادثات الفلسطينية ــ الأردنية التي جرت عقب عودة الملك حسين من واشنطن، تم تناول مسألة تأليف وفد مشترك أردني ــ فلسطيني الى المباحثات المرتقبة حول الوضع في الشرق الأوسط. وطرح في أثناء هذه المحادثات أن الاعضاء الفلسطينيين في الوفد هم من الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سوف يتم اختيارهم بموافقة المنظمة، وسوف يوافق الوفد المشترك على

التفاوض على قاعدة القرار ٢٤٢. وفي المقابل، ستعمل الولايات المتحدة الاميركية على الحصول من اسرائيل على قرار بتجميد عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة (**النهار العربي والدولي**، ١٩٨٣/١/١٧).

في هذه الأجواء، شن السيد نمر صالح (أبو صالح) وثلاث منظمات فلسطينية، حملة عنيفة على مقررات اللجنة العليا الفلسطينية ــ الأردنية، ووصفوها بأنها «تخدم مشروع التسوية الأميركي في المنطقة» (**النهار**، ١٩٨٢/١٢/١٧). والمنظمات الثلاث هي: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، والصاعقة. أما الدكتور جورج حبش فقال: «ان أي مشروع لاتحاد اردني ــ فلسطيني لا يمكن درسه الا بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٢/١٦).

على أي حال، يبدو أن أحد الخيارات الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في هذه المرحلة، هو تنسيق العلاقة مع الأردن، والتركيز على ضرورة ايصال هذا التنسيق الى مراحل عليا. وفي هذا المجال، «انتقل ثلاثة من كبار المسؤولين في م.ت.ف. الى عمان للاقامة فيها. وهم: خليل الوزير وهاني الحسن وياسر عبد ربه» (**النهار العربي والدولي**، ١٩٨٢/١٢/١٣). وكان الأردن قد وافق على نقل أفراد كتيبة الـ ١٧ من قوات «فتح» الى الأردن، وهي الكتيبة المتمركزة في اليمنين الشمالي والجنوبي. «كما سمح الأردن لمنظمة التحرير بنقل بعض نشاطات مؤسسة صامد الى عمان» (**المصدر نفسه**).

رابعاً: العلاقات المصرية ــ الفلسطينية: بدا واضحاً أن الخط البياني للعلاقات الفلسطينية ــ المصرية قد اعتراه بعض التباطؤ. فالزخم الذي رافق الكلام على زيارة وشيكة سيقوم بها ياسر عرفات للقاهرة تبدّد، حينما قالت مصادر مطلعة «ان ياسر عرفات صرف النظر عن فكرة زيارة القاهرة في الظروف الراهنة. أولاً لأنها لا تفيد، وثانياً لأنها تعقد العلاقات الفلسطينية الداخلية والعلاقات الفلسطينية ــ العربية» (**السفير**، ١٩٨٢/١٢/١٨).

وبطبيعة الحال، لم يتغير الموقف المصري العام ازاء منظمة التحرير الفلسطينية، وازاء التسوية السلمية لأوضاع الشرق الأوسط. فقد حذر وزير الخارجية المصري منظمة التحرير الفلسطينية من مغبة التأخير في ما يتعلق بالمبادرة التي طرحها الرئيس *ريغان* لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. واعتبر «أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في العيش في سلام، سيقود الى حوار أميركي ــ أوروبي مع المنظمة، وسيضع ذلك جميع الأطراف أمام مسؤولياتهم» (**النهار**، ١٩٨٢/١٢/١٢). لكن ياسر عرفات رفض دعوة مصر لاعتراف فلسطيني باسرائيل من جانب واحد. وقال: «ان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل من جانب واحد يجعلني عارياً من أية أوراق» (**السفير**، ١٩٨٢١٢/٣٠). ودعا رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الى تنسيق عربي ــ مصري. كما أكد «استعداده للقيام بوساطة في هذا الشأن» (**المصدر نفسه**). وكانت مصر قد أوضحت موقفها من المفاوضات المرتقبة المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. فطالبت بضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذه المفاوضات. وقالت انها «ستقاطع المفاوضات ما لم يوافق الأردن وممثلون لفلسطينيي الأراضي المحتلة على المشاركة فيها» (**النهار**، ١٩٨٣/١/٣). وصرح الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بأنه «يمكن للفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من الوفد المصري أو الوفد الأردني... وان ممثلي الفلسطينيين يمكن أن يكونوا من الضفة الغربية أو من غزة. كما يمكنهم أن يحصلوا على تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

صقر أبو فخر

اسرائيل مصرّة
على تطبيع علاقاتها مع لبنان

أسفرت المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الأميركية حول جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، عن الوصول الى جدول أعمال «غير ملزم» خلال الجولة السادسة منها، التي عقدت في كريات شمونة في ١٩٨٣/١/١٣. وجاء جدول الأعمال هذا على هيئة صيغة تركيبية من المطالب والمواقف اللبنانية والشروط الاسرائيلية، بادر الى وضعها الجانب الأميركي في المفاوضات. وقد أُعلن عن صيغة الاتفاق حول جدول الأعمال المذكور، في أعقاب اجتماع عقده المبعوث الأميركي فيليب حبيب مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وسلمه خلاله رسالة من الرئيس الأميركي ريغان. وينص الاعلان الرسمي عن جدول الأعمال على ما يلي:

«لقد تمّ التوافق بين الفرقاء على أن جميع مواضيع جدول الأعمال التالية تبحث سوية، نظراً لما بينها من تداخل:

• ــ انهاء حالة الحرب.

• ــ ترتيبات أمنية.

• ــ اطار علاقات متبادلة بما فيها مسائل كالآتية: الاتصال، انهاء الحملات الدعائية المعادية، حركة البضائع والأشخاص، مواصلات، الخ...

□ برنامج الانسحابات الكاملة، ظروف الانسحاب الاسرائيلي في اطار انسحاب جميع القوات غير اللبنانية.

• ــ الضمانات المحتملة.

•ملاحظة: ان جدول الأعمال هذا تضمّن مواضيع مطروحة من كل من الوفدين اللبناني والاسرائيلي، وقد وافق جميع الفرقاء على معالجة هذه المواضيع بانفتاح، انما بدون التزام بها مسبقاً بالنسبة لما قد تنتهي اليه المفاوضات. ويمكن لأي وفد إثارة أية مواضيع أخرى بالاضافة الى جدول الأعمال» (السفير، ١٩٨٣/١/١٤).

وقد تمّ التوصل الى جدول الأعمال هذا، بعد مصاعب وعراقيل عديدة وضعتها اسرائيل، محاولةً فرض شروط تعجيزية على لبنان، كإجراءات التطبيع، أو ترتيبات أمنية تحدُّ من السيادة اللبنانية الكاملة على المناطق التي تحتلها، خصوصاً في الجنوب، حيث تتطلّع الى مواصلة هيمنتها عليه. والجدير بالذكر أن المفاوضات كانت قد بدأت في ١٩٨٢/١٢/٢٨ في خلده، بعد تراجع اسرائيل عن شروطها التي حالت دون عقدها قبل هذا التاريخ. وأبرز تلك الشروط التي تطالب بها، اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وعلى المستوى الوزاري. واتخذت الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦، قراراً يقضي بالموافقة على بدء المفاوضات في كريات شمونة في اسرائيل وخلده في لبنان، بحيث تعقد الجلسة الأولى في ١٩٨٢/١٢/٢٨ في خلده، وتليها الجلسة الثانية في ١٩٨٢/١٢/٣٠ في كريات شمونة، ثم تتلاحق

الجلسات التالية مداورة بين المكانين. كذلك قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية مشرفة على المفاوضات، مؤلفة من رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزيري الخارجية والدفاع اسحاق شامير واريئيل شارون، ونائبي رئيس الحكومة سمحه ارليخ ودافيد ليفي (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٧).

والحقيقة أن تراجع اسرائيل عن مطلبها بشأن اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، حدث قبل هذا التاريخ بأسبوع تقريباً، وبالتحديد في ١٩٨٢/١٢/١٩، عندما صادقت حكومتها على «وثيقة التوجيهات للمفاوضات» التي أنجزها وزير الدفاع شارون، من خلال اتصالاته السرية مع بعض الأوساط اللبنانية (دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ويلاحظ أن جميع المواقف والشروط الاسرائيلية التي قدمت خلال المفاوضات منذ جلستها الأولى وحتى الآن، انمّا كانت بروح هذه الوثيقة، التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون الحد الأدنى المطلوب لتبرير جدوى الحرب في لبنان، وذلك بعدما تراجعوا عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة، على غرار المعاهدة مع مصر. فخلال الجلسة الأولى من المفاوضات التي عقدت في خلده بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨، قدّم الوفد الاسرائيلي مقترحاته لجدول الأعمال، كما وضعها شارون، وفق البنود الآتية:

أولاً، تطبيع العلاقات: أي انهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة ومكاتب ارتباط ووقف الدعاوة المعادية، وعلاقات تجارية وسياحية، واتصالات.

ثانياً، ترتيبات أمنية: منع الأعمال العدائية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية، اقامة محطات انذار اسرائيلية، تحديد طابع القوات التي ستعمل في جنوب لبنان، حرية الاستطلاع الجوي، قيود على ادخال الأسلحة الى الجنوب واقامة نظام رقابة فيه، وجود القوات الغريبة.

ثالثاً، انسحاب القوات الغريبة: جلاء م.ت.ف، ترتيب اعادة جميع الأسرى وجثث القتلى، انسحاب متزامن لسوريا واسرائيل (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٩).

أصرت اسرائيل على مقترحاتها هذه، مع ابداء استعداد واحد يتمثل في الموافقة على تغيير شكلي يتمثل في حذف كلمة «تطبيع» من جدول الأعمال، والمحافظة على جميع مركباته تحت بند «العلاقات المتبادلة»، كما اتفق عليه أخيراً (دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وثيقة شارون: حاول شارون قبل بدء المفاوضات فرض صيغة «وثيقة المبادىء» التي توصّل اليها مع بعض الأوساط اللبنانية غير الرسمية، كي تكون اطاراً للمفاوضات الدائرة، على غرار المقدّمة في اتفاقات كامب ديفيد، الا أنه فشل في ذلك. وتعود بداية قصة هذه الوثيقة الى ما أعلنته مصادر موثوقة في القدس في ١٩٨٢/١٢/١٩، من أن اتفاقاً قد تحقق بين اسرائيل ولبنان نتيجة اتصالات سرية أُجريت خلال الاسابيع الأخيرة، بين أوساط اسرائيلية على رأسها وزير الدفاع شارون، وأوساط لبنانية على رأسها «شخصية كبيرة مقربة من الرئيس اللبناني» (أعلن فيما بعد أنها تنتمي الى المخابرات اللبنانية). وأضافت تلك المصادر، أن قادة الكتائب هم الذين بدأوا تلك الاتصالات وأيدوها وشجعوها(هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). أما الاتفاق الذي تحقق نتيجتها فهو بمثابة «تفاهم حول التوجيهات التي سيعمل بموجبها ممثلو الطرفين خلال المفاوضات حول تحقيق اتفاق بينهما. فالاتفاق أو التفاهم المذكور هو بمثابة اتفاق اطار شبيه بالمقدمة لاتفاقات كامب ديفيد. وبموجبه ينبغي التوصل الى اتفاقات أخرى مفصّلة... وهو يشمل عناصر مهمة مثل الغاء حالة الحرب، والتطبيع، والحدود المفتوحة، والتجارة والجمارك، وكذلك انشاء مكتب اسرائيلي في بيروت، اضافة الى بند خاص حول الترتيبات الأمنية في جنوب لبنان» (زئيف شيف، **المصدر نفسه**).

عرض شارون صيغة هذا الاتفاق ــ الوثيقة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، واصفاً اياها بأنها بمثابة ورقة عمل ووثيقة مبادىء، تشمل إرشادات حول تطبيع العلاقات، وترتيبات الأمن، وانسحاب القوات الاسرائيلية، والغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان، وتثبيت مبدأ الحدود المفتوحة لانتقال الأشخاص والبضائع، بالاضافة الى الغاء الدعاوة المعادية بين البلدين، والغاء المقاطعة الاقتصادية بينهما. وأضاف شارون أنه من أجل تجسيد هذا الاتفاق، سيفتتح مكتب ارتباط اسرائيلي في

بيروت، يتولاه ممثلو وزارة الخارجية. ويستخدم هذا المكتب كمكان لقاء للجان مشتركة مع لبنان، للبحث في المشكلات العالقة بينه وبين اسرائيل. وزعم شارون أيضاً، أن تحقيق هذا الاتفاق لن يؤدي الى الاساءة لوضع لبنان الاقتصادي، لأن اللبنانيين يشغلون مناصب كبرى في دول الخليج والكويت، وليس هنالك غنى عنهم. كذلك فان الدول العربية مهتمة بالاقتصاد اللبناني وبالمركز الخاص للبنان. ويستنتج من ذلك، أنه لا يتوقع خطراً حقيقياً على لبنان نتيجة تحقيق الاتفاق المذكور معه، كعزله مثلاً عن الاقتصاد العربي، «واللبنانيون يفهمون ذلك جيداً».

أما بالنسبة للانجازات الأمنية في هذا الاتفاق فقد ذكر شارون أن «المنطقة الأمنية» ستكون على امتداد ٥٠ كم شمالي المطلة، «وأن لبنان لن يستخدم بعد اليوم كقاعدة لأعمال ارهابية ضد اسرائيل، ولن يسمح باقامة قواعد ومكاتب لمنظمات الارهاب في جميع أراضيه. كذلك لن تكون بعد الآن قوات عربية في لبنان، حتى قوات ردع عربية. وستوضع في المنطقة الأمنية وسائل رقابة، كمحطات انذار، وتحديد لأنواع الأسلحة التي ستدخل اليها. وفي هذه المنطقة القريبة من حدودنا، ستوجد فقط قوات الجيش والشرطة اللبنانية، لا أية قوة دولية أو قوة متعددة الجنسيات» (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وتفصيلاً لحديث شارون هذا، عرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية النص الكامل لأهم البنود التي وردت في الوثيقة المذكورة على النحو التالي:

أولاً، التطبيع — ومعناه: الغاء حالة الحرب بين البلدين، وحدود مفتوحة لحركة الأشخاص والبضائع، وانشاء مكتب إرتباط اسرائيلي في منطقة بيروت، ومنع الدعاوة المعادية ضدّ الطرف الآخر، والغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، واجراء مفاوضات حول تطوير علاقات تجارية ومواصلات واتصالات، الخ.. كذلك ستهتم لجنة الارتباط بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي قد تقع بين البلدين في المستقبل «حتى تحقيق اتفاق سلام كامل بينهما».

ثانياً، أن لبنان لن يستخدم بعد كقاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل، وأية قواعد عدوانية لن تُنشأ على أرضه بعد الآن، وسيمنع نشاط تنظيمات معادية لاسرائيل. «وهذا يشمل، كما يبدو، مكتب م.ت.ف في بيروت أيضاً». وستحدد منطقة على امتداد ٤٠ — ٤٥ كم في جنوب لبنان، كمنطقة أمنية لاسرائيل، تقام فيها ثلاث محطات انذار اسرائيلية «لفترة تحدد خلال المفاوضات». وفي هذه المنطقة تتمركز قوات الجيش والشرطة اللبنانية فقط. أما القوات المحلية (أي قوات سعد حداد) فتنضمّ الى اطار عسكري لبناني، وتكون احدى الجهات الأساسية التي تتحمل مسؤولية الأمن في المنطقة. كذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الاستطلاع الجوي في المنطقة، وتسيير دوريات بحرية لضمان أمنها. ويجري تحديد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تدخل المنطقة التي ستوضع تحت اشراف مشترك اسرائيلي — لبناني، ويحظر على قوات أية دولة عربية لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، دخول الأراضي اللبنانية.

ثالثاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وفيما يلي تفاصيله الأساسية: تكون قوات م.ت.ف هي الأولى التي تجلو عن لبنان، وفي المرحلة التالية تستعيد اسرائيل أسراها وجثث قتلاها لدى م.ت.ف وسوريا، وتتسلّم معلومات حول المفقودين من جنودها. وفي مرحلة لاحقة، على لبنان أن يتوصل الى اتفاق مع سوريا حول انسحاب متزامن للقوات الأجنبية، أي قوات سوريا واسرائيل. وأخيراً، فان الانسحاب ينفذ فقط بعد توقيع الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المذكورة سابقاً (يشعياهو بن — بورات، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

والجدير بالذكر أن شارون كان قد عرض «اتفاق المبادىء» هذا على الحكومة في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩، حيث أسهب في شرح بنوده، وما يحققه لاسرائيل من مكاسب. وقد لاقى شارون — لأول مرة منذ أشهر عديدة — ثناءاً حاراً من قبل الوزراء، بسبب الانجاز الذي حققه، حتى من جانب أولئك المعارضين له بصورة دائمة، وعلى رأسهم وزير الاتصالات مردخاي تسيبوري، ونائب رئيس الحكومة دافيد ليفي. وخلال تلك الجلسة، اقترح رئيس الحكومة المصادقة على وثيقة شارون، واستبدال القرار السابق الذي اتخذته الحكومة في ١٩٨٢/١١/٢٨، والذي اشترطت فيه اجراء

المفاوضات في القدس وبيروت، بحيث يتحدد مكان المفاوضات خلال اتصالات تجري بين حكومتي اسرائيل ولبنان (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٢٠).

الا أن فرح شارون بانجازه لم يدم طويلاً، اذ كان من المفترض أن تعقب التصديق الاسرائيلي الرسمي على الوثيقة، خطوة مماثلة من جانب الحكومة اللبنانية. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، حيث اتضح أن الوثيقة لا تتمتع بأي تأييد رسمي لبناني، بل أن رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان أعلن أنه ليس له علم بها. وهدّد الوزان بالاستقالة بعدما سمع نصّها من المبعوث الأميركي فيليب حبيب، خلال اجتماعه به في كانون الأول (ديسمبر) الماضي (شلومو نكديمون، يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٤). وبدأ شارون يمارس ضغطاً على الحكومة اللبنانية لتقبل التوقيع على الوثيقة، كتهديده بتأجيل المفاوضات (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٦). الا أن محاولاته هذه لم تجد نفعاً، وأعلن في جلسة الحكومة في ١٩٨٢/١٢/٢٦، أي قبل بدء المفاوضات بيومين، ان لبنان تراجع عن استعداده لتوقيع الوثيقة المذكورة، متهماً المبعوث الأميركي موريس درايبر بأنه هو الذي شجّع اللبنانيين على عدم التوقيع عليها، «لأن موقف الولايات المتحدة، يتحدد حسب رغبتها في تحقيق تنازلات اسرائيلية في الضفة الغربية، حسب مشروع ريغان» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٧). وأثار اعلان شارون هذا استياءاً شديداً لدى بعض الوزراء، فمثلاً اتهمه تسيبوري بأن المشكلة الحالية مع لبنان سببها «الاعلان السابق لأوانه، والتسريب والمقابلات حول مضمون وثيقة المبادىء، الأمر الذي أربك لبنان»، وأضاف أنه ينبغي اشراك الأميركيين في الاتصالات، والتوقف عن مهاجمتهم. أما نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، فقد أعلن أن الشيء الوحيد الذي اتضح هو موافقة لبنان على جدول أعمال وليس على وثيقة مبادىء، والدليل على ذلك هو عدم استعداده (أي لبنان) للتوقيع عليها (المصدر نفسه).

ونتيجة لذلك، تحوّل مكسب شارون الى مهزلة حقيقية في وسائل الاعلام الاسرائيلية، التي سخرت من وزير الدفاع، ومن «التقدم» الذي أحرزه، معتبرة أن هنالك دوافع حقيقية وراء خطوته هذه، أبرزها ما يلي:

أولاً: أن شارون، والحكومة من ورائه، وصل الى طريق مسدود في حرب لبنان. «فبيغن تورط في سلسلة من الشروط غير الواقعية (المطالبة بمعاهدة سلام، المفاوضات في القدس وعلى مستوى وزاري وما شابه ذلك)، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب تطول، والدم الاسرائيلي يسفك يومياً. من جهة ثانية بدأت الحكومة الأميركية تهدد باتباع اجراءات صارمة ضد اسرائيل بسبب دورها في جمود المفاوضات. وفي موازاة ذلك يعاني شارون أيضاً من مشاكله الخاصة: ثقة بيغن المهتزة به، وعلاقاته المتوترة مع قيادة الجيش، وشكوك أغلبية الحكومة بجميع خطواته، وأخيراً النتائج المتوقعة للجنة التحقيق [لجنة كاهان]. فقرر أن يصطاد عصفورين بحجر واحد: أن ينقذ الحكومة من المستنقع الكبير في لبنان، وأن يستعيد مجده السابق. [لذلك] ضغط على حلفائه في الكتائب [اللبنانية] قائلاً: 'أنظروا ماذا فعلنا من أجلكم، لقد حان الوقت لأن تردوا لنا الجميل'، كي يقوم هؤلاء بدورهم بالضغط على الرئيس. لقد طالبهم شارون بمنحه وثيقة تثبت جدوى أطول حروب اسرائيل» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

وكما يقول النائب فيكتور شمطوف (مبام)، فان الحكومة عبر تصديقها على هذه الوثيقة، انما «تبحث عن طريقة للنزول من على الشجرة العالية التي تسلقتها... فقد فهمت أخيراً أنه يجب عليها التراجع عن أهداف غير قابلة للتحقيق... أن لبنان سيكون البلد العربي الأخير الذي سيوقّع معاهدة سلام مع اسرائيل» (اسحاق شور، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٣).

ثانياً، يهدف شارون بالذات من وراء هذه الوثيقة، الى تقليص دور الولايات المتحدة في المفاوضات مع لبنان. فالمصادر الاسرائيلية تقول أن الولايات المتحدة لم يكن لها علم بالمفاوضات السرية الدائرة بين شارون والأوساط اللبنانية، أو بالوثيقة التي تمخّضت عنها. وتضيف هذه أن بيغن وشارون قد فاجآ المبعوث الأميركي فيليب حبيب لأول مرة بهذه الوثيقة عند اجتماعهما به يوم ١٩٨٢/١٢/١٦، فرحب بها جداً. الا أن

حبيب بعد اجتماعه الى المسؤولين اللبنانيين بعد ذلك، وسماعه رأيهم في الوثيقة، خصوصاً رأي رئيس الحكومة الوزان، الذي هددَ بالاستقالة في حال الضغط عليه للقبول بها، كما سبق وذكرنا، عاد الى اسرائيل ليطلب الى بيغن وشارون خلال اجتماعه بهما يوم ١٩٨٢/١٢/١٩، اعتبار الوثيقة ورقة عمل تصلح كجدول أعمال للمفاوضات ليس الا، الأمر الذي أثار بيغن، فردّ عليه قائلاً أن اسرائيل تعتبر الوثيقة بمثابة اتفاق، «واذا كان هنالك من تراجع عما اتفق عليه، فان اسرائيل أيضاً بامكانها التراجع عما التزمت به» (يوسف حاريف، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٢٠).

ويقول مصدر مطلع في اسرائيل ان شارون كان على عجلة من أمره للحصول على هذه الوثيقة بعد عودته من زيارة لهندوراس والولايات المتحدة في أوائل كانون الأول (ديسمبر) الماضي (حيث لم يستقبله أي مسؤول أميركي، ولم يُدع الى أي اجتماع رسمي في واشنطن، خلافاً لوزراء الدفاع السابقين في اسرائيل، الذين كانوا يحظون بدعوة كهذه حتى خلال زياراتهم الخاصة للولايات المتحدة)، وذلك بسبب ما وصله من أخبار تفيد بأن المبعوث الأميركي حبيب سيصل الى المنطقة حاملاً تعليمات واضحة من الرئيس ريغان، بعدم الموافقة على المماطلة في موضوع المفاوضات مع لبنان، وأن الولايات المتحدة لن تتراجع عن مواجهة اسرائيل في هذه المسألة (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩).

والحقيقة كما تقول الأوساط الاسرائيلية، أن الولايات المتحدة تتحفظ وتعترض منذ أشهر عديدة على «آراء شارون وغروره وتبجحه» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٢)، الأمر الذي حدا به الى البحث عن مخرج لتقليص أو تحييد الدور الأميركي في المفاوضات بين اسرائيل ولبنان. «ولكن لا توجد أية تغطية لمباهاة شارون بأنه لم يعد ثمة حاجة الى الأميركيين. فهم سيشاركون في المفاوضات، وبدونهم لا يمكن التوصل الى شيء. فأية قيمة يحمل التزام بيروت حول ' اعادة الأسرى ' أو 'جلاء قوات م.ت.ف '، وكيف يمكن التفكير بأن الجيش السوري سيتسحب من لبنان دون الحصول على ترتيبات أمنية موازية لتلك الترتيبات مع اسرائيل، وبدون أن يقوم الوسيط الأميركي بربط جميع أطراف الخيوط في المفاوضات مع بعضها» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

ثالثاً: الانفراد بلبنان وفرض «سلام واقعي» عليه، عبر استغلال العلاقات مع الكتائب. فشارون يستغل رغبة لبنان في اخراج القوات الغريبة عن أراضيه بأسرع ما يمكن، ليفرض عليه شروطه حول التطبيع و«الترتيبات الأمنية» وما شابهها من أمور. والحقيقة أن اتصالات شارون ومحادثاته لم تكن مع شخصيات لبنانية رسمية، كما تعترف المصادر الاسرائيلية. «فهو لم يتفاوض مع وزير الدفاع اللبناني الذي يرفض لقاءه. ولم يلتق مع أي من الوزراء اللبنانيين، وانما تفاوض مع موظف لبناني كبير، عرّفه بأنه مقرّب من الرئيس الجميّل، وتوصّل معه الى ما سماه ' باتفاق مكتوب '، ولكن الحكومة اللبنانية رفضت التوقيع عليه» (اسحاق شور، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وكما يقول مصدر آخر فان «حكومة اسرائيل واثقة بقوة الأقلية المسيحية المارونية، وبأنها هي التي ستنتصر في صراع القوى الداخلي في لبنان. وعملياً فان اسرائيل تشارك في هذا الموضوع أيضاً. وتتركز قوة الاقناع لديها، كما تستخدمها في المفاوضات، في التهديد بتمديد فترة احتلال الجيش الاسرائيلي لنحو ثلث الأراضي اللبنانية الى أجل غير مسمّى، اذا لم تستجب الحكومة اللبنانية لمطالبها. وينبغي عدم الاستخفاف بقوة هذا التهديد، ولكن كلما طال استخدامه، فانه قد يؤدي الى تقويض التأييد الأميركي لنا» (فولص، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٣١).

تقويم المفاوضات: مهما يكن فان أهمية «وثيقة المبادىء» التي أعلنها شارون، انما تكمن في كشف أهداف اسرائيل في لبنان، كما تعمل على تحقيقها عبر المفاوضات الدائرة حالياً. والسؤال المطروح، هل تعلق اسرائيل آمالاً حقيقية على تحقيق هذه الأهداف، وما هو البديل لديها في حال فشلها؟ وهنا لا بد من التمييز أيضاً بين وجهتي النظر الرسمية والعامة في اسرائيل. فعلى الصعيد الرسمي، يبدو أن الحكومة الاسرائيلية واثقة تماماً من امكان

الوصول الى أهدافها كاملة، كما جاءت في وثيقة شارون المذكورة سابقاً، وقد تعززت ثقتها هذه بعد الوصول الى الاتفاق على جدول الأعمال خلال الجلسة السادسة من المفاوضات، كما سبق وذكرنا. فالبحث في اطار العلاقات المتبادلة، كالاتصالات وانهاء الحملات الدعائية المعادية، وحركة البضائع والأشخاص، الخ.. سيؤدي في نظر المسؤولين الاسرائيليين الى تطبيع العلاقات بين البلدين، رغم عدم ذكر كلمة «التطبيع» بشكل صريح.

الا أن هذا التفاؤل يقابله حذر شديد لدى الرأي العام وفي وسائل الاعلام، ازاء تعليق آمال كبيرة على نتائج المفاوضات مع لبنان. فلبنان لا يمكنه التسليم بسلام واقعي كما تطالب به اسرائيل لأسباب ثلاثة: «أولاً إن تعلقه بالاقتصاد العربي كامل، وسيصعب على الرئيس الجميّل المخاطرة بهذا التعلق بواسطة علاقات تجارية وثيقة مع اسرائيل. ثانياً، ان سوريا تتمتع بنفوذ كبير في لبنان، سواء كان جيشها حاضراً أم لا. ويصعب التقدير أنها ستجلس مكتوفة، وتسمح بتحقيق سلام واقعي بين لبنان واسرائيل، وبأن تكون للجيش الاسرائيلي سيطرة حقيقية على جزء كبير من الاراضي اللبنانية. ثالثاً، يقوم في لبنان ائتلاف داخلي مركّب جداً، لا يمكنه الصمود أمام سلام من هذا النوع» (افتتاحية هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). ويلاحظ هنا أن وسائل الاعلام أكثر تنبهاً وأفضل تقويماً للوضع الداخلي في لبنان، حتى من المسؤولين أنفسهم. «فالرئيس الجميّل لا يعتمد فقط على تأييد الكتائب والطائفة المسيحية، اذا كان يبغي اتخاذ خطوة كبيرة كالسلام مع اسرائيل، من شأنها أن تشكل خطراً على علاقات لبنان مع العالم العربي. بل عليه، كذلك، أن يحصل على موافقة الدروز والشيعة والسنّة. وهذا يتطلب مناورات وجهوداً جبّارة في بلاد منقسمة... والسؤال هنا ما هو مجال المناورة لدى الرئيس الجميّل، والى أي حد يمكنه أن يتجرأ في دفع المفاوضات والاتفاق؟» (يهوشواع تدمور، دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

كذلك يلاحظ أن بعض الاسرائيليين لا يؤمن بالسلام الحقيقي مع لبنان، حتى بعد توقيع اتفاق معه. وكما أعلن رئيس الكنيست مناحيم سفيدور (ليكود) فان لبنان غير قادر على الوفاء بالتزاماته، خصوصاً تلك التي سيتعهد بها لإسرائيل خلال المفاوضات (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٨). وسأل أحد الكتاب شارون: «هل توافق على السفر الى جبال الشوف أو الى طرابلس بعد توقيع اتفاق مع لبنان؟ هل توافق على السفر الى هناك حتى على حسابي الخاص» (أهرون جيفع، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٨).

أما السبب الآخر الذي يدفع الاسرائيليين الى عدم تعليق آمال كبيرة على المفاوضات مع لبنان، فيكمن في حقيقة الوجود السوري والفلسطيني في شمال لبنان. فهذا الوجود يمكن أن يؤثر على موقف اللبنانيين في المفاوضات مع اسرائيل. «وثمة تقديرات أميركية تقول أنه اذا وافق لبنان على ترتيبات أمنية لصالح اسرائيل، كما تطالب هذه كشرط لانسحابها الى الحدود الدولية، فان السوريين أيضاً قد يطالبون بشروط مماثلة لانسحابهم... كذلك ليس أكيداً أن الرئيس السوري على استعداد لسحب جميع قواته من لبنان، حتى اذا كانت حكومة بيروت على استعداد للموافقة على ترتيبات أمنية مع سوريا، في موازاة تلك التي ستوافق عليها مع اسرائيل» (فولص، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وهناك من يقول ان الثمن الذي تطلبه سوريا مقابل انسحابها، لن يتمثل فقط في محطات انذار في البقاع، بل في الالتزام بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. «وعلى أي حال، من الصعب التنبؤ في هذه المرحلة بأن تقوم سوريا، باعادة الأسرى الاسرائيليين بسهولة، وتتطوّع للاختفاء من لبنان، وتجلس مكتوفة بينما عتبتها الخلفية هي عملياً تحت السيطرة الاسرائيلية بفعل السلام الواقعي مع لبنان» (يوئيل ماركوس، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٨).

ويلاحظ هنا أن الموقف السوري هو أكثر ما يزعج اسرائيل الآن، اذ يبدو أنه حجر العثرة الرئيسي أمام تحقيق أهدافها كاملة في المفاوضات. ولا يُستغرب أن يقوم الثلاثي بيغن ـ شارون ـ شامير بافتعال ..ررات وهمية في المستقبل القريب، لتوجيه ضربة عسكرية الى القوات السورية، خصوصاً تلك الموجودة في البقاع، وذلك بهدف تذليل العقبة السورية في المفاوضات، ودفع مسارها في صالح اسرائيل.

ويبدو أن الحملة الاعلامية المسعورة مؤخراً في اسرائيل ضد نصب الصواريخ حتى في داخل الأراضي السورية، انما تصب في هذا الاتجاه. كذلك فان الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل قد يدفع الحكومة نحو القيام بخطوة كهذه، وذلك بهدف رفع أسهمها لدى الرأي العام، في حال صدور نتائج لجنة كاهان المكلفة بالتحقيق بمجزرة المخيمات، وتحميل المستوى السياسي، خصوصاً بيغن وشارون وشامير، قسطاً من المسؤولية.

الا أن خطوة كهذه، أي توجيه ضربة عسكرية الى الجيش السوري، قد تزيد أيضاً من اهتزاز ثقة الاسرائيليين بسياسة حكومتهم، خصوصاً اذا أدّت الى سقوط عدد كبير من الضحايا، اضافة الى الضحايا التي تسقط يومياً نتيجة النشاط الفدائي المتواصل ضد قوات الاحتلال في لبنان. فالدعوة الأقوى لدى الرأي العام، وحتى بين بعض الأوساط داخل الحكومة، تتمثل في تقليص حجم التورط العسكري الاسرائيلي، عن طريق سحب القوات الاسرائيلية من الجبل، وحتى من الجنوب، وليس بزيادة التورط بواسطة المزيد من العمل العسكري، خصوصاً بعدما أثبت هذا العمل فشله في تحقيق جميع الأهداف السياسية منذ بداية الحرب في حزيران (يونيو) الماضي حتى الآن. وفي آخر استقصاء للرأي العام أجراه معهد بوري، ظهر أن ثلثي الذين سئلوا رأيهم بصدد استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان، أيّدوا انسحاباً اسرائيلياً فورياً، معتبرين أن هذه الحرب لم تكن ذات جدوى (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٧). والرأي الشائع بين هؤلاء أن «م.ت.ف لا زالت تعمل من لبنان، ولم تتشكل في لبنان حكومة قوية تحظى بدعم من اسرائيل، ولم يعد لمذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة أي ذكر، بل على العكس تدهورت العلاقات معها الى الحضيض. وأضيف الى مشروع البندقية مشروع آخر هو مشروع ريغان. وسقط ما يقارب ٥٠٠ جندي اسرائيلي، وكتعويض عليهم سنحصل على ورقة يلفها الغموض، موقعّة من قبل حكومة ليست لها سلطة» (أهرون جيفع، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٨). هذا نموذج للهجة السائدة لدى الرأي العام الاسرائيلي وفي معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية التي لا تنقطع يومياً عن مهاجمة «استراتيجية الأهداف الكبيرة» في لبنان، التي وضعتها حكومة بيغن.

ح. ش

ملحق
لبلاغات الناطق العسكري
باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

في العدد ١٣٢ ـ ١٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ من «شؤون فلسطينية»، نشرنا القسم الأول من هذه البلاغات، وهي البلاغات الصادرة في الفترة من ١٩٨٢/٦/٦ الى ١٩٨٢/٦/٢٥ والتي تحمل الأرقام المسلسلة من ١ الى ١٧١. وافتقدنا من بين بلاغات هذه الفترة تلك التي تحمل الأرقام ٩٧ و١٣٣ و١٤٠ و١٥٧، وظننا أنه وقع خطأ في الترقيم. ثم اتضح أن هذه البلاغات صدرت بالفعل بالأرقام المذكورة أعلاه. ولذا ننشرها فيما يلي لاستكمال مجموعة البلاغات العسكرية عن حرب الشهور الثلاثة لعام ١٩٨٢:

بلاغ رقم ٩٧ ـ ١٩٨٢/٦/١٠: قام طيران العدو في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم بمعاودة قصفه الجوي على منطقة خلدة والمرتفعات المجاورة لها، وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران غزيرة، وتمنعه من تحقيق اصاباته.

بلاغ رقم ١٣٣ ـ ١٩٨٢/٦/١٧: قام العدو الصهيوني عند الساعة الواحدة و٥٠ دقيقة من صباح اليوم بالقصف المدفعي والصاروخي المركز على كل من مخيم برج البراجنة، والمطار، والرمل العالي؛ واستمر القصف حتى الساعة الثانية وثلاثين دقيقة. هذا وقد استأنف العدو القصف المتقطع على تلك المناطق في الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة.

بلاغ رقم ١٤٠ ـ ١٩٨٢/٦/٢٠: اصطدمت وحداتنا من القوات المشتركة المتمركزة في قواعدها خلف خطوط العدو مع قوات الغزو الصهيوني في الجنوب ليلة أمس الجمعة، وقد وقع الاشتباك الأول في منطقة الدامور حيث تمكنت قواتنا من مهاجمة دورية للعدو الاسرائيلي وقتل وجرح جميع أفرادها. في اليوم نفسه تمكنت قواتنا العاملة في منطقة البقاع الغربي من ايقاع دورية للعدو في احدى كمائنها، وقتلت وجرحت جميع أفراد الدورية.

كذلك استدرجت قواتنا العاملة في منطقة النبطية دورية ثالثة للعدو الى كمين مفخخ، ونتج عن ذلك قتل قائد الدورية وثلاثة جنود، وجرح باقي أفراد الدورية. هذا ولا زالت قواتنا تتصدى ببطولة لمحاولات العدو التغلغل في مناطق خارج محاور التقدم الاساسية لقواتنا.

بلاغ رقم ١٥٧ ـ ١٩٨٢/٦/٢٢: قام الطيران الحربي المعادي في الساعة السادسة الا عشر دقائق من مساء اليوم بقصف كثيف للمناطق التالية: مار الياس، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، المطار، برج البراجنة، بئر حسن، الأوزاعي، وفي الوقت نفسه استمرت مدفعية العدو الصهيوني البحرية والبرية بقصف كل هذه المناطق والتي استهدف من خلالها المناطق والأحياء المدنية والمخيمات في بيروت، ولا زال القصف مستمراً حتى الآن.

محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ١٩٨٢/٩/٢١ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

(في بداية الجلسة(*) طلب رئيس الكنيست الى العضو توفيق طوبي أن يعتلي المنصة ويقدم مشروع قراره).

بيان توفيق طوبي

سيدي الرئيس، الكنيست المحترم،

انني أقترح مشروع قرار على جدول أعمال الكنيست يطالب حكومة بيغن ـ شارون، المسؤولة عن الجريمة النكراء التي تمثلت في ابادة شعب، والتي نفذت في بيروت ضد الشعب الفلسطيني، بالمثول أمام الكنيست، وبأن تقدم تقريراً مفصلاً عن أعمالها الاجرامية، التي نفذت ضد الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها للأراضي *اللبنانية*.

(هنا حدثت ضجة عارمة في قاعة الكنيست وأمر رئيس الكنيست توفيق طوبي بالخروج من القاعة، بعد أن أعلن عن توقيف الجلسة لمدة خمس دقائق).

رئيس الكنيست

ننتقل الآن الى جدول الأعمال. ان البند الأول هو دخول بيروت الغربية ونتائجه الخطيرة. يطرح هذا المشروع أمام الكنيست، يتفضل العضو شمعون بيرس بالحديث.

بيان شمعون بيرس

سيدي الرئيس، السادة أعضاء الكنيست،

أنه ليس من السهل علينا، في هذه المرة، خلافاً لأية مرة سبقت، حيث تقف الأمة اليهودية، أمام ضميرها، وذلك ليس بسبب ما يقوله الأجانب، وليس بسبب ما تكتبه الصحف، وانما بسبب القلق الصادر من أعماق تراثنا نحن. يسودنا شعور حزين، بأنه قد وضعت تحت كتل الباطون، التي غطت جثث الأطفال والنساء والشيوخ، هزيمة أدبية. وقد تحدث عن ذلك حاخامونا، فقالوا: «ان مذبحة وابادة المئات من النساء والأطفال الأبرياء في مخيمي شاتيلا وصبرا في بيروت، نفذها جزارون متعطشون للدماء، فقدوا كل أشكال الانسانية».

ان الأرض تهتز من تحت أقدامنا. وان أصوات الآلام والاستنكار تصدر من جميع الطبقات، وقد وقفتما صامتين، يا رئيس الحكومة ويا وزير الدفاع، وان صمتكما صارخ. لقد قال دافيد بن ـ غوريون: ان مصير اسرائيل مرتبط بقوتها وعدالتها، وأعمالنا يجب أن يوجهها الصدق والعدل وليست القوة. وفي أيار ١٩٨١

* ترجم المحضر نقلا عن الاذاعة الاسرائيلية، **البرنامج العبري العام**، الساعة ١٦,٠٠، في ١٩٨٢/٩/٢٢، وعن **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢٣.

قال مناحيم بيغن: «اننا دولة يهودية ولنا تجاربنا. ولن نوافق بأي حال من الأحوال على أية محاولة للسوريين لتحويل المسيحيين في سني الثمانينات الى يهود أوروبا في سني الأربعينات». وأريد أن آمل في أن يكون رئيس الحكومة قد خشي أن هذا الامر لا ينطبق على اليهود فقط ولا على المسيحيين فقط، بل أيضاً على المسلمين. فالأطفال هم أطفال، سواء كانوا يهوداً أم عرباً أم لبنانيين، وأن دمهم هو دم مقدس، لا فرق بين الدين والجنس، فجميعهم بشر ودمهم جميعاً مقدس في أنظارنا.

أيها السادة، ان المسألة التي تقف أمامنا، حكومة ومعارضة وشعباً، هي مسألة اسرائيل أمام ذاتها، واسرائيل مع تاريخها، واسرائيل مع حقيقة حياتها؛ ان من يحاول أن يشوه هذه الحقيقة يخطىء في حق منطق اقامتها وعدالة طريقها. ان اسكات الأصوات لن ينفع.

سيدي الرئيس، انني لا أعتقد بأنه يوجد في اسرائيل أو في خارجها، من يساعد بعلم أو بغير علم، مباشرة أو غير مباشرة، على تنفيذ هذا العمل الاجرامي. وحتى عندما نأتي للحكم على رئيس الحكومة والحكومة كلها، فانني لا أريد أن الصق بهم تهمة المتعمد، ولكنهم لا بد أن يكونوا مرتبطين بصورة بن الصور بهذا العمل الاجرامي.

فباسم جميع ممثلي الشعب الاسرائيلي، أطالب باخراج الجيش الاسرائيلي من هذا الجدل، وبأن نترك أبناءنا الذين يخدمون فيه وشأنهم، وبأن نترك هذه المؤسسة الكبيرة والمهمة، التي تقوم بتنفيذ الأوامر، والمحصنة من التهم المزرية، أن نتركها خارج هذا النقاش المؤلم. واذا ماوقعت أخطاء داخل الجيش يجب أن ندرسها بدقة. اننا على يقين، بأن الجيش الاسرائيلي لم يساعد في اباحة هذه الدماء، ولكن ومع جميع هذه التحفظات، فانه لا يوجد بذلك ما هو بمثابة تخفيف للاخطاء الثقيلة التي ارتكبتها الحكومة، والتي نجمت عن عجزها عن التنبؤ بما سيحدث، أو الأخطاء الخطيرة في التقديرات، وصم الآذان ازاء المنشورات والتحذيرات، والكبرياء الخطير، والعجز في تحمل نتائج المأساة المطروحة أمامنا الآن.

سيدي الرئيس، هناك أمور في هذه القضية، يجب تأليف لجنة قانونية للتحقيق فيها، ولكن توجد أمور أخرى أسوأ منها وأخطر، وهم يريدون تشويهها والتغطية عليها واخفاءها. وأول هذه الأمور، هو دخول بيروت الغربية، لقد حذرنا علناً ومراراً وتكراراً، من أنه يجب علينا ألا ندخل هذه المدينة الكبيرة، الباكية على آثارها الدينية، والمحتجزة في علاقاتها الطائفية، والتي تعيش في أفكار الانتقام والثأر، وأن نتنازل عن المنجزات العسكرية. أن بيروت هي عاصمة دولة عربية تتداخل فيها مخيمات لاجئين، وسفارات أجنبية، وهي مصابة بالدمار والهلاك، ومرتبطة بجهود توازن معقد وخفي وغامض بالنسبة لنا. فمالنا وبيروت يارئيس الحكومة، فهل همنا هو الحصول على مستودعات الأسلحة؟ فحتى لو أخلينا هذه المستودعات، فمن يضمن عدم عودة أهلها وتعبئتها مرة أخرى بأسلحة أحدث وأهم؟ هل ينقصنا سلاح في العالم؟ وهل سنحكم بيروت الى الأبد ولن نخرج منها؟ وهل يوجد ضمان بأن السلطات المفروضة التي ستأتي بعدنا ستكون قادرة على منع ادخال أسلحة بديلة؟ وهل هذه هي العاصمة العربية الوحيدة التي يوجد فيها سلاح؟

من قرر ذلك؟ أنهما شخصان. رئيس الحكومة ووزير الدفاع؛ فاذا أردتم وانني أقول لكم ان صحيفة معاريف قالت ان دخول بيروت ناجم عن رغبة اسرائيل في منع خطر وقوع عنف وسفك دماء وفوضى عارمة. وقد صرح الجبابرة، بعد ذلك، بأن هذا الهدف قد تحقق فعلاً. وهذا يعني أن الحكومة توقعت سلفاً وقوع العنف وسفك الدماء والفوضى وكذلك رؤية ما سيحدث. ولكن، بدلاً من تحقيق هذا الهدف، حدث ما حدث. انني أسأل رئيس الحكومة ووزير الدفاع: كيف سمحتم لانفسكم بأن تتنصلوا من مسؤولية ما حدث، وأنتم الذين أعلنتم سلفاً، أن جميع مفارق الطرق والمحاور والنقاط الرئيسية أصبحت بأيدي الجيش الاسرائيلي وتحت اشرافه؟ اذا كنتم توقعتم فعلاً ما سيحدث، ولم يكن بامكانكم منعه فان هذا الأمر يعد أخطر «تقصير». واذا كنتم تعرفون ما سيحدث ولم يكن بامكانكم منع وقوعه فانه من الخطر الجسيم جداً أن يسمح لكم باتخاذ قرارات أخرى بهذا الحجم والأهمية من المسؤولية.

ان هذا القرار المتسرع، اتخذ بعد اغتيال بشير الجميل؛ ألم نكن نحن المسؤولين عن انتخابه؟ هل نحن قادرون على تحمل نتائج اغتياله؟ لقد تم انتخاب الشيخ بشير الجميل بموجب القانون والنظام المعمول بهما في لبنان. وبما أننا كنا من وراء انتخابه كرئيس للبنان، فانني أتصور أن لنا ضلعاً في الأسباب التي أدت الى اغتياله، وفي الحملة الانتقامية التي تلت ذلك.

انني أسأل عضو الكنيست غيئولا كوهن: من يستطيع في لبنان أن يحقق في حادث الاغتيال أو المذبحة التي جاءت في أعقابه؟ ألم تعرفي بأنه توجد طريقة سهلة لالقاء تبعية الاغتيال على الفرصة السانحة الآن؟ لقد أقيم لبنان وما زال قائماً، فهناك جيش لبناني، وهناك امكان لاعادة القوة المتعددة الجنسيات. فمن أجل ماذا كان يجب أن نكلف جنودنا بمهمة دخول بيروت، وأن نحمل أنفسنا، بعلم أو بغير علم، مسؤولية لا نستطيع تحملها وتنفيذها، ومسؤولية ليست مسؤوليتنا؟

أن الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة،ووزير الدفاع ووزير الخارجية، في جنح الظلام، مع بشير الجميل كان خطأ فادحاً. أن شخصاً لا يستطيع أن يتكهن، ياسيد شارون، بما يفعلون في الليالي المظلمة. ولكن كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن ما حدث في هذه الليالي المظلمة سيتسرب ويسمعه الناس جميعاً، وأنه لا يضيف شرفاً في صباح اليوم التالي لاسرائيل أو أمناً في المساء للبنان ولرئيسها المنتخب. أن الذي يسير مسرعاً على الطريق دون أن يتنبّه فانه يتدهور، ومصيره معروف.

وبعد أن تلقى الجيش الاسرائيلي أمراً بدخول بيروت الغربية، فانني أريد أن أسأل: سيدي رئيس الحكومة، وسيدي وزير الدفاع: لمن كانت هذه الفكرة القذرة التي كانت من وراء ارسال جنود الكتائب الى مخيمات اللاجئين للبحث عن [الفدائيين]؟ فهل يوجد لديك جواب يا شارون؟ ان كل انسان مهما كان غبياً، لا بد وأنه كان يعرف أن هذه الكتائب التي ثارت غضباً بعد اغتيال زعيمها، ستنفذ مجازر بين المواطنين الأبرياء؛ فهل هذه مفاجأة، أم أنها سابقة لم يكن بمقدورنا تصورها سلفاً؟ واذا كانت الحكومة قد وافقت مساء يوم الخميس، ١٦/٩/١٩٨٢، على دخول الكتائب للمخيمات، فأين كان اشرافكم؟ وأين كانت مراقبتكم؟ فمن سمح بذلك ليلة الخميس كلها، ويوم الجمعة وليلة السبت؟ انها فترة طويلة. هل يتوجب على مصوري التلفزيون كشف ذلك؟ انها فترة طويلة، ولم يحاول أي وزير أن يعرف ما يحدث، ولم يحاول أي وزير أن يتهم، ولم يحاول أي وزير أن يحقق، فما هي لعبة الأطفال هذه؟ فهل لكم أعين لا ترى، وآذان لا تسمع، ووزراء لا يفهمون؟ واذا كان ذلك كله لا يكفي، فقد جاء التقرير المتهرب والجبان والمتناقض الذي كان يقول مرة: نعرف، ومرة: لا نعرف، ومرة: وافقنا، ومرة: لم نوافق، وأنهم جاءوا من الشرق، ونحن من الجنوب، وأن قواتنا كانت في المطار. لقد أربكنا أنفسنا وأربكنا العالم كله بهذا التفسير الأعرج، وهو أننا طلبنا من الجيش اللبناني، أن يدخل المخيمات، ولم يكن لبنان هو الذي طلب منا. فماذا تتصورون، هل أنتم حكومة لبنان؛ وهل نحن مسؤولون عن بيروت وحكومتها وعاصمتها؟ فلماذا تصرفت الحكومة على هذا النحو؟ انني أعرف فقط جواباً واحداً وهو أن الحكومة أقامت بناية عالية من الورق وسرعان ما انهارت هذه البناية. ولقد أعلن مناحيم بيغن، خلال التظاهرة التي نظمها الليكود مؤخراً في تل أبيب أنه حتى نهاية العام الحالي سيبرم معاهدة سلام مع لبنان، فهل سيحل السلام مع لبنان عندما لا يكون هناك سلام في لبنان. لقد وعدنا بيغن بنهاية الارهاب الدولي بعد خروج [الفدائيين] من بيروت، وها هم خرجوا، فهل توقف الارهاب ضدنا في باريس وبروكسل؟ كما أوهمنا بيغن بتعميق الصداقات مع دول العالم، وها نحن نحطم الصداقات ونفقد الأصدقاء.

لقد أعلن شارون أن الأردن هو وطن الفلسطينيين. ووعد بخلق زعامة جديدة ومعتدلة في المناطق المحتلة. ان العالم يسأل فيما اذا كان الأردن هو وطن الفلسطينيين. ان العالم يقول ان المناطق المحتلة هي المكان الذي توجد فيه «الحقوق الشرعية، والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، كما وقّعت يا مناحيم بيغن في كامب ديفيد: فهل خلقتم الزعامة المنشودة؟ ألم تعرفوا أن دودين، أيضاً، يؤيد الموقف الفلسطيني —

المصري ــ الأردني؟

وبالنسبة للحكم الذاتي، يا بيغن، كيف ستجد المحادثات حول هذا الحكم؟ فهل ستستأنف المفاوضات مع مصر، التي لا تتراجع عن مطالبتها بوقف أعمال الاستيطان، وبخروجنا من لبنان؟ وهل تنازلت عن البنود التي أثارت الخلافات وشلّت المفاوضات؟

أيها السادة، ان حكومة تحترم نفسها، يجب أن تستقيل بعد كل الذي حدث. فوزير الخارجية البريطاني استقال بسبب قرار لا معنى له، فما بالكم بدخول بيروت الغربية وارسال الكتائب الى المخيمات؟ هناك شخصان أخذا على عاتقهما هذا القرار الاجرامي، ويجب عليهما أن يكونا أول من يستخلص النتائج ويستقيل. أن كل من وافق على دخول الكتائب الى مخيمات اللاجئين يجب أن يعاقب نفسه، ولو بسبب عدم تصوره سلفاً لما سيحدث.

سيدي الرئيس، لقد حذرنا سلفاً من هذه الأمور. حذرنا من مغبة التدخل في شؤون لبنان الداخلية باستثناء سياسة الجدار الطيب. وحذرنا من دخول بيروت، بشكل عام، وبيروت الغربية بشكل خاص. ودعونا الى وقف القتال. وحذرنا من تصور أنه يمكن حل القضية الفلسطينية بطريقة أخرى غير الطريقة السياسية. وحذرنا من وقوع انشقاق مع الولايات المتحدة. ولكن حكومة بيغن المتغطرسة أصمّت آذانها عن سماع كل نصيحة وانتقاد وعن سماع كل من لا يتفق معك، يا بيغن، انك تذل الكنيست وتخون وظيفتك، وتخدم العدو؛ ألا تخجل من تصرفاتك هذه؟

لقد تبجح بيغن، بأن الحرب اللبنانية أزالت الكآبة التي نجمت عن حرب يوم الغفران، ولكنه بدّل تلك الكآبة بكآبة أخرى. انني لست على يقين بأنكم ستستقيلون. ولا من أجل هذا طالبنا بعقد جلسة خاصة للكنيست؛ لقد جئنا الى الكنيست، لكي ندعو الحكومة للخروج من بيروت، وتأليف لجنة تحقيق قانونية للتحقيق في الأحداث الخطيرة، فلربما توصلنا أخيراً الى المفاوضات. فالسلام ممكن مع العرب وليس بدون العرب. اننا نقول للشعب من على هذه المنصة: اذا ذهبت هذه الحكومة فان الشعب لن يتعرض لكارثة أخرى. ان ما نطالب به هو لجنة تحقيق قانونية، وليست وزارية، لاظهار الحقيقة كاملة غير منقوصة. والسلام عليكم.

خطاب شارون

ضجة في قاعة الكنيست. لم يقاطع خطاب رئيس المعارضة سوى مرة واحدة فقط. ولكن حدث عكس هذا عندما اعتلى وزير الدفاع اريئيل شارون منصة الخطابة لتقديم رد الحكومة على اقتراح المعارضة. فمنذ الكلمة الأولى التي تفوه بها شارون، قوطع بموجة عارمة من الهتافات من مقاعد المعارضة، وفي قاعة الضيوف، وخلع أعضاء حركة «السلام الآن» قمصانهم وأبقوا على الملابس الداخلية التي حملت حروفاً كبيرة تقول «يكفينا عاراً». وبدأ شارون خطابه قائلاً:

لم آت الى هنا لأشرح المأساة المفجعة، لأنها مأساة عالم من المشاعر الخفية؛ تلك المشاعر والأحاسيس ليست لنا وانما هي مشاعر وأحاسيس الذين نفذوا المذبحة، والذين آمل بأن ينالوا عقابهم. ان الأمر لم يكن تحت سيطرتنا. عندما تقرر ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين، قلنا لهم صراحة أنه يجب عليهم معالجة [الفدائيين] فقط، ولم نرسل الى هناك قوات اسرائيلية لأننا أردنا توفير حياة جنودنا، وأرسلنا آخرين لتنفيذ المهمة، ولكننا لم نفكر مطلقاً بأن رجال الكتائب سيفعلون الأسوأ جداً.

□ عضو الكنيست ميخائيل حريش (التجمع): ألم تكن مذنباً؟ فقط الآخرون مذنبون؟! انك جبان، فقد فشلت على طول الطريق. استقل!

□ شارون: لستم الوحيدين الذين تريدون استقالتي، فحتى الأميركيون يريدون استبدالي. ولكن يوجد فرق في السبب، فأنتم لا تريدون استبدالي أنا فقط، بل كل الحكومة لتجلسوا أنتم حول طاولة الحكومة. أما الأميركيون فيريدون استبدالي لأنهم يريدون تسليم القدس والخليل وبيت ايل والون موريه واريئيل الى [منظمة التحرير الفلسطينية] وأنتم تشاركونهم بذلك. ومن أجل أن تصلوا الى الحكم بمساعدة الآخرين وتسلّموا أرض اسرائيل، فانكم مستعدون لذلك. انكم لن تنجحوا بذلك.

تقرير عسكري: وهنا تلا اريئيل شارون تقريراً عسكرياً حول ما جرى في مخيمات اللاجئين في بيروت، وكان التقرير جافاً، كما قال وتضمن ١٨ بنداً وهي:

١ ــ دخلت قوات الكتائب الى منطقة مخيم اللاجئين شاتيلا بين يومي ١٦ و١٧/٩/١٩٨٢. وتم ايقاف عمليتهم من قبل الجيش الاسرائيلي يوم الجمعة ١٧ أيلول ١٩٨٢ في ساعات الظهيرة. وبعد أن وصلت الشائعات عما يجري في المخيم، أخلوا المنطقة بصورة تامة في يوم السبت ١٨ أيلول ١٩٨٢ في ساعات ما قبل الظهر.

٢ ــ بعد اغتيال بشير الجميل، أتخذ قرار بأن يسيطر الجيش الاسرائيلي على نقاط رئيسية غربي بيروت، ونص الأمر على أن تسيطر القيادة الشمالية على نقاط رئيسية في غرب المدينة، وقد اتخذ القرار يوم ١٥ أيلول ١٩٨٢ في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف الليل.

٣ ــ هذه العملية نفذت ابتداء من يوم الاربعاء ١٥/٨/٨٢ في الساعة الخامسة صباحاً، وانتهت يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ في ساعات الظهر من خلال التأكيد على عدم المساس بالسكان والممتلكات. وبالفعل لم يتضرر أحد.

٤ ــ جاء في الأمر الذي تلقته القيادة بالنسبة للسيطرة على غربي المدينة، ما يلي: «يمنع دخول مخيمات اللاجئين، أما عمليات التمشيط والتفتيش فستسند الى قوات الكتائب أو الجيش اللبناني».

٥ ــ يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، وبعد اغتيال بشير الجميل، وفي الساعة الثالثة والنصف، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب، اشترك فيه رئيس الأركان، وقائد القيادة الشمالية، وبحث فيه العمل بالنسبة للأحداث ودخول الجيش الاسرائيلي غربي المدينة. وجرى الحديث مبدئياً حول دخول المخيمات.

٦ ــ يوم الأربعاء ١٥/٩/٨٢ وفي ساعات ما بعد الظهر، ورد ردّ سلبي تماماً من الجيش اللبناني بالنسبة لطلبنا دخول الجيش اللبناني الى مخيمات اللاجئين.

٧ ــ يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، وفي ساعات المساء، اجتمع قائد القيادة مع قائد الكتائب والعقيد ميشيل عون، قائد قوة الجيش اللبناني التي عملت في بيروت، وألح قائد القيادة الشمالية بعد أن تسلم رداً سلبياً من الجيش اللبناني، في العمل على اقناع المستويات السياسية، بالموافقة على دخول الجيش اللبناني الى المخيمات.

٨ ــ وبعد دراسة، زعم الضابط [اللبناني] أن الأمر غير ممكن، بل قال أنه اجتمع برئيس الحكومة اللبنانية، وأن الأخير أبلغه أنه يجب عليه اطلاق النار على القوات الاسرائيلية التي دخلت بيروت الغربية، وهدده بتقديمه الى محكمة عسكرية.

٩ ــ يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، أيضاً، بعث الجيش اللبناني الينا برد سلبي حول احتمال دخوله المخيمات.

١٠ ــ يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، وفي ساعات الظهر، عقد اجتماع بين زعيم القيادة الشمالية، وقائد الكتائب لبحث مواضيع مختلفة. وفي اليوم نفسه في ساعات ما بعد الظهر، عقد اجتماع بين قائد الفرقة الاسرائيلية وممثل الكتائب لتنسيق دخول الكتائب مخيم شاتيلا.

١١ ــ كان الاتفاق أن تقوم قوة عسكرية بدخول شاتيلا نحو الجنوب الغربي، وتقوم بتطهير المخيم من [الفدائيين]، وتم التأكيد في اجتماع التنسيق على أن العملية هي ضد [الفدائيين]، ويجب عدم التعرض للمواطنين المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.

١٢ ــ ليلة ١٦ ــ ١٧/٩/١٩٨٢، دخلت قوة من الكتائب مخيم شاتيلا. وبناء على طلبهم حصلوا على اضاءة ليلية من مدافع هاون ٨١ ملم وانارة من الطائرات، وهذه الاضاءة أوقفت فيما بعد.

١٣ ــ يوم ١٧/٩/١٩٨٢، حشد الكتائبيون قوة عسكرية شملت قوة مشاة، ودروعاً واسعافاً لمواصلة عملية التطهير في المخيمات.

١٤ ــ منع الجيش الاسرائيلي هذه القوة من الدخول لمواصلة العملية في المخيمات.

١٥ ــ يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، وفي ساعات ما قبل الظهر (أي نحو الساعة الحادية عشرة)، اجتمع قائد القيادة مع قائد الفرقة الاسرائيلية، وأعرب قائد الفرقة عن مخاوفه بالنسبة لطبيعة عملية الكتائب، ولم يكن معروفاً حتى ذلك الوقت ما يدور في مخيم شاتيلا. وأمر قائد القيادة بوقف عملية الكتائب فوراً، بواسطة ضابط الارتباط مع الكتائب الذي كان موجوداً في قيادة الفرقة الاسرائيلية.

١٦ ــ يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، وفي

الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب حضره رئيس الأركان الاسرائيلي، وقائد القيادة الشمالية، واتُفق على مغادرة جميع الكتائبيين مخيم اللاجئين صباح يوم السبت ١٩٨٢/٩/١٨، واتفق على عدم دخول قوة أخرى المخيم. وفي هذا الاجتماع أيضاً لم نعلم شيئاً عما كان يدور في مخيم شاتيلا.

١٧ ــ يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧ وفي ساعات المساء، تلقينا خبراً رسمياً من الجيش اللبناني، بعد جلسة للحكومة اللبنانية، يفيد بأن الجيش اللبناني لن يدخل المخيمات.

١٨ ــ يوم السبت ١٩٨٢/٩/١٨ وفي ساعات الصباح، خرجت قوات الكتائب من منطقة المخيمات. وعندها بدأت تصل أخبار الأحداث التي جرت في مخيم شاتيلا للاجئين؛ ونتيجة لذلك، أمر قائد القيادة بدخول القوات الاسرائيلية حي الفاكهاني. وفي يوم الأحد ٨٢/٩/١٩، قبل الظهر، دخلت القوات الاسرائيلية مخيم صبرا من أجل حمايته وطمأنة المواطنين الذين استقبلوا الجيش الاسرائيلي بالترحيب، كذلك أمر قائد القيادة بعدم دخول مخيم شاتيلا لعدم ربط الجيش الاسرائيلي بالأحداث التي وقعت فيه.

اتهامات شارون لبيرس بالنسبة لمذبحة تل الزعتر: بعد ذلك، كشف وزير الدفاع اريئيل شارون، أنه كان هنالك تدخل اسرائيلي معيّن في مذبحة تل الزعتر عام ١٩٧٦ عندما قام الكتائبيون بقتل حوالي سبعة آلاف رجل وامرأة وطفل. وقال شارون موجهاً كلامه الى بيرس: ان شمعون بيرس هاجم شيئاً حدث بدونْ علمنا، وأنا أريد أن أسأله: لقد حدثت في عهدك وبعلمك قضية أخرى، وفي لبنان أيضاً، وهي مذبحة تل الزعتر، فكيف لم يؤلمك ضميرك آنذاك؟ (وفي وسط الضجة العارمة من قبل أعضاء المعارضة، ألقى شارون بالقنبلة التالية) فقال: أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في يوم مذبحة تل الزعتر؟ لقد قتل آلاف الأشخاص وكنت أنت، يا بيرس، تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم.

عملية التصويت

بعد أن اختتم شارون خطابه، جرى التصويت على مشروع حزب التجمع الذي طالب ببحث أسباب دخول الجيش الاسرائيلي لبيروت. وفي الاقتراع رفض مشروع حزب التجمع بأغلبية ٤٧ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً. وكان عضو الكنيست درور زايخرمان، من الأحرار، وعكيفا نوفا من حيروت، غادرا القاعة قبل التصويت. أما الوزير يتسحاق بيرمان فقد اقترع الى جانب الحكومة.

المشروع الثاني

في نهاية استراحة دامت نحو ساعة، طرح للنقاش المشروع الثاني الذي قدمه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين من كتلة شينوي، فقد طلب تأليف لجنة رسمية برئاسة قاضٍ للتحقيق في جميع الأحداث المتعلقة بقضية المجزرة. واقترح وزير العدل موشيه نسيم حذف هذا الموضوع من جدول أعمال الكنيست، وذلك ليس لأن الحكومة تريد التهرب، بل لأنها ستقرر خلال وقت قصير الطريقة التي ستدرس بها الموضوع كله، وذلك بموجب الصلاحيات القانونية الممنوحة لها.

كلمة مناحيم بيغن

بعد ذلك تحدث رئيس الحكومة مناحيم بيغن في الجلسة، فاتهم رئيس المعارضة شمعون بيرس بأنه حاول استغلال الكارثة لتحقيق أهداف سياسية وحزبية وطائفية، ووصفه بعدم الخجل. وأضاف بيغن يقول:

هناك حملة شعواء موجهة في هذه الأيام ضد اسرائيل والجيش الاسرائيلي. لقد وقعت كارثة، وبالتأكيد فانها آلمت كل انسان. ولكن هل يجب أن يقال ان المتهم هو اليهودي الاسرائيلي أو الضابط الاسرائيلي؟ وأريد أن أقول هنا: أنه لا يوجد أي متهم في اسرائيل ولا في الجيش الاسرائيلي، وأن ما حدث هو كارثة، وكوارث كهذه حدثت في اسرائيل نفسها.

وهنا قاطعه ألعيزر غرانوت (التجمع) فقال: ان أكبر كارثة هي أن تكون رئيس حكومة اسرائيل!

وفي أعقاب هتافات صاخبة طالبت باستقالة بيغن، قال رئيس الحكومة: انني لن أستقيل ولن يستقيل وزير الدفاع، وانما ستكون هناك انتخابات. وأضاف قائلاً: انني أعتبر هذا الاقتراح اقتراحاً لحجب الثقة عن الحكومة،

واستطرد قائلاً: انه لا يوجد في اسرائيل من لم يبك هذه المأساة، ولكنني أستطيع أن أقف أمام شعبي والشعوب الأخرى بهامة مرفوعة وأقول الحقيقة. لقد كان هدفنا من دخول بيروت هو انقاذ حياة الناس، لكن المأساة حدثت، وهذه هي الحقيقة.

التصويت

بعد ذلك، أجرى التصويت في الكنيست على مشروع القرار هذا، فتم رفضه بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل ٤٢ صوتاً للمعارضة. وفي عملية التصويت هذه اقترع الوزير المستقيل يتسحاق بيرمان، وعضو الكنيست درور زايغرمان الى جانب المعارضة.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف

يوسف حداد

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية

تأليف

قيس مراد قدري

Palestine Affairs

No. 135, February 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60);
Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75
Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35);
Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الأخرى

شؤون فلسطينية

١٣٦-١٣٧ آذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٨٣



شؤون فلسطينية

١٣٦-١٣٧ آذار (مارس) ـ نيسان (ابريل) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **عماد عبد الوهاب**

المدير العام : **صبري جريس** — مدير التحرير : **فيصل حوراني**

المراسلات: بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ـــ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع: ٨٠٨٣٣١ ، تلكس LE ٤٢٢٩٣ PRC ، برقياً : مر أبحاث ، بيروت .

الاشتراك السنوي: [بريد جوي] في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ـــ للأفراد ١٣٥ل.ل. : للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل. : في أوروبا ٦٠ دولاراً: في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً.
[بريد عادي] في لبنان وسوريا ـــ للأفراد ١٠٠ ل.ل. : للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

مع تفجير مقر مركز الأبحاث بسيارة ملغومة

كلمة إلى المعتدين

مرة أخرى يتعرض مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية للاعتداء. والاعتداء، هذه المرة، كان قاتلا.

ففي الساعة ١,٥٨ من بعد ظهر يوم السبت، ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، أي قبيل نهاية ساعات الدوام، انفجرت سيارة ملغومة بنحو ٣٠ كغم من الهوكسوجين، أي ما يعادل ٢٥٠ كغم من الديناميت، عند حد تقدير الخبير العسكري الذي عاين مكان الانفجار، أمام المقر الرئيسي لمركز الأبحاث. فأسفر انفجارها عن استشهاد ثمانية من موظفي المركز، بينهم زوجة كاتب هذه السطور، كانوا آنذاك متواجدين في الطابق الأرضي من المبنى أو على الشارع المحاذي له، في طريقهم إلى بيوتهم بعد انتهاء عملهم. والشهداء الثمانية هم: صبحي عليوان، وسليم العيساوي، ومحمد عزام، وبهاء الدين منصور، وحنة شاهين، وصباح كردية، ومنى خطاب، وسناء عوده. كما أصيب ١٨ موظفا آخر بجراح، بعضهم جراحه خطيرة. وهؤلاء هم: محمد الأعرج، سعاد حايك، سامية زغيب، شادية المعتصم، انور الخطيب، كامل قاسم، فادية شعبان، سهيل الناطور، هلا ضيف الله، يونس طه، رويدة أبو عدس، صابر حنون، فياض أبو العردات، سمر مكاوي، زهية صباغ، وفيقة صالح، وفاء كيلاني، عبد الله سكران. كذلك أسفر الانفجار عن استشهاد جنديين من وحدة الجيش اللبناني التي كانت تقوم بحراسة المركز، هما طوني شيت، وذياب حبقة. كما أدى الانفجار إلى استشهاد عدد آخر من الأشخاص، من زوار المركز أو المارة في الشارع العام، عرف من بينهم: لينا زهير العوف، مصطفى بيساني، وفاء خالد، غنوة محمد ديب، عيد مراد جرداق، كارول الياس خوري. كما أصيب نحو ١٠٧ أشخاص آخرين بجراح طفيفة.

وإضافة إلى ذلك، هشم الانفجار مبنى المركز، وحطم معظم محتوياته، وأشعل النار في عدد من غرفه، كما أصيبت الأبنية المجاورة بأضرار بالغة.

وخلاصة المعلومات المتوفرة حول كيفية وقوع الانفجار، هو أن الجناة تمكنوا، قبيل

جريمتهم، من إقامة علاقات «صداقة» مع الجنود المكلفين بحراسة المركز، خلال زيارات دائمة لهم، إلى أن أمن هؤلاء جانبهم، وسمحوا لهم بإيقاف سياراتهم قرب المبنى، فقاموا أخيرا بوضع السيارة الملغومة التي أودت، أيضا، بحياة جنديين. ويصر أحد حراس المركز، الذي بقي على قيد الحياة، وكان حاضرا عندما أوقفت السيارة بجانب المبنى ان سائقة السيارة امعانا منها في التضليل سلمت الجنود الذين حاولوا منعها من ايقاف السيارة في مكانها، بطاقة زعمت أنها بطاقة هويتها، إضافة إلى مفاتيح السيارة زاعمة أنها ستعود بعد قليل. وإضافة إلى ذلك، ولطمأنة الجنود، تركت في داخل السيارة... ولدا (؟) عمره نحو ٣ سنوات، زعمت أنه ابنها... الذي احترق مع السيارة عند انفجارها.

* * *

وكما هو معروف، ليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها مركز الأبحاث للاعتداء، الذي سبقته «مجموعة» من الاعتداءات المماثلة وإن كانت أخف ضررا من الأخير.

ففي سنة ١٩٦٩ قام بعضهم بالقاء متفجرة على مدخل مبنى المركز من سيارة مارة على الطريق العام بسرعة، أدى انفجارها إلى تحطم زجاج المدخل.

وفي صيف سنة ١٩٧٢، أرسل مغلف ملغوم إلى المدير العام الأسبق للمركز، الدكتور أنيس صايغ، فانفجر عند فتحه، وأصابه الانفجار بأضرار في يديه وعينه وأذنه.

وفي أواخر سنة ١٩٧٤، أطلقت ٤ صواريخ على مبنى المركز من على ظهر سيارة كانت متوقفة في الساحة المحاذية له، فأصابت المكتبة وأدت إلى اتلاف بضع مئات من الكتب.

ثم توقفت الاعتداءات لبضع سنوات، يبدو أن المعتدين كانوا منهمكين خلالها في أمور أخرى، إلى أن استؤنفت السنة الماضية.

فخلال تموز (يوليو) ١٩٨٢، انفجرت سيارة ملغومة قرب مبنى المركز، أدى انفجارها إلى تحطيم أبوابه ومحتوياته، وإصابة حارس بجروح.

وفي الشهر التالي، آب (أغسطس)، انفجرت سيارة مماثلة أخرى أحدثت أضرارا أخف من تلك التي نجمت عن الانفجار السابق.

وفي الشهر الذي يليه أيضا، أيلول (سبتمبر)، قامت قوات الغزو الصهيوني أثناء اجتياحها بيروت الغربية، بالسيطرة على مبنى المركز ونهب معظم محتوياته.

ثم كان الاعتداء الدموي الأخير.

* * *

ليست لدينا شكوك كثيرة في أن عملية التفجير الاجرامية، على ما تبعها من نتائج، هي من تدبير العصابة الصهيونية، المعروفة أيضا باسم اسرائيل، أو من صنع عملائها في لبنان، وهم ليسوا قليلي العدد؛ إن كانوا من عصابات «الدكاكين» الصغيرة نسبيا، المرتبطة عضويا بالعدو الصهيوني والتي يكاد مبرر وجودها يكون الحقد على الفلسطينيين وعلى كل ما هو عربي، أو ممن ينتمون إلى جناح معين في حزب غير صغير، يحلو لبعض زعمائه التشدق بـ«عراقتهم» و«أصالتهم». بل أن الأرجح هو أن يكون هذا العمل

الاجرامي تدبيرا مشتركا للطرفين سوية، من خلال التعاون فيما بينهما، الذي يكاد يصبح «تقليدا».

كما أن هذا التواطؤ لا يستهدف الفلسطينيين فقط، بل أيضا لبنان نفسه، بلدا وسيادة وعروبة. ففي الوقت الذي يئن فيه لبنان تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، ويحاول تخليص نفسه من براثينه، علينا أن نتذكر جيدا أن الاسرائيليين لم يدخلوا إلى لبنان ويحتلوا مساحات واسعة منه صدفة، بل ــ ببساطة ــ جيء بهم إلى البلد، بتشجيع وتواطؤ وتحت تأثير نصائح دوائر وأشخاص ذوي نفوذ، لاعتقادهم أنهم بهذه الوسيلة «ينقذون» لبنان من... «الغرباء»، أي الفلسطينيين والسوريين. فكانوا بذلك كمن يستجير من الرمضاء بالنار.

* * *

إن الاعتداء على مركز الأبحاث ليس إلا حلقة في مخطط الابادة للحركة الوطنية الفلسطينية، التي اكتسبت محاولات تنفيذه حدة ووضوحا لا مثيل لهما، منذ صعد الليكود إلى الحكم في الكيان الصهيوني، برئاسة الثلاثي الفاشي العريق في الاجرام، مناحيم بيغن واريئيل شارون واسحق شامير، ولكل منهم سجله الدموي ضد الشعب الفلسطيني، منذ منتصف الأربعينات، وحتى اليوم. ومنذ سنة ونصف السنة على الأقل، تبلور هذا المخطط في السعي إلى تدمير «البنية التحتية» لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تمهيدا لالغائها، وبالتالي شطب الفلسطينيين كعامل سياسي مستقل في المنطقة، بحيث تمهد الطريق أمام اسرائيل لفرض الحل الذي ترتئيه لما يحلو للعديد من سياسييها تسميته «المشكلة» الفلسطينية؛ وذلك؛ باختصار، بالتعامل مع الفلسطينيين كمجرد سكان أو لاجئين، يفترض أن يتم توطينهم في البلدان العربية المختلفة، تمهيدا لتذويبهم، دون أن تترتب على ذلك أية التزامات سياسية.

وفي هذا الاطار، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، شنت اسرائيل في صيف العام الماضي حربها على منظمة التحرير الفلسطينية، والتجمعات الفلسطينية في لبنان، التي أسفرت عن خروج المقاتلين الفلسطينيين من جنوب البلد ومن بيروت. إلا أن النصر الاسرائيلي لم يكن كاملا، إذ أن نتائج الحرب لم تحقق كافة المطامع الاسرائيلية. فمنظمة التحرير الفلسطينية، وكافة مؤسساتها، وإن انتقلت إلى مواقع وأماكن أخرى، بقيت قائمة. أما القضية الفلسطينية، فقد ازدادت زخما وأهمية على ما كانت عليه، لدى العديد من المحافل الدولية والعربية. ولذلك كان لا بد من الاستمرار في المخطط الاجرامي، الذي اتخذ بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت طابع الاعتداءات المتكررة على المدنيين الفلسطينيين في أماكن تجمعاتهم الرئيسية في لبنان، وذلك باعتقال الآلاف منهم من قبل قوات الغزو الاسرائيلي، وخطف المئات على الحواجز الانعزالية، دون أن يعرف مصيرهم، وتضييق الخناق عليهم من قبل هذه الجهة أو تلك. وكل ذلك لحمل من بقي منهم في لبنان على الرحيل، والامعان في تشتيتهم. وفي هذا السياق، جاءت عملية الاعتداء على مركز الأبحاث، ثم محاولة اغتيال السيد توفيق الصفدي، رئيس اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان.

وليست لدينا أوهام كبيرة في أن هذا المخطط الاجرامي سيتوقف، إذ ليس هنالك ما يشير إلى أن القوى الصهيونية العنصرية وعملاءها من الفاشيين ستغير موقفها بين ليلة وضحاها.

وبالمدي نفسه، ينبغي أن لا تكون هنالك أوهام لدى الأعداء أن مخططاتهم وعملياتهم الاجرامية ستثني عزمنا أو تضعف قوتنا وتمنعنا عن المضي قدما في طريقنا، حتى تحقيق الحقوق المشروعة الكاملة للشعب الفلسطيني.

صبري جريس

مدير عام مركز الأبحاث

نضال مستمر على جبهة الفكر والمجد للشهداء

يوم السبت، الخامس من شباط (فبراير) ١٩٨٣، كان يوما آخر في سجل الارهاب الصهيوني الفاشي الموجه ضد الشعب الفلسطيني. وهو يوم من طبيعة خاصة، إذ أن الجريمة التي وقعت فيه استهدفت المؤسسة الفلسطينية التي تحولت، على مدى ثمانية عشر عاما من عمرها، إلى رمز راسخ من رموز الثقافة الفلسطينية الوطنية.

ففي هذا اليوم، انفجرت عند مدخل مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، في شارع كولومباني برأس بيروت سيارة ملغومة بثلاثين كيلوغراماً من مادة الهيكسوجين المدمرة الحارقة، والتي تعادل قوة تدميرها ربع طن من مادة الـت.ن.ت.

كان الهدف واضحا: اعدام المركز كمؤسسة، مبنى وموجودات وأشخاصا.

وقد خطط لعملية التفجير على أساس أن ينهار المبنى على من فيه ويحترق احتراقا كاملا، فلا ينجو احد.

واذا كان الاعدام الكامل لم يتم، فلأن منفذي العملية فشلوا في إدخال السيارة الملغومة إلى مرآب المبنى، ولأن اجراءات الدخول والخروج حالت دون وجود كافة العاملين في المركز عند مدخله لحظة وقوع الانفجار في الساعة الواحدة وثمان وخمسين دقيقة، أي في وقت انتهاء العمل.

وإذا كان المبنى لم يحترق فيموت كل الموجودين فيه. فلأن هؤلاء الذين آلوا على انفسهم حمل شعلة الوعي الوطني الفلسطيني ومدها بذوب فكرهم وجهودهم وحمايتها بدمائهم لم يرتبكوا في لحظة الهول، بل بادروا إلى إطفاء الحرائق المتفرقة التي شبت في كل مكان من الطوابق السبعة للمبنى، فحالوا بمبادرتهم دون اتصال الحرائق واتيانها على كل شيء.

وهكذا، فوت ثبات العاملين في مركز الأبحاث الفرصة على الذين أرادوا الغاء المركز كلية ودفن شعلة الوعي التي يبثها منذ تأسيسه.

ومع ذلك، فالخسارة كانت فادحة. فقد أتى التدمير على نسبة كبيرة من موجودات المركز، وأدى إلى استشهاد ثمانية من العاملين فيه وإلى استشهاد ضعف هذا العدد من

المتواجدين في الشارع لحظة وقوع الانفجار. سواء من وجدوا فيه بحكم أعمالهم او بالصدفة. وإلى هذا، تعرض أكثر من مئة شخص لاصابات متفاوتة الخطورة، ما يزال عدد منهم تحت العلاج إلى اليوم.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها المركز لعمليات الارهاب الصهيوني الفاشي. فالمركز مستهدف منذ نشأته وبروز دوره كمؤسسة علمية فكرية ثقافية، تزود العاملين في حقل القضية الفلسطينية والمعنيين بمسائل الصراع العربي ــ الصهيوني بالدراسات والوثائق التي تعينهم على معالجة مسائل هذا الصراع بمنهج علمي ينطلق من الحقائق الرصينة.

وقد جرت آخر المحاولات، قبل التفجير الأخير، لاعدام المركز في شهر ايلول (سبتمبر) من العام الماضي، ابان الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية، حيث احتلت قوة عسكرية اسرائيلية مقر المركز وقامت بنهب موجوداته، فيما كانت الأيدي المجرمة تغتال، في الوقت نفسه، ألوف المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في ضواحي بيروت.

وكان من ظن الذين نهبوا كنوز مركز الأبحاث في ذلك الشهر أن المركز لن تقوم له قائمة بعد ذلك. إلا أن ارادة الثبات على خط الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني كانت أقوى من محاولة الاعدام هذه. فلم تمض سوى أيام قليلة على خروج المحتلين الاسرائيليين من بيروت الغربية، حتى شرع المركز في استئناف نشاطاته. وفيما كانت عملية تعويض الخسائر تجري بهمة كبيرة، أخذت نشريات المركز تصل إلى أيدي قرائها دون تلكؤ، فصدرت كتب، وواصلت مجلة **شؤون فلسطينية** صدورها، وكذلك نشرة **رصد اذاعة اسرائيل**؛ وعاد المركز إلى استقبال طلاب العلم والباحثين عن المراجع كالمعتاد. وقد تم ذلك كله بسرعة اغتبط لها كل أصدقاء الشعب الفلسطيني، واغتاظ منها كل من راهنوا، على الجانب الآخر، على أن النهب الشامل سيزيل المركز من طريق جهدهم لالغاء هذا الشعب وحقوقه الوطنية.

ولعل هذه العودة السريعة إلى النشاط المألوف كانت بين الأسباب التي أججت حقد الحاقدين، وقد تجلى هذا الحقد، أبرز ما تجلى، في الحملة المتجددة على مركز الأبحاث في الاعلام الاسرائيلي بعد خروج الاسرائيليين من بيروت الغربية. فقد اتصلت هذه الحملة، وعلى نحو لم يسبق له مثيل، طيلة الأشهر الممتدة من أيلول (سبتمبر) حتى شباط (فبراير)، إلى أن انفثأت في محاولة الاعدام الأخيرة، وكذلك في التهديدات التي كانت تسربت للعاملين في المركز طيلة هذه الفترة بوهم أن تؤدي إلى إخافتهم وحملهم على الغاء دوره بأيديهم.

الا أن الارادة التي كانت السند الراسخ للعودة إلى النشاط المألوف بعد نهب المركز، وبعد كل عملية من العمليات الست السابقة التي استهدفته، هي ذاتها التي عززت صمود العاملين في المركز أمام النذر والتهديدات. وقد آمن هؤلاء، ببساطة لا تعتورها أية شوائب، بأن ثباتهم في القيام بدورهم وسط المخاطر، ليس سوى حصتهم من الثبات العام للشعبين اللبناني والفلسطيني ولشعوب الأمة العربية كافة، ضد الغزو الهمجي الاسرائيلي.

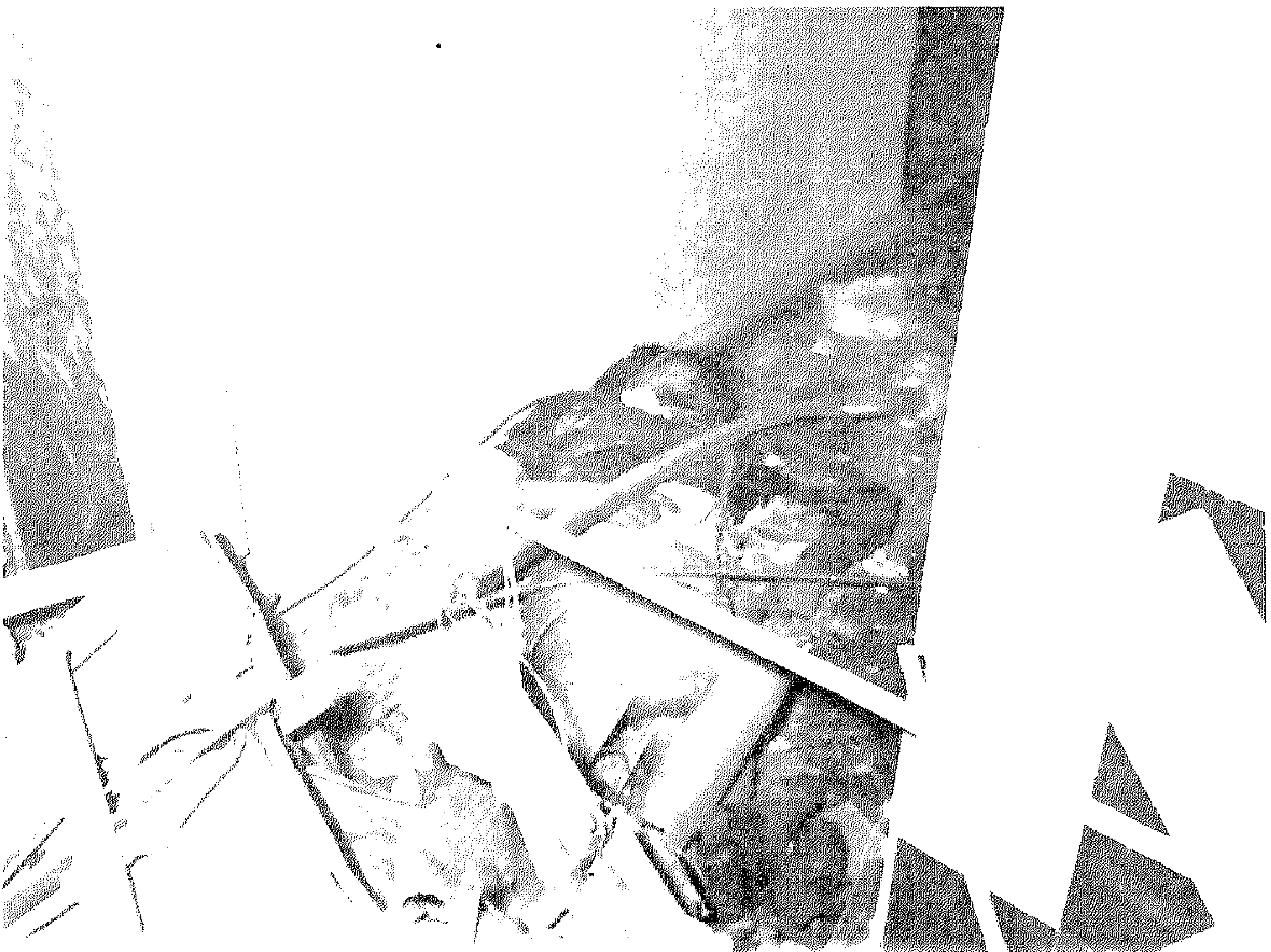
آثار الاعتداء على المركز

أدى التفجير إلى إلحاق أضرار بأبنية حي سكني بكامله، فدمر، فضلاً عن بناء المركز، البناء المقابل له وألمت آثاره بالأبنية المجاورة في دائرة قطرها ١٠٠٠ م، مما أدى إلى ايقاع عدد كبير من الاصابات بين سكان الحـيّ.

الصور التالية، التي أخذت فور وقوع الحادث، ليست بحاجة إلى تعليق.























شهداء مركز الأبحاث

فقد مركز الأبحاث، نتيجة الاعتداء الأخير، ثمانية من العاملين فيه:

● **حنّه شاهين جريس** (فسوطة، الجليل، ١٩٤٦)، زوجة المدير العام للمركز صبري جريس ورفيقة دربه النضالي والعلمي، وأم لطفلين، باحثة أغنت المكتبة العربية بالعديد من دراساتها في الشؤون الاسرائيلية التي تنشرها مجلة **شؤون فلسطينية** منذ العام١٩٧٤. وستغنيها أكثر بالكتاب الذي أنجزته قبل استشهادها بأيام وموضوعه «الطائفية في اسرائيل» والذي سيصدره المركز قريبا. هادئة ومتواضعة ورفيقة أنيسة لكل زملائها.

● **صباح كردية** (البيرة، ١٩٥٥)، المناضلة الشابة، التي كان لشخصيتها الحلوة عند زملائها وقع الندى في أيام الجفاف. أم لثلاثة أطفال، بادرت لتعلم اللغة العبرية، وعملت مترجمة في قسم الدراسات الاسرائيلية في المركز، ثم لم تتوقف عند هذا، بل راحت تتدرب لتصبح باحثة في القسم، وأنجزت أول تقاريرها ــ وآخرها للأسف ــ قبل ساعة واحدة من استشهادها (التقرير منشور في هذا العدد).





● **سناء عودة** (جديدة مرجعيون، لبنان، ١٩٦٣)، عضو اتحاد الشبيبة الديمقراطي اللبناني، موظفة مثابرة في قسم التوثيق. استشهدت وهي في بداية رحلة العطاء فيما كانت تستعد للاحتفال بخطوبتها في الأسبوع التالي لاستشهادها.

● **منى خطاب**(الأشرفية، بيروت، ١٩٦٠)، مثلها مثل سناء، استشهدت وهي في بداية رحلة العطاء.



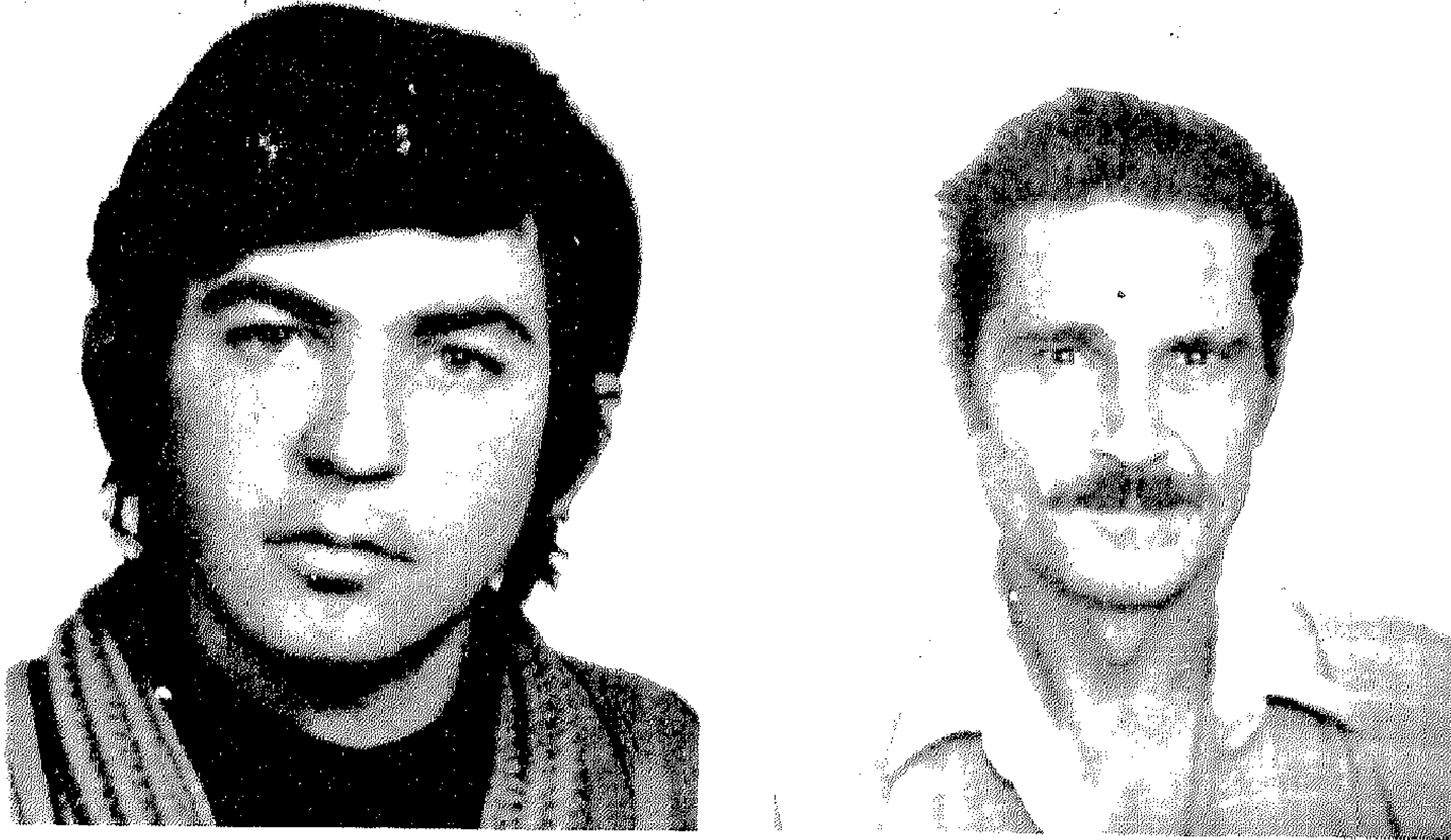


● **صبحي عليوان** (سنجل، رام الله، ١٩١٨)، موظف الاستقبال في المركز، تموجت حياته، شأن أبناء جيله، مع تقلبات الصراع العربي – الصهيوني فشهد مراراتها وحلاواتها. أب لشهيدين، وجد لعدد من المناضلين. ومنذ استقر في عمله في المركز وبسماته تستقبل العاملين والزوار وتودعهم كل يوم.





● **سليم العيساوي** (ترشيحا، ١٩٢٦)، رئيس حرس المركز، عرفته حلقات المجاهدين الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨، ومع تجدد الوعي واعادة بناء الكيان الوطني كان بين أوائل الملتحقين بصفوف جيش التحرير الفلسطيني. أعطى العيساوي في صفوف الثورة خبرته وضرب المثل في التواضع واليقظة، وفي حرب الشهور الثلاثة لم يشاهد الا في مواقع الخطر، وأخيرا بذل حياته ثمنا ليقظته وحرصه الدائم على سلامة الآخرين.



● **محمد عبد الله عزام** رفيق العيساوي وزميله في السهر على سلامة المؤسسة الفلسطينية، مناضل لم يغب عن ساحات الخطر.

● **بهاء الدين منصور** (اسم تنظيمي) (زحلة، ١٩٦١)، ماروني، التحق بصفوف الثورة الفلسطينية، ومنذ التحق بالعمل في المركز وهو حاضر في كل لحظة مع صمته وقصته التي لا يعرفها إلا القليلون.

فلهم، ولكل الشهداء، المجد الخالد.

ياسر عرفات يتحدث عن الحرب: معركة بيروت شهدت الولادة الفعلية للقوات العسكرية الفلسطينية

اعداد: سلوى العمد

لا أدلي هنا بشهادة. فالشهادة تقتضي أن أقول كل شيء، وأنا لا اريد أن أقول كل شيء في الوقت الحاضر.

توقعت أسوأ الممكن باستمرار

منذ اللحظة الأولى لعودتي من مؤتمر فاس الأول، دعوت الى استنفار عسكري شامل في صفوف جماهيرنا وكادرنا. استنفار في القوات العسكرية، والطلاب، والعاملين في الأجهزة الثقافية كالاعلام والابحاث والتخطيط، وفي الأجهزة الاجتماعية والمنظمات الشعبية كافة. دعوت لاستنفار كامل سواء في صفوف المقاومة الفلسطينية أو في صفوف الحركة الوطنية اللبنانية. وللأسف، لم يدرك الكثيرون مدى خطورة الأوضاع التي بدأت تحيط بنا وتغلّف المنطقة كلها بعد فاس الأول. لكنني واصلت التحذير رغم ذلك كله وفي اكثر من مناسبة. فعلى سبيل المثال، قلت في احتفالات ذكرى مولد الشهيد كمال جنبلاط، أن شارون يُخطط للنزول في الدامور، فأهلا وسهلا به، نحن بانتظاره.

اكثر من مرة تحدثت عن النفق المظلم الذي نمرُ به، وللأسف، ظن البعض أنني كنت أقول شعرا. تحدثت كثيرا عن حرب «الأكورديون» حيث تطبق القوات المعادية على القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، من كل جانب. لم يدرك أحد معنى حرب «الأكورديون» الا عندما كنتُ في زيارة للهند والباكستان، قبل اندلاع الحرب بأيام، قلت في خطابين علنييْن، في كل من نيودلهي واسلام آباد: «ربما لا نكون أقوى الجيوش في المنطقة ولا أكبرها، ولكننا، بلا شك، القوات التي لديها الاستعداد الكامل لأن تقاتل وتستشهد في سبيل شعبها وقضيتها». وحذرت اكثر من مرة من أننا نقترب من ساعة الصفر. خاصة عندما بعثت برسائل الى كل الأصدقاء والاشقاء أُبلغهم فيها أن هنالك حشودا عسكرية اسرائيلية تقدر بثلاث فرق. للأسف، ضحك بعض العسكريين العرب وقال: «ثلاث فرق»؟! هل تتحمل جبهة لبنان ثلاث فرق؟! ثم بدأت الحرب، واذا بأكثر من ثماني فرق تتقدم الينا في لبنان.

مع اندلاع القتال، وعلى وجه التحديد، عندما شُنّت الغارات الجوية على بيروت في الرابع من حزيران، كنت في ذلك الوقت في اجتماع للجنة المساعي الحميدة في جدّة، وذلك لحل الخلاف وايقاف الحرب الايرانية ـ العراقية. غادرت جدة على الفور. ومع خيوط الفجر الأولى، لليوم التالي، وصلت بيروت. مررت بالمدينة الرياضية. ضخامة ضربة المدينة الرياضية أعطتني الخطوط الأولية لحجم الهجوم القادم. لأن ضرب المدينة الرياضية بهذا الحجم وهذه الوحشية لا يكون لمجرد ضربة انتقامية أو وقائية. بدأ الصهيونيون في حينه يتحدثون عن «سلام الجليل»؛ ضحكتُ، لأنني أعرف أن الموضوع أكبر من ذلك بكثير. وإذا كان بعض العرب قد صدق أن الاسرائيليين سيقفون عند حدود الخمسة وأربعين كيلومترا، فنحن لم نصدق ذلك. بعض اخواني، حتى العسكريين منهم، كان يُدهش لغرف العمليات العسكرية التي كنت أقوم ببنائها وتجهيزها في أماكن بعيدة كل البعد عن الأماكن التي قد تستهدف عند بدء أي هجوم. بعضهم قال لي وأنا أُشيد هذه الغرف العسكرية تحت الأرض، مثل العمليات رقم ٥، ورقم ٦١ و٣٥، لماذا كل هذا الاسراف؟... كنت أقول ان المعركة قادمة لا محالة.

الصمت العربي الرسمي

بدأت المعارك، وللأسف، كان هنالك صمت عربي؛ كان واضحاً من الاعلام العربي أن هنالك مشاركة عربية في الحرب ضدنا، من خلال الصمت الاعلامي العربي الرسمي. للأسف، لم يكن هنالك اعلام عربي، غير رسمي، الاّ في مربع صبرا وشاتيلا؛ اخوتنا في الحركة الوطنية اللبنانية ونحن. طبعاً هنالك الكثير من أسرار هذه الحرب لم يُعلن حتى الآن، وأنا وعدت باعلان هذه الأسرار شيئاً فشيئاً. وها أنا أُعلن؛ يقول الذين رأوا الرئيس سركيس على شاشة التلفزيون اللبناني، يوم وصول القوات الاسرائيلية الى أطراف بيروت، أن سركيس لم يبتسم في حياته قط تلك الابتسامة التي كانت على وجهه اثر وصول الاسرائيليين الى أطراف بيروت وحصارها.

السرعة التي احتلت بها القوات الاسرائيلية جبل لبنان وسرعة سقوط الجبل، تكاد تكون المفاجأة الوحيدة بالنسبة لي في هذه الحرب. دهشت حقاً، لأنني أعرف وعورة الجبل وحجم القوات المتواجدة فيه؛ وبهذه المناسبة، أود التنويه بأن هذه القوات لم تكن فلسطينية، ولكنني كنت أتوقع لهذه القوات أن تصمد وتقاتل لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل فاذا بها لا تصمد لخمس عشرة ساعة.

المشاركة الأميركية في الحرب

لا بد من الاشارة هنا الى الدور الأميركي المفضوح في هذه الحرب؛ فالمساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل لعبت الدور البارز في تقنية الهجوم الاسرائيلي؛ اذ كيف يتسنى للقوات الاسرائيلية أن تُنزل في وقت واحد وفي أكثر من موقع استراتيجي هذا العدد الضخم من الانزالات دون المساعدة الأميركية المباشرة. وعلى سبيل المثال، حصل انزال بحري للوائين مدرعين على السعديات، عند المشرف، وانزال آخر بحجم لواء على جسر الأولي في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه المعارك على جسر القاسمية، علماً بأن

قدرة الجيش الاسرائيلي والبحرية الاسرائيلية لا تتعدى الكتيبتين في أحسن تقدير. وهنا لا بد من الرجوع قليلا الى الوراء لنتذكر أنه قبل الاجتياح بعشرة أيام جرت هنالك مناورات أميركية ــ اسرائيلية مشتركة. هذه المناورات كانت بمثابة اعداد لما حصل فيما بعد من تعاون بين الأسطول الأميركي السادس والأسطول الاسرائيلي.

عدد كبير من الخبراء الأميركيين المجهزين بأحدث الأسلحة، شاركوا مباشرة في المعركة. وهم لم يأتمنوا حتى الجيش الاسرائيلي على استعمال هذه الأسلحة المتطورة. عندي الكثير لأقوله في هذا الصدد ولدي وثائق تؤكد هذا التعاون الأميركي ــ الاسرائيلي المفضوح. وما أوردته هنا لا يتعدى كونه أحد الدلائل على المشاركة الأميركية في الحرب الاسرائيلية.

القنابل العنقودية والفراغية، التي اعترف واينبرغر، وزير الدفاع الأميركي بتسليمها للجيش الاسرائيلي مرفقة حتى بخبرائها الأميركيين، للقيام بتجربتها ميدانياً على أرض المعركة في لبنان. هذه أيضاً نموذج آخر فاضح للمشاركة الأميركية. لقد وجه واينبرغر رسالة شكر للجيش الاسرائيلي، اثر معارك بيروت، لحسن استخدامه للسلاح الأميركي الحديث. فلقد مكّن هذا الاستخدام الجيش الأميركي من التعرف على مدى فعالية هذا السلاح في الميدان. هذا الكلام لم أقله أنا، بل قاله هيغ وزير الخارجية الأميركية، الذي اعترف عند خروجه من الادارة الأميركية بأن الحملة الاسرائيلية كانت بتخطيط وتمويل وتسليح كامل من الادارة الأميركية. البعض يستغرب أن يقبض الاسرائيليون ثمن حملتهم هذه؛ لا غرابة في الأمر، فالحملة التي قام بها مرتزقة الجيش الاسرائيلي هي بالأصل حملة مدفوعة الأجر.

القوات الدولية تواطأت

فاجأني جداً تواطؤ قوات الأمم المتحدة مع العدو الاسرائيلي. فقد عملت هذه القوات مايسمى في العلم العسكري بـ Passage lines (خطوط عبور) للجيش الاسرائيلي دون أي صدام يذكر. وفوجئت قواتنا، على سبيل المثال، في الشقيف بالهجوم ضدها من المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الدولية. وهناك اعترافات لضابط اسرائيلي، قاد الهجوم الثاني على الشقيف وخرج من المعركة جريحاً، وقد نشر اعترافاته في احدى الصحف ويمكن الرجوع اليها في كتاب صدر مؤخرا عن أحاديث الغزاة. هذا الضابط اعترف، ورغم التواطؤ الحاصل من قبل القوات الدولية، بضراوة القتال وبفقدان القوة الاسرائيلية لحوالي مائتين وأربعين قتيلاً عدا الجرحى. بيغن وشارون اللذين تغاضيا، بكل غطرسة عن هذه الحقيقة سلما هذه القلعة لسعد حداد متجاوزين حقيقة أن هذه القلعة ظلت تقاتل حتى استشهد كل رجالها ولم يستسلموا.

لقد قاتل أبطال الشقيف ضد قوات الغزو وجهاً لوجه وبالسلاح الأبيض. بعض المسؤولين العرب يتساءل لماذا لا يعمل الفلسطينيون «مسادا»؟! ما الذي حدث في الشقيف؟ أليس هو «مسادا»، على الطريقة الفلسطينية؟ مسادا هي في الواقع الدفاع عن الموقع والحياة حتى الاستشهاد. السبعة وثلاثون مقاتلا، الذين استشهدوا وهم يدافعون عن هذه القلعة أمام لواء كامل هو لواء الجولاني، صمدوا وأنزلوا باللواء المذكور خسائر

فادحة، ثم استشهدوا شامخين كالسنديان.

خطوط العبور التي فتحتها قوات الأمم المتحدة للقوات الغازية لم تكن فقط في منطقة الشقيف، بل أيضاً في النبطية من جهة القعقاعية، حيث خطوط قوات الطوارىء الدولية. في صور والرشيدية أيضاً هوجمت قواتنا من منطقة البياضة التي تسيطر عليها القوات الدولية، وكذلك عند جسر القاسمية.

من حقي أن أتساءل وأنا لا زلت أذكر ذلك اللقاء الذي تم بين الشهيد اللواء سعد صايل «أبو الوليد» وبين الجنرال كالاهان، قائد قوات الأمم المتحدة في لبنان، هذا اللقاء الذي عقد في مقر قيادتي في الـ ١٧ وحضره أخي بسّام أبو شريف. وحضرته أنا عندما شارف على نهايته؛ يومها قلت للجنرال كالاهان: «ما حصل يا جنرال كالاهان لن ننساه أبداً. فلقد سُجّل عليك أنك تواطأت». أمّا ما قاله أبو الوليد للجنرال كالاهان فيجب أن يُسجّل وينشر، ويمكنك الرجوع لمحضر الجلسة فهو هام جداً. في تلك الجلسة أعطى اللواءِ أبو الوليد درساً لكل«العسكريين في العالم. قال أبو الوليد للجنرال كالاهان: «اذا كنت وضباطك لا تحترمون علم الأمم المتحدة فأنا، على الأقل، احترم هذا العلم، لأنني أعتبر نفسي شريكاً فيه». أود هنا، أيضاً، أن أُشير الى التقرير الذي كتبه ونشره ضابط فرنسي من القوات الدولية. وهذا التقرير يمكن الرجوع اليه في ملفات الأمم المتحدة أو في مكتبنا هناك. اذ كشف هذا الضابط في تقريره، تواطؤ القوات الدولية مع القوات الاسرائيلية الغازية.

الاجتياح كان بحجم التوقعات

شخصياً، توقعتَ حجم الاجتياح بشكله الذي حصل، لكنني لم أتوقع وصوله تخوم بيروت، التي يُفترض أنها بحماية قوات الردع العربية. اذن لم أتوقع بيروت غير أنني توقعت وصول الاجتياح حتى خلده. وقد توقعت في احدى خطبي، امكانية حصول هجوم بهذا الحجم يصل الى خلده. وفي عاليه، كما سبق أن ذكرت، أشرت الى أن الاسرائيليين يُخططون لانزال في الدامور، وقلت بالحرف: «شمالي الدامور، الدامور، وجنوب الدامور». بعض الناس من حولي لم يكونوا ليصدقوا هذا الكلام، لم يكونوا مستوعبين لما يمكن أن يحدث. عندما تكلمت عن الجبل، ومهم هنا التذكير ثانية بأنه لم تكن لنا قوات في الجبل، وهذا ما يجب أن يعرفه القاصي والداني، حتى لا نحمّل مسؤولية لم تكن موكلة الينا بالأصل. لقد كان محرماً علينا أن نقيم مكتباً امنياً لنا في الجبل، يحمي خط مرورنا ما بين بيروت ودمشق. كان ممنوعاً علينا فتح مكتب كهذا فما بالك بالقواعد العسكرية التي كانت ممنوعة منعاً باتّاً. هنالك نقطة أخرى أود الاشارة اليها هنا وهي اكذوبة الأسلحة التي أدعى بيغن وشارون مصادرتها من مخازننا وأعلنا نية بيعها مرة لأميركا اللاتينية وأخرى لأفريقيا؛ هذه الأسلحة لا علاقة للثورة الفلسطينية بها من قريب أو بعيد. صحيح أن القوات الغازية دخلت الشقيف وقد تكون لملمت بقايا سلاح هناك، كذلك في عين الحلوة وغيرها من المناطق التي احتلتها. غير أن أسلحتنا وذخائرنا التي صادرتها قوات الغزو هي تلك التي انفجرت في طبريا وظلّت تنفجر لثمانٍ وأربعين ساعة، حيث قام مقاتلونا بتشريكها قبل اضطرارهم لاخلاء مواقعهم. هذه هي أسلحتنا. أما مخازن السلاح التي حصل عليها

الغزاة في منطقة الناعمة فهي تخص ليبيا. وأنا شخصياً فوجئت بها. فوجئت كيف لم تنسف مخازن كهذه، ولماذا لم أُبلّغ عنها بصفتي القائد العام للقوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية. لقد علمت بعد التحقيق بالأمر أن معمر أرسل هذه الأسلحة لأجل ما يسمى بالزحف الأخضر. هذه الأسلحة التي «فضحتنا» بسببها في العالم كله لم تكن لنا، ولو كنت على علم بها لأرسلت مجموعات خاصة لنسفها بدلا من تسليمها للعدو الاسرائيلي. مخازن بكاملها لم تستعمل ولم نعلم مسبقاً بوجودها. فلو علمنا بوجودها لكنا حاولنا على الأقل نقل البعض منها الى بيروت حين كان ذلك ممكناً في بداية المعارك. ما قلته هنا هو للتاريخ وللتذكير أيضاً.

عندما أطبق علينا الحصار

اعتقد أن نبيل [مسؤول اذاعة صوت فلسطين، صوت الثورة الفلسطينية] وأحمد [رئيس تحرير جريدة فلسطين الثورة] كانا معي في العمليات ٣٥، يوم تقدمت القوات الاسرائيلية نحو الجبل وأطبقت الحصار على بيروت. يومها كان لدينا اجتماع في القيادة المشتركة. وفي الحقيقة، ليس عيباً أن أعترف ان الأمر قد أُشكل علي عندما أطبق الحصار علينا من الجبل. لم أكن أتصور سقوط الجبل واحتلاله بهذه السرعة، وتساءلت عن سر ذلك السلاح الذي استخدمه العدو لاحتلال الجبل بهذه السرعة الفائقة، اذ من غير المعقول أن يسقط الجبل بهذا التسارع المذهل. وقتها أحسست ببعض الضيق فعلاً. قلت لاخوتي، «أتركوني وحدي قليلاً» كان ذلك في يوم الثالث عشر من حزيران. يعرف اخوتي انني انتحيت جانبا وصليت ركعتين لله وعدت اليهم. كنت قلقاً، والقلق مشروع في لحظات كهذه. ما من أحد لم يقلق في تلك اللحظات، لكنني احسست بسكينة خفية نزلت علي، «والذي أنزل سكينته على قلوب المؤمنين ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم». قلت لاخوتي، ويذكر نبيل وأحمد هذا الكلام جيداً، يومها كان معنا أيضاً الأخوة محسن ابراهيم، جورج حاوي، وسمير صبّاغ ومحسن دلول ورهط كبير من اخواني في الحركة الوطنية اللبنانية مع عدد من القيادات الفلسطينية. قلت لهم: «يا اخوتي هذا قدرنا وأنا أتنشق في هذه اللحظات نسائم الجنّة». ساعتها اطلقت شعار «هبت رياح الجنة». وقد تلقف اخوتي المقاتلون هذا الشعار وسرى بينهم سريان النار في الهشيم؛ ففي ظهيرة اليوم التالي ذهبت الى الأوزاعي وهناك رأيت الشعار مكتوباً على الجدران. أكثر من مقاتل حيّاني بعبارة «هبت رياح الجنة يا أبا عمار». الشهيدة نِعَم، رحمة الله عليها(*)، التقيتها قبل استشهادها بيوم واحد على درج الاذاعة. قالت لي: «بعض الشباب في حي السلم أعطوني هدية لك، وطلبوا مني أن أُقبلك بالنيابة عنهم». في اليوم التالي حزنت كثيراً لاستشهادها فأنا لم أر في حياتي مثلا للشجاعة كهذه الفتاة المناضلة.

(*) نعم فارس، مذيعة في اذاعة صوت فلسطين، صوت الثورة الفلسطينية، لبنانية استشهدت في ٤ آب (اغسطس) ابان القصف الاسرائيلي المجنون على بيروت.

بيروت دخلت معي النفق المظلم

النفق المظلم الذي كنت أتحدث عنه باستمرار، دخلته بيروت معي. دخلت بيروت هذا النفق لمدة تسعة وسبعين يوماً، وللدقة، ثمانية وثمانين يوماً، لأن بيروت هي التي تلّقت أُولى ضربات الحرب في غارات الرابع من حزيران على المدينة الرياضية والمخيمات. بيروت دخلت معي هذا النفق برجالها ونسائها وأطفالها. هذا النفق الذي حذرت منه طويلا، دخلته معي أيضاً القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، ولقد قلت في بيروت ما تستحقه هذه المدينة العظيمة. قلت: «أيها المجد اركع لبيروت». وقد استحقت مني بيروت قبل أن أُغادرها «وسام بيروت المجاهدة» الذي منحته لها باسم القوات المسلحة الفلسطينية وباسم منظمة التحرير الفلسطينية. هذا الوسام الذي استحدثناه في منظمة التحرير لكل من دافع عن بيروت ولكل من صمد فيها. وقد سلمت هذا الوسام، قبل مغادرتي بيروت، لاخوتي من أهل بيروت الكرام الذين خرجوا لوداعي، لن انسى تلك اللحظات لسماحة المفتي خالد ولرؤساء الوزراء السابقين، سلمت وسام بيروت مع رسالة وجهتها لأهل بيروت، نشرت في الصحف، في اليوم التالي لرحيلي عن بيروت. بيروت مدينة دخلت التاريخ من أوسع أبوابه. وقف أمامها قاتل الأطفال والنساء، شارون الجبان، عاجزاً عن احتلالها رغم ما بحوزته من معدات أميركية ضخمة. فشل شارون في أن يقتحم بيروت عندما كان هؤلاء الأبطال من القوات المشتركة يزنّرون خصرها. وفي خلسة من ليل رحيلنا، وبتواطؤ من الادارة الأميركية، سفح القاتل دم المدينة الشامخة بعد خروجنا منها.

في ذلك اليوم، كنت في روما، وكان لي يومها لقاء مع وزير الخارجية الايطالي. قلت له «أنت مسؤول عن المذبحة القادمة ضد أهل بيروت». لم أكن أتصور أن المذبحة ستقتصر على مخيمي صبرا وشاتيلا. طبعا أعرف لماذا اختاروا صبرا وشاتيلا. هما مركز قيادتنا ورمز ثورتنا. قلت لوزير الخارجية الايطالي: «أود أن أسأل: بأي حق تسحبون قواتكم من بيروت دون أن تبلغوني. لقد سلمت المدينة لكم عند خروجي منها، ولم أُسلمها للجيش اللبناني. سلمت المدينة للقوات الثلاث متعددة الجنسية، الفرنسية والايطالية والأميركية، ولأربعة وخمسين مراقبا دوليا. فكيف حصل ما حصل؟». قال الوزير الايطالي «لقد مورس علينا ضغط أميركي». وأيضاً أوضح لي السفير الايطالي عمليات الضغط التي مارسها عليه فيليب حبيب وقال: راجعت بنفسي شولتس فقال لي: سوف نرحل لأننا لا نريد البقاء في هذه المدينة ولا نتحمل مسؤولية ما سيجري بها.

اذن، كان الأميركيون يعرفون ما سيجري في المدينة. نفس الكلام قيل لي عندما قابلت في تونس كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي. فبعد مرور أيام على المذبحة التقيت شيسون وحملّته مسؤولية ما حصل، فقال أن ضغطا أميركيا كبيرا مورس عليهم للخروج من المدينة. هذا الكلام موجود في محاضر جلستين رسميتين بيني وبين وزيري الخارجية الايطالي والفرنسي، كل على حدة.

تعزيز أسباب الصمود

لم يكن القتال وحده هو المهم في بيروت. فتأمين المياه وتوفير اسباب الصمود بعد قيام الغزاة بقطع المياه والمحروقات والدواء والطعام، كان شغلنا الشاغل كيف نؤمن كل

هذا برغم الحصار؟ حفرت ثماني وثلاثون بئرا لتأمين المياه، كان هذا أول شيء عملناه أثناء الحصار، وعندما ضربت الاذاعة سعينا وراء تشغيل اذاعة قديمة مستعملة، ظل الشباب يجرون عليها التصليحات حتى تمكنوا من تشغيلها. حافظنا على استمرار طباعة الجرائد، لأهمية دورها التعبوي والاعلامي. اضطررنا لتأمين المازوت للمطابع والمخابز والمستشفيات وغرف العمليات وأجهزة الارسال على حد سواء. الأفران عملت بلا توقف. تعبت بيروت من قلة الخبز يوما واحدا خلال الحرب كلها. وأذكر أنني عقدت اجتماعاً في احدى المرات مع كادر أحد الأفران في بيروت. قالوا لي: توجد افران في المناطق كذا وكذا. قلت، لتفتح هذه الأفران فوراً. قالوا: «لكن من سيعمل فيها؟ قلت: «الطلبة... طلبة الجامعات». وفي احدى المرّات زرت أحد الأفران وكان أحد هؤلاء الطلبة يعمل في الفرن. سألته: كم ساعة تعمل هنا؟». قال: ثمانِ ساعات، قلت له: «أليس بالامكان جعلها اثنتي عشر ساعة»، قال: يا أبا عمّار جرّب أنت العمل في الفرن وسوف ترى بنفسك ان كان بالامكان المكوث هنا لمدة ساعة واحدة. وتعرف يا أبا عمار أنها المرة الأولى في حياتي التي أعمل فيها في فرن».

الهلال الأحمر، نموذج آخر على الديناميكية الفلسطينية في الحرب؛ انه لمن الاعجاز حقاً أن يتمكن الهلال الأحمر من اقامة مستشفيات ميدانية تحت الأرض مع تأمين الأدوية والمعدات لها. الاتصالات أيضاً، كنا في ظل الحصار أكبر مركز للاتصال في العالم. كنا نتصل بالقيادات السوفياتية والصينية، والفرنسية، والقيادات العربية والأمم المتحدة، وبكاسترو، رئيس دول عدم الانحياز. وكانت أجهزة اتصالات القيادة الفلسطينية تصدر يوميا ما معدله ٥٠ ــ ٦٠ برقية ورسالة، ونتلقى رقما مماثلا. وبعض التقارير كان يزيد على العشر صفحات، فضلا عن قسمي ترجمة جاهزين للاستقبال والارسال. وقد أشرف على مجالي الأخبار والاتصالات الدولية اثنان من الدكاترة، كانت مهمتهما مواصلة الاتصالات عبر التلكس والوسائل الأخرى. أجهزتنا عملت خلال الحرب بتناغم مذهل، كما الكمبيوتر.

تحصين بيروت

يُذهل الناس لماذا «استمتنا» على خلده... خمسة أيام وخلدة تقاتل. قلنا لقيادة خلده، للعقيد عبد الله صيام، رحمة الله عليه. قلنا له: «خلده يجب أن تصمد الى حين استكمال تحصينات بيروت، لم نكن قد حصّنا بيروت من قبل. فبيروت لم تكن ضمن مسؤولياتنا، بل مسؤولية قوات الردع العربية. قاتلنا ذلك القتال البطولي الشرس في خلده على مدى خمسة أيام متواصلة. خمسة أيام على مثلث خلده، ما هي خلده؟ ماذا بين الدوحة وخلده؟.. لا مساكن هناك.. هي منطقة مفتوحة من جهة البحر. والطرق فيها عبارة عن خلاء. ومع ذلك قاتلنا فيها لخمسة أيام متواصلة.

هذه الأيام الخمسة صنعت معجزة تحصين الخطوط الأمامية لبيروت، الشواطىء وخطوط التماس التقليدية مع المناطق الشرقية منها، خمسة أيام فقط للتحصين الأولي السريع. ثم بدأنا بعد ذلك يوميا، نزيد من تحصين المدينة.

وهنا أود الاشارة الى تقرير كتبه الفرنسيون عندما استلموا منا المدينة من بين من استلم. لقد أحضروا فرقة مهندسين من الجيش الفرنسي، كتبت هذه الفرقة تقريرا لها

نُشر جزء منه في صحيفة اللوموند الفرنسية. يقول النص المنشور من هذا التقرير أن الفلسطينيين أقاموا تحصينات بوسائل بدائية، ولكنها معقدة للغاية. وبهذه المناسبة فان عددا من الأشراك لم يتمكنوا حتى الآن من فكه، رغم وجود خبراء من القوات متعددة الجنسية. وبهذه المناسبة، أذكر أنه عندما جاء لزيارتي جان عبيد ونبيل قريطم، قلت لنبيل: «قل لأصحابك من الضباط في القوات متعددة الجنسية، خاصة الأميركان منهم، أنني على استعداد لارسال خبير عسكري فلسطيني ليساعدهم في فك الألغام والأشراك التي تركناها ورائنا».

معركة بيروت شهدت الميلاد الفعلي للقوات العسكرية الفلسطينية

لقد صنع أبطالنا في القوات المشتركة والأحرار من أُمتنا العربية الذين قاتلوا الى جانبنا، ملحمة صمود أسطورية. وفي هذا الصدد أذكر الباكستانيين والبنغال واليمنيين الذين قاتلوا معنا بضراوة. أود، أيضا، الاشارة الى أن هؤلاء جميعا صنعوا معا شيئا اسمه «الاسبارطيون» في منطقة الشرق الأوسط.

لمعارك بيروت تقييم عسكري هام. فالدبابة أعطيت أهمية استثنائية في المعارك البرية عندما استخدمها هتلر في فرق البانزر (Panzer). ومنذ ذلك الحين، اعتبرت الدبابة أهم الأسلحة في المعارك. وظلت كذلك حتى حرب لبنان، حيث شطب الـ أر.بـ.جـ وأطفاله، الدبابة من أن تكون السلاح رقم واحد في المعركة. والآن، في أوروبا، وفي حلف الناتو على وجه التحديد، يدرسون تأثيرات حرب لبنان على الأسلحة المختلفة، بما فيها الدبابة. خاصة وأن المدن في أوروبا تتسع وتتصل مع بعضها البعض. أشياء أخرى كثيرة أود التحدث عنها في هذا المجال، غير أن لجنة عسكرية فلسطينية، من المفترض ان تكون قد أنهت أعمالها، كلفت من قبل القيادة الفلسطينية باعداد تقرير عن المعارك العسكرية. هذه اللجنة قابلت قادة المناطق والمحاور والمواقع. ومن المرجح أن تنجز تقريرها قريبا، ثم ترفعه الى المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية. وتقرير اللجنة يُعبر أكثر بكثير عما أُريد قوله هنا.

بلا شك، أن معركة بيروت أحدثت تغيرات كثيرة منها مثلا شطب الجيش الاسرائيلي من أن يكون رأس الرمح في قوة التدخل السريع الأميركية. و«بدي أقولها بالبلدي».. هذا الجيش الذي دفع بحوالي مئة وسبعين ألفا من قواته في مختلف قطاعاتها البرية والبحرية والجوية، وأمام من؟.. أمام «قردين وحارس» كما يقول المثل، فنحن في المحصلة أمام هذه الجحافل لا نتعدى القردين والحارس، فعدد قواتنا في بيروت في مقابل قوات العدو لم يتجاوز الثمانية آلاف مقاتل. وفي الجنوب لم يتجاوز عدد هذه القوات الستة آلاف مقاتل؛ يعني أربعة عشر ألف مقاتل في مقابل مئة وسبعين ألفاً أي بنسبة ١ ــ ١٤. علما بأنه في بيروت لم تكن لدينا قوة رئيسية مقاتلة. فمعظم مقاتلينا في بيروت كانوا من الأجهزة. لذا فان حسابات البنتاغون والناتو تبدو الآن حائرة أمام ظاهـرة المقاتـل الفلسطيني الذي أوقف الجيش الاسرائيلي ثمانية وثمانين يوما. مقابل هذا كله، كم يكون «سعر» الجيش الاسرائيلي في الاستراتيجية الشاملة للبنتاغون الأميركي وحلف الناتو؟ من غير الوارد بعد الآن، الاعتماد على هذا الجيش في الاستراتيجية الشاملة للامبريالية

الاميركية. لهذا جاز لبيروت بكل استحقاق أن نقول فيها ما قلته انا ذات يوم: «أيها المجد اركع».

حرب المفاوضات نصر يضاف الى مجد الصمود

المعركة الفلسطينية ــ الاسرائيلية على جبهة المفاوضات كانت بالأساس معركة اعصاب وحرب ارادات. لقد عرضوا علينا الخروج بداية تحت رعاية الصليب الأحمر، رافعين الرايات البيض. ثم قالوا لنا: أخرجوا لكن بدون أسلحتكم. ثم اقترحوا علينا الخروج بكفالة أميركية وعلى سفن أميركية. تلك هي حرب الارادات التي انتصرت فيها الارادة الفلسطينية عندما تمكنت من فرض شروطها على العدو المتغطرس. أريد هنا أن اشير وبدون تسميات الى أحد «العناتر»، قائد فلسطيني «يعنتر» علينا هذه الأيام من ليبيا، قال لي أثناء الحصار، وأمام القيادة الفلسطينية: «ماذا تنتظر يا أبا عمار، دعنا نخرج مع الصليب الأحمر فهذا ليس عيبا. هو قال ذلك وأما أنا فقد رفضت. وأكثر من الرفض، فرضت شروطي على الطرف الآخر؛ لعشرة أيام متواصلة، ناقشت حول كيف يكون موكب خروجي من بيروت. اثر ذلك أرسل لي بيغن رسالته الشهيرة التي سألني فيها عما، اذا كنت أنا أحاصر تل أبيب أم هو الذي يحاصر بيروت؟ يومها قلت له: «بحصاري في بيروت حاصرت تل أبيب وكل العواصم». عشرة أيام ناقشت فيها كل تفاصيل الخروج بما في ذلك المراسيم حسب الأصول البروتوكولية الدولية؛ كيف يؤدي لي حرس الشرف، من غير قواتي، التحية العسكرية، ومرافقة بعثة عسكرية يونانية بقيادة جنرال لموكبي. فضلاً عن ارسال مبعوث رسمي يوناني وأربع سفن مواكبة للباخرة التي ستقلني الى اليونان، والتي رفع عليها علم فلسطين. كل هذه المراسيم بتفاصيلها نوقشت لا لشخص ياسر عرفات وانما لرمز مدينة قاتلت وصمدت فاستحقت فرض شروطها. فالأمر لا يتعلق بي شخصيا وانما بكرامة الأجيال من أبناء شعبي. وأما الجماهير اللبنانية، فمن المرات القليلة التي بكيت فيها طوال حياتي، تلك المرة التي ودعت فيها بيروت وجماهير بيروت التي لم أر كحنانها حناناً.

كلما كانت المفاوضات تتعسر، كان فيليب حبيب يتصنع «الزعل» ويرسل لنا الطيران الحربي والبوارج لتفاوضنا بالنار والدمار. وكنا نعرف أن كل يوم مفاوضات اضافي سوف يعني المزيد من القتل والتدمير وسفك الدماء. لذا اذكر في آخر وصلة مفاوضات، كنت فيها والشهيد سعد صايل، جاء لنا جنرال لبناني يحمل رسالة من سركيس. قلت للجنرال: «بلغ الرئيس سركيس التالي: لقد مر الفرنجة على هذه المنطقة وغادروهـا وأخذوا معهم جماعتهم، وجاء التتار اليها ثم غادروها وانتصرت هذه المنطقة على التتار. وكذلك سيغادر الصهاينة هذه المنطقة وسيأخذون معهم كلابهم. ثم، يا جنرال، قد تكون أطلعت على مسار الحرب ضدنا من شاشة العرض في بعبدا، لكني أود هنا ان أسألك، هل هنالك فاتورة لم ندفعها. لقد دفعنا الفاتورة الاسرائيلية كاملة، ودفعنا الفاتورة الأميركية كاملة أيضا، وكذلك الفاتورة اللبنانية، وبعض الفواتير العربية. فهل هنالك من فواتير لم ندفعها بعد؟ وتوجهت لأبي الوليد قائلا: اذا كانت لديك يا أبا الوليد فواتير بعد فوقع عليها بما في ذلك تلك الفواتير السخيفة التي ادعاها بشير الجميل [فواتير الكهرباء]».

عندما سئلت هل أفاوض لفك اشتباك كامل أم لفك تقاط، قلت: «فك اشتباك كامل والا فلا انسحاب». وأما العدو الاسرائيلي وحبيب فقد فاوضوني بالنار، بالفانتوم، بالقنابل الانشطارية والقنص بالطائرات.

لم يكن من الممكن خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت بالضغط الاسرائيلي أو بالمفاوض الأميركي ولا بالصمت العربي. قواتنا خرجت من بيروت من أجل بيروت وأطفالها ونسائها ورجالها، الذين أعطونا أكثر مما يمكن أن يعطيه أي شعب في العالم لشعب شقيق، قاسمونا رغيف الخبز مغمسا بالدم والبارود. قاسمونا لحد الشهيد. وكم اتمنى لو أن بيروت كانت مدينة فلسطينية، حتى لا أخرج منها.. بيروت تتجدد على أي حال في ولادة قواتنا العسكرية ويتعملق العملاق أكثر فأكثر كلما حافظنا على منجزات صمود بيروت. بيروت التي غاب العرب عنها في أحلك لحظاتها، ماذا أقول عن غيابهم، فبيروت كاشفة «العورات» العربية.. آه.. ويكفي أن أقول آه..

هل كان بامكان تنازلات فلسطينية منع الغزو الاسرائيلي للبنان؟

سهيل الناطور

برزت في أوساط عديدة، بعد معارك بيروت الوطنية، في صيف ١٩٨٢، أسئلة كثيرة عما جرى، منها ما يتعلق بالسابق من ممارسات وتطبيقات للمقاومة الفلسطينية، ومنها ما يتصل بظروف وادارة الصراع في كل جوانبه ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، أو بالقبول بالرحيل عن بيروت وما وقع إثره من مجازر ضد الشعب الفلسطيني. ويسترعي الانتباه، السياق الذي تحاول أوساط معادية للثورة الفلسطينية استخدام هذه التساؤلات فيه، حين تطرح اجابات تهدف لوضع المسؤولية بكاملها على عاتق المقاومة الفلسطينية فقط، للوصول الى احداث شرخ بينها وبين الجماهير الفلسطينية، خاصة في لبنان، التي تعاني آلاماً شديدة حالياً، وكذلك لتخويف الشعوب والأنظمة العربية الأخرى من مغبة استضافة الثورة الفلسطينية، وصولاً الى تشديد الخناق على حركة المقاومة عسكريا وسياسيا. وبعض حلقات سلسلة التساؤلات، التي تبدو في الظاهر موضوعية وضرورية، تبدأ باستغراب عدم مبادرة المقاومة لتقديم تنازلات للأنظمة العربية بما يتلاءم والخطوط السياسية التي تصب في تيار المد الأميركي المهيمن في الشرق الأوسط آنياً، لتفادي آثار غزو اسرائيلي كان قد أصبح معروفاً، ولم يكن ينقصه سوى اشارة الانطلاق من الولايات المتحدة الأميركية، كي تدفع الى الاعتقاد بأن تقديم هذه التنازلات قبل وقوع كارثة الغزو والمآسي الناجمة عنه كان أفضل للشعب الفلسطيني، كما كان من شأنه أن يوفر للثورة فرصة بقائها في لبنان.

فهل حقيقة أنه كان بمقدور المقاومة، أو حتى العرب جميعا، تقديم تنازلات هامشية لدرء الغزو، أم أنه كان مطلوباً الوصول الى نتائج الغزو عبر تنازلات فلسطينية وعربية، دون أن تتكلف اسرائيل القتال؟ فالمسألة ليست الرغبة الذاتية بتقديم أو رفض التنازلات من قبل المقاومة، بل جوهر الموضوع الظروف الموضوعية التي وصلت إليها المنطقة مما حفز مسار التسوية الاستسلامية وشجع الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل على اتخاذ قرار العمل لانهاء القضية الوطنية للشعب الفلسطيني الى الأبد. ولما لم تبادر المقاومة الى

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ ، آذار (مارس) — نيسان (ابريل) ١٩٨٣

التخلي عن دورها ولم ينجح بعض العرب في ضغوطهم لحملها على اعلان وفاتها بنفسها، والقبول بما يريده اعداؤها لها من مصير، فقد بادرت اسرائيل، بدعم الولايات المتحدة، للتحرك الميداني لخلق وقائع جديدة في المنطقة عبر الغزو. وسنحاول استعراض الظروف والعوامل بتطوراتها الأخيرة لتبيان أن الأمور لم تكن في تطورها تعمل وفقاً للمشيئة الذاتية لعناصر الصراع في الشرق الأوسط، بل أن تشابك العوامل الموضوعية قاد الى حتمية المواجهة التي وقعت في الصيف المنصرم.

□ **على الصعيد الدولي:** شكل التحول المتزايد في أواخر السبعينات، في ميزان القوى العالمي لصالح قوى التحرر والاشتراكية، المظهر الأبرز على هذا الصعيد؛ فقد استقرت نسبياً الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للدول الاشتراكية، طبعاً مع بعض الاستثناءات، وازدادت صلابة أوضاعها العسكرية ومكانتها السياسية، وبرزت كقوة أساسية في دعم حركات التحرر في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة، مما عجل في مسار تدهور النفوذ الاستعماري[1]. ففي القارة الأميركية انتصرت ثورة نيكاراغوا، وتعمقت انتفاضة السلفادور، وفي آسيا أطاحت الثورة الايرانية بأحد أهم الركائز الاستعمارية «الشاهنشاهية»، وانتصرت الثورة الأفغانية، وفي أفريقيا تحققت انتصارات جديدة في زيمبابوي وأنغولا والموزمبيق وجزر الرأس الأخضر.

من جهة ثانية، تزايدت الأزمات داخل المعسكر الامبريالي، وبرزت الخلافات بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً في المجالات الاقتصادية، وفي تزاحم وتنافس الاحتكارات على الأسواق، وهيمنة الاحتكارات الأميركية على غيرها في الأسواق العالمية. كما اضطرد انخفاض نسبة نمو الانتاج الصناعي في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى، وازداد بسرعة هائلة عدد العاطلين عن العمل فبلغ أرقاماً قياسية في عدد من البلدان واستمر التضخم في الغرب، وزادت الاعتمادات في المجال العسكري، وأبرزها الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروع الرئيس الأميركي ريغان لنصب ٥٢٤ صاروخاً من طراز بيرشنغ، وكروز، في أوروبا الغربية، وزادت الضغوط على منظمة أوبيك بهدف افراغها من أية امكانية للمجابهة مع المصالح الغربية كما حصل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، وذلك عبر تجميد الأسعار وزيادة الانتاج لاغراق سوق النفط الغربية. هذه العوامل الموضوعية وغيرها كانت وراء تصدير الدول الرأسمالية لأزماتها الى الخارج؛ فبريطانيا، مثلاً، صعدت أزمة جزر المالوين، والولايات المتحدة وسعت رقعة انتشار اساطيلها، ولم توقع اتفاقية «سالت» الثانية، بل عاكست تيار الانفراج الدولي، بالعودة الى سياسة عدائية هجومية تحت شعار «محاربة الشيوعية» كستار للتدخل في مناطق عديدة في العالم، ولحماية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الشعوب، كذلك قامت بدعم الطغمة الحاكمة في غواتيمالا، والقوى الفاشية الحاكمة في السلفادور، والحكم العسكري الباكستاني ونظام سياد بري في الصومال وغيرها...

أما في الشرق الأوسط، فقد برزت عدائية وأطماع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الكبرى عموماً ضد المنطقة العربية، وذلك بسبب أهميتها الحيوية الاستراتيجية مستهدفة السيطرة عليها وضمان استمرار التدفق النفطي منها، وانفتاح الأسواق الاقتصادية العربية ذات الطاقات الهائلة أمام المنتجات الغربية، وبقاء الارتباط

الاقتصادي ــ السياسي لبلدان الشرق الأوسط، خاصة صاحبة البترودولار بالسوق الرأسمالية العالمية، والعمل بكل السبل لمنع وقوع أية تبدلات ثورية تهدد الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة بالسقوط. كما نجحت في اقامة بعض القواعد العسكرية في الصومال وسيناء وعمان تحت أسماء مختلفة: قوات التدخل السريع، القوات الدولية، القوات متعددة الجنسيات...الخ.

في هذا الاطار ازداد تلاقي المصالح الغربية، خاصة الأميركية، مع الأهداف الاسرائيلية، أي استكمال حلقات السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وخيراتها، والتخلص من المقاومة الفلسطينية التي مثلت عامل تفجير خطير، قد يؤدي في ظل شروطما، الى الحاق الضرر البالغ بالمصالح الغربية. وفي خضم لقاءات عدة بين المسؤولين الأميركيين والاسرائيليين، للبحث في ما أطلقوا عليه الاعداد لمرحلة الثمانينات، وضعت خطط الغزو للبنان ولترتيب أوضاع المنطقة وفقاً لمصالح هذه القوى[٢]. وقد أشار وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون لذلك حين صرح أن عدة لقاءات عقدت حول موضوع لبنان، وأنه خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، في نهاية شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ ناقش مسألة «الارهاب» الفلسطيني، وأضاف أن الأميركيين تفهموا أنه لا خيار آخر لاسرائيل الا أن تضرب. وأكد انه أبلغ كلا من وزير الخارجية الأميركي الكسندر هيغ، ووزير الدفاع الأميركي أيضاً كاسبار واينبرغر، بأن اسرائيل مقبلة على عمل عسكري في لبنان وذلك قبل الغزو بعشرة أيام[٣].

ويتضح من تصريحات عديدة للمسؤولين الاسرائيليين أن هذا الاتفاق مع الأميركيين يقضي بأن تتفادى اسرائيل الاشتباك مع سوريا تخوفاً من تدخل سوفياتي، وأن الموافقة الأميركية تضمن لاسرائيل ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، حليف موسكو وفقاً للوصف الاسرائيلي، وكذلك اذلال سوريا، واحلال حكم في لبنان موال لأميركا، واظهار الولايات المتحدة بأنها الوحيدة القادرة على الضغط على المتحاربين، ولعب دور الوسيط، هذا بالاضافة لاختبار فاعلية السلاح الأميركي وابراز تفوقه على السلاح السوفياتي.

أمام هذا المد العدائي المتزايد في الادارة الأميركية، وتشابك مصالح هذه الادارة في الشرق الأوسط مع مصالح اسرائيل وتجمع الدوافع التي تسمح لاسرائيل بغزو لبنان، هل كان أمام المقاومة الفلسطينية أي مجال لتقديم تنازلات حقيقية، لتحول دون الغزو؟ لقد كان المطلب الأميركي، ولا زال، أن تقدم منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف مجاناً بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والقبول به دون مقابل، اللهم سوى الوعد المبهم بامكانية فتح الحوار الأميركي مع ممثلين رسميين للمنظمة، ودون ضمان نتائج لهذا الحوار تؤمن الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما كان مطلوباً أيضاً من المنظمة على الصعيد الدولي أن تبدل تحالفاتها، وأن تبتعد خصوصا عن الدول الاشتراكية، وتتخلى عن العمل العسكري، وذلك بالاضافة للقبول بتوكيل نظام عربي توافق عليه الادارة الأميركية واسرائيل بغرض الدخول في التسوية الاستسلامية وبالشروط الاسرائيلية، في محاولة لتكرار ما حصل مع مصر على جبهة عربية أخرى، وبذلك تتم مصادرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنتهي القضية الوطنية الفلسطينية الى مجرد خلاف على الحدود بين الأردن واسرائيل.

لقد سبق للتوجه الأميركي أن بدأ يبرز بوضوح في تصريح أدلى به عضو مجلس الشيوخ الأميركي بول تسونجاس، في واشنطن، اقترح فيه خطة من تسع نقاط لحل أزمة الشرق الأوسط هي:

١ ـ نزع سلاح المقاومة الفلسطينية في لبنان.

٢ ـ تأمين خروج قوات المقاومة الفلسطينية الى دولة عربية تقبلها.

٣ ـ اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في البقاء.

٤ ـ الالتزام التام باتفاقيات كمب ديفيد بشكل يؤدي لايجاد حل للقضية الفلسطينية.

٥ ـ ضم الأردن وربما لبنان والمملكة العربية السعودية الى اتفاقيات كمب ديفيد.

٦ ـ الربط بين التقدم في منح الحكم الذاتي الفلسطيني وبين انهاء العمليات الفدائية.

٧ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان.

٨ ـ وضع قوة دولية لحفظ السلام، تضم قوات أميركية، في جنوب لبنان الى أن يتمكن الجيش اللبناني من الانتشار فيه بدلاً منها.

٩ ـ تقديم مساعدات أميركية ودولية طويلة المدى الى لبنان(٤).

ثم جرت وقائع الغزو الاسرائيلي على نحو يثبت أنه تم بموافقة أميركية، وهو ما اعترف به وزير الخارجية الأميركية الكسندر هيغ ثاني أيام الغزو، حيث قال: «ان ما تقوم به اسرائيل في لبنان هو من قبيل ممارسة العنف المضاد لمواجهة «الارهاب الفلسطيني»(٥). وكان هيغ قبلها بأيام قد أطلق اشارة البدء للهجوم، في تصريح له عبر بيان طويل عن سياسة بلاده الخارجية، بقوله: «ان هذه هي لحظة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»(٦). ومع اشتداد الشجب الدولي للغزو استخدمت الولايات المتحدة مرارا حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع القرارات في مجلس الأمن، التي كانت تدعو لوقف القتال وانسحاب القوات الغازية فورا من لبنان، وذلك لاعطاء الزمن الكافي للهجوم الاسرائيلي لتحقيق أغراضه، اضافة طبعاً لاستمرار الدعم العسكري الأميركي لاسرائيل خاصة بالأسلحة المتطورة لاستخدامها ضد المدنيين.

ورغم تطور موقف الرأي العام الغربي، نتيجة التصدي البطولي للغزو الاسرائيلي، واتخاذه منحى أكثر توازناً وتفهماً لحقوق الشعب الفلسطيني، خاصة الدور المتميز لفرنسا تجاه حرب الابادة الاسرائيلية في لبنان، فلا بد من الاشارة الى أن سياسة الرئيس فرانسوا ميتران منذ وصوله للسلطة قد ساهمت في تشجيع السياسة التوسعية الاسرائيلية سواء بقيامه بأول زيارة رئاسية فرنسية للكيان الاسرائيلي منذ تأسيسه أو بدعمه لعودة اسرائيل الى أفريقيا عبر لعب دور فرنسي خاص في زائير وغيرها أو بمساهمة فرنسا في القوات متعددة الجنسيات في سيناء.

أما على صعيد الدول الاشتراكية، ورغم الضربات العديدة التي وجهت في السبعينات لدور الاتحاد السوفياتي في المشرق العربي، فقد استمر السوفيات في لعب دور هام. فالتحرك المصري الذي مثله الرئيس السابق محمد أنور السادات نحو القطيعة مع السوفيات، خاصة بطرد خبرائهم من مصر، لم يحل دون بقاء تأثيرهم رغم ضعفه الى

حد كبير هناك. وعمدت دول عربية على عكس ذلك الى تعميق علاقاتها كما هو الحال في العلاقات السورية ـ السوفياتية حيث تم عقد اتفاقية الصداقة والتعاون. وتوجهت دول مثل الأردن والكويت للبحث عن مجالات تعاون مع السوفيات خاصة في التسليح، وتطورت، كذلك، وتعمقت العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية. فالاتحاد السوفياتي كان الدولة الأولى، على الصعيد العالمي، التي اعترفت بالحقوق الفلسطينية خاصة تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، وقامت برفع درجة تمثيل م.ت.ف. لديها الى مستوى سفارة، وقدمت مساعدات سياسية وعسكرية وتعليمية هامة للفلسطينيين، مما عزز تقديرات قيادة المقاومة باحتساب دور فعال للاتحاد السوفياتي في ردع التهديدات الاسرائيلية، خصوصا اذا حاولت اسرائيل تنفيذ هذه التهديدات، واذا بلغت الأمور منحى خطيراً.

ان مسار تطور علاقات الاتحاد السوفياتي مع القوى السياسية في المنطقة تم بالتركيز عموماً على العلاقات مع الأنظمة العربية الوطنية. هذه الانظمة التي لم تنجح خلال فترة العقود الثلاثة الأخيرة في تطوير أوضاعها لبلوغ مستوى مناسب لاستيعاب كل ما يمكن أن توفره الدول الاشتراكية من دعم لقضايانا الوطنية والقومية. لذلك حكم هذه العلاقات تفاوتات أساسها نظرة للاتحاد السوفياتي بأنه «بائع سلاح ومخزن بضائع، ومصدر عون سياسي مجاني ومساعدة مادية اضطرارية؛ ومارس الاتحاد السوفياتي علاقاته بهذه الأنظمة من ضمن الاطار نفسه، مكرراً رهانه على تطورها اللارأسمالي تارة، وعلى ما يمكن أن تولده تناقضاتها الموضوعية مع الصهيونية والامبريالية من تحولات تقدمية في بنيتها تارة أخرى»[٧]. هذه النظرة الخاطئة من الاتحاد السوفياتي الى حركة التحرر الوطني، تتحمل قسطاً من مسؤولية تراجع دوره الى مستوى أقل فعالية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان؛ فقد قام بتحركات دبلوماسية وسياسية نشطة، سواء في المحافل الدولية أو لدى الدول، بما شكل مساهمة مهمة في ازدياد التأييد العالمي للمدافعين عن لبنان؛ لكن ذلك لم يؤد الى تعديل جوهري في ميزان القوى الفعلي على الأرض، لأن «المحصلة العربية الرسمية في الموقف الملموس في الأزمة اللبنانية، كانت ضعيفة وغير قادرة على أن تحتضن دعماً سوفياتياً يوازي الهجمة الامبريالية الصهيونية، المندفعة بكامل ثقلها، لا من حيث الموقف السياسي العربي العام، ولا من حيث الموقع الجغرافي ذي التأثير المباشر على الساحة اللبنانية»[٨].

ان نجاحاً اسرائيلياً في تحقيق الاهداف السياسية المتوخاة من غزو لبنان، سيؤدي دون شك الى توجيه ضربة قوية لحلفاء الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وفي الوقت ذاته يدعم القوى المعادية للتحرر والاشتراكية في الشرق الأوسط، ويشكل سابقة خطيرة تضع موضع التساؤل مدى فعالية التحالف المناهض للامبريالية وأعوانها في مجابهة هجمات بهذه الدرجة من الشمول والاتساع، وهو يعطي سلاحاً دعاوياً للامبريالية وأعوانها للترويج عن قدرتها المزعومة على فرض هيمنتها في مناطق معينة في العالم وفقاً لمنطق تقاسم النفوذ.

□ **على الصعيد العربي:** بعد فشل التجربة الناصرية، انتقل النشاط السياسي العربي من الشعارات الوحدوية العامة الى مزيد من تكريس الجهود للقضايا القطرية، والانهماك في الشؤون المحلية والداخلية، أي الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية

لكل دولة. ورغم ذلك، فقد شهدت مرحلة التوقيع على اتفاقيات كمب ديفيد انقساماً عربياً في ثلاثة معسكرات واضحة المعالم؛ المعسكر الأول ضم مصر ومؤيديها كالسودان وعمان والصومال، وهذه الدول لم تكتف بالخروج من معسكر المواجهة بالمساهمة الضئيلة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، بل انتقلت الى الدعوة للصلح والسلام مع اسرائيل. أما المعسكر الثاني فهو جبهة الصمود والتصدي التي لم يكتب لها أن تشهد بناء مؤسساتها الواقعية، وبقيت في طور الهدف المنشود أكثر منها حقيقة فعالة، رغم عدة مؤتمرات قمة عقدها رؤساء هذه الجبهة؛ فقد شدت مسألة الصحراء الغربية ومضاعفاتها دولاً من الجبهة للانغماس في تشابكاتها، والانكفاء عن المساهمة الفعالة في منطقة المشرق، اضافة للاشكالات الداخلية لكل دولة من دول الجبهة، ولاشكالات أخرى ناتجة عن العلاقات الداخلية بين هذه الدول. وقد عبر الرئيس الجزائري في تصريح له بعد بدء القتال في لبنان عن موقف بلاده بقوله: «لقد وجدت الجزائر نفسها تتعامل مع قوى عربية، تتعامل مرحلياً بشعارات الكفاح، وتدخل واقعياً ضمن أدوار سياسية متناقضة، ومن هنا كان على الجزائر أن تعيد صياغة دورها ورؤيتها»(٩).

ليبيا، اشتغلت بالبناء الداخلي الجديد في تشكيلته على الصعد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية. وخلقت لها الامبريالية الأميركية مشاكل حدود مع جيرانها، بالاضافة الى تهديد أميركا لليبيا في خليج سرت عسكرياً ومحاولة خنقها اقتصاديا بمقاطعة نفطها. وازدادت ضغوط الأنظمة اليمينية العربية عليها وعلى سوريا لتساهم في تقوية الصراعات الداخلية ولتحقيق ارباكات أمنية وتخبط سياسي فيها. وباختصار شكل قصور دول جبهة الصمود والتصدي في اقامة مؤسسات لها، وعدم ممارستها لدورها المأمول، عاملا مساعدا في مسار التدهور العربي، خصوصاً بعدم اتخاذ بلدان الجبهة أية اجراءات حازمة ومبادرة لضرب المصالح الامبريالية وبخاصة الأميركية وتصفيتها، وكذلك بتلكئها في تعزيز وحدة القوى الوطنية العربية، والتردد الطويل في تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية الى مستوى التحالف الاستراتيجي الثابت.

أما العراق، فكان لانغماس نظامه في الحرب ضد المعارضة الداخلية، وضد ايران في الخارج الآثار الكبيرة السلبية ليس على شل فعاليته فيما يتعلق بدوره الاقليمي في المواجهة العربية ــ الاسرائيلية فقط، بل باضعافه فعليا ووضعه خارج اطار هذه المواجهة، وبرز ذلك في عدم قدرة العراق على حماية أجوائه عندما ضربت اسرائيل المفاعل الذري «تموز» وعدم قدرته على الرد على هذا العدوان، وكذلك بعجزه عن المساهمة بارسال قوات الى لبنان لصد الغزو الاسرائيلي وذلك بسبب انشغال الجيش العراقي على الجبهة الشرقية(*).

---

* أعلن الرئيس صدام حسين في بيان رسمي، في بغداد، أنه قرر سحب القوات العراقية من الأراضي الايرانية التي تسيطر عليها بمبادرة من جانبه كي تتمكن هذه القوات من المشاركة في مقاومة الاسرائيليين.

ان المحاولات الامبريالية لاحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط باتجاه اضعاف قوى التحرر العربية وخفض مكانة الاتحاد السوفياتي، استدعت تحقيق هيمنة غربية مباشرة وغير مباشرة في المنطقة، وذلك عبر القواعد العسكرية الأميركية من جهة، والاحتلال العسكري الاسرائيلي من جهة ثانية، وكذلك بالسعي لانجاز سيطرة أنظمة مرتبطة بها على سياسات الأنظمة العربية بدرجة أو بأخرى، عن طريق تزايد اعتماد دول المنطقة اقتصاديا على هذه الأنظمة. ولقد كان لصعود أنظمة البترودولار الأثر الأساسي في التوجه نحو محو التخوم السياسية الفاصلة بين الأنظمة العربية، واحلال مفهوم امكانية لعب العرب لدورهم في العالم بالابتعاد عن الثورات والايديولوجيا الثورية، والانسياق في ركاب السياسة الامبريالية على الصعيد الدولي؛ وقد تم حفر مسار هذا التوجه بالعمل منذ أزمة النفط في العام ١٩٧٣ لحرمان الدول العربية من القدرة على استخدام هذه السلعة متزايدة الأهمية، كأداة للضغط السياسي، وذلك عبر اختلاق وحدة سياسية في المنطقة الخليجية تفتت محاولات التوحيد العربية الشاملة، وتهدف لفصل النفط عن الصراع العربي ــ الاسرائيلي وتتعاون لحمايته من المخاطر الأمنية التي قد تهدده، وتعتمد في ذلك بشكل ما، اضافة لقواها الذاتية، على قوة أميركية شكلت للتدخل السريع بهدف حماية مناطق النفط اذا جرى أي تهديد للمصالح الغربية فيها. وقد برهنت هذه التحضيرات عن فعاليتها، فقد استمرت الطائرات الاسرائيلية تقصف لبنان وهي مزودة بالنفط العربي، خصوصاً المصري، وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الاسرائيلية تحاصر بيروت وتغلق أنابيب المياه مهددة مئات الآلاف من سكانها بالعطش حتى الموت، لم تخش الامبريالية واسرائيل من تأثر السوق النفطي الامبريالي على الاطلاق، لذلك ظلت أنابيب النفط العربي تصب ما بداخلها في المصافي الرأسمالية. ومع محاولة التحرك السياسي للجنة السداسية، التي شكلها مؤتمر وزراء الخارجية العرب لبحث العدوان الاسرائيلي على لبنان، فان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي عضو في اللجنة، فشلت في حمل الأعضاء الآخرين على اتخاذ أي اجراء عقابي ضد الولايات المتحدة الأميركية بسبب دعمها العدوان الاسرائيلي، بل تقرر في الاجتماع الأول في تونس(١٠) ارجاء النظر بأية عقوبات؛ الأمر الذي لم يتم طبعاً في الاجتماع الآخر الذي تلاه في الطائف.

اما الضربة الرئيسية التي نجحت الامبريالية في تحقيقها ضمن الممهدات للاجتياح، فكانت سابقة منذ سنوات، وهي اتفاقيات كمب ديفيد، التي نجحت في تمزيق الصف العربي، بعد أن أخرجت مصر من المواجهة العربية ــ الاسرائيلية، وحفرت أخدوداً كبيراً لفصل المشرق عن المغرب العربي، وأدت لاضعاف الاتصال المباشر بين بلدان شمال افريقيا وبلدان المشرق، مما جعل أية مواجهة عربية للقوات الاسرائيلية تقتصر جغرافيا على ساحة محدودة، وحمل في طياته بذور بداية توجه يقلل من تفاعل البلدان المغربية مع تطورات الصراع، وأنهت فعليا العمق الاستراتيجي الأفريقي عسكريا. فالانقلاب الاستراتيجي الذي قام به السادات بهدف الابتعاد عن الحرب، والايهام بالتركيز على التقدم والتنمية في مصر من خلال البحث عن حلول لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، قد أدى لخروج مصر بثقلها، الكمي والنوعي من المواجهة، وجعل الحدود الجنوبية الاسرائيلية آمنة، لا بل ضمن لها حركة عالية سواء باستخدام الامداد بالنفط المصري

او فتح الممرات المائية أو غير ذلك.

ان تردي العلاقات بين الأنظمة العربية قبل الغزو الاسرائيلي للبنان، واشتراك هذه الأنظمة عموماً في سياسات مضادة لمصالحها ذاتها من نمط ابقاء الاتحاد السوفياتي خارج دائرة الفعل الحقيقي في المنطقة، وقبول الأنظمة للتوجه الأميركي وكبحها جماح أية اتجاهات راديكالية، واتخاذها منحى التشديد على التنمية الاقتصادية المرتبطة بالبترودولار ورغبتها في عدم وقوع الحرب، أدت الى هجوم سياسي سعودي لتولي زمام القيادة السياسية العربية، تمثل في أحد أهم حلقاته بمشروع الأمير فهد (آنذاك)، والذي لم يكتب له النجاح في مؤتمر القمة العربي في فاس قبل الغزو.

في لبنان، أدى العداء السافر لقوى اليمين ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الى تنظيم حملات الابادة، والتصفية ضدها، وذلك بسبب طبيعة وجودها العسكري والسياسي الكبير بحكم اقامة مئات الآلاف من الفلسطينيين في لبنان، وبحكم التماس المباشر مع الجيش الاسرائيلي والأراضي المحتلة. وكانت حملات التصفية هذه تحظى بدعم مستتر وضمني من جانب عدد من الأنظمة العربية التي تريد انهاء القدرة المفجرة للمقاومة الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط، وجرها بالتالي الى الحلول السياسية الامبريالية. وابرز معالم التورط اليميني ضد الثورة الفلسطينية، لاستنزافها بالمذابح التي ارتكبت ضدها، أحداث ١٣ نيسان (أبريل) في العام ١٩٧٥ حين قتل أعضاء ميليشيا الكتائب في منطقة عين الرمانة ٢٧ فلسطينياً كانوا يستقلون حافلة في طريق عودتهم من بيروت الى مخيم تل الزعتر. كذلك في آخر كانون الأول (ديسمبر) في العام١٩٧٥ وأول كانون الثاني (يناير) في العام ١٩٧٦ حين احتل الكتائبيون وحلفاؤهم منطقة الكرنتينا حيث تقطن عائلات فلسطينية ولبنانية جنوبية، بعد أن قتلوا معظم السكان، ثم تصفية مخيم ضبية شرقي شمالي بيروت وذبح الكثير من أبنائه وطرد الآخرين. وفي صيف العام ١٩٧٦ سقط مخيم تل الزعتر بعد أن سبقه مخيم جسر الباشا ومنطقة النبعة وقتل الآلاف من الفلسطينيين هناك[١١].

وفي ظل الظروف العربية التي وصفها رئيس اللجنة التنفيذية الأخ ياسر عرفات بالزمن العربي الرديء، جاء القرار الامبريالي ــ الاسرائيلي بالغزو، وذلك في محاولة لخلق وقائع جديدة، قبل أن تؤدي المشاكل داخل الدول العربية الى احتمال تكرار تجربة ايران، أي ازدياد النقمة الجماهيرية وخيبة الآمال من الوعود المعسولة، والغليان بين الشرائح المحرومة والعاطلة عن العمل، والاحتجاجات على الاثراء غير المشروع والسهل للكثير من المسؤولين والقيمين على أموال التنمية؛ وسرَّعت في اتخاذ قرار الغزو رغبة الامبريالية في تكريس الاقليمية بعمق أكثر، وبعثرة جهود وطاقات وامكانات الدول العربية، وحرفها عن الاتجاهات التحررية الاقتصادية والاجتماعية، وإشغال العرب بعد ذلك بنتائج الغزو بما يسبب تزايد ا. تمادهم على دور الأنظمة ذات العلاقات الخاصة بالامبريالية لايجاد حلول تخلق الوهم بالسلام، لكنها في الحقيقة تحافظ على السيطرة الامبريالية ــ الاسرائيلية على المنطقة.

□ **على الصعيد الاسرائيلي:** طابع الاضطراب في المجتمع العربي، خصوصاً في البلدان المجاورة لفلسطين المحتلة، شجع الاسرائيليين على العمل السريع للاستفادة منه.

فقد تدعمت أوساط صهيونية واسرائيلية تعتمد على احتمال تكرر وتحقق ظاهرة السادات، وأن بمقدور الاسرائيليين أن يساهموا في تعجيل ذلك باستخدامهم لقواتهم العسكرية على الجبهات العربية الأخرى، وتطبيق نظرية الأمن المتكررة لديهم منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وقوامها احتفاظ الجيش الاسرائيلي باستمرار بالقدرة على الردع؛ فاذا لم يكن الردع كافياً في ظل ظروف معينة فاعتماد الحسم خصوصاً اذا حاول العرب تحقيق أهدافهم بوسائل عسكرية(١٢). طبعاً تفسر الأوساط الاسرائيلية هذا المفهوم بأن بمقدور العرب اذا نجحوا مرة واحدة في حسم عسكري شامل أن يحققوا ايضاً حسما سياسيا نهائيا؛ بينما الحروب الاسرائيلية لا يمكنها بلوغ ذلك، اذ بحكم طبيعتها وطاقات اسرائيل لن تكون سوى عمليات حسم محلية باحتلال مناطق جديدة وتدمير قوات والحاق خسائر جسيمة.

لذلك، فان الهدف الأساسي للسياسة الاسرائيلية الأمنية، منذ مطلع الثمانينات، تركز بالعمل لعدم تحقق تحول في نسبة القوى العسكرية لصالح القوة العسكرية العربية الشاملة، التي من المحتمل أن تشترك في الحرب يوماً ما. ولقد حققت اتفاقيات كمب ديفيد والصلح مع مصر مسألة استبعاد الاحتكام للسلاح مع مصر، لكنها لم تستبعد التخوف لدى الاسرائيليين من أية تبدلات في مصر، خصوصا بعد التعبير الشعبي العنيف عن رفض الاتفاقيات المتمثل باغتيال السادات نفسه، وعدم نجاح التطبيع في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية وتزايد بروز رفض نتائج كمب ديفيد لدى المصريين بعد استكمال استعادة سيناء. من هنا عملت اسرائيل على أن يكون جيشها هو العامل الحاسم في ردع هذه النزعات، سواء بما يمثله من تهديد خطيروكبيروفعلي على مصر من ناحية أو باشغال المنطقة في الشرق الأوسط بحروب أخرى في جبهات عربية جديدة لتحقيق أهداف اقليمية محدودة، تحمل انظمة عربية أخرى على السقوط في المسار السياسي التراجعي الذي بدأه السادات، مما يعمق النفوذ الامبريالي والهيمنة الاسرائيلية على المنطقة. وقد أوضح القادة الاسرائيليون أن أحد أهداف غزو لبنان هو اقامة «معاهدة سلام» على النموذج المصري(١٣).

كذلك شكل احتمال وقوع انعطافات جديدة تكسر نسبة القوى العسكرية القائمة على تفوق اسرائيلي ساحق في الشرق الأوسط، بسبب العامل الجديد في المنطقة وهو الثورة الايرانية ومواقفها المعلنة المعادية لاسرائيل والامبريالية الأميركية، مؤشراً لمزيد من تعجيل الاتفاق الأميركي ـ الاسرائيلي على التحرك في لبنان، للتفرغ لمواجهة احتمالات اندفاع ايراني يساهم في نشوء جبهة شمالية شرقية تمتد من طهران الى صور(١٤)، مما يعوض للعرب في ميزان القوى بعد فقدان مصر، ويصعّد احتمالات مواجهة جدية مع اسرائيل، ويهدد في الآن نفسه المصالح الأميركية والامبريالية في الخليج والأنظمة المرتبطة بهذه المصالح.

وشكل عامل موضوعي آخر داخل اسرائيل سببا جوهريا للخروج بجيشها الى القتال، فحكومة الليكود التي يرئسها بيغن، كانت أكثر الحكومات بلبلة وعدم استقرار، والمعارضة توشك على الانقضاض عليها. وكانت الحياة السياسية شديدة الاهتزاز والأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية تسير بانحدار. فقد توالت انخفاضات موازنات الدفاع لسنوات عدة، بسبب العجز الدائم للموارد المالية الاسرائيلية. ولم يستطع الانتاج الذاتي

للأسلحة أن يحل المشكلة، واستمر الاعتماد يتزايد على المساعدات الأميركية الهائلة الحجم[١٥]. ومعلوم أن اسرائيل هي احدى أعلى الدول انفاقا على الأمن، وكذلك فان نسبة الديون الخارجية لديها هي من الأعلى بين مثيلاتها في العالم، مما دفع بعض الأوساط الاسرائيلية الى التعجيل بالعمل العسكري الواسع في الشرق الأوسط بما يضمن المصالح الأميركية، وبما يحقق نوعا من التوازن لمزيد من اعتماد الولايات المتحدة على اسرائيل في الشرق الأوسط، وليس فقط اعتماد اسرائيل الكامل على الولايات المتحدة. هذه الموازاة في التعامل برزت في جهد مشترك، لخلق جو عام عالمي، يهدف لتصوير «الارهاب الدولي» بأنه الفزاعة، والصاقه بالثورة الفلسطينية، وخلق الانطباع بأنه أداة «الخطر الشيوعي» العالمي على «الأنظمة الديمقراطية» الرأسمالية، وأن اسرائيل تتلقى الجزء الأكبر من آثار هذا «الارهاب» وخاصة في الجليل، بسبب وجود القوات الفلسطينية أساساً في الجنوب اللبناني. أن استخدام اسرائيل مسألة الأمن لحرف الأنظار عن الأزمات الاقتصادية الاجتماعية المتزايدة في اسرائيل، وبصرف الأنظار عما يجري في الضفة الغربية، وغزة، من ممارسات استعمارية استيطانية، ونهب للأراضي العربية، ولاقتصاد المناطق المحتلة، هو أسلوب تكرر استخدامه من قبل كافة القوى التي سيطرت على السلطة الاسرائيلية دون فوارق بينها في هذا المجال. وهكذا عمدت حكومة «الليكود» لاثارة القضية الأمنية، وأمان مستعمرات شمال فلسطين، كتغطية لتحقيق مكاسب سياسية داخلية، تحت لافتة انتصار عسكري مزمع تحقيقه بسهولة في تصورهم أسموه: «السلام في الجليل».

ان الهدف الاسرائيلي لتعزيز مسار استسلام الدول العربية، استدعى استخداما مدروسا للتهديد الأمني للأنظمة خاصة المجاورة لفلسطين المحتلة كالأردن، وسوريا، اضافة للفلسطينيين في لبنان. وجرى خلق خطوط حمراء، وتهديدات مبهمة ومناطق أمنية خلف الحدود وداخل الأراضي العربية. وجاء قرار غزو لبنان ليعبر عن مخطط رسم بهدوء وروية. وما حادث اطلاق النار على السفير الاسرائيلي في لندن، أرغوف في ١٩٨٢/٦/٣ الا ذريعة لغزو لبنان. فقد صرح رئيس الأركان رافائيل ايتان «أنه فقط بعد ضربهم بقوة يمكننا أن نفاوض وفقا لشروطنا. بعد تحقيق ذلك اما أن يكون «الارهابيون» قد انتهوا، أو أضعفوا لدرجة عدم القدرة على تمثيل تهديد للتجمعات في منطقة شمال اسرائيل»[١٦].

□ **على الصعيد الفلسطيني**: لقد أحيت منظمة التحرير الفلسطينية الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل متميز، وتوسع الاعتراف بها دوليا بصفتها الممثل الشرعي الوحيد والمعبر عن ارادته الوطنية والناطق بلسانه. واستطاعت أن تعمل بزخم في سبيل تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، وتوجيهها في النضال لدحر العدوان والاحتلال الاسرائيلي وبهدف بناء الدولة المستقلة[١٧]. وفي داخل المناطق المحتلة شكل النضال السياسي والعسكري والاجتماعي للمنظمة رافعة للنضال الجماهيري وتطوره ضد الاستعمار الصهيوني الكولونيالي، وبلغ في الضفة الغربية في الثمانينات بداية مرحلة الاستمرار الذاتي، دون أن يتأثر سلباً على نحو جوهري بالخارج، بسبب احتدام التناقض بين الشعب الفلسطيني هناك والاحتلال، رغم أن قدرة الانتفاضات المتتالية في المناطق المحتلة على تحقيق نتائج ملموسة وانتزاع مكاسب من العدو، وفرض التراجع عليه بقيت

متأثرة بشكل شديد بالدعم الذي تقدمه المنظمة من الخارج لدحر القبضة الحديدية للاحتلال الاسرائيلي(١٨).

وقد استمرت الجهود الاسرائيلية لخلق قيادة بديلة عن م.ت.ف. عبر روابط القرى أو الوجوه التقليدية وغيرها، لكنها باءت بالفشل. ومنذ اعلان الحكم الاداري المدني في المناطق المحتلة في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، كخطوة تمهيدية لتحقيق مشروع الحكم الذاتي، وفقا لاتفاقيات كمب ديفيد، ازداد العسف الاسرائيلي سواء بطرد الشخصيات الوطنية والمسؤولين المعروفين بتأييدهم للمنظمة الى خارج المناطق المحتلة، أو بحل مجالس البلديات التي قادت النضال في السنوات الأخيرة في محاولة لافراغ الضفة من العناصر المناوئة للاحتلال. لكن رفض الشعب الفلسطيني المتواصل للحكم الذاتي وفشل روابط القرى، رغم كل التعاون والتسهيلات المقدمة لها من قبل سلطات الاحتلال، وتصاعد الانتفاضات الشعبية الفلسطينية، دفعت حكومة الليكود للعمل السريع باتجاهين: الأول، خلق وقائع استيطانية كثيفة لتغيير البنية الديمغرافية للمناطق المحتلة، والثاني، العمل العسكري لسحق م.ت.ف. في الخارج. وهكذا جرت المحاولة الجدية الكبيرة في هذا الاطار في ١٧ تموز (يوليو) في العام ١٩٨١ عندما قصفت الطائرات الاسرائيلية بيروت في محاولة لتدمير المراكز القيادية الفلسطينية، كما ادعت اسرائيل حينذاك. والاغارات على الجنوب، ونسف الجسور بهدف الانتهاء من البنية التحتية للفدائيين. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل كما هو معلوم. رغم ذلك كرر المسؤولون الاسرائيليون تأكيد هدفهم وسعيهم لتحقيقه في كل فرصة تسنح لهم. وأكد شارون في هذا الصدد «أن الوزن السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية قد تم تحييده جزئياً، بسبب اتفاقيات كمب ديفيد، لكن ذلك لا يكفي. يجب أن نعمل لتدميرها بشكل كامل وذلك فقط يسمح باستكمال العملية التي بدأت في كمب ديفيد، كما يسمح بعقد اتفاقيات أخرى مع باقي جيران اسرائيل»(١٩).

هكذا أمام تمحور الشروط الاسرائيلية حول نقاط أصبحت أشد وضوحاً، هي التوسع في الأراضي المحتلة وزيادة الاستيطان وتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة وتصفية قضية الشعب الفلسطيني على قاعدة الالحاق والتوطين، ثم التطبيع الكامل للعلاقات الاسرائيلية ـ العربية؛ فان اسرائيل عمدت بفعالية لتهيئة الأجواء لغزو لبنان وضرب م.ت.ف. باستخدام أدوات محلية، أو باستنزاف المنظمة مباشرة. وشددت اسرائيل الضغط على سكان الضفة والقطاع المحتلين(٢٠). ورغم أن الغزو الاسرائيلي للبنان هو، بمعنى معين، أول حرب اسرائيلية ـ عربية لم يدخلها عنصر المفاجأة بالمعنى التقليدي، ورغم أن المقاومة الفلسطينية، ادراكاً منها لاحتمالات الخطر، التزمت بشدة بتطبيق اتفاقية وقف اطلاق النار المعقودة في تموز (يوليو) في العام ١٩٨١، فان اسرائيل لم تكن لتقبل طويلاً الالتزام بهذه الاتفاقية، لأنها أدت إلى ارتفاع مكانة م.ت.ف. دولياً وإلى الزام اسرائيل لفترة بالتقيد بها لاعتبارات محلية ودولية، كما أدت إلى اعطاء فرصة ثمينة للمقاومة الفلسطينية لالتقاط أنفاسها، واعادة تنظيم صفوفها، والتهيؤ للمعارك المقبلة. ولم يكن أمام المقاومة غير هذا الاستعداد، فأي تنازل عن حماية مواقع الثورة الفلسطينية في لبنان، وأي انسحاب لقواتها من الجنوب، كان سيفتح المجال للشهية التوسعية الاسرائيلية، للضغط بالتهديد في سبيل مزيد من التنازلات.

ان بنية المقاومة الفلسطينية وتطوراتها، والعلاقات الداخلية لفصائل المقاومة والمواقف التي اتخذتها من القضايا الوطنية التي طرحت خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ بداية أحداث الحرب الأهلية في لبنان؛ وتشابك كل ذلك بأدوار القوى الوطنية اللبنانية وفصائلها ومسارها، وأثر القوى المعادية على الساحة اللبنانية، وانعكاس أثر التناقضات العربية الاقليمية داخل الفصائل الفلسطينية واللبنانية وما أدى اليه كل ذلك على صعيد الشارع الوطني اللبناني، تحتاج الى نقاش واسع ومدقق. ومايمكن اختزاله هنا أن الفلسطينيين جابهوا حرب الغزو الاسرائيلي للبنان، ولم يكونوا على المستوى المناسب لتوحيد قواتهم وقدراتهم، ولم تكن قوات حلفائهم بأحسن حالاً، بما يتناسب مع شدة واهمية الهجمة المعادية الامبريالية ــ الاسرائيلية، رغم مشاركة فرقاء الصف الوطني في تحمل أعباء كبيرة وخسائر فادحة في الحرب. وكان على المقاومة الفلسطينية بمسؤوليتها الأساسية أن تبذل كل الجهود في سبيل تحسين شروط القتال والصمود، خصوصاً عبر تطوير العلاقات النضالية مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وجماهيرها، والحد من كافة الممارسات الفردية السلبية التي خلفت شرخاً في علاقات بعض فصائلها مع الجماهير اللبنانية، بل القضاء على هذه الممارسات.

لقد نجحت اسرائيل في استخدام الشريكين الأميركي والمصري في اتفاقيات كمب ديفيد، لتأمين الغطاء لشن الحرب ضد لبنان؛ كما استخدمت الغزو لمعرفة التطور الذي أحرزه السوريون في مجالات متعددة منها التدريب والتسليح والتكتيكات والمذاهب القتالية، ولمنع تبلور جبهة شرقية شمالية فعالة، ولتدمير ما أمكن من القوى الحية للمقاومة الفلسطينية، وخلق معطيات جديدة في الشرق، وربما خلق دويلات طائفية تعزل اسرائيل عما تبقى من دول عربية، اضافة الى ضرب الخط السياسي العربي المناهض لمعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية، ضرباً تأمل أن يكون حاسماً، والسير قدماً في مشروع الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين وتكريس توجه عربي احتوائي للقرار الفلسطيني المستقل، وافقاد الثورة قاعدتها الرئيسية التي تحتضن وجودها السياسي والعسكري ومؤسساتها، وبعثرة التجمعات الفلسطينية في لبنان بهدف فك أوصال الحياة الاجتماعية والوطنية لفلسطينيي المخيمات، وصولاً الى سحق النسيج الداخلي الفلسطيني لامتصاص واستيعاب الفلسطينيين وانهاء القضية الفلسطينية بتوطين أجزاء الشعب واحداً اثر آخر في بلدان المنفى.

لقد حدد شارون هدفا اضافيا لغزو لبنان بعد تصفية م.ت.ف. وهو اقامة حكومة موالية للغرب، يمكن أن توقع اتفاقية سلام مع اسرائيل. لذلك جاءت عملية غزو لبنان باسم سياسي هو «سلامة الجليل» في ظل ظروف تسمح لاسرائيل بالقتال على جبهة واحدة محصورة هي لبنان، وعدم مواجهة حشد عسكري عربي كبير، بما لم يعرضها لتشتيت جهدها العسكري، رغم الكم الكبير للأسلحة لدى العرب(٢١). طبعاً، هذا اضافة الى استغلال الوضع الذي ينجم عن الغزو من قبل الولايات المتحدة للحصول على ثمن سياسي باهظ عربيا لحمل اسرائيل على الانسحاب، الأمر الذي تمثل بمشروع الرئيس رونالد ريغان؛ ومن قبل اسرائيل لتكريس المزيد من المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة بشكل متسارع تكون فترة المفاوضات للانسحاب من لبنان، إذا وقع هذا

الانسحاب، هي الفترة الذهبية لتحقيقه.

مقابل ذلك، لم تعمد المقاومة الفلسطينية الى تقديم التنازلات، بل على العكس، اتخذت توجهاً نضالياً لمواجهة الغزو بصمودها بهدف انزال أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في الجيش الاسرائيلي، واطالة فترة الحرب لانهاك الاقتصاد الاسرائيلي، واقناع اسرائيل بأن أهدافها التوسعية لا يمكن أن تتحقق لأن أداة تحقيقها ــ الجيش الاسرائيلي ــ أعجز من أن تنفذ ذلك بشكل فعال وبثمن مقبول، وكذلك بهدف خلق المناخ الملائم لتوجيه ضغوط دولية وداخلية ضد الحكومة الاسرائيلية لاجبارها على التخلي عن تصلبها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، والعمل بقدر الامكان لاسقاط مضمون معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية(٢٢).

ان الموقف المعادي لحقوق الشعب الفلسطيني لدى الادارة الأميركية والسلطة الاسرائيلية لا زال راسخاً، وتتعمق محاولة الافادة من الغزو الاسرائيلي للبنان، وضرب القاعدة المادية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمحاولة الاجهاز عليها سياسياً عبر ما أطلق عليه مبادرة ريغان، الهادفة الى التسليم بالتخلي عن جوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية والهدف المركزي لنضال الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة وهو الدولة الفلسطينية، وكذلك تهدف لاسقاط دور م. ت. ف. واستبداله بدور أساسي للنظام الأردني، وذلك عبر بث أوهام، وخلق تصورات زائفة بأن الولايات المتحدة حاملة لمشروع تسوية جدي، على من يريد الافادة منه أن يسارع بالالتحاق بالركب، وأن يواكب خطواتها، عساه يخرج بشيء ما؛ في وقت لا تكتفي فيه اسرائيل برفض هذا المشروع، بل تجهر بنواياها في ضم المناطق المحتلة، وتعلن عن خططها في مضاعفة حجم الاستيطان في غضون السنوات الأربع المقبلة، دون أن تصطدم بمعارضة جدية من قبل الولايات المتحدة.

فهل كان بالامكان تقديم التنازلات حقاً لايقاف مسار الأمور؟

---

(١) التقرير النظري والسياسي والتنظيمي: **المؤتمر الوطني العام الثاني**، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أيار (مايو) ١٩٨١، بيروت: دار ابن خلدون، ص ٢٦.

(٢) william Lee, *«America's moment in the M.E.»*, Middle East International London, 4th June 1982, pp. 2-3.

(٣) تصريح أرييل شارون في ١٤/٨/١٩٨٢ ورد في مقالة: «تطور البعد الأميركي وغزو لبنان»، حسن ابو طالب، مجلة **السياسة الدولية المصرية**، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٨٢، العدد ٧٠، ص ١٤٢.

(٤) **الأهرام**، ٢٦/٦/١٩٨٢.

(٥) تصريح الكسندر هيغ، **السفير**، ٩/٦/١٩٨٢.

(٦) تصريح الكسندر هيغ في شيكاغو، **المصدر نفسه**، ٢٤/٥/١٩٨٢.

(٧) مقابلة مع محسن ابراهيم، الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان، «نحو مراجعة نقدية شاملة، الحرب الاسرائيلية على لبنان في طور الضغط من أجل اخراج المقاومة الفلسطينية»، مجلة **بيروت المساء**، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، ص ١٣ ــ ١٤.

(٨) حوار فكري مع جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، مجلة **الطريق**، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، العدد ٣، ص ٣٠.

(٩) صحيفة **السياسة الكويتية**، ١٧/٦/١٩٨٢.

(١٠) البيان الصادر عن اجتماع اللجنة السداسية في تونس، **السفير**، ٢٨/٩/١٩٨٢.

(١١) *Le Monde:* Dossiers et Documents: Numero special 94 Octobre 1982, page 12.

(١٢) المجال العسكري والمجال الأمني: الجنرال يتسحاق رابين، **ملف أمن اسرائيل في الثمانينات**، محدود التوزيع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠ (ترجمة عن مجلة **معرخوت** الاسرائيلية رقم ٢٧٠ ـ ٢٧١ في تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٧٩)، ص ١٥.

(١٣) البيان الصادر عن الحكومة الاسرائيلية بتكليف جيش الدفاع الاسرائيلي بمهمة غزو لبنان، كما أعلنه سكرتير الحكومة الاسرائيلية دان مريدور في ١٩٨٢/٦/٧، ر.ا.ا.

(١٤) استعداد فكري لمستقبل الأمن: يحزقئيل درور، ملف أمن اسرائيل. **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) المقدم مئير، «الشرق الأوسط: نظرة الى المستقبل»، ملف امن اسرائيل في الثمانينات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤.

(١٦) تصريح ادلى به ايتان للصحافة في ١٩٨٢/٥/٣٠، ر.ا.ا. العدد ٢٦٤٤. ص ١٣.

(١٧) **منظمة التحرير الفلسطينية: الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني**، نشرة خاصة باللغات العربية والفرنسية والانكليزية (٢٣ صفحة)، بيروت: دائرة الاعلام والتوجيه القومي في م.ت.ف، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤.

(١٨) التقرير النظري والسياسي والتنظيمي...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦١.

(١٩) *Revue d'Etudes Palestiniennes* No. 5 Automne 1982. Institut des Etudes Palestiniennes, Beyrouth — Liban, page 82.

(٢٠) للتوسع في تفاصيل التعسف الاسرائيلي في الضفة والقطاع، أنظر: وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده ضباط احتياط في الجيش الاسرائيلي عن ممارسات هذا الجيش القمعية في الضفة الغربية، ر.ا.ا، ١٠ و١٩٨٢/٥/١١، العدد ٢٦٢٨، ص ١٣.

(٢١) Le Governement Israëlien á l'heure des comptes: par Amnon Kapeliouk. *Le Monde Diplomatique* No.: 343, 29me année, Octobre 1982.

(٢٢) العقيد د. هيثم الكيلاني، «المذهب العسكري الاسرائيلي في غزو لبنان»، مجلة **استراتيجيا**، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، العدد ١٠، ص ١٢ ـ ١٦.

الحرب الاميركية ــ الاسرائيلية في لبنان: استراتيجية عسكرية مشتركة

د. حاتم الحسيني

تشير جميع الدلائل والمعلومات الى ان الحرب الاسرائيلية في لبنان هي جزء من الخطة الاميركية، التي تهدف الى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وفرض حل اميركي على المنطقة نابع من اتفاقيات كامب ديفيد ومبدأ الاعتراف باسرائيل وتوقيع اتفاقيات سلام معها. كما تشير جميع المعلومات الى ان الحكومة الاميركية، وخاصة اجهزتها السياسية والعسكرية، تعاونت مع اسرائيل من أجل الاعداد لهذه الحرب ودعم الجيش الاسرائيلي عسكريا خلال الحرب والتعاون معه بعد هذه الحرب.

الادارة الاميركية الجديدة: استراتيجية الحرب ضد منظمة التحرير

مع انتخاب الرئيس ريغان، اتضح ان هناك خطاً سياسيا اميركيا جديدا يعتمد على استراتيجية التصدي للسوفييت «ولادواتهم وعملائهم» في منطقة الشرق الاوسط. فالرئيس ريغان ووزير خارجيته الجديد هيج واينبرغر يمثلون مدرسة سياسية التقت كليا مع تفكير بيغن وشارون السياسي والعسكري. ومنذ استلامه السلطة، أكد ريغان ان الحكومة الاميركية ستتصدى للاتحاد السوفييتي وتواجهه عسكريا في المناطق التي يفتعل فيها المشاكل، واشار الى أن الاتحاد السوفييتي يقف وراء الارهاب العالمي ويستفيد منه، كما يدعم منظمة التحرير ويمدها بالسلاح والمال. وفي أول لقاء له بالصحفيين الاميركيين بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٨١، ذكر الرئيس ريغان أن: «على أميركا أن تنشىء وجوداً استراتيجيا أمنيا في المنطقة لكي يعلم السوفييت ان اميركا مستعدة للمواجهة، وان اسرائيل، التي تشاركنا في المبادىء بجهازها العسكري المستعد للقتال وله تجارب قتال، هي قوة مفيدة لنا»[١].

وفي نفس اللقاء، ذكر ريغان ان منظمة التحرير تمارس الارهاب، وانها لا تمثل الشعب الفلسطيني، وبذلك وضع ريغان سياسة اميركية جديدة حيث اعتبر المنظمة

«ارهابية». وفي نفس الفترة، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية الجديد، وليام دايس، أن الحكومة الاميركية تعطي الاولوية في السياسة الخارجية «للارهاب العالمي، وخاصة الدعم السوفييتي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وأكد أن وزير الخارجية هيج يعني بالتحديد «الدعم السوفييتي المالي والتدريب والسلاح لمجموعات كمنظمة التحرير التي تقوم بأعمال الارهاب»(٢).

وفي مجال تحديد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الاميركية، اعلن وزير الخارجية هيج أن الاتجاه الجديد في السياسة الاميركية يعتمد على مواجهة السوفييت وأدواتهم، وخاصة الارهاب. وأكد ان هناك استراتيجية اميركية جديدة، تعتمد على دعم حلفاء اميركا واتخاذ خطوات مشتركة معهم للحد من العدوان السوفييتي، وبالتحديد عن منطقة الشرق الاوسط، حيث ذكر هيج أنه: «في المناطق الخطيرة كالشرق الاوسط بدأنا جهدا جديدا قويا، يهدف الى ايجاد وسائل مشتركة لحماية مصالحنا الحيوية، ويعتمد على احياء تحالفاتنا وتقوية أصدقائنا»(٣).

وفور توضيح هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة، بدأت الاجتماعات والاتفاقيات الاميركية ـ الاسرائيلية تتبلور. وخلال أول لقاء مع الحكومة الاميركية الجديدة بواشنطن في شباط (فبراير) ١٩٨٢، أعلن وزير الخارجية الاسرائيلي شامير، وكذلك وزير الخارجية هيج، أن هناك اهدافا استراتيجية مشتركة بين اميركا واسرائيل وسيتم تحقيقها(٤). وخلال زيارته لاسرائيل في أوائل نيسان (ابريل) ١٩٨١، اكد هيج، مرة أخرى، ان اميركا واسرائيل ستعملان معا لمواجهة الاخطار المشتركة بما فيها الخطر العسكري والارهاب العالمي. وقال هيج بعد اجتماعاته مع وزير الخارجية شامير ورئيس الوزراء بيغن: «بحثنا مع اصدقائنا وسائل مواجهة خطر السوفييت وعملائهم في المنطقة، وان التزامنا بأمن اسرائيل هو اساس السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، وان الرئيس ريغان وانا نؤمن بان لاسرائيل دورا هاما في حماية مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة»(٥).

وبذلك بدأت الحكومة الاميركية واسرائيل وضع الخطط المشتركة للعمل العسكري في المنطقة. واتجهت اميركا نحو الحصول على دعم الدول الاوروبية لهذه الاستراتيجية الجديدة تحت غطاء مواجهة خطر الارهاب العالمي. وفي مؤتمر القمة الاقتصادية للدول الغربية في كندا، نجحت اميركا في اصدار بيان مشترك حول الارهاب التزمت به الدول الاوروبية، وذكر البيان ان «رؤساء الدول والحكومات ينظرون بقلق بالغ للتأكيد الفعال للارهاب الدولي عبر تقديم المال والسلاح للمجموعات الارهابية، واعطائهم حماية وقواعد واستمرار عمليات العنف والارهاب كخطف الطائرات واخذ الرهائن والهجوم على الهيئات والمباني الدبلوماسية»(٦).

وأوضح وزير الخارجية هيج أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي معالم هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة، التي تعتمد على القوة العسكرية الاميركية المباشرة وعلى التعاون العسكري مع الدول الصديقة. وقال هيج في بيانه بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١: «بالرغم من أننا نبني القوة العسكرية الاميركية للمحافظة على أمن المنطقة، حيث ان استخدام القوة العسكرية الاميركية هو الملجأ الاخير، ولمواجهة التهديدات السوفييتية الرئيسية، فاننا بحاجة الى مساعدة أصدقائنا، ولهذا نتابع تعاونا

استراتيجيا مكثفا مع اسرائيل ومصر والسعودية وغيرها، ونحن ننفذ استراتيجية متطورة، معتمدة على مبدأ الاهمية القصوى»[٧].

وتبع هذا البيان الهام صدور اتفاقية التفاهم الاميركي ـ الاسرائيلي حول التعاون الاستراتيجي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، والتي نتجت عن مباحثات وزير الدفاع الاسرائيلي شارون ووزير الخارجية هيج، وأكدت الاتفاقية أن: «العلاقة بين اميركا واسرائيل مبنية على علاقة الامن المشترك للبلدين، وضرورة التعاون الاستراتيجي لمواجهة جميع التهديدات السوفييتية في المنطقة». ونص البند الاول منها على أن: «التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي الاستراتيجي مبني لمواجهة تهديد سلام وامن المنطقة من قبل الاتحاد السوفييتي والقوى التابعة للسوفييت»[٨].

واوضحت الاتفاقية مجالات التعاون الاميركي الاسرائيلي الاستراتيجي، خاصة في مجال التدريبات العسكرية المشتركة واعداد القوات المستعدة للتدخل، وتبادل المعلومات العسكرية، والقيام بمناورات مشتركة شرق البحر الابيض المتوسط، وتخزين الاسلحة والمعدات الاميركية العسكرية في قواعد عسكرية باسرائيل. وبالرغم من اعلان الحكومة الاميركية تجميد هذه الاتفاقية بعد الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذري في العراق، فان الحكومة الاميركية عادت واعلنت في أوائل شهر كانون الاول (ديسمبر) البدء بتنفيذ هذه الاتفاقية، وذلك بعد اجتماعات بين وزير الدفاع الاميركي واينبرغر ووزير الدفاع الاسرائيلي شارون[٩]. وحتى بعد ضرب المفاعل الذري العراقي، صرح مساعد وزير الخارجية ولتر ستدسيل بان الحكومة الاميركية قلقة بسبب انتشار الاسلحة الذرية وقلقة بسبب امكانية العراق بناء أسلحة نووية عن طريق المفاعل الذري، خاصة وان العراق تعادي اسرائيل[١٠]. وبذلك يتضح أنه بالرغم من الادانة الاميركية لهذا العدوان فان الحكومة الاميركية رغبت، حقيقة، في منع العراق من تطوير منشآتها وسلاحها النووي، وذلك لضمان أمن وتقوية اسرائيل.

من الواضح، اذن، انه مع مجيء ريغان وهيج للسلطة، تم الاتفاق مع القيادات الاسرائيلية على خطوط الاستراتيجية الجديدة، وبدأت الحكومة الاميركية باعداد اسرائيل بالاسلحة الاميركية تمهيدا لحرب لبنان.

مبدأ شارون:
اتفاق استراتيجي كامل مع اميركا

في نفس الوقت، طرح وزير الدفاع الاسرائيلي شارون نفس التصور الاسرائيلي للتحديات الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، وذلك من خلال خطاب القاه بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ في معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب. وأكد شارون ان مواجهة بناء قوة عسكرية في الجبهة الشرقية، خاصة من خلال الدعم السياسي والعسكري الذي تتلقاه منظمة التحرير، يعتبر العنصر الاساسي في الاستراتيجية الاسرائيلية، وقال: «منظمة التحرير تكون خطرا سياسيا لاساس أمن اسرائيل، وهي احدى العوائق الاساسية التي تواجه حل المشكلة الفلسطينية على أساس اتفاقيات كامب ديفيد»[١١].

وكرر شارون أن الاستراتيجية السوفييتية تعتمد في المنطقة على العناصر الراديكالية والمنظمات الارهابية وتقدم لها الدعم السياسي والعسكري بهدف السيطرة السوفييتية على المنطقة. وبذلك مهد شارون في خطابه هذا للحرب ضد منظمة التحرير في لبنان، وأكد أن التعاون الاميركي الاسرائيلي الاستراتيجي يمكن اسرائيل من تحقيق اهدافها الاستراتيجية. وذكر ان المساعدات العسكرية الاميركية، خاصة في مجال الاسلحة المتطورة والتكنولوجيا الحربية، تمكن اسرائيل من التفوق العسكري في المنطقة. وانهى شارون خطابه بالخلاصة التالية: «اتفاقية التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل تشكل الخطوة الاولى لعلاقة أمنية مثمرة ومفيدة ومتمشية مع سياسة الدفاع التي طرحتها»(١٢).

وذكر شارون في دراسته أن دور اسرائيل يتعدى منطقة الشرق الاوسط، ويشمل دول تركيا وايران وباكستان ومنطقة الخليج وافريقيا الشمالية. وان على اسرائيل ان تلعب دورا استراتيجيا وتحافظ على تفوقها العسكري في المنطقة(١٣).

الأسلحة الاميركية لاسرائيل تمهيدا للحرب:

تشير معظم المعلومات الى أن الحكومة الاميركية قامت خلال العام ١٩٨٢ بارسال مزيد من الاسلحة الاميركية الحديثة، والتي ثبت أنها استخدمت خلال الحرب في لبنان. وذكرت الباحثة كلوديا رايت بان ارقام البنتاجون الاميركي تشير الى ازدياد كبير في المعدات والذخائر الاميركية المرسلة الى اسرائيل في الاشهر الاولى من العام١٩٨٢. فلقد استلمت اسرائيل ما قيمته حوالي ٢١٧ مليون دولار من المعدات العسكرية الاميركية في ربيع ١٩٨٢، وهو عشرة اضعاف ما استلمته في نفس الفترة من العام ١٩٨١. وتكونت هذه الاسلحة من عشر طائرات ف ــ ١٥، و ١٤ آلية لسحب الدبابات، و ١٩ مدفع ١٥٥ هاوتزر وما تزيد قيمته على ٦ ملايين دولار من القنابل والذخيرة، ومن المعروف أن آليات سحب الدبابات استخدمت بشكل مكثف خلال حرب لبنان، كما ان مدافع هاوتزر ١٥٥ استخدمت ضد بيروت خلال الحصار الاسرائيلي؛ هذا بالاضافة الى ارسال ٢٥ دبابة م ــ ٦٠ تم تسليمها لاسرائيل اوائل شهر أيار (مايو)، و ١٥ دبابة سلمت خلال شهر حزيران (يونيه). كما اشارت احصائية البنتاجون الى ارسال ١٤ قنبلة موجهة يقدر سعرها بحوالي ٤ مليون دولار في اوائل ربيع ١٩٨٢ لاسرائيل، وهي القنابل التي تم استخدامها ضد بيروت الغربية(١٤).

هذا بالاضافة الى قيام الحكومة الاميركية، قبل زيارة شارون لواشنطن في منتصف ايار (مايو) ١٩٨٢، برفع الحظر عن ارسال طائرات ف ــ ١٦ لاسرائيل، وقيام حكومة ريغان بابلاغ الكونجرس بانها تنوي بيع ٧٥ طائرة ف ــ ١٦ لاسرائيل.

كما قامت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس بزيادة المساعدات المالية لاسرائيل لعام ١٩٨٣ بمبلغ ١٢٥ مليون دولار اضافة الى ٧٨٥ مليون دولار، كما قامت اللجنة باعتبار المبلغ الاجمالي ٩١٠ ملايين دولار كهبة بحيث لا تضطر اسرائيل لاعادتها إلى اميركا(١٥).

وبذلك استنتجت الباحثة رايت ان هذه المعلومات تشير الى تنسيق غير عادي بين

الاسلحة الاميركية ومواعيد تسليمها وبين الخطط الاسرائيلية لغزو لبنان، وأكدت ان البنتاجون الاميركي كان يعلم قبل ثلاثة أشهر قبل الحرب عن قيام اسرائيل بتخزين الاسلحة بشكل مكثف، وبذلك فان قيام البنتاجون بالاستمرار بارسال الاسلحةالاميركية، خاصة خلال الحرب، يعني ان هناك تعاونا مكثفا بين البنتاجون الاميركي واعمال اسرائيل العسكرية(١٦).

وأما تحركات القطع البحرية العسكرية الاميركية فتشير بوضوح الى علم اميركا بنوايا اسرائيل بالقيام بحرب واسعة ضد لبنان، فلقد تحركت القطع البحرية الاميركية في البحر المتوسط قبل بدء الحرب بعشرة أيام على الاقل، ومن ذلك تحرك حاملة الطائرات النووية (Uss Ranger) التي غادرت قاعدتها في سان دياجو، كاليفورنيا، الى المحيط الهندي ووصلته بتاريخ ١ حزيران (يونيو) لتحل مكان حاملة الطائرات (Uss Kennedy) التي تحركت عبر قناة السويس وأخذت موقعها قرب الساحل اللبناني، وقامت هذه الحاملة بتغطية اسرائيل بأجهزة الرادار والطائرات المقاتلة، وبذلك أمنت الجبهة الغربية لاسرائيل ضد أي هجوم مفاجىء من البحر أو الجو.

كما ان حاملة الطائرات الاميركية (Uss Eisenhower) ترافقها البوارج الاميركية غادرت موقعها في نابولي بايطاليا، يوم ١ حزيران (يونيو)، واتخذت موقعا جديدا مقابل البوارج السوفييتية قرب جزيرة كريت. وفي نفس الوقت، تم تجميع معدات الانزال البحري وقوات المارينز الاميركية في ميناء روات باسبانيا استعداد للابحار الى لبنان. وذكرت مصادر البنتاجون ان قوات المارينز الاميركية غادرت ميناء روات بتاريخ ٦ حزيران (يونيو)، اي يوم بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وذكر الكولونيل روبرت جونستون، مسؤول الفرقة ٣٢ من المارينز، التي نزلت في بيروت، أن قواته قامت بالتدريب على هذه العملية العسكرية لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر. كما أشارت تقارير البحرية الاميركية الى أن حاملة طائرات الهيلوكبتر الاميركية (Uss Guam) غادرت قاعدتها في مدينة نورفوك، فرجينيا، بتاريخ ٢٤ أيار (مايو)، ووصلت الى قاعدة روات باسبانيا بتاريخ ٣ حزيران (يونيو)، أي يوم محاولة اغتيال سفير اسرائيل بلندن. هذه المعلومات تشير الى ان القوه العسكرية البحرية والجوية الاميركية الهائلة التي غطت شواطىء لبنان طوال فترة الحرب تجمعت وتحركت نحو مواقعها قبل بدء الحرب(١٧). وبذلك كان البنتاجون الاميركي يعرف موعد بدء الحرب وقام بالتحرك العسكري اللازم لدعم الهجوم الاسرائيلي والتنسيق معه طوال فترة الحرب.

الحكومة الاميركية واسرائيل:
تخطيط وتنفيذ مشترك

مع بداية شهر شباط (فبراير)، بدأت معظم التقارير الواردة من اسرائيل تشير الى الاستعداد للهجوم على لبنان، فبتاريخ ٩ شباط (فبراير) نشرت جريدة نيويورك تايمز خبرا من اسرائيل بان خطة الهجوم الواسع على لبنان قد أعدت. كما صرح سفير اسرائيل بواشنطن موشي ارنز بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير) ان احتمال قيام اسرائيل بالهجوم على لبنان أصبح واردا والمسألة هي عامل الوقت فقط. وبتاريخ ٩ نيسان (أبريل)، أعلنت وزارة الخارجية الاميركية عن قيام اسرائيل بتحركات عسكرية كبيرة على الحدود اللبنانية.

وكثرت تصريحات الزعماء الاسرائيليين عن القيام بعملية عسكرية كبيرة، فصرح نائب رئيس الوزراء سمحا ايرليخ بتاريخ ١٣ نيسان (أبريل) بان على الحكومة القيام بعمل لوضع حد للوضع المتدهور في جنوب لبنان، كما اجتمع كل من شارون ورئيس الاركان رافائيل ايتان مع رؤساء المستعمرات الشمالية بتاريخ ١١ أيار (مايو) وأبلغهم عن احتمال قيام عملية عسكرية واسعة في لبنان وايد معظمهم هذه العملية[١٨]. وبتاريخ ١٤ أيار (مايو)، صرح مناحيم بيغن بان اسرائيل لن تقف مكتوفة الايدي في جنوب لبنان، واتهم النائب يوسي ساريد بعض الدوائر الحكومية بانها تعد لحرب واسعة النطاق[١٩].

وبتاريخ ١ نيسان (أبريل)، أعلن حاخام اسرائيل شلومو غورين، بعد اجتماعه بالرئيس ريغان، بواشنطن، ان الرئيس الاميركي «يؤيد أمن اسرائيل وسيقف معها تحت كل الظروف»[٢٠].

واما شارون فأكد انه خلال زياراته المتعددة لواشنطن أطلع المسؤولين الاميركيين على عملية لبنان، وقال شارون في حديث لجريدة واشنطن بوست: «منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ بحثت [مع المسؤولين الاميركيين] امكانية القيام بالعملية، وبحثتها مرات مع الكسندر هيج عندما حضر الى الشرق الاوسط، وبحثتها مع وزير الدفاع واينبرغر عندما ذهبت لواشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وبحثتها مرارا مع السيد فيليب حبيب، ولم اخبىء اسرارا عنهم». وأكد شارون ان المسؤولين الاميركيين «يشاركوننا في البرامج ويوافقون على كل شيء»[٢١]. وأكدت الباحثة كلوديا رايت أنه خلال زيارة شارون لواشنطن من ٢٢ لغاية ٢٧ أيار (مايو) أيده الاميركيون كليا، واسرعوا في عملية ارسال الاسلحة الاميركية الحديثة لاسرائيل.

وكان مساعد شارون ارييه غانغر قد قام بزيارة للبنتاجون الاميركي، بالاضافة الى عدد من العسكريين الاسرائيليين للتنسيق العسكري مع اميركا، هذا بالاضافة الى اطلاع المخابرات على تفاصيل خطة الهجوم على لبنان[٢٢].

ويعتبر المراقبون ان خطاب وزير الخارجية هيج بتاريخ ٢٦ أيار (مايو) اشار بوضوح الى ضرورة قيام عملية واسعة في لبنان. وقال هيج في خطابه: «لقد حان الوقت للقيام بعمل منسق لدعم استقلال لبنان ضمن حدوده الدولية ودعم حكومة مركزية قوية تستطيع اقامة مجتمع حر، مفتوح، ديمقراطي»[٢٣].

وأكدت معظم التقارير، ان هيج كان على اطلاع كامل على الخطة الاسرائيلية وأيدها كليا واعطى الضوء الاخضر لبدء الهجوم الاسرائيلي، وفي ٢٣ يناير ١٩٨٣ أكد مسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية أن هيج عرف تفاصيل الخطة خلال اجتماعاته المتكررة مع شارون في أواخر أيار (مايو)، وأنه اعطى الضوء الاخضر لقيام اسرائيل بالعملية العسكرية، وأكد هؤلاء المسؤولون أن هيج كان يؤيد اسرائيل تأييدا قويا حتى بعد قيام اسرائيل بالهجوم[٢٤]. واشارت التقارير الى ان الحكومة الاميركية كانت على معرفة باهداف اسرائيل البعيدة المدى، وانها أيدت الهجوم الاسرائيلي على لبنان في محاولة القضاء على منظمة التحرير[٢٥].

وأيد الرئيس ريغان أيضا الهجوم الاسرائيلي واهدافه، وأكد ذلك بيغن بعد اجتماعه بريغان بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو)، اذ صرح لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس

بعد اجتماعه مع ريغان بقوله: «لقد تحدثت مع الرئيس، وهو يؤيدنا، واليهود الاميركيون يؤيدوننا وهناك دعم مسيحي ايضا»[٢٦]. وقد رفض ريغان نصيحة وزير الدفاع واينبرغر بقطع الأسلحة الاميركية عن اسرائيل بسبب عدم التزامها بوقف اطلاق النار أو نقدها علنا. كما اعلن مستشار ريغان، ادوين ميس، أن لاسرائيل مبررات جديدة للهجوم على لبنان، وان لاسرائيل دعما قويا بين اعضاء الكونجرس الاميركي، ولن تقوم الحكومة الاميركية بايقاف المساعدات العسكرية لاسرائيل[٢٧].

واما وزير الخارجية هيج فاستمر في عمله من اجل اخراج منظمة التحرير من بيروت وابلغ سفير السعودية خلال اللقاء بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) بضرورة خروج المنظمة من لبنان[٢٨].

وأما في الكونجرس الاميركي، فتحرك عدد كبير من مؤيدي اسرائيل لدعم هجومها على لبنان، فأعلن السناتور دينيس ديكونسني (ديمقراطي) «أن على اميركا أن تجد طريقا لاخراج مجرمي المنظمة من لبنان، وعلينا أن نهنىء اسرائيل، لا أن ندينها، لما قامت به من عمل هام»، كما ذكر النائب جاك كمب (جمهوري) ان «اسرائيل قدمت لنا فرصة من خلال ضرب الوجود السوفييتي ـــ السوري والقضاء على قاعدة الارهاب واعادة لبنان الى سيادته ودفع كامب ديفيد الى الامام»[٢٩].

وأما وزير الخارجية الجديد جورج شولتز، فقد تابع تنفيذ المخطط الاميركي. وذكر سفير اسرائيل بواشنطن موشي ارنز، ان شولتز وافق معه على ضرورة العمل اولا على اخراج منظمة التحرير من بيروت، واكد ارنز أن الحكومة الاميركية أصبحت تقدر بعد الحرب أهمية اسرائيل الاستراتيجية كشريك لاميركا، وما قدمته من خدمات من أجل حماية مصالح اميركا في المنطقة[٣٠]. ومرة أخرى أكد شولتز أن حرب اسرائيل في لبنان قد خدمت مصالح اميركا وفتحت مجالا لحل سياسي على أساس اتفاقيات كامب ديفيد ومشاركة الملك حسين في المفاوضات. وقال شولتز في خطاب هام امام منظمة النداء اليهودي الموحد (United Jewish Appeal) بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) بمدينة نيويورك: «لقد أظهرت اسرائيل، مرة أخرى، قوتها وشجاعتها العسكرية، ان انسحاب منظمة التحرير من بيروت وقوة الامكانيات الاسرائيلية خلقت فرصة مناسبة وفرصة فريدة»[٣١].

وتكررت تأكيدات شولتز أن اميركا ملتزمة كليا بامن اسرائيل، وهـذا الالتزام لا ينبع، فقط، من مبدأ خلقي، بل من الايمان بان اسرائيل القوية والآمنة هي مصلحة اميركية.

واشار شولتز، في حديث آخر، الى ضرورة الاستمرار في تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد، ومحاولة اقناع الملك حسين بدخول المفاوضات بدعم عربي ومشاركة فلسطينية، وذكر أنه يعارض كليا قيام دولة فلسطينية، وانه يعكس بذلك الموقف الاميـركي المستقل عن اسرائيل[٣٢].

واكد نائب الرئيس الاميركي جورج بوش نفس الموقف السياسـي، اذ طالب الدول العربية بالاعتراف الصريح بحق اسرائيل في الوجود وضـرورة مشاركـة الاردن في المفاوضات، كما أكد ان العلاقة بين اميركا واسرائيل لا تزال قوية جدا[٣٣].

الاهداف والفوائد الاميركية بعد حرب لبنان

ركز عدد كبير من السياسيين والعسكريين الاميركيين المؤيدين لاسرائيل، بعد حرب لبنان، على نتائج هذه الحرب الاسرائيلية بالنسبة لمصالح اميركا والخدمات الهامة التي قدمها الجيش الاسرائيلي لحماية مصالح اميركا في منطقة الشرق الاوسط.

وذكر رئيس هيئة أركان القوات البحرية الاميركية السابق المو زيمولت أن الحكومة الاميركية تؤمن بأن اهداف اسرائيل في هذه الحرب موازية تماما لمصالح اميركا، وذلك من حيث ضرب مصالح السوفييت وحلفائهم المتطرفين في المنطقة وتحقيق مكاسب للمعسكر الغربي، ويـرى زيمـولت ان اسرائيل قضت على القاعدة الارهابية في لبنان والتي كانت كوبا الشرق الاوسط، كما ساهمت في تطوير خكم لبناني جديد مؤيد لاميركا، ونجحت في ضرب حلفاء السوفييت في المنطقة وخلق تناقضات بين القوى المتطرفة من خلال الخلافات داخل منظمة التحرير وبينها وبين دمشق وبغداد. واستخلص زيمولت ان اسرائيل قدمت لأميركا أهم نصر عسكري سياسي منذ قيام السادات بطرد السوفييت من مصر عام ١٩٧٢.

وأما رئيس الجمعيات العبرية الاميركية الكسندر شندلر فكتب يقول ان انتصار اسرائيل في لبنان ساهم في رفع نفوذ اميركا في المنطقة واضعاف النفوذ السوفييتي، كما ان الجيش الاسرائيلي اثبت تفوق السلاح الاميركي على السلاح السوفييتي، هـذا بالاضافة الى توجيه ضربة مميتة لمنظمة التحرير والارهاب العالمي. وأضاف شندلر: «لا يمكن لاميركا ابدا أن تتمكن من مكافأة اسرائيل على ما كسبته اميركا من خلال حرب لبنان، ولكن باستطاعتنا مساعدة اسرائيل من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري، وهذا جزء من سياسة مصلحتنا الاميركية ومكاسبنا الاميركية(٣٥).

وكتب المعلق العسكري المؤيد لاسرائيل جوزيف شوربار ان اسرائيل أصبحت من الناحية العسكرية في غاية الاهمية لاميركا الآن، وان دول حلف الناتو تستطيع أن تستفيد من تجربة اسرائيل العسكرية خاصة في مجال التكنولوجيا والتكتيك العسكري. وحذر شوربار من ان هناك مجموعة من المسؤولين الاميركيين، ومنهم وزير الخارجية الجديد شولتز ووزير الدفاع واينبرغر والمبعوث فيليب حبيب، لا يؤمنون بهذه النظرية كليا، وان على الكونجرس واصدقاء اسرائيل الضغط على الحكومة الاميركية للاستمرار في سياسة الاعتماد على اسرائيل كأفضل حليف لاميركا في منطقة الشرق الاوسط(٣٦).

ومن الناحية السياسية، كتب هنري كيسنجر ان حرب لبنان فتحت مجالا جديداً للتقدم باتجاه الحل السلمي في المنطقة، وأكد ان على الحكومة الاميركية ان تسرع في ادخال الملك حسين في المفاوضات وليس منظمة التحرير، وعليها ان تدفع الدول العربية نحو الاعتراف باسرائيل كدولة مستقلة(٣٧).

وفي نفس الموضوع، كتب المعلق جوزيف كرافت، انه، بعد قيام اسرائيل بابادة الجهاز العسكري لمنظمة التحرير في لبنان واخراج المنظمة من لبنان، يمكن الآن التحرك باتجاه اتفاق مع سوريا بحيث يتم التفاهم معها بشأن لبنان والجولان(٣٨).

وكان كرافت قد كتب في آذار (مارس) ١٩٨٢ عن أهمية قيام اسرائيل بعملية اسرائيلية لضرب منظمة التحرير في لبنان واخراج القوات السورية من لبنان، وبالتالي

اسقاط الرئيس حافظ الاسد وتقسيم سوريا الى دويلات صغيرة مما يحقق السلام في المنطقة[٣٩].

وأما وزير الخارجية السابق هيج فاستمر في نقد سياسة ريغان ومطالبة الرئيس بالاستمرار في دعم اسرائيل عسكريا وسياسيا وعدم الضغط عليها، خاصة فيما يتعلق ببناء المستعمرات في الضفة الغربية وغزة[٤٠].

وأما في المجال العسكري، فبدأ البنتاجون الاميركي يتابع عملية الدراسات المشتركة للاستفادة من نتائج الحرب في لبنان، وقام وزير الدفاع الاميركي واينبرغر بزيارة اسرائيل في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وأعلن بان «القوة العظيمة للجيش الاسرائيلي هي إحدى الوسائل لتحقيق السلام في المنطقة»[٤١].

وبدأ واينبرغر المباحثات العسكرية مع شارون، وأعلن شارون فيما بعد أن اسرائيل ستقدم للبنتاجون الاميركي كل المعلومات العسكرية الهامة والتي تفيد اميركا، وأرسل البنتاجون الاميركي رئيس جهاز الرصد العسكري اندرو مارشال،على رأس وفد عسكري لاسرائيل، وقام الوفد بتوقيع اتفاقية مع شارون لتبادل المعلومات في المجال العسكري حول الحرب في لبنان وحول السلاح السوفييتي وما حققه السلاح الاميركي خلال هذه الحرب.

من الواضح، اذن، ان الحكومة الاميركية مستمرة في تنفيذ وتطبيق اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل، والاستمرار بدعم اسرائيل عسكريا وسياسيا باعتبارها أهم قاعدة عسكرية مؤيدة لاميركا في المنطقة. وتحاول اميركا الاستفادة من حرب اسرائيل في لبنان سياسيا، عبر فرض بنود اتفاق كامب ديفيد على العرب، ودفع الملك حسين نحو دخول المفاوضات، وفرض حل في لبنان مبني على أساس الاعتراف باسرائيل. كما تحاول اميركا استخدام اسرائيل كقاعدة عسكرية استراتيجية في التحرك، ليس فقط في المنطقة العربية، بل أيضا، في افريقيا واميركا اللاتينية. وبذلك تلتقي الادارة الأميركية كلياً مع المبادىء التي طرحها شارون، وهي ان اسرائيل تستطيع خدمة المصالح الاميركية استراتيجيا في المنطقة. وهذا يفسر، ايضا، الزيارات التي قام بها شارون مؤخرا لدولة زائير، ولبعض دول اميركا اللاتينية كهندوراس وكوستاريكا، ووضع اتفاقيات للتعاون العسكري والامني.

ان التحرك الاسرائيلي العسكري والسياسي الجديد يأتي ضمن التحرك الاستراتيجي الاميركي الجديد، المعتمد على أخذ المبادرة وضرب حركات التحرر الوطنية والدول التي تؤيدها، وفي نفس الوقت ضرب نفوذ الاتحاد السوفييتي في المناطق التي يعتقد الاميركيون أنه يتواجد فيها.

ان هذا الوضع الجديد يلقي مزيدا من المسؤولية على منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تتمكن من مواجهة هذه الضربات الاميركية ــ الاسرائيلية والتغلب على هذا المخطط وتحقيق اهداف شعب فلسطين الوطنية.

(١) وكالة الأنباء اليهودية (.J.T.A)، ١٩٨١/٢/٤.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٨١/١/٣٠.

(٣) خطاب الكسندر هيغ، «اتجاه جديد في سياسة اميركا الخارجية»، نشرة وزارة الخارجية الأميركية، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ٦٠.

(٤) وكالة الأنباء اليهودية، ١٩٨١/٢/٢٣.

(٥) زيارة وزير الخارجية الأميركية، الكسندر هيغ، لمنطقة الشرق الأوسط، نشرة وزارة الخارجية الأميركية، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ١٦.

(٦) «بيان حول الارهاب صدر عن اجتماع القمة الغربية في اوتاوا، كندا»، ١٩٨١/٧/٢١، المصدر نفسه، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٧) وزير الخارجية هيغ أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي، «الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط»، المصدر نفسه، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١، ص ١٤

(٨) «نص اتفاقية التفاهم الأميركي ـ الاسرائيلي»، نيويورك تايمز، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

(٩) كرسشيان ساينس مونيتور، ١٩٨١/١٢/١.

(١٠) تصريح ستوسيل، ١٨ حزيران (يونيو)، نشرة وزارة الخارجية الاميركية، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(١١) خطاب شارون في معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، «مشاكل اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات»، ١٩٨١/١٢/١٤؛ ونشرت مقاطع منه في جريدة الفجر، ١٩٨٢/١/١٥، ص ١٠.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) كلوديا رايت، «البنتاغون لم يفاجأ بالهجوم الاسرائيلي»، مجلة *In These Times*، ١٩٨٢/٩/١٤.

(١٥) شيلا رايان، «الهجوم الاسرائيلي على لبنان»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٤ ـ ٤٥، صيف ١٩٨٢.

(١٦) كلوديا رايت، مصدر سبق ذكره.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) دافار، ١٩٨٢/٥/١٣.

(١٩) جيروزاليم بوست، ١٩٨٢/٥/١٤.

(٢٠) اذاعة تل ابيب، نشرة الرصد الاميركية (Fibs)، ١٩٨٢/٤/١.

(٢١) نشرة انتركونتيننتال برس، ١٩٨٢/٩/٢٠.

(٢٢) كلوديا رايت، مصدر سبق ذكره.

(٢٣) «خطاب هيغ بمدينة شيكاغو»، نيويورك تايمز، ١٩٨٢/٥/٢٧.

(٢٤) ميامي هيرالد، ١٩٨٣/١/٢٣.

(٢٥) بول ماغنيلا، شيكاغو تريبيون، ١٩٨٢/٩/٢٤.

(٢٦) رولاند ايفانز، واشنطن بوست، ١٩٨٢/٧/١٢.

(٢٧) نيويورك تايمز، ١٩٨٢/٧/٢٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٢٩.

(٢٩) نشرة ميدل ايست اوبزرفر، ١٩٨٢/٦/١٥.

(٣٠) جيروزاليم بوست، ١٩٨٢/٩/١٧.

(٣١) خطاب وزير الخارجية جورج شولتز، في نيويورك، ١٩٨٢/٩/١٢.

(٣٢) «حديث مع جورج شولتز»، مجلة مومنت كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

(٣٣) نيويورك تايمز، ١٩٨٢/٩/٢٣.

(٣٤) المو زيمولت، «اسرائيل واميركا كسبت في حرب لبنان» نيويورك تايمز، ١٩٨٢/١١/١٩.

(٣٥) الكسندر شيندلر، «الجيش الاسرائيلي لاميركا»، نيويورك تايمز، ١٩٨٢/١١/١.

(٣٦) وكالة الأنباء اليهودية، ١٩٨٣/١/١٩.

(٣٧) لوس انجلوس تايمز، ١٩٨٢/٩/٢١.

(٣٨) جوزيف كرافت، «فتح الباب السوري»، واشنطن بوست، ١٩٨٢/٩/١٩.

(٣٩) شيلا رايان، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) نيوزويك، ١٩٨٢/٩/٢٧.

(٤١) انتركونتيننتال برس، ١٩٨٢/٩/٢٠.

سياسة «اليد الطويلة»
العمليات الانتقامية الاسرائيلية خلال الخمسينات

بقلم الشهيدة حنه شاهين

الاعتداءات المتكررة التي تشنها اسرائيل على الدول العربية المجاورة ليست حديثة العهد في سياسة «اليد الطويلة» أو «اليد القوية» التي ينتهجها قادة الكيان الصهيوني في تعاملهم مع العرب، بل انها قديمة، وتكاد تعود جذورها الى نحو ٥٠ سنة. فأسس هذه السياسة كانت قد أرسيت خلال الخمسة عشر عاماً التي سبقت قيام اسرائيل، وعلى وجه التحديد منذ نشوب الثورة العربية في فلسطين خلال السنوات ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، وحتى نهاية الحرب العربية ــ الاسرائيلية الاولى، ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩. وبعد قيام اسرائيل، وخصوصا خلال النصف الاول من الخمسينات، اي حتى غزوة سيناء سنة ١٩٥٦، اتخذت هذه السياسة طابعا جديدا تمثل في شن الحملات الانتقامية الواسعة على الدول العربية المجاورة. وتتخذ هذه السياسة، كما تمثلت خلال السنوات الست الاخيرة، أي منذ صعود ليكود الى الحكم في اسرائيل، طابعا جديدا مميزا ونشطا ناجما عن كون الثلاثي العريق في الارهاب، بيغن وشامير («بطلا» دير ياسين) وشارون، هو الذي يقود اسرائيل. وللوقوف بصورة اكثر وضوحا على ابعاد هذه السياسة لا بد من العودة بشيء من التفصيل الى فترة ارساء أسسها خلال النصف الاول من الخمسينات.

بين الازمات الخارجية والمشاكل الداخلية

فشلت اسرائيل بعد قيامها في السعي نحو تطوير اتفاقات الهدنة مع الدول العربية الى اتفاقات سلام شامل، من خلال تجاهل الحقوق الفلسطينية. وبعدما ايقنت مدى شدة الرفض العربي لسعيها هذا بدأت تنشط من أجل تثبيت وجودها وسط ضغوط دولية قوية، خاصة من الغرب، لتلبية المطالب العربية، وعلى رأسها الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو التعويض عليهم؛ وكذلك وسط مشاكل داخلية اجتماعية واقتصادية لا تحصى، ناجمة في الاساس، عن توقف مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد من الشرق والغرب اليها، دون أن تتوفر قاعدة تحتية ملائمة لاستيعابهم. وفي ظل هذا الوضع عملت القيادة الاسرائيلية على بلورة سياسة خارجية

وأمنية، انطلاقا من بعض الاعتبارات المميزة لمجرى الصراع العربي ــ الاسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨، وما أفرزته من نتائج. وكان أبرز تلك الاعتبارات ما يكمن في الانعكاسات الدولية لنتائج تلك الحرب، التي لم تحسم الموقف الدولي تماما الى جانب اسرائيل، رغم انتصارها فيها. وبالتالي فان تثبيت مكاسبها، كأساس لتثبيت وجود الدولة، كان لا بد أن يكون مقرونا بجهد سياسي متواصل لكسب الرأي العام الدولي، خصوصا الغربي، الى جانب السياسة الاسرائيلية، وذلك عن طريق تقوية ارتباط اسرائيل بالغرب، خصوصا بالولايات المتحدة واوروبا الغربية. اما الاعتبار الآخر الذي انطلقت منه القيادة الاسرائيلية، في سعيها نحو بلورة سياستها الخارجية والامنية، فقد تمثل في ثقتها بحتمية استمرارية الصراع مع العرب، في ظل تجاهلها للحقوق الفلسطينية، مما يعني بالنسبة لها احتمال وقوع حروب اخرى معهم في المستقبل. وعليه، فمن البديهي ان سياستها الامنية كان يجب أن ترتكز على انشاء قوة عسكرية كبيرة لمواجهة العرب باستمرار.

ورغم الاتفاق بين الزعماء الاسرائيليين حول اهداف السياسة الخارجية والامنية خلال الخمسينات، كما تمثلت في السعي نحو تثبيت وجود اسرائيل في المنطقة كدولة مستقلة وقوية، وتدعيم مكانتها الدولية، وبناء قوتها العسكرية، فان الخلاف بينهم كان قائما حول الاساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الاهداف. فبينهم من كان يفضل التركيز على الجهود السياسية وتقديم بعض التنازلات الشكلية للعرب، واتباع المناورة السياسية للوصول الى الهدف، وبينهم من كان يفضل الاعتماد على سياسة القوة، التي تحتم عدم المساومة، ابدأ، على مكاسب اسرائيل في حرب ١٩٤٨، سواء كان الامر متعلقا بحقوق اللاجئين أو بمسألة تعديل الحدود. وكانت الغلبة في النهاية لاصحاب هذا الخط المتشدد بزعامة بن ــ غوريون ودايان، اللذين بادرا الى بلورة سياسة أمنية متصلبة مستغلين المشاكل الامنية الناجمة عن حوادث الحدود، التي كانت تنفذ على شكل هجمات صغيرة ومحدودة، منظمة أو عشوائية، بهدف القيام بشبه نشاط فدائي، وان كان محدودا وغير واضح المعالم، انطلاقا من الدول العربية المجاورة، ضد اهداف اسرائيلية تقع في مناطق الحدود. ففي احصائية نشرتها احدى المصادر الاسرائيلية الموثوقة، بلغ عدد عمليات الحدود هذه منذ سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٥٦، عشية العدوان الثلاثي البريطاني ــ الفرنسي ــ الاسرائيلي على مصر، نحو ١١٦٥٠ عملية، قتل من جرائها ٤٣٤ اسرائيليا وجرح ٩٤٢ آخرون(١). وقد نفذت ٧٨٥٠ عملية، من بين هذه العمليات، من الحدود الاردنية، ونحو ٣٠٠٠ من الحدود المصرية و ٦٠٠ من الحدود السورية، ونحو ٢٠٠ من لبنان(٢). وتمثلت هذه العمليات كما يصفها المصدر الاسرائيلي، في مهاجمة القطارات الاسرائيلية ووضع الالغام في الطرق وهجمات متعددة ضد اسرائيليين وغيرها من الحوادث. ولم تكن هذه العمليات، «التي كانت تتم في البداية بمبادرة محلية»، أي من قبل السكان دون علم السلطات العربية، تتسم بطابع التنظيم، الامر الذي تبدل سنة ١٩٥٦، قبيل العدوان الثلاثي، حيث كانت تنفذ العمليات ضد اسرائيل على ايدي فدائيين بتوجيه مصري(٣).

وتذرعا بهذه العمليات، بلورت القيادة الاسرائيلية في ذلك الحين، بزعامة بن ــ غوريون، سياسة أمنية متشددة ترتكز على مبدئين أساسيين: الاول، اعداد القوة

العسكرية الاسرائيلية لخوض حروب جديدة شاملة ضد العرب في المستقبل؛ والثاني، منع الاخلال الامني المتواصل في مناطق الحدود بواسطة عمليات انتقامية شديدة ضد القرى والمدن العربية التي ينطلق منها منفذو عمليات الحدود. ويبدو أن العمل على هذين الصعيدين كان مرتبطا في كثير من الاحيان، حيث ان العمليات الانتقامية التي كانت تخطط لها القيادة الاسرائيلية، كانت تلزمها وسائل تنفيذية ملائمة، سواء على صعيد الطاقة البشرية أو الاسلحة أو المعلومات العسكرية، لا يمكن توفيرها الا بواسطة الجيش. كما ان العمليات الانتقامية المتواصلة من جانب اسرائيل، ثم العمليات المضادة لها، كان من شأنها أن تخلق وضعا من عدم الاستقرار الامني الدائم على الحدود، الذي يمكن أن يتطور في أي لحظة الى مواجهة شاملة. لذلك، لوحظ ان بناء الجيش الاسرائيلي واعداده لمثل هذه المواجهة، كان مترافقا ومترابطا مع النشاط الانتقامي الجاري، الذي بدأت اسرائيل تنفيذه بصورة فعلية منذ مطلع الخمسينات.

كان موشي دايان رئيس الاركان الاسرائيلي في منتصف الخمسينات، من كبار مؤيدي سياسة العمليات الانتقامية ومخططيها. ففي محاضرة له في تموز (يوليو) ١٩٥٥، اعتبر دايان ان مشاكل الامن القائمة ليست ظاهرة عابرة، وربما استمرت سنين طويلة، ولذلك «ينبغي بذل جهد كبير من اجل توفير الهدوء وظروف العمل الملائمة في مستوطنات الحدود، وداخل اسرائيل». والاسلوب الافضل، في نظره، لتوفير الامن على الحدود هو اتباع سياسة العمل الانتقامي التي يمكن عن طريقها «تحديد المسائل المحظورة، والمسموح بها، في نهج الدول العربية وسكانها [تجاه اسرائيل]»(٤). ويبرر دايان سياسة العمل الانتقامي بقوله: «لا نستطيع ضمان عدم نسف كل انبوب مياه، أو اقتلاع اية شجرة. ولا نستطيع منع قتل العمال في البساتين والعائلات اثناء الليل. ولكننا قادرون على تحديد ثمن غالٍ لدمائنا، لا تستطيع تحمله ايه قرية عربية أو جيش عربي أو حتى حكومات عربية. اننا، بعملنا هذا، نستطيع أن نضمن معارضة القرى العربية للمتسللين عبرها، بدلا من تقديم المساعدة لهم. ونستطيع دفع قادة الجيش الاردني على الحفاظ جيدا على التزاماتهم في حراسة الحدود، بدلا من فشلهم في الصدام مع قواتنا. اننا قادرون على دفع الحكومات العربية للتخلي عن «سياسة القوة» تجاه اسرائيل»(٥). ويضيف دايان: «ان القوات الاسرائيلية لا تستطيع ملاحقة المتسللين الى ما وراء الحدود... الا أن الجيش الاردني قادر على محاربتهم، اذا ايقن ان سرقة بقرة في رامات هالوفيش [مستوطنة اسرائيلية على الحدود مع الاردن] تلحق الضرر بقلقيلية، وقتل يهودي في روحامه يشكل خطرا على سكان غزة... اما الدافع الذي سيدفع الحكومات والقوات العربية للقيام بذلك ــ والسكان العرب كي يدركوا ذلك ــ فيجب أن يكون ملموسا، وحقيقيا وأكيدا، ويتمثل في العمليات الانتقامية والخوف منها. وبدون هذه العمليات سيسوء الوضع على الحدود، أكثر فأكثر، ويصل الى حد الفوضى الحقيقية، [خصوصا وان] المنطقة العربية المجاورة لاسرائيل مشبعة بالعداء لها، بينما تحتوي مخيمات اللاّجئين على طاقات متفجرة، بحيث ان عمليات انتقامية شديدة تنفذ من حين الى آخر، يمكنها أن تردع عمليات الشغب التي تسود مناطق الحدود، وتدفع بأمن اسرائيل نحو الانهيار»(٦).

ان من يقرأ هذه الاقوال، يعتقد ان أمن اسرائيل كان، فعلا، في خطر يستوجب

عمليات انتقامية واسعة، كتلك التي نفذت خلال الخمسينات. الا ان الامر لم يكن كذلك، حيث ظهر ان هذه العمليات لم تكن تهدف فقط الى تحقيق الامن على الحدود، وانما كانت لها اهداف غير مرئية تصب في قنوات السلطة والجيش في آن واحد. ومن هذه الناحية، كانت العمليات الانتقامية اداة في الصراع الداخلي بين الزعماء الاسرائيليين حول سياسة اسرائيل الخارجية والامنية، كما سبق وأشرنا. ففي دراسة اعدها باحثان اسرائيليان من الجامعة العبرية هما الدكتور شلومو اهرونسون، والدكتور دان هورفيتس حول السياسة الانتقامية التي نفذتها اسرائيل منذ قيامها ضد العرب، ورد انه في الخلاف الذي كان قائما بين الحمائم والصقور داخل السلطة الاسرائيلية، حدثت حالات اقدم فيها الحمائم على اقتراح «صمام امان» على شكل عملية انتقامية «من أجل منع اشتعال أوسع مدى»(٧). الا انه، بشكل عام، كان المستفيد الاكبر من عمليات الانتقام في النصف الاول من الخمسينات، هم «الصقور أصحاب التوجه السياسي الاوروبي، الذين كانوا يتطلعون الى معركة قريبة مع مصر»(٨).

من ناحية أخرى، كان من أهداف العمليات الانتقامية ايضا «الحفاظ على المعنويات داخل الجيش وبين السكان، دون خوض حرب شاملة، وكذلك تعزيز الوفاق الاجتماعي [عبر المحافظة على وضع التوتر [الأمني] وخدمة مصالح القيادة السياسية في عدم توجيه النقد لها بسبب ضعفها وعدم فعاليتها»(٩). اضافة الى ذلك وُظفت العمليات الانتقامية في «مجال العلاقات الخارجية، في الوقت الذي كانت تخشى به اسرائيل ضغطا سياسيا من جانب الدول الكبرى لتغيير الوضع الراهن، سواء بالنسبة للمطالبة بتعديل الحدود بين اسرائيل والدول العربية، كما جاءت نتيجة حرب ١٩٤٨، ودفع اسرائيل الى العودة للحدود التي رسمت في قرار التقسيم؛ أو بالنسبة لحل مشكلة اللاّجئين عبر السماح لهم بالعودة الى ديارهم، أو التعويض على غير الراغبين بذلك. وقد «ساهمت العمليات الانتقامية في خلق جو سياسي وأمني، تنازلت خلاله الدول الكبرى عن مبادرات سياسية كانت مبعث قلق بالنسبة لاسرائيل. وفي حالات اخرى، كان تصعيد التوتر في منطقة معينة [على الحدود] يخدم علاقات اسرائيل بدول كبرى، وهي في نزاع مع القومية العربية، وقادرة على تزويد اسرائيل بالسلاح»(١٠).

مدرسة شارون الانتقامية

كان الجيش الاسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨ بمثابة مؤسسة شبه مشلولة، بسبب النقص في الطاقة البشرية في صفوفه، بعدما رفضت عناصر عديدة كانت تنتمي الى المنظمات العسكرية الصهيونية قبل قيام اسرائيل، الانضمام اليه؛ أو تركته إثر التغييرات التي ادخلها عليه بن ـ غوريون خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها. أما العناصر الجديدة التي انضمت حديثا الى الجيش خلال تلك الفترة، فكانت في معظمها من المهاجرين الجدد، الذين لا تتوفر لديهم خبرة قتالية سابقة. كذلك كان النقص في السلاح والعتاد، وصعوبة الحصول عليه من المشاكل الملحة التي واجهت المشرفين على بناء الجيش الاسرائيلي في الخمسينات. «فبعد حرب ١٩٤٨، لم يكن هذا الجيش يملك سلاح مدرعات أو سلاحا جويا ليستعين بهما في حرب الاستنزاف اليومية... وكان تطوير هذين السلاحين، فيما بعد،

عائدا الى حالات الفشل التي مُني بها سلاح المشاة في السنوات الاول من الخمسينات، في الرد على عمليات الحدود»[١١]. وكما ورد في كتاب المظليين[١٢]، فان الجيش الاسرائيلي في تلك الفترة «كان عاجزا امام المتسللين. ورغم ادراكه لضرورة الرد عليهم بعمليات انتقامية، فانه لم يكن يملك الوسائل المطلوبة، ولم تعمه الروح الحيوية لمبادرات كهذه...

«لقد جرَّب الجيش قدراته في عمليات انتقامية وفشل. ومرة تلو الاخرى، اضيفت اسماء قرى ومواقع عربية جديدة الى قائمة العار التي حاول الجيش الاسرائيلي ان يتناساها: الفشل في تل المطيلة في الشمال، وفي وادي فوكيت، وفي بيت سيرا، وبيت آفا، وبيت جالا، وايدنه. وفي اكثر من مرة تاهت الوحدات في الطرق وفشلتِ في عمليات الاستكشاف الليلي». لذلك ارتأت القيادة الاسرائيلية انشاء وحدات خاصة ومختارة لمواجهة حرب الاستنزاف اليومية، «بحيث تصبح نموذجا يحتذي به الجيش الاسرائيلي كله»[١٣]. وعلى هذا الاساس أنشئت «الوحدة ١٠١» بقيادة اريئيل (اريك) شارون في آب (اوغسطس) ١٩٥٣، بقرار من رئيس شعبة العمليات في ذلك الحين موشي دايان (الذي تسلم رئاسة الاركان في كانون الاول ــ ديسمبر من السنة نفسها).

كانت الوحدة ١٠١ عصابة محترفة من الارهابيين، وبمثابة جيش خاص لشارون، الذي أصبح فيما بعد ابرز قادة اسرائيل العسكريين المتميزين بتطرفهم العسكري والسياسي، انطلاقا من عدائهم الشديد للعرب. وقد تمركزت عصابة شارون هذه في معقل جبلي، يدعى معسكر ستيف قرب القدس، مطل على قرية عربية مهجورة. وبحسب الرواية في كتاب المظليين، لم يكن افراد هذه العصابة يصنفون وفق رتبهم العسكرية «وانما وفق كفاءاتهم وتجربتهم القتالية... وكانوا يتدربون باستمرار على تنفيذ هجمات مفاجئة ضد قرى عربية، وعلى نصب الكمائن وأساليب التغطية وكيفية الرد في حال اكتشافهم، اوتعرضهم لهجوم من قبل وحدة نظامية»[١٤]. وباختصار فقد تخرج من هذا المعسكر عصابة محترفة للاجرام، مهمتها تنفيذ عمليات انتقامية ضد مراكز مدنية وتجمعات سكانية في الاساس، في الدول العربية المجاورة، بهدف قتل اكبر عدد من العرب لردعهم عن التحرش باسرائيل. والجدير بالذكر انه بعد مرور اربعة أشهر على الاعلان عن قيام الوحدة ١٠١، ولاسباب لا مجال لذكرها هنا، جرى توحيدها مع كتيبة المظليين في الجيش الاسرائيلي في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. وتم ذلك بمبادرة من دايان، الذي عارض فيما بعد وجود فرق «مختارة» داخل الجيش، معلنا ان ما تستطيع تنفيذه احدى الوحدات، يجب ان تنفذه الوحدات الاخرى، ومبررا تأييده في البداية لاقامة الوحدة ١٠١ في انه كان تأييدا مؤقتا فقط فرضته الظروف، بسبب فشل الجيش في عملياته الانتقامية الاولى[١٥]. ووافق شارون على ضم وحدته الى المظليين بعد تعيينه قائدا لهم.

لقد كانت أساليب الاعمال الاجرامية التي اتبعتها الوحدة ١٠١ في عملياتها الانتقامية ضد العرب، الاساس الذي بلور عليه الجيش الاسرائيلي منذ بداية تطوره، النهج القتالي الارهابي، كما تجسد في حروب اسرائيل المتكررة ضد العرب، وخاصة ضد الفلسطينيين. فعمليات القصف الشديد بأحدث الأسلحة المتوفرة من البر والبحر والجو، ضد مخيمات الفلسطينيين في جنوب لبنان خلال الحرب الاخيرة، التي ادت الى تدميرها

بشكل كامل تقريبا، وقتل وتشريد الآلاف من سكانها، ثم القصف المتواصل على بيروت مع فرض الحصار التمويني الشديد على سكانها المدنيين، ليست من الامور الغريبة بالنسبة لجيش نشأ منذ «صغره» في مدرسة شارون الارهابية، وخاصة وان شارون هذا، كان وزير الدفاع، وصاحب الامر والنهي في تخطيط النشاط العسكري وتوجيهه.

نشاط الوحدة ١٠١

يلاحظ من خلال وصف عمليات الوحدة ١٠١، كما جاء في كتاب المظليين، المذكور سابقا، وفي الكتب الكثيرة التي صدرت حول هذا الموضوع خلال الوقت[١٦] (وأبرزها كتاب يوميات احد أبرز ارهابييها المدعو مئير هارـ تسيون الذي يصف بدقة متناهية الاساليب الاجرامية التي كان يتبعها ورفاقه في قتل العرب)[١٧]. ان جميع هذه العمليات كانت تنفذ ليلا وبنفس الاسلوب الذي كانت تنفذ به عمليات اتسل (الارغون) وليحي (عصابة شتيرن) والبلماح «كتائب الصاعقة»، التابعة للهاغاناه خلال حرب ١٩٤٨ وقبلها، أي التركيز على القتل والتدمير بين تجمعات السكان المدنيين العرب دون تمييز. وسنركز هنا على ابرز العمليات الانتقامية واكثرها اجراما، التي نفذتها هذه الوحدة، منذ انشائها كوحدة مستقلة، وبعد اندماجها مع كتيبة المظليين، وحتى عشية العدوان الثلاثي ضد مصر سنة ١٩٥٦.

كانت اولى العمليات «الرسمية» التي نفذتها هذه الوحدة، هي الهجوم على مخيم اللاجئين «البرج» في قطاع غزة في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣؛ وهو الهجوم الذي شارك فيه شارون شخصيا،الى جانب المدعو هارـ تسيون المذكور سابقا،وارهابي آخر في المجموعة يدعى شلومو بئوم. وبعد اكتشافهم داخل المخيم، بدأوا باطلاق الرصاص باتجاه سكانه الهاربين في كل اتجاه، وبنسف عدد كبير من منازله، مما أدى الى استشهاد عشرين فلسطينيا من سكانه وجرح عشرين آخرين، باعتراف المصادر الاسرائيلية نفسها[١٨].

الا أن شارون كان يحلم بعمليات انتقامية أوسع «تليق بمستوى افراد وحدته وكفاءتهم». وسنحت له الفرصة في الهجوم على قرية القبية الاردنية في ١٤ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٣ «انتقاماً لبعض حوادث الحدود التي قدم منفذوها من اتجاه الحدود الاردنية»[١٩]. وكان الهدف من هذا الهجوم، الذي قاده شارون شخصيا ايضا، هو «نسف عشرات المنازل في القبية. ومحو ابدي لوصمة العار التي لحقت بالجيش الاسرائيلي نتيجة هزيمته فيعمليات سابقة»[٢٠].وكما يروي هارـ تسيون في وصفه لهذا الهجوم، فان القوة الاسرائيلية، لم تستطع المحافظة على عنصر المفاجأة بعدما صادفت مجموعته اثناء تقدمها نحو القرية، أبا وابنه، حاولا الهرب، فقتلتهما. رغم ذلك، استمر الهجوم «وفي الساعة الحادية عشر ليلا كانت القبية قرية اشباح خاوية، يلفها السكون، وقد اختفى جميع سكانها في الظلام...وشكلت [هدفا] لعملية تفجير ضخمة تحولت الى عملية قتل مخيفة... استمرت ثلاث ساعات، تحوّل نتيجتها خمسة واربعون بيتا الى أكوام من الدمار [فجرت البيوت وسكانها نائمون فيها]... وفي اليوم التالي بعد انسحاب القوة الاسرائيلية ظهرت نتائج العملية المخيفة، بعد ان عاد الاردنيون الى قريتهم واكتشفوا سبعين جثة بين الانقاض، بينها عشرات النساء والاطفال»[٢١]. كانت مجزرة رهيبة نفذتها الوحدة ١٠١

ضد قرية عربية آمنة، استنكرها الراي العام الدولي بشدة، وصدر قرار عن مجلس الامن بادانتها (القرار رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٥٣) مما اضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية، في ذلك الحين، دافيد بن ـ غوريون الى انكار أي دور للجيش الاسرائيلي فيها، وتجييرها لحساب سكان المستوطنات الحدودية «الذين نفذوها بفعل استيائهم من الهجمات التي تنفذ ضدهم من الاردن»[٢٢].

الا انه رغم هذا الاستنكار العالمي، والتنكر الاسرائيلي الرسمي من المسؤولية تجاه مجزرة القبية، فقد «حظي شارون بتقدير كبير على التنفيذ الناجح من جانب قادته، الذين رشحوه لتولي مناصب رفيعة، بعدما شعروا ان الوحدة ١٠١ اصبحت مكانا ضيقا بالنسبة له»[٢٣]، فعين قائدا للمظليين بعد دمج وحدته معهم، كما سبق واشرنا، «واصبحت دروس عملية [مجزرة] القبية، الاساس لاسلوب العمليات الانتقامية الذي تبناه الجيش الاسرائيلي منذ تلك الفترة وحتى [عدوان ١٩٥٦]»[٢٤].

وكان الهجوم على قرية نحلين في آذار (مارس) ١٩٥٤ اول عملية انتقامية كبيرة ينفذها المظليون بقيادة شارون. وقد تلاه الهجوم على معسكر عزون الاردني شرقي قلقيلية في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٤، وفي تموز (يوليو) ١٩٥٤، وقع الهجوم ضد موقع مصري محصن في قطاع غزة، مقابل كيبوتس كيسوفيم، شارك فيه مئة جندي اسرائيلي على راسهم شارون، الذي اصيب خلال المعركة. ويلاحظ من خلال الوقوف على احداث تلك الفترة، ان العنف الذي تميزت به العمليات الانتقامية الاسرائيلية، كان يزداد حدة مع كل عملية جديدة، خصوصا بعد تعيين دايان رئيسا للاركان في اواخر ١٩٥٤. مع عودة بن ــ غوريون الى وزارة الدفاع في شباط (فبراير) ١٩٥٥، بدأ التخطيط لعمليات انتقامية واسعة النطاق ضد الدول العربية، خاصة ضد مصر، كرد على نشاط الفدائيين من غزة خلال تلك الفترة. وكانت أبرز العمليات التي نفذت، آنذاك، هي الهجوم على معسكر مصري قرب غزة في نهاية شباط (فبراير) ١٩٥٥، الذي تسبب في استشهاد ٢٢ جنديا مصريا واصابة ١٤ آخرين. وكان هذا هو الهجوم الاول الذي بشر بعودة بن ــ غوريون الى وزارة الدفاع في حكومة شاريت في ذلك الحين، بعد اعتكافه فترة من الزمن في كيبوتس سديه بوكر. وقد «وافق بن ــ غوريون على اتباع سياسة انتقامية عنيفة، كما اقترح عليه رئيس الاركان دايان»[٢٥]، مما ادى الى زيادة حدة الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة شاريت، الذي تحفظ ازاء هذه السياسة. الا ان بن ــ غوريون سرعان ما عاد، بعد انتخابات تموز (يوليو) ١٩٥٥، ليتسلم رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، وبذلك أحكم سيطرته تماما بمساندة حليفه دايان على السياسة الامنية، واستطاع تطوير العمليات الانتقامية ضد الدول العربية، دون أن يأخذ اعتبارا للانعكاسات السياسية أو النتائج العملية التي يمكن أن تحدثها.

بعد عملية غزة، التي قتل خلالها ثمانية جنود اسرائيليين ايضا، تلاحقت العمليات الانتقامية ضد القطاع في الاساس، وكان ابرزها الهجوم الكبير على خان يونس في ٣١ آب (اوغسطس) ١٩٥٥، بهدف «نسف مبنى الشرطة هنالك حيث تتواجد قيادة السرية الفلسطينية في قطاع غزة»[٢٦]. وقد تسبب هذا الهجوم في استشهاد ٢٧ فدائيا وجرح ٥٨ آخرين. الا ان هذه العمليات لم تؤد الى استتباب الامن على الحدود بواسطة ردع

العرب، كما كان يخطط منفذوها. «وربما كان هنالك بعض السذج في الجيش والحكومة، ممن اعتقدوا ان عملية خان يونس سيردع المصريين. وكان العكس هو الصحيح، حيث اعلن عبد الناصر بعدها اغلاق مضائق تيران أمام السفن والطائرات الاسرائيلية. وفي اواسط ايلول (سبتمبر) من تلك السنة، اي ١٩٥٥ عمت اسرائيل موجة من النشاط الفدائي قدم منفذوه من قواعد في الاردن ولبنان. وفي ٢٧ من الشهر نفسه، بشر عبد الناصر شعبه بتوقيع صفقة السلاح التشيكية، التي كانت ستوفر لمصر كميات ضخمة من الدبابات والمدافع والطائرات الجديدة. وفي ١٧ تشرين الاول (أكتوبر) وقعت مصر وسوريا على حلف عسكري، وشكلتا قيادة مشتركة. وقبل ان يجف الحبر على الاتفاق، فتح السوريون جبهة جديدة ضد اسرائيل»(٢٧).

وردت اسرائيل على هذه التطورات بمزيد من العمليات الانتقامية، أبرزها الهجوم على مركز الشرطة المصرية في قلعة الكونتيله في سيناء يوم ٢٩ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٥، والهجوم على مواقع الصبحة في منطقة العوجة في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر)، ثم الهجوم الواسع على مواقع السوريين غربي بحيرة طبريا في ١١ كانون الاول (ديسمبر)، الذي اعتبر ذروة العمليات الانتقامية التي نفذتها اسرائيل في الخمسينات.

الا أنه، في هذه الاثناء، بدأت القيادة الاسرائيلية تعيد النظر في سياستها الامنية، خصوصا وان العمليات الانتقامية لم تحقق ايا من الاهداف المتوخاة منها. «فالدول العربية لم تعمل على كبح الفدائيين، ولم تكن قوة الجيش الاسرائيلي الرادعة قوية بما فيه الكفاية لمنع الجيوش العربية من التحرش باسرائيل بشكل متواصل. والاهم من ذلك، أن خسائر [اسرائيل] في عمليات الهجوم على مراكز الشرطة الاردنية، فاقت ما يستطيع الجيش والجمهور الاسرائيلي تحمله. [مثلا] في الهجوم على شرطة قلقيلية ليلة ١١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦، قتل ١٨ جنديا اسرائيليا بينهم ٨ ضباط، وأصيب ٥٠ آخرون»(٢٨). بعد هذا الهجوم الذي سبق العدوان بثمانية عشر يوما تقريبا، اعلن رئيس الاركان دايان: «أصبح واضحا للجميع عندنا ان فترة العمليات الانتقامية الليلية قد انتهت»(٢٩). وبالطبع، فان دايان لم يكن يقصد في كلامه هذا تراجعا عن النهج العدائي تجاه العرب، وانما كان يخطط لبدء مرحلة جديدة في الصراع معهم، ترتكز اولا على المبادرة الى خوض مواجهات شاملة ضدهم، ثم على تطوير سياسة العمل الانتقامي الجاري، وتركيزه على اساليب جديدة كاستخدام المدرعات وسلاح الجو مثلا. وتم ذلك، بعدما استنفذت قوة المظليين، الذين بلوروا وجسدوا المبادىء وطرق العمل الاساسية في هذه السياسة، فأصبحوا، بروحهم الاجرامية ونشاطهم الارهابي، نموذجا يحتذي به الجيش الاسرائيلي حتى اليوم.

فشل اسرائيل في ضم قطاع غزة بعد عدوان ١٩٥٦:

كان العدوان الثلاثي الذي نفذته اسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضد مصر في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦، والذي اعتبر اول مواجهة شاملة بعد حرب ١٩٤٨، خاتمة العمليات الانتقامية التي نفذتها اسرائيل خلال الخمسينات. فالسياسة الخارجية والامنية التي بلورتها القيادة الاسرائيلية في تلك الفترة، والتي افرزت مثل هذا العدوان، قد اثبتت فشل

تطلعات اسرائيل نحو تطوير اتفاقات الهدنة مع العرب الى سلام شامل، وفي حال عدم تحقيق ذلك، ردعهم عن التحرش بها بواسطة الاعمال الانتقامية ضدهم. اضافة الى ذلك، فان هذا العدوان لم يكن ايضا بمعزل عن اهداف اسرائيل التوسعية على حساب الاراضي العربية. فمبررات اسرائيل المعلنة لهذا العدوان، كما جرى التركيز عليها، والمتمثلة في «تقويض الحياة المستقرة في اسرائيل من جراء عمليات الارهاب، واغلاق الممرات البحرية والجوية في خليج ايلات، وتقويض ميزان التسلح بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية، ودخول قوات عربية، عراقية وسورية الى الاردن، واخيرا ابرام حلف عسكري ثلاثي بين مصر وسوريا والاردن وتشكيل قيادة عربية مشتركة» ـ لم تخف المبرر الاساسي المتمثل في سحق الوجود الفلسطيني في قطاع غزة، وضمه الى اسرائيل بعد احتلاله.

ورغم خلو بيان رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن ـ غوريون، امام الكنيست الاسرائيلي في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول اهداف اسرائيل التي تبغي تحقيقها من وراء عدوانها ضد مصر، من أي ذكر للقضية الفلسطينية أو حتى لمسألة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة[٣٣]، فانه سرعان ما تبينت حقيقة مطامع اسرائيل في الاستيلاء على مناطقه. فبعد قبول اسرائيل لقرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول وجوب الانسحاب من الاراضي المصرية، بدأت حكومتها تتراجع محاولة الاحتفاظ بالسيطرة على القطاع. وهذا ما اعلنه بن ـ غوريون امام الكنيست بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ من «ان القطاع لم يكن ابدا منطقة مصرية، وقد احتفظت به مصر مدة ثماني سنوات كجائزة على غزوها [الفلسطين]. وخلال هذه المدة لم تفعل شيئا لتطويره وانعاشه... ومن قطاع غزة انطلقت مجموعات الفدائيين نحو اسرائيل». وزعم بن ـ غوريون، ايضا، ان الوضع في القطاع فريد من نوعه، حيث لا تستطيع أية قوة تابعة للامم المتحدة منع تنظيم خلايا الفدائيين فيه... ودخول قوات الطوارىء الدولية اليه سيسيء الى الوضع الامني في جميع المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحدود، مقابله»[٣٥].

ولم تكن ادعاءات بن ـ غوريون هذه سوى مقدمة لاعلانه، صراحة، عن نية اسرائيل الاحتفاظ بقطاع غزة بصورة دائمة. فقد اعلن انه «بعد الاستجابة لموقف الجمعية العامة، فان اسرائيل لا تنوي الاحتفاظ بجيشها داخل القطاع، ولكنها ملزمة على البقاء فيه، بعد تحديد العلاقة بين الادارة الاسرائيلية وبين الامم المتحدة، حيث ستقوم هذه الادارة بالمحافظة على الامن الداخلي هنالك بواسطة الشرطة، وستواصل تطوير ادارة ذاتية للسكان في القرية والمدينة في المنطقة، وتأمين الخدمات العامة لهم...»[٣٦]. اما مشكلة اللاجئين في القطاع فان بن ـ غوريون تنصل من المسؤولية تجاهها، طالبا من الامم المتحدة، باسم حكومته، وضع مشروع لحل دائم لها. ويبدو ان هذه المشكلة كانت السبب الاساسي الذي دفع بن ـ غوريون الى عدم المطالبة بضم القطاع ضما كاملا الى اسرائيل في ذلك الحين. ففي جلسة مغلقة لقيادة حزب مباي بعد العدوان، عارض بن ـ غوريون مسألة الضم الكامل «لانها تقضي تحمل مسؤولية استيعاب اللاجئين في انحاء البلد، وهذا يعني زيادة عدد السكان العرب في اسرائيل بنحو نصف مليون شخص»[٣٧].

وبالفعل فقد صادق الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ على مشروع قرار تقدم به مباي باسم الائتلاف الحكومي، ينص على وجوب «احتفاظ اسرائيل بقطاع غزة، بحيث تكون مسؤولة عن الامن الداخلي والخارجي في المنطقة، وتوفر للاونروا جميع التسهيلات اللآزمة لمواصلة تقديم خدماتها الى اللآجئين، وتضمن توفير الخدمات العامة للسكان»(٣٨).

على أي حال، فان التفكير باحتلال قطاع غـزة، كان واردا في ذهن الزعمـاء الاسرائيليين حتى قبل العدوان الثلاثي في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦، خصوصا بعد اكتشاف النفط في منطقة حيليش القريبة منه، والخوف من تعرض هذه المنطقة الى ضربات الفدائيين(٣٩). وكانت اولى الخطوات التي فكر الاسرائيليون باتخاذها، هي تلك التي وردت في مذكرة تقدم بها مدير المخابرات العامة ايسر هارئيل، الذي اقترح العمل على احتلال قطاع غزة بالسرعة الممكنة «لأنه، مهما كان الشكل الذي ستتطور به الامور ــ على المدى القصير ــ فانه لا يمكن منع وقوع حرب بين [اسرائيل] ومصر، ومن المستحسن وقوعها في احسن الظروف ملاءمة [لاسرائيل]»(٤٠). وقد درس هذا الاقتراح بجدية وعمق، حيث برز ايضا الموقف الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في القطاع، وهو نفس الموقف الصهيوني القديم والمعروف، الذي يجيز السيطرة على الارض ومحاولة التخلص من سكانها. والجدير بالذكر ان بن ــ غوريون كان قد اقترح منذ سنة ١٩٥٥، في حديث له مع صحفي اميركي، اخراج اللآجئين من القطاع وضمه الى اسرائيل(٤١). الا ان هذه الرغبة لم تتحقق اثناء احتلال قطاع غزة سنة ١٩٥٦. فاسرائيل لم تستطع التخلص من سكانه، رغم عمليات القمع الشديدة التي مارستها ضدهم، وبالتالي وجدت نفسها مسؤولة عن مصير أكثر من ٢٠٠ الف لاجيء في المنطقة، مما ادى الى اثارة النقاش من جديد حول القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة داخل الامم المتحدة.

وقد ادى الضغط القوي على اسرائيل، خصوصا الاميركي، الى تراجعها اخيرا عن مشروع احتفاظها بالقطاع، حيث اعلن بن ــ غوريون في ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧، اي بعد أربعة اشهر تقريبا على احتلال المنطقة، قرار اسرائيل القاضي بالانسحاب من المنطقة «على اساس الافتراضات التالية: اولا، ان تقوم القوات الدولية بتسلم الحكم العسكري والمدني من القوات الاسرائيلية. ثانيا، ان تتولى هذه القوات المحافـظة على الامن والممتلكات، وضمان [تشكيل] ادارة مدنية، وتوفير مساعدة قصوى [لتنفيذ] برنامج الامم المتحدة حول توطين اللآجئين. ثالثا، تواصل الامم المتحدة تحمل مسؤولية ادارة القطاع، حتى الوصول الى اتفاق نهائي حول هذه المنطقة»(٤٢). الا ان «افتراضات» بن ــ غوريون هذه لم تكن ملزمة بالنسبة لاية جهة، وبالتالي لم يبق امامه سوى الاعلان، نهائيا، عن فشل مخططه تجاه القطاع، قائلا انه غير متأكد من «نية المصريين حول العودة الى القطاع، سواء كادارة مدنية او كقوة احتلال عسكرية، استنادا الى اتفاقية الهدنة»(٤٣)، لذلك بدأ يرثي لحال مستوطني الحدود «الذين ذعروا بعد سماعهم قرار اخلاء القطاع». وخلافا لتصريحاته حول مسؤولية النظام المصري في «تحريض» سكان القطاع ضد اسرائيل، فان بن ــ غوريون تراجع عن هذا الاتهام ايضا، مدعيا ان «قطاع غزة هو مصدر فوضى ــ تحت اي حكم أو أية ادارة، طالما لم يجر توطين اللآجئين في بلد آخر. ومن

يتحدث حول قطاع غزة دون ان يرى حقيقة المشاكل والاخطار المرتبطة بتركيب السكان، فانه يعيش في عالم من الاوهام»(٤٤).

الا ان تخلي القيادة الاسرائيلية عن اوهامها تجاه الاحتفاظ بقطاع غزة لم ينعكس على سياستها العامة تجاه الفلسطينيين. ولم تؤثر مواجهة الواقع الاليم الذي يعيشه اللاجئون من بين سكانه، على تبدل نظرة الاسرائيليين تجاههم، حيث بقي تجاهل حقوقهم حجر الاساس في السياسة الاسرائيلية بعد العدوان الثلاثي، كما كان قبله. ويبدو ان الرأي العام الاسرائيلي القائل بأن عدوان ١٩٥٦، كان بمثابة العملية الانتقامية الاخيرة التي ختمت تلك الفترة، صحيحا من الناحية العسكرية البحتة، حيث توقف بعدها النشاط الفدائي الموجه من قطاع غزة. الا ان النتيجة الفعلية التي افرزها هذا العدوان، وما سبقه من عمليات ارهابية ضد العرب، هو تأسس النهج العدائي الانتقامي في السياسة الاسرائيلية تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة، الامر الذي تحول فيما بعد الى خبز اسرائيل اليومي في نشاطها العدواني الجاري ضدهم.

---

(١) والتر ايتان، بين يسرائيل لعاميم (بين اسرائيل والشعوب)، تل ابيب: مساده، ١٩٥٨، ص ١٠٠ (بالعبرية).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) مئير هار – تسيون، بركي يومان (فصول مذكرات)، تل ابيب: ليفين – ابشتاين، ١٩٦٩، ص ١٠٠ (بالعبرية).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) حديث لرئيس الاركان الاسرائيلي موشي دايان، كما نقله موشي شاريت في يومان ايشي (يوميات شخصية)، تل ابيب: سفريات معاريف، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٥٩٥ (بالعبرية).
(٧) هآرتس، ١٩٧١/٧/١٢.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) اوري ميلشتاين، بدام فنيش – يهودا (بالدم والنار يهودا)، تل ابيب، ليفين – ابشتاين، ١٩٦٩، ص ٦٠ (بالعبرية).
(١٢) الدكتور ميخائيل بار – زوهار، سيفر هتسنحانيم (كتاب المظليين)، تل ابيب: ليفين – ابشتاين، ١٩٦٩، ص ٦٠ (بالعبرية).
(١٣) مليشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.
(١٤) بار – زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.
(١٧) هار – تسيون، مصدر سبق ذكره.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٤.
(١٩) بار – زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) هار – تسيون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤ – ١٦٥.
(٢٢) بار – زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ – ٧١.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٧.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٨.
(٢٥) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.
(٢٦) بار – زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
(٢٧) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.
(٢٨) بار – زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.
(٣١) نص بيان رئيس الحكومة دافيد بن – غوريون امام الكنيست، في ديفري هاكنيست (محاضر الكنيست)، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ١٩٧ – ١٩٩ (بالعبرية).
(٣٢) يهودا فالخ، اطلس كرتا لتولدوت ايرتس يسرئيل (اطلس كرتا لتاريخ ارض – اسرائيل)، القدس: كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ١٢٤ (بالعبرية).
(٣٣) بيان حول الوضع السياسي والعسكري

القاه بن ــ غوريون امام الكنيست، **في محاضر الكنيست**، ٧ تشـرين الثاني (نـوفمبر) ١٩٥٦، ص ١٩٧ ــ ١٩٩.

(٣٤) من بيان بن ــ غوريون امام الكنيست، **في محاضر الكنيست**، ٢٢ كانون الثـاني (ينايـر) ١٩٥٧، ص ٨٢٦.

(٣٥) **المصدر نفسه.**

(٣٦) **المصدر نفسه.**

(٣٧) شاريت، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الخامس، ص ١٤٢٥.

(٣٨) من بيان بن ــ غوريون، **انظر الملاحظة** رقم ٣٤، ص ٨٥١.

(٣٩) شاريت، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الرابع، ص ١٢٠٣.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠٠.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١١٧١.

(٤٢) من بيان القاه بن ــ غوريون أمام الكنيست، **في محاضر الكنيست**، ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧، ص ٢٢ (بالعبرية).

(٤٣) **المصدر نفسه.**

(٤٤) **المصدر نفسه.**

تطورات وتفاعلات قضية فلسطين
مع البيئة الرسمية العربية
(١٩٦٧ ــ ١٩٧٣)

د. أسعد عبد الرحمن

شهد الشرق الاوسط في النصف الاول من العام ١٩٦٧ سلسلة من التطورات المتداخلة أدت بمحصلتها الى اندلاع الحرب العربية ــ الاسرائيلية الثالثة يوم الخامس من حزيران (يونيو) من العام ذاته.

□ ففي الوقت الذي بلغت فيه حدة الحرب الباردة، بين الدول العربية قمتها في أيار (مايو) ١٩٦٧، كان العمل الفدائي الفلسطيني قد عبر عن نفسه بقوة في تشعب تنظيماته، وفي ازدياد عملياته الموجعة لاسرائيل، وفي اتساع موجة التأييد الشعبي له بين الجماهير العربية بشكل عام والجماهير الفلسطينية بشكل خاص.

□ ترافق ذلك مع انفراد سورية ــ الدولة بتأييد العمل الفدائي ودعمه، وبالتهاب جذوة التناقض بينها وبين اسرائيل التي كانت، تحت وطأة ضائقة اقتصادية شديدة، تحاول ايجاد غطاء خارجي لمشاكلها الداخلية من خلال متابعة تنفيذ مخططها التوسعي باحتلال أراض عربية جديدة. ولهذا، استغلت اسرائيل التأييد السوري الرسمي للعمل الفدائي واطلقت سيلا عارما من التصريحات التهديدية، أعلن بموجبها عدد من كبار المسؤولين الاسرائيليين في أيار (مايو) ١٩٦٧ عن نيتهم في احتلال دمشق وتغيير نظام الحكم فيها.

□ ازاء ذلك كله، لم تملك الجمهورية العربية المتحدة الا حشد قواتها العسكرية على خط وقف اطلاق النار مع اسرائيل، وذلك تنفيذا «لاتفاقية الدفاع المشترك» الموقعة بينها وبين سورية في العام الفائت. نجم عن ذلك تلاحق خطر في الاحداث على ثلاثة مستويات: فمن جهة، بلغ التوتر مع اسرائيل نقطة اللاعودة بعد طلب مصر سحب قوات الطوارىء الدولية في ١٩٦٧/٥/١٦، وما تبعه من اغلاق لمدخل خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية بعد ذلك بخمسة أيام؛ ومن جهة ثانية، شهدت المنطقة اندفاعا لرأب الصدع العربي عن طريق «اتفاقية الدفاع المشترك» بين ج.ع.م. والاردن يوم ٣٠ أيار (مايو) وانضمام العراق اليها في ٢ حزيران (يونيو)؛ ومن جهة ثالثة، ازداد تمحور العلاقات الدولية بحيث وقف الاتحاد السوفياتي الى جانب العرب، في حين وقفت الولايات المتحدة والغرب اجمالا

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٨٣

الى جانب اسرائيل. وهكذا، كان فتيل الوضع المتفجر بانتظار الشرارة التي تشعل نار الحرب.

(١) حرب حزيران ١٩٦٧

اندلعت الحرب بهجوم جوي اسرائيلي صاعق بدأ صباح الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واستهدف المطارات العسكرية في الاراضي المصرية. في الحال، أعلنت ج.ع.م. الحرب على اسرائيل وتبعتها في ذلك سورية والاردن وعدد آخر من الدول العربية[١]. وفي هذه الاثناء، اتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب المنعقد في بغداد يوم الحرب قرارا بقطع النفط عن كل من يعتدي أو يساعد في العدوان على الدول العربية[٢].

أصدرت ج.ع.م. بيانا يوم ١٩٦٧/٦/٦ أعلنت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية بسبب تواطئهما مع اسرائيل في هجومها. وفي اليوم ذاته وجه الرئيس جمال عبد الناصر رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب دعا فيها الى ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد. وفي اليوم التالي (١٩٦٧/٦/٧) حذت كل من العراق والسودان حذو ج.ع.م. فقطعتا علاقاتهما مع اميركا وبريطانية في حين اعلن العراق قطع نفطه عن الدولتين المشاركتين في العدوان[٣].

كانت المعارك الحربية، بعد تحطيم سلاح الطيران المصري في الساعات الاولى للحرب، قد سارت لصالح اسرائيل على جميع الجبهات في ج.ع.م. والاردن وسورية. ولهذا التزمت الدول العربية بقرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/٦/٩ والقاضي بوقف اطلاق النار في حين استمرت اسرائيل في عملياتها العسكرية بالرغم من موافقتها اللفظية على القرار. وهكذا تابعت اسرائيل هجومها الى أنْ استكملت تنفيذ خطتها على الجبهة السورية واتمت احتلال المرتفعات وبلدة القنيطرة في هضبة الجولان[٤]. وفي هذه الاثناء كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أعلن، تحت وطأة الهزيمة العسكرية، استقالته من منصب رئاسة الجمهورية. وفي الحال عمت المظاهرات الشعبية أكثر من بلد عربي مطالبة الرئيس عبد الناصر بالعدول عن استقالته في وقت طير فيه عدد من الزعماء العرب برقيات إلى رئيس ج.ع.م. المستقيل ناشدوه فيها طرح الاستقالة جانبا والرجوع الى مزاولة أعمال منصبه. ومازال الضغط الشعبي والرسمي على الرئيس حتى عاد عن استقالته يوم ١٩٦٧/٩/١٠[٥].

أسفرت الحرب عن جملة نتائج خطيرة. فبالاضافة الى فداحة الخسائر في الارواح والمعدات والعتاد والمعنويات والكبرياء، وسعت الصهيونية سيطرتها على الاراضي العربية بما يقرب من خمسة أضعاف (من ٢٠,٨٠٠ كيلومترات مربعة في العام ١٩٤٩/١٩٤٨ الى ١٠٢,٤٠٠ كيلومترات مربعة في العام ١٩٦٧). هذا بالاضافة الى تفاقم مشكلة النازحين الفلسطينيين الذين ازداد عددهم بحوالي ٤٠٠ ألف نازح جديد، ناهيك عن الالوف من النازحين العرب في سورية وج.ع.م. هذا عن الخسائر العربية المباشرة[٦].

أما الخسائر غير المباشرة (بمعنى المكتسبات الاسرائيلية) فتتلخص في الغنائم المادية وفي ازدياد العمق الامني الاستراتيجي، مما وفر قواعد جغرافية مادية استند اليها التنامي في الاحساس الجماهيري الاسرائيلي بالامان. وقد ترافق ذلك الاحساس مع شعور

مماثل نما في الاوساط الصهيونية على امتداد الكرة الارضية، وتجسد عمليا في اتساع نطاق الهجرة الصهيونية الى فلسطين بعد أن تم تقوية اواصر اللحمة بين اسرائيل وصهيونيـي العالم في ظل أجواء الاضاءة الاعلامية الشديدة التي احيط بها الانتصار الاسرائيلي. هذا بالاضافة الى الازدياد الهائل في مصداقية قوة الردع الاسرائيلية لدى الاوساط الاستعمارية العالمية وما نجم عن ذلك من تمتين لعرى التحالف بين تلك الاوساط واسرائيل.

على أن لقائمة «الربح غير المباشر» تلك ما يقابلها من «خسارة غير مباشرة»؛ فمن جهة، منعت الجماهير العربية سقوط النظم العربية التي أرادت اسرائيل وحلفاؤها الدوليون اسقاطها؛ ومن جهة ثانية، فتحت الهزيمة العربية أبواب المنطقة على مصراعيها أمام النفوذ السوفياتي؛ ومن جهة ثالثة، كانت هزيمة الجيوش العربية بمثابة الدعوة لمزيد من العمل العربي الشعبي المسلح بشكل عام ولتصاعد العمل الفدائي الفلسطيني بشكل خاص.

وقد تميزت التطورات اللاحقة لحرب ١٩٦٧ في المنطقة عن تلك التي جاءت اثر حرب ١٩٥٦، بكون الهزيمة العسكرية (بدون الهزيمة السياسية الكاملة) في حرب الخامس من حزيران قد دفعت العمل الفدائي الفلسطيني الى الامام، وأدت الى صعود في نفوذ الدول العربية المحافظة، في حين كانت الهزيمة العسكرية (والانتصار السياسي) اللذان أعقبا حرب ١٩٥٦ قد أبعدا العمل الفلسطيني الخاص ونفوذ المعسكر العربي المحافظ الى المؤخرة من جهة، ودفعا نفوذ الدول العربية الراديكالية الى المقدمة من جهة ثانية. كذلك تميزت تطورات ما بعد ١٩٦٧ باشتعال جبهات دول المواجهة مع اسرائيل، في حين ادت حرب ١٩٥٦ الى تجميد التناقض العربي ــ الاسرائيلي فترة امتدت حتى العام ١٩٦٣/ ١٩٦٤. هذا عن حرب ١٩٦٧.

أما حركة تطورات القضية الفلسطينية على صعيد الدول العربية في الفترة ما بعد ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (وحتى ٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣) فيمكن متابعتها ضمن عنوان العلاقات الفلسطينية ــ العربية. وتندرج هذه العلاقات، بشكل عام، تحت بابين رئيسيين وفقا لنوع التناقض الذي حكم تلك العلاقات. فنمو العمل الفدائي الفلسطيني تنظيميا وجماهيريا وسياسيا وعسكريا، وتحوله الى قوة بارزة ضمن القوى الفاعلة في المنطقة، ادى الى تناقض دموي وعنيف مع الاردن ولبنان، والى تناقض سياسي غير عنيف أقرب ما يكون الى التعارض مع دول عربية أخرى، وبالاساس مع مصر.

(٢) العلاقات الفلسطينية ــ العربية

ان أية محاولة لاستعراض العلاقات الفلسطينية ــ العربية لا بد من أن تعرض، ولو بشكل سريع، للشكل والحجم الجديدين الخاصين «بالطرف الفلسطيني» في هذه العلاقات وللسمات الخاصة التي حكمت علاقات هذا الطرف بفريق دون آخر من منظومة الدول العربية المعنية، وبخاصة وأن حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» أعلنت بدء «الانطلاقة الثانية» لعملها في الايام الاخيرة من شهر آب (أغسطس) ١٩٦٧. وقد رافق ذلك الاعلان سلسلة من العمليات العسكرية داخل المناطق المحتلة(٧).

ومع تصاعد نشاط حركة فتح، ازداد التململ السياسي الفلسطيني الى مستوى جديد بدأت معه ظاهرة تعدد المنظمات الفدائية الفلسطينية تأخذ مداها الطبيعي. فأعلن في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته عن قيام «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي تشكلت اثر اندماج ثلاث منظمات فدائية فلسطينية صغيرة كانت جميعها عاملة قبل حرب ـ ١٩٦٧. وهذه المنظمات هي: «شباب الثأر» التابعة «لحركة القوميين العرب» و«منظمة أبطال العودة» و«جبهة التحرير الفلسطينية»(٨).

وما لبثت الساحة الفلسطينية أن امتلأت بتنظيمات جديدة، جاءت اما نتاجا لتشكل جديد أو انشقاقا عن منظمات قديمة أو اندماجا بين اثنتين أو أكثر من هذه المنظمات. ومع نهاية العام ١٩٧٣، لم يعد يتردد في المنطقة سوى أسماء المنظمات التالية المتفاوتة، احيانا الى حد بعيد، في حجومها التنظيمية وقدراتها القتالية وأوزانها السياسية والجماهيرية. هذه المنظمات هي: «حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح» وهي الاولى والابرز والاوسع امتدادا، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«الصاعقة» (ذات العلاقة الوثيقة بسورية) و«جبهة التحرير العربية» (الوثيقة العلاقة بالعراق)، و«الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة»(٩).

تميزت السنوات الثلاث التي تلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بنمو هائل في الامتدادات التنظيمية والجماهيرية لحركة العمل الفدائي الفلسطيني في الوسط الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام والدولي بشكل أعم. وقد عنى ذلك ازديادا كبيرا في القدرات العسكرية والسياسية والاعلامية للعمل الفدائي الفلسطيني بحيث غدا معه هذا العمل أحد أبرز القوى الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط.

تباينت العلاقات بين المنظمات الفلسطينية والدول العربية تباينا كبيرا. أما أسباب ذلك فعائدة اما للتركيب التنظيمي والسياسي والايديولوجي الخاص بكل من هذه المنظمات، أو للبناء المقابل لهذه الدولة العربية أو تلك. وفي هذا المجال، يمكن تسجيل السمات البارزة التالية حول العلاقات بين منظمات العمل الفدائي من جهة والدول العربية من جهة ثانية:

□ **أولا**: نجحت «فتح»، أكثر من غيرها، في الحفاظ على أوسع العلاقات مع أكبر عدد من الدول العربية في آن واحد. وكانت هذه الحركة مقبولة، اجمالا، أكثر من غيرها من قبل هذه الدول في معظم الاوقات.

□ **ثانيا**: كانت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» (وهما التنظيمان الوحيدان اللذان تبنيا علنا العقيدة الماركسية ـ اللينينية) في حالة من التصادم الايديولوجي والسياسي المستمر أو شبه المستمر مع هذا النظام أو ذاك.

□ **ثالثا**: وجدت المنظمات الفدائية الفلسطينية نفسها في موقف سياسي واحد متعارض مع دولة أو عدد من الدول العربية أكثر من مرة (الموقف من قرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ أو الموقف من «مشروع روجرز») دون أن يصل ذلك التعارض الى حالة من التصادم الحاد.

□ **رابعا**: وجدت المنظمات الفدائية الفلسطينية نفسها في موقف سياسي عسكري واحد متصادم مع دولتين عربيتين وحيدتين دون غيرهما وهما الاردن ولبنان أكثر من مرة. وهذه

السمة الاخيرة كانت، طوال الفترة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، الظاهرة الابرز والاخطر على صعيد تطور القضية الفلسطينية مما يقتضي معه البحث التفصيلي:

(أ) العلاقات بين الاردن والمنظمات الفدائية الفلسطينية

أتاحت ظروف الاردن الخاصة، (كونه من دول المواجهة ذات الحدود الاطول مع اسرائيل، بالاضافة الى وجود أكبر مجموعة بشرية فلسطينية فيه)، للعمل الفدائي الفلسطيني فرصة النمو السريع ومما ساعد على ذلك المناخ السياسي الذي ساد الوطن العربي بعد الهزيمة العسكرية التي منيت بها دول المواجهة ومن ضمنها الاردن. وكان منطق الامور وتفاعلاتها المتعددة الجوانب تسير باتجاه التوتر والتأزم بين السلطة الاردنية والعمل الفدائي الفلسطيني. فنمو هذا الاخير، عنى ازدياد عملياته (في الاعماق وعلى خطوط وقف اطلاق النار) ضد اسرائيل وبالتالي ايلامها والاضرار بها، مما قادها الى محاولة اجتثاث المقاومة بالتذرع بأنها «آتية من الخارج» وبالتالي توجيه ضربات عسكرية شرقي نهر الاردن هدفها شق وحدة الصف العربي ودفع الطرفين (السلطة الاردنية والمنظمات الفدائية) للتصادم. وكان لاسرائيل ما أرادت:

□ **الأزمة الأولى: شباط (فبراير) ١٩٦٨**(١٠) انفجرت الأزمة الاولى بعد سلسلة من الهجمات الاسرائيلية على الاهداف العسكرية والمدنية العربية وبخاصة بعد الهجوم الكبير في منطقة «الغور الشمالي» يوم ١٩٦٨/٢/١٥؛ ففي اليوم التالي للهجوم، وجه وزير الاعلام الأردني، بالنيابة عن الملك، رسالة مؤداها أن الاردن «لن يقبل أن يجرى فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا... وأن كل عمل مخلص هادف ينبغي أن ينطلق من أرضنا هذه، ومن خلالنا نحن، وفي اطار ما نرسم ونخطط ونعد»(١١). تبع ذلك تصريحات صادرة عن وزير الداخلية الاردنية يوم ١٩٦٨/٢/١٧ حملت في طياتها تهديدا واضحا لاولئك «الذين يعرضون الاردن لهجمات العدو»(١٢). ولكن ردود فعل المنظمات (تحديدا: «فتح» والجبهة الشعبية)، بالاضافة الى عدد من الهيئات الرسمية والشعبية، عاد فاضطر رئيس الحكومة الاردنية لأن يعلن يوم ١٩٦٨/٢/١٩ أن تصريحات وزير الداخلية لا تعكس موقف الحكومة. ومن جهة ثانية أعلن الملك حسين، في برقيتين وجههما الى رئيسي مجلسي الأعيان والنواب، أن الاعتداءات الاسرائيلية «لن تزيدنا الا ايمانا وتصميما وصمودا لبذل كل تضحية للدفاع عن أمتنا واستعادة حقوقنا المشروعة المغتصبة»(١٣). وهكذا انتهت الازمة عند هذا الحد لتبدأ من جديد، وعلى نحو أعنف، قبل انقضاء العام ١٩٦٨.

ما كاد ينقضي شهر واحد على أزمة شباط (فبراير) حتى قامت اسرائيل بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١ بهجوم كبير، اشترك في صده الفدائيون والجيش الاردني واشتهر فيما بعد باسم «معركة الكرامة»؛ ففي ذلك اليوم حاولت اسرائيل، التي رمت الى أرض المعركة بقوات ضخمة من الدروع والمظليين، اقتلاع الوجود الفدائي من «مخيم الكرامة» الواقع قرب جسر الملك حسين (اللنبي سابقا). ولكن المحاولة الاسرائيلية فشلت «وكانت نتيجتها أول انتصار كبير للفدائيين وللثورة الفلسطينية... وباشرت الثورة الفلسطينية انطلاقتها الثالثة»(١٤).

□ **الازمة الثانية: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨**[١٥]. تميزت الاشهر القليلة التي تلت «معركة الكرامة» بتصاعد فعالية العمل الفدائي الفلسطيني وبازدياد الاشتباكات الاردنية ـ الاسرائيلية على امتداد خط وقف اطلاق النار، وبتأزم العلاقات بين الفدائيين والسلطة الاردنية. وبهذا الصدد كان واضحا أن كل نمو في «سلطة» العمل الفدائي كان ينعكس ضعفا على السلطة الاردنية، مما يدفع الاخيرة الى محاولة تثبيت هيبتها، ويقود، بالتالي، الى ارتفاع في درجة حرارة العلاقات المتوترة بين الطرفين. وبالفعل بدأت الصدامات المسلحة بين بعض الوحدات الاردنية والفدائيين اثر تشدد أبدته السلطة والجيش الاردني بعد حادث اختطاف مسلح تعرض له أحد اللاجئين السياسيين السوريين في عمان بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٨. وفي جو من الاشتباكات المتقطعة والحملات الاعلامية المتبادلة تم عقد اجتماع بين الحكومة الاردنية والمنظمات الفدائية نجح فيه الطرفان في تجميد الصراع بينهما يوم ١٩٦٨/١٠/١٥. ولكن سرعان ما تبين أن ذلك التجميد كان مؤقتا اذ أن الانفجار جاء أسرع مما كان متوقعا.

ففي جو مشحون بالتوتر، مليء بالاتهامات المتبادلة وأسير لشكوك كل طرف في الآخر، دعا كل من «التجمع الوطني الاردني» و«لجنة انقاذ القدس» (وكلاهما من أشد أنصار العمل الفدائي آنذاك) الى تظاهرة سلمية صامتة بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ١٩٦٨/١١/٢. على أن تلك التظاهرة لم تمض بسلام؛ فما أن قام عدد من المتظاهرين بالهجوم على السفارة الاميركية واقتحامها حتى بدأ اطلاق النار فسقط عدد من القتلى والجرحى.

تصاعدت الازمة فجر يوم ١٩٦٨/١١/٤ عندما استيقظت عمان على صوت العيارات النارية. وقد أعلنت الحكومة أنها بصدد القضاء على «مجموعة من الاشخاص الحاقدين المأجورين بزعامة شخص يدعى طاهر دبلان... تسترت باسم... كتائب النصر»[١٦].

في هذه الاثناء كانت التظاهرات قد ملأت الشوارع تأييدا للعمل الفدائي وتحسبا من مخطط لتصفيته، مما زاد حدة التوتر ووسع الاشتباكات بين بعض وحدات الجيش الاردني والفدائيين في حين فرض منع التجول. وفي المساء، أعلن الملك حسين أن الدولة ستعيد «للمواطنين طمأنينتهم وتحمي للوطن مقوماته وتضع للشر حدا وللاستهتار نهاية»[١٧]. هذا، في الوقت الذي أصدرت فيه «فتح» (خلافا لبيان الجبهة الشعبية العنيف) بيانا معتدلا هاجمت فيه «كتائب النصر» التي «دخلت الثورة من بابها الخلفي»[١٨].

ومع تزايد الاشتباكات، أصدرت «فتح» بيانا اتهمت فيه السلطات الاردنية بافتعال الحوادث لضرب العمل الفدائي، وأكدت أن طاهر دبلان «عميل للمخابرات الاردنية»، وأنه يستخدم ضمن مخطط للاستفراد في منظمات العمل الفدائي تمهيدا لتصفية الحركة الفدائية برمتها[١٩].

ازاء التصاعد الخطر في الاشتباكات والاتهامات، قام قائد الجيش العراقي في الاردن بوساطة بين الطرفين، في حين أبرق الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس ج. ع. م.، للملك حسين مبديا قلقه مما يحدث في الاردن. وفي ظل وحدة موقف المنظمات الفدائية، ونتيجة للتأييد الجماهيري الواسع (في الاردن وخارجه) الذي تمتعت به أثناء الصدامات، وبسبب الوساطات والضغوط الرسمية العربية لوقف سفك الدماء، نجحت المفاوضات بين السلطة الاردنية والفدائيين، وتم تطويق مضاعفات الازمة بالتوصل في ١٩٦٨/١١/٥ الى ما عرف

لاحقا «باتفاق الاربعة عشر بندا»(٢٠).

نما العمل الفدائي الفلسطيني، في العام الذي تلى الأزمة الثانية، الى درجة أصبح معها أحد قطبين تقاسما، من الناحية الموضوعية، السلطة في الاردن. فمع مطلع العام ١٩٧٠، كان قد نشأ في الضفة الشرقية لنهر الاردن وضع سياسي تميز بازدواجية السلطة بكل ما يرافق، عادة، وضعا كهذا من توتر وتشاحن وتصادم. ومثلما بات أمرا متوقعا أن يقوم أي من طرفي السلطة بمحاولة تحسين وضعه وتدعيم سلطته، أصبح معروفا أن محاولة كتلك لا بد وأن تكون لفريق على حساب فريق، مما جعل الطرفين دائمي التحفز متربصين ببعضهما البعض يحاول كل منهما حماية نفسه وسلطاته من مطامع منافسه او غريمه، كما يحاول كل منهما توسيع سلطاته، وبالتالي ترجيح كفة السلطة التي شهدها العام ١٩٧٠.

□ **الازمة الثالثة**: شباط (فبراير) ١٩٧٠(٢١): بدأت هذه الازمة مع اعلان الحكومة الاردنية عن قرارات اتخذتها اثر اجتماعها يوم ١٠/٢/١٩٧٠ لتنظيم الاجراءات «المتعلقة ببعض نواحي الامن الداخلي في الاردن»(٢٢)، والتي اعتبرتها المنظمات الفدائية محاولة من جانب السلطة الاردنية «لتضييق الخناق على حركة المقاومة الفلسطينية بهدف تصفيتها»(٢٣)، وما كاد بيان الحكومة يعلن حتى فاجأت منظمات المقاومة (العشر آنذاك) الجميع بالاعلان عن اتفاقها فيما بينها على قيام «القيادة الموحدة» بهدف توحيد عملها السياسي والعسكري في مواجهة اجراءات السلطة الاردنية.

وما كاد كل طرف ينتهي من استنفار قواته وانزالها الى الشارع حتى بدأت في ١١/٢/١٩٧٠ الاشتباكات المتقطعة بينهما في أكثر من موقع. وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة تهدئة الخواطر بعدما لاحظت خطورة الوضع وازدياد الصدامات المسلحة واتحاد كلمة وجهد الطرف الآخر وتصميمه على المضي في المواجهة الى أبعد مدى. ولهذا، عقد الملك حسين نفسه في ليلة ويوم ١٢/٢/١٩٧٠ ثلاثة اجتماعات مع قادة الفدائيين تم الاتفاق خلالها على «تجميد جميع الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر» تمهيدا لبحث مستفيض تعالج فيه المسائل بشكل جذري. وفي اليوم التالي (١٣/٢/١٩٧٠) عقدت اجتماعات جديدة بين الطرفين، كان من نتائجها اعلان الملك حسين في مؤتمر صحفي عقده في عمان في ١٤/٢/١٩٧٠ القرار الخاص بتجميد الاجراءات الحكومية التي كانت السبب المباشر في نشوب الازمة.

وعلى صعيد آخر، كانت أصداء أحداث عمان تتفاعل في عدد من العواصم العربية محدثة ردود فعل متنوعة. فبينما استمرت ج. ع. م. في اتباع خطها السابق الهادف الحفاظ على الطرفين ووقف نزيف الدماء، تميزت مواقف سورية وليبيا بتأييد سياسي واعلامي مكثف لمنظمات الفدائيين، في حين تابعت العراق جهودها الخاصة بالتوسط الفعلي بين الطرفين إما من خلال الدور المهدىء الذي كان يقوم به قائد الجيش العراقي في الاردن، أو من خلال ايفاد وزير الدفاع للاجتماع بالسلطات الاردنية. وكان موقف العراق يكتسي اهمية خاصة بسبب تواجد القوات العراقية في الضفة الشرقية، والتزامها، على لسان الحكومة العراقية، بحماية حركة المقاومة الفلسطينية من أخطار التصفية.

بدت الازمة في حكم المنتهية واعتبر تراجع السلطة انتصارا للفدائيين وتدعيما لوجودهم ووزنهم. وقد دفعت المنظمات الفدائية انجازاتها خطوة جديدة الى الامام

بالاعلان يوم ١٨/٢/١٩٧٠ عن عزمها الابقاء على «القيادةالموحدة» التي شكلت أثناء الازمة وتطويرها وتحديد قواعد العلاقات داخلها وتشكيل «قيادة الكفاح المسلح» «كقوة للمحافظة على قواعد السلوك بالنسبة الى جميع القرارات»[٢٤]. وما كاد يمضي على ذلك يومان حتى عاد التوتر الى عمان صباح ٢٠/٢/١٩٧٠ بعد أن حاصر الجيش الاردني العاصمة مجددا في وقت عقد فيه ممثلو ٣٣ عشيرة بدوية اجتماعا، اعلنوا اثره التفافهم حول العرش الهاشمي، وطالبوا «بضرورة المحافظة على الامن العام والنظام وسيادة القانون في الاردن وتأييد العمل الفدائي مادام يهدف الى مقاتلة الاسرائيليين في ديارهم»[٢٥]. وفي الجانب الآخر بث راديو صوت العاصفة مساء يوم ٢٠/٢/١٩٧٠ بياناً «للقيادة الموحدة» جاء فيه «أن بعض عناصر الجيش والامن في الاردن قد استنفرت خرقا للاتفاق بين الحكومة الاردنية والفدائيين»[٢٦]. وهكذا بدا أن كل طرف يحاول شن حرب نفسية على الآخر عشية الاجتماع الحاسم المقرر عقده بينهما يوم ٢١/٢/١٩٧٠.

عقد الاجتماع المنتظر في موعده، وقد رئس الملك حسين الوفد الاردني في حين رئس ياسر عرفات (ابو عمار) الوفد الفلسطيني. تابع الطرفان (بغياب الملك) اجتماعاتهما في اليوم التالي (٢٢/٢/١٩٧٠) معلنين في بيان مشترك حرصهما على الوحدةالوطنية وعلى ضرورة التعاون لرأب كل صدع وتلافي الانقسامات. «وبذلك انتهت أزمة ٢/١٠، وكان واضحا أن طرفي النزاع قد عقدا هدنة مؤقتة بينهما فحسب، فالبيان المشترك الذي صدر عن المحادثات بينهما لا يشير الى اتفاق محدد حول اجراءات والتزامات محددة، بل يكتفي بالاشارة الى اتفاق وجهات النظر. ولم يكن لهذه الهدنة أن تدوم طويلا، فانفجر الصراع مرة أخرى بعد بضعة أشهر»[٢٧].

□ **الازمة الرابعة: حزيران (يونيو) ١٩٧٠**[٢٨]: ادت الصدامات المختلفة الى تزايد اتساع هوة فقدان الثقة الكاملة بين النظام الاردني والفدائيين الى درجة أصبح كل منهما يتصرف على أساس أن المواجهة الحاسمة بينهما قادمة. فقد اعتبر الفدائيون تشكيل السلطة الاردنية «للقوات الخاصة» مؤامرة تستهدفهم وخطوة من خطوات الاعداد العسكري الموجه ضدهم. كما أخذت حركة الفدائيين على السلطة الاردنية بعضا من جهودها السياسية والاعلامية التي اعتبرت تعبئة للبدو وحقنا لهم ضد المقاومة. هذا، بالاضافة الى أن اغلاق السلطة الاردنية (بعد ضغط اسرائيلي كبير) منطقة غور الصافي في وجه العمليات الفدائية أثار غضبا وشكوكا متزايدة في الاوساط الفدائية، وأدى الى وقوع اشتباكات مسلحة مع السلطة في أيار (مايو) ١٩٧٠. وقد أمكن تدارك انتشار تلك الاشتباكات بعد سلسلة اجتماعات عقدت في ٣/٥/١٩٧٠ بين مندوبين عن الحكومة و«القيادة الموحدة». ومع ذلك، استمرت التصادمات الفردية طوال الشهر حتى بلغ التوتر أقصاه وانفجر القتال في الاسبوع الاول من شهر حزيران (يونيو)[٢٩].

كان السبب المباشر لاندلاع القتال، الاشتباكات المسلحة التي بدأت بشكل فردي يوم ٦/٦/١٩٧٠ بين «القوات الخاصة» والفدائيين في عمان، وما تبعها من اشتباكات أوسع في مدينة الزرقاء في ٧/٦/١٩٧٠. ثم عادت الصدامات فتجددت في عمان في اليوم التالي، في حين اتفق ممثلو الحكومه والمقاومة على تسيير دوريات مشتركة لتهدئة المشاعر، وتطويق المضاعفات.

شهدت الايام الثلاثة التي تلت (٩/٦ ـ ١١/٦/١٩٧٠) أعنف اشتباكات دارت بين الطرفين المتنازعين حتى تلك الفترة. فقد خاض كلا الجانبين معارك ضارية، استخدما خلالها الاسلحة الثقيلة، وسقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى. هذا، في وقت كان فيه ممثلون عن الطرفين، على أعلى المستويات، قد اجتمعوا عدة مرات على امتداد الايام الثلاثة السابقة وتوصلوا الى عقد اتفاقيات سرعان ما كانت تتمزق حالا تحت وطأة الاقتتال العنيف المستمر. ومما زاد التوتر ـ وفقا لما أعلنته وزارة الداخلية الاردنية ـ محاولة الاغتيال التي تعرض لها الملك حسين على طريق «صويلح» في ضواحي عمان. وكان قد بات واضحا، من تجربة فشل الاتفاقات المتعددة خلال الايام الثلاثة، أن الطرفين لم يعودا قادرين تماما على السيطرة على قواتهما.

ومع إطلالة صباح ١١/٦/١٩٧٠، أعلنت اللجنة المركزية لحركة المقاومة وانصارها من هيئات وطنية وشخصيات سياسية اردنية مطالبتها بسحب القوات الاردنية من عمان وضواحيها وابعاد اللواء ناصر بن جميل والزعيم الركن زيد بن شاكر، قائد الفرقة المدرعة الثالثة، واللواء محمد رسول الكيلاني، رئيس المخابرات الاردنية السابق(٣٠).

تحت وطأة خطر تحول المعارك الى حرب أهلية، وفي ظل ضغوط سياسية محلية وعربية (خاصة من العراق، ج.ع.م.، سورية، الجزائر، وليبية)(٣١)، اذاع راديو عمان مساء ١١/٦/١٩٧٠ رسالة من الملك أعلن فيها أنه نتيجة لاصرار اللواء ناصر بن جميل والزعيم الركن زيد بن شاكر على التخلي عن منصبيهما «في سبيل المصلحة العامة» فقد لبى رغبتهما وأعفاهما من منصبيهما. وأضاف: «الا أنها فرصة أخيرة لا فرصة بعدها ودليل آخر على محبتنا لكم جميعا جيشا وشعبا ومقاومة شريفة»(٣٢).

توقف اطلاق النار رسميا يوم ١١/٦/١٩٧٠ بالرغم من استمرار بعض الاشتباكات الفردية هنا وهناك. على أن اللقاءات المستمرة بين ممثلي الطرفين تمكنت من تلافي اتساع نطاق تلك الاشتباكات ومن تشكيل «لجنة مشتركة تمارس عملها في مقر رئاسة الاركان مهمتها السيطرة على الموقف ومنع أية أعمال أو تصرفات استفزازية بجميع الوسائل التي تقتضيها الظروف»(٣٣).

تميزت الايام القليلة التي تلت بامتزاج دعوات التهدئة الصادرة عن الطرفين بتهديدات مبطنة (وأحيانا مباشرة) متبادلة(٣٤). وفي ١٦/٦/١٩٧٠ شكلت اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية «أمانة سر» من ستة أعضاء تقوم بمهام القيادة اليومية(٣٥).

في هذه الاثناء كانت التحركات العربية المهدئة تتبلور بشكل أوضح. فقد اغتنم عدد من الزعماء العرب فرصة تواجدهم في ليبيا لحضور احتفالات ذكرى الجلاء، فبحثوا احداث الاردن واتفقوا بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٠ على تشكيل «لجنة رباعية» تضم ممثلين عن ج.ع.م. والجزائر والسودان وليبيا، هدفها تسوية «الازمة بين السلطات الاردنية والفدائيين بما يكفل سيادة الاردن ويصون حرية العمل الفدائي»(٣٦).

وصلت اللجنة الى الاردن يوم ٢٩/٦/١٩٧٠ وبدأت سلسلة من الاجتماعات التمهيدية، تلاها عدد من الاجتماعات الرسمية مع ممثلي كل من الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية، وأذيع على أثرها في ١/٧/١٩٧٠ بيان تفصيلي بيّن «المبادىء والمرتكزات» للعلاقات بين الطرفين من جهة، وأوضح الاجراءات المحددة التي التزم بتنفيذها كلا الجانبين من

جهة ثانية[٣٧]. وبهذا انتهت هذه الازمة رسميا وان كانت جذورها المسببة ما زالت قائمة.

□ **الازمة الخامسة: ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠**[٣٨]: وهذه الازمة هي الاكبر والافدح بين جميع الازمات الاخرى. بل أن البعض يشير اليها على أنها «حرب أهلية» قلبت موازين القوى في المنطقة، وفي الاردن بالذات، وثبتت الخريطة السياسية بشكلها القديم بعد أن أصبحت عرضة لخطر تغيير حقيقي طوال السنوات الثلاث الماضية.

ومع أن جذور «أحداث ايلول» هي في صميم التناقض الحاسم الذي حكم العلاقات بين النظام الاردني والمنظمات الفدائية، الا أن أسبابها المباشرة تكمن في التمخضات التي أثارها مشروع المستر وليم روجرز، وزير الخارجية الاميركي، التي اشتهرت لاحقا باسم «مبادرة روجرز».

أعلن روجرز عن مبادرته يوم ٢٥/٦/١٩٧٠ وقبلتها ج.ع.م. في ٢٣/٧/١٩٧٠ وتبعها الاردن في الاعلان عن موافقته بعد ثلاثة أيام. وفي الوقت ذاته، أعلنت منظمات المقاومة الفلسطينية وبعض الدول العربية (اساسا سورية والعراق) رفضها للمبادرة[٣٩]. وكان متوقعا، والمواقف قد تباينت بهذا الشكل، أن تبدأ «حرب باردة» جديدة بين الفرقاء المتنازعين.

شهد الشهر الثامن (آب ـ أغسطس ١٩٧٠) ازديادا في حرارة «الحرب الباردة» بين السلطة الاردنية من جهة ومنظمات العمل الفدائي من جهة ثانية. وبدأت تلك التوترات في التحول الى «حرب ساخنة» اثر الاشتباكات التي وقعت بعد يومين من انعقاد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في ٢٧/٨/١٩٧٠[٤٠]. وكان قد سبق ذلك كله حملات تعبئة مضادة عمقت الهوة التي فصلت بين الطرفين[٤١]. وأفسحت في المجال لبدء المرحلة الاولى في القتال.

تميزت هذه المرحلة (٢٩/٨ ـ ١٦/٩) بتموج حاد في الخط البياني للصدامات العسكرية وفي استمرار الاجتماعات المهدئة بين قطبي الصراع وبوساطات ومواقف عربية معتدلة. أما المرحلة الثانية (١٧/٩ ـ ٢٧/٩) فشهدت استمرارا للصدام المسلح وانقطاعا شبه تام بين الفريقين المتنازعين وانشقاقا أوضح في الصف العربي.

* **المرحلة الأولى**: بدأت أولى الاشتباكات المسلحة يوم ٢٩/٨/١٩٧٠ وانتهت في ٣١/٨/١٩٧٠ بعد اتفاق الطرفين على وقف الاقتتال. الا أن الاشتباكات عادت فتجددت بشكل أعنف طوال يوم ١/٩/١٩٧٠ حتى تم الاعلان، في ذلك المساء، عن أول اتفاق رسمي على وقف إطلاق النار.

الا أن ذلك الاتفاق وما رافقه من اجتماعات مهدئة بين الطرفين وانعقاد مجلس جامعة الدول العربية لمعالجة الموقف لم تنجح جميعها في وقف الاشتباكات، بل اتسعت دائرة الاقتتال فشملت قرى الجنوب ومدنا أخرى مثل الزرقاء ومعان والكرك. وما كاد مجلس الجامعة يناشد الفريقين «حقن الدماء» ويوفد «لجنة خماسية» في ٥/٩/١٩٧٠، حتى عاد الموقف فتأزم بعد عملية «اختطاف الطائرات الجماعي» الذي نفذته عناصر «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» يوم ٦/٩/١٩٧٠ وبعد أن قطعت ليبيا في ٧/٩/١٩٧٠ مساعداتها عن الاردن وأعلنت رفضها الاسهام في أعمال «اللجنة الخماسية».

تصاعدت موجة الاشتباكات (على الرغم من الاتفاق على وقف اطلاق النار في

٨/٩/١٩٧٠)[٤٢] وبخاصة في مناطق الشمال، حتى بلغت قمتها يوم ٩/٩/١٩٧٠. ولما بات واضحا أن بعض وحدات الجيش كانت تتصرف على هواها، أعطى الملك حسين الفريق مشهور حديثة، رئيس الاركان، «كامل الصلاحيات للاشراف على القوات المسلحة بمساعدة الحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين النظام والهدوء وتنفيذ التزامات الحكومة». الا ان الاشتباكات استمرت في ١٠/٩/١٩٧٠، وان بشكل أخف، بالرغم من الاعلان عن «وقف اطلاق النار الثاني» ببيانين منفصلين صدر احدهما عن الفريق حديثه وثانيهما عن ياسر عرفات يوم ٩/٩/١٩٧٠.

استمرت الاجتماعات بين طرفي النزاع وتوجت بلقاء الملك حسين مع ممثلي اللجنة المركزية لمنظمة التحرير يوم ١٣/٩/١٩٧٠. كما استمرت الاتصالات المكثفة مع «اللجنة الخماسية» العربية طوال تلك الفترة. ومع ذلك، لم تستمر الاشتباكات فحسب، بل تصاعدت بشكل خطير يوم ١٥/٩/١٩٧٠ مما حفز الاطراف على تكثيف اتصالاتها من أجل الوصول الى ايقاف للصدامات، فكان «وقف النار الثالث» مساء ١٥/٩/١٩٧٠.

* **المرحلة الثانية:** بدأت «المرحلة الثانية» في القتال اثر اعلان الملك حسين عن تشكيل حكومة عسكرية[٤٣] وتعيين المشير حابس المجالي قائدا عاما للقوات المسلحة واعادة اللواء زيد بن شاكر للجيش وتعيينه رئيسا للأركان خلفا للفريق مشهور حديثه واعلان الاحكام العرفية يوم ١٦/٩/١٩٧٠.

ردت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير على الخطوات التي اتخذتها السلطات الاردنية، فقامت بتعيين ياسر عرفات قائدا عاما وتعيين القائد العام لجيش التحرير رئيسا لأركان قوات المقاومة (جيش التحرير وقوات الفدائيين وفرق الميليشيا) والغاء قرار تجميد عضوية «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (الذي اتخذ يوم ٩/١٢ عقب خطف الطائرات). كما اعلنت اللجنة المركزية في رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب[٤٤]، رفضها التعاون مع الحكومة العسكرية الجديدة[٤٥]. وفي اليوم ذاته، دعت المنظمات الفدائية الى بدء الاضراب العام (يوم ١٧/٩/١٩٧٠) حتى تسقط الحكومة، ورفضت أكثر من دعوة وجهت اليها من قبل رئيس الحكومة الجديد للاجتماع به لبحث موضوع تطبيق اتفاقيتي ١٠/٩/١٩٧٠ و ١٥/٩/١٩٧٠.

اندلع القتال على أشده في ١٧/٩/١٩٧٠ واستمر طوال عشرة ايام دموية حتى تم التوصل الى «اتفاقية القاهرة» يوم ٢٧/٩/١٩٧٠. وقد احتدمت المعارك على امتداد الضفة الشرقية وكانت أشد ما تكون عليه في العاصمة ــ عمان وفي مدن المملكة الرئيسية في الزرقاء وجرش وعجلون وأربد.

وعلى الصعيد العربي، لعبت ج.ع.م. أبرز الادوار، وان كان الطابع العام لتحركها توفيقيا مهدئا. فمنذ اليوم الاول للقتال تم ايفاد رئيس الاركان المصري حاملا رسالة من الرؤساء الثلاثة ــ عبد الناصر ومعمر القذافي-وجعفر النميري. وعاد الرئيس عبد الناصر فأرسل برقيتين إلى الملك حسين وعرفات يوم ١٩/٩/١٩٧٠، طالب فيهما الطرفين بوقف القتال ولو لمدة أربع وعشرين ساعة. وأخيرا نجح الرئيس عبد الناصر في عقد مؤتمر حضره يوم ٢٢/٩/١٩٧٠ رؤساء ج.ع.م. وسورية والسودان وليبيا واليمن واليمن الجنوبي والكويت وتونس. وبطلب من مؤتمر القاهرة، وصل الرئيس جعفر النميري الى عمان يوم ٢٣/٩/١٩٧٠، حيث

نجح في الاعلان عن الوصول الى اتفاق لوقف اطلاق النار قبل عودته الى القاهرة مع أربعة من القادة الفدائيين الذين كانوا من المعتقلين في الاردن. الا أن القتال لم يتوقف. ولهذا عاد القادة العرب المؤتمرون في القاهرة فأوفدوا الى العاصمة الاردنية لجنة عربية على مستوى رفيع برئاسة الرئيس النميري يوم ١٩٧٠/٩/٢٤. وفي اليوم التالي أعلن جميع الفرقاء اتفاقهم على وقف جديد لاطلاق النار.

وعندما استمر القتال اثر عودة اللجنة العربية الى القاهرة، أبرق الرئيس عبد الناصر (يوم ١٩٧٠/٩/٢٦) للملك حسين مبلغا اياه أن تقرير اللجنة يدين الموقف الاردني وأن الرئيس النميري سيعلن ذلك للملأ في مؤتمر صحفي. وبالفعل تم عقد المؤتمر في اليوم ذاته[٤٦].

إثر ذلك، أعلن الملك حسين تشكيل حكومة مدنية برئاسة السيد أحمد طوقان مؤكدا أن الأردن ملتزم ومصمم على وقف القتال. وفي اليوم التالي (١٩٧٠/٩/٢٧)، عقد الملوك والرؤساء اجتماعا بحضور الملك حسين وياسر عرفات، ووقعوا على «اتفاقية القاهرة» التي نصت على نقاط أهمها: ايقاف جميع العمليات العسكرية؛ سحب القوات المسلحة الاردنية وجميع القوات الفدائية من عمان؛ عودة الأوضاع العسكرية والمدنية في اربد الى ما كانت عليه قبل انفجار القتال؛ ايكال الامن الداخلي للادارة المدنية؛ اطلاق سراح المعتقلين لدى الطرفين فورا؛ وتشكيل «لجنة عليا» لمتابعة التنفيذ برئاسة رئيس وزراء تونس وممثلين آخرين يسمي أحدهما الملك حسين ويسمي الثاني ياسر عرفات[٤٧]. وبهذا انتهت الأزمة رسميا.

بدأت الحكومة الاردنية رفع حظر التجول تدريجياً يوم ١٩٧٠/٩/٢٨ وهو اليوم الذي وصل فيه الباهي الادغم رئيس وزراء تونس ورئيس «لجنة المتابعة» الى عمان. وبعد اجتماعات عدة عقدها الادغم مع الملك حسين وياسر عرفات، تم الاتفاق على اقامة «الهيئة العسكرية العربية لمراقبة وقف اطلاق النار» بعضوية عشرة ضباط من الدول العربية التي وقعت على اتفاق ١٩٧٠/٩/٢٧.

نجحت اللجنة في تثبيت وقف اطلاق النار، وركزت جهودها على الوصول الى اتفاق لترتيب تنفيذ انسحاب قوات الجيش والفدائيين من المدن. وبالفعل تم التوصل في ١٩٧٠/١٠/٢٢ الى خطة تفصيلية عرفت باسم «بروتوكول عمان». ومن أبرز نتائج هذا البروتوكول انسحاب الفدائيين وتجمعهم في منطقتي جرش وعجلون[٤٨].

☐ **الازمة السادسة: تموز (يوليو) ١٩٧١**[٤٩]: اذا كانت معارك أيلول ١٩٧٠ قد نجحت في ترجيح كفة السلطات الاردنية في ميزان القوى مع قوات الفدائيين وتمكنت، بالتالي، من دفعهم للتواجد في مناطق محددة خارج المدن وبعيدا عن السكان، فان الازمة السادسة في تموز (يوليو) ١٩٧١ شهدت نهاية الوجود العلني للعمل الفدائي الفلسطيني واخراجه من الضفة الشرقية بأسرها.

بدأت الازمة اثر قصف القوات الاردنية مواقع الفدائيين في مخيم غزة وجبل القسطل ومنع حرية تنقلهم بين جرش وعجلون وايقاف وصول التموين لهم من درعا وقطع الماء عنهم منذ ١٩٧١/٧/٣. رافق ذلك كله حركة اعتقالات واسعة في عمان والزرقاء وعدد من المخيمات. كما استمرت المعارك في التصاعد (قصف مدفعي وتحريك قوات مدرعة بالاضافة الى أحكام الحصار حول الفدائيين وعزلهم عن العالم)، الى أن وصلت الصدامات ــ حسب وصف الناطق الرسمي الفلسطيني ــ الى مستوى «الحرب الحقيقية»

يوم ١٢/٧/١٩٧١(٥٠). استمرت الاشتباكات في التصاعد إلى ان اشترك الطيران الاردني في قصف مواقع الفدائيين، وامتدت ساحة القتال لتشمل الاغوار يومي ١٥و١٦/٧/١٩٧١. واخيرا مال ميزان القوى بشكل حاسم للقوات الاردنية بحيث القت القبض على مئات من الفدائيين الاحياء وأجبرت عشرات منهم على اللجوء الى المناطق التي تحتلها اسرائيل فوقعوا في الاسر وذلك يوم ١٨/٧/١٩٧١. على أن المعارك استمرت بعد محاصرة عدد من الفدائيين في الفترة ما بين ١٩ ــ ٢٢/٧/١٩٧١ إلى أن اعلن ــ رسميا ــ عن استشهاد أبو علي اياد ــ أحد أبرز قادة فتح في ٢٣/٧/١٩٧١. وكان ذلك ايذانا بنهاية المعركة(٥١).

كشفت الاتصالات السياسية (العربية والفلسطينية) عجزها العملي ازاء جولة القتال الاخيرة التي دارت في الاردن. فبالرغم من أن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير سلمت الدبلوماسيين العرب في عمان مذكرة ايضاحية حول احداث الاردن في ٥/٧/١٩٧١، ومع أن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (المنعقد في القاهرة منذ ٧/٧/١٩٧١) أهاب بالملوك والرؤساء العرب التدخل «لايقاف المذبحة» في ٨/٧/١٩٧١، وبالرغم من اجتماع ياسر عرفات بالسفراء العرب في القاهرة في اليوم ذاته، لم تقم أي من الدول العربية بجهد يذكر(٥٢).

ازاء ما يشبه الصمت الرسمي العربي، طير المجلس الوطني الفلسطيني التاسع برقيات الى عدد من الزعماء العرب يوم ١٣/٧/١٩٧١(٥٣). ويبدو أن تلك الخطوة ــ بالاضافة الى تصاعد حرارة المعارك العسكرية ــ شكلت حافزا لتكثيف الجهد العربي باتجاه ايقاف الاقتتال. وبهذا المجال، تركز الجهد الدبلوماسي ــ السياسي العربي حول التحرك السوري من جهة وحول الوساطة المصرية ــ السعودية من جهة ثانية.

فقد اتصل اللواء مصطفى طلاس، رئيس الاركان السوري بزئيس اركان الجيش الاردني في محاولة لتهدئة الموقف يوم ١٣/٧/١٩٧١، ولكن محاولته تلك باءت بالفشل. وبعد اتصالات جرت بين الرئيس السوري حافظ الاسد وياسر عرفات في ١٥/٧/١٩٧١، تم الاتفاق على ارسال وفد عسكري مشترك الى عمان بهدف وقف المعارك. وبالفعل وصل الوفد الى عمان واجتمع مع المسؤولين الاردنيين وممثلي اللجنة المركزية للمنظمة يوم ١٧/٧/١٩٧١(٥٤).

في هذه الاثناء كانت الوساطة المصرية ــ السعودية تحاول ايجاد مخرج للازمة ولكن دونما فائدة. على أن ذلك لم يشكل كل التحرك المصري أو العربي. ففي الوقت الذي اعلنت فيه بعض الدول العربية قلقها مما يجري في الاردن (مصر في ١٤/٧، تونس في ١٦/٧، العراق في اليوم ذاته)، عقد اجتماع «لدول ميثاق طرابلس» (مصر، ليبيا، سورية والسودان) في «مرسى مطروح» يوم ١٧/٧/١٩٧١. وقد اعلن المجتمعون عن تأييدهم لجهود الوفد السوري(٥٥) في الوقت الذي كان فيه الملك حسين يعلن أن ما يحدث هو «النهاية» للوجود الفدائي في الاردن(٥٦). وفي اليوم التالي (١٨/٧) اعلن الناطق الرسمي الاردني انه لن يسمح للفدائيين «الايديولوجيين» بالتواجد في الاردن وأن مفعول اتفاقيتي القاهرة وعمان قد انتهى وأنه «لن يكون هناك اتفاقات جديدة»(٥٧).

ازاء الموقف الاردني الجديد، طلب العراق من الاردن سحب سفيره واعلن اغلاق الحدود العراقية ــ الاردنية في ١٨/٧/١٩٧١. كما استنكرت السودان الغاء الاردن للاتفاقيتين من جانب واحد وأرسلت تونس وفدا خاصا للاسهام في ايقاف التردي في الموقف في حين اعلنت ليبيا عن بدئها تدريب الراغبين في الدفاع عن الوجود الذاتي في الاردن(٥٨).

ومن ناحية ثانية، طالبت منظمة التحرير في ١٩/٧/١٩٧١ الملوك والرؤساء العرب طرد الاردن من الجامعة العربية. وفي اليوم ذاته استنكرت الكويت ومصر الغاء الأردن للاتفاقيتين في وقت كان فيه رئيس وزراء الاردن يعلن «أننا لن نسمح بعد الآن لأي شخص لا يؤمن بالتحرير قبل كل شيء بان يعمل فدائيا في هذا البلد»[٥٩]. ومع ازدياد التأزم، سحبت سورية وفدها العسكري من الاردن ودعا الرئيس الليبي الى عقد مؤتمر قمة عربي في ١٠/٧/١٩٧١[٦٠]. ومع أنّ الاردن عاد فأعلن في ٢١/٧/١٩٧١ في مذكرة سلمت للسفراء العرب استمرار التزامه بالاتفاقيتين[٦١]، استمرت التحركات الرسمية العربية والفلسطينية المستنكرة في الــدوران في اطار العجز الى أن حسمت المعركة عسكريا لصالح الاردن. وقد وقع ذلك كله دون أن تثمر الوساطة السعودية ـ المصرية عن شيء، ودون أن تنجح دعوة الرئيس الليبي لعقد مؤتمر قمة عربي ودون أن توافق الدول العربية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاردن وفقا لطلب منظمة التحرير الفلسطينية[٦٢]. وكان اعلان سورية عن اغلاق حدودها مع الاردن في ٢٣/٧/١٩٧١[٦٣] بداية لعزلة جزئية عاشها الاردن مع بعض الدول العربية وبداية لقطيعة حاسمة بينه وبين المنظمات الفلسطينية.

على أن تفجر القتال بين العمل الفدائي الفلسطيني والاردن لم يكن الصدام الدموي الوحيد مع الدول العربية. بل أن شريط صداماته مع السلطة اللبنانية كان يسير في خط مواز لشريط المعارك التي وقعت بين الفدائيين والسلطات الاردنية.

(ب) العلاقات بين لبنان
والمنظمات الفدائية الفلسطينية

كان للظرف السياسي الاستثنائي الذي ساد المشرق العربي في اعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧، ولتنامي قوة منظمات العمل الفدائي الفلسطيني (في الاردن خاصة) وللدعم الرسمي والشعبي السوري لهذا العمل ولاحتضان ما يقرب من نصف المجتمع اللبناني (شعبا ومنظمات) للفدائيين الفلسطينيين، الاثر الحاسم في ولادة ما أصبح يعرف منذ نهاية العام ١٩٦٨، باسم «الوجود الفدائي» في لبنان.

تجسد هذا الوجود العسكري الفلسطيني في مركزين رئيسيين: (أ) مناطق الحدود مع اسرائيل في الجنوب و(ب) حيثما انتشرت مخيمات النازحين الفلسطينيين سواء في الشمال أو الوسط أو الجنوب. وبات واضحا، منذ البداية، أن بامكان منظمات العمل الفدائي ان تعتمد في حماية وجودها على مجموعة قوى أهمها: الجماهير الفلسطينية المعبأة والمسلحة داخل لبنان وخارجه، والجماهير العربية المؤيدة في الخارج وفي الداخل وبخاصة «هيئة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية اللبنانية»، وأخيرا، وليس آخرا، الدعم الرسمي العربي وبخاصة الدعم السوري.

على أن لهذه الجبهة المؤيدة للعمل الفدائي الفلسطيني في لبنان ما يقابلها من قوى متصادمة معها. ولعل أبرز هذه القوى: جانب أساسي من السلطة اللبنانية ومؤسساتها وجماهيرها التي كانت ترى في تنامي قوة منظمات العمل الفدائي الفلسطيني وجماهيره تحديا لسلطتها وتهديدا لاستقلال وسيادة لبنان؛ بالاضافــة الى الضغوط العسكـرية الاسرائيلية التي نجحت، أكثر من مرة، في استعداء هذا الجانب على ذلك، مما أدى الى

سلسلة من الصدامات العنيفة بين الطرفين، جاء أولها مع بداية ربيع ١٩٦٩.

□ **الازمة الاولى: نيسان (ابريل) ١٩٦٩:** بدأت هذه الازمة في اعقاب توتر العلاقات بين الفدائيين ووحدات من الجيش اللبناني في منطقة الجنوب في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٦٩. وقد دعت بعض الهيئات والاحزاب التقدمية اللبنانية في ٢١/٤/١٩٦٩ الشعب اللبناني للتظاهر تأييدا للعمل الفدائي الفلسطيني. وبعد يومين انفجرت اعمال العنف في عدة مناطق وسقط عدد من القتلى والجرحى عندما حاولت السلطات اللبنانية يوم ٢٣/٤/١٩٦٩ منع مظاهرة انطلقت من مخيم عين الحلوة قرب صيدا من الوصول الى المدينة. وعلى الفور قدم السيد رشيد كرامي، رئيس الوزراء، استقالته (التي أجل البت فيها) وبدأت لحظتئذ أطول أزمة وزارية في تاريخ لبنان[٦٤].

بدأت الصدامات العسكرية بين الفدائيين والجيش اللبناني في جو من التوتر وانعدام الثقة يوم ٥/٥/١٩٦٩[٦٥]. وفي هذه الاثناء، كانت التفاعلات اللبنانية والعربية تأخذ مداها. فرئيس الوزراء اللبناني «المستقيل ــ المكلف» يصر على عدم العودة الى منصبه قبل أن يتم الاتفاق بين جميع الاطراف اللبنانية على موقف موحد من العمل الفدائي. والاطراف اللبنانية منقسمة على بعضها وغير قادرة على اتخاذ قرار يرضي جميع الفرقاء[٦٦].

ومع تجدد الاشتباكات المسلحة يومي ٦ و٥/٧، زار الدكتور حسن صبري الخولي، بوصفه ممثلا عن الرئيس جمال عبد الناصر، لبنان وقام بالتوسط بين الطرفين المتصادمين. وبالرغم من الاجتماعات المتعددة بين السلطات المدنية والعسكرية اللبنانية من جهة وبين ممثلي العمل الفدائي من جهة ثانية، لم يتمكن الطرفان من الوصول الى اتفاق كامل، مما أبقى الازمة الفلسطينية ــ اللبنانية معلقة وزاد من حدة الازمة الداخلية اللبنانية[٦٧].

وقد تفاقمت الازمة الوزارية في لبنان في اعقاب الخطاب الذي القاه الرئيس اللبناني يوم ٣١/٥/١٩٦٩ ورفض فيه ما أسماه محاولات العمل الفدائي «لفرض سياسة الامر الواقع» كما اعلن الرئيس تمسكه «بما يفرضه منطق وسيادة لبنان وسلامته»[٦٨]. ومن ناحية ثانية، أثار نداء الرئيس اللبناني ردود فعل مختلفة في الأوساط السياسية والشعبية اللبنانية وانقسم الرأي العام الداخلي، ما بين مؤيد ومعارض وتجمدت الازمة مع العمل الفدائي الفلسطيني في حين استمرت الازمة الوزارية اللبنانية طوال الـ ٢١٥ يوما التي تلت[٦٩].

□ **الازمة الثانية: تشرين أول (اكتوبر) ١٩٦٩:** تكمن جذور هذه الازمة في الوضع المتوتر الذي أعقب صدامات نيسان الماضي نتيجة لعدم وصول الطرفين اللبناني والفلسطيني الى اتفاق بينهما وبسبب ترك خلافاتهما معلقة دون حل. ولهذا كان امرا متوقعا أن تأتي لحظات تسخن فيها حرارة الخلاف الى درجة الصدام المسلح كما حدث مرارا في حزيران (يونيو) وآب (اغسطس) من العام ١٩٦٩[٧٠]. على أن أبرز الصدامات في هذه الفترة كان ذاك الذي وقع في مخيم نهر البارد في ٢٨/٨/١٩٦٩حيث تم «تحرير» المخيم من قوات الامن العام والمكتب الثاني اللبناني مما زاد حدة التوتر بين الطرفين المتنازعين الى أن انفجر الخلاف بينهما في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩[٧١].

بدأت الصدامات الواسعة في اعقاب اشتباكات مسلحة بين الفدائيين وبعض الوحدات العسكرية اللبنانية في قرية «مجدل سلم» في جنوبي لبنان يومي ١٩ ــ ٢٠/١٠/١٩٦٩.

وفي اليوم التالي، توسعت رقعة الاشتباكات فشملت مناطق متعددة على امتداد الأراضي اللبنانية حتى بلغت قمتها في يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٩. ففي ذلك اليوم، أكمل الفدائيون، بدعم كبير من جماهير النازحين الفلسطينيين، سيطرتهم على جميع المخيمات من جهة، وصعدوا عملياتهم العسكرية في الجنوب وعلى امتداد الحدود السورية ــ اللبنانية من جهة ثانية. هذا، في الوقت الذي انحاز فيه قطاع أساسي من الشارع اللبناني الى جانب العمل الفدائي فتظاهر واشتبك المتظاهرون مع قوات السلطة في معظم المدن اللبنانية مما أدى إلى اعلان حالة منع التجول في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وغيرها يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٩[٧٢].

استمرت التظاهرات والصدامات المسلحة على أوسع نطاق الى درجة أصبح فيها الوضع يهدد باندلاع «حرب اهلية». كما رافق اشتداد ضراوة القتال في الفترة ما بين ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٩ ــ ٢/ ١١/ ١٩٦٩، ازدياد في تصلب مواقف الطرف الفلسطيني وتصاعد في ثقل الضغط الشعبي والرسمي العربي على السلطات اللبنانية بشكل باتت معه معزولة داخلياً وخارجياً[٧٣].

فمنذ البدايات العسكرية للأزمة، أعلنت سورية عن اغلاق حدودها مع لبنان يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٦٩، في حين أعربت كل من مصر، وليبيا، والجزائر، عن تأييدها للعمل الفدائي وقلقها من تدهور الأوضاع. ويوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩، ناشد الرئيس جمال عبد الناصر الرئيس اللبناني وقف القتال، بينما اعلنت ليبيا سحب سفيرها من بيروت. وفي ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٩، أعلن السودان تأييده للعمل الفدائي في محنته، في حين اجتمع وزير الداخلية الليبي ووزير الخارجية الكويتي بالرئيس اللبناني بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٩ شارحين موقف دولتيهما من ضرورة عدم التعرض للعمل الفدائي أو تقييد حركته. هذا في الوقت الذي قام فيه وزير الداخلية العراقي يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٩ بتسليم رسالة من الرئيس العراقي للرئيس جمال عبد الناصر حول أحداث لبنان[٧٤].

في اليوم التالي (٢٨/ ١٠) وصل العماد اميل بستاني، القائد العام للجيش اللبناني، الى القاهرة بعد أن طلب لبنان وساطة مصر[٧٥]. وبعد ثلاثة أيام، وصل عرفات الى ج.ع.م. حيث تم في ٢/ ١١/ ١٩٦٩ عقد اجتماع مصري ــ لبناني اتفق فيه على وقف اطلاق النار، في حين اعلن المجتمعون يوم ٣/ ١١/ ١٩٦٩ عن توصلهم الى ما اشتهر لاحقا باسم «اتفاقية القاهرة» السرية[٧٦]. وفي يوم ١٣/ ١١/ ١٩٦٩، أعلنت سورية اعادة فتح الحدود مع لبنان وكان ذلك ايذانا بانتهاء الازمة وذيولها[٧٧].

□ **توترات بين أزمتين مسلحتين:** كانت «اتفاقية القاهرة»، كما أثبتت الاحداث لاحقا، نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية. فقد مثلت تلك الاتفاقية بداية فترة طويلة نسبيا من الهدوء، سكن خلالها التناقض الدموي بين السلطة اللبنانية و«الوجود الفلسطيني المسلح» في لبنان حتى ايار (مايو) ١٩٧٣. ومما لا شك فيه أن عنف الصدام الاخير في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، لعب دورا بارزا في جعل الطرفين حريصين على عدم تجدد القتال بينهما. كما أن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة (في ٢٥/ ١١/ ١٩٦٩)، بعد الازمة الوزارية التي استمرت طوال ٢١٥ يوما، أتى بسلطة نجحت في اقامة الجسور مع الحركة الفدائية (بالذات استلام السيد كمال جنبلاط منصب وزير الداخلية). هذا، بالاضافة الى الظروف الصعبة التي عاشتها حركة المقاومة الفلسطينية

اثر اصطداماتها المسلحة الكبيرة في الاردن في العامين ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.
على أن ذلك لا يعني أن العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية كانت على أفضل ما تكون. فقد شهد العام ١٩٧٠ سلسلة من المخالفات أو الحوادث الفردية من هذا الطرف أو ذاك ساهمت في توتير تلك العلاقات. ولولا اعتماد أسلوب الاجتماعات شبه الدائمة وجو الثقة الذي عمقه كون وزير الداخلية أحد أشد أنصار العمل الفدائي، لتأزمت الاوضاع وتعقدت في أكثر من مناسبة.
هذا وقد حدثت في العام ١٩٧١، جملة تطورات ادت، بشكل مباشر أو غير مباشر، الى تأزم العلاقات بين الفريقين. فمنذ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ تغيرت قمة الهرم السياسي اللبناني بمجيء عهد جديد نجم عنه فقدان مؤقت للعلاقات الشخصية الحارة التي كانت قد نمت بين مسؤولي الطرفين من خلال تعاملهما سويا لفترة والتي كثيرا ما أسهمت في تلطيف أجواء الاحتكاك كلما وقع بينهما.
ومن جهة ثانية، أدت الصدامات المسلحة بين السلطة الاردنية ومنظمات المقاومة الى اخراج العمل الفدائي من الاردن نهائيا في بداية النصف الثاني من العام ١٩٧١. لذلك لم يكن غريبا، وقد «تضخم» حجم الوجود الفدائي في لبنان، بعد أن وفد اليه وفد من الاردن، أن تتوتر العلاقات بين ذلك الوجود النامي ومؤيديه في جانب ورافضيه (في السلطة والشارع اللبناني على حد سواء) في جانب ثان[٧٨].
ومن جهة ثالثة، ومما لا جدال حوله أن «توسع» دائرة المعركة بين السلطات الاردنية ومنظمات الفدائيين لتشمل الاراضي اللبنانية، أسهم، الى حد بعيد، في تسميم الجو بين جميع الاطراف المتصادمة أو المتعارضة طوال الثلث الاخير من العام ١٩٧١[٧٩].
ومن جهة رابعة، صعدت اسرائيل تهديداتها وانذاراتها للبنان وأرفقت ذلك بسلسلة من الهجمات المكثفة على قرى الجنوب مع نهاية العام ١٩٧١ ومطلع العام الجديد، وقد هدف ذلك التصعيد الاسرائيلي الى استعداء السلطات اللبنانية على العمل الفدائي الفلسطيني وايقافه، بكل ما يمكن أن يواكب ذلك من صدامات بين الطرفين. على أن الاتصالات المستمرة بين قيادة المنظمات والسلطات اللبنانية المدنية والعسكرية (بالاضافة الى ضغوط مارستها السعودية وسورية وغيرهما على حركة المقاومة أدت الى موافقة الفدائيين في النصف الثاني من كانون الثاني (ينـاير) ١٩٧٢ على «التخفيف من نشاطهم» وعلى منع «اسرائيل من استعمال نشاط الفدائيين مبررا لتحقيق اطماعها في جنوب لبنان»[٨٠].
وبالرغم من الموقف الفلسطيني ذاك وبسبب فشل المخطط الاسرائيلي في دفع السلطة اللبنانية للتصادم العنيف مع العمل الفدائي، قامت اسرائيل يوم ١٩٧٢/٢/٢٤، بعد حملة اعلامية تمهيدية تحدثت فيها عن «نشاط تخريبي منطلق من الحدود اللبنانية»، قامت بهجوم كبير على جنوبي لبنان. استمر الهجوم، الذي شمل طول الحدود اللبنانية الاسرائيلية، مدة أربعة أيام انسحب بعدها الجيش الاسرائيلي من قرى العرقوب ليدخل الجيش اللبناني اليها[٨١]. وقد رافق الهجوم الاسرائيلي وتبعه دعوة من بعض الجهات السياسية ـ اللبنانية لتجميد «اتفاقية القاهرة» التي كرست حرية انطلاق العمل الفدائي الى داخل المناطق المحتلة. وفي الوقت نفسه عقد اجتماع يوم ١٩٧٢/٢/٢٩ بين رئيس الحكومة اللبنانية

وياسر عرفات اتفق فيه مبدئيا على اعادة تقييم الوضع في الجنوب[٨٢].

اثناء ذلك، انفجر الموقف في الشارع اللبناني فعمت المظاهرات المدن اللبنانية وأضربت مدينة طرابلس تأييدا للعمل الفدائي واحتجاجا على «التخاذل» من جانب السلطة اللبنانية ازاء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. مما منح حركة المقاومة الفلسطينية قوة في مواجهة الضغوط الهادفة شل نشاطها العسكري[٨٣]. وبالفعل، لم يستمر العمل الفدائي، فحسب بل تصاعد نشاطه مباشرة بعد الهجوم الاسرائيلي. هذا في الوقت الذي كثفت فيه حركة المقاومة الفلسطينية جهودها السياسية ــ الدبلوماسية في أوساط السياسيين اللبنانيين (بالذات أطراف «الحلف»: شمعون ــ الجميل ــ اده) لتطويق اجواء التوتر واللاثقة بين العمل الفدائي وانصاره في جانب ومعارضي «الوجود الفدائي» في لبنان في جانب ثان[٨٤].

وما كاد يمضي على الهجوم الاسرائيلي نصف عام، حتى قامت القوات الاسرائيلية يوم ١٦ / ٩ / ٧٢ بهجوم واسع النطاق احتلت اثناءه ١٦ قرية لبنانية لمدة ٣٢ ساعة. وقد قاتل الجيش اللبناني أثناء الهجوم قتالا عنيفا احاطه الاعلام اللبناني على إثرها بهالة كبيرة كان لها وزنها ومعناها السياسيين. فما ان انسحبت القوات الاسرائيلية حتى وجه قائد الجيش «بلاغا خاصا» لقوى الامن فسرته المقاومة على أنه «انذار» لها ــ يأمرها فيه بتنفيذ أوامر، مؤداها منع الفدائيين من التواجد في عدد من المناطق في الجنوب ومنعهم من التواجد في القرى والمدن وعدم حمل السلاح أو ارتداء اللباس العسكري خارج مخيمات النازحين، وكل ذلك تحت طائلة العقاب لمن يخالف. وقد ترافق ذلك «البلاغ الخاص» باعلان حالة الطوارىء في جميع أنحاء الاراضي اللبنانية[٨٥].

نجم عن هذه التطورات توتر شديد هدد بانفجار عنيف وخطر. وبالرغم من عقد اجتماع بين رئيس الحكومة وياسر عرفات في ١٧ / ٩ / ١٩٧٢، ونفي الأول وجود أي «انذار» للمقاومة وما تبعها من تطمينات وزير الخارجية اللبنانية عن عدم وجود مؤامرة ضد العمل الفدائي، استمرت حالة التوتر بالازدياد ورافقها هجوم شديد على السلطات اللبنانية من اذاعة منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق[٨٦].

تفاعلت الازمة أثناء ذلك على الصعيد العربي، فأرسل الرئيس المصري رسالتين متلاحقتين للرئيس اللبناني، وكثر الحديث عن وساطة كويتية وأخرى جزائرية في حين وصل الامين العام لجامعة الدول العربية الى بيروت يوم ١٨ / ٩ / ١٩٧٢ للاجتماع الى المسؤولين اللبنانيين[٨٧]. واثر اجتماع الامين العام مع الرئيس اللبناني ورئيس الحكومة يوم ١٩ / ٩ / ١٩٧٢ اعلن الثاني أن «لا ازمة مع الفدائيين» في حين أعلن الامين العام للجامعة يوم ٢١ / ٩ / ١٩٧٢ أنه يعتبر أن مهمته كانت «ناجحة» وأن «حالة التوتر منتهية»[٨٨].

في هذه الاثناء، عقد ممثلو المقاومة مع قيادة الجيش اللبناني وممثلو السلطة المدنيين عدة اجتماعات كان آخرها ذاك الذي عقد مع رئيس الحكومة يوم ٢٤ / ٩ / ١٩٧٢، حيث وصف الاخير المباحثات بأنها انتهت الى «اتفاق تام على كل شيء». اعقب ذلك سلسلة زيارات مكثفة قام بها وفد للمقاومة برئاسة ياسر عرفات إلى عدد من السياسيين اللبنانيين (خاصة إلى معارضي «اتفاقية القاهرة») بهدف «التفهم والتفاهم» طوال الفترة ما بين ٢٤ / ٩ ــ ٢٨ / ٩[٨٩]. وقد توجت هذه الزيارات بتلك التي قام بها وزير الداخلية الكويتي مع

وفد فدائي برئاسة عرفات للرئيس اللبناني يوم ٢/١٠/١٩٧٢ حي اتفق الجميع على تجميد العمل الفدائي من الجنوب واخلاء مدنه وقراه من الفدائيين(٩٠). وبالفعل انسحب الفدائيون كما وعدوا وانتهت الازمة مؤقتا لتنفجر على نحو عنيف بعد ما يقرب من نصف عام(٩١).

□ **الازمة الثالثة: أيار (مايو) ١٩٧٣**(٩٢): أدت الغارة الاسرائيلية على بيروت ليلة ٩ ــ ١٠/٤/١٩٧٣ واستشهاد القادة الثلاثة (محمد يوسف النجار، كمال ناصر، وكمال العدوان) الى توتر خطير في العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية ومرارة ومظاهرات واضرابات في أوساط الجماهير اللبنانية، بالاضافة الى استقالة حكومة السيد صائب سلام وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور أمين الحافظ(٩٣).

وبالرغم من اتصالات التهدئة التي أسهم فيها قادة العمل الفدائي من جهة والسياسيون اللبنانيون على مختلف اتجاهاتهم من جهة ثانية مع بداية الثلث الاخير من شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٣، توتر الجو من جديد اثر اعتقال فلسطينيين في مطار بيروت الدولي بعد اكتشاف متفجرات في حوزتهما في ٢٦/٤/١٩٧٣ وما تبع ذلك من هجوم عناصر مسلحة على المطار واغلاقه يوم ٢٩/٤/١٩٧٣. هذا بالاضافة الى اعتقال السلطات اللبنانية عددا من المسلحين أثناء تواجدهم أمام السفارة الاميركية في بيروت يوم ٣٠/٤/١٩٧٣ واختطاف الفدائيين (عناصر الجبهة الديمقراطية تحديدا) لثلاثة من رجال الامن اللبنانيين مقابل فدائييها اللذين اعتقلا في المطار(٩٤).

طوقت قوات الجيش اللبناني مخيمات النازحين ومراكز المقاومة في بيروت وضواحيها في صباح ٢/٥/١٩٧٣ ووجهت انذارا يدعو للافراج عن رجال الامن اللبنانيين. وبسرعة ابتدأت الاشتباكات بين الطرفين في عدة مناطق من العاصمة مما أدى الى فرض منع التجول في المساء. وقد استمر القتال الى أن اعلن عن أول اتفاق لوقف اطلاق النار في التاسعة مساء بعد أن سلم الفدائيون الجنود المحتجزين للسلطات(٩٥). ولكن، القتال عاد فاندلع مع صباح ٣/٥/١٩٧٣. وتصاعد اثناء النهار خاصة بعد أن اشترك الطيران اللبناني في قصف المخيمات(٩٦).

أثناء ذلك كانت الاتصالات بين الطرفين، بوساطة عدد من السياسيين اللبنانيين انصار العمل الفدائي، قائمة على قدم وساق، في حين أعلن رئيس الجمهورية أنه يرفض «أن يكون في لبنان جيش احتلال»(٩٧). وعلى الرغم من ذلك، نجح الطرفان، في فجر ٤/٥/١٩٧٣، في الوصول الى اتفاق ثان لوقف اطلاق النار(٩٨).

على أن القتال عاد فانفجر في مساء ذلك اليوم في جنوبي لبنان هذه المرة واستمر في عدة مناطق، بشكل متقطع، الى أن تم الاتفاق في ٧/٥/١٩٧٣ بين الطرفين (بحضور عدد من الوسطاء العرب الذين وفدوا الى لبنان خصيصا من أجل ذلك) على تثبيت وقف النار وتشكيل «لجنة مشتركة» لانهاء كافة المشاكل المعلقة(٩٩).

عاد القتال فتجدد على نحو أعنف من السابق قبل مضي بضع ساعات على اتفاق ٧/٥/١٩٧٣. استمرت الاشتباكات طوال الليل واشتدت منذ صباح ٨/٥/١٩٧٣ الى ان اعلن راديو بيروت في المساء أن الرئيس اللبناني طلب «من قيادة الجيش أن توقف فورا القصف الجوي على أن يتوقف كل تبادل في اطلاق النار في تمام الساعة الثامنة من مساء... الثلاثاء الثامن من شهر أيار»(١٠٠). وبالفعل كان ذلك الاعلان بداية النهاية للاقتتال بالرغم

من استمرار بعض الاشتباكات المتفرقة. وقد تثبت وقف النار بشكل حاسم بعد اجتماع «اللجنة المشتركة» مساء ٩/٥/١٩٧٣[١٠١]. وانتهت أزمة أيار رسميا مع اعلان «اللجنة المشتركة»، بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات المتصلة في ١٥ و١٦ و١٧/٥، عن أن «وجهات النظر متفقة بين الجانبين حول مختلف القضايا»[١٠٢].

ومما هو جدير بالذكر أن جانبا أساسيا من الفضل في وقف القتال عائد لقوى ودول عربية ومحلية مارست ضغوطها من أجل الوصول الى اتفاق الطرفين. فمنذ الساعات الاولى لنشوب الازمة، بدأت سلسلة من الاتصالات العربية المكثفة (أبرزها جهود الجامعة العربية ومصر وسورية والجزائر والعراق والمغرب والكويت) ورافقتها تفاعلات لبنانية أدت بمجموعها الى اتفاق وقف اطلاق النار في ٧/٤/١٩٧٣[١٠٣].

ومع تجدد القتال على نحو أعنف في ليل ٧/٤/١٩٧٣ ونهار اليوم التالي، اتخذ عدد من الدول العربية مواقف حازمة الى جانب المقاومة الفلسطينية مما شكل ضغطا حقيقيا أدى الى اسراع السلطات اللبنانية بالاعلان عن حماسها لوقف اطلاق النار. فمع توتر الجو داخليا (اشتداد القتال من جهة، واستقالة رئيس الحكومة من جهة ثانية، وقرار الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الخاص بالنزول «الى الشارع وحمل السلاح لاحباط المؤامرة» من جهة ثالثة) أعلنت سورية غلق حدودها مع لبنان وأمر الرئيس المصري موفده الشخصي بمغادرة بيروت الى دمشق في ٨/٥/١٩٧٣. وبالفعل، تم تنفيذ الاتفاق الأخير على وقف اطلاق النار، وانتهت الازمة رسميا يوم ١٧/٥/١٩٧٣ اثر ارفضاض اجتماعات «اللجنة المشتركة» المشار اليها أعلاه[١٠٤]. وكانت هذه الازمة هي الاخيرة ماقبل اشتعال نار الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣.

(ج) العمل الجماعي العربي والاختلاف العربي، وقضية فلسطين

شهدت المرحلة ما بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ قوتي جذب متعاكستين: الاولى دفعت باتجاه العمل العربي المشترك، والثانية تميزت بالاختلاف العربي.

وكان من أبرز محطات العمل العربي ـ الجماعي، والمصغر، على مستوى القمة، مؤتمر القمة العربي الرابع في ٢٩/٨/١٩٦٧[١٠٥]، ومؤتمر القمة الاسلامي في الرباط بمشاركة جميع الدول العربية باستثناء العراق في الفترة ٢٢ ـ ٢٥/٩/١٩٦٩[١٠٦]، ومؤتمر قمة «دول المواجهة» (مصر، الاردن، وسورية، والعراق، والسودان لاحقا) الاول في القاهرة في الفترة ١ ـ ٣/٩/١٩٦٩[١٠٧]، والثاني (بمشاركة الدول ذاتها) في القاهرة في الاسبوع الاول من شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠[١٠٨]، والثالث (بمشاركة اضافية من ليبيا والجزائر وبغياب الاردن) في طرابلس الغرب في ٢/٦/١٩٧٠[١٠٩]، علاوة على مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٩[١١٠]، ومؤتمر القمة العربي السادس الطارىء في أيلول(سبتمبر)١٩٧٠[١١١]، اضافة الى مؤتمر قمة الدول الخمس (مصر، ليبيا، سورية، واليمنين) في طرابلس في ٣٠/٧/١٩٧١[١١٢]. وطوال الفترة التي أعقبت ذلك وحتى حرب ١٩٧٣، انتهت الصيغ المختلفة للعمل الجماعي العربي على مستوى القمة الشاملة أو المصغرة.

أما أبرز محطات الخلاف بين الدول العربية (بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية) في الفترة ذاتها فتمثلت في الخلاف الحاد بينها:حول قبول ورفض قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢(١١٣)، و«مشروع النقاط الست» الذي اعلنه الملك حسين في ١٩٦٩/٤/٢٢(١١٤)، و«بادرة روجرز» ووقف اطلاق النار على الجبهة المصرية في ١٩٧٠/٨/٩(١١٥). هذا، عدا مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي سيبحث لاحقا.

غير أنه من المهم، في معرض استعراض أبرز سمات العلاقات الرسمية العربية في فترة ما بين الحربين، التطرق ــ ولو بنوع من التفصيل ــ الى تطورين رئيسيين اضافيين شهدتهما تلك العلاقات، وهذان التطوران هما:

□ **التحالف المصري ــ السعودي**: وتكمن أهمية هذا التحالف، غير المعلن، في كون كل طرف منه، على امتداد سنين عديدة ماضية، يتزعم قطبا من أقطاب التنازع الداخلي العربي. ومما لا شك فيه أن وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ساعدت كثيرا في الاسراع بازدياد درجة التنسيق بين السعودية ومصر الى درجة عالية.

ولعل الوساطة السعودية ــ المصرية بين السلطات الاردنية ومنظمات العمل الفدائي في اعقاب «معارك جرش» (حزيران ــ تموز ١٩٧١)، كانت أبرز المعالم التي أشارت الى بداية ذلك التنسيق. وقد أسفرت تلك الوساطة عن «مفاوضات جدّة» في ١٩٧١/٩/١٥ بين وفدين يمثل أحدهما المقاومة الفلسطينية، ويمثل الثاني النظام الاردني. ولكن هذه الجولة من المفاوضات فشلت لتنجح الوساطة، من جديد، في الاعداد لجولة ثانية من المباحثات في ١٩٧١/١١/٨. وكان فشل هذه المحاولة الاخيرة تكريسا رسميا لقطيعة جذرية حكمت العلاقات بين المنظمات الفدائية والسلطات الاردنية(١١٦).

برزت في الشهر ذاته تطورات على صعيد العلاقات العربية ــ الاميركية، دفعت بالتنسيق السعودي ــ المصري باتجاه التحالف. ففي ١٩٧٢/١١/٢٢، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الاميركية رسميا تجميدها لجهودها الخاصة بايجاد تسوية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي. وكانت بهذا التصريح تنهي نشاطا بدأته «بمبادرة روجرز» في نهاية العام ١٩٦٩ وما نجم عنها من وقف للقتال في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ وما تبع ذلك من تجديد لمهمة الدكتور «غونار يارنـغ»، مبعوث الامين العام للامم المتحدة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧١(١١٧).

فتح هذا التردي في العلاقات الاميركية ــ المصرية الباب على مصراعيه أمام جهود مكثفة بدأت السعودية ببذلها في محاولة لردم الهوة بين اميركا ومصر من جهة، ودفع الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل من أجل تطبيق القرار ٢٤٢ من جهة ثانية. وبالرغم من التجاوب المصري الشديد مع الوساطة السعودية (قرار الرئيس السادات بانهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيات في ١٩٧٢/٦/١٨(١١٨)، وزيارة حافظ اسماعيل، مستشار الرئيس السادات لشؤون الامن القومي، لواشنطن في كانون الثاني ــ يناير ١٩٧٣)(١١٩)، وبالرغم من تصعيد الضغط الدبلوماسي السعودي على الولايات المتحدة، لم تنجح الوساطة في تحقيق أهدافها ازاء التعنت الاميركي واصراره على الانحياز الكامل لاسرائيل(١٢٠).

□ **عزلة الاردن ومعركة تمثيل شعب فلسطين**: صعدت الاردن صراعها مع حركة المقاومة الفلسطينية (بعد فشل الوساطة السعودية ــ المصرية بينهما) وذلك بالاعلان عن

المشروع الخاص «بالمملكة العربية المتحدة». فقد أعلن الملك حسين، في ١٥/٣/١٩٧٢، عن استعداده منح فلسطينيي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة نوعا من الحكم الذاتي ضمن اطار مملكة توحد اقليمي فلسطين وشرقي الاردن تحت قيادته[١٢١].

اعتبرت حركة المقاومة ذلك المشروع محاولة من الملك لسحب سجادة حق تمثيل الشعب الفلسطيني من تحت أقدامها تمهيدا لعزلها عن مجمل تطورات القضية الفلسطينية في المستقبل. كذلك جاء رد الفعل العربي، على مشروع الملك، عنيفا في رفضه. ففي الوقت الذي قطعت فيه جمهورية مصر العربية علاقاتها الدبلوماسية مع الاردن بسبب ما أعلنه الملك، رفضت كل من الجزائر، ليبيا، سورية، الكويت، اليمن الجنوبية، العراق وسورية مشروع «المملكة العربية المتحدة». وانفردت حكومة السودان في ترددها في الاعلان عن موقفها[١٢٢].

وفي ظل عزلة الاردن، عربيا وفلسطينيا، ازداد التوتر في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية مباشرة بعد اعلان السلطات الاردنية في ١٥/٢/١٩٧٣ اعتقال مجموعة فدائية كبيرة (من فتح) دخلت الى الاردن بقيادة «أبو داوود»، لتنفيذ سلسلة من العمليات ضد المؤسسات الاردنية والمسؤولين الاردنيين. كما أن عملية احتلال مبنى السفارة السعودية في الخرطوم في ١/٣/١٩٧٣ لاطلاق سراح «أبو داوود» ومجموعته، ورفض الاردن لذلك، أزمت العلاقات بين المنظمات الفدائية وبين السلطات السودانية والاردنية[١٢٣].

وقد أحكم طوق العزلة الاردنية عندما قام بلدان عربيان هما مصر وتونس بتبني موضوعة «الكيان الفلسطيني» وما عناه ذلك من التمييز بين الهوية الفلسطينية والاردنية. فقد اعلن الدكتور محمد حسن الزيات، وزير الخارجية المصري آنذاك، في مجلس الامن الدولي بتاريخ ٦/٦/١٩٧٣ أن «للأمة الفلسطينية» حقوقها في قيام دولة ضمن حدود قرار التقسيم الذي أقرته الامم المتحدة في العام ١٩٤٧[١٢٤]. وفي الوقت الذي ردت فيه الاردن على التصريح المصري بتكثيف اتصالاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول العربية خارجيا، وبسياسة «انفراجية» داخليا، اعلنت تونس، على لسان الرئيس حبيب بورقيبة في ٦/٧/١٩٧٣ أن الكيان الاردني كيان «مصطنع» وأنه من الضروري العمل لاقامة دولة فلسطينية. وقد تردت العلاقات الاردنية ـ التونسية على أثر ذلك مما أدى الى قطع صلاتهما الدبلوماسية في ١٥/٧/١٩٧٣[١٢٥].

الا أن وصول المساعي السعودية لدى الولايات المتحدة (للضغط على اسرائيل وتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢) الى طريق مسدود، واكتمال الاستعدادات العسكرية السرية في مصر وسورية، دفعت البلدين لتحسين العلاقات مع الاردن مما نجم عنه عقد مؤتمر قمة ثلاثي في القاهرة وعودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الاردنية الى حالتها الطبيعية في ١٢/٩/١٩٧٣[١٢٦]. وكان ذلك أحد آخر «الرتوش» السياسية التي موهت حركة الاستعداد العسكري المصري ـ السوري لشن الحرب التي سرعان ما انفجر بركانها يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. وبهذا، انتهت مرحلة كاملة من عمر تطور القضية الفلسطينية. وبدأت مرحلة جديدة.

(١) حول العوامل المتفاعلة التي أدت الى اندلاع القتال، انظر: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩) الصفحات ١٦٦، ١٥٦، ١٨٥، ٢٥٢ ــ ٢٥٤. ٢٨٦ ــ ٢٨٨، و ٢٩١ ــ ٢٠٢. ايضا حول مواقف الدول العربية أنظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩) الصفحات ١٦٨ ــ ١٦٩، ١٩١، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٩ ــ ٢٢٧، ٢٣١ ــ ٢٣٣، ٢٣٨ ــ ٢٣٩، ٢٧٢، ٣٠٤، ٣١٢ ــ ٣١٣، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٤١، واخيرا: هنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨ ــ ١٦٩.

(٣) حول مواقف الدول العربية المختلفة من اميركا وبريطانية اثر اعلان ج.ع.م. عن تواطئهما مع اسرائيل في الحرب، أنظر الوثائق المتعلقة بذلك في **المصدر نفسه**، ص ٣٢١، ٣٢٥ ــ ٣٢٧.

(٤) حول وقف اطلاق النار وعدم التزام اسرائيل به واستمرار المعارك، أنظر: الوثائق الخاصة بذلك في **المصدر نفسه**، ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨.

(٥) أنظر الوثائق الخاصة باستقالة الرئيس عبد الناصر وردود الفعل العربية في، **المصدر نفسه**، ص ٢٥٨ ــ ٢٦٤.

(٦) هنري كتن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩، ١٢٠، ١٣٢.

(٧) عبد الكريم أبو النصر، «أسرار الثورة الفلسطينية»، **ملحق النهار السنوي: الشعب الفلسطيني**، بيروت: دار النهار للطباعة والنشر، ص ٥٣.

(٨) **المصدر السابق**، ص ٥٥. ايضا أنظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠٠.

(٩) عبد الكريم أبو النصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(١٠) الا اذا أشير الى غير ذلك اشارات محددة، جميع المعلومات الواردة حول ازمة شباط (فبراير) ١٩٦٨ أدناه، مستقاة من المصادر الرئيسية التالية: (١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٨٥، ٩٥، ١١٥ ــ ١١٧. (٢) **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني**، بيروت: مركز الابحاث ــ م.ت.ف. ١٩٧١، ص ٣٣ ــ ٣٧. (٣) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ٩٣ ــ ٩٥، ٩٦، ٩٨.

(١١) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، ص ١١٥. ايضاً: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(١٢) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦. ايضا: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(١٣) انظر: **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(١٤) عبد الكريم أبو النصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥. وحول الوثائق الخاصة بذلك أنظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨ ــ ٢٠٢.

(١٥) الا اذا أشير الى غير ذلك بشكل محدد، جميع المعلومات الخاصة بالازمة الثانية بين الاردن والفدائيين في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨، معتمدة على ما ورد في الصفحات المحددة في المصادر التالية: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ ــ ٥٢، ايضا: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥ ــ ٨٨، ٩٦ ــ ٩٧، ١٣٦ ــ ١٤١. أما الوثائق الخاصة بذلك فيمكن الرجوع اليها في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣٦ ــ ٨٥٨ و ٨٦١ ــ ٨٦٣.

(١٦) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣٦.

(١٧) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، أنظر ايضا: **الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨**، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(١٩) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٨ ــ ٥٢. ايضا، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩ ــ ١٤٠.

(٢١) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة، جميع ما يرد أدناه من معلومات حول الصدام المسلح بين الاردن والفدائيين في شباط (فبراير) ١٩٧٠، مستقى من المصدرين الرئيسيين التاليين: **المصدر نفسه**، ص ٥٣ ـ ٦٣، **واليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر**، بيروت: مركز الابحاث م.ت.ف. ١٩٧١، ص ١٠٧ ـ ١٤٨.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٢. أيضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣. ايضا، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**. ايضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٤.

(٢٧) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.

(٢٨) الا اذا أشير الى غير ذلك بذكر مصادر محددة، جميع المعلومات الواردة أدناه حول أزمة حزيران (يونيو) ١٩٧٠ بين الفدائيين والاردن، مستمدة من المصدرين التاليين: اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٩ ـ ٥١٠، ٥١٣ ـ ٥١٥، ٥١٧ ـ ٥١٩، ٥٢٢ ـ ٥٢٤، ٥٢٨ ـ ٥٢٩، ٥٣٢ ـ ٥٣٣، ٥٣٥ ـ ٥٣٦، ٥٤١ ـ ٥٤٢، ٥٤٥ ـ ٥٤٧، ٥٧١. أيضا، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ ـ ٩٥ و ٤٠٨ ـ ٤١٠.

(٢٩) أنظر، **المصدر نفسه**، ص ٦٥ ـ ٦٧.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٧٩. ايضا انظر، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٤.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٥١٤ ـ ٥١٥.

(٣٢) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠. ايضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٨.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٣٨. ايضا انظر: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٤ ـ ٨٩. أيضا أنظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٢، ٥٤٦، ٥٥١ ـ ٥٥٢

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٤١.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٩.

(٣٧) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٨ ـ ٤١٠.

(٣٨) الا اذا أشير الى غير ذلك بمصادر محددة، جميع ما يرد أدناه حول «معارك ايلول» ١٩٧٠، مستقى من: **المصدر نفسه**، ص ١٤١ ـ ٢٤٧ بالاضافة الى الوثائق الملحقة في الصفحات ٤٠٧ ـ ٣٧٣ ثم ٤١٠ ـ ٤٤٩. أيضا **اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف ١٩٧١ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣، ٢٥٩ ـ ٢٦٠، ٢٦٥ ـ ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٨ ـ ٢٧٩، ٢٨٥ ـ ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢ ـ ٣٠٣، ٣٢٢ ـ ٣٢٣، ٣٣١، ٣٤٨ ـ ٣٤٩، ٣٥٠ ـ ٣٥١، ٣٥٣ ـ ٣٥٥، ٣٦٤ ـ ٣٦٨، ٣٧٠ ـ ٣٧١، ٣٨٢ ـ ٣٨٤، ٣٨٩ ـ ٣٩٢، ٣٩٦ ـ ٣٩٨، ٤٠٣ ـ ٤٠٥، ٤٠٩ ـ ٤١٢، ٤١٥ ـ ٤١٨.

(٣٩) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦ ـ ١٠٠.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧ ـ ١٤٠.

(٤٢) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في **المصدر نفسه**، ص ٤١٠ ـ ٤١١.

(٤٣) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤١٨ ـ ٤٢٠.

(٤٤) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٤٥) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤٦) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٢٦ ـ ٤٣٥.

(٤٧) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٧.

(٤٨) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٤١ ـ ٤٤٧.

(٤٩) جميع المعلومات الواردة أدناه حول الصدام المسلح الكبير والاخير بين العمل الفدائي والسلطات الاردنية في تموز (يوليو) ١٩٧١، مستقاة من **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الرابع عشر،

بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، المجلد الرابع عشر، ١٩٧٣، كما وردت، بشكل متقطع في مطلع وصف حوادث كل يوم في الصفحات ١٧ ــ ١١٦.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٤، اما المعلومات المحددة حول بدايات القتال وتصاعده فواردة في الصفحات: ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٣١، ٣٧، ٤٧ ــ ٤٨ و ٥٤.

(٥١) حول الوصف التفصيلي للمعارك العسكرية، انظر، **المصدر نفسه**، ص ٥٩ ــ ٦٠، ٦٤، ٧٠ ــ ٧١، ٨٠، ٨٣ ــ ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٥.

(٥٢) حول الاتصالات الفلسطينية بالجهات العربية المختلفة، انظر، **المصدر نفسه**، ص ٢٣، ٣٧ ــ ٣٨.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٠.

(٥٤) انظر، **المصدر نفسه**، ص ٦٠، ٧١، ٧٤ ــ ٧٥، ٨٠.

(٥٥) حول مواقف الدول العربية المختلفة، انظر، **المصدر نفسه**، ص ٦٥، ٧٤ ــ ٧٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٤.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٤ ــ ٨٦.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٨٩ ــ ٩٠.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٥.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ٩٨.

(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٨ ــ ٩٩، ١٠٢ ــ ١٠٣.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٦.

(٦٤) انظر: **اليوميات الفلسطينية**، المجلد التاسع، بيروت: مركز الابحاث ــ م.ت.ف. ص ١٧٣ ــ ١٧٥. ايضا: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ١٨٤ ــ ١٨٥. ايضا انظر، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٧٣ ــ ١٧٥.

(٦٥) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٦. ايضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٢. ايضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣.

(٦٦) اليوميات الفلسطيفية، المجلد التاسع، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٥.

(٦٧) حول الدور العربي التوفيقي في الازمة انظر: **المصدر نفسه**، ص ١٨٧ ــ ١٨٨ و ٢٢٥ ــ ٢٦٦. ايضا: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٦.

(٦٨) انظر، **المصدر نفسه**، ص ١٨٧. ايضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٨ ــ ٢١٩. ايضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٨ ــ ٢١٩.

(٦٩) انظر، **الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩**، ص ٥٥ و ١٨٧. ايضا: **الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩**، ص ٢٢٤ ــ ٢٢٧.

(٧٠) **الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩**، ص ٥٩ و ١٨٩.

(٧١) **المصدر نفسه**، ص ٦١ و ١٨٩.

(٧٢) انظر، **المصدر نفسه**، ص ٦٢ و ١٩٢ ــ ١٩٤. ايضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٣. ايضا، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٣.

(٧٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥ ــ ١٩٨. ايضا، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٤ ــ ٤٤٠.

(٧٤) حول الاتصالات والوساطات والضغوط العربية، انظر، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢ ــ ١٩٦. ايضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٤ ــ ٣٣٨.

(٧٥) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣ و ١٩٧.

(٧٦) انظر، **المصدر نفسه**، ص ٦٣ ــ ٦٤ و ١٩٨. ايضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٦ ــ ٤٥٧. ايضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٦ ــ ٤٥٧.

(٧٧) انظر اليوميات الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣١. ايضا: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩. ايضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧١.

(٧٨) أنظر، بلال الحسن «المقاومة فلسطينيا»، **شؤون فلسطينية** العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٧٢ ص ٢٣٣.

(٧٩) أنظر «الملف ٢١٠» حول «لبنان والقضية الفلسطينية» (من محفوظات ارشيف مركز الابحاث ـــ م.ت.ف. في بيروت) وبالذات قصاصات الصحف التالية:

Daily Telegraph, 24/8/1971.

Guardian, 24/8/1971.

Daily Star, 27/8/1971.

وصحيفة **النهار**، بيروت في ١٢/٨/١٩٧١ و ٢٧/١١/١٩٧١.

وصحيفة **الحياة**، بيروت في ١٢/٨/١٩٧١.

ايضا، فان جميع الاشارات الواردة لاحقا للصحف العربية والاجنبية مجموعة في الملف ذاته.

(٨٠) انظر، الحسن «المقاومة فلسطينيا»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٤.

(٨١) انظر، **المصدر نفسه**. أيضا:

International Herald Tribune, 29/2/1972.

(٨٢) انظر، صحيفة **النهار**، بيروت بتاريخ ٢٩/٢/٧٢.

(٨٣) انظر **المصدر نفسه**، اعداد ٢٩/٢، ٢/٣، ٣/٣/١٩٧٢. و**الانوار**، بيروت ٣/٣/١٩٧٢. **المحرر**، بيروت ٤/٣/١٩٧٢.

(٨٤) انظر، بلال الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **شؤون فلسطينية** (العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٢) ص ٢٢١. أيضا الصحف التالية:

Financial Times, 6/3/1972.

Daily Star, 5/3/1972.

والنهار اعداد ٥ ـــ ٦ ـــ ٧/٣/١٩٧٢.

والانوار، ٦/٣/١٩٧٢.

(٨٥) للاطلاع على «البلاغ الخاص» المشار اليه انظر: **الهدف**، بيروت، ٢٣/٩/١٩٧٢. كذلك مقالة بلال الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **شؤون فلسطينية** عدد ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٢١٧ ـــ ٢١٩. وحول بداية الازمة انظر الصحف التالية:

London Times, 18-19/9/1972.

International Herald Tribune, 19-21/9/1972.

Guardian, 19-21/9/1972.

Financial Times, 19/9/1972.

Daily Telegraph, 19/9/1972.

كما هي محفوظة، وفقا لما ذكر سابقا، في ملف ٢١٠ في أرشيف مركز الابحاث ـــ م.ت.ف.

(٨٦) الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **المصدر نفسه**، ص ٢١٨.

(٨٧) **المصدر نفسه**، ص ٢١٩. أيضا **الاهرام**، القاهرة، ٢٢/٩/٧٢.

(٨٨) انظر ملف ٢١٠ عن «لبنان والقضية الفلسطينية» وبالذات المجلد رقم ٢٤. في محفوظات مركز الابحاث ـــ م.ت.ف.

(٨٩) الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **مصدر سبق ذكره**، أيضا في الصحف التالية كما هي محفوظة في مجلد رقم ٢٤، ملف ٢١٠، في مركز الابحاث ـــ م.ت.ف.

Daily Star, 29/9/1972.

النهار، بيروت، ٢٥، ٢٨/٩/١٩٧٢.

المحرر، بيروت، ٢٩/٩/١٩٧٢.

(٩٠) أنظر الصحف التالية في سجلد رقم ٢٤، في مركز الابحاث ـــ م.ت.ف.

Daily Star, 2/10/1972.

والنهار، ٢/١٠/١٩٧٢.

(٩١) أنظر صحيفة: *International Herald Tribune*, 5/10/1972.

(٩٢) الا اذا أشير الى غير ذلك بمصادر محددة، المعلومات عن أزمة أيار (مايو) ١٩٧٣ مستقاة من الدراسة الوثائقية الوقائعية التي أعدها عصام الصالح. أنظر، عصام الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص ٢٤٩ ـــ ٢٧٦.

(٩٣) أنظر: *The Economist*, 21/4/1973.

Daily Star, 22/4/1973.

كما وردت في ملف ٢١٠ في المجلد الخاص بالشهرين الرابع والخامس من العام ١٩٧٣ والاستشهادات التي ترد في الصحف التي تلي هي ايضا من الملف ذاته، مركز الابحاث ـــ م.ت.ف.

(٩٤) أنظر الصحف التالية:

New York Times, 28/4/1973.

Daily Star, 30/4/1973.

المحرر، بيروت، ٢٨/٤/١٩٧٣.

النهار، بيروت، ١/٥/١٩٧٣.

(٩٥) أنظر الصحف التالية:

New York Times, 3/5/1973.

London Times, 3/5/1973.

Daily Telegraph, 3/5/1973.
Guardian, 3/5/1973.
International Herald Tribune, 3/5/1973.

(٩٦) أنظر الصحف ذاتها، بتاريخ ٤/٥/١٩٧٣.

(٩٧) الصالح «أحداث أيار في لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤ ج.

(٩٨) أنظر الصحف ذاتها في الحاشية ٩٦، بتاريخ ٥/٥/١٩٧٣.

(٩٩) الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(١٠١) أنظر الصحف التالية:
New York Times, 9/5/1972.
Financial Times, 9/5/1972.
Daily Telegraph, 9/5/1972.

(١٠٢) الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ ــ ٢٦٦.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(١٠٥) وحول مقدمات ونتائج المؤتمر، أنظر: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، الصفحات ١٩ ــ ٣١، ٤٠ ــ ٥٠، و٥٥ ــ ٥٨. كذلك: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، الصفحات ٣٨٦، ٥٤٠، ٦٤٠، ٦٦٦ ــ ٦٦٨.

(١٠٦) وفيما يتعلق بالمؤتمر الاسلامي، راجع: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٧. ايضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، الصفحات ٣٩٦ ــ ٤٠٣.

(١٠٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، صفحة ٧. كذلك: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، الصفحات ٣٦١ و٣٨٤.

(١٠٨) اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠٥.

(١٠٩) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٨٧.

(١٠٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٨ ــ ١٤. كذلك: الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، الصفحات ٥٢٤ ــ ٥٢٨ و٥٣٠ ــ ٥٣٢.

(١١١) حول مؤتمر القمة العربي السادس الطارىء، انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٢، ٣٨٩ ــ ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤١٠، و٤١٥. كذلك: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤، ٢١٩ ــ ٢٢٠، ٢٢٩ ــ ٢٣٠، ٢٣٤ ــ ٢٣٥، ٢٤٠، و٢٤٣ ــ ٢٤٥.

(١١٢) أنظر شؤون فلسطينية، العدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، الصفحة ١٨٥.

(١١٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤٥.

(١١٤) حول مشروع الملك وردود الفعل الفلسطينية والعربية، أنظر المصادر التالية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥ ــ ١٥٧ و١٦٠. ايضا: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، ص ١٣٩ ــ ١٤٢.

(١١٥) انظر: Leila Kadi, The Arab-Israeli Conflict-The Peaceful Proposals 1948-1972 (Beirut, 1973), p. 79.

(١١٦) حول الوساطة السعودية ــ المصرية الاولى والثانية ونتائجهما، انظر: شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ١٩٤ ــ ١٩٧. أيضا، العدد ٦، كانون ثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ١٩٣ ــ ١٩٦، ٢١٠ ــ ٢١١.

(١١٧) حول النشاط الدولي الخاص بالقضية في هذه الفترة وموقف الولايات المتحدة، أنظر: قاضي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ ــ ٧٧، ٧٩، ١٠٢. ايضا: شؤون فلسطينية، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ١٥٩ ــ ١٦١. كذلك: العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٧١، ص ١٥٠ والعدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٧١، ص ١٥٢.

(١١٨) شؤون فلسطينية، العدد ١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص ٢٥١.

(١١٩) المصدر نفسه، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ٢٠٩ ــ ٢١١.

(١٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٦، تشرين اول (أكتوبر) ١٩٧٣، ص ١٧٩ ــ ١٨١.

(١٢١) من أجل الاطلاع على النص الكامل للمشروع أنظر: قاضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ ــ ١٠٥. أيضا: شؤون فلسطينية، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥.

(١٢٢) حول مواقف الدول العربية من مشروع

الملك حسين انظر، **المصدر نفسه**.

(١٢٣) حول عملية «أبو داوود» وعواقبها في الاردن وفي السودان، انظر: **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ١٨٦ ــ ١٨٧، ١٨٨ ــ ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٦ ــ ٢٠٧.

(١٢٤) **المصدر نفسه**، العدد ٢٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ص ٢٢٥.

(١٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٤، ٢٢٧.

(١٢٦) **المصدر نفسه**، العدد ٢٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ص ١٧١.

المشاغل الوطنية الفلسطينية في ١٩٣٠ كما عكستها جريدة «مرآة الشرق»

سميح شبيب

شكلت سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين، تحدياً بارزا للقوى السياسية الفلسطينية. وافسحت في المجال للقوى الاكثر جذرية في البروز كرد فعل على هذا التحدي. وكانت القوى العربية القومية مؤهلة، اكثر من غيرها، للتعبير عن واقع الحال السياسي، ولنقد التشكيلات السياسية القائمة في فلسطين، وللدعوة للاستقلال الوطني والقومي، وفضح دور الانتداب البريطاني كاستعمار يقوم على تقويض دعائم الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتقوية دور الحركة الصهيونية في فلسطين من جهة اخرى. وعندما ارتأت صحيفة «مرآة الشرق»(*) ان تعهد بتحريرها لاكرم زعيتر، فانما ارادت ان تتخذ خطا قوميا متميزا. وقد عبر زعيتر عن التيار القومي عبر صفحاتها حتى اقصائه وابعاده عنها بقرار انتدابي، ولم يكن يعبر عن رأيه الشخصي. وقد اوضحت ادارة «مرآة الشرق» اسباب تسلم زعيتر لتحريرها بقولها: «رأت ادارة هذه الجريدة ان تتمشى مع نظم النشوء والارتقاء، فعزمت على التقدم بالجريدة الى الامام خطوات واسعات في تحريرها وتنظيمها، وادارتها واخبارها، وهي تستعد لتنفيذ عزمها بحيث لا تنتهي مواسم الاعياد الا وقد اخرجت عزمها الى حيز العمل. فعهدت الى الاستاذ اكرم افندي زعيتر الاشتراك بتحرير هذه الجريدة. وهو من شبابنا الناهضين الراقين المشهود لهم بصدق الوطنية والاخلاص والغيرة. فلنا وطيد الامل ان نتعاون والقراء على خدمة الامة خدمة صحيحة، ورفع شأن هذا الوطن»(١).

نقد التشكيلات السياسية القائمة في فلسطين

حتى سنة ١٩٣٠ كانت اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني هي التشكيل

(*) جريدة تبحث في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يحررها بولس شحادة تصدر مرتين في الاسبوع.

السياسي البارز في فلسطين. وكانت كافة الامور السياسية المتعلقة بالنضال الوطني منوطة بها. وغالبا ما راهنت اللجنة التنفيذية، بحكم تركيبها الاجتماعي، وابعاد رؤيتها السياسية، على امكانية الاتفاق مع الانتداب البريطاني وتحقيق بعض المكاسب الوطنية عن طريقه. بينما كان الاتجاه القومي المتنامي في فلسطين على نقيض ذلك؛ فقد رأى في الانتداب استعمارا يهدف الى تقويض المجتمع الفلسطيني، وتسهيل اقامة وطن للحركة الصهيونية بديل فيه. لذا فقد دعا القوميون في فلسطين الى نيل الحرية عبر الكفاح، وليس عن طريق المفاوضات مع الانتداب البريطاني. وقد شددت «مرآة الشرق» على ذلك، وكتبت: «الحرية تؤخذ ولا تعطى، وهي ذات مهر غال، وثمن رفيع، ولا ينالها الا من قدرها حق التقدير، لا حرية حيث لا تضحية، ولا استقلال الا بجهاد»[٢]. واشارت «المرآة» الى ان ما تعانيه فلسطين من ازمات سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتعلق بما يتخذه الانتداب من اجراءات معادية للفلسطينيين، وليس من جراء النشاط الصهيوني فحسب، بل ان هنالك امراضا داخلية تتعلق بالبنية السياسية الفلسطينية تحديدا. وتساءلت الجريدة: «لماذا نلوم الصهيونية ونحن الذين نبيعها اراضينا؟ لماذا نقاوم الاستعمار وزعماؤنا يضحون بكل مصلحة قومية في سبيل اغراضهم الحزبية؟ لماذا نشكو الفقر، واغنياؤنا يمتصون دم الفلاح؟ لماذا نرسل الوفود الى الغرب، والمصيبة من الداخل؟ اروني هل ضحى غني في سبيل امته؟ هل الف اغنياؤنا، بعد تلك المؤتمرات والقرارات، شركة لانقاذ الاراضي؟ هل كف بعض متزعمي طولكرم عن السمسرة والخيانة؟ المرض داخلي يا قوم فاجتنبوه»[٣]. ولم تكتف «المرآة» بهذا النقد الشديد للاوضاع الداخلية، بل انها تناولت اللجنة التنفيذية بالتحديد وكتبت تحت عنوان «ملاحظات» مقالا تناول اجتماع اللجنة التنفيذية بالنقد، وجاء فيه: «لاحظنا ان برنامج الاجتماع ينص على انه سيبدأ في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر فافتتحت الجلسة في الرابعة والنصف. لاحظنا ان الجدال كان يطول حول نقاط طفيفة، لاحظنا أن بعض الاعضاء كانوا يصوتون للشيء دون معرفته، لاحظنا ان عدد اعضاء اللجنة ٤٨، لم يحضر منهم اكثر من ٢٨ عضوا، فالاعضاء تخلفوا عن الحضور دون عذر، والبلاد تجتاز مثل هذا الدور الخطير الرهيب. يجب أن يسجل عليهم هذا التقاعس بملء الاسف، وان نقول لهم استقيلوا او اتركوا الميدان لمن هو أكثر غيرة منكم على مصلحة الوطن»[٤]. ويمكن اعتبار ما جاء في هذا النقد من اوضح وأشد ما كتب بحق اللجنة التنفيذية وما كان يجري في اجتماعاتها، لا سيما وانه يتضمن دعوة صريحة لضرورة اقالة اللجنة التنفيذية، لحساب اناس «أكثر غيرة على مصلحة الوطن».

ودعت «المرآة» الى المصارحة السياسية والعزوف عن المداهنة والرياء في العمل الاعلامي، والسياسي، لان طريق المصارحة، هو اقصر الطرق نحو تصحيح الاوضاع الداخلية. وكتبت تحت عنوان «نريد صراحة» تقول: «اذا استطعنا ان نقول للخائن انت خائن وللسمسار انت سمسار، وللمداهن انت مداهن، قلت الخيانة وتلاشت السمسرة وتبخر الدهان. في الامة فئة من الناس تدعي الوجاهة، وتكتسب الزعامة ثم تساوم الخصم على البلاد، فلم لا نصارحها القول باننا على علم من خيانتها... ان من السماسرة، وباعة الاراضي من هم اعضاء الجمعيات الوطنية والهيئات القومية، يضللون الناس، ويضحكون من ذقونهم، فلماذا لا يرفضون منها. الوطنية، لا تجتمع مع السمسرة على الاوطان،

والشرف لا يتفق وبيع الاراضي. لا يكفي ان نمتنع عن بيع الارض والسمسرة، وانما الواجب علينا ان نقرر بصراحة موقفنا نحو الحاضرين. على اللجنة التنفيذية ان تنشر اسماءهم على الصحف وبدون تعليق»(٥). واعتبرت «المرآة» ان انتقاد اللجنة التنفيذية هو عمل ضروري لتصحيح الاوضاع، وخدمة للاهداف الوطنية، وذلك بعد حملات اعلامية قادها بعض خدمة اللجنة التنفيذية في محاولة للإبقاء على الاحوال السياسية كما كانت عليه؛ وكتبت: «ان حرصنا على الاتحاد، وثقتنا باللجنة التنفيذية لا يمنعاننا من توجيه الانتقادات اليها ما دامت الغاية التي نجاهد في سبيلها واحدة ترمي الى خدمة هذه الامة»(٦).

واشارت «المرآة» الى مدى خطورة الاوضاع في البلاد، كيف ان الزعماء يتناطحون بالرغم من خطورة الاحداث. وكتبت مقالا مطولا تحت عنوان «الوطن في خطر والزعماء يتناطحون» جاء فيه: «لسنا بحاجة الى من يشعرنا بالخطر المحيق، اذ الكل منا ينوء تحت اثقال البلاء النازل بالوطن، والحوادث والايام تنطق بلسان حالها ان الوطن في خطر، وان الامة تسير الى الفناء. ونظرة يلقيها الفرد على حالة البلاد الراهنة كافية لان يعلم ان الوطن في خطر»(٧). ويتابع المقال وصفه للحال الفلسطينية: «هؤلاء الشبان الذين عليهم يعتمد الوطن، او على جماجمهم يشاد استقلاله منصرفون الى ما لا يفيد، متشـاقون متنابذون مطايا للشيوخ. لا وحدة تجمـع كلمتهم، ولا مبدأ يتـوج جهادهم؟ ومـا أكثر المخنثين منهم. ها هم الشيوخ يعيشون لا للكفاح والشرف، ولكن لعد الايام وتمضيتها بالاكل والشرب والنوم. هذه هي المرأة الفلسطينية اداة من ادوات البيت لا اثر لها في المجموع، ولا فضل لها على الامة؛ اما الجمعيات النسوية فقد انشئت لالقاء الخطب وللشهرة الكاذبة. هذا هو الاستاذ يعلم طلابه العبودية، ولا ينفث في روعهم حب الجهاد والكفاح. اما الغني فقد توارى عن الانظار، فاكتنز الدينار وما درى ان شحه سيجعله غريبا في وطنه ذليلا في بلاده. اما المتعلم فاستخدم علمه بما يضر لا بما يفيد. اما العالم الفقيه الخطيب فكأنه غير موجود في البلاد»(٨).

وتبلغ «المرآة» قمة نقدها للتشكيلات السياسية الفلسطينية، عندما تدعو القراء الى مقاومة بعض رموز الهيئات القومية، والوطنية، فهي، بعد ان تتهمهم بالسمسرة لمصلحة الصهيونية، تقول: «في الهيئات القومية الوطنية، والدينية سماسرة يحملون في ايديهم اليسرى صكوك ثقتنا بهم وفي ايمانهم معاول يحفرون بها قبورنا. وعلى هذا، فاذا لم نقاومهم المقاومة الصريحة الجدية عمهوا في طغيانهم.. لسنا نخشى الشقاق في صفوف الامة اذا حاربناهم، فالاتحاد القائم على المداهنة والغش والريـاء اتحاد مزيف مضر، وفئة قليلة تعمل باخلاص وصراحة وصدق خير من اتحاد سداه النفاق والغش ولحمته الرياء والهوادة»(٩).

الدعوة لتأسيس تشكيلات سياسية جديدة

وقد ترافقت الدعوة لتأسيس تشكيلات سياسية جديدة في فلسطين، مع حملة «المرآة» على القيادات السياسية القائمة، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية، ووصفها بالعجز، ونعت بعض رموزها بالخيانة. وقد كانت مراهنة «المرآة» على الشباب، فكتبت تحت عنوان

«الى الشباب: اقتحموا الميدان ونظموا صفوفكم»، تقول: «الميدان خال من فرسان شجعان، والوطن يئن مما يعاني. هذه السجون مليئة بالاحرار الذين ذنبهم انهم كانوا سباقين في ساحة الجهاد. هذه القوانين تسن، ولا يؤخذ للامة في سنها رأي، ولا يعمل لها مشورة. هذه الغرامات تفرض على القرى العربية البائسة. هذه الصحف المخلصة تغلق دون محاكمة وانذار. هذه ابواب الهجرة مفتوحة لكل دخيل. هذا قانون جرائم الفساد، سلوا المظفر، وحمدي، والكيالي عنه. هذه هي المحاكم قد حكمت، حتى الآن، على سبعة عشر عربيا، وعلى يهودي واحد بالموت. ايصح بعد ذلك ان يترك الشباب الميدان لاناس خلقوا لغير الجهاد تسيرهم الاهواء والاغراض وتلعب بهم الشهوات والنزعات؟ هذا لا يجوز. ان هيئاتنا الوطنية قد قامت بقسطها الوافر من الجهاد، ولكن هذا الجهاد الذي لا يسعره الشباب ولا يلظيه، هو والجمود سواء. اذن فليقتحم الشبان ميدان العمل ولينظموا صفوفهم، وليؤلفوا جماعاتهم. انا نقول لهم يا قوم استيقظوا فهل نلقى منهم آذانا صاغية، وقلوبا واعية؟ ام يظلون ساهين لاهين؟»(١٠). ودعت «المرآة» شباب القومية من الاستقلاليين الى تأليف كتلة سياسية تناضل من اجل استقلال الوطن وكتبت «اين هم الشباب الاستقلاليون الذي على نشاطهم، وعلى اعمالهم تجري عملية انقاذ هذا الوطن المقدس من أيدي مغتصبيه؟! الا يوجد في فلسطين فئة متجانسة متفاهمة من الشباب الناهض تستطيع ان تكون كتلة قوية فتنهض للعمل في هذه الآونة التي نرى فيها انواع المظالم والاضطهادات تنصب على رؤوس نخبة رجال الامة»(١١).

وعلى اثر اكتشاف كميات من الاسلحة تصل عن طريق ميناء حيفا الى الحركة الصهيونية ومنظماتها المسلحة، قامت «المرآة» بحملة صحفية واسعة، حملت فيها على الحركة الصهيونية، معتبرة ان وصول الاسلحة الى فلسطين يعني، وبصراحة، نية الحركة الصهيونية على احتلال البلاد وطرد سكانها الاصليين. لذا فقد دعت «المرآة» الى تأسيس جيش الدفاع الفلسطيني. وكتبت في هذا السياق تقول: «شبعنا اقوالاً، نريد اعمالا، هذا ما تردده الافواه الآن. وقد اعتزم فريق من الشباب المخلص ان يعملوا، فقرروا تأليف كتلة تسمى جيش الدفاع، لها من اسمها ما يدل على مقاصدها، تطوف فلسطين، مدنها وقراها، لايقاظ الروح الوطنية وهزها، وللتبشير بمبدأ الاحتفاظ بالاراضي، وتشجيع المصنوعات الوطنية، وستتفق على يوم البدء بزحفها، فمن يريد ان يعمل من الشباب المخلصين، ومن يرى في نفسه القدرة على السير، ومن يستطيع ان يضحي باسبوع او أكثر من وقته في سبيل وطنه، ومن لا يخشى الصعاب ويود ان يكون جنديا في جيش الدفاع، نرجوه ان يتفضل علينا باسمه. الوطن في خطر. فمن هو الذي يعمل ولايقول، ويقتحم الميدان غير هياب؟»(١٢). وتحت العنوان ذاته، كتبت «المرآة» مقالا آخر، هددت، من خلاله، سماسرة الارض من عقاب جيش الدفاع، وقالت: «لسنا نحتاج، للتدليل على اهمية جيش الدفاع وفائدته، الى اكثر من أن نقول بان غاية الغايات من عملية الزحف ستكون التبشير بمبدأ الاحتفاظ بالارض، وقد يبدأ العمل في منطقة طولكرم التي امتلأت بالسماسرة والانذال، لانه لن تبقى فلسطين لنا اذا ابتاع اليهود اراضيها. فتعالوا يا شباب فلسطين نعمل، ولو عملا واحدا، وكفوا عن التبجح بالاقوال الضخمة التي لا تجدي، فلا المقالات الحماسية، ولا الخطب الرنانة، ولا الاجتماعات الشديدة تكفي لانقاذ امة تبيع وطنها،

فتعالوا نعالج الداء في موطنه، تعالوا نجابه السماسرة بخيانتهم في عقر دارهم، تعالوا نسير باسم الله والوطن»[١٣]. وفي العدد ذاته، نشرت «المرآة» على صدر صفحتها الاولى قصيدة «الفدائي»[١٤] المعروفة للشاعر ابراهيم طوقان، ومطلعها:

لا تسل عن سلامته　　　روحه فوق راحته

ولم تشر لاسم الشاعر صراحة، بل ذكرت انها قصيدة «لشاعر فلسطيني كبير» وكان ابراهيم طوقان، آنذاك، يود اخفاء اسمه. وفي سياق الدعوة الى تشكيلات سياسية، دعت «المرآة» صراحة لتأليف حزب سياسي من الشباب، وقالت: «الفوا لكم حزبا، واسسوا له فروعه في جميع البلدان، واتخذوا لكم مركزا وضحوا بانانياتكم، وشخصياتكم، وليكن كل فرد منكم جنديا لا قائدا، وليكن قائدكم الوحيد ميثاقكم الوطني، واخلاصكم للبلاد»[١٥].

الدعوة للاستقلال

وحملت «المرآة» لواء التحرر من الانتداب البريطاني، ومحاولة الاستقلال الوطني؛ فالعدو ليس الصهيونية فحسب، بل الانتداب أيضا. وهذا ما تفردت به، حتى ذلك الحين، الدعوة القومية عن سواها. كتبت «المرآة» في هذا السياق: «لا بأس في توجيه اكبر عناية الى التخلص من الصهيونية، ولكن الواجب علينا ان لا ننسى الانتداب الذي يظاهرها. واذا كنا غير قادرين على الظفر باستقلالنا فيجب ان لا يمنعنا ذلك من الجهر باننا استقلاليون ونعمل في سبيله»[١٦]. كما دعت «المرآة» الى الاستقلال الاقتصادي، وتشجيع المصنوعات الوطنية، وكتبت تحت عنوان «الى التجار»: «رأت الامة، ممثلة بمؤتمراتها، الا تشجع الا المصنوعات الوطنية، وقررت باجماعها ان لا تروج غير البضائع الوطنية... ان الامة لن ترجع عن قرارها، ولكنكم اذا بقيتم على جشعكم ستلجئونها الى الاستغناء عن كثير مما تبيعون»[١٧]. وقد لاحظت «المرآة» التفاوت الواسع في التعامل الانتدابي بين الصهاينة والفلسطينيين «فاذا حكم على يهودي واحد بالاعدام، طرحت بشأنه الاسئلة العديدة في البرلمان البريطاني. اما نحن فاذا حكم على مجموعنا بالاعدام فلا من سائل ولا من مجيب. اذا سأل عضو في البرلمان سؤالا لمصلحة اليهود اجيب عليه فورا، اما نحن فحتى تنتهي لجنة التحقيق. اذا عطلت [جريدة] «دافار» أو «دوار هايوم» فلمدة اسبوع اما نحن فاذا عطلت «اليرموك» و«الجامعة» فالى ما شاء الله. اذا كتب جابوتنسكي أو خطب ظل يرتع، اما نحن فاذا خطب فينا المظفر نفذ فيه قانون منع الجرائم. غيرنا متمدنون، اما نحن فاشرار وحوش سفاكو الدماء.. وسبحان مقسم الارزاق»[١٨]. وقد شملت الدعوة الاستقلالية الدائرة القومية؛ فعندما هلت ذكرى الثامن من آذار. عيد اعلان استقلال البلاد السورية، كتبت «المرآة» تقول: «اليوم يذكر السوريون ان الحلفاء قد خرجوا على مبادىء الشرف فنكثوا العهود ونقضوا الوعود. اليوم يذكر السوريون ان انكلترا «الحليفة» قد استبدت بسوريا الجنوبية، فجعلت منها موطن شذاذ الآفاق؛ وان فرنسا قد جعلت من غنيمتها دويلات هن سخرية الدول واضحوكة التاريخ!! اليوم يذكر السوريون ان الدول لا تحترم الا القوة، ولا تسمع الا صليل السيوف»[١٩]. وقد اعتبرت «المرآة» الانتداب البريطاني الخصم الاساسي للحركة الوطنية الفلسطينية، وتحت عنوان «الانتداب هو الخصم» كتبت تقول: «لولا حكومة الانتداب لما قاسينا ما نقاسيه، ولا حرمنا

حقوقنا الطبيعية في هذه الحياة، لهذا فاننا نكره الانتداب ونمقته، وان نحن لم نصارح الحكومة بذلك كنا مضللين لها ولانفسنا، ومن لا يحب الحرية؟ ومن لا يتعشق الاستقلال؟ ثم من لا يكره الظلم؟ ومن لا يمقت الاستعباد؟»(٢٠). كما حرضت «المرآة» على مقاومة الانتداب بمختلف وسائل التعبير، ومنها الشعر. وكانت تنشر القصائد الملتزمة في صدر صفحاتها الاولى. فعند زيارة القاصد الرسولي لفلسطين، نشرت «المرآة» قصيدة للشاعر وديع البستاني(٢١) مطلعها:.

وأشهد وأبلغ حبرنا في رومه	هذا العذاب وكيف نحن نعذب
واسمع وأبلغه مقالة متهم	لا سيدي عيسى ولا أنا مذنب
مفتي الديار ابن الحسيني يقولها	وهي الفصاحة والبلاغة يا أب
والكأس قد طفحت وهذا مالنا	عيسى بن مريم كل يوم يصلب

مقاومة الهجرة الصهيونية الى فلسطين وبيع الاراضي

تحت عنوان «خطر»، كانت «المرآة» تنشر خبرا باحرف مميزة، يشير الى عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين، منبهة لما تحمله هذه الهجرة من مخاطر على مستقبل فلسطين: «كان عدد المهاجرين الى فلسطين في شهر كانون الثاني (يناير) من هذه السنة [١٩٣٠] ٦٢٠ يهوديا، وهذا عدد يجب ان لا يستهان به مطلقا، واذا استمرت الامة في غفلتها ولم تفكر هيئاتها الوطنية بأنجح الوسائل المشروعة لايقاف الهجرة عند هذا الحد، لاشك اننا سنندم حيث لا ينفع الندم»(٢٢). واشارت في شهر شباط (فبراير) من السنة ذاتها الى ان عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين بلغ ٥٩٣ يهوديا، وخرج منها ١٩٣ يهوديا(٢٣). وقد ترافقت المهاجرة طردا مع بيع الاراضي للقادمين الجدد. وقد حملت «المرآة» لواء الدفاع عن الاراضي وفضح سماسرة الارض باسمائهم الحقيقية عبر صفحاتها. فكتبت في هذا السياق «اننا نرى سبيلين لانقاذ الاراضي، اولهما ان تحمل الهيئات الوطنية الاغنياء في البلاد على تأسيس شركة كبيرة لشراء الاراضي، وان تلاحق هذه القضية كل الملاحقة، وثانيهما ان تقرر الامة موقفها الحازم نحو من يبيعون الارض أو يسمسرون لبيعها، ونحو الاغنياء الذين يتقاعسون عن اداء واجبهم تقريرا صريحا. ها هي ذي اراضي الحوارث قد حكم فيها للعرب، ولكن هذا الحكم لا يكفي لبقائها لنا، ولا بد من آلاف الجنيهات تدفع في سبيل تخليصها. كل هيئة دينية، كل جمعية، كل نقابة، وشركة، بل كل فرد مسؤول عن ضياع الارض»(٢٤). كما وهاجمت «المرآة» سماسرة الارض شعرا. ونشرت قصيدة للشاعر ابراهيم طوقان(٢٥) ورد فيها:

يا بائع الارض لم تحفل بعاقبة	ولا تعلمت ان الخصم خدّاع
لقد جنيت على الاحفاد والهفي	وهم عبيد وخدّام واتباع
وغرّك الذهب اللّماع تحرزه	ان السراب كما تدريه لماع
فكر بموتك في ارض نشأت بها	واترك لتبرك ارضا طولها باع

كما لجأت «المرآة» الى ايراد اسماء السماسرة على صفحاتها، وكتبت تحت عنوان:

يا أمة، يا لجنة، يا مجلس، البلاد ضاعت وانتم لاهون.

اذا باع الفلاح فهو جاهل خائن، اما اذا كان زعيما. فماذا نقول له؟(٢٥).

«جاءنا من «غيور» في طولكرم ان وجيهين احدهما اسمه عارف الناشف من الطيبة، والثاني اسمه اسماعيل الناطور من قلنسوه اشتريا قطعة ارض كبيرة من العرب ثم باعاها لليهود»، «وجاءنا من شاب في طولكرم ان ارضا في تربة كفر عبوش اشتراها عثمان افندي البشناق من العرب وباعها لليهود».

الدفاع عن الحريات الديمقراطية

وقد شمل دفاع «المرآة» عن الحريات الديمقراطية حرية الكتابة الصحفية، وحرية المواطن في التعبير عن آرائه السياسية بالوسائل الاخرى كالخطابة وخلافها.

اما على صعيد حرية الصحافة. فلم تترك «المرآة» خبرا يتعلق بالحد من نشاطات الصحافة الا واوردته على صدر صفحاتها. فعندما قررت سلطات الانتداب اغلاق جريدة «الجامعة العربية» كتبت «المرآة»: «تلقينا خبر اقفال جريدة «الجامعة العربية» الغراء بكل أسف ودهشة، سيما ونحن ما زلنا نشعر بأثر الصدمة التي اصابت الصحافة من تعطيل «اليرموك». ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية ليس من مصلحتها في شيء. فالامة التي تحرم حرية الكتابة لا تعدم سبلا اخرى للتعبير عن آرائها! ما هو ذنب جريدة «الجامعة» حتى تغلق؟ ان كانت قد نشرت خبرا كاذبا ففي وسع الحكومة ان تكذبها فورا. وان كان فيها ما يخالف القانون فلم لا تلجأ الى المحاكمة؟ ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية فقط دون انذار او محاكمة يجعلنا نعتقد ان مراعاة القانون فيما نكتبه غير كافية لسير الجريدة، ما دام هذا القانون غير نافذ والتعطيل يتم اداريا. اننا نأسف كل الاسف لتعطيل الرصيفة «الجامعة»، وحرمان الامة من سماع صوت وطني مخلص، ونرجو لها عودة سريعة الى ميدان الجهاد. هذا، ودون ان تفهم الحكومة ان تعطيل الجرائد الوطنية لا يقلل من وطنية الامة»[٢٦]. وحين كانت السلطات تحذر الصحافة من نشر اخبار بعينها، كانت «المرآة» ترد ذلك بطريقة تؤدي وظيفة التحريض، وذلك بنشر الانذار متضمناً الخبر الذي تحذر السلطات من نشره. فعندما استدعى مساعد حاكم القدس محرر «المرآة» وانذره باقفال الجريدة اذا ذكرت شيئا عن محاولة اغتيال الحاج أمين الحسيني، نشرت «المرآة» ذلك واضافت عليه «فليعذرنا القراء اذا نكثنا بوعدنا، فللضرورة احكام»[٢٧]. وعندما عطلت الحكومة «اليرموك» انتقل محررها «هاني أبي مصلح» ليتولى تحرير جريدة «النفير» اليومية، فاصدرت السلطات الانتدابية قرارا باقفال «النفير». وعندها وقفت «المرآة» عند هذه الحادثة، وقالت: «اننا نستغرب ما جرى، ونرجو «لليرموك» ان تعود الى الصدور»[٢٨]. كما تناولت «المرآة» الحريات الديمقراطية خارج فلسطين. فعندما ترك هاشم السبع سوريا. بعد ملاحقته من السلطات الفرنسية، كتبت «المرآة»: «وصل الى قلقيلية من اللاذقية الشاب الناهض السيد هاشم السبع محرر جريدة «الاعتدال» مطاردا من الحكومة الفرنسية. وقد كان السبب المباشر لاخراجه من اللاذقية مقال نشرته له «المرآة» حول التطرف، وهكذا يقضي الاستعمار ان يكون العربي غريبا في بلاده»[٢٩]. وعندما استدعي عبد الله القلقيلي، صاحب «الصراط المستقيم» الى المحكمة المركزية في يافا بتهمة مخالفة قانون جرائم الفساد. نشرت «المرآة» خبرا مطولا حول ذلك، وخبر تبرئته[٣٠]. كما دابت «المرآة» على تغطية الاخبار المهنية الصحفية. وغالبا ما كانت تعرضها بشكل يفهم منه مدى الضرر اللاحق بها من

خلال سياسة الانتداب البريطاني وقوانينه المتعلقة بالصحافة. فعندما استدعى السكرتير العام، المستر ميلز، مندوبي الصحف العربية والعبرية والانكليزية التي تصدر في القدس في صباح الثلاثاء ٢/٤/١٩٣٥، وتناول الحديث هموم الصحافة، وشجونها، كتبت«المرآة» تصف الجلسة: «افتتح [ميلز] الحديث شاكرا للمندوبين تحملهم مشقة الحضور. ثم قال: قد يخالكم الظن اني انما دعوتكم كي اباحثكم في تقرير لجنة التحقيق، غير ان هناك امورا اخرى اود ان اشير اليها بكلمة وجيزة، تعلمون انه في هذه الايام، وفي الاسابيع الثلاثة المقبلة، تؤم القدس جماهير كثيرة من الطوائف المختلفة بمناسبة الاحتفال بالمواسم، ولا يغرب عن بالكم ما تكتبه الصحف من المقالات قد يثير حماس الاهالي، ولهذا أردت ان اؤكد لكم بأن الحكومة لا تنتظر وقوع اي حادث. ثم رجا الصحف ان لا تخوض في مواضيع محزنة او مفرحة من شأنها أن تثير حماس الاهالي، واذا خالفت الصحافة هذا المنهج فالحكومة في استطاعتها اتخاذ تدابير شديدة، وفي استطاعتها ان تطبق عليها قانون المطبوعات، غير ان هذا الامر غير مستحسن، ولا مستحب لدى الحكومة والصحافة»(٣١).

كما تناولت «المرآة» قضايا المعتقلين السياسيين في سجون الانتداب البريطاني، حاملة لواء الحرية، مدافعة عن الرأي السياسي مهما كان اتجاهه. فعندما اعتقلت السلطات الانتدابية عبد القادر المظفر ورفاقا له في يافا، دأبت «المرآة» على نشر اخبارهم وبرقيات المواطنين والهيئات المطالبة بالافراج عنهم. وكتبت «المرآة» في سياق الدفاع عنهم: «مضت مدة طويلة على موقوفي يافا الاحرار، دون ان تفرج الحكومة عنهم، وعلى الرغم من احتجاجات الامة الصارخة المتوالية، نراها تصم أذنها، وتتجاهل ان للامة كرامة وشعورا. ان للموقوفين في السجن عند الامة منزلة كبرى بحيث لا تنسى المطالبة بالافراج عنهم. اما اللجنة التنفيذية العربية، فنود ان نمسك القلم عن انتقادها لموقفها في معالجة مثل هذه الامور موقفا لا يلتئم مع العزة القومية. لقد كان في وسع هؤلاء المساجين ان يقدموا كفالات وان يتمتعوا في بيوتهم لا رقيب عليهم، ولكنهم آثروا السجن، وآثر «المظفر» الاهانة، على تقديم الكفالات لاعتقادهم انهم ابرياء اولا، وان الامة وعلى رأسها اللجنة التنفيذية تظاهرهم ثانيا. فهل كانت اللجنة التنفيذية عند هذا الامل؟!»(٣٢). وعند الافراج عن «المظفر» تقدم بكلمة شكر نشرها في «المرآة» قال فيها: «اننا بهذه المناسبة، بالاصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اخواني موقوفي يافا، اتقدم بواجب الشكر، وجزيل الامتنان ــ الى الوفود الكريمة، والسادة المحترمين الذين تجشموا مشاق السفر وزارونا في السجن، وفي المستشفى، والى الصحافة العربية عامة ــ فقد عطفت علينا، ودافعت عن حقوقنا بكل ما لديها من قوة، والى الجمعيات والهيئات السياسية العربية المحترمة، سواء في فلسطين او في خارجها. اننا نعاهد الله والامة، ما دمنا احياء، ان لا ندخر جهدا للدفاع عن قضيتنا المقدسة والذود عن حياض وطننا المحبوب بكل ما أوتيناه من قوة مشروعة»(٣٣).

كذلك، فقد أقدمت «المرآة» على اسلوب التحريض من اجل الافراج عن المعتقلين السياسيين الفلسطينيين، وتخفيف الاحكام عنهم؛ فعندما اصدرت محكمة الاستئناف في القدس حكمها على تسعة من شبان صفد بالاعدام ــ والذين اعدم منهم ثلاثة فيما بعد وهم: محمد جمجوم وعطا الزير وفؤاد حجازي(*) كتبت «المرآة» وباسلوب تحريضي واضح: «

(*) وقد اعدمتهم سلطات الانتداب البريطاني في السابع عشر من حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠.

س: ماذا فعلت الامة!

ج: ؟؟

ان الحكم بالاعدام على حانكيز اهاج الرأي العام اليهودي وأثاره، كما ذكرنا في غير هذا المكان، وذلك لانه حكم على رجل، واحد منهم، فكيف والحالة هذه، وقد حكم على تسعة من خيرة شبابنا.. يا أمة استيقظي»[٣٤]. وقد ترافق هذا الحكم وخلافه من الاحكام الانتدابية ضد حرية التعبير، وحرية المواطن عامة، مع اقتراب موعد عيد الفطر، حيث كتبت المرآة على صدر صفحتها الاولى، وتحت عنوان لا عيد لمستعبد(**) تقول:

«لا عيد عندي حتى تخفق الراية العربية في جو بلادي.

«لا عيد عندي حتى اشاهد الظلم صريعا.

«لا عيد عندي حتى تتقوض جروح الاستعمار.

«لا عيد عندي حتى نظفر بالاستقلال.

«فهل يصفو الزمن واتمتع بالعيد؟!

«أم تحول منيتي دون مشاهدته»[٣٥].

كما لجأت «المرآة» الى اسلوب ايراد قصص وحوادث عالمية تدل على مدى اهمية الحرية عند الفرد والجماعة في الشعوب المتقدمة. ولعل أكثرها كان من قصص الزعيم الهندي غاندي ودعوته للحرية اولا. او قصص اخرى عالمية تحث على الحرية. ولعل أكثرها ايجازا وتحريضا هي: «حين افتتح نابليون روسيا اسر عشرين من شبانها، ووسمهم على اذرعهم بالمكواة لكي لا يفلتوا. وقد سأل احد هؤلاء عن معنى هذه السمة فأجابه افرنسي: هذه شارة عبوديتك ودليل اسرك. فتناول الشاب الروسي الوطني فأسا وهوى به على ذراعه الموسوم فاقتطعه، وقذف به الى وجه الافرنسي قائلا: خذ شارة العبودية فمثلي لا يستبعد، وذراع واحد بشرف خير من اثنين بالعبودية»[٣٦].

ابعاد زعيتر عن تحرير «مرآة الشرق»

مع تعاظم التأثير الذي احدثته «مرآة الشرق» في الحياة السياسية الفلسطينية، بالرغم من قصر الفترة الزمنية، بوصفها صحيفة تحريضية معادية للانتداب البريطاني وللحركة الصهيونية، بدأ الانتداب يوليها اهمية خاصة. وأخذ بمراقبتها منذ العاشر من نيسان ١٩٣٠. «فمنذ اسبوعين والجواسيس يحيطون بادارة «المرآة» يترقبون كل داخل اليها، وكل خارج منها»[٣٧]. واخذت السلطات في مضايقتها حتى تم القاء القبض على محررها أكرم زعيتر يوم الخميس العاشر من نيسان ١٩٣٠ من قبل ادارة الامن العام في نابلس، ثم نقله الى القدس. وفي الساعة العاشرة والنصف صباحا مثل زعيتر امام الحاكم الاداري لمحاكمته. وكان هناك قاضي الصلح «كيرويش» اما النيابة العامة فكان يشغل مقعدها المستر «ركن»، وكان محامي الدفاع مغنم مغنم. وجرت المحاكمة بحضور عدد كبير من الشباب، ومن رجال الصحافة، ومراسلي الصحف، فافتتح «ركن» الجلسة بقوله: «اني

(**) ورد هذا المقطع في زاوية ثابتة من الجريدة وكانت تحت عنوان نوبات ثائر. يكتبها الاستاذ أكرم زعيتر بتوقيع ثائر.

اتهم السيد أكرم زعيتر بمخالفة المادة ٣٢ من قانون البوليس، والفقرة الاخيرة من المادة ٢ من منشور حاكم القدس، ونصها «من حرض الغير على التجمع سواء شفاهيا او خطيا او بأي وسيلة كانت، او من غنى اغنية او تلفظ بكلام او ابدى اشارات مما قد يؤدي في رأي البوليس الى الاخلال بالامن، جاز القاء القبض عليه بدون مذكرة قبض، ومجازاته بغرامة نقدية وبالحبس». وقد مثل الشاهد شفيق الغصين، وكان مخبرا سريا، امام المحكمة، وبعد القسم أدلى شهادة مفادها انه عندما كان بالقرب من بناء «اللجنة التنفيذية» وكان جمع كبير من الناس يبلغ الثمانمائة مواطن سمع القصائد التي تنشدها الجماهير، وسمع عمر البرغوثي، وأكرم زعيتر يخطبان بالناس، وذكر من خطاب زعيتر قوله: «أيها الشعب، يقولون ان بلادنا ستصير اجنبية. كلا انها لن تصير اجنبية وفيها عربي واحد. ان بلادنا لنا، وفلسطين عربية، وستبقى عربية الى الابد. ليسقط السماسرة، وليسقط باعة الاراضي». وعندما ناقش محامي الدفاع مغنم مغنم الشاهد مناقشة دقيقة، تأكد للمحكمة بان ما سمعه المخبر لا يمتاز بالدقة فتأجلت المحاكمة الى يوم الاثنذ ٢٢/٤/١٩٣٠.

وفي الجلسة الثانية، استمع مدير الامن العام (مافرو كورداتو) الى المخبر السر عبد الله الدنف وكانت شهادته متقاربة مع شهادة زميله الغصين. وقد اعترف زعيتر با القى خطابا كهذا، ولكنه زاد عليه انه دعا للسلام والسكينة. وبالرغم من الدفاع الذي تولا مغنم فقد اعتبر «كيث روش» حاكم القدس ما فعله زعيتر مخالفا لمنطوق منشور حاكّ القدس وبان خطاب زعيتر يعتبر مهيجا، ووعد بانه سيعطي حكمه يوم الخميس ١٨/٤/١٩٣٠، ورفضت المحكمة خروج زعيتر من سجنه بكفالة مالية. وقد حكم روش على زعيتر بالسجن لمدة ١٢ يوما اعتبارا من يوم ايقافه، وان يدفع كفالة بخمس جنيهات وان ينفى الى نابلس لمدة سنة لا يتدخل اثناءها بالشؤون السياسية(٣٨).

وقد اعتبرت «مرآة الشرق» الحكم على زعيتر بالنفي، وانتهاء مهماته في تحرير الجريدة، حافزا لها في الاستمرار بالخط السياسي الذي قام بتثبيته عبر صفحاتها، وقالت «اما سياسة «مرآة الشرق» فلا يصيبها شيء من التغيير والتبديل، بل تظل مثابرة على الخطة التي رسمتها منذ بدء هذه السنة، وسيرى القراء انها ستبُر بوعدها الذي وعدتهم به يوم تولى تحريرها الاستاذ أكرم، ونحن على ثقة اننا سنرى من عطفهم عليها ما عودونا بمثله لنستطيع الثبات في ميدان الجهاد الوطني. ولا ريب انهم فاعلون»، وودعت الجريدة محررها على صدر صفحتها الاولى مثمنة جهوده: «المرآة لن تنسى له جهوده الثمينة منذ تولى تحريرها، ولا تنسى تلك الروح الطيبة التي كانت تظهر في كل سطر من سطورها ولا الاخلاص المتدفق في عباراتها. ان بلادا تضم مثل هؤلاء الشبان المتقدين وطنية، والمخلصين في كل حركة من حركاتهم، لا بد أن تصل الى امانيها عاجلا او آجلا»(٣٩).

ومن جهته، ودع زعيتر قراءه، شاكرا كل من اتصل من اجله او دافع عنه خاصا بالذكر محاميه مغنم مغنم آملا استمرار الجريدة على الخطة السياسية الجديدة: «فمرآة الشرق قد اختطت لنفسها خطة الجهاد الصريح المقدس، والاستاذ الكريم السيد بولس شحادة، الذي شجع الشباب على اقتحام ميدان العمل، واهاب بهم ان ينهضوا الى الامام، خير من ينفذ الخطة المرسومة... وداعا ايها القراء وسلاما(٤٠).

(١) مرآة الشرق، العدد ٦٦٤، ١٩٣٠/١/٤، ص ١.
(٢) المصدر نفسه، العدد ٦٦٨، ١٩٣٠/١١/١٩، ص ١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه، العدد ٦٦٧، ١٩٣٠/١/١٦، ص ١.
(٥) المصدر نفسه، العدد ٦٦٩، ١٩٣٠/١/٢٢، ص ١.
(٦) المصدر نفسه، العدد ٦٧٣، ١٩٣٠/٢/٥، ص ١.
(٧) المصدر نفسه، العدد ٦٧٦، ١٩٣٠/٢/١٥، ص ١.
(٨) المصدر نفسه، العدد ٦٧٧، ١٩٣٠/٢/١٩، ص ١.
(٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٥، ١٩٣٠/٣/١٩، ص ١.
(١٠) المصدر نفسه، العدد ٦٦٥، ١٩٣٠/١/٧، ص ١.
(١١) المصدر نفسه، العدد ٦٧٢، ١٩٣٠/٢/١، ص ١.
(١٢) المصدر نفسه، العدد ٦٩٠، ١٩٣٠/٤/٥، ص ١.
(١٣) المصدر نفسه، العدد ٦٩٢، ١٩٣٠/٤/١٢، ص ١.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) مرآة الشرق، العدد ٦٧٦، مصدر سبق ذكره.
(١٦) مرآة الشرق، العدد ٦٦٤، مصدر سبق ذكره.
(١٧) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٢، ١٩٣٠/٣/٨، ص ١.
(٢٠) مرآة الشرق، العدد ٦٧٧، مصدر سبق ذكره.
(٢١) المصدر نفسه، العدد ٦٦٦، ١٩٣٠/١٥/١١، ص ١.
(٢٢) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٢٣) مرآة الشرق، العدد ٦٩٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٢٤) المصدر نفسه، العدد ٦٧٥، ١٩٣٠/٢/١٢، ص ١.
(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٦٨٣، ١٩٣٠/٣/١٢، ص ١.
(٢٦) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣.
(٢٨) مرآة الشرق، العدد ٦٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٢٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٤، ١٩٣٠/٣/١٥، ص ٢.
(٣٠) المصدر نفسه، العدد ٦٨٨، ١٩٣٠/٣/٢٩، ص ٣.
(٣١) مرآة الشرق، العدد ٦٩٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٣٢) مرآة الشرق، مصدر سبق ذكره.
(٣٣) مرآة الشرق، العدد ٦٧٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٣٤) مرآة الشرق، العدد ٦٧٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٣٥) المصدر نفسه، العدد ٦٨٠، ١٩٣٠/٣/١، ص ١.
(٣٦) مرآة الشرق، العدد ٦٨٥، مصدر سبق ذكره.
(٣٧) المصدر نفسه، العدد ٦٩٤، ١٩٣٠/٤/٢٤، ص ٢.
(٣٨) المصدر نفسه، العدد ٦٩٣، ١٩٣٠/٤/١٧، ص ٤.
(٣٩) مرآة الشرق، العدد ٦٩٤، مصدر سبق ذكره.
(٤٠) المصدر نفسه.

رد فعل العرب في اسرائيل على الحرب في لبنان

بقلم الشهيدة صباح كردية

اثارت حرب لبنان منذ نشوبها استياء شديدا بين العرب في اسرائيل فقد شعر هؤلاء ان غزو لبنان، وتصفية الوجود السياسي والعسكري وحتى البشري للشعب الفلسطيني، داخله، انما تمسهم بشكل مباشر، وذلك لسببين اساسيين: أولا، ان تماثل هؤلاء العرب مع قضية شعبهم، خاصة مع حقوقه السياسية، قد نما وتزايد بشكل كبير منذ حرب ١٩٦٧، وبوجه خاص خلال تواجد المقاومة الفلسطينية في لبنان. ثانيا، ان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين شكلوا القاعدة الاساسية لنمو الثورة الفلسطينية خلال السنين العشر الماضية، هم في الحقيقة، من ابناء مناطقهم وقراهم ومدنهم، خاصة من الجليل، الذين لجأوا الى لبنان خلال حرب العام ١٩٤٨. وما من عائلة في الوسط العربي داخل اسرائيل، خاصة سكان الجليل، الا ولها اقارب ومعارف بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. لذلك، فمنذ بداية الغزو الاسرائيلي في حزيران (يونيو) الماضي، والعرب في اسرائيل يعيشون في حالة توتر وانفعال شديدين، الى درجة اعلن فيها حتى أولئك المحسوبين على السلطة، أو الموالين لها ان «دم الفلسطينيين غال علينا» (انظر مقال قاسم زيد، عل همشمار، ١٩٨٢/٢/١٥). وهم يشيرون بأصابع الاتهام تجاه جميع دول العالم، وخاصة الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، لأنها، باعتقادهم، هي من يدعم حكومة اسرائيل في عمليات الابادة التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني. كما يتهمون في الوقت ذاته الدول العربية، لتخليها عن الفلسطينيين في أشد المراحل خطورة (**المصدر نفسه**).

وتعتقد غالبية العرب في اسرائيل، ان الهدف من الحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان ضد الفلسطينيين هو «تجريدهم من كامل حقوقهم المشروعة». لذلك استنكروا، منذ البداية، هذه الحرب، معبرين عن ذلك بتنظيم المظاهرات العديدة في مختلف القرى العربية، في المثلث والجليل، وبعقد اجتماعات لادانتها. ففي ١٩٨٢/٧/١٥، مثلا، ادان مجلس بلدية الناصرة، بشكل اجماعي، الحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني في لبنان، مطالبا بانسحاب فوري للجيش الاسرائيلي. كما اعرب اعضاء المجلس، عن احتجاجهم الشديد، لقيام الشرطة بالاعتداء على الذين تظاهروا في الناصرة، استنكارا للحرب، بتاريخ ١٩٨٢/٧/١٠، وعلى اعتقال القائم باعمال رئيس البلدية رامز جرايسي، وعضو الادارة منعم جرجورة، والكثير من المتظاهرين (**الاتحاد**، ١٩٨٢/٧/١٦). كما اعلنت ٢٥٠ سيدة من الناصرة، اضرابا احتجاجيا لمدة ٢٤ ساعة، في ١٩٨٢/٨/١٢، استنكارا لحرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني في لبنان. وقد قامت المضربات بتوزيع منشورات مطبوعة باللغات العربية والانجليزية والعبرية، يشرحن فيها أسباب

واهداف الاضراب. كما رفعن شعارات عديدة منها «أوقفوا عمليات الابادة»، «كفوا عن تجويع وتعطيش أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني»، «لن يتحقق السلام بالحديد والنار». وفي نهاية اضرابهن، وجهن برقية احتجاجية لرئيس الحكومة ولوزير الدفاع، يطالبن فيها بالكف عن العدوان. كذلك قمن بتأليف لجنة من نساء الناصرة لمواصلة النضال ضد الحرب وآثارها (الاتحاد، ١٩٨٢/٨/١٣) وفي بلدة شفاعمرو، عقدت لجنة المبادرة الدرزية، التي يترأسها الشيخ جمال عباس معدي، اجتماعا لها بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٢، اعلنت فيه استنكارها الشديد للعدوان الاسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، وطالبت بالانسحاب الفوري من لبنان. من جهة ثانية، رفع عشرات الشبان في كفر ياسيف وابو سنان، شعارات تندد بالحرب الاجرامية ضد الفلسطينيين، مطالبين الحكومة بالانسحاب، وبالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (الاتحاد، ١٩٨٢/٨/٢٠).

رد فعل العرب على مجازر المخيمات

زادت موجة الغليان، بين العرب في اسرائيل بشكل كبير، بعد مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في ايلول (سبتمبر) الماضي. فمنذ اعلان نبأ المجزرة، اعربت السلطات الاسرائيلية عن مخاوفها من حدوث اعمال عنف بين العرب، استنكارا لما حدث. لذا ناشد رئيس اسرائيل، اسحق نافون، العرب بعدم الانسياق وراء العنف. وجاء نداء نافون هذا، في اعقاب قرار رؤساء المجالس المحلية العربية اعلان الاضراب الشامل بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢، في جميع القرى العربية في اسرائيل. ومما قاله: «اتفهم جيدا الحزن والغضب، الذي يعم الوسط العربي في اسرائيل، تجاه ما حدث في بيروت، وانا متضامن مع هذا الحزن». واضاف: «مع ذلك، فانا أناشد المواطنين العرب عدم الانسياق وراء التطرف، لانه ظاهرة مدمرة ومليئة بالكوارث. وفقط الاعتدال، التفاهم والارادة الحسنة، تمكنا جميعا من اجتياز هذه المرحلة الحرجة» (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢).

من جهتها، استنكرت الاوساط الدينية، ايضا، المجازر البشعة، التي ارتكبت ضد أبناء الشعب الفلسطيني. فقد اعتبرها الشيخ محمد حبيشي، القاضي الشرعي لمدينة عكا، بمثابة وصمة عار في تاريخ البشرية، كما ناشد العرب في اسرائيل اقامة الصلوات عن ارواح الشهداء (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢١).

كذلك ادان رؤوساء المجالس الدرزية وأبناء الطائفة العمل الاجرامي، محملين حكومة اسرائيل مسؤولية ما حدث من مذابح (المصدر نفسه). كما وجه تسعة عشرة محاميا من عكا والجليل الغربي عريضة الى رئيس الحكومة ورئيس الدولة ونقابة المحامين، احتجوا فيها على المجازر البشعة، التي ذهب ضحيتها العديد من أبناء الشعب الفلسطيني، مطالبين بتشكيل لجنة تحقيق قضائية. وقد وقع على العريضة كل من المحامين التالية أسماؤهم: هاشم خطيب، حامد سعدي، رمزي حوراني، هاشم شحادة، ابراهيم أرشيد، نور ابو رمحين، عبد الرحيم ريان، مصباح قباني، ميخائيل داوود، خالد ياسين، علي محمود، هاشم دلاشة، زياد صالح، معين ذباح، صلاح بدرانة، الياس فرح، نسيب شنان، متعب فلاح، مروان عبد الغني (الاتحاد، ١٩٨٢/٩/٢٤).

وناشد رؤوساء المجالس المحلية العربية، في بيانهم الداعي الى الاضراب، يوم ١٩٨٢/٩/٢٢، السكان المسلمين والدروز، الغاء مظاهر الاحتفالات بعيد الاضحى الذي صادف يوم ١٩٨٢/٩/٢٨، والاكتفاء باقامة الشعائر الدينية في الكنائس والمساجد، لراحة أرواح الضحايا (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢١). وأجمع هؤلاء على تحميل اسرائيل المسؤولية، مطالبين الحكومة بتشكيل لجنة رسمية، مهمتها كشف حقيقة ما حدث. كما طالبوا رئيس الحكومة ووزير الدفاع شارون بتقديم استقالتهما الفورية (المصدر نفسه). وفي الاجتماع ذاته الذي عقد في شفاعمرو، كما سبق وذكرنا، اقترح عضو الكنيست، رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد على الحضور، الانضمام لقرار «اللجنة ضد الحرب في لبنان»، القاضي بالاضراب يوم الاثنين ١٩٨٢/٩/٢٧). وتمت الموافقة على ذلك بشكل اجماعي (انظر عطا الله منصور، هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٤). وعشية يوم الحداد، ساد القرى العربية جو كئيب، كما غابت فرحة عيد الاضحى لدى الاطفال العرب، الذين عبروا عن مشاعرهم

الحزينة بقولهم: «لن نحتفل هذه السنة بالعيد، وبدلا من ثياب العيد، سنرتدي الثياب السوداء، حدادا على اخوتنا الذين تم ذبحهم بدم بارد، وهذا أقل مايجب أن نفعله» (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢). ومن جهتها، اتخذت وزارة الداخلية، وكذلك الشرطة الاسرائيلية عدة تدابير امنية، منها عدم ادخال قوات الجيش الى القرى العربية التي اعلنت الحداد، وذلك بقصد عدم توتير الجو، كما حدث في الماضي. وبالمقابل، عززت قوات الشرطة وحرس الحدود في تلك القرى، توقعا لحدوث اعمال عنف، رغم مناشدة بعض رؤساء المجالس المحلية مواطنيهم، التزام الهدوء اثناء الاضراب. وقد اعتقلت الشرطة ٤٠ عربيا، من المنطقة الشمالية عشية الاضراب، للاشتباه بانهم ينوون القيام بأعمال عنف، والاشتراك في مظاهرات غير قانونية (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢). ووصف احدهم احداث يوم الاضراب بانه تعبير عن ثورة العرب الغاضبة، وان الحداد على ضحايا المجزرة ما هو الا رد طبيعي وموزون، اذ ان العرب لا يملكون اية امكانية اخرى للرد، لمواجهة الاعمال البربرية، التي هي وصمة عار لن تمحى الى الابد. فضحايا المجزرة، ما هم الا أقارب ومعارف عرب الجليل والمثلث، لذا من الصعب أن يصمت هؤلاء ازاء ماحدث «فالضحايا، ليسوا ضحايا حوادث طرق أو هزات طبيعية، بل هم ضحايا الذبح والقتل الهمجي» (انظر حديث قاسم زيد، عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٣).

وفي الاطار ذاته، نظمت «اللجنة ضد الحرب في لبنان» في الكرمل، مظاهرة ضمت ١٥٠ عربيا، قامت على الاثر قوات الشرطة بتفريقها بالقوة. ومن الشعارات التي اطلقها المتظاهرون: «بيغن وشارون مجرما حرب». كما اعتقلت الشرطة أربعة متظاهرين، من بينهم امرأة مسنة. كذلك تظاهرت جماهير الناصرة، مطلقة شعارات مؤيدة لـ م. ت. ف. (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٢). وكان في مقدمة المظاهرة التي انطلقت من جامع السلام في المدينة، حيث اقيمت صلاة الغائب عن أرواح الضحايا، الى كنيسة البشارة الارثوذكسية، عضو الكنيست، رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد ونائبه وعدد من رجال الدين. كما رفع المتظاهرون نعشا مجللا بالسواد، رمزا للضحايا (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢). واثناء هذه المظاهرة، اطلقت الشرطة عيارات نارية على المتظاهرين؛ كما استخدمت الغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن جرح ١٠٠ شخص من بينهم ٢٥ شرطيا. وتم اعتقال ١٥٠ عربيا من مختلف المظاهرات التي عمت القرى العربية يوم الحداد (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣). وعلق أحدهم على هذا الموقف بقوله: «ان ممارسات الشرطة في الوسط العربي، ان دلت على شيء، انما تدل على عدم براءة حكومة اسرائيل تجاه مذابح المخيمات، فلو لم تكن كذلك، لما عارضت احتجاج العرب لذبح ابناء شعبهم في لبنان» (انظر حديث سمير مجالي، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/٢٥).

كذلك نظمت في شفاعمرو مظاهرة حاشدة، حدادا على ضحايا المجزرة. وسار على رأس المظاهرة رئيس بلدية شفاعمرو ابراهيم نمر حسين. وردد المتظاهرون شعارات وطنية مثل «بالروح، بالدم نفديك يا فلسطين و«بالروح نفديك يا عرفات» و«سنحرر أرضنا»؛ وكانوا يرفعون صور عرفات، منشدين الاغاني الوطنية. وقد توقف المتظاهرون أمام مجلس البلدية. حيث القيت عدة كلمات غاضبة، من بينها كلمة أوري فينكرفيلد، سكرتير الكيبوتس القطري (مبام) سابقا، وعضو حركة «السلام الآن»، والذي قال: «قدمت اليوم باسم مبام و«السلام الآن»، للتضامن معكم في مشاعر الحداد والغضب التي تلف جميع مواطني اسرائيل، عربا، دروزا، ويهودا محبين للسلام؛ هنا في شفاعمرو، المعروفة كنموذج مثالي لحياة السلام والاخوة. لن تستطيع حكومة اسرائيل التنصل، لان الايعاز الذي اعطاه بيغن، شارون وايتان للجيش الاسرائيلي للقتال في لبنان، والدخول الى بيروت، يحملهم مسؤولية كل ما حدث هناك، وعلى الاخص المجزرة البشعة. لذا، فنحن نطالبهم بالاستقالة الفورية، كما نطالب بتشكيل لجنة تحقيق رسمية، مهمتها جلاء الحقيقة. معا على ذات الدرب، سنسير، وكلنا قوة ضد حكومة بيغن المتغطرسة، وسنحيا باخوة وتفاهم وسلام في اسرائيل» (انظر حديث يهودا تسور، عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٣). كذلك تحدثت السيدة فتحية شقير، عضو حزب «راكح» قائلة: «اخوتنا في لبنان يقاتلون بالسلاح، لاجل دولة فلسطينية، فعلينا نحن على الاقل الوقوف

والصراخ، هنا، من أجل شعبنا المضطهد» (المصدر نفسه).

كما جرت مظاهرة في وادي النسناس في حيفا، وأخرى في مدينة يافا، حيث اضرب تلامذة المدارس، واقفلت المحال التجارية في المدينة. وكانت حصيلة المظاهرة اعتقال ٦١ عربيا. أما في قرية الطيبة، فقد سار في مقدمة مظاهرتها، رئيس المجلس المحلي للقرية (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣). وفي قرية سخنين، رفع المتظاهرون صور ياسر عرفات، واعلاماً سوداء حدادا. كذلك جرت مظاهرات في قرى كفرقرع وكفركنا ومصمص، وبلدة أم الفحم، حيث ادى المتظاهرون صلاة الغائب عن أرواح الشهداء. كذلك تظاهر طلبة المدارس في قرى المثلث الشمالي، حيث رفعوا العلم الفلسطيني في قرية كوكب أبو الهيجا (عل همشمار، ٢١ ـ ١٩٨٢/٩/٢٢).

وردا على هذه المظاهرات الغاضبة، التي عمت القطاع العربي بأكمله، استدعى قائد شرطة الجليل، رؤساء مجالس قرى البطوف، مطلعا اياهم على الوضع الخطير، كما طالبهم باحلال النظام في قراهم (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢).

الدروز في اسرائيل وحرب الجليل

لم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا، هي الوحيدة التي اثارت، ولا تزال تثير، مشاعر الغضب والاستياء بين العرب في اسرائيل. فهناك قضية أخرى، لا تقل خطورة تتمثل في شعور الدروز بأن اسرائيل انحازت الى جانب الكتائب في الحرب الدائرة بين المسيحيين والدروز في لبنان. فدروز اسرائيل الذين شاركوا في الحرب وسقط منهم عدة قتلى، والذين يخدم منهم حوالي ٢٠ الف جندي في الجيش الاسرائيلي بصورة الزامية، شعروا وكأن اسرائيل بعملها هذا، انما تخونهم وتخون أخوتهم الدروز في لبنان. ففي اجتماع عقد في منزل السيد فواز أبو الزلف، بمشاركة نشيطي لجنة المبادرة الدرزية في الكرمل، أكد الشيخ جمال معدي ان «الظروف التي نعيشها اليوم، تحتم علينا تكثيف نشاطاتنا في قرانا، من أجل تعميق رسالة لجنة المبادرة الدرزية. كما اثبت العدوان الاخير على الشعبين اللبناني والفلسطيني، حيث فرض على شبابنا المشاركة الفعلية في العدوان، أن رسالتنا ليست قومية وسياسية فحسب، وانما هي انسانية من الدرجة الاولى». كما أدان المجتمعون الغزو الاسرائيلي للبنان، وطالبوا بانسحاب اسرائيل فورا (الاتحاد، ١٩٨٢/٧/٢٣). وفي الاتجاه ذاته، دعت اللجنة في بيان لها، عقب مقتل عشرات من ابناء الطائفة في حادثة تدمير مقر الحاكمية العسكرية في صور، أبناء الطائفة للمشاركة الفعلية في حركة المعارضة ضد الحرب العدوانية التي تشنها اسرائيل. ومما جاء في البيان «ليترجم حزننا على فقدان أبنائنا الى عمل، من أجل الغاء التجنيد العسكري الالزامي عن أبناء الطائفة وجعله اختياريا. لقد ذقنا الويلات من هذا التجنيد، ولا مصلحة لنا في سياسة الحرب والعدوان» (الاتحاد، ١٩٨٢/١١/٢٣). ويوما بعد يوم، تكتشف المحافل الدرزية الواسعة، أن السلطات الاسرائيلية لا تميز، في ممارساتها، بين عربي درزي أو عربي غير درزي، رغم سياستها في اظهار التمييز بينهم. فابناء هذه الطائفة تعرضوا لفقدان اراضيهم، مثل سائر أبناء الطوائف العربية الاخرى، وقراهم لا تتسلم هبات مالية أكثر مما تتسلمه سائر القرى العربية، وقس على ذلك في مختلف ميادين الحياة. والفارق الوحيد هو خدمة الشباب الدرزي في الجيش الاسرائيلي. وكما اعلن الدكتور أميل توما، أحد زعماء الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فان الدروز قد تعلموا درسا خلال السنة الماضية، عندما قامت اسرائيل بضم مرتفعات الجولان اليها، والتنكيل بكل من رفض التنازل عن هويته من سكانها الدروز. «والآن يأتي درس الشوف في لبنان، ليؤكد مرة أخرى أن حكام اسرائيل مستعدون، انطلاقا من مطامحهم التوسعية، للتضحية بكل شيء على مذبح تلك المطامح» (انظر مقال اميل توما في الاتحاد، ١٩٨٢/١٠/٢٢).

من جهتها، بدأت لجنة المبادرة الدرزية بشن حملة منظمة لاجل الغاء نظام التجنيد الالزامي للشباب الدرزي. كما حملت حكومة اسرائيل مسؤولية الاعتداءات التي تمارس ضد دروز جبل لبنان، معتبرة أن الحل ليس في استجداء حماية السلطات الاسرائيلية، بل بالتعاون مع سائر القوى الديمقراطية اليهودية والاوساط العربية، وانسحاب اسرائيل الكامل والفوري من جميع الاراضي

اللبنانية (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، اعلن طلاب ثانوية شفاعمرو، اضرابا عاما عن الدراسة احتجاجا على الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها الكتائب، بدعم وتشجيع من السلطات الاسرائيلية في جبال الشوف. وكانت مدينة شفاعمرو قد شهدت اجتماعا شعبيا حاشدا، حضره العديد من شيوخ وشباب وأبناء الطائفة الدرزية. استنكروا فيه الاعتداءات على دروز جبل لبنان، وحملوا حكومة اسرائيل وجيشها مسؤولية ذلك (**الاتحاد**، ١٩٨٢/١٠/٢٦).

وهناك تيار آخر بين اوساط الطائفة الدرزية، من المحسوبين على السلطة، يحاول تثبيت ما يسمى بـ«حلف الدم» بين اليهود والدروز بشتى الوسائل. فقد صرح محمد رمال رئيس جمعية الاكاديميين الدروز في اسرائيل، لدى ورود اخبار تتعلق بفرار عدد من الجنود الدروز من وحداتهم، والتحاقهم للقتال الى جانب اخوتهم دروز لبنان انه «ينبغي علينا عدم تشجيع ذلك، بمختلف الوسائل، حتى لوكان من اجل هدف عادل وهام لابناء طائفتنا في لبنان». ويبدو ان اعدادا من الدروز الذين يصلون الى جبل الشوف لزيارة اقاربهم، يمكثون هناك عدة أيام أخرى، بهدف الالتحاق مع المقاتلين الدروز (**عل همشمار**، ١٩٨٣/١/١٩). ومؤخرا مثل عشرة من الجنود الدروز امام محكمة عسكرية، بتهمة الفرار من الجيش والقتال الى جانب ابناء طائفتهم في لبنان ضد الكتائب (**دافار**، ١٩٨٣/١/١٨). وحاليا، يبدو ان مايخشاه الدروز هو أن تقوم اسرائيل، بالتجاوب مع طلب الكتائب في تجريد اخوتهم الدروز من السلاح، مفسحة بذلك في المجال امام هؤلاء، لتنفيذ مجازر ضدهم على غرار ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا.

وكذلك اعرب زعيم الطائفة الدرزية في اسرائيل الشيخ أمين طريف، في لقائه مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن، عن مخاوفه من المعارك الدائرة في الشوف ومن نتائجها الخطيرة. ورد رئيس الحكومة على برقية الشيخ طريف التي أرسلها اليه يوم ١٩٨٢/٧/١٥ بقوله «ثق اننا قلقون على اخوتنا الدروز» (**مناحيم هوروفيتس، هآرتس**، ١٩٨٢/١٠/١٩). ومما يزيد من مخاوف الدروز هو تلك الانباء التي تناقلتها المصادر الاسرائيلية، من أن زعماء الكتائب قلقون من احتمال سيطرة الدروز على جبال الشوف، وهم راغبون ببقاء الجيش الاسرائيلي في المنطقة، لكي ينفذ لأجلهم، ما نفذه في بيروت. وهم على استعداد لممارسة الضغوط على رئيس الجمهورية أمين الجميل، لاجل منح اسرائيل اتفاق تطبيع قريب من السلام، في حين ينتظرون من الجيش الاسرائيلي أن يمكنهم من السيطرة على الشوف، اي اضعاف الدروز وتجريدهم من سلاحهم، وبالتالي تمكين الكتائب من الدخول الى المنطقة. وحتى الآن امتنعت اسرائيل عن اتباع خطوة كهذه، «غير أن كل شيء، قد يحدث في لحظات من الضغط، وعندها ستبدو مذابح صبرا وشاتيلا هزيلة حيال ما قد يحدث في الشوف» (**زئيف شيف، هآرتس**، ١٩٨٣/١٢/٣١).

وقد شكل الشيخ نور الدين الحلبي، القاضي الشرعي للطائفة الدرزية، لجنة برئاسته، مؤلفة من ممثلي الطوائف الاربع في اسرائيل، هدفها التوصل لوقف اطلاق النار في جبل لبنان. وتضم اللجنة في عضويتها ١٨ شخصا، من بينهم: قاضي الصلح في عكا، والشيخ محمد حبيشي القاضي الشرعي في حيفا وعكا، ورئيس المجلس المحلي لبيت جن، والمحامي جميل شلهوب، والمحامي اليهودي دانيئيل غوشن وغيرهم. وفي كانون الثاني (يناير) من هذه السنة، زارت اللجنة جبال الشوف في اطار حملتها لوقف المعارك هناك، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية الشيخ محمد أبو شقرا، الذي قال ان الجيش الاسرائيلي خلق مشكلة، نحن غير مؤهلين للتعامل معها. وحسب قوله ان حرب «سلامة الجليل»، لم تعزز موقف وقوة الدروز في جبل لبنان، حيث تعتبر المنطقة هنا، منطقة درزية. فمنذ دخول الجيش الاسرائيلي الى تلك المناطق، دخلت معه الكتائب، مما أسهم في تخوف الدروز من وقوعهم تحت السيطرة الكتائبية (**مصباح الحلبي، دافار**، ١٩٨٣/١/١٢).

من جهة ثانية، التقى اعضاء اللجنة، ايضا، رئيس بلدية دير القمر جورج نعمة، والمسؤول الكتائبي في المنطقة، حيث تم بحث الوضع السائد في الشوف. وأوضح المسيحيون انهم يعتبرون الوجود الكتائبي في المنطقة امرا حيويا لهم. وخلص الوفد الى نتيجة مفادها أن

المسيحيين والدروز يرغبون في عقد لقاء قمة في بيروت بين زعماء الطائفتين، للتوصل الى وقف اطلاق النار الكامل، واحلال التسامح بينهما **(المصدر نفسه)**.

المقاومة الفلسطينية ـــ سياسياً

المجلس الوطني الفلسطيني: مشروع الحد الأدنى الفلسطيني

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة، بين الرابع عشر والثاني والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٨٣، في قصر الأمم بالجزائر، العاصمة. وقد عالجت هذه الدورة مجمل جوانب القضية الفلسطينية، بكل ملابساتها وظروفها.

وتميزت هذه الدورة عن سابقاتها، خاصة وأنها الدورة الأولى بعد خروج القوات الفلسطينية من بيروت، بميزتين رئيسيتين:

الأولى، أنها جرت وسط أجواء بعيدة عن الضغوطات والمؤثرات، مما ساعد على استقلالية ووحدة القرار الفلسطيني.

والثانية، الطابع الديمقراطي الذي تحلت به، والذي ساعد على تحديد خطة العمل السياسي لكل القضايا المطروحة وعلى كافة الصعد، الفلسطينية والعربية والدولية.

والجدير ذكره، أنه جرت، قبل هذه الاجتماعات، عدة نشاطات سياسية ودبلوماسية على مستوى القيادة الفلسطينية، في اتجاه توحيد المواقف والتأكيد على الوحدة الوطنية، بعد أن استمر ظهور الاختلاف في وجهات النظر لدى بعض فصائل المقاومة، التي واصلت تساؤلها حول ماهية دور بعض قياديي المنظمة في علاقاتهم مع كل من النظامين الأردني والمصري، وفي مواقفهم من مشاريع السلام العربية والأميركية المطروحة لحل القضية الفلسطينية.

وكانت خمس منظمات فلسطينية، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـــ القيادة العامة ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـــ قوات الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، قد عقدت اجتماعا في طرابلس الغرب بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣ (أي بعد مرور أكثر من شهر فقط، على إصدار بيان القمة الفلسطينية في عدن والذي تم التأكيد خلاله على وحدة واستقلالية الموقف والقرار السياسي للمنظمة)، مع بعض القياديين الليبيين، وفي طليعتهم العقيد معمر القذافي. وقد لوحظ أنه بالرغم من تأكيد العقيد القذافي على أهمية هذا الاجتماع، فإن حركة «فتح» قد تغيبت عنه، إضافة إلى أن هذا الاجتماع قد تم، في الوقت الذي كان فيه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (أبو عمار) يعقد في دمشق سلسلة اجتماعات لقيادة المنظمة، تمهيدا للدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد صدر عن اجتماع طرابلس، بيان الثلاثين نقطة، ويمكن عرض أبرز ما ورد فيه كالتالي:

ـــ التأكيد على اللاءات الثلاث التي اطلقتها القمة العربية في الخرطوم العام ١٩٦٧: «لا تفاوض، لا اعتراف، ولا صلح مع العدو الصهيوني».

ــ التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير.

ــ رفض قمة فاس «منهجا ومسلكاً وقرارات».

ــ رفض مشروع ريغان، لأنه يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ــ رفض تفويض النظام الأردني، بتمثيل الشعب الفلسطيني.

ــ رفض اي إطار مشترك للعمل الفلسطيني ــ الأردني والاصرار على أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، هو أساس أي علاقة وحدوية تقوم بين الطرفين في المستقبل.

ــ رفض إقامة علاقات مع النظام المصري، ومواصلة عزله ومحاصرته حتى إسقاط نهج كمب ديفيد.

ــ تعزيز العلاقات النضالية مع جماهير مصر، بقيادة قواها الوطنية والتقدمية، ودعمها في نضالها ضد اتفاقيات كمب ديفيد.

ــ إدانة دعوات النظام العراقي إلى فك الحصار عن نظام الرئيس المصري حسني مبارك.

ــ رفض المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية ونتائجها الهادفة إلى إلحاق لبنان بكمب ديفيد، وفرض معاهدة استسلامية عليه وتطبيع العلاقات معه، لأن ذلك يمس استقلال لبنان ووحدته.

ــ تعزيز العلاقات بين الثورة الفلسطينية وسوريا.

ــ تعزيز التحالف المصيري مع الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية.

ــ العمل على إعادة تجميع قوى الثورة الفلسطينية وإعادة تنظيمها وتعزيزها في سورية، من اجل متابعة الكفاح المسلح (**النهار**، ١٨/١/١٩٨٣).

في مقابل ذلك، اعتبر ياسر عرفات، أنه من «حق أي شخص، في هذه الثورة، أن يقول كلمته ورأيه صراحة، ومن حق اي تنظيم أن يعبر عن رأيه تعبيرا ديمقراطيا». كما اعتبر عرفات «بيان طرابلس» نقطة قوة لأنه يؤكد على وجود المناضلين الأحرار. (**كل العرب**، ٢/٢/١٩٨٣، العدد ٢٣، ص ٢٣).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف (ابو اياد) قد اعلن انه «لا توجد خلافات هامة بين المنظمات الفدائية الفلسطينية، وإنما المشكلة تكمن في بعض الأنظمة العربية وتدخلاتها ومحاولاتها وضع الفلسطينيين تحت سيطرتها، وهذا ما ترفضه كليا. وقال خلف أن على بعض الحكام أن يعرفوا اننا بلغنا سن الرشد». واعتبر انه تفاديا لأية ضغوطات خارجية، فقد اختيرت الجزائر مكانا لعقد اجتماعات المجلس الوطني (**السفير**، ١١/٢/١٩٨٣).

اجتماعات اللجنة التنفيذية

انطلاقا من ذلك، كثفت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، سلسلة اجتماعاتها التي بدأتها في ١٠/٢/١٩٨٣، مركزة على درس المواضيع المختلف عليها، للاتفاق على جدول الأعمال الخاص بالمجلس الوطني الفلسطيني. وقد أصر عرفات، في هذه الاجتماعات، على تقديم العون للشعب الفلسطيني الذي «يذبح ويضطهد»، مقابل الرفض لكل المبادرات والمشاريع المطروحة. وندد بالمواقف العربية بشكل عام، التي اتخذت أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان. وقد نوقشت، خلال هذه الاجتماعات، العلاقات مع النظامين الأردني والمصري، ومقررات فاس ومشروع ريغان، ومسألة الاتصال مع بعض الشخصيات الاسرائيلية الديمقراطية (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٨٣). ومن الجدير بالذكر، أن عرفات كان قد اجرى لقاء مع ثلاث شخصيات اسرائيلية من اعضاء مجلس السلام الاسرائيلي ــ الفلسطيني في شهر كانون الثاني (يناير)، وهم: جنرال الاحتياط ماتيتياهو بيليد، والكاتب الصحفي يوري افنيري، والمسؤول الحكومي المتقاعد، يعقوب أرنون. وتمثل هذه المجموعة تجمعا غير رسمي في اسرائيل، إلا أنها تحظى بثقل اجتماعي وسياسي داخلها وقد برز وزنه، بصفة خاصة، خلال إنشطته في معارضته الحرب في لبنان. وقد اجتمع إلى جانب عرفات، كل من محمود عباس (ابو مازن) عضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية لـ«فتح» وعصام السرطاوي وعماد شقور عضوي المجلس الوطني. وتركزت المحادثات حول الوضع في الشرق الأوسط ووسائل تطوير العمل المشترك لتحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة (**الشرق الأوسط**، ٢٢/١/١٩٨٣). واعتبر ياسر عرفات أنه بإجرائه مثل هذا اللقاء، يقوم بتنفيذ قرار من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني،

الذي يقول بفتح الحوار مع القوى التقدمية والديمقراطية داخل الأرض المحتلة وخارجها. (كل العرب، مصدر سبق ذكره).

واستطاعت القيادة الفلسطينية تخطي العقبات التي كانت تهدد أعمال المجلس بسبب الخلافات على هذه النقاط والتدخلات الخارجية التي تحفز هذه الخلافات. وأهم هذه العقبات هي الانشقاق والمقاطعة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث دعت ثلاث منظمات فلسطينية هي «الصاعقة» و«الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» و«جبهة النضال الشعبي» في السابع من شباط (فبراير) ١٩٨٣، إلى اجتماع مع كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، اللتين امتنعتا عن الحضور حتى لا يتخذ هذا الاجتماع شكل «التكتل المضاد». وتم الاتفاق على مشاركة جميع المنظمات في اجتماع القيادة الفلسطينية في ١١ شباط (فبراير) على أن يتم، خلال هذا الاجتماع، اتخاذ قرار بحضور أعمال المجلس أو الانسحاب منه. وبالفعل تم الاتفاق، خلال جلسات القيادة، على موقف من أربع نقاط هي: مشروع ريغان، ومشروع فاس، والعلاقة مع الأردن، والعلاقة مع مصر. وبقيت النقطة الخامسة، وهي العلاقات مع اليهود الديمقراطيين معلقة.

وقد تشكلت لجنة للصياغة من كل من خليل الوزير (أبو جهاد) وأحمد اليماني (أبو ماهر) وعاصم أبو اسماعيل وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وطلال ناجي. واعتبرت اللجنة التنفيذية قرارات قمة فاس «الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته، من أجل تعديل موازين القوى لمصلحة النضال والحقوق العربية، مع تأكيد المجلس على أن فهمه لهذه المقررات لا يتناقض مع التزام البرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني السابق». وأشارت اللجنة إلى أن مشروع ريغان لا يلبي «في نهجه ومضمونه» حقوق الشعب الفلسطيني، كما لا يمكن اعتباره أساسا صالحا يمكن القبول به كحل عادل للقضية الفلسطينية لأنه يتنكر لحق العودة، وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. إضافة إلى أنه لا يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وحول العلاقات مع النظام الأردني، أكدت اللجنة على أهمية العلاقات الخاصة والمتميزة التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني. كما أكدت على أن تكون العلاقة المستقبلية مع الأردن على «أسس كونفدرالية بعد إقامة الدولة الفلسطينية».

أما الموضوع الرابع وهو العلاقة مع مصر، فقد تم في هذا الشأن التشديد على قرار اللجنة التنفيذية السابق بتجميد العلاقة مع نظام الرئيس حسني مبارك (**السفير**، ١٤/٢/١٩٨٣).

الدورة الـ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني

بدأ المجلس الوطني الفلسطيني دورة أعماله السادسة عشرة، في ١٤/٢/١٩٨٣. وقد شارك في الجلسة الافتتاحية للمجلس الذي يضم ٣٥٥ عضوا، حوالي ٢٥٠٠ من الضيوف والمدعوين، وعلى رأسهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وكان بين الضيوف الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط. كما حضر وفد من الاتحاد السوفياتي برئاسة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي فيتالي بومبير.

وقد تميزت الكلمات التي القيت، بالتشديد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبإصرار فلسطيني على تصعيد النضال السياسي والعسكري، والتمسك بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الرفض العربي والفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد وغيرها من المشاريع الهادفة إلى طمس الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وجرت بعض التغييرات على تركيبة المجلس بعد إبعاد حركة «فتح» اثنين من قيادييها من عضوية المجلس هما عضو اللجنة المركزية للحركة نمر صالح (أبو صالح) وحمدان عاشور.

كما تقرر أن يضم أعضاء المجلس العسكري المكوّن من ٢١ عضوا، وأعيد النظر في قضية تمثيل المرأة في هذه الهيئة ويرجع ذلك إلى أن المجلس قد سبق له أن وافق على زيادة ٤٠ عضوا جديدا، وزعوا على الشكل التالي: ٢٥ عضوا للاتحادات المختلفة الفلسطينية، وأعطي للجنة التنفيذية حق تعيين الأعضاء الباقين وهم ١٥ عضوا. وبعد انتهاء جلسة الافتتاح عقد

المجلس جلسة مغلقة جدد فيها انتخاب خالد الفاهوم رئيسا له بأغلبية مطلقة (الشعب، الجزائر، ١٦/٢/١٩٨٣).

اليوم الثاني، لأعمال المجلس، كان يوم لبنان، حيث ألقى ممثل الحركة الوطنية اللبنانية الأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي، كلمة أعلن فيها أن الحركة الوطنية ستعزز ضرباتها ضد العدو الصهيوني، وترفض أي تطبيع للعلاقات معه. وطالب حاوي، بالدعم العربي للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية «لأن هذا الصيف أو هذا الربيع سيكون ساخناً». وتتالت كلمات الوفود الأخرى فتحدث كل من خالد محي الدين رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلا للحركة الوطنية المصرية. ثم تناول الكلمة رؤساء وفود تونس ولجنة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذين ركزوا في مجملهم على عدالة القضية الفلسطينية وحق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة (المصدر نفسه، ١٦/٢/١٩٨٣).

التقرير السياسي

في الجلسة المسائية لليوم الأول لأعمال المجلس، ألقى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي (أبو اللطف)، التقرير السياسي الذي يتضمن ملحقا وثائقيا ليشمل القرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة وتدين غزو لبنان، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجزرة صبرا وشاتيلا، ومشروع القرار المصري ــ الفرنسي المشترك أمام مجلس الأمن، وغيرها من القرارات والمبادرات الدولية العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية. وتناول التقرير شرحا حول مشروع ريغان، وحول العلاقات العربية ــ الفلسطينية.

وفيما يخص مشروع ريغان، فقد ورد في التقرير «أن هذا المشروع لم يخرج عن إطار السياسة الاميركية في المنطقة... التي تسعى إلى خلق ظروف تتمكن فيها الولايات المتحدة، من بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا...» واعتبر التقرير، أن النقاط التي تعتبر «ايجابية» في مشروع ريغان، والتي تذكر الشعب الفلسطيني وحقه في حكم ذاتي كامل، وعدم بسط السيادة المباشرة لاسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، ترتبط «بمعان وتطبيقات لا تقل، بسلبيتها، عن سابقاتها، حيث أن ريغان أكد السيادة الاسرائيلية غير المباشرة على الضفة والقطاع، عندما أقر ببقاء المستوطنات، وأكد على حق اسرائيل في الاحتفاظ بأرض تضمن أمنها وسلامها».

وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية ــ العربية، اعتبر التقرير السياسي، أن علاقات المنظمة العربية تقوم على الأسس التالية:

١ ــ الالتزام بقضايا النضال العربي وفي مقدمتها قضية فلسطين، والنضال من أجلها.

٢ ــ التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

٣ ــ رفض كامب ديفيد واعتبار مقررات فاس مشروع الحد الأدنى للتحرك العربي السياسي، مع التأكيد على استمرارية الخيار العسكري بكل مستلزماته.

وحول العلاقات مع الأنظمة العربية أكد التقرير على:

ــ أهمية العلاقات الاستراتيجية بين المنظمة وسوريا، وذلك على قاعدة تمتين العلاقات النضالية مع سوريا باعتبارها تشكل مع المقاومة الفلسطينية، خط الصمود والمواجهة الأول مع العدو الاسرائيلي.

ــ التفاوض مع الحكومة اللبنانية، لتحقيق أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وضمان حقوقهم الاجتماعية والسياسية، والمطالبة بحق م.ت.ف في التواجد والعمل في لبنان، انطلاقا من قاعدة الاتفاقيات المبرمة بين المنظمة والحكومة اللبنانية.

ــ التركيز على استقلالية قرار المنظمة ووحدانية التمثيل داخل الأرض المحتلة أو خارجها. ورفض التنازل للأردن، أو لأي جهة عربية أخرى، للتحدث باسم الفلسطينيين أو نيابة عنهم، والتأكيد على ان تقوم العلاقات المستقبلية بين منظمة التحرير والأردن، بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعلى أسس كونفدرالية.

ــ التمسك بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بعدم إقامة علاقات مع النظام المصري، طالما بقي متمسكا باتفاقيات كامب ديفيد.

ــ وأخيرا، وانطلاقا من أن جبهة الصمود والتصدي لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها للتصدي للعدوان الأسرائيلي على لبنان، فإن م.ت.ف. تؤكد على ضرورة العمل لتطوير مواقف الجبهة في مواجهة السياسات والمخططات الامبريالية، ودعوتها للمبادرة لقطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.

وشدد البيان من جهة أخرى على ضرورة تعزيز التلاحم والتأييد للشعوب العربية المناضلة في لبنان والأردن ومصر؛ وتقديم العون لها في مواجهتها للعدو الاسرائيلي.

وذكر التقرير المساعدات العربية التي قدمت خلال الغزو الاسرائيلي، منوها باستجابات اليمن الديمقراطية، والجمهورية العربية اليمنية، والجزائر والسعودية والدول الخليجية، إن من حيث إرسال المقاتلين، أو السلاح، أو الاتصالات السياسية، أو المعونات الطبية... وبمواقف الدول العربية الأخرى، مثل سوريا وتونس والجزائر واليمن الديمقراطية والشمالية والسودان والعراق والأردن، التي وافقت على استقبال المقاتلين الفلسطينيين بعد خروجهم من بيروت (السفير، ١٦/٢/١٩٨٣).

سير المناقشات وعمل اللجان

بعد إتمام كلمات الوفود العربية والآسيوية والأوروبية والأميركية، والتأكيد خلالها على تضامنها ودعمها للقضية الفلسطينية وادانتها للكيان الصهيوني وللامبريالية الأميركية، واصل المجلس مناقشاته للتقرير السياسي في اليومين الخامس والسادس. وقد اتضح من النقاش العام، الذي شارك فيه معظم الأمناء العامين وأعضاء المجلس، أن هناك اتفاقا بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية، حول اهم القضايا التي تواجه الثورة في المرحلة الحالية، خاصة مشروع ريغان ومقررات فاس. وأجمع القادة، في كلماتهم، على أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان قد افرز مرحلة جديدة، برزت معالمها في محاولة جرّ منظمة التحرير إلى طاولة المفاوضات السياسية، من منظور اميركي ــ اسرائيلي. لهذا، فقد تم رفض مشروع ريغان، كونه لا يقرّ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ولا يعترف بمنظمة التحرير.

واعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، أن هذا المشروع هو «قنبلة سياسية لا تختلف عن القنابل الانشطارية، التي واجهها مقاتلونا ببسالة في بيروت». وأكد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أن مشروع ريغان هو «استكمال لمذابح بيروت» وأنه يلغي حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

وواجهت مقررات فاس تحفظات عديدة، خاصة المادة السابعة منها، والتي تلغي الاختيار العسكري وتنهي حالة الحرب مع الكيان الصهيوني. وكان رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، قد أكدّ أن مشروع فاس يعتبر الحد الأدنى الذي تقبل به المنظمة، وهو يتفق مع القرارات السابقة للمجلس الوطني. وأوضح الفاهوم أن البند السابع يعني سلاما عادلا في الشرق الأوسط وخصوصا الحق في اقامة دولة في الضفة وغزة تكون القدس عاصمتها، والموافقة على جميع ضمانات مجلس الأمن الدولي.

وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية ــ العربية، لا سيما العلاقات مع النظامين الأردني والمصري، فقد شدد قادة المقاومة، في كلماتهم، على ضرورة صون القرار الفلسطيني ورفض جميع أنواع الوصاية والاحتواء، وتصحيح مسار هذه العلاقات انطلاقا من مقررات المجلس الوطني. وقد رأى القادة، ضرورة وأهمية عودة مصر إلى الصف العربي، بعيدة عن كمب ديفيد، كما شددوا على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرار السياسي المستقل والموحد.

وشكل المجلس الوطني ثماني لجان خاصة لوضع اللمسات الأخيرة على التوصيات التي ستعرض على المجلس للتصديق عليها. وتم تقسيمها على الشكل الآتي:

١ ــ اللجنة السياسية، رئيسها نبيل شعث ومقررها صخر بسيسو.

٢ ــ اللجنة المالية، رئيسها سعد الدين غندور، ومقررها ابراهيم قبعة.

٣ ــ اللجنة العسكرية، رئيسها العقيد سمير الخطيب ومقررها عبد الرزاق المجايدة.

٤ ــ لجنة الوطن المحتل، رئيسها الحاج احمد ومقررها محمد القللي.

٥ ــ لجنة الثقافة، رئيسها يحيى يخلف ومقررها جميل هلال.

٦ ــ لجنة الشؤون الاجتماعية، رئيستها انتصار الوزير (أم جهاد) ومقررتها ليلى خالد.

٧ ــ لجنة التنظيمات الشعبية، رئيسها عبد الرحمن العدلوك ومقررها داوود أبو الشكر.

٨ ــ لجنة لبنان، رئيسها توفيق الصفدي، ومقررها صالح زيدان.

أعمال اللجان

بحثت **اللجنة السياسية** مبادرة ريغان، وكان هناك إجماع على رفضها لأنها لا تشكل أساسا صالحا أو مقبولا لحل القضية الفلسطينية، وهي تهدف، في نهجها ومضمونها، إلى طمس القضية الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان عرفات قد حضر اجتماع اللجنة السياسية، وقدم خلاله مداخلة طويلة انتقد فيها معارضيه داخل المجلس الوطني. وأكد عرفات أنه لا يطلب من أحد أي تنازلات، لأنه لا يجوز أن تقدم المنظمة تنازلات، ولكن «يجب ترك أيدي القيادة حرة للتكتيك». (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/٢/٢٢). وأضاف عرفات أن بعض القادة يرفضون مقررات فاس، ومشروع ريغان،ويشككون بالعلاقات مع النظامين المصري والأردني، ويطالبون بالتالي «بحل مشاكل الفلسطينيين في الدول العربية». وتساءل عرفات عن قدرة هؤلاء القادة على استخدام كلمة «نعم» بشجاعة في غابة النخاسين العرب». كما طالبهم بقبول مقررات فاس. هذا، واعتبرت اللجنة السياسية أن المجلس سيعتبر مشروع فاس الحد الأدنى للتحرك العربي، وأن الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني ــ الأردني سيقبل على أساس اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

من جهة أخرى، أوصت **اللجنة العسكرية**، في تقريرها، بانشاء «جيش التحرير الوطني الفلسطيني»، ليضم جميع قوات فصائل الثورة الفلسطينية (**الشعب**، ١٩٨٣/٢/٢٢).

أما **لجنة لبنان**، فناقشت أوضاع الفلسطينيين بالاستناد إلى ثلاث مذكرات قدمت إلى اللجنة، وتم التركيز على عدة نقاط، أهمها:

أولا ــ مناقشة أهداف الغزو الاسرائيلي للبنان، الذي استهدف إنهاء الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، كما استهدف الوجود المدني الفلسطيني من ارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا، ومواصلة الاعتقالات، وصولا إلى اكراه الفلسطينيين على ترك أماكن إقامتهم في المدن والقرى، وتجميعهم في المخيمات. وتذكر هنا، ما أكدته وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة، من أن حملة الارهاب ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان تزداد كثيرا، وأن معظم العائلات الفلسطينية المالكة لأراضيها ومساكنها بصورة شرعية تتعرض للتهديد بضرورة العودة إلى المخيمات، مع تحمل مسؤولية تخلفها عن ذلك (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/٢/١٣).

ثانيا ــ بحث احتمال استئناف القتال في البقاع والشمال، لاستكمال أهداف الغزو الاسرائيلي، بإنهاء ما تبقى من الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان.

ثالثا ــ دور السلطة اللبنانية في التضييق على الفلسطينيين وعدم التقيد بالاتفاقيات التي عقدت مع القيادة الفلسطينية، والتي تؤكد على حماية الوجود المدني الفلسطيني، وحق الفلسطينيين في حرية العمل السياسي والاجتماعي. ومن الجدير بالذكر هنا، أن منظمة التحرير، جددت موقفها، بأنها لن تكون عقبة أمام أي جهد يمكن أن يؤدي إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية، إلا أنها تشترط الاتفاق مع الحكومة اللبنانية حول مسألة البحث في ضمانات سلامة المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم المدنية، ضمن إطار الشرعية اللبنانية، وحسب القوانين المرعية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/٢/٢٨).

أما بالنسبة للجان الأخرى، فبعد يومين من المداولات لصياغة المشاريع والتوصيات خرجت بقرارات حول الشؤون الاجتماعية والتربوية والمالية والاقتصادية والمنظمات الشعبية.

١ ــ فيما يخص الشؤون الاجتماعية قرر المجلس: (أ) القيام بحملة واسعة للافراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها. (ب) دعم وحماية المؤسسات الاجتماعية والتربوية في لبنان، والعمل بكل الوسائل المتاحة لاستمرار وكالة غوث وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في خدماتها للشعب الفلسطيني. (ج) دعم اللجنة العليا لاغاثة المهجرين نتيجة الاجتياح الاسرائيلي للبنان وتطوير عملها بما يسهم في تحسين أوضاعهم.

٢ — وقرر المجلس فيما يخص الشؤون التربوية والتعليم: (أ) السعي لدى الدول العربية لاقرار مادة فلسطين في كافة المراحل الدراسية وتأليف كتب مرجعية بهذا الشأن. (ب) وضع سياسة تربوية لكافة مستويات التعليم الفلسطيني، بحيث تلبي احتياجات نضال الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرير.

٣ — وفي الشؤون المالية والاقتصادية قرر المجلس: (أ) التأكيد على ضرورة العمل على تنمية الموارد الذاتية الفلسطينية لتكون دعامة أساسية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني. (ب) التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر للفعاليات الاقتصادية الفلسطينية للمساهمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل. (ج) التأكيد على ضرورة قيام الوحدة المالية، جباية وانفاقا، بهدف الوصول إلى تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة ضمن الاطار التنظيمي لـم.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين. (د) دعوة اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف. للعمل على تحصيل كافة الأقساط غير المسددة من التزامات الدعم المالي ودعم الصمود التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بغداد.

٤ — وبالنسبة للشؤون الاسلامية والثقافية فقد تقرر: (أ) تشكيل مجلس مركزي للاعلام، ومجلس مركزي للثقافة، وانشاء دار للنشر والتوزيع تتولى نشر الثقافة الفلسطينية وطباعة الأعمال الأدبية والفنية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وترجمتها إلى لغات أجنبية بما فيها اللغة العبرية. (ب) تطوير وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» ومجلة «فلسطين الثورة». (ج) إنشاء نواد ومراكز ثقافية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وذلك لتأمين تعبئة الشعب الفلسطيني في نضاله لاحباط كافة المحاولات لضرب وحدته والتفافه حول م.ت.ف: (د) التركيز على تمتين الروابط مع الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة. (هـ) التأكيد على أهمية وضرورة استمرار مركز الأبحاث، م.ت.ف. في بيروت وتوفير كافة الدعم والمساندة لدوره الثقافي والفكري الهام. (و) إنشاء مكتبة فلسطينية مركزية، لجمع التراث الفلسطيني. والتأكيد على أهمية دور الصحفيين والمثقفين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة، في رفض محاولات الاحتلال الدائمة لتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية، ومصادرة وطمس التراث الوطني (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢). (ي) تشكيل اللجنة الاعلامية الثقافية لمعركة لبنان (١٩٨٢)، تكون مهمتها التوثيق التاريخي لمعارك لبنان، ومذبحة صبرا وشاتيلا.

٥ — بالنسبة للمنظمات الشعبية تقرر: (أ) التأكيد على قرارات الدورة السابقة المتعلقة بالمنظمات الشعبية، والعمل على تنفيذ ما لم ينفذ منها. (ب) العمل على إقرار مبدأ حق التعويض، أو التقاعد عن سنوات العمل، التي امضاها العاملون الفلسطينيون في الأقطار العربية التي لم تطبق هذا المبدأ. (ج) توفير الحماية الاجتماعية والنقابية والمهنية للعاملين الفلسطينيين في الأقطار العربية، وتأمين حق التنقل والاقامة خاصة لحاملي وثائق السفر الفلسطينية. (د) متابعة تأسيس صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في مؤسسات منظمة التحرير، استنادا لقرارات منظمة العمل العربية.

٦ — شؤون الأرض المحتلة: (أ) تأييد الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل وتعزيزها، باعتبارها الذراع الأساسي والفعال لـم.ت.ف، في توجيه نضالات الشعب الفلسطيني، السياسية والجماهيرية، في الداخل. (ب) توفير وسائل الدعم السياسي والمادي والمعنوي للحركة الوطنية، الفلسطينية، مع مراعاة عوامل سلامتها وضمان امنها واستمراريتها. (ج) إدانة روابط القرى العميلة، والعمل على إفشالها. (د) إدانة كل المحاولات التي تستهدف الخروج عن الاجماع الوطني، والنيل من وحدانية تمثيل المنظمة، والتآمر على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة؛ (هـ) التأكيد على أهمية دعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل بكل الامكانيات التي تمكنه من الصمود والثبات على أرضه (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢).

نتائج الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني

جاءت نتائج الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني،

بعد تسعة أيام من المداولات والمناقشات الديمقراطية، مفاجئة لكل الذين راهنوا على انقسام المنظمة وعلى تجزئة الصف الوطني الفلسطيني.

والايجابية الأولى، التي اظهرتها الدورة، هي البيان السياسي الشامل الذي عمل على ضبط كافة مراحل التحرك السياسي والعسكري للقيادة المنتخبة (نصه في ملاحق هذا العدد من شؤون فلسطينية).

اما الثانية، فتتمثل في الاصرار على تجميع وتوحيد كافة قوات الثورة الفلسطينية ضمن «جيش التحرير الوطني الفلسطيني».

واعتبر عرفات «أن الثورة لم تحقق معجزة الصمود فحسب، ولكنها حققت معجزة ثانية هي إعادة التنظيم وإعادة البنية التحتية التي كانت اسرائيل تريد تحطيمها». وأكد عرفات، في كلمة الاختتام، ان المنظمة لا تريد «الوطن البديل، لا في جنوب لبنان، ولا في الضفة الشرقية، فالوطن هو «فلسطين، وعاصمتها القدس».

وتضمن البيان السياسي، النقاط التي عولجت في مناقشات اللجان الثماني والتي أقرها المجلس. فتم التأكيد أولا، على ضرورة الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع المؤسسات والهيئات في المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية، وعلى أساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، **لتعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية**. كما أكد المجلس على استمرارية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل. وعلى حق قوات الثورة في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية، وتوحيد هذه القوات في إطار جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

وعلى صعيد الوطن المحتل، حيا المجلس صمود الجماهير الفلسطينية والالتفاف حول المنظمة الممثل الشرعي والوحيد في الداخل والخارج. ودعا المجلس إلى تنفيذ كل التوصيات الداعية إلى تدعيم صمود الشعب العربي في فلسطين المحتلة (١٩٤٨). ووجه تحيته إلى الأسرى والمعتقلين، وإلى الشعب الفلسطيني في الشتات والعمل على المحافظة على مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحرياتهم وامنهم.

وحول مسألة العلاقات السياسية، شمل البيان النقاط الخمس، مدار البحث في اللجنة التنفيذية، ومن بعدها اللجنة السياسية المنبثقة عن الدورة. فاعتبر المجلس أن قرارات قمة فاس هي الحد الادنى للتحرك السياسي العربي، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري، من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية. وأكد المجلس ان الالتزام بهذه المقررات لا يتنافى مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

وأعلن المجلس رفضه **لمشروع ريغان**، باعتباره لا يشكل اساسا صالحا للحل العادل والدائم لقضية فلسطين وللصراع العربي — الصهيوني. ولأنه يتنكر للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في العودة واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

أما على صعيد **العلاقات الفلسطينية — العربية**، فقد أقرّ المجلس تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية، في الوطن العربي بأكمله، من أجل التصدي للمؤامرات والمشاريع التصفوية، خصوصا اتفاقيات كمب ديفيد ومشروع ريغان، والالتزام بالقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، مع التمسك بكامل الحقوق الفلسطينية، ووحدانية التمثيل، والقرار الوطني المستقل، ومناهضة كل المشاريع الرامية إلى ضرب هذه المبادىء.

وحدد المجلس العلاقة مع الأردن على أساس «الكونفدرالية» بين دولتين مستقلتين. وأكد على العلاقات المميزة التي تربط الشعبين الفلسطيني والأردني. ورفض المجلس، مجددا، اتفاقيات كمب ديفيد، واوصى بالوقوف إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانهاء هذه الاتفاقيات، حتى تعود مصر إلى موقعها النضالي في صفوف الأمة العربية.

وسجل المجلس، مقابل ذلك، الأهمية الاستراتيجية للعلاقة مع دمشق، باعتبار أن المنظمة وسوريا تقفان في خط المواجهة مع العدو الاسرائيلي. ودعا المجلس إلى تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وحركته الوطنية، ودعمه في حربه ضد العدو الاسرائيلي. كما دعا

إلى العمل على التفاوض مع السلطات اللبنانية، بما يخدم أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين في لبنان، وضمان حقوقهم المدنية والسياسية.

اما موضوع الاتصال مع القوى اليهودية الديمقراطية، فقد دعا المجلس اللجنة التنفيذية للتحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فقد ورد في البيان، تقدير لمشروع بريجنيف والذي اكد على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. كما أعرب عن تقديره لمواقف المنظومة الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية، والتي تم التأكيد عليها في بيان براغ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط الصادر في ١٩٨٣/١/٣. ودعا البيان، إلى تطوير العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. والدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وتعميق العلاقات مع دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والأفريقية من اجل قضية فلسطين وقضايا التحرر الأخرى. ودعا البيان، إلى تنشيط العمل السياسي مع الدول الأوروبية الغربية واليابان، لتوسيع الاعتراف بمنظمة التحرير وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وكان المجلس قد انتخب أعضاء اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٤ عضوا وهم: ياسر عرفات، رئيسا. والأعضاء فاروق القدومي، احمد اليماني، ياسر عبد ربه، عبد المحسن أبو ميزر، احمد صدقي الدجاني، طلال ناجي، محمد خليفة، عبد الرحيم احمد، حنا ناصر، محمود عباس، حامد أبو ستة، جمال الصوراني، محمد زهدي النشاشيبي.

ماذا بعد المجلس الوطني

ثلاث ملاحظات يمكن تدوينها، بعد انتهاء الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني: الاولى في نيو دلهي، حيث اعتبر البيان الصادر عن مؤتمر قمة عدم الانحياز، الذي انعقد بعد شهر من انعقاد المجلس الوطني، إن السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأكد البيان أن القدس هي جزء من فلسطين المحتلة، ولا بد من انسحاب اسرائيل الكامل منها وإعادتها إلى السيادة العربية. وأعاد تأكيد، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولا يعتبر أي حل للقضية الفلسطينية عادلا وشاملا إذا لم تشترك المنظمة في وضعه وقبوله.

الملاحظة الثانية، أيضا في نيودلهي، حيث أكد الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميل لعرفات، أن الدولة اللبنانية هي المؤتمنة على سلامة جميع المقيمين على أراضيها بصورة شرعية، ومن بينهم الفلسطينيون المدنيون.

اما الملاحظة الثالثة، فهي تتمثل، من جهة، في اللقاء الذي جرى بين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير احمد صدقي الدجاني ومستشار ياسر عرفات للشؤون الدولية نبيل شعث، مع الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر في القاهرة في السادس من آذار (مارس) ١٩٨٣. وتستشف، من جهة ثانية، في تصريح عرفات عن استعداده لمناقشة كل الخيارات السياسية لحل ازمة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من دون شروط مسبقة، إذا وافقت الادارة الأميركية على إجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١٩٨٣/٣/٧).

سهى ماجد

تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية

تفاقمت حدة التناقض والصراع بين جماهير الأرض المحتلة من جهة والاحتلال الاسرائيلي وعصابات المستوطنين اليهود من جهة ثانية، ووصل هذا الصراع إلى ذروته.

وأفادت بعض المصادر أن موضوع طرد السكان، طرح ونوقش في محادثات رسمية ومغلقة للعديد من الشخصيات الاسرائيلية الكبيرة التي تتولى مناصب رفيعة في الحكومة الاسرائيلية الحالية. وأوردت هذه المصادر أقوالا تفوه بها نائب وزير الزراعة ميخائيل ديكل في جلسة مغلقة حيث قال أنه «يجب العمل على تهجير العرب من المناطق المحتلة». كما اعلن رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس، أنه «من شأن ضم الضفة الغربية أن يساعد في عملية تهجير العرب ايضا. كذلك أعرب الجنرال (احتياط) متتياهو بليد، عضو حركة شيلي وعضو مجلس السلام الاسرائيلي — الفلسطيني، عن رأيه في مقابلة مع التلفزيون البريطاني، بأن طرد الفلسطينيين من المناطق المحتلة هو جزء لا يتجزأ من المخططات الرسمية لاستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة. كما اقتبس التلفزيون البريطاني أقوالا للجنرال (احتياط) اهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، احتج فيها على وجود مخططات لطرد نحو ٧٠٠ الف عربي من المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٣/٢/٢٣).

هجمة قمعية واستيطانية

سلطة العضلات: لقد حدث فعلا تغيير في السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المناطق المحتلة، فبدلا من سياسة العقاب والثواب، حلت سياسة سلطة العضلات. ودلت على هذه السياسة الوثائق التي قدمت إلى المحكمة العسكرية الاسرائيلية التي قامت بمحاكمة سبعة عسكريين اسرائيليين بتهم ممارسة أعمال القمع والتعذيب ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية. وقال محامي الدفاع أن رئيس الأركان رفائيل ايتان هو الذي أصدر الأوامر لاستخدام القوة لقمع المظاهرات. وقام هذا المحامي بتقديم مستندات رسمية إلى المحكمة تحمل اسم هيئة الأركان الاسرائيلية وطالب باستدعاء رئيس الأركان للشهادة. وقد وافقت المحكمة مبدئيا على الطلب (القدس، ١٩٨٣/١/٢٠).

وكشفت هذه المستندات عن أن المعاقبة بالابعاد والتعذيب واقامة معسكرات الاعتقال او التهجير وفرض الغرامات الباهظة، هي جزء فقط من الأوامر التي أصدرها رئيس الأركان عقب المظاهرات التي جرت خلال شهري آذار — نيسان (مارس — أبريل) من العام الماضي.

وبعد دراسة المحكمة للمستندات اكدت أن رئيس الأركان أمر فعلا بمعاقبة المتظاهرين بواسطة الابعاد والزج في معسكرات الاعتقال او التهجير. كما أنه طلب من المحاكم العسكرية

التقليل من عقوبات السجن لأنها مكلفة، والاكثار من العقوبات المالية الباهظة. وبالنسبة للمستوطنين اليهود، جاء في المستندات على لسان رئيس الأركان أنه «يجب السماح لهم بالتحرك بحرية في المناطق المحتلة مع اسلحتهم وأن يطلقوا النار على كل من يتحرش بهم». كذلك طلب إبلاغ السكان العرب بهذه التوصيات (**هآرتس**، ١٩٨٣/١/٢١).

وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٩، اعترف رفائيل ايتان، اثناء شهادته أمام المحكمة العسكرية الاسرائيلية التي عقدت في يافا، أنه أصدر أوامر لمعاقبة أولياء أمور الأطفال الذين يشتركون في المظاهرات ويقذفون الحجارة في المناطق المحتلة، لأن هذه الطريقة مجدية مع العرب. واعترف ايتان، ايضا، بصحة الشهادة التي ادلى بها أحد الجنود الاسرائيليين بأنه [أي ايتان] أصدر أوامره إلى السلطات العسكرية في الضفة الغربية بتعذيب الفلسطينيين، وأنه نصح الجنود بقلب عربات الباعة المتجولين كوسيلة مقبولة لقمع المظاهرات خلال فترات الاضرابات التي شهدتها الضفة. وأضاف، هناك حالات يحق لكل جندي أن يتصرف كرئيس أركان (**القدس**، ١٩٨٣/٢/١٠).

المؤسسات الأكاديمية: واصلت سلطات الاحتلال هجومها على المؤسسات الأكاديمية العلمية والثقافية الفلسطينية في المناطق المحتلة. وفي هذا الاطار اصدر قائد قطاع غزة العميد يوفال تسيبوري يوم ١٩٨٣/١/٢، امرا باغلاق المكتبة العلمية وذلك لمدة ستة أشهر. كذلك واصلت قوات الاحتلال مداهمة المكتبات ومحلات أشرطة التسجيل وملاحقة أصحابها، وقد قامت بمداهمة مكتبة الهلال الأحمر الفلسطيني وصادرت منها كتباً تتعلق بالقضية الفلسطينية (**الاتحاد**، ١٩٨٣/١/٤).

كذلك أغلقت سلطات الحكم العسكري يوم ١٩٨٣/١/١٠، ولمدة شهر واحد، مدرسة «قدري طوقان» الثانوية في نابلس. وعلم أن قرار الاغلاق اتخذ بسبب المظاهرة التي جرت في المدرسة وأعمال رشق الحجارة التي أدت إلى جرح أحد رجال حرس الحدود الاسرائيلي (**القدس**، ١٩٨٣/١/١١). وتمشيا مع النهج ذاته، أعلنت اذاعة الجيش الاسرائيلي انه تم يوم ١٩٨٣/١/١١، اعتقال جميع اعضاء مجلس الطلبة في جامعة النجاح في نابلس، وادعت الاذاعة انه وجدت بحوزة أحد الطلاب وثائق تابعة لـم.ت.ف. وأضافت، أن الجيش صادر، أيضا، عددا من الكتب أثناء تفتيش بيت أحد الطلبة المعتقلين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١/١٢).

وتمشيا مع سياسة القمع والارهاب، قامت قوات الأمن الاسرائيلية باعتقال عدة عشرات من طلبة جامعتي الخليل وبيت لحم، عقب احتفال اقيم بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الفلسطينية وتأسيس حركة «فتح» في جامعة بيت لحم. وكانت قوات الأمن قد ضبطت ملصقات وصورا ضد الاحتلال في الجامعة (**الأنباء**، ١٩٨٣/١/١٦). كما أفادت مصادر محلية في نابلس أن الجنود عادوا يميزون بين طلبة نابلس وبين الطلاب من خارجها، الأمر الذي يعني أن السلطات عادت إلى تطبيق الأمر العسكري ٨٥٤ الذي كانت الادارة المدنية قد وافقت على تجميده لمدة عام. وكما هو معلوم، ينص الأمر العسكري هذا على عدم قبول طلبات بعض موظفي مؤسسات التعليم ومناهجها ومجالس طلبتها. وما حدث يوم ١٩٨٣/١/١٣، يعني أن السلطات العسكرية قد اخرجت الطلاب الذين تشير بطاقاتهم الشخصية إلى أنهم ليسوا من سكان نابلس، وطلبت منهم مغادرة الحرم الجامعي، مما يؤكد تطبيق السلطات للأمر العسكري ٨٥٤ عمليا (**الفجر**، ١٩٨٣/١/١٤).

كذلك، اعتقلت السلطات الاسرائيلية الدكتور سامي الكيلاني، أستاذ الفيزياء في جامعة النجاح الوطنية، بعد أن فرضت حظر التجول على البلدة القديمة في نابلس. وأوضح متحدث باسم الجامعة أن الحكم العسكري لم يعط أي تبرير لاعتقال الكيلاني الذي يسكن في نابلس. واضاف، أن الحكم العسكري ما يزال يعتقل اعضاء مجلس الطلبة إثر المهرجان الذي اقيم مؤخرا في الجامعة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١/٢٤).

واستكمالا للسياسة المعادية للمؤسسات الأكاديمية، برزت مجددا قضية توقيع المحاضرين الاجانب في جامعات الضفة الغربية على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. وفي هذا الاطار علم أن السلطات الاسرائيلية استدعت نانسي ناي مديرة مدرسة الفرندز للبنات في رام الله وابلغتها بوجوب التوقيع على طلب إذن عمل جديد، مع

أربع من معلمات المدرسة. وأخطرت أنه في حال رفضها التوقيع فلن يسمح لها ولزميلاتها بمواصلة التعليم في الضفة الغربية. وبالرغم من هذا التهديد رفضت المديرة وزميلاتها التوقيع، وعلم أنهن من التابعية الأميركية وينتمين إلى جمعية الكويكرز (**القدس**، ١٩٨٣/١/٨).

كذلك استدعت الادارة المدنية في الخليل يوم ١٩٨٣/١/١٧، خمسة من المحاضرين، ثلاثة منهم من التابعية البريطانية واثنان من التابعية الأردنية، وطلبت منهم التوقيع على التعهد، لكنهم رفضوا الاستجابة للطلب. وعقب ذلك ابلغهم رئيس الادارة المدنية في الخليل، بأنه سيضطر لسحب تصاريح العمل التي بحوزتهم (**هآرتس**، ١٩٨٣/١/١٨). كما هددت الادارة المدنية المحاضرين الأجانب الذين يدرسون في جامعة بيرزيت بوقف أعمالهم في حال رفضهم التوقيع على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف.

وعلم أن قوات الأمن أقامت نقاط تفتيش على الطريق المؤدية إلى الجامعة لتفتيش كل من يصل إليها، وخاصة المحاضرين الأجانب (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١/٢٠).

وافادت مصادر مطلعة أن الادارة المدنية في الضفة والقطاع قدمت، في اجتماعها مع ممثلي المدرسين الأجانب من جامعات المناطق المحتلة، اقتراحا بمذكرة جديدة يلتزمون بالتوقيع عليها، تتضمن التفاصيل المذكورة في طلب اجازة العمل السابق بالاضافة إلى بند واحد يتعلق بعدم تأييد م.ت.ف. غير أن المحاضرين الأجانب رفضوا هذا الاقتراح أيضا. وجاء في نبأ لأحد المراسلين الصحفيين في لندن أن السفارة الاسرائيلية هناك رفضت قبول عريضة موقعة من قبل ٣٠ الف أكاديمي بريطاني ينددون فيها بطرد المحاضرين الأجانب من الجامعات الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/٢/١٧).

مقاومة الاحتلال وفضح سياسته: تقوم الجماهير العربية في المناطق المحتلة والقوى الديمقراطية في اسرائيل بالتصدي لسياسة القمع والتعذيب بشتى الوسائل المتاحة، فقد وجهت حركة السلام الآن يوم ١٩٨٣/١/٤، نداء إلى السلطات العسكرية للعمل بأسرع وقت ممكن للحؤول دون وقوع أعمال العنف من قبل مجموعات متطرفة بين المستوطنين.

وقالت الحركة في نداء وزعته على وسائل الاعلام، أن وزير العلوم والتطوير يوفال نئمان ومساعده في الوزارة عضو الكنيست حنان بورات، من حركة هتحيا، مشتركان في إقامة طواقم إشراف على مشاريع البناء في الضفة الغربية، ويعملان بصورة تختلف عن توجيهات الحكم العسكري. وأضاف النداء، أن هذه الطواقم تنوي القيام بطرد المواطنين لمجرد معارضتهم للاحتلال الاسرائيلي (**هآرتس**، ١٩٨٣/١/٥).

كذلك اتهم النداء السلطات العسكرية بغض النظر عن الأبنية غير القانونية خاصة لأعضاء روابط القرى وعدم معاملتهم بالمعاملة ذاتها التي تعامل بها بقية المواطنين العرب.

وقالت الحركة أنها علمت مؤخرا ان مجلس كريات أربع ينوي القيام بحملة تهديد وضغوط على أصحاب المحلات التجارية في سوق الخليل لابعادهم عن المنطقة، ومطالبة الحكم العسكري بنقل سوق الخليل ومحطة الباصات الجديدة إلى اماكن أخرى. والهدف من وراء ذلك، كما هو واضح، هو السيطرة على سوق الخليل، القائم فوق أنقاض الحي اليهودي سابقا (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه ذاته، لفضح سياسة السلطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، قال رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة في مقابلة نشرت يوم ١٩٨٣/١/٩، في صحيفة الأوبزرفر اللندنية، أن الحكم العسكري الاسرائيلي هدد رؤساء البلديات في الضفة والقطاع بمصير مشابه لمصير رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، اللذين وقعا ضحية أعمال تخريبية اسرائيلية.

ووصف الشكعة الحادث الذي أدى الى فقدان ساقيه، بأنه كان محاولة اغتيال رسمية، لأن السلطات لم تجر أية عملية تحقيق جدية بهدف القاء القبض على الفاعلين. وأضاف، أنه ما يزال وعائلته يشكلون هدفا لحملة إزعاج شديدة من قبل الحكم العسكري. وآخر خطوة، في هذا المجال، منع ابنته من السفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراستها الأكاديمية (**دافار**، ١٩٨٣/١/١٠).

كذلك، قرر مجلس بلدية الخليل في جلسته يوم ١٩٨٣/١/١٠، رفع دعوى أمام محكمة العدل العليا، على أثر قيام مستوطنين يهود من كريات أربع بهدم منزل المواطن زيد الجعبري وإقتلاع عدة أعمدة كهربائية تابعة للبلدية. كما قامت

جرافة تابعة للمستوطنة بازالة خط كهربائي يوصل التيار إلى عدة بيوت عربية، وهدمت هيكل أحد المنازل، الذي تعود ملكيته لأحد أبناء مدينة الخليل. وبعث مصطفى عبد النبي النتشه، رئيس بلدية الخليل بالوكالة ببرقية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة، أعرب فيها عن احتجاج وسخط المجلس البلدي على قيام مستوطني كريات اربع بالاعتداء على المواطنين العرب وأملاكهم (**القدس**، ١٢/١/١٩٨٣).

وفي الاطار ذاته، رفعت المحامية فيليتسيا لانغر بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٢، شكوى إلى المستشار القضائي وإلى القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، طالبتهما فيها بالسماح لسكان قرية برقة في قضاء نابلس بمغادرة قريتهم إلى اماكن عملهم في الخارج عبر جسور الأردن. كما طالبت برفع حظر التجول المفروض على القرية منذ اسبوعين (**الفجر والاتحاد**، ١١/١/١٩٨٣).

ومن أجل التصدي لأعمال العنف والارهاب التي يقوم بها مستوطنو كريات أربع، قررت حركة السلام وضع حراسات على أعمدة الكهرباء التابعة لبلدية الخليل، والتي كانت قد اقتلعت في نطاق عملية انتقامية من جانب مستوطني كريات أربع. وقد سلم هذا القرار إلى بلدية الخليل التي قررت، بدورها اقامة الأعمدة من جديد (**هآرتس**، ١١/١/١٩٨٣).

وتحديا لسياسة القمع والارهاب وسلطة العضلات، جرت مظاهرة في مدينة نابلس اشترك فيها طلاب مدرسة «معزوز المصري» الثانوية ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة، مما أدى إلى تحطيم زجاج بعض السيارات العسكرية التي قدمت لتفريق المتظاهرين. وهكذا كان الحال في مدينة البيرة ومخيم الدهيشة قرب بيت لحم واماكن أخرى (**الشعب**، ١٢/١/١٩٨٣). وعلم ان قوات الأمن اعتقلت عشرات الشبان في نابلس بتهمة رجم السيارات العسكرية بالحجارة. ولكن، وبالرغم من هذا استمرت أعمال العنف طوال الليل في نابلس، كما أن قوات الأمن واصلت التحقيق لمعرفة رافعي العلم الفلسطيني ورسم الشعارات المعادية للاحتلال في بعض المدن والقرى العربية (**هآرتس**، ١٣/١/١٩٨٣).

وردا على ارتفاع موجة العنف من قبل المستوطنين اليهود، تستعد حركة السلام الآن للقيام بنشاطات وصفتها بأنها أضخم النشاطات في تاريخ الحركة بالنسبة للمناطق المحتلة. وتهدف هذه النشاطات إلى تعزيز الكفاح الجماهيري والاحتجاج على تخصيص موارد الدولة ابناء المستوطنات في المناطق المحتلة بدلا من تخصيصها لحل المشاكل الاجتماعية والضائقة السكنية في اسرائيل. كذلك دعت الجمهور إلى العمل لوقف عملية ضم المناطق المحتلة قبل فوات الأوان. ويشترك في نشاطات الحركة سكان الاحياء الفقيرة من عدة مناطق في البلاد (**عل همشمار**، ١٤/٢/١٩٨٣).

وفي اطار هذه النشاطات، سيطر حوالي ألفي شخص من أعضاء حركة السلام الآن والعشرات من سكان الأحياء الفقيرة يوم ١٥/١/١٩٨٣، على مستوطنة افرات، وهي قيد البناء وتقع إلى الجنوب من بيت لحم، وذلك ضمن احتجاجهم على حملة الاستيطان المحمومة في الضفة الغربية. وقد رفعوا شعارات كتب عليها، «هنا يستمرون في هدم السلام» و«الاستيطان المؤقت مواد متفجرة». و«أحياء الفقر جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل». ورسم على حائط كبير في الشارع الرئيسي، شعار بالحبر الأحمر «لا للضم» (**هآرتس**، ١٦/١/١٩٨٣).

كذلك، أعلن طلاب رابطة الجامعيين في الخليل اضرابا يوم ١٧/١/١٩٨٣، وقاموا بتظاهرات احتجاجية على أعمال مستوطني كريات أربع واستفزازاتهم المتكررة ضد السكان العرب. ورشق المتظاهرون السيارات الاسرائيلية بالحجارة، مما أسفر عن تحطيم زجاج بعض السيارات وعلى الأثر قامت قوات الاحتلال بملاحقة المتظاهرين وحاولت تفريقهم واعتقلت بعضهم (**الشعب**، ١٨/١/١٩٨٣).

كما أن اللجنة المركزية لحركة هاشومير هاتسعير (مبام) اتخذت عدة قرارات، وطلبت من حزب مبام تبني هذه القرارات في مؤتمره القادم. وطالبت الحركة بوقف اقامة النقاط الاستيطانية في المناطق المحتلة عن طريق استخدام أعضاء الحركة لهذا الغرض. وأعربت الحركة أيضا، عن استيائها من قرار مؤسسات الهستدروت الرامي إلى مواصلة مشاريع البناء في الضفة الغربية، لأنها لا تتمشى مع مشروع السلام الذي تبناه المعراخ (**عل همشمار**، ٢٥/١/١٩٨٣).

ومن جهة أخرى، قام ٣٥ يساريا بزيارة تظاهرية لقرية بيت لاهيا القريبة من غزة، وذلك تضامنا مع سكان القرية التي تنوي الادارة المدنية هدم منازلهم. وقد أعلن السكان أنهم يقيمون في هذه القرية منذ العام ١٩٤٣. وكان قد وصل إلى القرية موفدون عن الادارة المدنية قبل عشرة أيام وأشروا على المنازل المعدة للهدم، بل أنهم نسفوا واحدا منها (هآرتس، ١٩٨٣/١/٢٣).

ومن جهة أخرى ردت حركة السلام الآن على تصريحات مناحيم بيغن، رئيس الحكومة، بشأن الاستيطان، بشعار، «عشنا، ويمكننا العيش بدون استيطان». وكان بيغن قد أعلن يوم ١٩٨٣/٢/١، في جلسة الكنيست، أن ايقاف الاستيطان يعني وقف الحياة. وعلقت الحركة على هذا قائلة: «الحياة كانت موجودة قبل الاستيطان، وستستمر بعد ايقافه، بل ستكون أهدأ وأفضل بكثير» (الشعب، ١٩٨٣/٢/٣).

الاستيطان ومصادرة الأراضي: بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته السادسة عشرة في العاصمة الجزائرية والتوجه الدولي نحو الاسراع في التحرك السياسي الهادف إلى ايجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط، اعلنت اسرائيل عن مخطط استيطاني جديد في الضفة الغربية، أذاعت تفاصيله وسائل الاعلام المختلفة. وكان قد سبق اعلانه تصريحات على لسان كبار المسؤولين، أكدت جميعها مواصلة عمليات مصادرة الأراضي والاستيطان على امتداد الضفة الغربية. وهذا بدوره يؤكد حقيقة واحدة وهي رفض اسرائيل الانصياع لرغبات المجتمع الدولي الرامية للانسحاب من الأراضي المحتلة، ولجوئها إلى تكثيف عمليات الاستيطان لاكتساب شروط أفضل في أية مفاوضات سلام، أو فرض سياسة الأمر الواقع.

وفي هذا الاطار، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة مساحات أخرى من أراضي الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٢/١٢/٥ و١٩٨٣/٢/٩. وقد تمت أعمال المصادرة على النحو التالي: في ١٩٨٢/١٢/٥، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة عشرين الف دونم من أراضي عرب السواحرة، كما أبلغت رئيس المجلس القروي في قرية علار وضع يدها على ٢٠٠ دونم بحجة اقامة معسكر للجيش (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٥). وكشفت مجلة كوتيرت راشيت الاسرائيلية يوم ١٩٨٢/١٢/١٤، عن مصادرة ٣٨٠٠ دونم من الأراضي لاقامة خمس مستوطنات جديدة (القدس، ١٩٨٢/١٢/١٥).

كذلك ابلغت سلطات الحكم العسكري في طولكرم اهالي قرية دير استيا باغلاق حوالي ٣٠٠ دونم من اراضيهم في منطقة طفسة، وذلك كما يقول الأهالي مقدمة لمصادرتها. والجدير بالذكر، أن حوالي ٢٥ ألف دونم من أراضي القرية سبق وتمت مصادرتها في شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. هذا إضافة إلى وجود مستوطنتي ياكير وعمانوئيل على جبال القرية.

كذلك فوجىء أهالي بيت عنان، بوضع براميل ولوحات رسم عليها جمجمة وكتب عليها أن «كل من يدخل إلى هذه الأرض تطلق النار عليه». والجدير بالذكر ان المنطقة المعنية تشمل جميع اراضي بيت عنان من الجهة الغربية الجنوبية، وهي مزروعة بالزيتون والتين. ولدى استفسار الأهالي قيل لهم أن الغرض هو استعمالها للتدريبات العسكرية، علما بأن هذا الفصل هو فصل حراثة الموسم الزراعي المهم جدا بالنسبة للفلاحين (الطليعة، ١٩٨٣/١/٦). كما قامت الادارة المدنية في الضفة الغربية يوم ١٩٨٣/١/١٣، بمصادرة ٢٠ الف دونم بالقرب من بلدة الظاهرية جنوب الخليل. وقد أبلغ ممثلو هذه الادارة المخاتير بمصادرة الأراضي، وقالوا انها تابعة للدولة. وامهلوا مدة ٢١ يوما يستطيعون خلالها الاعتراض على المصادرة (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٤).

وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٨، اقفلت السلطات العسكرية ما يزيد على ٢٨ الف دونم من أراضي كل من قرى كفر قليل، روجيب، عزموط، سالم، عسكر، دير الحطب وبيت فوريك إلى الجنوب الغربي من مدينة نابلس. وقد أرسلت السلطات إشعارات خطية عن طريق حارس أملاك الغائبين إلى مخاتير القرى أبلغتهم فيها عزمها على مصادرة الأراضي المذكورة. وتشمل هذه الأراضي السهل الأخضر قرب قرية عسكر ومساحات أخرى مشجرة بأشجار الزيتون (القدس، ١٩٨٣/١/١٩). وقال مواطنون من قرية السموع أن عددا من المستوطنين اليهود سيطر

على أراضي تابعة لهم ويبدأ بتمهيدها. وتبلغ مساحة هذه الأرض ١٦٠٠ دونم في الطرف الجنوبي الشرقي للقرية (هآرتس، ١٩٨٣/١/٢٥).

كذلك أصدرت الادارة المدنية من ناحيتها توجيهات وأوامر تتعلق بالاستيلاء على حوالي ٢٠ ألف دونم من أراضي الضفة الغربية. وعلم ان هذه الأراضي ستستخدم كاحتياطي للمستوطنات، وتوسيع مستوطنات قائمة وإقامة واحات طبيعية تستغل في المستقبل لاقامة المستوطنات.

كما أصدرت أوامر لمصادرة أراض لأغراض شق طرق جديدة، وهذه الأراضي زراعية في غالبيتها ومسجلة في دائرة الأراضي. وفيما يلي قائمة بالأراضي التي استولت عليها:

● ٤٠٠ دونم في المنطقة المخصصة لمستوطنة عمانوئيل مزراح، وتعود ملكية هذه الأراضي لسكان قريتي دير استيا وزيتا في منطقة طولكرم.

● ٣٥٠٠ دونم شمالي شرقي الخليل بالقرب من قرية سعير لضمها إلى المجلس المحلي اليهودي في جبل الخليل.

● ٢٠٠٠ دونم لتوسيع مستوطنة متسبيه يريحو.

● ١٦٠٠ دونم بالقرب من قريتي صوريف وحراس غربي الخليل لتوسيع مستوطنة متسبيه عدلوم.

● ١٠٠٠ دونم في منطقة قرية جبع شمالي الخليل لتوسيع المجلس المحلي لجبل الخليل.

● ١٠٠٠ دونم في منطقة جنين لاقامة مستوطنة سنور «ب».

● ٧٠٠ دونم لتوسيع مستوطنة كرني شمرون.

● ٢٥٠ دونما جنوب الخليل في جبل سيندس لتأجيرها لمجلس محلي جبل الخليل.

● ٣٠ دونما لتوسيع مستوطنة جبعات زئيف شمال القدس.

كذلك ستصادر الادارة المدنية أراضي أخرى لشق طرق جديدة على النحو التالي:

● شق طريق طوله تسعة كيلومترات يربط مستوطنة «مخميش على طريق الون موريه بقرية منحماس العربية.

● طريق إلى جبل مورير جنوب بيت لحم.

● توسيع الطريق الذي يصل معاليه أدوميم بشمال القدس وطول هذا الطريق ٧,٥ كيلومترا (هآرتس، ١٩٨٣/١/٣٠).

كما أبلغت سلطات الاحتلال أهالي قرية مخماس بالقرب من رام الله بنيتها الاستيلاء على خمسة آلاف دونم من أراضيهم لأغراض عسكرية، وهذه المساحة تبلغ نصف مساحة ما تبقى من اراضي القرية. كذلك صادرت هذه السلطات ما يقارب الثلاثة آلاف دونم من أراضي قرية الشيوخ، في مناطق الواصلي، الزعفران، القصر والقنابر، حيث باشرت المجموعات الاستيطانية بتمهيد الأرض. وشوهدت ست جرافات تشق طريقا إلى المواقع المذكورة بعرض عشرة أمتار (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢).

كذلك احاطت السلطات العسكرية مخاتير قرية يطا علما بالاستيلاء على أراض تبلغ مساحتها ٨٥ ألف دونم في منطقة الأخضر وقرى البنان، الفخيت،، المجاز، مقابر العبيد، الصفي، الخروبة، حلاوة، المركز والجنبة، وتبلغ مساحتها حوالي ٦٠ ألف دونم. وهذه المساحة تعادل ثلثي أراضي يطا، وهي ملك لحوالي عشرة آلاف مواطن يعملون فيها ويعتاشون من انتاجها الزراعي والحيواني.

كما استولت هذه السلطات على ٢٥ ألف دونم من الأراضي الزراعية المجاورة لقرية سالم بالقرب من نابلس، واستولت على أربعة آلاف دونم من الأراضي المجاورة لبلدة دير دبوان في منطقة رام الله، تمتلكها ١٥٠ عائلة. وقد رفضت هذه العائلات التعويضات التي عرضت عليها (القدس، ١٩٨٣/٢/٣). كما أبلغت السلطات المزيد من أهالي قرى سالم، عزموط، ودير الحطب المجاورة لمستوطنة الون موريه، قرارها بالاستيلاء على ما يقارب من أربعة آلاف دونم أخرى من أراضيهم المملوكة بموجب وثائق رسمية، واعتبارها مناطق أمنية مغلقة لتوسيع رقعة مستوطنة الون موريه على حساب هذه القرى (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٥).

كما واصلت السلطات العسكرية عملية استيلائها على مساحات جديدة من أراضي محافظة الخليل، حيث أقدمت على ابلاغ مخاتير دورا ووجهائها بقرارها المتضمن اغلاق مساحات أرض جديدة تبلغ حوالي ٢٠ الف دونم في فارس، أبو الزلف، فرعه ووادي خازن، وهي من الاراضي الزراعية الجيدة. وأقدمت هذه السلطات، أيضا، على مصادرة مساحات جديدة تقع بين بلدة بني

نعيم والبحر الميت عبر الجبال والأودية التي تربط البلدة بالبحر الميت بمحاذاة كيبوتس عين جدي (**المصدر نفسه**، ٩/٢/١٩٨٣).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية: في إطار الاستنكار للسياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة وللتعبير عن شجبها، بعثت حركة السلام الآن برسالة إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن، طالبته بإبداء رأيه في الشهادات التي سمعت في المحكمة العسكرية التي تنظر في قضية الجنود والضباط الاسرائيليين المتهمين بممارسة القمع ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية. كما طالبته بإبداء تحفظ واضح وقاطع حول أوامر رئيس الأركان الاسرائيلي التي أصدرها إلى الجنود لقمع المواطنين العرب، وأن يجري معه تحقيقا بصورة مستعجلة ويحذره من خطورة أوامره هذه.

وفي الاتجاه ذاته، توجه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين بطلب إلى المستشار القانوني للحكومة اسحق زامير للتحقيق في هذه الأوامر واعتبارها أوامر غير قانونية. وطالب، أيضا، بالتحقيق بقضية السماح للمستوطنين اليهود باطلاق النار على المواطنين العرب خلال الانتفاضة التي شهدتها المناطق المحتلة. وخلص روبنشتاين إلى القول، أن إعطاء الشرعية والذريعة للمستوطنين لحمل السلاح واطلاق النار يتعارض مع الأوامر المحددة المعطاة للجيش الاسرائيلي ويشكل عملا خطيرا.

كذلك دعت حركة الجيل الصاعد في حزب العمل إلى إقالة رئيس الأركان بسبب هذه الأوامر. وقالت الحركة، في بيان وزعته على الصحف، أن الأوامر التي أصدرها رفائيل ايتان تعطيه صورة الاسرائيلي القبيح (**هآرتس**، ٢١/١/١٩٨٣).

وعلق أحدهم على خطورة سياسة القمع والعنف المتبعة في المناطق المحتلة وانتقال هذه العدوى إلى الداخل قائلا: «يبدو أن الذين فوجئوا من القنبلة التي القاها المجرمون في القدس لا يعرفون ما هي المسافة بين القدس والخليل. وقد آن الأوان لكي يستيقظ كل من اعتقد حتى الآن أن اقتلاع أعمدة الكهرباء في الضفة الغربية وتفجير البيوت وتقطيع أرجل رؤساء البلديات واطلاق النار على الفتية المتظاهرين من العرب بقصد قتلهم ـــ كل من اعتقد أن هذه الأمور لن تؤدي إلى تسمم الحياة في اسرائيل من جذورها وتحويل مستقبلها تدريجيا إلى جحيم كان على خطأ.

«قد نأسف لأن المسافة بين القدس والخليل لا تصل إلى ٢٠ الف كم، لكن هذا هو الواقع، ونمط الحياة الاسرائيلية يقر هناك، في الخليل، وليس في الكنيست بواسطة تبادل الحديث بأدب بين عضو الكنيست روني ميلو وعضو الكنيست عوزي برعام.

«لقد أخطأ كل هؤلاء البسطاء الذين حذرونا من أن عدم العثور على الذين القوا القنبلة في القدس سيؤدي إلى إنهيار الديمقراطية والعدل والقضاء في اسرائيل. لقد بدء تدهور هذه الأمور منذ اليوم الأول الذي بدأنا نحكم فيه سكان محتلين. وقد انعكس هذا جليا في اليوم الذي وضعت فيه العبوات الناسفة داخل سيارات رؤساء البلديات في الضفة (يهوشواع سوبول، **عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨٣)».

وتحدث آخر عن استمرار اعتداءات المستوطنين على المواطنين العرب فقال أنه «من الصعب بمكان البدء بأي من الأحداث. فالأول حدث قبل عامين ونصف العام، والتالي قبل ثلاثة اشهر، والثالث قبل اسبوع، أما الرابع فقبل أيام معدودة. ولدى إعادة التفكير، أجد أن أهمية الطرح لا تستوجب ضرورة البدء بهذا الحدث أو ذاك، لأنه حتى الآن لم يتم القاء القبض على الفاعلين ومحاكمتهم. والدلائل تشير إلى أن عددا من اليهود، قام بدور فعال إن لم يكن الوحيد في سلسلة هذه الأحداث.

«لقد دلت التحقيقات وتقديرات خبراء الأمن الاسرائيليين في حادثة رؤساء البلديات أن العبوات الناسفة وضعت بشكل يدل على خبرة طويلة في هذا المجال، ولم يسبق الكشف عن مثيل لها في أعمال رجال المنظمات الفلسطينية» (تسفي بارئيل **هآرتس**، ٢٥/٢/١٩٨٣).

وفي الاتجاه ذاته، تحدث داني روبينشتاين، مراسل دافار للشؤون العربية، عن أبعاد ومخاطر السياسة الاسرائيلية، ليس على سكان المناطق المحتلة فحسب، بل على سكان اسرائيل أيضا، فقال: «إذا توخينا الحقيقة يجب أن نطلق على السياسة الاسرائيلية في هذه المناطق، اسم سلطة العضلات، وكل الدلائل تشير إلى أن هذه السياسة امتدت إلى الجانب الغربي من الخط

الأخضر، الذي لا وجود له الآن، ومقتل اميل غرينسفايغ [أحد متظاهري حركة السلام الآن، الذي قتل من جراء القاء قنبلة على مظاهرة للحركة]، لهو دليل على هذا.

«إن سلطة العضلات المتبعة ضد السكان العرب في الضفة والقطاع، تسمح بالقيام بأي عمل ضد العرب. فبالامكان الاعتداء على المتظاهرين الذين يمسون الاسرائيليين، سواء من خلال إطار قانوني أو خارج هذا الاطار، مثل إطلاق النار من قبل المستوطنين على المواطنين العرب.

«ومن الواضح أنه بالامكان تغيير القانون أو إصدار أوامر عسكرية تختلف في مضمونها عن القانون العادي، أو حتى إصدار أوامر شفهية من قائد عسكري. فمثلا، لا يتطلب أمر الاعلان عن إغلاق منطقة، سوى دقيقة واحدة من قبل هذا القائد أو ذاك من أجل منع متظاهري حركة السلام الآن من دخولها احتجاجا على أعمال مستوطني كريات أربع ضد السكان العرب واقتلاع أعمدة الكهرباء وتدميرهم البيوت في منطقة الخليل.

«إن فرض حظر التجول المستمر، والتفتيش، وتكبيل حرية التعبير والحركة والاجتماع، والعمل على الحط من قدر السكان، والاقالة من العمل، والتخريب الاقتصادي، والمضايقات، كل هذه الأمور أصبحت أمورا يومية تطبق باسم القانون، ويشكل المستوطنون اليهود اليد المنفذة لسلطة العضلات هذه» (دافار، ١٩٨٣/٢/١٨).

صلاح عبد الله

مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان

ستون عملية مسلحة في شهرين

شهدت المناطق اللبنانية المحتلة إثر الاجتياح الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، تصعيدا ملحوظا للمقاومة التي تشنها القوى الوطنية ضد الاحتلال. فتجلى ذلك على صعيد كثافة وحجم ونوعية العمليات ضد مواقع العدو في مختلف أماكن تواجده: في الجنوب، والجبل، والبقاع. كما بدأت المقاومة السياسية تنتظم، إذ أخذت حركات الاحتجاج تنطلق، على الرغم من استمرار الممارسات القمعية واشتدادها.

وترافق هذا التصعيد في مقاومة الاحتلال مع بدء المفاوضات الثلاثية، اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الأميركية، التي شكلت مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الأراضي اللبنانية المحتلة ليس، فقط، لتناولها مسائل جوهرية (انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، الترتيبات الأمنية التي تطالب بها اسرائيل، أو العلاقات الثنائية المستقبلية بين لبنان والكيان الصهيوني) بل لأنها شكلت دافعاً للحكومة الاسرائيلية كي تسارع في إقامة «الأمر الواقع» الذي بدأت ملامحه ترتسم منذ اللحظات الأولى للاجتياح، بل وقبل ذلك بكثير، منذ ان اقامت هذه الحكومة علاقات تعاون عسكرية ـ سياسية مع «القوات اللبنانية»، ومنذ ان نجحت في تكوين ما يسمى بـ «جيش لبنان الحر». واستطاعت السلطات الاسرائيلية من خلال هذه الروابط مع فئات لبنانية داخلية، أن تباشر قبل اجتياحها الأخير، في مشروعها الرامي إلى السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على لبنان عامة، والجنوب خاصة. ولكن، عندما بدأت المفاوضات الثلاثية، خطت قوات الاحتلال خطوات متقدمة على صعيد التحكم عسكريا بالجنوب بشكل خاص، وكذلك التحكم به سياسيا. وتمحورت هذه الخطوات باتجاه استبدال الوجود الاداري اللبناني، بشقيه العسكري (الأمني) والمدني، بمؤسسات مرتبطة مباشرة مع الحكم العسكري الاسرائيلي.

إقامة «الحرس الوطني» و «اللجان المحلية»

وخلال فترة قصيرة، أقامت قوات الاحتلال في المناطق اللبنانية الحدودية التي تحتلها هيكلية إدارية رديفة للمؤسسات اللبنانية، الأمنية والمدنية، ترتكز على «الحرس الوطني» و «اللجان المحلية»، بينما واصلت توسيع منطقة نفوذ سعد حداد. ولقد سعت الى تهيئة الظروف الملائمة لانشاء مثل هذه الهيكلية، حتى قبيل انتهاء المعارك في الجنوب حين أجبرت اللبنانيين الجنوبيين في تموز (يوليو) ١٩٨٢ على سحب «أوراق ثبوتية جديدة» من مراكزها، وقامت بتجريد قوى الأمن الداخلي اللبنانية من سلاحها، وأدخلت جماعات سعد حداد إلى ثكنات الجيش اللبناني في الجنوب. ولم يكن إعلان الأخير، في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٢، عن استعداده «لضم كافة المناطق

التي أخذها، الجيش الاسرائيلي الى لبنان الحر» الذي سيمتد من «النهر الأولي ولغاية بحيرة القرعون» (جيروزاليم بوست، ١٩٨٢/٧/١١) إلّا تعبيرا عن التخطيط الاسرائيلي لسلخ المناطق الجنوبية المحتلة عن الكيان الوطني اللبناني. وفعلا، وبعد أقل من شهرين من انعقاد الجلسة الأولى للمفاوضات في خلدة في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، حققت قوات الاحتلال، أحد الشروط التي كانت قد طرحتها على طاولة المفاوضات حين أصبح سعد حداد، منذ أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣، مسيطراً على منطقة تمتد في عمق ٤٥ كلم، أي على المنطقة التي تدخل ضمن الترتيبات الأمنية التي يطالب بها المفاوض الاسرائيلي (النهار، ١٩٨٣/٢/٤). وحقق حداد سيطرته على هذه المنطقة عبر الوسائل المختلفة التي حددتها قوات الاحتلال، وأهمها:

□ انتشار الحواجز الثابتة، إما عبر إقامة الحواجز الجديدة أو عن طريق استلام بعض حواجز الاحتلال الثابتة. لنذكر، على سبيل المثال، الحواجز الثابتة التي اقامها سعد حداد على مداخل صيدا الشرقية والشمالية والجنوبية حيث اقام، في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، حاجزا ثابتا عند مفرق محلة القناية على طريق صيدا — جزين بعد أن كان قد أقيم حاجزان على جسري الأولي والزهراني، وحاجز آخر عند المفرق المؤدي إلى بلدة علمان وقرى الشوف الأسفل؛ وكذلك الحاجزان الثابتان في كل من أبو الأسود وقرب مفرق القاسمية — صور، اللذان تسلمهما من جيش الاحتلال، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

□ إقامة المواقع الجديدة، مثل موقع الدبابات الذي أقامه حداد قرب قرية مجدليون شمالي مدينة صور حيث نقل إليها مقره.

□ زيادة عناصر العصابات الحدودية. ولقد اتخذت قوات الاحتلال، عشية الجلسة الأولى للمفاوضات الثلاثية، قرارا بزيادة أفراد العصابات الحدودية إلى ثلاثة آلاف عنصر، وذلك، كخطوة أولى نحو تكوين «جيش لا يقل تعداده عن خمسين الف عنصر» (كما جاء في تصريح سابق لحداد، إلى صحيفة «جيروزاليم بوست، في ١٩٨٢/٧/١١»، والذي سيتم تمويله عبر الضرائب المفروضة على مرافىء صيدا وصور، وعلى مصفاة الزهراني. واستنادا لهذا القرار، أعلن حداد، في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، فتح باب الخدمة في صفوف «جيشه» وقام باستقبال «المجندين» الجدد في ثكنتي مرجعيون وبنت جبيل، حيث أبلغهم بأنه سيطبق عليهم النظام العسكري اللبناني في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. (لمزيد من التفاصيل انظر: **السفير**، ٢ و ٣ و ١٩٨٢/١٢/٢٤، ١٩٨٣/١/٢٠؛ **النهار**، ١٩٨٢/١٢/٥، ٤ و ١٩٨٣/٢/٩). ولكن، لقي سعد حداد، ومنذ الآن، جهازاً مقبلاً على مساندته في «مهامه الأمنية»، هو «الحرس الوطني»، الذي أصبح عناصره يعرفون تحت المصطلح الغربي «كوابي» (مأخوذ من الأحرف الأولى لعبارة «المدنيون المسلحون والمنظمون من قبل اسرائيل») أو المصطلح «لوف» («المسلحون المحليون الذين يرتدون الملابس العسكرية الاسرائيلية»).

ان قوات الاحتلال فرضت، خلال الأشهر الأخيرة، تنظيم «الحرس الوطني» في أقضية: حاصبيا، وراشيا والنبطية وصور وبنت جبيل ومرجعيون. وحددت، عبر لقاءات مع مخاتير القرى ورؤساء البلديات، الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم. ويستخلص، بأن على كل قرية «تأمين» مجموعة من عشرة إلى عشرين عنصرا، يتولون «مهمات أمنية» ضمن حدود القرية (مثل: تسيير الدوريات، تشغيل الحراسة وحواجز محلية)، ويجمعهم مقر دائم في وسطها؛ فهم «متفرغون» ورواتبهم تدفع من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ويتقاضونها من ضباط الاحتلال. ويبدو أن الاحتلال يسعى إلى وضع هذا «الحرس الوطني» تحت امرة سعد حداد المباشرة، وقد قررت «اللجنة العليا» (انشئت في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣، وهي عبارة عن تجمع صغير من «ممثلين» للقرى الحدودية والقطاع الأوسط) أن يفرز لكل مقر من «الحرس الوطني» مسؤول عسكري من التابعين لسعد حداد، يقوم بترتيب الدوريات وشؤون الحراسة المحلية. وان قوات الاحتلال التي تنظر إلى كل قرية على أنها «وحدة أمنية» نظرت أيضاً إليها على أنها «وحدة مدنية»، ولذلك فان تنظيم «اللجان المحلية» قائم على أسس شبيهة بتنظيم «الحرس الوطني»: أي، تعميم

وجودها في كل قرية وتأمين عناصرها من ابناء القرية، الخ... ولا تختلف عنه إلا بالمهام المدنية والمتعلقة بالشؤون الحياتية التي حددت لها (مثل تعبيد الشوارع والاشراف على المشاريع الزراعية والاقتصادية) على ان تكون سلطات الاحتلال هي المرجع فيما يخص القرارات النهائية. وعبر «اللجان المحلية» و «الحرس الوطني» تفرض قوات الاحتلال سيطرتها على كل قرية من قرى المناطق الجنوبية المحتلة (لمزيد من التفاصيل انظر: **السفير**، ٧ و١٠ و ١٩٨٣/٢/١١؛ **النهار**، ٧ و ١٩٨٣/٢/١٤. وذلك كان هدف الاستمارة التي وزعتها على جميع مخاتير ورؤساء بلديات اقضية: النبطية وراشيا الوادي والبقاع الغربي وحاصبيا. ولقد احتوت هذه الاستمارة أسئلة تدخل في تفاصيل مختلف القضايا الحياتية والسياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية الخاصة بكل قرية (انظر النص الكامل للاستمارة في **السفير** **والنهار**، ١٩٨٣/٢/٤).

وتجدر الاشارة إلى أنه لا يمكن تحديد العدد الحالي للمجموعات المحلية المسلحة و «للجان المحلية»: ولقد أشارت بعض التقارير الصحافية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، إلى وجود أحد عشر مقرا «للحرس الوطني» في منطقة تواجد قوات الطوارىء الدولية في الجنوب، كما أنه علم أن هذا «الحرس» قد باشر في بعض المناطق إقامة حواجز ثابتة له، مثل الحاجز الثابت «للحرس الوطني» على مدخل بلدة مرج الزهور الذي أقيم في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. ولكن، مجرد وجود مشروع لاقامة ركائز إدارة مرتبطة بسلطات الاحتلال يشكل، بحد ذاته، خطراً يهدد الكيان الوطني برمته، خاصة ان الاحتلال لن يتردد في استعمال أساليب القمع والارهاب لفرض هذا المشروع بالقوة، كأمر واقع.

فلنذكر، على سبيل المثال، التهديدات التي اطلقها الحاكم العسكري لمنطقتي راشيا وحاصبيا لدى استدعائه، في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣، جميع مخاتير قرى منطقة راشيا الوادي لاجبارهم على تشكيل «حرس وطني» و «لجنة محلية» في كل قرية، ومما قاله لهم ان عليهم «تنفيذ كل ما تطلبه اسرائيل من الأهلين لأنهم يخضعون لسلطة عسكرية قائمة ولا مجال للبحث في هذا الشأن» (**السفير**، ١٩٨٣/٢/١٢). وتتخطى الضغوطات التهديدات الكلامية لتشمل الاعتقالات؛ فمثلا، قامت قوات الاحتلال باعتقال احد قياديي حركة «أمل»، أبو علي رحماني، في قرية حبوش، لرفضه الموافقة على انشاء «لجنة محلية» (تقرير لصحيفة **الواشنطن بوست**، نقلا عن **السفير**، ١٩٨٣/١/٢٨). والى جانب أساليب القمع، تملك قوات الاحتلال وسيلة لا تقل عنها اهمية، هي خلق فراغ إداري لبناني رسمي في المناطق المحتلة. ويلاحظ أنها قامت في الفترة الأخيرة بتصعيد اعتداءاتها على المؤسسات اللبنانية، مستخدمة كافة الوسائل؛ فعلى سبيل المثال، الزمت عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الحصول على تصاريح من الحاكم العسكري في حاصبيا أوجب جنين لدى التنقل بين المناطق (في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ ومنعتهم من دخول المنطقة الجنوبية بعبور الجسر الأولي (في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣)؛ وأبلغت رؤساء البلديات ومخاتير القرى في الجنوب بأنها ستدير شؤون المؤسسات الرسمية وتقوم بدفع رواتب الموظفين (في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ وأبلغت مخاتير القرى في البقاع الغربي بأنها ستزودهم بأختام اسرائيلية للمصادقة على افادات المواطنين (في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). ذلك الى جانب احتلالها المراكز الرسمية ومنع الموظفين من ممارسة واجباتهم. فبعد احتلال سرايا راشيا بقوة السلاح وسرايا حاصبيا ومعظم فروع صيدا، اقدمت على احتلال سرايا جب جنين في أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣)، (لمزيد من التفاصيل انظر: **السفير** ٩ و ١٩٨٢/١٢/١٥، ١٩٨٣/١/٩؛ **النهار**، ٢ و ١٩٨٢/١٢/١٧، ٣ و ١٩٨٣/٢/١٢). وشكلت مجمل هذه الوقائع الاثبات القاطع على أن الاحتلال يواصل تنفيذ «سياسة الأمر الواقع»، بعيدا عن مجرى المفاوضات بجولاتها التي تجري مرتين كل اسبوع. ولم يتمكن العدو المحتل من احراز بعض التقدم في مخططاته، دون تصعيد ممارساته القمعية ضد المواطنين.

الممارسات القمعية

إن سجل الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية المحتلة،

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير (من ١٩٨٢/١٢/١ الى ١٩٨٣/٢/١٠)، يظهر استعمال كافة الأساليب من مداهمات، وحظر تجول، ومحاصرات، واعتقالات جماعية وعشوائية، الخ... التي اشتهرت بها قوات الاحتلال في ممارساتها ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. وتجدر الاشارة إلى أن الاغتيالات التي ارتكبت في المناطق اللبنانية المحتلة ضد الفلسطينيين خاصة، وضد الوطنيين اللبنانيين، لم تدخل في هذا السجل المخصص للأعمال التي نفذتها قوات الاحتلال علنا ومباشرة. ولكن، هذا لا يعني أن سلطات الاحتلال غير مسؤولة عنها مباشرة حتى ولو كانت اليد المنفذة من جماعات سعد حداد، أو «الحرس الوطني»، او «القوات اللبنانية»، التي جددت نشاطها في المناطق المحتلة مع دخول قوات الاحتلال اليها؛ فجميع هذه الفئات تقع تحت سيطرة الاحتلال، فمثلا، لا يمكن التصديق أن السيارات العسكرية التي تستطيع لفترات طويلة التجول في شوارع مدينة صيدا وضواحيها، وهي «تأمر» عبر مكبرات الصوت جميع الفلسطينيين التوجه نحو مخيم عين الحلوة، تتجول من دون معرفة سلطات الاحتلال او بالرغم عنها لانها «غير قادرة» على ردعها. وان تكرار أحداث الاغتيالات يشكل دليلا قطعيا على انها تدخل ضمن عمل جماعي ومنظم، يخدم سياسة التهجير الاسرائيلية لفلسطينيي الجنوب. ولنذكر أن الاغتيالات اثارت قلق وكالة «الأونروا» التي أصدرت في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بيانا في فيينا جاء فيه ان خمس عشرة جثة، معظمها للاجئين الفلسطينيين، عثر عليها بالقرب من مخيم اللاجئين في صيدا في جنوب لبنان خلال الاسبوعين الماضيين ومن بينها ثلاث جثث محترقة وجثة مقطعة لفتى، وان احد الضحايا هو من سكان مخيم برج الشمالي قرب صور. واضاف البيان، أن هناك عمليات تهجير بالقوة للفلسطينيين من القرى القريبة من صيدا الى داخل المخيمات، وأشار إلى أن ٦٠ عائلة فلسطينية تقيم في العدوسية وغيرها من القرى قرب صيدا تلقت انذارات من الميليشيات المسيحية في (يومي ٩ و ١٠ شباط (فبراير ١٩٨٣) باخلاء المنطقة خلال ٢٤ ساعة والتوجه إلى مخيمي عين الحلوة والرشيدية (**النهار**، ١٩٨٣/٢/١٢؛ **السفير**، ١٩٨٣/٢/١٣). وتكاثرت التقارير الصحافية حول أعمال «القوات اللبنانية» خاصة، ضد الفلسطينيين في الجنوب. ولقد جاء في تقرير نشرته «وكالة فرانس برس»، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، «ذكر مسؤول محلي في أجهزة الأمن الكتائبية لوكالة فرانس برس أن 'القوات اللبنانية' أصدرت أمرا إلى جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في صيدا وضواحيها بمغادرة منازلهم للاقامة في مخيم عين الحلوة. اضاف هذا المسؤول، واسمه ابراهيم، أن هذا القرار اتخذه قائد 'القوات اللبنانية' في منطقة صيدا يوم ٤ كانون الثاني (يناير) الماضي، وأنه حتى الآن طرد نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة صيدا ويتراوح عددهم بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف فلسطيني» (**السفير**، ١٩٨٣/٢/٦). ولقد أكد مسؤول اللجنة الفرعية للصليب الأحمر الدولي في صيدا مسؤولية قوات الاحتلال عما يرتكب ضد الفلسطينيين في الجنوب، قائلا «لا يمكن عمل أي شيء في صيدا بدون موافقة الاسرائيليين، الذين لم يفعلوا شيئا لوقف عملية التخويف مخالفين، بذلك، اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية القوات المحتلة للسكان المدنيين» (**المصدر نفسه**). وبنتيجة هذه الجرائم، المضافة إلى أعمال القمع الاسرائيلية، يعيش سكان المناطق اللبنانية المحتلة في جو من الاختناق والاضطهاد، يزداد سوءا يوما بعد يوم.

جدول بالممارسات القمعية لقوات الاحتلال في المناطق اللبنانية

١٩٨٢/١٢/٢: مداهمة منزل فارس فايق، أحد المسؤولين عن «الحزب التقدمي الاشتراكي» في منطقة راشيا، واعتقاله لمدة أسبوع.

١٩٨٢/١٢/٣: اعتقال عفيف شعيب، العضو في «الدفاع المدني» في النبطية، من منزله في بلدة الشرقية.

١٩٨٢/١٢/٣: مداهمة احياء صيدا القديمة واعتقال العديد. شاركت قوة تابعة لسعد حداد في هذه العملية القمعية.

١٩٨٢/١٢/٤: قوة من جماعة حداد تداهم منطقة النبطية وتعتقل خمسة مواطنين.

١٩٨٢/١٢/٧: مداهمة عدد من المنازل في

قبر شمون واعتقال كل من: وفيق وهبي، وفيق مكارم، وإرسال الطالب المعتقل عفيف عبيد من مركز التحقيق في منطقة قبر شمون الى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/٨: اعتقال مائة وخمسين مواطنا من صيدا اثر عملية قمع واسعة، فقد طوقت المدينة فجرا بواسطة الأسلاك الشائكة المدعمة بنقاط حراسة ومراقبة، بينما أقيمت عشرات الحواجز الثابتة على الطرقات الرئيسية والفرعية وعلى المفارق اضافة الى المدخلين، الجنوبي والشمالي للمدينة. وقامت دوريات مؤللة من الشرطة العسكرية الاسرائيلية باستجواب المارة ومعها لوائح بأسماء عدد من الأشخاص جرى اعتقال بعضهم. وادعى ناطق عسكري اسرائيلي ان حملة الاعتقالات «لا تشمل إلا المشبوهين المتهمين بدعم المنظمات».

١٩٨٢/١٢/١٣: اعتقال ابو حسن برو، من بلدة الشرقية، منطقة النبطية، واقتياده الى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/١٣: مداهمة بعض المنازل في بلدة حاروف.

١٣ ــ ١٩٨٢/١٢/١٤: محاصرة بلدة جبشيت ليومين متتاليين؛ ومن بين المنازل التي جرت مداهمتها، منزل العلامة الشيخ راغب حرب الذي كان خارج البلدة. (جرى اعتقاله فيما بعد).

١٩٨٢/١٢/١٧: حملة اعتقالات واسعة في مدينة النبطية. تم توزيع المعتقلين ما بين المراكز العسكرية الاسرائيلية ومعتقل «انصار».

١٩ ــ ١٩٨٢/١٢/٢٠: محاصرة بلدة القليلة، في قضاء صور، بعد ساعات من انتهاء الاحتفال الذي اقيم لمناسبة افتتاح معرض الكتب الاسلامية، الذي حضره المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الامير قبلان وعضو قيادة حركة «أمل» السيد داود داود والسيدة رباب الصدر شرف الدين، وساهمت في احيائه «كشافة الرسالة الاسلامية». واعتقل كل من: ناصر ابو خليل، وسليمان ابو خليل، وعلي يوسف، ونعمان ابو خليل، وخضر حسن، ومحمد ابو خليل. وبحث جنود الاحتلال عن قادة «كشافة الرسالة الاسلامية» في البلدة لاعتقالهم، وهم: خليل ابو خليل، وحسين عقيل، وعدنان سرور.

١٩٨٢/١٢/٢١: تطويق بلدة العرب، قرب العاقبية، على طريق صيدا ــ صور، وتفتيش عدد من المنازل، على يد مجموعة محلية مسلحة. ولقد توفي حسين النمري (٦٥ عاما) نتيجة الضرب الذي تعرض له.

١٩٨٢/١٢/٢٢: بدىء باتخاذ اجراءات مشددة في مناطق البقاع الغربي والشرقي وحاصبيا، منها التحقيق مع عشرات من المواطنين وتعبئة استمارة خاصة بكل واحد منهم، تحتوي على أسئلة مفصلة حول سيرته الشخصية، ووضعه العائلي، وظروفه المعيشية، ولقد ارفقت بكل استمارة صورة شمسية.

١٩٨٢/١٢/٢٢: مداهمة قرى البيرة والرفيد وجب جنين وكامد اللوز، واعتقال عدد من المواطنين، ثم نقل البعض منهم إلى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/٢٢: تمشيط تلال وبساتين ابل السقي، وسوق الخان، والديماس، لساعات عدة، في محاولة لارهاب المواطنين.

١٩٨٢/١٢/٢٦: حملة اعتقالات واسعة في منطقة راشيا الوادي. اقتيد العشرات للتحقيق الاولي، وبقي قيد الاعتقال ثلاثة مواطنين من كامد اللوز، هم: محمد نايف غندور، ومحمد عثمان، وماجد محمد عنقة، نقلوا الى جهة مجهولة.

١٩٨٣/١/٢: مداهمة بلدة حبوش واعتقال ثلاثة عناصر من حركة «أمل»، عرف منهم ابو علي الروماني.

١٩٨٣/١/٧: مداهمة بناية سامر العلي في ضاحية بلدة القياعة، شرقي مدينة صيدا. اعتقال بعض المواطنين بحجة «التحقيق» معهم.

١٩٨٣/١/١٢: تطبيق اجراءات أمنية مشددة على طول الخط الساحلي الجنوبي ومنطقة النبطية ــ عربصاليم ــ الوادي الأخضر. وتزويد الدوريات الاسرائيلية بمعدات الكترونية حديثة. وقد أفاد مصدر عسكري اسرائيلي ان التدابير المتخذة مشابهة للتي طبقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ لمكافحة عمليات المقاومة.

١٩٨٣/١/١٧: مداهمة بلدة الخرايب واعتقال كل من: احمد حسين عكوش، علي أمين عكوش، احمد علي عكوش (أفرج عنه بعد ثمانية أيام)، علي عبد الله عكوش، واحمد عكوش.

١٩٨٣/١/١٧: مداهمة كل من بلدتي حاروف

وجبشيت، قضاء النبطية. اعتقل في البلدة الاولى كـل من: صبحي عـطوي وشقيقـه المعـروف بـ «أبو ماجد»، وحسين حرقوص؛ كما اعتقل في البلدة الثانية كل من: الحاج عبد الرحيم حرب، أحمد بهجة وعلي بهجة، وقد أفرج عن الثلاثة بعد ثلاثة أيام من الاعتقال.

١٨/١/١٩٨٣: حملة اعتقـالات واسعـة في مدينة عاليه وقـرى مجاورة عـدة، أسفرت عن اعتقال العديد من المواطنين، عرف منهم: حسام حسان، فريد فليحان، سليم أبـو حمرا، عـاطف الدنف، نعيم بـركة، نـديم مصطفى الحـريضي (والأخير من بلدة بيصور).

١٨/١/١٩٨٣: اعتقال أحمد حسن قانصوه من منزله في بلدة ارزي.

١٨/١/١٩٨٣: حملة تفتيش ومـداهمات في شارع «مستشفى دلاعة» على بعد مائة متر من سرايا صيدا المحتل، واعتقـال ستة مـواطنين لم تعرف أسماؤهم. وقد اتخذت قوات الاحتلال تدابير أمنية مشددة على مداخل صيدا والزهراني وصور.

١٩/١/١٩٨٣: تطويق بلدة كفرملكي، قضاء صيدا، واقتحام عشرات المنازل. اعتقل كل من أحمد حمود حمود، وعلي ابراهيم حسن، وعلي عبد الرسول صوان.

٢٠/١/١٩٨٣: اعتقال حمد أبو ملا، في بلدة المحيدثة، قضاء راشيا.

٢١/١/١٩٨٣: مداهمة بلدة جبشيت، قضاء النبطية، للمرة الثانية في أقل من أسبوع. وقد اعتقل أمين سر نقابة مزارعي نصوب الزيتون في الجنوب، مصطفى عبـاس فحص، الذي امضى خمسة عشرة يوما في معتقل «انصار» قبل الافراج عنه في ٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣.

٢١/١/١٩٨٣: تـطويق الأحيـاء المحيـطة بشارع «مستشفى دلاعة» في صيـدا، واعتقال العديد من المارة.

٢٢ ــ ٢٤/١/١٩٨٣: حملة اعتقالات واسعة في منطقة الزهراني لثلاثة ايام على التوالي، بعد أن عـززت قوات الاحتـلال حواجـزها الثـابتـة والطيارة. لم يعرف عدد المعتقلين.

٢٦/١/١٩٨٣: مداهمة بلدتي البيرة والرفيد، في منطقة راشيا الوادي. وقد اعتقـل عشرون مواطنا، عرف منهم: أحمد شرقية، وأحمد عياش، ويوسف حجار، وحسين جحا نقلوا جميعاً الى جهة مجهولة.

٢٦/١/١٩٨٣: نسف منزل من طبقتين على طريق صيدا ــ صور، قبالة أبو الأسود، بحجة منع المقاتلين من استخدامه. والمنزل ملك محمود متيرك من بلدة الزرارية.

٢٦/١/١٩٨٣: مـداهمـة حي الصبـاغ في صيدا. وقد اعتقل كل من نزيه عادل بياعة وشقيقه أسامة عادل بياعة بحجة «التحقيق» معهما.

٢٧/١/١٩٨٣: مـداهمة بلدة الغـازية حيث اعتقل سبعة من الأهالي. وحملة تفتيش واسعة في المحلات والمنازل والبساتين في جوار البرغلية وشبريحا قرب مدينة صور.

٢٨/١/١٩٨٣: اعتقال عدد من المواطنين إثر اجراءات أمنية مشددة في مناطق الجنوب كافة، تميزت باقامة حواجز في منطقة الزهراني وقطع الطريق بين بلدتي دير الزهراني وزفتا.

٢٨/١/١٩٨٣: أعلن نبيه بري، رئيس حركة «أمـل»، ان قوات الاحتـلال قامت، في الآونـة الاخيرة، باعتقال مسؤول حركة «أمل» في تبنين، ولجنة «أمل» في بلدة شقراء ومسؤول «أمل» في حناويه، ومسؤول بلدة دير الزهراني، كما أقدمت على اعتقال سبعة عناصر من حركة «أمل» في بلدة الغازية فضلا عن سبعة آخرين نقلوا الى معتقل «انصار» وما زالوا موجودين هناك، وغيرهم من وجهاء القرى والمدن الجنوبية، في محاولة فرض لجان القرى والمخافر الأمنية لاسرائيلية (السفير والنهار، ٢٩/١/١٩٨٣).

٣٠/١/١٩٨٣: تعـزيـز الدوريـات الراجلة والمـؤللة في منطقـة صور وضـواحي الغازيـة وصيدا.

٣١/١/١٩٨٣: محاولة إرهاب المواطنين حيث قامت قافلة من أربع آليات وسيارتي جيب بالتقدم نحو حي الليلكي في الضاحية الجنوبية لبيروت، ومشطت قوة أخرى مناطق صحراء الشويفـات واحياء الليلكي والسلم بالرشاشات الثقيلة.

١/٢/١٩٨٣: محاولة جديدة للتقدم في اتجاه منطقة صفير، في الضاحية الجنوبية، قامت بها وحدتان اسرائيليتان. وادت هذه العملية الارهابية الى بث الرعب في نفوس المواطنين، حيث غادر بعض العـائـلات وخلت الطرقـات من المـارة

والسيارات وأقفلت المحال التجارية والمعامل في المنطقة.

١٩٨٣/٢/١: استئناف عمليات التفتيش والمداهمة في مدينة صيدا، حيث عززت قوات الاحتلال اجراءاتها الأمنية التعسفية. وعرف من بين المعتقلين: هشام سعد، من بلدة المغيرية في اقليم الخروب، ولا يزال مصيره مجهولا على الرغم من قيام أهله بمراجعة سلطات الاحتلال في صيدا.

١٩٨٣/٢/١: فرض منع التجول، من الخامسة بعد الظهر الى الخامسة صباحا، في بلدة كامد اللوز.

١٩٨٣/٢/٢: محاولة قوتين اسرائيليتين، تتألف كل منهما من مجنزرتين وسيارة جيب، التقدم نحو حي السلم في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقيامها بتمشيط الاحياء الواقعة غربي طريق صيدا القديمة، بالرشاشات الثقيلة.

١٩٨٣/٢/٢: حملة تفتيش في بلدة شحيم بحثا عن بعض «المطلوبين».

١٩٨٣/٢/٣: عملية تمشيط بالرشاشات الثقيلة في اتجاه احياء، الليلكي وسقي الحدث وحي السلم، في الضاحية الجنوبية لبيروت، نفذتها قوة اسرائيلية من اربع ملالات معززة بعشرين من جنود المشاة.

١٩٨٣/٢/٤: حملة مداهمات وتمشيط في احياء صيدا الداخلية وأسواقها.

١٩٨٣/٢/٤: تمشيط بلدة الصرفند وبساتينها.

١٩٨٣/٢/٦: استدعاء عضو مجلس قيادة حركة «أمل»، داود داود، الى مقر الحاكم العسكري في صور، وابقاؤه قيد الاحتجاز والتحقيق يوما كاملا، وذلك بهدف منعه من المشاركة في مهرجان اقامته الحركة في بلدة معركة، بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد احد عناصرها.

١٩٨٣/٢/١١: اعتقال سليمان أبو زرعا من راشيا، ونقله إلى جهة مجهولة.

١٩٨٣/٢/١٢: مداهمة ضواحي صيدا واعتقال عدد من المواطنين، نقلوا الى مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي، بحجة التحقيق معهم.

وطالت هذه الممارسات الفئات الوطنية اللبنانية التي صمدت في وجه الغزو الصهيوني والتي استطاعت تنظيم المقاومة ضد الاحتلال الناجم عنه. وتميزت المقاومة الوطنية بأخذها الطابع العسكري دون أن يهمل الجانب السياسي. ومن أبرز مظاهر ذلك، حملة الشعارات السياسية التي نفذها المناضلون في مدينة صيدا، في أوائل كانون الثاني (يناير) حيث قاموا بتغطية معظم جدران المدينة بشعارات تدعو إلى انشاء «الجبهة الوطنية اللبنانية» ضد الاحتلال وضد الفئات المتعاملة معه؛ وكذلك تحركات الاحتجاج التي نظمها مناضلو معتقل «انصار»، في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، وفي الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وفي ٦ و ٧ شباط (فبراير) ١٩٨٣. وقد نظمت هذه التحركات على الرغم من محاولات السلطات المسؤولة عن المعتقل إرهابهم باطلاق النار عليهم، مما أدى، في حركةالاحتجاج الأولى، إلى سقوط كل من الشهيدين: محمد خليل ذياب (لبناني) وسهيل عمر أبو الكل (فلسطيني)، وإلى إصابة خمسة من المعتقلين اثناء حركة الاحتجاج الأخيرة، ومنهم ثلاثة حالاتهم خطيرة. اما «لجنة أمهات وزوجات وأخوات المعتقلين والمفقودين والمخطوفين»، فقد تواصلت انشطتها، ومنها الاعتصام الذي نظمته اللجنة، في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، للافراج عن جميع المعتقلين الوطنيين الموجودين لدى سلطات الاحتلال، أو الجيش اللبناني، أو «القوات اللبنانية». وتوسع نضال اللجنة ليشمل المظاهرات، في(٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، والبيانات، في ٨ و ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣).

العمليات العسكرية

ولكن، يبقى الطابع العسكري هو الغالب حاليا، إذ تواصلت العمليات العسكرية ضد مواقع العدو الاسرائيلي منذ بداية الاحتلال وتصاعدت اثر اعلان القوى الوطنية اللبنانية موقفها الرافض من المفاوضات الثلاثية. ولقد ركزت القوى الوطنية اللبنانية على المخاطر الكامنة من جراء مثل هذه المفاوضات وفي ظل «سياسة الأمر الواقع» التي تنفذها قوات الاحتلال في الجنوب خاصة. فأصدر الحزب الشيوعي اللبناني، اثر اجتماع عقده المكتب السياسي للحزب، بياناً يحذر «من الدخول في عملية تفاوض مباشر مع اسرائيل» (في ٢٤

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢). ومن جهتها، اعلنت منظمة العمل الشيوعي في لبنان، بلسان امينها العام، السيد محسن ابراهيم، عشية المفاوضات، أن «من حق الوطنيين اللبنانيين ومن واجبهم أن يعلنوا، منذ اللحظة، أن أية نتائج استسلامية تسفر عنها هذه المفاوضات، الجارية اليوم، من دون موافقتهم، لن تلزمهم ولن تثنيهم عن النضال بكل الوسائل في سبيل منع اسرائيل من فرض علاقة سيطرة صهيونية خارجية — داخلية على لبنان تطيح بمقوماته الوطنية من اساسها» (في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢). أما رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، السيد وليد جنبلاط، فقد أعلن انه «مع المفاوضات الجارية إذا حققت الانسحاب دون شروط» (في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). واثر اجتماع موسع لحركة «أمل»، شارك فيه مجلس القيادة، والمكتب السياسي وقيادات الاقاليم، صدر بيان يشير الى ان «التفاوض يجب أن يركز على الجنوب باعتباره الرقعة الأكثر تعرضا للمطامع والأخطار» ويطالب «بانسحاب اسرائيلي كامل دون قيد أو شرط، كما ينص على ذلك القراران ٥٠٨ و ٥٠٩ الصادران عن مجلس الأمن الدولي» (في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). وأطلقت الهيئة السياسية لمجلس وقيادة وسكرتاريا حركة «المرابطون»، في بيان صدر اثر اجتماع مشترك، دعوة إلى القوى الوطنية «لرفض اطار المفاوضات الجارية لاستناده الى الشروط الاسرائيلية — الاميركية» (في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣)، (لمزيد من التفاصيل انظر السفير، ٢٥ و١٩٨٢/١٢/٢٩، ٨ و ٩ و ١٩٨٣/١/٢٢). وقد تجسد هذا الموقف الوطني في ستين عملية، شنت ضد قوات الاحتلال في الفترة ما بين ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٣، اي بمعدل عملية واحدة في اليوم؛ ولقد اعلنت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (تأسست في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢) مسؤوليتها عن سبعة وثلاثين عملية، كما يظهر الجدول المدرج أدناه. وتميزت المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال الصهيوني، ليس فقط بوتيرتها وكثافتها، بل أيضاً بتنظيمها. فغالباً ما تكون العمليات من قبل مجموعات صغيرة (لا تزيد عن ثلاثة أفراد)، مدربة ومسلحة جيداً، تستخدم الأسلحة الفردية والأسلحة المضادة للدروع (الـ«آر.بي.جي»)، وتستطيع أن تدرس طريق تقدمها وتمركزها، وتوقيت ضربها بأسلوب تكتيكي ناجح يعتمد على الاغارة، أي المباغتة والسرعة، ليضمن الانسحاب بدون أدنى خسائر، وقبل وصول تعزيزات العدو الى المكان. فلم تفلح قوات الاحتلال، حتى الآن، من أسر مقاتل شارك في هذه العمليات. وبينما تكبدها المقاومة الكثير من الاصابات في الجنود والآليات، لم يسجل سقوط شهداء إلا اثناء العملية التي شنت في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ضد قافلة عسكرية بالقرب من منطقة «كفرسيل»، على طريق عرمون — خلدة، حيث سقط شهيدان، وبتنظيمها العالي وتسليحها الممتاز، استطاعت المقاومة، ليس فقط توجيه أكثر من ضربة قاسية في يوم واحد وفي أماكن مختلفة، بل أيضاً تحديد أهداف مهمة، من الناحية العسكرية؛ فالقوافل والدوريات، هي من الأهداف التي تستطيع مهاجمتها دون صعوبات، خاصة أن المجموعات العاملة تقطن مناطق الاحتلال وهي متكيفة مع الظروف الناتجة عنه. ولم تنجح الاجراءات الأمنية المشددة التي تتخذها قوات الاحتلال من منع مقاتلي ومناضلي المقاومة، من متابعة كفاحهم.

جدول بعمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال في لبنان

١٩٨٢/١٢/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: القاء قنبلتين يدويتين على سيارة جيب عسكرية اسرائيلية قرب مرتفعات ارنون جنوب شرقي النبطية.

١٩٨٢/١٢/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بقذائف الـ «آر.بي.جي» ونيران الرشاشات على دورية اسرائيلية مكونة من سيارتي جيب قرب معمل غندور على طريق صيدا القديمة في الشويفات.

١٩٨٢/١٢/١٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقنابل على سيارة جيب عسكرية لدى مرورها على طريق حبوش. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالعملية وباصابة جنديين من جرائها.

١٢ — ١٩٨٢/١٢/١٣: سمعت رمايات رشاشة ليل ١٢ — ١٩٨٢/١٢/١٣ في الجهة

الشرقية ــ الشمالية قرب «مدرسة قدموس» في منطقة جوار النخل في صور. ترددت انباء عن سقوط عدد من القتلى. اقامت قوات الاحتلال حواجز على طريق صور ــ صيدا، ومنعت في اليوم التالي طلاب المدرسة من الوصول إليها.

١٩٨٢/١٢/١٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، انفجار عبوة ناسفة في اوتوبيس اسرائيلي على نقطة الحدود في الناقورة. أصيبت موظفة في الجمارك الاسرائيلية بجروح. وروى شهود عيان ان الاوتوبيس كان خاليا لأن الركاب كانوا ينتظرون عبور الحدود، وان الجنود قطعوا الطريق وفتشوا السيارات المتوقفة في مكان الحادث.

١٩٨٢/١٢/١٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم في سيارة جيب عسكرية لدى مرورها على الطريق التي تربط منطقة عين عطا بالكفير، شرقي بلدة حاصبيا. تحطمت السيارة وأصيب الجنديان اللذان كانا فيها بجروح خطيرة. واعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالعملية قائلاً: «ان جنديا اسرائيليا اصيب بجروح نتيجة انفجار لغم أرضي شرقي حاصبيا»، وأضاف أن التحقيق بدأ «لمعرفة ما إذا كان اللغم زرع حديثاً». وقامت قوات الاحتلال بمداهمة عدد من المنازل في عين عطا، في ١٩٨٢/١٢/١٥، واعتقلت كل من: شبل ابو عاصي، وفريد القاضي، وفواز غزالي، وعدنان زيدان، وفواز غازي، وخزاعي زيدان، واحتجزتهم في «معسكر انصار» لمدة أربعة أيام بعد التحقيق معهم في مقر القيادة العسكرية في حاصبيا.

١٣ ــ ١٩٨٢/١٢/١٤: اشتباك بين الاسرائيليين ومجموعة من المقاتلين الفلسطينيين ليلا قرب مدرسة كامد اللوز، في البقاع الغربي. استخدمت فيه قذائف الـ«ار. بي. جي» ورشاشات أوتوماتيكية وقنابل يدوية. لم تعرف الخسائر.

١٩٨٢/١٢/١٥: انفجار لغم أرضي تحت سيارة جيب عسكرية اسرائيلية على حاجز متقدم في بلدة غزة، في البقاع. جرح ٣ جنود. وعلى اثر الحادث، قامت قوات الاحتلال بتعزيز حاجزها بآليات مدرعة.

١٥ ــ ١٩٨٢/١٢/١٦: اشتباك بالمدفعية والدبابات ومدافع الميدان بين السوريين والاسرائيليين على محاور البقاعين الشرقي والغربي.

١٩٨٢/١٢/١٩: هجوم بالأسلحة الرشاشة على دورية مؤلفة من سيارتين عسكريتين عند مفرق بلدة دير قوبل، على طريق صيدا القديمة. ولم يعلن عن وقوع اصابات. وعلى الاثر، اطلق الجنود نيران رشاشاتهم وقذائفهم في كل اتجاه، مما ادى إلى احتراق محلين تجاريين على الطريق العام واصابة عدد من المنازل والمحلات والسيارات القريبة من مكان الحادث. وتم تمشيط المنطقة بالأسلحة الرشاشة، بعد قطع طريق صيدا القديمة. وقال ناطق عسكري اسرائيلي «ان النار اطلقت على سيارتين اسرائيليتين على بعد حوالي ٢ كلم من مطار بيروت الدولي». وأكد الفشل في معرفة مصدر النيران.

١٩٨٢/١٢/٢١: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم تحت سيارة عسكرية قرب كامد اللوز، في البقاع الغربي. اعترفت قوات الاحتلال بالعملية، وأعلنت انها اسفرت عن مقتل ثلاثة ضباط (اثنين برتبة كولونيل وواحد برتبة ميجر) وجرح جنديين. وهدد وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون، بأن «اسرائيل لن تسمح بوقوع أعمال كهذه من دون الرد عليها»، وقال ان المقاتلين الفلسطينيين هم وراء هذه العملية التي وصفها بأنها «عمل خطير».

١٩٨٢/١٢/٢١: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقنابل على سيارة عسكرية قرب بلدة حبوش، في قضاء النبطية. اصيب جنديان واعترف الناطق العسكري بخسائره في هذه العملية.

١٩٨٢/١٢/٢٢: انفجار عبوة ناسفة تحت سيارة عسكرية على بعد ٥ كلم من مطار بيروت الدولي. وقال الناطق العسكري الاسرائيلي بأن الاضرار اقتصرت على الماديات وأنه عثر على عبوتين أخريين لدى تمشيط المنطقة.

١٩٨٢/١٢/٢٤: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة في مركز مراقبة لقوات الاحتلال على سطح مبنى قيد الانشاء في منطقة ضهور درب السيم القريبة من مخيم عين الحلوة. وأشارت المعلومات الأولية الى مقتل ثلاثة جنود وجرح جندي آخر. اعتقل عشرات الأشخاص على اثر حملات الدهم التي

نفذت بعد فرض اجراءات امنية مشددة تمثلت باقامة عشرات من الحواجز وبفرض حظر التجول على مخيم عين الحلوة، وعلى المنطقة الممتدة من السرايا حتى جسر درب السيم، وعلى منطقتي التعمير والغيلات عند الطرف الجنوبي ــ الشرقي للمخيم. قال الناطق العسكري الاسرائيلي أن العمليات أدت الى مقتل جنديين وجرح جندي آخر فقط.

ــ : هجوم بالصواريخ على موقع اسرائيلي في البقاع الغربي، نتج عنه احراق منزلين جاهزين في الموقع.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة الخفيفة على سيارة عسكرية في مرتفعات مدينة صيدا. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بأن جنديين أصيبا في الحادث وأن قوات الاحتلال قامت بعملية تمشيط في المنطقة.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: اطلاق قذيفة «آر.بي.جي.» على مقر «وحدة مساعدة المدنيين في الجيش الاسرائيلي» في المدخل الشمالي لمدينة صيدا، مما أدى إلى مقتل ستة جنود وجرح آخرين. حاول الناطق العسكري الاسرائيلي اخفاء هذا الهجوم، مدعيا بأنه وقع انفجار في مقر الكتائب في المدينة. ولكنه لم يستطع تفسير عملية إجلاء الجنود المصابين بواسطة الطائرات المروحية، وكذلك حملة التفتيش الواسعة التي أجرتها قوات الاحتلال، بعد اقفال الطرقات والمنافذ المؤدية الى المنطقة، وفرض منع التجول في الجزء الشمالي من المدينة. ومن جهتها، أكدت «القوات اللبنانية»، في تصريح لناطقها الرسمي، في اليوم التالي، انه «لم يهاجم لها أي مقر في مدينة صيداء».

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: القاء قنبلة يدوية على شاحنة للعدو في شارع رياض الصلح في صيدا. أصيب جندي بجروح.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقذائف على سيارة عسكرية على الطريق الساحلي شمالي مدينة صور. لم يذكر ما إذا أسفر الهجوم عن اصابات.

١٩٨٢/١٢/٢٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم سيارة باص عسكرية على طريق الغازية الزهراني، واشتبك مع العدو لمدة خمس وأربعين دقيقة، قبل أن ينسحب بعد تكبيد الجنود قتيلين وسبعة جرحى. وتجدر الاشارة إلى أن الاشتباك وقع على بعد خمسمائة متر من تجمع عسكري اسرائيلي كبير في حرم شركة التابلاين. وشملت عملية التمشيط التي نفذتها قوات الاحتلال، بمساعدة الآليات والطائرات المروحية، جانبي الطريق الساحلي من مدخل صيدا الجنوبي حتى الزهراني. ولم يعترف الناطق العسكري الاسرائيلي إلا بجريح واحد، متناسيا حجم الاعتقالات التي ذكر شهود عيان انها بالعشرات. وواصلت قوات الاحتلال أعمالها التعسفية حتى منتصف الليل حيث داهمت بلدة الغازية وأجرت عدة اعتقالات، ومن بين المعتقلين اعضاء من حركة «أمل»، وهم: عباس بليط، أحمد عنيسي، أحمد سرعيني، زكريا خليفة، قاسم جميل غدار، وخليل حمدان. ولقد تظاهرت البلدة، في اليوم التالي، رافعة شعارات تندد بالاحتلال وتطالب بالافراج عن المعتقلين فوراً.

١٩٨٢/١٢/٢٨: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة على سيارة جيب عسكرية في ساحة النجمة في صيدا، أسفر عن اصابة ركابها الجنود الأربعة الذين سقطوا بين قتيل وجريح. واستمرت قوات الاحتلال بأعمال الدهم والاعتقال حتى الليل وسط قرار منع التجول، وبعد أن قطعت طريق صيدا ــ بيروت وصيدا ــ صور، وقامت الطوافات العسكرية بمساندة فرق الكوماندوس التي قامت بتمشيط الساحل والبساتين. ولقد شوهدت تنقل نحو مائة وخمسين معتقلا؛ من الأرجح أنهم سجنوا في «معسكر انصار».

١٩٨٣/١/١: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح أطلق النار على سيارة عسكرية على طريق صيدا القديمة عند مفرق «التيرو». أكد الناطق العسكري مقتل جندي واحد وجرح آخر اثناء الهجوم. وقامت الدوريات المؤللة بعزل مكان الحادث وبتمشيط جانبي الطريق.

١٩٨٣/١/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم بالأسلحة الرشاشة وبالقذائف الصاروخية سيارة جيب لدى مرورها بين جسر سينيق ومدرسة الراهبات عند المدخل الجنوبي لمدينة صيدا. ولدى تطرقه الى الحادث

لم يشر الناطق العسكري الاسرائيلي إلى مقتل أربعة جنود كانوا يستقلون السيارة، ولكن حركة سيارات الاسعاف أكدت وقوع إصابات.

٣/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة بسيارة عسكرية لدى مرورها على الطريق الرئيسية في صيدا، أدى إلى قتل وجرح جميع من فيها. وأبطال مفعول عبوة أخرى. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالانفجار ولكنه نفى وقوع اصابات.

٤/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: خطف جنديين كانا يمران، في صهريج اسرائيلي، على طريق الجية. وعلى الأثر، قامت حواجز التفتيش بتطويق المنطقة وباعتقال المارة بأسلوب عشوائي. عرف من المعتقلين: كامل سعيد الحاج، نبيل حسين الحاج، أحمد أمين صالح، أحمد محمد الحاج، حسان دهية، جان بستاني. ولقد عثر على الصهريج في وقت لاحق، كما عثر في اليوم التالي على جثة سائق الصهريج ملقاة على طريق بلدة الدبية، قضاء الشوف.

٥/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تفجير شاحنة عسكرية كانت تنقل ذخائر أثناء مرورها على الطريق بين مخفر الدرك و «مستشفى السان جورج» في منطقة الحدث. احترقت الشاحنة بالكامل، كما أصيب ثمانية جنود بينهم أربعة قتلى. وأشار الناطق العسكري الاسرائيلي إلى أن العبوة الناسفة وضعت على الطريق الذي مرت عليه الشاحنة، لكنه لم يعترف إلا باصابة جنديين. وردت قوات الاحتلال على هذه العملية باعتقال عشرات من الأشخاص أثناء قيامها بتفتيش عدد من المنازل في سقي الحدث وحي الليلكي في الضاحية الجنوبية لبيروت. وعاودت، في اليوم التالي، أساليبها الارهابية، إذ ادخلت آليات إلى حي الليلكي بعمق مئتي متر غربي طريق صيدا القديمة، وقامت بتمشيط المنطقة مركزة على محيط كلية العلوم ــ الجامعة اللبنانية، وأطلقت عدداً من القذائف والرشقات النارية من رشاشات أوتوماتيكية. كما أطلقت رمايات أخرى في اتجاه طريق صيدا القديمة وباتجاه حرج كفرشيما، وقطعت طريق كفرشيما ــ الشويفات في وقت تمركزت فيه خمس دبابات وملالتان على مفرق الشويفات ــ الحدث. وكررت قوات الاحتلال، مرات عديدة، محاولاتها للدخول الى الضاحية الجنوبية لبيروت. فلنذكر، على سبيل المثال، المحاولة التي قامت بها احدى قواتها في (٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣)، للتقدم من منطقة سقي الحدث، بينما كانت تحاول قوة أخرى، تساندها عشر دبابات التقدم نحو الضاحية الجنوبية من جهة «التيرو». ولقد تكررت محاولة التقدم من جهة «التيرو»، في اليوم الثاني أيضاً. وكانت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» قد حذرت، في بيان أصدرته في ٦ كانون الثاني (يناير)، «قيادة قوات الاحتلال الصهيوني من الاستمرار في ارهاب أهالي المنطقة التي وقعت فيها العملية ومن التعرض لمواطنيها الأبرياء».

٥/١/١٩٨٣: اكتشاف صواريخ كاتيوشا منصوبة في مجدل سلم، في قضاء بنت جبيل. وعلى الفور، قامت قوات الاحتلال، بأسلوبها الاعتباطي المحبذ، بمحاصرة البلدة وبتفتيش المنازل بعد أن فرضت حظر التجول. وقد اعتقلت العديد من الأهالي. ومنهم: أمين عام جمعية علماء الدين وقاضي شرع بنت جبيل، العلامة أحمد شوقي امين، ونجله حسام. ولكن، وامام موجة الاستنكار التي عمت المنطقة، اضطرت قوات الاحتلال إلى الافراج عنهما بعد أن كانا قد اقتيدا الى احد السجون الاسرائيلية. ومن بين الذين اعتقلوا ومن ثم تم الافراج عنهم بعد اعتقال دام ثلاثة عشر يوماً، كل من: محمد علي ياسين، وعبد الله علي احمد ياسين، وحسن علي علاء الدين، ويوسف علي علاء الدين، وفهد حسن عرنوس. وما يزال، قيد الاعتقال، العديد من أبناء البلدة، عرف منهم: علي عبد الأمير ياسين، وعلي موسى زهوري، وحسين رحال، وعلي حلاوي. كما اعتقلت من منزلها في البازورية في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وبتهمة تنصيب صواريخ «كاتيوشا»، المواطنة خديجة حرز (٣٧ عاماً، أم لسبعة أطفال، وزوجها محمد عرنوس معتقل هو الآخر في «انصار»). ولقد اقتيدت الى سجن «الرملة» في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨.

٥ ــ ٦/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نسف مركز مراقبة اسرائيلي في منتصف ليل ٥ و٦/١. يقع المركز في جوار بلدة مغدوشة وعلى بعد حوالي مائتي متر عن طريق مغدوشة، جنوبي صيدا. ولقد دمرت أجهزة المركز، ولكن لم يتحدد عدد الاصابات.

٦/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: اطلاق النار من أسلحة رشاشة، على سيارة عسكرية أثناء مرورها على الطريق الساحلي بين صيدا وصور. لم تتوفر معلومات عن الاصابات.

٦/١/١٩٨٣: العثور على لغم أرضي مجهز بساعة توقيت ومعد للانفجار في بلدة عدلون، على جانب الطريق الدولية بين صيدا وصور. وأكدت مصادر الجيش الاسرائيلي أن اللغم كان يستهدف قافلة اسرائيلية تستخدم الطريق من وقت لآخر. ولقد شاركت الطائرات المروحية والآليات بحملة التمشيط.

٧/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة والصاروخية على قافلة عسكرية تضم شاحنة كبيرة وسيارتي جيب، لدى مرورها في منطقة «كفرسيل»، على طريق عرمون ــ خلدة. وأسفر هذا الهجوم، الذي وصفه ناطق اسرائيلي بأنه «واحد من أسوأ الهجمات التي يتعرض لها الجنود الاسرائيليون» منذ جلاء المقاومة الفلسطينية عن بيروت في أيلول الماضي، عن سقوط ما لا يقل عن ثلاثين من جنود العدو ومعظمهم من القتلى. واعتقل العديد من المارة أثناء تمشيط المباني والأحراج، واستخدم الجنود أسلوب «التمشيط الناري»، إذ اطلقوا النار في كل اتجاه، وبمختلف أنواع الأسلحة المتوسطة والخفيفة أثناء عملية التمشيط. ولقد استشهد اثنان من المهاجمين.

٧/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم بسيارة عسكرية على مقربة من قرية النجارية، جنوبي صيدا، وقتل جميع الجنود الذين كانوا يستقلونها.

٧/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نسف مركز مراقبة اسرائيلي في المرتفعات المطلة على الطريق الساحلية جنوبي مدينة صيدا. وادت العملية إلى قتل كل عناصر المركز. الأمر الذي دفع بقوات الاحتلال الى اخضاع منطقة الجنوب «لتدابير عسكرية وأمنية استثنائية لم يسبق لها مثيل» (كما جاء في بيان اصدرته «الجبهة» في اليوم التالي).

٩/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تفجير عبوة لدى مرور دورية بالقرب من محطة الزهراني.

٩/١/١٩٨٣: انفجار شحنة متفجرة بسيارة عسكرية قرب مخيم الرشيدية جنوبي صور. أعلن مصدر عسكري اسرائيلي عن جرح جندي، وعن محاصرة المنطقة وتفتيشها.

١٣/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تعرض دورية لرشقات نارية أمام مقر الحاكم العسكري في صيدا. شاهد شهود عيان جنود العدو ينبطحون أرضاً وبعضهم يطلق النار في كل اتجاه.

١٥/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: اطلاق نيران أسلحة رشاشة على ثلاثة جنود خلال مرورهم في بلدة بتاتر، وأصابتهم جميعا.

١٦/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم بالأسلحة الرشاشة والصاروخية قافلة من ضباط مخابرات، تضم خمسة سيارات، لدى مرورها بالقرب من مفرق بلدة الزرارية ــ أبو الأسود، ولقد جرح وقتل حوالي خمسة عشر شخصاً من الضباط ومرافقيهم.

١٧/١/١٩٨٣: العثور على لغم على طريق صور ــ القاسمية ــ أبو الأسود، وتعطيل لغم أرضي على الطريق نفسه بين الزهراني وأبو الأسود.

١٨/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة لدى مرور سيارتين عسكريتين في المنطقة الفاصلة بين المنطقة الشرقية وطريق دمشق. لم تقع اصابات، كما ان عملية التمشيط لم تسفر عن اعتقال المقاتلين.

١٨/١/١٩٨٣: تعرض موقع اسرائيلي، بالقرب من قرية كامد اللوز، الواقعة شمالي ــ شرقي بحيرة القرعون، لطلقات نارية بالأسلحة الخفيفة.

١٩/١/١٩٨٣: العثور على جثة جندي اسرائيلي في منطقة مثلث كفرمشكي. أجرت قوات الاحتلال عملية تمشيط واسعة في المنطقة وعززت دورياتها على طريق كفرمشكي ــ البقاع الغربي وكفرمشكي ــ راشيا الوادي.

١٩/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم أرضي تحت جرافة كانت تعمل مع جرافتين أخريين في حفر مستودعات للذخائر قرب تجمع للآليات في ابل

السقي. فقتل سائق الجرافة وأصيب جنديان كانا بالقرب من المكان بجراح. وعززت قوات الاحتلال الاجراءات حول المعسكر، واقيم سور من الأسلاك الشائكة عزز بأبراج مراقبة عالية.

٢٣/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بقذائف الـ «ار.بي.جي» والأسلحة الرشاشة على موقع في قرية عميق، في البقاع الغربي. أدى الهجوم الى تدمير دبابة اسرائيلية وسقوط عدد من القتلى والجرحى. ولقد أكد بيان عسكري اسرائيلي هذا الحادث، لكنه تجاهل ذكر الاصابات.

٢٤/١/١٩٨٣: قبل دقائق من بدء المفاوضات الثلاثية، اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الاميركية، في خلدة، تعرض موقع اسرائيلي الى الجنوب من فندق «ليبانون بيتش» لقذيفة «آر.بي.جي» فأصيب أحد الجنود بجراح. ردت قوات الاحتلال باعتقال خمسة من المارة للتحقيق معهم. وأعلنت منظمة «الحركة الثورية اللبنانية» مسؤوليتها عن الحادث.

٢٤/١/١٩٨٣: اكتشاف حقل الغام على جانبي الطريق العام في منطقة سهل إبل السقي على مقربة من مركز تجمع الآليات الاسرائيلية في المنطقة. وقامت قوات الاحتلال باحاطة الحقل بالأسلاك الشائكة.

٢٤/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نصب كمين لجنود، جنوبي بيروت، لم يعلن عن وقوع اصابات.

٢٤/١/١٩٨٣: أهالي بلدة بيصور، قضاء عالية، هاجموا بالعصي والحجارة، دورية اسرائيلية وحرروا أحد أبنائهم، نديم العريضي، الذي كان قد اعتقل في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، أثناء المداهمات التي شنتها قوات الاحتلال في مدينة عاليه والقرى المجاورة. وكانت الدورية قد أتت به إلى البلدة لتثبيت وجود أسلحة في منزله، فتصدى لها الأهالي الذين استطاعوا تجريد عناصرها من أسلحتهم بعد أن اعتقلوا جنديين وضربوا الضابط المسؤول عنها. ورفض اهالي بلدة بيصور الاستسلام لشروط الاحتلال القاضية بتسليم العريضي وإعادة الأسلحة المصادرة والجنديين، وذلك على الرغم من تطويقهم بما لا يقل عن ثلاثة آلاف جندي، معززين بالدبابات والمدرعات. وتهديدهم بقصف البلدة بالطيران. وبعد حصار استمر احدى وعشرين ساعة، وأمام صمود الأهالي، اضطر الاحتلال للتفاوض معهم. وبنتيجة المفاوضات التي قادها عن الجانب الاسرائيلي الجنرال امير دروري، قائد منطقة الشمال، تقرر إعادة الجنديين والأسلحة المصادرة من الجيش الاسرائيلي. وطلب دروري تسليم ثمانية أشخاص من البلدة لـ «حفاظ ماء وجه» جنوده، اذ تعهد، أمام جمع من المشايخ، باعادتهم بعد ١٢ ساعة وبعد اجراء تحقيق شكلي معهم. ولكن استمر احتجاز أبناء البلدة الثمانية، ثم أفرج عن ثلاثة منهم في ١ شباط (فبراير) ١٩٨٣) خشية أن يتطور الوضع، خاصة بعد البيان الذي أصدره أهالي منطقة عاليه في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ والداعي «لاضراب شامل ومفتوح» في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ و «للتظاهر وقطع الطرقات في وجه قوى الاحتلال حتى الافراج عن المعتقلين وحتى لا يتكرر في المستقبل انتهاك الحرمات والاعتداءات والاعتقالات العشوائية» (السفير، ٢٩/١/١٩٨٣).

٢٥/١/١٩٨٣: اصابا صاروخا «كاتيوشا» موقعا للجيش الاسرائيلي شمالي مستعمرة «زرعيت» في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨. وقال ناطق عسكري اسرائيلي أن الصاروخين الذين اطلقا من جنوب لبنان، لم يتسببا بأي خسائر.

٢٥/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة اللبنانية»: مجموعة من ثلاثة مسلحين، يستقلون سيارة خصوصية أطلقت النار على مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في صيدا. وعلى الرغم من عمليات دهم المنازل والبساتين المجاورة التي قامت بها قوات الاحتلال، نفى متحدث عسكري اسرائيلي وقوع الحادث.

٢٥/١/١٩٨٣: هجوم بالقذائف الصاروخية على موقع اسرائيلي قرب الزرارية. لم يذكر عدد الاصابات.

٢٦/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم مسلح على سيارة «باص» بينما كانت تمر على طريق صيدا ــ مغدوشة. وقع عدد غير محدد من الاصابات.

٢٧/١/١٩٨٣: القاء قنبلة يدوية على سيارة جيب عسكرية بالقرب من «سينما هيلتون» في شارع رياض الصلح في صيدا، مما أدى إلى إصابة جندي بجروح. اعتقل عدد من المواطنين

لدى قيام قوات الاحتلال بتطويق المنطقة ومداهمتها وتمشيطها.

١٩٨٣/١/٣٠: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقذائف الصاروخية والأسلحة الرشاشة على رتل من الآليات العسكرية في منطقة غاليري سمعان ــ بولفار كميل شمعون، آتيا من جهة الحازمية، دمرت ملالتان تدميرا كاملا وجرح وقتل ما يزيد على ستة عشر جندياً، حيث شوهدت ألسنة النيران تندلع من الآليتين، وهرعت سيارات الاسعاف لنقل المصابين. ولقد نتج عن التمشيط الذي قامت به قوات الاحتلال ولمدة أربع ساعات، مستعملة الرشاشات الثقيلة، على احياء ماضي وصفير والسلم، في الضاحية الجنوبية لبيروت، استشهاد أربعة مواطنين، هم: مريم محمد العبد الله (٥٧ سنة، أصيبت برصاصة في القلب في منزلها في حي ماضي)؛ حسن عليان (عامل في التنظيفات)؛ الفتاة تبول شمعون (من بلدة الخيام)؛ وطفل مجهول الهوية. واكتفى الناطق العسكري الاسرائيلي بذكر وقوع أربع إصابات في صفوف الجنود، وقال ان الفدائيين الفلسطينيين هم وراء الحادث. وأعلنت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، في بيان لها، «مسؤوليتها عن العملية الجرئية التي نفذها مقاتلوها؛ وذلك بناء على الخط النضالي الذي رسمته قيادة الجبهة في استمرارية وتصعيد النضال ضد الغزو الاسرائيلي المحتل» (بيروت المساء، العدد ٣٦، ١٩٨٣/١٢/٥).

١٩٨٣/٢/٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين هاجم قافلة جنود قرب عاليه. لم تحدد الاصابات.

١٩٨٣/٢/٤: اطلاق ستة صواريخ «كاتيوشا» من جهة أحراش جزين باتجاه المستعمرات الاسرائيلية المتاخمة للحدود اللبنانية. سقط ثلاثة صواريخ على بعد حوالي كيلومترين من «المطلة»، وذلك باعتراف رئيس الأركان الاسرائيلي، رفائيل ايتان، كما سقط ثلاثة أخرى جنوبي برج الملوك بجوار الشريط الحدودي».

١٩٨٣/٢/٥: اطلاق نار على دورية لدى مرورها على الطريق بين الزهراني والنبطية. لم تحدد الاصابات.

١٩٨٣/٢/٦: انفجار عبوتين ناسفتين على مقربة من دورية مؤللة قرب معمل «فورموست»، على طريق بلدة الشويفات. اعترف ناطق عسكري اسرائيلي باصابة قائد الدورية، وهو برتبة عقيد، بجروح.

١٩٨٣/٢/٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة على دورية جنوب مدينة صيدا، أدى إلى سقوط أربعة قتلى وجرح عدد آخر من الجنود. ادعى الناطق العسكري الاسرائيلي بأن جنديين فقط جرحا خلال العملية.

١٩٨٣/٢/٧: في أثناء انعقاد الجولة الثالثة عشرة من المفاوضات الثلاثية في خلدة، انطلق صاروخان من سطح بناء واقع على مفترق الأوزاعي ــ بئر حسن في اتجاه البحر، في مواجهة فندق «ليبانون بيتش» واكتشفت قاعدة ثانية لصواريخ لم تطلق بعد.

إن مجمل التطورات التي شهدتها المناطق اللبنانية المحتلة، في ظل المفاوضات الثلاثية، اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الأميركية، تطرح تساؤلات عديدة حول ما يمكن أن تسفر عنه هذه المفاوضات نظرا إلى الاصرار الاسرائيلي على ربط كل قرية، في المنطقة الجنوبية خاصة، بالسلطات العسكرية المحتلة، عبر «الحرس الوطني» و «اللجان المحلية». كما تطرح المخاوف من تحويل الجنوب، ليس فقط إلى منطقة يسهل التحكم بمصيرها، بل إلى منطقة يتزايد فيها انتشار الفئات المسلحة المرتبطة مع الاحتلال والتي تترك طليقة الأيدي لتنفذ عبر الارهاب المسلح، ما يخدم مصالح الاحتلال من تهجير لمعارضي سياسته. وأمام هذه المعطيات الجديدة، تبرز الأعباء الملقاة على حركة المقاومة الوطنية في كفاحها المتعدد الجوانب ضد مشاريع قوات الاحتلال الصهيوني والعناصر المسلحة المتعاملة معه. ولاشك في أنه لا قدرة للاحتلال على شل المقاومة الوطنية في لبنان؛ فلم يستطع شل مقاومة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المتسلحين بسلاح الحجارة، فكيف سيتمكن من ذلك في لبنان، وهو في مواجهة مناضلين ومقاتلين، أعادوا تنظيم صفوفهم بسرعة رغم الظروف الصعبة التي مروا بها منذ بدء الاحتلال.

أملاسيت عودة

وثائق

بيان أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، شباط (فبراير) ١٩٨٣

على أرض الثورة والفداء والاباء في الجزائر البطلة عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة من ١٤ ــ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بحضور سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعدد من اخوانه المسؤولين في الحكومة وفي حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية والمجلس الشعبي الوطني. وقد القى الاخ الرئيس الشاذلي كلمة في جلسة الافتتاح، أشاد فيها بكفاح الشعب العربى الفلسطيني، وأكد خصوصية الثورة الفلسطينية في حركة النضال العربي والعالمي، وأورد صورا من مواقف الثورة الجزائرية المظفرة، وأعلن وقوف الجزائر، شعبا وحكومة وحزبا، الى جانب الثورة الفلسطينية ودعمها الراسخ لكفاح الشعب الفلسطيني حتى يحقق أهدافه في النصر والعودة والتحرير.

كما شارك في أعمال المجلس ما يزيد على مائة وعشرين وفدا من البرلمانات والحكومات والأحزاب من الأقطار العربية الشقيقة ودول العالم وحركات التحرر الوطني. واسهمت هذه الوفود بكلمات حارة عبرت عن تأييدها لنضال شعب فلسطين وقضيته العادلة وثورته بقيادة الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وحضر المجلس كذلك وشارك في أعماله عدد كبير من الأعضاء المراقبين من ابناء شعب فلسطين القادمين من مختلف اماكن التجمع الفلسطيني والممثلين لفعالياته في سائر ميادين الكفاح والعمل.

وقد دارت في المجلس مناقشات ومداخلات مستفيضة حول مختلف القضايا المطروحة على جدول الأعمال من سياسية وتنظيمية وعسكرية ومالية واجتماعية واعلامية. وامتازت المداولات بجوّ من الديمقراطية، واتسمت بروح عالية من تقدير خطورة المرحلة الراهنة والشعور بالمسؤولية والحرص على مستقبل الثورة الفلسطينية.

وأكدت الكلمات التي ألقيت، والمناقشات التي دارت أن عقد المجلس الوطني الفلسطيني في هذه الظروف يكتسي أهمية سياسية خاصة، لما يحمله من معاني تأكيد الثورة على المضي في طريق الكفاح المسلح والعمل السياسي من أجل تحقيق أهدافها في النصر والتحرير، وتأكيد الالتفاف الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي من حولها، ولما عبرت عنه طبيعة المناقشات وحصيلة القرارات من اصرار على وحدة الثورة الفلسطينية وتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني والاطار التنظيمي لمؤسساته الموحدة ولفعله الثوري وإرادته الحرة المستقلة.

وقد أشادت جميع الكلمات والمداخلات، بما في ذلك الوفود العربية والأجنبية، ببطولات شعبنا في

مواجهة الغزو الصهيوني للبنان وطوال أيام الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي استمرت ثمانية وثمانين يوماً، وكانت بذلك أطول حرب في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني؛ إذ قاتلت القوات المشتركة في الجنوب والجبل والبقاع قتالاً بطولياً في وجه كل آلة الحرب الاسرائيلية المعززة بأحدث سلاح أميركي وكان حصار بيروت ذروة هذه الحرب، حيث صمد المدافعون في وجه الغزو الاسرائيلي المدعوم دعماً كاملاً من الولايات المتحدة الأميركية صموداً قل نظيره في عصرنا الحديث. وبرهن المقاتل الفلسطيني واللبناني والسوري في هذه الحرب غير المتكافئة عن جدارة وبسالة عالية، مؤكدا سقوط اسطورة الجيش الصهيوني الذي لا يقهر وان التغلب على العدو ممكن إذا توافرت لذلك الارادة الصلبة والقرار السياسي الحاسم.

ولم تكن المذابح الصهيونية في صبرا وشاتيلا وغيرها الا تعبيرا عن التواطؤ الاميركي الصهيوني الفاشي لترويع شعبنا وتشتيته، وكشفت، كذلك، عن حقيقة الكيان الصهيوني، العدوانية والعنصرية، ذات الأساليب والوسائل النازية.

وتوقف المجلس، كذلك، أمام الأوضاع في المناطق المحتلة والصمود العظيم الذي تجلى في الانتفاضات المتواصلة والعمليات العسكرية البطولية ضد قوات الاحتلال وضد سياسة التهجير والاقتلاع من الأرض والاستيطان والاعتقالات الجماعية والاعتداء على المقدسات ومحاولات ضرب المؤسسات الوطنية. وعبر المجلس عن التقدير البالغ لوحدة الموقف الوطني لشعبنا الفلسطيني على امتداد الأرض المحتلة في الجليل والمثلث والنقب وفي الضفة وفي غزة والقدس والجولان، هذا الموقف المعبر عن التفاف شعبنا بأسره حول أهدافنا الوطنية في تحرير أرضنا النبيلة وعودة شعبنا وتقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على ارض وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ان هذا النضال البطولي خلال حرب لبنان وعلى الأرض المحتلة اكسب شعبنا المزيد من التأييد والمساندة، وعزز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على كافة الأصعدة، عربياً وعالمياً، وزاد من عزلة العدو الصهيوني، وكشف بشكل متزايد دور الولايات المتحدة الأميركية المعادي لشعبنا وامتنا. ورغم المحاولات الاميركية لاستثمار نتائج الحرب لصالح خططها ومشاريعها في الهيمنة على المنطقة وتصفية قضية شعبنا الوطنية، الا ان ثورتنا، التي خرجت من هذه المعارك محافظة على قواها ووحدتها، تؤكد التصميم مع كل الجماهير العربية على مواجهة هذه المحاولات وإسقاطها.

وانطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي وقرارات المجالس الوطنية السابقة، اتخذ المجلس الوطني القرارات التالية:

على الصعيد الفلسطيني

أولا: الوحدة الوطنية الفلسطينية

جسدت معركة الصمود والبطولة في لبنان وبيروت الوحدة الوطنية الفلسطينية بأروع صورها. وانطلاقا من هذه الخبرة النضالية الفلسطينية الرائدة، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في اطار منظمة التحرير الفسطينية، والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية وعلى أساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

القرار الوطني المستقل

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية من اية جهة أتت.

الكفاح الفلسطيني المسلح

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تطوير وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وعلى حق قوات الثورة الفلسطينية في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية. كما يؤكد على ضرورة توحيد قوات الثورة الفلسطينية في اطار جيش تحرير وطني موحد.

ثانياً: الوطن المحتل

١ – يحيي المجلس الوطني الفلسطيني جماهيرنا الصامدة في الأرض المحتلة في وجه الاحتلال والاستيطان والاقتلاع، ويحيي اجماعها الوطني الشامل والتفافها الكامل حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

٢ – ان المجلس الوطني الفلسطيني يدين ويشجب جميع المحاولات الاسرائيلية والاميركية المشبوهة الرامية الى ضرب الاجماع الوطني الفلسطيني، ويدعو جماهير شعبنا الى مقاومتها.

٣ – يؤكد المجلس الوطني على تعزيز وحدة المؤسسات الوطنية والاجتماعية والنقابية والجماهيرية، وعلى ضرورة العمل لاحياء الجبهة الوطنية في الداخل وتطويرها.

٤ – يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تعزيز صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل وتقديم كافة مستلزمات هذا الصمود، لوضع حد للتهجير والحفاظ على الأرض وتطوير الاقتصاد الوطني.

٥ – يحيي المجلس الوطني صمود شعبنا في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، ويعتز بكفاحه في وجه العنصرية الصهيونية من أجل تأكيد هويته الوطنية واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. ويؤكد المجلس الوطني على ضرورة توفير كل سبل الدعم له وتعزيز وحدته ووحدة هيئاته وقواه الوطنية.

٦ – يوجه المجلس تحية التقدير والاعتزاز إلى الأسرى والمعتقلين في سجون العدو داخل الوطن المحتل وفي الجنوب اللبناني.

ثالثا: شعبنا في الشتات

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تعبئة طاقات شعبنا في جميع مناطق تواجده، خارج أرضنا المحتلة وتعزيز التفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا، ويوصي اللجنة التنفيذية بالعمل على المحافظة على مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، والدفاع عن حقوقه المكتسبة وحرياته الأساسية وأمنه.

الاتصالات مع القوى اليهودية

تأكيداً للقرار الرقم (١٤) من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٢، يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لدراسة التحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

على الصعيد العربي

أولا: العلاقات العربية

١ – تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني العربية في الوطن العربي بأكمله، وذلك من أجل التصدي الفعال للمؤامرات الامبريالية والصهيونية والمشاريع التصفوية وخاصة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان وانهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة.

٢ – تقوم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية على الأسس التالية:

(أ) الالتزام بقضايا النضال العربي وفي طليعتها قضية فلسطين والنضال من أجلها.

(ب) التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الحقوق التي أكدتها قرارات القمم العربية.

(ج) الحرص على وحدانية التمثيل والوحدة الوطنية واحترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

(د) رفض كل المشاريع الرامية الى المساس بحق منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني عبر أية صيغة، كالتفويض أو الانابة أو المشاركة في حق التمثيل.

(هـ) يدعو المجلس الوطني الفلسطيني الى تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات مؤتمرات القمة العربية وعلى ضوء الأسس السابق ذكرها.

ثانيا: قرارات قمة فاس / المشروع العربي للسلام

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية

والعربية. ويؤكد المجلس أن مهمة هذه القرارات لا تتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

ثالثا: لبنان

١ ــ تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وقواه الوطنية وتقديم الدعم والاسناد لها في نضالها الباسل لمقاومة الاحتلال الصهيوني وأدواته.

٢ ــ تكون في مقدمة المهمات الراهنة للثورة الفلسطينية المساهمة مع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية والديمقراطية لمحاربة الاحتلال الصهيوني وانهائه.

٣ ــ يدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى العمل من أجل اجراء المباحثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية لتحقيق امن وسلامة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وضمانة حقوقهم في الاقامة والتنقل والعمل وحرية العمل السياسي والاجتماعي.

٤ ــ العمل على ايقاف الاعتقالات الكثيفة، الجماعية والفردية، القائمة على أساس سياسي، والافراج عن المعتقلين في سجون السلطة اللبنانية.

رابعا: الاردن

(أ) التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الاردني والفلسطيني، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) التمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الاردن، والانطلاق من ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها. ويرى المجلس الوطني الفلسطيني أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الاردن على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.

خامسا: العلاقة مع سوريا

تقوم العلاقة مع سوريا الشقيقة انطلاقاً من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة، التي تؤكد أهمية العلاقة الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا لخدمة الأهداف النضالية الوطنية والقومية ولمواجهة العدو الامبريالي والصهيوني، باعتبار ان منظمة التحرير الفلسطيني وسوريا هما خط المواجهة الامامي أمام الخطر المشترك.

سادسا: جبهة الصمود والتصدي

يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعقد مباحثات مع أطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي لبحث كيفية احيائها من جديد على اسس سليمة واضحة وفعالة، انطلاقاً من أن الجبهة لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها أثناء الغزو الصهيوني للبنان.

سابعا: مصر

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية. وانطلاقا من الايمان الراسخ بدور مصر وشعبها العظيم في النضال العربي، فان المجلس يؤكد على الوقوف الى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانهاء سياسة كامب ديفيد حتى تعود مصر الى موقعها النضالي في قلب أمتنا العربية. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تطوير علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الديمقراطية والشعبية المصرية التي تكافح ضد التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني بمختلف اشكالها، باعتبار ذلك يعبر عن المصالح الأساسية للأمة العربية ويدعم نضال شعبنا الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد.

الحرب العراقية الايرانية

يقدر المجلس الوطني الفلسطيني الجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لانهاء الحرب العراقية ــ الايرانية من خلال لجنتي دول عدم الانحياز والدول الاسلامية. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية لمواصلة هذه الجهود

لانهاء هذه الحرب بعد أن أعلن العراق سحب قواته من الأراضي الايرانية استجابة لنداء الثورة الفلسطينية، ولحشد كل الطاقات في معركة تحرير فلسطين.

على الصعيد الدولي

أولا: مشروع بريجنيف

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن التقدير والتأييد للمقترحات التي تضمنها مشروع الرئيس بريجنيف الصادر في ١٦/٦/ ١٩٨٠، والتي تؤكد على الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد. كما يعبر المجلس عن تقديره لمواقف دول المنظومة الاشتراكية تجاه قضية شعبنا العادلة والتي أكد عليها «بيان براغ» الخاص بالوضع في الشرق الأوسط الصادر في ٣/١/١٩٨٣.

ثانيا: مشروع ريغان

ان مشروع ريغان، في نهجه ومضمونه، لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، لأنه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ويتناقض مع الشرعية الدولية.

ولذلك، يعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفض اعتباره أساسا صالحا للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي — الصهيوني.

ثالثا: العلاقات الدولية

١ — تطوير وتعميق علاقات التحالف والصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي وسائر قوى التحرر والتقدم في العالم المناهضة للامبريالية والصهيونية والاستعمار والعنصرية.

٢ — تعميق العلاقات مع دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والافريقية من أجل قضية فلسطين وقضايا التحرر الأخرى.

٣ — تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة في أميركا اللاتينية والعمل على توسيع دائرة الأصدقاء فيها.

٤ — تنشيط العمل السياسي مع الدول الاوروبية الغربية واليابان بهدف تطوير مواقفها وتوسيع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويحيي المجلس الوطني الفلسطيني جميع القوى الديموقراطية والتقدمية المعادية للامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري في دول اوروبا الغربية وسائر الدول الرأسمالية، باعتبارها حليفا اساسيا في تلك البلدان، ويدعو اللجنة التنفيذية الى العمل المشترك مع هذه القوى في سبيل اعتراف دولها بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ — استمرار النضال من اجل تحقيق عزلة الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة في مختلف المجالات.

٦ — التصدي للامبريالية الاميركية وسياساتها باعتبارها تقف على رأس المعسكر المعادي لقضيتنا العادلة وقضايا الشعوب المناضلة.

٧ — يؤكد المجلس على أهمية مواصلة النضال ضد سياسة التمييز العنصري التي لا تزال قيد الممارسة في العديد من الأنظمة، وخاصة في جنوب افريقيا والتي تقيم أفضل العلاقات مع العدو الصهيوني.

ويحيي المجلس نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو من اجل الحرية والاستقلال.

كما يحيي المجلس نضال شعوب جنوب افريقيا ضد العنصرية والتمييز والقهر.

٨ — يدين المجلس الوطني الفلسطيني بشدة الارهاب الدولي وفي مقدمته الارهاب الأميركي والاسرائيلي الرسمي والمنظم ضد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وشعب لبنان والأمة العربية وسائر حركات التحرر في العالم.

٩ — يؤكد المجلس الوطني على تمسكه بمبادىء وميثاق الامم المتحدة وقراراتها، التي أكدت الحقوق الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، للشعب الفلسطيني لاقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وحق كل الشعوب التي تخضع للاحتلال في ممارسة جميع أشكال النضال

من أجل تحررها واستقلالها الوطني.

كما يؤكد المجلس ادانته الحازمة لجميع الممارسات الامبريالية والاسرائيلية التي تنتهك الشرعية الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان ومبادىء وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

١٠ ـ يثمن المجلس الوطني الفلسطيني نشاطات لجنة الأمم المتحدة الخاصة، المعنية بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين وانجازاتها. ويحيي جهود أعضائها، وبشكل خاص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظيم مؤتمر دولي في صيف ١٩٨٣ لتأييد الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه الثابتة. وكذلك يقدر المجلس إنجازات السكرتارية الخاصة بالمؤتمر الدولي في الأمم المتحدة من أجل الاعداد والتهيئة لانجاح ذلك المؤتمر.

ويدعو المجلس جميع الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة، الى المساهمة الفعالة في أعمال المؤتمر وكذلك في الاجتماعات التمهيدية الاقليمية من أجل ضمان انجاح أعمال المؤتمر الدولي.

وختاما، يشكر المجلس بحرارة وتقدير عميقين الجزائر، رئيسا وحكومة وحزبا وشعبا، على استضافتها للمجلس وضيوفه، وعلى عنايتها الشديدة من أجل إنجاح أعماله، وعلى الجهد الذي بذل لتغطية نشاطاته في الأجهزة الاعلامية، وعلى توفير الأجواء الملائمة من أجل حسن سير مناقشاته وضمان أمن وراحة أعضائه وضيوفه. ويخص المجلس بالشكر الأخ الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب، والموقف الرسمي الذي أعلنه حول استقلالية القرار الفلسطيني واستعداد الجزائر لدعم هذا القرار واستمرارها في دعم ومساندة النضال الفلسطيني حتى تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويتوجه المجلس بالشكر والتقدير لكل الوفود الرسمية والشعبية التي شاركت في أعمال مجلسنا وأعلنت مواقف التأييد، والمساندة لمنظمة التحرير ولقضية الشعب الفلسطيني، ان هذا التأييد الدولي لثورتنا هو، بدون شك، عنصر أساسي من عناصر النجاح لمسيرتنا، تثبت فيه الشعوب الحرة تضامنها في وجه العدو المشترك المتمثل بالامبريالية والصهيونية ومن أجل حرية الشعوب واستقلالها وتقدمها.

أما أشقاؤنا في الوفود العربية التي شاركتنا مجلسنا، فاننا إذ نشكرها ونحييها على حضورها ومساندتها، نشكرها، بشكل أخص، على دورها المتحرك على الساحة العربية من أجل خلق ظروف أفضل لدعم نضالنا ومواجهة مخططات اسرائيل.

وان المجلس الوطني الفلسطيني يعلن، في ختام أعماله، أنه يعاهد الجماهير الفلسطينية والعربية وقوى النضال والتحرر في العالم كله على الاستمرار في النضال، بأشكاله العسكرية والسياسية كافة، وصولا نحو أهداف شعبنا. وهو يرى في هذا التلاحم الفلسطيني والعربي والدولي، كما عبر عن نفسه في هذا المجلس، سلاحا فعالا من أسلحة التساند والتضامن بين الشعوب لابد وأن تكون له نتائجه الأكيدة في الوصول الى الأهداف المنشودة.

ان نصر الشعوب آت لا شك فيه، وتضامن الشعوب المحبة للسلام هو تضامن نعتز ونتمسك به.

ان المجلس الوطني يوجه التحية الى كل جماهير شعبنا البطلة في الداخل والخارج، والى مقاتلينا البواسل الذين حافظوا على شرف ثورتهم وسلاحهم وأمتهم، والى أرواح الشهداء من مناضلي شعبنا الفلسطيني والشعب اللبناني الذين سقوا بالدم تربة الوطن وأكدوا أن قضية الحرية لن تموت في بلادنا.

كما يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الأخوة في القوات السورية الذين شاركونا في ملحمة البطولة في بيروت والمناطق الأخرى وشهداءهم الأبرار كما يوجه المجلس التحية والتقدير الى كافة الأخوة المتطوعين العرب والمسلمين والأصدقاء الذين هبوا للمساهمة مع القوات المشتركة في معارك بيروت ولبنان ويحيي شهداءهم الأبطال.

ويقدر المجلس الوطني كل البلدان والقوى الصديقة والشقيقة التي قدمت الدعم والسلاح والمال والمجهود العسكري، تدريبا وتجهيزا، وفي مقدمتها الدول العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الافريقية والدول الاشتراكية.

عاشت الثورة الفلسطينية الظافرة.

عاشت منظمة التحرير الفلسطينية إطار وحدة شعبنا وقيادة كفاحه.

عاشت وحدة كفاح شعوبنا العربية وشعوب العالم في سبيل الحرية والاستقلال الوطني ودحر الامبريالية والعنصرية والصهيونية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وانها لثورة حتى النصر.

تقرير لجنة كاهان حول مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢
(مترجم عن العبرية*)

لجنة التحقيق
في احداث مخيمات اللاجئين في بيروت
٥٧٤٣ [١٩٨٢]

تقرير
مقدم من قبل

اسحق كاهان، رئيس المحكمة العليا، رئيس اللجنة
اهارون باراك، قاضي المحكمة العليا، عضو اللجنة
يوناه افرات، جنرال (احتياط)، عضو اللجنة

* ننشر النص الكامل للتقرير مترجماً عن النص العبري كما نشرته في ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٣ صحيفتا «معاريف» و«يديعوت احرونوت» الاسرائيليتان.

تجدر الاشارة الى أن جهات عربية عديدة نشرت هذا التقرير باللغة العربية. وقد لاحظنا ان ما وصل الينا من النصوص المنشورة بالعربية قد نقل الى العربية عن الترجمة الانجليزية للتقرير كما نشرتها في ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٣ صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية مما حمل الى الترجمة بالعربية أخطاء الترجمة الانجليزية وابعدها عن النص الاصلي، فضلاً عن وجود أخطاء ونواقص ربما نجمت عن السرعة في الترجمة.

وهذا ما حمل مركز الابحاث، م. ت. ف. على تقديم هذه الترجمة الدقيقة لتكون في تصرف كل من يعنيهم الامر.

(أ) المقدمة

١ ــ قررت حكومة اسرائيل في جلستها بتاريخ ١١ تشري ٥٧٤٣ (١٩٨٢/٩/٢٨) اقامة لجنة تحقيق وفقا لقانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ ــ ١٩٦٨. وحددت مهمة اللجنة، وفقا لقرار الحكومة كما يلي:

«المسألة التي ستكون موضوع التحقيق هي: التحقيق في كل الوقائع والعوامل المتعلقة بالاعمال الوحشية التي نفذت من قبل وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي شاتيلا وصبرا».

وفي اعقاب هذا القرار، عين رئيس المحكمة العليا بناء على صلاحياته بموجب المادة ٤ من القانون المذكور لجنة تحقيق مؤلفة من:

اسحق كاهان، رئيس المحكمة العليا، رئيسا للجنة

اهارون باراك، قاضي المحكمة العليا، عضوا في اللجنة

يوناه افرات، جنرال (احتياط)، عضوا في اللجنة

٢ ــ عقدت اللجنة ٦٠ جلسة، واستمعت الى ٥٨ شاهدا، وبناء على طلب من سكرتير الحكومة ومكتب وزير الدفاع والاركان العامة لجيش الدفاع الاسرائيلي ووزارة الخارجية ومؤسسات عامة وحكومية أخرى، تم تزويدها بوثائق عديدة، بعضها قدم الى اللجنة، خلال فترة المداولات النهائية، كمستندات قانونية. وقررت اللجنة استنادا الى المادة ١٣ (أ) من القانون ان هنالك حاجة لجمع المعطيات الفردية للتحقيق، وعينت كمحققين السيدة دوريت بنيش، نائبة مدعي عام الدولة والسيدة عدنه اربيل، المساعدة الرئيسية لمدعي عام لواء المركز، اللتين وضعتا تحت تصرف اللجنة بواسطة المستشار القانوني للحكومة، ومساعد آمر الشرطة الكس ايش شالوم، الذي وضع تحت تصرف اللجنة من قبل المفتش العام لشرطة اسرائيل. وعين القاضي دافيد برطوف منسقا لاعمال اللجنة. وقد قام المحققون، بموجب الصلاحيات التي منحت لهم وفق المواد ١٣ (ج) و٩و١٠ من القانون بجمع ١٨٠ بيانا من ١٦٣ شاهدا. وقبل أن تبدأ اللجنة مداولاتها، قامت بزيارة بيروت، ولكنها لم تستطع زيارة مكان الاحداث. كما شاهدت اللجنة اشرطة تلفزيونية، تم تصويرها في فترة قريبة من الاحداث في المخيمات ومحيطها.

٣ ــ قامت اللجنة بنشر اعلان للجمهور في الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى، دعي بموجبها كل من يريد الادلاء بشهادته أو يقدم وثيقة أو يعرض أي شيء امام اللجنة، الى الكتابة للجنة بتفاصيل المادة التي بحوزته أو التي يريد عرضها على اللجنة. ولم تكن هنالك استجابة كبيرة لهذه النداءات. كما بذلت اللجنة جهودا لجمع شهادات من اناس يعيشون خارج الحدود القانونية لدولة اسرائيل، واتخذت جميع الخطوات الضرورية لجلب شهود من خارج اسرائيل، عندما كان ذلك ممكنا. ولم تكن هنالك استجابة لطلبات اللجنة في هذا الشأن دائما، فمراسل النيويورك تايمس السيد توماس ل. فريدمان، على سبيل المثال، الذي نشر في الجريدة المذكورة مقالا مفصلا عما حدث خلال الفترة التي تعالجها، رفض الظهور امام اللجنة بدعوى ان هيئة تحرير الجريدة منعته من ذلك. ولم نتلق جوابا معقولا حول السبب الذي حدا بهيئة تحرير الجريدة الى منع مراسلها من الظهور امام اللجنة ومساعدتها في ذلك على كشف كل الحقائق المهمة.

٤ ــ عقدت بعض جلسات اللجنة بصورة علنية، غير ان معظم الجلسات كانت سرية. وقد تصرفنا في هذه المسألة بموجب احكام المادة ١٨ (أ) من القانون، التي توجب عقد جلسات اللجنة بصورة علنية، ولكن يسمح لها ان تعقد جلسات سرية، اذا اقتنعت «ان الامر ضروري للحفاظ على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية...» أو لأسباب اخرى تشترطها تلك المادة. وقد اتضح للجنة أنه فيما يتعلق بمسائل معينة تطرق اليها الشهود امامها، فان الجلسات العلنية قد تؤدي الى التأثير سلبا على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية. ولذلك استمعت اللجنة الى اغلب الشهادات في جلسات سرية. وتنبغي الاشارة الى انه خلال الجلسات السرية قال الشهود اشياء لا يترتب على نشرها اي اذى. ولكن بسبب الصعوبات في فصل هذه الاشياء التي من المسموح نشرها عن تلك التي سيكون نشرها ممنوعا، فقد كان من الضروري، في قسم كبير من الحالات، ان يتم الاستماع الى الشهادة بأسرها في جلسة سرية. ووفقا للمادة ٢٠ (أ) من القانون، فان هذا التقرير سينشر مع

ملحق يعرف باسم الملحق (أ). وبالمدى الذي سنحتاج فيه، في هذا التقرير، الى اقتباس قطع من الشهادات لا يمس نشرها بأمن الدولة او علاقاتها الخارجية، فاننا سنقدمها في مقطع من التقرير الذي ينشر على الملأ. وفي المقابل، واستنادا الى المادة ٢٠ (أ) من القانون، لن ينشر جزء من هذا التقرير ملحق يعرف باسم الملحق ب (١٢ صفحة)، لاننا نرى ان عدم نشر هذه المادة ضروري للحفاظ على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية.

٥ ـ كما قلنا، ان مهمة اللجنة كما حددها قرار الحكومة هي «التحقيق في كل الوقائع والعوامل المتعلقة بالاعمال الوحشية التي نفذت من قبل وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا». وقد ارتكبت هذه الاعمال بين يوم الخميس، ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ويوم السبت، ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. ويتصل جمع الحقائق والاستنتاجات في هذا التقرير، فقط، بالوقائع والعوامل المرتبطة بالاعمال المرتكبة في اطار الزمن المشار اليه اعلاه. كما ان اللجنة لم تتداول او تحقق في امور متعلقة بالاعمال المذكورة بشكل غير مباشر أو بعيد. لذلك، فان اللجنة احجمت عن مناقشة أو استنتاج استنتاجات تتعلق بمسائل مختلفة مرتبطة بالاعمال الحربية التي جرت في لبنان ابتداء من ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وما يليه، أو فيما يتعلق بقرارات سياسية اتخذتها الحكومة قبل الحرب أو خلالها، ما لم يكن ذلك مرتبطا بشكل مباشر بالاحداث من نوع هذا التحقيق. كما أن وصف الاحداث، المقدم في هذا التقرير، والذي ينحرف عن اطار صلاحيات اللجنة المحدد اعلاه، اثبت كخلفية فقط من اجل تقديم فهم افضل وايضاح تسلسل الاحداث.

٦ ـ في احد المجالات، وجدنا انه من الضروري الانحراف قليلا عن تعليمات قرار الحكومة الذي يشكل نطاق صلاحيات اللجنة. فالقرار يتحدث عن اعمال وحشية ارتكبتها «وحدة من القوات اللبنانية». ان تعبير «القوات اللبنانية» يشير الى قوة مسلحة، مشكلة بمعظمها من قوة عسكرية معروفة باسم (Phalangists) او «الكتائب» (فيما يلي «الكتائب»). ولقد ارتأينا اننا لن نكون قد وفينا بمهمتنا اذا لم نبحث عن مسألة ما اذا كانت الاعمال الوحشية التي تحدث عنها قرار الحكومة قد ارتكبت فعلا من قبل الكتائب، وستعالج هذه المسألة في سياق هذا التقرير.

٧ ـ يمكن ان نقسم مداولات اللجنة الى مرحلتين. في المرحلة الاولى، استمعت اللجنة الى شهود قامت هي باستدعائهم بالاضافة الى شهود ابدوا رغبة في المثول امامها. وجهت اللجنة اسئلة الى هؤلاء الشهود واعطتهم الفرصة كي يبرزوا امامها كل ما هو معروف لديهم حول المسائل التي تشكل موضوع التحقيق. عندما انتهت هذه المرحلة، اصدرت اللجنة قرارا بالاستناد الى المادة ١٥ (أ) من القانون المذكور، تتعلق بالاذى الذي قد يلحق باناس معينين كنتيجة للتحقيق أو لنتائجه. ولقد تم هذا كي نمكن هؤلاء الناس من الاطلاع على مواد التحقيق، والظهور امام اللجنة والادلاء بشهاداتهم (انظر نص القرار في الفقرة الاولى من الملحق أ). وبالاستناد الى هذا القرار فقد ارسل رئيس اللجنة اشعارات الى تسعة اشخاص، وقد فصلت الملاحظات كيف يمكن ان يلحق الاذى بكل واحد منهم. ووضعت المادة التي في حوزة اللجنة بتصرف اولئك الذين تلقوا الاشعارات وكذلك المحامين المعينين لتمثيلهم. في المرحلة الثانية من المداولات استمعنا الى الشهود الذين استدعوا بطلب من المحامين. وكذلك تم القيام باستجواب دقيق للشهود الذين قدموا شهاداتهم في المرحلة الاولى.

بعد ذلك، قدمت دفاعات خطية، كما اعطيت الفرصة لاضافة حجج شفهية اليها. ونود ان نشير الى ان انخراط المحامين في مداولات اللجنة لم يجعل بأية حال عمل اللجنة اكثر صعوبة، بل انه ساعدنا على انجاز مهمتنا. والمحامون الذين ظهروا امامنا كانوا قادرين على ان يوضحوا، بصورة مقبولة ومن دون اطالة، النقاط المتعددة التي كانت موضع خلاف، وبذلك قدموا مساعدات قيمة لعمل اللجنة، من دون ان يقوموا، باي شكل، بالاضرار بواجباتهم المهنية في تمثيل موكليهم والدفاع عنهم.

٨ ـ عندما قررنا بالاستناد الى المادة ١٥ . (أ) من القانون، اصدار ملاحظات حول الأذى الذي قد يصيب الاشخاص التسعة لم تكن لنغفل

حقيقة انه خلال سير التحقيق لم تكشف وقائع قد تشكل ادلة كافية لتكون اساسا لنتائج قد تسبب اذى لاشخاص آخرين ايضا. واعتباراتنا في حصر الملاحظات حول الاذى الممكن بتسعة اشخاص فقط كان يستند الى مفهوم ان من واجبنا، كلجنة قضائية عامة تتعاطى بمسألة بالغة الاهمية، اثارت غضبا لدى الرأي العام في اسرائيل وفي بلاد اخرى، ان نتداول ونصل الى نتائج واستنتاجات حول القضايا الرئيسية والمهمة المتصلة بالاحداث السابق ذكرها، وحول مسألة مسؤولية هؤلاء الاشخاص الذين قد تكون قراراتهم وافعالهم قد اثرت، بصورة فعالة، في مجرى الاحداث. وشعرنا بانه في ما يتعلق بالآخرين الذين تورطوا، بشكل أو بآخر، في الاحداث التي نحقق فيها، ولكن ادوارهم كانت ثانوية، فانه من الافضل ان يتم التوضيح أو التحقيق، اذا كان ضروريا، بشكل آخر وليس امام هذه اللجنة، اي امام السلطات العسكرية في ضوء احكام قانون القضاء العسكري وتشريعات اخرى. لقد اخترنا هذا الطريق حتى لا تتسع وتتعقد المسائل التي يجري التحقيق فيها، وحتى نستطيع انجاز مهمتنا في وقت ليس طويلا كثيرا.

٩ ــ في سياق التحقيق برزت تناقضات غير قليلة تتعلق بالوقائع المختلفة التي استمعنا الى شهادات حولها. في هذه الحالات، وحيث اشارت التناقضات الى وقائع مهمة من اجل اقامة الدلائل ورسم النتائج لها، فاننا سنحكم بين مختلف الروايات بالاستناد الى المقاييس العادية المتبعة في المحاكم القضائية وشبه القضائية. اجراءاتنا ليست تلك التي للمحكمة الجنائية، ولذلك فان مقياس المحاكم الجنائية التي تشترط انه لتجريم احد ما فانه يجب اثبات جرمه دون اي شك منطقي، لا ينطبق في هذه الحالة. ومع ذلك، فنتيجة ادراكنا بان اكتشافاتنا واستنتاجاتنا قد يكون لها تأثير مهم من الناحيتين الاجتماعية والاخلاقية، وقد تشكل ايذاء بطرق اخرى، لاشخاص شاركوا في مداولاتنا، فانه لم يتم تأكيد وجود اكتشافات تشكل اذى لاي من هؤلاء الاشخاص، الذين ارسلت اليهم ملاحظات، مالم يجر العثور على ادلة مقنعة. ولن نكتفي بأدلة تترك مكانا لشك حقيقي. ولا ندعي اننا وجدنا حلولا لجميع التناقضات في الشهادات. ففي الكثير من الأحيان، تنقل هذه التناقضات بمحتوى محادثات جرت بين اناس متعددين من دون وجود شهود، أو حين لم يكن انتباه الشهود مركزا على محتوى المحادثة، أو حيث لا وجود لملاحظات دقيقة عن هذه المحادثات. في حالات كهذه، من الطبيعي ان تكون هناك روايات متعددة في ما يتعلق بما قيل، والفروق بينها لا تأتي بالضرورة من نية في حجب الحقيقة لكنها تكون، عادة، نتيجة طبيعية لضعف الذاكرة البشرية. ولا نجد حاجة لأن نحكم هذه التناقضات التي تحيط بتفاصيل غير مهمة لا تؤثر في القرار حول نقاط هي موضع خلاف.

١٠ ــ سوف ننهي هذا القسم من التقرير بالتعبير عن تقديرنا وشكرنا لجميع اولئك الذين ساعدونا على انجاز مهمتنا. ومن الملائم الاشارة الى ان جميع المؤسسات ومختلف الموظفين في الحكومة وجيش الدفاع الاسرائيلي والسلطات الاخرى التي كنا بحاجة الى مساعدتها، قدمت الينا المساعدات الضرورية كلها ووضعت بتصرفنا جميع المواد ذات الدلالة ومن دون تحفظ. شكرنا الخاص مقدم الى منسق اللجنة، القاضي دافيد برطوف، والذي من دون جهده وعمله المخلص والفعال، كان هناك شك في ان ننجح في القيام بمهمتنا على الوجه المطلوب. تقديرنا وعرفاننا يقدمان ايضا الى المحققين دوريت بنيش وعدنه اربيل والكس ايش شالوم الذين بسبب من خبرتهم ومبادرتهم واخلاصهم نجحوا في ان يضعوا بتصرفنا مادة غزيرة خدمت كأساس لمداولات اللجنة واكتشافاتها. كذلك نتقدم بالشكر الى طاقم اللجنة بأكمله، الذين سمح لنا اخلاصهم بان نقوم بعملنا وننجزه.

(ب) وصف الاحداث

الفترة التي سبقت الاحداث في بيروت

١١ ــ العام ١٩٧٥، نشبت حرب اهلية في لبنان. بدأت هذه الحرب بصدامات في صيدا بين المسيحيين و[الفدائيين] الفلسطينيين واتسعت بطريقة لتشمل عددا من القوى المسلحة المختلفة، وذلك تحت رعاية مجموعات اثنية، احزاب سياسية ومنظمات مختلفة، كانت ناشطة في لبنان. في مراحلها الاولى دارت الحرب اساسا بين المنظمات

المسيحية من جانب و[فدائيين] فلسطينيين، ومنظمات لبنانية يسارية، ومنظمات للمسلمين والدروز من مختلف المجموعات من الجانب الآخر. وخلال الحرب الاهلية، دخلت قوات الجيش السوري الى لبنان واشتركت في الحرب، مرة الى جانب القوات المسيحية، وبعد ذلك الى جانب [الفدائيين] وقوى اليسار اللبناني. في السنوات الاولى للحرب، حدثت مذابح على نطاق واسع بواسطة القوى المتحاربة ضد السكان المدنيين. مدينة الدامور المسيحية جرى احتلالها وتدميرها بواسطة فلسطينيين في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. السكان المسيحيون غادروا المدينة. وقامت القوات الغازية بأعمال ذبح اودت بحياة العديد من المسيحيين. في آب (اغسطس) ١٩٧٦ احتلت القوات المسيحية تل الزعتر للاجئين في بيروت، حيث تمترس الفلسطينيون، وذبح آلاف اللاجئين الفلسطينيين. وكل مذبحة اعقبتها اعمال انتقامية من طبيعة متشابهة. عدد ضحايا الحرب الاهلية قدر بحوالي ١٠٠ الف قتيل، بينهم عدد كبير من المدنيين، والنساء والاطفال.

١٢ ــ قامت القوات الفلسطينية المسلحة بتنظيم نفسها والتحصن في مخيمات يسكنها لاجئون قدموا الى لبنان في موجات متعددة ابتداء من العام ١٩٤٨. وهنالك تقديرات مختلفة لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في لبنان العام ١٩٨٢. وبالاستناد الى ارقام وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) فان العدد التقريبي للاجئين هو ٢٧٠ الفا. من جهة اخرى، فان قادة القوات المسيحية المسلحة يقدرون عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ ٥٠٠ الف أو أكثر. هذا التقدير هو على الاغلب مضخم. والتقدير الاكثر واقعية هو الذي يضع رقم اللاجئين الفلسطينيين في حدود ٣٠٠ الف وليس اكثر من ٤٠٠ الف بأية حال.

١٣ ــ القوة المسيحية المسلحة الرئيسية التي شاركت في الحرب تالفت اساسا من مسيحيين موارنة، على الرغم من انضمام عدد قليل من الشيعة اليها. هذه القوة كانت تتألف من عدد من المنظمات المسيحية، اكبرها كانت المنظمتان اللتان تقودهما عائلة شمعون وعائلة الجميل. وقد انشأ زعيم عائلة الجميل، السيد بيار الجميل، منظمة الكتائب التي صارت قيادتها في السنوات الاخيرة الى بشير الجميل، نجل بيار. ومع الزمن، تحولت منظمة الكتائب الى العامل المركزي في القوات المسيحية. وفي العام ١٩٨٢ كانت الكتائب تسيطر على القوات المسلحة المسيحية. وعلى الرغم من ان «القوات اللبنانية»، تتألف شكليا من منظمات مسيحية مختلفة، فان القوة المسيطرة الرئيسية في هذه المنظمة، في الفترة التي نتفحصها، كانت الكتائب بقيادة عائلة الجميل.

١٤ ــ عندما اندلعت الحرب في لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، كانت القوات الكتائبية تضم نواة من حوالي الفي جندي متفرغ. بالاضافة الى هؤلاء تملك الكتائب قوة عسكرية احتياطية، تتألف من رجال خدموا جزئيا في ساعات فراغهم أو حين كانوا يدعون الى مهمات خاصة في حالة التعبئة الكاملة، حيث يصل عدد الجنود الكتائبيين الى خمسة آلاف. في الوقت نفسه يملك الكتائبيون ميليشيات في القرى. لا توجد مراتب في هذه القوة العسكرية لكنها كانت منظمة على اسس عسكرية، مع بشير الجميل كقائد عسكري وسياسي يتمتع بسلطة لا حدود لها. وللكتائبيين اركان عامة تتألف من عدد من القادة. على رأس الاركان العامة هذه كان هناك قائد يدعى فادي افرام، وعلى رأس قسم الاستخبارات الكتائبي كان هناك قائد يدعى ايلي حبيقة.

١٥ ــ العلاقة بين القوات المسيحية ودولة اسرائيل تشكلت بعد فترة قصيرة من بداية الحرب الاهلية. ومع الزمن، اصبحت هذه العلاقة اكثر وثوقا على المستويين السياسي والعسكري. ولقد قدم وعد الى القوات المسيحية بان اسرائيل ستأتي لمساعدتها في حال تعرضها للخطر. وقدمت اسرائيل مساعدات جمة للقوات المسيحية المسلحة: الامداد بالاسلحة والبزات العسكرية، الخ، وكذلك من حيث التدريب والتأهيل. ومع الزمن، عقدت اجتماعات عديدة بين قادة الكتائبيين وممثلين عن حكومة اسرائيل وعن جيش الدفاع الاسرائيلي. وخلال هذه الاجتماعات ازدادت العلاقات بين الطرفين قوة. وقد كلفت مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد) بالمسؤولية عن العلاقة بالكتائبيين، واقام ممثلون عن الموساد، في اوقات مختلفة وبطرق مختلفة، علاقات وثيقة مع القيادة الكتائبية. وخلال هذه الاجتماعات كان القادة الكتائبيون

يطرحون خططا مختلفة لتقوية مواقع القوات المسيحية، وكذلك طرقا مختلفة لانهاء الحرب الاهلية في لبنان واستعادة استقلال هذا البلد، وذلك من خلال تدعيم وضع الكتائب وحلفائهم في نظام يمكن ان ينشأ في لبنان. ولقد عبر ممثلو اسرائيل عن تحفظات متعددة حول هذه الخطط وحول تورط اسرائيل في تحقيقها.

١٦ ــ في جنوب لبنان تشكلت قوة عسكرية مستقلة ــ «جيش لبنان الحر» الذي يتزعمه الرائد سعد حداد، ويضم مئات عدة من الجنود المتفرغين. وهناك بالاضافة اليه الحرس الوطني الذي يتولى الحراسة في القرى بقيادة ضباط محليين. اما العلاقة بين الكتائبيين ورجال حداد فهي ليست حميمة، لاسباب عديدة. وقد ظهرت نقاط توتر كثيرة بين هاتين القوتين. وفي العام ١٩٨٢ كان جنود الرائد حداد والكتائبيون يرتدون بزات قدمتها اسرائيل، شبيهة بالتي يرتديها افراد جيش الدفاع الاسرائيلي. لكن بزات الكتائبيين كانت تحمل شعارا مطرزا فوق جيب القميص هو عبارة عن كتابة «الكتائب اللبنانية» ورسم لأرزة، بينما كان لجنود الرائد حداد شعار على كتف البزة يحمل تعبير «جيش لبنان الحر» باللغة العربية ورسما لأرزة. وخلال الحرب تقدمت قوات حداد حتى وصلت الى نهر الأولي. لكنها، بناء لاوامر جيش الدفاع الاسرائيلي، لم تتجاوزه باتجاه الشمال.

١٧ ــ لقد اثير، اكثر من مرة، خلال الاجتماعات بين القادة الكتائبيين والمندوبين الاسرائيليين، موضوع السكان الفلسطينيين في لبنان الذين بينهم نشأت المنظمات [الفدائية] وفي وسطهم عززت بنيتها التحتية العسكرية. وكان القادة الكتائبيون، كما اعلنوا مرارا، يعتبرون بشكل عام انه لا يمكن اقامة دولة لبنانية موحدة ومستقلة من دون ايجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم حسب تقديرات الكتائبيين، حوالي نصف مليون شخص. وفي رأي هؤلاء يشكل هذا العدد من اللاجئين، وهم بغالبيتهم من المسلمين، خطرا على التوازن الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان كما يؤثر، من نواح اخرى، على استقرار دولة لبنان ووضع المسيحيين فيها. وبناء على هذا اقترح القادة الكتائبيون ترحيل جزء كبير من اللاجئين الفلسطينيين عن الاراضي اللبنانية، سواء كان ذلك باساليب الاقناع او بوسائل ضغط اخرى. ولم يكتموا رأيهم في وجوب اللجوء الى اعمال عنف لدفع العديد من اللاجئين الى النزوح عن لبنان.

١٨ ــ كما سبق وقلنا كانت «الموساد» هي المنظمة التي تولت، فعليا، العلاقات بين الكتائبيين واسرائيل، واقام ممثلوها اتصالات وثيقة مع القيادة الكتائبية. وبالاضافة الى ذلك، شاركت شعبة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي (الاستخبارات العسكرية) في الاتصالات مع الكتائبيين ولو بمستوى محدود. وبحكم عملها كان عليها أن تضع عددا غير قليل من بطاقات التقييم للكتائبيين، لقادتهم، لاهدافهم، لقدراتهم القتالية، الخ. ولقد قسمت الموساد والاستخبارات العسكرية العمل مع الكتائبيين بينهما وحددت ذلك في وثيقة (مستند ١٨٩). وعلى الرغم من ان هذا التقسيم افسح المجال امام سوء تفاهم، وتضارب احيانا، في مجالات عدة، الا انه ليس هناك مجال للشك في ان الجانبين عملا على وضع تقييمات للكتائبيين، وان كلا منهما كان ملزما برفع تقاريره عنهم الى جميع الاطراف المعنية. ولم يعارض ذلك رئيس الموساد، ولا مدير الاستخبارات العسكرية، هذا، في شهادتيهما امامنا. وظهر من خلال الوثائق التي وضعت بين ايدينا والافادات التي استمعنا اليها، ان خلافات في الراي كانت قائمة بين الموساد والاستخبارات العسكرية حول العلاقات مع الكتائبيين. فالموساد، المتأثرة الى درجة ليست بسيطة بصلتها الثابتة والحميمة بالنخبة الكتائبية، كانت تحبذ تعزيز العلاقات مع هذه المنظمة رغم انها لا تجهل اخطاءها ومواطن الضعف لديها. ولقد ظهر هذا الطرح بوضوح في الافادة التي استمعنا اليها من الشخص المكلف باتصالات الموساد مع الكتائبيين. وفي شهادته امامنا في ١٩٨٢/١٢/٢٧ قال رئيس الموساد (ص ١٤٣٧) «لقد حاولت الموساد، بكل طاقتها، خلال هذه الفترة ان تطرح هذه المسألة باكبر قدر من الموضوعية. لكن، بما انها كانت مكلفة بالاتصالات فانني اقبل افتراض ظهور علاقات ذاتية وليست موضوعية فقط. ويجب ان اقبل ان هناك علاقات تتشكل خلال الاتصالات، اي عندما تتحدث الى الناس، وعلى العكس من ذلك، اظهرت

الاستخبارات العسكرية في تقاريرها خطورة الارتباط مع الكتائب، اولا بسبب عدم مصداقية هذه المنظمة وضعفها العسكري، ثم لاسباب اخرى لا حاجة لذكرها هنا. ان تعبيرا مميزا عن الخلاف في الطرح بين هاتين الهيئتين، اللتين كانت مهمتهما تقضي برفع تقارير عن الكتائب وتصور لمدى العلاقات معهم، يمكن ايجاده خلال تبادل الوثائق. فقد قدم احد ضباط الاستخبارات العسكرية (فيما يلي «ضابط الاستخبارات آ») وقد كان يعمل في بداية الحرب كضابط ارتباط لدى ممثلية الموساد في قيادة الكتائب، تقريرا (مستند ١٧١) عن التعاون مع الكتائب قيم فيه سلبا سياسة الكتائبيين خلال الحرب واهدافهم للمستقبل. ولكن هذا الانتقاد رفض بشدة من قبل الموساد (مستند ١٧٢).

١٩ ــ لقد بدأت حرب «سلام الجليل» (فيما يلي «الحرب») في ١٩٨٢/٦/٦. وفي ١٢ ــ ١٤حزيران (يونيو) سيطرت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي على ضواحي بيروت واتصلت بالقوات المسيحية التي تسيطر على بيروت الشرقية. وفي ٢٥ حزيران (يونيو) اكتمل تطويق بيروت الغربية واصبحت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي تسيطر على طريق بيروت ــ دمشق. وتلا ذلك فترة شهر ونصف تقريبا من المفاوضات لاخراج [الفدائيين] والقوات السورية من بيروت الغربية. وخلال هذه الفترة كانت اهداف عدة داخل بيروت الغربية تقصف بين الفينة والفينة من قبل سلاح الجو والمدفعية الاسرائيليين. في ١٩٨٢/٨/١٩ انتهت المفاوضات حول اخلاء [الفدائيين] والقوات السورية لبيروت الغربية. وفي ١٩٨٢/٨/٢٣ انتخب بشير الجميل رئيسا للبنان. وكان يفترض ان تبدأ ولايته في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

في ٢١ ــ ٢٦ آب (اغسطس) وصلت قوة متعددة الجنسيات الى بيروت، وبدأ جلاء [الفدائيين] والقوات السورية الذي اكتمل في اول ايلول (سبتمبر). لكن [الفدائيين]، وحسب معلومات من مصادر عدة، لم يلتزموا بواجب اجلاء كامل قواتهم من بيروت الغربية وتسليم اسلحتهم الى الجيش اللبناني، بل تركوا وراءهم طبقا لتقديرات مختلفة حوالي الفي مقاتل وكذلك العديد من مخابىء الاسلحة التي سلموا بعضها الى الميليشيا اليسارية اللبنانية «المرابطون». وكان عدد افراد هذه الميليشيا يبلغ حوالي ٧ آلاف رجل في بيروت الغربية، وكانت تتعاون مع [الفدائيين]. وعندما اكتمل الانسحاب غادرت القوة المتعددة الجنسيات لبنان في ١٠ ــ ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (تفاصيل عن مراحل الحرب موجودة في المستند ٢١٤).

عند بدء الحرب قال رئيس الاركان للكتائبيين ان عليهم ان يمتنعوا عن اي قتال، ولقد صدر هذا الامر خشية ان تتورط قوات الكتائب في مشاكل خلال القتال ويصبح جيش الدفاع الاسرائيلي مجبرا على التدخل لمساعدتها، مع ما يعنيه ذلك من تعطيل لخطة تحركه. وحتى عندما وصلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي خط الدامور ــ الشوف كانت اوامره تقضي بان على الكتائبيين ان لا يشتركوا في القتال (شهادة رئيس الاركان، ص ١٩٥ و١٩٦). وبعد ان وصلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى المنطقة الخاضعة للسيطرة المسيحية اقترح قادة الكتائب ان تقيم مجموعة من حوالي ٣٠٠ كتائبي قاعدة للتدريب في مكان يدعى بيت الدين، وهو موقع ذو اهمية تاريخية في لبنان. وقد وافق رئيس الاركان على هذا، لكنه جعل الاتفاق مشروطا بان تمارس القوات الكتائبية ضبط النفس والنظام، لان المنطقة درزية.

وفي بداية الامر تم احترام الشرط، ثم اندلعت العمليات العدائية بين الكتائبيين والدروز في بيت الدين. ولقد ارتكب الدروز بعض عمليات القتل وثار الكتائبيون، ثم تمركزت قوة صغيرة من جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة بهدف منع مثل هذه الاعمال. وكانت قد حصلت ايضا في المراحل الاولى من الحرب، بعض عمليات الثأر والنهب من قبل المسيحيين في صيدا، وقد اوقفها جيش الدفاع الاسرائيلي.

وعندما كانت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي تقاتل في ضواحي بيروت وعلى طول طريق بيروت ــ دمشق طلب من الكتائبيين المساعدة في العمليات عبر التعرف على [الفدائيين]، وهي مهمة كانت خبرة الكتائبيين فيها اكبر من تلك التي تملكها قوات الامن الاسرائيلية. ولم تقع خلال هذه العمليات بشكل عام عمليات ثأر أو عنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين من قبل الكتائبيين العاملين مع جيش الدفاع الاسرائيلي. كما طلب

من القوة العسكرية الكتائبية مهمة اخرى، هي احتلال المعهد التقني في الريحان، وهو مبنى كبير في بيروت ليس قائما في منطقة مبنية. ولقد استولى الكتائبيون على الموقع من المنظمة الشيعية المسلحة «امل»، وسلموه بعد يوم واحد الى جيش الدفاع الاسرائيلي وغادروا المكان (شهادة رئيس الاركان، صفحة ١٩٨ ــ ٢٠٠).

ان عمليات القتال التي شارك فيها الكتائبيون في ذلك الوقت كانت قليلة، وفي الواقع قامت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وحدها بعمليات القتال كلها. ولقد اثارت هذه الحالة انتقادات وردود فعل سلبية لدى الرأي العام في اسرائيل وفي صفوف جنود جيش الدفاع الاسرائيلي. وتم التعبير عن حالة عدم الرضى هذه بوسائل مختلفة. وكان هناك ذهول على المستوى السياسي كما في وسائل الاعلام، من عدم مشاركة الكتائبيين في القتال، على الرغم من ان الحرب هي معركتهم ايضا ومن الواجب ان يشاركوا فيها. وشعر الرأي العام الاسرائيلي ان جيش الدفاع الاسرائيلي كان «يلتقط الكستناء من النار» لصالح الكتائبيين، ومع ارتفاع عدد الاصابات لدى جيش الدفاع الاسرائيلي، ازداد ضغط الرأي العام على الكتائبيين لكي يشاركوا في قتال حقيقي. واشارت خطة وضعت في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٨٢ عندما لم يكن من المؤكد بعد ما اذا كان [الفدائيون] سيوافقون على مغادرة بيروت الغربية، الى ان على القوات المسيحية ان تقاتل للسيطرة على بيروت الغربية، على ان لا يشارك جيش الدفاع الاسرائيلي في هذه العملية، الا في حال اصبح من الضروري مساعدة الكتائبيين بنيران المدفعية بعيدة المدى فقط. ولقد تمت مناقشة هذه الخطة في اجتماع الحكومة في ١٥/٦/١٩٨٢، التي اقترحها رئيس الوزراء وتبنتها الحكومة، ونصت على ان قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لن تدخل بيروت الغربية وان تقوم بهذا العمل قوات اخرى (اي الكتائبيون) بمساعدة جيش الدفاع الاسرائيلي (محضر اجتماع الحكومة في ١٥/٦/١٩٨٢، مستند ٥٣). وحتى بعد هذا القرار لم يقدم الكتائبيون على اي قتال حقيقي بهدف بسط سيطرتهم الى بيروت الغربية. وكما قلنا سابقا غادر [الفدائيون] نتيجة اتفاق سياسي بعد ان قصف جيش الدفاع الاسرائيلي اهدافا عديدة في بيروت الغربية.

٢١ ــ في جميع الافادات التي استمعنا اليها كان هناك اجماع حول حقيقة ان القيم العسكرية للكتائبيين، من حيث موقفهم تجاه السكان غير المقاتلين، تختلف كثيرا عن تلك التي لدى جيش الدفاع الاسرائيلي. ولقد تمت الاشارة اعلاه الى انه في سياق الحرب الاهلية في لبنان ارتكبت مجازر عديدة على ايدي مختلف الاطراف المشاركة في القتال. وعندما بدأت الحرب في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ كان الراي السائد لدى رجال الموساد المكلفين بالاتصال بالقيادة الكتائبية هو ان القطاعات والمجازر هي شيء من الماضي وان القوات الكتائبية بلغت مرحلة من النضوج السياسي والتنظيمي يضمن ان مثل هذه الاعمال لن تتكرر. هذا الراي كان مبنيا على انطباعات شخصية عن ميزة القيادة الكتائبية، وكذلك على الاعتراف بان مصلحة النخبة الكتائبية في حكم محتمل لدولة لبنانية مستقلة، نصف سكانها أو أكثر من المسلمين وفي الابقاء على العلاقات مع العالم العربي، تتطلب اعتدالا في التصرفات ازاء الفلسطينيين وضبطا لاشكال التحرك. وفي الوقت نفسه، كانت هناك وقائع عديدة لا تنسجم مع هذه النظرة. فخلال الاجتماعات التي عقدها قادة الموساد مع بشير الجميل سمعوا منه اشياء لا تدع مجالا للشك في نية هذا الزعيم الكتائبي الغاء القضية الفلسطينية في لبنان عندما يصل الى السلطة حتى ولو كان ذلك يعني اللجوء الى اساليب شاذة ضد الفلسطينيين في لبنان. (انظر الشهادات في الصفحات ١٦ و١٧ و١٦٨ من المحاضر وكذلك المستند ٨٥ بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، الفقرة ١٤، القطعة ٢ في الملحق ب). كما سمعت ملاحظات مماثلة من قادة كتائبيين آخرين. بالاضافة الى ذلك، اظهرت بعض تصرفات الكتائبيين، خلال الحرب، انه لم يكن هناك تغير جوهري في موقفهم من القطاعات المختلفة لسكان لبنان كالدروز والفلسطينيين الذين يعتبرهم الكتائبيون اعداء. فقد كانت هناك تقارير عن مجازر كتائبية ضد النساء والاطفال في القرى الدرزية، وعن تصفية الفلسطينيين الذين يقعون بين ايدي وحدة الاستخبارات التابعة لايلي حبيقة. (شهادة رقم ١٠٥ لضابط المخابرات ب، التي

اعطيت الى المحققين، وقطع منها تظهر في الفقرة ٣ من الملحق ب، وكذلك وثيقة تعالج موقف الكتائب من [الفدائيين] الذين يقعون بين ايديهم - القطعة ٤ من الملحق ب، المستند ٣٩). وقد عززت هذه التقارير الشعور لدى بعض الناس، خصوصا لدى ضباط الاستخبارات المجربين انه لو حانت فرصة امام الكتائبيين لارتكاب مجزرة ضد الفلسطينيين فانهم سيغتنمونها.

اغتيال بشير الجميل ودخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية

٢٢ ــ بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٤/٩/١٩٨٢ انفجرت قنبلة كبيرة في بناية في منطقة الاشرفية في بيروت حيث كان بشير الجميل يعقد اجتماعا مع قياديين وعناصر اخرى من حزب الكتائب. لم يكن واضحا في الساعات القليلة الاولى ما الذي حدث لبشير، وكانت هناك شائعات بانه اصيب بجراح طفيفة. ووصل نبأ محاولة الاغتيال الى رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية وغيرهم في الساعات الاولى من المساء. وفي المساء، وقبل ان يصبح واضحا ما الذي حل ببشير، تحدث وزير الدفاع الى رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية ورئيس «الموساد» ورئيس جهاز الامن العام حول التطورات المحتملة. كذلك تحدث مرات عديدة مع رئيس الوزراء. وجرت ايضا في المساء حوارات عدة بين رئيس الوزراء ورئيس الاركان. ووصل نبأ وفاة بشير الى اسرائيل في حوالي الساعة الحادية عشرة مساء؛ وعندها اتخذ قرار، في خلال محادثات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبين رئيس الوزراء ورئيس الاركان، بان يدخل جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية. وفي احدى المشاورات بين وزير الدفاع ورئيس الاركان كانت هناك اشارة الى امكانية مشاركة الكتائب في دخول بيروت الغربية. ان مسألة مشاركة الكتائب لم يشر اليها في تلك المرحلة من المحادثات مع رئيس الوزراء.

وما ان اتخذ القرار بدخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية حتى صدرت الاوامر العملياتية الملائمة. وصدر الامر الرقم واحد، تلفونيا، في الساعة الثانية عشرة والثلث من بعد منتصف الليل ما بين ١٤/٩/١٩٨٢ و١٥/٩/١٩٨٢. وصدر الامران الرقم ٢ و٣ في ساعات صباح يوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢. وصدر الامر الرقم ٤ في اليوم نفسه في الساعة الثانية بعد الظهر، واعطي الامر الرقم ٥ في الساعة الثالثة من فجر يوم ١٦/٩/١٩٨٢، والامر الرقم ٦ في صباح يوم ١٦/٩/١٩٨٢. ولم تتضمن الاوامر الخمسة الاولى اي شيء بشأن دخول مخيمات اللاجئين ولكن الامر الرقم ٦ (الفقرة الثانية الوثيقة الرقم ٦، المستند ١٤) نص على ما يلي:

«يجب عدم دخول مخيمات اللاجئين. ان تفتيش وتطهير المخيمات سيقوم به الكتائبيون والجيش اللبناني».

وتنص الفقرة السابعة من الامر نفسه على ان الجيش اللبناني «مسموح له بالدخول الى اي مكان من بيروت بناء على طلبه».

وبدأ دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية في الساعات الباكرة من صباح يوم ١٥/٩/١٩٨٢.

٢٣ ــ في الليلة ما بين ١٤/٩/٨٢ و١٥/٩/١٩٨٢ طار رئيس الاركان الى بيروت مع عدد من الاشخاص والتقى هناك مع القائد العام للجبهة الشمالية الميجر جنرال امير دروري ومع قائد الفرقة (فيما يلي: «الفرقة»). بعد ذلك توجه رئيس الاركان والاشخاص الذين يرافقونه الى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، حيث اشار حسب شهادته (صفحة ٢١٠) على قيادة الكتائب باعلان التعبئة العامة لجميع قواتهم وحظر التجول العام في كافة المناطق التي يسيطرون عليها، وان يكونوا على استعداد للمشاركة في القتال. وكان رد فعل قادة الكتائب الذين شاركوا في هذا الاجتماع هو انهم يحتاجون الى ٢٤ ساعة لتنظيم صفوفهم. وطلب رئيس الاركان من ضابط الاتصال الكتائبي القدوم الى المكان حيث المركز الامامي لقيادة الفرقة (فيما يلي: «مركز القيادة المتقدم»)، تحت قيادة البريغادير جنرال عاموس يارون. وفي خلال الاجتماع ابلغ رئيس الاركان قياديي الكتائب بان جيش الدفاع الاسرائيلي لن يدخل مخيمات اللاجئين في بيروت الغربية، وان القتال الذي سيجري هناك سيكون على عاتق الكتائبيين (شهادة رئيس الاركان، صفحة ٢١١). وشهد

رئيس الاركان بان قرار دخول قوات الكتائب الى مخيمات اللاجئين تم بناء على اتفاق بينه وبين وزير الدفاع في الساعة الثامنة والنصف من مساء الليلة السابقة. والمخيمات المعنية هي صبرا وشاتيلا. وبعد الاجتماع في معسكر الكتائب ذهب رئيس الاركان الى مركز القيادة المتقدم.

وكان مركز القيادة المتقدم يقع على سطح مبنى مؤلف من خمس طبقات على بعد مائتي متر جنوبي غربي مخيم شاتيلا. ولم تكن حدود المخيمين محددة تماما. ويمتد مخيم صبرا على مساحة قدرها حوالي ٣٠٠ × ٢٠٠ متر ومخيم شاتيلا على مساحة تقدر بـ٥٠٠ × ٥٠٠ متر (شهادة نائب مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث، صفحة ٢٩٠). وكان المخيمان عمليا، كما مناطق سكنية. تحتوي المنطقة التي دخلها الكتائبيون، كما سنرى، على مساكن دائمة وأزقة ضيقة وشوارع. وكان ممكنا من مركز القيادة المتقدم مشاهدة منطقة المخيمات بشكل عام. ولكن، بحسب ما قاله كافة الشهود الذين زاروا مركز القيادة، وهؤلاء هم عدد كبير من الشهود الذين نعتبر ان شهاداتهم يمكن الاعتماد عليها، كان من المستحيل مشاهدة ما يجري في ازقة المخيمين من مركز القيادة، حتى بمعونة المكبرات عيار ٢٠ × ١٢٠ التي كانت مركزة على سطح بناء مركز القيادة المتقدم. مرفق بهذا التقرير صورة جوية وخارطة جوية لمنطقة المخيمات، وكذلك خريطة عامة لبيروت (الفقرات ٣ و ٤ و٥، الملحق ١).

لم يكن ممكنا الحصول على تفاصيل دقيقة بشأن السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين في بيروت. ويبلغ العدد التقريبي لسكان المخيمات في بيروت الغربية (برج البراجنة، الفاكهاني، صبرا وشاتيلا) حوالي ٨٥ الف نسمة. وقد ادت الحرب الى هجرة هؤلاء السكان ولكن عندما توقف القتال، بدات حركة عودة الى المخيمات. وحسب تقدير غير دقيق كان يوجد ٥٦ الف نسمة في مخيم صبرا في اواسط ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (المحاضر، صفحة ٢٩)، ولكن ليس هناك تأكيد بان هذا الرقم يعكس الحقيقة.

٢٤ ـ كان رئيس الاركان متواجدا في مركز القيادة المتقدم منذ ساعات الصباح الاولى ليوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥. وبدأ جيش الدفاع الاسرائيلي بدخول بيروت الغربية بعد الساعة السادسة صباحا بقليل. وفي خلال الساعات الاولى لدخول جيش الدفاع الاسرائيلي لم تكن هناك مقاومة مسلحة لقواته، وذلك كما يبدو لان القوات المسلحة التي كانت في بيروت الغربية اخذت على حين غرة. ولكن، في خلال بضع ساعات، تعرضت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لنيران القوات المسلحة التي كانت ما تزال موجودة في عدد من الاماكن في بيروت الغربية، مما ادى الى نشوب اعمال قتالية. وقد سببت المقاومة تأخيرا في سيطرة جيش الدفاع الاسرائيلي على عدد من المناطق في المدينة وادت الى تغيير في خط التقدم. وادى هذا القتال الى مقتل ٣ من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي واصيب اكثر من مائة آخرين بجروح. وقد اطلقت نيران عيارات ثقيلة من مخيم شاتيلا باتجاه احدى كتائب جيش الدفاع الاسرائيلي (الكتيبة الطليعة) التي كانت تتقدم شرقي شاتيلا. وقتل احد جنود الكتيبة واصيب ٢٠ بجروح وتوقف تقدم الكتيبة في ذلك الاتجاه. وطوال يوم الاربعاء والى درجة اقل يوم الخميس (١٦ و١٩٨٢/٩/١٧) اطلقت، بصورة متقطعة، قذائف الـ«ار. بي. جي» ونيران الاسلحة الثقيلة من مخيمي صبرا وشاتيلا على مركز القيادة المتقدم وقوات الكتيبة القريبة. وردت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي على النار بالمثل.

٢٥ ـ في يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥ وصل وزير الدفاع الى مركز القيادة المتقدم ما بين الثامنة والتاسعة صباحا. والتقى هناك برئيس الاركان، الذي ابلغه ما اتفق عليه مع الكتائبيين، حول التعبئة العامة، حظر التجول ودخول الكتائبيين الى المخيمات، وصادق وزير الدفاع على هذا الاتفاق. ومن على سطح مركز القيادة اتصل وزير الدفاع، تلفونيا، برئيس الوزراء وابلغه بانه ليست هناك مقاومة في بيروت وان جميع العمليات تسير بشكل حسن.

وقد حضر الاجتماع المشار اليه بين وزير الدفاع ورئيس الاركان على سطح بناء مركز القيادة المتقدم كل من مساعد وزير الدفاع السيد آفي دودائي، ومدير الاستخبارات العسكرية الذي قدم الى الاجتماع برفقة وزير الدفاع والممثل (أ) عن الموساد (اسمه الكامل يظهر في لائحة الاسماء، الجزء الاول، الملحق ب) والميجور

جنرال دروري والبريغادير جنرال يارون وضابط المخابرات (ب) ورئيس جهاز الامن العام ونائب رئيس الاركان الميجر جنرال موشيه ليفي وضباط آخرون من جيش الدفاع الاسرائيلي كانوا يرافقون وزير الدفاع، وسجل دوداني في دفتر ملاحظاته ما قيل وما اتفق عليه في خلال الاجتماع. وحسب شهادة دوداني، فانه قام بنقل هذه الملاحظات الى دفتر آخر، عرضت صفحات منه امامنا (المستند ١٠٣). وتقول الملاحظات، من بين ما تقوله، انه من المفترض ان يدخل الكتائبيون الى المخيمات. واتصل وزير الدفاع برئيس الوزراء مرتين من مقر القيادة المتقدم. وحسب تسجيل هذه المخابرات (المستندان ١٠٠ و ١٠١) تم الاتفاق، خلال احدى المخابرتين، على صياغة بيان الناطق باسم جيش الدفاع الاسرائيلي كما يلي (المستند ١٠١):

«عقب مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميل دخلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية الليلة لتجنب حصول احتمالات خطيرة ولحفظ الهدوء».

«وتم تنفيذ عملية دخول جيش الدفاع الاسرائيلي من دون مقاومة».

ومن مركز القيادة المتقدم انتقل وزير الدفاع الى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، وسجل محضر لهذا الاجتماع، الذي شارك فيه عدد من قياديي الكتائب ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات العسكرية ورئيس جهاز الامن العام وممثلون عن الموساد (المستند ٧٩)، وفي هذا الاجتماع قال وزير الدفاع، من بين ما قاله، ان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتمركز في النقاط الحيوية ومفاصل الطرق في بيروت الغربية، ولكن يجب ان يدخل جيش الكتائب ايضا الى بيروت الغربية بعد دخول جيش الدفاع الاسرائيلي، وانه يجب على قياديي الكتائب ان يبقوا على اتصال مع الميجر جنرال دروري؛ قائد المنطقة الشمالية، فيما يتعلق بالتنفيذ. وقد قام ضابط الاستخبارات (ب) بتسجيل محضر للاجتماع (المستند ٢٨). ومن هناك انتقل وزير الدفاع الى بكفيا الى منزل عائلة الجميل، ليقدم التعازي اليها.

وبعد الاجتماع مع عائلة الجميل في بكفيا انتقل وزير الدفاع الى المطار، والتقى في طريقه بالميجر جنرال امير دروري في احدى محطات البنزين، واجتمعا بحضور عدد من الاشخاص بينهم مدير الاستخبارات العسكرية، ورئيس جهاز الامن العام والسيد دوداني ورئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية ليفتنانت كولونيل حفروني. وبحث في الاجتماع اوضاع القوات، وعرض الميجر جنرال دروري تفاصيل عملية دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت. ومن هناك ذهب وزير الدفاع الى المطار حيث التقى برئيس الاركان ونائب رئيس الاركان وذلك في الساعة الثانية بعد الظهر تقريبا. وبعدها عاد وزير الدفاع الى اسرائيل.

٢٦ ــ في ذلك اليوم، ١٩٨٢/٩/١٥ وبينما كان وزير الدفاع في بيروت جرى اجتماع في الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر في مكتب رئيس الوزراء بين رئيس الوزراء وآخرين مع سفير الولايات المتحدة السيد موريس درايبر وآخرين من السفارة الاميركية في اسرائيل، وفي خلال الاجتماع (محضر الاجتماع، المستند ١٢٠)، ابلغ رئيس الوزراء السيد درايبر بان قوات جيش الدفاع الاسرائيلي دخلت الى بيروت الغربية ابتداء من ساعات الصباح الاولى، وانه لم تكن هناك صدامات ذات مغزى، وان عمل جيش الدفاع الاسرائيلي اتخذ بهدف تجنب احداث محتملة، واننا كنا قلقين من احتمال حدوث حمام دم حتى في خلال الليل. وقال رئيس الوزراء ايضا ان الكتائبيين كانوا يتصرفون بشكل ملائم وان قائدهم لم يصب في عملية الاغتيال، وهو يسيطر على قواته، وانه رجل جيد ونحن نثق بانه لن يسبب اية صدامات، ولكن ليس هناك من ضمان في ما يتعلق بالقوات الاخرى. واضاف رئيس الحكومة ايضا ان الجهد الاولي الفوري كان الحفاظ على الهدوء، لانه طالما امكن حفظ الهدوء فانه سيكون من الممكن الوصول الى محادثات والا كان من الممكن وقوع مذابح. وقد جرى الحفاظ على الهدوء حتى الآن (المستند ١٢٠).

٢٧ ــ في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء، ١٩٨٢/٩/١٥، عقد اجتماع في مكتب نائب رئيس الاركان شارك فيه قادة فروع جيش الدفاع الاسرائيلي، من بينهم مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث وتم فيه عرض موجز للاحداث. وبدأ الاجتماع بمراجعة

قدمها مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث، حول التطورات السياسية المحتملة في لبنان بعد وفاة بشير الجميل، وقال ضابط الاستخبارات ذلك، من بين ما قاله (صفحة ٤ من نص المباحثات المستند ١٣٠) ان دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية ينظر اليه كامر حيوي ليس فقط من قبل المسيحيين، ولكن أيضا من قبل المسلمين الذين ينظرون الى جيش الدفاع الاسرائيلي على انه العامل الوحيد الذي يمكن ان يمنع حمام دم في المنطقة ويمكن أن يحمي المسلمين السنة من الكتائبيين، وقال ضابط الاستخبارات انه حسب ما عرفته الاستخبارات فان الهجوم على بشير الجميل نفذه المرابطون وان لم يكن الامر مؤكدا. وفي خلال الاجتماع اعلن رئيس دائرة العمليات ان الكتائب «يشجعون على دخول المخيمات» (صفحة ٧ من المستند ١٣٠). وقام نائب رئيس الاركان بابلاغ المجتمعين عن انطباعاته حول الاجتماع في المركز الرئيسي لحزب الكتائب في بيروت في ذلك اليوم، وان هناك تصميما على ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين وبعد ذلك ربما الى المدينة كلها ايضا. واضاف ان هذا يمكن «ان يؤدي الى اضطرابات»، لان القوات المسلحة في بيروت الغربية التي كانت هادئة في ذلك الوقت يمكن ان تثير اضطراب اذا علمت أن الكتائب آتون وراء جيش الدفاع الاسرائيلي (صفحة ١١، المستند ١٣٠).

٢٨ ــ في الساعة السادسة بعد الظهر تحدث وزير الدفاع من منزله مع رئيس الوزراء، وابلغه (المستند ٩٩) بان جيش الدفاع الاسرائيلي سيكون في جميع الامكنة بحلول المساء، وانه نقل كلمات رئيس الوزراء الى بيار الجميل وان «كل شيء يسير على ما يرام»، وان القرار الذي اتخذ في الليلة الماضية بارسال جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت بالغ الاهمية، وانه كان من المحظور التأخر في ذلك.

٢٩ ــ بقي رئيس الاركان في مركز القيادة المتقدم في بيروت يوم الاربعاء، ١٩٨٢/٩/١٥ حيث تابع تطورات عمليات جيش الدفاع الاسرائيلي من هناك. وفي ذلك اليوم لم يصل ضباط الكتائب الى مركز القيادة المتقدم لتنسيق العمليات. ولكن الميجر جنرال دروري التقى بهم في المساء وابلغهم بشكل عام بان دخولهم الى المخيمين يجب ان يتم من اتجاه مخيم شاتيلا. وقام الميجر جنرال دروري الذي لم يكن راضيا عن دخول الكتائبيين الى المخيمين بجهد لاقناع قادة الجيش اللبناني بان قواتهم يجب ان تدخل الى المخيمات وان عليهم ان يطلبوا من رئيس وزراء لبنان الموافقة على هذه الخطوة، الا ان رد الجيش اللبناني في ذلك الوقت كان سلبيا.

٣٠ ــ في الساعات الباكرة من صباح يوم الخميس، ١٩٨٢/٩/١٦ غادر رئيس الاركان مركز القيادة المتقدم وعاد الى تل ابيب. وفي صباح اليوم نفسه، وعلى اثر ضغط سياسي، اصدر وزير الدفاع امرا بوقف العمليات العسكرية لجيش الدفاع الاسرائيلي، ولكن بعد وقت قصير الغى وزير الدفاع الامر. وفي الساعة العاشرة صباحا أجرى وزير الدفاع مشاورات في مكتبه مع رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية البريغادير جنرال يهوشوا ساغي ورئيس مكتب رئيس الاركان العقيد زاخارين والسيد دودائي (المستند ٢٧ هو تسجيل لما جرى في الاجتماع). وافتتح الاجتماع رئيس الاركان الذي اعلن ان «المدينة بكاملها بين ايدينا، هادئة تماما وتحت سيطرتنا، والمخيمات مغلقة ومطوقة، والكتائبيون سيدخلونها ما بين الحادية عشرة والثانية عشرة. امس، تكلمنا معهم... الحالة الآن هي ان المدينة بكاملها بين ايدينا والمخيمات جميعها مغلقة». وفي وقت لاحق قال رئيس الاركان بينما كان يشير الى خارطة، ان الفاكهاني وصبرا وشاتيلا مطوقة. وقال ايضا انه اذا وصل الكتائبيون الى مرحلة التنسيق وارادوا المضي، فقد اتفق معهم على الدخول، وان بامكان الجيش اللبناني الدخول ايضا الى المدينة عندما يشاء. وفي هذه المباحثات تحدث وزير الدفاع عن الضغط الاميركي الشديد لكي يغادر جيش الدفاع الاسرائيلي بيروت الغربية، والضغوط السياسية من مصادر اخرى. وفي خلال الاجتماع كرر رئيس الاركان، مرات عدة، ان كل شيء في هذه اللحظة هادىء في بيروت الغربية. وحول الدخول الى المخيمات قال وزير الدفاع انه يفضل ارسال الكتائبيين الى المخيمات (صفحة ٥، مستند ٢٧). وفي خلال المشاورات ابلغ وزير الدفاع رئيس الوزراء هاتفيا بان «القتال انتهى ومخيمات اللاجئين محاصرة. اطلاق النار توقف. ولم نتكبد

خسائر اضافية، كل شيء هادىء وساكن. في مواجهتي يجلس رئيس الاركان، الذي وصل قبل قليل من هناك، كل النقاط الرئيسية في ايدينا، كل شيء انتهى وسأحضر رئيس الاركان الى اجتماع الوزارة. هذه هي الحالة الآن...». وبعد هذا الحديث قدم رئيس الاركان تقريرا عن الاتصالات التي جرت ليلة ١٩٨٢/٩/١٤ مع اعضاء المرابطون، والتي قال فيها اعضاء هذه الميليشيا انهم غير قادرين على التخفي. وانهم لبنانيون، وانه ليس لديهم شك بان الكتائبيين سيقومون بقتلهم فورا او بعد بعض الوقت. واضاف رئيس الاركان «ان هناك نوعا من الحالة المزدوجة وانهم [الكتائبيون] مرتبكون ويغلون بمشاعر الانتقام ويمكن ان تكون هناك انهار من الدماء. لن ندخل الى مخيمات اللاجئين» (صفحة ٧، مستند ٢٧)، وكما قلنا شارك في هذه المشاورات مدير الاستخبارات العسكرية الذي تحدث عن عدد من الاشياء خلال المباحثات، تظهر في المحضر الذي أشرنا اليه.

٣١ ــ وصل قياديو حزب الكتائب الى مرحلتهم الاولى من التنسيق والمتعلقة بدخول قواتهم الى المخيمات في حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الخميس، ١٩٨٢/٩/١٦ والتقوا بالميجر جنرال امير دروري في مقر قيادة احدى الفرق. واتفق في هذا الاجتماع على انهم سيدخلون المخيمات وينسقون هذا العمل مع البريغادير جنرال يارون، قائد الفرقة. وبدأ هذا التنسيق بين البريغادير جنرال يارون وقياديي الكتائب بعد ظهر الخميس في مركز القيادة المتقدم. واتفق في هذا الاجتماع على ان تدخل مجموعة من ١٥٠ مقاتلا من قوة الكتائب الى المخيمات وان يتم ذلك من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق. وتحدث البريغادير جنرال يارون مع الكتائبيين عن اماكن تجمع [الفدائيين] في المخيمات وايضا حذرهم من ايذاء السكان المدنيين. لقد اشار الى ذلك، حسب ما قال، لانه يعرف ان طبيعة سلوك الكتائبيين لا تشبه سلوك جيش الدفاع الاسرائيلي، وانه حصلت نزاعات بينه وبين الكتائبيين حول هذا الموضوع في السابق. واقام يارون مراكز مراقبة على سطح مركز القيادة المتقدم وعلى سطح مبنى آخر قريب، برغم انه كان يعرف انه من المستحيل مشاهدة الكثير مما يجري في المخيمات من نقاط المراقبة هذه. وصدر ايضا امر متعلق باجراء احتياطي اضافي كان هدفه التحقق من اعمال قوات الكتائب خلال عمليتهم في المخيمات (هذا الاجراء موجود في الجزء الخامس من الملحق «ب»). واتفق ايضا على ان يبقى ضابط اتصال كتائبي مع جهاز اتصال على سطح مركز القيادة المتقدم، اضافة الى وجود ضابط من الموساد في مركز قيادة الكتائب، وكانت وحدة الكتائب المفترض ان تدخل المخيمات وحدة المخابرات التي يقودها كما قلنا ايلي حبيقة. ولم يدخل حبيقة الى المخيمات مع وحدته بل بقي على سطح مركز القيادة المتقدم خلال الليل (شهادة البريغادير جنرال يارون، صفحة ٧٢٦). واختيرت هذه الوحدة لدخول المخيمات في ذلك الوقت لسببين، الأول ــ لأن الكتائبيين وجدوا صعوبة في تجنيد وحدة اخرى ملائمة حتى ذلك الوقت، وثانياً ــ لأن افراد هذه الوحدة كانوا معتبرين مدربين تدريبا خاصا على اكتشاف [الفدائيين] الذين يحاولون التخفي بين السكان المدنيين.

٣٢ ــ في ١٩٨٢/٩/١٦ نشر مكتب وزير الدفاع وثيقة موقعة من قبل احد المساعدين الشخصيين لوزير الدفاع السيد آفي دودائي وتحتوي على «ملخص وزير الدفاع لما جرى في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢». هذه الوثيقة (مستند ٣٤) هي موجز للامور التي سجلها دودائي خلال زيارة وزير الدفاع لبيروت في ١٩٨٢/٩/١٥. كما جرى تفصيله سابقا. وفي مقاطع مختلفة من الوثيقة توجد اشارة الى تعليمات وزير الدفاع المتعلقة بدخول بيروت الغربية. والتعليمات في الفقرة «و» مهمة بالنسبة للقضية التي بين ايدينا، وتقول:

«و ــ عنصر واحد فقط هو جيش الدفاع الاسرائيلي، يجب ان يقود القوات الموجودة في المنطقة. وبالنسبة لعملية المخيمات يجب ان يرسل الكتائبيون الى هناك».

الوثيقة كانت موجهة الى رئيس الاركان ونائب رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية. وقد تلقى مكتب مدير الاستخبارات العسكرية هذه الوثيقة، بحسب الطابع الظاهر على النسخة في ١٩٨٢/٩/١٧ (المستند ٣٥).

وفي الشهادات التي استمعنا اليها، قدمت

تعقيبات مختلفة على التعليمات بأن جيش الدفاع الاسرائيلي فقط يقود القوات في المنطقة. وفي التعقيب الذي قدمه رئيس الاركان على هذه التعليمات (صفحة ٢٥٧)، جاء انها تعني انه في الاتصالات مع الاطراف الخارجية وخصوصا الكتائب، يقود جيش الدفاع الاسرائيلي فقط وليس اي طرف اسرائيلي آخر مثل الموساد، القوات في المنطقة. ولكن هذا لا يعني ان قوات الكتائب ستكون تحت قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي، من جهة اخرى، وحسب التفسير الذي قدمه مدير الاستخبارات العسكرية لهذه التعليمات (صفحة ١٢٧، و١٥٢٣) فانها تعني ان كل القوات العاملة في المنطقة ومن ضمنها الكتائب ستكون تحت سلطة جيش الدفاع الاسرائيلي، وتعمل استنادا الى تعليماته.

٢٣ ــ بدأ دخول الكتائبيين الى المخيمات في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢. في ذلك الوقت كانت هناك قوات [فدائية] مسلحة في المخيمات. لا يمكننا معرفة طاقة هذه القوات ولكنها كانت مزودة بانواع مختلفة من الاسلحة التي استخدمت، حتى قبل دخول الكتائبيين، ضد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي التي بلغت المنطقة، وايضا ضد مركز القيادة المتقدم لجيش الدفاع الاسرائيلي. ومن الممكن ان نفترض ان هؤلاء [الفدائيين] المسلحين لم ينسحبوا خلال الانسحاب العام، ولكنهم بقوا في المخيمات لسببين هما: تجديد الفعالية السرية [للفدائيين] في مرحلة لاحقة وحماية السكان المدنيين الذين بقوا في المخيمات، مع الأخذ بالاعتبار ان استمرار العداء بين الفئات والمنظمات المختلفة يجعل اي فئة من المدنيين العزل عرضة لخطر مذبحة. ويجب ان يضاف هنا انه في خلال المفاوضات من اجل الانسحاب قدمت ضمانة، من قبل ممثل الولايات المتحدة الذي ادار المفاوضات، لامن المسلمين في بيروت الغربية بعد تأكيدات قدمت من حكومة اسرائيل ومن لبنان.

في غضون ذلك وكما قلنا، تركت القوة المتعددة الجنسيات لبنان وتعطلت جميع الخطط المتعلقة بسيطرة الحكومة اللبنانية على الوضع في بيروت الغربية بسبب اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل.

الاحداث منذ دخول الكتائبيين الى مخيمي صبرا وشاتيلا وحتى خروجهم منها

٢٤ ــ حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس، ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، دخلت عناصر كتائبية الى مخيم شاتيلا من الغرب والجنوب، في مجموعتين. وبعدما اجتازوا الحاجز الذي يحيط بالمخيمات لم تعد تحركاتهم داخل المخيم منظورة من سطح مركز القيادة المتقدم او من مراكز المراقبة في اماكن اخرى. وقد حاول ضابط المخابرات في الفرقة ان يتابع تحركاتهم من مكان الى مكان، مستخدما منظارا مزدوجا فلم يتمكن من رؤية تحركاتهم او اعمالهم. ومع دخول الكتائبيين الى المخيمات، فان النيران التي كانت تأتي من المخيمات تغير اتجاهها، والرماية التي كانت توجد ضد جيش الدفاع الاسرائيلي بدأت تتحول مباشرة نحو اتجاهات اخرى.

وقد طلب ضابط الارتباط الكتائبي ج (واسمه الكامل مبين في لائحة الاسماء. القسم ١، الفقرة ب)، الذي كان موجودا على سطح مركز القيادة المتقدم، من جيش الدفاع الاسرائيلي تزويد القوة التي دخلت المخيمات بالانارة اذ ان دخولها الى المخيمات تم مع حلول الظلام. واعطيت الانارة في الاصل من فرقة من الهاون وايضا من الطائرات. ولكن بما ان الانارة بواسطة الطائرات تتضارب مع اجلاء ضحايا من وحدة من جيش الدفاع الاسرائيلي، فقد تم ايقاف مصدر الانارة هذا. واستمرت الانارة عن طريق الهاون بشكل متقطع خلال الليل. وفي حوالي الثامنة مساء، اعلن ضابط الاتصال الكتائبي ج، ان الكتائبيين الذين دخلوا المخيمات تكبدوا خسائر، وانه قد تم اجلاء هذه الخسائر من المخيمات. وكان الميجر جنرال دروري في مركز القيادة المتقدم منذ حوالي الساعة السابعة والنصف مساء وتابع القتال، بالمدى الذي كان فيه ذلك منظورا من سطح مركز القيادة المتقدم. وقد غادر مركزه بعد الساعة الثامنة مساء.

٢٥ ــ كان عدد من رجال شعبة المخابرات، وعلى راسهم رئيس قسم المخابرات في الفرقة، متواجدين في المبنى، حيث يقع مركز القيادة المتقدم. ولقد امر ضابط المخابرات الذي كان

يريد الحصول على معلومات حول اعمال الكتائبيين، بالقيام بعملين للحصول على ذلك (والعملان مفصلان في القسم ٥، الملحق ب) وبنتيجة العمل الاول لم يتم الحصول على معلومات ما. اما نتيجة العمل الثاني، فتمثلت في تلقي الضابط تقريرا اشار الى ان ضابط الاتصال الكتائبي سمع عبر الراديو، من احد الكتائبيين داخل المخيمات، انه امسك بـ ٤٥ شخصا. كان هذا الكتائبي يسأل ماذا عليه ان يفعل بهم، فاجابه ضابط الاتصال: «اعمل بمشيئة الله»، او كلمات لها المعنى نفسه. وقد تلقى ضابط المخابرات هذا التقرير في حوالي الساعة الثامنة مساء، من شخص سمع المحادثة من على السطح، لكنه لم يرسل هذا التقرير الى اية جهة لان اجتماعا لبعض الضباط كان من المقرر عقده في مقر القيادة الميدانية بعد ذلك بقليل.

٣٦ ـ في الوقت نفسه، او قبل ذلك بقليل، في حوالي الساعة السابعة مساء، سمع الملازم الول، الذي كان يعمل مديرا لقائد الفرقة محادثة اخرى، تمت على جهاز الاتصالات الكتائبي. وبالاستناد الى شهادة الملازم الول، فانه سمع حين كان على سطح مركز القيادة المتقدم، ضابطا كتائبيا من القوة التي دخلت المخيمات يقول لايلي حبيقة بالعربية ان لديه خمسين امرأة وطفلا، فماذا يفعل بهم، فقال له حبيقة عبر الراديو: «انها المرة الاخيرة التي تسألني فيها سؤالا كهذا، انك تعلم تماما ماذا عليك ان تفعل». بعد ذلك اخذ الكتائبيون الذين كانوا في مركز المراقبة يضحكون بصوت مرتفع، وفهم الول ان ذلك يعني مقتل النسوة والاطفال. واستنادا الى شهادته، فان البريغادير جنرال يارون الذي كان ايضا على سطح مركز القيادة المتقدم سأل الول ماذا سمع عبر الراديو وبعد ان نقل اليه فحوى المحادثة، اتجه يارون الى حبيقة وتحدث معه بالانكليزية لمدة خمس دقائق (شهادة الول، انظر الصفحات من ١٢٠٩ الى ١٢١٠)، ولم يستمع الملازم الول الى المحادثة بين يارون وحبيقة.

٣٧ ـ البريغادير جنرال يارون، الذي كان على سطح مركز القيادة المتقدم تلقى من الملازم الول تقريرا عما سمعه، وبناء على شهادة يارون جاء في التقرير المقدم من الول ان هذا الاخير سمع احد الكتائبيين وهو يسأل قائده ماذا يفعل بـ ٤٥ شخصا فاجابه ان يفعل ما امره الله به (شهادة يارون، الصفحات ٦٩٦ و٧٣٠). واستنادا الى يارون فانه من خلال ما سمعه ان الامر يتعلق بقتل ٤٥ [فدائيا]. وفي شهادته، يربط يارون هذا التقرير بما سمعه خلال الاجتماع اليومي المسائي، الذي ستتم مناقشته لاحقا، من ضابط المخابرات في الفرقة. ومن ملاحظات يارون في شهادته يظهر انه تعامل مع التقريرين، وهما تقرير الول وتقرير ضابط المخابرات، بوصفهما تقريرا واحدا من مصدرين مختلفين. ولا يوجد لدينا اي شك في انه في هذه الحالة، كان هناك تقريران مختلفان ومنفصلان. وكما اشرنا فان التقرير الذي تلقاه ضابط المخابرات جاء من محادثة عبر الراديو اجراها ضابط الاتصال الكتائبي ج. ومع ان التقريرين يشيران الى مجموعة من ٤٥ ـ ٥٠ شخصا، ينبغي عدم استبعاد ان يكون محور الاسئلة التي وجهت عبر الراديو يشير الى المجموعة نفسها من الاشخاص التي تم الامساك بها، وذلك ايضا من خلال كون الاجابات المعطاة قد اختلفت في محتواها. فاجابة ضابط الاتصال كانت في ان ينفذ بمجموعة الاشخاص ما امر به الله، بينما كانت اجابة حبيقة مختلفة. والواضح ان محادثتين مختلفتين قد جرتا وتتعلقان بمصير اشخاص وقعوا في ايدي الكتائبيين. وكما ذكر، فان يارون لم ينف في شهادته ان الول ترجم له واخبره بما سمعه حين كانا معا على سطح مركز القيادة المتقدم، ولا يوجد لدينا اي سبب كي نعتقد ان الول لم يخبر يارون بكل ما سمعه. وتجدر الاشارة الى ان الملازم الول تقدم بشهادته امامنا بعد ان ادلى البريغادير جنرال يارون بشهادته وقبل ان ترسل الملاحظات استنادا الى الفقرة ١٥ (أ) من القانون، كما ان افادته امام المحققين (رقم ٨٧) اعطيت ايضا بعد شهادة البريغادير جنرال يارون. ولم يتقدم البريغادير جنرال يارون بشهادة مرة ثانية بعد الملاحظة التي ارسلت اليه استنادا الى الفقرة ١٥ (أ) من القانون، ولم يطالب باعادة استجواب الملازم الول. اننا نجزم بان الملازم الول اطلع البريغادير جنرال يارون على مضمون المحادثة التي جرت مع ايلي حبيقة كما ذكر اعلاه.

٣٨ ـ وثمة تقرير اضافي عن اعمال الكتائبيين

في المخيمات تجاه المدنيين هناك، جاء من ضابط الاتصال الكتائبي ج، فهو حين دخل الى غرفة الطعام في مبنى القيادة المتقدم حوالي الساعة الثامنة مساء قال لاكثر من شخص ان الكتائبيين قتلوا حوالي ٣٠٠ شخص، بينهم مدنيون. وقد ذكر ذلك في حضور العديد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا هناك ومنهم البريغادير جنرال يارون. ولدينا اكثر من رواية عن الكلمات الصحيحة التي جاءت في اقوال ج. لكن من خلال كل الشهادات تبين لنا انه قال، انه بنتيجة العمليات الكتائبية حتى ذلك الوقت قتل ٣٠٠ [فدائي] ومدني في المخيمات. وضابط الاتصال الكتائبي ج عاد بعد فترة قصيرة الى غرفة الطعام وصحح تقريره الاول حين قلل عدد الضحايا من ٣٠٠ الى ١٢٠.

٣٩ ــ في الساعة الثامنة واربعين دقيقة من ذلك المساء عقد اجتماع لتوضيح الموقف في مبنى مركز القيادة المتقدم، شارك فيه عدد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا في المبنى في ذلك الوقت، وفي اولهم يارون. وقد تم تسجيل الملاحظات التي اثيرت في الاجتماع من قبل ميجر في شعبة عمليات التدريب، قسم التاريخ، واعطي شريط التسجيل لنا (الملحق ١٥٥). ولقد تحدث يارون في الاجتماع عن تقدم جيش الدفاع الاسرائيلي وعن انتشاره ودخول الكتائبيين الى المخيمات واعمال التمشيط فيها، وبعد الاجتماع تكلم ضابط المخابرات في الفرقة وقال حول مراقبته [للفدائيين] وقوات مسلحة اخرى في بيروت الغربية، ما يلي (ص ٤ و ٥، الملحق ١٥٥):

«اليوم دخل الكتائبيون. لا اعرف ما هو مستوى المعارك التي يقومون بها. من الصعب مشاهدتها بسبب الظلام... الانطباع هو ان قتالهم ليس جديا كثيرا. وقد تكبدوا خسائر كما تعلمون: جريحان، واحد في ساقه وواحد في يده. تم اجلاء الاصابات في احدى سيارات الاسعاف التابعة لهم. ويبدو انهم مترددون بشأن ماذا سيفعلون بالاشخاص الذين يجدونهم في الداخل. من جهة، يبدو انه لا وجود [لفدائيين] هناك في المخيم، صبرا فارغ. ومن جهة اخرى يبدو انهم جمعوا النساء والاطفال والشيوخ. الذين لا يعرفون ماذا عليهم ان يفعلوا بهم بالضبط (عاموس، هذا استمرار لمحادثتنا). وبالتأكيد كان لديهم نوع من القرار المبدئي بتجميعهم وقيادتهم الى مكان ما خارج المخيمات. من جهة اخرى سمعت من (ضابط الاتصال الكتائبي ج) ان «قوموا بما يمليه قلبكم عليكم لان كل شيء يأتي من عند الله، اي ليس أناء. وعند هذه النقطة قاطع يارون ضابط المخابرات ودار الحوار الآتي بينهما:

ــ يارون: «لا شيء، لا. لا. لقد ذهبت لرؤيته فوق وليس لديهم مشاكل اطلاقا».

ــ ضابط المخابرات: «هل حياة الناس الذين هناك تتعرض لاي خطر»؟

ــ يارون: «لن تكون كذلك، لن يؤذوهم».

بعد هذا الحوار، انتقل ضابط الاستخبارات الى مسألة اخرى. ولم تجر الاشارة مرة اخرى الى اعمال الكتائبيين في المخيمات في هذا الاجتماع.

في شهادته يوضح البريغادير جنرال يارون ملاحظته حول زيارته حين قال: «ذهبت لرؤيته فوق وليست لديهم مشاكل اطلاقا»، فقال انه تحادث مرات عدة ذلك المساء مع الضباط الكتائبيين على سطح مركز القيادة المتقدم بعد ان سمع التقرير الاول عن الـ ٤٥ شخصا، وبعد ان سمع التقرير حول ٣٠٠ ضحية ثم ١٢٠؛ وانه على الرغم من شكه، في صحة التقارير وعدم فهمه منها ان اطفالا ونساء ومدنيين قتلوا في المذابح التي ارتكبها الكتائبيون، فانه حذرهم مرات عدة من ايذاء المدنيين. وقد اكدوا له انهم سينفذون الاوامر المناسبة المتعلقة بذلك (ص ٧٣١ و٧٣٢).

٤٠ ــ وما بين حوالي الساعة العاشرة والحادية عشرة ليلا اتصل، تلفونيا، ضابط استخبارات الفرقة بالقيادة الشمالية وتحدث مع نائب مسؤول المخابرات هناك عما اذا كانت القيادة الشمالية قد تلقت اي نوع من التقارير. وحين اجيب بالنفي، قام الضابط بابلاغ المسؤول التقرير الذي قدمه الضابط الكتائبي حول مقتل ٣٠٠ [فدائي] ومدني وكيف ان العدد انخفض بعد ذلك الى ١٢٠ فقط. وطلب الضابط من المسؤول فحص المسألة بدقة اكبر. وكان ضابط المخابرات (أ) في الغرفة اثناء المحادثة، وحين سمع موضوع التقرير اتصل هاتفيا بشعبة المخابرات لشؤون الابحاث في القيادة العامة، وتحدث مع ضابطين هناك واخبرهما بان عناصر كتائبية قامت

بتصفية ٣٠٠ [فدائي] ومدني (افادة ضابط المخابرات أ الصفحة ٥٧٦). واضاف «أ» ان لديه شعورا ثقيلا حول مغزى التقرير وانه ينظر اليه من خلال كونه تقريرا مهما وحساسا للغاية قد يثير اهتمام المسؤولين الكبار، وان هذا هو نوع التقرير الذي يجب ان يقدم الى مدير المخابرات العسكرية لكونه سيثير اهتمامه شخصيا. وفي اعقاب هذه المعلومات، قام رجال شعبة المخابرات/ الابحاث في القيادة العامة الذين تلقوا التقرير، باجراء بعض الايضاحات الهاتفية وارسل التقرير الى شخصيات مختلفة. وطريقة ارسال التقرير ومعالجته مذكورة في الفقرة ٦ من الملحق ب. ويكفي ان نشير هنا الى ان تقريرا هاتفيا حول هذه المعلومات ارسل الى ليفتنانت كولونيل حفروني، مدير مكتب رئيس المخابرات العسكرية في الساعة ٥,٣٠ من صباح ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وقد وصل محتوى التقرير الذي وزع في وحدات مختلفة من المخابرات الى مكتب رئيس المخابرات العسكرية، ونصه موجود في الملحق ٢ للمستند ٣٩. والوثيقة تحتوي ملاحظة بان اصلها من مركز القيادة المتقدم في القيادة الشمالية وانه تم استلامها في الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة من مساء ١٦ ايلول ١٩٨٢. وهذا هو محتوى التقرير: «ارسلت معلومات اولية من قبل قائد القوة الكتائبية في مخيم شاتيلا للاجئين تذكر ان رجاله قاموا بتصفية حوالي ٣٠٠ شخص، والرقم يضم [فدائيين] ومدنيين.

اما ردة الفعل في مكتب رئيس المخابرات العسكرية على التقرير فستتم مناقشتها لاحقا في هذا التقرير.

٤١ ــ في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الخميس ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، دعي مجلس الوزراء الى جلسة اشترك فيها الى جانب رئيس الوزراء واعضاء الحكومة (باستثناء الوزراء الخمسة الذين كانوا في الخارج) عدد من الاشخاص الذين لم يكونوا اعضاء في الحكومة، ومن بينهم رئيس الاركان، ورئيس الموساد ومدير المخابرات العسكرية. اما الموضوع الذي تمت مناقشته في الاجتماع فكان الوضع في لبنان على اثر اغتيال بشير الجميل. وفي بداية الجلسة ذكر رئيس الوزراء تسلسل الاحداث التي تلت التقرير حول محاولة اغتيال بشير. ثم قدم وزير الدفاع عرضاً تفصيليا. اما رئيس الاركان فقدم تفاصيل حول عملية جيش الدفاع الاسرائيلي في بيروت الغربية وحول اجتماعاته مع المسؤولين الكتائبيين. وقال، من بين ما قاله، انه ابلغ القادة الكتائبيين ان على رجالهم الاشتراك في العملية والدخول الى حيث حدد لهم، وانهم سيبدأون خلال ذلك المساء القتال وسيدخلون الى حدود صبرا، وان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتعهد بعدم افشال عمليتهم، لكن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي لن يدخلوا الى المخيمات ولن يقاتلوا مع الكتائبيين، والافضل ان يدخل الكتائبيون الى المخيم «بطرقهم الخاصة» (ص ١٦ من محضر الاجتماع، مستند ١٢٢). وفي ملاحظاته اوضح رئيس الاركان ان المخيمات محاصرة «من قبلنا» وان الكتائبيين سيبدأون عمليتهم في تلك الليلة في المخيمات، وان بامكاننا اعطاءهم الاوامر في حين ان اعطاء الاوامر للجيش اللبناني كانت مستحيلة، وان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتم دعمه من قبل الكتائبيين وربما ايضا من الجيش اللبناني لجمع السلاح. وفيما يتعلق بنتائج اغتيال بشير الجميل قال رئيس الاركان انه في هذه الحالة المستجدة قد يحدث امران: الاول ان الهيكلية الكتائبية قد تنهار برمتها، وهو ما لم يحدث بعد. اما الاحتمال الثاني فهو ما ذكره رئيس الاركان (الصفحة ٢١ ــ ٢٢ من المستند ١٢٢): «ان الامر الثاني الذي سيحدث، ولا فرق ما اذا كنا هناك ام لا، هو انفجار الثأر، الذي قد اتخيل كيف سيبدأ ولا اعرف كيف سينتهي. الانفجار سيكون بينهم جميعا، ولن يتمكن الاميركيون ولا غيرهم من تقديم اية مساعدة. يمكننا ان نوقف هذا الانفجار لكنهم بدأوا اليوم بقتل الدروز هناك. لا فرق من وكيف. لقد بدأوا بقتل بعضهم، فمقتل درزي اليوم كاف لكي يقتل اربعة اطفال مسيحيين في اليوم التالي، سيجدونهم مذبوحين تماما كما حدث قبل شهر. وهكذا سيبدأ الانفجار. اذا لم نكن هناك ــ سيكون انفجارا من نوع لم يسبق له مثيل. وبدأت ارى في عيونهم ما يسعون اليه. بعد ظهر أمس التقيت مجموعة من الضباط الكتائبيين وكانوا لا يزالون مصدومين ولم يكونوا بعد قد اقنعوا انفسهم كيف تحطم املهم بنفخة واحدة، امل بنوا من اجله وضحوا كثيرا، والآن لم يعد امامهم سوى ان يقوموا بشيء واحد وهو الثأر، وسيكون

رهيبا».

وعند هذه النقطة سئل رئيس الاركان «اذا كانت هناك اية فرصة لمعرفة من قام بذلك وتوجيههم نحو من ارتكب عملية القتل»، فتابع قائلا: «لا ليس هناك شيء من هذا القبيل، والثأر العربي يعني انه اذا قام احد بقتل احد من القبيلة، فان القبيلة كلها تصبح مذنبة. وستمضي مئة سنة وسيبقى الواحد يقتل الآخر من القبيلة التي قتلت قبل مائة عام...

«لقد قلت هذا لدرايبر اليوم، وهو قال ان هناك جيشا لبنانيا، الخ. قلت له انه كان كافيا ان يقول امين الجميل، شقيق بشير كلمة «الثأر» خلال جنازة بشير. ان هذه حرب لن يتمكن احد من ايقافها. قد لا تحدث غدا، لكنها ستحدث». «يكفي انه لفظ كلمة الثأر، لكي تبدأ المؤسسة كلها في شحذ سكاكينها».

ومع انتهائه من ابداء ملاحظاته، قام رئيس الاركان الى خريطة شرح عليها انه باستثناء قسم واحد فان كل شيء بين يدي جيش الدفاع الاسرائيلي، الذي لم يدخل الى مخيمات اللاجئين «والكتائبيون سيبدأون هذه الليلة في الدخول الى المنطقة ما بين صبرا والفاكهاني» (صفحة ٢٥). وخلال الاجتماع قدم رئيس الموساد ملخصا للوضع بعد اغتيال بشير لكنه لم يشر الى دخول الكتائبيين الى المخيمات. وكانت هناك مناقشة كبيرة في ذلك الاجتماع حول خطر ردة فعل الولايات المتحدة على دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية. فكان الرأي العام للمجتمعين ان الدخول اليها صحيح وله ما يبرره. ومع اقتراب الجلسة من نهايتها، بدأ الحديث عن صياغة قرار، فقال نائب رئيس الوزراء دافيد ليفي ان المشكلة ليست في صياغة الحل، وانما في ان بقاء جيش الدفاع الاسرائيلي في بيروت سوف يؤدي الى وضع غير مرغوب فيه من الضغط المكثف ضد بقائه هناك، وذكر ليفي انه قبل دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت، وتابع بعد ذلك قائلا (ص ٩١):

«اردنا في فترة معينة تجنب الفوضى، التي لا يمكن تجاهل نتائجها. عندما تحصل الفوضى، التي يمكن لآخرين استغلالها، نستطيع اعطاء تفسيرات مقنعة، غير ان حجتنا يمكن ان تصبح غير مقنعة، ويمكن ان ينظر الينا بوصفنا لا نملك اية مصداقية. عندما استمع الى خبر دخول الكتائبيين الى منطقة معينة، وانا اعرف ما هو معنى الثأر بالنسبة اليهم، وما هو نوع المذابح. عندها لن يصدق احد اننا دخلنا من اجل ان نفرض النظام هناك، وسيتعين علينا الوصول الى وضع سوف نتحمل اللوم عليه، وتفسيراتنا لن تجدي...».

لم يصدر أي رد فعل على كلام ليفي من قبل الذين حضروا الجلسة. وقبل انتهاء الجلسة، قدم رئيس الحكومة مسودة قرار، ادخلت بعض التعديلات عليه، ووافق عليه جميع الوزراء. ويبدأ القرار بالكلمات التالية:

«على اثر اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، اتخذ جيش الدفاع الاسرائيلي مواقع له في بيروت الغربية، حيث ما يزال الفا رجل من [الفدائيين] مجهزين باسلحة حديثة وثقيلة، في بيروت، منتهكين بذلك اتفاق الجلاء عن المدينة».

ولا بد من الاشارة هنا الى ان مدير المخابرات العسكرية كان موجودا في بداية الاجتماع. لكنه غادر بعد ان سمح له وزير الدفاع بذلك. وذلك بعد بداية الجلسة بوقت غير طويل، وقبل ان يبدأ د. ليفي باعطاء ملاحظاته، المشار اليها اعلاه، بوقت طويل.

٤٢ ــ لم يقم يارون باخبار الميجور جنرال دروري بالتقارير التي وصلته مساء الخميس حول اعمال الكتائبيين تجاه غير المحاربين في المخيمات، ولم تصل التقارير حول الاعمال الشاذة الى دروري حتى الجمعة ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ في ساعات الصباح. وقد اتصل دروري في الصباح بالبريغادير جنرال يارون وتلقى منه تقريرا حول مسائل الحرب المختلفة وسمع منه ان الكتائبيين تكبدوا بعض الضحايا، ولم يسمع شيئا حول الضحايا من المدنيين في المخيمات (شهادة دروري صفحة ٤٠٤). وخلال ذلك الصباح تحدث دروري مع رئيس الاركان وسمع منه ان رئيس الاركان قد يأتي الى بيروت في اليوم نفسه.

وفي الساعات الاولى من الصباح كانت هناك مذكرة على طاولة في قاعة عمليات القيادة الشمالية في عاليه. وجاء فيها انه «خلال الليل دخل الكتائبيون الى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا. وعلى الرغم من انه تم الاتفاق على انهم لن يقوموا بايذاء المدنيين فانهم «ذبحوهم».

لم يقوموا بعمليتهم بطريقة منظمة انما عشوائيا وتكبدوا خسائر من بينها مقتل شخصين، وهم يستعدون للقيام بعمليات اخرى اكثر تنظيما.

ورأى ليفتنانت كولونيل ايديل، وهو من شعبة عمليات التدريب/ قسم التاريخ، المذكرة على الطاولة فنقلها الى دفتره وضمنها تفاصيل حول بعض الاحداث، كما هو مطلوب منه بحكم مركزه. ولكنه لم يبلغ ضباطا آخرين في المكان بمحتوى هذه المذكرة. ولم يكن واضحا من كتب المذكرة او مصدر المعلومات التي تضمنتها برغم التحقيقات التي تمت مع اشخاص عديدين كانت لهم مواقع في المكان الذي وجدت فيه المذكرة. اما المذكرة ذاتها فاننا لم نجدها. ونحن نعلم محتواها لان ايديل سجلها في دفتره.

وقد عقدت قيادة الجبهة الشمالية اجتماعا للمسؤولين فيها في الساعة الثامنة صباحا، وفيه لم يقل احد شيئا عن وجود تقارير حول اعمال الكتائبيين في المخيمات.

خلال ليل الخميس ــ الجمعة تسرب التقرير المتضمن التجاوزات التي ارتكبها الكتائبيون في المخيمات بين صفوف ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا في مركز القيادة المتقدم. وقد قتل كتائبيان تلك الليلة خلال عملياتهم في المخيمات، وحين وصلت المعلومات هذه الى ضابط الاتصال الكتائبي (ج) مع شكوى تقدم بها احد القياديين الكتائبيين الميدانيين من ان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يوفر انارة كافية، طلب الضابط الكتائبي من ليفتنانت كولونيل ترايبر، وهو احد ضباط شعبة العمليات في مركز القيادة المتقدم زيادة عملية الانارة للكتائبيين. فكان جواب ترايبر ان الكتائبيين قتلوا ٣٠٠ شخص وانه غير عازم على تأمين الانارة لهم (شهادة الملازم الول، الصفحة ١٢١٢ و١٢١٣). وبعد ذلك امر ترايبر بتأمين انارة محدودة للكتائبيين.

وفي الساعات الاولى من الصباح، سمع ضباط آخرون في مركز القيادة المتقدم من ضابط الاتصال الكتائبي (ج) ان عمليات القتل ارتكبت في المخيمات، لكنها توقفت (التصريحات ٢٢ و١٦٧).

وحوالي الساعة التاسعة من صباح الجمعة، اجتمع البريغادير جنرال يارون بممثلين عن الكتائب في مركز القيادة المتقدم وتناقش معهم حول دخول قوة اضافية كتائبية الى المخيمات. وبعد ذلك، وحسب شهادة الميجر جنرال دروري (الصفحة ١٦٠٠) فان دروري اجتمع بيارون في المدينة الرياضية في بيروت وتناقشا حول نشاط قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ومواضيع اخرى ترتبط بالحرب. غير ان يارون لم يقل له شيئا خلال الاجتماع حول التجاوزات التي ارتكبها الكتائبيون. وتحتوي شهادة يارون تفسيرا مختلفا حول الحديث بينه وبين دروري في ذلك الصباح. واستنادا الى شهادته، تلقى يارون تقارير في ذلك الصباح عن امرأة اشتكت من ان الكتائبيين ضربوها على وجهها وعن طفل اختطف وجاء والده يشتكي الى ضابط العمليات الاسرائيلي في المنطقة، وان يارون شاهد ضابط الارتباط الكتائبي ج يناقش ضباطا كتائبيين آخرين. واستنتج يارون من هذا ان شيئا ما ليس على ما يرام، وحسب قوله «شممت رائحة غير حسنة» (ص ٧٠٠). واتصل يارون هاتفيا بالميجور جنرال دروري وابلغه ان شيئا ما لا يبدو صحيحا بالنسبة له، ونتيجة للمحادثة وصل دروري الى مركز القيادة المتقدم حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا. واستنادا الى الميجر جنرال دروري فانه وصل الى المركز من دون ان يكون قد سبق له ان سمع باي تقرير عن ان امرا ما قد جرى في المخيمات، وان زيارته كانت زيارة روتينية الى الوحدات المختلفة. ولم نر ضرورة لتقرير اي امر يتعلق بالاختلاف بين افادتي دروري ويارون.

وحين وصل دروري الى مركز القيادة المتقدم، تحدث الى الكولونيل موشي دوفديفاني، والبريغادير جنرال يارون، ولدينا نماذج مختلفة تتعلق بما سمعه دروري في تلك المناسبة وفي افادته (رقم ٢). ويذكر الكولونيل دوفديفاني انه قال ان لديه شعورا سيئا حول ما جرى في المخيمات، والشعور مصدره التقرير الذي تقدم به ضابط الاتصال الكتائبي (ج) حول مقتل ١٠٠ شخص، ومصدره أيضا عدم معرفة ما قام به الكتائبيون داخل المخيمات. ولم يتذكر دوفديفاني ما اذا كان دروري قد سأله عن اسباب شعوره السيء. ويفيد يارون (صفحة ٧٠١)، انه اخبر دروري بكل ما يعرفه ذلك الوقت، وسمى له القضايا التي اثارت شعورا سيئا لديه، واستنادا

الى شهادة دروري فانه سمع عن ثلاث قضايا محددة في هذه المناسبة، الاولى عن الضربة على راس المـرأة، والثانيـة التي لا تتعلق بصـورة مباشرة بالمخيمات هي ان الكتـائبيين ضربـوا سكان منطقة سان سيمـون، والثالثـة هو ان الشعور سائد بان الكتائبيين نفذوا «تطهيرا غير نظيف»، اي أنهم قاموا بتمشيط الاماكن السكنية وتفجيرها من دون ان يدعوا السكان الى الخروج منها، كما يفعل الجنود الاسرائيليون عادة، «بل يتقدمون بالنيران نحو المنازل» (شهادة ميجور جنرال دروري صفحة ٤٠٨ و١٥٩٣ ــ ١٥٩٤). ولا يتوفر اثبات لواقع انه خلال الاجتماع او قبله اخبر احد دروري عن التقارير حول ٤٥ شخصا كان مصيرهم قد تقرر او عن ٣٠٠ شخص قتلوا، وليس هناك اي علامة او اثبات واضحين بـان دروري ابلغ بالرقم المحدد لعدد الاشخاص الذين قتلوا. وبعـدمـا سمـع دروري مـا سمعـه من دوفديفاني ويارون امر يارون بان يوقف عمليات الكتائبيين اي ان يتوقفـوا في المخيمات حيث وصلوا والا يمضوا في تقدمهم. وافاد يارون انه اقترح على دروري اصدار هذا الامر (ص ٧٠١) تم ابـلاغ الامـر الى القـادة الكتـائبيين. وفي المناسبة ذاتها تحدث دروري هاتفيا مع رئيس الاركان حول مواضيع عدة تتعلق بالوضـع في بيروت، وقال له انه يفكر بان الكتائبيين «ذهبوا بعيدا»، وانه امر بايقـاف عمليتهم (ص ٤١٢). ويـتـطابـق ذلك مــع افـادة رئـيس الاركـان (ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣). فقد افاد رئيس الاركان بانه سمع من دروري ان شيئا ما قد حدث او اخطاء حصلت في عمليات الكتائبيين. ولم يسأل رئيس الاركان شيئا لكنه اخبر دروري بانه سيحضر الى بيروت بعد الظهر.

٤٣ ــ وكما ذكرنـا فان البـرقية (الملحق ٢ للمستند ٢٩) عن مقتل ٣٠٠ شخص وصلت الى مكتب رئيس المخابرات العسكرية في السـاعة الخامسة والنصف من صباح ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وفحوى البرقية ــ التقرير تم نقله الى رئيس المخابرات العسكرية في منزله من خلال التقرير الصباحي الساعة السادسة والربع صباحا كجزء من الاطلاع على الموقف اليـومي الذي يعطى الى المدير كل صباح على الهاتف. ومن محتوى المخابرة الهاتفية فان مدير المخابرات فهم ان مصـدر التقريـر هو شعبـة العمليات وليس المخابرات، وان مصدره هو مركز القيادة المتقدم للقيادة الشمالية. وبناء على افادة مدير المخابرات العسكرية، فانه لم يكن يعرف، حتى ذلك الوقت، بانه تقرر ارسال الكتائبيين الى المخيمات وانهم قاموا بعملياتهم فعلا، وهو حين سمع التقرير سأل ماذا قام به الكتائبيون فابلغ بانهم بدأوا عملياتهم قبل يوم واحـد (الصفحة ١٢٠ و١٢٣). وحين وصل الى مكتبه في الساعة الثامنة صباحا، سأل مدير مكتبه عن مصدر التقرير فاجابه بان مصدره هي شعبة العمليات فامر بان يتم فورا استيضاح ما حصل في صبرا وشاتيلا، فتتابعت الايضاحات بـطرق مختلفـة (مـذكـورة في الفقـرة ٦ من الملحق ب) خلال صباح الجمعـة. ولكن لم يتم الحصول على تأكيد لمضمون التقرير. كما تعامل معها رجال المخابرات باعتبارها غير مـوثوقـة، وبالتالي فليس من الضـروري تعميمها بحسب الطريقـة التي يتم بها تعميم التقـارير الامنيـة العاجلة، فتم تعميم مضمون البرقية على بعض العاملين في المخابرات (مراكزهم مذكـورة في البرقية) وعلى الموساد وجهاز الامن العام. ولان التقرير بدا لرجال المخابرات على انـه تقريـر عمليات، فانه لم يعط مستوى المعالجة التي تعطى للتقارير الامنية. لكن الافتراض كان ان مسؤولي العمليات كانوا يتعاملون مع التقرير على طريقتهم الخاصة. اما الاجابات التي تلقاها مدير المخابرات العسكـريـة بنـاء على طلبـه والمتعلقـة ببعض الايضاحات فلم تكن تتضمن التفاصيل المطلوبة. كما ان مديـر المخابـرات لم يعلم بان ضـابط المخابرات أ قام بنقل التقرير. ثم نقل التقريـر شفهيا بواسطة المساعد المتواجد في مكتب مدير المخابرات الى اللفتنانت جنرال غاي، من غرفة الاوضاع في وزارة الدفاع، وعندما وصل الاخير في حوالي السابعة والنصف صباحا الى مكتب مدير المخابرات. واحد الاسئلة المختلف عليها في هذا التحقيق هو هل اوصل الليوتنانت كولونيل غراي التقرير الى السيد دودائي. وسوف نناقش هذه المسألة بصورة مستقلة. ونكتفي هنا بالقول اننا لا نملك دليلا بان التقرير قد تم نقله الى وزير الدفاع، او ان الوزير علم به بطريقة اخرى.

في الساعة ٧,٣٠ من صباح الجمعة كان قد عقد اجتماع صباحي خاص في مكتب مساعد

رئيس المخابرات العسكرية لشؤون الابحاث، حيث تمت مناقشة التقرير بواسطة عدد من رجال المخابرات وتم القول انه لا يمكن التأكد من صحة التقرير. وقام مساعد الابحاث لمدير المخابرات العسكرية باصدار امر لمتابعة البحث في موضوع التقرير ومصدره. وهو كان يعلم ان مصدر التقرير كان ضابط المخابرات أ، ورغم ذلك فقد نظر المساعد الى التقرير نظرة شك، لان عدد الضحايا المذكور في التقرير مبالغ فيه، اضافة الى ان التقرير لم يتم تأكيده (الصفحة ١١١٠ ــ ١١١٣). ولم يقدم مدير المخابرات العسكرية على اي عمل من جانبه واكتفى بطلب ايضاحات، ولم يتحدث عن التقرير مع رئيس الاركان او وزير الدفاع رغم انه قابلهما في الصباح ذاته.

٤٤ ــ وكما ذكر اعلاه، فان التقارير عن القضايا غير العادية التي تمت في المخيمات تسربت الى صفوف الضباط في مركز القيادة المتقدم خلال الليل وساعات الصباح الاولى من يوم الجمعة، والى ضباط وجنود اسرائيليين آخرين في المنطقة. وحوالي الساعة الثامنة صباحا تلقى الصحافي زئيف شيف تقريرا من رئاسة الاركان في تل ابيب، من شخص رفض الافصاح عن اسمه، بان المذابح قد تمت في المخيمات. واستخدم الشخص تعبيرا عربيا هو «الذبح»، من دون ان يحدد مدى عمليات الذبح، فحاول شيف التأكد من التقرير بواسطة المخابرات العسكرية والعمليات والموساد فلم يتلق تأكيدا باستثناء جملة واحدة: «يوجد شيء هناك». وفي الساعة الحادية عشرة صباحا، اجتمع شيف بالوزير تسيبوري في مكتبه بتل ابيب وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه، فحاول تسيبوري الاتصال بمدير المخابرات العسكرية ورئيس الامن العام بالهاتف، فلم يتمكن من ذلك. وحوالي الساعة ١١,١٥ اتصل بوزير الخارجية اسحاق شامير وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه من شيف، وحسب افادة تسيبوري فانه قال خلال المحادثة مع شامير انه تلقى تقارير بان الكتائبيين «ارتكبوا مذابح»، وطلب من شامير التحقق من الامر من الاشخاص المتواجدين معه (شهادة الوزير تسيبوري صفحة ١٠٣٧)، وبناء على افادة تسيبوري للجنة التحقيق (رقم ٨٣)، قال الوزير خلال المحادثة الهاتفية: «انهم يرتكبون القتل في المخيمات»، واقترح «انه من المناسب ان تقوم بتقصي الامر بطرقك الخاصة». ولقد استمعنا الى افادات مختلفة حول محادثة تسيبوري مع شامير، فشامير علم بدخول الكتائبيين الى المخيمات، عبر ما سمعه في جلسة مجلس الوزراء الآنفة الذكر في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. واستنادا الى شامير فان تسيبوري ابلغه عبر الهاتف انه يعرف ذلك. وكان على شامير الاجتماع قريبا بممثلين عن الجانب الاميركي للحديث عن الموقف في بيروت الغربية، وكان يعتبر ان نقل التقرير عما سمعه حول ما جرى في بيروت الغربية هو امر مناسب. الوضع في بيروت الغربية لم يكن هادئا كما صورته وسائل الاعلام، فقد سمع عن مقتل ٣ او ٤ جنود اسرائيليين «وعن اهتياج في صفوف الكتائبيين» (ص ١٢٣٢). وقال شامير في افادته انه حسب ما يذكر فانه لم يأت على ذكر كلمة مجزرة او مذبحة في حديثه الهاتفي. وهو قال ان تسيبوري لم يطلب منه التحقيق في القضية، وانه فهم من المحادثة انها تركز على ابلاغه عن الخسائر التي مني بها جيش الدفاع الاسرائيلي. وعليه فانه لم يتحقق من الموضوع ولم يأمر رجال وزارة الخارجية بالتحقق منه ايضا، لكنه سأل احد رجاله عما اذا قد وردت تقارير جديدة من بيروت واكتفى بالجواب بانه لم يتلق شيئا جديدا. اضافة الى ذلك فان شامير كان يعتقد، حسب ما جاء في شهادته، انه قد يسمع شيئا عما يحدث في بيروت الغربية في خلال الاجتماع الذي سيعقده لاحقا في مكتبه مع السفير درايبر والذي سيشارك فيه وزير الدفاع ومدير المخابرات العسكرية ورئيس جهاز الامن العام ومساعدوهم. وكان الاجتماع سيتم في الساعة ١٢,٣٠. ولم يشر شامير الى المجتمعين باي شيء حول التقرير الذي تلقاه من تسيبوري حول اعمال الكتائبيين وشرح موقفه هذا بأن القضية لم تزعجه اطلاقا منذ ان تم الايضاح له بأن كل ما يجري معروف من قبل الاشخاص الذين يجلسون معه وانه لم يسمع من اي منهم اي تقرير خاص من بيروت (صفحة ١٢٣٨). وانتهى الاجتماع في الساعة الثالثة بعد الظهر وبعدها غادر شامير الى منزله ولم يقم بأي عمل في اعقاب محادثاته مع تسيبوري.

٤٥ ــ ولنعد الى ما جرى في بيروت الغربية

يوم الجمعة. ففي ساعات الصباح الاولى، اجتمع يارون بالقادة الكتائبيين للتنسيق، واتفق معهم على قيام قوة كتائبية اكبر ستأخذ مكانا لها في المطار، وان هذه القوة لن ترسل الى المخيمات الى حين تلقي الموافقة من رئيس الاركان وبعد ان يعقد رئيس الاركان اجتماعا ثانيا مع قيادة اركان الكتائب (صفحة ٧٠٥ ــ ٧٠٦).

وقبل وصول رئيس الاركان، عقد الميجر جنرال دروري اجتماعا مع قائد الجيش اللبناني حاول خلاله اقناعه من جديد، وعبره اقناع رئيس الوزراء والسفير درايبر، بدخول الجيش اللبناني الى المخيمات. وقال دروري لذلك القائد، استنادا الى شهادته (ص ١٦٢٣): «انت تعلم ما يمكن للجيش اللبناني ان يقوم به من اجلنا معا. حين تذهب الآن الى الوزان (رئيس الوزراء اللبناني) قال له مجددا انك ترى ما يحصل هنا. وربما حان الوقت لان تقوم بامر ما. وانت ستذهب الى درايبر للاجتماع به... خذ بنصيحة جيدة من درايبر هذه المرة او اذنا منه للدخول او افعله بنفسك».

واوضح دروري في شهادته انه طلب من قائد الجيش اللبناني ذلك منذ ان سمع من درايبر ابلغ القائد قبل يوم واحد ان الاميركيين سيدفعون الاسرائيليين الى خارج بيروت، وانهم لن يتحدثوا او يتفاوضوا معهم. اما الاجابة التي تلقاها دروري لاحقا على طلبه من قائد الجيش اللبناني، فكانت سلبية.

٤٦ ــ يوم الجمعة في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ومنذ ساعات الصباح، اكتشف جنود اسرائيليون عمليات قتل وعنف ضد سكان من مخيمات اللاجئين. وقد استمعنا الى شهادة من الملازم غرابوفسكي نائب قائد فرقة من الدبابات الذي كان على بعد ٢٠٠ متر من المباني الاولى المتواجدة في المخيمات. فلقد رأى في الصباح جنودا كتائبيين يقتادون الرجال والنساء والاطفال خارج منطقة المخيمات الى منطقة المدينة الرياضية. وبين الثامنة والتاسعة رأى جنديين كتائبيين يضربان شابين اثنين، قبل ان يعودا بهما الى المخيمات، وبعد وقت قصير، سمع اصوات اطلاق نار ورأى الجنديين الكتائبيين يعودان من جديد الى خارج المخيم. وبعد ساعة تقدم بدبابته فرأى الكتائبيين قد قتلوا مجموعة من ٥ نساء واطفال. وقد اراد غرابوفسكي ان ينقل تقريرا لاسلكيا عن الحادثة الى مسؤوليه، غير ان طاقم الدبابة ابلغه انه سمع تقريرا لاسلكيا الى قائد الفرقة يفيد عن مقتل مدنيين وان القائد اجاب: «نعلم ذلك، لا نحب ذلك، وليس علينا التدخل». وقد رأى غرابوفسكي حادثة اخرى قتل خلالها احد الكتائبيين رجلا مدنيا. وفي ساعات بعد الظهر تحدث جنود غرابوفسكي الى كتائبي اتخذ له مكانا قريبا منهم. وحين سأله جندي يتكلم العربية لماذا يعمل مع زملائه على قتل المدنيين اجابه ان النساء الحوامل سيلدن [فدائيين]. وان الاطفال سيكبرون ويصبحون [فدائيين]. وقد غادر غرابوفسكي المكان في الساعة الرابعة بعد الظهر. وفي وقت متأخر من بعد الظهر وصف غرابوفسكي ما شاهده على مسمع قائده في فرقة الدبابات وضباط آخرين، وحسب اقتراحهم تكلم عما شاهده امام قائد الوحدة في الساعة الثامنة مساء (شهادة غرابوفسكي ص ٣٨٠ ــ ٣٨٨). وفي بيانات متعددة قدمت الى لجنة التحقيق تحدث جنود وضباط من الفرقة التي تضم غرابوفسكي وفرق اخرى كانت متمركزة في امكنة مجاورة انهم شاهدوا يوم الجمعة اعمالا تعسفية من قبل الجنود الكتائبيين بحق رجال ونساء واطفال نقلوا خارج المخيم وسمعوا صراخا ورأوا اعمال قتل ارتكبها الكتائبيون.

ولم يؤكد قائد الفرقة في افادتيه (رقم ٢١ و ١٧٥)، وفي شهادته انه تلقى تقارير يوم الجمعة من اي من جنود فرقته حول عمليات القتل والعنف التي ارتكبها الكتائبيون بحق سكان المخيمات. وهو سمع فعلا مساء الخميس، حسب ما قاله، حين كان في مركز القيادة المتقدم عن مقتل ٣٠٠ شخص وهو رقم انخفض فيما بعد الى ١٢٠ قتيلا. لكن في يوم الجمعة فان التقرير الوحيد الذي تلقاه كان حول فرار بعض عشرات الاشخاص شمالا وشرقا خلال فترة بعض الظهر. وفي وقت لاحق، بعدما نشرت انباء عن مجزرة المخيمات بذل قائد الفرقة جهودا خاصة للحصول على تقرير مقتضب من خلال موجة راديو الفرقة، وقد نقل الينا هذا التقرير (المستند ١٢٤). وفي هذه الوثيقة لا توجد بيانات عن اعمال قتل او تعذيب من قبل الكتائبيين يوم الجمعة.

لم نرسل اشعارا، وفقا للمادة ١٥، الى قائد الفرقة هذا، وذلك لاسباب شرحناها في المقدمة.

فنحن لم نتوصل الى اية دلائل او استنتاجات حول الاقوال المتضاربة الخاصة بالتقرير الذي ارسل الى قائد الفرقة، ونعتقد ان هذا الموضوع يمكن ويجب ان يتم التحقيق فيه من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي، كما اقترحنا في المقدمة. وفيما يتعلق بالامور التي نبحث بها هنا، فاننا نؤكد ان الجنود الاسرائيليين الذين كانوا يطوقون المخيمات شاهدوا اعمال قتل، وان محاولات قد جرت للافادة عن ذلك الى المسؤولين الاعلى رتبه. غير ان هذه الافادة لم تصل الى البريغادير جنرال يارون او الميجر جنرال دروري.

٤٧ ــ وصل رئيس الاركان الى المطار في خلدة، قرب بيروت في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر مع عدد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي. وفي المطار التقى بدروري وانتقل معه الى اجتماع مع قيادة اركان الكتائب. وقد شهد دروري انه اخبر رئيس الاركان في الطريق عما يعلمه حول اعمال الكتائبيين. واكتفى رئيس الاركان بما سمعه ولم يسأل عن موضوعات اخرى (شهادة دروري صفحة ٤١٥ و٤١٦). وقد انضم يارون الى الاجتماع مع القياديين الكتائبيين. وشهد رئيس الاركان في ظهوره الاول امامنا انه سمع من دروري ويارون عن تلك الاشياء التي سمعها على الهاتف وانه لم يعد يذكر ما اذا كان سألهما عن شعورهما الشخصي ازاء التصرفات الكتائبية الشاذة. وفي تلك الشهادة اوضح رئيس الاركان انه امتنع عن القاء اسئلة اضافية، وان الحديث في الاساس دار عن الوضع في المدينة عامة فقط، لانه لا يحب عموما الكلام حين يكون على سفر، ولانه اعتقد ان الموضوع سيتم ايضاحه في مقر قيادة الاركان الكتائبية (شهادة رئيس الاركان، ص ٢٤٣ و٢٣٤). وفي شهادته الاضافية امامنا، وعندما سئل رئيس الاركان عن رده على شهادة دروري، بانه ابلغ رئيس الاركان بثلاثة امور كان يعلم بها، كما ذكر اعلاه، قال رئيس الاركان انه مستعد للقبول بان هذه الامور قد نقلت اليه، غير انه استبعد ان يكون مدلول الامور التي سمعها يتضمن عمليات ثار واراقة دماء من قبل الكتائب (ص ١٦٦٣). وفي اية حال فان رئيس الاركان، في شهادته الثانية، كان مرتاحا حين سمع عن تقرير قصير من دروري حول الاسباب التي دعت الى وقف العمليات الكتائبية ولم يطرح اسئلة حول هذا الموضوع.

٤٨ ــ في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر، عقد اجتماع بين رئيس الاركان الاسرائيلي والقيادة الكتائبية. وقد قدمت وثائق تتضمن مذكرات عن الاجتماع. وفي احدى المذكرات التي وضعها ممثل الموساد(أ) الذي كان حاضرا في الاجتماع، ذكر ان رئيس الاركان «عبر عن انطباعه الايجابي الذي كونه من خلال موقف القوات الكتائبية وسلوكها في الميدان»، وخلص الى ان هذه القوات «ستتابع تمشيط المخيمات الخالية جنوب الفاكهاني حتى الساعة الخامسة من صباح الغد، وبعدها فان عليهم ايقاف اعمالهم تحت وطأة الضغط الاميركي. وهناك فرصة لان يدخل الجيش اللبناني بدلا منهم». وهناك امور اخرى في تلك المذكرة لا تمت بصلة الى موضوع المخيمين (تقرير ذو محتوى مشابه موجود في المستند ٣٧). وقد سمعنا تفاصيل محددة اخرى حول ما دار في الاجتماع من الشهود الذين شاركوا فيه. وقد شهد رئيس الاركان ان الكتائبيين افادوا ان العملية انتهت وان كل شيء سار على ما يرام، وان الاميركيين يضغطون عليهم للخروج وانهم سيخرجون في الساعة الخامسة صباحا، وانهم حققوا اهدافهم. اما ردة فعل رئيس الاركان فكانت: «اوكي. حسنا، لقد قمتم بالواجب». واستنادا الى رئيس الاركان فان المناقشة تمت بطريقة مريحة، وانه كان هناك انطباع طيب بان الكتائبيين نفذوا المهمة التي اوكلت اليهم، وانه لم يكن هناك انطباع ان شيئا غير صحيح قد جرى او كان على وشك ان يجري داخل المخيمات. وخلال الاجتماع طلب الكتائبيون جرافة من جيش الدفاع الاسرائيلي لازالة الابنية غير الشرعية، فرأى رئيس الاركان في ذلك امرا ايجابيا، وهو الذي طالما سمع عن المنشآت الفلسطينية غير الشرعية، ووافق على طلبهم لمدهم بالجرافات (ص ٢٣٤ ــ ٢٣٩). وفي شهادته الثانية اضاف رئيس الاركان ان قائد القوات الكتائبية قال ان لا وجود للسكان المدنيين في المخيمات وافاد عن عدد ضحايا الكتائب من القتلى والجرحى (ص ١٦٦٦). ولم يطرح رئيس الاركان على الكتائبيين اسئلة، ولم يذكر لهم ما سمعه عما حدث في المخيمات. وهم ارادوا ان يرسلوا قوات اضافية الى المخيمات، لكنه

لم يوافق على ذلك. ولم تتم مناقشة موضوع استبدال القوات في ذلك الاجتماع (ص ١٦٦٧ ــ ١٦٧٠). وفي الاجتماع نفسه وافق رئيس الاركان على تزويد الكتائب ببعض الاسلحة، غير ان هذا لم يكن يتعلق بما يحدث في بيروت. وقد شهد الميجر جنرال دروري خلال ظهوره الاول امامنا ان قائد القوات الكتائبية قدم تفاصيل عن الاماكن التي تواجدت فيها قواته واشار الى وقوع قتال عنيف، من غير ان يذكر اي شيء عن تجاوزات، وبالطبع ليس عن مجزرة. وتكلم القائد الكتائبي عن الضغط الاميركي على الكتائب لمغادرة المخيمات. وحين سئل دروري عن تفاصيل اضافية عن ذلك الاجتماع اجاب انه لا يستطيع ان يتذكرها (ص ٤١٥ ــ ٤٢٠، ٤٤١ ــ ٤٤٤). وشهد يارون ايضا انه خلال ذلك الاجتماع لم يقل القادة الكتائبيون شيئا عن الاعمال غير الاعتيادية في المخيمات، وان مغادرة المخيمات صباح اليوم الآتي كان سببها الضغط الاميركي، وبدا له ايضا ان رئيس الاركان قال ايضا بعض العبارات الطيبة عن عملهم من الناحية العسكرية. كذلك تم الاتفاق في ذلك الاجتماع على ان يحصلوا على جرافات لهدم المباني غير الشرعية. وفي نهاية الاجتماع كان واضحا ليارون، كما جاء في شهادته، انه لا يزال بمقدور الكتائبيين الدخول الى المخيمات وارسال الجرافات اليها والقيام بكل ما يريدونه، وانهم سيغادرون المخيمات حتى صباح السبت (ص ٧٠٩ ــ ٧١٦).

وحول موضوع ارسال قوات كتائبية اضافية، شهد يارون انه لا يعتقد بان عدد هذه القوات قد تم تحديده وفرضه، وانه لا يعرف ما اذا كانت هذه القوات قد ارسلت بعد الاجتماع. فقد كان من المقرر ان يغادروا في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، ولذلك لم تكن هناك حاجة لقوات اضافية. وحول الموضوع ذاته قال يارون ايضا، انه يبدو ان الكتائبيين دفعوا بقوة اضافية محددة، مع ان القوة الكبرى التي كانت في المطار لم ترسل الى المخيمات. ولم يشعر يارون بضرورة المراقبة لكي يحدد ما اذا كان الكتائبيون قد دفعوا بقوات اضافية ام لا، ومن جهته لم يكن هنالك مانع من ادخال قوات اضافية حتى صباح السبت (ص ٧١٥ و٧٤٧).

وكان حاضرا في الاجتماع ايضا نائب رئيس الاركان، ممثل الموساد ا، ضابط مخابرات الفرقة (الذي سجل اللقاء) وضباط اسرائيليون آخرون. وليس هناك من حاجة لتقديم تفاصيل عن افاداتهم حول هذا الموضوع لان ما قالوه يتلاءم مع ما ذكر سابقا. لكن لا بد من الاشارة هنا، حول موضوع الجرافات، الى ان ممثل الموساد اوصى رئيس الاركان بان تعطى الجرافات الى الكتائب. لكن في نهاية الاجتماع صدر قرار بتزويد الكتائب بجرافة واحدة تنزع عنها اية اشارة لجيش الدفاع الاسرائيلي. ولم تستخدم الجرافة الوحيدة واعادها الكتائبيون فورا، وهم الذين كانت لديهم جرافاتهم الخاصة التي استخدموها في المخيمات، في الليلة نفسها وفي صباح اليوم الآتي.

ويتضح من الشهادات، انه لم يقدم خلال الاجتماع اي سؤال واضح الى القادة الكتائبيين حول الشائعات او التقارير التي وصلت والمتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في المخيمات. ولم «يتبرع» قادة الكتائب، من جهتهم، بأية معلومات من هذا النوع، ولذلك لم يبحث هذا الموضوع ابدا في ذلك الاجتماع. كما ان موضوع تصرف الكتائب تجاه سكان المخيمات لم يبحث ابدا في ذلك الاجتماع، وبالتالي لم يصدر اي انتقاد او تحذير في هذا الشأن.

٤٩ ــ وفي المساء، بين الساعة السادسة والثامنة، بدأ رجال الخارجية الاسرائيلية في بيروت واسرائيل يتلقون تقارير من الممثلين الاميركيين تقول بانه تم مشاهدة الكتائبيين في المخيمات وان وجودهم هناك سيؤدي الى نتائج غير مرجوة وان هناك شكاوى من اعمال قام بها جنود اسرائيليون في مبنى مستشفى في بيروت. وباشر رجال وزارة الخارجية بدراسة الشكاوى، واتضح ان الادعاءات تجاه الجنود الاسرائيليين كانت غير صحيحة.

٥٠ ــ بعد عودة رئيس الاركان الى اسرائيل اتصل بوزير الدفاع بين الساعة الثامنة والتاسعة مساء، وتكلم معه حول زيارته الى بيروت. وحسب شهادة وزير الدفاع، فان رئيس الاركان ابلغه خلال المحادثة انه عاد من بيروت للتو وان الكتائبيين حين قاموا باعمالهم في المخيمات تعرض المسيحيون للسكان المدنيين بطريقة اكبر

مما كانت متوقعة. واستنادا الى وزير الدفاع فان رئيس الاركان استخدم عبارة بان القوات اللبنانية «ذهبت بعيدا جدا»، وان اعمالهم اوقفت بعد الظهر، وانه تم منع الدفع بقوات اضافية، واعطى الاوامر الى الكتائب بان تخرج قواتهم من المخيمات في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي. واضاف وزير الدفاع ان رئيس الاركان ذكر في اقواله ان سكانا مدنيين قد قتلوا (شهادة وزير الدفاع ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤). واستنادا الى وزير الدفاع ايضا فان محادثة رئيس الاركان معه كانت بمثابة اول تقرير يصله عن اعمال غير منتظمة يقوم بها الكتائبيون في المخيمات. اما رئيس الاركان فلم يؤكد انه ابلغ وزير الدفاع بكل ما جاء اعلاه. وبناء على اقواله، فهو ابلغ وزير الدفاع ان الكتائبيين نفذوا ما فرض عليهم وانهم توقفوا بعد ان وقعوا تحت ضغط الاميركيين وسيتركون في الساعة الخامسة صباحا. وهو لا يذكر انه ابلغ وزير الدفاع عن سلوك مخل من جانب الكتائبيين، وانه واثق من انه لم يتحدث عن مجزرة او عمليات قتل. وحين سئل رئيس الاركان عما اذا وجه اليه وزير الدفاع اسئلة خلال تلك المحادثة، اجاب انه لا يذكر (صفحة ٢٤٢). وفي شهادته الثانية، قال رئيس الاركان انه كان ممكنا ومنطقياً ان يبلغ وزير الدفاع فحوى ما سمعه من الميجر جنرال دروري رغم انه عاد وكرر انه لا يذكر كل كلمة قالها في حديثه مع وزير الدفاع (ص ١٦٨٧ ــ ١٦٨٨). وفي نهاية شهادته نفى رئيس الاركان ان تكون هناك مناقشة قد تمت عبر الهاتف مع وزير الدفاع حول عمليات قتل اكثر مما كان متوقعا (ص ١٦٩٢).

هذه المحادثة لم تسجل من قبل احد، والمتكلمان ادليا بها من خلال الذاكرة. وفي رأينا، فان افادة وزير الدفاع حول المحادثة تبدو صحيحة اكثر من افادة رئيس الاركان، وان رئيس الاركان اخبر وزير الدفاع عن سلوك الكتائبيين، وان هذا الامر قد جعل الوزير يفهم ان الكتائبيين قاموا بعمليات القتل والمجازر في المخيمات. ونحن متأكدون من رأينا في ان وزير الدفاع لم يتلق اي تقرير عن القتل في المخيمات قبل ان يتكلم معه رئيس الاركان عبر الهاتف. ولكن بعد المحادثة علم وزير الدفاع ان عمليات القتل تمت في المخيمات، كما هو واضح من محادثة لاحقة جرت بين الوزير وبين رون بن ــ يشاي التي سنتحدث عنها فيما يلي.

٥١ ــ في الرابعة من بعد ظهر الجمعة، حين كان المراسل الحربي للتلفزيون رون بن ــ يشاي، في مطار بيروت سمع من اكثر من ضابط اسرائيلي انباء عن عمليات قتل في المخيمات. والضباط لم يتكلموا نقلا عن شخص معين، انما استنادا الى ما سمعوه من الآخرين. وكذلك رأى القوات الكتائبية المؤلفة من ٥٠٠ ــ ٦٠٠ جندي في المطار. والضابط الكتائبي الذي تكلم رون بن ــ يشاي معه ابلغه ان القوات الكتائبية ذهبت الى المخيمات لقتال [الفدائيين]، وللكشف عنهم وعن مخازن السلاح في المخيمات. وردا على سؤال حول ماذا يقال لهم، اجاب الضابط الكتائبي انه تم ابلاغ رجاله بضرورة الحرص على السلوك المنضبط حتى لا يسيئوا الى سمعتهم اذا هم لم يتصرفوا كجنود من جميع الاوجه. كما سمع بن ــ يشاي عناصر كتائبية تتلفظ بعبارات التهديد للفلسطينيين، وتقوم بحركات استفزازية ضدهم، غير ان بن ــ يشاي، لم يعر ذلك اهتماما لانه شاهد هذه الظاهرة اكثر من مرة خلال الحرب. وذهب بن ــ يشاي من المطار الى بعبدا وهناك حوالي الساعة ٨,٣٠ مساء عرف من ضباط عديدين انهم سمعوا عن سكان قتلهم الكتائبيون. وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا طلب بن ــ يشاي وزير الدفاع وابلغه القصة التي تنتشر عن ان الكتائبيين قاموا باعمال غير مقبولة في المخيمات. وفي جوابه على سؤال وزير الدفاع، قال بن ــ يشاي انه عرف القصة عن اشخاص يعرفهم سمعوا القصة بانفسهم من اشخاص آخرين. ولم يكن هناك رد فعل من جانب وزير الدفاع حول هذه الكلمات (افادة رقم ١٠ الصادرة عن بن ــ يشاي وشهادة وزير الدفاع ص ٢٩٨). واستنادا الى وزير الدفاع فان ما سمعه من بن ــ يشاي لم يكن جديدا بالنسبة اليه، حيث سبق وسمع شيئا من ذلك من رئيس الاركان، وعرف ايضا انه نتيجة لذلك اوقف دخول قوات اضافية، وصدرت التعليمات للكتائب للخروج من المخيمات.

٥٢ ــ وفي ملخص لاحداث الخميس والجمعة، فان من الواجب التذكير بانه لم تعط التقارير التي وردت في هذا اليوم عن اعمال القوات الكتائبية

الى رئيس الوزراء. ويجب الاشارة الى انه مساء يوم الجمعة، صدرت نداءات عن ممثلي الولايات المتحدة يشتكون فيها من دخول القوات الكتائبية وحول النتائج التي يمكن ان تسفر عن ذلك، وكذلك عن اعمال اخرى ارتكبت في اماكن أخرى من بيروت الغربية. وقد تلقى رجال وزارة الخارجية هذه الشكاوى، وقدموا ملخصا عنها الى غرفة العمليات في وزارة الدفاع وقدمت الى وزير الدفاع للفت نظره في الساعة العاشرة مساء.

خروج الكتائبيين والاخبار عن المذبحة

٥٣ ــ الخامسة من صباح السبت، ١٩٨٢/٩/١٨ لم يكن الكتائبيون قد غادروا بعد. فما بين السادسة والنصف والسابعة من صباح ذلك اليوم قام فريق من المسلحين الكتائبيين بدخول مستشفى غزة التي تقع في آخر مخيم صبرا والتي تديرها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني. وعمد هؤلاء المسلحون الى اقتياد مجموعة من الاطباء والممرضات والعاملين في هذه المستشفى الى خارجها ومضوا بهم، تحت السلاح، عبر شارع صبرا. وقد سمعنا من ثلاثة من افراد المجموعة هم الدكتورة آنغ والدكتور موريس والممرضة هيلين سيغل بما جرى في تلك المستشفى منذ اغتيال بشير حتى صباح السبت.

وفيما كان افراد تلك المجموعة يعبرون شارع صبرا شاهدوا العديد من الجثث على جانبي الشارع، كما شاهدوا مجموعات من الناس جلوسا على جانبي الشارع في حراسة مسلحين. وشاهدوا ايضا جرافات تتحرك في شارع صبرا وتدخل ازقة المخيم. وقد وصل فريق الاطباء والممرضات مع من اقتادهم الى ساحة تقع في آخر شارع صبرا وعبروا مبنى السفارة الكويتية حيث اقتادهم حرسهم الى مبنى كانت تشغله الامم المتحدة في السابق. وهنا حقق الكتائبيون مع عدد من افراد الفريق، لكن التحقيق عاد وتوقف وأعيدت الى هؤلاء جوازات سفرهم ثم جرى اقتيادهم الى مبنى كان فيه جنود من قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. وهذا كان الموقع الامامي للقيادة. ثم، بعد فترة، اقتيد افراد الفريق من قبل جنود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى مكان آخر من بيروت الغربية حيث افرج عنهم. وقد عاد بعض هؤلاء الى المستشفى بناء على طلبهم وبعدما تسلموا من ضباط قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وثيقة تضمن لهم العبور في اتجاهها. وسنعود ثانية فيما بعد الى شهادة ثلاثة من افراد هذا الفريق.

في الساعة السادسة والنصف، عندما تحقق البريغادير جنرال يارون ان الكتائبيين لم يغادروا المخيم وجه امرا الى قائد الكتائبيين في ذلك المكان بوجوب الانسحاب من المخيم من دون تأخير، فانصاع للامر وغادرت آخر قوة كتائبية المخيم حوالي الساعة الثامنة صباحا. وعلى اثر ذلك اذيع «بلاغ» من مكبرات الصوت يدعو السكان المقيمين في المنطقة، الى الخروج والتجمع في احد الامكنة، وقد اقتيد جميع الذين خرجوا الى الملعب حيث تجمع لاجئو المخيم، فيما قامت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي بتقديم الطعام والماء اليهم. وفي غضون ذلك انتشرت الاخبار عن مجزرة المخيمات ووصل الى المنطقة العديد من الصحافيين ورجال الاعلام.

٥٤ ــ وكما شهد امامنا رئيس الاركان فان رئيس الوزراء تحدث اليه هاتفيا صباح السبت وابلغه ان الاميركيين اتصلوا به وشكوا من ان الكتائبيين دخلوا مستشفى غزة وعمدوا الى قتل المرضى والاطباء والعاملين فيها. وكان جواب رئيس الاركان انه، على حد ما يعلم، ليست هناك مستشفى باسم «غزة» في المنطقة الغربية من المدينة، لكنه سوف ينظر في الامر. وهكذا، بأمر منه، جرى تحقيق في القيادة الشمالية وفي فرع العمليات انتهى برد تلقاه ومفاده ان هناك بالفعل مستشفى اسمها «غزة»، لكن لم تحدث اعمال قتل. وهذا ما ابلغه الى رئيس الوزراء. وفي افادته الاولى، كان رئيس الاركان قد ذكر ان رئيس الوزراء اتصل به في شأن هذه القضية حوالي الساعة العاشرة قبل الظهر (صفحة ٢٤٣). في الجولة الثانية من افادته، وعندما ووجه بواقع ان رئيس الوزراء كان في الكنيس في الساعة الثامنة من صباح ذلك السبت، اليوم الاول من عيد رأس السنة [العبرية]، قال رئيس الاركان ان اول مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء جرت، على ما يبدو، في ساعة مبكرة من الصباح. هذا في حين ذكر رئيس الوزراء في افادته انه توجه الى الكنيس في ما بين الساعة الثامنة والربع والثامنة والنصف ليعود منها في ما بين الواحدة والربع والواحدة

والنصف. وقبل ان يذهب رئيس الوزراء الى الكنيس لم يجر اية محادثة مع رئيس الاركان، وأن الاميركيين لم يتصلوا به في شأن مستشفى غزة. وبالتالي، فان المكالمة في شأن مستشفى غزة التي افاد رئيس الاركان عنها (صفحة ٧٧١ ــ ٧٧٢) لم تحصل. وفي افادة وزير الدفاع جاء ان رئيس الاركان، على ما يبدو، تحدث اليه هاتفيا في ما بين الساعة التاسعة والعاشرة من صباح السبت وابلغه بأن رئيس الوزراء لفت انتباهه الى بعض الحوادث في مستشفى غزة، لكن وزير الدفاع لم يكن متأكدا من ان مثل هذه المكالمة حدثت فعلا، وهو قال انه يظن انها حصلت (صفحة ٣٠٠). اننا لا نرى حاجة للتقرير في ما خص الروايتين المتناقضتين حول مستشفى غزة. وفي افتراضنا ان التناقض ليس متعمدا، بل مرده الى خطأ في الذاكرة، وهذا امر يمكن فهمه بالنظر الى التحول الدراماتيكي في الاحداث التي جرت في تلك الايام.

٥٥ ــ في يوم السبت، تلقى وزير الدفاع المزيد من التقارير حول وقائع المجزرة. فقد سمع من المدير العام لوزارة الخارجية السيد كمحي ان السفير درايبر اتصل به قائلا ان جنود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي دخلوا بنوكا في شارع المصارف وان مجزرة ارتكبت ضد الفلسطينيين. وقد تبين ان التقرير عن دخول البنوك لم يكن صحيحا. اما في شأن الخبر عن المجزرة فقد رد وزير الدفاع على المدير العام لوزارة الخارجية، في حوالي الساعة الواحدة، ان عملية الكتائبيين اوقفت وأن دخول قوات اضافية قد منع، كما اخرجت من المخيمات جميع القوات التي كانت فيها. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، تحدث الميجور جنرال دروري الى وزير الدفاع وابلغه التقارير المتعلقة بالمجزرة مضيفا الى ذلك ان الكتائبيين غادروا المخيمات وان الصليب الاحمر ورجال الصحافة دخلوا اليها (صفحة ٤٢٨ ــ ٤٢٩، افادة الميجور جنرال دروري. في الساعة الخامسة بعد الظهر التقى الميجور جنرال دروري ممثلا عن الجيش اللبناني وأهاب به بأن يدخل الجيش اللبناني المخيمات. فرد ممثل الجيش اللبناني ان عليه ان يحصل على موافقة على خطوة كهذه. وفي ما بين الساعة ٩,٣٠ و١٠ مساء جاء الرد بأن الجيش اللبناني سيدخل المخيمات وقد تم دخوله يوم الاحد في ٨٢/٩/١٩.

٥٦ ــ بعد مغادرة الكتائبيين المخيمات قام رجال الصليب الاحمر والعديد من الصحافيين بدخولها مع آخرين. وقد ظهر ان مدنيين في تلك المخيمات، بينهم نساء واطفال تعرضوا لمجزرة خصوصا في مخيم شاتيلا. وبدا واضحا من المشاهد الماثلة ان عددا كبيرا من القتلى لم يسقط في المعارك بل قضى قتلا وان الاعمال الوحشية لم تكن قليلة. هذه المشاهد صدمت من وقع عليها وانتشرت التقارير عنها في العالم عبر وسائل الاعلام. ومع ان معظم تلك التقارير ذكرت ان المجزرة نفذت من قبل افراد كتائبيين، فقد وجهت الاتهامات فورا الى قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ودولة اسرائيل، ذلك ان دخول الكتائبيين الى المخيمات حسب التقارير التي نشرت في حينه، تم بمساعدة وموافقة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. يوم السبت وفي الايام التي تلت، امتنعت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، في قدر ما امكنها ذلك، عن دخول المخيمات خوفا من انه في حال شوهد جنود من قوات جيش الدفاع الاسرائيلي هناك ستوجه الاتهامات بأنهم اشتركوا في المجزرة. وقد جرى دفن القتلى، باشراف الصليب الاحمر. كما ان عائلات الضحايا دفنت عددا منهم.

٥٧ ــ من غير الممكن ان يحدد بدقة عدد الاشخاص الذين ذبحوا. والعدد الذي اشير اليه كان، الى حد كبير فرضيا ولا يستند الى احصاء مضبوط من قبل اشخاص يمكن الوثوق بهم. والتقدير المتدني جاء من مصادر ذات صلة بالحكومة اللبنانية او «بالقوات اللبنانية». ومع ان كتاب رئيس بعثة الصليب الاحمر الى وزير الدفاع (المستند ١٥٨) اشار الى ٣٢٨ جثة ففيه كذلك، ان هذا الرقم لا يشمل كل الجثث، اذ كما تبين، هناك العديد من العائلات دفنت قتلاها بمبادرة منها ومن دون ابلاغ الصليب الاحمر بذلك. كما ان القوات التي قامت بالعملية اخذت جثثا بآلياتها عندما غادرت شاتيلا ومن المحتمل انه كان هناك المزيد من الجثث تحت الأنقاض في المخيمات أو في القبور التي حفرها المهاجمون بالقرب من المخيمات.

وذكر الكتاب ايضا ان لدى الصليب الاحمر لائحة بـ ٣٥٩ شخصا اختفوا في بيروت الغربية في الفترة ما بين ١٨ آب (اغسطس) و٢٠ ايلول

(سبتمبر). ومعظم المفقودين اختفوا من صبرا وشاتيلا في منتصف ايلول (سبتمبر).

وحسب وثيقة من مصدر لبناني رسمي وصلت الينا، فان اجمالي عدد الضحايا الذين تم العثور على جثثهم بين ١٩٨٢/٩/١٨ و١٩٨٢/٩/٣٠ وصل الى ٤٦٠، وهذا العدد يشمل القتلى الذين احصاهم الصليب الاحمر اللبناني والصليب الاحمر الدولي والدفاع المدني اللبناني والجسم الطبي في الجيش اللبناني واقرباء للضحايا. وحسب هذا الاحصاء ان بين الضحايا الـ٤٦٠، ١٠٩ لبنانيين و٣٢٨ فلسطينيا اضافة الى ايرانيين وسوريين وآخرين من جنسيات اخرى. وحسب التفنيد أن أكثر القتلى، كما ورد في اللائحة، هم من الذكور. اما، بالنسبة الى النساء والاطفال القتلى، فهناك ٨ نساء لبنانيات و١٢ طفلا لبنانيا و٧ نساء فلسطينيات و٨ أطفال فلسطينيين. لكن التقارير التي من مصادر فلسطينية تشير الى ان عدد الاشخاص الذين قتلوا اكبر كثيرا ويصل احيانا حتى الالوف. ولتقدير عدد الضحايا يبدو اننا لا نستطيع الاعتماد على العدد الذي اشارت اليه الوثيقة التي من مصادر لبنانية ولا على العدد الذي في تلك التي من مصادر فلسطينية. وثمة صعوبة اخرى في تحديد عدد الضحايا مردها الى انه من الصعب التمييز بين ضحايا المعارك والضحايا الذين سقطوا في المجزرة. ولا نستطيع ان نسقط احتمال ان مختلف التقارير اشتملت ايضا على ضحايا المعارك قبل اغتيال بشير. ومع الاخذ في الاعتبار واقع ان رجال الصليب الاحمر احصوا اكثر من ٣٢٨ جثة فيبدو ان عدد ضحايا المجزرة ربما لم يكن يصل الى الف وليس الى الوف بالتأكيد. ووفق مصادر استخبارات جيش الدفاع الاسرائيلي فان عدد ضحايا المجزرة هو بين ٧٠٠ و٨٠٠ (شهادة مدير الاستخبارات العسكرية، ص ١٣٩ و١٤٠). وربما يكون هذا الرقم الاكثر اقترابا من الحقيقة، اذ من المستحيل تحديد متى نفذت عمليات الذبح بدقة الا ان من الواضح انها بدأت بعد وقت قصير من دخول الكتائبيين الى المخيمين واستمرت بشكل متقطع حتى اقتراب موعد خروجهم.

٥٨ ــ وفق الشهادات التي استمعنا اليها، لم يقدم اي تقرير عن المذبحة في المخيمات الى رئيس الوزراء يوم السبت، ولكن مع امكان استثناء الاحداث في مستشفى غزة التي اتخذنا موقفا منها. وقد سمع رئيس الوزراء بالمجزرة من هيئة الاذاعة البريطانية حوالي مساء السبت، فاتصل فورا برئيس الاركان ووزير الدفاع اللذين ابلغاه بان العمليات قد توقفت وبأنه تم اخراج الكتائب من المخيمين (ص ٧٧١).

٥٩ ــ وعندما انفجر هياج شعبي في اسرائيل والخارج في ضوء التقارير عن المجزرة والاتهامات بأن جيش الدفاع الاسرائيلي ورجال سعد حداد اشتركوا في المجزرة، صدرت بلاغات عدة عن جيش الدفاع الاسرائيلي ووزارة الخارجية تتضمن معلومات غير صحيحة وغير دقيقة عن الاحداث. وقد اكدت هذه البلاغات صراحة او اوحت بان دخول الكتائبيين الى المخيمين تم من دون معرفة جيش الدفاع الاسرائيلي او تنسيق معه. وفي وقت لاحق جرى تعديل هذه المعلومات غير الصحيحة وأعلن صراحة ان دخول الكتائبيين الى المخيمين تم بالتنسيق مع جيش الدفاع الاسرائيلي. وليس هناك شك في ان نشر التقارير غير الصحيحة وغير الدقيقة زاد من الشكوك في اسرائيل والحق بها الاذى.

بعد انتهاء يوم عيد رأس السنة [العبرية]، وفي الساعة ٢١,٠٠ من يوم الاحد في ١٩٨٢/٩/١٩، عقدت الحكومة اجتماعا في منزل رئيس الوزراء اشترك فيه، بالاضافة الى اعضاء الحكومة، رئيس الاركان، رئيس الموساد، مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال دروري وآخرون. وكان الموضوع الذي نوقش في ذلك الاجتماع «الاحداث في بيروت الغربية ــ قتل المدنيين في مخيم شاتيلا» (محاضر الاجتماع، المستند ١٢١). في ذلك الاجتماع قدم رئيس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس الاركان والميجر جنرال دروري تقارير عن سير الاحداث. وأكد وزير الدفاع ان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يدخل المخيمين اللذين كانا قاعدتين [للفدائيين] لان ما يهمنا كان عدم تعريض حتى ولو جندي واحد للخطر في المخيمات (ص ٥ من محاضر الاجتماع). واضاف انه في اليوم الذي تلى الدخول «عندما علمنا بما حدث هناك تدخل جيش الدفاع الاسرائيلي فورا واخرج تلك القوات» (ص ٦). ووفقا لما قاله (ص ٧) فان احدا لم يتصور ان يرتكب الكتائبيون مثل تلك الاعمال. وفي ملاحظات رئيس الاركان اكد من بين نقاط اخرى ان وزراء عديدين سألوا في اجتماعات

حكومية سابقة: «لماذا لم يشترك الكتائبيون في القتال لان هذه الحرب، بعد ذلك كله، هي حربهم». ولاحظ، ايضا، ان احدا لم يكن ليعرف مقدما كيف سيتصرف الكتائبيون، وفي رايه فان قادة الكتائبيين انفسهم لم يكونوا حتى ليعرفوا ماذا يمكن ان يحدث، ولكنهم فقدوا السيطرة على رجالهم. واضاف رئيس الاركان انه «في اللحظة التي عرفنا فيها كيف كانوا يتصرفون هناك، مارسنا كل ما أمكننا من ضغط واخرجناهم من هناك وطردناهم من القطاع كله» (ص ٩ و ١٠). وقال الميجر جنرال دروري انه حتى قبل دخول الكتائبيين الى المخيمين «جعلناهم يحلفون ليس قسما واحدا بل آلافا في ما يتعلق بعمليتهم هناك. وكانت لدينا تأكيدات منهم بان هذا النوع من الاعمال التي ارتكبت لم تكن لترتكب. وفي اللحظة التي اصبح ما حدث واضحا لدينا اوقفنا العملية وطلبنا منهم المغادرة، وقد غادروا». وتحدث الميجر جنرال دروري ايضا عن مجموعة من ١٥ شخصا بينهم اطباء، قام جيش الدفاع الاسرائيلي بانقاذهم من بين ايدي الكتائبيين وبالتالي منع حدوث مشكلة كبيرة. واعطى تفاصيل عن ندائه الى قادة الجيش اللبناني للموافقة على دخول المخيمين وعن الردود السلبية التي تلقاها منهم (ص ١٨ ــ ٢٢). وبعد ذلك تحدث رئيس الاركان مجددا، وبحسب محضر الجلسة (ص ٢٥) قال ما يأتي:

«يوم الجمعة التقيتهم حوالي الظهر في مركز قيادتهم. لم نكن قد عرفنا بعد ماذا حدث هناك. في الصباح كنا قد علمنا انهم قتلوا مدنيين، وعندها امرناهم بالخروج ولم نسمح لآخرين بالدخول. ولكنهم لم يقولوا انهم قتلوا مدنيين، كما لم يقولوا كم عدد المدنيين الذين قتلوهم. لم يقولوا اي شيء...».

وفي شهادته الثانية، شرح رئيس الاركان ذلك بكلماته: «في الصباح علمنا بأنهم قتلوا مدنيين»، مشيرا بذلك الى التقارير التي توفرت صباح السبت وليس الى التقارير التي توفرت صباح الجمعة كما يحتمل ان تعتقد (ص ١٦٦٥). والملاحظات المنقولة سابقا ليست واضحة، وهي متفاوتة. نحن نقبل توضيح رئيس الاركان، من انه لم يكن يشير الى تقارير في حوزته يوم الجمعة، بل الى تقارير وصلت صباح السبت. وهذا التفسير لملاحظات رئيس الاركان يتلاءم مع بياناته الاخرى في هذا القسم من اقواله.

ملاحظات متعددة قدمت في ذلك الاجتماع من قبل رئيس الوزراء، الذي افتتح الجلسة بعرض عام شكا فيه من الاتهامات، التي لا اساس لها في رأيه، الموجهة ضد اسرائيل. واشترك العديد من الوزراء في المناقشة. وردا على ملاحظة من الوزير موداعي جاء فيها ان رئيس الوزراء تحدث عن «حماية الارواح» كواحد من اهداف الدخول الى بيروت الغربية، اعلن رئيس الوزراء (ص ٧٣، المستند ١٢١):

«تلك كانت نيتنا الخالصة والحقيقية. في تلك الليلة تحدثت ايضا عن ذلك مع رئيس الاركان، وقلت له ان علينا الاستيلاء على مواقع بالتحديد تسمح لنا بحماية المسلمين من انتقام الكتائبيين. واستطيع ان افترض انهم بعد اغتيال بشير، قائدهم المحبوب، سيلجأون الى الانتقام من المسلمين».

وعلى هذا علق الوزير هامر بالقول «اذا كنا نشك في انهم قد يلجأون الى القتل، فكان علينا ان نفكر قبل ان نسمح لهم بالدخول».

وكان رد رئيس الوزراء: «لقد مرت بضعة ايام. على ماذا تعترض؟ في الليل قلت، ينبغي منع ذلك».

وعندما لفت انتباه رئيس الوزراء في اثناء الادلاء بشهادته الى هذه الاشارات، بانه في ليلة اتخاذ قرار دخول بيروت الغربية تحدث الى رئيس الاركان حول هدف «حماية المسلمين من انتقام الكتائب» ــ اكد انه قال ذلك برغم انه لم يكن يعرف في ذلك الوقت، ان الكتائب سيدخلون المخيمات (صفحة ٧٦٤).

وفي اجتماع الحكومة يوم ٨٢/٩/١٩ لم يرد رئيس الاركان على الملاحظات اعلاه التي ادلى بها رئيس الوزراء، ولم ينفها. وفي الشهادة الثانية لرئيس الاركان قال انه في الحوار بينه وبين رئيس الوزراء في الليلة نفسها، يمكن ان يكون رئيس الوزراء قد قال «انه يجب ان لا يكون هناك شغب... يجب ان لا يعبروا او يهجروا او يقوموا بأمور مماثلة... عبور من جانب الى آخر. الا ان رئيس الوزراء لم يعط تفصيلات اكبر (صفحة ١٦٩٠). وبما ان هذا الحوار الليلي لم يسجل فانه من الصعب الاعتماد على ذاكرة المشاركين في الحوار بالنسبة الى دقة ما قالوه لا يمكن ان نحدد بالتأكيد ما الذي قاله رئيس

الوزراء في ذلك الوقت، ما عدا حقيقة انه اشار الى ان احد اهداف الدخول كانت تجنب وقوع شغب. وصدر عن الاجتماع قرار باصدار بيان يعبر عن القلق العميق والالم للاصابات التي حلت بالسكان المدنيين على يد وحدة لبنانية دخلت الى مخيم للاجئين «يقع في مكان بعيد عن موقع لجيش الدفاع الاسرائيلي». واضاف القرار «وفور معرفة ما حل في مخيم شاتيلا، قام جيش الدفاع الاسرائيلي بوضع حد لقتل المدنيين الابرياء، واجبر الوحدة اللبنانية على ترك المخيم». واكد القرار على ان الاتهامات الموجهة الى جيش الدفاع الاسرائيلي بمسؤوليته عن المأساة الانسانية في مخيم شاتيلا لها طبيعة «تشهير دموي ضد الدولة اليهودية وحكومتها»، ولا أساس لها، «والحكومة ترفض هذه الاتهامات باشمئزاز». واشار مشروع البيان ايضا الى ان تدخل جيش الدفاع الاسرائيلي ادى الى تجنب حصول خسائر اكبر وانه اكتشف ان [الفدائيين] خرقوا اتفاق اخلاء بيروت بابقائهم الفي [فدائي] وكميات كبيرة، من الاسلحة في بيروت. وينتهي القرار بما يلي «لا أحد يستطيع تقديم المواعظ لنا في القيم الاخلاقية او احترام الروح البشرية التي على اساسها انشأنا وسنواصل تنشئة اجيال المقاتلين في اسرائيل».

٦١ ــ ان الغضب الذي ظهر اثر المجزرة، والاتهامات المتعددة التي وجهت جعلت المهتمين بالامر يوردون الايضاحات ويستخلصون المعلومات. وصدر توضيح من هذا النوع عن رئيس الاركان (المستند ٢٣٩) وعن مكتب مدير الاستخبارات العسكرية (المستند ٢٩ من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢). وتقول محصلة تقرير الاستخبارات العسكرية «انه يظهر من فحص استعادي ان تقرير الهاتف... مصدره في شائعة تستند الى شعور داخلي بان ضابط الاستخبارات «أ» كان يسترق السمع وانه هو نفسه كان غير قادر على التحقق من الشائعة بنتيجة فحوصاته واستنادا الى التقارير التي تلقاها...». البرقية المعنية هي الملحق «أ» للمستند ٢٩ الذي اشير اليه سابقا. ومما قيل سابقا يبدو واضحا انها لم تكن مستندة الى «شعور داخلي». هذا التقرير التحقيقي يحتوي على اخطاء اخرى، سوف نشير لها عندما نصل الى مناقشة مسؤولية السيد أ. دوداني. وصدر توضيح اكثر تفصيلا عن اجتماع لكبار القادة شارك فيه رئيس الاركان. ومحضر هذا الاجتماع قدم الينا (المستند ١٤٢). في هذا الاجتماع قال رئيس الاركان، من بين ما قاله، انه سبق دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى لبنان، وقوع اعمال وحشية في انحاء ذلك البلد. وبما انه بعد دخول جيش الدفاع الاسرائيلي «لم يرتكب الكتائب اي تجاوز رسمي، ولم يفعلوا أي شيء يشير الى خطر من جانبهم». وبدوا له (لرئيس الاركان) على انهم جيش منظم ومنضبط. وشدد رئيس الاركان في اقواله ايضا على الضغوط الصادرة عن عوامل اخرى من أجل اشراك الكتائب في العمليات العسكرية. وروى الميجور جنرال دروري تسلسل الاحداث من وجهة نظره. والتي كانت بشكل عام متناسبة مع ما اورده في شهادته امامنا. لقد قال انه اراد اصلا ان يدخل الى المخيمات جيش الدفاع الاسرائيلي او الجيش اللبناني، وانه لم يتفق في الراي مع الاعتبارات التي ادت الى القرار المتعلق بدخول الكتائبيين، وسئل الميجور جنرال دروري من قبل احد المشاركين: لماذا كانت ثمة حاجة الى جرافة، فرد على ذلك بقوله انه كانت هناك خطة لدى الادارة اللبنانية ومن ضمنها الكتائبيين والجيش اللبناني، لتدمير كافة المباني غير الشرعية، ومنها مبان كانت مشادة داخل المخيمات. وقدم البريغادير جنرال يارون سردا للاحداث، فقال انه عندما ابلغ بموافقة القيادة على دخول المسيحيين الى مخيمات اللاجئين، لم يبد اي اعتراض او تحفظ بل كان راضيا تماما، لانه كان واضحا تماما له ان المخيم يحتوي على العديد من [الفدائيين] وان الكتيبة وقعت تحت نيرانهم الثقيلة. واكد البريغادير جنرال يارون انه حذر الكتائبيين من ايذاء المدنيين والنساء والاطفال والعجائز او اي شخص رافعا يديه، وابلغهم بان عليهم فقط تطهير المخيمات من [الفدائيين] وان يذهب المدنيون الى منطقة المدينة الرياضية. وقال انه حتى صباح يوم السبت لم يعرف ما الذي كان يجري وانه حتى عندما رأى مجموعة من الاطباء والمرضين لم يخبروه، هم ايضا، اي شيء عن اعمال الذبح. وبعد مناظرة طويلة هادئة رد يارون على ملاحظات المشاركين بالقول (صفحة ٨٥ ــ ٨٧، المستند ٢٤١): «الخطأ كما اراه هو خطأ كل واحد، الجهاز كله اظهر عدم حساسية، اني اتكلم الآن عن الجهاز

العسكري. انا لا اتكلم عن الجهاز السياسي. الجهاز كله يبدي عدم حساسية...

«في هذه النقطة كل واحد اظهر عدم حساسية وعفة وبساطة. لا شيء آخر. وهكذا لقد بدأتم بسؤالي، ماذا شعرت تماما في داخلك يوم الجمعة... لقد شعرت انني لست على ما يرام. لقد قبلت ذلك. لقد شعرت بخزي كيف يمكن لقائد فرقة ـــ واعتقد ان هذا يتعلق بقائد فرقة وما فوق ـــ كيف يمكن لقائد فرقة في الميدان ان لا يعرف ان ٣٠٠ او ٤٠٠ او ٥٠٠ او الف لا اعرف كم، يقتلون هنا؟ اذا كان كذلك دعوه يذهب. كيف يمكن ان يحدث مثل هذا الامر؟ لكن لماذا لم يعرف؟ لماذا كان غافلا؟ لهذا السبب لم يعرف ولهذا السبب لم يوقف ذلك... المهم اني احمل نفسي كل التوبيخ.

«انني اسلم هنا من على هذا المنبر باننا كنا جميعا عديمي الحساسية. وهذا كل شيء».

وفي استنتاج لملاحظاته اكد رئيس الاركان انه لو زود جيش الدفاع الاسرائيلي الكتائبيين بالدعم المدرع والمدفعي الذي طلبوه لكان عددا اكبر من الناس قد قتل (ص ١٢١).

وفي ١٩٨٢/٩/٢٨ عقد اجتماع لكبار القادة مع وزير الدفاع، الذي سرد الاحداث من وجهة نظره. وكانت ملاحظاته في الاجتماع مطابقة لما قاله في شهادته. واعرب العديد من كبار ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي عن آرائهم في هذا الاجتماع (المستند ٢٤٢).

(ج) المسؤولية عن المذبحة

٦٢ ـــ سوف نعالج في هذا القسم من التقرير موضوع المسؤولية عن المذبحة من موقعين: اولا من موقع المسؤولية المباشرة، اي من قام فعليا بارتكاب المذبحة. ومن ثم سوف ندرس مشكلة المسؤولية غير المباشرة الى الحد الذي يمس به ذلك باسرائيل او بأولئك الذين تصرفوا باسمها.

١ ـــ المسؤولية المباشرة

٦٣ ـــ في ضوء الوصف السابق للاحداث، فان جميع الوقائع تشير الى ان المذبحة قد ارتكبت من قبل الكتائبيين بين زمن دخولهم الى المخيمين يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، في الساعة السادسة مساء، ومغادرتهم يوم السبت ١٩٨٢/٩/١٨، في حوالي الثامنة صباحا. ولقد وجد الضحايا في الاماكن التي كان يسيطر عليها الكتائبيون في الفترة الزمنية المشار اليها اعلاه. ولم يشاهد اي من الشهود اية قوة عسكرية اخرى ما عدا الكتائبيين في منطقة المخيمين خلال فترة الدخول الى هذه المنطقة او الخروج منها حيث ارتكبت المجزرة. وكان المخيمان مطوقين من كل الجهات. جيش الدفاع الاسرائيلي كان يطوقها من ثلاث جهات، بينما من الجهة الرابعة هناك الخط الذي كان يفصل بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية وكان تحت سيطرة الكتائبيين. وكانت قوة من الجيش اللبناني تخيم بالقرب من نقطة الدخول الى المخيمات، ولم يشاهد رجالها اية قوة عسكرية غير الكتائبيين تدخل الى المخيمات. ويمكن القول بشكل مؤكد انه لم تدخل المخيمات في الوقت المشار اليه اية قوة عسكرية غير القوات الكتائبية.

٦٤ ـــ كما قلنا فلقد استمعنا الى شهادات من طبيبين وممرضة كانوا يعملون في مستشفى غزة، الذي كان يديره الفلسطينيون ولخدمتهم. لا توجد اية اسباب للاشتباه بان ايا من هؤلاء الشهود يشعر بتعاطف خاص مع اسرائيل. وانه من الواضح بالنسبة لنا، استنادا الى اختيارهم ذلك المكان للعمل ومن انطباعنا حول ظهورهم امامنا، انهم يتعاطفون مع الفلسطينيين وهمهم تقديم خدمة للفلسطينيين الذين يحتاجون المساعدة. ومن خلال شهادات هؤلاء فانه من الواضح ان القوة العسكرية المسلحة التي اخرجتهم من المستشفى صباح السبت وجلبتهم الى المبنى الذي كان تابعا في السابق للامم المتحدة، كانت وحدة كتائبية. الشاهدة السيدة سيغل تحدثت فعلا عن زيارة الى المستشفى تمت في السابعة من صباح الجمعة، وقام بها رجلان بثياب مدنية وتكلما مع العاملين فيها باللغة الالمانية. وقد ألمحت الى امكانية ان يكونا من اليهود الشرقيين. غير ان هذا الافتراض لا اساس له في الواقع، ويمكن اعادته الى تحيز الشاهدة. قالت السيدة سيغل ان هذين الرجلين يشبهان العرب (ص ٤٩٩ ـــ ٥٠٠). من الواضح ان هذين الرجلين لا ينتميان الى قوة مسلحة دخلت المخيمات في ذلك الوقت. الطبيبان انغ وموريس لم يشاهدا اية قوة عسكرية اخرى غير الكتائبيين الذين قدموا انفسهم كجنود في قوة لبنانية. كما شاهدت الدكتورة انغ جنودا يحملون شارة كتب

عليها .M.P باللون الاحمر. هناك دليل على ان بعض الوحدات الكتائبية التي جاءت الى المخيمات كانت تحمل اشارة كتب عليها حرفا .M.P وعلى طول الطريق التي جاء عبرها الكتائبيون الى المخيمات وجدت اشارات طرق وقد رسم عليها الحرفان .M.P. ومن اجل ان نكون متأكدين فان الدكتور موريس لم يقل بشكل محدد بان الرجال المسلحين الذين جاءوا الى المستشفى كانوا كتائبيين، لكنه وصف بزاتهم التي كانت تحمل كتابات عربية، كما سمعهم وهم يتكلمون العربية فيما بينهم. كما تكلموا الفرنسية مع احد موظفي المستشفى. الدكتور موريس لا يقرأ العربية، غير ان السيدة سيغل، التي تقرأ العربية، شهدت بان الكتابة العربية هي تلك التي تشير الى الكتائبيين. وهكذا فان شهادة هؤلاء الشهود الثلاثة تبين ان القوة العسكرية الوحيدة التي شوهدت في المنطقة كانت كتائبية. ويمكننا استخلاص استنتاج مشابه من اعلان الصحافي النروجي جون هاربو (المستند رقم ٦٢).

٦٥ — في خلال الاحداث، وبعدها، سرت شائعات ان أشخاصا تابعين للرائد سعد حداد كانوا يرتكبون مجزرة او يشاركون في ارتكابها. لم نجد اي اساس من الصحة لهذه الشائعات. وقد قدم ضابط الارتباط بين جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الرائد حداد، شهادة بانه لم تعبر نهر الاولي في ذلك الاسبوع اية وحدة تابعة لحداد. لا نملك اي سبب للشك في هذه الشهادة. وكما سبق لنا واشرنا فان العلاقات بين الكتائبيين وقوات الرائد حداد كانت ضعيفة، وان الخلافات كانت موجودة بين هاتين القوتين. لاجل هذا السبب ايضا، ليس من المعتقد ان قوة من جيش الرائد حداد شاركت في عمليات عسكرية قام بها الكتائبيون في المخيمات، كما لا يوجد اي اشارة الى وجود هذا التعاون. وعلى الرغم من ان ثلاثة اشخاص من جنوب لبنان، اثنان منهما ينتميان الى الحرس المدني في جنوب لبنان، كانوا في بيروت الغربية بعد ظهر يوم الجمعة ووقعوا بين ناري جيش الدفاع الاسرائيلي وميليشيا جنبلاط حيث قتل احدهم في هذا الاشتباك، فان هذا لم يحصل في منطقة المخيمات. ولقد بين التحقيق ان ثلاثتهم جاؤوا الى بيروت في زيارة خاصة. لا يوجد اي دليل في هذه الحادثة على ان رجال حداد كانوا في المكان حيث ارتكبت المجزرة. ويمكننا بالتالي ان نؤكد على انه لم تشارك اي وحدة تابعة لحداد في العملية الكتائبية في المخيمات او في المذابح.

ليس من المستبعد بأن الشائعات حول مشاركة رجال حداد في المجزرة تعود في اصولها إلى حقيقة قدوم الرائد حداد إلى مطار بيروت يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧. من خلال شهادة ضابط ارتباط جيش الدفاع الاسرائيلي مع قوات الرائد حداد ومن شهادة الرائد حداد، يتضح أن زيارة حداد لضواحي بيروت والمناطق المجاورة لها لا علاقة لها بالأحداث التي جرت في المخيمين. فلقد وصل الرائد حداد الى مطار بيروت بحوامة تابعة للقوات الجوية في الثامنة والنصف من صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٧. وكان الهدف من هذه الزيارة هو تقديم التعازي لعائلة الجميل في بكفيا. وفي المطار كان بانتظاره ثلاث عربات مع أفراد من حرسه كانوا قد قدموا في ذلك الصباح من جنوب لبنان. ولقد التحقت بهم في الطريق سيارة جيب مع ثلاثة من القياديين في قوات حداد، الذين جاؤوا هم الآخرين لتقديم التعازي. قدم الرائد حداد ومرافقيه التعازي في بكفيا، ثم عادوا لأسباب أمنية، عن طريق أخرى ووصلوا إلى النقطة حيث تلتقي طريق بكفيا بالطريق الساحلي. ومن هناك ذهب الرائد حداد برفقة ثمانية من رجاله الى جونيه لزيارة اقرباء لهم. ومن جونيه، وبعد زيارة أقربائه، عاد الرائد حداد في بعد ظهر اليوم نفسه إلى منزله في جنوب لبنان. ومن هناك اتصل في المساء بضابط الارتباط الاسرائيلي المذكور اعلاه.

جرت تلميحات إلى اشتراك رجال حداد في المجازر على أساس ما ذكره بعض الناجين من سماعهم للهجة جنوبية، كما اشاروا إلى أن بعض المهاجمين كانوا يحملون اسماء إسلامية. وهذا ايضا لا يشكل دليلا ملموسا، إذ أنه يوجد في صفوف القوات الكتائبية بعض المسلمين الشيعة، وإن لم يكونوا عديدين. كما انضم إليها ايضا اشخاص كانوا قد فروا من جنوب لبنان.

لا نستطيع أن نحكم حول امكانية — على الرغم من عدم وجود أي دليل على هذا ايضا — أن يكون احد رجال الرائد حداد الذي كان يقوم بزيارة إلى بيروت خلال هذه الفترة، تسلل إلى المخيمين خاصة خلال الفترة الفاصلة بين خروج الكتائبيين ودخول الجيش اللبناني، وقام بارتكاب أعمال غير قانونية.

ولكن حتى لو حصل هذا، لا يمكن وضع المسؤولية سواء المباشرة أو غير المباشرة على عاتق قادة قوات الرائد حداد.

٦٦ ــ ألقيت تلميحات هنا وهناك، وحتى اتهامات، تقول أن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي كانوا في المخيمين خلال فترة ارتكاب المذبحة. لا شك لدينا أن هذه الافتراضات لا أساس لها من الصحة كليا، وتتضمن تشهيرا لا أساس له. أحد الشهود السيد فرنكلين بيرس لامب، من الولايات المتحدة، ابلغنا عن حقيقة العثور يوم ١٩٨٢/٩/٢٢ على بطاقة هوية مدنية وعلى سلسلة تحمل الرقم العسكري تخص جنديا اسرائيليا يدعى بني حاييم بن يوسف المولود ١٩٦١/٧/٩، وقد وجدت في مخيم شاتيلا. على اثر هذه الشهادة جرى التحقيق في هذه التفاصيل، ووجد ان جنديا يحمل هذا الاسم كان في المستشفى بعد أن أجرى عملية على أثر إصابته بجروح خلال دخول بيروت الغربية. وقد قدم هذا الجندي إفادة في مستشفى تل هاشومير. وبرز من خلال ملاحظاته أنه جندي في الكتيبة، وصل إلى بيروت يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وحدته لم تتحرك أبعد من مخيم شاتيلا واطلقت عليها النار. اصيب وبدات السترة الواقية التي كان يلبسها في الاشتعال. وقام ممرض بقطع السترة بالمقص ورماها على جانب الطريق، لأنها كانت تحتوي على قنابل من الممكن أن تنفجر. وفي جيب السترة كانت وثائق شخصية تعود إلى هذا الجندي، الذي تم اخلاؤه على نقالة وأخذ بطائرة هليكوبتر إلى مستشفى رمبام. في المعالجة الاولية وجد أن ذراعه الأيسر كان مبتورا، كما أصيب بجروح في قدميه وفي وركه الأيسر. من الواضح أنه لم يكن داخل المخيمين على الاطلاق. وأكدت هذه الأقوال الشهادة التي قدمها الممرض أمير هاشاروني (بيان ١١٧). ويبدو أن الذي وجد الوثائق على جانب الطريق قام بإدخالها إلى المخيم، حيث تم إكتشافها. إن إكتشاف هذه الوثائق التي تعود لأحد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في المخيم لا تشير إلى وجود جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في المخيم خلال إرتكاب المجزرة.

كما أن السيد لامب شهد، ليس استنادا إلى معرفة شخصية، ولكن استنادا إلى ما سمعه من الآخرين، أن القنابل العنقودية كانت موضوعة تحت الجثث التي وجدت في المخيمين كي تكون، كما يبدو، كاشراك مغفلة. وبالاستناد إلى أقواله فإن جيش الدفاع الاسرائيلي استخدم القنابل العنقودية خلال قصف المخيمات. هذه القنابل تنفجر بسرعة، ولا بد من أن يمتلك من يستخدمها حذرا خاصا. ويمكن استخدام هذه القنابل كاشراك مغفلة في حالة وجود اشخاص متدربين بشكل خاص على ذلك. ولقد أثار لامب السؤال حول امتلاك الكتائبيين أو رجال سعد حداد، في حال وجودهم في المخيمين، لمهارات استخدام هذه القنابل كاشراك مغفلة. ويستنتج من هذا السؤال أن القنابل جرى وضعها تحت الجثث من قبل اشخاص من جيش الدفاع الاسرائيلي. هذا الافتراض لا أساس له كليا. فلامب لا يمتلك اية معرفة شخصية حول تشريك هذه القنابل. ومن المستبعد جدا ان نرى في هذا المقطع من شهادة السيد لامب اية اشارة ملموسة إلى المشاركة المباشرة لأي من أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي، في المجزرة التي ارتكبت في المخيمين.

٦٧ ــ على إثر المذبحة نفى قادة الكتائب، في مقابلات مختلفة في وسائل الاعلام، انهم قاموا بارتكاب المذبحة. ويوم الأحد ١٩٨٢/٩/١٩، التقى رئيس الاركان يرافقه الميجر جنرال أمير دروري بقادة الكتائب، وسجل ممثل عن الموساد وكان حاضرا الاجتماع، ملاحظات حوله (المستند ١٩٩). وقد أبلغ رئيس الاركان قادة الكتائب بانه قادم من المخيمات، وقد قيل أن مذبحة جرت هناك. وأنه من أجل مستقبلهم يجب ان يعترفوا بارتكابهم الأفعال هذه، وأن عليهم تقديم تفسير للمسألة، وإلا فإنه لن يكون لهم أي مستقبل في لبنان. وكانت ردة فعلهم بانه إذا قال رئيس الأركان بأن عليهم ان يقوموا بذلك فإنهم سيقومون به. وكون رئيس الأركان الانطباع بأنهم كانوا مرتبكين وانه من الممكن أن لا يكونوا على علم بما جرى في المخيمات وانهم لم يكونوا يملكون السيطرة على رجالهم هناك (شهادة رئيس الأركان، ص ٢٥١). وحتى بعد ذلك الاجتماع، فلقد تابع رؤساء الكتائب في ظهورهم العلني نفي اية علاقة بالمجزرة. وهذا النفي هو غير صحيح بشكل واضح.

٦٨ ــ لقد قدمت جدالات واتهامات بأن رجال جيش الدفاع الاسرائيلي حتى وإن كانوا لم يريقوا الدماء في المذبحة، فإن دخول الكتائبيين إلى

المخيمين تم مع المعرفة المسبقة بأن مذبحة سترتكب ومع النية الأكيدة بأنها يجب أن تحدث. وبناء عليه فإن جميع من مكنوا الكتائبيين من الدخول إلى المخيمين يجب اعتبارهم متواطئين مع اعمال الذبح ويشاركون في ذلك بتحمل مسؤولية مباشرة. هذه الاتهامات هي ايضا لا اساس لها من الصحة. لا شك لدينا أنه لا وجود لمؤامرة (Conspiracy) أو مكيدة تمت بين أي شخص من المراتب الاسرائيلية السياسية أو من المراتب العسكرية في جيش الدفاع الاسرائيلي وبين الكتائبيين بهدف ارتكاب الأعمال الوحشية في المخيمين. لقد اتخذ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمين بهدف منع خسائر جديدة لجيش الدفاع الاسرائيلي، بعد أن تكبد مئات القتلى في حرب لبنان خلال بضعة أشهر، ومراعاة لضغط الرأي العام في اسرائيل الذي كان غاضبا، لأن الكتائبيين، الذين كانوا يحصدون ثمار الحرب، لم يكونوا يشاركون فيها. وكذلك بهدف الاستفادة من خدمة الكتائبيين المهنية، ومهاراتهم في التعرف على[الفدائيين] واكتشاف مخابىء الأسلحة. لم تكن هنالك اية نية من قبل أي عنصر اسرائيلي لايذاء السكان غير المقاتلين في المخيمين. وخلال حرب لبنان، وخاصة خلال حصار بيروت الغربية، تكبد السكان المدنيون خسائر، حيث كان هناك كهول ونساء وأطفال من بين الخسائر. ولكن هذا يعود إلى الأعمال الحربية التي توقع الضحايا حتى بين أولئك الذين لا يحاربون. وقبل دخولهم إلى المخيمين، وحتى بعد ذلك، طلب الكتائبيون من جيش الدفاع الاسرائيلي دعما من نيران المدفعية والدبابات، غير أن رئيس الاركان رفض هذا الطلب، بهدف عدم إصابة المدنيين. ولقد حدث فعلا أن وجهت نيران دبابات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى مصادر النار داخل المخيمين، لكن هذا كان ردا على النار الموجهة ضد جيش الدفاع الاسرائيلي من داخل المخيمات. إننا نؤكد على ان إدخال الكتائبيين إلى المخيمين لم يكن يتضمن نية من قبل أي من الذين يعملون باسم اسرائيل على إيذاء السكان غير المقاتلين، وأن الاحداث التي تلت لم تكن تحمل تشجيع او موافقة احد من المراتب السياسية أو المدنية التي كانت فاعلة في ما يتعلق بدخول الكتائبيين إلى المخيمين.

٦٩ ـــ لقد زعم ان الأعمال الوحشية التي تم ارتكابها في المخيمين كانت مرئية من السطح الامامي لمركز القيادة، وانها كانت قابلة لأن تعرف من خلال الأصوات المنبعثة من المخيمين، وأن قادة جيش الدفاع الاسرائيلي الكبار الذين كانوا على سطح مركز القيادة المتقدم ليومين متتالين، لا بد وأن يكونوا قد رأوا أو سمعوا ماذا كان يجري في المخيمين. لقد سبق لنا وقررنا أعلاه، أن الأحداث في المخيمين، في المنطقة التي دخلها الكتائبيون لم تكن مرئية من سطح مركز القيادة المتقدم. كذلك تم ايضاح انه لم تصل إلى ذلك المكان أصوات تشير إلى احتمال إرتكاب مذبحة في المخيمين. لقد وصلت فعلا بعض المعلومات إلى ضباط في مركز القيادة المتقدم ـــ وسنعالجها في مكان آخر من هذا التقرير ـــ لكن من على سطح مركز القيادة الامامي فإنهم لم يروا أعمال الكتائبيين ولم يسمعوا اية أصوات تشير إلى ان مذبحة كانت تحدث.

وهنا يجب أن نضيف أن مجموعة الأطباء والممرضين الذين التقوا ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي صباح السبت، وفي وقت بات واضحا بالنسبة إليهم انهم صاروا خارج الخطر، فإنهم لم يشيروا إلى حصول مذبحة في المخيمات. وعندما سئل الشهود من هذه المجموعة عن سبب عدم تبليغهم ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي حول المذبحة، اجابوا بأنهم لم يكونوا على علم بها. إن حقيقة كون الأطباء والمرضين الذين كانوا في مستشفى غزة ـــ التي هي قريبة من مكان الحادث وحيث جاء من المخيمات جرحى العمليات القتالية والناس الخائفون ـــ لم يعرفوا عن المذبحة، بل عن احداث معزولة حول إصابات رأوها بأنفسهم، يظهر ايضاً، ان الذين كانوا على مقربة من المخيمين، ولم يكونوا في داخلهما، لم يكونوا لأنفسهم انطباعا، من خلال ما رأوه او سمعوه. ان مذبحة ترتكب بحق مئات الناس كانت تجري هناك كذلك حال أفراد وحدة من الجيش اللبناني كانت متمركزة بالقرب من مداخل المخيمين، الذين لم يعرفوا شيئا عن المذبحة حتى تم خروج الكتائبيين.

٧٠ ـــ استنتاجنا اذن هو ان المسؤولية المباشرة لأعمال الذبح المرتكبة، تقع على القوات الكتائبية. لم يقدم لنا أي دليل على أن الكتائبيين تلقوا اوامر صريحة من قائدهم بارتكاب أعمال الذبح. لكن من الواضح أن القوات التي دخلت المنطقة كانت مشبعة كراهية ضد الفلسطينيين، على

إثر الأعمال الوحشية والاصابات البالغة التي ارتكبها الفلسطينيون ضد المسيحيين خلال الحرب الاهلية. واضيفت إليها رغبة في الانتقام على إثر اغتيال قائد الكتائبيين المحبوب بشير، ومقتل بعض عشرات من الكتائبيين، قبل يومين من دخولهم إلى المخيمين. لقد تمت الموافقة على تنفيذ عمليات الذبح في المكان، في إجابات القائدين اللذين وجهت إليهما الأسئلة في الاذاعة كما أشرنا أعلاه.

٢ ــ المسؤولية غير المباشرة:

٧١ ــ قبل أن نناقش جوهر مسألة المسؤولية المباشرة لاسرائيل أو لأولئك الذين عملوا طبقا لاوامرها نرى أن من الضروري التعامل مع الاعتراضات التي صدرت في مناسبات مختلفة والتي تعتبر انه إذا انتفت مسؤولية اسرائيل المباشرة عن الأعمال الوحشية، أي إذا تأكد أن دماء من قتلوا لم ترق على أيدي جنود جيش الدفاع الاسرائيلي أو أن الآخرين العاملين طبقاً لاوامر الدولة لم يشاركوا في الأعمال الوحشية، فلن يعود هناك مجال لمزيد من المناقشة حول موضوع المسؤولية غير المباشرة. والحجة هنا هي انه يجب عدم تحميل اسرائيل اعمال قتل ارتكبت خارج حدودها من قبل اعضاء في الطائفة المسيحية ضد الفلسطينيين في البلد نفسه أو ضد مسلمين يقطنون في منطقة المخيمات. ويمكن إيجاد بعض الصدى لهذا الطرح في بيانات قيلت في اجتماع الحكومة في ١٩٨٢/٩/١٩ وفي أخرى اذاعتها على الملا مصادر مختلفة.

إننا لا نستطيع قبول هذا الموقف. فإذا أصبح واضحا بالفعل أن الذين قرروا إدخال الكتائبيين إلى المخيمات كان يجب أن يتنبأوا ــ من خلال المعلومات الموضوعة بتصرفهم والأشياء التي هناك معرفة مشتركة بها ــ بوجود خطر مجزرة، ولم يتخذوا أية خطوات كان يمكن ان تزيل هذا الخطر، او على الاقل، ان تخفف إلى حد كبير من احتمال وقوع اعمال قتل من هذا النوع، فإن هؤلاء الذين اتخذوا القرارات وأولئك الذين نفذوها يتحملون مسؤولية غير مباشرة عما حدث، وإن لم يكن في نيتهم أن يحدث هذا واقتصر عملهم على تجاهل الخطر المتوقع. ويتحمل مثل هذه المسؤولية غير المباشرة ايضا اولئك الذين علموا بالقرار. فلقد كان من واجبهم بحكم مواقعهم ومناصبهم أن ينبهوا إلى الخطر، لكنهم لم يؤدوا هذا الواجب. وليس من الممكن ايضا ان يعفى من هذه المسؤولية غير المباشرة الاشخاص الذين لم يسارعوا، عندما تلقوا التقارير الاولية عما كان يجري في المخيمات، الى الحؤول دون استمرار أعمال الكتائبيين ولم يفعلوا أي شيء، في اطار صلاحياتهم، لوقفها.

ليس من مهامنا كلجنة تحقيق أن نضع أساسا قانونيا محددا لمثل هذه المسؤولية غير المباشرة. قد لا تكون قضية المسؤولية واضحة من وجهة النظر القانونية بالنظر إلى عدم وضوح الوضع الشرعي لدولة اسرائيل وقواتها على الأراضي اللبنانية. فإذا اعتبر أن بيروت الغربية كانت ايام الأحداث ارضا محتلة، ونحن لم نحدد أن هذا هو الواقع من وجهة النظر القانونية، فمن واجب المحتل اذن طبقا لقواعد واعراف القانون الدولي العام، ان يبذل كل ما في وسعه لضمان خير وأمن العامة. وحتى لو كانت القواعد القانونية هذه باطلة بالنظر إلى الوضع الذي كانت تمر فيه الحكومة الاسرائيلية والقوات العاملة بناء على تعليماتها في فترة الأحداث تلك، فإنه يبقى من غير الممكن تجاهل مسألة المسؤولية غير المباشرة، طالما ان الواجبات الملقاة على كل امة متحضرة والقواعد الأخلاقية المقبولة من الشعوب المتحضرة مازالت سائدة. ويمكن ايجاد أساس لمثل هذه المسؤولية في نظرة أجدادنا والتي عبر عنها في أشياء قيلت عن المعنى الأخلاقي للجزء من التوراة المتعلق «بالعجلة المكسورة العنق» (في سفر تثنية الاشتراع، الاصحاح ٢١). قيل في سفر تثنية الاشتراع (٦:٢١ ـ ٧) أن جميع شيوخ تلك المدينة القريبين من القتيل الذي لم يعرف من قتله «يغسلون أيديهم على العجلة المكسورة العنق في الوادي ويصرخون ويقولون أيدينا لم تسفك هذا الدم وأعيننا لم تبصر».

ويقول الحاخام يهوشواع بن ليفي عن هذا المقطع (التلمود): «تظهر ضرورة العجلة المكسورة العنق إذا اخذنا بعين الاعتبار قصور الروح فقط، كما قيل: «أيدينا لم تسفك هذا الدم». ولكن هل يمكن أن يدخل في عقولنا أن شيوخ المحكمة هم سفكة دماء. المعنى هو أن [الرجل الذي وجد قتيلا] لم يأتي إلينا طلبا للمساعدة ولكننا طردناه، لم نره وتركناه يذهب دون

مواكبة...». (ويفسر راشي المواكبة بأنها تعني مجموعة يمكن أن ترافقه. سفورنو، وهو مفسر ينتمي إلى فترة لاحقة، يقول في تفسيره لسفر التثنية، والاشتراع: «من المفترض أن لا يكون هنـاك مشاهـدون، إذ لو كان هنـاك مشاهـدون لاحتجوا وصرخوا»).

يجب ان لا ننسى، عندما نتعاطى مع موضوع المسؤولية غير المباشرة، ان اليهود في مختلف اراضي المنفى، وكذلك في أرض ــ اسرائيل، عندما كانوا تحت الحكم الأجنبي، عانوا من مذابح ارتكبتهـا ضدهم عصـابات مختلفـة، وانـه من الواضح أن خطر قيام اعمال شغب ضدهم، في الكثير من الاصقاع، ما يزال قائما. وكان اليهود يعتبرون دائما، أن مسؤولية مثل هذه الجرائم، لا تقع فقط على كاهل من ارتكبها، وانما ايضا، على اولئـك الذين كانـوا مسـؤولين عن الامن والنظام العام، وكان بامكانهم الحؤول دون وقوع الاضطرابات، لكنهم لم يقوموا بواجباتهم في ذلك المجال. صحيح أن النظم في العديد من البلدان، وبينها بعض البلدان المستنيرة، تجنبت مثل هذه المسؤولية في اكثر من مناسبة، ولم تنشىء لجان تحقيق، لدراسة مسألة المسؤولية غير المباشرة، كتلك التي نتحدث عنها. غير أن تطور النـظم الاخلاقية بين الناس في العالم، يتطلب أن يكون المقترب من هذه المسـألة عامـا، وأن توضـع المسؤولية، ليس فقط على المنفذين، ولكن أيضا على أولئك الذين كانوا يستطيعون، وكان عليهم أن يمنعوا ارتكاب هذه الأفعال التي يجب إدانتها.

٧٢ ــ نود أن نشير هنا، إلى اننا لن نقوم على الاطلاق بمعالجة مسألة المسؤولية غير المباشرة التي تتحملها عناصر أخرى غير دولة اسرائيل. علينا أن نقر بأن مسؤولية غير مباشرة كهذه تقع على الجيش اللبناني أو على الحكومة اللبنانية، التي كان هذا الجيش يخضع لأوامرهـا. فعلى الرغم من إلحـاح الميجر جنـرال دروري، في محـادثات مـع قـادة الجيش اللبنـاني، فـإنهم لم يـوافقـو على طلب اسـرائيـل الدخـول إلى المخيمـات قبل الكتـائبيين أو بدلاً عنهم، حتى ١٩٨٢/٨/١٩. يجب أن نشير ايضا إلى انـه خـلال اجتماعـات عقدت مـع ممثلي الولايـات المتحدة، في الأيام الحرجة، طالب ممثل اسرائيل بأن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها مع لبنان من أجل أن يقوم الجيش اللبناني بمهمة حفظ السلامة العامة والنظام، في بيروت الغربية. غير أن هذه الطلبات كما يبدو، لم تكن لها اية نتيجة. كذلك قد تثار إدعاءات تتعلق بالسحب السريع للقوة المتعددة الجنسيات، من قبل البلدان التي كانت لها قواتها في المكـان حتى بعد أن تم انسحاب[الفدائيين]. كذلك لن نناقش مسألة متى علمت العنـاصر الاخـرى إلى جانب العنـاصر الاسرائيلية بالمذبحة أو لا، وهل فعلت كل ما كان باستطاعتهـا لإيقاف المـذبحة، أو على الأقـل، لايصال التقارير التي كانت بحوزتها إلى العناصر الاسرائيلية وغيرها. لا نجد أن مهمتنا تتضمن مناقشة هذه المسائل، التي ربما، يجب ايضاحها في إطار آخر. وسوف نناقش فقط مسألة مسؤولية اسرائيل غير المباشرة، عارفين أن في حال تأكيد هذه المسؤولية، فإنها لا تقع على عاتق اسرائيل وحدها.

٧٣ ــ من المفيد أن نناقش هنا مسألة هل أن اللوم يمكن أن يـوجه في مـا يتعلق بالأعمـال الوحشية المرتكبة في المخيمين، إلى أولئك الذين اتخذوا قرار الدخول إلى بيروت الغربية، وحول إشراك الكتائبيين في الأعمـال المرتبـطة بهذا الدخول.

وكما قيل أعلاه، فإن قـرار الدخول إلى بيروت الغربية اتخذ خلال محادثـة بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع في ليلة ١٤ ــ ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. لا يمكن الاعتراض على أنهما قررا هذا العمل وحدهما من دون دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتمـاع. في تلك الليلة نفسها، حصل وضع طارىء وخاص يمكن أن يبرر عملا مباشرا وملموسا من أجل منع الوصول الى حالة بدت غير مرغوب بها أو حتى خطيرة من وجهة النظر الاسرائيلية. هناك منطق كبير في الافتراض الذي يقول بأنه لولا دخول وحدات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغـربية، فـإن حالة من الفـوضى الكاملة، ومعـارك بين مختلف القوى المسلحة كان يمكن أن تحدث، وأن عدد الضحايا كان يمكن ان يكون اكبر بكثير مما هو عليه. فالقوة العسكـرية الاسـرائيلية كـانت القوة الحقيقيـة الوحيدة الموجودة والتي كان بامكانها السيطرة على بيروت الغربية من أجل الحفاظ على السلام

ومنع العودة إلى الأعمال العدوانية بين مختلف الميليشيات والطوائف. كان بإمكان الجيش اللبناني أن يقوم بمهمة في مخيمات اللاجئين، لكنه لم يكن، في ذلك الوقت، يملك القوة لفرض النظام على بيروت الغربية بأسرها في ظل هذه الظروف. ويمكن الافتراض بأنه لولا دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية فإن العديد من الأعمال الوحشية كان يمكن لها أن ترتكب في غياب أية سلطة حقيقية، ويمكن عندها للراي العام العالمي أن يلقي المسؤولية على اسرائيل لأنها امتنعت عن العمل.

٧٤ ــ رئيس الوزراء ووزير الدفاع فسرا مسألة مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت الغربية، بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥. إننا لا نستطيع قبول هذا المنطق. وعلى الرغم من ان المناقشات في اجتماع ١٩٨٢/٦/١٥ (المستند ٣٥) حول خطة جيش الدفاع الاسرائيلي بعدم دخول بيروت، اشارت إلى قيام الكتائبيين بهذا العمل بدعم من جيش الدفاع الاسرائيلي، فان الحالة عندها كانت مختلفة كليا عن تلك التي انبثقت فجأة. فخلال مناقشة ١٩٨٢/٦/١٥، كان [الفدائيون] والقوات السورية ما يزالون في بيروت الغربية. كما ان الصورة العسكرية بأسرها كانت مختلفة عن تلك التي نشأت بعد ان تمت مغادرتهم وبعد اغتيال بشير. على أية حال، حتى وإن كانت المشاركة الكتائبية لم تتم استنادا إلى القرار الرسمي لمجلس الوزراء في ١٩٨٢/٦/١٥. فإننا لم نجد سببا لاثارة اعتراضات على هذه المشاركة، في الظروف التي استجدت بعد اغتيال بشير. اننا نود أن نؤكد أننا نتكلم الآن عن المشاركة الكتائبية في ما يتعلق بدخول بيروت الغربية، وليس عن الدور الذي كان مقدرا لهم أن يلعبوه في المخيمات.

إن المطالبة الاسرائيلية بالمشاركة الكتائبية في القتال، كانت عامة ومفهومة، وكانت هنالك، إلى حد ما، أسباب سياسية وكذلك عسكرية لهذه المشاركة. إن السؤال العام حول العلاقة مع الكتائبيين وإقامة التعاون معهم هو سؤال سياسي بارز، ويمكن أن ينشأ حوله خلاف مشروع في الرأي والنظرة. ولا نجد أي مبرر لكي نجزم بأن قرار هذه المشاركة كان غير مبرر، أو أنه كان من الضروري عدم اتخاذه.

٧٥ ــ لكن، مسألة تسويغ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات في الظروف المستجدة، هي مسألة أخرى. من خلال وصف الأحداث، المبين أعلاه. فمن الواضح، من خلال الشهادات المقدمة إلينا، إن القرار اتخذ من قبل وزير الدفاع بالتعاون مع رئيس الاركان، وأن رئيس الوزراء لم يعلم به قبل جلسة مجلس الوزراء التي عقدت مساء ١٩٨٢/٩/١٦. سوف نترك لقسم آخر من هذا التقرير، الذي سيعالج المسؤوليات الشخصية لأولئك الذين وجهت إليهم الملاحظات بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، مناقشة مسألة وقوع مسؤولية شخصية على عاتق وزير الدفاع أو رئيس الأركان بالنسبة لما حدث بعد ذلك في المخيمين على اثر قرار إدخال الكتائبيين إلى هناك. وسنناقش هنا هل أنه كان من الممكن التنبؤ بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمين، حيث يصبحون مسيطرين على المنطقة التي يقيم فيها المدنيون الفلسطينيون، سوف يقود إلى مذبحة، كما حدث فعلاً.

إن قادة الحكم في اسرائيل، وقادة جيش الدفاع الاسرائيلي، الذين استمعنا الى شهاداتهم، كانوا في أغلب الأحيان، جازمين في نظرتهم بأن ما حدث في المخيمين كان غير متوقع من جهة طبيعة الكارثة. وتم التشديد في الشهادات والحجج التي قدمت إلينا على أن هذه المسألة، يجب أن لا تناقش في ضوء الادراك المتأخر، بل علينا أن نكون حريصين في حكمنا من دون أن نأخذ في الاعتبار ما جرى فعلا. إننا نقر، بأننا مطالبون بحذر خاص كي لا نقع في فخ الادراك المتأخر. غير أن الحذر لا يعفينا من واجب دراسة ما إذا كان الأشخاص الذين يفكرون ويتصرفون بشكل عقلاني كانوا ملزمين، عندما اتخذ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات، أن يروا مسبقا، نتيجة المعلومات التي يمتلكها كل فرد منهم ونتيجة المعرفة العامة، بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمات كان يحمل مخاطر مذبحة، وأن لا وجود لاحتمال ضئيل بأنها لن تحصل بالفعل. في هذه المرحلة من النقاش، لن نتوقف كي نتفحص المعلومات الخاصة التي يمتلكها الاشخاص الذين ارسلت إليهم الملاحظات بناء على المادة ١٥ (أ) من القانون. لكنا سنتفحص المعرفة التي يملكها كل من لديه بعض الخبرة في موضوع

لبنان.

وفي نظرنا، فإن على كل من يملك القدرة على فعل شيء بالنسبة للأحداث في لبنان أن يشعر بالخشية من حدوث مذبحة في المخيمات، إذا كان لقوات الكتائب المسلحة أن تدخل إليها من دون مراقبة صارمة وفعالة عليها من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي. وكل من يعنيهم الأمر كانوا يدركون ان اخلاقيات القتال بين المجموعات المتقاتلة المختلفة في لبنان تختلف عما هي عليه لدى جيش الدفاع الاسرائيلي، وأن المتقاتلين في لبنان يقللون من قيمة الحياة البشرية إلى حد ابعد مما هو ضروري ومقبول في الحروب بين الشعوب المتمدنة، وأن مذابح مختلفة ضد السكان غير المقاتلين قد ارتكبت بصورة واسعة في لبنان منذ العام ١٩٧٥. وكان معروفا جيدا أن الكتائبيين يضمرون عداء عميقا للفلسطينيين وينظرون اليهم كمصدر لجميع الاضطرابات التي ضربت لبنان في خلال اعوام الحرب الاهلية. كما أن واقع كون الكتائبيين لم يتجاوزوا في عمليات معينة نفذت تحت رقابة صارمة من جيش الدفاع الاسرائيلي، السلوك الانضباطي لا يشكل بحد ذاته دليلا على أن موقفهم تجاه السكان الفلسطينيين قد تغير، أو أن تبدلا حدث في مخططاتهم، التي لم يبذلوا جهدا لاخفائها، تجاه الفلسطينيين. وقد أضيفت إلى هذه الخلفية لموقف الكتائبيين من الفلسطينيين الصدمة العميقة التي ولدها موت بشير ومجموعة من الكتائبيين في انفجار الأشرفية، والشعور بالانتقام الذي أثاره هذا الحادث حتى من دون معرفة هوية المهاجمين.

٧٦ ــ أكدت الشهادات المكتوبة والشفهية التي قدمت إلينا أن معظم الخبراء الذين أطلعت اللجنة على ملاحظاتهم، سواء من رجال الاستخبارات العسكرية أو الموساد، أعربوا عن اعتقادهم بأنه في مثل الحالة التي كانت قائمة عندما اتخذ القرار بالسماح للكتائبيين بدخول المخيمات لم يكن ممكنا توقع انهم سيرتكبون مجزرة أو ان احتمالات ذلك في مطلق الأحوال كانت قليلة. وانهم في ما لو سئلوا عن رأيهم في ذلك الوقت لم يكونوا ليعترضوا على القرار. لسنا على استعداد لتعليق أية اهمية على هذه البيانات، وليس ضروريا أن يكون ذلك بسبب دحض الحقيقة لهذا التقييم. وانطباعنا أن ملاحظات الخبراء في هذا الشأن تأثرت إلى حد ما برغبة كل واحد منهم في تبرير عمله، أو لأن هؤلاء الخبراء قد فشلوا في إثارة اي اعتراض على دخول الكتائبيين إلى المخيمات عندما علموا بذلك. وعلى النقيض من مفهوم هؤلاء الخبراء فقد كانت هناك حالات حذر فيها رجال آخرون من فروع أخرى في جيش الدفاع الاسرائيلي أو من خارج الاطار الحكومي، فور علمهم بدخول الكتائبيين إلى المخيمات وفي مناسبة سابقة عندما نوقش دور الكتائبيين في الحرب، من خطر حدوث مجزرة كبيرة وكذلك من أن الكتائبيين سيستغلون اية فرصة تسنح لهم للانتقام من الفلسطينيين.

وهكذا، على سبيل المثال، أعلن ضابط الاستخبارات ج (اسمه يظهر في القسم ١ من الملحق ب)، وهو رئيس فرع في الاستخبارات العسكرية/ الأبحاث أن موضوع الايذاء المحتمل من قبل الكتائبيين للسكان الفلسطينيين قد برز مرات عدة في المناقشات الداخلية (البيان الرقم ١٧٦). وبشكل مماثل فعندما علم ضابط الاستخبارات أ يوم الخميس، في اجتماع ايضاحي لضباط الاستخبارات، أن الكتائبيين دخلوا المخيمات قال حتى قبل أن يصل التقرير عن مقتل ٣٠٠ شخص أنه كان على اقتناع بأن الدخول سيؤدي إلى مجزرة لسكان مخيمات اللاجئين. وفي اجتماع عمل عقد في الساعة السابعة مساء بين الميجر جنرال دروري وضابط الاتصال مع الجيش اللبناني في مقر القيادة الشمالية، تبلغ الضابط من الميجر جنرال دروري أن الكتائبيين على وشك دخول مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين. وكان رد فعله أن ذلك حل جيد، ولكن يجب أخذ الاحتياط لعدم اقترافهم أعمال القتل (البيان الرقم ٤ وشهادة الميجر جنرال دروري، ص ٤٠٢ ــ ٤٠٣). وفي بيانه، يشير الكابتن ناحوم مناحيم إلى أنه في اجتماع عقده مع وزير الدفاع في ١٩٨٢/٩/١٢ قام بإبلاغ وزير الدفاع برأيه القائم على اساس خبرة واسعة وعلى دراسة أجراها حول التوترات بين الطوائف في لبنان، وهو أن مذبحة «رهيبة» قد تحدث إذا فشلت اسرائيل في تهدئة التوترات بين الطوائف المختلفة (البيان الرقم ١٦١، ص ٤). سوف نشير هنا إلى مقالات الصحف التي تعلن توقعها لحدوث اعمال شاذة من قبل المحاربين المسيحيين. (مقال

منشور في صحيفة «بمحانية» في ١٩٨٢/٩/١، بيان رقم ٢٤ لكاتب المقال، المراسل العسكري للصحيفة المذكورة السيد ينون شنكار)، وأن مخيمات اللاجئين في بيروت معرضة لأحداث تتجاوز ما حدث في تل الزعتر (مقال في صحيفة فرنسية تصدر في بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٠ الملحق ببيان رقم ٧٦ للصحافي السيد شتراوس). لا نعلم ما إذا كان مضمون هذه المقالات قد وصل إلى صانعي القرار المتعلق بعملية الكتائبيين في بيروت الغربية، أو لأولئك الذين نفذوا هذا القرار. نشير إلى هذه المقالات، علما بأن هناك مؤشرات إلى أنه حتى قبل اغتيال بشير لم يكن احتمال ارتكاب الكتائبيين لمذبحة في المخيمات شيئا سريا.

٧٧ — إننا لا نقول بأن قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمين كان يجب أن لا يحدث في جميع الظروف وليس له مبرر. هناك اعتبارات جدية لصالح قرار كهذا. وحول هذه المسألة فإننا سنكرر ما سبق لنا وذكرناه عن وجود رغبة مفهومة لمنع حصول خسائر في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي في معركة جزافية داخل منطقة مبنية. وقد كان الطلب إلى الكتائبيين للمشاركة في معركة هي بالنسبة إليهم بداية جيدة للاستيلاء على السلطة واستعادة استقلال لبنان، مبررا. وان الكتائبيين كانوا أكثر خبرة من جيش الدفاع الاسرائيلي في كشف [الفدائيين]والتعرف إليهم.

هذه اعتبارات لها وزنها، حتى ولو كان صانعو القرار ومنفذوه واعين لأخطار قيام الكتائبيين بإيذاء السكان المدنيين. غير أنهم مع ذلك، وبعد أن أخذوا جميع الظروف بعين الاعتبار، قرروا ارسال الكتائبيين إلى المخيمين بعد أن اتخذوا جميع الخطوات الضرورية لمنع الأذى عن السكان المدنيين. من الممكن أن لا يكون هناك مكان لتوجيه النقد إليهم، حتى بعد أن ظهر بأن القرار سبب نتائج غير مرغوبة ونتج عنه الأذى. غير أنه، في هذا الحادث، لم تجر دراسة جميع الاعتبارات وتشعباتها. وهكذا فإن الأوامر الملائمة لم تصدر إلى منفذي القرارات، كما أن تنفيذ الاجراءات المطلوبة لم يتم بانتباه ملائم. وهنا تقع اسس وضع مسؤولية غير مباشرة على هؤلاء الأشخاص الذين، في نظرنا، لم يتمموا الواجبات الملقاة على عاتقهم.

٧٨ — نلخص هذا الفصل كي نؤكد أن الأعمال الوحشية في مخيمات اللاجئين ارتكبت من قبل أعضاء في الكتائب، وأنه لا تقع أية مسؤولية مباشرة اطلاقا على اسرائيل أو على أولئك الذين تصرفوا باسمها. في الوقت نفسه، من الواضح، مما قلناه أعلاه، أن القرار حول دخول الكتائبيين إلى مخيمات اللاجئين اتخذ دون اعتبار للمخاطر، التي كان على المقررين والمنفذين توقعها كاحتمال، بأن الكتائبيين قد يرتكبون مذابح ومجازر ضد سكان المخيمات، وبدون تفحص وسائل منع هذا الخطر. كما أنه من الواضح، من خلال تطور الأحداث، أنه عندما راحت تصل التقارير حول أعمال الكتائبيين في المخيمات، لم تؤخذ هذه التقارير بانتباه معقول، ولم تستخلص النتائج الصحيحة منها، ولم تتخذ إجراءات فورية وسريعة للجم الكتائبيين وإنهاء أعمالهم. وهذا يعكس أيضا مسؤولية اسرائيل غير المباشرة عن الذي جرى في مخيمات اللاجئين.

سوف نناقش مسؤوليات أولئك الذين تصرفوا بالنيابة عن اسرائيل وباسمها في الفصول التالية.

(د) مسؤولية المراتب السياسية

٧٩ — من بين الذين تلقوا ملاحظات أرسلتها اللجنة طبقا للمادة ١٥ (أ) من قانون لجان التحقيق كان هناك رئيس الوزراء ووزيران آخران. وفي هذه المسألة لم يكن هناك تمييز بين وزراء الحكومة والموظفين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين. واتبعنا هذا الأسلوب لأننا نرى، من حيث المبدأ، أنه يجب أن لا يكون هناك تفريق بين وزراء الحكومة وبين الأشخاص الآخرين الذين اتهموا بالمسؤولية الشخصية عن أعمال وأخطاء غير مقصودة، في ما يتعلق بالمسؤولية الشخصية. ونرغب في أن نشير إلى أن أحداً من المحامين المعتمدين الذين مثلوا أمامنا لم يثر أي نقاش حول اختلاف وضع وزراء الحكومة في التحقيقات التي جرت أمامنا عن وضع الآخرين. وفي رأينا، أن أي إدعاء يدعو إلى تمييز من هذا النوع، متعذر الدفاع عنه تماما. وسوف نبحث هذه الحجة لاحقا، بالرغم من انها لم تثر ضمن مداولات اللجنة بل خارجها.

في تقرير «لجنة تحقيق — حرب يوم الغفران» التي ستعرف فيما يلي باسم: (لجنة اغرانات)،

بحث موضوع المسؤولية الشخصية للنظام الحكومي في الفقرة ٣٠ من التقرير الجزئي. ومن المناسب أن نسجل ما ذكر فيه، طالما اننا نعتقد أنه يعكس جوهر التوجه الصحيح، من منطلق عام وشرعي في مشكلة المسؤولية الشخصية للنظام السياسي. يقول التقرير الجزئي للجنة اغرانات (الفقرة ٣٠).

«في خلال بحث مسؤولية الوزراء عن عمل او عن الفشل في عمل شاركوا فيه في الواقع او على المستوى الشخصي، فإننا مضطرون لاعلان أننا نعتبر أنفسنا احرارا في اعطاء استنتاجات، على قاعدة نتائج تحقيقنا القضائي، متعلقة فقط بالمسؤولية المباشرة. ولا نرى أن مهمتنا هي الاعراب عن راي يدل ضمنا على مسؤولية برلمانية.

«في الواقع أنه في اسرائيل كما في انكلترا — من حيث ترامى إلينا — المبدأ السائد أن عضو الوزارة مسؤول أمام البرلمان بالنسبة لكافة الاعمال الحكومية ضمن جهاز وزارته، حتى ولو لم يكن على علم بها أو بجانب منها. ومع ذلك، وبرغم أنه واضح أن هذا المبدأ يجعله مجبرا على إبلاغ اعضاء البرلمان بشأن هذه الأعمال ومن ضمنها الاخطاء والفشل، ومجبر على الرد على الأسئلة البرلمانية، والدفاع عن الأعمال أو الابلاغ عما جرى عمله من أجل تصحيح الأخطاء. وحتى التجربة الانكليزية اظهرت أن التقاليد لم تحدد أي شيء متعلق بمسألة أي حالات من هذا النوع تتطلب منه الاستقالة من منصبه الوزاري. وهذا يتفاوت حسب الظروف من قضية إلى اخرى. والسبب الرئيسي لذلك هو أن مسألة الاستقالة المحتملة لعضو الوزارة في حالات من هذا النوع هي بالضرورة مسألة سياسية محضة. وهكذا فإننا نعتقد أن هذه مسألة يجب علينا أن لا نتعامل معها...».

وفي سياق تقريرها الجزئي، بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣١ من التقرير الجزئي) بمسألة «المسؤولية الشخصية المباشرة لوزير الدفاع»، وتصل إلى نتيجة «انه وفق قواعد التصرف المعقول المطلوب ممن يشغل وظيفة وزير الدفاع، لم يكن الوزير ملزما باصدار تعليمات حول اجراءات حذر اضافية أو غيرها...». كذلك بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣٢ من التقرير الجزئي) في «المسؤولية الشخصية المباشرة لرئيس الوزراء وتصل إلى استنتاج بانه لا يجب اتهامه بأية مسؤولية بالنسبة لأعماله عشية حرب يوم الغفران والفترة التي تلتها».

من هذا يبدو واضحا أن لجنة اغرانات لم تتجنب بأية طريقة التعامل مع مسألة المسؤولية الشخصية لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين. وفي ما يتعلق بمسؤولية من هذا النوع لم تفرق بين الوزراء والاشخاص الآخرين الذين حققت بأعمالهم. ولم تبحث لجنة اغرانات في مسؤولية الوزير عن التقصير والفشل في الجهاز الذي يرأسه والتي لا يتهم فيها باية مسؤولية شخصية. وليس من الضروري في هذا التقرير التعامل مع مسألة مسؤولية وزير في فشل جهازه بأمور لا يلام شخصيا عليها، ويجب أن لا نعرب عن أي رأي بشأنها.

٨٠ — لقد اعلن بأن مسألة تقييم الوزير لا تخدم موضوع تحقيق اللجنة، حسب قانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ — ١٩٦٨، بالرغم من أن المسألة لم تكن في اطار مشاورات اللجنة وكذلك لأن تقييم الوزير هو تقييم سياسي، وليست هناك قواعد تتطلب تقييمات من هذا النوع، وهكذا فإن المرء لا يمكنه تقديم تقييمات من هذا النوع لتفحصها. إننا نرفض وجهة النظر هذه. إنها أمر لا أساس له من الصحة من وجهتي النظر القانونية والعامة. ومن وجهة النظر القانونية، أنها لقاعدة معروفة جدا وصادقت المحكمة العليا عليها مرات متعددة، بجلستها كمحكمة عدل عليا، على أن اي تقييم للسلطات العامة ومن ضمنها الوزراء، هو أمر من ضمن صلاحيات المحكمة العليا للتدقيق فيه وتفحصه. لقد قامت المحاكم مرارا بعدم اعتماد اعتبارات غير مضمونة ولا أساس لها واعتباطية وغير منطقية وغير ناضجة.

وفي خلال تفحص الاعتبارات التي استخدمت كأساس لقرارات لم تفرق المحكمة ابدا بين التزامات الوزراء وغيرهم من الموظفين الحكوميين. وفي الحقيقة فإنه لا يوجد قانون صارم أو سريع ينص على أن اي سلطة حكومية يجب أن تصل إلى قرارها على قاعدة من الاعتبارات المنطقية والصحيحة بعد تفحص كل الامور الموضوعة امامها بطريقة مناسبة، إلا أن المحاكم لم تتجنب فرض التزامات من هذا النوع

على كل السلطات الحكومية. وهذا ليس له تأثير على مبدأ أن المحكمة لا يمكنها استبدال تقييمات السلطة الحكومية بتقييماتها، ولا تتدخل في السياسة التي تخطها السلطة لنفسها.

وهذه كلها دلائل على اسباب رفض وجهة النظر التي سبق الاشارة إليها، خصوصا عندما تكون المسألة التي يجري بحثها هي مناقشات لجنة التحقيق التي يتوجب أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط المنطلقات القانونية ولكن أيضا الأحداث الأساسية، ونواحيها العامة والأخلاقية. إن حقيقة غياب أي قانون صريح متعلق بالقضايا المختلفة لا يؤدي إلى استثناء شخص تعتبر أعماله موضع تدقيق من قبل لجنة التحقيق، من تقديم الحساب، تجاه العامة، على أعمال أو تقصير يستنتج منها انعدام الاهتمام الكافي بمهامه، أو عن أعمال نفذت بتسرع واهمال وقلة ادراك وعدم رؤية المتوقع. ولا يمكن لأي لجنة تحقيق أن تقوم بعملها بشكل كامل ومناسب إذا لم تقم بتدقيق كهذا، في إطار اختصاصها، وإزاء أي شخص تكون أعماله أو فشله تحت التدقيق، بصرف النظر عن موقعه ومنصبه الحكومي.

وفي نهاية الأمر، وفيما يتعلق بالمسؤولية الشخصية، لن نجري أي تمييز بين المراتب السياسية واية مراتب أخرى.

(هـ) المسؤولية الشخصية

٨١ ــ انسجاما مع القرار الذي أصدرته اللجنة في ١٩٨٢/١١/٢٤، أرسلت ملاحظات إلى تسعة أشخاص آخذة بالاعتبار الأذى الذي سيتعرضون له من التحقيق ونتائجه، وذلك استنادا الى المادة ١٥ (أ) من قانون لجان التحقيق لعام ١٩٦٨. وسنقدم الآن بالبحث في مسألة كل من هؤلاء الذين تلقوا هذه الملاحظات.

(١) رئيس الوزراء، السيد مناحيم بيغن

تنص الملاحظة التي ارسلت إلى رئيس الوزراء السيد مناحيم بيغن على أنه قد يتعرض للأذى إذا قررت اللجنة «أن رئيس الوزراء لم يقيم بالشكل المناسب الدور الذي يمكن ان تلعبه القوات اللبنانية عقب دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، وتجاهل خطر أعمال الانتقام والاعمال الدموية التي ارتكبتها هذه القوات بحق السكان في مخيمات اللاجئين».

وكان رد رئيس الوزراء على أنه في المحادثات بينه وبين وزير الدفاع التي اتخذ فيها قرار دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية وفي المحادثات التي أجراها مع رئيس الأركان في خلال الليلة ما بين ١٩٨٢/٩/١٤ و١٩٨٢/٩/١٥، لم يقل أي شيء عن عملية محتملة تقوم بها القوات اللبنانية.

وشهد رئيس الوزراء بأنه لم يسمع عن اتفاق مع الكتائبيين على أن يدخلوا المخيمات إلا في اجتماع الحكومة في ١٩٨٢/٩/١٦، وحتى ذلك الوقت لم يرد أي شيء عن دور الكتائبيين ومشاركتهم في العمليات في بيروت، في كافة الحوارات التي أجراها مع وزير الدفاع ورئيس الاركان. وحسب اقواله، وبما انه لم يجر التطرق إلى هذه المسألة في التقارير التي تلقاها من وزير الدفاع ورئيس الأركان، فإنه لم يقدم اية أسئلة بشأنها. إن إشارات رئيس الوزراء في هذا الشأن منسجمة مع شهادتي وزير الدفاع ورئيس الأركان ومع الوثائق المتعلقة بمضامين الحوارات مع رئيس الوزراء. لقد وصفنا سابقاً الحوارات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع من على سطح مركز القيادة المتقدم في صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٥. وبحسب ما ورد في الشهادة والملاحظات عن هذه الحوارات، فإن مسألة الكتائبيين، لم يشر إليها في أي من تلك الحوارات على الاطلاق. وفي حوار آخر بين وزير الدفاع ورئيس الوزراء يوم الأربعاء في الساعة السادسة مساء لم يذكر أي شيء عن مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت. كذلك في يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ عندما تحدث وزير الدفاع هاتفيا مع رئيس الوزراء وذلك في أثناء المناقشات في مكتب وزير الدفاع، لم يقل وزير الدفاع أي شيء بشأن الكتائبيين. واستنادا إلى مضمون الحوار المسجل في المستند ٢٧، كان تقريره لرئيس الوزراء متفائلا، وأبلغه بأن القتال انتهى وان جيش الدفاع الاسرائيلي سيطر على النقاط الرئيسية، وكل شيء انتهى. وكانت الاشارة الوحيدة إلى المخيمات في الحوار هي أنها طوقت.

ويمكننا أن نعجب من كون مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت الغربية والمهمة الموكولة إليهم «بتطهير» المخيمات، بدت غير مهمة إلى حد كبير،

حتى أن وزير الدفاع لم يطلع رئيس الوزراء عليها ولم يأخذ موافقته على القرار. على كل حال فإن هذه المسألة لا تحمل رئيس الوزراء أية مسؤولية. وما كان واضحا هو أن رئيس الوزراء لم يكن طرفاً في قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات، وأنه لم يتلق أية أنباء حول القرار حتى اجتماع الحكومة في مساء يوم ١٦/٩/١٩٨٢.

إننا لا نعتقد أن علينا أن نكون نقديين تجاه رئيس الوزراء، لأنه لم يأخذ المبادرة ويهتم بتفاصيل عملية الدخول إلى بيروت الغربية ولم يكتشف من خلال أسئلته أن الكتائبيين يشاركون في العملية. إن مهمات رئيس الوزراء عديدة ومتنوعة، ويستطيع الاعتماد على التقارير المتفائلة والمهدئة التي أوردها وزير الدفاع بأن العملية تسير من دون عقبات وعلى أفضل وجه.

لقد أوردنا سابقا مقاطع من إشارات وردت في اجتماع الوزارة في ١٦/٩/١٩٨٢ وعلم من خلالها رئيس الوزراء أن الكتائبيين بدأوا في ذلك المساء بعملية عسكرية في المخيمات. ولم يبد رئيس الوزراء لا في ذلك الاجتماع ولا في الاجتماعات التي تلت، أية معارضة أو اعتراض على دخول الكتائبيين إلى المخيمات. كذلك فإنه لم يرد على إشارات نائب رئيس الوزراء ليفي، التي وردت فيها تحذيرات من الخطر المتوقع من دخول الكتائبيين إلى المخيمات. وحسب شهادة رئيس الوزراء «لم يكن أحد مقتنعا بأن مثل هذه الجرائم يمكن أن ترتكب... ببساطة لم يفترض أحد منا، لا وزير ولا أي شخص آخر من المشاركين وقوع مثل هذا الشيء...» (صفحة ٧٦٧). ولم يعلق رئيس الوزراء أهمية على ملاحظات ليفي لأن الأخير لم يطلب إجراء مناقشة أو تصويت على ملاحظاته. وكان رئيس الوزراء مشغولا بصياغة بيان الاجتماع ولهذا السبب ايضا لم يعر أهمية لملاحظات ليفي.

لقد قلنا في السابق أننا عندما ناقشنا مسألة المسؤولية غير المباشرة كانت وجهة نظرنا بسبب أمور معروفة من الجميع انه كان يجب أن يتم الانتباه إلى خطر وقوع مذبحة، في حال دخول الكتائبيين إلى المخيمات من دون اتخاذ إجراءات لتجنب قيامهم بأعمال كهذه. إننا غير قادرين على القبول بملاحظات رئيس الوزراء بأنه كان غير قلق تماما من مخاطر كهذه. وحسب ما قاله هو نفسه، فقد أبلغ رئيس الأركان في الليلة ما بين ١٤ و١٥ أيلول ١٩٨٢ في أثناء توضيح قرار احتلال جيش الدفاع الاسرائيلي لمواقع في بيروت الغربية، أن هذا القرار اتخذ «بهدف حماية المسلمين من انتقام الكتائبيين». وكان باستطاعته أن يفترض انه بعد اغتيال بشير القائد الكتائبي المحبوب، فإن الكتائبيين قد ينتقمون من [الفدائيين]. لقد كان رئيس الوزراء على علم بالمجازر المتبادلة التي ارتكبت في لبنان في خلال الحرب الأهلية، وبحقد الكتائبيين على الفلسطينيين، الذين يحملهم الكتائبيون مسؤولية كل ما حل ببلدهم. لقد أعرب رئيس الوزراء ايضا عن أن هدف دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية هو تجنب سفك الدماء، وذلك من خلال اجتماعه بالسفير درايبر في ١٥/٩/١٩٨٢. إننا على استعداد لنصدق أن رئيس الوزراء كان مشغولا بصياغة البيان، وأنه لم يعط أهمية لملاحظات الوزير ليفي التي صدرت على إثر مناقشات ومراجعات طويلة. إلا أنه حسب ما لاحظنا سابقا بالنسبة لاحتمالات حصول مذابح، فإننا لا نستطيع قبول موقف رئيس الوزراء بأن أحدا لم يتصور أن ما حصل كان ممكنا، وما تبع ذلك من ملاحظاته بأن أحدا لم يتوقع هذا الاحتمال عندما اتخذ قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات.

وكما لاحظنا، فإن رئيس الوزراء سمع للمرة الأولى عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات بعد حوالي ٣٦ ساعة من اتخاذ القرار بهذا الشأن، ولم يعلم بهذا القرار إلا في اجتماع الحكومة. وعندما سمع بدخول الكتائبيين إلى المخيمات، كانت العملية قد بدأت. واستنادا إلى التقارير المتفائلة التي تلقاها رئيس الوزراء من وزير الدفاع ورئيس الأركان، فإن رئيس الوزراء كان متوجبا عليه الافتراض في ذلك الوقت أن كل العمليات في بيروت قد استكملت على أكمل وجه. إننا نعتقد انه في ظروف كهذه، لم يكن رئيس الوزراء مجبرا على معارضة دخول الكتائبيين إلى المخيمات أو أن يأمر بإخراجهم. وعلى صعيد آخر، لا نجد أي سبب يدعونا لاستثناء رئيس الوزراء من المسؤولية لأنه لم يظهر أي اهتمام، خلال اجتماع مجلس الوزراء أو بعده، في أعمال الكتائبيين داخل المخيمين. لقد سبق لنا وأشرنا أعلاه إلى أن رئيس الوزراء لم يتلق أي تقرير عن

أعمال الكتائبيين، في ما عدا، ربما، الاعتراضات المتعلقة بمستشفى غزة، إلى أن استمع إلى الاذاعة البريطانية حوالي مساء السبت. وبعد مرور يومين على معرفة رئيس الوزراء بدخول الكتائبيين، فإنه أظهر عدم اهتمام كامل في اعمالهم داخل المخيمات. إن عدم الاهتمام هذا، كان يمكن تبريره لو قبلنا موقف رئيس الوزراء بأن مسألة توقع احتمال ان يرتكب الكتائبيون اعمال الثأر كانت مستحيلة أو غير ضرورية. لكن سبق لنا وفسرنا أعلاه، استنادا إلى ما كان رئيس الوزراء على علم به في اجتماع مجلس الوزراء نهار الخميس، واستنادا إلى ما قاله حول هدف التحرك نحو بيروت، فإن احتمالا كهذا لم يكن مجهولا بالنسبة إليه. يمكن الافتراض بأن إبداءه الاهتمام في هذه المسألة، بعد أن علم بدخول الكتائبيين، كان يمكن أن يزيد من يقظة وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ضرورية لمواجهة الخطر المحتمل. غير ان النقص في تعاطي رئيس الوزراء مع المسألة بأسرها، يرتب عليه درجة من المسؤولية.

(ب) وزير الدفاع، السيد اريئيل شارون

الملاحظة التي أرسلت إلى وزير الدفاع استنادا إلى المادة ١٥ (أ)، نصت على أن وزير الدفاع قد يتأذى إذا ما قررت اللجنة بأنه «تجاهل او أهمل خطر أعمال العنف او إراقة الدماء التي قد تقوم بها القوات اللبنانية ضد سكان المخيمات في بيروت، ولم يأمر بتبني انسحاب القوات اللبنانية من مخيمات اللاجئين بأسرع ما يمكن، واتخاذ إجراءات في المخيمات لحماية السكان حين وصلت إليه معلومات حول أعمال القتل او التجاوزات التي ترتكبها القوات اللبنانية».

وفي شهادته امامنا، وفي بيانات أصدرها قبل ذلك، تبنى وزير الدفاع أيضا الموقف القائل بأن احدا لم يكن يتخيل أن الكتائبيين قد ينفذون مذبحة في المخيمات، وانها مأساة لم يكن بالمستطاع التنبؤ بها. ولقد شدد وزير الدفاع في شهادته على أن مدير الاستخبارات العسكرية، الذي أمضى معه وقتا وبقي على اتصال معه في الأيام التي سبقت دخول الكتائبيين إلى المخيمات ووقت دخولهم إلى المخيمات لم يشر إلى خطر المذبحة. وأن أي تحذير لم يستلم من الموساد المسؤولة عن الارتباط مع الكتائبيين، والتي لديها أيضا معرفة خاصة بطبيعة هذه القوة.

صحيح أن الاستخبارات العسكرية أو الموساد لم يقدما تحذيرا واضحا حول ما يمكن أن يحدث إذا ما دخلت القوات الكتائبية المخيمات. وسنعود إلى هذه المسألة حين نناقش مسؤولية الاستخبارات العسكرية ورئيس الموساد. لكننا نرى، انه حتى من دون هذا التحذير، من المستحيل تبرير اهمال وزير الدفاع لخطر وقوع مذبحة. لن نكرر هنا ما قلناه أعلاه عن المعرفة الذائعة حول القيم العسكرية للكتائبيين، وشعورهم بالكراهية نحو الفلسطينيين، وعن خطط زعمائهم حيال مستقبل الفلسطينيين حين يصلون إلى السلطة. وإلى جانب هذه المعرفة العامة، كانت لدى وزير الدفاع تقارير خاصة من خلال عدد الاجتماعات، التي ليست غير مهمة، والتي عقدها مع رؤساء الكتائب قبل اغتيال بشير الجميل. إن منح الكتائبيين امكانية الدخول إلى مخيمات اللاجئين، من دون اتخاذ اجراءات لضمان اشراف مستمر ومحدد على أعمالهم هناك، ربما أوجد خطرا عميقا على السكان المدنيين في المخيمات حتى ولو أعطوا مثل هذه الامكانية قبل اغتيال بشير. وهكذا كان يتعين توقع هذا الخطر، وكان من الواجب التكهن به، بعد اغتيال بشير. والحقيقة بأنه لم يكن واضحا أي منظمة تسببت في موت بشير لم تكن مهمة أبدا، اذا ما وضعنا في الاعتبار الاطار العقلي المعروف للمعسكرات المتقاتلة في لبنان. وفي الظروف التي سادت بعد اغتيال بشير، لم يكن ثمة حاجة إلى مقدرات نبوية لمعرفة أنه كان هناك خطر ملموس لحدوث اعمال قتل حين يدخل الكتائبيون إلى المخيمات من دون أن يكون معهم جيش الدفاع الاسرائيلي في تلك العملية، ومن دون أن يكون جيش الدفاع الاسرائيلي قادرا على الابقاء على اشراف فعال ومستمر لأعمالهم هناك. إن الشعور بمثل هذا الخطر كان يجب أن يكون في وعي كل شخص مطلع كان قريبا من هذا الموضوع، وبالتأكيد في وعي وزير الدفاع الذي قام بجانب فعال في كل شيء يتعلق بالحرب. أن انغماسه في الحرب كان عميقا والعلاقة مع الكتائبيين كانت تحت رعايته المستمرة. وإذا كان وزير الدفاع في الحقيقة، حين قرر أن الكتائبيين يمكن أن يدخلوا المخيمات

من دون مشاركة جيش الدفاع الاسرائيلي في العملية، لم يعتقد أن هذا القرار قد يستجلب الكارثة ذاتها التي حدثت بالفعل، فإن التفسير الممكن الوحيد لهذا هو أنه أهمل كل التوقعات حول ما يمكن أن يحدث، لأن الفوائد، التي أشرنا إليها سابقا، والتي يمكن كسبها من وراء دخول الكتائبيين إلى المخيمات، أبعدته عن التقدير الصحيح في هذه الحالة. وبصفته سياسيا مسؤولا عن شؤون اسرائيل الأمنية، وكوزير لعب دورا فعالا في توجيه الحركات السياسية والعسكرية، في الحرب في لبنان، كان من واجب وزير الدفاع أن يأخذ في الحسبان كل الاعتبارات المعقولة التي تحبذ أو تعارض دخول الكتائبيين إلى المخيمات، وعدم الاهمال الكلي للاعتبار الخطير المحرك ضد مثل هذا العمل، وهو الاعتبار بأن الكتائبيين سيقومون بارتكاب فظائع. وأنه كان من الضروري احباط الاحتمال كواجب إنساني، وأيضا لمنع حدوث الضرر السياسي الذي يتضمنه. وقد عرفنا من وزير الدفاع نفسه أن هذا الاعتبار لم يهمه على الأقل وبأن هذه القضية، بكل تفريعاتها، لم تناقش أو تدرس في الاجتماعات والمباحثات التي عقدها وزير الدفاع. وفي رأينا أن وزير الدفاع ارتكب خطأ جسيما حين تجاهل خطر أعمال الانتقام وإراقة الدماء على يد الكتائبيين ضد سكان مخيمات اللاجئين.

سبق أن قلنا أعلاه اننا لا نشدد على ان القرار لادخال الكتائبيين إلى المخيمات كان يجب أن لا يتخذ على الاطلاق في أي حال. ويبدو لنا أنه لا يمكن توجيه شكاوى إلى وزير الدفاع في هذه القضية إذا ما اتخذ هذا القرار بعد أن تكون كل الاعتبارات المهمة قد تم تفحصها. لكن، إذا ما اتخذ هذا القرار مع الادراك بوجود خطر الأضرار بالسكان، فإن الواجب كان يفرض اتخاذ إجراءات قد تضمن الاشراف الفعال والمستمر من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي على أعمال الكتائبيين في ذلك الموقع، بحيث يتم منع الخطر أو على الأقل تقليصه في شكل أساسي. إن وزير الدفاع لم يصدر أي أمر يتعلق بتبني مثل هذه الاجراءات. ولن نبحث هنا الخطوات التي كان يمكن اتخاذها، إذ سنتطرق إلى هذه المسألة لاحقا. وفي ما يتعلق بمسؤولية وزير الدفاع، سيكون كافيا التأكيد أنه لم يصدر أي أمر إلى جيش الدفاع الاسرائيلي لتبني اجراءات مناسبة. كذلك فإن وزير الدفاع خلال اجتماعاته مع القادة الكتائبيين، لم يحاول أن يبرز أمامهم مدى الخطر العميق لاحتمال قيام رجالهم بارتكاب أعمال قتل. وبرغم أنه ليس مؤكدا أن ملاحظات في هذا الخصوص من قبل وزير الدفاع ربما كانت منعت أعمال المذبحة، إلا أنه ربما كان لها تأثير على القادة الكتائبيين الذين ربما فرضوا، انطلاقا من اهتماماتهم السياسية، اشرافا مناسبا على الأشخاص التابعين لهم وتأكدوا أن هؤلاء لن يتجاوزوا العمليات القتالية المنتظمة. لقد أشرنا أعلاه أنه بعد بضع ساعات من دخول الكتائبيين إلى المخيمات، سأل الجنود في ذلك الموقع عما يجب عمله مع الناس الذين وقعوا بين أيديهم وأن الاجابات التي أعطيت لم تمنعهم من الأضرار بهؤلاء الناس فحسب، بل حتى حثتهم على فعل ذلك. إنه لتقدير معقول للغاية القول بأنه لو كان القادة الذين أعطوا هذه الاجابة، سمعوا من وزير الدفاع أو من قادة كتائبيين أعلى، أمرا واضحا يمنع الأضرار بالمدنيين ويوضح الضرر الذي قد يلحقه ذلك بالكتائبيين، لكان ردهم على الأسئلة مغايرا.

ولو بات واضحا لوزير الدفاع بأنه لا يمكن فرض اشراف حقيقي على القوة الكتائبية التي دخلت المخيمات بموافقة جيش الدفاع الاسرائيلي، لكان من واجبه منع دخولهم. إن فائدة دخول الكتائبيين إلى المخيمات كانت غير متناسبة كليا مع الضرر الذي يمكن أن يحدثه دخولهم إذا كان غير مضبوط. إن العديد من الناس الذين سمعوا عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات كانوا على وعي بهذا الأمر، حتى قبل وصول الأنباء الأولى عن المذبحة. والواقع أن رئيس الأركان لديه الرأي نفسه أيضا، كما بدا من رده على سؤال حول ما إذا كان قد يصدر أوامر لاتخاذ إجراءات إضافية أو أن الأمر قد يكون كافيا مع الخطوات التي اتخذت فعلا، لو أنه كان ثمة توقع بأن الكتائبيين قد يرتكبون تجاوزات. وقد رد كالآتي (ص ١٦٧٧):

«لا. إذا ما توقعت أن هذا ممكن بأن يحدث او إذا ما كان احد قد حذرني أن هذا قد يحدث، لما دخلوا المخيمات».

وسئل عما إذا كان لن يسمح للكتائبيين بدخول

المخيمات على رغم الهدف بجعلهم يعملون مع جيش الدفاع الاسرائيلي وتوفير خسائر لجيش الدفاع، فأجاب رئيس الاركان:

«حينذاك كان يجب ربما أن نعمل في شكل مغاير، عبر اغلاق المخيمات، عبر محاصرتها أو حملها على الاستسلام بعد أسبوع أو خلال أيام قليلة باستخدام كل قوتنا من الجو والمدفعية. بالنسبة لي، لو توقعت أن هذا سيحدث أو لو قدم لي مثل هذا التحذير، لما دخلوا المخيمات».

وأضاف رئيس الأركان أنه لو اشتبه أو خشي أن ما حدث قد يحدث «لما دخلوا المخيمات على الاطلاق ولما اقتربوا من أي مكان من المخيمات». إننا نسوق هذه الملاحظات هنا بهدف الاظهار بأنه برغم فائدة ادخال الكتائبيين إلى المخيمات، فإن هذه الخطوة كان يجب التخلي عنها إذا لم يكن بالمستطاع منع حدوث مجزرة، وعبر استخدام الوسائل المتوافرة في أيدي جيش الدفاع الاسرائيلي.

إننا لا نقبل الراي بأنه لم يكن ثمة حاجة لدى وزير الدفاع للخوف من أن الكتائبيين قد يرتكبون أعمال قتل لأنهم يبدون في كل المجالات الظاهرة كجيش منظم ومنتظم. لم يكن بالمستطاع الاستنتاج من مستوى التنظيم العسكري للكتائب أن موقفهم إزاء الحياة البشرية ونحو السكان غير المقاتلين قد تغير في شكل اساسي. ربما كان بالمقدور الاستنتاج من منظمتهم العسكرية بأن الجنود سيلتزمون أوامر قادتهم ولن يخرقوا النظام، لكن وعلى أقل تقدير كان يتعين اتخاذ الحيطة والتأكد بأن قادتهم مدركون لضرورة عدم ارتكاب تجاوزات، وأنهم سيصدرون إلى رجالهم أوامر غير قابلة للنقض في هذا الخصوص. إن الأوامر الروتينية التي أصدرها قادة جيش الدفاع الاسرائيلي إلى الكتائبيين، التي كانت من النوع نفسه المشابه لتلك الأوامر الروتينية الموجهة إلى جنود جيش الدفاع الاسرائيلي، لا يمكن أن تكون لها النتائج المحددة نفسها.

ولا بد أن نلاحظ هنا أنه محير للغاية أن وزير الدفاع لم يجعل في أي شكل رئيس الوزراء مطلعا على القرار بإدخال الكتائبيين إلى المخيمات.

وفي رأينا، أن المسؤولية يجب أن تلقى على عاتق وزير الدفاع لأنه اهمل خطر اعمال الانتقام وإراقة الدماء من قبل الكتائبيين ضد سكان مخيمات اللاجئين، ولأنه فشل في اخذ هذا الخطر في الحسبان حين قرر إدخال الكتائبيين إلى المخيمات، بالاضافة إلى ذلك، يجب إلقاء المسؤولية على وزير الدفاع لأنه لم يأمر باتخاذ إجراءات مناسبة لمنع أو تقليص خطر المذبحة كشرط لدخول الكتائبيين إلى المخيمات. هذه الأخطاء الفاضحة تشكل عدم وفاء بالواجب المناط بوزير الدفاع.

إننا لا نعتقد أن المسؤولية يجب أن تلقى على وزير الدفاع لأنه لم يأمر بإخراج الكتائبيين من المخيمات حين وصلته التقارير الأولى عن أعمال القتل التي ارتكبت هناك. وكما فصلنا أعلاه، فإن مثل هذه التقارير وصلت مبدئيا إلى وزير الدفاع مساء الجمعة، ولكن في الوقت ذاته، كان قد سمع من رئيس الأركان أن عملية الكتائب قد أوقفت، وأن الكتائبيين امروا باخلاء المخيمات، وأن رحيلهم سيكون نافذا الساعة الخامسة من صباح السبت. هذه الخطوات الوقائية ربما بدت كافية لوزير الدفاع في ذلك الوقت ولم يكن من واجبه إصدار أوامر باتخاذ خطوات إضافية أو تقريب وقت المغادرة.

(ج) وزير الخارجية، السيد اسحق شامير

ارسلت مذكرة إلى وزير الخارجية السيد اسحق شامير، استنادا إلى المادة ١٥ (أ) أنه قد يتعرض للأذى إذا ما قررت اللجنة بأنه بعد أن سمع من الوزير تسيبوري في ١٩٨٢/٩/١٧ عن التقرير المتعلق بأعمال الكتائبيين في مخيمات اللاجئين، لم يتخذ الخطوات المناسبة للتوضيح ما إذا كانت هذه المعلومات مستندة إلى حقائق وأنه لم ينقل المعلومات إلى رئيس الوزراء أو وزير الدفاع.

وفي المذكرة التي رفعها وزير الخارجية إلينا ردا على مذكرتنا، اوضح أن ما سمعه من الوزير تسيبوري حول «جموح» الكتائبيين، لم يقده إلى الفهم بأن في الامر مسألة مذبحة، بل هو اعتقد انها مسألة قتال ضد [الفدائيين]. وبما انه علم أن العديد من هؤلاء ما زالوا في بيروت مع اسلحتهم، كان بامكانه أن يكون الانطباع من بيان الوزير تسيبوري بأن عمليات الكتائبيين الحربية تنفذ في

طريقة مغايرة للأسلوب الذي يخوض به جيش الدفاع الاسرائيلي معركة. لكنه لم يدرك أن مذبحة للمدنيين نساء وأطفالا، تتم. وأوضح وزير الخارجية أيضا موقفه حيال بيان الوزير تسيبوري بالقول أنه علم أن الوزير تسيبوري كان منذ فترة طويلة ومستمرة يعارض التعاون مع الكتائبيين. كما من المعروف عنه في الحكومة بأنه منتقد ثابت لوزير الدفاع ولرئيس الاركان ولأعمالهما. ولهذه الأسباب اكتفى وزير الخارجية بطرح سؤال على أحد موظفي وزارته حول ما إذا كان ثمة أنباء من بيروت الغربية، واكتفى بالقول لنفسه أنه ليس هناك حاجة لإجراء مزيد من التحقيق، بعد أن جاء وزير الدفاع وآخرون مسؤولون عن الشؤون الأمنية إلى مكتبه ولم يشيروا إلى وجود أي شيء غير عادي يحدث في بيروت.

ليس من السهل استخلاص قرار بين الروايات المتناقضة لما قاله الوزير تسيبوري لوزير الخارجية. إننا نميل إلى الرأي بأن الوزير تسيبوري تحدث في المكالمة الهاتفية عن وقوع «ذبح» على يد الكتائبيين، وربما من الممكن انه تحدث عن «الجموح». لقد سمع من الصحافي زئيف شيف عن أنباء بأن المجزرة تحدث في المخيمات ونظر بعين الجدية إلى معلومات السيد شيف. ونجد أنه من الصعب العثور على سبب يمنعه من إبلاغ وزير الخارجية ما سمعه حين كان الهدف من المكالمة الهاتفية إبلاغ وزير الخارجية ما سمعه من شيف. إن السيد شيف، في بيان سلمه لنا، اكد رواية الوزير تسيبوري. ومع ذلك لسنا قادرين على استبعاد الاحتمال بأن وزير الخارجية لم يلتقط أو لم يفهم بشكل صحيح اهمية ما سمعه من الوزير تسيبوري. أن وزير الخارجية، في المقابل، لم يخف بأنه تأثر، في ما يتعلق بما سمعه من الوزير تسيبوري، بمعرفته ان الوزير تسيبوري يعارض سياسة وزير الدفاع ورئيس الأركان في ما يتعلق بالحرب في لبنان، وخصوصا في قضية التعاون مع الكتائبيين.

إن الظاهرة التي برزت في هذه القضية، خصوصا أن بيان أحد الوزراء لوزير آخر لم يعط الاهتمام الذي يستاهله بسبب خطأ في العلاقات بين أعضاء الحكومة، هي شيء مؤسف ومقلق. والانطباع الذي خرجنا به هو أن وزير الخارجية لم يقم بأي محاولة حقيقية للتأكد عما إذا كان هناك أي شيء في ما سمعه من الوزير تسيبوري حول عمليات الكتائبيين في المخيمات، لأنه له موقف تشكيكي مسبق إزاء معلومات الوزير الذي نقل إليه المعلومات. ومن الصعب العثور على تبرير لمثل هذا الازدراء للمعلومات التي جاءت من وزير في الحكومة، خصوصا في ظل الظروف التي طرحت فيها المعلومات. وكما ذكرنا، فإن المحادثة بين الوزيرين سبقها اجتماع للحكومة في ١٦/٩/١٩٨٢، حذر في خلاله الوزير ليفي من خطر التورط في إرسال الكتائبيين إلى المخيمات. يوم الجمعة ذاك، كان نهاية الأسبوع الذي وقعت فيها أحداث دراماتيكية والوضع ككل كان مشوبا بالتوتر والمخاطر، وفي مثل هذه الأحوال، ربما كان من المتوقع من وزير الخارجية ان يظهر حساسية ويقظة لما سمعه من وزير آخر، حتى لو اننا سنقبل من دون شروط بيانه بأن نقطة النقاش كانت «جموح» الكتائبيين. كان يجب على وزير الخارجية على الأقل أن يلفت وزير الدفاع إلى ما تبلغه، ولا يكتفي بأن يسأل شخصا في مكتبه عما إذا كانت لديه أية معلومات من بيروت، مع التوقع بأن الأشخاص الذين جاءوا إلى مكتبه ربما علموا بما يحدث وأبلغوه عما إذا كان هناك شيء غير عادي قد حدث. وفي رأينا أن وزير الخارجية أخطأ في عدم اتخاذ إجراءات بعد الحديث مع الوزير تسيبوري في ما يتعلق بما سمعه من تسيبوري عن أعمال الكتائبيين في المخيمات.

(د) رئيس الأركان، اللفتينانت جنرال رفائيل ايتان

الملاحظة المرسلة إلى رئيس الاركان الجنرال رافائيل ايتان، وفقا للمادة ١٥ (أ) تفصل عددا من النتائج أو الخلاصات التي قد تكون مؤذية لرئيس الأركان إذا ما ثبتت للجنة.

النقطة الأولى في المذكرة تتعلق بازدراء رئيس الأركان بخطر أعمال الانتقام وسفك الدماء التي ارتكبها الكتائبيون ضد سكان المخيمين وفشله في اتخاذ الاجراءات المناسبة لدرء هذا الخطر. وفي هذه القضية اتخذ رئيس الأركان موقفا مماثلا لموقف وزير الدفاع الذي ناقشناه آنفا والذي رفضناه. لقد ذكر رئيس الأركان في شهادته امامنا انه لم يخطر بباله مطلقا بأن الكتائبيين قد يرتكبون أعمال انتقام وسفك دماء في المخيمين.

وبرر هذا الغياب للتبصر بسرد تجربة الماضي، حيث لم يرتكب المسيحيون مذابح إلا قبل حرب «سلامة الجليل»، وفقط ردا على مذابح نفذها المسلمون ضد سكان مسيحيين فقط؛ وكذلك استنادا إلى السلوك المنضبط للكتائبيين خلال تنفيذهم بعض العمليات بعد دخول جيش الدفاع إلى لبنان. واشار رئيس الأركان أيضاً إلى تطور الكتائب من ميليشيا إلى قوة عسكرية نظامية، ومنظمة. كما أشار إلى مصلحة قيادة الكتائب، وأولا وعلى الأخص بشير الجميل، في التصرف باعتدال ازاء السكان المسلمين، لكي يكون الرئيس المنتخب مقبولا من جميع طوائف لبنان. وأشار رئيس الأركان أخيرا، في تبريره لموقفه، إلى أن أحدا من خبراء جيش الدفاع أو الموساد لم يعرب عن أية تحفظات بشأن العمليات المقترحة في المخيمات.

إننا لسنا على استعداد لتقبل هذه الايضاحات. فليس، برأينا، لأي من هذه الأسباب قوة الغاء القلق الخطير بأن قوات الكتائب، في دخولها إلى مخيمات اللاجئين، سوف ترتكب أعمال القتل دون تمييز. إننا نرفض حججا من هذا النوع في هذا الجزء من التقرير الذي يتناول المسؤولية غير المباشرة، وكذلك في نقاشنا للمسؤولية التي تقع على وزير الدفاع. والأسباب التي قدمناها هناك تنطبق أيضا على موقف رئيس الأركان. أما هنا فسنلزم أنفسنا بتعليل مختصر.

إن تجربة الماضي لا تبرر بأي حال الاستنتاج بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمات لا يطرح مخاطر. فقد كان رئيس الأركان على علم تماما بأن الكتائبيين كانوا متشبعين بمشاعر الكراهية نحو الفلسطينيين، وأن مشاعرهم لم تتغير بعد حرب «سلامة الجليل». والعمليات المعزولة التي شارك الكتائبيون فيها خلال الحرب تمت في أوضاع مختلفة تماما عن تلك التي نشأت بعد اغتيال بشير الجميل. وكما يمكن للمرء أن يستنتج من طبيعة تلك العمليات الماضية، فإنه لم يسبق وجود أي حالة وضعت فيها منطقة يسكنها لاجئون فلسطينيون تحت السيطرة الكاملة للكتائبيين. لقد كان لدى رئيس الأركان، في عدد من المناسبات، اشياء مزعجة وواضحة ليقولها بشأن أسلوب القتال بين المذاهب والطوائف في لبنان، وبشأن مبدأ الثأر المتجذر فيهم. وفي هذه القضية نحتاج فقط للاشارة إلى الوقائع المفصلة المقدمة في التقرير. لقد سبق وقلنا في عدد من المرات بأن صدمة اغتيال بشير الجميل ومجموعة من رجال الكتائب، كانت كافية لاثارة الكتائبيين. إن من الصعب تفهم كيف يمكن تبرير تجاهل تأثير هذا الحادث في نشوء شعور بالثأر والكره إزاء كل أولئك المعادين للكتائب، وفي المقام الأول الفلسطينيين، أن الاعتبار بأن التنظيم العسكري للكتائبيين وتراتبيتهم وانضباطهم الظاهر قاد إلى تغيير في أسلوب قتالهم، كان خادعا. ولقد سبق وأشرنا إلى ذلك.

أما غياب تحذير من قبل الخبراء فلا يمكن أن يشكل تفسيرا لتجاهل خطر المذبحة. فرئيس الأركان كان يجب أن يعلم ويتنبأ، بفضل الوعي العام، وكذلك المعلومات الخاصة الموضوعة بتصرفه، بأن هناك احتمالا بحدوث أذى لسكان المخيمات على يد الكتائبيين. وحتى إذا كان الخبراء لم ينجزوا واجبهم، فإن هذا لا يحل رئيس الأركان من المسؤولية. إن قرار إرسال الكتائبيين إلى المخيمات اتخذه وزير الدفاع ورئيس الأركان، ويجب أن ينظر إلى رئيس الأركان كشريك في هذا القرار ومتحمل لمسؤولية اتخاذه وتطبيقه على السواء. إن رئيس الأركان لم يبد اية معارضة أو تحفظ على قرار وزير الدفاع، ولا أحد يستطيع المجادلة في أنه اتخذ بموافقته. ولا سبب للشك في أن ابداء رئيس الاركان لمعارضته أو تحفظه كان يمكن ان يكون له تأثير كبير في اعتبارات القرار، وأن خلافا في الراي بينه وبين وزير الدفاع كان يمكن بسهولة أن ينقل المسألة إلى رئيس الوزراء للتقرير فيها. لقد بدا واضحا في شهادة وزير الدفاع، كما سبقت الاشارة، ان معارضته لارسال الكتائبيين إلى المخيمات كانت ستعني أنهم لن يرسلوا إلى هناك، وأن اجراءات اخرى (فصلها هو في شهادته الواردة سابقا) كانت ستتخذ للسيطرة على المخيمات.

وإذا كان رئيس الأركان لم يتصور على الاطلاق بأن دخول الكتائبيين يشكل خطرا على السكان المدنيين، فإن تفكيره في هذه القضية يشكل اهمالا لاعتبارات مهمة كان يجب أن يأخذها في حسابه. اضف إلى ذلك انه بالنظر إلى أقوال رئيس الأركان التي وردت قبلا، فإن من الصعب تجنب الاستنتاج بأن رئيس الأركان تجاهل هذا

الخطر بسبب معرفتـه أن هناك مميـزات كثيرة لارسال الكتائبيين إلى المخيمات؛ وربما ايضا من خلال الأمل بأن تجاوزات الكتائبيين في التحليل الأخيـر، لن تكـون على نـطاق واسـع. وهـذا الاستنتاج يقود إليه أيضا سلوك رئيس الأركان في المراحل الأخيرة. حين بدأت التقارير ترد عن تجاوزات الكتائبيين في المخيمات.

لقد تم الزعم من قبل رئيس الأركان، وبالنيابة عنه، بأن خطوات مناسبة اتخذت لتجنب الخطر. وقدم الجنرال دروري والجنـرال يارون ادعـاء مماثلا. وبرأينا فإن هذا الادعاء لا أساس له.

وكما ذكر، فإن واحدا من الاحتـرازات كان وضع نقطة مـراقبة على سـطح مركـز القيادة الأمامي، وعلى سطح آخر بالقرب منه. ربما كانت لنقطة المراقبة هذه قيمة في جمع بعض المعلومات العسكرية عن عمليات المعارك. لكنها كانت من دون قيمة بالنسبة للحصول على معلومات عن عمليات الكتائبيين في داخل المخيمات. والخطوة الأخرى التي اتخذت للحصول على معلومات كانت مـراقبة الاتصـالات بين قـوات الكتـائبيين في الساحة وبين قيادتهم. لكن من الصعب النظر إلى هذه الخطوة على أنهـا طريقة فعـالة لاكتشاف ما يجري في المخيمات، لأنها كانت ترتكز إلى الافتـراض بأن مـا يقال في شبكـة الاتصالات سيقدم صورة واضحـة ليس فقط عن عمليـات القتال، بل أيضا عن أية فظاعات. وهذا الافتراض لم يكن واقعيا كفاية. صحيح أن التقارير الاولى عن المذابح جاءت من هذا المصدر للمعلومات، لكن ذلك كان مصادفة فحسب. ومثلما أن أسئلة طرحت بشأن مصير أربعين إلى خمسين شخصا، كان يمكن أيضا أن لا تطرح مثل هذه الأسئلة في الاتصالات التي التقطت. وكما ذكر، فان اكتشاف موت ٣٠٠ شخص لم يكن نتيجة الاستماع إلى الاتصالات. وواقع الحال، انه مهما قيل في تلك الاتصالات، فإنه لم يشر إلى أن عملية ذبح لمئات الأشخاص كانت تجري في المخيمات. أما الخطوة الأخيرة التي كان يؤمل بواسطتها معرفة عمليات الكتائبيين في المخيمات، فكـانت وضع ضـابط اتصال كتائبي على سطح مركز القيادة الأمامي، وضـابط أتصـال من الموسـاد في مقر قيـادة الكتائب. لكن جمع المعلومات من هذين المصدرين كان أيضا يرتكز إلى افتراضات لا أساس لها؛ إذ لم يكن هناك أي سبب للاعتقاد بأن الضابط الكتائبي، وبناء لمبادرته الذاتية، سيخبر ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي عن عمليات الكتائبيين، لأنه كان يعرف أن جيش الدفاع سيعارضها بشدة إذا ما وصلت إلى أسماعه اية كلمة عنها. ومع أن الضابط الكتائبي ج تحدث عن ٣٠٠ قتيل، فإن ذلك كان بالتأكيد زلة لسان من جانبه، لأنه حاول فورا تخفيف التخمين بتخفيض عدد الضحايا إلى ١٢٠. ولم يتم تلقي أية معلومات من ضابط ارتباط الموساد. والأمل بأنـه كان قـادرا على إرسال المعلومات بهذا الشأن ارتكز إلى احتمـال غير واقعي بأن قادة الكتائبيين سيطلعونه على كل المعلومات التي ترد عن عمليات الكتائبيين، حتى ولو كان الأمر يتعلق بتقرير عن عمل يعرفون أن جيش الدفاع سيعارضه بشدة.

لقد سألنا الشهود لماذا لم يتم الحاق ضابط اتصـال من جيش الدفاع الاسـرائيلي بـالقـوة الكتـائبية التي دخلت إلى المخيمـات، وتلقينـا الجواب بأنه كان هناك سببان: الأول هو انه كان على جيش الدفاع أن لا يدخل مخيمات اللاجئين، ووجود ضابـط اتصال سيخـالف هذه النقـطة. والثاني هو أنه كان هناك خوف على حياة أي ضـابط اتصـال لأسبـاب واضحـة. ونحن على استعداد لقبول هذا التوضيح ولا انتقاد لنا على عدم اتخاذ هذه الخطوة. لكن من جهة أخرى، لم يعط أي ايضاح عن فشل وحدات جيش الدفاع المحيطة بالمخيم في تقديم أية اخباريات خاصة، وهو أمر كان يجب أن يتم، نظرا لاهمية المسألة.

إن الادعاء باتخاذ كل خطوة ممكنة للحصول على معلومات مفصلة عن تجاوزات الكتائبيين، في حال وقوع هذه التجاوزات، ليس متـطابقا مـع الادعاء بأن مثل هذه التجاوزات لم يتم التنبؤ بها على الاطلاق. لكننا لا نريد الاستغراق في هذا التناقض المنطقي، طالما من الواضح في جميع الأحوال أن الخطوات التي اتخذت أخفقت كثيرا في تلبية الحاجة إلى معرفة ما كان يجري في المخيمات. وفي الواقع فإن حقيقة ما كان يحدث هناك لم تعرف إلا بعـد خروج الكتـائبيين من المخيمات.

ونرى أن رئيس الأركان لم يأخذ بعين الاعتبار خطر أعمال الانتقام وسفك الدماء التي ارتكبت ضد سكان مخيمات اللاجئين في بيـروت، كما أنـه

لم يأمر باتخاذ الخطوات المناسبة لتجنب هذا الخطر. وفشله في القيام بذلك مساو للاخـلال بالواجب المسند إليه.

والمسألة الثانية التي أرسلت بشأنها ملاحظة إلى رئيس الأركان وفقا للمادة ١٥ (أ) هي أنه لم يتحر حقيقة التقارير التي وصلته عن أعمال قتل أو تصرفات تعدت عمليات القتال العادية، ومدى هذه الأعمال ولم يأمر بوقف العمليات، واخراج الكتائبيين من المخيمات بأسرع ما يمكن واتخاذ خطوات لحماية سكان المخيمات. وفي لقاء مع قادة الكتائبيين في صباح ١٩٨٢/٩/١٧، وافق على متابعة عملياتهم إلى صباح ١٩٨٢/٩/١٨ وأمر بتزويدهم بمساعدة في هذا الشأن.

وكما ورد في وصف هذا التقرير للأحداث، فإن رئيس الأركان سمع عن التجاوزات التي يرتكبها الكتائبيون حين اتصل به الجنرال دروري هاتفيا صباح يوم الجمعـة. ولم يسأل رئيس الأركـان الجنرال دروري في ذلك الوقت عما يعرفه عن التجـاوزات وما الذي دفعـه إلى وقف عمليـات الكتائبيين؛ ولكن لا يجب لومه على ذلك لأنه كان قد قرر أن يذهب إلى بيروت، مفضلا أن يستوضح المسألة من خلال زيارة شخصية بدلا من محاولة استيضاحها في مكالمة هاتفية. ومن جهة أخرى، فمن الصعب فهم تبرير تصرفات رئيس الأركان بعد ذهابه إلى بيروت وخصوصا في أثناء لقائه مع قادة الكتائبيين. فبعيد وصوله إلى بيروت، سمع رئيس الاركان من الجنرال دروري آخر ما يعرفه عن تصرفات الكتائبيين. وقد أقنع نفسه بهـذا التقرير ولم يطرح أية أسئلة بشأن هذه القضية على غير الجنرال دروري والجنرال يارون. وإذا كان بالامكان فهم هذا التكتم على انه ناشىء عن توقع رئيس الأركان سماع مزيد من التفاصيل الصحيحة خلال لقائه مع قادة الكتائبيين، فإن ما حدث في هذا اللقاء يثير أسئلة لم نجد لها اجابات منطقية. فرئيس الأركان لم يثر مع قادة الكتـائبيين اية مسـألة حول العمليـات الشاذة أو التصرفات الخطيرة التي ربما كانت ترتكب في المخيمات. ومن الواضح من شهادته اعتقاده بأنه لو كانت اي تصرفات من هذا النوع ترتكب لأخبره قادة الكتائبيين بها بمبادرة منهم. غير انه لم يكن هناك أي أساس حقيقي لهذا الاعتقاد الساذج. ومن الصعب فهم كيف أن رئيس الأركان استنتج، من كون أن قادة الكتائبيين لم يخبروه شيئا عن العمليات ضد السكان المدنيين في المخيمات، بأن الشكوك التي ثارت حول هذه التصرفات لا أساس لها في الواقع.إن الانطباع الواضح الناشىء عن شهادة رئيس الأركان هو أن إحجامه عن إثارة مسـألة التجاوزات الكتـائبية ضـد السكان في المخيمات نتج عن خوفه من اهانة شرفهم. لكن هـذا الخوف كـان في غير محله ولم يكن من الضروري أن يكون سببا لغياب أي توضيح لما كان يحدث. بعد أن تلقى رئيس الأركان تقارير كان يجب أن تمثل انذارا بشأن الأذى الخطير الذي يصيب سكان المخيمات، وعندما أصدر الجنرال دروري، نتيجة لهذه التقارير، أمرا بوقف تقدم الكتائبيين. ولم يكتف رئيس الأركان بعدم إثارة موضوع سلوك الكتائبيين في المخيمات خـلال اللقاء الذي دعي إليه لتوضيح ما يجري هناك، بل أعرب عن رضاه عن عملية الكتائبيين ووافق على طلبهم بتزويدهم بجـرافات لانجـاز مهمتهم مع صباح يوم السبت. ويصعب علينا تجنب الاستنتاج بأن هذا السلوك من جانب رئيس الأركان خلال لقائه مع قادة الكتائبيين ناتج عن ازدرائه للشكوك بأن الكتائبيين كانوا يرتكبون أعمال ذبح. وهذا الازدراء ذهب بعيدا إلى درجة أن رئيس الأركان لم يتأثر حتى بالمعلومات التي تـوفرت في تلك الأثناء ووصلت إلى متناوله.

يستنتج من شهادة رئيس الأركان أنه خرج من اللقاء مع الكتائبيين، متأكدا من أن كل شيء يسير على ما يرام، وأنه لم يحدث شيء غيـر عادي يتطلب اخراجا فوريا للكتائبيين من المخيمـات، وأنه ما من أمر خطأ في اكمالهم لعمليتهم في صباح يوم السبت، بل ربما كانت هناك فائدة من ذلك. ولكنـه من غيـر الممكن المسـاواة بين ما سمعناه من رئيس الأركان حول هذه المسألة، مع ما أبلغ به وزير الدفاع في مكالمة هاتفية لدى عودته إلى اسرائيل. ولقد ذكرنا سابقا انه في هذه المكالمة، ابلغ رئيس الأركان وزير الدفاع أشياء عن سلوك الكتائبيين، قادت وزير الدفاع إلى فهم ان الكتائبيين ارتكبوا جرائم بحق المدنيين في المخيمـات. لكن حتى لو اخذنـا بروايـة رئيس الأركان عن المكالمة الهاتفية التي أبلغ فيها وزير الدفاع فقط بأن الكتائبيين «تجاوزوا الأمر»، فمن الصعب التوفيق بينها وبين غياب أي شك من

جانبه بشأن ما كان يحصل في المخيمات واحتمال حدوث تصرفات مماثلة.

وفوق ذلك، فإن رئيس الأركان، بعد اللقاء، لم يصدر أي أمر إلى الجنرال دروري أو الجنرال يارون لمنع دخول قوات كتائبية إضافية، أو استبدال قوات الكتائبيين، لأنه لم يكن يمتلك الانطباع بأن هناك أي سبب يدعو لايقافهم.

وبرأينا، فإن المعلومات التي تلقاها رئيس الأركان من الجنرال دروري في مكالمة هاتفية عن أن الكتائبيين «تجاوزوا الأمر» وأنه أوقف عملياتهم، كان يجب أن تحذره من خطر حدوث أعمال ذبح في المخيمات وتذكره بمسؤولياته في اتخاذ خطوات مناسبة لاستيضاح المسألة ومنع استمرار مثل هذه الأعمال، إذا ما ثبت أي أساس للمعلومات. ولبلوغ ذلك كان على رئيس الأركان فور وصوله إلى بيروت عقد جلسة توضيحات مفصلة مع الجنرال دروري والجنرال يارون وضباط آخرين من الفرقة، إضافة إلى قادة كتائبيين. وكان عليه، إذا لم ترضه التوضيحات بأن تجاوزات لم ترتكب في المخيمات، أن يأمر بالاخراج الفوري لقوات الكتائبيين من المخيم، وتحذير قادة الكتائبيين من التصرفات الشاذة والطلب إليهم إصدار أوامر فورية لقواتهم بالامتناع عن عمل قد يسبب الأذى للمدنيين في فترة بقائهم في المخيم.

إن رئيس الأركان لم يقم بأي من هذه الأمور. وعلى العكس، فإن قادة الكتائبيين ربما أخذوا انطباعا من حديث رئيس الأركان وموافقته على تزويدهم بالجرافات، بأن بامكانهم متابعة عملياتهم في المخيم من دون أي تدخل حتى صباح السبت، وأن أية تقارير عن التجاوزات لم تصل إلى جيش الدفاع؛ وإذا كانت مثل هذه التقارير قد وصلت فإنها لم تثر أي رد فعل حاد. إننا نقرر أن عدم تحرك رئيس الأركان، الذي تم وصفه آنفا، واوامره بتزويد الكتائبيين بالجرافات، أو بجرافة واحدة، تشكل اخلالا بالواجب، واهمالا للواجبات المسندة الى منصب رئيس الأركان.

(هـ) مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال يهوشواع ساغي

جاء في الملاحظة التي وجهت إلى مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال يهوشواع ساغي أنه لم يف بواجبه، لأنه لم يعر اهتماما كافيا للقرار المتعلق بإرسال الكتائبيين إلى المخيمات، ولم يحذر، بعد اغتيال بشير الجميل، من خطر قيام تلك القوات بأعمال انتقامية وسفك دماء ضد السكان الفلسطينيين في بيروت الغربية، وخصوصا في مخيمات اللاجئين.

لقد أفاد مدير الاستخبارات العسكرية بأنه لم يعرف شيئا عن القرار المتعلق بإرسال الكتائبيين إلى المخيمات، ولم يسمع بالدور الذي أسند إليهم، والمرتبط بدخول بيروت قبل اكتشافه القضية من خلال البرقية التي تحدثت عن مقتل ثلاثمائة شخص صباح يوم الجمعة، ١٩٨٢/٩/١٧. إننا نجد أن من الصعب القبول بهذا الادعاء. فالقرار المتعلق بإرسال الكتائبيين إلى المخيمات نوقش على سطح مركز القيادة الامامي صباح يوم الأربعاء في ١٩٨٢/٩/١٥ في محادثات بين وزير الدفاع ورئيس الأركان والميجر جنرال دروري. ومن الصعب التصديق أن قرارا نوقش في تلك المحادثات لم يصل اطلاقا إلى مدير الاستخبارات العسكرية الذي كان موجودا على سطح مركز القيادة الأمامي. وحسب ما تبينه تفاصيل المناقشات التي دارت في ذلك الصباح، كانت لمدير الاستخبارات العسكرية فرص كثيرة ليسمع، في المناسبة، عن الخطط المتعلقة بإشراك الكتائبيين في دخول بيروت، وعن الدور الذي اسند إليهم. وإذا كان مدير الاستخبارات العسكرية لم يسمع في حينه فعلا عن خطة لارسال الكتائبيين إلى المخيمات،فالسبب الوحيد الذي يمكن أن يعطى، والحالة هذه، هو أنه لم يكن مكترثا اطلاقا بما كان يقال وبما كان يجري في ذلك الوقت على سطح مركز القيادة الامامي، وأنه اظهر عدم اهتمام بالمسائل التي يفرض عليه مركزه أن يهتم بها. لقد انتقل مدير الاستخبارات العسكرية من مركز القيادة الامامي إلى الاجتماع في المقر الكتائبي بصحبة وزير الدفاع. وهناك قال وزير الدفاع أن القوات الكتائبية ستدخل بيروت الغربية، وإن بدا أنه لم يقل في شكل صريح أنها ستدخل المخيمات. في ما يتعلق بهذا الاجتماع افاد الميجر جنرال ساغي بأنه بدا له أن ما قيل هو أن الكتائبيين سيشاركون في شيء ما، لكنه لا يتذكر ما هو بالضبط (صفحة ١٥٦١). وبعد هذا الاجتماع لم يظهر مدير الاستخبارات

العسكرية أيضا اهتماما خاصا بالسؤال عما سيكون دور الكتائبيين في دخول بيروت. لقد أمضى وقتا طويلا مع وزير الدفاع ولم يجد من الضروري أن يطرح عليه أي سؤال يتعلق بهذه القضية. وفي اجتماع آخر عقد في محطة للمحروقات كان في وسع مدير الاستخبارات العسكرية، لو شاء ذلك، الحصول على معلومات تتعلق بأدوار الكتائبيين في بيروت الغربية. وقد عقد هذا الاجتماع بعد التعازي في بكفيا عندما أطلع الميجر جنرال دروري وزير الدفاع على مجرى الأحداث في أثناء دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت، حيث عرض عليه خرائط. وكانت هذه فرصة أخرى أضاعها مدير الاستخبارات العسكرية أيضا لسبب ما. كما جرت مناقشات اضافية شارك فيها مدير الاستخبارات العسكرية وأشير فيها في شكل صريح إلى دخول الكتائبيين المخيمات، وذلك في اجتماع عقد في مكتب وزير الدفاع الساعة العاشرة من قبل ظهر الخميس في ١٩٨٢/٩/١٦. وحسب ما قاله الميجر جنرال ساغي فإنه لم يعر انتباها لأمور قيلت في ذلك الاجتماع عن إرسال الكتائبيين إلى المخيمات. إن عدم الانتباه في هذا الاجتماع يدعو أيضا إلى الاستغراب ولا يمكن تفسيره. لقد كان الميجر جنرال ساغي حاضرا في بداية اجتماع الحكومة مساء الخميس ثم غادر الاجتماع بعد وقت قصير من بدايته. لم يشرح لنا لماذا لم يظهر الميجر جنرال ساغي اهتماما كافيا بدور الكتائبيين في دخول بيروت الغربية وغادر المكان حتى من دون أن يتحقق من أي ممن كانوا هناك، ويعرف ماذا يجري في بيروت، وما هي الخطة في ما خص اشراك الكتائبيين.

إلى ذلك كله، يجب أن يضاف انه يوم الأربعاء في ١٩٨٢/٩/١٥، سمع مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الأبحاث في أثناء الاجتماع في مكتب نائب رئيس الأركان، عن الخطة المتعلقة بدخول الكتائبيين المخيمات (صفحة ٧ من المستند ١٣٠).

لا نستطيع أن نصدق أنه لم تصل إلى مدير الاستخبارات العسكرية معلومات حول خطة إرسال الكتائبيين إلى المخيمات حتى صباح الجمعة. هذا مع التذكير بأنه كان حضر عددا من الاجتماعات التي أشير فيها إلى هذه الخطة، وكانت لديه فرص كثيرة للتحقق من الدور الذي أعطي للكتائبيين. حتى لو شئنا أن لا نتحفظ في قبول إفادة الميجر جنرال ساغي في شأن هذه القضية، يبقى أن في ما افاد به ما يدعو إلى الاستغراب.

كان من المفروض أن يعد مدير الاستخبارات العسكرية، بحكم عمله، تقويما استخباريا عن الكتائبيين، وهو كان يعرف أنه كانت هناك شكاوى في الماضي من عدم اشتراك الكتائبيين في القتال. كما أنه سمع اخيرا في أثناء الاجتماع الذي عقد في المقر الكتائبي أن هذه القوات ستتعاون مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في دخول بيروت الغربية. مع ذلك، فهو لم يظهر أي اهتمام ولم يطرح أي سؤال حول الدور المسند إليهم، ولم يقدم أي تعليق لوزير الدفاع أو لرئيس الأركان حول هذه القضية خلال الاجتماعات التي شارك فيها. أن الصورة التي توافرت، حسب افادة الميجر جنرال ساغي نفسه، تعكس في شكل واضح اللامبالاة، وعدم الاهتمام وغض النظر وسد الأذن حيال قضية تحتم على مدير الاستخبارات العسكرية في قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أن يفتح عينيه وأن يصغي جيدا إلى كل ما كانت تجري مناقشته واقراره.

إن التفسير الوحيد الذي يمكن العثور عليه لسلوك مدير الاستخبارات العسكرية المشار إليه، يتصل، على ما يبدو، بواقع أن نظرة مدير الاستخبارات العسكرية إلى الكتائبيين وإلى التعاون بين اسرائيل وبين هذه القوات اكثر تشكيكية، وأكثر ريبة من نظرة الموساد المحبذة والمتعاطفة، وانه ادرك أن وزير الدفاع ورئيس الأركان وربما رئيس الوزراء يقبلون بنظرة الموساد، وأن نظرة الاستخبارات العسكرية رفضت لمصلحة نظرة الموساد. وعلى هذا، اكتفى مدير الاستخبارات العسكرية بتقارير الاستخبارات التي تم جمعها وإرسالها اليه وفيها، حسب ادعائه، ما يكفي من التحذيرات حول الأخطار المتوقعة من التعامل مع الكتائبيين. في رأينا أن مدير الاستخبارات العسكرية لم يف بواجبه إذ اكتفى بهذه التقويمات للموقف. والتحذير الشفهي في أعقاب اغتيال بشير، الذي أفاد عنه وزير الدفاع، كان على الأغلب ضعيفا. وحسب افادة الميجر جنرال ساغي (صفحة ١٠٥ ــ ١٠٦) فقد قال في مكالمة هاتفية

مع وزير الدفاع ليل ١٤/٩/١٩٨٢ عندما اتضح أن بشير قتل، أن هناك احتمالين: الأول، أنه قد تحصل أعمال انتقامية من جهة الكتائب، والثاني أن ينقسمو على بعضهم. ومن الصعب النظر إلى هذه الأقوال غير الواضحة على أنها تحذير جلي وثابت. وفي يوم ١٥/٩/١٩٨٢ حوالي الساعة السادسة مساء أعد فرع الاستخبارات وثيقة (المستند ٢٦) تحمل عنوان «التأكيدات الأساسية في تقويم الموقف». والشيء الوحيد الذي قيل فيها حول خطر أعمال انتقامية من جهة الكتائبيين هو أن دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية قد «يقابل من بعض الفرقاء المعنيين وربما حتى بين بعض العناصر الاسلامية، على أنه تطور يمكن أن يساهم، مؤقتا على الأقل، في استقرار المدينة، وأن يوفر لهم الحماية من أعمال انتقامية يمكن ان يقوم بها الكتائبيون» (الفقرة ١ (أ) من المستند ٢٦). هذه الوثيقة لا يمكن اعتبارها تحذيرا واضحا من خطر اشراك الكتائبيين مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في دخول بيروت، ولا أنها تشير إلى الحاجة لاتخاذ احتياطات خاصة تحول دون قيام الكتائبيين بأعمال انتقامية ضد الفلسطينيين. في وثيقة أخرى للاستخبارات صدرت في ١٥/٩/١٩٨٢ بعنوان «اغتيال بشير الجميل — المعاني الرئيسية» تقول الوثيقة أن «الاغتيال يخلق ظروفا تصعد في الاستقطاب بين القوى اللبنانية المتخاصمة لتصفية حسابات متبادلة وجعل الأوضاع تتردى. وهذا، في غياب عامل الاستقرار، يمكن أن يتطور إلى حرب أهلية عامة (الفقرة ٤ من المستند ٢٥). ولكن هذه ايضا لا يمكن اعتبارها تحذيرا حقيقيا ويلفت الانتباه إلى أخطار أعمال الانتقام من جانب الكتائبيين مع دخولهم بيروت الغربية برفقة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أو برعايتها.

لقد قال مدير الاستخبارات العسكرية في إفادته أنه في ما خص مسألة إرسال الكتائبيين إلى المخيمات يجب أن تناقش وتوضح كما يلزم. وأنه كان ينبغي من مناقشة تقويم الموقف تدقيق مختلف الموضوعات مدار البحث، التي عددها في إفادته (صفحة ١٥٨٧) والمرتبطة بدخول الكتائبيين المخيمات. وفي رأيه ان مثل هذا التوضيح كان يمكن القيام به خلال وقت قصير، حتى إذا ما تبين في هذه المناقشة أن من الممكن ضمان التنسيق مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي «بكل الطرق» لكان أيد دخول الكتائبيين، وليس قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى المخيمات. إننا نقبل كلامه هذا، لكن، يبدو لنا أنه كان على مدير الاستخبارات العسكرية أن يبدي اهتماما كافيا بالقضية من أجل التحقق من الدور الذي أسند إلى الكتائبيين. هذا إن لم يكن، لبعض الأسباب، قد سمع عنه خلال الاجتماعات التي شارك فيها، كما أنه كان من واجبه أن يطلب توضيح أو مناقشة تلك الموضوعات التي أشار إليها في إفادته امامنا. والواقع الذي أشار إليه مدير الاستخبارات العسكرية ومن يمثله عن الأخلاقية القتالية للكتائبيين والمجازر التي حصلت في الماضي خلال الحرب الأهلية في لبنان كانت معروفة لدى الجميع، وهي لا تعفي مدير الاستخبارات العسكرية، من أن يفي بواجباته، خصوصا أن المسألة تتعلق بالتعاون مع الكتائبيين بعد اغتيال بشير الجميل، وحتى ولو لم تكن هناك مناقشة منظمة لهذه القضية.

كذلك لا يوجد، على الأخص، تفسيرا كافيا لافتقاد عمل أساسي من قبل مدير الاستخبارات العسكرية في ما يتصل بدخول الكتائبيين المخيمات بعد ما كان سمع صباح الجمعة، ليس فقط عن دخول الكتائبيين المخيمات، بل كذلك عن مقتل ثلاثمئة شخص في هذه العملية، وكل ما فعله أنه أمر بالتثبت من صحة ما بلغه ولا شيء غير ذلك. فهو لم يحاول أن يتصل برئيس الأركان أو وزير الدفاع لتحذيرهما من خطر عملية الكتائبيين في المخيمات، خصوصا بعدما تلقى التقرير عن مقتل ثلاثمئة شخص. صحيح أن هذا التقرير لم يكن ثابتا وأن مصدره في رأيه، عملياتي وليس استخباراتيا. لكن، كانت فيه معلومات يمكن أن تثبت مخاوفه في ما يتعلق بأعمال الكتائبيين. لقد شرح مدير الاستخبارات العسكرية في إفادته لماذا لم يحاول أن يحذر، في تلك المرحلة، من الخطر في الوضع الناشيء. وقدم الملاحظات الآتية (ص ١٥٨٩):

— أنا معروف بأنني واحد عارض الكتائبيين دائما. ليس من اليوم، بل من أربع سنوات خلت. ولقد قرأت في الصباح ان الكتائبيين موجودون في داخل المخيمات، وأعرف ان ذلك كان بأمر من

وزير الدفاع ــ باعتبار ان وثيقة دورداني في حوزتي، وأنه بقيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. ولذا، ماذا أستطيع أن أقول الآن؟ لماذا أرسلتم من دون أن تسألوني؟ أم كان علي أن أتصرف بما يهين؟ كلا، ببساطة، لقد وقفت جانبا في هذه القضية، وهذا كل شيء.

في اعتقادنا، أن الميجر جنرال ساغي كشف في هذه الملاحظات عن السبب الرئيسي الذي جعله «يقف جانبا» في ما يتعلق بالمشكلة في مجملها. فملاحظاته لا تفسر عدم فعله بعدما تلقى التقرير يوم الجمعة وحسب، بل كذلك سلوكه في مراحل سابقة كما أشرنا إلى ذلك. وفي رأينا أنه كان من واجب مدير الاستخبارات العسكرية، طالما هو يشغل منصبه، أن يثبت عن يقظة وانتباه في ما خص دور الكتائبيين في دخول بيروت بعد اغتيال بشير، كأن يطالب بتوضيح مناسب وأن يحذر على الفور، وفي شكل صريح، جميع هؤلاء المعنيين من الخطر المتوقع، وحتى قبل تلقيه تقرير يوم الجمعة، وفي التأكيد بعد تلقيه هذا التقرير. أما الخوف من أن لا يلاقي كلامه انتباها كافيا وأن يقابل بالرفض، فهذا لا يبرر النكوص الكامل عن العمل. وهذا التواني يشكل عدم وفاء بواجب المسؤولية الملقاة على مدير الاستخبارات العسكرية بحكم وظيفته.

(و) رئيس مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)

ارسلت ملاحظة إلى رئيس الموساد بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، تعلن أنه قد يتعرض للأذى إذا ما قررت لجنة التحقيق أنه لم ينتبه بشكل كاف في ما يتعلق بالقرار المتخذ حول الدور الذي سيلعبه الكتائبيون خلال دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، ولم يحذر، بعد اغتيال بشير الجميل، من مخاطر سفك الدماء التي قد تقوم بها هذه القوات ضد السكان الفلسطينيين.

لقد شهد رئيس الموساد بانه علم للمرة الأولى بالدور المعطى للكتائبيين بدخول المخيمات، في اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦. وكان قد تلقى يوم الأربعاء ١٩٨٢/٦/١٥ برقيات من ممثل الموساد في بيروت (الملحق ١٦١ و ١٦٢)، ابلغته باجتماعات رئيس الأركان ووزير الدفاع مع النخبة الكتائبية. لا يوجد في أي من هذه الوثائق أي تقرير عن الدور المعطى للكتائبيين في المخيمات، ولكنها تتضمن إشارة عامة إلى أن الكتائبيين سوف يدخلون بيروت الغربية خلف جيش الدفاع الاسرائيلي، وسوف يساعدون جيش الدفاع الاسرائيلي في عمليته. وفي برقية ثالثة (الملحق ١٦٣) ارسلت في الثانية عشرة من ظهر الخميس، سجل أن هناك تنسيقا مع قيادة الجبهة الشمالية من أجل اعداد الكتائبيين للقيام «بعمليات لتطهير المدينة من [الفدائيين]». وفي برقية إضافية مرسلة في ذلك الوقت (الملحق ١٦٤) قيل أن الكتائبيين سيبدأون عملهم في مخيم برج البراجنة.

وكما يظهر، فإن الموساد لم تكن مبلغة بشكل صريح حول دخول الكتائبيين إلى المخيمات. كما أن رئيس الموساد لم يعلم بالقرار المتخذ حول هذه المسألة. إن شهادة رئيس الموساد يجب أن تقبل إذن بأنه سمع بالقرار المتعلق بدور الكتائبيين ودخولهم إلى المخيمات في جلسة مجلس الوزراء مساء الخميس، حيث كانت العملية قد أخذت طريقها إلى التنفيذ.

على ضوء الظروف المذكورة أعلاه، لا يبدو لنا أن رئيس الموساد كان مجبرا قبل أن يعلم بالقرار المتعلق بدور الكتائبيين، على تقديم تقدير يتعلق بالحالة الممكن أن تتطور في حال أعطي الكتائبيون فرصة أخذ الثأر من الفلسطينيين، وحاولوا تطبيق خططهم المتعلقة بهم. لقد كان رئيس الموساد حاضرا في اجتماع مجلس الوزراء وبقي حتى نهايته، وسمع ما قيل فيه. لكنه لم يقدم بنفسه تقديرا يتعلق بدخول الكتائبيين إلى المخيمات، ولم يعبر عن أي تحفظ حول هذا الدخول. تكلم في الاجتماع عن تقديرات الموساد في ما يتعلق بالحالة الناجمة عن اغتيال بشير، غير أن ملاحظاته لم تعالج بشكل صريح مسألة دخول الكتائبيين إلى المخيمات أو المشكلات التي قد تنجم عنها. ويمكننا أن نجد بعض التلميحات حول الأعمال غير النظامية للكتائبيين، في هذه الملاحظات التي أبداها رئيس الموساد في الاجتماع (ص ٢٦ من الملحق ١٢٢):

«عندما علمنا بموت بشير ــ وكان ذلك في

حوالي منتصف الليل ـ فكرنا بامكانية حدوث ظاهرتين: فالمدينة بأسرها قد تتعرض للاشتعال، والقوات الكتائبية نفسها، التي تركت فجأة من دون قائد، ومشحونة برغبة الانتقام، قد تقوم بعمل غير منضبط. ومن جهة أخرى، فإن الفلسطينيين والمنظمات اللبنانية التي كانت موجودة في بيروت الغربية، عندما تعلم فجأة بأن قائد الكتائبيين مات، وأن الكتائبيين يمكن أن يكونوا قد اضعفوا نتيجة ذلك، فمن الممكن أن يبدأوا. أي هناك بالتأكيد امكانية أن تنشأ حالة من الاشتعال التي ستعم المدينة».

لا يمكن أن تعتبر هذه الملاحظات تحذيرا واضحا من الخطر الذي يتضمنه دخول الكتائبيين إلى المخيمات، هذا الدخول الذي لم يعقب عليه رئيس الموساد في اجتماع مجلس الوزراء. إن رئيس الموساد لم يعبر عن أية تحفظات على دخول الكتائبيين للمخيمات. وفي شهادته الأولى قال أنه لو سئل في الاجتماع عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات لكان أوصى بما يلي: «مع تحذيرهم بأن عليهم أن لا يقوموا بمذبحة»، ومع الاعتقاد بأن هذا التحذير سيكون كافيا ـ وهذا نتيجة لخبرة الموساد في بعض العمليات التي تمت بالاشتراك مع الكتائبيين (ص ١٧١). وفي شهادته الاضافية، قال رئيس الموساد أن المعلومات التي كان الموساد يملكها في ذلك الوقت حين عقد مجلس الوزراء، لم تكن تحمل تحذيرا حول امكانية الأعمال الوحشية في المخيمات. المعلومات التي قدمها (ص ١٤٢٨) كانت تقول بأنه بناء على التقارير، وعلى الرغم من موت بشير، فإن القائد العسكري للكتائبيين كان مسيطرا على قواته. بالاضافة إلى ذلك، واستنادا إلى معلومات يملكها الموساد، فإن الذين قاموا باغتيال بشير ليسوا الفلسطينيين بل هم المرابطون. هذه الحجة الأخيرة بعيدة عن الاقناع، إذ ليس من المؤكد أن الكتائبيين عرفوا في ذلك الوقت من قام بالاغتيال، وحتى لو عرفوا، فإنه من المشكوك فيه أن يكون هذا قد جعل أعمالهم أكثر اعتدالا ضد الفلسطينيين، الذين يعتبرونهم مصدر المآسي التي حلت بلبنان والذين تعاونوا مع المرابطون في القتال ضد الكتائبيين.

السؤال هو هل أن عدم التحرك من قبل رئيس الموساد يتضمن ثغرة في مسؤوليته.

الجواب على هذا السؤال ليس سهلا. وكما أشرنا أعلاه، فإن وجهة نظر الموساد التي عبر عنها قبل وقت طويل وكاف من دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى لبنان، كما بعد هذا الدخول، كانت تدعو إلى ضرورة القيام بتعاون أكبر مع الكتائبيين. إن وجهة النظر السائدة في الموساد، كما تعبر عنها وثائق مختلفة، تقول أن الكتائبيين هم عناصر جديرة بالثقة، ويمكن الاعتماد عليها، هذا على الرغم من ماضي الكتائبيين في ما يتعلق بموقفهم من الفلسطينيين وتصريحاتهم حول طريقة حل المشكلة الفلسطينية عندما يصلون إلى السلطة. وقد أشار رئيس الموساد في جزء من شهادته إلى أن فهم الموساد هذا تأثر بتطور مشاعر شخصية لممثليه الذين كانوا على علاقة دائمة بقادة الكتائبيين. إننا لا نعتقد أن رئيس الموساد يمكن أن يحمل مسؤولية «مفهوم» كهذا. لقد تولى رئيس الموساد منصبه في ١٩٨٢/٩/١٢، أي قبل يومين من مقتل بشير، وكان في السابق نائب رئيس الموساد وكان على اطلاع على شؤون الموساد. غير أن مسؤولية طريقة عمل الموساد لا تقع على عاتقه. كما لم يكن دخول الكتائبيين إلى المخيمات يتناقض مع تقديرات الموساد للموقف. لذلك فمن الصعب التصديق بأن رئيس الموساد كان يمكن أن تكون لديه تحفظات على هذا القرار عندما سمع به في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٦. وفي هذه المسألة أيضا، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه بدأ عمله كرئيس للموساد منذ أربعة أيام فقط، وأن هذه كانت الجلسة الأولى لمجلس الوزراء التي يحضرها بصفته الجديدة.

ويبدو لنا، أنه حتى في الحالة التي وصفناها اعلاه، فإن رئيس الموساد كان مجبرا على التعبير عن رأيه، في الاجتماع، حول دخول الكتائبيين. وكان عليه أن يعالج في مداخلته الأخطار الناجمة عن عملية الكتائبيين، خاصة بعد أن استمع إلى ملاحظات الوزير دافيد ليفي. وبسبب طبيعة العلاقة بالذات بين الموساد والكتائب، يبدو لنا أن رئيس الموساد كان ملزما بالتطرق إلى امكانية حدوث أعمال انتقام، وشرح كافة العوامل المتعلقة بهذا العمل. ولكن استنادا إلى الظروف المشار إليها أعلاه، فإننا نرى أن عدم تحرك رئيس الموساد، يجب أن لا يعتبر عملا خطيرا.

(ز) قائد الجبهة الشمالية
الميجر جنرال أمير دروري

في الملاحظة المرسلة إلى قائد الجبهة الشمالية أمير دروري، جاء أنه قد يتعرض للأذى إذا قررت لجنة التحقيق أنه لم يتخذ الخطوات الملائمة أو الكافية لمنع متابعة أعمال الكتائبيين في مخيمات اللاجئين، وذلك بعد أن تلقى تقارير عن القتل أو عن أعمال تنحرف عن عمليات القتال النظامية، التي تمت في المخيمات.

ليل الخميس، أرسل ضابط الاستخبارات في الفرقة التقرير حول القتلى الثلاثمائة إلى قيادة المنطقة الشمالية. غير أن هذا التقرير لم يصل إلى الميجر جنرال أمير دروري، ولم يسمع عن أي شيء يتعلق بما حصل حتى قبل ظهر الجمعة.

لقد سبق أن عددنا أعلاه الفروق بين رواية الميجر جنرال دروري والبريغادير جنرال يارون، حول الظروف المحيطة بزيارة دروري إلى مركز المراقبة الأمامي، والحوار الذي سبق هذه الزيارة، والحوار الذي تم خلالها. واستنادا إلى شهادة دروري، فإن الزيارة تمت بناء على مبادرته، دون ان يكون على علم بوجود اية مشكلة تتعلق بالمخيمات، بينما استنادا إلى رواية يارون، فإن قدوم دروري كان نتيجة المحادثة التي أبلغه فيها يارون شعوره بعدم الارتياح حول ما يجري في المخيمات. لم نجد أن اختلاف الروايتين حول هذا الموضوع له أهمية تتعلق بالمسالة التي نعالجها.

كما لا توجد رواية موحدة تتعلق بالتقارير التي ارسلت للجنرال دروري خلال الاجتماع الذي عقده في مركز القيادة المتقدم. فالكولونيل دوفديفاني قال في إفادته، انه اخبر دروري عن القتلى المئة في العملية الكتائبية، بينما، واستنادا إلى شهادة دروري، فإنه لم يسمع خلال زيارته بالقتلى في المخيمات أو بعدد محدد من القتلى. ويتضح من ملاحظات البريغادير جنرال يارون، انه لم يبلغ الميجر جنرال دروري عن القتلى الثلاثمائة وال ٤٥ شخصا الذين اعتقلهم الكتائبيون، لانه اعتقد بأن هذه التقارير وهمية. اما في ما يتعلق بما سمعه دروري من يارون، فروايته تختلف في تفاصيل غير مهمة عن رواية يارون. ويبدو لنا أنه ليس من المستحيل التأكيد بأن التقارير أعطيت للميجر جنرال دروري حول اعمال القتل في المخيمين. إننا نعتقد، مع ذلك، بأن الميجر جنرال دروري، في شهادته أمامنا، قلل من اهمية ودلالة الأشياء التي سمع عنها في اجتماع مركز القيادة المتقدم. يجب أن نشير إلى ان الميجر جنرال دروري كان مدركا بأن الكتائبيين مؤهلون للقيام بأعمال لا يسيطر عليها، وهذا الادراك ليس ناجما بالضرورة عن محادثته مع ضابط في الجيش اللبناني، ولكن اساسا من معرفته للكتائبيين القائمة على اتصاله الدائم بهم. ليس هناك اذن، مجال للشك في أنه بعد المشاورات التي تمت على سطح مركز القيادة المتقدم صباح الجمعة، كان دروري على علم بخطر استمرار أعمال الكتائبيين في المخيمين. وهناك ثلاثة أعمال قام بها تشكل اثباتا لهذا: الأول، هو الأمر الذي أعطاه بايقاف اعمال الكتائبيين؛ الثاني، هو تقرير تليفوني قدمه لرئيس الأركان بأن «الكتائبيين تجاوزوا الأمر» وانه أمر بايقاف أعمالهم؛ والثالث، استمرار جهوده لاقناع قائد وحدة الجيش اللبناني، بدخول جيشه إلى المخيمات بدلا من الكتائبيين. يجب أن نشير هنا، إلى أن الميجر جنرال دروري قال في محاولته اقناع القائد اللبناني: «أنت تعرف ماذا يستطيع ان يفعله اللبنانيون ببعضهم». هذه الملاحظات، في الاطار الذي قيلت فيه، في مقطع من شهادة الميجر جنرال دروري كما استشهدنا بها أعلاه، تشير إلى أنه كان مدركا لخطورة الوضع ولضرورة بذل الجهد من أجل ايقاف عملية الكتائبيين في المخيمات.

آخذين في الاعتبار بأنه لم يثبت لدينا بأن الميجر جنرال دروري تلقى تقارير واضحة حول أعمال القتل وحول مداها، يبدو لنا، أنه تصرف بشكل جيد وبحكمة وبمسؤولية، وبانتباه كاف في هذه المرحلة. وقد سمع من رئيس الأركان بأن هذا الأخير آت إلى بيروت في ساعات بعد الظهر، وكان يعتمد على حقيقة ان زيارة رئيس الأركان هذه، التي كانت ستجري في غضون ساعات قليلة، سوف تقود إلى نتائج ايجابية في ما يتعلق بأعمال الكتائبيين في المخيمات.

في الملاحظة المرسلة إليه بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، أبلغ الميجر جنرال دروري بأنه معرض للأذى إذا ثبت بأنه لم يحذر رئيس الأركان، عندما جاء هذا الأخير إلى بيروت

في ١٩٨٢/٩/١٧، من الأخطار التي يتعرض لها سكان المخيمات في حال استمرار العمل أو الوجود الكتائبي في المخيمات. ولم يحاول، في الاجتماع مع قادة الكتائبيين أو بعده بقليل، أن يمنع استمرار العمل.

وبالاستناد إلى شهادة الميجر جنرال دروري، كان واضحا أنه اكتفى بدور سلبي بشكل مطلق، في ما يتعلق بمسألة وجود الكتائبيين في المخيمين، منذ وصول رئيس الأركان إلى بيروت. وبعد ذلك لم يشدد الميجر جنرال دروري لرئيس الأركان، قبل الاجتماع مع قادة الكتائبيين على أن من الضروري إنهاء الوجود الكتائبي في المخيمات، أو القيام ببعض العمل الذي يؤكد أن أعمال الكتائبيين ضد الشعب غير المقاتل في المخيمين يجب أن تتوقف. هذا الاستنكاف عن إثارة أهمية وخطورة المسألة أمام رئيس الأركان، فسره الميجر جنرال دروري بحقيقة أنه بعد الاجتماع الذي عقد على سطح مركز القيادة المتقدم مع البريغادير جنرال يارون، تلاشى حذره الحاد من الخطر، وذلك لسببين: السبب الأول، هو انه لم يبق هناك غير بضع ساعات قبل مجيء رئيس الأركان، ولم تصل تقارير جديدة. السبب الثاني الذي طمأن دروري كان عدم سماعه أي شيء حول الأعمال غير المنضبطة في المخيمات، من القائد العسكري اللبناني عند اجتماعه به. فقد كان الجيش اللبناني منتشرا حول المخيمات، ومن بينها الأماكن التي دخل الكتائبيون منها، لذلك فمن المفترض برجال الجيش أن يكونوا قد علموا بأن شيئا غير معتاد جرى في المخيمات (شهادة الميجر جنرال دروري، ص ١٦١١ ــ ١٦١٥). إن هذه الأسباب لتلاشي الحس بأهمية المسألة غير مقنعة. من الصعب اعتبار عدم ورود تقارير جديدة، خلال ساعات قليلة، عاملا مطمئنا. كما أن الميجر جنرال دروري لم يقم بأي مجهود خاص، عندما كان على سطح مركز القيادة المتقدم حيث تكلم مع الضباط هناك، من اجل التحقيق والتأكد من تفاصيل التقارير التي وصلته. كذلك لم يعط الأوامر للقيام بالتأكد مما كان يجري في المخيمات. كما انه لم يتكلم في اجتماع سطح مركز القيادة المتقدم، مع ضابط الارتباط الكتائبي، الذي كان موجودا هناك. وفي لقائه مع قائد الوحدة التابعة للجيش اللبناني، فإن الميجر جنرال دروري لم يسأله عما إذا كان قد تلقى أية تقارير حول الأحداث في المخيمات، بل استخلص استنتاجه الذي قلل من انتباهه نتيجة حقيقة أن قائد الوحدة لم «يتطوع» لتقديم أية معلومات.

لقد وصفنا أعلاه ماذا جرى في الاجتماع مع قادة الكتائبيين، حيث لم تطرح أبدا مسألة تصرفات القوات الكتائبية في المخيمات. وفي رأينا وعلى الرغم من أن رئيس الأركان هو الذي كان يمثل الجانب الاسرائيلي في الاجتماع، كان من واجب الميجر جنرال دروري أن يقوم على الأقل بمحاولة لاثارة هذه المسألة في الاجتماع. كما أنه لم يحاول اقناع رئيس الاركان بإثارة المسألة في الاجتماع مع الكتائبيين، لكنه اكتفى بالبقاء جانبا. إن الميجر جنرال دروري هو ضابط كبير ويقوم بعمل بالغ الأهمية ويتحمل مسؤوليات جسيمة على جبهة عريضة. إن قائدا بهذا المستوى والرتبة، كان من المتوقع منه أن يتخذ مبادرة عندما يرى أن رئيس الأركان ليس راغبا في التعاطي مع هذه المسألة، التي كانت السبب الرئيسي لقدومه إلى بيروت وعقد الاجتماع مع الكتائبيين. وإذا كان تصرف الميجر جنرال دروري نتيجة انخفاض في درجة انتباهه، فإننا قلنا أعلاه، أن هذا الانتباه المنخفض لا يمكن تبريره على الاطلاق. كذلك بعد نهاية الاجتماع مع قادة الكتائبيين، لم يقم الميجر جنرال دروري بأي عمل تجاه تصرفات الكتائبيين، كما لم يناقش المسألة مع رئيس الأركان. إن طلب الكتائبيين للجرافات من جيش الدفاع الاسرائيلي، كان يجب أن يزيد من الشك بأن أعمالا من الصعب أن توصف على انها عمليات قتالية كانت تجري في المخيمين. ويبدو أن هذا الشك ارتفع، إذ أن الأمر صدر بتزويد الكتائبيين بجرافة وحيدة بعد إزالة إشارات جيش الدفاع الاسرائيلي عنها. لا نجد أي تبرير لعدم قيام الميجر جنرال دروري بأية معالجة لمسألة تصرفات الكتائبيين في المخيمات، منذ قدوم رئيس الأركان إلى بيروت وحتى مغادرته لها.

إننا نقرر أنه كان من واجب قائد الجبهة الشمالية أن يحذر رئيس الأركان، عندما قدم هذا الأخير إلى بيروت في ١٩٨٢/٩/١٧، وخلال إقامته هناك، من أن سكان المخيمات يتعرضون للخطر نتيجة وجود القوات الكتائبية في المخيمين،

وانه يجب إخراجهم من هناك فورا، أو على الأقل، اتخاذ الخطوات التي تضمن سلامة السكان في المخيمات أو تخفيف الخطر الذي يواجهونه إلى أقصى درجة. إن استنكاف الميجر جنرال دروري عن القيام بأي عمل في ما يتعلق بالخطر الذي يواجهه السكان المدنيون في المخيمات، منذ لحظة قدوم رئيس الأركان إلى بيروت وحتى يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، يشكل في رأينا خرقا للمسؤولية التي كانت ملقاة على عاتق الميجر جنرال دروري.

(ح) قائد قوات المظليين، البريغادير جنرال عاموس يارون

إن الموضوع الأول المطروح في الملاحظة المرسلة إلى البريغادير جنرال عاموس يارون بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، هو أنه لم يحسن تقييم وتدقيق التقارير التي وصلته عن أعمال القتل والتصرفات غير الطبيعية الأخرى للكتائبيين في المخيمات، ولم ينقل هذه المعلومات إلى قيادة العمليات وإلى رئيس الأركان فور تلقيه لها في ١٦/٩/١٩٨٢، ولم يتخذ الخطوات اللازمة لوقف أعمال الكتائبيين ولحماية السكان في المخيمات فور تلقيه التقارير.

حددنا في عرضنا للوقائع أن البريغادير جنرال يارون تلقى أنباء عن عمليات قتل مساء ١٦/٩/١٩٨٢. لقد تلقى التقرير الأول من اللفتنانت الول، وعلى أساسه كان يجب أن يكون واضحا له أن الكتائبيين كانوا يقتلون النساء والأطفال في المخيمات. وسمع بتقرير إضافي في ذلك المساء نفسه من ضابط الاستخبارات في الفرقة يتعلق بمصير مجموعة من ٤٥ شخصا كانوا في أيدي الكتائبيين. كما سلم إليه تقرير ثالث من قبل ضابط الاتصال الكتائبي (ج) عن ٣٠٠ قتيل، وهو رقم خفض لاحقا إلى ١٢٠. وحتى لو افترضنا أن البريغادير جنرال يارون اعتبر التقرير الأول والثاني متعلقين بالحدث نفسه، فقد أصبح واضحا له من مجمل التقارير، أن الكتائبيين كانوا يرتكبون أعمال قتل ذهبت إلى أبعد من عمليات القتال، وأنهم كانوا يقتلون النساء والأطفال أيضا. لقد اكتفى ذلك المساء بتكرار تنبيهاته إلى ضابط الاتصال الكتائبي وإلى ايلي حبيقة بعدم قتل النساء والأطفال. لكنه لم يفعل شيئا أكثر من ذلك لوقف أعمال القتل، ولم ينقل المعلومات التي وصلته إلى الميجر جنرال دروري، لا في المساء نفسه ولا في اليوم التالي خلال الاتصال الصباحي ولا في الاجتماع الذي عقد بينهما قبل الظهر. وعندما سمع البريغادير جنرال يارون من ضابط الاستخبارات في الفرقة، في اجتماع قصير في ١٦/٩/١٩٨٢، أنباء تشير إلى أن النساء والأطفال كانوا يتعرضون للقتل أوقفه عن الكلام. ويتضح من محضر المحادثة التي جرت أن البريغادير جنرال يارون أراد إسقاط أهمية المسألة ووقف الايضاح. ولقد أفاد البريغادير جنرال يارون بأنه كان يدرك بالفعل أن قواعد سلوك الكتائبيين في وقت الحرب تختلف عن تلك التي لدى جيش الدفاع الاسرائيلي وأنه لم يكن هناك معنى لمحاولتهم تغيير أخلاقهم القتالية. لكن بما أنهم لم ينتهجوا مسلكا شاذا خلال عمليات أخيرة جرت بالاشتراك مع جيش الدفاع الاسرائيلي فلقد كان واثقا من أن تحذيراته المتكررة بعدم قتل النساء والأطفال ستكون كافية، وأن القادة الكتائبيين سيلتزمون بوعودهم، وأن الخطوات التي اتخذها للبقاء على اطلاع على عمليات الكتائبيين ستسمح له بمتابعة أعمالهم. إننا غير مستعدين لقبول هذا الشرح. لقد سبق وحددنا أن سبل مراقبة ما كان يفعله الكتائبيون في المخيمات لم تكن لتستطيع إعطاء معلومات حقيقية وفورية عن أعمالهم. ومن الصعب فهم كيف أن البريغادير جنرال يارون اعتمد على هذه التنبيهات والضمانات في حين كان يدرك أخلاق الكتائبيين في القتال. وهو أيضا لم يأخذ في الاعتبار تأثير اغتيال بشير الجميل في تأجيج مشاعر الثأر لدى الكتائبيين. لقد بدأ يتلقى بعد فترة قصيرة من دخول الكتائبيين إلى المخيمات تقارير كان من شأنها أن توضح له مخاطر وقوع مجزرة في المخيمات، وأن تدفع إلى اتخاذ اجراءات فورية، سواء من ضمن صلاحياته أو بناء على تكليف من قيادة العمليات أو رئيس الأركان، لمنع استمرار ذلك النوع من العمليات. أن البريغادير جنرال يارون لم يتخذ أي إجراء ولم ينقل المعلومات التي بحوزته إلى رؤسائه.

وهناك تفسير إضافي حاول بواسطته البريغادير جنرال يارون تبرير سلوكه. ومفاده أنه في الموقف الذي كان سائدا تلك الليلة، لم يعتبر أن التقارير

عن ٣٠٠ قتيل أو اقل بدرجة من الأهمية، تدفعه إلى التدقيق بمدى صحتها، لأنه وقتذاك كانت لديه، كقائد فرقة، مشاكل قتالية أهم بكثير من مسألة الكتائبيين داخل المخيمات (شهادة البريغادير جنرال يارون، صفحة ٦٩٩). إننا لا نستطيع قبول هذا التفسير ايضا. فإذا كان البريغادير جنرال يارون قد استطاع ايجاد وقت لعقد اجتماع قصير فإنه كان يستطيع أيضا إصدار أوامر للتحقق من التقارير واتخاذ التدابير الملائمة التي تستدعي اتخاذها المعلومات الواردة.

قد يكون من الممكن ايجاد تفسير لامتناع البريغادير جنرال يارون عن القيام بأي رد فعل ازاء المعلومات الخطيرة التي وصلته مساء الخميس، وهو أنه كان راغبا في أن يستمر الكتائبيون في العمل داخل المخيمات، حتى لا يكون على جنود جيش الدفاع الاسرائيلي الاشتراك في قتال في ذلك القطاع. فالبريغادير جنرال يارون لم تكن لديه اية تحفظات على السماح للكتائبيين بدخول المخيمات. ولقد أفاد انه كان سعيدا بهذا القرار وشرح موقفه بالقول «لقد كنا نقاتل هنا منذ أربعة أشهر. وهناك مكان يستطيعون منه المشاركة في القتال، الذي يخدم أهدافهم أيضا. اذن فليشاركوا. ولا نترك جيش الدفاع الاسرائيلي يفعل كل شيء» (ص ٦٩٥). من الممكن إظهار تفهم لهذا الشعور، لكنه لا يبرر الامتناع عن أي تحرك من جانب البريغادير جنرال يارون ازاء الأنباء التي وصلته.

وخلال يوم الجمعة ايضا، لم يحسن البريغادير جنرال يارون التحرك ازاء عمليات الكتائبيين في المخيمات. فعندما التقى الميجر جنرال دروري كان ملزما بابلاغه بكافة المعلومات التي وصلته، لكنه لم يفعل. ونتيجة لهذا القصور لم يستطع الميجر جنرال دروري تقييم جميع المعلومات التي وصلت إلى الفرقة في ذلك الوقت. ولقد لفت البريغادير جنرال يارون أكثر من مرة انظار الضباط الكتائبيين الذين كانوا في موقع القيادة المتقدم، ومنهم ايلي حبيقة، وكرر تحذيره بعدم ايذاء النساء والأطفال. لكن باستثناء ذلك لم يتخذ اية مبادرة واقترح فقط أن يؤمر الكتائبيون بعدم التقدم. وقد صدر أمر بهذا المعنى عن الميجر جنرال دروري. كان يجب لهذا الأمر أن يكون تنبيها كافيا للميجر جنرال دروري الذي لم يكن قد سمع عن عمليات القتل. لكن البريغادير جنرال يارون كان يجب أن يدرك أن وقف التقدم لا يضمن وقف عمليات القتل.

وتتحدث الملاحظة المرسلة إلى البريغادير جنرال يارون، بموجب المادة ١٥ (أ) أيضا عن تقصيره في نقل أي تحذير إلى رئيس الاركان عندما وصل هذا الأخير إلى بيروت في ١٩٨٢/٩/١٧، وكذلك عن إعطائه إذنا للكتائبيين بإرسال قوة جديدة إلى داخل المخيمات من دون أن يتخذ أي خطوة لوقف تقدمهم. عندما جاء رئيس الاركان إلى بيروت لم يسمع أي تحذير من البريغادير جنرال يارون ولا حتى إشارة ذات مغزى إلى خطر حدوث مذبحة، وهو الخطر الذي كان يارون يدركه جيدا. ولدينا إثبات على أنه، يوم الجمعة، تحدث مع ضابط الارتباط الكتائبي متهما رجاله بقتل النساء والأطفال (الافادة الرقم ٢٣ من الكولونيل اغمون). لكنه لم يفصح عن معلوماته بوضوح خلال اجتماعاته مع الميجر جنرال دروري ومع رئيس الأركان.

إن عدم تحرك البريغادير جنرال يارون ازاء استمرار العملية الكتائبية في المخيمات، بلغ ذروته بواقعة عدم إصداره أي أمر لمنعهم من استبدال قواتهم يوم الجمعة ولم يفرض أي رقابة على حركة القوات الكتائبية من المخيمات وإليها، وذلك على الرغم من أن الأمر بايقاف العمليات لم يُلغ.

لقد سبق وعرضنا إفادة البريغادير جنرال يارون في اجتماع القيادة العليا التي اعترف فيها بصراحة جديرة بالثناء بأن ذلك كان ضربا من «عدم الاحساس» من جانبه ومن جانب الآخرين المعنيين. وكما ذكرنا أعلاه كان البريغادير جنرال يارون يرغب في انقاذ جنود جيش الدفاع الاسرائيلي من مهمة تنفيذ العملية في المخيمات. ويبدو أن هذا هو السبب الرئيسي لعدم الشعور بمخاطر وقوع مذبحة هناك.

إن هذا الاهتمام، من قبل قائد، بسلامة جنوده كان يمكن أن يلقي مديحا أكثر لو حصل في ظروف مختلفة. لكنه، بالنظر إلى طبيعة الأمور في هذه المرحلة الخاصة، كان حكما خاطئا من جانب البريغادير جنرال يارون وغلطة كبيرة ارتكبها ضابط كبير في قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في

هذا القطاع.

إننا نقرر أنه، بالنظر إلى إخفاقاته وتصرفاته المشار إليها آنفا، أخل البريغادير جنرال يارون بالواجبات الملقاة عليه بحكم موقعه.

(ط) آفي دودائي، المساعد الشخصي لوزير الدفاع

إن المسألة الوحيدة التي ارسلت استنادا إليها ملاحظة، إلى السيد دودائي هي «أنه في ١٩٨٢/٩/١٧، خلال ساعات الصباح أو قبل الظهر، تلقى السيد دودائي تقريرا عن عمليات قتل ترتكبها القوات اللبنانية في مخيمات اللاجئين، ولم ينقل هذا التقرير إلى وزير الدفاع».

في شهادته، نفى السيد دودائي أن يكون قد سلم إليه في ١٩٨٢/٩/١٧، أي تقرير حول ما يجري في المخيمات. ومع ذلك أفاد اللفتنانت كولونيل غاي، وهو ضابط في وحدة الأمن القومي، امامنا انه في صباح الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، كان في مكتب مدير الاستخبارات العسكرية عندما التقى أحد الضباط العاملين في المكتب، الكابتن موشي سيناي، الذي قال له (حسب اللفتنانت كولونيل غاي) «كجزء من شائعة» أن حوالي ٣٠٠ شخص قتلوا في المخيمات ببيروت، وأنه في حوالي الساعة ١١ ــ ١١,٣٠ من اليوم نفسه وفي واحدة من محادثاته، أبلغ دودائي بما سمعه من الكابتن سيناي (شهادة غاي، صفحة ٩٢١ ــ ٩٢٣). وفي إفادته الثانية تمسك غاي بروايته القائلة أنه أبلغ النبأ إلى دودائي لكنه قال أن ذلك لم يحصل في حوالي الحادية عشرة وإنما في ساعة متأخرة عن ذلك، بين الساعة ١٢,٣٠، عندما وصل دودائي إلى وزارة الخارجية، ومتها تحدث مع غاي، والساعة الثالثة بعد الظهر.

وأفاد اللفتنانت كولونيل حفروني رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية بأنه كان مع دودائي في مطار دوف من اجل اجتماع دعا اليه وزير الدفاع هناك. ثم انتقل بعد ذلك الى القدس مع دودائي لحضور اجتماع في مكتب وزير الخارجية استغرق حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وأن دودائي سأله في تلك الفترة عن رواية غاي وسيناي. وكان الجواب أنه ليس هناك تأكيد للنبأ. لقد كان واضحا لحفروني من خلال هذه المحادثة .أن دودائي علم بالنبأ الذي تلقاه غاي من سيناي (شهادة حفروني، صفحة ٨٧٦ ــ ٨٧٧). لقد سمعنا شهادات إضافية تؤكد صحة هذه الواقعة. وأقر دودائي بحضور غاي والشاهد الكولونيل كنياتزر (المسمى زيزي) أن غاي أبلغه النبأ يوم الجمعة. لكن من خلال إفادة الكولونيل كنياتزر (ص ١٤٦٦ ــ ١٤٦٨) يتضح أن غاي لم يكن موجودا في الوقت الذي تحدث فيه كنياتزر مع غاي (ص ١٤٦٦)، وليس هناك دليل في إفادة كنياتزر على أن دودائي سمع بالنبأ من غاي في ١٩٨٢/٩/١٧.

كما سبق وذكرنا، كان قد جرى تحقيق في مكتب مدير الاستخبارات بعد الحادث وضع بنتيجته تقرير تحقيق (مستند ٢٩). وقد ذكر في الفقرة السادسة من هذا التقرير أن الزيارة التي قام بها اللفتنانت كولونيل غاي بين الساعة ٧,٣٠ و٨ كانت تهدف إلى إيضاح مصير وثيقتين للاستخبارات العسكرية لم تكونا قد وصلتا إلى وزارة الدفاع.

وأصبح واضحا من خلال الافادات التي استمعنا إليها أن زيارة غاي في ساعات الصباح كانت بهدف تلقي تقارير من الاستخبارات العسكرية عن هجوم على دبابة حصل في بيروت الغربية. لقد قام غاي بزيارتين لمكتب مدير الاستخبارات العسكرية في اليوم نفسه، لكن زيارته الثانية تمت حوالي الساعة ١١ وبناء على امر نقله دودائي بالهاتف إلى غاي من مطار دوف طلب منه فيه التحقق من مسألة الوثيقتين. إن هذا الخطأ قد يبدو بالفعل صغيرا جدا، لكنه يكتسب مغزاه في تطابقه مع الافادات التي ورد فيها انه في صباح يوم الجمعة ذاك، اشتكى دودائي للعاملين في مكتبه، وبينهم غاي، من وجود خلل في نقل تقارير عما يجري في لبنان إلى وزارة الدفاع. وهنا تجدر الاشارة إلى أن المساعد العسكري لوزير الدفاع لم يكن في ذلك اليوم في مكتبه، بل كان في اجازة، وأن دودائي كان ينوب عنه. وفي الفقرة ١٣ من المستند ٢٩ ذكر انه «من استعادة الأحداث يتضح أن اللفتنانت كولونيل غاي، بعد تلقيه التقرير من رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية، دقق في الأمر صباح ١٧ أيلول (سبتمبر) مع فرع العمليات بعد ان كون انطباعا بأن المسألة تتعلق بتقرير

عملياتي. وخلال التدقيق قيل له أن العمليات لا تعلم شيئا عن مثل هذا العمل من قبل الكتائبيين». وفي افادته، قال غاي أن هذه المعلومات خاطئة وأنه تحقق في العمليات فقط عما إذا كان هناك أي شيء جديد من بيروت وأنه تلقى جوابا سلبيا. وفي الفقرة ١٤ من المستند ٢٩ ذكرا أنه «في حديث ثان مع مساعد الوزير آفي دودائي واللفتنانت كولونيل غاي، ذكر دودائي أنه تكلم مع رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية التي قال له ان النبأ لم يلق تأكيدا من الشخص في الاستخبارات العسكرية الذي تحقق من الأمر». ولكن اللفتنانت كولونيل غاي لم يؤكد في إفادته ما ورد هنا، ونفى أن يكون قد تلقى أي تقرير. إن الهدف العام الواضح للغاية من المستند ٢٩، فيما يتعلق بنقل النبأ إلى غاي هو الاثبات أن التقرير عن محتويات البرقية حول مقتل ٣٠٠ شخص قد نقل من مكتب مدير الاستخبارات العسكرية إلى مكتب وزير الدفاع. وحسب إفادة اللفتنانت كولونيل غاي لا يمكن اعتبار المحادثة بينه وبين الكابتن سيناي أكثر من «تبادل شائعات»، ومن الصعب وصفها بأنها عملية نقل تقرير مهم.

لقد ادلى الكابتن سيناي بإفادة إلى المحققين (الرقم ١١٢) قال فيها أنه قرأ البرقية (ملحق أ، مستند ٢٩) أمام اللفتنانت كولونيل غاي، وأن رد فعل هذا الأخير تمثل بالكلمات التالية «اسمع، إن الأمر مهم جدا». وقال، حسب ما يذكر سيناي: «لقد تكلمت مع الوزير ليلا وسوف أتحدث إليه بعد قليل. أن الرواية مهمة جدا وسيكون الوزير سعيدا جدا بسماع النبأ». وهذه هي الصيغة التي سمعها سيناي من غاي تزيد قليلا أو تنقص قليلا. لقد وجدنا أنه من الصعب ايلاء أهمية لهذه الافادة. وفي شهادته أعطى سيناي تفاصيل صحيحة حول البحث عن الوثيقتين الذي سبق المحادثة بينه وبين غاي. ويبدو الآن واضحا أنه أخطأ في هذا، لان البحث عن الوثيقتين لم يجر في ساعات الصباح الأولى وإنما قبيل ساعة الظهيرة. وليس من المعقول الافتراض أنه لو ان سيناي اعتبر بالفعل التقرير مهما، لم يكن لينقله فورا إلى دودائي الذي اشتكى في ذلك الصباح نفسه، ولمرات عدة، من النقص في وصول التقارير عما يجري في لبنان وكان يتحرى عن هذه التقارير بين الفينة والفينة.

في رأينا لا يمكن تأكيد أن غاي نقل بالفعل محتويات التقرير المشار إليه إلى دودائي يوم الجمعة. والشك يظهر ليس فقط من التناقضات البارزة في افادات الشهود. وانما ايضا من أن الشهود الذين تحدثوا عن نقل التقرير لهم مصلحة في إظهار أنهم التزموا بواجبهم في نقله من مكتب مدير الاستخبارات العسكرية إلى مساعد وزير الدفاع. ومن الصعب ايضا التعامل مع افادة شخص غير مهتم بالمسألة، لانه من من مصلحته أن يظهر، بعد كل الذي حدث، أنه لم يحتفظ لنفسه بمضمون التقرير الذي سمع محتوياته من سيناي. ولم يعط غاي ايضا تفسيرا كافيا للسبب الذي دفعه إلى عدم ابلاغ دودائي بالنبأ إلا بعد الظهر، على الرغم من أن دودائي كان يسأل باستمرار عن الانباء الواردة من لبنان وانه كان يشتكي من نقص التقارير. ومن النظرة إلى الوقائع بمجملها لا نؤكد أن دودائي تلقى بالفعل يوم الجمعة في ١٩٨٢/٩/١٧ نبأ عن مصرع حوالي ٣٠٠ شخص. ولا يمكن على هذا الأساس تأكيد انه أحجم عن تأدية الواجب الملقى عليه، كما ورد في الملاحظة التي ارسلت إليه عن مساس محتمل به.

(ي) أداء المؤسسات

٨٢ــ لقد بحثنا حتى الآن في النتائج والاستنتاجات المتعلقة بسير الأحداث. ومسؤولية أولئك الأشخاص الذين كان لأعمالهم مفعول مقرر على سير الأحداث. وكما لاحظنا، قررنا عدم بحث اعمال الأشخاص الآخرين الذين كانوا قريبين من مجرى الأحداث ولكنهم لعبوا فيها دورا ثانويا. هؤلاء الأشخاص جميعهم سواء من كان له دور مركزي أو ثانوي، عمل في اطار منظم، ادت طريقة عمله إلى الخطأ.

في هذا القسم من التقرير نرغب في أن نعالج باختصار الثغرات في المؤسسات التنظيمية. سوف نكرس بعض التعليقات لهذا الموضوع المهم، مع الرغبة في الاشارة إلى عدد من الثغرات التي تبدو لنا مقلقة، ولاحداث حالة تجعل السلطات المسؤولة ــ العسكرية والمدنية ــ تتخذ كافة الاجراءات من أجل القيام بتحليل

وتدقيق الأسباب التي أدت إلى هذه الأخطاء، وتعلم الدروس. وبذلك يتم اصلاح ما يتطلب اصلاحا. وفي هذا التقرير كله، سوف نتعامل فقط مع أعمال المؤسسات المختلفة منذ أن اتخذ قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات وحتى مغادرتهم. وفي خلال هذه الفترة علينا أن نقدم آراءنا في ما يتعلق بالأمور الواضحة الجديرة بالملاحظة. بدون شك هناك العديد من المؤسسات تصرفت بالشكل الصحيح، وحتى بشكل ممتاز. ولكن بطبيعة الأمر كان انتباهنا مركزا على المؤسسات التي صدرت عنها أخطاء لها علاقة بموضوع تحقيقات اللجنة. وهكذا فإن الجزء الأساسي من انتباهنا كان منصبا باتجاه موضوعين رئيسيين نهتم بهما: الأول هو الأخطاء في أثناء اتخاذ قرارات المؤسسات التي تصنع القرار، والثاني هو الأخطاء في طريقة معالجة المعلومات التي تم تلقيها.

٨٣ــ لقد اتخذ قرار دخول الكتائبيين إلى مخيمات اللاجئين صباح يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥. ولم يبلغ رئيس الوزراء بالقرار في حينه. لقد سمع رئيس الوزراء وجميع الوزراء الباقين بهذا القرار، من تقرير قدمه رئيس الأركان في جلسة الحكومة في ١٩٨٢/٩/١٦ حيث كان الكتائبيون قد دخلوا المخيمات فعلا. بعد ذلك لم يقدم أي تقرير لرئيس الوزراء حول أفعال الكتائبيين في المخيمات، الذي عرف بتفاصيل ما جرى في المخيمات من هيئة الاذاعة البريطانية، في بث لها بعد ظهر يوم السبت ١٩٨٢/٩/١٨. إن رواية الأحداث بهذا الشكل غير مرضية، في مجالين: الأول أهمية قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات. وبسبب خلفية الأوضاع اللبنانية كما هو معروف لدى الأطراف المعنية، فإن قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات يتطلب موافقة أولية مسبقة من رئيس الوزراء. إضافة إلى ذلك فإنه عندما اتخذ القرار من دون مشاركة رئيس الوزراء كان من الضروري إبلاغه به في أسرع وقت ممكن. إنه إجراء غير صحيح بالنسبة لرئيس الوزراء أن يسمع هو وكافة الوزراء بشكل عفوي في خلال جلسة الحكومة عن القرار، في وقت كان فيه الكتائبيون قد دخلوا المخيمات. ثانيا، طالما أن القرار قد اتخذ فإن النظام الحكومي يتطلب إعلام رئيس الوزراء بأية تجاوزات يتم ارتكابها. كان يجب أن يعرف رئيس الوزراء يوم الجمعة بكل ما يعرفه وزير الدفاع ورئيس الأركان وقائد العمليات. أنه لأمر غير مقنع ان يتلقى رئيس الوزراء معلوماته عن هذا الأمر من محطة اذاعة أجنبية.

٨٤ــ كما رأينا فإن القرار بدخول الكتائبيين إلى المخيمات اتخذ شكله النهائي صباح يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥ على سطح مركز القيادة المتقدم. وعندما اتخذ القرار لم يتم بحث تشعباته ولا فوائده أو عدم فوائده. أنه لأمر قابل للشرح أن يقال أنه اتخذ تحت ضغط عامل الوقت. ومع ذلك كان هناك وقت كاف قبل دخول الكتائبيين مساء يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ لتقييم الحالة التي اتخذ على اساسها القرار لبحث نتائجه المحتملة. إلا أن شيئا من هذا لم يجر. إن الشرح الذي قدمه وزير الدفاع (المستند ٢٧) والذي قال فيه «أحبذ دخول الكتائبيين إلى المخيمات» لا يمكن ان يكون تقييما بطبيعة الأمر. لقد أبلغنا رئيس الأركان انه أمر نائبه يوم الأربعاء لإجراء مشاورات مع قادة الفروع. إن هذه المباحثات جرت في الساعات الأخيرة من بعد الظهر (مستند ١٣٠)، لكنها كانت عرضا موجزا وليست تقييما. لقد تمت الاشارة إلى موضوع دخول الكتائبيين في تلك المناقشات بشكل عام، لكن القرار لم يقدم بالتفصيل ولم يتم البحث في اتخاذ إجراءات أمنية ولم يجر أي تقييم للتطورات المحتملة لهذا القرار. إن الطريقة التي يجب اتخاذ القرارات على أساسها، هي أن تقوم الأجهزة المناسبة المختصة باستخدام كل الاجراءات والمعلومات المتاحة والمواقف المختلفة وأن تأخذ في الاعتبار التطورات المحتملة. إن التجربة والبديهة أمران قيمان، ولكن من الأفضل أن لا يشكلا القاعدة الوحيدة التي تتخذ القرارات على أساسها.

٨٥ــ إن غياب المناقشات المطلوبة المتعلقة بدخول الكتائبيين إلى المخيمات، لها علاقة بخطأ حيوي آخر. إن المعلومات عن القرار لم تنتقل بالطريقة المتوخاة إلى كافة الأطراف التي يجب أن تعلم بشأنها. لقد رأينا أن رئيس الوزراء كان على غير علم بالقرار، كذلك فإن وزير الخارجية علم بدخول الكتائبيين إلى المخيمات فقط في اجتماع الحكومة. وكما قلنا سابقا فإن مدير الاستخبارات

العسكرية لم يعرف شيئا بشأن القرار إلا صباح يوم الجمعة. على الرغم من ذلك فقد أعلنا اننا وجدنا صعوبة في قبول هذا الافتراض. هذا لا يبرر تقرير عن القرار موجه إلى المسؤولين. وعلى سبيل المثال فقد ظهر أن قائد وحدة الاستخبارات أبلغ ضباط الاستخبارات القياديين بأن الكتائبيين سيدخلون المخيمات وذلك يوم الخميس أي بعد ساعتين من بدء العملية. واستنادا إلى شهادة ضباط الأبحاث في المخابرات العسكرية والذين مهمتهم تحضير تقييم للحالة فإنهم لم يتلقوا أي تقرير عن قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات. وبنتيجة ذلك كانت الادارة غير قادرة على تحضير تقييماتها كما هو متوقع قبل دخول الكتائبيين إلى المخيمات. وهذا أيضا كان له تأثير معين على طريقة عمل الادارة في المرحلة التي تلقت فيها التقرير حول مقتل ٣٠٠ شخص (القسم ٦، الملحق ب).

لقد سمع رئيس «الموساد» بشأن القرار في اجتماع الحكومة فقط. وبالرغم من حقيقة أن رجال الموساد كانوا في بيروت عندما جرت تلك الحوادث، وكانوا يجرون اتصالات مع قيادات الكتائبيين لم يتم تلقي أية أنباء منهم في ما يتعلق بدور الكتائب بعد دخولهم المخيمات. كما انهم لم يقوموا بجمع أية معلومات حول ما جرى في المخيمات بعد دخول الكتائبيين إليها.

هذه ليست حالة مرضية لأن العمل المنظم يتطلب إرسال الأنباء عن دخول الكتائبيين بشكل منظم وبطريقة موثقة إلى مختلف الجهات التي يجب أن تعلم بشأنها، حتى تتمكن من توجيه اعمالها وتقييمها، حسب ذلك.

٨٦ــ تقوم المؤسسات العسكرية على الأقنية المتبادلة للمعلومات، إلا أن تفحص الأحداث يشير إلى وجود ثغرات كبيرة في قنوات المعلومات هذه. إن الأمور التي كان متوجبا البيان عنها، لم يبلغ أي شيء بشأنها، او تم الابلاغ عنها في وقت متأخر، أو بطريقة متقطعة. على سبيل المثال فإن التقرير عن تصرف الكتائبيين في الميدان لم ينقل إلى استخبارات الفرقة. كما أن هذه، من جهتها، لم ترسل تقريرا بشأن المدنيين الـ ٤٥ الذين علمت بشأنهم مساء يوم الخميس إلى قيادة الاستخبارات. وبالنسبة لقيادة الاستخبارات، فبالرغم من حقيقة انها تلقت تقريرا من الفرقة بأن ٣٠٠ شخص قتلوا، فإنها لم تنقل الأمر إلى رئاسة أركان الاستخبارات العسكرية. وكان نقل التقرير إلى الاستخبارات العسكرية نتيجة لمبادرة جيدة من ضابط الاستخبارات «أ». ونجد صورة مشابهة في قنوات فرع العمليات. فإن قيادة فرع العمليات لم تتلق تقريرا رسميا حول ما الذي يجري في الميدان. وكما راينا فإنه في مساء الخميس وصباح الجمعة وفي خلال يوم الجمعة جمعت تقارير من عدد كبير من الجنود والضباط الذين كانوا قرب المخيم. ولم يلفت انتباه عناصر عمليات الفرقة إلا إلى بعض هذه التقارير وبطريقة متقطعة. وبالمقابل فإن عمليات الفرقة بدورها لم تبعث بالمعلومات التي تملكها إلى عناصر قيادة العمليات. ومثال على هذا، فإن التقارير التي حصلت عليها عمليات الفرقة حول مقتل ٣٠٠ شخص (أو الـ١٢٠ قتيل) لم تنقل على الاطلاق إلى قيادة العمليات. وقيادة العمليات في المقابل لم تنقل الأنباء عن الدخول الفعلي للكتائبيين إلى المخيمات إلى فرع العمليات. وهكذا على سبيل المثال، فإن قيادة الاستخبارات لم تتلق التقرير عن مقتل ٣٠٠ شخص إلا مساء الخميس. ولسبب ما لم ينقل التقرير إلى ضابط قيادة الاستخبارات، لا عن طريق الهاتف ولا برقيا. إن التقرير لم ينقل إلى قيادة العمليات، وكذلك لم ينقل إلى قيادة المنطقة الشمالية، لا في تلك الليلة ولا في اليوم التالي. كذلك لم يصدر تقرير حول قرار القيادة الشمالية بشأن وقف عمليات الكتائبيين. إن هذه الاخطاء في نقل التقارير تتطلب فحصا وتحليلا، لان غياب التقرير المنظم والرسمي إلى صانعي القرار في مختلف المستويات يجعلهم في عوز إلى المعلومات التي تتيح لهم اتخاذ القرارات.

٨٧ــ كذلك فإن التقارير التي تم تلقيها عبر مختلف الاقنية، لم تنقل دائما بسبب العرف القائم، وهذا هو السبب الذي يجعل من هذه الأنباء أحيانا غير ذات قيمة. وفي بعض الأحيان كانت التقارير التي يتم تلقيها غير مسجلة في سجلات الخدمة. كذلك فإن بعض التقارير أرسلت مع إغفال عناصر مهمة، مما يجعل من الصعب التعامل معها بالطريقة الصحيحة. حتى أن التقارير التي تم تناولها (مثل تقرير ابحاث الاستخبارات العسكرية حول الـ٣٠٠ قتيل) تم تناولها بطريقة

سطحية وبمراوغة غير مثمرة ومن دون استنفار الاحتمالات المختلفة للفحص والتمحيص. كما أن بعض أفراد الاستخبارات فشلوا أحيانا في جلب معلومات متوقعة منهم (انظر القسم ٥ الملحق ب). إن التقارير التي تم تلقيها والتي كانت تتطلب تقييما أوليا لتحديد اهميتها ودلالاتها المحتملة، لم يتم التعامل معها بالطريقة الصحيحة، وفي الوقت نفسه اعتبرت لا قيمة لها بسبب عملية الفحص والتدقيق الطويلة.

٨٨ــ في سياق الشهادات أتينا على حوارات جرت وجها لوجه أو بالهاتف أو الاذاعة بين المسؤولين الرفيعي المستوى. وكانت التناقضات جلية في الشهادات حول هذه الحوارات، ليس بسبب نية لطمس الحقيقة ولكن بسبب النتائج الطبيعية للثغرات في ذاكرة الانسان. ولكن ليس هناك أي تفسير مقبول بشأن عدم تدوين ملاحظات حول هذه الحوارات. فلقد أجرى رئيس الوزراء حوارات متعددة مع وزير الدفاع ورئيس الأركان، ومن بينها الحوار الذي اتخذ فيه قرار احتلال المواقع الرئيسية في بيروت الغربية. وليس هنالك أي تسجيل لهذه الحوارات، لا عند إجرائها ولا بعد ذلك. وعليه ليس من المفاجىء إذن، أن نجد بعض الخلاف بين رواية رئيس الوزراء حول الخطوط العريضة التي كان رئيس الوزراء قد قررها وبين تلك التي تلقاها رئيس الأركان. كما اجرى وزير الدفاع مساء الثلاثاء محادثة مع رئيس الأركان، واتخذا فيها قرارات هامة. هذه المحادثة لم تسجل في أي شكل.

إننا نعتقد أنه من المرغوب به أن نحدد خطوطا عامة في هذه المسألة من أجل أن نمنع وقوع حالة لا يجري فيها توثيق القرارات الهامة. وهذا يعود بالضبط إلى كون الذاكرة البشرية تخطىء ولذلك من المستحسن أن نقرر وسيلة واضحة من أجل تسجيل هذه المحادثات، التي يجب أن يتم تسجيلها على أساس مقياس أهميتها.

(ز) توصيات

٨٩ــ في ما يتعلق بالتوصيات التالية التي تخص مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون مناصب رئيسية في الحكومة وقوات الدفاع الاسرائيلية، أخذنا بعين الاعتبار واقع أن كل واحد من هؤلاء يمتلك في سجله انجاز العديد من الخدمات العامة والعسكرية التي أديت بتضحية وتفان في سبيل دولة اسرائيل. وإذا ما كنا على أي حال، قد توصلنا إلى نتيجة بأنه من الملزم لنا التوصية ببعض الاجراءات ضد عدد من هؤلاء الأشخاص، فذلك يعود إلى أن الاقرار بأن خطورة المسألة وانعكاساتها على أسس الأخلاق العامة في دولة اسرائيل تتطلب مثل هذه الاجراءات.

□ رئيس الوزراء، وزير الخارجية ورئيس الموساد

٩٠ــ لقد اوردنا آنفا الوقائع والاستخلاصات في ما يتعلق بمسؤولية رئيس الوزراء، وزير الخارجية، ورئيس الموساد. وبالنظر إلى ما قررناه حول مدى مسؤولية كل منهم، فإننا مع الراي بأنه يكفي تحديد مسؤوليتهم، دون الحاجة إلى أية توصيات أخرى.

□ قائد المنطقة الشمالية، الميجر جنرال امير دروري

٩١ــ لقد فصلنا آنفا استنتاجاتنا في ما يتعلق بمسؤولية قائد المنطقة الشمالية الجنرال امير دروري. ولقد كلف الجنرال دروري بالعديد من المهمات الصعبة والمعقدة في أثناء دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، وهي مهمات كان عليه إنجازها بعد فترة طويلة من الحرب الصعبة. ولقد اتخذ بعض الاجراءات لانهاء التصرفات الكتائبية، وذنبه يكمن في عدم اكماله هذه التدابير. ويبدو لنا، آخذين بالاعتبار هذه الظروف، انه يكفى تحديد مسؤولية الجنرال دروري بدون اللجوء إلى أي توصية أخرى.

□ وزير الدفاع، السيد اريئيل شارون

٩٢ــ لقد وجدنا، كما هو مفصل في التقرير، أن وزير الدفاع يتحمل مسؤولية شخصية. ومن الملائم برأينا، ان يتحمل وزير الدفاع النتائج الشخصية المناسبة الناجمة عن العيوب التي تم الكشف عنها في ما يتعلق بالطريقة التي أخل فيها بواجباته. وإذا ما لزم الأمر، ينبغي أن ينظر رئيس الوزراء ما إذا كان عليه ممارسة صلاحياته وفق المادة ٢١ أ (أ) من القانون الأساسي: الحكومة، التي تنص على انه «يحق لرئيس الوزراء بعد اطلاع الحكومة على نيته في القيام بذلك،

عزل وزير من منصبه».

□ رئيس الأركان العامة، اللفتنانت جنرال رفائيل ايتان

٩٣ــ لقد خلصنا إلى نتائج خطيرة بشأن تصرفات ووجوه تقصير رئيس الأركان اللفتنانت جنرال رفائيل ايتان. وبما أن رئيس الأركان سيكمل مدة خدمته في نيسان (ابريل) ١٩٨٣، وإذ نأخذ بعين الاعتبار أن احتمال تجديد هذه المهمة ليس واردا، فليس ثمة داع، عمليا، لتقديم اية توصية بشأن متابعته مهامه كرئيس للأركان. ولهذا رأينا الاكتفاء بتوضيح مسؤوليته بدون اية توصيات إضافية.

□ مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال يهوشواع ساغي

٩٤ــ سبق وفصلنا مختلف أوجه التقصير الشديدة الخطورة لمدير الاستخبارات العسكرية الميجر جنرال يهوشواع ساغي في اهماله لواجبات منصبه. ونحن نوصي بإعفاء الجنرال ساغي من منصب مدير الاستخبارات العسكرية.

□ قائد الفرقة، البريغادير جنرال عاموس يارون

٩٥ــ لقد سردنا بالتفصيل مدى مسؤولية البريغادير جنرال عاموس يارون. وأننا نوصي، آخذين بالاعتبار كل الظروف، بأن لا يشغل الجنرال يارون أي مركز قيادة عملياتي في جيش الدفاع الاسرائيلي، وأن لا يعاد النظر في هذه التوصية قبل مضي ثلاث سنوات.

٩٦ــ لقد تم في سياق هذا التحقيق، الكشف عن العيوب في عمل المؤسسات، كما أشير في الفقرة المتعلقة بهذه المسألة. يجب تعلم الدروس المناسبة من هذه العيوب. ونحن نوصي، بالاضافة إلى الرقابة الداخلية لهذه القضية، أن يتم إجراء تحقيق في هذه النواقص وكيفية تصحيحها من قبل خبير أو خبراء، تعينهم لجنة الدفاع الوزارية. وإذا ما تبين في سياق هذا التحقيق أن بعض الأشخاص يتحملون مسؤولية هذه النواقص فمن الضروري استخلاص النتائج المناسبة بشأنهم، سواء وفق تدابير القانون العسكري الملائمة، أو بطريقة أخرى.

□ ملاحظة ختامية

٩٧ــ تم التشديد في إفادات الشهود، والوثائق المختلفة، على الفرق بين اخلاق القتال المعتادة لجيش الدفاع الاسرائيلي، وبين أخلاق القتال في الاشتباكات والمعارك الدموية بين مختلف المجموعات العرقية، والميليشيات، والقوى المتحاربة في لبنان. وهو فرق ذو اعتبار. وفي الحرب التي خاضها جيش الدفاع في لبنان جرح العديد من المدنيين ومات الكثيرون، بالرغم من جهود جيش الدفاع الاسرائيلي وجنوده في عدم ايذاء المدنيين. ولقد سبب هذا الجهد في أكثر من مناسبة خسائر إضافية في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي. ولقد رأى جنود جيش الدفاع، خلال اشهر الحرب، مشاهد قتل وتدمير وتهديم عديدة. لكن ردات فعلهم إزاء أعمال الوحشية ضد المدنيين، أظهرت أنه بالرغم من المشاهد الرهيبة وتجارب الحرب، وبالرغم من اضطرار الجندي إلى التصرف كمقاتل مع بعض القسوة، فإن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي لم يفقدوا حساسيتهم إزاء الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد غير المقاتلين سواء نتجت عن العنف أو إشباع مشاعر الانتقام. ومن المؤسف أن رد فعل جنود جيش الدفاع الاسرائيلي على هذه الأفعال لم يكن دائما قوياً بما يكفي لوضع حد للتصرفات الخسيسة. ويبدو لنا أن على جيش الدفاع متابعة تعزيز الوعي بالالتزامات الأخلاقية الأساسية التي يجب الحفاظ عليها حتى في ظروف الحرب، دون أن يضر ذلك بقدرة جيش الدفاع الاسرائيلي القتالية.

إن ظروف المعركة تتطلب من المقاتلين أن يكونوا حازمين، أي إعطاء الأولوية لتحقيق الهدف والاستعداد لبذل التضحيات في الوصول إلى الأهداف المسندة إليهم، حتى في أكثر الأحوال صعوبة. لكن الغاية لم تكن أبدا لتبرر الوسيلة، ويجب المحافظة على القيم الانسانية والأخلاقية الأساسية في استخدام السلاح.

٩٨ــ من بين الردود على اللجنة، كان هناك البعض ممن عبروا عن عدم الرضى لفتح تحقيق في موضوع لا يرتبط مباشرة بمسؤولية اسرائيل. والحجة التي قدمت هي أنه في مجازر سابقة في لبنان، حيث قتل أشخاص أكثر مما قتل في صبرا وشاتيلا، لم يصدم الرأي العام العالمي ولم يتم

تشكيل لجنة تحقيق. لا يمكننا أن نبرر هذا الفهم لمسألة إجراء التحقيق، بالاضافة إلى السبب الرسمي بأننا لسنا نحن من قرر تشكيل هذه اللجنة بل الحكومة الاسرائيلية نفسها. والهدف الرئيسي للجنة كان القاء الضوء على كل الوقائع المهمة المرتبطة بارتكاب الفظائع، وهي اكتسبت لهذا السبب اهمية من منظور الثبات الأخلاقي لاسرائيل، وممارستها كدولة ديموقراطية تحافظ على المبادىء الأساسية للعالم المتمدن. إننا لا نخدع أنفسنا بأن نتائج هذا التحقيق ستقنع او ترضي أولئك الذين يمتلكون قناعات مسبقة او انتقائية، لأن هذا التحقيق ليس موجها إلى مثل هؤلاء الأشخاص. لقد كافحنا ولم نوفر جهدا للوصول إلى الحقيقة، ونأمل في أن يقتنع جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة والذين سيستعرضون المسألة بدون حكم مسبق، بأن التحقيق قد جرى بدون أي محاباة.

□ نشر التقرير

وفقا للمادة ٢٠ (أ) من قانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ ــ ١٩٦٨، فإن هذا التقرير والملحق «أ» سينشران بعد تسليم التقرير إلى الحكومة. أما الملحق «ب» فلن ينشر نظرا لاقتناعنا بأن ذلك ضروري لحماية أمن الدولة وعلاقاتها الخارجية.

ولقد سبق ونشرت تسجيلات من استماعات اللجنة التي جرت في جلسات مفتوحة. ووفقا للمادة ٨ (ب) من نظام لجان التحقيق (اللوائح الاجرائية) لسنة ٥٧٢٩ ــ ١٩٦٩، فإننا نؤكد حق الاطلاع على تسجيلات الجلسات السرية وكذلك الملحق «ب» لكل أعضاء الحكومة وأعضاء لجنة الدفاع والشؤون الخارجية التابعة للكنيست وقيادة اركان قوات الدفاع الاسرائيلية، وأي شخص او مجموعة أشخاص تحددهم لجنة الدفاع الوزارية. ويمنح حق الاطلاع على الملحق «ب» بشكل مماثل أيضا للأشخاص الذين تلقوا ملاحظات وفقا للمادة ١٥ (أ) من القانون، أو لممثليهم الذين نابوا عنهم أمام اللجنة.

وقع هذا التقرير في السابع من شباط (فبراير ١٩٨٣.

اسحق كاهان/ رئيس اللجنة

اهارون باراك/ عضو اللجنة

يونا افرات/ عضو اللجنة

ربط بهذا التقرير ثلاثة ملحقات:

- رسائل تحذير وجهت إلى تسع شخصيات في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢.
- قائمة بمراحل عملية سلامة الجليل.
- ملحق سري.

□ مراحل عملية «سلام الجليل»

(١) ٦ حزيران (يونيو) ــ بداية العملية.

(٢) ١٠ حزيران (يونيو) ــ قتال على مشارف بيروت الجنوبية

(٣) ١٢ ــ ١٤ حزيران (يونيو) ــ السيطرة على ضواحي بيروت (خلده، كفرشيما، بعبدا) والاتصال مع المسيحيين.

(٤) ١٤ حزيران (يونيو) ــ فيليب حبيب يصل لجولة محادثات أولى مع سركيس حول وقف القتال وتسوية في بيروت.

(٥) ١٦ حزيران (يونيو) ــ منظمة التحرير الفلسطينية تعلن استعدادها لاجراء مفاوضات مع حبيب، والمفاوضات غير المباشرة تبدأ بواسطة لبنان.

(٦) ٢٣ حزيران (يونيو) ــ م.ت.ف. تقدم مشروع «النقاط الخمس» لتسوية في بيروت.

(٧) ٢٥ حزيران (يونيو) ــ استكمال عملية تطويق بيروت والسيطرة على مناطق سوق الغرب ــ عاليه (محور بيروت ــ دمشق).

(٨) ٥ تموز (يوليو) ــ بداية البحث عن دولة مستعدة لاستيعاب [الفدائيين] الذين سيغادرون.

(٩) ١٠ تموز (يوليو) ــ م.ت.ف. تقدم مشروع «النقاط الاحدى عشر» لتسوية في بيروت.

(١٠) ٣١ تموز (يوليو) ــ ١ آب (اغسطس) ــ احتلال مطار خلده.

(١١) ٢ ــ ٣ آب (اغسطس) ــ احتلال الأوزاعي.

(١٢) ٣ آب (اغسطس) ــ م.ت.ف. تقدم لحبيب مشروعا للانسحاب يذم عن تنازلات جوهرية.

(١٣) ٤ ــ ٥ آب (اغسطس) ــ دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى المدينة الرياضية.

(١٤) ٧ آب (اغسطس) ــ م.ت.ف. تقدم خطة لانسحاب ٧١٠٠ [فدائي] من بيروت خلال اسبوعين.

(١٥) ٩ آب (اغسطس) ــ قصف مدفعي ثقيل من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي على بيروت

وأهداف [الفدائيين].

(١٦) ١٠ آب (اغسطس) ــ استعداد سوري لاستيعاب [الفدائيين].

(١٧) ١٢ آب (اغسطس) ــ هجمات مكثفة لسلاح الجو على بيروت.

(١٨) ١٩ آب (أغسطس) ــ استكمال المفاوضات حول انسحاب[الفدائيين]من بيروت.

(١٩) ٢٣ آب (اغسطس) ــ انتخاب بشير الجميل للرئاسة.

(٢٠) ٢١ ــ ٢٦ آب (اغسطس) ــ وصول القوة متعددة الجنسيات وبداية انسحاب [الفدائيين].

(٢١) ١ ايلول (سبتمبر) ــ انتهاء عملية انسحاب [الفدائيين].

(٢٢) ١٠ ــ ١٢ ايلول (سبتمبر) ــ القوة متعددة الجنسيات تغادر بيروت.

(٢٣) ١٤ ايلول (سبتمبر) ــ اغتيال بشير الجميل.

(٢٤) ١٥ ايلول (سبتمبر ــ دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية.

(٢٥) ١٦ أيلول (سبتمبر) ــ دخول الكتائب إلى مخيمات اللاجئين.

صدر عن مركز الأبحاث

موقف لبنان من القضية الفلسطينية

١٩١٨ ـ ١٩٥٢

تأليف

د. حسان حلان

٤٢٤ صفحة

٣٠ ل.ل.

حزب الاستقلال العربي في فلسطين

١٩٣٢ ـ ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

٤٢٤ صفحة

٣٠ ل.ل.

صدر عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف

د. عزت طنوس

٦١٦ صفحة ٣٠ ل.ل.

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية

تأليف

قيس مراد قدري

١٦٣ صفحة ١٥ ل.ل.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف

يوسف حداد

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع اسبوعية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات باللغة العبرية عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة إلى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الأبحاث في م.ت.ف.، وترسل إلى المشتركين فقط.
قيمة الاشتراك السنوي ١٠٠٠ ليرة لبنانية، مع أجور البريد.
ترسل طلبات الاشتراك إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت ـــ لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي ـــ فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

Palestine Affairs

No. 136-137, March-April 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60);
Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75
Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35);
Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى